

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2

كلية: الآداب واللغات

قسم: اللغة العربية وآدابها

اللغة الإفصاحية في العربية

دراسة توفيقية بين النحو والمعاني

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها

تخصص: اللغة العربية

إشراف الدكتور

عمار ساسي

إعداد الطالب:

حوالام مقداد

أمام اللجنة المشكلة من:

ملوك رابح، أستاذ، جامعة البويرة..... رئيسا

عمار ساسي، أستاذ، جامعة البليدة 2..... مشرفا ومقررا

عماد بن عامر، أستاذ محاضر "أ"، جامعة البليدة 2،..... عضوا مناقشا

بوخاوش السعيد، أستاذ محاضر "أ"، جامعة البليدة 2،..... عضوا مناقشا

عز الدين شريقي، أستاذ محاضر "أ"، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة...عضوا مناقشا

يوسف مقران، أستاذ محاضر "أ"، المركز الجامعي، تيبازة..... عضوا مناقشا

تاريخ المناقشة: 2017/07/02

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة البليدة 2
كلية: الآداب واللغات
قسم: اللغة العربية وآدابها

اللغة الإفصاحية في العربية
دراسة توفيقية بين النحو والمعاني

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها
تخصص: اللغة العربية

HOU
ALA
ME

Digitally signed by
HOUALAME
DN:
cn=HOUALAME
gn=HOUALAME
c=Algeria, o=DZ
Reason: I am the
author of this
document
Location:
Date: 2017-07-24
00:10+01:00

إشراف الدكتور
عمار ساسي

إعداد الطالب:
حوالام مقداد

السنة الجامعية 2016 / 2017

الإهداء

إلى أمي حفظها الله وعافاها، وإلى روح أبي رحمه الله، إلى والديَّ
الكريمين، أهدي أجر هذا الجهد.

إلى الودود الصّبور؛ رفيقة الدّرب والحياة، إلى فلذات الكبّد؛ مهدي
وزين الدّين وأسامة، وأمّهم الحنون، أهدي ثمرة هذا العمل.

محبّكم وخادمكم

مقداد

ملخص الرسالة:

ما يجمعُ بينَ علمي النحوِ والمعاني كثيرٌ، في مادّة البحثِ والدرسِ أو مجالِهما، وهي اللغةُ مفرداتٍ وتراكيبَ وأساليب. فتكادُ هذه المادّةُ تكونُ واحدةً في مصادرِ العَلَمينِ وشواهِدِهما وأمثَلَتِهما. وفي بعضِ الغايةِ العِلْمِيَّةِ والتعلِيمِيَّةِ منهما؛ فكلاهما - بنظرٍ موضوعيّةٍ - يهدفُ إلى الوصولِ إلى إجلاءِ المعاني والأغراضِ من الكلام، فهما وإفهامًا، أي: إدراكًا وتبليغًا، مع بعضِ الاختلافِ في نوعيّةِ تلكِ الأغراضِ وطبيعتها، أصليّةً أو زائدةً على الأصل. فإنّهم يقولون بأنّ النحوَ يكتفي بمعرفةِ المعاني الأصليّةِ للصيغة أو الجملة أو الأسلوب، ويتكفّلُ علْمُ المعاني بإجلاءِ الدلالات والأغراضِ والمقاصدِ الأخرى الممكنة من الكلام، الزائدة التي قد لا ينتبهُ إليها النحوُ، أو ليست من وظيفته واختصاصه. ولكن، مهما كانت طبيعَةُ المعاني التي يكشفُ عنها النحوُ أو النحويُّ فهي معانٍ ودلالات، ولا يُجرَمُ نحويٌّ إذا أضافَ إلى ما أسَمَوْه معاني أصليّةً بعضَ ما ظهرَ له من المعاني الزائدة، كما فعلَ عبد القاهر الجرجاني.

كما أنّ الكثيرَ من الأبواب والمباحث اللغويّة اشتركَ العلماني في درسها، على غرار موضوعاتِ الجملة والإسناد، والذكر والحذف، والتعريف والتكثير، والتقديم والتأخير، والقصر والحصر، والفصل والوصل، والعدول عن الأصل (الترخّص)، وأبواب الإنشاء المعروفة من أمرٍ ونهيٍّ، وتمنٍّ وترجٍّ، واستفهامٍ، وتعجّبٍ، ونداءٍ واستغاثةٍ وندبة، وإغراءٍ وتحذيرٍ، ومدحٍ وذمٍّ، وعرضٍ وتحضيضٍ، وقسمٍ، أو الخبر من إثباتٍ ونفيٍّ وتأكيديٍّ، وغيرها. فتجدُ الموضوعَ الواحدَ يتناولُهُ علْمُ النحوِ وعلْمُ المعاني بكثيرٍ من التشابه في التحليل والوصف، وبيان الأدوات والصيغ التي تفيده وتدلُّ عليه. وكثيرًا ما يستعملُ العلماني نفسَ المصطلحاتِ والعبارات، كما نجدُ في وصفِ المباحث المذكورة أعلاه. فهما علماني مترابطان متآخذان (يأخذُ كلُّ منهما من الآخر) متكاملان، لا يستغني أحدهما عن الآخر، بل يمكنُ الجمعُ بينهما ودمجُهما، إذا توقّرت الجهودُ.

لذلك الارتباط والتلاحم بينَ علمي النحوِ والمعاني ظهرت فكرةُ "النظم" مع المؤلفاتِ الأولى في علوم اللغة، نظم الكلام الفصيح البليغ وتأليفه بما يتوافق مع طريقة العربِ وسمتِهم في كلامهم. وتبلّورت أكثر عندَ القاضي عبد الجبار (324-415 هـ)، ثمّ العلامة عبد القاهر الجرجاني (400-471 هـ) من خلال آرائه في "دلائل الإعجاز". و"النظم" عنده هو توخّي معاني النحوِ وأحكامه، حتّى رأى كثيرٌ من اللغويين والباحثين المحدثين أنّ الفرقَ عندَه في إطار هذه النظريّة لا يكادُ يظهرُ بينَ النظم والنحوِ والمعاني. وإذا كان الأمرُ كذلك، فإنّ الدعوة التي تبناها بعضهم في إعادة كثيرٍ من محاور علم المعاني وأبوابه المنسوبة إلى البلاغة، إعادتها وردّها إلى علم النحوِ ومجالِ اختصاصه، أو إدماجِ العَلَمينِ في علمٍ واحدٍ، بعدَ عملٍ واجتهادٍ وتنسيقٍ من المختصين في علوم اللغة وتدرسيها، تصبحُ - تلكِ الدعوة - حاجةً علميّةً وتعليميّةً ممكنة التحقق، لأعطاء الدرسِ النحويّ على وجه الخصوص روحًا جديدةً تبعثُ فيه الحياة، ورواءً يُبعدُ عنه الجفافَ الذي وُصِمَ به ظلماً. ذلك ما حاولتُ

هذه الدراسةُ بيّانه وإجلّاه، فجعلته موضوعاً لها وغايةً تمتّ الوصل إليها. وكان ذلك في البابين الأول والثاني.

أمّا محور الدراسة الذي خصّته هذه الدراسةُ بالباب الثالث، فقد خُصّصَ لقسمٍ واسعٍ من ألفاظ اللغة وتراكيبها وأساليبها، له صلةٌ كبيرةٌ بظروف الموقف النفسي أو الاجتماعي (المقامي) التي يصدرُ فيه الكلام، وطريقةُ تأديته وتغيمه. ما اصطُلِحَ لدى الكثير من اللغويين المحدثين - أو كاد - على تسميته "اللغة أو الأساليب الإفصاحية"، وهي الأساليب والأداءات اللغوية المشحونة بلِ المفعمة بالأحاسيس والانفعالات والتأثرات النفسية التي يعبرُ عنها منشئُ الكلام لنفسه وذاته، أو لغيره ليشاركه فيه، وتكون مصحوبةً بحالٍ معيّن، مؤدّةً بطريقةٍ وكيفيةٍ خاصّة، بنبرٍ وتغيمٍ مختلفين عن الكلام العادي. يظهرُ ذلك حتّى في الكتابة، بوضع علامةٍ خاصّةٍ هي علامةُ التأثر (!). تتمثّلُ في صورٍ كثيرةٍ درسها العلماءُ في النحو والمعاني، على غرار أساليب الخوالب (أسماء الأفعال) والتعجب، والنداء والاستغاثة والندبة، والإغراء والتحذير، والمدح والذم، والاختصاص والعرض والتحضيض، والقسم والتأكيد والمبالغة، وغير ذلك. ولكثرة هذه الأساليب الإفصاحية اكتفت الدراسةُ ببعضها، وتركّت البواقي لبحوثٍ أخرى، فاختارت منها الخوالب والاختصاص والندبة والإغراء والتعجب والمد والذم، واجتهدت في تفصيل ألفاظها وعباراتها وبيانها. فهي جديرةٌ بدراسةٍ مستقلةٍ عمّا أُلِفَ في كتب النحو والمعاني.

محتويات الرسالة

الإهداء.....	أ
ملخص الرسالة.....	ب
محتويات الرسالة.....	د
مقدمة.....	1
الباب الأول: تكاملُ علمي النحو والمعاني.....	17
تمهيد:.....	18
الفصل الأول: علم النحو.....	21
1- تعريف علم النحو ومجاله:.....	21
1-1- في اللغة:.....	21
1-2- في الاصطلاح:.....	25
2 - وظيفة علم النحو:.....	49
3- أهمية النحو:.....	58
الفصل الثاني: علم المعاني وعلاقته بالنحو.....	64
1- تعريف علم المعاني:.....	64
1- 1: في اللغة:.....	64
1- 2: في الاصطلاح:.....	65
1- 2- 1: علم المعاني عند السكاكي:.....	66
1- 2- 2: عند الخطيب القزويني:.....	70
1- 2- 3: عند محمد البسيوني البيهقي (ت 1310هـ):.....	73
2 - موضوع علم المعاني ومباحثه:.....	77
2- 1 عند السكاكي:.....	77
2- 2 عند الخطيب القزويني:.....	80
2- 3- عند بدر الدين بن مالك (ابن الناظم):.....	81
2- 4- عند أحمد مصطفى المراغي:.....	82
2- 5- عند عبد الرحمن الميداني:.....	82
2- 6- عند أحمد مطلوب:.....	83
3- معنى مطابقة الكلام مقتضى الحال:.....	84
3- 1- الحال (situation):.....	86

90	2-3: مقتضى الحال:
96	3-3: مطابقة مقتضى الحال:
104	الفصل الثالث: تكامل علمي النحو والمعاني
104	1- علاقة علم النحو بعلم المعاني:
110	2- علاقة العلمين بالنظم:
116	3- تعريف النظم:
116	3- 1: في اللغة:
117	2-3: في الاصطلاح:
119	4- النظم قبل عبد القاهر الجرجاني:
119	4-1- ابن المقفع (عبد الله ت 142هـ):
120	4-2- سيبويه: (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت 180هـ):
121	4-3- بشر بن المعتمر (أبو سهل ت 210هـ):
122	4-4- العتابي: كلثوم بن عمرو العتابي (ت 213 أو نحو 220هـ):
	4-5- النظام: أبو إسحاق إبراهيم بن سيار النظام البصري المعتزلي (المتوفى سنة بضع وعشرين ومائتين 20هـ):
123	4-6- الجاحظ: (أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الكناني 159-255هـ):
125	4-7- ابن قتيبة: (أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري ت 276هـ):
125	4-8- ابن المدبر: إبراهيم بن المدبر (ت 279هـ):
126	4-9- المبرد: (أبو العباس محمد بن يزيد ت 286 أو 285هـ):
	4-12- الطبري: المفسر (أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن غالب الآملي 224-310هـ):
127	
128	4-13- السيرافي: (أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان ت 358هـ):
	4-14- الرماني: (أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله 296-386هـ ذكر محمد أبو موسى أنه عاش بين 276 و 384هـ):
128	4-15- الخطابي: (أبو سليمان حمد- أو أحمد- بن محمد بن إبراهيم البستي 319-388هـ، وذكر أنه توفي سنة 386هـ أو 398):
129	
131	4-16- العسكري: (أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد ت 395هـ):
	4-17- القاضي الباقلاني: (أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد البصري ثم البغدادي، ت 403هـ):
132	
	4-18- القاضي عبد الجبار: (أبو الحسن بن أحمد بن خليل الأسد آبادي الهمداني المتوفى 415هـ):
133	

135	4- 19- ابن رشيق القيرواني:
136	5-النظم عند عبد القاهر الجرجاني (400-471 أو 474هـ):
145	6- صور التعليق عند عبد القاهر:
148	6-1: تعلُّق اسمٍ باسمٍ:
149	6-2: تعلُّق اسمٍ بفعل:
151	7- النظم والنحو عند عبد القاهر:
153	8- الدعوة إلى الجمع بين علمي النحو والمعاني:
159	الباب الثاني: مباحث لغويّة مشتركة بين علمي النحو والمعاني
160	تمهيد:
168	الفصل الأوّل: الإسناد
168	1- تعريفه:
176	2- 1: المسند إليه:
178	2- 2 - المسند:
179	3- علاقات الإسناد:
184	4-أقسام الإسناد:
184	4- 1: في النحو:
188	4-2- في علم المعاني:
196	الفصل الثاني: الذكر والحذف
196	1- الذكر:
198	1-1: معنى الذكر:
198	1-2- أغراض الذكر:
207	1-2-2: أغراض ذكر المسند:
210	2- الحذف:
210	2- 1: معنى الحذف:
218	2-2- شروط الحذف:
224	2-3- أدلّة الحذف:
227	2- 4- أسباب الحذف وفوائده:
238	2- 5: مزايا الحذف وجماليّته:
243	2- 6: أنواع المحاذيف:
243	2-6-1: المحذوف جزء كلمة:
246	2-6-2: المحذوف كلمة:

246	 حذف الحرف: 1-2-6-2
249	 حذف المسند إليه: 2-2-6-2
255	 حذف المسند: 3-2-6-2
265	 حذف الفضلات والمتممات: 4-2-6-2
270	 المحذوف جملة: 3-6-2
270	 حذف جملة الشرط: 1-3-6-2
272	 حذف جملة جواب الشرط: 2-3-6-2
273	 حذف جملة القسم أو جوابه: 3-3-6-2
274	 حذف الجملة المضاف إليها بعد (إذ): 4-3-6-2
274	 حذف الجملة المعطوف عليها: 5-3-6-2
274	 المحذوف أكثر من جملة: 4-6-2
277	 الفصل الثالث: التعريف والتنكير
277	 1- التعريف والتنكير عند النحويين:
279	 1-1- التعريف:
279	 1-1-1- تعريفه:
284	 1-1-2- أقسام المعرفة:
286	 1-1-1- العلم:
287	 1-1-2- الضمائر:
288	 1-1-3- المعروف بـ(أل):
288	 1-1-4- الإشارات:
290	 1-1-5- الموصولات:
291	 1-1-6- المعروف بإضافته:
291	 1-1-7- المنادى:
292	 1- 2- التنكير:
294	 2- التعريف والتنكير عند البلاغيين:
297	 3- معايير التمييز بين التعريف والتنكير:
297	 3-1- التعيين والشيوع:
298	 3-2- علم المخاطب والمتكلم:
301	 3-3- الإشارة إلى خارج:
302	 4- دلالات استعمال المعارف والتكرات:
302	 4-1- دلالات استعمال المعرفة:

303	4-1-1-1 - دلالة المعرفة العامة:
304	4-1-2 - دلالات استعمال المعارف الخاصة:
304	4-1-2-1 - دلالات استعمال العلم:
307	4-2-2 - دلالات استعمال الضمائر:
310	4-2-3 - دلالات استعمال المعرفة بـ (أل):
310	4-2-3-1 - الإشارة إلى شيء من الحقيقة:
313	4-2-3-2 - الإشارة إلى نفس الحقيقة:
316	4-2-4 - دلالات استعمال الإشارات:
321	4-2-5 - دلالات استعمال الموصولات:
327	4-2-6 - دلالات استعمال المضاف إلى معرفة:
330	4-2 - دلالات استعمال النكرة:
341	5 - تذكير بدور السياق في هذه الدلالات:
344	الباب الثالث: اللغة الإفصاحية موضوع مشترك بين النحو والمعاني
345	تمهيد: قلّة اهتمام البلاغيين بالإنشاء غير الطلبية:
357	الفصل الأول: اللغة الإفصاحية وبعض أساليبها
357	1 - المقصود بمصطلح "اللغة الإفصاحية":
367	2 - نماذج من الأساليب الإفصاحية:
367	2-1 - أسماء الأفعال أو الخوالب:
376	2-2 - أسلوب الندبة:
381	2-3 - أسلوب الاختصاص:
393	الفصل الثاني: أسلوب التعجب
393	1- تعريف التعجب:
394	2- تفسير صدور التعجب من الله تعالى:
402	3- التعجب في اصطلاح النحويين:
403	3-1 - عند الخليل:
403	3-2 - عند المبرد:
404	3-3 - عند عبد القاهر الجرجاني:
404	3-4 - عند ابن يعيش:
405	3-5 - عند ابن عصفور:
406	3-6 - عند الزمخشري:

408	3-7 - عند الأشموني:
408	3-8 - عند عباس حسن:
409	4 - التعجب عند البلاغيين:
410	5- تفسير النحاة لصيغة التعجب (ما أَفْعَلْه!):
410	5-1: مذاهب النحاة في تفسير (ما):
411	5-1-1- المذهب الأول:
423	5-1-2- المذهب الثاني:
434	5-1-3- المذهب الثالث:
436	5-1-4- المذهب الرابع:
438	5-1-5- المذهب الخامس:
440	5-2- مذاهب النحاة في تفسير (أَفْعَلْ):
440	5-2-1- مذهب القائلين باسميَّتها وأدلتُّهم:
453	5-2-2- مذهب القائلين بفعليَّتها وأدلتُّهم:
459	6- صيغة (أَفْعَلْ به!) واختلاف النحاة في مدلولها:
460	6-1- الفريق الأول (لفظها لفظ الأمر ومعناها الخبر):
464	6-1-1- تفسير وظيفة الباء في (أَفْعَلْ به!):
467	6-1-2- معارضة الزمخشري وابن الحاجب والرضي هذا المذهب:
469	6-1-3- رأبي فيه:
472	6-2- الفريق الثاني (هي للأمر لفظاً ومعنى):
474	6-2-1- اختلافهم في مرجع الضمير في (به):
479	6-2-2- مأخذ على هذا المذهب:
483	7- صياغة التعجب القياسي:
489	8- كيفية التعجب مما افتقر إلى الشروط السابقة:
492	9- التعجب بصيغة (فَعْلَ):
494	10- المتعجب منه:
494	10-1- حقيقته:
496	10-2- أحكامه:
503	11- التعجب السماعي:
507	12- آراء بعض اللغويين المحدثين في تركيب التعجب القياسي:
508	12-1- رأي إبراهيم السامرائي (1923-2001م):
510	12-2- رأي تمام حسان (1918 - 2011م):

515	12-3- رأي خليل أحمد عمايرة (1946 - 2004م):
518	13- إعراب تركيب التعجب عند بعض المحدثين:
524	الفصل الثالث: أسلوب المدح والذم
524	1- صيغتا المدح والذم الرئيستان:
525	1-1- مذهب البصريين:
541	2-1- مذهب الكوفيين:
552	3-1- مناقشة:
553	1-3-1- مناقشة القول بفعليتيهما:
560	2-3-1- مناقشة القول باسميتيهما:
568	2- الاسم الوارد بعدهما وصوره:
580	3- المخصوص بالمدح أو الذم وخصائصه:
590	4- صيغ أخرى للمدح والذم:
590	4-1- ساء:
592	4-2- صيغة (فعل):
595	4-3- حبذا:
595	4-3-1- وصفها:
601	4-3-2- أحكامها:
612	الخاتمة:
618	فهرس المصادر والمراجع:
638	فهرس الآيات:

مقدمة

لعلَّ إطلاقَ كثيرٍ من النحويين مصطلح "الصناعة" على "علم النحو" يوحي فيما يوحي أنَّ "النحو" وثيقُ الصلة، شديدُ الارتباطِ بالجوانبِ الشكليةِ للغة فحسب، خالٍ أو يكادُ من العناية بالمضمون والاهتمام به، ويُعطي الانطباعَ بجفافه وجذبه ما دام صناعةً. والمقصودُ هنا بالمضمون هو معنى الكلام ودلالته الذي ربّما عدّه بعضهم من اختصاص "علم المعاني"، لا "النحو"، مع أنَّ "علم المعاني" موضوعه الذي يقربُ به من "علم النحو"؛ فمِمّا يمكنُ فهمه من لفظ "الصناعة" كونها الدراسة الشكلية التي تُعنى بأشكال المباني المختلفة، إفرادًا وتركيبًا. وربّما أخذَ ذلك الفهمُ من مثل قول بعضهم كما نقرأ في "كتاب الاقتراح" للعلامة السيوطي: «النحو صناعةٌ علميةٌ، يُعرفُ بها أحوالُ كلام العرب من جهة ما يصحُّ وما يفسدُ في التأليف، يُعرفُ الصحيحُ من الفاسد». فاستعمالُ مصطلحاتٍ مثل (الصناعة، الصحة والفساد)، وما يشبهها هو الأمرُ الذي سمحَ بالقول بشكليّة النحو ومعياريّته. مع أنّنا نجدُ في تعريفات البلاغيين وعلماء المعاني لـ "علم المعاني" ذاتَ المصطلحات، ما يسمَحُ أيضًا بنعته بالشكليّة والمعياريّة. فإنّنا نقرأُ للسكاكي قوله بأنَّ "علم المعاني" «تتبعُ خواصَّ تراكيبِ الكلام في الإفادة وما يتصلُّ بها من الاستحسان وغيره، ليحتزَرَ بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره». وللمراغي قوله: «قواعدُ يُعرفُ بها كيفيةُ مطابقةِ الكلامِ مقتضى الحال حتّى يكونَ وفقَ الغرضِ الذي سيقَ له. فبه نحتزِرُ عن الخطأ والصوابِ في تأدية المعنى المراد».

فالقولُ إذاً بأنَّ "علم النحو" مرتبطٌ بالشكل أكثرَ من ثقافته إلى المضمون أرى فيه من المبالغة ما لا يخفى على متبصّر. فجهودُ النحاة لم تقتصرْ على الجانبِ الشكليِّ المَبْنُويِّ للغة وحسب. بل تعدّته في كثيرٍ من الأبواب والمباحث، كما هو واضحٌ في المؤلفات والمصنّفات، إلى النواحي المضمونية المعنويّة، حتّى لا يكونَ النحوُ جسدًا بلا روح. وعندما نقرأ لابن جنّي مثلاً أنَّ «النحو هو انتحاءُ سمتِ كلام العرب»، فإنّه لا يليقُ بنا أن نفهمَ منه مجردَ التكلم كما نطقتِ العربُ من الناحية الشكلية الصوتية والصرفية والتركيبية والأسلوبية. لأنَّ الكلامَ المنطوقَ أو المكتوبَ لا يكونُ كلامًا بالمفهوم التامّ

الصحيح للكلام إلا حين يفيد، ويتحقق منه الغرض الذي يريده مُنشئه، وينتظر وصوله إلى متلقيه. فإرادة المعنى وإفادته مُدركة من الغرض والغاية من الكلام، مقصودة منه. ومما يؤكد أن النحو رام في درسه المعنى رومه المبنى ما نجده في مُتونه المتعددة المتنوعة من تبويبات وتصنيفات لأبوابه وفصوله ومباحثه، مرتبة مبنية على حسب المعنى والغرض الذي يفيدُه الكلام، والقصد منه، لا لمجرد تحقق تلك الظواهر الشكلية للكلام من إعراب- حركاته - وبناء وتصريف وتركيب وتحليل وحسب. فتداول مصطلحات من قبيل "الإعراب" بالمعنى الذي أراده فقهاء اللغة، وهو الإبانة عن المعاني كما عند ابن جني، أو هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ كما عند ابن فارس في "باب الخطاب الذي يقع به الإفهام من القائل والفهم من السامع". أو "الدلالة" في الحدود والتعريفات إجمالاً نحو: "الدلالة على"، أو "يدل على"، أو "دال على". وكذلك استعمال مصطلحات الأساليب ك"النداء والتنبيه والندبة والاستغاثة والتحذير والإغراء والأمر والنهي والتمني والترجي والاستفهام والإيجاب والتعجب والتأكيد والنفي، وغيرها، وهي كثيرة تحفل بها كتب النحو ومؤلفاته على العصور. كل ذلك يصب بلا شك في خدمة المعنى الأسلوبية للنحو، إلى جانب الاهتمام بالطبع- بالوعاء أو القالب الذي اختاره العربي أو الناطق بالعربية للتعبير به. وهو اللغة بأصواتها وأبنياتها الإفرادية والتركيبية المختلفة. مع الإشارة هنا إلى أن كثيراً من المصطلحات التي يتداولها النحاة هي ذاتها أوجها يستعملها علماء المعاني والبلاغيون كما هي مدونة في كتبهم.

أذكر على سبيل المثال في مبحث العوامل الجازمة عند تحليل وظائف تلك الأدوات النحوية والدلالية والأسلوبية ما يؤكد ما سبق؛ فاللأم المكسورة أو الساكنة الداخلة على الفعل المضارع تجزئُه، أي: هي حرفُ جزم، وهذا من صميم علم النحو واختصاصه. لكن النحاة، لإتمام مهمتهم ودورهم، لم يقفوا عند هذا الحد في تقديمها ووصفها، بل تجاوزوه إلى بيان وظيفتها الأسلوبية والدلالية، كأنهم أحسوا بضرورة الإشارة إلى إفادة المعنى وإصابة الغرض في الكلام، فهما مناطه ومقتضاه، فقالوا في التمييز بينها في هذه الحالة (الجزم) وبين حالاتها الأخرى، أو بين هذه اللام وبين اللامات الأخرى

المماثلة لها في اللفظ، كالداخلة على المضارع لنصبه، قالوا عن الأولى: هي "لام الأمر"، في مقابل "لام التعليل أو الغرض ولام الجحود". والأمر والتعليل والغرض والجحود كلها معانٍ ودلالات أسلوبية. ولام الأمر هذه يوردها علماء المعاني في أساليب الإنشاء الطلبي بأنها من صيغ الأمر وقرائنه المعتمدة في أسلوبه.

ويقال أيضاً عن "لا" الجازمة للمضارع هذه، لكي تفترق وتتميز عن "لا" غير الجازمة، المساوية لها في اللفظ والتركيب مع المضارع. فقد اضطررنا نحن إلى تمييزهما بصفة دالة على وظيفة كل منهما الأسلوبية، وهما: وظيفة "النهي" للأولى، وسموها "لا" الناهية، ووظيفة "النفي" للثانية، وسموها "لا" النافية، ف(النهي والنفي) معنيان، لذلك نجدهم يجمعون بين النحو في عملها ووظيفتها النحوية البحتة، وهي الجزم، من جهة، وبين المعاني في الغرض من استعمالها ووظيفتها التعبيرية الأسلوبية بدلالاتها على معنى النهي، من جهة ثانية.

والأمر سي بالنسبة للكثير من مصطلحات النحو ومفرداته وعباراته فإنها تشترك بين الاختصاصين والعلمين، لاسيما تلك التي تتعلق باللفظ الواحد المتعدد الدلالات والوظائف في السياقات المختلفة. نحو لفظ "ما"؛ فإننا نحاذرنا يميزون بين دلالاتها ووظائفها واستعمالاتها المختلفة حسب مقاصد المتكلمين ونياتهم، يميزونها بصفات ونعوت دالة على المعنى في السياق الذي وردت فيه، هي أقرب إلى علم المعاني منها إلى علم النحو؛ فهي هنا نافية، وهناك تعجيبة، وهناك استفهامية، وثم شرطية، وثمة موصولية، وفي موضع سادس كافة، وفي سابع مصدرية-ظرفية، وفي آخر نعتية. وكذلك نجدهم يستعملون لبيان معنى بعض المباني تركيب الإضافة، باستعمال لفظ المضاف إليه الدال على الوظيفة الدالية. نحو قولهم: "تون التوكيد أو التنوين"، و"هاء التنبيه"، و"لام التعريف"، و"همزة الاستفهام"، و"ياء النداء"، و"وا" الندبة، وحرف "التحضيض"، وغيرها.

لهذا السبب، أي تضافر العلمين في البحث المعنى والدلالة، من جهة، ولأن الموضوعات والمباحث المشتركة بين العلمين كثيرة متعددة، منها على سبيل المثال أبواب الإسناد، والذكر والحذف، والتعيين (التعريف والتذكير)، والترتيب (التقديم والتأخير)، والقصر والحصر، والفصل والوصل، والعدول عن الأصل، وكذلك أبواب الإنشاء المعروفة من أمر ونهي، وتمن وترج، واستفهام، وتعجب، ونداء واستغاثة وندبة، وإغراء وتحذير، ومدح وذم، أو الخبر من إثبات ونفي وتأكيدي، وغيرها. فالدارس تعترضه عبارات تتضمن ما ينتمي فعلاً وحقيقةً إلى مجال النحو أو الصرف ودائرتيهما، ولكنها أيضاً من أبرز اهتمامات علم المعاني واختصاصه. وفي ذلك دليل قوي كافٍ على الارتباط الوثيق الصلة بين العلمين من جهة ثانية. ولأن تخصيص دراسة لبعض تلك الأساليب ذات الصلة بالانفعالات والمشاعر النفسية، والكشف عنها قليل في دراساتنا اللغوية عموماً. لتلك الأسباب وقع اختياري على هذا الموضوع، وذلك بالجمع بين العلمين في دراسة قسم هام مهم من صيغ العربية وتراكيبها وأساليبها. ما يُسميه بعض اللغويين المحدثين، على غرار تمام حسّان وعفيف دمشقية وفاضل مصطفى الساقى ومحمد عبد اللطيف حماسة وخليل أحمد عمايرة، يسمونه "اللغة أو الأساليب الانفعالية أو الإفصاحية أو التأثيرية". وقد دَعَوْا إلى هذا النوع من الدراسات والأبحاث. قال عفيف دمشقية في "المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي": «مع أنه كان الأجدى والأجدر أن تُدرس هذه الصيغ - مثل صيغ النداء والتعجب - على حدة وتُسبب إلى قطاع اللغة الانفعالية». وقال عن صيغة التعجب (أَفْعِلْ به!) ومنع حذف المتعجب منه لأنه فاعلٌ عند النحاة لا يجوز تقديره، وإلا لكان برز في التأنيث والتثنية والجمع: «إن الخطب كان أهون وأيسر لو اعتُبرت صيغة التعجب صيغة قائمة بذاتها، ونُظِرَ إليها على أنها تنسب إلى دائرة اللغة الانفعالية، ولا تمت لا هي ولا أختها (ما أفعله!) إلى الصيغ الفعلية بصلة».

والنظام النحوي جزء من النظام اللغوي العام الذي يُشبه في تكوينه نظام جسم الإنسان بأجهزته المتعددة المختلفة ووظائفها المتكافئة المتكاملة، بما يوجد بينها من تنسيق وانسجام وارتباط لا يسمح

بانفصالها واستقلالها عن بعضها إلا في الذهن والدراسة. أمّا في الواقع والحقيقة فهي تعمل متناسقة متضافرة متكافلة. وكذلك هي الأجهزة الفرعية في جسم اللغة ونظامها العام، فإنّها لا يمكن أن تُفهم منفصلة إلا في النظرية والدراسة والوصف والتحليل. ولكن وظائفها لا تتحقّق عملياً إلا وهي متكافلة متكاملة أيضاً كما رآها تَمَام حَسَّان. فكلُّ علوم اللغة من نحوٍ وصرفٍ وأصواتٍ ومعجمٍ وبلاغةٍ وغيرها متآخذة بلفظ السكّائي متكاملة، تأخذ من بعضها وتعطي، ويكمل بعضها بعضاً.

ستحاول هذه الدراسة بيان نماذج من المواضيع والمباحث المشتركة بين علمي النحو والمعاني، التي تناولها العُلَمَان بالبحث والدرس. فهما علّمان متآخذان متكاملان، مرتبطان ارتباطاً وثيقاً في نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني إلى حدٍّ يصعب الفصل بينهما. لا يستغني أحدهما عن الآخر. فالنحو بغير المعاني جفاف قاحلٌ، والمعاني بغير النحو أحلامٌ طافية بتعبير المرحوم تَمَام حَسَّان.

أمّا عن اللغة الإفصاحية، التي هي محور هذه الدراسة، فإنّي أعني بها كلّ الألفاظ والعبارات والجمال التأثرية المختصرة، أو المسكوكة الجامدة (figées) التي تجري مجرى الأمثال، المستعملة في الأساليب الإفصاحية للكشف عن مواقف انفعالية ذاتية تدعو إلى التعبير عنها وإظهارها. تصبُّ كلّها فيما يُعدُّ الجانب الإفصاحي للغة عموماً، الذي يغلبُ عليه الطابع التأثري الانفعالي، في مقابل الجانب التعامليّ لها، المتّسم أكثر بالموضوعية لا الذاتية. فالإفصاح المقصود هنا هو استعمال ألفاظ اللغة وتراكيبها وأساليبها بقصد التعبير عن الأحاسيس التي تجيشُ بها النفس وتفيضُ، فكلُّ صورها اللفظية يحسُن أن نضعَ بعدها في الكتابة علامة التأثير (!) المقابلة للتغيم والأداء في النطق. تتميزُ كلّها بمزايا مشتركة في الإفصاح وإظهار التأثير والانفعال، تعجباً أو مدحاً أو ذمّاً أو توجعاً أو تأوّهاً أو تفاخراً، وما إلى ذلك. تقتربُ في معناها واستعمالها من المصطلح الأجنبيّ (émotive: شعورية، أو affective: انفعالية). وهي بهذا الوصف تضمُّ قسمًا هاماً كبيراً من اللغة تناولته كلُّ من الدرس النحويّ والبلاغيّ في قسم المعاني قديماً وحديثاً.

أما النحويون فقد صنّفوا صيغَه وألفاظَه وأدرجوها ضمنَ أقسامِ الكلامِ المعروفةِ كالأسماء والأفعال والأدوات، وبحثوا تراكيبيها وعباراتها ودرسوها في إطارِ الجملتينِ الاسميّةِ والفعليةِ تصنيفًا وتحليلًا، اعتمادًا على نظريةِ العواملِ النحويّةِ وقوانينها لتفسير الإعرابِ وتعليله، يظهرُ ذلك جليًّا في تفسير المنصوباتِ على سبيلِ المثالِ في بعض الأساليبِ كالاختصاص والاشتغال والإغراء والتحذير والنداء وتعليلها. وأمّا البلاغيّون وعلماءُ المعاني فالتفتوا إلى الجوانبِ والأغراضِ الدلاليّةِ والأسلوبيةِ المؤدّةِ بهذه التراكيبِ والعبارات. لكن بنظرةٍ موضوعيّةٍ في خصائص كلِّ أقسامِ الكلامِ العربيِّ وسماتها نجدُ الصيغَ والألفاظَ والتراكيبَ المعنيّةَ بالبحثِ والدراسةِ في هذا العملِ تفتقرُ عن باقي الأقسامِ افتراقًا بيّنًا، يَسْمَحُ بدرسها مستقلّةً، تحتَ العنوانِ الذي اختيرَ لها (اللغةُ الإفصاحيّةُ).

إذن أقولُ بأنّ هذه الدراسةُ تبحثُ في إشكاليّةٍ لغويّةٍ نحويّةٍ صرفيّةٍ دلاليّةٍ أسلوبيةٍ بلاغيّةٍ، كثيرًا ما تُطرحُ في الأبحاثِ والدراساتِ اللغويّةِ الحديثةِ، خصوصًا تلك التي نحا بها أصحابها إلى ما يمكنُ تسميتهُ بنقدِ النحوِ العربيِّ مادّةً ومنهجًا، والدعوة إلى تجديدِ النظرِ في قضاياها ومهامّه، وإعادة ترتيبِ مسائله وأبوابه. تتمثّلُ هذه الإشكاليّةُ فيما اصطلحَ بعضُ الباحثين على تسميته بـ"اللغةُ أو الأساليبُ الإفصاحيّةُ" التي تحملُ في أصواتها وكلماتها وعباراتها وتراكيبها وطريقة أدائها وتنظيمها شحنةً انفعاليّةً تأثريّةً متدفّقة. فما المرادُ بهذا المصطلحِ محورِ البحثِ؟ وما هي سماتُ هذه اللغةِ الإفصاحيّةِ وخصائصها التي تفتقرُ بها وتختلفُ عن سواها من عناصر اللغةِ وتراكيبها الأخرى؟ ولماذا تفصلُها هذه الدراسةُ عنها؟ وكم هي المساحةُ التي تشغلُها في مدوّنة لغتنا لتستحقَّ إفرادها ببحثٍ مستقلٍّ من هذا المستوى؟ ويمكنُ أن يُفضيَ البحثُ في هذه الإشكاليّةِ إلى تساؤلاتٍ أخرى كثيرةً علينا التفكيرُ فيها، والبحثُ عن إجاباتٍ مناسبةٍ لها. منها على سبيلِ المثالِ لا الحصر: ما هي الوظيفةُ الحقيقيّةُ لكلِّ من علمِ النحوِ وعلمِ المعاني؟ وهل هما مستقلّان منفصلان عن بعضهما؟ أم هما متضافران متآخذان يُكملُ أحدهما الآخر، لا يفصلان كما لا تتفصلُ أجهزةُ الجسمِ الواحدِ في الواقعِ والتطبيق؟ وإذا كانا هكذا، فما هي الأفكارُ والمباحثُ المشتركةُ بينهما التي يتعاونان على إجلائها وبيانها؟

هذا وغيره ما ستعمل هذه الدراسة على الإجابة عنه، بما تراه مناسباً لمخطّطها ومنهجها والغرض من اختيارها له، بعد الاطلاع على ما أُتيح من المصادر والوثائق والدراسات في الموضوع، ولو بالإشارة.

لتحقيق ذلك كلّهُ وزَّعتُ الدراسة على ثلاثة (03) أبواب، وقسمتُ كلَّ بابٍ إلى ثلاثة (03) فصول، وتحت كلِّ فصلٍ مباحثٌ وفروعٌ تطولُ أحياناً وتقصُرُ أخرى. بمجموع تسعة (09) فصولٍ كاملةٍ متفاوتةٍ الحجم والطول؛ فكان البابُ الأوّلُ بعنوان (تكامُلُ عِلْمِي النحو والمعاني) في الدراسات العربيّة. وهو عنوانٌ كما نرى من ثلاثة مكوّناتٍ (تكامُل، علم النحو، علم المعاني). وحتى يُدركَ هذا التكامُلُ - أو بعضُهُ على الأقلّ - المقصودُ من استعمال مصطلح "التوفيق" ومظاهره في موضوع الدراسة، رأيتُ أن أقدمَ قبلَ ذلكَ العلمين كما ظهرًا لي، فقسمتُ البابَ الأوّلَ إلى فصولٍ ثلاثة؛ خصّصتُ أوّلها لتقديم "علم النحو" وعرضه، بحكم أسبقيّته في الظهور والذكر. وفي هذا الفصلِ أشرتُ إلى تعريفه في المعجم العربيّ، وما اصطلحَ عليه أهلُه وأصحابه، ومجالِ اختصاصه، فذكرتُ له تعريفاتٍ اصطلاحيةً كثيرةً تكادُ تُجمعُ على الغاية التعليمية التقويمية التي كانت له ولا تزال. فمعظمُ التعريفاتِ التقليدية للنحو تؤكدُ على تلك المعيارية التي تسمُ نحونا العربيّ. دونَ أن أغفلَ الإشارةَ في هذا المبحثِ إلى الجدل القائم بين اللغويين حول طبيعة النحو العربيّ بين مضيّقٍ لمجاله ووظيفته بحصره في الجوانب الشكلية للغه، وبين موسّعٍ لهما بإسناد البحث في المعاني والدلالات إلى جانب الاهتمام بالشكل إلى علم النحو. وحاولتُ مناقشة ذلك كلّهُ بما رأيته مناسباً. وللحقّ فقد نافحتُ بما تيسّر لي عن الرأي الثاني الموسّع لدائرة النحو ومجاله ووظيفته.

بعدَ عرضِ تعريفاتِ علم النحو ومناقشتها انتقلتُ إلى الحديث عن وظيفته وآثرتُ في ذلك الاتجاهَ النازعَ إلى توسيع مجاله وتنويع وظائفه، فهو علمٌ يبحثُ في تأليف الكلام وتركيبه وبيان العلاقات العضوية المتشابهة بين عناصر التركيب الواحد لتأدية المعاني المرجوة. وهذه العلاقات هي الوظائفُ

النحويّة، أو المعاني الوظيفيّة، وهي بلا شكّ كثيرة. ثمّ انتقلتُ إلى بيان أهميّة هذا العلم في الدراسات اللغويّة والأدبيّة والشرعيّة، وبقية العلوم، وحاجتها إليه.

وجعلتُ الفصلَ الثاني لـ "علم المعاني وعلاقته بالنحو". بدأتُ في المبحث الأول بتعريفه عند بعض القدامى والمعاصرين، وحاوَلْتُ مناقشة تعاريفهم وتفصيلها. وفي المبحث الثاني منه فصلتُ الحديث عن موضوعه ومباحثه وأبوابه عندهم، ركّزتُ فيه أكثر على تبويب القزويني وآراء الأستاذ أحمد مطلوب. ثمّ انتقلتُ في مبحثه الثالث إلى بيان المراد من العبارة المشهورة في كتب المعاني "مطابقة الكلام مقتضى الحال"، وقسمتها إلى مكوناتها، وتناولتُ كلّاً منها على حدة؛ الحال ومقتضاها ومطابقة هذا المقتضى لها.

إنّ ذلك انبريتُ إلى الفصل الثالث، الذي هو ذاته عنوانُ الباب (تكامل علمي النحو والمعاني)، لأنّه الغاية منه. فقسمتهُ إلى ثمانية مباحثٍ كاملةٍ متكاملةٍ لأهميّته وحظّه من البحث؛ وكان المبحثُ الأوّل لبيان العلاقة بين علمي النحو والمعاني وتواشُجِهما. والثاني لارتباط العلمين بفكرة "النظم" لاسيّما عند عبد القاهر الجرجاني. وبذكر "النظم" خصّصتُ المبحث الثالث لتعريفه وعرضه، والرابع لتقديم حوصلة تاريخيّة لمن تعرّضوا للنظم ذكراً أو فكرةً قبل عبد القاهر مع نهاية القرن الخامس، ذكرتُ منهم أكثر من عشرين (20) عالماً على اختلاف زمنِ ظهورهم وتوجُّهاتهم الفكريّة والعلميّة والمذهبيّة. لأنّقلَ في الخامس إلى النظم عند عبد القاهر. ولما كان النظم عنده هو تعليقُ الكلم بعضها ببعض، وجعلُ بعضها بسببٍ من بعضٍ، جعلتُ المبحث السادس لعرض صور ذلك التعليق والتعلُّق. ليكون المبحث السابع بعده للحديث عن تداخل النحو والنظم وتعاقُهما عند عبد القاهر؛ فليس النظم عنده إلّا توخّي معاني النحو ونظامه بأحكامه وقوانينه ونواميسه. وفي الثامن أشرتُ إلى بعض الأقلام الداعية إلى إعادة جمع العلمين ودمجِهما.

ولارتباط العلمين وتوحد مادتيهما وبعض الغرض منها جعلت الباب الثاني للمباحث اللغوية المشتركة بينهما، وهي بالطبع كثيرة، تشغل مساحة واسعة من مصادر النحو والمعاني على السواء، ذلك ما ذكرته في تمهيد الباب. وبما أن مادة العلمين واحدة وأكثر مباحثهما مشتركة فقد اكتفيت ببعضها، لأن الإمام بها جميعاً يطول كثيراً بلا شك، ويحتاج إلى أكثر من بحث. فقسمته بدوره إلى ثلاثة فصول أيضاً:

خصصت الأول منها لموضوع "الإسناد"، فرعته إلى أربعة مباحث؛ الأول منها كان لتعريفه، أشرت فيه إلى المعاني التي ذكرها اللغويون والبلاغيون لمصطلح "الإسناد" من قبيل الضم والإضافة والنسبة والتعليق والإثبات والعقد والتركيب. والثاني كان عن عناصر الإسناد ومكوناته؛ المسند إليه المحكوم عليه، والمسند المحكوم به في الجملتين الاسمية والفعلية. وتحدثت في المبحث الثالث عن علاقات الإسناد بين الكلم الناشئة من تركيبها في الكلام لتأدية المعاني والأغراض المقصودة. وفي الرابع أشرت إلى بعض أقسام الإسناد عند النحويين؛ الأصلي وغير الأصلي، والتام والناقص، وعند البلاغيين ممثلة في الحقيقة والمجاز، وبعض ما يتفرع عنهما.

وجعلت الفصل الثاني لمبحث "الذكر والحذف"، وانقسم بدوره إلى مبحثين كبيرين؛ الأول للذكر، والثاني للحذف، وتحت كل منهما مباحث فرعية. ركزت فيها أكثر على بيان مقامات كل منهما، والأغراض التي تستدعي ذكر المسند إليه أو المسند، أو حذفهما كما عرضها أصحاب المعاني.

وفي المبحث الخاص بالحذف تطرقت إلى بعض المعاني المعجمية والاصطلاحية التي لا تكاد تنفك عن الحذف في جل كتب المعاني مثل القطع والاختصار والاقتصار والاختزال والاحتباك والاكتفاء والإيجاز. ولا يكتمل الحديث عن الحذف دون التعرض لشروطه التي تسوغه وتسمح به. أهمها بقاء الدليل على المحذوف، كأنه الأثر بعد العين، وأمن اللبس على وصول المعنى إلى المتلقي. والتعرض أيضاً إلى أدلته المعتمدة على العقل والغرف أو العادة، والشرع والسياق والصناعة

والمعنى المقصود. وفوائده ومزاياه وأنواعه، فالمحذوف قد يكون كلمةً، أو جزء كلمة، أو حتى جملةً أو جملاً. وهو ما قمتُ به في المباحث الأخرى للحذف.

أما الفصل الثالث من هذا الباب فقد جعلته لمبحث ثنائيتي التعريف والتكثير. تناولتُ فيه كل ظاهرة على حدة، مركزاً على أهم ما أورده النحاة والبلاغيون حولهما، ومبيناً أبرز الدلالات والأغراض لاستعمالهما استعانةً بالمقامات والسياقات المختلفة. فانقسم لي إلى أربعة مباحث، تحت كل مبحث عناصر وفروع؛ كان الأول للتعريف وأقسامه، والثاني للتكثير، والثالث لمعايير التمييز بينهما، والرابع لأهم الدلالات والأغراض لاختيار كل منهما واستعماله في الكلام.

وكان الباب الثالث لمحور هذه الدراسة الأساس، وهو اللغة الإفصاحية وأساليبها، وسميته: "اللغة الإفصاحية موضوع مشترك بين النحو والمعاني". أعني بذلك أن اللغة الإفصاحية موضوع البحث كانت ولا تزال من اهتمامات العلمين، فنجدُ مباحثها وفصولها منتشرة في صفحات كتب النحو والصرف وكتب المعاني قديمها وحديثها على السواء. وقد قدّمتُ بين يدي هذا الباب تمهيداً طويلاً لظاهرة بارزة في مصادر علم المعاني ومراجعها باعتراف مؤلفيها وأصحابها. وهي "قلة اهتمام البلاغيين بالإنشاء غير الطلبي" الذي تنتمي إليه معظم مظاهر ما أسميته ككثير من الباحثين "اللغة أو الأساليب الإفصاحية". بيّنتُ فيه نظرتهم إلى هذا النوع من الكلام الذي يعترفون أنه من الإنشاء، ومع ذلك يتعمدون إهماله وعدم الالتفات إليه، وسبب ذلك في زعمهم هو كونها في الأصل أخباراً نُقلت إلى الإنشاء. أو لقلة الأغراض والمزايا البلاغية منها، فأساليبها في الأغلب تُستعمل في معانيها التي وُضعت لها فقط. وبيّنتُ فيه أيضاً أن أساليب الإنشاء غير الطلبي ليست أخباراً، بل هي إنشاءات لها صلة بالانفعال النفسي الذاتي والإفصاح عنه.

ورعّيتُ هذا الباب بعد ذلك إلى ثلاثة فصول أيضاً؛ جعلتُ الأول منها لتقديم مصطلح "اللغة الإفصاحية وأساليبها" الذي اخترته لهذه الدراسة. شرحتُ فيه المقصود من المصطلح وعلاقته بالتأثرات

والانفعالات النفسية والتعبير عنها، أو لتبليغها إلى المتلقين لمشاركة المنشئ انفعاله وإحساسه. وتعرضت في سبيل ذلك لآراء كثير من الباحثين حول هذا النوع من الكلام الموجود في كل لغات البشر. وغرّزت ذلك بأمثلة ونماذج منه في العربية على المستوى الإفرادي والتركيبى؛ فعلى المستوى الإفرادي اخترت التذليل والتمثيل بأسماء الأفعال التي يعتبرها بعضهم من (الخوالف)، والمعاني المقصودة منها واستعمالها، والفرق بينها وبين ما فسّرت وأولت به. فهي ألفاظ مفردة وأحياناً مركبة مرتجلة لا إسناد فيها، مؤداة بطرق خاصة. ومع عدم إسناديتها في صورها اللفظية فهي مفيدة. أما على المستوى التركيبى فوقع اختياري على أسلوبى الندبة والاختصاص من بين الأساليب الإفصاحية الكثيرة. أوضحت فيه أنّ أسلوب الندبة وإن كان يؤدّى بأدوات النداء، فإنّه يختلف عن النداء في الدلالة والأداء، وأحياناً حتّى في التركيب. وبيّنت أيضاً معنى الاختصاص والغرض من استعماله، والفرق بينه وبين الإخبار، وإن تشابه تركيبها وتماثل في اللفظ، فالتحليل حسب المعنى والغرض يفرّقهما. كما ناقشت في ذلك السياق نصب المختص وإفتراقه عن نصب المنادى، وأثرت القول بالنصب على المعنى الذي هو هنا الاختصاص، على رأي الخليل وابن هشام وأبي حيّان النحوي وغيرهم.

ثمّ أفردت بعد ذلك لأسلوبين إفصاحيين معروفين هما التعجب والمدح أو الذم، أفردت لكلّ منهما فصلاً خاصاً كاملاً؛ فكان الفصل الثاني من الباب لأسلوب التعجب، والثالث لأسلوب المدح أو الذم، وأولّيتهما اهتماماً وعناية كبيرين، ليكونا نموذجين لأساليب الإفصاح الأخرى في أبحاث ودراسات غير هذه. فكانا بذلك أطول فصول البحث. لتعمّد التوسّع في مباحثهما. فتطلّب الفصل المخصّص للتعجب تفرّيعه إلى ثلاثة عشر (13) مبحثاً متفاوتة الحجم والطول، عرضت فيها مسائل تتعلق بأسلوب التعجب، وناقشتها بما عنّ لي ورأيتّه مناسباً. منها مسألة صدور التعجب من الله سبحانه على اعتبار التعجب يتضمّن معاني لا تليق بجلاله تعالى وعلمه، منها العجب والاستغراب والانفعال وجهل السبب، والله منزّه في علاه عن هذه الصفات، لذلك قال بعضهم فيما ورد من صور أسلوب التعجب

في القرآن الكريم أنه على معنى التعجب ونسبته إلى المخلوقين. وفسرها آخرون بمعنى الاستفهام لا التعجب. وإن كان الاستفهام أيضاً بمفهومه المعجمي والبلاغي المباشر لا يليق به سبحانه، فهو جلت قدرته لا يجهل حتى يسأل. لذلك أجاز أكثر المحققين ورود أسلوب التعجب من الله تعالى بتأويل. كما أفردتُ مبحثين لاصطلاح التعجب عند النحويين والبلاغيين. ثم انتقلتُ إلى بيان آراء النحاة ومذاهبهم وأدلتهم المختلفة في تفسير كلِّ مكوّن لصيغة التعجب الأولى (ما أفعله!)؛ أي: (ما)، و (أفعل) والصيغة الثانية (أفعل به!)، وكذلك الصيغة الثالثة (فعل) الموضوعية والمحوّلة. ثمّ المتعجب منه بعد الصيغتين. لكلّ منها مبحث خاصّ، مع مناقشة تلك الآراء ما وجدتُ إلى ذلك سبيلاً. مدعماً ذلك بآراء بعض المفسرين اللغويين كالرازي والزمخشري وأبي حيّان الأندلسي.

وجعلتُ أحدَ هذه المباحثِ لشروط صياغة التعجب القياسي التي استخلصوها من النظر في أمثلته في المدونة العربية، وآخرٍ لكيفية التعبير بالتعجب ممّا افتقر لتلك الشروط. ومبحثاً للتعجب السماعي وصوره الكثيرة. وكانَ المبحثان الأخيران لآراء بعض الباحثين اللغويين المحدثين في صيغته وتركيبه وأسلوبه، منهم إبراهيم السامرائي وتَمَام حسان و خليل أحمد عمايرة، واقتراح بعضهم لإعرابٍ جديدٍ لصيغتيه.

وخصّصْتُ الفصلَ الثالثَ لأسلوب المدح أو الذمّ، فانقسمَ لي إلى أربعة مباحث حسب تركيب الأسلوب ومكوّناته، وتحت كلِّ مبحثٍ منها فروعٌ أيضاً؛ الأولُ لدراسة صيغتي المدح والذمّ الرئيسيتين (نعم وبئس)، واختلاف العلماء فيهما بين قائلٍ بأنهما فعلاَن يتميّزان بأحكامٍ خاصّةٍ (نحاة البصرة)، وبين مؤكّدٍ على اسميّتهما (نحاة الكوفة)، وعرضتُ لأدلة كلِّ فريقٍ منهم وحُججه على مذهبه، وهي كثيرة. وناقشتُ، ما أمكنتني، ما ذهب إليه الفريقان معتمداً في مناقشتي على آراء علماء ولغويين لهم باعٌ في الدراسات اللغوية والنحوية. والثاني للاسم الوارد بعد صيغة المدح أو الذمّ وصوره اللفظية والوظيفية التركيبية التي جمعتُ منها ثلاث عشرة (13) صورةً متباينةً مختلفة. وكان المبحث الثالث

للمخصوص بالمدح أو الذم وخصائصه أو شروطه التي يكون عليها ليؤدّي الكلام الغرض المتوخّى منه. وقد تمكّنت من إحصاء عشر (10) خصائص منها. وأمّا المبحث الرابع لهذا الفصل فكان للحديث عن الصيغ الأخرى غير (نعم وبئس) التي يكون بها المدح أو الذم، والأحكام المتعلقة بها، وهي (ساء) و (حبذا أو لاحبذا) وصيغة (فعل) من كلّ فعلٍ صالحٍ للتعجب والمفاضلة به.

المنهج الذي وجدته مناسباً لعملي هذا، ككثير من البحوث والدراسات اللغوية، هو المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بتتبّع كلّ ما تقع عليه يداي وعيناي من الوثائق العلمية على اختلافها، واستقراء تفاصيل الموضوع في كتب النحو والبلاغة واللغة عمومًا، ومحاولة وصف الأمثلة والأحكام. وبما أنّ هذه الدراسة تبحث في ظاهرة لغوية اهتمّ بها علّمان من علوم العربية هما علما النحو والمعاني، واشتركا في درسها، فإنّ طبيعة العمل فيها تقتضي في نظري إلى جانب منهج التتبّع والاستقراء كثيرًا من المقارنة بين ما يورده كلّ علمٍ حول مباحث الموضوع. فبالملاحظة والمقارنة يمكن استجلاء مواطن الاتفاق والافتراق بين معطيات العلمين ونتائجهما، وفي كيفية تناول كلّ منهما لتلك المباحث بغرض الوصول إلى الأهداف المرومة من العمل، وهي محاولة الجمع والتوفيق بين علمين لتتأسبهما في كثير من خصائصهما بالنظرة الموضوعية المنصفة. فالأصل فيهما أن يظلا معًا، جنبًا إلى جنب، بل يمكن أن يكونا علمًا واحدًا يبحث في التركيب والمعنى في آن، كما كان الأمر في بدايات درس اللغوي وبواكيره، مع الخليل وسيبويه وفطاحل علماء تلك الحقبة. ولكن مع مرور الوقت وتطوّر الدراسات اللغوية فُصل بينهما، فلم يبقَ لعلم النحو عند بعضهم إلّا النظر في المسائل الشكلية في بناء الكلمة والجملة وتحليلهما صرفيًا ونحويًا، دون الالتفات إلى معاني الكلام وأساليبه ودلالاته إلّا في القليل النادر. ما دفع كثيرًا من الأصوات والأقلام تسعى إلى إنصاف النحو، وردّ ما سلب منه إليه، خصوصًا بعد ظهور المدارس الحديثة، الأسلوبية منها على وجه التحديد. بالإضافة إلى الحاجة أحيانًا إلى الاستعانة بالمنهج التاريخي في التأريخ لبعض الظواهر والأفكار التي عرض لها البحث، كفكرة النظم عند مختلف العلماء.

وردَ في عنوان هذه الرسالة مصطلح "توفيقية"، والمراد منه أكثر المعنى المعجمي اللغوي، أي: بمعنى الجمع والائتلاف والتناسب بين علمي النحو والمعاني في موضوعهما، ومادة درسيهما، وبعض الأغراض منهما، لما بينهما من تقاطع والتقاء. دون الالتفات إلى الجانب الفكري والفلسفي أو حتى الديني للمصطلح الذي يعرفُ جدلاً كبيراً بين المفكرين والمتقنين العرب المحافظين والداثيين، فيما يُسمى بالمنهج أو الاتجاه التوفيقي. وحتى لو هدف استعمال المصطلح إلى المنهج والطريقة فهو بعيدٌ عن تلك الأبعاد الفلسفية، وإنما هو محاولة التأليف والتوفيق بين معطيات علمين لغويين تجمعهما أسباب كثيرة، وهذا الطريق أو المنهج عُرفَ عن بعض الباحثين حين حاولوا ذلك، أو سَعَوْا إلى التوفيق بين ما ترك الأولون وبين ما جاء به المحدثون في الدرس النحوي، على غرار ما فعله المرحوم علي أبو المكارم، الذي قيل عنه: «وعلى رغم السمات التراثية الذي يلفُ تصانيف أبي المكارم، إلا أنه لم يكن تراثياً صرفاً، ولا معاصراً بحثاً، بل كان بين ذلك قواماً، فدعا إلى منهج توفيقِي يضمُّ إلى جانب التراث كلَّ ما هو معاصرٌ، وحاول أن ينتحي طريقاً لا يدين فيها للقديم، ولا يعنو للجدید».

لإنجاز هذا العمل احتجْتُ إلى المصادر القديمة للعلمين معاً، ومراجعتها الحديثة الكثيرة، عند استقصاء أي ظاهرة لغوية مقصودة بالدراسة والبحث عند النحويين والبلاغيين واللغويين، فكانت كثيرةً بالطبع، نظراً لما تكتظُّ به المكتبات العربية منها. إلا فيما اتَّصلَ منها بمحور الباب الأخير الخاص باللغة الإفصاحية. فكان هذا من الصعوبات التي اعترضت البحث؛ فإذا كانت بعضُ البحوث تشكي من قلة الوثائق، فإن هذا البحث اشتكى من حسن انتقائها بما يناسبه ويخدمه. فرجعتُ إلى كثير من المصادر لفطاحل العلماء وأشهرهم من الخليل في كتاب "الجمال" إلى "كتاب" سيوييه، و"مقتضب" المبرد، و"إيضاح" الزجاجي، وصولاً إلى "همع" السيوطي، و"تصريح" الأزهرري، و"حاشية" الصبان، مروراً بـ"خصائص" ابن جنِّي و"تسهيل" ابن مالك، و"مفصل" الزمخشري، و"شرح" ابن يعيش له، و"ارتشاف" أبي حيَّان، في المسائل النحوية، و"دلائل" الجرجاني، و"مفتاح" السكاكي، و"إيضاح"

القزويني و"تلخيصه"، وبعض شروحه، في القضايا البلاغية. و"موسوعة" التهانوي، و"كليات" الكفوي في التعريفات والحدود. ومن المراجع الحديثة أفدت أكثر من "النحو الوافي" لعباس حسن، و"اللغة العربية" لتمام حسان، ومؤلفات أحمد مطلوب في الدراسات البلاغية، دون أن أنسى الدراسة القيمة للباحثة خلود عثمان الصالح بعنوان "أساليب نحوية جرت مجرى المثل". وآراء السامرائيين فاضل الصالح وإبراهيم، وكذلك محمد حماسة و خليل عمارة وغيرهم.

وبعد، فإنني بعد هذا الجهد والوقت لا أزعم البتة أنني وقّيت الموضوع حقّه مضموناً وتنظيماً، وعرضاً ومناقشةً. ولكني مع ذلك أرجو أن أكون قد قاربته ولا مسته، ولو بالقليل الذي لا يُشبع، ولكنه يُقيم الأود. ومثل القضية اللغوية التي أثرتها وحاولت تجليتها وبيانها حول قسم من اللغة العربية وأساليبها، وهو قسم اللغة أو الأساليب الإفصاحية الانفعالية، والدعوة مع كثير من الأساتذة والباحثين إلى تجديد النظر فيه في بحوث ودراسات مستقلة، وصفاً وتصنيفاً، لتمييزه عن باقي الأقسام، مثل هذه القضايا جدير بالاهتمام والعناية. مع العرفان والتقدير الكاملين لعلماننا عبر القرون المتعاقبة، وجهودهم الجبارة في خدمة لغة القرآن العظيم وحفظها وتطويرها.

هذا وإنني أخلص الشكر والامتنان للأستاذ الكريم "عمار ساسي" المشرف على هذا العمل، على طول صبره عليّ، ونصحه وتوجيهه طيلة مدة البحث. كما لا يفوتني الشكر الجزيل للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على تكرمهم بقراءة عملي، وإبداء آرائهم القيمة الوجهية فيه، للإفادة منها، ومن تجربتهم في مجال البحث والدراسة. والشكر كذلك موصول لكل من أعانني بقليل أو كثير من الأصدقاء والزملاء على كل صغيرة أو كبيرة أفدت منها. وأعظم الحمد والثناء أولاً وآخرًا لصاحب الفضل والنعمة والإحسان سبحانه وتعالى على تأييده وتوفيقه وحفظه. وأسأله دائماً لي ولغيري التسديد والتوفيق إلى فعل الخير وتقبله، فإنه كريم، وعلى ذلك قدير. آمين!

البويرة في: 25 / أكتوبر / 2016م

الباب الأول: تكاملُ علمي النحو

والمعاني

تمهيد:

تكادُ رواياتُ التأريخِ لظهورِ علمِ النحوِ ووضْعِهِ تُجمَعُ على السببِ الرئيسِ والعاملِ الأساسِ لذلك، وهو نقشيّ اللحنِ والخطأ في قراءة القرآن الكريم وإعرابه⁽¹⁾، وفي استعمال اللغة العربية على المستوى الإفرادي والتركيبّي، على ألسنة كثيرٍ من المسلمين غير العرب، بل حتّى من أبناء العرب بعدَ اختلاطهم واحتكاكهم بهم، فزاغت ألسنتهم. واعتُبرَ هذا اللحنُ داءً لغويًا واجتماعيًا كان لزامًا على الغيورين الخائفين على لغة القرآن من التفكير والبحث له عن دواءٍ ووقايةٍ، فبدأت بواكير ذلك التحصين تظهرُ على ألسنة أهل الدراية بلغة العرب. حتّى نُسبَ إليهم وضعُ علم العربية أو النحو، إقرارًا واعترافًا بفضلهم، من أمثال الإمام عليّ كرم الله وجهه وأبي الأسود الدؤلي رضي الله عنه على الأشهر، رغمَ تشكيك بعض المستشرقين، ومن نزَعَ نزعتهم⁽²⁾. وردَ في "مقدمة" ابن خلدون (732-808هـ، 1332-1406م): «وأولُ مَنْ كتبَ فيها أبو الأسود الدؤلي من بني كنانة، ويُقالُ بإشارةٍ من عليّ رضي الله عنه، لأنّه رأى تغيّرَ المَلَكَةِ، فأشارَ عليه بحفظها، ففزعَ إلى ضبطها بالقوانين الحاضرة المستقرّة، ثم كتبَ فيها الناسُ من بعده»⁽³⁾. وردَ بعضُ المؤرّخين للغة والنحو أصولَ ذلك إلى عهد النَّبِيِّ ﷺ بقوله لِمَنْ لَحَنَ في مجلسه: «أُرْشِدُوا أَحَاكِم، فَإِنَّهُ قد ضَلَّ»⁽⁴⁾. وعهد أمير المؤمنين

(1) - المقصود بالإعراب هنا ضبط أواخر كلماته ضبطًا صحيحًا، لا الإعراب التحليلي المدرسي.

(2) - ينظر الشيخ محمد طنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، القاهرة، ط2، د.ت. ص22.

(3) - عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، وهي الجزء الأول من تاريخ ابن خلدون المسمّى "ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، ضبط خليل شحادة، مراجعة سهيل زكار، دار الفكر، بيروت-لبنان، د.ط، 1421هـ/2001، ص754.

(4) - ابن جنيّ أبو الفتح عثمان، الخصائص، حققه محمد علي النجار، عالم الكتب، ط 1، 1427هـ/2006م، ص313. وعبد الرحمن جلال الدين السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، شرح وتعليق محمد أحمد جاد المولى ومحمد علي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، دار الفكر، د.ط، د.ت، ج2/ ص396. والشيخ محمد طنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص16.

عمر رضي الله عنه فيما روي من قوله: «تعلّموا العربية»⁽¹⁾، وأمره بأن «لا يُقرى الناس إلا عالمٌ باللغة»⁽²⁾. فالحفاظ على سلامة النصّ القرآني المقدّس كانت العامل والغاية في آنٍ واحدٍ من نشأة علم النحو، أو علم العربية. والتعبير بـ"العربية" أوسع لتشمل علوم اللغة الأخرى المرتبطة بعلم النحو ومعرفته. فقد أكّد ابنُ خلدون مثلاً أنّ "النحو" هو الأهمّ المقدّم عليها جميعاً؛ إذ به تتبيّن أصول المقاصد بالدلالة، ولولاه لجُهل أصلُ الإفادة. وعلوم اللغة أو اللسان عنده أربعة، وهي اللغة (المعجم) والنحو والبيان (البلاغة) والأدب⁽³⁾. أمّا صاحبُ "موسوعة كشّاف اصطلاحات العلوم والفنون" فقد تحدّث عنها تحت مسمّى "العلوم المدوّنة"، ذكرَ منها اثني عشرَ (12) علماً، منها الأصول والفروع، يُحتَرزُ بها جميعاً عن الخلل في كلام العرب لفظاً وكتابةً كما قال، وجعلَ من الأصول علمي النحو والصرف⁽⁴⁾.

وقد أولى العلماء قديماً وحديثاً العناية البالغة لعلم النحو بمفهومه الشامل، ومنزلته بين العلوم اللغوية، بحاجتها إليه؛ فهو بتعبير أحدِ رُوّاده المعاصرين - تنويهاً به وبأهمّيته - «دعامة العلوم العربية، وقانونها الأعلى، منه تستمدُّ العون، وتستلهمُ القصد، وترجعُ إليه في جليل مسائلها، وفروع تشريعها، ولن تجدَ علماً منها يستقلُّ بنفسه عن النحو، أو يستغني عن معونته، أو يسيّرُ بغير نوره وهده»⁽⁵⁾. والنحو الذي أقصده هنا إنّما هو النحو الذي يُقيم الروابط والصّلات والعلاقات بين الكلمات

(1) - إبراهيم عبد الله رفيده، النحو وكتب التفسير، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته، ط3، 1990م، ج1/ص33 عن طبقات النحويين واللغويين للزبيدي، ص2-3.

(2) - أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، الجامع لأحكام القرآن تفسير القرطبي، خرّج أحاديثه محمد بن عيادي بن عبد الحليم وأحمد بن شعبان بن أحمد، مكتبة الصفا، القاهرة، ط1، 1425هـ/2005م، ج1/ص39.

(3) - ينظر ابن خلدون، المقدّمة، ص753.

(4) - ينظر محمّد عليّ التهانوي، موسوعة كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم رفيق العجم، تحقيق عليّ دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت - لبنان، ط1، 1996، ج1/ص15.

(5) - عباس حسن، النحو الوافي، دار المعرف بمصر، ط3، ج1/ص1.

في العبارات، لا النحوَ الظاهرَ الذي هو الإعرابُ على رأي شوقي ضيف⁽¹⁾، النحو الذي يتجاوزُ الاهتمامَ بالصَّحَّة اللغويَّة إلى النظر في المعاني والدلالات، حتَّى يشملَ علمَ المعاني، كما يراه محمَّد مندور⁽²⁾، ويضمُّه إليه. فيجتمعَ علما النحو والمعاني كما اجتمعا في فكرة النظم عند عبد القاهر الجرجاني، وذلك من أجل غايةٍ واحدةٍ هي الحفاظُ على سلامة اللغة كما كانت عند أصحابها الأوائل، والوصولُ إلى الكشف عن المعاني الكامنة في نصوصها أو التعبير عنها.

(1) - شوقي ضيف، النقد، دار المعارف، القاهرة، ط5، د.ت. (في المقدِّمة: 1954/12/01 م)، ص161. ومثله في عبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، د.ت. ط1، دار المعارف، القاهرة، د. ط، 1998، ص378.

(2) - محمد مندور، النقد المنهجي عند العرب ومنهج البحث في الأدب واللغة مترجم عن الأستاذين لانسون وماييه، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، د. ط، 1996، ص338.

الفصل الأول: علم النحو

1- تعريف علم النحو ومجاله:

1-1- في اللغة:

لفظ (نَحْو) في اللغة مصدرٌ للفعل (نَحَا) بفتح العين في الماضي، وضمّها أو فتحها في المضارع؛ تقول: (نحاه ← ينحوه وينحاه ← نحوًا)، أي: قصده ← قصدًا⁽¹⁾. قال ابنُ دُرَيْدٍ (أبو بكرٍ محمد بن الحسن الأزديُّ العُمانيُّ البصريُّ 223-321هـ)⁽²⁾ في "الجمهرة": «النحو: القصد، نحوُ الشيء أنحوه نحوًا إذا قصدته، وكلُّ شيءٍ أممته فقد نحوته، ومنه اشتقاقُ النحو في الكلام كأنّه قصدُ الصواب»⁽³⁾. وقد وردَ لهذه الكلمة معانٍ متعدّدة، كما تذكرُ المصادرُ والمراجعُ. إذ دلّت عندهم على:

- **القصد:** يُقال: (نحوْتُ نحوك). أي: قصدتُ قصدك، وأممتُ.

- **المِثْل:** نحو: (مررتُ برجلٍ نحوك). أي: مثلك.

- **الجهة:** نحو: (توجّهتُ نحو البيت). أي: جهة البيت.

- **المقدار:** نحو: (له عندي نحو ألف). أي: مقدارُ ألف.

- **القسم:** نحو: (هذا على أربعة أنحاء). أي: أقسام⁽⁴⁾.

قال الصّبّاغُ (أبو العرفانِ محمد بن عليّ ت. 1206هـ) في "حاشيته على شرح الأشموني على

(1)- المنجد في اللغة والأعلام، دار المشرق، بيروت، ط27، 1984م، ص795، مادة (نحو).

(2)- محمد بن سعيد بن إبراهيم الثبتي، موقف الأزهر، كتاب الجمهرة دراسة وتقويم، بحث مقدّم لنيل درجة الدكتوراه، جامعة أمّ القرى، م. ع. س، 1414 هـ، ص10 و22.

(3)- مصطفى جمال الدين، البحث النحوي عند الأصوليين، منشورات دار الهجرة، قم - إيران، ط2، 1405هـ، ص24. قال: «ومثله في "اللسان" ج15/ص310». مادة (نحَا).

(4)- أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، الكلّيات معجم في المصطلحات والفروق اللغويّة، أعدّه للطبع ووضع فهارسه عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1419هـ/1998م، ص913.

ألفية بن مالك: «زاد شيخ الإسلام سادساً وهو البعْضُ، ك (أكلتُ نحو السمكة)»⁽¹⁾، أي بعضها. وهو ما أشار إليه الخضرى في "حاشيته على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك" أيضاً. وقال بعد أن أورد نفس المثال: «أي: (بعضها)»⁽²⁾.

أما الإمام الداودي فجعلها سبعة، وجمعها كلها في قوله:

لِلنَّحْوِ سَبْعُ مَعَانٍ قَدْ أَتَتْ لُغَةً جمعتها ضمناً بيت مُفَرَّدٍ كَمَلَا
قَصْدٌ، وَمِثْلٌ، وَمَقْدَارٌ، وَنَاحِيَةٌ نَوْعٌ، وبعضٌ، وَحَرْفٌ، فَاحْفَظِ الْمَثَلَا⁽³⁾

وهو قد زاد- كما نرى- معنيين لا معنى واحداً، هما النوع والحرف، إلا إذا فهمنا أن "النوع" هنا بمعنى "القسم"، فهو لم يذكره في نظمه.

وفي "المنجد في اللغة والأعلام" مادة "نحو": «النحو جـ - أنحاء: الجانب، الجهة، الطريق، المثل، المقدار، القصد. و (نحا - ينحو - نحو الشيء): قصده، و (نحا نحو فلان): قصده واقتفى أثره. و... و (نحا الشيء): حرفه»⁽⁴⁾. ولعل هذا المعنى الأخير هو ما جعل ابن السكيت (أبا يوسف يعقوب بن إسحاق ت 244هـ) يعزو اشتقاق تسمية النحو الاصطلاحي إليه؛ وقال بأن النحوي «سُمِّيَ بذلك لأنه يُحَرِّفُ الكلامَ إلى وجوه الإعراب»⁽⁵⁾.

(1)- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، سيدنا الحسين (القاهرة)، د. ط، د. ت، ج 1/ ص 49. وابن كمال باشا، أسرار النحو، تحقيق أحمد حسن حامد، دار الفكر، ط 2، 1422 هـ / 2002 م، ص 75.

(2)- محمد الخضرى الشافعي، حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، شرحها وعلق عليها تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط 1، 1419 هـ / 1998 م، مج 1/ ص 21.

(3)- حاشية الخضرى، ج 1/ ص 21. وعلي أبو المكارم، المدخل إلى دراسة النحو العربي، دار غريب، القاهرة، ط 1، 2006، هامش ص 43.

(4)- المنجد في اللغة والأعلام، ص 795 مادة: نحو.

(5)- مصطفى جمال الدين، البحث النحوي عند الأصوليين، ص 24. وحسن عون، اللغة والنحو دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة، مطبعة رويال، الإسكندرية، ط 1، 1952 م، ص 217.

ومثل ذلك في معجم "دائرة معارف القرن العشرين": «(نحا الشيء - ينحوه - نحوًا): قَصَدَه... و (انتحاء): قَصَدَه. والنحو الطريق والجهة والمقدار والمثل والقصد، ومنه النحو لإعراب كلام العرب لأن المتكلم ينحو به طريق كلامهم إفرادًا وتركيبًا»⁽¹⁾.

وفي "خصائص" ابن جني (أبي الفتح عثمان بن جني 392هـ) في "باب القول على النحو": «هو انتحاء سَمِتِ كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره؛ كالتثنية والجمع والتحقيق والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك... وهو في الأصل مصدر شائع، أي: نَحَوْتُ نَحْوًا، كقوله قَصَدْتُ قَصْدًا، ثم خُصَّ به انتحاء هذا القبيل من العلم، كما أن الفقه في الأصل مصدر فقهت الشيء أي عرفتُه، ثم خُصَّ به علم الشريعة من التحليل والتحريم، وكما أن بيت الله خُصَّ به الكعبة، وإن كانت البيوت كلها لله...»⁽²⁾. يعني ذلك اتباع «السبيل الذي سلكته العرب في التعبير عن أغراضها ومقاصدها»⁽³⁾. وقد يكون المراد من لفظ (النحو) صيغة اسم المفعول (المنحَو) من (نحا - ينحو) أي: (المقصود)، كما جاء في "حاشية الصبان": «هو مصدر أُريدَ به اسم المفعول، أي (المنحَو) ك (الخلق) بمعنى (المخلوق)، وخصته غلبة الاستعمال بهذا العلم، وإن كان كل علم منحَوًا، أي مقصودًا، كما خصت (الفقه) بعلم الأحكام الشرعية الفرعية، وإن كان كل علم فقهًا، أي مفقوًا، أي مفهوماً»⁽⁴⁾.

-
- (1) - محمد فريد وجدي، دائرة معارف القرن العشرين، الرابع عشر. العشرين، دار الفكر، بيروت، مج 10/ ص 87.
 - (2) - أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت - لبنان، ط 1، 1427هـ/2006م، ص 68.
 - (3) - عبد الفتاح لاشين، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، دار المريخ، الرياض - السعودية، د. ط، د. ت، ص 15.
 - (4) - الصبان، حاشية الصبان، ج 1/ ص 49. وعلي أبو المكارم، المدخل إلى دراسة النحو العربي، ص 43.

ما يلاحظه الناظر في كلام ابن جنّي اختياره معنى (القصد) لمصطلح النحو كعلم من بين المعاني والدلالات المعجميّة الأخرى له. فهذا المعنى هو أظهرها، وأكثرها شيوعاً⁽¹⁾ عند اللغويين والنحويين، قال أحدهم: «وهذا الاشتقاق للنحو من معنى القصد والأتم أقرب ممّا نقله "اللسان" عن ابن السكّيت أنّ اشتقاقه من معنى التحريف. قال: "نحا الشيء وينحوه إذا حرّفه، ومنه سُمّي النحوي لأنّه يُحرّف الكلام إلى وجوه الإعراب". ففي هذا التوجيه شيء من التكلف والغربة...»⁽²⁾. وذلك لينسجم مع التوجّه الذي اختاره النحويون لعلم النحو وآثروه، حتّى جعلوه سبباً لتسمية هذا العلم، وإن كان في بداياته يسمّى بـ "العربيّة" كما تُشير كثير من النصوص⁽³⁾. وأمّا تسميته بـ "النحو" في هذه المرحلة فمبني على التسامح على رأي الشيخ الطنطاوي⁽⁴⁾، وذلك على أساس معناه اللغوي المعجمي لا المصطلحي الذي عُرف فيما بعد؛ فقد روى الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ت337هـ) في "الإيضاح" بعد أن أورد قصّة عن تأليف أبي الأسود لكتاب يضمّ بعض قواعد اللغة أنّ أبا الأسود قال: «أنحوا هذا النحو»، أي: إقصوه. ثمّ قال الزجاجي: «والنحو القصد، فسُمّي لذلك نحواً»⁽⁵⁾. وقد قيل أنّ هذا المنزع للنحو أخذ من القول المنسوب إلى الإمام عليّ عليه السلام لأبي الأسود: «أنح هذا

(1) - علي أبو المكارم، المدخل إلى دراسة النحو العربي، هامش ص43. في "حاشية الصبّان" ج1/ ص49: «أظهر معانيه - أي النحو - وأكثرها تداولاً القصد».

(2) - مصطفى جمال الدين، البحث النحوي عند الأصوليين، ص24.

(3) - من ذلك ما ذكره ابن سلام في "الطبقات": «وكان أول من استنّ العربيّة... أبو الأسود الدؤلي» وما قاله ابن قتيبة في المعارف: «أول من وضع العربيّة أبو الأسود» وغيرها. الشيخ محمد طنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، القاهرة، ط2، دت، ص33. ممّا جعل بعض النحويين يقرّر أنّ "النحو والعربيّة" مترادفان؛ فقد نسب الأشموني إلى ابن عصفور نصّاً يقرّر فيه صراحة أنّ «المراد بالنحو ما يرادف قولنا علم العربيّة لا قسيم الصرف». حاشية الصبّان، ج1/ ص49. وعلي أبو المكارم، المدخل إلى دراسة النحو العربي، ص49.

(4) - الشيخ محمد طنطاوي، نشأة النحو، ص33.

(5) - أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط5، 1986، ص89. وعلي أبو المكارم، المدخل إلى دراسة النحو العربي، ص43.

النحو...». وقوله أيضًا: «ما أحسن هذا النحو الذي نحوّت». قال الشيخ الطنطاوي بعد إيراده هذه الرواية أيضًا: «فلذلك سُمّي النحو»⁽¹⁾.

وهو ما نقرؤه لابن فارس (أبي الحسين أحمد ت 395هـ) في "مجمّله" حين قال: «نحو الكلام: هو قصدُ القائلِ أصولَ - أو: إلى أصول - العربِ ليتكلّمَ بمثلِ ما تكلموا به»⁽²⁾. وفي "مقاييسه": «نحو: النونُ والحاءُ والواوُ كلمةٌ تدلّ على قصد، ونحوّت نحوّه، ولذلك سُمّي نحوَ الكلام، لأنّه يقصدُ أصولَ الكلام فيتكلّمُ على حسبِ ما كان العربُ تتكلّمُ به... ومن الباب: انتحى فلانٌ لفلانٍ: قصده وعرضَ له»⁽³⁾. وواضحٌ أنّ في مثل هذا الكلام إشارةٌ إلى المعنى اللغويّ المعجميّ الذي آثره النحاة لعلم النحو وهو القصدُ من جهةٍ، وإشارةٌ أخرى إلى الغرض التعليميّ منه. وهو التمكنُ بتعلّمه من التكلّم كما تكلّمَت العربُ من جهةٍ ثانية. قال ابنُ السراج (أبو بكرٍ محمد بنُ سهلٍ ت 316 هـ): «النحوُ إنّما أُريدَ به أنْ ينحوَ المتكلّمُ إذا تعلّمَه كلامَ العربِ»⁽⁴⁾. وقال ابنُ يعيش (ت 643 هـ): «الغرضُ بالنحو أنْ ينحوَ المتكلّمُ به كلامَ العربِ»⁽⁵⁾. فالمرادُ ممّا تقدّم هو التركيزُ على المعنى اللغويّ الذي اختاره النحاة للفظ "النحو" هو القصدُ والاتّجاهُ، أي القصدُ إلى كلام العربِ وكيفيّته، لاتباعهم في ذلك على طريقتهم.

2-1- في الاصطلاح:

- (1) - الشيخ محمد طنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص 25. والصبّان، حاشية الصبّان، ج 1/ ص 50. وإبراهيم عبد الله رفيده، النحو وكتب التفسير، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراتة، ط 3، 1990م، ج 1/ ص 51.
- (2) - أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريّا اللغويّ، مجمل اللغة، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1، 1982م، ج 1/ ص 859.
- (3) - أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريّا، معجم المقاييس في اللغة، حققه شهاب الدين أبو عمرو، دار الفكر، بيروت - لبنان، د. ط، د. ت، ص 1017 مادة: (نحو).
- (4) - علي أبو المكارم، المدخل إلى دراسة النحو العربي، ص 48. نقلًا عن ابن السراج، الأصول في النحو، ج 1/ ص 37.
- (5) - موفق الدين يعيش، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، د. ط، د. ت، ج 1/ ص 74.

يُفْهَمُ من كلام ابن جني عن النحو في قوله «هو انتحاء سَمْتِ كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره؛ كالتثنية والجمع والتحقيق والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك...» «يُفْهَمُ جَمْعُهُ بينَ المعنيتين اللَّغَوِيَّ (الانتحاء والقصد) والاصطلاحيَّ حينَ ذكرَ بعضَ مباحثِ علمِ النحو، وجمعَ بينَ موضوعاتِ علمِ الصرفِ (التثنية والجمع والتحقيق والتكسير)، ومباحثِ علمِ النحو⁽¹⁾ (الإضافة والتركيب وغير ذلك)، ووحدَ بينهما، فوسَّعَ بذلكَ من دائرة اختصاصِ النحوِ ومجاله؛ فإذا كانَ علمُ الصرفِ يَبْحَثُ في الكلمة المفردة، فإنَّ علمَ النحوِ يدرُسُ الكلمةَ والجملةَ، فدراسةُ الكلمةِ اِهْتِمَامٌ مُشْتَرَكٌ بينَ العَلمَينِ؛ فعلمُ الصرفِ يدرسُ بنيَّتها، وعلمُ النحوِ يدرسُ وظيفتها في الجملة، وعلاقتها بالكلمات الأخرى في الكلام. وكأنَّ ابنَ جنيَّ هنا⁽²⁾ يَعدُّ، على غرار بعضِ النحويين، علمَ الصرفِ رافداً من روافد علمِ النحو، و «جزءاً من أجزائه، ومرحلةً من مراحلهِ»⁽³⁾، وقِسْماً من أقسامهِ، لا قسماً له، منفصلاً عنه، كما يرى آخرون⁽⁴⁾. فقد جاء في "موسوعة" التهانوي (محمد بن علي بن القاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروقي الحنفي من علماء القرن الثاني عشر الهجريّ ت بعد 1158هـ): «علمُ الصرفِ - أو التصريفِ - جزءٌ من أجزاء علمِ النحوِ بلا خلافٍ بين أهلِ الصنعةِ على رأي

(1) - تجعلُ بعضُ الآراءِ ما ذكره ابنُ جنيّ أعلاه (التثنية والجمع والتحقيق والتكسير والنسب) من مباحث علم النحو لا الصرف. فصنّفها بعضهم ضمن موضوعات النحو، ولم يدرسوها في علم الصرف، كما فعل ابن يعيش في "شرح الملوكي في التصريف"، وابن عصفور في "الممتع". ينظر محمود سليمان ياقوت، مصادر التراث النحوي، دار المعرفة الجامعية، مصر، د.ط، 2003، ص20.

(2) - في مؤلّف آخر من مؤلّفاته يرى أنّ الصرف أو التصريف ليس جزءاً من النحو، بل هو قسيمٌ له؛ فالنحو يدرس أحوالَ الكلمة حين تنقلها ودخولها في تركيب الجمل، وما ينتجُ عن ذلك من ظواهرٍ وعلاقاتٍ، في حين يدرس الصرفُ الكلمةَ في ذاتها، ويتناولُ البنيةَ نفسها. وهو انفصالٌ موضوعيٌّ لا عمليٌّ. قال ابن جنيّ في "المنصف" شرح كتاب التصريف للمازني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، ط1، 1373هـ / 1954م، ج1/ ص4: «فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفسِ الكلم الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتقلّبة». ينظر أيضاً علي أبو المكارم، المدخل إلى دراسة النحو العربي، ص55.

(3) - علي أبو المكارم، المدخل إلى دراسة النحو العربي، ص55.

(4) - حول هذه المسألة ينظر: علي أبو المكارم، المدخل إلى دراسة النحو العربي، ص48 وما بعدها إلى ص58 في حديثه عن اتجاهات وظيفة النحو في التراث العربي. وبخاصّة الاتجاه الثالث الذي يتحدّث فيه عن علاقة علم النحو بعلم الصرف.

الرضي، لأنه من مبادئه، والمبادئ من الأجزاء»⁽¹⁾؛ فعلم النحو ينتظم علم الصرف.

وقال السكاكي (سراج الدين أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي 555-626هـ) في "مفتاح العلوم": «اعلم أن علم النحو هو أن تتحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم، لتأدية أصل المعنى مطلقاً، بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب، وقوانين مبنية عليها، ليحتزرها بها عن الخطأ في التركيب، من حيث تلك الكيفية»⁽²⁾. في كلامه عناصر هامة في اصطلاح علم النحو؛ أولها أنه علمي معرفي، يُستفاد من قوله «معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم». فالنحو بهتم أكثر بالتركيب لا بالكلمات المفردة. والثاني أنه يهتم بالمعاني والدلالات الأصلية للتركيب، في مقابل علم المعاني الذي يبحث في المعاني الزائدة على الأصلية، وذلك في قوله «لتأدية أصل المعنى مطلقاً». والثالث أنه علم معياري تعليمي صارم، يلزم دارسه ومستعمله الانضباط بقوانينه ونواميسه، حفاظاً على سلامة الكلام العربي تحليلاً وتركيباً، وذلك ما يفهم من باقي التعريف.

جاء في "موسوعة العلامة التهانوي: «النحو بفتح النون وسكون الحاء في الاصطلاح اسم لعلم من العلوم المدونة»⁽³⁾ المسمّاة "أصولاً" أو "عمداً"⁽⁴⁾. التي هي عنده من «علم العربية أو علم الأدب الذي يُحتزرها به عن الخلل في كلام العرب لفظاً أو كتابةً»⁽⁵⁾، وأضاف في موضع آخر: «ويُسمّى -

(1) - محمد علي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1/ص23.

(2) - أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي، مفتاح العلوم، ضبط وتعليق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط2، 1407هـ/1987م، ص75.

(3) - محمد علي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج2/ص641؛ وهي: «العلوم التي دُونت في الكتب كعلم الصرف والنحو والمنطق والحكمة ونحوها» نفس المصدر، ج1/ص3.

(4) - وهي: علم اللغة وعلم الصرف وعلم الاشتقاق وعلم النحو وعلم المعاني وعلم البيان وعلم العروض وعلم القافية. وذلك في مقابل العلوم الفروع. ينظر التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1/ص17.

(5) - محمد علي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1/ص17.

علم النحو - علم إعراب الكلام أيضاً⁽¹⁾، وهو علم يُعرف به كيفية التركيب العربي صحةً وسقاماً، وكيفية ما يتعلق بالألفاظ من حيث وقوعها فيه⁽²⁾. ثم شرح هذا التعريف، فقال: «(علم): جنس، و(كيفية التركيب العربي): فصل، يخرج به أصول الفقه والفقه وغيرهما، فإنه لا يُعرف بها كيفية التركيب العربي وهو، أي التركيب العربي، لا يستلزم كون جميع أجزائه عربياً، فيشتمل أحوال المركبات وأحوال الأسماء الأعجمية...، أي تُعرف به صحة التركيب العربي وسقمه، إذ يُعرف منه أن نحو (ضرب غلامه زيد) صحيح، و (ضرب غلامه زيداً) فاسد⁽³⁾، وخرج به علم المعاني والبيان والبدیع والعروض، فإنها تُعرف بها كيفية التركيب من حيث الفصاحة والبلاغة ونحوها، لا من حيث الصحة والسقم⁽⁴⁾». وقال متمماً تفسير التعريف وتحليله: «و (ما يتعلق) عبارة عن الأحوال، أي أحوال اللفظ لكن لا مطلقاً، بل من حيث وقوعها في التركيب العربي من حيث هو هو...، كتقديم المبتدأ وتأخيرها، وتذكير الفعل وتأنيثه، لا مثل الأحوال التي هي الحركات والسكنات ونحوها، فخرج علم الصرف⁽⁵⁾». ونقل عبد الفتاح لاشين عن الشيخ محمد الخضر حسين فيما نسبته إلى صاحب "مدينة العلوم" تعريفه

(1) - في "الإيضاح في علل النحو" للزجاجي، ص 91: «ويُسمى النحو إعراباً، وإعرابُ نحواً». ولعلّ مثل هذه النصوص أوهمت بعضهم وجعلتهم يحصرون - تجوّزاً - وظيفة النحو في البحث في قضايا الإعراب والبناء فحسب، مغفلين سائر العلاقات والظواهر الناتجة عن تركيب الكلمات في الجملة ممّا لا علاقة له بالإعراب والبناء. ينظر علي أبو المكارم، المدخل إلى دراسة النحو العربي، ص 51.

(2) - محمد علي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات العلوم والفنون، ج 1/ ص 23. وفي نفس الصفحة: «وعلم الصرف جزء من أجزاء علم النحو لأنّه من مبادئه. والمبادئ من الأجزاء، قال الرضي: «اعلم أنّ التصريف جزء من أجزاء النحو بلا خلاف من أهل الصنعة».

(3) - اعتُبر مثل هذا التركيب فاسداً ممتنعاً عند بعضهم لتقدّم الضمير المتصل "هاء" في "غلامه" الفاعل على مرجعه المفعول به "زيداً" لئلا يلزم رجوعه إلى ما هو متأخّر لفظاً ورتبةً. وهو عند آخرين قسم من أقسام الحكم النحوي؛ وهو قسم "خلاف الأولى". ينظر جلال الدين السيوطي، كتاب الاقتراح في علم أصول النحو، قدم له وضبطه وصححه وشرحه وعلق حواشيه وفهرسه أحمد سليم الحمصي ومحمد أحمد قاسم، جروس برس، ط 1، 1988م، ص 29. فالأولى في فهمي هو تقديم المرجع على الضمير.

(4) - محمد علي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات العلوم والفنون، ج 1/ ص 23.

(5) - محمد علي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات العلوم والفنون، ج 1/ ص 23.

لنحو بأنه «علمٌ باحثٌ في أحوال المركّبات من حيث دلالتها على المعاني التركيبية». ثم زاد: «غايته الاحتراز عن الخطأ في تطبيق التراكيب العربية على المعاني الوضعية الأصلية»⁽¹⁾.

والنحو في "تعريفات" السيّد الشريف الجرجاني (عليّ بن محمّد 740-816هـ): «علمٌ بقوانين يُعرفُ بها أحوالُ التراكيب من الإعراب والبناء وغيرهما. أو هو علمٌ بأصولٍ يُعرفُ بها صحّة الكلام وفساده»⁽²⁾. ومن قبيل ذلك كذلك تعريفُ صاحبِ كتابِ "البدیع" (أبي الحسن عليّ بن عيسى بن الفرج الربيعيّ ت 420هـ)⁽³⁾ كما نقله عنه السيوطيّ (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر 849-911هـ) في "الاقتراح": «النحو صناعةٌ علميّةٌ يُعرفُ بها أحوالُ كلام العرب من جهة ما يَصِحُّ ويفسُدُ في التّأليف ليُعرفَ الصحيحُ من الفاسد»⁽⁴⁾؛ فمصطلحاتٌ مثلُ (كيفية، مقاييس، قوانين، يُحتَرَزُ، خطأ، صواب، صحّة، سِقَامٌ أو سَقَمٌ، فساد، شذّ، رُدّ، صناعة، يَصِحُّ، يفسُدُ، صحيح، فاسدٌ)، الواردة فيما تقدّم من تعريفاتٍ كلّها تصوّبُ بلا ريبٍ في هذا الاتّجاه المعياريّ للنحو العربيّ وبخاصّةٍ التعليميّ منه.

-
- (1) - عبد الفتاح لاشين، التراكيب النحويّة من الوجهة البلاغيّة عند عبد القاهر، دار المريخ، الرياض - السعودية، د.ط، د.ت، ص 232. نقلاً عن محمد الخضر حسين، دراسات في العربية وتاريخها، ص 184.
- (2) - علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، التعريفات، اعتنى به مصطفى أبو يعقوب، مؤسسة الحسن، الدار البيضاء، المغرب، ط 1، 1427هـ/2006م، ص 215. وإبراهيم عبد الله رفيعة، النحو وكتب التفسير، ج 1/ص 51.
- (3) - نُسب كتاب "البدیع في النحو" هنا للمترجم له أعلاه. ونسبه مصطفى جمال الدين في "البحث النحويّ عند الأصوليين" ص 28 إلى محمود بن مسعود الغزنيّ المتوفى سنة 421 هـ. أو محمّد بن مسعود الغزنيّ كما في "بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة" للسيوطيّ، تحقيق أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط 2، 1399هـ/1979م، ج 1/ص 245، رقم 449. ومحمود بن مسعود كما يُفهم من "بغية الوعاة" ج 2/ص 282 عالم آخر ذكره تحت رقم 1983 توفي سنة 710هـ. وهو في "كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون" لحاجي خليفة، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، مجلد 1، ص 236 لمحمّد بن مسعود الغزيّ بدون نون، وسمّاه أبو حيّان ابن الزكيّ وعند ابن هشام ابن الذكيّ بالذال. قال السيوطيّ في "بغية الوعاة": «أكثر أبو حيّان من النقل عنه، وذكره ابن هشام في المغني». ونُسب هذا الكتاب أيضاً للإمام أبي السعادات المبارك بن محمد المعروف بابن الأثير الجزريّ المتوفى سنة 606هـ. بغية الوعاة، ج 2/ص 274، رقم 1965. و"كشف الظنون"، ج 1/ص 236.
- (4) - جلال الدين السيوطيّ، كتاب الاقتراح في علم أصول النحو، ص 23-24. وتَمّام حَسّان، الأصول، ص 64، حيثُ يُثبِت للنحو صناعيّةً لكونه علماً مضبوطاً لتوفّر شروط ذلك وتحقّق سماتِهِ - كما يُسمّيها - في النحو وهي عنده: الموضوعيّة والشمول والتماسك والاقتصاد. ص 60 إلى 64.

و«لعلّ من ظروف العرب وتاريخهم وعلاقتهم بترائهم ما يجعلُ الابتعادَ عن هذه "المعيارية" أمراً مستحيلاً»⁽¹⁾.

وهذه تعريفاتٌ - كما يُلاحظ - وصفيّةٌ في وجهها أو جزئها الأوّل من خلال القول بأنّه (علمٌ بأصول)، إذ تُعرّف بمعرفته أحوال التراكيب وهيئاتها، ومعياريّ (Normatif)⁽²⁾ في صورته الثانية بعبارة (صحّة الكلام وفساده)، إذ تُمدّنا معرفته بالوسائل والأدوات التي نعرّف بها الصحيح من الفاسد من الكلام. وهذه النزعة المعيارية التقويمية للنحو العربيّ نابعة من طبيعة الدراسة النحويّة في بداياتها وبواكيرها، فقد غلبت عليها السمة التعليميّة القياسية لا العلميّة الاستقرائية⁽³⁾؛ فهي «في أساسها معيارية، أي: إنّ الهدف منها هو بيانُ الصواب في الاستعمال، فالصحّة اللغويّة هي غاية الدراسة النحويّة»⁽⁴⁾. نفهم هذه المعيارية ونلاحظها في كثيرٍ من تعريفات العلماء للنحو وفهمهم لوظيفته ودوره، من ذلك ما نقرؤه عند السكاكي في "المفتاح" حول هويّة النحو كما تقدّم في قوله: «اعلم أنّ النحو هو أن تتحو معرفة كفيّة التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقاً بمقاييس مستتبطة من استقراء كلام العرب، وقوانين مبنية عليها، ليحتزّر بها عن الخطأ في التركيب من حيث تلك الكيفيّة...»⁽⁵⁾.

-
- (1) - إبراهيم السامرائي، النحو العربيّ في مواجهة العصر، دار الجيل، بيروت، ط1، 1415هـ/1995م، ص 37.
- (2) - نسبة إلى مصطلح (norme) ويعرفونه بأنّه «نموذج أو مقياس مادّي أو معنويّ لما ينبغي أن يكون عليه الشيء». وأمّا المعياريّ (normatif) فيكون في العلوم المعيارية (S.Normatives) وهي التي تتجاوز دراستها ما هو كائن إلى دراسة ما ينبغي أن يكون، وهي تقابل العلوم الوصفية (Descriptives) وهي التي تدرس ما هو كائن». فايز الداية، علم الدلالة العربيّ النظريّة والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ط، د.ت، ص 97-98.
- (3) - ينظر تمام حسان، اجتهادات لغويّة، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1428هـ/2007م، ص 13. ومثله في " اللغة العربيّة للمؤلف، ص 13. جاء فيها: «... أنّ الغاية التي نشأ النحو العربيّ من أجلها وهي ضبط اللغة وإيجاد الأداة التي تعصم اللاحنين من الخطأ فرضت على هذا النحو أن يتّسم في جملته بسمة النحو التعليميّ لا النحو العلميّ، أو بعبارة أخرى أن يكون في مجموعه نحواً معيارياً لا نحواً وصفيّاً».
- (4) - محمد عبد الله جبر، الأسلوب والنحو، دار الدعوة، الإسكندرية، ط1، 1409هـ/1988م، ص 15.
- (5) - أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن عليّ السكاكي، مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه وعلّق عليه نعيم زرزور، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، ط1، 1403هـ/1983م، ص 75.

فملاحم المعيارية والتقويمية أو التصويبية ومظاهرها⁽¹⁾ واضحة جلية في قوله: «ليُحْتَرَزَ بِهَا عَنِ الْخَطَا فِي التَّرْكِيبِ». كما يُمكن فهم ذلك أيضاً من كلام ابن جنّي باستكمال تعريفه للنحو وحده المتقدم في قوله: «... وإن شُدَّ بعضُهم - الناطقين بالعربية من أبنائها وغيرهم - عنها رُدَّ به - أي بالنحو - إليها»⁽²⁾. ففي لفظ (شُدَّ) إشارة إلى الخطأ المرفوض، وفي عبارة (رُدَّ به) دلالة على تصويب ذلك الخطأ ليصير مقبولا.

هذه المصطلحات وغيرها المرافقة لجلّ تعريفات النحو التعليمي على وجه الخصوص مما يدلّ على هذا المنحى المعياريّ التصويبيّ⁽³⁾ للدراسة النحويّة عند العرب، استعمل بعضها الإمام عبد القاهر الجرجانيّ أيضاً في معرض حديثه عن نظريّته في النظم من قبيل قوله: «... ليس النظم إلا أن

(1) - علي أبو المكارم، المدخل إلى دراسة النحو العربيّ، ص32. قسّم فيه الباحث علوم اللغة عموماً إلى علوم تصويبية وعلوم جمالية وأخرى تحليلية، وتشمل التصويبية منها علوم الأصوات والصرف والنحو والمعجم والدلالة. قال عنها: «ومن هنا أمكن أن يُطلق على هذه المجموعة من العلوم التي تتناول بالتقنين مستويات النشاط اللغويّ "علوم اللغة التصويبية" ذلك أنّ هذه المجموعة من العلوم تتضمن قواعد وضوابط ملزمة لا بدّ من مراعاتها في النشاط اللغويّ، ومن ثمّ تصبح هذه القواعد والضوابط معياراً للصحة والخطأ، فإذا وافق النتاج اللغويّ هذه القواعد كان صحيحاً، وإذا خالفها فقد الصحة، وجانب الصواب، واتسم بالخطأ» ص33. وقبلها قال: «... ضوابط هي بمثابة القوانين التي ينبغي أن يلتزم الناطق باللغة بها» ص32. وفي مؤلف ثانٍ قال: «العلوم التصويبية .. تُحدّد المواصفات الصحيحة للبناء اللغويّ صوتياً وصرفياً ونحوياً. والتي في نطاقها نقطع بأنّ أيّ مخالفة لضوابطها تُسلّم بالضرورة إلى الخطأ مهما كانت دوافع هذه المخالفة حتى لو كان وراءها دوافع فنيّة أو قيم جمالية... وهي محكمة، تتسم بالانضباط ونتاجها حتميّة لا تقبل الاختلاف». مقومات الجملة العربيّة، دار غريب، القاهرة، ط1، 2006م، ص11-12.

(2) - ابن جنّي، الخصائص، ص68.

(3) - يسميه الأستاذ تمام حسان المستوى الصوابي أو مقياس الصواب والخطأ في استعمال اللغة، وخصّص له فصلاً كاملاً في كتابه "اللغة بين المعيارية والوصفية"، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 2000م، من ص 61 إلى ص 72. وهو عنده ليس خاصاً باللغة فحسب بل يشمل كلّ الثقافة الاجتماعية. يقول في ص 72 ما نصّه: «وبعد، فالمستوى الصوابي معيار لغويّ يرضى عن الصواب ويرفض الخطأ في الاستعمال؛ وهو... لا يمكن النظر إليه باعتباره فكرة يستعين الباحث بواسطتها في تحديد الصواب والخطأ اللغويين، وإنّما هو مقياس اجتماعي يفرضه المجتمع اللغوي على الأفراد، ويرجع الأفراد إليه عند الاحتكام في الاستعمال، و... أنّ المستوى الصوابي لا يوجد في اللغة فحسب، وإنّما يوجد في كلّ شؤون الثقافة بالمعنى الأعم... ومن ثمّ لا يُمكن أن يُقال إنّ المستوى الصوابي فكرة من منهج اللغة، ولكن يُقال إنّ مقياس اجتماعي عامّ يرمّقه الفرد بشيء من المهابة والاحترام، ويحرّسه المجتمع بأسلحة ألقها النقد الاجتماعي اللاذع». بتصرّف. ويسميه آخرون "القبول النحوي". محمد رزق شعيّر، الوظائف الدلالية للجملة العربية، تقديم عبده الراجحي، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 1428هـ/2007م، ص11.

تَضَعُ كَلَامَكَ الْوَضْعَ الَّذِي يَقْتَضِيهِ عِلْمُ النُّحُو، وَتَعْمَلُ عَلَى قَوَائِنِهِ وَأَصُولِهِ، وَتَعْرِفُ مَنَاهِجَهُ الَّتِي نُهُجَتْ، فَلَا تَزِيغُ عَنْهَا، وَتَحْفَظُ الرُّسُومَ الَّتِي رُسِمَتْ فَلَا تُخِلُّ بِشَيْءٍ مِنْهَا...»، وَقَوْلُهُ: «فَلَسْتُ بِوَاجِدٍ شَيْئًا يَرْجِعُ صَوَابُهُ إِنْ كَانَ صَوَابًا أَوْ خَطْوُهُ إِنْ كَانَ خَطَأً إِلَى النِّظْمِ وَيَدْخُلُ تَحْتَ هَذَا الْاسْمِ، إِلَّا وَهُوَ مَعْنَى مِنْ مَعَانِي النُّحُو قَدْ أُصِيبَ بِهِ مَوْضِعُهُ، وَوُضِعَ فِي حَقِّهِ، أَوْ عَوِمِلَ بِخِلَافِ هَذِهِ الْمَعَامِلَةِ فَأُزِيلَ عَنْ مَوْضِعِهِ وَاسْتُعْمِلَ فِي غَيْرِ مَا يَنْبَغِي لَهُ، فَلَا تَرَى كَلَامًا قَدْ وُصِفَ بِصِحَّةٍ نَظْمٍ أَوْ فُسَادٍ، أَوْ وُصِفَ بِمُزَيَّةٍ أَوْ فَضْلٍ فِيهِ، إِلَّا وَأَنْتَ تَجِدُ مَرْجِعَ تِلْكَ الصِّحَّةِ وَذَلِكَ الْفُسَادِ، وَتِلْكَ الْمُزَيَّةِ، وَذَلِكَ الْفَضْلِ إِلَى مَعَانِي النُّحُو وَأَحْكَامِهِ...»⁽¹⁾. وَقَوْلُهُ فِي فَصْلِ "الْكَلَامِ فِي النُّحُو": «وَأَنَّ الْمَعْيَارَ الَّذِي لَا يَتَّبَعُ نَقْصَانُ كَلَامٍ وَرَجْحَانُهُ حَتَّى يُعْرَضَ عَلَيْهِ، وَالْمَقْيَاسُ الَّذِي لَا يُعْرَفُ صَحِيحٌ مِنْ سَقِيمٍ حَتَّى يُرْجَعَ إِلَيْهِ»⁽²⁾. فَهُوَ فِي هَذِهِ الْمَقَاطِعِ يُصَرِّحُ بِلَفْظِي "الْمَعْيَارِ" وَ"الْمَقْيَاسِ" مِمَّا يَدْعُمُ مَا نَحْنُ بِصَدَدِ الْحَدِيثِ عَنْهُ. وَهَذِهِ السَّمَةُ أَوْ الْخَصِيصَةُ فِي نَحْوِنَا الْعَرَبِيِّ - كَغَيْرِهِ مِنَ النُّحُو فِي اللُّغَاتِ الْمَخْتَلِفَةِ - نَزْعَةٌ مِثْلَمَا هِيَ نَابِعَةٌ مِنْ طَبِيعَةِ الدَّرْسِ النُّحَوِيِّ - كَمَا قَدَّمْنَا - فَهِيَ نَاتِجَةٌ أَيْضًا عَنِ الْغَايَةِ التَّعْلِيمِيَّةِ⁽³⁾ الَّتِي كَانَتْ لِلنُّحُو فِي بَاكُورَاتِهِ وَبِدَايَاتِهِ. يُلَخِّصُهَا حَسَبَ فَهْمِ تَمَّامِ حَسَّانِ قَوْلِ مُحَمَّدٍ بْنِ مَالِكٍ (ت. 672هـ) فِي أَلْفِيَّتِهِ⁽⁴⁾:

فَمَا أُبَيِّحُ أَفْعَلَ، وَدَعُ مَا لَمْ يُبَيِّحْ⁽⁵⁾

.....

وَالَّتِي مِنْ أَجْلِهَا - الْغَايَةُ التَّعْلِيمِيَّةُ - ظَهَرَ وَنَشَأَ وَتَرَعَّرَ لِمَا تَطَلَّبَتْهُ الْحَوَادِثُ وَاقْتَضَتْهُ الْحَاجَاتُ⁽¹⁾،

(1) - الإمام عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، شكله وشرح غامضه وخرج شواهد وقدم له ووضع فهرسه ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، 1424هـ/2003م، ص127.

(2) - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص87.

(3) - تَمَّامُ حَسَّانِ، الْأَصُولُ دِرَاسَةُ إِبْيَسْتِمُولُوجِيَّةٍ لِلْفِكْرِ اللُّغَوِيِّ عِنْدَ الْعَرَبِ، النُّحُو، فِقْهُ اللُّغَةِ، الْبَلَاغَةُ، عَالَمُ الْكُتُبِ، الْقَاهِرَةُ، 1420هـ/2000م، د.ط، ص28. وَانْظُرْ أَيْضًا الْمَوْلَفَ، اجْتِهَادَاتُ لُغَوِيَّةٍ، ص13. وَاللُّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ، ص13.

(4) - تَمَّامُ حَسَّانِ، اللُّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ مَعْنَاهَا وَمَبْنَاهَا، عَالَمُ الْكُتُبِ، الْقَاهِرَةُ، ط3، 1418هـ/1998م، ص13.

(5) - مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكِ الْأَنْدَلُسِيِّ، أَلْفِيَّةُ ابْنِ مَالِكٍ فِي النُّحُو وَالصَّرْفِ، دَارُ الْإِيمَانِ، دِمَشْقُ - بَيْرُوتُ، د.ط، 1351هـ/1932م، ص18.

وتطوّر، حتّى نضج واستوى دون أن يحترق أو يتجمّد، لكي لا يتوقّف مجال البحث، والنظر فيه بدعوى اكتماله، بل يظلّ في حركةٍ وتطوّرٍ مع الزمن بحركة اللغة وتطوّرها. وذلك لما شاعما عُرف من اللحن⁽²⁾ والفساد على السّنة العامّة من الناس، واستفحل حتّى صار وباءً يجب اتّقاؤه، على رأي الشيخ الطنطاوي⁽³⁾. فحُشي على العربيّة وعلى القرآن الكريم⁽⁴⁾ والحديث النبويّ الشريف من الانغلاق على الفهم⁽⁵⁾، وانحراف الألسنة⁽⁶⁾ والأقلام بها وتحريفها، وهو ما اعتبره تمام حسّان العامل الدينيّ لنشأة النحو⁽⁷⁾. فاهتدى العلماء إلى ابتكار هذا العلم الخطير الشريف للتسلّح به، والتصديّ لذلك التهديد الداهم للقرآن ولعته⁽⁸⁾.

-
- (1) - الشيخ محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، القاهرة، ط2، د.ت، ص 19.
- (2) - للفظ "لحن" في لغة العرب معانٍ متعدّدة منها ما يهّمنا في هذا المقام "الخطأ" وخصوصاً في الإعراب الذي هو الموضح لمعانيها. وعلى ذلك شواهد كثيرة. ينظر صلاح روي، النحو العربيّ نشأته تطوّره مدارسه رجاله، دار غريب، القاهرة، د.ط، 2002، ص 11-12 و 17. والشيخ محمد الطنطاويّ نشأة النحو، ص 17 وما بعدها. وحسن عون، اللغة والنحو، ص 170 وما بعدها. وأمّا تعريفه بدقة عند من اهتمّوا بالتأليف فيه فهو: «مخالفة العربيّة الفصحى في الأصوات أو في الصيغ أو في تركيب الجملة، وحركات الإعراب، أو في دلالة الألفاظ». فايز الداية، علم الدلالة العربيّ، ص 128. عن رمضان عبد التّواب، لحن العامّة، طبعة دار المعارف بمصر، القاهرة، ط1، 1967م، ص 9. وللحن في الإعراب خصوصاً الإعراب بالحركات أي الشكل أخطر مظاهره. حسن عون، اللغة والنحو، ص 166.
- (3) - الشيخ محمد الطنطاوي، نشأة النحو، ص 34.
- (4) - تمام حسّان، اللغة العربيّة، ص 11. وصلاح روي، النحو العربيّ، ص 22. وحسن عون، اللغة والنحو، ص 153.
- (5) - إشارة إلى قول ابن خلدون: «... وخشي أهل العلوم منهم أن تقسّد تلك الملّة - ملكة اللسان - رأساً فيطول العهد بها فينغلق القرآن والحديث على الفهم...». محمد الطنطاوي، نشأة النحو، ص 19. وعمار ساسي، المدخل إلى دراسة النحو البلاغة في إعجاز القرآن الكريم، عالم الكتب الحديث، إريد - الأردن، ط1، 2007م، ص 29. نقلاً عن المقدّمة لابن خلدون، ج2/ص 713.
- (6) - رمضان عبد التّواب، فصول في فقه العربيّة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط6، 1420هـ/1999م، ص 112.
- (7) - تمام حسّان، الأصول، ص 23-24. وهو الباعث الدينيّ عند شوقي ضيف. انظر: المدارس النحويّة، دار المعارف، القاهرة، ط7، د.ت، ص 11. ورمضان عبد التّواب، المرجع السابق، ص 108. عن عبد المجيد عابدين، المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية، ص 103. وفايز الداية، علم الدلالة العربيّ ص 112.
- أو الحافر الديني. كما في: حسن عون، اللغة والنحو، ص 201. وكلّها بمعنى واحد.
- (8) - مثل هذا في: صلاح روي، النحو العربيّ، ص 57.

قال الشيخ الخضري: «وغيته-علم النحو- وفائدته التحرُّزُ عن الخطأ، والاستعانةُ على فهم كلام الله ورسوله، وشرُّفه بشرف فائدته»⁽¹⁾. ما جعلَ عالِمًا كعبد القاهر الجرجاني يُعَنَّفُ على المُتَهاوِنِ الزاهدِ فيه المتفَاعِسِ عن درسه ومعرفته ويُشَدِّدُ، ويُشَبِّهُهُ لِعِظَمِ جُرْمِهِ عنده بالعَازِفِ الرَّاعِبِ عن كتاب الله تعالى الصادُّ عنه بقوله: «وَأَمَّا زُهْدُهُمْ فِي النُّحُو، وَاحْتِقَارُهُمْ أَمْرَهُ، وَتَهَاوُنُهُمْ بِهِ، فَصَنِيْعُهُمْ فِي ذَلِكَ أَشْنَعُ مِنْ صَنِيْعِهِمْ فِي الَّذِي تَقَدَّمَ»⁽²⁾، وَأَشْبَهُ بِأَنْ يَكُونَ صَدًّا عَنْ كِتَابِ اللَّهِ، وَعَنْ مَعْرِفَةِ مَعَانِيهِ»⁽³⁾. ويتَّبَعُهُ الزَّمْخَشَرِيُّ كَذَلِكَ فِي ذِمِّ الْمُعْرِضِ عَنْهُ الْمُعَارِضِ لِدَرْسِهِ وَتَعَلُّمِهِ، فيقول: «فَالصَّادُّ عَنْهُ كَالصَّادِّ لَطَرَقِ الْخَيْرِ كَيْلًا تُسَلِّكَ، وَالْمُرِيدِ بِمَوَارِدِهِ أَنْ تَعَاْفَ وَتَتْرَكَ»⁽⁴⁾. وَعَلَّقَ ابْنُ يَعِيشَ عَلَى هَذَا الْحُكْمِ: «الْمَانِعُ مِنْ تَعَلُّمِ النُّحُو كَسَادُّ طُرُقِ الْخَيْرِ وَوُجُوهُ الْبِرِّ أَنْ يُنْفَذَ إِلَيْهَا». وَقَالَ أَيْضًا: «الْمَانِعُ مِنْهُ وَالْمُعْرِضُ عَنْهُ كَالْمَانِعِ مِنْ طَرَقِ الْخَيْرِ، وَالْمُرِيدِ بِطَرَقِهِ أَنْ تُعَاْفَ أَيْ: تُكْرَهَ وَتُتْرَكَ»⁽⁵⁾. وَلَا يَخْفَى عَلَى عَاقِلٍ لَبِيبٍ مَا فِي هَذَا التَّشْبِيهِ مِنَ التَّقْبِيحِ وَالتَّشْنِيعِ وَالتَّقْرِيعِ.

غَيْرَ أَنَّ ظَاهِرَةَ نَفْسِي اللَّحْنِ⁽⁶⁾ بَيْنَ النَّاطِقِينَ بِالْعَرَبِيَّةِ لَمْ تَكُنْ وَحْدَهَا السَّبَبَ أَوْ الْغَرَضَ مِنْ ظُهُورِ عِلْمِ النُّحُو وَانْتِشَارِهِ وَاتِّسَاعِ دَائِرَةِ الْإِهْتِمَامِ بِهِ. فَمُجَابَهَةُ تِلْكَ الظَّاهِرَةِ وَمَحَارِبَتُهَا مَعَ بَدَايَةِ الدَّرْسِ النُّحَوِيِّ وَحَرَكَةِ التَّأْلِيفِ فِيهِ لَا تَفْسَّرُ وَحْدَهَا تِلْكَ النِّشْأَةُ وَذَلِكَ الْإِهْتِمَامُ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالنَّاسِ جَمِيعًا بِهَذَا الْعِلْمِ الْجَدِيدِ

(1) - الخضري، حاشية الخضري، ج1/ص21.

(2) - أي في الكلام على مَنْ زهد في رواية الشعر وحفظه وذمَّ الاشتغال بعلمه وتتبعه. دلائل الإعجاز، ص73 وما بعدها إلى ص86.

(3) - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص86 - 87.

(4) - أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، المفصل في علم العربية، تحقيق سعيد محمود عقيل، دار الجيل، بيروت-لبنان، ط1، 1424هـ/2003م، ص7.

(5) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج1/ص17.

(6) - اعتبرها- ظاهرة اللحن- سعيد الأفغاني الباعث الأول على جمع اللغة وتدوينها واستنباط قواعد النحو وتصنيفها، وأتبع ذلك بعرض تاريخي لبعض مظاهر اللحن. ينظر: سعيد الأفغاني، في أصول النحو، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 1414هـ/1994م، د.ط، ص6 إلى ص15.

الذي انجذبوا إليه وانشدوا بقوة. والأقرب إلى تفسير ذلك «أن النحو نشأ لفهم النصّ القرآني الكريم»⁽¹⁾. فضلاً عن حمايته و«الدؤد عنه»⁽²⁾. لأنّ «الحرص على سلامة لغة القرآن كان هو الأسبق-عندهم- إلى أن يكون دافعاً... ولأنّ فهم الدين يتوقّف على مدى صحّة الاستخدام اللغويّ للعربيّة»⁽³⁾. ولأنّ «العناية بالتعبير السليم يؤدّي إلى فهم الشرائع فهمًا لا انحراف فيه عن الجادة»⁽⁴⁾. بل إنّ اللغة العربيّة عموماً وشعرها القديم خصوصاً أفادا كثيراً من ذلك الحرص من العلماء على القرآن الكريم. حين احتاجوا لذلك إلى الشعر ديوان العرب للاستعانة به في فتح مغاليق الألفاظ والأساليب الغريبة الواردة فيه، وفي الأحاديث الشريفة، ولولاه لاندثر الشعر الجاهليّ ولم يصل إلينا منه شيء⁽⁵⁾. جاء في كتاب «الزينة» لأبي حاتم الرازي مصداقاً لهذا: «ولولا ما بالناس من الحاجة إلى معرفة لغة العرب، والاستعانة بالشعر على العلم بغريب القرآن، وأحاديث رسول الله ﷺ، والصحابة والتابعين، والأئمّة الماضين، لبطل الشعر، وانقرض الشعراء، ولعفا الدهر على آثارهم، ونسي الناس أيامهم»⁽⁶⁾. ممّا حدا برمضان عبد التّوّ بأنّ يخصّص لذلك الفصل الثاني من كتابه «فصول في فقه العربيّة» ويُعنونه بقوله: «لولا القرآن ما كانت عربيّة»⁽⁷⁾. وشتان ما «بين محاربة اللحن وإرادة الفهم»؛ لأنّ اللحن ما كان يُفضي بهذا «النحو» إلى ما أفضى إليه في هذه المرحلة من حياته، بل لعلّه كان حقيقةً أن يقتصر على وضع ضوابط الصحّة والخطأ في كلام العرب. أمّا الفهم فإنّه يقصّد إلى البحث عن كلّ ما يُفيد في استنتاج النصّ وفي معرفة ما يؤدّيه التركيب القرآني على وجه الخصوص، باعتباره أعلى ما في العربيّة من بيان، ومن هنا كان هذا النشاط النحويّ القديم على الوجه الذي نعرفه من كثرة علمائه وتفرّع مذاهبه ووفرة مادّته، ومن

(1) - إبراهيم السامرائي، النحو العربيّ في مواجهة العصر، ص 26 و 68.

(2) - تمام حسّان، الأصول، ص 305.

(3) - فايز الداية، علم الدلالة العربيّ، ص 105.

(4) - فايز الداية، علم الدلالة العربيّ، ص 112.

(5) - رمضان عبد التّوّاب، فصول في فقه العربيّة، ص 111. وفايز الداية، علم الدلالة العربيّ، ص 112.

(6) - رمضان عبد التّوّاب، فصول في فقه العربيّة، ص 111.

(7) - رمضان عبد التّوّاب، فصول في فقه العربيّة، من ص 108 إلى ص 115.

هنا أيضاً كان تعظيم العرب لهذا العلم وأهله...»⁽¹⁾. قال الشيخ محمد الطنطاوي: «لهذا وذاك - بعض أمثلة اللحن التي ذكرها - أهابت العصبية العربية بالعلماء في الصدر الأول الإسلامي أن يصدّوا هذا السيل الجارف الذي كاد يكتسح اللغة العربية بما قدّف فيها من لحنٍ تسرّبت عدّواه إلى القرآن الكريم والسنة الشريفة بما هُذوا إليه، وسَمّوه علمَ النحو... وبعضُ المصادر الأخرى لا تقصُر السبب على حادثةٍ خاصّة، بل تُعده نتيجةً لازمةً لتلك الحوادث.. ملتفةً بعضها على بعضٍ. وما أشبه هذا الرأي بالصواب، فغير معقولٍ في النظر أن ينهض العلماء ويستفرغوا مجهوداً جبّاراً يؤرّقون فيه عيونهم، ولا يطبقون جفونهم الليالي الطويلة لتأسيس فنٍّ خطيرٍ خالِدٍ الأثر في اللغة العربية من جرّاء حادثةٍ كان يكفي في درئها إصلاحها وكفى»⁽²⁾. ولقد فهمَ علماؤنا هذه الوظيفة الجليّة للنحو - خصوصاً في بداياته إذ لم يكن حينها قد صار علماً مقصوداً لذاته - وهي خدمة نص القرآن⁽³⁾ الكريم الذي نشأ في رحابه تلاوةً وفهماً. فقد جاء في مقدّمة "مغني اللبيب" لابن هشام الأنصاري (أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد المصري، ت761هـ) قوله: «فإنّ أولى ما تقترحه القرائح، وأعلى ما تجنح إلى تحصيله الجوانح ما يتيسّر به فهم كتاب الله المنزل، ويتّضح به معنى حديث نبيه المرسل،... وأصل ذلك علم الإعراب، الهادي إلى صوب الصواب»⁽⁴⁾. وقال ابن يعيش: «أته - النحو - وسيلة إلى معرفة الكتاب العزيز والسنة اللذين بهما عماد الإسلام»⁽⁵⁾. وقال قبل ذلك: «أته وُصلة إلى فهم معاني كتاب الله عزّ وجلّ ومعرفة فوائده...، النحو طريقٌ إلى ظهور ما في القرآن من حُسنٍ وبيدع»⁽⁶⁾.

(1) - عبده الراجحي، النحو العربي الحديث بحث في المنهج، دار النهضة العربية، بيروت، 1979، د.ت، ص11.

(2) - الشيخ محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص18.

(3) - تمام حسّان، الأصول، ص44. وعَمَّار ساسي، المدخل إلى دراسة النحو والبلاغة، ص25. ورمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، ص108.

(4) - الإمام ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية. صيدا - بيروت، ط1، 1419هـ / 1999م، ج1/ ص13.

(5) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج1/ ص17.

(6) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج1/ ص16.

وقبل ذلك أكد الزجاجي هذه الفائدة من تعلّمه بقوله إجابةً على تساؤل نصّه (ما الفائدة من تعلّم النحو؟): «الفائدة فيه الوصول إلى التكلّم بكلام العرب على الحقيقة صواباً غير مُبدّل ولا مغَيّر، وتقويم كتاب الله عزّ وجلّ، الذي هو أصل الدين والدنيا والمعتمد، ومعرفة أخبار النبي ﷺ وإقامة معانيها على الحقيقة، لأنّه لا تُفهم معانيها على صحّة إلاّ بتوفيقها حقوقها من الإعراب، وهذا ما لا يدفعه أحدٌ ممّن نظَرَ في أحاديثه ﷺ وكلامه...»⁽¹⁾. وجاء في بحث "النحو وكتب التفسير": «والنحو أخصّ ما يُخدَم به نصّ القرآن ويحافظ به عليه ويفهم به، فلا عجب إن كان هذا الكتاب الخالد هو الباعث الأول على نشأة النحو، وأنّ يوضع هذا العلم في رحابه، ابتغاء القدرة على النطق به صحيحاً سليماً من اللحن، والقدرة على فهمه»⁽²⁾. وفي "المفضل في شرح أبيات المفصل": «فإنّما المقصود من علم العربيّة إقامة اللسان، ومجانبة الخطأ في الإعراب واللحن في القول، ليتوسّل بذلك إلى فهم معاني كلام الله جلّ شأنه، والإحاطة بأسرار تنزيله»⁽³⁾. وقد كانت دراسة النحو في أوّل أمرها عملاً من الأعمال القرآنيّة⁽⁴⁾. ولا يفهم كتاب الله عزّ وجلّ ولا أحاديث رسوله ﷺ إلاّ من يعرف قواعد اللسان العربي⁽⁵⁾. فالنحو الذي اهتمّ به النحاة الأوائل وانبرؤا له هو «وليد التفكير في قراءة القرآن»⁽⁶⁾، ورؤاؤه كانوا قراءاً أو ممّن عُنوا بالدراسات القرآنيّة من البصريين والكوفيين⁽⁷⁾. ومن

(1) - أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1399هـ/1979م، ص95.

(2) - إبراهيم عبد الله رفيعة، النحو وكتب التفسير، ج1/ ص43.

(3) - محمد بدر الدين أبو فراس النعساني الحلبي، المفضل في شرح أبيات المفصل، هامش المفصل في علم العربيّة، ص6-7. ومحمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي- الدلالي، دار الشروق، ط1، 1420هـ/2000م، ص26.

(4) - عبد الفتاح لاشين، التراكيب النحويّة من الوجهة البلاغيّة عند عبد القاهر، ص14.

(5) - صابر بكر أبو السعود، في نقد النحو العربيّ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الجيزة، د.ط، 1988، ص22.

(6) - مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط2، 1377هـ/1985م، ص20. وعبد الفتاح لاشين، التراكيب النحويّة من الوجهة البلاغيّة عند عبد القاهر، ص13.

(7) - عبد الفتاح لاشين، التراكيب النحويّة من الوجهة البلاغيّة عند عبد القاهر، ص13.

هنا يمكننا القول بأن ما كان من النحو غايته محاربة اللحن وتقويم الخطأ وتصويبه يصح نعتُه بالمعيارى، وما كان منه وسيلة وأداة للفهم والمعرفة فهو إلى الوصف أقرب.

وعرفه - النحو - علي أبو المكارم بأنه «علم من علوم اللغة التصويبية، وهو يدرس مستوى محدداً من مستويات النشاط اللغوي، هو مستوى الجملة، أي تركيب الكلمات في نطاق الجملة، وما ينتج عن هذا التركيب من علاقات»⁽¹⁾، ونقل الباحث أيضاً تعريف ابن السراج: «النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا على الغرض الذي قصدته المبتدئون بهذه اللغة»⁽²⁾. وكذلك تعريف ابن عصفور (أبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي 597-669هـ) في قوله: «ذكر حقيقة النحو: النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي تأتلف منها، فيحتاج من أجل ذلك إلى تبين حقيقة الكلام، وتبيين أجزائه التي يأتلف منها، وتبيين أحكامها»⁽³⁾. علق الصبان على قول صاحب التعريف (أحكام أجزائه) بأن «المراد بالأحكام ما يشمل الأحكام التصريفية والأحكام النحوية»⁽⁴⁾. وهي تعريفات وفهوم تُقرّر اتساع مفهوم النحو، وتوسيع دائرة بحثه ومجاله، وامتداد ميدانه، وتنويع وظائفه حتى تشمل جل مستويات النشاط اللغوي⁽⁵⁾. وحينئذ يصح وصفه - وهو بذلك الشمولية - بأنه «عام شامل للإعراب والبناء، وخصائص العربية، ولكل حالة تكون عليها الكلمة في

(1) - علي أبو المكارم، المدخل إلى دراسة النحو العربي، ص 43-44.

(2) - علي أبو المكارم، المدخل إلى دراسة النحو العربي، ص 48 عن الأصول في النحو، ج 1/ ص 37.

(3) - علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، المقرب، تحقيق عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، ط 1، 1392هـ/1972م، ج 1/ ص 45. والسيوطي، الاقتراح، ص 23. وحاشية الصبان، ج 1/ ص 48. وعمار ساسي، المدخل إلى النحو والبلاغة، ص 32.

(4) - الصبان، حاشية الصبان، ج 1/ ص 48.

(5) - ينظر علي أبو المكارم، المدخل إلى دراسة النحو العربي، ص 49-50. وعمار ساسي، المدخل إلى النحو والبلاغة، ص 32.

الجملة، ولكل حالة تكون عليها الجملة في الجمل... واسع الأطراف مترامي الجهات. مباحثه كما تتعلّق بالإعراب والبناء تتعلّق بخواص التراكيب واختلاف معانيها...»⁽¹⁾.

ومن تعاريف "النحو" أيضًا ما لا نميلُ إليه، ولا نفتنُّ به ولا نُسلم، لِمَا نرى فيه من القصور والتقصير والإجحاف، إذ هي تحصرُ النحو العربيّ - على ضخامته ورحابة ميدانه - ووظيفته وموضوعه وبحثه كلّ في ظاهرة "الإعراب والبناء" وحدها. لا يتجاوزها إلى غيرها، وتشيعُ مثل هذه التعريفات أكثر في كتب المتأخرين⁽²⁾ وبخاصّة التعليميّة منها⁽³⁾. من هذه التعاريف ما يُنسبُ إلى الفاكهيّ (جمال الدين عبد الله بن أحمد بن عبد الله ت. 973 أو 972هـ) في "الحدود" حيث يقول: «النحو علمٌ بأصول يُعرَفُ بها أحوالُ أواخرِ الكلماتِ إعرابًا وبناءً»⁽⁴⁾. وتعريفُ الصّبّانِ الذي يجعلُ علمَ النحو قسيمًا لعلمِ الصرفِ لا منتظمًا له، حيثُ يقولُ: «... علمٌ يُبحثُ فيه عن أحوالِ أواخرِ الكلماتِ إعرابًا وبناءً، وموضوعه الكلمةُ العربيّةُ من حيثُ ما يعرضُ لها من الإعراب والبناء»⁽⁵⁾. وقريبٌ من هذا تعريفُ ابنِ الأَكنانيّ (ت 749هـ / 1248م) في كتاب "إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد" حيثُ يقولُ: «هو علمٌ يُتعرَفُ منه أحوالُ اللفظِ المركَّبِ من جهة ما يلحقه من التغيرات

(1) - علي أبو المكارم، المدخل إلى دراسة النحو العربي، ص 57-58 عن الشيخ محمد أحمد عرفة، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، ص 67-68.

(2) - محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة، ص 25. ومصطفى جمال الدين، البحث النحوي عند الأصوليين، ص 25.

(3) - علي أبو المكارم، المدخل إلى دراسة النحو العربي، ص 50.

(4) - إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1959م، ص 1. وعلي أبو المكارم، المدخل إلى دراسة النحو العربي، ص 51 نقلاً عن "حدود النحو" للفاكهي، مخطوط. ذكر مصطفى جمال الدين أنّه طبع في الهند في 1849م. ووردَ هذا التعريفُ في ص 2 منه، البحث النحوي عند الأصوليين، ص 25.

(5) - علي أبو المكارم، المدخل إلى دراسة النحو العربي، ص 51. والصّبّان، حاشية الصّبّان، ج 1/ ص 49. في ص 47 قبلها ما قد ينقضُ هذا الحصرَ حيثُ يجمعُ بين علمي الصرفِ والنحو في الموضوع. في قوله: «أنّ موضوع هذا الفنّ - يعني النحو - الكلماتُ العربيّةُ من حيثُ عروضُ الأحوالِ لها حالٌ إفرادها كالإعلال والإدغام والحذف والإبدال (الصرف)، أو حالُ تركيبها كحركات الإعراب والبناء (النحو)». وعلي أبو المكارم، المدخل إلى دراسة النحو العربي، ص 54.

المسمّاة بالإعراب والبناء، وأنواعها من الحركات والحروف، ومواضعها ولزومها، وكيفية دخولها في الجمل لتبيين دلالتها. ومنفعته: تبيين أحوال الألفاظ المركبة في دلالتها على المقصود، ودفع اللبس عن سامعها»⁽¹⁾. والقصور في فهم مهمة النحو ووظيفته والتقصير في بيان دوره واضح بين في مثل هذه التعريفات بحصرها الظواهر النحوية ومجال اختصاص النحو واهتمامه في البحث عما يعرض للكلمة العربية في إطار "الإعراب والبناء" فحسب. بما يُفضي إليه هذا الحصر ويُسلم إلى ما يمكن تسميته «فصم الصلة بين مستويات النشاط اللغوي المنبثق عن وهم، وسوء وعي لطبيعة اللغة، وخط في فهم مستوياتها، وإدراك علاقاتها»⁽²⁾. وربما كان هذا الفهم من هؤلاء العلماء مبنياً على ما يذكرونه من أسباب نشأة النحو المباشرة وهي تفشي اللحن في الألسنة، فكانت الحاجة إلى وضع نظام أو قانون لتقويمها، والحق أن هذا السبب لفت نظر الغيورين ونبههم إلى ضرورة الإسراع والبدار إلى عمل شيء يصونون به القرآن ولغته، ويحصنونهما. ومن ثم كان وضع علم النحو. وربما كان ذلك نتيجة لإسراف كتب التراث النحوي في دراسة مجال "التصرف الإعرابي" من إعراب وبناء، فتوهم البعض وظنوا أن ذلك فقط هو وظيفة البحث النحوي ومجاله، ولا علاقة له بالظواهر والعلاقات الأخرى الناتجة عن تركيب الكلمات⁽³⁾.

مثل ذلك الفهم لموضوع بحث النحو ووظيفته أدى - برأيي - مثلاً بإبراهيم مصطفى إلى التقرير أن غاية النحو عند النحاة العرب كانت مقصورة في بيان الإعراب وتفصيل أحكامه حتى سمّاه بعضهم علم الإعراب⁽⁴⁾، والقطع دون تردد⁽¹⁾ بأن النحو العربي قد قصر نفسه على تعرف أحوال أواخر

(1) - ابن الأكفاني محمد بن إبراهيم بن ساعد الأنصاري، إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد، تحقيق وتعليق عبد المنعم محمد عمر، دار الفكر العربي، القاهرة، ص122.

(2) - علي أبو المكارم، المدخل إلى دراسة النحو العربي، ص52.

(3) - علي أبو المكارم، المدخل إلى دراسة النحو العربي، ص44.

(4) - لعل ذلك إشارة إلى قول الزجّاجي في "الإيضاح" ص91: «ويُسمّى النحوُ إعراباً، والإعرابُ نحواً... لأنَّ الغرض طلبُ علمٍ واحد». ورأي الزمخشري فقد سمى النحو علم الإعراب ولكن سمّاه أيضاً العربية ليوسع من مجال بحثه

الكلمات إعراباً وبناءً، وأنّ بحثه قاصِرٌ على الحرف الأخير من الكلمة، بل على خاصّة من خواصّه، وهي الإعرابُ والبناء⁽²⁾. وهذا مُجافٌ للحقيقة؛ يقول محمود فهمي حجازي: «وغيرُ صحيح أنّ النحو عندَ جمهورِ النحاة اقتصرَ على ضبطِ النهاياتِ الإعرابيّة، كما نجدُ عندَ بعضِ النحاة المتأخّرين في مؤلّفاتهم المدرسيّة الصغيرة»⁽³⁾.

والحقّ- كما فهمتُ على الأقلّ- أنّ صاحبَ "إحياءِ النحو" ينسبُ هذا الحصرَ في وظيفةِ النحو العربيّ واقتصاره على قضايا الإعرابِ وما يتّصل به من أحكامٍ إلى النحاة العرب، ويردّه إليهم، لا إلى النحو العربيّ ذاته، ويرميهم بالتقصير والإجحاف في حقّ النحو ومنهجه ووظيفته، وحتى تضييعه، ويعيبُ عليهم ذلك⁽⁴⁾؛ إذ أنّه يُقرُّ ويصرّحُ بأنّهم «حينَ قصّروا النحوَ على أواخر الكلمات، وعلى تعرّف أحكامها، قد ضيّقوا من حدوده الواسعة، وسلّكوا به طريقاً منحرفاً، إلى غايةٍ قاصرة، وضيّعوا كثيراً من أحكام نظم الكلام وأسرارِ تأليفِ العبارة. فطُرُقُ الإثباتِ والنفي والتقديم والتأخير وغيرها من صُور الكلام مرّوا عليها من غيرِ درسٍ، إلّا ما كان ماسّاً بالإعراب، أو متّصلاً بأحكامه، وفاتهم لذلك كثيرٌ من فقه العربية وتقديرِ أساليبها»⁽⁵⁾. ويواصلُ تحامله على النحاة وتحميلهم وزرَ الخطأ والإساءة إلى العربية، فيردّف قائلاً: «... أنّ النحاة حينَ قصّروا النحوَ على البحث في أواخر الكلم قد أخطأوا إلى العربية... إنّهم حينَ حدّدوا النحوَ وضيّقوا بحثه، حرّموا أنفسهم وحرّمونا إذ اتّبّعناهم من الاطلاع على كثيرٍ من أسرارِ العربية وأساليبها المتنوّعة، ومقدرتها في التعبير؛ فبقيت هذه الأسرارُ مجهولةً، ولم نزلْ

ووظيفته، فقد عاب على من يزهدون ويُرهدون في تعلّمها وتعليمها وأخذَ عليهم. ينظر: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص6-7. وموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل، ج1/ ص8 وما بعدها.

- (1)- العبارة للأستاذ علي أبو المكارم، المدخل إلى دراسة النحو العربيّ، ص51.
- (2) - علي أبو المكارم، المدخل إلى دراسة النحو العربيّ، ص51. وإبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص2.
- (3) - محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، دار قباء، القاهرة، د.ط، د.ن، ص107.
- (4) - ينظر عبد الفتاح لاشين، التراكيب النحويّة من الوجهة البلاغيّة عند عبد القاهر، ص228 و232.
- (5)- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص3.

نقرأ العربية ونحفظها ونرويها، ونزعم أننا نفهمها ونحيط بما فيها من إشارة، وما لأساليبها من دلالة، والحق أنه يخفى علينا كثير من فقه أساليبها، ومن دقائق التصوير بها⁽¹⁾. وقبل ذلك قال تحت عنوان (حدّ النحو كما رسمه النحاة)⁽²⁾: «... فغاية النحو بيان الإعراب وتفصيل أحكامه،... وفي هذا التحديد تضيق شديد لدائرة البحث النحوي، وتقصير لمده، وحصر له في جزء يسير مما ينبغي أن يتناوله، فإنّ النحو - كما نرى، وكما يجب أن يكون - هو قانون تأليف الكلام، وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة، والجملة مع الجمل، حتى تتسق العبارة ويمكن أن تؤدي معناها»⁽³⁾. ولكن غاية النحو غير ذلك؛ فهي إصلاح الألسنة، وكشف حجب المعاني، وجلوة المفهوم. كما قدّمها ابن مالك في "الكافية الشافية" بقوله:

وبعد، فالنحو صلاح الألسنة والنفس إن تُعدَم سناه في سِنَّه
به انكشاف حجب المعاني وجلوة المفهوم، ذا إذعان⁽⁴⁾

عقب عبد الفتاح لاشين على هذه الأحكام على النحاة كما كآلها لهم صاحب "إحياء النحو" بشيء من السخرية والتهمك المؤدبين، عقب منافحاً عن النحاة قائلاً: «هذه الفقرات كلها تدور حول معنى واحد، وهو أنّ علماء النحو قد فرطوا كثيراً في اللغة العربية لقصرهم بحوث النحو على أواخر الكلم بحثاً عن أحوال الإعراب والبناء، وتركهم جهات أخرى من العربية، هي في نظره أقوم قبلاً، وأجدى على الفكر

(1) - إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص 7.

(2) - كأنه تعمّد الإجحاف في حق جهود النحاة حين اكتفى بنقل تعريف واحد للنحو ونسبه إلى مجموعهم، بقوله: «يقول النحاة في تحديد علم النحو - إنه علم يُعرف به أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً» ص 1. وحتى حين اختار مصطلح "رسمه" للعنوان وما لذلك من دلالات، ليجد بعد ذلك المجال لإقامة الحجّة عليهم على تقصيرهم وإجحافهم في حق النحو حين قصروا وظيفته في الإعراب كما أشرنا أعلاه، وأنّ النحو أعظم من ذلك وأشمل، بدليل وجوده في علوم لغات لا إعراب فيها، ص 2. وفي ذلك أثر غير خاف لتأثره بالدراسات اللسانية الغربية التي كان قد اكتشفها طالباً وأستاذاً، خصوصاً اللسانيات التاريخية المقارنة، على رأي الأستاذ عز الدين مجدوب في المنوال النحوي، العربي قراءة لسانية جديدة، كلية الآداب - سوسة، الجمهورية التونسية، ط 1، 1998، ص 23.

(3) - إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص 1.

(4) - محمد حماسة، النحو والدلالة، ص 35.

واللغة مما تمسكوا به، فهم أخذوا الفتات وقنعوا بالدون من أحوال اللغة العربية، وتركوا لغيرهم - وهم علماء البلاغة - الزبدة والخلصة»⁽¹⁾. وقال بعد ذلك أيضاً: «وإذا تناولنا كُتُبَ النحاة وكتبَ البلاغيين وجدنا أن كلاً من الفريقين قد قطعوا في البحث عن دقائق الأساليب أشواطاً واسعة، وبلغوا فيها غايات بعيدة، وكان كلٌّ في اختصاصه فلم يُريدوا أن يتعدوا حدودهم إلى موضوعات يُبحث عنها في غير اختصاصهم. وعلى ذلك فالنحاة لم يتركوا البحث عن وجه من وجوه النظم في الكلام لعجزٍ منهم، ولكن احتراماً لفنهم واعتزازاً باختصاصهم، وأنفةً منهم أن يدعوا لفنهم ما يرون أن غيرهم أحقُّ به منهم»⁽²⁾. فرأيه أن للنظر في الأسلوب العربي جهتين؛ جهة صحّة التأليف في التراكيب، وتأدية المعنى الأصلي، وهي التي يُبحث عنها في علم النحو. وجهة حسن التركيب وقبحه، وإفادته معنى مغايراً لأصل المعنى، وهي الجهة التي يبحث عنها أصحاب المعاني من علماء البلاغة⁽³⁾. وأكد ذلك في موضع آخر فقال: «فليس لنا أن نُنكر على علماء العربية (النحاة والبلاغيين) إذا فصلوا بين نوعين، وجمعوا مباحث كل نوع منها على جانب، وعدّوه علماً مستقلاً، وذلك الصنيع أقرب إلى تنظيم العلوم...»⁽⁴⁾. ومن جهة أخرى حتى لو أخذنا بتعريف النحو الذي اكتفى به إبراهيم مصطفى، وبالوظيفة التي حصر النحو فيها، فيما تقدّم، فإنه مقصور في الغالب على وظيفة النحو وموضوعه، لأنه يُعرّف بالنحو أحوال أخرى غير أواخر الكلمات والإعراب والبناء، كالجمل والمركبات وأحوالها المتغيرة من ترتيب أو ذكر أو حذف أو تأكيد، أو غير ذلك مما يتجاوز النظر في أواخر الكلمات إعراباً وبناءً.

والحق أيضاً أن من يطلّع على كتاب "إحياء النحو" يلاحظُ اعترافَ صاحبه وامتداحه لجُهد عبد القاهر ومنهجه في "دلائل الإعجاز"، وغايته من تأليفه. وكأنّه يستشيه من علماء النحو، أو لا يَعُدّه منهم،

(1) - عبد الفتاح لاشين، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، ص233.

(2) - عبد الفتاح لاشين، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، ص234.

(3) - عبد الفتاح لاشين، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، ص 234. بتصرف.

(4) - عبد الفتاح لاشين، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، ص237.

لا لشيءٍ إلاّ لأتّه - حسبَ رأيهِ - فهمَ وظيفةِ النحوِ ومهمّتهِ كما ينبغي أن تُفهمَ، وتجاوزَ في بحثه أواخرَ الكلماتِ وعلاماتِ الإعرابِ، وما يتصلُ بها، بأنَّ «يَبَيَّنُ أَنَّ للكلامِ نظامًا، وأنَّ رعايةَ هذا النظامِ واتباعَ قوانينهِ هي السبيلُ إلى الإبانةِ والإفهامِ، وأنّه إذا عُدِلَ بالكلامِ عن سُنَنِ هذا النظامِ لم يكنْ مُفهِمًا معناه، ولا دالًّا على ما يُرادُ منه»⁽¹⁾. ولكنَّ النحاةَ - رغمَ جهدِ عبدِ القاهرِ في تصويرِ رأيهِ وتوضيحِهِ والاستدلالِ عليه وتأييده وإبدائه وإعادته - أبَوْا عليه ذلكَ واستعصى عليهم أمرُهُ، فلم يَزِيدُوا في أبحاثهم حرفًا، ولا اهتدوا منه بشيءٍ. بل إنَّ بعضهم أخذوا أمثلةَ عبدِ القاهرِ التي ضربها بيانًا لرأيهِ وتأييدًا لمذهبه وجعلوها أصولًا لعلمِ بَنَرُوهُ من النحوِ وألحقوه بالبلاغة، وسمّوه "علمَ المعاني"⁽²⁾. وأعلنَ بعدَ ذلكَ وصرَّحَ «أنّه قد آنَ لمذهبِ عبدِ القاهرِ أن يحيا، وأن يكونَ هو سبيلُ البحثِ النحويِّ...»⁽³⁾. فالتقصيرُ في فهمِ وظيفةِ النحوِ - على رأيهِ - عَيْبٌ ونقصٌ يُنْهَمُ بهما بعضُ النحاةِ ومنهجهم وغايتهم منه، لا النحوُ نفسه. وفي ذلكَ - في رأيي المتواضع - غيرُ قليلٍ من الغفلةِ أو التغافلِ عن الجهودِ الجبّارةِ، والحرصِ العظيمِ للعلماءِ على اختلافِ مشاربهم ومذاهبهم عبرَ العصورِ المتعاقبةِ في خدمةِ لغتِها وعلومِها عمومًا ونحوِها خصوصًا. قال الشيخُ محمدُ الخِضرُ حسين: «لا ندري ما صنعَ المؤلّفُ - يعني إبراهيمَ مصطفى - عندما وقفَ على هذا التعريفِ الذي ساقه لعلمِ النحوِ، هل تجاوزَه إلى مطالعةِ ما كتبه أهلُ العلمِ في شرحه، أو أنّه اقتصرَ على قراءته وحده، وكتبَ هذا الذي يقوله في الإنكارِ على علماءِ النحوِ. فإنَّ كانَ هذا قد اطلَّعَ على ما كتبه أولئك المحقّقونَ في شرحه كانَ حقًّا عليه أن يكفَّ قلمه عن هذا الإنكارِ جملةً، أو يتركَ على الأقلَّ نسبته إلى النحاةِ في تلكَ العبارةِ الظاهرةِ في أنّ هذا التعريفَ الذي يقولونه على اتفاقٍ منهم. وإنَّ لم يكنِ المؤلّفُ قد اطلَّعَ على ما كتبوه في شرحِ هذا التعريفِ... أفلا يكونُ لقارئِ كتابهِ حقٌّ في عثبه عتبًا جميلًا على عدمِ صرفِ شيءٍ من وقته في الرجوعِ إلى أمثالِ هذه المؤلّفاتِ، قبلَ أن يتعرَّضَ لتخطئةِ علماءِ قضاؤنا في استنباطِ

(1) - إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص16.

(2) - تنظر هذه الفكرة في إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص19.

(3) - إبراهيم مصطفى، نفس المرجع، ص20.

قواعد اللغة والتفقه في أسرارها وقتاً طويلاً»⁽¹⁾. علق أحد الباحثين على ذلك الاتجاه في فهم وظيفة النحو العربي وتحديد مجاله وحصره وتضييقه، بقوله: «ولعمري هذا مفهوم ضيق قد نقّل به النحو بل اللغة ونحسب أننا نحسن صنعا»⁽²⁾. ولعلّ هذا التحديد والتضييق في وظيفة النحو كما تعرضه التعريفات السابق ذكرها راجع إلى مراعاة "الغالب" وإلا فإنّ النحو يُعرّف به أيضاً أحوال غير الكلمات كالجمل وأشباهها، ووظائفها ومعانيها النحويّة، وأحوال غير الإعراب والبناء، كما فهمها الشيخ العلامة الأمير في حاشيته على الأزهريّة⁽³⁾.

وهذا التضييق لدائرة النحو وذاك التتقيص من وظيفته كما أراد له أصحاب هذا الاتجاه يُخالف ما ذكره بعض العلماء في تعريف النحو تعريفاً شمولياً يَنْتَظِمُ التركيب والإعراب والصرف والترتيب وغيرها من قبيل تعريف محمود العالم المنزليّ في كتابه الموسوم "أنوار الربيع" مبيناً في الوقت ذاته الغاية من النحو وسيادته لعلوم اللغة، حيث يقول: «النحو أصول وقواعد بسببها تُعرّف أحوال أواخر الكلمات التي حصلت بتركيب بعضها مع بعض من إعراب وبناء، وكذا أحوال غير الأواخر من تقديم وتأخير وحذف ونحو غيرها»⁽⁴⁾. وقول الخضرأويّ (أبي عبد الله محمد بن يحيى بن هشام 575-646هـ): «النحو علم بأقيسة تغير نوات الكلم وأواخرها بالنسبة إلى لغة لسان العرب»⁽⁵⁾. وقول الشاطبي (أبي إسحاق إبراهيم بن موسى ت 790هـ / 1388م) في "شرح الخلاصة": «النحو في الاصطلاح: علم بالأحوال والأشكال التي تدلّ بها ألفاظ العرب على المعاني، ويعني بالأحوال وضع الألفاظ من حيث دلالتها على

(1) - عبد الفتاح لاشين، التراكيب النحويّة من الوجهة البلاغيّة عند عبد القاهر، ص 228-229. نقلاً عن محمد الخضر حسين، دراسات في العربية وتاريخها، ص 181 وما بعدها.

(2) - عمّار ساسي، المدخل إلى دراسة النحو والبلاغة، ص 32.

(3) - عبد الفتاح لاشين، التراكيب النحويّة من الوجهة البلاغيّة عند عبد القاهر، ص 228-229. نقلاً عن حاشية الشيخ الأمير على الأزهريّة، ص 1.

(4) - محمود العالم المنزلي، الأصول الوافية الموسومة بأنوار الربيع للشيخ مطبعة التقدّم العلميّة، مصر، ط 1، 1322هـ، ص 58.

(5) - جلال الدين السيوطي، كتاب الاقتراح في علم أصول النحو، ص 23.

المعاني التركيبية، أي المعاني التي تُستفاد بالأشكال...»⁽¹⁾. ولعلّ من ذلك كذلك ردّ السّيرافيّ (أبي سعيد الحسّ بن عبد الله بن المرزبان 358هـ) على يونس بن متى في المناظرة الشهيرة بينهما كما في "الإمتاع والمؤانسة" بقوله: «معاني النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكّناته، وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير، وتوخي الصواب في ذلك، وتجنّب الخطأ»⁽²⁾. ومما يُثبت دور النحو في تأليف الكلام وفهمه ما امتحن به أبو سعيد مُناظره بقوله: «ما تقول في قول القائل: (زيد أفضل الإخوة)؟ فقال: صحيح. قال: فما تقول إن قال: (زيد أفضل إخوته)؟ قال: صحيح. قال: فما الفرق بينهما مع الصّحة؟ فجفّ ريقه وعيّ بالجواب. فقال أبو سعيد: أفتيت على غير بصيرة ولا استبانة. المسألة الأولى جوابك عنها صحيح. وإن كنت غافلاً عن وجه صحتها. والمسألة الثانية جوابك عنها خطأ. وإن كنت أيضاً ذاهلاً عن وجه بطلانها»⁽³⁾. فطلب إليه الوزير ابن الفرات بيان الفصل بينهما. فقال: «إن إخوة زيد هم غير زيد، وزيد خارج من جملتهم، بدليل أنّ سائلاً لو قال: (من إخوة زيد)؟ لم يجز أن تقول: (زيد وعمرو وبكر وخالد). وإنما تقول: (عمرو وبكر وخالد). إذ هو غيرهم، فلا يجوز أن تقول: (أفضل إخوته). ولكنك إذا قلت: (أفضل الإخوة)، جاز، لأنّه أحد الإخوة، والاسم يقع عليه وعلى غيره، فهو بعض الإخوة»⁽⁴⁾. فقولنا: (زيد أفضل إخوته) لا يُجيزه النحو، لأنّ المعنى لا يستقيم، فزيد ليس من (إخوته)، فلا يصح ضمّه إليهم باستعمال الضمير العائد عليه. ولو كانت مهمّة النحو تنتهي عند الكشف عن الإعراب لصحّ القولان معاً وتساوياً، فلفظ (إخوة) مجرور

(1) - عبد الفتاح لاشين، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، ص 229-230. عن محمد الخضر حسين، دراسات في العربية وتاريخها، ص 182.

(2) - أبو حيّان التوحيد، الإمتاع والمؤانسة، صحّحه وضبطه وشرح غريبه أحمد أمين وأحمد الزين، دار مكتبة الحياة، ج 1/ ص 121. وينظر علي أبو المكارم، المدخل إلى دراسة النحو العربي، ص 45. وعبد الفتاح لاشين، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، ص 55. وأحمد مطلوب، القرويني وشروح التلخيص، ص 287.

(3) - عبد الفتاح لاشين، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، ص 55. وتتنظر المسألة بطولها في الإمتاع والمؤانسة، ج 1/ ص 118-120.

(4) - عبد الفتاح لاشين، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، ص 55.

بالإضافة إليه في التركيبين. ولكن الأمر ليس كذلك كما تقدّم. فعلم النحو يبحث عن أحوال الألفاظ من جهة دلالتها على المعاني التركيبية، أي المعاني التي تُستفاد من إسناد بعض الكلم إلى بعض⁽¹⁾. ولا تقتصر مهمته - النحو - على صحة التركيب من الناحية الإعرابية، إنما تتسع إلى مراعاة المعاني قبل مراعاة الألفاظ⁽²⁾. وقد رأى ابن جني أن تُعطى الأولوية للمعنى في حال تعارضه مع تقدير الإعراب في حال تعدد أوجهه، حين قال: «فإن أمكنك تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى، فهو ما لا غاية وراءه. وإن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى تقبلت - أو تركت - تفسير المعنى على ما هو عليه، وصححت الإعراب»⁽³⁾. وضرب لذلك أمثلة في باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى، يُمكن العودة إلى المصدر لمعرفة⁽⁴⁾. فالبحث في قضايا الإعراب كان عند كبار نحائنا «ممزوجاً بكثير من أسرار التراكيب، إذ مهمة النحو في نظرهم لا تقف عند حدود الإعراب، بل هي أكبر من هذا وأعظم»⁽⁵⁾.

ومن ذلك أيضاً ما نجده حتى عند غير النحاة ممن يُعنون بالنصوص وتفسيرها على رأي محمد حماسة حيث نقرأ له في كتابه "النحو والدلالة" لابن حزم بأن النحو هو «ترتيب العرب لكلامهم الذي به نزل القرآن، وبه يفهم معاني الكلام التي يُعبر عنها باختلاف الحركات، وبناء الألفاظ». ولأبي حامد الغزالي في أن النحو «يفهم به خطاب العرب وعادتهم في الاستعمال إلى حدٍّ يُميز بين صريح الكلام ومُجمله، وحقيقته ومجازه، وعامه وخاصه، ومُحكمه ومتشابهه، ومُطلقه ومُقيده، ونصّه وفحواه، ولحنه ومفهومه». وللامدي قوله: «وأما علم العربية فلتتوقف دلالات الأدلة اللفظية من الكتاب والسنة وأقوال

(1) - عبد الفتاح لاشين، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، ص229.

(2) - درويش الجندي، نظرية عبد القاهر في النظم، مكتبة نهضة مصر، الفجالة، د.ط، 1960، ص 49.

(3) - ابن جني، الخصائص، ص232.

(4) - ابن جني، الخصائص، من ص229 إلى 232.

(5) - محمد محمد أبو موسى، البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وأثرها في الدراسات البلاغية، للمؤلف، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1408هـ / 1988م، ص132.

أهل الحل والعقد من الأمة على معرفة موضوعاتها لغةً من جهة الحقيقة والمجاز، والعموم والخصوص، والإطلاق والتقييد، والحذف والإضمار، والمنطوق والمفهوم، والاقتضاء والإشارة، والتنبيه والإيماء، وغيره مما لا يُعرف في غير علم العربية⁽¹⁾. فكثير من العبارات الواردة في النقول السابقة يُفهم منها مهمة النحو ووظيفته الجلية في فهم النصوص والعلوم المختلفة المحتاجة إليه.

هذا وإتينا نجد في الدراسات اللسانية الغربية الحديثة من يدعو إلى الجمع بين النحو والصرف، بل المعجم أو اللفظة على تعبير إحدى الترجمات وهي علم الكلمات⁽²⁾، جمعها في علم واحد هو حسب نفس الترجمة علم القواعد أو القواعدية، التي يشترط لها أن تكون تزامنية سكونية (Synchronique) أي متعاصرة، لا ترمينية تاريخية مخضمة لعدة حقب في آن⁽³⁾ (Diachronique). فنقرأ مثلاً قول سوسير (F. D. Saussure): «في الواقع إن ما يُتفقُ على تسميته بالقواعد إنما هو الصرف والنحو»⁽⁴⁾، ومعلوم أن هذه القواعد - عنده - «تدرس اللغة (حالة لغة أو لسان) من حيث كونها منظومة وسائل تعبيرية»⁽⁵⁾. ف «النحو في تصور سوسير يشمل الصرف والتركيب وعلم المعاجم»⁽⁶⁾، لذلك نجدّه يدعو - كما قدّمنا - إلى دمج فرعي النحو المشهورين - الصرف والتركيب - وصهرهما في علم واحد هو: "الصرف - تركيب" (Morphosyntaxe)⁽⁷⁾. ونقرأ في "المعجم المفصل في اللغة والأدب": «حدّد بيار غيرو (Guiraud Pierre) النحو بقوله: «إنّ النحو

(1) - محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة، ص 31.

(2) - فردينانده سوسر، محاضرات في الألسنية العامة، ترجمة يوسف غازي ومجيد النصر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، د.ط، 1986، ص 163.

(3) - فردينانده سوسر، محاضرات في الألسنية العامة، ص 163.

(4) - فردينانده سوسر، محاضرات في الألسنية العامة، ص 163.

(5) - فردينانده سوسر، محاضرات في الألسنية العامة، ص 163. وحنوز مبارك، مدخل للسانيات سوسير، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء - المغرب، ط 1، 1987، ص 121. وهو يختار مصطلح "نحو" بدل "قواعد"، يقول في ترجمة هذه العبارة: «إنّ النحو يدرس اللسان بصفته نسق وسائل تعبيرية».

(6) - حنوز مبارك، مدخل للسانيات سوسير، ص 128.

(7) - حنوز مبارك، مدخل للسانيات سوسير، ص 128.

هو الفن الذي يُعَلَّم الكتابة والتكلم بلغة ما دون خطأ، إذ إنه يُقَنَّ ويرسَّم مجموعة قواعد تكون حجة في لغة ما بموجب أحكام موضوعية من قبل مُنظِّرين، أو مقبولة بالاستعمال⁽¹⁾. ولعل من تحصيل الحاصل أن نُذكر بما أشرنا إليه آنفاً من سمة النحو التعليمية والمعارية في جميع النحور البشرية كما تُنبئ به عبارة (لغة ما) الواضحة الدالة على التعميم والإطلاق. ومن جهة ثانية تعلَّم الكتابة والتكلم بلغة ما دون خطأ كما في التعريف لا تعلُّمه معرفة الإعراب والبناء، بل تضافر كثير من علوم اللغة، وذلك فيه دليل آخر على سعة دائرة النحو ورحابتها، ورفض حصرها في الإعراب والبناء. وفيه أيضاً: «ولعل أفضل تعريف للنحو عند العرب هو التعريف القائل: "إنَّ النحو هو محاكاة العرب واتباع نهجهم في ما قالوه من الكلام الصحيح المضبوط بالحركات". وهو المراد بقول ابن جنِّي وابن سيدة "النحو انتحاء سمّت كلام العرب". أو هو "قانون تأليف الكلام"⁽²⁾.

2 - وظيفة علم النحو:

أشرت من قبل إلى ما لم أجد بداً من ذكره هناك؛ وهو الوظيفة التي حدّدها أكثر النحاة لعلم النحو، وذلك لصعوبة الفصل بين تعريف النحو ووظيفته مخافة انفصامهما، وهما متلازمان كوجهي العملة الواحدة، لا تصح إلا بهما معاً؛ فتعريف النحو لا يكتمل ولا يفهم إلا بالإشارة إلى وظيفته ومجال اهتمامه وبحثه. وقد رأينا أن أكثر النحاة واللغويين المهتمين بالنحو يؤثرون - برأيي - الاتجاه الموضوعي المنصف للنحو، النازع إلى تنويع وظائفه وتوسيع مجاله، لا حصره في نطاق ضيق، لما في ذلك من إحفاف وتقصير. فإذا كان النحو «يبحث تأليف الكلام، أو التركيب فيما بين الكلم»⁽³⁾

(1) - إميل بديع يعقوب وميشال عاصي، المعجم المفصل في اللغة والأدب، دار العلم للملايين، بيروت، ط1،

1987، مج1/ ص1237 (عن كتاب: La grammaire: que sais je? P.185

(2) - إميل بديع يعقوب وميشال عاصي، المعجم المفصل في اللغة والأدب، مج1/ ص1238.

(3) - محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، ص107.

والألفاظ، و«يبحث في العلاقات التي تُقيّمها اللغة بين الأشياء»⁽¹⁾، الناتجة عن ذلك التركيب، والكلام أو اللغة عموماً هما «مجموعة من العلاقات لا مجموعة من الألفاظ»⁽²⁾، وهو «بنية مجردة ذات علاقات داخلية عضوية»⁽³⁾. أو «نظام تتشابه فيه العلاقات العضوية حتى يصبح بهذا التشابك "بنية" جامعة مانعة. وهذا النظام محكم أشد الإحكام لدرجة لا يمكن معها أن يتطرق إليه شيء من التناقض، إذ لو حصل ذلك لما صلح للتطبيق»⁽⁴⁾. وعليه ف «لا ينبغي تخطي الدور الذي تؤديه العلاقات داخل الجملة، فهي التي تجعلها عضوية حية، وهي إذاً أساس حياتها... وهو الضابط الدقيق والمنظم الصحيح للعلاقات المعنوية بين الوحدات الدالة (الكلمات) أو بين الجمل في الفكرة الواحدة... وهو أساس التفاعل بين مكونات الجملة كي تؤدي في النهاية المعنى المنشود من الكلام، ولولاه ما نشأ المعنى الدلالي المفهوم من الجملة أو الكلام، أي ما كان للكلام معنى أو مدلول»⁽⁵⁾. وهو «المحور الأساس في اللغة لمعرفة المعاني التي في الجمل، ولمعرفة الأبواب التي تنتمي إليها الجمل أو تُصنّف فيها، ومهمة النحو أن يُعطي مجموعة من القواعد الخاصة بالكلمة وارتباطها مع غيرها في الجملة، وارتباط الجملة بغيرها من جمل النص اللغوي...»⁽⁶⁾. لأن اللغة عموماً «لا يدرك منها غرض، ولا يُفاد منها معنى، إلا بارتباط كلماتها بعضها ببعض. والنحو يقوم على دراسة العلاقات المطردة بين شتى

- (1) - محمد مندور، النقد المنهجي عند العرب ومنهج البحث في الأدب واللغة مترجم عن الأستاذين لانسون وماييه، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ط، 1996، ج1/ص336.
- (2) - عبد الفتاح لاشين، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، ص75 و80. ومثله في محمد مندور، النقد المنهجي عند العرب، ص334. في قوله: «لقد فطن عبد القاهر إلى أن اللغة ليست مجموعة من الألفاظ، بل مجموعة من العلاقات: système de rapports». أو "الروابط" كما في ص335. وزهران البدرابي، عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني المفتن في العربية ونحوها، دار العلم العربي، ط1، 2009، ص144.
- (3) - تمام حسّان، الأصول، ص65.
- (4) - تمام حسّان، الأصول، ص62. بتصرف.
- (5) - محمد رزق شعير، الوظائف الدلالية للجملة العربية، ص10. بتصرف.
- (6) - خليل أحمد عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق، علم المعرفة، جدة، م.ع.س، ط1، 1404هـ/1983م، ص28.

أبوابه. لأن الغاية من دراسته هي فهم تحليل بناء الجملة بما يكشف عن أجزائها ومكوناتها، ويوضح عناصر تركيبها، وترابط هذه العناصر فيما بينها، بحيث تؤدي معنى مفيداً، ويبيّن علائق هذا البناء ووسائل الربط بينها⁽¹⁾.

ولعل هذه العلاقات التركيبية أو السياقية هي ما كان عبد القاهر يقصده من مصطلح "التعليق"⁽²⁾. فالنحو عنده هو التعليق والنظم⁽³⁾، حين قال: «معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض»⁽⁴⁾. أو من مصطلح "التعلق" بقوله: «فهذه هي الطرق والوجوه في تعلق الكلم بعضها ببعض، وهي كما تراها معاني النحو وأحكامه. وكذلك السبيل في كل شيء كان له مدخل في صحة تعلق الكلم بعضها ببعض، لا ترى شيئاً من ذلك يعدو أن يكون حكماً من أحكام النحو ومعنى من معانيه»⁽⁵⁾. أو في استعماله صيغة الفعل بدل المصدر كما نجد في قوله: «واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك، علمت علماً لا يعترضه الشك، أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب، حتى يُعلق بعضها ببعض، ويبنى بعضها على بعض، وتُجعل هذه بسبب من تلك»⁽⁶⁾. ثم يصرح بعد ذلك ببعض هذه العلاقات بين الكلم، فيقول: «... فبنا أن ننظر إلى التعليق فيها والبناء،... علمنا أن لا محصول لها غير أن تعتمد إلى اسم فتجعله فاعلاً لفعل (علاقة الفاعلية أو الإسناد)، أو مفعولاً (علاقة المفعولية أو التعدية)، أو تعتمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبراً عن الآخر (الخبرية أو الإسناد أيضاً)، أو تتبع الاسم اسماً على أن يكون الثاني صفةً للأول (الوصفية أو النعتية)، أو تأكيداً له، أو بدلاً منه (التبعية)، أو تجيء باسم بعد تمام كلامك على أن يكون الثاني صفةً أو حالاً (الملازمة)، أو تمييزاً

(1) - ينظر محمد رزق شعيير، الوظائف الدلالية للجملة العربية، ص 1-2.

(2) - محمد رزق شعيير، الوظائف الدلالية للجملة العربية، ص 19. وتمّام حسان، اللغة العربية، ص 188.

(3) - خليل أحمد عاميرة، في نحو اللغة وتركيبها، ص 33. يسمي محمد مندور علم النحو أو التراكيب syntaxe بعلم النظم، النقد المنهجي عند العرب، ص 437 مترجم عن كتاب "علم اللسان لأنطوان ماييه.

(4) - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تقديم ياسين الأيوبي، ص 57.

(5) - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 60.

(6) - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 106.

(التفسير أو التبيين)، أو تتوَحَّى في كلامٍ هو لإثبات معنى، أن يصير نفيًا أو استفهامًا أو تمنّيًا، فتُدْخِل عليه الحروفَ الموضوعَةَ لذلك، أو تريدَ في فعلين أن تجعلَ أحدهما شرطًا في الآخر (معاني الأساليب والجمال)، فتجيءَ بهما بعدَ الحرفِ الموضوعِ لهذا المعنى... وعلى هذا القياسُ»⁽¹⁾. أي: وعلى هذه الطريقة يكونُ القياسُ. فـ «التعلُّقُ والإسنادُ يُفهمان من النحو، وعنهما تكونُ المعاني التي يريدُ المتكلِّمُ إبرازَها، ويستطيعُ السامعُ إدراكَها»⁽²⁾، و«المعنى النحويُّ أو المعنى الوظيفيُّ في الدراسات الحديثة يعبرُان عن مفهومٍ واحدٍ، وهو المعنى الذي تكتسبه الكلمةُ داخلَ السياقِ؛ أي: المعنى الناتجُ من وضع الكلمة في علاقةٍ مخصوصةٍ مع سائر الكلمات في الجملة. فإذا رتَّبَت الكلمات في تركيبٍ لغويٍّ صحيحٍ اكتسبتَ معانيَ نحويَّةً تُحدِّدُها طبيعةُ التركيبِ الذي تردُّ فيه»⁽³⁾. فالوظائفُ النحويَّةُ إجمالاً هي المعاني النحويَّة التي تُحدِّدُها الكلماتُ في الجملة. والنحوُ بذلك هو «العلمُ الذي يبحثُ في العلاقات التي تقيمُها اللغةُ بين الأشياء»⁽⁴⁾. وحتى تتضحَ بعضُ هذه العلاقاتِ تطبيقياً أكثرَ أسوقُ المثالَ الآتي وأحلُّه:

(أَكْرَمَ زَيْدٌ خَالِدًا).

فإنَّ العنصرَينِ (زَيْدٌ) و (خَالِدًا) مرتبَّطانِ متَّصلانِ في التركيبِ بالفعلِ المتعدِّي (أَكْرَمَ) اتِّصالاً وثيقاً؛ إذ إنَّه يعودُ إليه وحدَه إمكانيُّ الجمعِ بينهما هنا، فإذا سقطتْ علاقتهُ بهما فقدَا وجودُهُما التركيبِيَّ والدلاليَّ. فما معنى قولنا: (زَيْدٌ خَالِدًا)، دونَ الفعلِ الذي يربطُ بينهما؟. وفي الوقتِ ذاته ماذا يُفيدُ الفعلُ (أَكْرَمَ) دونَ العنصرَينِ الآخرين؟ غيرَ الدلالةِ على الحدثِ وزمانِهِ مجردًا من دلالةٍ أخرى. كما تُفهمُ

(1) - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص106. ما بين الأقواس ليس من كلامه.

(2) - عبد الفتاح لاشين، التراكيب النحويَّة من الوجهة البلاغيَّة عند عبد القاهر، ص80.

(3) - محمد رزق شعيير، الوظائف الدلالية للجملة العربية، ص19-20. وأضاف إلى ذلك مصطلحَي " المعنى الداخلي والمعنى البنيوي ". نقلاً عن جوديت جرين، التفكير واللغة، ترجمة عبد الرحيم جبر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1993، ص169.

(4) - محمد مندور، النقد المنهجي عند العرب ومنهج البحث في الأدب واللغة، ص236.

العلاقة القائمة بين الفعل وبين العنصر الأول برفعه، وهي علاقة الإسناد، وبينه وبين الثاني بنصبه، وهي علاقة التعدية. فالمعنى النحوي يتوقف على هذه العلاقات لا على المعاني العجمية المفردة لعناصر الجملة⁽¹⁾. وسأسوق الآن مثلاً آخر تتسع فيه وفي تحليله دائرة هذه العلاقات النحوية السياقية أكثر:

(أكرم عليّ خالدًا إكرامًا جيّدًا خارج الدار عصر الجمعة احترامًا له) *

سأقسم الكلمات المكوّنة لهذه الجملة على شكل ثنائيات بين جزأي كلّ ثنائية منها علاقة نحوية تركيبية خاصة:

1- (أكرم، عليّ): بين العنصرين (أكرم) و (عليّ)، أي: بين عمدتين: الفعل المسند والفاعل المسند إليه، وهي علاقة الإسناد، وهي أيضًا علاقة الفاعلية.

2- (أكرم، خالدًا): بين الفعل (أكرم) ومفعوله المباشر الفضلة (خالدًا)، أي: المفعولية المباشرة، (مفعول به)، وهي هنا علاقة التعدية.

3- (أكرم، إكرامًا): بين الفعل (أكرم) ومصدره (إكرامًا)، أي: بين الفعل والمفعول المطلق، وهي علاقة التحديد أو التوكيد.

4- (أكرم، خارج): بين الفعل (أكرم) والمفعول فيه (خارج) الدالّ على المكان، وهي علاقة الظرفية المكانية.

(1) - محمد رزق شعير، الوظائف الدلالية للجملة العربية، ص 11 بتصرف.

* مثل محمد رزق شعير بنفس التركيب بدون استعمال ظرف المكان، ووضّحه بشكل بياني على طريقة التحويلين، ينظر المرجع السابق، ص 12. كما استعمل خليل عمايرة نفس التركيب من غير ظرف المكان. خليل أحمد عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص 99.

5- (أكرم، عصر): بين الفعل (أكرم) والمفعول فيه (عصر) أيضاً، ولكنه الدال على الزمان،

وهي علاقة الظرفية الزمانية.

6- (أكرم، احتراماً): بين الفعل (أكرم) والمفعول له أو لأجله (احتراماً)، وهي علاقة الغائية أو

السببية. وهذه علاقات كلها مرتبطة بالبؤرة التي هي الفعل، التي يُسميها نحائنا معمولات الفعل.

7- (إكراماً، جيداً): بين النعت (جيداً) ومنعوتَه (إكراماً)، وهي علاقة التبعية (النعتية).

8- (عصر، الجمعة): أي بين المضاف (عصر) والمضاف إليه (الجمعة)، وهي علاقة الإضافة

أو النسبة.

9- (احتراماً، له): بين المصدر المفعول لأجله (احتراماً) ومتعلّقه (له)، وهي علاقة التخصيص

أو المفعولية غير المباشرة بواسطة جسر حرف الجرّ، وهي صورة من صور التعدية (غير المباشرة).

10- (اللام، والهاء) في (له): أي بين الجار والمجرور، وهي علاقة التلازم، والنسبة في آن.

فكما نرى نصلّ بالتحليل النحوي لهذه الجملة الطويلة ذات الإسناد الواحد إلى إبراز علاقات

تركيبية كثيرة بلغت معنا هنا عشرة. وبإمكان المنشئ أو المتكلم زيادة علاقات سياقية أخرى بالتوسع

أكثر في التركيب، كأن يقول مثلاً:

(أكرم عليّ وهو سعيدٌ أصدقاءه إلا خالداً خارج الدار عصر الجمعة احتراماً لهم).

فيزيد بذلك علاقة الملابس بمعنى الحال، المتمثلة في علاقة إسناد ثانٍ بين المبتدأ والخبر (وهو

سعيد)، وعلاقة الإخراج بالاستثناء (إلا خالداً). وهكذا حسب نية المتكلم والمعاني التي يرغب في

التعبير عنها وتبليغها⁽¹⁾. مثال ذلك ما ذكره عبد الرحمن الميداني: (ضرب فتى الحيّ الشجاع اللصّ

(1) - للتوسع في هذه العلاقات ينظر تمام حسّان، اللغة العربية، من ص 191 إلى ص 204 تحت عنوان "قرائن

التعليق - القرائن المعنوية". ومحمد رزق شعير، الوظائف الدلالية للجملة العربية، من الفصل الأول إلى الرابع.

المحتترِفَ الذي أَتَعَبَ أَهْلَ الْحَيِّ ضَرْبًا مَوْجِعًا لَيْلَةَ الْخَمِيسِ فِي سَاحَةِ الْحَيِّ وَالْقَمَرُ بَازِغٌ جَزَاءً وَتَأْدِيبًا⁽¹⁾.

وعلى هذا تبدو الجملة أشبه بسلسلة متصلة الحلقات متماسكة إذا انتزعنا منها حلقة، أو اختل التماسك عند حلقة من حلقاتها لسبب من الأسباب، أصبح لدينا سلاسل تستقل كل منها عن الأخرى⁽²⁾. وهنا أذكر بقول ابن يعيش: «... أن الشئيين إذا تركبا حدث لهما بالتركيب معنى لا يكون في كل واحد من أفراد ذلك المركب»⁽³⁾. ولا تفوتني هنا الإشارة إلى أن عبد القاهر ذكر أيضًا مثالاً قريباً مما سقته آنفاً، ولكنه أجمل دلالة على معنى واحد لا متعدّد، وانصرف به من المعاني النحوية أو العلاقات السياقية إلى المقصد الدلالي العام للجملة. قال: «واعلم أن مثل واضح الكلام مثل من يأخذ قطعاً من الذهب أو الفضة فيذيب بعضها في بعض، حتى يصير قطعة واحدة. وذلك أنك إذا قلت: (ضرب زيدَ عمرًا يومَ الجمعة ضرباً شديداً تأديباً له)، فإنك تحصل من مجموع هذه الكلم كلها على مفهوم هو معنى واحد، لا عدة معانٍ، كما يتوهمه الناس، وذلك لأنك لم تأت بهذه الكلم لتفيده أنفس معانيها وإنما جنّت بها لتفيده وجوه التعلّق التي بين الفعل الذي هو (ضرب) وبين ما عمل فيه، والأحكام التي هي محصول التعلّق...؛ لأنّ (عمرًا) مفعول لـ (ضرب) وقع من (زيد) عليه، و (يومَ الجمعة) زمان لـ (ضرب) وقع من (زيد)، و (ضرباً شديداً) بيان لذلك الضرب كيف هو وما صفته؟، و (التأديب) علّة وبيان أنّه كان الغرض منه. وإذا كان ذلك كذلك بآن وثبت أن المفهوم من مجموع الكلم معنى واحد لا عدة معانٍ؛ وهو إثباتك زيداً فاعلاً ضرباً لعمرٍ في وقت كذا، وعلى صفة كذا،

(1) - عبد الرحمن حسن حبّكة الميداني، البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها وصور من تطبيقاتها بهيكل جديد من طريف وتليد، دار القلم، دمشق، الدار الشاميم، بيروت، ط1، 1416هـ/1996م، ج1/ص353.

(2) - انظر محمد رزق شعير، الوظائف الدلالية للجملة العربية، ص12.

(3) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج1/ص85.

ولغرض كذا؛ ولهذا المعنى نقول إنه كلام واحد⁽¹⁾. أي: معنى واحد لا عدة معانٍ؛ قال أحدُ الباحثين يُقدِّمُ لنظريةِ النظم عند الجرجاني: «والنظم: هو البوتقةُ التي تنصهرُ فيها الكلماتُ المفردةُ، وتتداخلُ معانيها حتى تصيرَ معنىً واحدًا لا عدةَ معانٍ»⁽²⁾.

وبعد، فإنَّ مهمَّةَ النحوِ تشملُ كلَّ ما له صلةٌ بنظامِ الجملةِ، من حيثُ مكوّناتها وأجزاؤها، وترتيبها، وأثرُ كلِّ جزءٍ منها في الآخر، وعلاقةُ هذه الأجزاء بعضها ببعض، وطريقةُ ربطها⁽³⁾. وعليه فإنّه بالإمكان جَرْدُ وظائفِ النحوِ في المجالات الآتية:

- 1- دراسةُ ما يتّصلُ بالجملةِ ونظمها، من تحديدِ مفهومها، وتحليلِ مقوماتها، وتوضيحِ خصائصها، والكشفِ عن أنماطها، وضبطِ صورها، إلى تقنينِ هذا كلّه وتقعيده⁽⁴⁾.
- 2- دراسةُ ظاهرةِ التصرّفِ الإعرابيِّ، وتهتمُّ بالنظرِ في ما يَنبُتُ عن تركيبِ الكلماتِ من تأثيرٍ وتأثّرٍ في بعضها البعضِ خصوصًا في أواخرها إعرابًا وبناءً. وقد أسهبوا قديمًا وحديثًا في دراسة هذا المجالِ حتّى صار - أو كاد - علمًا عليه، وأوشكَ النحوُ أن يُصبحَ بهذا هو الإعراب.
- 3- دراسةُ عناصرِ التطابقِ توافقًا ومخالفةً بين الكلماتِ في التركيب. وتتمثّلُ في بيانِ مسائلِ الإعرابِ رفعًا ونصبًا وجرًّا وجزمًا، والعددِ أفرادًا وتثنيةً وجمعًا، والنوعِ تذكيرًا وتأنينًا، والتعيينِ تعريفًا وتكثيرًا.

(1) - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 388-389.

(2) - عبد العاطي غريب علّام، دراسات في البلاغة العربية، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط1، 1997م، ص3.

(3) - ينظر رمضان عبد التّوّاب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1417هـ/1997م، ص10.

(4) - علي أبو المكارم، مقومات الجملة العربية، ص18.

4- دراسة ضوابط ترتيب الكلمات في الجملة أو الكلام تقديمًا وتأخيرًا وأحكامها. وتوجد دراسات

للقامى في المجالين الأخيرين مبنوثة في ثنايا الأحكام والقواعد الخاصة بالأبواب والمسائل النحوية المختلفة⁽¹⁾.

أما تمام حسان فيلخص الأسس التي ينبني عليها النظام النحوي للغة العربية عنده في الأمور الآتية⁽²⁾:

5- طائفة من المعاني النحوية العامة التي يُسمونها معاني الجمل أو الأساليب. (وهي التي

يشارك علم النحو مع علم المعاني في درسها، كأساليب الاستفهام والشرط والإثبات والنفي والتوكيد والمدح والدم والتعجب والقسم والإغراء والتحذير والاختصاص والاشتغال وغيرها)*.

6- مجموعة من المعاني (الوظائف) النحوية الخاصة أو معاني الأبواب المفردة كالفاعلية والمفعولية والإضافة الخ.

7- مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة حتى تكون صالحة عند تركيبها لبيان

المراد منها. كعلاقة الإسناد (بين العمدة؛ الفاعلية والنيابة عنها، والمبتدأ والخبر وما أصله كذلك)، والتخصيص (التعدي والغائية والظرفية والملابسة والتحديد أو التوكيد والتفسير وغيرها)، والنسبة (الإضافة والجوار ومجروراتها)، والتبعية (النعتية والبديلية والنسقية وغيرها). وهذه العلاقات في الحقيقة

قرائن معنوية على معاني تلك الأبواب والمعاني الخاصة.

(1)- علي أبو المكارم، المدخل إلى دراسة النحو العربي، ص 44- 45 بتصرف.

(2)- تمام حسان، اللغة العربية، من ص 178 إلى ص 228 وبخاصة ص 178 و 194 و 205 و ص 133- 134.

* لعل هذا مفهوم من رأي الجرجاني في طرق التعلق بين أقسام الكلام، في حديثه في مدخل "الدلائل" (ص 59) عن الضرب الثالث من تعلق الحرف بالفعل والاسم؛ وهو تعلق الحرف بمجموع الجملة. ومنه استنتج الباحثون أن من مهام علم النحو ووظائفه الاهتمام بدراسة المعاني العامة للجملة. ينظر زهران البدرابي، عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني المفتن في العربية ونحها، دار العالم العربي، القاهرة، ط1، 2009، ص 180 و 248.

8- ما يُقدِّمه علما الصوتيات والصرف لعلم النحو من قرائن صوتية وصرفية كالحركات والحروف ومباني التقسيم (أقسام الكلام؛ وهي عنده سبعة: الاسم والصفة والفعل والضمير والخالفه والظرف والأداة) ومباني التصريف (المعاني الصرفية كالشخص تكلاً وحضوراً وغيبه، والعدد إفراداً وتثنيةً وجمعاً، والنوع تذكيراً وتأنثياً، والتعيين تنكيراً وتعريفاً، واللواصق والزوائد المعبرة عنها) وما نسميه القرائن اللفظية (العلامة الإعرابية والرتبة والصيغة والمطابقة والربط والتضام والأداة والنغمة).

9- القيم الخلفية أو المقابلات بين أحد أفراد كل عنصر مما تقدّم وبين بقية أفرادهِ.

أضافت الباحثة خديجة محمد الصافي إلى هذه الأسس فيما أسمته اتجاهات مهمة النحو رصد الأدوات النحوية الدالة على المعنى الوظيفي الرابط بين المعاني المعجمية كأدوات الجرّ والعطف والاستفهام والشرط وأمثالها⁽¹⁾.

فكلّ هذه المعاني الوظيفية السابقة المدلول عليها بالأدوات والصيغ والتراكيب هي ما نسميه بالمعاني أو الوظائف النحوية⁽²⁾.

وللإشارة - على رأي تمام حسان - فإن «النحو لا يتخذ لمعانيه مباني من أي نوع إلا ما يُقدِّمه له الصرف- بعد استعانتِهِ بدوره بالأصوات- من المباني. وهذا هو السبب الذي جعل النحاة يجدون في أغلب الأحيان أنّه من الصعب أن يفصلوا بين الصرف والنحو، فيُعالجون كلاهما علاجاً منفصلاً، ومن هنا جاءت متون القواعد مشتملة على مزيج من هذا وذاك يصعبُ معه إعطاء ما للنحو للنحو وما للصرف للصرف»⁽³⁾.

3- أهمية النحو:

(1) - خديجة محمد الصافي، نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية، دار السلام، القاهرة، ط1، 1429هـ/2008م، ص37.

2 - خديجة محمد الصافي، نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية، ص37.

(3) - تمام حسان، اللغة العربية، ص178.

من خلال التعاريف المتقدمة وغيرها مما لم نذكره يُدركُ الناظرُ وظيفةَ النحوِ ودوره في الدراسات اللغوية. هذه الوظيفة تتمثل في البحث في المركبات من الكلام «باعتبار هيئاتها وتأديتها لمعانيها الأصلية»⁽¹⁾، ويتمكن اعتماداً على هذا العلم واستناداً إلى معرفته من التمييز بين الصالح السليم من التراكيب فيلتزمه، وبين السقيم الفاسد منها فيتلافاه ويتجنبه، أو يقوّمه ويصحّحه. فالنحو «هو علم المقاييس الدقيقة لصحة الكلام، وهو الأداة التي توصّلنا لفهم التراكيب وتحليلها، وثمّكنا من الحصول على الفائدة منها، والجاهل به تنقصه الأداة الضرورية للفهم، ويكون عجزه بقدر نقصه فيه»⁽²⁾. وهو بلا مبالغة ولا تعصّب سيّد علوم اللسان العربيّ، المقدم عليها جميعاً كما صرّح ابن خلدون في "مقدمته" حين قال بالعبارة الصريحة: «والذي يتحصّل أنّ الأهمّ المقدم منها - علوم اللسان العربيّ - هو النحو؛ إذ به يتبيّن أصول المقاصد بالدلالة... ولولاه لجُهل أصلُ الإفادة»⁽³⁾، حتّى قال: «إذ في جهله الإخلال بالتفاهم جملة...»⁽⁴⁾. وجاء في "الجامع الكبير" لابن الأثير ضياء الدين (ت637هـ) «أنّ صناعات تأليف الكلام من المنثور والمنظوم تحتاج إلى أساليب كثيرة، وآلات جمّة، ويُعدّ منها علم النحو، فهو الذي يستقيم به معاني الكلام، وتُصانُ عرى تأليفه عن الانحلال والانفصام، ولولا ذلك لفسدت معانيه، واختلفت مبانيه»⁽⁵⁾. فالنحو بوظيفته الشمولية هذه، وأهميته البالغة تلك «دعامة العلوم العربية وقانونها الأعلى؛ منه تستمدّ العون، وتستلهم القصد، وترجع إليه في جليل مسائلها، وفروع تشريعها، ولن تجدَ علماً منها يستقلّ عن "النحو"، أو يستغني عن معونته، أو يسيرُ بغير نوره وهُدايه»⁽⁶⁾. و «طالبها - العلوم - لا يسلكُ سبيلها على هدى

(1) - محمد علي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات العلوم والفنون، ج1/ ص17. وذلك في مقابل علم المعاني الذي يبحث في المركبات باعتبار إفادتها لمعانٍ زائدة على الأصل. ومن جهة ثانية في مقابل علم الصرف الذي يبحث في المفردات من حيث جواهرها وموادّها.

(2) - إبراهيم عبد الله رفيده، النحو وكتب التفسير، ج1/ ص51.

(3) - عبد الله رفيده، النحو وكتب التفسير، ج1/ ص52.

(4) - عمّار ساسي، المدخل إلى دراسة النحو والبلاغة، ص31، عن المقدمة للعلامة ابن خلدون، ج1/ ص712.

(5) - عبد الفتاح لاشين، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، ص58.

(6) - عباس حسن، النحو الوافي، دار المعرف بمصر، ط3، ج1/ ص1.

وبصيرةٍ إلا إذا كانَ على جدٍّ من هذا العلم موفورٍ»⁽¹⁾. وجعلوا التزوُّدَ به من أهمِّ شروطِ الخوضِ في بعض العلوم والولوجِ إليها؛ فقد ذكرَ الإمامُ القرطبيُّ (أبو عبدِ اللهِ محمدُ بنُ أحمدَ الأنصاريِّ ت. 276هـ) مثلاً في تفسيره عن حمادِ بنِ سلمةَ قوله: «من طلبَ الحديثَ ولم يتعلَّمِ النحوَ - أو قال العربيةَ - فهو كمثلِ الحمارِ تُعلَّقُ عليه مخلَّةٌ ليس فيها شعيرٌ». ونقلَ عن ابنِ عطيةَ قوله: «إعرابُ القرآنِ أصلٌ في الشريعةِ، لأنَّ بذلك تقومُ معانيه التي هي الشرعُ»⁽²⁾. وقال ابنُ الأنباريِّ (أبو البركاتِ عبدُ الرحمنِ كمالُ الدينِ بنُ محمدٍ ت. 577هـ) «أنَّ أئمةَ الأئمةِ من السلفِ والخلفِ أجمعوا قاطبةً على أنَّه - النحوُ - شرطٌ في رتبةِ الاجتهادِ، وأنَّ المجتهدَ لو جمَعَ جميعَ العلومِ لم يبلغْ رتبةَ الاجتهادِ حتَّى يعلمَ من قواعدِ النحوِ ما يعرفُ به المعاني المتعلقةَ بمعرفتها به منه، ولو لم يكنْ ذلك علماً مُعتبراً في الشرعِ لما كانت رتبةُ الاجتهادِ متوقِّفةً عليه لا تتمُّ إلا به»⁽³⁾. واعتبرَ أولَ ما ينبغي إتقانُ معرفتهِ لكلِّ أحدٍ ينطقُ باللسانِ العربيِّ، ليأمنَ معرَّةَ اللحنِ⁽⁴⁾. كما ذكرَ السيوطيُّ في "الإتقان" قولَ الإمامِ مالكٍ: «ولا أوتى برجلٍ غيرِ عالمٍ بلغةِ العربِ يُفسِّرُ كتابَ اللهِ إلا جعلته نكالا»⁽⁵⁾. لأنَّ معرفةَ علومِ اللغةِ وعلى رأسها النحوُ اعتُبرتْ واجبةً من الفروض الكفائية لدورها الخطيرِ في فهمِ نصِّ القرآن، وإهمالُ ذلك يُصبحُ محظوراً دينياً يترتَّبُ عليه عندَ الفقهاءِ محظورٌ آخرٌ أعظمُ محذورٌ، هو عدمُ فهمِ النصِّ القرآنيِّ⁽⁶⁾. وللهِ درُّ القائلِ فيه وفضله:

النحوُ يَبْسُطُ من لسانِ الأَلَكَنِ والمرءُ تُكْرِمُهُ إذا لم يَلْحَنِ

- (1) - الشيخ محمد الطنطاوي، نشأة النحو، ص10.
- (2) - أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، الجامع لأحكام القرآن تفسير القرطبي، خرَّج أحاديثه محمد بن عيَّادي بن عبد الحليم وأحمد بن شعبان بن أحمد، مكتبة الصفاء، القاهرة، ط1، 1425هـ/2005م، ج1/ص39.
- (3) - أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري، الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلَّة، قدَّم لهما وعُني بتحقيقهما سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، د. ط.، 1377هـ/1957م، ص95. وعباس حسن، النحو الوافي، ج1/ص1.
- (4) - ابن الأثير ضياء الدين، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، قدَّمه وعلَّق عليه أحمد الحوفي ويدوي طبانة، دار نهضة مصر، الفجالة . القاهرة، د. ط، د. ت، ق1/ص41.
- (5) - علي أبو المكارم، المدخل إلى دراسة النحو العربي، ص59. عن الإتقان في علوم القرآن، ج2/ص229.
- (6) - علي أبو المكارم، المدخل إلى دراسة النحو العربي، ص59 بتصرُّف.

وإذا طلبت من العلوم أجلاًها فأجلها منها مقيم الألسن⁽¹⁾

وقد أولى الإمام عبد القاهر الجرجاني في كتابه "دلائل الإعجاز" اهتماماً وعنايةً بالغين لائقين بالنحو ومكانته وأهميته في نظريته حول نظم الكلام وبلاغته واستقامته عنده، وأن كل ذلك مرتبط بمعاني النحو ووظائفه مُحَوِّج إليها، نابع من أحكامه وقوانينه. قال عن وظيفة النحو وعلاقته بنظم الكلام: «معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض، والكلم ثلاث: اسم وفعل وحرف، وللتعليق فيما بينها طرق معلومة»⁽²⁾. وبعد أن ذكر أنماطاً ونماذج لصور هذا التعليق والتعلق بين الاسم والاسم، وبين الاسم والفعل، وبين الاسم والحرف، وبين الفعل والحرف. قال: «... فهذه هي الطرق والوجوه في تعلق الكلم بعضها ببعض، وهي كما تراها معاني النحو وأحكامه، وكذلك السبيل في كل شيء له مدخل في صحة تعلق الكلم بعضها ببعض، لا ترى شيئاً من ذلك يعدو أن يكون حكماً من أحكام النحو ومعنى من معانيه»⁽³⁾. وقال في موضع آخر لاحق: «واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت، فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها»⁽⁴⁾. وأكد ذلك في مواضع أخرى من الكتاب⁽⁵⁾. بل ذهب إلى أبعد من ذلك في العتب على مُحَقِّقِ هذا العلم المنكر لفضله، والتشنيع به حتى أمكن تشبيهه بالصاد عن كتاب الله تعالى، الراغب عنه لا فيه. قال في فصل "الكلام في النحو" موضعاً أهمية النحو: «وأما زهدهم في النحو، واحتقارهم أمره، وتهاونهم به: فصنيعهم في ذلك أشنع من صنيعهم في الذي تقدم (من ذم الشعر)، وأشبهُ بأن يكون صدأ عن كتاب الله، وعن معرفة معانيه. ذاك لأنهم لا يجدون بداً من أن يعترفوا

(1) - الشيخ محمد الطنطاوي، نشأة النحو، ص9.

(2) - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص57.

(3) - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص60.

(4) - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص127.

(5) - ينظر مثلاً ص357 و485 من "دلائل الإعجاز"، تقديم ياسين الأيوبي.

بالحاجة إليه فيه*. إذ كان قد عُلِمَ أَنَّ الألفاظَ مُغلَّقةً على معانيها، حتَّى يكونَ الإعرابُ هو الذي يَفْتَحُها، وأنَّ الأغراضَ كامنةً فيها حتَّى يكونَ هو المستخرج لها، وأنَّه المعيارُ الذي لا يَتَبَيَّنُ نقصانُ كلامٍ ورجحانُه حتَّى يُعرَضَ عليه، والمقياسُ الذي لا يُعرَفُ صحيحٌ من سقيمٍ حتَّى يُرجَعَ إليه، ولا يُنكَرُ ذلك إلاَّ مَنْ يُنكَرُ حسَّه، وإلاَّ مَنْ غالَطَ في الحقائق نفسَه»⁽¹⁾. وقد علَّقَ أحدهم بعدَ إيراده هذا النصَّ بقوله: «وقد نقلتُ هذا القولَ - على طوله - لأتَّه فوقَ تحديده لوظيفة النحو وتوحيه برفعة شأنه وسُمُو منزلته وضرورة تعلُّمه، فيه ربطٌ واضحٌ بينه وبين القرآن، وأنَّ الصادَّ عنه كالصادِّ عن كتاب الله، لأنَّ ضياعَ النحو طريقٌ لضياع القرآن، وفسادُ النطق به، باضطراب الألسنة وذهابِ ضوابط العربية، وانغلاقِ معاني القرآن لفقد وسيلة فهمها واستخراج كنوزها»⁽²⁾.

كما يثيرُ عبدُ القاهر لأولئك الزاهدين المُرَهِّدين في تعلُّم النحو والتقوي فيه، وإنِ اعترفوا بقوة الحاجة إليه، يثيرُ قضيةَ تفسير القرآن الكريم؛ فإنَّ الذين لا يتعمَّقون في دراسة النحو لمعرفة قواعد العربية وأسرار أساليبها، ويزعمون مثلاً أنَّهم يكتفون بمعرفة أنَّ الفاعلَ رَفَعٌ، ولا يلتفتون بعدَ ذلك إلى ما في باب الفاعل، لا يُمكنهم تبيينُ تفسير كثيرٍ من الآيات وفهمها، فيقفون حيارى أمامَ بعض ما يعترضهم من حالاتٍ لا يستطيعون تخريجها وتعليقها. من ذلك على سبيل المثال قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّٰدِقُونَ...﴾ (المائدة، 69) برفع كلمة (الصابئون) على الاستئناف، أو على موضع (إنَّ) لا اسمها⁽³⁾؛ أي ليست معطوفةً على اسمها المنصوب بها، وإنَّما هي مرفوعةٌ بالابتداء.

*الضمير في (إليه) عائذٌ على (النحو)، وفي (فيه) على (كتاب الله). وهذا من صعوبات فهم دلالة الضمائر ومراجعتها حين تتكرَّر وتتوالى في تركيب واحد.

(1) - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 86-87.

(2) - إبراهيم عبد الله رفيعة، النحو وكتب التفسير، ج 1/ ص 54. وصابر بكر أبو السعود، في نقد النحو العربي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الجيزة، د.ط، 1988، ص 16 وما بعدها.

(3) - صابر بكر أبو السعود، في نقد النحو العربي، ص 20. وفُسِّرَ الرفعُ على التقديم والتأخير، وتقديره والصابئون والنصارى كذلك. وهو رأيُ الخليل وسيبويه، ومثله قولُ بشر بن أبي حازم:

أو على العطف على الموقع والموضع، وهو هنا الابتداء. فهم بجهلهم وتجاهلهم لا يعرفون وجه الرفع هنا، لأنهم لم يُكَلِّفُوا أنفسهم الغوص في أعماق علم النحو، وأصغروا أمره، ولم يعترفوا لأهله بالفضل فيه. ولو أنهم - كما يرى عبد القاهر - «إذ تركوا هذا الشأن تركوه جملةً، ولم يخوضوا في التفسير، ولم يُعَاطُوا التأويل، لكان البلاء واحداً، ولكانوا إذا لم يَبْنُوا لم يَهْدِمُوا، وإذا لم يُصْلِحُوا لم يكونوا سبباً للفساد، ولكنهم لم يفعلوا فجابوا من الداء ما أعى الطيب، وحير اللبيب...»⁽¹⁾. فالنحو عند عبد القاهر ميزان الكلام ومعيّره، ولا يستقيم المعنى في الكلام، ولا تحصلُ منافعه التي هي الدلالات على المقاصد إلاّ بمراعاة أحكام النحو فيه على رأي أحدهم⁽²⁾.

فعلم النحو بهذا الدور، وتلك الأهمية في علوم اللغة عموماً، والحاجة الملحة إليه في فهم نصوصها، لا يستغني عنه أيّ دارسٍ مهما كان مجال اهتمامه واختصاصه، ليتمكن من إدراك مقاصد اللغة التي يتعامل بها.

والأ فاعلموا أنا وأنتم بغاة ما بقينا في شقاق.

أي: أنا بغاة وأنتم كذلك، ف(أنتم) في موضع رفع مبتدأ، ولو كانت في موضع نصب اسم (أن) لقال: (أنا وإياكم) باستعمال ضمير النصب لا الرفع. تراجع المسألة مثلاً في تفسير القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج6/ ص185. وفخر الدين الرازي، التفسير الكبير، دار الفكر، بيروت، مج3/ ص432 وما بعدها.

(1) - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 89-90. وصابر بكر أبو السعود، في نقد النحو العربي، ص 20. بتصرف.

(2) - أحمد مطلوب، عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده، وكالة المطبوعات، الكويت، ط1، 1393هـ/1973م، ص58.

الفصل الثاني: علم المعاني وعلاقته بالنحو

1- تعريف علم المعاني:

1-1: في اللغة:

"المعاني" جمعُ (معنى)، وهو المرادُ والقصدُ، من عَنَيْتُ؛ و «عَنَيْتُ بكلامي كذا أي: أردتُه وقصدتُه، ومنه المعنى»⁽¹⁾. وفي "لسان العرب": «وقال بعضُ أهلِ اللغة: لا يُقال: عَنَيْتَ بحاجتك إلا على قصدتها، من قولك: عَنَيْتُ الشيءَ أعنيهِ إذا كنتَ قاصداً له. وعن عائشةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا كانَ النبي ﷺ إذا اشتكى أتاه جبريلُ فقال: بسمِ اللهِ أرقيك، من كلِّ داءٍ يعينك... قوله: (يعينك) أي: يشغلك. وقيل معنى قولِ جبريلَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يعينك، أي: يقصدك. يقالُ: عَنَيْتُ فلاناً عنيّاً أي: قصدتُه، ومنَ تعني بقولك؟، أي: مَنْ تقصدُ؟ وعناني أمرُك أي: قصدني»⁽²⁾. وفيه أيضاً: «المعنى والتفسيرُ والتأويلُ واحدٌ... ومعنى كلِّ كلامٍ ومعناته مقصده»⁽³⁾. وفي "مقاييس" ابنِ فارس: «المعنى هو القصدُ الذي يبرزُ ويظهرُ إذا بُحِثَ عنه؛ يُقالُ: هذا معنى الكلامِ ومعنى الشعرِ، أي: الذي يبرزُ من مكنون ما تَضَمَّنَتْه اللفظُ، والدليلُ على القياسِ قولُ العربِ: لم تَعْنِ هذه الأرضُ شيئاً، ولم تَعْنُ أيضاً، وذلك إذا لم تُنَبِّتْ شيئاً، فكأنَّها إذا كانتْ كذا فإنَّها لم تُقَدِّ شيئاً، ولم تُبْرِزْ خيراً...»⁽⁴⁾. فشَبَّهَ المعنى من حيثِ الإفادةُ أو عدمُها بالأرضِ حينَ تُنَبِّتُ فتقيدُ، أو لا تُنَبِّتُ فلا تعني شيئاً. وذكرَ التهانوي «أنَّ المعنى هو الصورةُ

(1) - جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، أساس البلاغة، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، ط1، 1422هـ/2001م، ص522.

(2) - علي محمد حسن العماري، قضية اللفظ والمعنى وأثرها في تدوين البلاغة العربية إلى عهد السكاكي 555. 626 هـ، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 1420هـ. 1999م، ص37-38.

(3) - أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، ج3/ص276 عن اللسان مادة عنا.

(4) - أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، معجم المقاييس في اللغة، ص705.

الذهنية من حيث إنه وُضِعَ بإزائها اللفظ أي: من حيث إنها تُقصد من اللفظ، وذلك إنما يكون بالوضع»⁽¹⁾.

1-2: في الاصطلاح:

تذكر بعض البحوث البلاغية الحديثة أنّ مصطلح "علم المعاني" بالمفهوم السائد اليوم بين الناس بتقسيماته وموضوعاته وأبوابه لم يكن معروفاً قبل السكاكي (ت626هـ). وإن كان لفظه قد شاع عند بعض سابقيه مثلما نجد عند الزمخشري (ت538هـ) في تفسير "الكشاف"⁽²⁾، وعند فخر الدين الرازي (ت606هـ) في كتابه "نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز"⁽³⁾ أو بلفظ "معاني النحو" كما نقرأ عند أبي سعيد السيرافي (ت368هـ) في مناظرته الشهيرة لمتى بن يونس، وكذا في "دلائل الإعجاز" للجرجاني (ت471 أو 474هـ)⁽⁴⁾. أو بلفظ "معاني الكلام" كما فعل ابن فارس (ت395هـ) في "الصاحبي" حيث أشار إلى بعض بحوث علم المعاني ومسائله⁽⁵⁾. فلذلك يُعدُّ أبو يعقوب السكاكي أول من أطلق على الموضوعات المتعلقة بالنظم مصطلح "علم المعاني". بعد أن قسّم البلاغة إلى ثلاثة أقسام، وجعل علم المعاني قسمًا مستقلًا منها⁽⁶⁾. وأمّا العلوي فأطلق على هذا القسم من العلوم العربية "العلوم المعنوية"، والمراد منها "علم المعاني"، لأنه قدّم لذلك تعريفًا قريبًا يكاد يكون نفس تعريف أهل هذه الصناعة لعلم

(1) - محمد علي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج 2/ ص1600.

(2) - جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق وتعليق ودراسة عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 1418هـ/ 1998م. ج1/ ص ك.

(3) - فخر الدين بن محمد بن عمر بن الحسين الرازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق وتعليق نصر الله حاجي مفتي أوغلي، دار صادر، بيروت، ط1، 1424هـ/ 2004م. ص36.

(4) - أحمد مطلوب، دراسات بلاغية ونقدية، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، د.ط. د.ت. (في المقدمة ذكر سنة 1399هـ/ 1978م)، ص45.

(5) - أحمد مطلوب، بحوث بلاغية، مطبوعات المجمع العلمي، بغداد، 1417هـ/ 1996م، د.ط، ص84.

(6) - أحمد مطلوب، دراسات بلاغية ونقدية، ص42، 44، 46. ومعجم المصطلحات البلاغية وتطورها، للمؤلف، ج3/ ص278. والقزويني وشروح التلخيص، للمؤلف أيضًا، ص18-19.

المعاني⁽¹⁾. وبعد هذا التمهيد المقتضب سأذكر بعض التعاريف لعلم المعاني عند أصحاب الاختصاص.

1-2-1: علم المعاني عند السكاكي:

عرّف أبو يعقوب السكاكي علم المعاني بقوله: «اعلم أنّ علم المعاني هو تتبّع خواصّ تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتصل بها من الاستحسان وغيره، ليحتزّر بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره»⁽²⁾. ثم حدّد نوعيّة التراكيب المعنويّة بدرس علم المعاني بأنّها التراكيب الفصيحة البليغة؛ قال في ذلك: «وأعني بتراكيب الكلام التراكيب الصادرة عمّن له فضل تمييز ومعرفة، وهي تراكيب البلغاء، لا الصادرة عمّن سواهم، لنزولها في صناعة البلاغة منزلة أصوات حيوانات تصدر عن محلّها بحسب ما يتفق»⁽³⁾. فشرط الكلام أو صفته حتّى يصلح أن يكون موضوعاً لدرس علم المعاني هو توفّر صفة البلاغة في هو في منشيئه أي المتكلّم. التي هي عندهم «مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته»⁽⁴⁾. وهو ما أكّده الشيخ البسيوني في قوله: «وذلك أنّ موضوع هذا العلم الكلام الصادر عمّن له ملكة التعبير بكلام بليغ؛ فالكلام غير البليغ ليس موضوعاً

(1) - يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلويّ اليميني، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، دار الكتب الخديويّة، مصر، 1332هـ/1914م، د.ط، ج3/ص251. قال فيها: «...العلوم المعنويّة في لسان علماء هذه الصناعة عبارة عما ينشأ من الألفاظ العربيّة على اختلاف أحوالها، وحقيقته آيلة إلى أنّه علم تدرك به أحوال الألفاظ العربيّة على حسب المقصود منها».

(2) - أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي، مفتاح العلوم، تقديم أكرم عثمان يوسف، دار الرسالة، ط1، 1400هـ/1981م، ص341. وجلال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، د.ط، د.ت، ص15.

(3) - السكاكي، مفتاح العلوم، ص341.

(4) - القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص14.

له، وكذا الكلام البليغ الصادر عمّن ليس له مَلَكة التعبير به ليس موضوعاً لهذا العلم أيضاً»⁽¹⁾. واشتراطُ صفةِ الفصاحةِ في الكلامِ كي يكونَ بليغاً يُعدُّ من قبيلِ تحصيلِ الحاصلِ لأنّهم يقولونَ بأنَّ كلَّ بليغٍ فصيحٌ ولا ينعكسُ، أي ليس كلُّ فصيحٍ بليغاً⁽²⁾. فالأصلُ في هذا العلم - كما يرى أحمدُ مطلوب - كلامُ البلغاءِ لا كلامُ عامّةِ الناسِ. والأصلُ في الفهم ما عليه ذُوو الفطرةِ السليمةِ، لا مَنْ في مداركهم نقصٌ لا يؤهّلهم لإدراكِ الكلامِ البليغ⁽³⁾.

يمكنُ تحليلُ مكوّناتِ تعريفِ السكاكيِّ لعلمِ المعاني إلى عشرة ألفاظٍ ومصطلحاتٍ أساسيّةٍ ينبغي إدراكُ مقاصدها لفهمه فهماً سليماً مناسباً، وهي كما وردت فيه تكادُ تكونُ كلَّ ألفاظه، هي: (تتبع، خواص، تراكيب، الكلام، الإفادة، الاستحسان، يُحترز، الخطأ، يقتضي، والحال). اقترح محمد عبدُ المطّلب في كتابه "البلاغة العربية قراءة أخرى" رؤيةً أو قراءةً لمكوّنات هذا التعريفِ بالإمكانِ الرجوعُ إليها في موضعها. أدكرُ ببعضِ منها لفائدته بتصرفٍ واختصارٍ.

ففي قول صاحبِ التعريفِ (تتبع) إشارةٌ واضحةٌ إلى الاستقراء الوصفيِّ للظواهر التعبيريّةِ الكلاميّةِ بخواصّها وتحوّلاتها المتعدّدةِ المحتملةِ في سياقاتها المختلفة، و(الكلام) بوصفه الإجراء التنفيذيُّ للغة هو الذي يُحدّدُ مجالَ عملِ علمِ المعاني ومنطقته، إذ هو المادّةُ المحسوسةُ التي يمكنُ متابعتها ورصدُ ظواهرها، وتحديدُ موضوعاتها. وكذلك يفهمُ من ذكر مصطلحِ (الإفادة) واستعماله في التعريفِ كأنّه شرطٌ في الكلامِ موضوعِ اهتمامِ علمِ المعاني، وهو الكلامُ المفيدُ لا اللغو أو التراكيبُ غيرُ المفيدة. ولعلّ هذا ما كان السكاكيُّ يقصده حينَ قال: «وأعني بتراكيب الكلام التراكيبُ الصادرة عمّن له فضلٌ تمييزٌ ومعرفةٌ... إلخ». وهو تصوّفٌ ذكيٌّ من السكاكيِّ يُشيرُ به إلى العلاقة الحميمةِ

(1) - الشيخ محمد البسيوني البيباني، حسن الصنيع في علم المعاني والبيان والبدیع، هامش كتاب "الأصول الوافية الموسومة بأنوار الربيع في الصرف والنحو والمعاني والبيان والبدیع، لمحمود العالم المنزلي، مطبعة التقدّم العلمية، مصر، ط1، 1322هـ، ص13.

(2) - ينظر مثلاً الخطيب القزويني، التلخيص في علوم البلاغة، ص36.

(3) - أحمد مطلوب، بحوث بلاغية، ص75.

المفترضة بين طرفي الاتصال (المفيد والمستفيد)، أي: المتكلم المبدع والمتلقي أو المتلقين، أو ما أسماه محمد عبد المطلب ثنائية المتكلم والمتلقي. ولا يكفي التعريف - كما نلاحظ - بعنصر الإفادة، بل يقرنه بالاستحسان؛ فالإفادة المقصودة هي الإفادة الجمالية التي تبلغ درجة التأثير الاستحساني لدى المتلقي. الهدف والغاية من كل ذلك تعلم كيفية (الاحتراز عن الخطأ في مطابقة الكلام لمقتضى الحال) أي: الخطأ البلاغي المحتمل⁽¹⁾.

من المفيد الإشارة هنا إلى أن الخطيب القزويني (666-739هـ) اعترض على اختيار السكاكي مصطلح (تتبع) ورآه غير مناسب لوصف هذا العلم به، بل لوصف العلوم جميعاً، واعتبره غير صحيح⁽²⁾، وفصل لذلك الاكتفاء بلفظ (علم) كما سيأتي. قال في "الإيضاح" بعد إيراده التعريف المتقدم موضوع الحديث: «وفيه نظر؛ إذ التتبع ليس بعلم، ولا صادق عليه، فلا يصح تعريف شيء من العلوم به»⁽³⁾. غير أن الشيخ البابرّي (أكمل الدين محمد بن محمد بن محمود بن أحمد المتوفى سنة 786هـ) أجاب عن هذا الاعتراض بأن صاحب "المفتاح" «صرّح في آخر الكتاب أن "المراد من التتبع هو المعرفة، وفيه نكتة مفيدة وهي التنبيه على أنه علم مُستفاد من التتبع تحريضاً للطالب على الممارسة، وإشارة إلى أن معرفة العرب لتلك الخواص ليست بعلم المعاني لعدم حصولها بالتتبع»⁽⁴⁾. وفي استعمال الشيخ البابرّي لفظ "الممارسة" إشارة منه أيضاً إلى أن علم المعاني كما فهمه السكاكي وقدمه هو دراسة تطبيقية تتمثل وتتجلى في تتبع كيفية ارتباط الإسناد بالإفادة عن طريق دراسة الجملة في السياقات

(1) - محمد عبد المطلب، البلاغة العربية قراءة أخرى، ص 200-203 بتصرف. يرى المؤلف أن تعريف السكاكي لعلم المعاني يستحضر معه عدة ثنائيات توضيحية، هي: ثنائيات (الكلام المألوف، الكلام الأدبي)، و (المتكلم، المتلقي)، و (الحال، مقتضى الحال)، و (مقتضى الظاهر، غير مقتضى الظاهر)، و (الفائدة، لازم الفائدة). للاطلاع عليها ينظر ص 203 إلى 210.

(2) - أحمد مطلوب، القزويني وشروح التلخيص، ص 230.

(3) - الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص 15.

(4) - الشيخ أكمال الدين محمد بن محمد بن محمود بن أحمد البابرّي، شرح التلخيص، دراسة وتحقيق محمد مصطفى رمضان صوفية، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس-ليبيا، ط 1، 1983م، ص 161، بتصرف بسيط.

المختلفة، على رأي الباحث جعفر دكّ الباب⁽¹⁾. ويرى محمد عبد المطّلب في مصطلح "التتبّع" ووروده في فاتحة التعريف دلالة واضحة على «الاتّجاه إلى الناحية الاستقرائية لمتابعة الظواهر التعبيرية في سياقاتها المختلفة، واستخلاص مواصفاتها التركيبية»⁽²⁾. أمّا ابن الناظم فقد حسم الأمر فيما يبدو بإضافة لفظ (نتيجة) للتتبّع فقال: «علم المعاني في الحقيقة هو نتيجة تتبّع خواص... (التعريف)»⁽³⁾.

علّق القزويني كذلك على قول السكاكي (الاستحسان وغيره) بأنّه «مبهّم لم يُبين مراده منه»⁽⁴⁾. لكن يبدو في هذا الحكم شيء من التجاهل والمجانبة، لأنّه بقليل من التفكير والتدبّر يدرك الناظر أنّ المراد بذلك هو مقابل الاستحسان الذي هو الاستهجان، وكأنّ السكاكي «يريد بذلك أنّ تراكيب الكلام لها خواصّ مستحسنّة وخواصّ مستهجنّة، وكلّ منهما يُبحث في علم المعاني»⁽⁵⁾. ولعلّ من نافلة القول التذكير هنا بالطابع أو المنحى المعياريّ التعليمي لهذا العلم - على غرار علم النحو - عند السكاكيّ باستعماله عبارة (ليُحتَرَزَ بالوقوف عليها عن الخطأ) كما سبقَت الإشارة في الحديث عن النحو عنده، فهي جميعها علوم اللغة.

(1) - يُنظر عمّار ساسي، المدخل إلى النحو والبلاغة في إعجاز القرآن الكريم، ص49. عن "أسرار اللسان العربيّ لجعفر دكّ الباب.

(2) - محمد عبد المطّلب، البلاغة العربية قراءة أخرى، ص200.

(3) - بدر الدين بن مالك الشهير بابن الناظم، المصباح في المعاني والبيان والبدیع، حققه وشرحه ووضع فهرسه حسني عبد الجليل يوسف، مكتبة الآداب، مصر، د.ط، د.ت، ص9.

(4) - الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص16. وأحمد مطلوب، القزويني وشروح التلخيص، ص230.

(5) - عبد المتعال الصعيدي، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، مكتبة الآداب، د.ط، 1999م، ج1/ هامش ص27.

قال في "الإيضاح": «هو علم يُعرفُ به أحوالُ اللفظِ التي بها يُطابقُ مُقتضى الحال»⁽¹⁾. وفي "التلخيص" للمؤلف إضافةُ صفةٍ (العربي) أي: اللفظ العربي⁽²⁾، ليخرج بذلك اللفظ غير العربي⁽³⁾. يعين ذلك «كيف تُراعي المقاماتِ التي نتحدثُ فيها، فمقامُ المُنكرِ يَختلفُ عن مقامِ الشاكِّ المُتردِّدِ، وهذا يَختلفُ عن مقامِ خالي الذهنِ الذي لا شكَّ ولا تردُّدَ عنده، لذلك وَجَبَ على المتكلم أن يُراعي هذه الأحوالَ، فيُلقيَ كلامه من غير زيادةٍ ولا نقص»⁽⁴⁾. ثم أضاف القزويني يقولُ في شرح التعريفِ وبيانه: «وقيلَ (يُعرفُ) دونَ (يُعلمُ) رعايةً لما اعتبره بعضُ الفضلاءِ من تخصيصِ العلمِ بالكلياتِ، والمعرفةِ بالجزئياتِ»⁽⁵⁾. وهو ما نقرؤه أيضًا للشيخ البابرّي في "شرح التلخيص" حيثُ يقولُ: «اعتبر بعضُ الفضلاءِ تخصيصَ العلمِ بالكلياتِ، والمعرفةِ بالجزئياتِ. ولهذا يُقالُ: (عرفتُ الله)، ولم يُقلَ (علمتُه)؛ الفرقُ بين العلمِ والمعرفةِ هو أنَّ المعرفةَ قد تُقالُ فيما يُدرِكُ آثاره، وإن لم تُدرِكْ ذاته، والعلمُ لا يكادُ يُقالُ إلا فيما أُدرِكْ ذاته، ولهذا قيلَ: (فلانٌ يَعْرِفُ الله)، ولا (يَعْلَمُ الله)، لأنَّه لما كانت معرفته تعالى ليست إلا بمعرفة آثاره دونَ معرفة ذاته، وأيضًا فالمعرفةُ فيما لا يُعرفُ إلا كونه موجودًا فقط، والعلمُ أصله أن يُقالَ فيما يُعرفُ وجوده وكيفيته وعلته. ولهذا يُقالُ: (الله تعالى عالمٌ بكذا)، ولا يُقالُ: (عارفٌ). لما كان العرفانُ يُستعملُ في العلمِ القاصر...»⁽⁶⁾. وقال بذلك أيضًا العلامةُ التهانويّ في شرحه لهذا التعريفِ وتعليقه عليه: «واختارَ-الخطيبُ القزويني- (تُعرفُ) دونَ (تُعلمُ) لأنَّ المعرفةَ

5- الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص15. وعبد المتعال الصعيدي، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، ج1/ ص27. وعلي بن محمد الجرجاني، التعريفات، ص139. بدون لفظ (بها).

(2)- الخطيب القزويني، التلخيص في علوم البلاغة، ضبطه وشرحه عبد الرحمن البرقوقي، دار الفكر العربي، ط2، 1350هـ/1932م، ص37.

(3)- الشيخ أكمل الدين البابرّي، شرح التلخيص، ص60.

(4)- فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفنانها، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط4، 1417هـ/1997م، ص113.

(5) - الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص15.

(6) - الشيخ أكمل الدين البابرّي، شرح التلخيص، ص159.

إدراكُ الجزئي، فكأنه قال: «هو علمٌ تُستنبطُ منه إدراكاتٌ جزئيةٌ، هي معرفةٌ كلِّ فردٍ من جزئيات الأحوال المذكوراتِ في هذا العلم، بمعنى أنَّ أيَّ فردٍ يوجدُ منها أمكننا أن نعرفه بذلك»⁽¹⁾. وأشار أيضاً إلى أنَّ المقصودَ من قوله (اللفظ العربي) «ليس مطلقَ اللفظِ العربيِّ كما تُوهَّمُه العبارةُ، بل الكلامُ من حيثُ أنَّه يُفيدُ زوائدَ المعاني. فلو قال: (أحوالُ الكلامِ العربي) لكانَ أَوْفَقَ»⁽²⁾. وقالوا في المراد من (اللفظ العربيِّ وأحواله) أنَّه يشملُ اللفظَ المفردَ؛ وأحواله متعلِّقةٌ مثلاً بتعريفه أو تنكيده، وذكره أو حذفه. ويشملُ أيضاً اللفظَ المركَّبَ وهو الجملةُ؛ وأحوالها هي أساليبها كالخبرِ والإنشاءِ والقصرِ والفصلِ والوصلِ والإيجازِ والإطنابِ والمساواةِ. وأحوالُ أجزائها هي أحوالُ المسندِ والمسندِ إليه، ومتعلِّقاتِ الفعلِ⁽³⁾. وهذه الأحوالُ أو بعضها كالذكرِ والحذفِ قد درسها علمُ النحوِ ولكن من جهةٍ أخرى؛ أي من جهةِ صِحَّتِها وجوباً أو جوازاً أو فسادِها وامتناعِها⁽⁴⁾.

وفي "موسوعة كشاف الاصطلاحات": «والمرادُ بأحوالِ اللفظِ الأمورُ العارضةُ المتغيِّرةُ كما يقتضيه الحالُ من التقديمِ والتأخيرِ والتعريفِ والتكثيرِ وغير ذلك، وأحوالُ الإسنادِ أيضاً من أحوالِ اللفظِ باعتبار أنَّ كَوْنَ الجملةِ مؤكَّدةً أو غيرَ مؤكَّدةٍ اعتباراً راجعاً إليها»⁽⁵⁾. قال صاحبُ "بغية الإيضاح": «المرادُ بأحوالِ اللفظِ ما يشملُ أحوالَ الجملةِ وأجزائها؛ فأحوالُ الجملةِ كالفصلِ والوصلِ والإيجازِ والإطنابِ والمساواةِ، وأحوالُ أجزائها كأحوالِ المسندِ إليه وأحوالِ المسندِ وأحوالِ متعلِّقاتِ الفعلِ، وهذه

(1) - محمد علي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1/ص25.

(2) - محمد علي التهانوي، محمد علي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1/ص25

(3) - بسيوني عبد الفتاح فيود، علم المعاني دراسة بلاغية ونقدية لمسائل المعاني، مؤسسة المختار، القاهرة، ط1، 1419هـ/1998م، ج1/ص29.

(4) - عبد المتعال الصعيدي، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، ج1/ هامش ص27 بتصرف. والبلاغة الغالية للمؤلف، تقديم ومراجعة عبد القادر حسين، مكتبة الآداب بالجاميز، ط2، 1411هـ/1991م، ص40. وبسيوني عبد الفتاح فيود، علم المعاني، ج1/ص30.

(5) - محمد علي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1/ص25.

الأحوال هي التي يقتضيها الحال في اللفظ»⁽¹⁾. ثم عقب قائلاً: «وبهذا يكون في التعريف تهاؤت ظاهر، ويمكن أن يجاب عنه بأنه نظر إليها أولاً من حيث ذاتها لا من حيث إنها مقتضى حال، وإنما قيد أحوال اللفظ بما يطابق بها مقتضى الحال لتخرج الأحوال التي ليست بهذه الصفة؛ كالإعلال والإدغام والرفع والنصب وغير ذلك مما لا بد منه في تأدية المعنى الأصلي، وكذلك المحسنات البديعية؛ لأنها تكون بعد رعاية المطابقة»⁽²⁾، ويخرج أيضاً علم البيان؛ لأنه لا يبحث فيه عن أحوال اللفظ من هذه الجهة»⁽³⁾. يفهم ذلك من دلالة قولهم (بها) في تعريف هذا العلم وحده؛ فالهاء العائدة على الأحوال تدل على أنه بها «أي: بتلك الأحوال يطابق اللفظ مقتضى الحال، فيخرج به علم البيان والبديع وغيرهما. لأن غير علم المعاني ليس مما يعرف به أحوال اللفظ من حيث أن اللفظ بها يطابق مقتضى الحال...»⁽⁴⁾.

نفس التعريف لعلم المعاني باستعمال مصطلح "علم" نقرؤه لصاحب "خصائص التراكيب" حيث يقول: «عرفه البلاغيون بقولهم: "هو علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال"»⁽⁵⁾. ثم أردف يقول شارحاً ومبيناً: «أي: هو العلم الذي يبحث أحوال اللفظ مثل التعريف والتكثير والذكر والحذف والإظهار والإضمار، وغير ذلك، ويتبين كيف تكون هذه الأحوال واقعة في الكلام موقعاً تطابق دواعي النفس؟ ولم تأت زائدة ثقيلة، ولا متكلفة كريهة، وهذه الأحوال هي التي نسميها الخصائص أو الكيفيات أو الهيئات»⁽⁶⁾. فقولهم (اللفظ العربي) يشمل اللفظ المفرد؛ وأحواله متعلقة مثلاً بتعريفه أو تكثيره، وذكره أو حذفه. ويشمل أيضاً اللفظ المركب وهو الجملة؛ وأحوالها هي

(1) - عبد المتعال الصعيدي، بغية الإيضاح، ج 1/ هامش ص 27.

(2) - ينظر مثله في: محمد علي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج 1/ ص 25.

(3) - عبد المتعال الصعيدي، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، ج 1/ هامش ص 27.

(4) - الشيخ أكمل الدين البابرتي، شرح التلخيص، ص 160.

(5) - محمد أبو موسى، خصائص التراكيب، ص 75.

(6) - محمد أبو موسى، خصائص التراكيب، ص 75.

أساليبها كالخبر والإنشاء والقصر والفصل والوصل والإيجاز والإطناب والمساواة. وأحوال أجزائها هي أحوال المسند والمسند إليه، ومتعلقات الفعل⁽¹⁾. وهذه الأحوال أو بعضها كالذكر والحذف قد درسها علم النحو ولكن من جهة أخرى؛ أي من جهة صحتها وجوباً أو جوازاً أو فسادها وامتناعها⁽²⁾.

وبقليل من التحوير في التعبير والتوصيف قدمه عبد الرحمن الميداني بقوله: «هو علم يُعرف به أحوال الكلام العربي التي تهدي العالم بها إلى اختيار ما يطابق منها مقتضى أحوال المخاطبين، رجاء أن يكون ما ينشئ من كلام أدبي بليغاً»⁽³⁾. وهو ما يسميه بعض البلاغيين "بلاغة المتكلم" التي يعتبرونها ملكة يُقتدر بها على تأليف كلام بليغ⁽⁴⁾. فزاد الميداني على التعريف - كما نرى - الإشارة إلى الغاية والغرض من تعلم هذا الفن، وهي التمكن من إنشاء الكلام الأدبي الصحيح السليم بل البليغ. فالبلاغة أيضاً عُرِفَتْ بأنها «مطابقة الكلام لمقتضى الحال التي يورَدُ فيها»⁽⁵⁾.

1- 2- 3: عند محمد البسيوني البيباني (ت 1310هـ):

أما الشيخ محمد البسيوني فاختار مصطلح "قواعد" و"أصول" بدل "علم"، لإعطاء هذا العلم طابع القانون الصارم الذي يجب الالتزام به، على غرار قواعد النحو والصرف. فقد قال في كتاب "حسن الصنيع في علم المعاني والبيان والبدیع" عن علم المعاني: «هو علم يُعرف به مطابقة الكلام لمقتضى الحال... أو أصول وقواعد مدونة يُستنبط منها ويُستخرج إدراكات جزئية هي معرفة مطابقة كل فرد من جزئيات الكلام العربي لمقتضى الحال، بمعنى أن أي فرد يوجد منه أمكننا معرفته بذلك العلم،

(1) - بسيوني عبد الفتاح فيود، علم المعاني دراسة بلاغية ونقدية لمسائل المعاني، مؤسسة المختار، القاهرة، ط1، 1419هـ/1998م، ج1/ص29.

(2) - عبد المتعال الصعيدي، بغية الإيضاح، ج1/ هامش ص27 بتصرف. والبلاغة الغالية للمؤلف، ص40. وبسيوني عبد الفتاح فيود، علم المعاني، ج1/ص30.

(3) - عبد الرحمن الميداني، البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، ج1/ص138.

(4) - الخطيب القزويني، التلخيص في علوم البلاغة، ص36.

(5) - أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة، ص36. والخطيب القزويني، التلخيص في علوم البلاغة، ص33.

ففرى أن إبراد الكلام على هذا الوجه المخصوص من توكيد أو غيره كتقديم أو تأخير أو حذف أو ذكر أو تعريف أو تكثير مناسب للمقام⁽¹⁾. ليجعل منه صناعةً وفناً يكتسب بالتعلم والدربة والمران كسابقه. وتبعه في ذلك الشيخ أحمد مصطفى المراغي (ت 1371هـ) باستعمال مصطلح "قواعد" بقوله: «هو - علم المعاني - قواعدٌ يُعرفُ بها كيفيةُ مطابقةِ الكلامِ مقتضى الحالِ حتى يكونَ وفقَ الغرضِ الذي سيقَ له، فيه تحترزُ عن الخطأ في تأدية المعنى المراد»⁽²⁾. فجعل منه - بإضافة مصطلح (قواعد) للتعريف - صناعةً معياريةً يتسلحُ بها المتكلم لتلافي الفساد، وتجنب الخطأ في تأدية الكلام وفق الغرض والمعنى المرومين. ثم تابع تعريفه ببيان أهمية هذا العلم وقيمته، بقوله: «فتعرفُ السببَ الذي يدعو إلى التقديم والتأخير، والحذف والذكر، والإيجاز حيناً والإطناب آخر، والفصل والوصل إلى غير ذلك... فمنه نعرفُ مثلاً:

- أن العربَ توجزُ إذا شكرتُ أو اعتذرتُ.

- أن العربَ تُطنبُ إذا مدحتُ.

- أن الجملة الاسمية تأتي لإفادة الثبات بمقتضى المقام.

فمتى وضع المتكلم تلك القواعد نُصبَ عينيه لم يزغ عن أساليبهم ونهج تراكيبهم، وجاء كلامه مطابقاً لمقتضى الحال التي يورد فيها، فالشكرُ حالٌ يقتضي الإيجاز، وإبراد الكلام على هذه الصورة مطابقةً لمقتضى الحال»⁽³⁾. من هذه الفقرة الأخيرة من كلامه تتبين بعضُ الفائدة والجِدوى من دراسة هذا الفن والتمكّن منه؛ فهو زاد المتكلم الراغب في الاحتذاء حذو العرب في كلامهم، والنسج على

(1) - الشيخ محمد البسيوني البيباني، حسن الصنيع في علم المعاني والبيان والبديع، ص 13. ومحمود العالم، أنوار الربيع، ص 177.

(2) - أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة البيان والمعاني والبديع، دار القلم، بيروت - لبنان، د.ط، د.ت. ص 42.

(3) - أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة، ص 42.

مناويلهم، وقائده إلى إدراك أسرارِهِ من جهةٍ، ووجوهٍ إعجازِ القرآنِ الكريمِ الذي أنزلَ بلسانهم، وحديثه صلى الله عليه وسلم من جهةٍ ثانية.

وكذلك فعلَ نايف معروف في تعريفه لهذا العلم، حين قال: «هو واحدٌ من علوم البلاغة، يقومُ على قواعدٍ وأصولٍ تُعرَفُ بها أحوالُ اللفظِ العربيّ التي بها يُطابِقُ الكلامُ مقتضى الحالِ وفقَ الغرضِ الذي يُساقُ إليه. ويعلم المعاني يُحترزُ عن الخطأ في تأدية المعنى الذي يريده المتكلمُ لإيصاله إلى ذهن المخاطب، كما به يُعرَفُ السببُ الذي يدعو إلى: التقديم والتأخير، والذكر والحذف، والفصل والوصل، والإيجاز والإطناب»⁽¹⁾.

لخصَّ أحدُ النُظَامِ علمَ المعاني في بيتٍ من أَلْفِيَّةٍ حولَ البلاغةِ العربيَّةِ واختزلَه في قوله:

علمٌ به يُعرَفُ كلُّ حالٍ للفظٍ في تطابقِ الأحوالِ⁽²⁾

حيثُ جَمَعَ فيه على تركيزه واقتضائه بينَ أحوالِ اللفظِ والكلامِ، وهي صُورُهُ وكيفيَّاتُهُ وهيئاتُهُ، وبينَ أحوالِ المقاماتِ والمواقفِ التي يصدُرُ فيها.

فمدارُ تعريفِ العلماءِ لهذا العلمِ حولَ كَيْفِيَّةِ اختيارِ المتكلمِ الكلامَ البليغَ المناسبَ للمقامِ أو الموقفِ الاجتماعيِّ التواصليِّ المناسبِ المُراعِي لظروفِ المخاطبينَ به وأحوالهم الاجتماعيةِ والنفسيةِ ليكونَ صالحاً مُفيداً. فالوصولُ إلى فهمِ المعنى الدلاليِّ النهائيِّ المرادِ تبليغُهُ إلى المخاطبينَ، وإدراكُهُ لا يُمكنُ - على رأيِ تمامِ حسان - بفهمِ المقالِ فقط دونِ اعتبارِ المقامِ. فكثيرٌ من العباراتِ قد يُفهمُ مقالها فهماً جيّداً، ولكن تبقى مُلبَّسةً ويظلُّ المقصودُ منها غامضاً مُبهماً إذا أهتمُّنا المقامُ الذي تَرَدُّ في سياقه؛ من ذلك قولنا على سبيلِ المثالِ في جملةٍ مستقلةٍ إذا أُرسِلَتْ مبتورةً من السياقِ:

(1) - نايف معروف، الموجز الكافي في علوم البلاغة والعروض، دار بيروت المحروسة، ط2، 1997، ص23.

(2) - حسن إسماعيل عبد الرازق، لآلئ التبيان في المعاني والبدیع والبيان، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط1، 1405هـ/1985م، ص25.

(زيارة الأصدقاء تسعد النفس).

فنحن لا نذكرُ بدون معرفة المقام ما إذا كان هؤلاء الأصدقاء زائرين فاعلين، أو مَؤرِين مفعولين؛ فالمضافُ إليه (الأصدقاء) الواردُ بعدَ المصدرِ (زيارة) يحتملُ الفاعليَّة والمفعوليَّة في آنٍ، ولا يُفسَّرُ ذلك الالتباسَ إلَّا المقامُ والسياقُ. ومن ذلك أيضًا قولنا:

(أخبر زيدٌ عمرًا أنَّ أباه قادمٌ).

حيثُ أنَّا لا نعرِفُ بالاعتماد على المقال وحده وإهمالِ المقام أيَّ الأبوين هو القادم؟ هل هو أبو زيدٍ (الفاعل) أم هو أبو عمرو (المفعول)؟ فيجبُ لفهم ذلك الرجوعُ إلى المقام والاتِّكالُ عليه. والأمثلةُ على ذلك كثيرةٌ. وللقارئ الكريم أن يقرأ مثلَ العباراتِ الآتية ويحاولَ فهمَها دونَ اعتبارِ المقام والتعويلِ عليه:

أ- (دار الكتب المصرية). بدون إعرابٍ ولا شكلٍ، أو بجرِّ كلمة (دار). هل النعتُ لكلمة (دار) أم للمضاف إليه (الكتب)؟

ب- (رجا التلميذُ المعلمَ أن يقرأ النصَّ). هل القراءةُ المرجوَّةُ من (التلميذ) أم هي من (المعلم)؟

ج- (الصهيونيون المعتدون يريدون التوسع). هل المعنى هو الصهيونيون الذين هم معتدون؟

أي: كلُّهم معتدون. أم المعتدون من الصهيونيين فقط؟⁽¹⁾.

فيدون مراعاةَ المقام الذي تُقالُ فيه مثلُ هذه العباراتِ تبقى غامضةً مُلبِسةً. يقولُ تَمَّام حسان:

«هذه العباراتُ المُلبِسةُ تُصبِحُ غيرَ مُلبِسةٍ إذا راعينا المقام الذي قيلتُ فيه العبارةُ، والأدبُ العربيُّ مليءٌ بأمثال هذه العباراتِ المحتملة، والنحوُ العربيُّ مليءٌ بالشواهد والأمثلة التي فيها إعرابان أو أكثرُ، أي: لها معنيان أو أكثرُ. ولكنَّ ذلك يظلُّ صحيحًا طالما قصرنا انتباهنا على المقال دون المقام، أي: على

(1) - تَمَّام حسان، الأصول، ص 339-340. بتصرّف.

المعنى الحرفي دون مراعاة ظروف الاتصال»⁽¹⁾. وفَسَّرَ بذلك كذلك إرفاق النصوص الأدبية المراد تحليلها وشرحها أو نقدها غالباً بمناسباتها ومقاماتها وظروفها التي قيلت فيها، وكذلك السور والآيات القرآنية التي يُرامُ تفسيرها تُسبقُ بأسباب نزولها لأهميتها⁽²⁾.

2 - موضوع علم المعاني ومباحثه:

تحدّث الكثير من اللغويين المتقدمين قبل السكاكي عن مسائل مختلفة من فنون البلاغة على غرار الفراء وأبي عبيدة والجاحظ والمبرد وغيرهم، ولعلّ ابن قتيبة يُعدُّ أولَ مَنْ حاولَ ترتيبَ بعضِ موضوعاتها وأبوابها في كتابه "تأويل مشكل القرآن" على رأي أحمد مطلوب، حيثُ ذكّر أبوابَ المجاز والاستعارة والحذف والاختصار والتكرار والزيادة والكناية والتعريض ومخالفة ظاهر الكلام معناه. وكان لتلك المحاولة أثرٌ فيمن لحقه. إلى أن جاء أبو يعقوب السكاكي ففصّل علم المعاني، باعتباره يتعلّق بالنظم ويبحثُ في مسأله، عن علم البيان⁽³⁾.

2-1 عند السكاكي:

رتّب السكاكي موضوع علم المعاني، وقسمه إلى قانونين:

- الأولُ يتعلّق بالخبر (من ص 347 إلى ص 522).

- والثاني يتعلّق بالطلب (من ص 522 إلى ص 555).

وقسم القانونَ الأولَ إلى أربعة فنون:

• الأول: خصّصه لاعتبارات الإسناد الخبري (من ص 353 إلى ص 359)، وفصّل فيه

الحديث عن أنواع الخبر، وأغراضه، ومؤكّداته، وخروجه عن مقتضى الظاهر.

(1) - تمام حسّان، الأصول، ص 340.

(2) - تمام حسّان، الأصول، ص 340.

(3) - أحمد مطلوب، دراسات بلاغية ونقدية، ص 41-42.

• الثاني: فصل فيه اعتبارات المسند إليه (من ص 361 إلى ص 403)، فتحدث عن ذكره

وحذفه، وتعريفه وتتكيره، وتأكيده، وتقديمه وتأخير، وخروجه عن مقتضى الظاهر، وغير ذلك مما يتصل بأحواله.

• الثالث: تكلم فيه عن اعتبارات المسند (من ص 404 إلى ص 457)، فيما يشترك فيه مع

المسند إليه، وما ينفرد به من خصائص مثل كونه فعلاً، أو اسماً، أو جملةً، وتقييده، وتخصيصه، وغير ذلك.

• الرابع: جعله لتفصيل اعتبارات الفصل والوصل، والإيجاز والإطناب (من ص 459 إلى

ص 506)، ثم عقد فصلاً خاصاً للقصر⁽¹⁾ (من ص 507 إلى ص 522).

ثم قسم القانون الثاني إلى خمسة أبواب هي: التمني، والاستفهام، والأمر، والنهي، والنداء.

أود أن أشير هنا إلى أن أحمد مطلوب قدّم نقداً شديداً لترتيب السكاكي لموضوعات علم المعاني ومنهج في ذلك إلى درجة وصفه بأنه مزق به أوصال البلاغة تمزيقاً أفقدها كل روح، وباعد بينها وبين ما يتطلبه الفن الأدبي الذي ينبغي أن يعتمد على الذوق أولاً، حسب رأيه. وأوضح ذلك وعلمه بأن السكاكي قسم مباحث هذا العلم بحسب ركني الجملة؛ المسند إليه والمسند. وعلى هذا الأساس ذكر مثلاً الأبواب من التقديم والتأخير والذكر والحذف والتكثير والتعريف تارة في المسند إليه، وتارة في المسند⁽²⁾. ورأى أنه من الدقة أن يبحث كل موضوع في فصل ليجمع أجزائه، ويستوفي أصوله وأركانه. وبذلك يتسق المنهج وتتضح الأهداف. وقال في هذا السياق: «مقارنة عامة بين ما كتبه السكاكي في هذه الموضوعات، وما كتبه عبد القاهر الجرجاني وضياء الدين بن الأثير توضيح مدى جور السكاكي على هذه المباحث؛ فبعد أن كان الدارس يقرأ في "دلائل الإعجاز" أو "المثل

(1) - أحمد مطلوب، القزويني وشروح التلخيص، ص 155-156. باستثناء ما بين الأقواس. وبحوث بلاغية، للمؤلف، ص 75-76.

(2) - وهو ما ذكره أيضاً فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفنانها، ص 95-97.

السائر "موضوعاتٍ فيها مُتعةٌ وتحليلٌ، وجمعٌ لأجزاء الموضوع الواحد، صارَ يقرأ في "مفتاح العلوم" موضوعاتٍ تفرقت أجزاءها، وتناثرت في عدة أبوابٍ لا يخرج منها القارئ إلا بصورٍ حائلةٍ وقواعدٍ جامدةٍ، وقد يلجأ - ليُكوّن فكرةً واضحةً - إلى أن يلُمّ شتات الموضوع الواحد، ويضمّ بعضها إلى بعضٍ، وفي ذلك إضاعةٌ للجهد وإفسادٌ للبلاغة»⁽¹⁾. وهذا الحكمُ منه على السكاكي ومنهجهِ يرُدُّه ويعزوه - على غرار الكثير من الباحثين في علوم البلاغة وتاريخها⁽²⁾ - إلى اطلاعه الواسع على علوم المنطق والفلسفة، وتأثيره العميق بهما. فقد اشتهرت بذلك المدرسة الكلامية ورؤاؤها في عصر السكاكي وقبله من أبناء المنطقة الشرقية كخوارزم التي ظهر فيها كثيرٌ من أقطاب هذه المدرسة وأعلامها كالزمخشري (ت 538هـ)، والفخر الرازي (ت 606هـ)، والمطرزي (ت 610هـ)، والسكاكي (ت 626هـ)، والتفتازاني (ت 792هـ)، وغيرهم. وبعد أن نعتَ منهجَ هؤلاء بنوعٍ أقل ما توصفُ به الشدة والحدة؛ من قبيل قوله: «أزهقت روح البلاغة وأحالتها قواعد جامدة لا حياة فيها»⁽³⁾. وقوله: «أحكام بعيدة عن الروح الأدبية»⁽⁴⁾. وقوله أيضاً: «لقد أفسد السكاكي وأضرابه هذا الفن البديع وأحالوه إلى لعبٍ بالألفاظ»⁽⁵⁾. وقال في بحثٍ آخر: «وقد أخذ - يقصد السكاكي - موضوعات عبد القاهر وأعاد ترتيبها بعد أن جرّدها من نزعتها الأدبية، ومزّق وحدتها وأحالتها قواعد جامدة»⁽⁶⁾. واعترف بأن وضع منهجٍ جديدٍ لعلم المعاني لا يزال بعيداً عن المنال، ولكن النظر في كتب المتأخرين يوحى بمنهجٍ أقرب إلى

(1) - أحمد مطلوب، بحوث بلاغية، ص 77. للتوسع في ذلك تنظر ص 78-79 أيضاً.

(2) - مثلاً عبد المتعال الصعيدي، البلاغة العالية، ص 36.

(3) - أحمد مطلوب، دراسات بلاغية ونقدية، ص 16.

(4) - أحمد مطلوب، دراسات بلاغية ونقدية، ص 16.

(5) - أحمد مطلوب، دراسات بلاغية ونقدية، ص 17.

(6) - أحمد مطلوب، عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده، ص 63.

البلاغة من المنهج القديم الذي مزق أوصال البحث الواحد⁽¹⁾. ثم اقترح تصوّرًا خاصًا لموضوعات علم المعاني ومباحثه سأذكره لاحقًا.

2-2- عند الخطيب القزويني:

كما حدّد القزويني من جهته موضوع علم المعاني وبحثه وأبوابه في الفصول أو المباحث الثمانية الآتية، التي جعلها أبواب هذا العلم، الذي سمّاه في "التلخيص" فنّا⁽²⁾. قال في "الإيضاح": «ثم المقصود من علم المعاني منحصر في ثمانية أبواب:

أولها: أحوال الإسناد الخبري. وثانيها: أحوال المسند إليه. وثالثها: أحوال المسند. ورابعها: أحوال متعلقات الفعل. وخامسها: القصر. وسادسها: الإنشاء. وسابعها: الفصل والوصل. وثامنها: الإيجاز والإطناب والمساواة»⁽³⁾.

وبعد أن ذكر هذه المباحث والأبواب بيّن وجه حصرها في أبوابها الثمانية، وفسّر ذلك، فقال: «وجه الحصر: أن الكلام إمّا خبر أو إنشاء؛ لأنه إمّا أن يكون لنسبته خارج تطابقه، أو لا تطابقه، أو لا يكون لها خارج؛ الأول: الخبر، والثاني: الإنشاء، ثمّ الخبر لا بدّ له من إسناد، ومسند إليه، ومسند، وأحوال هذه الثلاثة هي الأبواب الثلاثة الأولى. ثمّ المسند قد يكون له متعلقات إذا كان فعلاً، أو مُتَصِلًا به، أو في معناه، كاسم الفاعل ونحوه، وهذا هو الباب الرابع. ثمّ الإسناد والتعلّق كلّ واحد منهما يكون إمّا بقصر، أو بغير قصر، وهذا الباب هو الخامس. والإنشاء هو الباب السادس. ثمّ الجملة إذا قرئت بأخرى فتكون الثانية إمّا معطوفة على الأولى (الوصل)، أو غير معطوفة (الفصل)،

(1) - أحمد مطلوب، بحوث بلاغية، ص 82.

(2) - الخطيب القزويني، التلخيص في علوم البلاغة، ص 37.

(3) - الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ط دار الكتاب العربي، ص 17.

وهذا هو الباب السابع. ولفظ الكلام البليغ إما زائد على أصل المراد لفائدة (الإطناب)، أو غير زائد عليه (الإيجاز والمساواة)، وهذا هو الباب الثامن⁽¹⁾.

لم يسلم منهج القزويني من نقد الباحث أحمد مطلوب كذلك؛ فقد رأى فيه استمراراً لمنهج سابقه، مع اعترافه له بمحافظته على البلاغة وروحها. قال عنه: «وهذا المنهج يختلف عن منهج السكاكي، وهو أقرب إلى الدقة؛ لأن القزويني ضم الموضوعات المتشابهة في فصول مستقلة، وكان في بحثه ألصقاً بالبلاغة وروحها من صاحب "مفتاح العلوم"، الذي مزقها كل ممزق. ولكن هذا المنهج لا يجمع الأجزاء ويوحد الأبواب كل التوحيد، أي أنه ظل قريباً من منهج السكاكي الذي سيطر على البلاغيين، وظلت كتبهم تُقسّم علم المعاني هذا التقسيم، ولم يخرج عنه معظم المتأخرين والمحدثين»⁽²⁾.

وحول منهج الخطيب القزويني وعمله في "الإيضاح" قال عبد المتعال الصعيدي: «وقد حاول الخطيب في كتابه (الإيضاح) أن يجمع فيه بين طريقتي عبد القاهر والسكاكي، فوصل في ذلك إلى بعض غايته، ولم يصل إلى ما يجب في ذلك كله»⁽³⁾.

2-3- عند بدر الدين بن مالك (ابن الناظم):

وقريباً من هذا التبويب نجد الشيخ بدر الدين (محمد بن محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك المتوفى سنة 686هـ) في "المصباح" يقسم مباحث علم المعاني انطلاقاً من اعتبار الكلام عموماً خبراً

(1) - الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص 17. (ما بين الأقواس غير وارد في المصدر). والتلخيص في علوم البلاغة، للمؤلف، ص 37-38. وأحمد مطلوب، القزويني وشروح التلخيص، ص 156-157. ومعجم المصطلحات البلاغية وتطورها، ج 3/ ص 280. وفضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفانها، ص 95. ومحمد أبو موسى، خصائص التراكم، ص 75-76. وعبد المتعال الصعيدي، بغية الإيضاح، ج 1/ ص 29. وعبد العزيز عبد المعطي عرفة، من بلاغة النظم العربي، ج 1/ ص 68.

(2) - أحمد مطلوب، بحوث بلاغية، ص 81. وينظر مثله في دراسات بلاغية ونقدية، للمؤلف، ص 25.

(3) - عبد المتعال الصعيدي، البلاغة العالية، ص 37.

أو طلباً؛ والخبر إما أن يكون جملة واحدة، وإما أن يكون جملاً، والجملة لا بدّ فيها من مُسنَدٍ ومُسندٍ إليه وإسناداً. يقسمُها إلى أربعة فصول⁽¹⁾، هي:

الفصل الأول: في أحوال الإسنادِ الخبري.

الفصل الثاني: في أحوال المسندِ إليه.

الفصل الثالث: في أحوال المسندِ.

الفصل الرابع: في الفصل والوصل بينَ الجملِ، وفي الإيجاز والإطناب. سمى هذا الفصلَ بعد

ذلك (أحوالَ انتظامِ الجملِ، وبَحَثَه في بابينِ هما: بابُ الفصلِ والوصلِ، وبابُ الإيجازِ والإطنابِ)⁽²⁾.

الفصل الخامس: في أحوال الطلبِ.

2-4- عند أحمد مصطفى المراغي:

أما الشيخُ أحمدُ المراغي فَجَعَلَهَا اثْنَيْ عَشَرَ باباً، وذلك بإفراده موضوعاتِ الذِكرِ، والحذفِ، والتقديمِ، والتعريفِ، والتذكيرِ، والتقيدِ، والخروجِ عن مقتضى الظاهرِ بمباحثٍ خاصّةٍ واعتبارها أبواباً مستقلةً⁽³⁾. بالإضافة إلى المباحثِ المشتركةِ المشارِ إليها أعلاه في تقسيمِ القزويني.

2-5- عند عبد الرحمن الميداني:

وبدوره لَخَّصَ عبدُ الرحمنِ الميدانيُّ مجالَ هذا العلمِ واختصاصَه بالبحثِ في قضايا الجملةِ العربيّةِ ومسائلها المتعدّدةِ المختلفةِ. لَخَّصَ ذلكَ وأَجْمَلَه بقوله: «ويدورُ هذا العلمُ حولَ تحليلِ الجملةِ المفيدةِ إلى عناصرها، والبحثِ في أحوالِ كلّ عنصرٍ منها في اللسانِ العربيّ، ومواقعِ ذكره وحذفه، وتقديمه

(1) - ابن الناطم، المصباح، ص7-8.

(2) - ابن الناطم، المصباح، ص58 وما بعدها.

(3)-أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة، من ص42 إلى ص134.

وتأخيرِه، ومواقع التعريف والتذكير، والإطلاق والتقييد، والتأكيد وعدمه، ومواقع القصر وعدمه، وحول اقتِرانِ الجملِ المفيدةِ ببعضها، بعطفٍ أو بغير عطفٍ، ومواقع كلِّ منهما ومقتضياتِه، وحول كَوْنِ الجملةِ مساويةً في ألفاظها لمعناها، أو أقلَّ منه، أو زائدًا عليه، ونحو ذلك»⁽¹⁾.

2-6- عند أحمد مطلوب:

أشرتُ من قبلُ إلى أنَّ أحمدَ مطلوبُ إثْرَ نقدِه لمنهج السكاكيِّ وتقسيمِه لموضوعاتِ علمِ المعاني اقترحَ منهجًا وتبويبًا جديدين، يراهما أكثرُ تنسيقًا لأبوابه وفصوله وأحسنَ ارتباطًا ببعضها البعض من جهةٍ. وأنَّه مُمكنُ التطبيقِ من جهةٍ ثانيةٍ، وقد تجلَّى ذلك في كتابه "أساليب بلاغية". يقول فيه: «ونرى أن يَضُمَّ علمُ المعاني الأبوابَ الآتيةَ، (وجعلها ستَّةَ أبواب):

الأول: علمُ المعاني وصلتهُ بنظريةِ النظم التي أولَّها عبدُ القاهرِ أهميَّةً كبيرةً.

الثاني: الخبرُ والإنشاءُ وما يتَّصلُ بهما من أساليبَ وخروجٍ على المعنى الحقيقيِّ.

الثالث: أحوالُ الجملةِ، ويَضُمُّ تعريفها والفرقَ بين الجملةِ الاسميَّةِ والجملةِ الفعليةِ، والتعريف والتذكيرَ، والذكرَ والحذفَ، والتقديمَ والتأخيرَ، والقصرَ.

الرابع: الفصلُ والوصلُ.

الخامس: الإيجازُ والإطنابُ والمساواةُ.

السادس: الخروجُ على مقتضى الظاهرِ مثل وضعِ المضمَرِ موضعَ المُظهِرِ، ووضعِ المُظهِرِ

مَوْضعِ المضمَرِ، وأسبابِ الخروجِ، والقلبِ، والأسلوبِ الحكيمِ، والتغليبِ، والالتفاتِ، وغيرها...»⁽²⁾.

(1) - عبد الرحمن الميداني، البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، ج1/ ص 139.

(2) - أحمد مطلوب، بحوث بلاغية، ص82.

وأقرَّ بأنَّ هذا المنهج «ليس ببعيدٍ عن منهج السكّائي والقزويني، ولكنه يُوحّد الأجزاء، ويبحثُ الموضوعَ في فصلٍ أو بابٍ، وبذلك تكونُ فصولُ علم المعاني وأبوابه متناسِقةً يرتبطُ بعضها ببعض»⁽¹⁾. كما صرّح بأنَّ «منهج علم المعاني يظلُّ - مع محاولة الباحثين - مجالاً للنظر والتدقيق، لأنَّ البلاغةَ ليست من العلوم التي استقرَّت، وإنَّما هي كما قال القدماءُ «لم تنضج ولم تحترق»، أي: أنَّ سُبُلَ القولِ فيها لم تتوقَّف، وأنَّ الطريقَ إلى فنونها طويلاً»⁽²⁾. وواضحٌ أنَّه يريدُ بمصطلح "المنهج" هنا بناءً أبواب علم المعاني ومباحثه.

هذا وإنَّنا نجدُ من الباحثين مَنْ يُفضِّلُ أن يَحْتَزِلَ كلَّ موضوعاتِ علم المعاني في مجالاتٍ ثلاثةٍ، هي:

الأول: الكلامُ بينَ الخبرِ والإنشاءِ.

الثاني: المسندُ والمسندُ إليه وما يَلْحَقُ بهما.

الثالث: الإيجازُ والإطنابُ والمساواةُ، والفصلُ والوصلُ، والحصَرُ⁽³⁾.

وهي عموماً البحوثُ البلاغيَّةُ التي تُعنى بصياغة التراكيبِ وأحوالها⁽⁴⁾.

3- معنى مطابقة الكلام مقتضى الحال:

كثيراً ما تردُّ هذه العبارةُ في الحديث عن "علم المعاني" كما تقدّم، وهي من صفات الكلام الفصيح

البلغ⁽⁵⁾، لذلك ترى هذه الدراسةُ الحاجةَ إلى بيانها وتفصيلها لتحسُّن الاستفادة منها، ومن درس

(1) - أحمد مطلوب، بحوث بلاغيَّة، ص82.

(2) - أحمد مطلوب، بحوث بلاغيَّة، ص83.

(3) - نايف معروف، الموجز الكافي في علوم البلاغة والعروض، ص23. بتصرّف بسيط.

(4) - محمد أبو موسى، خصائص التراكيب، ص74.

(5) - محمد أبو موسى، خصائص التراكيب، ص71. والحقُّ - عندي - أنَّ صفة "البلغ" وحدها تُؤدِّي الغرضَ دون الحاجة إلى صفة "الفصيح"؛ لأنَّ البلاغةَ عندهم تقتضي الفصاحةَ، أي: أنَّ الفصاحةَ شرطٌ لتحقيق البلاغة؛ فكلُّ كلامٍ بليغٍ فصيحٌ، وليس كلُّ فصيحٍ بليغاً. أبو محمد عبد الله بن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1982م/1402هـ، ص59. والخطيب القزويني، التلخيص في علوم البلاغة، ص36. وعبد المتعال

موضوع علم المعاني عمومًا. ولتحقيق ذلك أفضل تحليل العبارة إلى مكوناتها، ومحاولة شرح كل منها وتبيينه.

في العبارة ثلاثة مصطلحات تحتاج إلى شرح وبيان؛ هي:

- مطابقة.

- مقتضى.

- الحال.

يُمكن أن نُكوّن منها تركيبًا إضافيًا واحدًا من اسمين مضافين وآخرين مضاف إليهما.

- التركيب الإضافي هو: مطابقة مُقتضى الحال.

- المضافان هما: (مطابقة) و (مقتضى).

- والمضاف إليهما هما: (مقتضى) و (الحال).

نلاحظ أن لفظ (مقتضى) مضاف ومضاف إليه في آن واحد. وبما أن لفظ المضاف إليه

الثاني (الحال) هو الأخير في العبارة. ومن وظيفة المضاف إليه في اللغة تعيين الاسم المضاف

قبله، وتعريفه أو تخصيصه. فإنني أرى أن أبدأ به، ثم أنتقل إلى المضاف إليه الأول وهو

(مقتضى) الذي هو المضاف الثاني أيضًا، لأنّتهي إلى المضاف الأول (مطابقة). فهذه الأمور

الثلاثة: (الحال)، و(مقتضى الحال)، و(مطابقة مقتضى الحال) كلّها تتطلب وتستدعي تحديدًا

وبيانًا:

3-1- الحال (situation)⁽¹⁾:

«بتخفيف اللام في اللغة الصفة. يُقال: كيف حالك؟ أي: صفتك. وقد يُطلق على الزمان الذي أنت فيه؛ سُمي بها لأنها تكون صفةً لذي الحال. وجمع الحال الأحوال، والحالة أيضا بمعنى الصفة»⁽²⁾. وما يعنينا في هذا المقام أكثر هو ما يقوله أصحاب المعاني عن معنى مصطلح (الحال)، فقد جاء في "موسوعة كشاف الاصطلاحات" قولُ صاحبه: «والحال في اصطلاح أهل المعاني هي الأمر الداعي إلى التكلم على وجه مخصوص، أي: الداعي إلى أن يُعتبر مع الكلام الذي يؤدي به أصلُ المعنى خصوصيةً ما، هي المُسمَّاة بمقتضى الحال، مثلاً كَوْنُ المخاطب مُنْكَرًا لِلْحُكْمِ حالٌ يَقْتَضِي تأكيدَ الحُكْمِ، والتأكيدُ مُقتضاها»⁽³⁾. وفيه كذلك نقلاً عن المحقق التفتازاني (سعد الدين مسعود بن عمر المتوفى سنة 792هـ) في شرح "المفتاح" * قوله: «الحال هو الأمر الداعي إلى كلامٍ مُكَيَّفٍ بكيفيةٍ مخصوصةٍ مناسبة»⁽⁴⁾.

وعُرِّفَ الحال أيضاً بأنها «الأمر الذي يقتضي أن يُؤتى بالكلام على صفةٍ مخصوصةٍ مناسبةٍ له، من ذكرٍ أو حذفٍ أو تقديمٍ أو تأخيرٍ أو غير ذلك»⁽⁵⁾. أو هي: «الأمر الداعي للمتكلم إلى أن يُعتبر مع الكلام الذي يؤدي به أصلُ المراد خصوصيةً ما، وتلك الخصوصية هي مقتضى الحال»⁽⁶⁾. وقيل: «والحال أي المقام الذي ورد فيه الكلام، هي الأمر الحامل للمتكلم على أن يورد في كلامه شيئاً

(1) - الترجمة في محمد علي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1/ ص 610.

(2) - محمد علي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1/ ص 610

(3) - محمد علي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1/ ص 616. ومثله في "شرح التلخيص" للشيخ أكمل الدين البابرتي، ص 146 في قوله: «... الحال وهي الأمور الداعية إلى التكلم على الوجه المخصوص ولا بدَّ فيها من تفاوتٍ».

* لعلَّه الشرح المسمى "المختصر" كما في حاجي خليفة، كشف الظنون، ج1/ ص 472. وأحمد مطلوب، القزويني وشروح التلخيص، ص 25. أو هو "المطول" للتفتازاني.

(4) - محمد علي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1/ ص 617.

(5) - عبد المتعال الصعيدي، البلاغة العالية، ص 27.

(6) - الشيخ محمد البسيوني البيباني، حسن الصنيع في علم المعاني والبيان والبدیع، ص 10.

خاصًا زائدًا على أصل المعنى»⁽¹⁾. فزادَ على إيراد تلك الخصوصية أو هذا الشيء الخاص أن لا يكون المعنى الأصلي، بل يكون زائدًا على ذلك، كما سأشرحه لاحقًا. وبعد أن أوردَ محمد أبو موسى هذا التعريفَ أضافَ يقولُ: «...، أي هو ذلك الداعي الذي يَهْتَفُ بالفطرة الصادقة إلى أن تُجْرِيَ صياغة العبارة على طريقِ دون آخر»⁽²⁾. وبتعبير صاحب "أنوار الربيع": «والحال إن أضيفَ إليها المقتضى بالفتح ويرادفه حينئذٍ المقام... عبارة عن الأمرِ الداعي للمتكلّم إلى اعتبار خصوصية في التركيب الذي يُناسبُ حالَ الخطاب»⁽³⁾. وهذا يتقاطعُ كثيرًا مع ما نقرؤه في "المعجم المفصل في علوم البلاغة" في أثناء حديث مؤلفه عن مقتضى الحال من أن «المقام أو الحال هو الأمر الذي يدعوه - المتكلّم - إلى أن يُوردَ كلامه على صورةٍ خاصّةٍ تُشاكِلُ غرضه، وتلك الصورة الخاصّة التي يوردُ عليها تسمّى المقتضى، أو الاعتبار المناسب»⁽⁴⁾. أي: هي الموقفُ أو الداعي الذي يحملُ المنشئ المتكلّم إلى أن يُصدِرَ كلامه وخطابه ويُخرجه على وجهٍ أو صورةٍ خاصّة. وهذا الأمرُ الداعي كما يبيّنه الشيخ محمود العالم «هو المبحوثُ عنه قصدًا في هذا الفنّ، وهو مدخولُ لامِ التعليلِ المذكورة بعد كلّ خصوصيّة، كقولنا في الحذف للاستغناء عن المحذوف، وهكذا»⁽⁵⁾. مثالٌ لذلك: «حينَ يكونُ المقامُ داعيًا إلى التنويه برجلٍ تتحدّثُ عنه، أي: حينَ تتفعلُ نفسك بمآثره وأخلاقه، فتقولُ: (هو الرجل). تذكّره مُعرّفًا بهذه الأداة التي تُكسبه في سياق العناية به وصفَ الرجولة الصادقة والكمال، وكأنتك تُوهّم أن الرجولة بكلّ أوصافها تتحقّقُ فيه ويشتَهَرُ بها، حينئذٍ نقولُ: إنّ التعريفَ جاءَ مُطابقًا لمقتضى الحال أي مُقتضى المقام، لأنّ المقامَ يتطلّبُ التنويه والإشادة لما هتفتُ دواعي النفسِ بذلك، فوقَّعَ الكلامُ وفيه

(1) - عبد العزيز عرفة، من بلاغة النظم العربي، ج1/ص60.

(2) - محمد أبو موسى، خصائص التراكيب، ص72. ويُسمّى هذا الأمرُ الداعي أيضًا موقفًا (ص 71). وعبد المتعال الصعيدي، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح، ج1/ص20.

(3) - محمود العالم المنزلي، أنوار الربيع، ص177.

(4) - إنعام فوّال عكاوي، المعجم المفصل في علوم البلاغة البديع والبيان والمعاني، مراجعة أحمد شمس الدين، طبعة جديدة منقحة، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، ط2، 1412هـ/1996م، ص656.

(5) - محمود العالم المنزلي، أنوار الربيع، ص177.

خصوصيةً تُعين على إفادة هذا المعنى... فالحال هو الذي دعاك إلى التعريف في (الرجل)، وأن تقول: (هو الرجل)، بدل: (هو رجل)⁽¹⁾ بالتكثير. ولعل من أمثلة ذلك أيضاً القصة المشهورة بين يعقوب بن إسحاق الكندي فيلسوف العرب الذي يبدو من خلالها أنه غير عارف بأحوال الكلام العربي ومقاماته، وبين عالم اللغة أبي العباس المبرّد* حين اعترض الأول على بعض كلام العرب عن غير علم بأساليبه وفنونه بقوله: «إني لأجد في كلام العرب حشوًا». فقال له أبو العباس: «في أي شيء؟». قال: «يقولون: (عبد الله قائم)، و (إن عبد الله قائم)، و (إن عبد الله قائم). والمعنى واحد». فأجابته أبو العباس: «أما الأولى فهي إخبار، وأما الثانية فجواب سائل، وأما الثالثة فرد منكر». فبين له الأحوال التي سوغت مجيء الكلام على هذا النحو أو ذاك⁽²⁾. حتى قال شوقي ضيف بعد إيراد هذه القصة مبيّناً أهمية إجابة المبرّد ومُشيداً بها: «وقد فتح البلاغيون لهذه الإجابة فصلاً في علم المعاني سمّوه "أضرب الخبر"، وسمّوا الخبر الأول في سؤال الكندي وإجابة المبرّد "خبراً ابتدائياً"، والثاني "طلبياً"، والثالث "إنكارياً"»⁽³⁾. مثال آخر لذلك كون المخاطب منكرًا للحكم حال يقتضي التأكيد للحكم، وذلك التأكيد اعتبارًا مناسب هو مقتضى الحال، وقولك: (إن زيدًا لعالم) كلام مطابق لمقتضى الحال⁽⁴⁾.

يفهم من كلام محمد (أبو موسى) المتقدم أنه يسوي في الدلالة بين مصطلحي "الحال" و"المقام" في قوله المتقدم (... لمقتضى الحال أي مقتضى المقام)، وهو ما قال به أكثرهم كما تقدّم من قول الشيخ محمود العالم (ويرادفه حينئذ المقام)، وذكر التهانوي نقلًا عن صاحب "الأطول" أنهما

(1) - محمد أبو موسى، خصائص التراكيب، ص 71-72.

* وربما كان المعنى ثلبيًا؛ لأنهما متعاصران ومتفقان في الكنية. هامش دلائل الإعجاز ط. المكتبة العصرية 2003. ص 312.

(2) - توفيق الفيل، بلاغة التراكيب دراسة في علم المعاني، ص 12. وأحمد مطلوب، دراسات بلاغية ونقدية، ص 59. والقصة أيضًا في "دلائل الإعجاز"، ص 312. و"مفتاح العلوم" ص 354-355. بألفاظ مختلفة قليلًا.

(3) - شوقي ضيف، البلاغة نظور وتاريخ، دار المعارف، القاهرة، د.ت (كتبت المقدمة سنة 1965)، د.ط، ص 61.

(4) - محمد البسيوني البيباني، حسن الصنيع في علم المعاني والبيان والبدیع، ص 10.

مُترادِفان⁽¹⁾.

ولفظُ (المقام) جمعُه (مقامات) اسمُ مكانٍ من الفعل (قام)، والمرادُ به "الحال" وذلك - مثلما يذكُر صاحبُ "بُغيةِ الإيضاح" - أنَّ البُلغاء كانوا يُلقُونَ خطبَهم وأشعارَهم وهم قيامٌ، فأُطلق "المقام" على الحال الداعي إليها لآتِه سببٌ فيه⁽²⁾. في حين يرى آخرون أنَّهما مُتغايرانِ مُفترقانِ، قال المحقِّقُ التفتازاني: «الحالُ والمَقامُ مُتقاربانِ بالمفهوم، والتغايرُ بينهما بالاعتبار؛ فإنَّ الأمرَ الداعيَ مَقامٌ باعتبار توهُم كونه مَحلاً لورود الكلام فيه على خصوصيَّة، وحالٌ باعتبار توهُم كونه زماناً له. وأيضاً المقامُ يُعتَبَرُ إضافته في أكثر الأحوالِ إلى المقتَضَى (بالفتح) إضافةً كلاميَّةً فيُقَالُ مقامُ التأكيدِ والإطلاقِ والحذفِ والإثباتِ، والحالُ إلى المقتَضَى (بالكسر) إضافةً بيانيَّةً فيُقَالُ حالُ الإنكارِ وحالُ خُلُوِّ الذهنِ وغير ذلك»⁽³⁾. فالمتكلِّمُ البليغُ يُراعي في كلامه طبيعةَ المخاطَبينَ الذين يَسوقُ إليهم حديثَه، والظروفَ المحيطةَ به، فيُعِدُّ كلامَه دائماً على نحوٍ يُناسِبُ فيه الإطارَ الذي يَصْدُرُ فيه، ويأخذُ كلامُه صُوراً مختلفةً باختلاف طبيعةِ هؤلاء المخاطَبينَ وتبعاً لذلك، تُسمَّى هذه الأوضاعُ التي يُلقَى فيها الكلامُ "أحوالاً" أو "مقاماتٍ" أو "سياقاتٍ"⁽⁴⁾. ويسمِّيها آخرون "خصائص" أو "كيفياتٍ" أو "هيئاتٍ"⁽⁵⁾.

-
- (1) - محمد علي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1/ص617. ومِمَّن قال بذلك أيضاً عبد الرحمن البرقوقي في شرحه "للتلخيص في علوم البلاغة" للقرظيني، هامش ص36. والشيخ المراغي في "علوم البلاغة"، ص26. وعبد المتعال الصعيدي في "البلاغة العالية" ص27، حيثُ قال: «ويسمَّى الحالُ المقامُ أيضاً». و"الأطول" كتابُ ألفه عصامُ الدين إبراهيم بنُ محمَّدٍ عزَبُ شاه الأسفراييني (ت 951 هـ). في "شرح تلخيص المفتاح في المعاني والبيان" للخطيب القرظيني. ينظر حاجي خليفة، كشف الظنون، ج1/ص477. وأحمد مطلوب، القرظيني وشرح التلخيص، ص25. وفضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفنانها، ص75.
- (2) - عبد المتعال الصعيدي، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح، ج1/ص20.
- (3) - عبد المتعال الصعيدي، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح، ج1/ص20.
- 3 - عيسى علي العاكوب وعلي سعد الشتيوي، الكافي في علوم البلاغة العربيَّة، ص37.
- (5) - محمد أبو موسى، خصائص التراكيب، ص75.

3-2: مقتضى الحال:

المقتضى بالفتح صيغة "مفعول" من الفعل (اقتضى) أو بالأحرى (أقتضى)، على رأي من يقول بأن اسم المفعول يُصاغ من الفعل المبني للمفعول أو المجهول، لا المبني للفاعل أو المعلوم. ومن معانيه- المقتضى- المطالبة، قال الزمخشري «أفعل ما يقتضيه كرمك أي يطالبك به»⁽¹⁾. وفي "المنجد في اللغة والأعلام" يُقال: «اقتضاه اقتضاء الحال كذا: استوجبته واقتضاه الدين وغيره: طلبه...»⁽²⁾. ومنهم من جعله من الفعل (قضى) الثلاثي إذ نظر إلى الأصل المجرد كما في "المعجم المفصل في علوم البلاغة" حيث تذكر مؤلفه أن «المقتضى من فعل (قضى) حاجته: أتمها وفرغ منها، والشيء: صنعته بإحكام. والمقتضى: كل من الإطناب والإيجاز مقتضى؛ وإيراد الكلام على صورة الإطناب أو الإيجاز مطابقة للمقتضى»⁽³⁾. فقد شرحت معنى المقتضى بالتمثيل له بصورة من صورته كالإيجاز والإطناب. ووضح أن المراد من التركيب الإضافي (مقتضى الحال) هو ما تتطلبه الحال وتستوجبها من أحوال الصياغة والتركيب. جاء في "خصائص التراكيب": «أما مقتضى الحال فهو الأمر العام الذي يقتضيه الحال كالتعريف والتكثير أو التقديم أو الحذف أو التشبيه أو غير ذلك من الأحوال المختلفة التي يرد عليها التعبير»⁽⁴⁾. وفي "أنوار الربيع": «وإن أضيف- نائب الفاعل هو الحال- إلى اللفظ كما في قولهم "يعرف بالمعاني أحوال اللفظ العربي" كانت الحال عبارة عن المقتضى ككون الكلام خبراً أو إنشاءً مؤكداً أو غير مؤكداً...»⁽⁵⁾. فيلتقي معنى "الحال" مع "المقتضى" حينئذ.

(1) - أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، أساس البلاغة، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط1، 1422هـ/2001م، ص612.

(2) - المنجد في اللغة والأعلام، ص 636. مادة قضي.

(3) - إنعام فؤال عكاوي، المعجم المفصل في علوم البلاغة، ص656.

(4) - محمد أبو موسى، خصائص التراكيب، ص73.

(5) - محمود العالم، أنوار الربيع، ص177.

و"مقتضى الحال" يُسمّونه "الاعتبار المناسب". وهو عندهم « الأمر الذي اعتبره المتكلم مناسباً بحسب السليقة أو بحسب ما عرفه من أساليب البلاغ »⁽¹⁾. جاء في "الإيضاح" قول القزويني: «فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب»⁽²⁾. وجعله ميزاناً وضابطاً لقيمة الكلام وشأنه؛ فهو يرتفع وينحط بحسب أطراد علاقته بهذا الاعتبار المناسب. قال: «وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب، وانحطاطه بعدم مطابقته له»⁽³⁾. وقبله قال صاحب "المفتاح": «...أن مدار حسن الكلام وقبحه على انطباق تركيبه على مقتضى الحال وعلى لا انطباقه»⁽⁴⁾. وقال في موضع آخر: «وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول، وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق به، وهو الذي نُسّميه مقتضى الحال، فإن كان مقتضى الحال إطلاق الحكم فحسن الكلام تجزيده عن مؤكّدات الحكم، وإن كان مقتضى الحال بخلاف ذلك فحسن الكلام تحلّيه بشيء من ذلك بحسب مقتضى ضعفًا وقوّة...»⁽⁵⁾. وفسّر الشيخ البابرّي العلاقة بين "مقتضى الكلام" و"الاعتبار المناسب" بقوله: «بيان أن مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب أن البلاغة (هي) مطابقة الكلام لمقتضى الحال، ولا شك أن البلاغة ترفع شأن الكلام، وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول والبلاغة بمطابقة مقتضى الحال، فمقتضى الحال يرفع شأن الكلام، وارتفاع شأن الكلام بالاعتبار المناسب، فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب»⁽⁶⁾. جاء في كتاب "حسن الصنيع": «وبقدر رعاية المناسبات والأغراض التي يُصاغ لها الكلام واعتبار تلك الخصوصيات لطابق الكلام المشتمل عليها تلك الأغراض يرتفع شأن الكلام حسناً وقبولاً. ولذا كانت مراتب البلاغة متفاوتة بقدر تفاوت مقتضيات الاعتبارات، ومن هنا كان القرآن الشريف ذا الدرجة

(1) - عبد المتعال الصعيدي، بغية الإيضاح، ج1/ص21.

(2) - الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص12. والسكاكي، مفتاح العلوم، ص350.

(3) - الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص12. والسكاكي، مفتاح العلوم، ص350. قال: «... وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق به وهو الذي نُسّميه مقتضى الحال».

(4) - السكاكي، مفتاح العلوم، ص361. وأحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، ج3/ص269.

(5) - السكاكي، مفتاح العلوم، ص350-351.

(6) - أكمل الدين البابرّي، شرح التلخيص، ص146.

القصوى منها»⁽¹⁾. فمقتضى الحال يختلف تقديرًا للاعتبار المناسب، فإنه لولا الاختلاف لم يتبين المناسب من غيره⁽²⁾. وفي معجم أحمد مطلوب للمصطلحات البلاغية: «مقتضى الحال: هو أن يكون الكلام مطابقًا للحالة التي يتحدث عنها، ومناسبًا للموقف الذي يتحدث فيه. وقد اهتم العرب بذلك منذ القديم، فقال الحطيئة لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- أن لكل مقام مقالاً:

تَحَنَّنْ عَلَيَّ، هَـذَاكَ الْمَلِيكُ فَإِنْ لَكَ مَقَامٌ مَقَالًا

فخير الكلام ما كان مطابقًا لمقتضى الحال»⁽³⁾.

وقال العلامة التهانوي: «قال صاحب "الأطول": «مقتضى الحال هو الخصوصيات والصفات القائمة بالكلام»⁽⁴⁾. ونقل قول المحقق التفتازاني في "المطول": «مقتضى الحال عند التحقيق هو الكلام المكيف بكيفية مخصوصة». ثم عقب على ذلك بقوله: «ومقصوده إرادة المحافظة على ظاهر قولهم: "هذا الكلام مطابق لمقتضى الحال"»⁽⁵⁾. ومقتضى الحال في "الأصول الوافية": «هو الخصوصيات المعتبرة في البليغ أو الكلام المشتغل على تلك الخصوصيات»⁽⁶⁾. والخصوصيات هي أحوال الكلام كما يفهم من كلام العلامة التهانوي⁽⁷⁾. فمثلاً الوعيد والزجر والتهديد مقام يقتضي كون الكلام المورّد فخماً جزلاً، والبشارة بالوعد واستجلاب المودة مقام يتطلب رقيق الكلام ولطيفه، والوعظ مقام يوجب البسط والإطناب، وكون المخاطب عامياً سوقياً أو أميراً شريفاً يوجب الإتيان بما

(1) - محمد البسيوني البيباني، حسن الصنيع في علم المعاني والبيان والبدیع، ص 11.

(2) - محمد البسيوني البيباني، حسن الصنيع، ص 11.

(3) - أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، ج 3/ ص 268 و 297.

(4) - محمد علي التهانوي، موسوعة كشف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج 1/ ص 617.

* كتاب آخر في شرح "تلخيص المفتاح" ألفه المحقق سعد الدين التفتازاني، أحمد مطلوب، القزويني وشروح التلخيص، ص 25.

(5) - محمد علي التهانوي، موسوعة كشف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج 1/ ص 617.

(6) - محمود العالم المنزلي، الأصول الوافية المسماة أنوار الربيع، ص 177.

(7) - محمد علي التهانوي، موسوعة كشف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج 1/ ص 617.

يناسبُ بيانه وعقله⁽¹⁾. وكذلك الأمر إذا كان المخاطبُ ذكياً أو غيباً، قال الشيخُ البسيوني: «كذا مقامُ خطابِ الذكيِّ يغيّرُ مقامَ خطابِ الغبيِّ ضرورة أن الأولَ يناسبُه من الاعتبارات اللطيفة والمعاني الدقيقة الخفية ما لا يناسبُ الغبيَّ»⁽²⁾. فالكلامُ الذي يُخاطبُ به الغبيُّ يُلْقَى إليه بسيطاً مجرداً من الاعتبارات واللطائف، ويكتفى فيه بما يُفيدُ ثبوتَ الحكم فقط؛ كأن يُقال له: (سافرَ خليلٌ). بخلاف ما يخاطبُ به الذكيُّ، فإنه يُلْقَى إليه مُشتملاً على الاعتبارات واللطائف، نحو: (بالله يُستعانُ)⁽³⁾.

يؤكدُ البلاغيون على اختلاف مقتضيات الأحوال باختلاف مقامات الكلام وتفاوتاتها وتباينها على تعبيرهم. وذلك «لما كانت أحوالُ المخاطبين بهذا الكلام مختلفة أيضاً، وكانت كلُّ حالةٍ منها تحتاجُ طريقةً من الكلام ثلاثيها. حيثُ تستدعي البلاغة انتقاء الطريقة الأكثر ملاءمةً لحالة المخاطب، ليلبغ الكلام من نفسه مبلغ التأثير الأمثل المرجو»⁽⁴⁾. وهذا التفاوت في مقامات الكلام وأحواله واجب لا مناص منه ولا بُد؛ قال الشيخُ البابرّي وهو يُعرّف "الحال": «وهي الأمور الداعية إلى التكلم على الوجه المخصوص، ولا بُدَّ من تفاوتٍ، وإلا لارتفع التعدُّد، فمقاماتُ الكلام متفاوتة...»⁽⁵⁾. والتعدُّد المعنويُّ ههنا هو تعدُّد المقامات والمواقف والأحوال والدواعي إلى إيراد الكلام على وجهٍ وصفةٍ مخصوصين، فالحالُ ليست واحدة، بل هي متعدّدة متنوّعة، لا تكادُ تقع تحت الحصر⁽⁶⁾. قال القزويني عن هذا الاختلاف والتفاوت: «وهو - أي مقتضى الحال - مختلفٌ، فإن مقاماتِ الكلام متفاوتة، فمقام كلٍّ من التكرير والإطلاق والتقديم والذكر يُباينُ مقامَ خلافه، ومقامُ الفصل يباينُ مقامَ الوصل، ومقامُ

(1) - إنعام فوّال عكاوي، المعجم المفصل في علوم البلاغة، ص 656.

(2) - محمد البسيوني البباني، حسن الصنيع في علم المعاني والبيان والبدیع، ص 11.

(3) - محمود العالم المنزلي، الأصول الوافية، ص 177.

(4) - عبد الرحمن الميداني، البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، ج 1/ ص 130 بتصرف بسيط.

(5) - أكمل الدين البابرّي، شرح التلخيص، ص 146.

(6) - عبد الرحمن الميداني، البلاغة العربية، ج 1/ ص 129 - 130.

الإيجاز يباين مقام خلافه، وكذا خطابُ الذكيِّ مع خطابِ الغبيِّ...»⁽¹⁾. وخلافُ مقاماتِ التّكثيرِ والإطلاقِ والتّقديمِ والذّكرِ هي مقاماتُ التعريفِ والتّقييدِ والتّأخيرِ والحذفِ على التّوالي. وأمّا الفصلُ فهو تركُّ العطفِ، ويكونُ العطفُ بذلك هو الوصل. وخلافُ الإيجازِ هو الإطنابُ والمساواةُ. كما حدّدتُ في "الإيضاح في علوم البلاغة" للمؤلّف ذاته في قوله: «فمقامُ التّكثيرِ يباينُ مقامَ التعريفِ، ومقامُ الإطلاقِ يباينُ مقامَ التّقييدِ...»⁽²⁾. وكذلك في نسخة "التلخيص" التي اعتمدها عبدُ المتعالِ الصّعيدي لشرحها في كتابه "بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح"⁽³⁾، مثلاً هي مبيّنةٌ أعلاه. ومعنى المباينة ألا يكونَ في الكلام مقامٌ يناسبُ غرضين أو مناسبتين أو خصوصيتين أي حالّتين أو مقامين في آنٍ واحدٍ؛ فليس «هناك مثلاً مقامٌ يناسبُ التّكثيرَ والتّعريفَ معاً»⁽⁴⁾؛ فلكلِّ مقامٍ مقالٌ كما يقولون في العبارة المشهورة عند البلاغيين. فقد قال الجاحظُ (أبو عثمانَ عمرو بنُ محبوبٍ الكنانيّ المتوفى سنة 255 هـ): «وقد أصابَ كلَّ الصوابِ مَنْ قال: لكلِّ مقامٍ مقالٌ»⁽⁵⁾. وقال العسكريّ (أبو هلالٍ الحسن بنُ عبد الله بن سهلٍ ت 395 هـ) في "كتاب الصناعتين": «ولا يُكلّمُ سيّدُ الأُمّةِ بكلامِ الأُمّةِ، ولا الملوكُ بكلامِ السُّوقَةِ، لأنّ ذلك جهلٌ بالمقاماتِ، وما يصلحُ في كلّ واحدٍ منها من الكلامِ، وقد أحسنَ مَنْ قال: "لكلِّ مقامٍ مقالٌ"»⁽⁶⁾. وهذا الكلامُ من العسكريّ ينسحبُ على الكتابِ والشعرِ. وإن كانَ ابنُ رشيقٍ (أبو عليّ الحسنُ القيرواني 390-456 هـ) قد أكّدَ ذلك على الشعراءِ، حينَ تحدّثَ عن آدابِ الشاعرِ،

(1) - الخطيب القزويني، التلخيص في علوم البلاغة، ص 24.

(2) - الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص 13.

(3) - عبدُ المتعالِ الصّعيدي، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح، طبعة مكتبة الآداب بالقاهرة، 1999م، ص 20-21.

(4) - محمد البسيوني البيهاني، حسن الصنيع في علم المعاني والبيان والبدیع، ص 11.

(5) - أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية، ج 3/ ص 269. نقلاً عن الحيوان، ج 3/ ص 43.

(6) - أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، كتاب الصناعتين الكتابة والشعر، الأستانة العلية، (تركيا)،

ط 1، 1319 هـ، ص 19-20.

في قوله: «... وشعره للأمير والقائد غير شعره للوزير والكاتب، ومخاطبته للقضاة والفقهاء بخلاف ما تقدم من هذه الأنواع...»⁽¹⁾.

أما السكاكي فكان قد زاد مقامات أخرى تُضاف إلى ما سبق. قال: «لا يخفى عليك أن مقامات الكلام متفاوتة؛ فمقام التشكر يباين مقام الشكاية، ومقام التهنية يباين مقام التعزية، ومقام المدح يباين مقام الذم، ومقام الترغيب يباين مقام الترهيب، ومقام الجد في جميع ذلك يباين مقام الهزل، وكذا مقام الكلام ابتداءً يباين مقام الكلام بناءً على الاستخبار أو الإنكار، ومقام البناء على السؤال يباين مقام البناء على الإنكار. وجميع ذلك معلوم لكل لبيب،... ولكل من ذلك غير مقتضى الآخر»⁽²⁾. ما يؤكد التعدد اللامتناهي للمواقف والمقامات والأحوال التي يحتاج فيها إلى الكلام.

وحيث يطابق الكلام مقتضى الحال فإنه يتقاطع مع وظيفة النحو، أو بالأحرى مع النظم على فهم الخطيب القزويني لكلام عبد القاهر في بيان حقيقة النظم والغرض منه⁽³⁾. قال في "الإيضاح": «وهذا - أعني تطبيق الكلام على مقتضى الحال - هو الذي يُسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم؛ حيث يقول: «النظم تأخي* معاني النحو فيما بين الكلم على حسب الأغراض التي يُصاغ لها الكلام»⁽⁴⁾. وقد أفرّد الشيخ عبد القاهر في "دلائل الإعجاز" فصلاً عنونه: "فصل في أن هذه المزاي في النظم بحسب المعاني والأغراض التي تؤم"، قال فيه: «وإذ قد عرفت أن مدار أمر النظم على معاني النحو، وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه، فاعلم أن الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها، ونهاية لا تجد لها ازدياداً بعدها. ثم اعلم أن ليست المزية بواجبة لها في أنفسها، ومن حيث

(1) - أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، حققه وفصله وعلّق حواشيه محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، ط5، 1401هـ/1981م، ج1/ص199.

(2) - السكاكي، مفتاح العلوم، ص350. ومثله في بدر الدين بن مالك، المصباح في المعاني والبيان والبدیع، ص7.

(3) - ينظر في ذلك أحمد مطلوب، القزويني وشرح التلخيص، ص212.

* تأخى الشيء وتوَّخاه بمعنى تحرّاه وتنبَّعه وقصده. وفي بعض النسخ من "الإيضاح" (تأخي) بمدّ الهمزة.

(4) - الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص12.

هي على الإطلاق، ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام، ثم بحسب موقع بعضها من بعض، واستعمال بعضها مع بعض⁽¹⁾. ثم فسّر ذلك وبيّنه بقوله: «وتفسيرُ هذا: أنه ليس إذا راقك التنكير في (دهر) من قوله: "فلو إذ نبا دهرٌ"، فإنه يجب أن يروقك أبداً، وفي كل شيء. ولا إذا استحسنت لفظ ما لم يُسم فاعله في قوله: "وأُنكر صاحباً"، فإنه ينبغي أن لا تراه في مكان إلا أعطيتَه مثل استحسانك ههنا، بل ليس من فضيلة ومزية إلا بحسب الموضع، وبحسب المعنى الذي تريد والغرض الذي تؤمُّ»⁽²⁾. وهو ما أكّده الفخر الرازي بقوله: «بل ليس الحسن والمزية إلا بحسب الموضع الذي تريده وتؤمّه»⁽³⁾. شرح عبد المتعال الصعيدي المراد بمصطلح "معاني النحو" ههنا وربطه بمقتضى الحال، والدواعي إلى الأغراض التي يُورد عليها الكلام. قال: «يُريدُ بمعاني النحو الخصوصيات التي هي مقتضى الحال من التقديم والتأخير وغيرهما، والأغراض في قوله "على حسب الأغراض" هي الأحوال الداعية إليها، أو المعاني الثانوية التي يُقصد من الخصوصيات إفادتها، وقيل: إن عبد القاهر لا يقف في هذا بالنحو عند وظيفته التي قُصِرَ أخيراً عليها، وهي الحكم بالصحة والخطأ في المعاني الأصلية، بل يجعل له حكماً أيضاً في المعاني الثانوية...»⁽⁴⁾.

3-3: مطابقة مقتضى الحال:

المطابقة والطباق والتطبيق والإطباق والانطباق والتطبُّق والتطابق في اللغة كلّها مفردات أو مصطلحات مشتقة من أصل واحد صحيح هو (الطاء والباء والقاف: طبق)، الذي يدلّ عموماً على

(1) - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 132.

* من قول إبراهيم بن العباس الذي ذكره قبل ذلك، وهو: فلو إذ نبا دهرٌ، وأُنكر صاحبٌ وسُلط أعداء، وغاب نصير (الأبيات). عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 130. وعبد المتعال الصعيدي، البلاغة العالية، ص 9.

(2) - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 132. ومثل هذا في فخر الدين الرازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص 167.

(3) - فخر الدين الرازي، نهاية الإيجاز، ص 167.

(4) - عبد المتعال الصعيدي، بغية الإيضاح، ج 1/ ص 21.

وضع شيء مبسوط على مثله حتى يغطيه. كما في "مقاييس" ابن فارس. حيث جاء: «تقول: أطبقت الشيء على الشيء، فالأول طبق للثاني، وقد تطابقا؛ ومن هذا قولهم: أطبق الناس على كذا، كأن أقوالهم تساوت حتى لو صير أحدها طبقاً للآخر لصلح... وقولهم طبق الحق، إذا أصابه من هذا، ومعناه وافقه حتى صار ما أراده وفقاً للحق مطابقاً له»⁽¹⁾. وفيه أيضاً: «فأما المطابقة فمشي المقيد، وذلك أن رجله تقعان متقاربتين كأنهما متطابقتان،... وطابقت بين الشيئين إذا جعلتهما على حذو واحد*، ولذلك سمينا نحن ما تضاعف من الكلام مطابقاً، وذلك مثل جرجر وصلصل وصعصع»⁽²⁾. وذكر ابن الأثير أن أصل المطابقة في وضع اللغة من طابق البعير في سيره طبقاً، إذا وضع رجله موضع يده⁽³⁾. وفي "أساس البلاغة" للزمخشري: «... وأطبقت الرحي إذا وضعت الطبق الأعلى على الأسفل، وطابق الغطاء الإناء وأنطبق عليه وتطبق»⁽⁴⁾. و «طابقه وافقه، وطابقه على الأمر ساواه ومالاه، وتطابق القوم اتفقوا. والطباق والطبيق المطابق؛ يقال: هذا طبق أو طابق ذاك أي يطابقه ويوافقه»⁽⁵⁾. وقال الرازي (محمد بن أبي بكر المتوفى سنة 666هـ) في "مختار الصحاح": «والمطابقة الموافقة، والتطابق الاتفاق»⁽⁶⁾. فتلتقي تلك المصطلحات - كما نرى - في معنى الموافقة والمماثلة والتكافؤ والتغطية التامة ونحو ذلك.

(1) - أحمد بن فارس، معجم المقاييس في اللغة، ص 631. مادة (طبق).

* زاد الرازي في "مختار الصحاح": «... ولزقهما». باستعمال ضمير الغائب. محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، دار الكتب العربية، بيروت، د.ط، د.ت، ص 388.

(2) - أحمد بن فارس، حمد بن فارس، معجم المقاييس في اللغة، ص 631.

(3) - ضياء الدين بن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، قدمه وعلق عليه أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار نهضة مصر، القاهرة، د.ط، د.ت، ق 3/ ص 143.

(4) - الزمخشري، أساس البلاغة، ص 457. مادة (طبق).

(5) - المنجد في اللغة والأعلام، ص 460. مادة (طبق).

(6) - محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، ص 388.

وقال بعضُ البلاغيين عنها: «ومطابقةُ الكلام لمقتضى الحال: تعني إصابة المتكلم بكلامه المعنى المناسب الذي يُصاغُ الكلام من أجله»⁽¹⁾. فيكونُ الكلامُ مطابقاً أولاً لحال النفس والشعور، ويكونُ الكذبُ على النفس حينئذٍ مخالفاً لهذه المطابقة، وخارجاً عن حدِّ البلاغة. فالمطابقةُ تعني أيضاً الصدقَ والوفاءَ بما في النفس. على رأي محمد (أبو) موسى فيما ينسبُهُ إلى الشيخ العلوي (يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم اليميني المتوفى سنة 705هـ)⁽²⁾ في قوله: «أن تصلَ عبارتكُ كُنْهَ ما في قلبك». وقوله في ذات السياق: «ومطابقةُ هذا المقتضى الحال هو ما تردُّ عليه العبارة، كالتعريف الوارد في قولك: (هو الرجل). حيثُ إنَّ التعريفَ جاءَ مطابقاً لمقتضى الحال أي مقتضى المقام، لأنَّ المقامَ يَتطلَّبُ التنويه والإشادة»⁽³⁾. وقد تقدَّم في أثناء الحديث عن "الحال" و"مقتضى الحال" إشاراتٌ إلى المراد من عبارة "مطابقة الكلام لمقتضى الحال". كما تقدَّم هناك أيضاً أنَّ البلاغةَ عندهم هي إيرادُ الكلام مطابقاً لمقتضى الحال، وأنَّ ارتفاعَ شأنِ الكلام في الحُسْن والقبول والبلاغة بمطابقته مقتضى الحال⁽⁴⁾ كذلك. فالبلاغة - إذاً - بمفهومها الاصطلاحي * ومطابقةُ الكلام لمقتضى الحال شيءٌ واحدٌ عند البلاغيين. ولن يوصَفَ كلامٌ بالبلاغة حتَّى يكونَ مطابقاً لمقتضى الحال، أي حال المخاطب به. قال الشيخ أحمد المراغي: «ولن يُطابقَ - الكلام - الحال إلا إذا كانَ وفقَ عقولِ المُخاطَبين، واعتبارِ طبقاتهم في البيان وقوَّة المنطق، فللسوِّقة كلامٌ لا يصحُّ غيره في موضعه

(1) - ابن الناطم، المصباح في المعاني والبيان والبدیع، هامش ص5.

(2) - يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي اليميني، الطراز، تحقيق عبد الحميد هندراوي، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط1، 1423هـ / 2002م، ج1/ ص3.

(3) - محمد أبو موسى، خصائص التراكيب، ص72-73.

(4) - أكمل الدين البابرتي، شرح التلخيص، ص146.

* وهو «بلاغةُ الكلام مطابقته لمقتضى الحال التي بُردَ فيها مع فصاحته». أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة، ص36. والخطيب القزويني، التلخيص في علوم البلاغة، ص33. والإيضاح في علوم البلاغة للمؤلف، ص14. وعبد المتعال الصعيدي، بغية الإيضاح، ج1/ ص20.

والغرض الذي يُبنى له، ولسرّة القوم والأمراء فنّ آخر لا يسدّ مسدّه سواه»⁽¹⁾. وقال فضل حسن عباس تعليقاً على عبارة "أنّ البلاغة هي مطابقة مقتضى الحال": «فلكي تؤثر في نفوس المخاطبين لا يصح أن تُخاطبهم بما لا تستطيع أن تُدرّكه عقولهم، أو بما يجرحهم في مشاعرهم وعواطفهم، أو بما لا يتفق وينسجم مع اهتماماتهم وحاجاتهم»⁽²⁾. بالإضافة إلى فصاحة مفردات الكلام وتراكيبه وعباراته، وسلامته من العيوب المختلفة؛ إذ الفصاحة ومطابقة مقتضى الحال هما شرطاً الكلام البليغ⁽³⁾. ولا بدّ منهما معاً في كلّ خطابٍ حتى يُؤدّي المراد منه، ولا ينقلب إلى عكس ذلك المراد؛ فقد يكون الكلام فصيحاً جيّد السبك جميل العبارة إلّا أنّه لم يُراعَ فيه المقام، وأهمّلت فيه العناية بالمناسبة، فلا يبلغ به صاحبه مراده ومبتغاه، بل قد ينقلب عليه، والشواهد على ذلك كثيرة في كُتب الأدب، نذكر منها على سبيل المثال ما قاله الشاعر أبو النجم لهشام بن عبد الملك:

صفراء قد كادت، ولمّا تفعل كأنّها في الأفق عينُ الأحول

وصادف أن كان هشام أحول فأمر بحبسه. أو قول جرير في مطلع قصيدته التي يمدح فيها عبد

الملك بن مروان:

أتصحو أم فؤادك غير صاح

فاستكر عبد الملك هذا الابتداء، وقال له: (بل فؤادك أنت)⁽⁴⁾.

وسمّيت البلاغة بلاغةً لأنّها تُنهي المعنى إلى قلب السامع فيفهمه⁽⁵⁾. وهي كما يقول صاحب

"الصناعتين": «كلّ ما تُبلّغ به المعنى قلب السامع فتُمكنه في نفسه لتُمكنه في نفسك مع صورة مقبولة

(1) - أحمد المراغي، علوم البلاغة، ص36.

(2) - فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفنانها علم المعاني، ص61.

(3) - عبد الرحمن الميداني، البلاغة العربية، ج1/ ص129.

(4) - فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفنانها، ص59.

(5) - أبو هلال العسكري، كتاب الصناعتين، ص6.

ومعريض حسن⁽¹⁾. ومن أمثلة مطابقة الكلام لمقتضى الحال: «ما روي أن رجلاً أنشد إبراهيم بن

هرمة قوله - الضمير عائذ على ابن هرمة -:

بِاللَّهِ رَبِّكَ إِنْ دَخَلْتَ فُقُلَ لَهَا هَذَا ابْنُ هَرَمَةَ قَائِمًا بِالْبَابِ

فقال له: ما هكذا قلت، أكنْتُ أَتَصَدَّقُ؟! قال: فقاعدًا. قال: أكنْتُ أَبُولُ؟! قال: فماذا؟ قال: واقفًا.

ليتَّكَ عَلِمْتَ ما بينَ هذينِ من قدر اللفظِ والمعنى. ولعلَّ ابنَ هرمةَ يعني من ذلك أنَّ القيامَ يقتضي

الدوامَ والثبوتَ بخلاف الوقوف، تقول: وَقَفَ الحاجُّ بعرفة، ولا تقول: قام⁽²⁾. وبذلك يكونُ القيامُ

والوقوفُ موقفَيْنِ مختلفَيْنِ متغايرَيْنِ يقتضيانِ كلامًا أو خطابًا مختلفًا.

هذا وقد ذكرَ أحمدَ مطلوبَ أنَّ العربَ كانوا يَعْرِفُونَ مطابقةَ الكلامِ لمقتضى الحالِ، واستدلَّ على

ذلك ببيت الحطيئة السابق:

تَحَنَّنْ عَلَيَّ، هَـذَاكَ الْمَلِيكَ فَإِنَّ لَكَ كُلَّ مَقَامٍ مَقَالًا

وأنَّ الجاحظَ قد دعا إلى مطابقة الكلام لمقتضى الحال، وكرَّرَ ذلك في كتبه. ونقلَ عن صحيفة

بشر بن المعتمر (ت 210هـ) قوله: «ينبغي للمتكلِّم أن يعرف أقدارَ المعاني ويوازنَ بينها وبين أقدارِ

المستمعينَ وبين أقدارِ الحالاتِ، فيجعلَ لكلِّ طبقةٍ من ذلك كلامًا، ولكلِّ حالةٍ من ذلك مقامًا، حتَّى

(1) - أبو هلال العسكري، كتاب الصناعتين، ص 8.

(2) - عبد المتعال الصعيدي، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح، ج 1/ ص 21 (الهامش). والبلاغة العالية في علم المعاني للمؤلف، ص 28. وتُسَبِّ هذه الحادثة بالفاظٍ قريبةٍ إلى كُثْبَرِ لا ابنَ هرمة، عندما سمع منشيدًا يُردِّدُ بيته القائل: وَقَضَيْنَ مَا قَضَيْنَ ثُمَّ تَرَكْنِي بِفَيْفَا خُرَيْمٍ قَاعِدًا أَتَلَدُّ.

(فيفا خريم: موقع قريب من المدينة كان عليه مُنْصَرَفُ رسول الله ﷺ من بدر. وأتَلَدُّ: أذهب هنا وهناك حيرة). فقال له: أنا ما قلتُ كذا، أتراني قاعدًا أصنعُ ماذا؟ قيلَ: فجالسًا. قال: ولا هذا؛ أجالسًا كنتُ أبولُ؟ قيلَ: فماذا قلتُ؟ قال: واقفًا. فالعود والجلوس لا يعبران عن المعنى المراد لأنهما مع دلالتهما على المكث والاستمرار تعنيان أيضًا الهوان والضعف وهو ما لا يُريدُه كُثْبَرُ. وإنما يعني الوقوف السريع الذي فيه عِزَّةٌ وإباءٌ. كما تُسَبِّ عبارة " ليتَّكَ عَلِمْتَ ما بين هذينِ من قدر اللفظِ والمعنى. أبو هلال العسكري، كتاب الصناعتين، ص 74. وحمود بن محمد بن منصور الصميلي، النقد في القرن الأول الهجري بيئاته واتجاهاته وقضاياها رسالة لنيل درجة الدكتوراه، إشراف عبد الحكيم حسان عمر، جامعة أمّ القرى، المملكة العربية السعودية، 1414هـ/ 1994م، ص 248-249. نقلًا عن الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري للآمدي، ج 1/ ص 431.

يقسّم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسّم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات»⁽¹⁾. ويُسمّى صاحبُ الصحيفة هذه المطابقة موافقة الحال. ورَدَ في نفس الصحيفة قوله: «... وإنما مدارُ الشرفِ - شرفِ المعنى - على الصواب وإحرازِ المنفعة، مع موافقة الحال، وما يجب لكلِّ مقامٍ من المقال»⁽²⁾. ثم أضاف - أحمد مطلوب - يقول: «وأقربُ أقواله - يعني الجاحظ - إلى هذا الباب قوله: لكلِّ ضربٍ من الحديث ضربٌ من اللفظ، ولكلِّ نوعٍ من المعاني نوعٌ من الأسماء، فالسَّخِيفُ للسَّخِيفِ، والجَزْلُ للجَزْلِ، والإفصاحُ في موضع الإفصاح، والكنائيةُ في موضع الكناية، والاسترسالُ في موضع الاسترسال. وإذا كان موضعُ الحديث على أنه مُضْحِكٌ ومُلهٍ وداخلٌ في باب المزاح والطيبِ فاستعملت فيه الإعرابَ انقلبَ عن جهته، وإن كان في لفظه سَخَفٌ وأبدلت السخافةَ بالجزالة صار الحديثُ الذي وُضِعَ على أن يسرُّ النفوسَ يُكرِّهها ويأخذُ بإكْظامها»⁽³⁾.

وقد يُطلَقُ على البلاغة أو مطابقة الكلام لمقتضى الحال مصطلحُ "حسن البيان". جاء في "تحرير التحرير" للمصريّ (أبي محمّد زكيّ الدين عبد العظيم بن عبد الواحد بن ظافر بن عبد الله بن محمّد المعروف بابن أبي الإصبع 585-654هـ)⁽⁴⁾: «حُسْنُ البَيَانِ عبارةٌ عن الإبانة عمّا في النفس بألفاظٍ سهلةٍ بليغةٍ بعيدةٍ من اللبس. قال الشاعر:

خُطَبَاءُ عَلَى الْمَنَابِرِ، فُرْسَا تُعَلَى الْخَيْلِ، قَالَةً غَيْرُ خُرْسِ

(1) - شوقي ضيف، البلاغة نظور وتاريخ، دار المعارف، القاهرة، د.ت. (كتبت المقدمة سنة 1965)، د.ط، ص 43. وأحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية، ج3/ص 269. نقلاً عن أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط7، 1418هـ/1998م، ج1/138-139.

(2) - الجاحظ، البيان والتبيين، ج1/ص 137.

(3) - أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية، ج3/ص 269.

(4) - ابن أبي الأصبع المصريّ، تحرير التحرير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، تقديم وتحقيق حفني محمد شرف، د.ط، د.ت، (في التصدير: القاهرة 1383هـ)، ص4.

لا يُعَابُونَ صَامِتِينَ، وَإِنْ فَآ هُـوَ أَبَانُوا، وَلَمْ يَفُوهُوا بَلَسِ»⁽¹⁾

والاستدلال بهذا الشعر على حُسن البيان في البيت الثاني في قوله: «وإن فاهوا أبانوا ولم يفوهوا بلَسِ». أي: إذا نطقوا وتكلموا لم يُلبسوا كلامهم، بل أبانوا عن مرادهم وأفصحوا. قال بعد ذلك: «والبيت الثاني أردتُ». وفيه أيضًا: «وحقيقة حُسن البيان إخراج المعنى في أحسن الصور الموضحة له، وإيصاله إلى فهم المخاطب بأقرب الطرق وأسهلها، فإنه عينُ البلاغة»⁽²⁾. وممن استعملوا مصطلح «حُسن البيان» من القدامى نجدُ الرماني (عليًا بن عيسى ت 386هـ) في قوله: «وحُسنُ البيان في الكلام على مراتب: فأعلاها مرتبة ما جَمَعَ أسباب الحُسن في العبارة من تعديل النظم حتى يحسن في السمع، ويسهل على اللسان، ويتقبله النفس تقبلَ البرد، وحتى يأتي على مقدار الحاجة فيما هو حقُّه من المرتبة»⁽³⁾. فيفهم من هذا أنَّ البلاغة وحُسنُ البيان شيءٌ واحدٌ أو هكذا يظهران.

يمكن تلخيص هذه المفاهيم المتعلقة بمكونات عبارة «مطابقة الكلام لمقتضى الحال» فيما يلي:

- 1- **الحال أو المقام الذي يرد فيه الكلام:** وهو الأمر الذي يحمل المتكلم ويدعوه إلى أن يورد في كلامه شيئاً - معنًى - خاصاً، زائداً على أصل المعنى، أي: يعتبر في كلامه خصوصية ما.
- 2- **مقتضى الحال:** وهو ذلك الشيء الخاص الذي يرد في الكلام. أي تلك الخصوصية. أو هو الصورة المخصوصة التي تُورد عليها العبارة. وهو ما يسمونه الاعتبار المناسب.
- 3- **مطابقة الكلام لمقتضى الحال:** وهو اشتماله على ذلك المقتضى.

(1) - ابن أبي الأصبع المصري، تحرير التعبير، ص 489:

(2) - ابن أبي الأصبع المصري، تحرير التعبير، 490. وإنعام فوال عكاوي، المعجم المفصل في علوم البلاغة، ص 535.

(3) - حاتم صالح الضامن، نظرية النظم تاريخ وتطور، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، 1979م، ص 17-18 نقلاً عن النكت في إعجاز القرآن، ص 107.

فمثلاً الوعظُ أو المدحُ حالٌ ومقامٌ يقتضي البسطَ والإطنابَ، وذلك البسطُ مقتضى، وإيرادُ الكلام على صورة الإطناب، أي اشتماله على تلك الصورة مطابقةً لذلك المقتضى. وكذا كونُ المخاطب مُنكراً قيامَ زيدٍ مثلاً حالٌ يقتضي التأكيدَ لدحض ذلك الإنكارِ ومحوه، والتأكيدُ مقتضى، إذ أنَّ الحالَ اقتضتْ ذلك ودعتْ إليه، وهو أمرٌ زائدٌ على أصل المعنى الذي هو ثبوتُ قيامَ زيدٍ، إذ «المعنى الأصليُّ عندهم هو عبارةٌ عن مجرد ثبوتِ المسندِ للمسند إليه. والمعنى الزائدُ عن الأصل هو الصفةُ التي يقتضيها الحالُ زيادةً على المعنى الأصليِّ»⁽¹⁾. وكونُك تخاطبُه بقولك: (إنَّ زيدا لقائمٌ). باستعمال صورة التأكيدِ بالمؤكِّدين (إنَّ واللام)، واشتمالِ كلامِكَ عليها - الصورة اللفظية - مطابقةً لمقتضى الحال⁽²⁾. ولكنَّ عبدَ المتعال الصعيدي يرى هنا أنَّ التأكيدَ ليس معنىً زائداً بل هو أصليٌّ لأنَّه مستفادٌ من حرف التوكيد بطريق الوضع، وإنَّما المعنى الزائدُ عن الأصل في ذلك هو ما يلزمُه من دفع الشكِّ أو الإنكارِ أو نحو ذلك من الأغراض التي تُقصَدُ من الكلام ولا تدخلُ في المعنى الذي تدلُّ عليه بطريق الوضع⁽³⁾.

هذا عرضٌ لأهمِّ ما يتعلَّق بعلم المعاني تعريفاً ووظيفةً ومباحث، كما قدَّمه لنا المختصُّون قديماً وحديثاً، مع بعض التفصيل لمكوّنات تعريفه، وتحديد وظيفته التي كادت أن تجعلَ منه علماً مضبوطاً يقتربُ كثيراً من علم النحو، حين جعلوه مقياساً ومعيّاراً للاحتراز به عن الخطأ في تطبيق الكلام تركيباً وتحليلاً، وبيان موضوعاته وأبوابه وفصوله، ومحاولة توضيح ما يمكن اعتباره الغاية من هذا العلم، وهي مطابقةُ الكلام لمقتضى الحال، ومكوّناتها واحداً واحداً.

(1) - عبد المتعال الصعيدي، البلاغة العالية، ص 41.

(2) - أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة، ص 36-37. وعبد العزيز عرفة، من بلاغة النظم العربي، ج 1/ ص 60. وعبد المتعال الصعيدي، بغية الإيضاح، ج 1/ ص 20 بتصرّف.

(3) - عبد المتعال الصعيدي، البلاغة العالية، ص 41.

الفصل الثالث: تكامل علمي النحو والمعاني

1- علاقة علم النحو بعلم المعاني:

إذا كان النحوي يبحث في الكلام العربي من جهة إعرابه وبنائه، وما يجب في تراكيبه وجمله، وما يجوز فيها وما يمتنع من تقديم أو تأخير، وذكر أو حذف، كما يبين أنواع التعريف وأحكام التكرير، وغير ذلك⁽¹⁾. ويبحث - مع الصرفي - في صيغ الأسماء والأفعال ومشتقاتها ومعانيها، وتغييراتها، ومتعلقاتها، والحروف والمعاني التي تستعمل لها وتدل عليها بطريق الوضع. فإن عالم المعاني يوجه عنايته واهتمامه إلى المعاني التي تدل عليها صيغ الكلمات، وأصول التراكيب وفروعها، وبيان ما يلحقها من تغيير وتحويل؛ من تقديم وتأخير، وذكر وحذف، وقصر وحصر، وإظهار وإضمار، واختيار نوع من الكلام دون غيره، وغير ذلك مما فيه دلالة على معنى ممكن مقصود دون آخر⁽²⁾ غير المعنى الأصلي الذي تدل عليه بالوضع. لأن الألفاظ بأصل وضعها قد لا تفي بالمعاني والمقاصد التي يريد المتكلم، ويرغب في التعبير عنها وتبليغها للسامع أو المتلقي⁽³⁾. وكيف تكون هذه المعاني والأغراض واقعة في الكلام موقعاً تطابق به دواعي النفس، فيكون وقوعها بذلك مطلباً بيانياً يقتضيه المقام، ويدعو إليه الحال، كما يرى صاحب "خصائص التراكيب"⁽⁴⁾. وهو ما يسمونه "علم المعاني"، الذي تذكر بعض الدراسات بشأنه أن أول من استعمله بمعناه الاصطلاحي المعروف هو أبو يعقوب السكاكي⁽⁵⁾.

(1) - محمد محمد أبو موسى، خصائص التراكيب، ص75. بتصرف بسيط.

(2) - عبد الرحمن الميداني، البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، ج1/ ص137-138.

(3) - ينظر توفيق الفيل، بلاغة التراكيب دراسة في علم المعاني، ص10.

(4) - محمد أبو موسى، خصائص التراكيب، ص75.

(5) - أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، ج3/ ص277 و279.

وعِلْمُ "النحو" و"المعاني" في نظر كثيرٍ من الدارسينَ القدامى والمحدثين وفي مقدّمتهم العلامةُ عبدُ القاهر الجرجانيّ «عِلْمَانِ متكاملان»⁽¹⁾، متكافِلانِ متضافِرانِ، «مُؤَصِّلانِ غيرُ مفصولين»⁽²⁾، إلّا في الدراسة والبحث، والوصف والتحليل. «لا يَسْتَغْنِي أحدهما عن الآخر؛ فالنحوُ بغير المعاني جفافٌ قاحلٌ، والمعاني بغير النحو أحلامٌ طافية»، على وصف تَمَامِ حَسَّان⁽³⁾. قال في "الأصول": «لم يُخَفِّ البَلاغِيّونَ أمرَ هذه العلاقةِ بينَ العِلْمَيْنِ، فلقد سَجَّلُوا ذلك في التعريفات حينًا، وفي عَرَضِ المادّةِ حينًا آخرَ، فهم يَنسِبُونَ إلى علم المعاني أنّه (قواعدُ)، وعبدُ القاهرِ يَكاذُبُ يُسمّي هذا العلمَ "معاني النحو"، ويُرجِعُ مفاهيمه إلى "أصول" النحو، وإلى "أبواب" النحو، أي: إلى "ثوابت" النحو و"تجريداته"⁽⁴⁾. فعِلْمُ المعاني - على ما يبدو - اكتسبَ تسميته من معاني النحو، بلّ لعلنا لا نَبْعُدُ إذا قلنا مع أحدِ الباحثين أنّه «هو عِلْمُ معاني النحو التي يقعُ عليها المنشئُ، ويُصِيبُ بها ما يَجِبُ لكلِّ مقامٍ من المقال»⁽⁵⁾. وهو ما اقترحه الشيخُ أحمدُ مصطفى المراغي في كتابه "تاريخ علوم البلاغة والتعريف برجالها"، في معرض حديثه عن منهج السكاكيّ وتقسيمه الثلاثيَّ لعلم البلاغة حيثُ يقول: «... فنُسَمّي العلمَ الذي يَبْحَثُ عن فصاحة النظم "علمَ معاني النحو"، أو "علمَ

(1) - تَمَامِ حَسَّان، الأصول، ص349. حتّى الغربيّون يؤكّدون ذلك في حديثهم عن " النحو والدلالة "، قال هاجر: «العلاقة وطيدةٌ بين القواعد النحويّة وقواعد الدلالة، فهما أمران متلازمان». خلود عثمان الصالح، أساليب جرت مجرى المثل، ص241، عن:

G.P. Baker P.M.S.Hacker & Sense and nonsense, Language, p.219.

(2) - عمّار ساسي، المدخل إلى النحو والبلاغة في إعجاز القرآن الكريم، ص61.

(3) - تَمَامِ حَسَّان، الأصول، ص349.

(4) - تَمَامِ حَسَّان، الأصول، ص347-348. وعمّار ساسي، المدخل إلى النحو والبلاغة، ص57 بتصرّف بسيط.

(5) - توفيق الفيل، بلاغة التراكيب، ص12. وأحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغيّة وتطوّرها، ج3/ص278. فيها أنّ عبد القاهر سمّى موضوعاتِ علم المعاني معاني النحو أو النظم، وهو توخّي معاني النحو.

المعاني" على سبيل الاختصار في التسمية»⁽¹⁾. واجتهد المراغي فعزاً سبب تسمية السكاكي هذا القسم من البلاغة "علم المعاني" إلى تكرار عبد القاهر أن أسرار النظم ليست إلا معاني النحو، يقول: «إن الذي لفت نظر السكاكي إلى تسمية العلم الأول "علم المعاني" أن عبد القاهر أخذ يُبدي ويُعيد ويقول: ليست أسرار النظم إلا معاني النحو فاختزل هذا الاسم وسماه "علم المعاني"»⁽²⁾.

ومما يؤكد شدة الارتباط بين علمي النحو والمعاني، ويُعزّز قوة الصلة والالتحام بينهما أن مادّتهما في البحث واحدة، وهي الجملة العربية، ميدان العلمين الفسيح، وإن كانت هذه الجملة تُعدّ في علم النحو منتهى اهتمامه، وفي علم المعاني مبتدأه على رأي تمام حسّان⁽³⁾. أو بتعبير آخر له: «أنّ النحو ينظم الأبواب في الجملة، وأنّ علم المعاني ينظم الجمل في أسلوب كلام متّصل...»⁽⁴⁾. وأنّ غايتهما الوصول إلى إجلاء المعنى المراد من الكلام، فكلاهما مختصّ بالبحث في المعنى؛ أمّا الأول فباعتبار الهيئات التركيبية وتأديتها لمعانيها الأصلية، وأمّا الثاني فباعتبار إفادتها لمعانٍ زائدة على أصل المعنى⁽⁵⁾. يقول العلامة التهانوي: «... فهناك ألفاظ ومعانٍ أول ومعانٍ ثوانٍ؛ فالمعاني الأول هي مدلولات التراكيب والألفاظ التي تُسمّى في علم النحو أصل المعنى، والمعاني الثواني الأغراض التي يُساق لها الكلام. ولذا قيل مُقتضى الحال هو المعنى الثاني كردّ الإنكار ودفع الشكّ مثلاً إذا قلنا: (إنّ زيداً قائمٌ)، فالمعنى الأول هو القيام المؤكّد، والمعنى الثاني ردّ الإنكار ودفع الشكّ. وإذا قلنا: (هو أسدٌ في صورة الإنسان). فالمعنى الأول هو

(1) - أحمد مصطفى المراغي، تاريخ علوم البلاغة والتعريف برجالها، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط1، 1369هـ/1950م، ص120. وأحمد مطلوب، دراسات بلاغية ونقدية، ص54.

(2) - أحمد مصطفى المراغي، تاريخ علوم البلاغة والتعريف برجالها، ص120.

(3) - تمام حسّان، الأصول، ص346.

(4) - تمام حسّان، الأصول، ص347. وعَمّار ساسي، المدخل إلى النحو والبلاغة في إعجاز القرآن الكريم، ص56.

(5) - محمد علي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1/ ص17.

مدلول هذا الكلام، والمعنى الثاني هو أنه شجاع⁽¹⁾. وهو ما يؤكد السيد الشريف الجرجاني في حديثه عن علوم الأدب التي تبحث عن المركبات على ما يذكره عنه عبد الفتاح لاشين، حيث يقول: «وَأَمَّا عَنِ الْمُرَكَّبَاتِ عَلَى الْإِطْلَاقِ، فإِذَا بَاعْتَبَرْنَا هَيْئَتَهَا التَّرَكِيبِيَّةَ، وَتَأْدِيتَهَا لِمَعَانِيهَا الْأَصْلِيَّةَ، فَعِلْمُ النُّحُو، وَإِذَا بَاعْتَبَرْنَا إِفَادَتَهَا لِمَعَانٍ مَغَايِرَ لِأَصْلِ الْمَعْنَى، فَعِلْمُ الْمَعَانِي...»⁽²⁾. وكذلك نقرأ لابن كمال باشا قوله: «وَيُشَارِكُ النُّحَوِيُّ صَاحِبَ الْمَعَانِي فِي الْبَحْثِ عَنِ الْمُرَكَّبَاتِ، إِلَّا أَنَّ النُّحَوِيَّ يَبْحَثُ عَنْهَا مِنْ جِهَةِ هَيْئَاتِهَا التَّرَكِيبِيَّةِ صِحَّةً وَفَسَادًا، وَدَلَالَةِ تِلْكَ الْهَيْئَاتِ عَلَى مَعَانِيهَا الْوَضْعِيَّةِ عَلَى وَجْهِ السَّدَادِ، وَصَاحِبُ الْمَعَانِي يَبْحَثُ عَنْهَا مِنْ جِهَةِ حُسْنِ النِّظْمِ الْمَعْبَرِ عَنْهُ بِالْفَصَاحَةِ فِي التَّرَكِيبِ وَقُبْحِهِ»⁽³⁾. وقبله قال السكاكي عنه أنه: «كَيْفِيَّةُ التَّرَكِيبِ فِيمَا بَيْنَ الْكَلِمِ لِتَأْدِيَةِ أَصْلِ الْمَعْنَى»⁽⁴⁾. أي المعنى الأول المدلول عليه بالوضع. جاء في "المثل السائر": «وهو - يقصد صاحب علم البيان، ويريد به ما يشمل العلوم الثلاثة⁽⁵⁾ - والنحوي يشتركان في أن النحوي ينظر في دلالة الألفاظ على المعاني من جهة الوضع اللغوي، وتلك دلالة عامة. وصاحب علم البيان ينظر في فضيلة تلك الدلالة، وهي دلالة خاصة. والمراد بها أن يكون على هيئة مخصوصة من الحسن، وذلك أمر وراء النحو والإعراب. ألا ترى أن النحوي يفهم معنى الكلام المنظوم والمنثور، ويعلم

(1) - محمد علي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج2/ ص1600 - 1601.

(2) - عبد الفتاح لاشين، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، ص230-231. وبلاغة القرآن في آثار القاضي عبد الجبار، للمؤلف، ط. دار الفكر العربي، ص124. عن "شرح المفتاح" للسيد الشريف الجرجاني، مخطوط بدار الكتب، رقم 25، بلاغة، الورقة2.

(3) - عبد الفتاح لاشين، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، ص231. عن محمد الخضر حسين، دراسات في العربية وتاريخها، ص183.

(4) - السكاكي، مفتاح العلوم، ص75.

(5) - عبد المتعال الصعيدي، البلاغة العالية، ص29.

مَوَاقِعَ إِعْرَابِهِ، ومع ذلك فإنه لا يفهم ما فيه من الفصاحة والبلاغة⁽¹⁾. فما «يُبحثُ عنه في علم النحو من جهة الصحة والفساد، يُبحثُ عنه في علم المعاني من جهة الحُسْنِ والقبح. وهذا معنى كونِ علم المعاني تمامَ علم النحو»⁽²⁾.

وردَ في كتاب "اللغة العربية معناها ومبناها" قولُ تَمَّام حَسَّان: «فأما في دراسة (المعاني) فقد كان التركيبُ هو موضوعَ الدراسة، فتناولَ البلاغيونَ أنواعَ التراكيبِ من إثباتٍ إلى نفيٍ إلى استفهامٍ وهلمَّ جزاء، لا على طريقة النحاة من التركيز على الأدوات والمكونات الأخرى ونسبة المعنى إليها، وإنما على طريقة النظر في التركيب نفسه من جهة أسلوب وصفه، وطُرُقِ التعبير به، وما فيه من إيجازٍ وإطنابٍ ومساواةٍ، وما فيه من فصلٍ ووصلٍ وقصرٍ وتقديرٍ وتأخيرٍ، ممَّا اعتبره النحاة خارجَ مجالِ اهتمامهم»⁽³⁾. ثم أضافَ يقولُ مبيِّناً قوَّةَ اللُّحمةِ وقِرابَةِ الرِّجَمِ بينَ العلمينِ إلى درجةٍ يُصبحُ الفصلُ بينهما أمراً صعباً: «الواقعُ أنَّ هذه الدراسة للمعنى - وهي دراسة معاني وظيفية في صميمها - تبدو أكثرَ صلةً بالنحو منها بالنقد الأدبي الذي أريدَ بها خطأً أن تكونه. ومن هنا نشأت هذه الفكرة... أنَّ النحو العربيَّ أخوُّ ما يكونُ إلى أن يدَّعي لنفسه هذا القسم من أقسام البلاغة الذي

(1) - ضياء الدين بن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، قدّمه وعلّق عليه أحمد الحوفي ويدوي طبانة، دار نهضة مصر، القاهرة، د.ط، د.ت، ق1/ص37. وعبد المتعال الصعيدي، البلاغة العالية، ص29.

(2) - عبد الفتاح لاشين، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، ص231. وحسين أحمد علي الدراويش، النظم القرآني في سورة البقرة دراسة في الدلالة والأسلوب، رسالة دكتوراه، إشراف د. إبراهيم السامرائي، الجامعة الأردنية، 1986م، ص28، نقلاً عن ابن كمال باشا (أحمد بن سليمان ت 940هـ) في "رسالة فيما بين اللغويِّ وصاحب المعاني"، مخطوط، ص198.

(3) - تَمَّام حَسَّان، اللغة العربية، ص18. هذا بعضُ رأيه، ف « دراسة النحو كانت تحليلية لا تركيبية، أي أنها كانت تُعنى بمكونات التركيب أي بالأجزاء التحليلية فيه أكثر من عنايتها بالتركيب نفسه». اللغة العربية، ص16. ويؤيِّده عَمَّار ساسي بقوله: «وقد خالف - يقصد الجرجاني - بذلك نظرة النحاة حين جعلوا الأجزاء التحليلية من التركيب موضوعَ دراستهم، فكرسوا جهودهم على دراسة الجزء من التركيب منعزلاً عن غيره». المدخل إلى النحو والبلاغة، ص60. ولعلَّ على هذا اعتراضات عند مَنْ يرى أنَّ النحو اهتم أيضاً بالتراكيب وأساليبها ومدلولاتها، وإلاَّ فكيف نفسّر الزخم الهائل من الموضوعات حول الأساليب المختلفة في كتب النحو.

يُسَمَّى علمُ المعاني، حتَّى إِنَّه لِيَحْسُنُ في رأيي أَنْ يَكُونَ علمُ المعاني قَمَّةَ الدِّرَاسَةِ النَحْوِيَّةِ أَوْ فِلْسَفَتِهَا، إِنَّ صَحَّ هَذَا التَّعْبِيرُ»⁽¹⁾. وَقَالَ أَيْضًا مُؤَكَّدًا عَلَى قُوَّةِ هَذَا الْإِرْتِبَاطِ، وَمَتَانَةِ ذَلِكَ الْحَبْلِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ حَتَّى لَكَائِهِمَا قَاعِدَةٌ وَقَمَّةٌ لِهَرَمٍ ضَخْمٍ شَامَخٍ وَاحِدٍ: «... كَمَا كَانَ عِلْمُ الْمَعَانِي قَمَّةَ عِلْمِ النُّحُو»⁽²⁾. وَفِي مُؤَلَّفٍ آخَرَ لَهُ نَقَرْنَا مَعَهُ ذَاتَ الرَّأْيِ فِي مَعْرِضِ حَدِيثِهِ عَنْ عِلْمِ الْبَيَانِ وَعِلَاقَتِهِ بِفَقْهِ الْلُغَةِ: «... ذَكَرْنَا أَنَّ عِلْمَ الْبَيَانِ رَيْبُ الْلُغَةِ، نَشَأَ فِي حِجْرِهَا وَتَغَذَّى بِأَفْكَارِهَا، وَامْتَدَّتْ جُذُورُهَا فِي تَرْبَتِهَا، فَمَكَائُهُ مِنْ فِقْهِ الْلُغَةِ كَمَا كَانَ عِلْمُ الْمَعَانِي مِنَ النُّحُو»⁽³⁾. وَعِلْمُ الْمَعَانِي «فِي حَقِيقَةِ الْأَمْرِ لَيْسَ إِلَّا الْجَانِبَ الْمَعْنَوِيَّ مِنْ عِلْمِ النُّحُو، وَقَدْ كَانَ جَدِيرًا بِهِ أَنْ يَقُومَ فِي دَاخِلِ عِلْمِ النُّحُو نَفْسُهُ، بَلْ أَنْ يَكُونَ أَسَاسًا وَمُنْطَلَقًا لِفَهْمِ أَيِّ مَعْنَى نَحْوِيٍّ وَلِتُبْوِيبِ الْأَبْوَابِ النَحْوِيَّةِ عِنْدَ دِرَاسَتِهَا؛ فَهُوَ قَمَّةُ الدِّرَاسَةِ النَحْوِيَّةِ أَوْ فِلْسَفَتِهَا»⁽⁴⁾. وَنَقَرْنَا لِمَحَمَّدٍ مَنْدُورٍ قَوْلَهُ: «فَالْأَسَاسُ - فِي النِّقْدِ - هُوَ النُّحُو عَلَى أَنْ يَشْمَلَ النُّحُو عِلْمَ الْمَعَانِي، وَأَنْ يَعْدُوَ الصِّحَّةَ الْلُغَوِيَّةَ إِلَى الْجُودَةِ الْفَنِّيَّةِ»⁽⁵⁾. إِذْ عِلْمُ النُّحُو أَعْمُ مِنْ عِلْمِ الْمَعَانِي، وَإِنْ كَانَ كِلَاهُمَا يَبْحَثُ فِي الْجُمْلَةِ. وَقَالَ مُحَمَّدٌ طَاهِرُ الْحَمَصِيِّ: «وَالْحَقُّ أَنَّ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ لُحْمَةً لَا تَتَفَصَّمُ، وَمَنْ الظُّلْمُ لِلنُّحُو أَلَّا يَسْتَعِيدَ مَا سُلِبَ مِنْهُ مِنْ دِرَاسَةِ الْمَعَانِي الْوُضُوعِيَّةِ لِلتَّرْكِيبِ، وَالْكَشْفِ عَنْ أَسْرَارِهِ وَلَطَائِفِهِ،... وَلِهَذَا فَإِنَّ الْمَرْجُوَّ أَنْ يَعْمَدَ دَارِسُو النُّحُو إِلَى الْإِنْكَبَابِ عَلَى عِلْمِ الْمَعَانِي، وَالْإِعْتِمَادِ عَلَيْهِ فِي بِنَاءِ الْبَحْثِ النَحْوِيِّ، وَاتِّخَاذِهِ سَبِيلًا إِلَى تَحْدِيدِ الْمَعَانِي

(1) - تَمَامُ حَسَّانِ، الْلُغَةُ الْعَرَبِيَّةُ، ص 18. وَمُحَمَّدُ رِزْقُ شُعَيْرٍ، الْوُضَائِفُ الدَّلَالِيَّةُ لِلْجُمْلَةِ الْعَرَبِيَّةِ، ص 33. عَنْ مُصْطَفَى حَمِيدَةَ، نِظَامُ الْإِرْتِبَاطِ وَالرِّبْطِ فِي تَرْكِيبِ الْجُمْلَةِ الْعَرَبِيَّةِ، الشَّرْكَةُ الْمِصْرِيَّةُ الْعَالَمِيَّةُ لِلنَّشْرِ لَوْنَجْمَانِ، الْقَاهِرَةُ، ط 1، 1977م، ص 26.

(2) - تَمَامُ حَسَّانِ، الْلُغَةُ الْعَرَبِيَّةُ، ص 19.

(3) - تَمَامُ حَسَّانِ، الْأَصُولُ، ص 363. وَعَمَّارُ سَاسِي، الْمَدْخَلُ إِلَى النُّحُو وَالْبَلَاغَةِ فِي إِعْجَازِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، ص 61.

(4) - مُحَمَّدُ رِزْقُ شُعَيْرٍ، الْوُضَائِفُ الدَّلَالِيَّةُ لِلْجُمْلَةِ الْعَرَبِيَّةِ، ص 33.

(5) - مُحَمَّدُ مَنْدُورٍ، النِّقْدُ الْمُنْهَجِيُّ عِنْدَ الْعَرَبِ، ص 338.

الوظيفية للمفردات والجمال. ولا شك أنه سيفسح مجالاً رحباً لإضافة نسج هام إلى النحو يثبت فيه الحياة، ويفرّقه من النفوس، ويزيح غشاوات الأقيسة الجامدة التي حجبته نوره عن الأجيال أمداً طويلاً»⁽¹⁾.

2- علاقة العلمين بالنظم:

يعزو بعضهم أصل علم المعاني وينسبُه إلى نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني⁽²⁾، التي تعني عنده تعليق الكلم بعضها ببعض، أو الكلام بعضه ببعض مع توخي معاني النحو وأحكامه. وهذه النظرية مؤسسة مبنية عند كثير من الباحثين على معاني النحو، ليس النحو الظاهر الذي هو الإعراب، وإنما النحو الذي يُقيم الروابط والصلات والعلاقات بين الكلمات في العبارات، على رأي شوقي ضيف⁽³⁾. ولعلَّ عبد القاهر الجرجاني نفسه عندما يستعمل مصطلح "معاني النحو" في النصوص والمقاطع التي يتحدث فيها عن النظم وعلاقته بمعاني النحو لعله يقصدُ ويعني "علم المعاني"، يقول شوقي ضيف: «فهو - يعني عبد القاهر - لا يُريدُ المعاني المطلقة التي تدلُّ عليها الألفاظ، وإنما يُريدُ المعاني الإضافية التي يُصورها النحو، والتي لخصها السكاكي والبلاغيون بعده

(1) - محمد طاهر الحمصي، الجملة بين النحو والمعاني، رسالة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة دمشق، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، 1410هـ / 1989م، ص 21.

(2) - ينظر مثلاً فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفنانها، ص 85 وما بعدها.

(3) - شوقي ضيف، النقد، دار المعارف، القاهرة، ط 5، د.ت. (في المقدمة: 1954/12/01 م)، ص 161. ومثله في عبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، د.ت. ط 1، القاهرة، د. ط، 1998، ص 378.

في علم المعاني المعروف»⁽¹⁾. ويقول في كتاب آخر: «وسمى - عبد القاهر - في "الدلائل" علم المعاني باسم "النظم"»⁽²⁾.

يكاد مصطلحا "المعاني" و"النظم" يكونان لفظين لمفهوم أو مدلول واحد عند الباحثين في العلاقة بين علمي النحو والمعاني المتواشجين - خصوصاً في تفكير عبد القاهر - تواشجاً يعسر معه أحياناً النظر إلى مسائل أحدهما بمنأى عن الآخر⁽³⁾، حتى لكأن علم المعاني هو علم النظم ذاته؛ إذ أن معاني النحو هي التي يترابط بها الكلام، ويتعلق بعضه ببعض تعلقاً خاصاً، يحدث الأثر البلاغي المطلوب في رأي عبد القاهر⁽⁴⁾. قالوا في ذلك: «وأن عبد القاهر لا يفرق بين توحي معاني النحو وأحكامه والنظم، بل يجعل منهما كلمتين مترادفتين لشيء واحد»⁽⁵⁾. ورأى باحث آخر أن «السكاكي قنن موضوعات النظم وأطلق عليها علم المعاني»⁽⁶⁾. ورأى أحمد مطلوب أن «السكاكي كان أول من أطلق على الموضوعات المتعلقة بالنظم مصطلح "علم المعاني"»⁽⁷⁾.

(1) - شوقي ضيف، النقد، ص106.

(2) - شوقي ضيف، البلاغة نظور وتاريخ، ص41.

(3) - مثل هذا الحكم في أحمد الجوة، معاني النحو ومعاني البلاغة في كتب عبد القاهر الجرجاني، أعمال ندوة عبد القاهر الجرجاني، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفافس، تونس، 1998م، ص33. وإن كان يتحدث عن البلاغة عموماً لا عن المعاني.

(4) - محمد رزق شعير، الوظائف الدلالية للجملة العربية، ص33.

(5) - عبد العاطي غريب علام، دراسات في البلاغة العربية، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط1، 1997م، ص8. وعبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، ص381. وأحمد الجوة، معاني النحو ومعاني البلاغة في كتب عبد القاهر الجرجاني، ص35.

(6) - حسين أحمد علي الدراويش، النظم القرآني في سورة البقرة، ص28. ومثله في أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، ج3/ ص278. واعتبر السكاكي أول من استخدم هذا المصطلح للدلالة على بعض موضوعات البلاغة، وأخذ البلاغيون بعده بهذا المنهج. ج3/ ص279.

(7) - أحمد مطلوب، دراسات بلاغية ونقدية، ص46.

هذا وقد أكَّدَ تَمَامَ حَسَانٍ مِنْ جِهَتِهِ بِأَنَّ النَحْوَ كَانَ مِنْ أَهَمِّ الْمَصَادِرِ الَّتِي اعْتَمَدَهَا عَبْدُ الْقَاهِرِ فِي بُلُورَةِ نَظَرِيَّتِهِ حَوْلَ النِّظْمِ. قَالَ فِي "الأصول" بِأَنَّ أَوَّلَ الْمَصَادِرِ الَّتِي أَخَذَ مِنْهَا عَبْدُ الْقَاهِرِ مَادَّتَهُ هِيَ النَحْوُ، وَقَدْ أَخَذَ مِنْهُ فِكْرَةَ النِّظْمِ⁽¹⁾. وَذَكَرَ فِي مُؤَلَّفٍ آخَرَ يُوضِّحُ كُنْهَ هَذَا النِّظْمِ وَحَقِيقَتَهُ عِنْدَ عَبْدِ الْقَاهِرِ، وَارْتِبَاطَهُ أَصْلًا بِمَنْشِئِ الْكَلَامِ أَوْ الْخَطَابِ، قَالَ: «النِّظْمُ كَمَا فَهَمَهُ عَبْدُ الْقَاهِرِ هُوَ نِظْمُ الْمَعَانِي النَحْوِيَّةِ فِي نَفْسِ الْمُتَكَلِّمِ»⁽²⁾. وَهُوَ كَلَامٌ مُسْتَمَدٌّ كَمَا يَبْدُو مِنْ قَوْلِ عَبْدِ الْقَاهِرِ ذَاتِهِ: «وَإِذْ قَدْ ثَبَتَ أَنَّ الْخَبَرَ وَسَائِرَ مَعَانِي الْكَلَامِ يُنْشِئُهَا الْإِنْسَانُ فِي نَفْسِهِ، وَيُصَرِّفُهَا فِي فِكْرِهِ، وَيَنَاجِي بِهَا قَلْبَهُ، وَيَرْجِعُ فِيهَا إِلَيْهِ، فَاعْلَمْ أَنَّ الْفَائِدَةَ فِي الْعِلْمِ بِهَا وَاقِعَةٌ مِنَ الْمَنْشِئِ لَهَا، صَادِرَةٌ عَنِ الْقَاصِدِ إِلَيْهَا»⁽³⁾. فَالْمُتَكَلِّمُ هُوَ صَانِعُ الْحَدَثِ اللَّغْوِيِّ؛ وَالْحَدَثُ اللَّغْوِيُّ يَنْطَلِقُ مِنْ نَفْسِ الْمُتَكَلِّمِ، وَيَتَرَكَّبُ عَلَى أُنْسَجَةِ اللُّغَةِ وَفَقًا لِمَوَاضِعَاتٍ قَدْ اسْتَقَرَّتْ بَيْنَ الْمُتَحَاوِرِينَ، فَلَا يَكُونُ الْخَطَابُ إِلَّا بِفَعْلِ الْمُتَكَلِّمِ الَّذِي هُوَ الْوَاضِعُ لِلْكَلامِ وَالْمُؤَلَّفُ لَهُ⁽⁴⁾.

وَنَقْرَأُ فِي كِتَابِ "البلاغة فنونها وأفنانها" مَا يُوَكِّدُ هَذِهِ الْعِلَاقَةَ بَيْنَ فِكْرَةِ "النِّظْمِ" الْجَرَجَانِيَّةِ وَ"عِلْمِ الْمَعَانِي" مِنْ جِهَةٍ، وَمَنْشِئِ الْكَلَامِ الْمُؤَلَّفِ لَهُ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى. يَقُولُ صَاحِبُهُ: «عِلْمُ الْمَعَانِي فِي حَقِيقَتِهِ تَطْبِيقٌ عَمَلِيٌّ لِهَذِهِ النَّظَرِيَّةِ. يُعَلِّمُ مُرِيدَهُ كَيْفَ يُرَتِّبُ كَلَامَهُ حَسَبَ الْمَعَانِي الَّتِي يَرِغِبُ فِي التَّحَدُّثِ عَنْهَا مَعَ مَرَاعَاةِ أَحْوَالِ الْمُخَاطَبِينَ بِهِ، كَمَا تَلَخَّصُهُ الْمَقُولَةُ الشَّهِيرَةُ "كُلُّ مَقَامٍ مَقَالٌ"»⁽⁵⁾. وَمِثْلُ هَذَا جَاءَ فِي "المعجم المفصل في علوم البلاغة" حَيْثُ نَقَرْنَا: «عِلْمُ الْمَعَانِي يُعَلِّمُنَا كَيْفَ نَرَكِّبُ

(1) - تَمَامَ حَسَانٍ، الْأَصُولُ، ص 358.

(2) - تَمَامَ حَسَانٍ، اللُّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ، ص 187.

(3) - عَبْدُ الْقَاهِرِ الْجَرَجَانِي، دَلَائِلُ الْإِعْجَازِ، ص 497.

(4) - عَبْدُ السَّلَامِ الْمَسْدِيُّ، التَّفَكِيرُ اللَّسَانِي فِي الْحَضَارَةِ الْعَرَبِيَّةِ، الدَّارُ الْعَرَبِيَّةُ لِلْكِتَابِ، تُونِسَ، ط 2، 1986م، ص 293 بِتَصَرُّفٍ.

(5) - فَضْلُ حَسَنِ عَبَّاسٍ، الْبَلَاغَةُ فَنُونُهَا وَأَفْنَانُهَا، ص 87 بِتَصَرُّفٍ.

الجملة العربية لتُصيب بها الغرض المعنوي الذي نريدُ على اختلاف الظروف والأحوال»⁽¹⁾. وهو في الحقيقة - كما أراه - لا يُعلّمنا كيفية تركيب الكلام وفق المعنى الذي نرغبُ في تبليغه للمخاطبين به وحسب، بل يُعلّمنا كذلك ويُعيننا على الفهم السليم لما نسمعُ ونقرأ. أي يُعلّمنا كيف نفهمُ ونفهمُ. وعن الالتحام الشديد بين هذه النظرية وعلم النحو يقول محمد حماسة عن صاحبها عبد القاهر الجرجاني: «كان نحوياً خالصاً، له بالنصوص بصراً، وبالأساليب فقهً، وبتفسيرها ولوعاً. وقد هداه بصره بالنصوص وفقهه بالأساليب وولوعه بالتفسير إلى نظريته المعروفة بنظرية النظم، وهي تقوم على معاني النحو»⁽²⁾.

وخير الدليل ما يقوله صاحب الأمر المعني به. فنحن نقرأ في مصدر هذه النظرية قول صاحبها: «... أن مدار أمر النظم على معاني النحو...»⁽³⁾. وقوله: «ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نُهجّت، فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رُسمت فلا تُخل بشيء منها»⁽⁴⁾. وقوله أيضاً: «ليس النظم شيئاً غير توخي معاني النحو وأحكامه فيما بين معاني الكلم...»⁽⁵⁾. واستعمال أسلوب القصر بأدواته (ليس، وإلا أو غير) دليل قطعي على انحصار مفهوم (النظم) عنده في علم النحو وقوانينه وأصوله ومناهجه ورسومه مجتمعة، فقد عطف هذه العناصر بعضها على بعض بحرف العطف (الواو) الذي يُفيد هنا مجرد الجمع. بل إنَّ المقصور عليه في تعريف الجرجاني - على وجه الدقة - ليس علم النحو وأصوله وقوانينه ومناهجه ورسومه، بل هو وضع الكلام وضعاً يقتضيه علم

(1) - إنعام فوّال عكاوي، المعجم المفصّل في علوم البلاغة، ص 607.

(2) - محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة، ص 27.

(3) - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تقديم ياسين الأيوبي، ص 132.

(4) - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 127.

(5) - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 485.

النحو، والعمل على قوانينه وأصوله، ومعرفة مناهجه، وحفظ رسومه على رأي أحد الباحثين⁽¹⁾. ونقرأ أيضاً قوله في موضع آخر: «... تُؤخَى فيها النظم الذي بيّنّا أنّه عبارة عن توخّي معاني النحو في معاني الكلم»⁽²⁾. قال باحث في بيان العلاقة بين النظم والنحو: «فالألفاظ يُضمّ بعضها إلى بعض، فيُعرّف فيما بينها علم شريف، وهو علم النحو، الذي هو ترتيب خاص للكلمات داخل جمل وتراكيب، يتبعه إعراب، وهذا ما سمّاه - يعني الجرجاني - "النظم"، الذي هو توخّي معاني النحو وأحكامه فيما بين الكلم من علاقات»⁽³⁾. ومصطلح "معاني النحو" الذي عدّه النحاة من مجالات عمل النحويّ، هو الذي طوّره البلاغيّون إلى "علم المعاني"، كما يرى فهمي حجازي⁽⁴⁾. والمسائل النحويّة التي أشار إليها عبد القاهر في "دلائل الإعجاز" وعالجها بطريقته المتعلقة خصوصاً بالتعريف والتكثير، والتقديم والتأخير، والذكر والحذف، وغيرها، مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمسائل علم المعاني في إطار نظريّة النظم عند عبد القاهر، حتّى راق لبعضهم تسميتها "النحو البلاغيّ" أو "البلاغة النحويّة"⁽⁵⁾.

وبعد، أودّ أن أوضّح حقيقة هذه النظريّة، وأبيّن معالمها كما تستلّي لي فهمها من عرض صاحبها الذي نُسبت إليه⁽⁶⁾، واشتهر بها واشتهرت به، وإن لم يكن هو من ابتكرها وأنشأها من

(1) - محمد عمر الصماري، النحو والنظم عند عبد القاهر الجرجاني، أعمال ندوة عبد القاهر الجرجاني، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة صفاقس، 1998م، ص13.

(2) - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تقديم ياسين الأيوبي، ص351. ومثل ذلك في ص350 و357.

(3) - زهران البدرائي، عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني المفتن في العريّة ونحوها، ص150.

(4) - محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، ص107.

(5) - ينظر فتحي أحمد عامر، فكرة النظم بين وجوه الإعجاز في القرآن الكريم، ص86.

(6) - عبد العاطي غريب علام، دراسات في البلاغة العربية، ص3. وشوقي ضيف، البلاغة نظور وتاريخ، ص118. وأحمد مطلوب، عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده، ص87. وعبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغيّ، 371، 374، 379 و381.

العدم⁽¹⁾. ولا مخترعها لأنه سبق إليها⁽²⁾، لكنه هو من أكملها، وأحسن عرضها وتحقيقها وتحليلها وتعليلها واستقراء أمثلتها وتطبيقها. وكما فهمها الكثير من الدارسين والباحثين. وذلك بعد أن أمهد لها بلمحة عن فكرة "النظم" عند العلماء العرب من إعجازيين وبلاغيين ولغويين ونحويين وأدباء ونقاد ممن سبقوا عبد القاهر. وقد تعمدت هنا البدء بذكر الإعجازيين لأنه إليهم تزد أكثر الدراسات ظهور فكرة النظم، وذلك على السبيل المعتزلة «منذ أن أخذوا يبحثون في إعجاز القرآن الكريم، فقد ذهب بعضهم إلى أن القرآن معجز بنظمه العجيب»⁽³⁾. قبل أن تصل الفكرة إلى عبد القاهر الذي طورها وبلورها وبيّنها باعتراف معظم أهل هذه الصناعة. حتى صار الاثنان - النظم والجرجاني - متلازمين، فلا يكاد يذكر أحدهما حتى ينتظر ذكر الآخر؛ فعبد القاهر هو صاحب هذا المصطلح ومُبتدئيه، وقد بنى كتابه "دلائل الإعجاز" عليه⁽⁴⁾. فالنظم الذي يعني تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض، بتعبير عبد القاهر نفسه⁽⁵⁾ سبق أن درسه العرب قبل أن يتخذه عبد القاهر أساساً لنظريته التي بلورها ووسّع فيها انطلاقاً - عند كثير من النظار - من آراء القاضي عبد الجبار في إعجاز القرآن على وجه الخصوص. والناظر فيما وصل إلينا من مؤلفاتهم يرى

(1) - عبد العاطي غريب علام، دراسات في البلاغة العربية، ص 8. وحاتم صالح الضامن، نظرية النظم تاريخ وتطور، ص 96. وربما قال آخرون بأن عبد القاهر هو مبتكر هذه النظرية.

(2) - ينظر مصطفى الصاوي الجويني، البلاغة العربية تأصيل وتجديد، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1985م، ص 73. ويعارض تسميتها (نظرية) لتفرق موضوعاتها في كل الكتابين، وعدم اجتماعها في سياق واحد، ويفضل تسميتها (فكرة) فقط.

(3) - أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية، ج 3/ ص 331.

(4) - علي العمّاري، قضية اللفظ والمعنى وأثرها في تدوين البلاغة، ص 50.

(5) - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 57. وممن استعمل قريباً من هذا التعبير من معاصريه نقراً لابن سنان الخفاجي (ت 466 هـ) في "سرّ الفصاحة"، ص 93 في أثناء كلامه عن الألفاظ المؤلفة قوله: «فأما الصانع المؤلف فهو الذي ينظم الكلام بعضه مع بعض، كالشاعر والكاتب وغيرهما».

بُذِرَ هذه الفكرة منثورة حقيقةً في كثيرٍ منها⁽¹⁾. قال أحدُ الباحثين: «لقد قطع النظم قبل الإمام عبد القاهر شوطاً كبيراً، حيثُ كان شائعاً منذ القرن الثاني الهجري، ومتداولاً بين العلماء: إمّا في تناولهم القصد من النحو، وأنه ليس مقصوراً على حركات الإعراب، بل تتعداه إلى تأليف الكلمات وارتباط الجمل، وإمّا في تناولهم قضية اللفظ والمعنى التي يُتوصلُ بها إلى إعجاز القرآن الكريم»⁽²⁾.

3- تعريف النظم:

3-1: في اللغة:

النظم في اللغة مصدرٌ (نَظَّمَ ← يَنْظُمُ) بكسر عين المضارع، من باب (ضَرَبَ ← يَضْرِبُ). ومن معانيه التي تُناسِبُ موضوعنا التأليف، وضمُّ الشيء إلى غيره؛ قال ابنُ فارس: «نظم: النون والطاء والميم أصلٌ يدلُّ على تأليف شيءٍ وتكثيفه، ونظمتُ الخرزَ نظماً، ونظمتُ الشعرَ وغيره...»⁽³⁾. وقال الزمخشري: «نظمتُ الدرَّ ونظمتُهُ، ودرٌّ منظومٌ ومنظَّمٌ، وقد انتظمَ وتنتظمَ وتتناظَمَ، وله نظمٌ منه. ومن المجاز نظمُ الكلام، وهذا نظمٌ حسنٌ...»⁽⁴⁾. وهو ما يُؤكِّده صاحبُ "اللسان": «نظم: التأليف، نظمَه يَنْظُمُهُ نظماً ونظاماً، ونظمَه فانتظمَ وتنتظمَ. ونظمتُ اللؤلؤَ أي جمعتُه في السلك، والتنظيمُ مثله، ومنه نظمتُ الشعرَ ونظمتُهُ... والنظم: ما نظمته من لؤلؤٍ وخرزٍ وغيرهما، وأحْدِثُهُ نَظْمَةً...»⁽⁵⁾. وهو في "القاموس المحيط" للفيروز أبادي «التأليف، وضمُّ

(1) - ينظر مثلاً أحمد مطلوب، عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده، ص 51. وحاتم صالح الضامن، نظرية النظم تاريخ وتطور، ص 5.

(2) - عبد العاطي غريب عالم، دراسات في البلاغة العربية، ص 5.

(3) - أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، ص 1034.

(4) - جار الله الزمخشري، أساس البلاغة، ص 762 مادة (نظم).

(5) - ابن منظور، لسان العرب، مادة - نظم). ومثله في الرازي، مختار الصحاح، ص 666. ونفس المعنى ركز عليه الشريف الجرجاني في التعريفات، ص 203 بقوله: «النظم في اللغة: جمع اللؤلؤ في السلك».

شيء إلى شيء آخر. ونظم اللؤلؤ ينظمه نظماً ونظاماً، ونظمه بتشديد الظاء، ألفه في سلكٍ فانظم». وانتظم الشيء تألف واتسق⁽¹⁾. وجاء في "كليات" الكفوي (أبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني 1094هـ/1683م): «والتنظيم: من نظم الجواهر، وفيه جودة التركيب... والتنظيم بالنسبة للكلمات لتصير جملاً»⁽²⁾. وذلك في مقابل (التأليف) الذي هو عنده «جمع الأشياء المتناسبة، من الألف، وهو مجاز في الحروف، لتصير كلمات»⁽³⁾. وهكذا يتفق أصحاب المعاجم على أن النظم في اللغة هو التأليف والتنسيق وما يقارب ذلك في المعنى، لذا اكتفيت بما نقلته.

3-2: في الاصطلاح:

النظم في الاصطلاح «تأليف الكلمات والجمال مرتبة المعاني، متناسبة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل»⁽⁴⁾. والتناسب هنا يعني فيما يعني عند البلاغيين «أن يجمع بين أمرٍ وما يناسبه لا بالتضاد»⁽⁵⁾. ونُسب إلى الجاحظ أنه «كان يرى أن النظم ضم لفظ إلى لفظ بناءً على تناسق دلالة الألفاظ، وتلاقي معانيها على الوجه الذي يقتضيه العقل»⁽⁶⁾. وإذا شئنا إعطاء تعريفٍ اصطلاحيّ للنظم كما تراه بعض الدراسات المتخصصة فإننا نقول مع الباحث عبد العاطي غريب علام في مقدمة بحثه الموسوم "دراسات في البلاغة العربية": «والنظم: هو البوتقة التي تنصهر فيها الكلمات المفردة، وتتداخل معانيها، حتى تصير معنى واحداً، لا عدة معانٍ. كما أنه المحور الأساس الذي

(1) - فتحي أحمد عامر، فكرة النظم بين وجوه الإعجاز في القرآن الكريم، منشأة المعارف، الإسكندرية، د.ط، 1991، ص50.

(2) - أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، إعداد عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط2، 1419 هـ/1998 م، ص288.

(3) - الكفوي، الكليات، ص288.

(4) - الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، ص203.

(5) - الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص355. والتلخيص، ص354. وأحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية، ص244، مادة التأليف.

(6) - عبد العزيز عبد المعطي عرفة، من بلاغة النظم العربي، ج1 / ص13.

تدور حوله البلاغة؛ لأنّ الكلام وحدة شاملة يُسندُ بعضه بعضاً، فلو أزلت لفظاً عن مكانه لهُوى البناء من القمة إلى القاعدة»⁽¹⁾. وهذا قريب ممّا قاله أحمد مطلوب حين تحدّث عن النظم في معجمه الخاصّ بمصطلحات البلاغة، قال: «وذلك أن تتحدّ أجزاء الكلام، ويدخل بعضها في بعض، ويشتدّ ارتباط ثانٍ بأوّل، وأن يُحتاج في الجملة أن توضع في النفس وضعا واحداً...»⁽²⁾.

وانطلاقاً من التعريف المتقدّم أعلاه للنظم عند الجرجانيّ نفسه في قوله: «ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نُهجّت، فلا تزيع عنها، وتحفظ الرسوم التي رُسِمَتْ فلا تُخلّ بشيء منها»⁽³⁾. أو قوله: «ليس النظم شيئاً غير توخي معاني النحو وأحكامه فيما بين الكلم»⁽⁴⁾. انطلاقاً من ذلك، وبناءً عليه، رأى أحدُ الباحثين أنّه «لا يمكن في حقيقة الأمر أن نُفرّق - في إطار النظم - بين علم النحو وبين أصوله وقوانينه ومناهجه ورسومه، فعلم النحو هو ذلك كلّهُ، والنظم أن تُراعي ذلك كلّهُ»⁽⁵⁾. وعلى هذا الأساس اقترح صياغة لتعريف الجرجاني للنظم، بقوله: «إنّ النظم أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وقوانين وأصولاً ومناهج ورسوماً، حيثُ تشترك العناصر الأربعة في إنتاج النظم، ولا ينفرد بذلك عنصرٌ دون عنصرٍ»⁽⁶⁾.

(1) - عبد العاطي غريب علام، دراسات في البلاغة العربيّة، ص3.

(2) - أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغيّة، ص662. مادة: النظم.

(3) - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تقديم ياسين الأيوبي، ص127.

(4) - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص374.

(5) - محمد عمر الصماري، النحو والنظم عند عبد القاهر الجرجاني، ص14.

(6) - محمد عمر الصماري، النحو والنظم عند عبد القاهر الجرجاني، ص14.

4- النظم قبل عبد القاهر الجرجاني:

ذكرتُ من قبلُ أنَّ عبدَ القاهرِ قد سُبِقَ⁽¹⁾ إلى الحديث عن فكرة "النظم" عمومًا بمعنى التأليف، أي: صياغة الكلام وتركيبه ونسجه بما يوافق ما في النفس من المعاني المراد تأديتها والتعبير عنها، التي ارتبطت في بداياتها بالنظر في إعجاز القرآن الكريم خصوصًا عند المعتزلة⁽²⁾. وفيما يلي بعضُ الجردِ لأشهر مَنْ تعرَّضوا لفكرة النظم وأشاروا إليها فيما كتبوا من القرن الثاني الهجري إلى عصر عبد القاهر مع نهاية القرن الخامس. سأعتمدُ في جزءٍ كبيرٍ منه على إحصاء حاتم صالح الضامن في بحثه الموسوم "نظرية النظم تاريخ وتطور"، حيث زعمَ أنَّه لم يسبق إلى ذلك، وأنَّ إحصاءه هذا يُعدُّ الأول من نوعه، وقد رتبته ترتيبًا زمنيًا⁽³⁾. رأيتُ أن أعتمده لفائدته مع بعض التصرف:

4-1- ابنُ المقفع (عبدُ الله ت 142هـ): لعلَّ أقدمَ إشارةٍ عربيَّةٍ إلى صياغة الكلام وحُسن

تأليفه عثرَ عليها الباحثون هي عبارةُ ابنِ المقفع حينَ قال في "الأدب الصغير": «فإذا خرجَ الناسُ من أن يكونَ لهم عملٌ أصيلٌ، وأن يقولوا قولاً بديعاً، فليعلمِ الواصفونَ المُخبرونَ أنَّ أحدهم - وإنَّ أحسنَ وأبلغَ - ليس زائداً على أن يكونَ كصاحبِ فُصوصٍ وجدَّ ياقوتاً وزبرجداً ومُرجاناً، فنظمه قلائدَ وسُموطاً وأكاليلَ، ووضعَ كلَّ فصٍّ موضِعَه، وجمعَ إلى كلِّ لونٍ شِبْهَه، وما يزيدهُ بذلكَ حُسناً. فسُمِّيَ بذلكَ صائِغاً رقيقاً. وكصاغةِ الذهبِ والفضَّةِ صنعوا منها ما يُعجِبُ الناسَ من الحليِّ والآنية. وكانحلَ وجَدَتْ ثمراتٍ... فمَنْ جرى على لسانه كلامٌ يَسْتَحْسِنُهُ أو يُسْتَحْسَنُ منه، فلا يُعْجَبَنَّ

(1) - ينظر عبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، ص 374.

(2) - أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية، ص 661.

(3) - حاتم صالح الضامن، نظرية النظم تاريخ وتطور، من ص 6 إلى ص 24. ذكر بعضهم أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية، ص 661. وعبد العزيز عبد المعطي عرفة، من بلاغة النظم العربي، ج 1/ ص 10 وما بعدها إلى ص 30. وعبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، من ص 374 إلى ص 381.

إِعْجَابَ الْمُخْتَرِعِ الْمُبْتَدِعِ، فَإِنَّهُ فَإِنَّمَا اجْتَبَاهُ كَمَا وَصَفْنَا»⁽¹⁾. أَكَّدَ هَذَا الْبَيَانَ وَالتَّشْبِيهَ صَاحِبُ "الْمَثَلِ السَّائِرِ" فِي أَثْنَاءِ حَدِيثِهِ عَنِ الْأَلْفَافِ الْمَرْكَبَةِ، وَفَوَائِدِ تَأْلِيفَاتِهَا، وَامْتِزَاجَاتِهَا بَعْدَ حَدِيثِهِ عَنِ الْأَلْفَافِ الْمَفْرَدَةِ، وَتَشْبِيهِهَا بِاللَّائِي الْمُبَدَّءَةِ الَّتِي تُتَخَيَّرُ وَتُنْتَقَى قَبْلَ النِّظْمِ⁽²⁾. بِقَوْلِهِ: «لَثَلَا يَجِيءُ الْكَلَامُ قَلْقًا نَافِرًا عَنْ مَوَاضِعِهِ، وَحُكْمُ ذَلِكَ حُكْمُ الْعَقْدِ الْمَنْظُومِ فِي اقْتِرَانِ كُلِّ لَوْلُؤَةٍ مِنْهُ بِأَخْتِهَا الْمَشَاكِلَةِ لَهَا»⁽³⁾. وَقَوْلُهُ فِي مَوْضِعٍ ثَانٍ: «وَمِثَالُ ذَلِكَ كَمَنْ أَخَذَ لَالِيَّ لَيْسَتْ مِنْ ذَوَاتِ الْقِيَمِ الْغَالِيَةِ فَأَلْفَهَا، وَأَحْسَنَ الْوَضْعَ فِي تَأْلِيفِهَا، فَخِيلَ لِلنَّاطِرِ بِحُسْنِ تَأْلِيفِهِ، وَإِتْقَانِ صَنْعَتِهِ، أَنَّهَا لَيْسَتْ تِلْكَ الَّتِي كَانَتْ مَنُورَةً مُبَدَّءَةً. وَفِي عَكْسِ ذَلِكَ مَنْ يَأْخُذُ لَالِيَّ مِنْ ذَوَاتِ الْقِيَمِ الْغَالِيَةِ، فَيُفْسِدُ تَأْلِيفَهَا، فَإِنَّهُ يَضَعُ مِنْ حُسْنِهَا، وَكَذَلِكَ يَجْرِي حُكْمُ الْأَلْفَافِ الْعَالِيَةِ مَعَ فُسَادِ التَّأْلِيفِ...»⁽⁴⁾. عَقَّبَ أَحَدُ الْبَاحِثِينَ بَعْدَ إِبْرَادِهِ ذَلِكَ الْمَقْطَعِ مِنْ كَلَامِ ابْنِ الْمُقَفَّعِ يَقُولُ: «وَأَخَذَ الْبَلَاحِيُونَ هَذَا الْكَلَامَ، وَأَدَارَوْهُ فِي كِتَابَاتِهِمْ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُشِيرُوا إِلَى ابْنِ الْمُقَفَّعِ، قَالَ الْجَاحِظُ فِي "الْحَيَوَانَ": «فَإِنَّمَا الشَّعْرُ صِنَاعَةٌ، وَضَرْبٌ مِنَ النَّسْجِ، وَجَنَسٌ مِنَ التَّصْوِيرِ»⁽⁵⁾. وَهُوَ كَلَامٌ قَرِيبٌ مِمَّا أَشَارَ إِلَيْهِ النَّصُّ السَّابِقُ لِابْنِ الْمُقَفَّعِ.

4-2- سيبويه: (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر تـ 180هـ): تحدّث عن معنى النظم

وَإِتْلَافِ الْكَلَامِ، وَمَا يُؤَدِّي إِلَى صِحَّتِهِ وَفُسَادِهِ، وَحُسْنِهِ وَقُبْحِهِ، فِي مَوَاضِعَ مُتَفَرِّقَةٍ مِنْ كِتَابِهِ. عَلَى

(1) - حاتم صالح الضامن، نظرية النظم تاريخ وتطور، ص 6 - 7. نقلاً عن الأدب الصغير، ص 6 - 8.

(2) - ضياء الدين بن الأثير، المثل السائر، ق 1 / ص 163.

(3) - ابن الأثير، المثل السائر، ق 1 / ص 163.

(4) - ابن الأثير، المثل السائر، ق 1 / ص 209.

(5) - أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، كتاب الحيوان، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط 2، 1358هـ / 1965م، ج 3 / ص 132. وأحمد مطلوب، عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده، ص 53.

غرار حديثه عن الكلام المستقيم الحسن والكذب والقيح والمحال⁽¹⁾. وعن التقديم والتأخير⁽²⁾، وعن حروف المعاني وأثرها في مواضع مختلفة من الكتاب، وغير ذلك. فهو يجعل مدار الكلام على تأليف العبارة وما فيها من حسن أو قبح أو فساد. وهكذا فإنه تحدث عن مفهوم النظم مُراعياً فيه أحوال النحو، فهو يرى أن لكل استعمال معناه، وتغيّر الاستعمال لا بد أن ينشأ عنه تغيّر المعنى، فلا يبعد في ذلك عن معنى النظم وإن لم يُسمَّ باسمه⁽³⁾.

4-3- بشر بن المعتمر (أبو سهل⁽⁴⁾ 210هـ): في صحيفته عبارات جميلة تفيد النظم⁽⁵⁾.

جاء في "البيان والتبيين" قول بشر: «... وتجد اللفظة لم تقع موقعها، ولم تصر إلى قرارها، وإلى حقها من أماكنها المقسومة لها، والقافية لم تحل في مركزها وفي نصابها، ولم تتصل بشكلها، وكانت قلقة في مكانها نائرة من موضعها، فلا تُكرهها على اغتصاب الأماكن، والنزول في غير أوطانها»⁽⁶⁾. والكلمة المُكرهة أو «المستكرهة هي القلقة التي ينبو بها مكانها، ويسوء تلاؤمها مع جاراتها»⁽⁷⁾. فوقوع الكلمة - كما يفهم من هذا التوجيه - في غير موضعها السليم المناسب لحسن ترتيب الكلام من شأنه أن يُفسد النظم ويذهب بجماله ورؤيقه.

(1) - أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، كتاب سيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، ج1/ص25.

(2) - سيبويه، الكتاب، ج2/ص88 وما بعدها مثلاً.

(3) - حاتم صالح الضامن، نظرية النظم، ص7 - 9.

(4) - كنيته أبو سهل في "كتاب الفهرست للنديم" أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب إسحاق المعروف بالوراق، كتاب الفهرست للنديم، تحقيق رضا تجدد، د.ط، د.ت، ج5/ص205.

(5) - يُمكن مراجعتها في "البيان والتبيين" للجاحظ، ج1/ص135 وما بعدها.

(6) - أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط7، 1418هـ/1998م، ج1/ص138. وشوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، ص42. وحاتم صالح الضامن، نظرية النظم، ص9.

(7) - محمد أبو موسى، الإعجاز البلاغي دراسة تحليلية لتراث أهل العلم، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1418هـ/1997م، ص142.

4-4- العتابي: كلثوم بن عمرو العتابي (ت 213 أو نحو 220هـ): روى عنه العسكري في

"كتاب الصناعتين" قوله: «الألفاظ أجساد، والمعاني أرواح، وإنما نراها بعيون القلوب، فإذا قدّمت منها مؤخرًا، أو أخّرت منها مقدّمًا، أفسدت الصورة، وغيّرت المعنى، كما لو حوّل رأس إلى موضع يد، أو يد إلى موضع رجل، لتحوّلت الخلقة، وتغيّرت الحلية»⁽¹⁾. فهو يرى الألفاظ للمعاني بمثابة الأجساد للأرواح. فينبغي - لتؤدّي وظيفتها - أن توضع في مواضعها وإلا فسدّت الصورة، وتغيّر المعنى، وساء النظم⁽²⁾، وشان الخلق، وفقدت الحسن والجمال⁽³⁾، وذلك بتغيير مراتب الكلم في الكلام بالتقديم والتأخير مثلاً، ووضع أحدها موضع الآخر، إلى درجة البشاعة وسوء المنظر بتشوّه الخلقة (التركيب) وزوال الرونق والحسن (المعنى) وهو تشبيه وتمثيل اعتبره شوقي ضيف من طريف ما أثير عن العتابي، وعلّق عليه قائلاً: «وهي ملاحظة دقيقة، فالمعنى لا يقوم بغير لفظ، كما لا تقوم الروح بغير جسد، فهما متلازمان تلازم الجسد والروح في الأشخاص. ويمضي في تمثيله فيطلب أن توضع الألفاظ في مواضعها الدقيقة، فلا يدخلها التقديم والتأخير المفسدان، لأنّها حينئذٍ تُصرف عن وجوهها، وتفقد حُسْنها وجمالها، وإنّه ليحسّ في سوء نظمها إذا اضطرب اضطراباً شديداً ما يحسّه في جسد شخص الجميل لو أنّ أعضائه تبادلت مواضعها وأماكنها، إذن يصبح جسداً مشوّهاً لما فقد من نظامه وتنظيمه الدقيق»⁽⁴⁾.

(1) - أبو هلال العسكري، كتاب الصناعتين، ص 120.

(2) - حاتم صالح الضامن، نظرية النظم، ص 10.

(3) - عبد العاطي غريب علّام، دراسات في البلاغة العربية، ص 5.

(4) - شوقي ضيف، البلاغة تطوّر وتاريخ، دار المعارف، القاهرة، د.ت، د.ط، ص 41.

4-5- النظام: أبو إسحاق إبراهيم بن سيّار النظام البصريّ المعتزليّ (المتوفى سنة بضع

وعشرين ومائتين 20هـ⁽¹⁾): وهو ممّن لم يذكرهم صاحبُ البحث من علماء هذا القرن الثالث. وقد سبقَ لهم أن استعملوا مصطلحَ أو لفظَ (النظم)، قال في مَنْ قالوا بالصرفة في إعجاز القرآن، لا في ذاته بنظمه وبلاغته، وقد ذكرَ لفظَ النظم في قوله: «... فأما التأليفُ والنظمُ فقد كان يجوزُ أن يقدّرَ عليه العبادُ لولا أن الله منعهم بمنعٍ وعجزٍ أحدثهما فيهم»⁽²⁾. وقوله في موضعٍ آخر: «فأما نظم القرآن وحسنُ تأليفِ آياته فإنَّ العبادَ قادرونَ على مثله، وعلى ما هو أحسنُ منه في النظم والتأليف»⁽³⁾. وقوله في موضعٍ ثالثٍ: «إنَّ نظم القرآن وحسنُ تأليفِ كلماته ليس بمعجزةٍ للنبيِّ ﷺ ولا دلالةٌ على صدقه في دعواه النبوة...»⁽⁴⁾. وقال مثلَ كلامه هذا آخرون منهم أبو موسى عيسى بن صبيح المزدار البصريّ (ت 226هـ) الذي قال: «إنَّ الناسَ قادرون على مثل القرآن فصاحةً ونظمًا وبلاغةً»⁽⁵⁾.

4-6- الجاحظ: (أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الكناني 159-255هـ): جاء في

كتاب "من بلاغة النظم العربي" أنَّ الجاحظَ عرفَ النظمَ، وفرّقَ بين القرآن ونظم سائر الكلام، ودعا إلى دراسة الأدب العربيّ وفنونه وضروبه وأغراضه، ليتمكّن الدارسُ من معرفة الفرق بين النظميين.

(1) - محمد بن حسن بن عقيل موسى، معترك الأقران في إعجاز القرآن للإمام جلال الدين السيوطي منهجه ومنزلته بين كتب الإعجاز، بحث مقدّم لنيل درجة الدكتوراه من جامعة أمّ القرى، المملكة العربية السعودية، 1416هـ/ 1996م، ج1/ ص 69. عن سير أعلام النبلاء، ج10/ ص 541.

(2) - محمد بن حسن بن عقيل موسى، معترك الأقران، ص 70 و 95. وعلي العمري، قضية اللفظ والمعنى وأثرها في تدوين البلاغة، ص 48. عن مقالات الإسلاميين، ص 225.

(3) - محمد بن حسن بن عقيل موسى، معترك الأقران، ص 96. وانظر محمود محمد شاكر، مداخل إعجاز القرآن، مطبعة المدني بمصر، ط1، 2002م/ 1423هـ، ص 63.

(4) - محمد بن حسن بن عقيل موسى، معترك الأقران، ص 70. عن الفرق بين الفرق، 128.

(5) - محمد بن حسن بن عقيل موسى، معترك الأقران، ص 71 و 96. وعمار ساسي، المدخل إلى النحو والبلاغة في إعجاز القرآن الكريم، ص 109. عن الملل والنحل، للإمام الشهرستاني، ج1/ ص 38.

ونقل عنه قوله في "العثمانية": «وفرق بين نظم القرآن وتأليفه، ونظم سائر الكلام وتأليفه؛ فليس يعرف فروق النظم، واختلاف البحث والنثر، إلا من عرف القصيد من الرجز، والمخمس من الأسجاع، والمزاج من المنثور، والخطب من الرسائل»⁽¹⁾. وأنه كان يرى أن النظم ضم لفظ إلى لفظ بناءً على تناسق دلالة الألفاظ، وتلاقي معانيها على الوجه الذي يقتضيه العقل⁽²⁾. وقال الباحث حاتم الضامن: «كان الجاحظ يؤمن بأن إعجاز القرآن الكريم في نظمه، ويروى أنه ألف كتاباً لم يصل إلينا في (نظم القرآن)⁽³⁾، وتحدث عن النظم بمعنى تأليف الكلام ونسجه⁽⁴⁾. ذكر في "البيان والتبيين" أن «أجود الشعر ما كان متلاحماً الأجزاء، سهل المخارج، فتعلم بذلك أنه أفرغ إفراغاً، وسبك سبكاً واحداً، فهو يجري على اللسان كما يجري الدهان»⁽⁵⁾. وقال في "الحيوان" معبراً عن «إحساسه العميق بروعة النظم، وما يكسبه الكلام من الماء والرونق والحيوية والنضرة والروعة

(1) - عبد العزيز عبد المعطي عرفة، من بلاغة النظم العربي، ج1/ ص12. عن العثمانية للجاحظ، تحقيق هارون، دار الكتاب العربي، ص16.

(2) - عبد العزيز عبد المعطي عرفة، من بلاغة النظم العربي، ج1/ ص13.

(3) - حاتم صالح الضامن، نظرية النظم، ص10. وأبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني، إعجاز القرآن، علق عليه وخرج أحاديثه أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1417هـ/1996م، ص6. وذكر محمد أبو موسى أن للجاحظ كتاباً عنوانه "الاحتجاج لنظم القرآن وغريب تأليفه وبيدع تركيبه". الإعجاز البلاغي، ص27. أما محمود محمد شاكر فذكر أن عنوانه "الاحتجاج لنظم القرآن وسلامته من الزيادة والنقصان"، مداخل إعجاز القرآن، ص64 و69. ولكنه ذكر أيضاً أن الجاحظ ذاته قد سمّاه في كتاب الحيوان (ج1/ ص9) "الاحتجاج لنظم القرآن وغريب تأليفه وبيدع تركيبه"، ص70. وهو كتاب مفقود سقط من يد الزمن، بتعبير شوقي ضيف الذي يقول بأن الجاحظ أشار إليه في "الحيوان" ج3/ ص86، البلاغة تطوّر وتاريخ، ص52. ولعله يقصد قول الجاحظ في حديثه عن إيجاز القرآن: «ولي كتاب جمعت فيه آيا من القرآن...».

(4) - حاتم صالح الضامن، نظرية النظم، ص10-11. وشوقي ضيف، البلاغة نظور وتاريخ، ص52. وزهرناالبدراوي، عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني، ص155. ودرويش الجندي، نظرية عبد القاهر في النظم، ص11.

(5) - الجاحظ، البيان والتبيين، ج1/ ص67. وابن رشيق، العمدة، ج1/ ص257.

الذي أداه إلى أن يصيح في معاصريه بأن إعجاز القرآن الكريم في نظمه»⁽¹⁾، قال: «وفي كتابنا المنزل الذي يدل على أنه صدق نظمه البديع الذي لا يقدر على مثله العباد»⁽²⁾. فاستخدام لفظ النظم أو ما في معناه كثير في مؤلفات الجاحظ.

4-7- ابن قتيبة: (أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري ت276هـ): اهتم ابن قتيبة

بالعلاقات النحوية بين ألفاظ العبارة، وأفرد باباً في كتابه "تأويل مشكل القرآن" أسماه "تأويل الحروف التي ادعى على القرآن بها الاستحالة وفساد النظم"⁽³⁾. ففي كلامه النص الصريح على لفظ النظم كما في عنوان هذا الباب، أو في مثل قوله في رده على الطاعنين في كتاب الله تعالى الملحدون فيه، ودخض شُبُههم، يقول: «فحرفوا الكلم عن مواضعه، وعدلوه عن سبله، ثم قضوا عليه بالتناقض والاستحالة واللحن وفساد النظم والاختلاف...»⁽⁴⁾. وهو يرى «أن إعجاز القرآن في نظمه وحسن تأليفه، وأن النظم يعني به سبك الألفاظ، وضم بعضها إلى بعض»⁽⁵⁾. فالألفاظ والمعاني الأصلية والمعاني البلاغية هي عناصر النظم عنده⁽⁶⁾.

4-8- ابن المدبر: إبراهيم بن المدبر (ت279هـ): قال صاحب بحث "نظرية النظم تطوّر

وتاريخ": «قال- يعني ابن المدبر- ينصح الكتاب، ويوضح لهم ما يجب مراعاته في الكتابة بما هو

(1) - شوقي ضيف، البلاغة تطوّر وتاريخ، ص 52.

(2) - الجاحظ، كتاب الحيوان، ج4/ص90. ودرويش الجندي، نظرية عبد القاهر في النظم، ص22 - 23. وعمار ساسي، المدخل إلى النحو والبلاغة في إعجاز القرآن الكريم، ص111.

(3) - حاتم صالح الضامن، نظرية النظم، ص12.

(4) - محمد بن حسن بن عقيل موسى، معترك الأقران في إعجاز القرآن، ج1/ص60 نقلاً عن تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة، ص22 باختلاف يسير. وشوقي ضيف، البلاغة تطوّر وتاريخ، ص58.

(5) - عبد العاطي غريب علام، دراسات في البلاغة العربية، ص5.

(6) - عبد العزيز عبد المعطي عرفة، من بلاغة النظم العربي، ج1/ص15.

من صُلب النظم: " فَإِذَا يَكُونُ الْكَاتِبُ كَاتِبًا إِذَا وَضَعَ كُلَّ مَعْنَى مُوَضِّعَهُ، وَعَلَّقَ كُلَّ لَفْظَةٍ عَلَى طَبَقِهَا مِنَ الْمَعْنَى، فَلَا يَجْعَلُ أَوَّلَ مَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُكْتَبَ فِي آخِرِ كِتَابِهِ، وَلَا آخِرَهُ فِي أَوَّلِهِ..."⁽¹⁾.

4-9- المبرّد: (أبو العباس محمد بن يزيد 286 أو 285 هـ): ذكر المبرّد حسن النظم

واعتبره البلاغة. قال في جوابه على طلب أحمد بن الواثق حين سأله: أيّ البلاغتين أبلغ؟ أبلغ الشعر، أم بلاغة الخطب، والكلام المنثور والسجع؟ فقال فيما قال: «... أنّ البلاغة إحاطة القول بالمعنى، واختيار الكلام، وحسن النظم، حتى تكون الكلمة مقاربةً أختها، ومعاوضةً شكلها»⁽²⁾. فيكون أبو العباس بذلك قد أشار إلى لفظ النظم صراحةً. وكثيراً ما كان يوازن بين النظم القرآني وبين نظم الشعراء⁽³⁾.

4-10- الواسطي: (أبو عبد الله محمد بن يزيد⁽⁴⁾ ت 306 هـ): ألف الواسطي كتاباً في

إعجاز القرآن سمّاه "إعجاز القرآن في نظمه وتأليفه". غير أنّه مفقود لم يصل إلينا لا هو ولا شرحه الكبير الموسوم "المعتضد" الذي يُنسب إلى عبد القاهر الجرجاني⁽⁵⁾. قال أحمد مطلوب: «ويبدو من اهتمام عبد القاهر بهذا الكتاب وشرحه مرتين أنّه كان على جانب عظيم من

(1) -حاتم صالح الضامن، نظرية النظم، ص12. وعبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، ص376.

(2) - أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد، البلاغة، تحقيق رمضان عبد التواب، ط2، 1405 هـ/1985 م، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ص81. ورجاء عيد، فلسفة البلاغة بين التقنية والتطور، منشأة المعارف، الإسكندرية، ط2، د.ت، ص13. وحاتم صالح الضامن، نظرية النظم، ص13.

(3) - عبد العزيز عبد المعطي عرفة، من بلاغة النظم العربي، ج1/ص16.

(4) - في كتاب الفهرست للنديم: «ابن زيد»، الوراق، كتاب الفهرست للنديم، ج5/ص218. وهو كذلك في حاجي خليفة، كشف الظنون، ج1/ص120.

(5) - أحمد مطلوب، عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده، ص54 و246. وذكر عمّار ساسي أنّ كتاب الواسطي هذا كان عنوانه "إعجاز القرآن البياني"، المدخل إلى النحو والبلاغة، ص113. وأمّا في كشف الظنون، ج1/ص120 فهو بغير الصفة أي "إعجاز القرآن" فقط.

4-11- الطوسي: (الحسن بن علي بن نصر ت 308هـ): يُنسب إليه كتاب لم يصل، اسمه

"نظم القرآن". ذكره الداودي (محمد بن علي بن أحمد ت 945هـ⁽²⁾) في "طبقات المفسرين" (ج1/ص138). نقل الباحث عمّار ساسي عن الإمام الواسطي قوله في كتابه "إعجاز القرآن البياني":
«إنّ القرآن معجزٌ بالنظم»⁽³⁾.

4-12- الطبري: المفسر (أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن غالب الأملّي 224-

310هـ): قال في تفسيره (ج1/ص65): «ومن أشرف تلك المعاني التي فضّل بها كتابنا سائر الكتب قبله نظمُ العجيب، ووصفه الغريب، وتأليفه البديع، الذي عجزت عن نظم أصغر سُوره الخطباء، وكلّت عن وصف شكله البلغاء، وتحيرت في تأليفه الشعراء»⁽⁴⁾. وممن روي عنهم أنهم ألقوا في إعجاز القرآن وسمّوا كُتُبهم التي لم تصل "نظم القرآن"، أو كُتِبوا في النظم عمومًا كما ذكرهم الباحث صالح الضامن نجدُ الجرجاني أبا عليّ الحسن بن يحيى بن نصر (ت أوائل القرن الرابع)، والسجستانيّ أبا بكرٍ عبد الله بن سليمان بن الأشعث بن أبي داود صاحب السنن⁽⁵⁾ (ت

(1) - أحمد مطلوب، عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده، ص247.

(2) - حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ج2/ص1102.

(3) - عمّار ساسي، المدخل إلى النحو والبلاغة في إعجاز القرآن الكريم، ص113.

(4) - حاتم صالح الضامن، نظرية النظم، ص14. وعمّار ساسي، المدخل إلى النحو والبلاغة في إعجاز القرآن الكريم، ص113. نقلًا عن تفسير الإمام الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، دار الفكر، 1984م، ج1/ص63.

(5) - محمد بن حسن بن عقيل موسى، معترك الأقران في إعجاز القرآن، ج1/ص80.

316هـ)، والبلخيّ أبا زيدٍ أحمدَ بنَ سليمانَ (ت 322هـ)، وابنُ الإخشيّدِ أبا بكرٍ أحمدَ بنَ عليٍّ (ت 326هـ)، والصوليّ أبا بكرٍ (ت 335هـ)⁽¹⁾.

4-13- السيرافي: (أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان ت 358هـ): تطوّرت فكرة

النظم عنده وأخذت صورة أكثر جلاءً حينما تحدّث عن معاني النحو، في مناظرته لأبي بشرٍ منّي بن يونس (ت 328هـ) وبَيَّن أن ليس المراد من النحو حركات الإعراب وحسب وإنما هو في وضع الكلمات وترتيبها⁽²⁾. قال: «معاني النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكّاته، وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير، وتوخي الصواب في ذلك، وتجنّب الخطأ في ذلك، وإن زاعَ شيءٌ عن النعت فإنّه لا يخلو أن يكون سائغاً بالاستعمال النادر والتأويل البعيد أو مردوداً لخروجه عن عادة القوم الجارية على فطرتهم»⁽³⁾.

4-14- الرماني: (أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله 296-386هـ ذكر

محمد أبو موسى أنه عاش بين 276 و384هـ)⁽⁴⁾: وهو ممّن كتبوا في إعجاز القرآن: قال في "النكت في إعجاز القرآن": «وحُسْنُ البيان في الكلام على مراتب: فأعلاها مرتبة ما جمع أسباب الحُسْن في العبارة من تعديل النظم حتّى يحسُن في السمع، ويسهّل على اللسان، وتتقبّل النفس تقبّل

(1)- حاتم صالح الضامن، نظرية النظم، ص 14 - 15 - 16. وكأنّه غفل عن شيخ المعتزلة في زمانه أبي هاشم عبد السلام بن محمد الجبائي المتوفى سنة 321 هـ الذي له رأي في الفصاحة والنظم يراجع مثلاً في شوقي ضيف، البلاغة تطوّر وتاريخ، ص 115 في أثناء حديثه عن القاضي عبد الجبار. وزهران البدرابي، عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني، ص 155. نقلاً عن القاضي عبد الجبار في "المغني" ج 1/ 197 - 198.

(2)- أحمد مطلوب، عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده، ص 54.

(3)- أبو حيّان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، ج 1/ ص 121. وأحمد مطلوب، القزويني وشروح التلخيص، ص 287.

(4) - ومحمد أبو موسى، الإعجاز البلاغي، ص 81.

البرد»⁽¹⁾. وفي أثناء حديثه عن الوجه الرابع من وجوه إعجاز القرآن الكريم عنده الذي هو البلاغة تحدث عن التلاوم⁽²⁾، وهو يريد به حسن النظم والرصف⁽³⁾. قال: «والفائدة في التلاوم حسن الكلام في السمع، وسهولته في اللفظ، وتقبل المعنى له في النفس لما يرد عليها من حسن الصورة وطريق الدلالة»⁽⁴⁾. علق أحدهم على كلام الرماني هنا يقول: «فإذا قلنا: "إن الرماني يقصد بالتلاوم تعديل النظم أو خلو الكلام من كل ما يشين الفصاحة. ويقصد من دلالة التأليف المعاني التي يحدثها النظم لم نبعد وإن كان الرماني لم يقدم تفسيراً علمياً للنظم وبيان أسرار»⁽⁵⁾.

4-15- الخطابي: (أبو سليمان حمد- أو أحمد- بن محمد بن إبراهيم البستي 319-

388هـ، وذكر أنه توفي سنة 386هـ أو 398⁽⁶⁾): يرى أن القرآن الكريم «إنما صار معجزاً لأنه جاء بأفصح الألفاظ في أحسن نظوم التأليف مضمناً أصح المعاني»⁽⁷⁾. وأتينا لا نرى «نظماً أحسن تأليفاً وأشدّ تلاوماً وتشاكلاً من نظمه»⁽⁸⁾. وقال بعد ذلك: «ثم اعلم أن عمود هذه البلاغة التي تجمع لها هذه الصفات هو وضع كل نوع من الألفاظ التي تشتمل عليها فصول الكلام موضعاً

(1) - أحمد مطلوب، عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده، ص 54 - 55. وثلاث رسائل في إعجاز القرآن للرماني والخطابي وعبد القاهر الجرجاني في الدراسات القرآنية والنقد الأدبي، حققها وعلق عليها محمد خلف الله أحمد ومحمد زغول سلام، دار المعارف بمصر، ط3، د.ت، ص 107.

(2) - ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، ص 95 وما بعدها.

(3) - شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، ص 105.

(4) - أبو الحسن الرماني، النكت في إعجاز القرآن، في ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، ص 96. ومحمد أبو موسى، الإعجاز البلاغي، ص 144.

(5) - عبد العزيز عبد المعطي عرفة، من بلاغة النظم العربي، ج 1/ ص 18.

(6) - ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، ص 8. وعبد العزيز عبد المعطي عرفة، من بلاغة النظم العربي، ج 1/ ص 18. ولقب الخطابي نسبة إلى زيد بن الخطّاب أخي أمير المؤمنين عمر بن الخطّاب. وأما لقبه الثاني "البستي" فنسبة إلى بلدة "بُست" في كابل أفغانستان.

(7) - الخطابي، بيان إعجاز القرآن، في ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، ص 27.

(8) - الخطابي، بيان إعجاز القرآن، في ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، ص 27.

الأخصّ الأشكل به، الذي إذا أُبدِل مكانه غيره جاء منه إمّا تبدّل المعنى الذي يكون منه فسادُ الكلام، وإمّا الرونقُ الذي يكون معه سقوطُ البلاغة⁽¹⁾. واستعملَ لفظَ (النظم)، أو أحدَ مشتقاته كالجمع (النظوم)، أو الفعل (ينتظم)، أو الوصف (الناظم) في مواضع أخرى من الرسالة يمكن الرجوع إليها⁽²⁾. لخصّ أحدهمُ جهدَ الخطّابي ورأيه في النظم القرآنيّ بأنّه «من النظم العالي الذي لا يصلُ إليه نظمٌ آخرٌ، حيثُ اشتملَ على الأمور الثلاثة التي يقومُ عليها الكلامُ من اللفظِ الحاملِ، والمعنى القائمِ، والرباطِ الناظمِ، وكان منها في غاية الشرفِ والفضيلة»⁽³⁾. وهو كلامٌ جميلٌ عن إعجاز القرآن الكريم وبلاغته عنده مُقتبسٌ ممّا ذكره الخطّابي نفسه في رسالته في قوله: «وإنّما يقومُ الكلامُ بهذه الأشياءِ الثلاثة: لفظٌ حاملٌ، ومعنى به قائمٌ، ورباطٌ لهما ناظمٌ. وإذا تأملتَ القرآنَ وجدتَ هذه الأمورَ منه في غاية الشرفِ والفضيلة...»⁽⁴⁾. ومن مثلِ قوله: «... الألفاظُ التي منها يتركّبُ الكلامُ دونَ ما يتضمّنه من ودائعِهِ التي هي معانيه، وملابسه التي هي نُظومُ تأليفه»⁽⁵⁾. وقوله: «وأمّا المعاني التي تحملُها الألفاظُ فالأمرُ في معاناتها أشدُّ لأنّها نتائجُ العقولِ وولائدُ الأفهامِ وبناتُ الأفكارِ. وأمّا رسومُ النظمِ فالحاجةُ إلى الثقافة والحدقِ فيها أكثرُ لأنّها لجامُ الألفاظِ وزمامُ المعاني، وبه تنتظمُ أجزاءُ الكلامِ، ويلتئمُ بعضُهُ ببعضٍ، فنقومُ له صورةٌ في النفسِ يتشكّلُ بها البيانُ»⁽⁶⁾.

(1) - الخطّابي، بيان إعجاز القرآن، ص29. وحاتم صالح الضامن، نظرية النظم، ص18. وأحمد مطلوب، عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده، ص54.

(2) - الخطّابي، بيان إعجاز القرآن، ص35-36-58 مثلاً.

(3) - عبد العاطي غريب علّام، دراسات في البلاغة العربية، ص6. ومحمد أبو موسى، الإعجاز البلاغي، ص56.

(4) - الخطّابي، بيان إعجاز القرآن، في ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، ص27. ومحمد أبو موسى، الإعجاز البلاغي، ص53. والبلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وأثرها في الدراسات البلاغية، للمؤلف، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1408هـ/1988م، ص125.

(5) - الخطّابي، بيان إعجاز القرآن، ص36.

(6) - الخطّابي، بيان إعجاز القرآن، ص36.

فبتلك الأمور الثلاثة اللفظ المختار، والمعنى الصائب، والرباط المحكم يكون النظم الذي يتشكل منه البيان، الذي يصح به التحدي والإعجاز عن المعارضة والإتيان بمثله. ويكون الخطابي بذلك قد توصل إلى وضع نظرية في الكلام يقوم عليها⁽¹⁾.

4-16- العسكري: (أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد ت 395هـ): له في

"كتاب الصناعتين" باب عن حسن النظم وجودة الرصف والسبك وخلاف ذلك، هو الباب الرابع. جاء فيه: «وحسن الرصف أن توضع الألفاظ في مواضعها، وتُمكن في أماكنها، ولا يُستعمل فيها التقديم والتأخير، والحذف والزيادة إلا حذفًا لا يُفسد الكلام، ولا يُعمي المعنى، وتُضم كل لفظة إلى شكلها، وتُضاف إلى لفقها. وسوء الرصف تقديم ما ينبغي تأخيرُه منها، وصرفُها عن وجوها، وتغيير صيغتها، ومخالفة الاستعمال في نظمها»⁽²⁾. فبين كيف ومتى يكون الكلام حسنًا جميلًا، ومتى يكون عكس ذلك سيئًا رديئًا. وكما يلاحظ الناظر فإنه لا يُميز هنا ولا يُفرق بين مدلولات مصطلحات "النظم" و"السبك" و"الرصف"، بل هي عنده مترادفة. وقبل ذلك قال: «أجناس الكلام المنظوم ثلاثة: الرسائل والخُطب والشعر. وجميعها يحتاج إلى حسن التأليف وجودة التركيب.. وحسن التأليف يزيد المعنى وضوحًا وشرحًا، ومع سوء التأليف رداءة الرصف والتركيب شعبة من التعمية...»⁽³⁾. فحسّن التأليف والرصف دور كبير في التعبير الفني الجميل. حتى إنه ليشبهه بالعقد المنظّم إذا اختلّ منه خرزة كان مشوّهاً، وإذا جُعِلَ كلُّ خرزة منه مع ما يليقُ بها كان رائعاً⁽⁴⁾.

(1) - عبد العزيز عبد المعطي عرفة، من بلاغة النظم العربي، ج 1/ ص 18.

(2) - أبو هلال العسكري، كتاب الصناعتين، ص 120.

(3) - أبو هلال العسكري، كتاب الصناعتين، ص 120.

(4) - عبد العزيز عبد المعطي عرفة، من بلاغة النظم العربي، ج 1/ ص 20.

4-17- القاضي الباقلاني: (أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد البصري ثم البغدادي)⁽¹⁾، ت

403هـ): يرى الباقلاني أن كتاب الله معجزٌ بالنظم لأنَّ نظمَه خارجٌ عن جميع وجوه النظم المعتاد في كلام العرب⁽²⁾. فللقُرآن الكريم عندَه أسلوبٌ - على اختلاف أشكاله - خاصٌّ به، مختلفٌ عن الأساليب المعهودة المعروفة⁽³⁾. قال في "إعجاز القرآن": «فالذي يشتغل عليه بديع نظمِه المتضمنُ للإعجاز وجوه... وذلك أنَّ نظمَ القرآن على تصوُّف وجوهِه، واختلافِ مذاهبه، خارجٌ عن المعهود من نظام جميع كلامهم، ومُباينٌ للمألوف من ترتيب خطابهم، وله أسلوبٌ يختصُّ به ويتميَّز في تصوُّفه عن أساليب الكلام المعتاد»⁽⁴⁾. وقال في موضعٍ آخر في تبين وجوه الإعجاز الواقع في نظم القرآن وتأليفه ورصفه كما يقول: «إنَّه نظمٌ خارجٌ عن جميع وجوه النظم المعتاد في كلامهم، ومُباينٌ لأساليب خطابهم»⁽⁵⁾. وفي موضعٍ ثالثٍ: «فأما شأؤُ * نظم القرآن فليس له مثالٌ يُحتذى عليه، ولا إمامٌ يُقتدى به، ولا يصحُّ وقوعُ مثله اتفاقاً...»⁽⁶⁾. وقال في "التمهيد في أصول الفقه": «ليس الإعجازُ في نفس الحروفِ وإنَّما في نظمها وإحكامِ رصفها... وليس نظمها أكثرَ من وجودها متقدِّمةً ومتأخِّرةً ومرتبةً في الوجود وليس لها نظمٌ سواها»⁽⁷⁾. وقال مبيناً أوجهَ إعجاز

(1) - محمد بن حسن بن عقيل موسى، معترك الأقران في إعجاز القرآن، ص75. عن سير أعلام النبلاء، ج17/ص190.

(2) - أحمد مطلوب، عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده، ص55 و248. وحاتم صالح الضامن، نظرية النظم تاريخ وتطور، ص19. ودرويش الجندي، نظرية عبد القاهر في النظم، ص23.

(3) - عمَّار ساسي، المدخل إلى النحو والبلاغة في إعجاز القرآن الكريم، ص117، بتصرُّف.

(4) - أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني، إعجاز القرآن، علَّق عليه وخرَّج أحاديثه أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد ابن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1417هـ/1996م، ص30.

(5) - الباقلاني، إعجاز القرآن، ص41.

* لَلْفِظِ " الشَّأُو " معانٍ لعلَّ أقرِبَها إلى موضوعنا - والله أعلم - الغايةُ والسبقُ. المعاجم مادة (شأى أو شأو).

(6) - الباقلاني، إعجاز القرآن، ص80.

(7) - أحمد مطلوب، عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده، ص55. نقلاً عن "التمهيد" للباقلاني، ص151.

القرآن: «أحدها ما فيه من عجيب النظم وبديع الرصف وأنه لا قدرة لأحد من الخلق على تأليف مثله ولا...»⁽¹⁾.

4-18- القاضي عبد الجبار: (أبو الحسن بن أحمد بن خليل الأسد آبادي الهمداني

المتوفى 415هـ): كان القاضي عبد الجبار أكثر العلماء وضوحاً في تناوله للنظم، فقد بلور هذه الفكرة في كتابه "المعني في أبواب التوحيد والعدل". حيث رأى أن الفصاحة والبلاغة تقومان على ضمّ الكلمات وتقارنهما⁽²⁾، وأرجع قضية إعجاز القرآن إلى مواضع الكلام، وطريقة أدائه وصياغته، لا إلى الكلمات المفردة، ولا حتى المعاني والصور البيانية، على رأي شوقي ضيف⁽³⁾. قال: «اعلم أن الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام، وإنما تظهر في الكلام بالضم على طريقة مخصوصة، ولا بدّ مع الضمّ من أن يكون لكل كلمة صفة، وقد يجوز في هذه الصفة أن تكون بالمواضعة التي تتناول الضمّ، وقد تكون بالإعراب الذي له مدخل فيه، وقد تكون بالموقع. وليس لهذه الأقسام الثلاثة رابع، لأنه إما أن تُعتبر فيه الكلمة أو حركاتها أو موقعها، ولا بدّ من هذا الاعتبار في كلّ كلمة. ثم لا بدّ من اعتبار مثله في الكلمات إذا انضمّ بعضها إلى بعض، لأنه قد يكون لها عند الانضمام صفة، وكذلك لكيفية إعرابها وحركاتها وموقعها...»⁽⁴⁾. فمزية الفصاحة وفضلها لا يظهران في الكلام والنظم عنده إلا بهذه الأمور الثلاثة مجتمعة: المواضعة التي يعبر عنها في

(1) - حاتم صالح الضامن، نظرية النظم تاريخ وتطور، ص 20. ص 59. ومثله في "إعجاز القرآن" للباقلاني، ص 30. حيث قال: «والوجه الثالث: أنه بديع النظم، عجيب التأليف، متناه في البلاغة، إلى الحد الذي يُعَلِّم عجز الخلق عنه».

(2) - أحمد مطلوب، عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده، ص 55 و 253.

(3) - شوقي ضيف، النقد، ص 102. والبلاغة تطور وتاريخ، ص 161.

(4) - القاضي أبو الحسن عبد الجبار الأسدآبادي، المعني في أبواب التوحيد والعدل، تقويم أمين الخولي، إعجاز القرآن، د. ط، د. ت، ج 16 / ص 199. وحاتم صالح الضامن، نظرية النظم تاريخ وتطور، ص 23. وأحمد مطلوب، عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده، ص 56. وزهران البدراني، عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني المفتن في العربية ونحوها، ص 157. وشوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، ص 116-117.

موضع ثانٍ بالإبدال، والإعراب، والموقع. قال بعد ذلك: «فالذي تظهر به المزية ليس إلا الإبدال (الاختيار) الذي به تختص الكلمات، أو النقذ والتأخر الذي يختص الموقع، أو الحركات التي تختص الإعراب فبذلك تقع المباينة»⁽¹⁾.

وبذلك يكون عبد الجبار قد أعدّ لنظرية النظم بمعناها العلمي وأسّس لها⁽²⁾، وهو بتفسيره للفصاحة والبلاغة، بل قلّ لإعجاز القرآن في ضوء هذه النظرية - ضمّ الكلمات وتقايرها - يكون وهو شيخ الاعتزال في أيامه قد التقى فيها بالأشعرية في قولهم بالنظم على رأي أحمد مطلوب⁽³⁾. وجاء بعده عبد القاهر الذي تأثر واهتدى بكلامه وبعض من سبقوه⁽⁴⁾، واستلهم منه تفسيره للنظم⁽⁵⁾. وإن لم يعترف له صراحةً بذلك الفضل في ابتكار أصل هذه النظرية، ويحوز هو بفضيلة تفسيرها تفسيراً دقيقاً بحيث أصبح فعلاً صاحبها الذي طورها وطبقها واستخرج على أساسها علم المعاني المعروف⁽⁶⁾. وربما كان مرد ذلك إلى اختلافهما في المذهب؛ فعبد الجبار كان معتزلياً وفيّاً لأستاذه وشيخه أبي هاشم⁽⁷⁾ عبد السلام بن محمد الجبائي (ت 321 هـ)، وعبد القاهر كان متكلاً مخلصاً لشيخ الأشاعرة عليّ أبي الحسن الأشعري (260-324 هـ). ومع ذلك فإنه يمكن أن نقول مع أحد الأساتذة الباحثين في قضايا البلاغة العربية: «ومهما يكن من شيء فقد أبقى القاضي عبد الجبار

(1) - القاضي عبد الجبار، المغني، ج 16 / ص 200. وأحمد مطلوب، عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده، ص 56.

(2) - عبد العزيز عبد المعطي عرفة، من بلاغة النظم العربي، ج 1 / ص 2. وينظر فتحي أحمد عامر، فكرة النظم بين وجه الإعجاز في القرآن الكريم، ص 68.

(3) - أحمد مطلوب، عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده، ص 253.

(4) - شوقي ضيف، النقد، ص 102-103،

(5) - شوقي ضيف، البلاغة نظور وتاريخ، ص 161.

(6) - شوقي ضيف، البلاغة نظور وتاريخ، ص 118 و 119.

(7) - يستعمل القاضي عبد الجبار عبارة « قال شيخنا أبو هاشم ». القاضي عبد الجبار، المغني، ج 16 / ص 197 مثلاً. وقال محمد أبو موسى في " البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري "، ص 126: « وقد نقل القاضي أبو الحسن عبد الجبار كلاماً لشيخه أبي هاشم... ».

للإمام عبد القاهر الجرجاني شرح هذه النظرية، وتقريبها، وتصويرها، والبرهنة على صحتها، والدفاع عنها، وإطلاق اسم "النظم" عليها⁽¹⁾.

4- 19- ابن رشيق القيرواني: وممن تحدثوا عن النظم أيضاً قبل عبد القاهر من العلماء

الجهابذة المشاهير أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني (ت 456هـ)، المعاصر لعبد القاهر، له في كتاب "العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده" بابٌ حول النظم⁽²⁾. قال فيه بعد أن نقل قول الجاحظ السابق «أجود الشعر ما كان متلاحم الأجزاء، سهل المخرج، فتعلم بذلك أنه أفرغ إفرغاً وسبك سبكاً واحداً، فهو يجري على اللسان كما يجري الدهان». قال معلقاً: «وإذا كان الكلام على هذا الأسلوب الذي ذكره الجاحظ لذّ سماعه، وخفّ مُحتمله، وقرب فهمه، وعذب النطق به، وحلي في فم سامعه، فإذا كان متنازلاً متبايناً عسر حفظه، وثقل على اللسان النطق به، ومجّته المسامع فلم يستقرّ فيها منه شيء»⁽³⁾. وقال بعد ذلك: «ومن حسن النظم أن يكون الكلام غير مُتَّبَج، والتشبيح: جنس من المعازلة»⁽⁴⁾. وهما كما يقول في الجزء الثاني: «العطال في القوافي: التضمين... وهو عندهم مشتق من التداخل والتراكب، ومنه تعاضلت الجراد والكلاب... وأما التشبيح فهو طول الكلام واضطرابه... والتشبيح في الخطّ ألا يكون بيّناً، وكذلك هو الكلام. وزعم قوم أنّ المعازلة تداخل الحروف وتراكبها»⁽⁵⁾.

هذه إطلاقة أو حوصلة لما كانت عليه لفظة (النظم) قبل عبد القاهر، ولبعض إشارات العلماء إليها على اختلاف مشاربهم وتوجهاتهم في الدرس اللغوي، فقد شاعت بينهم هذه اللفظة أو ما

(1) - عبد العزيز عبد المعطي عرفة، من بلاغة النظم العربي، ج 1/ ص 22.

(2) - أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ج 1/ ص 257 وما بعدها.

(3) - ابن رشيق، العمدة، ج 1/ ص 257.

(4) - ابن رشيق، العمدة، ج 1/ ص 261.

(5) - ابن رشيق، العمدة، ج 2/ ص 264.

يُوافَقُها في المدلول والمعنى، ولكن لم يكن في آرائهم وأقوالهم - كما يُقرُّ بعضُ الباحثين - فكرة واضحة عنها إلا ما كان من كلام القاضي عبد الجبار حين ربطَ بينَ الفصاحة والنظم⁽¹⁾، قبل أن يتبنّاها عبدُ القاهر فيما بعدُ، ويجعلها محورًا لبحثه في كتابه "دلائل الإعجاز".

5- النظم عند عبد القاهر الجرجاني (400-471 أو 474هـ):

يُعَدُّ عبدُ القاهر الجرجاني من أقوى الشخصيات العلمية، وأبرزها في القرن الخامس الهجري، في الدرس اللغوي عمومًا والدرس البلاغي على وجه الخصوص، قال عنه الإمام السيوطي في "بغية الوعاة": «كان عبدُ القاهر الجرجاني من كبار أئمة العربية والبيان»⁽²⁾. كما يُعدُّ كتاباه "دلائل الإعجاز" و"أسرار البلاغة" من أشهر ما عرّفت المكتبة العربية في هذا المجال. ولعلَّ الأولَ منهما على اهتمامه بقضايا الإعجاز كما هو واضح من العنوان، فإنّه يكاد يختصُّ بعلم المعاني، قال شوقي ضيف: «استطاع - عبدُ القاهر - أن يضع نظريتي علمي المعاني والبيان وضعًا دقيقًا؛ أمّا النظرية الأولى فخصَّ بعرضها وتفصيلها كتابه "دلائل الإعجاز"، وأمّا النظرية الثانية فخصَّ بها وبمباحثها كتابه "أسرار البلاغة"»⁽³⁾، حتّى إنّنا نجدُ من المحقّقين والناشرين من يُؤثّر إضافة عبارة (في علم المعاني) على عنوان الكتاب الأصلي "دلائل الإعجاز"⁽⁴⁾، جاء في مقدّمة إحدى طبعاته

(1) - حاتم صالح الضامن، نظرية النظم تاريخ وتطور، ص 24. وأحمد مطلوب، عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده، ص 56.

(2) - الإمام اللغوي عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، حقّقه وقَدّم له محمد رضوان الداية وفايز الداية، ص 15. عن بغية الوعاة، للسيوطي، ج 2/ ص 106.

(3) - شوقي ضيف، البلاغة تطوّر وتاريخ، ص 160.

(4) - علي العمّاري، قضية اللفظ والمعنى وأثرها في تدوين البلاغة، ص 383. وينظر مثلاً طبعة المكتبة العصرية: الإمام عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، شكله وشرح غامضه وخرّج شواهده وقَدّم له ووضع فهرسه ياسين الأيوبي. المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، د.ط، 1424هـ/ 2003م. وجعفر دكّ الباب، الموجز في شرح دلائل الإعجاز في علم المعاني، مطبعة الجليل، دمشق، 1980م.

أَنَّ «الكتابَ قد وُضِعَ لتأسيس علم المعاني»⁽¹⁾. وأمَّا ذِكْرُ عبدِ القاهر الجرجانيّ لعلم البيانِ وفضله في فاتحته عن مكانة العلم⁽²⁾ عموماً فرأى مُقدِّمُ الكتابِ - ياسين الأيوبي - أنّه لم يستخدمَ لفظَ البيانِ بمدلوله الاصطلاحيّ، وإنّما قد استخدمه بدلالته العامّة التي حضَّ عليها وشرحها القرآنُ المجيدُ⁽³⁾. ويرى شوقي ضيف أنّ وقوفَ عبدِ القاهر في "دلائله" عند الصورِ البيانيّة من المجاز والكناية والاستعارة لم يكنْ بغرض بحثها بحثاً مفصّلاً، وإنّما لإثبات أنّه يُطبَّقُ عليها في النظم ومعانيه الإضافيّة ما يُطبَّقُ على العبارات الحقيقيّة، وليؤكِّدَ من جهةٍ ثانية أنّ جمالها لا يرجعُ إلى مدلولاتها ومضامينها، وإنّما يرجعُ إلى المعاني الإضافيّة التي يلاحظها الحاذقُ البصيرُ في تراكيب العبارات وصياغاتها وخصائصِ نظمها وصُورِ نسقها وسياقها⁽⁴⁾. قال أحمد مطلوب في وصفه للكتاب: «ويكادُ الكتابُ ينفردُ بدراسة الموضوعات النحويّة من الوجهة البلاغيّة لولا بعضُ الفصول المتّصلة بالتمثيل والكناية والاستعارة وغيرها من صُور البيانِ والبديع»⁽⁵⁾.

هذا وتجدرُ الإشارةُ إلى أنّ من الباحثين مَنْ يُعارضُ هذا الرأي، ويرى أنّ "دلائل الإعجاز" كتابٌ في "علم البيان"⁽⁶⁾. وأمّا صاحبُ "الدلائل" ذاته فإنّه لم يُصرِّحْ بأنّه جعله لعلم المعاني، و «لم يشأ أن يكونَ فيه لغويّاً أو نحويّاً أو بلاغيّاً أو باحثاً يُخصِّصُ الكلامَ في الإعجاز! لقد أرادَ أن يكونَ ذلك كلّهُ في هيئةٍ متكاملة»⁽⁷⁾. ومصطلحُ "علم المعاني" عندَ عبدِ القاهر في "الدلائل" كما فهمه

(1) - عبد القاهر الجرجانيّ، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تقديم ياسين الأيوبي، ص 11.

(2) - عبد القاهر الجرجانيّ، دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص 66.

(3) - عبد القاهر الجرجانيّ، دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص 33.

(4) - شوقي ضيف، البلاغة تطوّر وتاريخ، ص 183. بتصرّف بسيط.

(5) - أحمد مطلوب، عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده، ص 60.

(6) - علي العمّاري، قضية اللفظ والمعنى وأثرها في تدوين البلاغة، ص 383.

(7) - الإمام اللغوي عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح رضوان وفايز الداية، ص 18. ومثّل ذلك في

طبعة المكتبة العصرية، تقديم ياسين الأيوبي، ص 11.

أكثر الدارسين يعني بلا شك "النظم"⁽¹⁾.

يصرّح عبدُ القاهر منذُ الصفحاتِ الأولى للدلائل أنّ النظم ليس «سوى تعليقِ الكَلِمِ بعضها ببعضٍ، وجعلِ بعضها بسببٍ من بعضٍ»⁽²⁾. والتعليقُ هنا كما فهمه تمام حسّان هو الذي يُفسّر العلاقاتِ السياقيةَ أو التركيبيةَ - مثلما تقدّم معنا في الفصل الأوّل من هذه الدراسة أثناء الحديث عن وظيفة النحو - وهو روحُ "النظم" عند عبدِ القاهر الذي «جعلَه للمعاني؛ أي: أنّ النظم عنده هو تصوّر العلاقاتِ النحويةِ بين الأبواب، كتصوّر علاقةِ الإسنادِ بين المسندِ إليه والمسندِ، وتصورِ علاقةِ التعديةِ بين الفعلِ والمفعولِ به، وتصورِ علاقةِ السببيةِ بين الفعلِ والمفعولِ لأجله، وهلمّ جرّاً»⁽³⁾. فالنظمُ نظمُ المعاني النحويةِ في نفس المتكلّم، لا بناءً الكلماتِ في صورة جملة⁽⁴⁾. إذ أنّ الكلمةَ الواحدةَ دونَ ربطِها بأخواتها ربطاً نحوياً مُحكماً لفظاً أو تقديرًا، فإنّها إذ ذاك «لا تزيدُ عن كونها صوتًا نصوّته. إذ لا فائدةَ خبريّةَ ولا بلاغيّةَ ولا سميّةَ نحويّة... وإنّما تظهرُ فيها الفائدةُ الإخباريةُ والصفاتُ النحويّةُ عند دخولها في الجملة وتأليفِ الكلام»⁽⁵⁾. فالنظمُ عنده هو «توحي معاني النحو في معاني الكَلِمِ، وأنّ توحيها في متون الألفاظِ محالٌّ»⁽⁶⁾. وسيأتي قريبًا الحديثُ عن علاقةِ نظم الجرجاني بعلم النحو ومعانيه، النحو الذي أخرجه عبدُ القاهر - على رأي إحدى تحقيقاتِ "الدلائل" - بفكره النافذِ وذكائه الوقادِ ومنهجه الواضحِ الدقيقِ من دائرة معياريةِ العربيةِ

(1) - شوقي ضيف، البلاغة تطوّر وتاريخ، ص 161. ويسمّي نظرية النظم نظرية المعاني. ص 160.

(2) - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تقديم ياسين الأيوبي، ص 57. وفي طبعة مكتبة الخانجي بالقاهرة، 2004 م، بتعليق محمود محمد شاكر، ص 4 في المدخل،

(3) - تمام حسّان، اللغة العربية، ص 186 و 188.

(4) - تمام حسّان، اللغة العربية، ص 187.

(5) - أحمد شامية، خصائص العربية والإعجاز القرآني في نظرية عبد القاهر الجرجاني اللغوية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1995م، ص 127.

(6) - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تقديم ياسين الأيوبي، ص 350 و 351.

الفصحى، على أهميتها وضرورتها وضرورة معرفتها، وفتح الباب إلى الدراسة النحوية التطبيقية التحليلية للكلام العربي. فللتراكيب حالات نحوية معروضة للدراسة؛ حالات ترتيبية في التقديم والتأخير، وحالات توليدية في البسط والتوسع بالإضافة والتكميل، وأخرى تلوينية في التعريف والتكثير، والإخبار والإنشاء بضروبهما المختلفة. فتحول النحو بذلك إلى دراسة أسلوبية تعبيرية تُقيد في الميدان الفني الأدبي وفي مجال الأداء العلمي، بتحليل الكلام نفسه عملياً وتطبيقياً، وعدم الاكتفاء والاقتناع بالقواعد والأمثلة النظرية الأساسية لكل دارس، ولكنها تظل بدون هذا المنهج جافةً تفتقد الحيوية التي قد تكتسبها إذا اعتمدت تحليلات الجرجاني التي أشار إليها بمصطلح "معاني النحو". وهي تحليلات داخلية للأمثلة والجمل والعبارات تربط العمل النحوي بالبحث والكشف عن المعاني والمقاصد والدلالات، تتطلب من الدارس فهماً متكاملًا للسياق ومراميها، وربطاً للوظائف النحوية بالأغراض والأفكار⁽¹⁾.

تجدُر الإشارة هنا إلى التذكير بأمر ذي أهمية في تعريف الجرجاني للنظم وتفسيره له، إذ نبّه إليه في "دلائل الإعجاز". قال في التعريف المتقدم أنّ النظم «ليس سوى تعليق الكلم بعضها ببعض». ووضح من كلامه أنّه يُبعدُ تعليق الحروف والأصوات - لا الأدوات - من النظم والتعليق. وأنّ ذلك مختصّ بالكلمات والألفاظ الدالة. فقد قال في فصل "نظم الكلام بحسب المعاني": «ومما يجبُ إحكامه... الفرقُ بين قولنا: حروفٌ منظومةٌ، وكلمٌ منظومةٌ. وذلك أنّ نظمَ الحروفِ هو تواليها في النطق فقط، وليس نظمُها بمقتضى عن معنى، ولا الناظمُ لها بمقتضى بذلك رسمًا من العقل، اقتضى أن يتحرى في نظمه ما تحرّاه. فلو أنّ واضحَ اللغة كان قد قال: (ريض)، مكانَ (ضرب)، فما كان في ذلك ما يؤدّي إلى فساد. وأمّا نظمُ الكلمِ فليس الأمرُ فيه كذلك؛ لأنّك تقتفي

(1) يُنظر في هذا عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق محمد رضوان وفايز الداية، ص 19-20 بتصرّف.

في نظمها آثار المعاني، وترتّبها على حسب ترتيب المعاني في النفس، فهو إذن نظم يُعتَبَر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، وليس هو النظم الذي معناه ضمُّ الشيء إلى الشيء كيف جاء واتّفق⁽¹⁾. فنظم الحروف بهذا عرفي اعتباري، هو مجرد ضمّ حرف إلى آخر حسب الوضع الذي كان له، لا لمعنى اجتماعي يُراد توصيله وتبليغه، أو معنى نفسي يُرام وصفه، والإفصاح عنه، و«ليس موضوعياً مرتبطاً بعلاقة حروف اللفظ بمعناه»⁽²⁾. بل يُكتفى في ذلك بأن يستجيب لشروط صوتية معينة كتقارب المخارج وتباعدها، وتجاور الأصوات وتناثرها، وغير ذلك. وأمّا المعنى الوظيفي النحوي لا المعجمي القاموسي فهو للألفاظ والكلم، وقد ضمّ بعضها إلى بعض، على طريقة مخصوصة، وفقاً لمعاني النحو وأحكامه. فليس «من عاقل يفتح عين قلبه إلا وهو يعلم ضرورة أن المعنى في ضمّ بعضها إلى بعض تعليق بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض، لا أن يُنطق ببعضها في أثر بعض من غير أن يكون فيما بينها تعلق، ويعلم كذلك ضرورة- إذا فكّر- أن التعلق يكون فيما بين معانيها، لا فيما بينها أنفسها...»⁽³⁾. ومما يُمكن فهمه من هذا الكلام ومثله الذي كرّره عبد القاهر أن قيمة الكلم والألفاظ وأهميتها أو مزيتها وفصاحتها بتعبيره ليست في ذواتها وأنفسها، ولا لمعانيها اللغوية القاموسية، وإنّما في تركيبها ونظمها وترتيبها، وأنّ الفكر لا يتعلّق بها مفردة، ولا بمعانيها في أنفسها، إنّما يتعلّق بما بين تلك المعاني من علاقات، وهذه العلاقات ليست إلا معاني النحو⁽⁴⁾. وذلك من قبيل قوله: «بأنّ الفصاحة لا تكون في الكلم أفراداً، وأنّها إنّما تكون إذا ضمّ بعضها إلى بعض، وكان يكون المراد بضمّ بعضها إلى

(1)- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تقديم ياسين الأيوبي، ص102.

(2)- محمود توفيق محمد سعد، نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني، بحث منشور في مجلة اللغة العربية، جامعة الأزهر الشريف، المنوفية، شبين الكوم، عدد21، سنة1423هـ، ص50.

(3)- عبد القاهر الجرجاني، المرجع السابق، ص425.

(4)- محمد عبد المطلب، البلاغة والأسلوبية، مكتبة لبنان ناشرون، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، ط1، 1994، ص50.

بعضٍ تعليقٍ معانيها بعضها ببعضٍ، لا كونَ بعضها في النطقِ على أثر بعضٍ... أنَّ الفصاحةَ تجبُ لها من أجل معانيها لا من أجل أنفسِها، لأنَّه محالٌّ أن يكونَ سببَ ظهورِ الفصاحةِ فيها تعلُّقُ معانيها بعضها ببعضٍ، ثم تكونُ الفصاحةُ وصفاً يجبُ لها لأنفسِها لا لمعانيها»⁽¹⁾. وقوله: «أنَّ الألفاظَ المفردةَ التي هي أوضاعُ اللغةِ لم توضعَ لتعرِّفَ معانيها في أنفسِها، ولكنَّ لأنَّ يُضَمَّ بعضها إلى بعضٍ، فيُعرَّفَ فيما بينها من فوائدٍ. وهذا علمٌ شريفٌ وأصلٌ عظيمٌ»⁽²⁾. أي: معاني الكلم المنظومة لا المفردة، فالسامعُ يُفترضُ أن يكونَ على علمٍ بمعاني الكلم المفردة التي يُخاطبُ ويُكلِّمُ بها، أو بالأحرى يُخبرُ بها ويسمعُها، فعندما يقولُ المتكلِّمُ مثلاً: (خرجَ زيدٌ)، فلا يكونُ الغرضُ والقصدُ من الكلامِ إخبارَ السامعِ وإفهامه معنى الخروجِ، ولا معنى زيدٍ، مفردَيْنِ غيرِ متعلِّقَيْنِ ببعضهما، أي: مجردَيْنِ من معاني النظم والنحو⁽³⁾، وإنَّما المرادُ من ذلك إفادتهُ بنسبةِ الخروجِ إلى زيدٍ وحصولِ الفعلِ منه. فليست الألفاظُ عنده إلا رموزاً للمعاني المقرَّرة، والإنسانُ-متكلِّماً أو متلقياً- يعرفُ مذلولَ الألفاظِ المفردةِ أولاً، ثم يعرفُ الألفاظَ الدالةَ عليها ثانياً، لأنَّ «الألفاظَ سماتٍ لمعانيها، ولا يُتصوَّرُ أن تسبقَ الألفاظُ معانيها، فذلك ضربٌ من المحال»⁽⁴⁾. قال عبدُ القاهر في ذلك: «ومما ينبغي أن يعلمه الإنسانُ ويجعله على ذكرٍ، أنَّه لا يُتصوَّرُ أن يتعلَّقَ الفكرُ بمعاني الكلم أفراداً ومجردةً من معاني النحو؛ فلا يقومُ في وهمٍ، ولا يصحُّ في عقلٍ أن يتفكَّرَ متفكِّراً في معنى فعلٍ من غير أن يريدَ إعماله في اسمٍ، ولا أن يتفكَّرَ في معنى اسمٍ من غير أن يريدَ إعمالَ فعلٍ فيه، وجعله فاعلاً له أو مفعولاً، أو يريدَ منه حكماً سوى ذلك من الأحكام، مثل أن

- (1) - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تقديم ياسين الأيوبي، ص426. وفي طبعة مكتبة الخانجي بالقاهرة قراءة وتعليق محمود محمد شاكر، ص367: "على إثر " بكسر الهمزة.
- (2) - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تقديم ياسين الأيوبي، ص495.
- (3) - من الباحثين من لا يُميِّز بين النحو والنظم، فمحمد مندور مثلاً يُسمي علم النحو أو علم التراكيب *syntaxe* بعلم النظم. النقد المنهجي عند العرب، ص437. في ترجمة كتاب " علم اللسان " لأنطوان ماييه.
- (4) - محمد عبد المطلب، البلاغة والأسلوبية، ص46 بتصرُّف.

يريد جعله مبتدأ أو خبراً أو صفةً أو حالاً أو ما شاكل ذلك»⁽¹⁾. واستعان لتوضيح ذلك ببيت

لبشار، هو قوله:

كَأَنَّ مُثَارَ النَّقْعِ فَوْقَ رُؤُوسِنَا وَأَسْيَافَنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهُ
وقال متسائلاً منبهاً: «وانظر! هل ترى بشاراً قد أخطر معاني هذه الكلم بباله أفراداً عاريةً من معاني النحو التي تراها فيها، وأن يكون قد وَقَعَ (كَأَنَّ) في نفسه من غير أن يكون قصد إيقاع التشبيه منه على شيء، وأن يكون فَكَرَ في (مُثَارِ النَّقْعِ) من غير أن يكون أراد إضافة الأول إلى الثاني، وفَكَرَ في (فَوْقَ رُؤُوسِنَا) من غير أن قد أراد أن يُضِيفَ (فَوْقَ) إلى الرؤوس، وفي (الأسياف) من دون أن يكون أراد عطفها بـ (الواو) على (مُثَارِ)، وفي (الواو) من غير أن يكون أراد العطف بها، وأن يكون كذلك فَكَرَ في (الليل) من دون أن يكون قد أراد أن يجعله خبراً لكأن، وفي (تهاوى كواكبهُ) من دون أن يكون أراد أن يجعل (تهاوى) فعلاً للكواكب، ثم يجعل الجملة صفةً لليل ليتِمَّ الذي أراد من التشبيه؟ أم لم تخطر هذه الأشياء بباله إلا مراداً فيها هذه الأحكام والمعاني التي تراها فيها»⁽²⁾.

ومن ذلك أيضاً قوله في "أسرار البلاغة": «والألفاظ لا تفيدُ حتى تُؤَلَّفَ ضرباً خاصاً من التأليف، ويُعمَدَ بها إلى وجهٍ دون وجهٍ من التركيب والترتيب. فلو أنك عمدتَ إلى بيت شعرٍ أو فصلٍ نثرٍ فعددتَ كلماته عدّاً كيف جاء واتَّفَقَ، وأبطلتَ نضده ونظامه الذي عليه بُنيَ، وفيه أُفْرِغَ

(1) - الإمام عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تقديم ياسين الأيوبي، ص 387.

(2) - الإمام عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تقديم ياسين الأيوبي، ص 387.

المعنى وأُجْرِي، وَغَيَّرَ تَرْتِيْبَهُ الَّذِي بِخُصُوصِيَّتِهِ أَفَادَ مَا أَفَادَ، وَبِنِسْقِهِ الْمَخْصُوصِ أَبَانَ الْمَرَادَ»⁽¹⁾.

وضربَ لذلك مثلاً بالشطر الأوّل من مطلع معلّقة امرئ القيس القائل:

قَفَا نَبْكَ مِنْ ذَكَرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ

واقترح - افتراضاً واختباراً - أن نُغيّر تركيبه وترتيبه فنقول: (منزل قفا من نيك حبيب)، فإننا

نُخْرِجُهُ بِذَلِكَ «من كمال البيان إلى مجال الهذيان»⁽²⁾، لَأَنَّ «المعنى الذي كانت له هذه الكلم بيت

شعر، أو فصلَ خطابٍ، هو ترتيبُها على طريقِ معلومةٍ، وحصولُها على صورةٍ من التأليفِ

مخصوصة⁽³⁾. معنى ذلك أَنَّ الحُسْنَ في الألفاظ - على سلامتها وشرفها - ليس ذاتيًّا، وإنَّما سببُه

إِجَادَةُ نَظْمِهَا مَعَ أُخَوَاتِهَا الْمَجَاوِرَةِ لَهَا، فَبِذَلِكَ فَقَطْ يَكُونُ الْكَلَامُ كَلَامًا. لِأَنَّ الْأَفَافَظَ فِي نَظَرِهَا لَيْسَتْ

إِلَّا رَمُوزًا وَعَلَامَاتٍ لِمَعَانِيهَا وَمَدْلُولَاتِهَا⁽⁴⁾ تَشِيرُ إِلَيْهَا، وَالْإِنْسَانُ يُفْتَرَضُ فِيهِ أَنَّهُ يَعْرِفُ الْأَشْيَاءَ أَي:

مدلولات الألفاظ المفردة أولاً، ثم يعرف بعد ذلك الألفاظ الموضوعة لها الدالة عليها، أي: أسماءها.

قال: «والدليل على ذلك أننا إن زعمنا أن الألفاظ التي هي أوضاع اللغة إنما وُضعت ليُعرف بها

معانيها في أنفسها، لأدّى ذلك إلى ما لا يشكُّ عاقلٌ في استحالاته؛ وهو أن يكونوا قد وضعوا

للأجناس الأسماء التي وضعوها لها لنعرفها بها، حتى كأنهم لو لم يكونوا قالوا: (رجلٌ و فرسٌ و دارٌ)

لَمَا كَانَ يَكُونُ لَنَا عِلْمٌ بِمَعَانِيهَا... وَكَيْفَ وَالْمَوَاضِعُ لَا تَكُونُ وَلَا تُتَصَوَّرُ إِلَّا عَلَى مَعْلُومٍ، فَمَحَالٌ أَنْ

يُوضَع اسمٌ أو غيرُ اسمٍ - فعلٌ أو حرفٌ - لغيرِ معلوم...»⁽⁵⁾. وقال في موضع آخر يُبَيِّلُ تَوْهَمَ

بعضهم عندَ اعتبارِ حالِ السامعِ الذي لا تتربُّبُ المعاني في نفسه إلاَّ بترتُّبِ الألفاظِ في سَمْعِهِ،

(1) -عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، دار المدني، جدة، د. ط، د. ت، ص4.

(2) - عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص5. وينظر مثل ذلك في دلائل الإعجاز، ص387.

(3) - عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص5.

(4) - درويش الجندي، نظرية عبد القاهر في النظم، ص51.

(5) - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تقديم ياسين الأيوبي، ص 495.

فيظن خطأ أن المعاني تبع للألفاظ، وأن الترتب فيها مكتسب من الألفاظ، وترتبها في النطق. وهو ظن فاسد عنده؛ فإن الاعتبار ينبغي أن يكون بحال الواضع للكلام المؤلف له لا السامع المتلقي، ويجب أن ينظر إلى حال المعاني معه، لا مع السامع، والناظر يعلم ضرورة أنه محال أن يكون الترتب فيها تبعاً لترتب الألفاظ ومكتسباً عنه، فذلك يقتضي سبق الألفاظ للمعاني، ووقوعها في نفس الإنسان قبل المعاني على عكس ما يعلمه كل عاقل⁽¹⁾. قال بعد هذا البيان: «وليت شعري! هل كانت الألفاظ إلا من أجل المعاني؟ وهل هي إلا خدم لها؟ ومصرفة على حكمها؟ أو ليست هي سمات لها؟! وأوضاعاً وضعت لتدل عليها؟! فكيف يتصور أن تسبق المعاني وأن تتقدمها في تصور النفس؟ إن جاز ذلك جاز أن تكون أسامي الأشياء قد وضعت قبل أن عرفت الأشياء، وقبل أن كانت. وما أدري ما أقول في شيء يجرّ الذاهبين إليه إلى أشباه هذا من فنون المحال ورديء الأحوال!»⁽²⁾. وكان قد قال قبل ذلك: «لا يتصور أن تعرف للفظ موضعاً من غير أن تعرف معناه، ولا أن تتوخى في الألفاظ من حيث هي ألفاظ ترتيباً ونظماً، وأنت تتوخى الترتيب في المعاني، وتعمل الفكر هناك، فإذا تم لك ذلك أتبعنها الألفاظ، وقفوت بها آثارها. وأنت إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك، لم تحتج إلى أن تستأنف فكراً في ترتيب الألفاظ، بل تجدها تترتب لك بحكم أنها خدم للمعاني، وتابعة لها ولا حجة بها، وأن العلم بمواقع المعاني في النفس علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق»⁽³⁾. فالمتكلم حينما يرغب في الكلام لا يطلب اللفظ أولاً إنما يطلب المعنى، فإذا ظفر به وتحصل له تلاحقت الألفاظ إلى لسانه، فيختار منها ما يوافق الفكرة والمعنى. فلا يصعب مرأى اللفظ بسبب المعنى، وإنما يصعب مرأى المعنى بسبب اللفظ، كما هو الحال في

(1) - ينظر عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص 391 بتصرف.

(2) - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تقديم ياسين الأيوبي، ص 391.

(3) - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تقديم ياسين الأيوبي، ص 105.

الألفاظ المسجعة⁽¹⁾. علّق أحدهم على هذا الأمر بقوله: «وهو - الجرجاني - في هذا يتفق مع ما يقول نوديه (Nodier) في هذا المعنى: "إنّ الكلمة ثمرة للفكرة، فمتى نضجت الفكرة سقطت كما تسقط الثمرة الناضجة، ولكنها تسقط على كلمتها". ومع ما يقول جوبير (Joubert): "وعندما تصل الفكرة إلى تمامها تصيح بكلمتها"⁽²⁾.

وهذا لا يعني أبداً أنّ الجرجاني يُهمّل اللفظ، ويحتقر شأنه. كلا! فإنّه يُنزله منزلته، ويهتم به، ويجمع بينه وبين المعنى «عن طريق ما يحدث بينهما من التحام في الصياغة والتصوير»⁽³⁾. وأن لا سبيل إلى فهم نظم المعاني في النفس، وترتيبها إلاّ بنظم الألفاظ⁽⁴⁾ الدالة عليها في النطق. فاللفظ - في عرّفه - وعاء للمعنى، يقع بسببه ضرورة، ولولاه ما كان - اللفظ - ليكون، وإن كان فسيكون أجوف خاوياً، وإذا كان الأمر كذلك وجب أن يتبع اللفظ المعنى في موقعه، فإذا وجب لمعنى أن يكون أولاً في النفس، وجب للفظ الدالّ عليه أن يكون مثله أولاً في النطق⁽⁵⁾، وهكذا. ولا أرى المقام يناسب لتفصيل ذلك وبيانّه.

6- صور التعليق عند عبد القاهر:

بعد أن أكّد الجرجاني أنّ النظم هو تعليقُ الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض، راح يبيّن صورَ هذا التعليق وأشكاله وأمثله من أقسام الكلم الثلاثة المعروفة؛ الاسم والفعل والحرف. فقال: «والكلم ثلاث: اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ. وللتعليق بينها طرقٌ معلومةٌ، وهو لا يعدو ثلاثة

(1) - درويش الجندي، نظرية عبد القاهر في النظم، ص 82.

(2) - درويش الجندي، نظرية عبد القاهر في النظم، ص 82. عن إبراهيم سلامة، بلاغة أرسطو، ص 321.

(3) - حاتم صالح الضامن، نظرية النظم تاريخ وتطور، ص 46.

(4) - درويش الجندي، نظرية عبد القاهر في النظم، ص 81.

(5) - ينظر عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تقديم ياسين الأيوبي، ص 104.

أقسام: **تعلّق اسم باسم، وتعلّق اسم بفعل، وتعلّق حرف بهما**⁽¹⁾. فلا تعلّق - كما نرى - **لفعل بفعل** ولا **ائتلاف بينهما**؛ فلا يُقال مثلاً: **(خرج ضحك)** بنية إسناد الفعل الأول إلى الثاني، فذلك فاسدٌ وباطل⁽²⁾، ولا يُعدّ كلاماً فصيحاً. وأمّا إذا قيلَ على سبيل المثال: **(خرج يضحك)**، أو **(كان يعمل)**، أو **(كاد يسقط) بتتابع فعلين**. فهذه تراكيبٌ وإن بدت في ظاهرها مكوّنة من فعلين، فإنّها تكون دائماً بتقدير اسمٍ أو ضميرٍ سبق ذكره ومعرّفته يُسنَدُ إليه الفعلان. وليست من قبيل تعلّق فعلٍ بفعلٍ؛ فالفعل لا يكون مسنداً إليه، بل يكون أبداً مسنداً إلى غيره⁽³⁾.

ولا ائتلاف أيضاً بين **حرفٍ وحرفٍ**؛ فلا يقال: **(من إلى)** مثلاً من غير اسمٍ. ولا حتّى بين **حرفٍ واسمٍ**، أو بين **حرفٍ وفعلٍ منفردين مستقلّين** غير مجتمعين. كما قد يُفهم خطأ من قوله: **«وتعلّق حرف بهما»**. وإذا قيلَ مثلاً في الطلب: **(إلى الأمام!)**. فلا يُتوهّم أنّ الكلام مركّب من حرفٍ واسمٍ كما هو ظاهرٌ وحسبٌ. ولكن بتقدير فعلٍ طلبٍ محذوفٍ؛ أي: **(سرّ إلى الأمام!)** مثلاً، أو بتقدير مصدرٍ منصوبٍ نائبٍ عن الفعل، نحو: **(سيراً إلى الأمام!)**. وقد نبّه الجرجاني بعد ذلك إلى أنّه **«لا يكون كلامٌ من حرفٍ وفعلٍ أصلاً، ولا من حرفٍ واسمٍ إلّا في النداء، نحو: (يا عبد الله!)»**⁽⁴⁾. ومعلومٌ أنّ النداء عند نحائنا مفسّرٌ ومؤوّلٌ بفعلٍ مضمّرٍ مقدّر. قال الجرجاني يُفسّر هذا الاستثناء من الائتلاف بين الحرف والاسم في أسلوب النداء: **«وذلك أيضاً إذا حقّق الأمر كان**

(1) - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تقديم ياسين الأيوبي، ص57.

(2) - ذكر الجرجاني مثلاً يشبه هذا (**ضَحِكَ خَرَجَ**)، وحكم عليه بالبطلان. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تقديم ياسين الأيوبي، ص375.

(3) - أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحويّ، الإيضاح، تحقيق ودراسة كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت - لبنان، ط2، 1416هـ/1996م، ص72. وابن مالك، شرح التسهيل، ج1/ص9.

(4) - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تقديم ياسين الأيوبي، ص60.

كلامًا بتقدير الفعل المضمر الذي هو: (أعني، وأريد، وأدعو) ؛ و (يا) دليل عليه، وعلى قيام معناه في النفس»⁽¹⁾.

وربما توهّم أنّ مثل قولنا: (بالله!)، أو (والله!)، أو (تالله!) من قبيل تعلّق الحرف بالاسم. والأمر ليس كذلك؛ فالقسمُ بالباء، وهو الأصل، يكونُ بتقدير فعل القسم أي: (أقسم بالله). أو (حلفت بالله). وإذا كان بالواو أو بالتاء لا يستقيمُ تقديرُ فعلٍ. ويكونُ بتقدير جملة المقسم عليه؛ أي: (والله لأفعلن!) مثلاً. فيكونُ الأمرُ حينئذٍ من قبيل تعلّق الحرف بمجموع الجملة. كما سيأتي قريباً، لا بالاسم وحده. وأمّا قوله (بهما) فالمراد أن يكونا - الاسم والفعل - مجتمعين في نفس التركيب. هذا ما يؤكّده النحاة. قال الرضي (محمد بن الحسن الإستراباذي (624-686هـ): «والاسم مع الحرف لا يكونُ كلاماً، إذ لو جعلت الاسم مسنداً فلا مسندَ إليه، ولو جعلته مسنداً إليه فلا مسندَ. وأمّا نحو: (يا زيد!) فليسدّ (يا) مسدّ (دعوت) الإنشائي. والفعلُ مع الفعل أو الحرف لا يكونُ كلاماً، لعدم المسندِ إليه. أمّا الحرف مع الحرف فلا مسندَ فيهما، ولا مسندَ إليه»⁽²⁾.

وتعلّق الحرف بالاسم والفعل عنده على ثلاثة أضرب:

الضرب الأول: حرف الجرّ المساعد على التعديّة الذي يتوسّط الفعل والاسم، فيوصلُ الأوّل إلى الثاني. نحو: (مررتُ بزيد). فالفعلُ (مرّ) تعدّى إلى (زيد) بواسطة الحرف (الباء) مستعيناً به. وهو ما يُمكنُ تسميته بالأنساق الفعلية؛ وهي الأفعال التي تُستعملُ دائماً مع حرفٍ يعينُها على

(1) - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تقديم ياسين الأيوبي، ص 60.

(2) - الرضي الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، دراسة وتحقيق حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، م.ع.س، هجر للطباعة والنشر، إمبابة، مصر، ط1، 1414هـ/1993م، ق1، مج1، ص18.

التعديّة غير المباشرة. نحو قولنا مثلاً: (عَدَلْ ب) أي: سَوَّى وأشْرَكَ، أو (عَدَلْ فِي) بمعنى أنصف، أو (عَدَلْ عَنْ) إذا مَالَ وحَادَ، أو (عَدَلْ إِلَى) أي: رَجَعَ. وهذا من تَعَلَّقِ الحرفِ بالاسم والفعل معاً.

الضرب الثاني: حرفُ العطفِ يُدْخِلُ الثاني في عَمَلِ عاملِ الأوّل. نحو: (مررتُ بزيدٍ وعمرو). ففي هذا المثالِ أَدْخَلَ حرفُ العطفِ (الواو) الاسمَ الثاني (وهو المعطوفُ: عمرو) في عملِ (أي الجرّ) عاملِ (حرفِ الجرّ: الباءِ) الاسمِ الأوّلِ (وهو المعطوفُ عليه المجرورُ: زيد). وهذا من قبيلِ تَعَلَّقِ حرفٍ باسمين في آنٍ واحد.

الضرب الثالث: حروفُ النفي أو الاستفهام أو الشرط وغيرها، تتعلّقُ بمجموعِ الجملة. نحو: (لا رَجُلَ في الدار). فحرفُ النفي (لا) هنا لم يتعلّقْ بالاسم المفرد (رجل)، كما قد يُتَوَهَّمُ من قول النحاة أنّها لنفي الجنس، وإنّما تعلّقَ بمجموعِ الجملة، فيكونُ المعنى أنّ (لا) لنفي الكينونة والوجود في الدار لجنس الرجال. وكذلك الأمرُ إذا قلتَ في الاستفهام: (هل خرجَ زيدٌ؟). فإنّ الحرفَ (هل) تعلّقَ بمعنى الجملة، لا بالفعل؛ لأنّك لم تستفهمَ عن الخروج مطلقاً، ولكن عنه واقعاً من زيد⁽¹⁾.

وقدَّمَ قبلَ ذلك صُوراً وأمثلةً عن كلّ قسمٍ من أقسامِ التعلّقِ، يطولُ عرضُها هنا، لذلك سأكتفي بذكر بعضِ تلكِ الصورِ، وأتركُ للقارئ الكريم العودةَ إلى المصدر، إذا رَغِبَ في الاستزادة⁽²⁾:

6-1: تعلّقُ اسمٍ باسمٍ:

يتعلّقُ الاسمُ بالاسم إذا:

6-1-1- كان أحدهما خبراً للآخر. أي: يكونُ أحدُ الاسمين مسنداً إليه مبتدأً، والثاني مسنداً

(1) - ينظر في ذلك عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تقديم ياسين الأيوبي، ص 59-60 بتصرّف. وعبد العاطي غريب علّام، دراسات في البلاغة العربية، ص 35.

(2) - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تقديم ياسين الأيوبي، ص 57-58-59.

خبراً. نحو قوله سبحانه: ﴿اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (الإخلاص، 1).

6-1-2- أو كان الأول وصفاً مشتقاً (شبه الفعل؛ كأن يكون اسم فاعلٍ أو مفعولٍ، أو صيغة

مبالغة، أو صفةً مشبهةً، أو اسم تفضيلٍ)، أو مصدرًا عاملاً عمل الفعل، وكان الثاني معمولاً للأول. بمعنى أن الأول مسندٌ (كأنه فعل) والثاني مسندٌ إليه. مثل:

6-1-2-1: قوله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ (الأنبياء، 3). ف (لا إلهة) اسم فاعلٍ - أو صفة

مشبهة - أُعْمِلَ عَمَلَ الفعل، و (قلوبهم) معموله فاعلٌ له.

6-2-1-2: وقوله تبارك اسمه: ﴿ذَٰلِكَ يَوْمُ مَجْمُوعٍ لَهُ النَّاسُ﴾ (هود، 103). (مجموع) اسم

مفعول، و (الناس) معموله نائب فاعلٍ له.

6-2-1-3: قوله عزّ في علاه: ﴿أَوْ أَطْعَمُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْعَةِ ۖ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ (البلد، 14 و 15).

فلفظ (إطعمم) مصدرٌ عاملٌ عمل الفعل المتعدي، و (يتيمًا) مفعولٌ به للمصدر.

6-2: تعلق اسم بفعل:

كأن يكون الاسم فاعلاً للفعل، أو مفعولاً به، أو فيه، أو لأجله، أو معه، أو مطلقاً. أو منزلاً

منزلة المفعول كخبر (كان) وأخواتها. ويمكن إضافة حالة من تعلق الاسم بالفعل - أو لنقل تعلق

الاسم بالجملة - لم يُشير إليها عبد القاهر في هذا الموضع؛ وهي عندما يكون الفعل - أو الجملة -

خبراً مسنداً إلى الاسم. نحو قولنا مثلاً: (الله يعلم) ⁽¹⁾.

(1) - حول صور التعليق هذه ينظر أيضاً فتحي أحمد عامر، فكرة النظم بين وجوه الإعجاز في القرآن الكريم، ص 80-

وقال في موضع آخر: «ومن أجل ذلك انقسمت الكلم قسمين: مؤتلف، وهو الاسم مع الاسم، والفعل مع الفعل. وغير مؤتلف، وهو ما عدا ذلك، كالفعل مع الفعل، والحرف مع الحرف»⁽¹⁾. كما تقدّم بيانه قبل قليل.

فتلك إذا هي إمكانات التأليف والتركيب بين وحدات الكلام وأقسامه، وطرق التعليق والتعلق بينها، طبقاً لمعاني النحو وأحكامه المتوخاة فيما بين الكلم من علاقات حسب قانون عبد القاهر في إنشاء الكلام ونظمه. قال بعد بيان ذلك: «فهذه هي الوجوه والطرق في تعلق الكلم بعضها ببعض. وهي كما تراها معاني النحو وأحكامه. وكذلك السبيل في كل شيء كان له مدخل في صحة تعلق الكلم بعضها ببعض، لا ترى شيئاً من ذلك يعدو أن يكون حكماً من أحكام النحو ومعنى من معانيه»⁽²⁾. وقال جازماً أن النظم ليس شيئاً سوى ذلك، وإن أنكر المنكرون على رأي أحمد مطلوب⁽³⁾:

وقد علمنا أن النظم ليس سوى
لو نقب الأرض باغ غير ذاك له
ما عاد إلا بخسر في تطلبه
و قبل هذا كان قد قال:

حكم من النحو نمضي في توحيه
معنى وصعد يعلو في ترقيه
ولا رأى غير غي في تبغيه

فما لنظم كلام أنت ناظمه
سوى حكم إعراب ترجيه⁽⁴⁾

رجع في الصفحات الموالية يُعزّز رأيه في النظم والتعليق، ويشرح مضمونه ومحصوله ويبيّنه، وأنه ليس إلا كما تقدّم ذكره. قال: «واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك، علمت علماً لا يعترضه

(1) - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تقديم ياسين الأيوبي، ص 425.

(2) - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تقديم ياسين الأيوبي، ص 60.

(3) - أحمد مطلوب، عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده، ص 66.

(4) - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص 62. ترجيه: تدفعه برفق وتسوقه.

الشك، أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب، حتى يُعلّق بعضها ببعض ويبنى بعضها على بعض، وتُجعل هذه بسبب من تلك... وإذا كان كذلك، فبنا ننظرُ إلى التعليق فيها والبناء، وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبها، ما معناه وما محصوله؟، وإذا نظرنا في ذلك علمنا أن لا محصول لها غير أن نَعتمدَ إلى اسم فتجعلُه فاعلاً لفعل، أو مفعولاً، أو نَعتمدَ إلى اسمين فتجعلُ أحدهما خبراً عن الآخر، أو تُتبعَ الاسمَ اسماً على أن يكونَ الثاني صفةً للأول، أو تأكيداً له، أو بدلاً منه، أو...، أو تتوَحَّى في كلامٍ هو لإثبات معنى، أن يصيرَ نفيًا أو استفهامًا أو تمنّيًا، فتُدخلُ عليه الحروفَ الموضوعَ لذلك، أو تُريدَ لفعلين أن تجعلَ أحدهما شرطاً في الآخر فتجيء بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى،... وعلى هذا القياس⁽¹⁾. وهو وصفٌ أو تحديدٌ فوق ما هو دقيقٌ بما يذكره من وجوه التعليق وصُور التركيب، هو شاملٌ بتجاوزه مباحثَ علم النحو إلى مسائل البلاغة - علم المعاني - بإيراده أمثلة النفي والاستفهام وحروف المعاني عموماً. وهي مسائل ومباحث «أعلّقُ بالعلم الثاني - البلاغة - تُبينُ عن لطيف المعنى بعد أن تأكّدت من صحته. لكأنَّ صاحب "الدلائل" يتوسّع في معاني النحو توسّعاً تصيرُ به مُجاورةً لحقل البلاغة وميادين البيان»⁽²⁾. فالنظمُ عنده يعني معاني النحو، لذلك نراه يُبدئُ ويُعيدُ ويُكرّرُ هذا الأمر.

7- النظم والنحو عند عبد القاهر:

لا يختلفُ باحثانِ اثنانِ في أنّ عبدَ القاهرِ كانَ من أكثر العلماءِ درايةً وتأليفاً في النحو وقضاياها، حتّى لقّبه بعضهم بالنحويّ، كما فعلَ السبكيّ والسيوطيّ⁽³⁾. وإن كانت شهرته في البلاغة وفنونها أوسع وأرحب. واستطاعَ بذكائه وبراعته أن يربطَ مسائلهما بنظريته التي اطمأنَّ إليها، ووجدَ

(1) - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تقديم ياسين الأيوبي، ص106.

(2) - أحمد الجوة، معاني النحو ومعاني البلاغة في كتب عبد القاهر الجرجاني، ص36.

(3) - رجاء عيد، فلسفة البلاغة بين التقنية والتطور، ص144.

فيها ملاذاً آمناً لفكره وأفكاره. فقد ردَّ إليها جوهر معظم علوم اللّغة في زمانه، من فصاحة ونحو وبلاغة ومعانٍ وبيانٍ وبديعٍ ونقدٍ، كما يشيرُ أحدُ الباحثين⁽¹⁾. وقد سبقت الإشارةُ في أثناء الحديث عن النحو وأهمّيّته إلى العناية القصوى التي أولّاها الجرجاني للنحو ووظيفته في نظم الكلام وتفسيره وفهمه. والنظمُ عنده مبنيٌّ ومؤسَّسٌ على النحو ومعانيه وأحكامه وقوانينه، بل «النظمُ هو النحو»⁽²⁾. فالكلماتُ والألفاظُ تتضامُّ وتتآلفُ، وتتعلّقُ فيما بينها وتتعانقُ، وتتلاقى معانيها ومدلولاتها وتتشابهُ، وتُدرِكُ المقاصدُ والأغراضُ منها على الوجه الذي يريده المتكلّمُ ويقتضيه العقلُ. قال: «... ليس الغرضُ بنظم الكلام أن توالَتْ ألفاظُها في النطق، بل أن تتأسَّقتْ دلالاتُها، وتلاقَتْ معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل»⁽³⁾. كلُّ ذلكِ وفقَ ناموسٍ واحدٍ عنده، هو توخّي معاني النحو وأحكامه في نظمها وترتيبها. مثلما أكَّده في أكثر من موضعٍ في "الدلائل"؛ من قبيل قوله: «واعلم أنَّه وإن كانت الصورةُ في الذي أعَدنا وأبدأنا فيه، من أنَّه لا معنى للنظم غير توخّي معاني النحو فيما بين الكلام، قد بلغت في الوضوح والظهور والانكشاف إلى أقصى الغاية، وإلى أن تكونَ الزيادةُ عليه كالتكلفِ لما لا يُحتاجُ إليه...»⁽⁴⁾. وقوله: «... النظمُ الذي بيَّنَّا أنَّه عبارة عن توخّي معاني النحو في معاني الكلام»⁽⁵⁾. وقوله في حديثه عن أنَّ الإعجازَ لا يكونُ بالكلم المفردة بل بنظم الكلام وتأليفه: «وكنا قد علمنا أن ليس النظم شيئاً غير توخّي معاني النحو وأحكامه فيما بين الكلام، وأنَّا إن بقينا الدهرَ نُجهدُ أفكارنا حتّى نعلمَ للكلم المفردة سِلْكاً ينظمُها، وجامعاً يجمعُ شملها، ويؤلّفُها ويجعلُ بعضها بسببٍ من بعضٍ، غير توخّي معاني النحو وأحكامه

(1)- حاتم صالح الضامن، نظرية النظم تاريخ وتطور، من ص26 إلى ص102. حيثُ أشار فيها إلى علاقة النظم بهذه الفنون عند الجرجاني.

(2)- عبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، ص382.

(3)- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تقديم ياسين الأيوبي، ص102.

(4)- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص357.

(5)- الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص351. ومثل ذلك في ص350.

فيها، طلبنا ما كُلُّ محالٍ دونه،...، ذاك لأنّه إذا كان لا يكونُ النظمُ شيئاً غيرَ توخّي معاني النحو وأحكامه فيما بين الكلم، كان من أعجب العجَب أن يزعمَ زاعمٌ أنّه يطلبُ المزيّة في النظم، ثم لا يطلبُها في معاني النحو وأحكامه، التي النظمُ عبارةٌ عن توخّيها فيما بين الكلم»⁽¹⁾. وكرّر ذلك لأهمّيّته عنده كثيراً⁽²⁾. فعبدُ القاهر بعثَ في النحو روحاً وحيويّةً بربطه النحو بالمعاني على رأي أحد الباحثين⁽³⁾.

مما تقدّم هنا، وما ذكّر في بداية هذا الفصل، يُمكنُ بلورةُ رأي عبد القاهر ونظره إلى النحو وأحكامه وعلاقته بالنظم في إطار نظريّته أنّه لا يفصلُ بينهما، ولا يسمَحُ للتّظار أصحاب العقول بالفصل بين نظم الكلام وتأليفه، لتأدية المعاني والأغراض المرادة لدى المتكلّم عموماً، كما يريدُها أن تصلَ إلى السامع الحاذق، وبينَ علم النحو ومعانيه وأحكامه وقوانينه، ليحافظَ الكلام على وظيفته ومزياه وفصاحته وأغراضه.

8- الدعوة إلى الجمع بين علمي النحو والمعاني:

وبعد، فإذا كان النحو-حسب الرأي المتقدّم- عمادَ النظم، والنظم هو المعاني، كما تقدّم في بداية هذا الفصل، بما أنّ النظمَ نظمُ المعاني لا الألفاظ، فإنّه بالإمكان اعتبارُ علمي النحو والمعاني اتّجاهين أو مجالين واهتمامين لعلم هو في الأصل واحدٌ، فنحن نجدُ باحثاً هو فاضل صالح السامرائي يُمضي من عمره أكثر من عشرة أعوام في البحث والنظر الدؤوبين ليُخرجَ لنا كتاباً

(1)- الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تقديم ياسين الأيوبي، ص351. ومثّل ذلك في ص374.

(2)- ينظر مثلاً ص 375 و382 و383 و387 و393 و419 و426 من الدلائل.

(3)- مصطفى الصاوي الجويني، البلاغة العربية تأصيل وتجديد، ص77.

من جزأين حول مختلف التراكيب العربية ومعانيها ودلالاتها وسمه "معاني النحو"⁽¹⁾، يدعو فيه إلى محاولة دراسة النحو على أساس المعنى، لا على أساس الأحكام والقواعد والضوابط الظاهرة وحسب. ويعد ذلك ضرورة لإعطاء نحونا نداوة وطراوة تلغي ما هو عليه من جفاف وقسوة على زعم غير الراغبين ولا المرغبين فيه، من غير أن يغفل أو يلغي جهود القدامى من نحويين وبلاغيين في هذا النوع من الدراسة التي تبقى في نظره غير كافية، تحتاج إلى المزيد. فهو يرى أن أي معنى نريد أن يلزمنا استعمال التعبير الذي يؤديه دون غيره، وأنه لا يمكن أن يؤدي تعبيران مختلفان معنى واحداً - إلا إذا كان ذلك لغة (كما في استعمال "ما" عند الحجازيين والتميميين) - بل لا بد أن يكون لكل تعبير معنى، إذ كل عدول من تعبير إلى تعبير لا بد أن يصحبه عدول من معنى إلى معنى، فالأوجه التعبيرية المتعددة إنما هي صور لأوجه معنوية متعددة⁽²⁾. أذكر لتوضيح هذا التركيبين الآتيين على سبيل المثال:

أ - (اشتريت قدح ماء). بإضافة (قدح) إلى (ماء)، وجر (ماء).

ب - (اشتريت قدحاً ماء). بتكرير (قدحاً) وتوينه، ونصب (ماء) على التمييز.

فهما يبدوان متشابهين في الظاهر، غير أنهما في الحقيقة مختلفان متباينان، لأن دلالتهما ومعناهما متغايران؛ فالأول احتمالي الدلالة أي: يحتمل أكثر من معنى وتفسير وفهم؛ فهو يحتمل أن يكون المراد منه أنك اشتريت ماءً بمقدار قدح، أو أنك اشتريت القدح أو الإناء الذي يوضع فيه الماء. وأمّا الثاني فهو قطعي الدلالة، ينص على معنى واحد بذاته، ولا يحتمل غيره؛ أي أنك

(1) - فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، ط. 2، 1423هـ/2003م. وممن ألفوا أيضاً في هذا الموضوع أحمد عبد الستار الجواري، نحو المعاني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

(2) - فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، المقدمة، من ص 5 إلى 10 بتصرف.

اشتريت ماءً بمقدار قدحٍ ليس إلا⁽¹⁾. جاء في حاشية الصبّان: «النصبُ في نحو (ذَنوبٌ ماءً)، و (حُبٌّ عسلًا) أولى من الجرّ؛ لأنّ النصبَ يدلُّ على أنّ المتكلّم أرادَ أنّ عنده ما يَمَلأ الوعاء المذكورَ من الجنس المذكور، وأمّا الجرُّ فيحتملُ أن يكونَ مرادُه ذلك، وأن يكونَ مرادُه بيانَ أنّ عنده الوعاء الصالحَ لذلك»⁽²⁾.

وهذا الاحتمالُ الممكنُ أو المفترضُ في المعنى في مثل هذه التراكيبِ ليس منه ما يُسمّونه (المعنى الباطنُ أو الدلالةُ الباطنة) التي تُؤدّي عن طريق المجازاتِ والكنائياتِ والإشاراتِ والاستعاراتِ والضمنيّاتِ، أو ما يطلقُ عليه عبدُ القاهر مصطلحَ (معنى المعنى)، ف (المعنى) هو المفهومُ المُدرَكُ من ظاهر اللفظ، و (معنى المعنى) أن تعقّلَ من اللفظ معنًى، ثمّ يُفضي بك ذلك المعنى إلى معنًى آخر⁽³⁾.

كلُّ ما تقدّم من شأنه أن يبرّر النزعة الداعية إلى إعادة دمج العلمين وجمعهما، ويكونُ ذلك من قبيل ردّ الأشياءِ إلى أصلها، مادامَ من الباحثين اللغويين مَنْ يرى أنّ من حقّ النحو استرداد علم المعاني من علم البلاغة، فهو أولى به وأحقُّ، كما سبقَت الإشارةُ إليه من رأي تَمَام حسان أعلاه. ورأي كوكبةٍ من الباحثين اللغويين العربِ أشارَ إليهم صاحبُ كتابِ "التراكيب النحويّة من الوجهة البلاغيّة عند عبد القاهر" معترضًا عليهم⁽⁴⁾، من أمثال مهدي المخزومي⁽⁵⁾، وحسن

(1) - ينظر فاضل السامرائي، معاني النحو، ص17.

(2) - الصبّان، حاشية الصبّان على الأشموني، ج2/ ص293.

(3) - فاضل السامرائي، معاني النحو، ص19. وعبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص272.

(4) - عبد الفتّاح لاشين، التراكيب النحويّة من الوجهة البلاغيّة عند عبد القاهر، ص339 وما بعدها.

(5) - مهدي المخزومي، في النحو العربي، نقد وتوجيه، ص225 وما بعدها.

عون⁽¹⁾، ومحمد عيد، قال هذا الأخير: «... لعلّي لا أتجاوز الحقيقة إذ أُشير بضمّ دراسات علم المعاني فيما يختصّ بنظام الجمل والتراكيب إلى الدراسات اللغوية، وهي دراسة متطورة نامية، يمكن أن تُفيد منها أبحاث البلاغيين، كما تُفيد هي من أبحاث البلاغيين»⁽²⁾.

ويبقى الفصل بينهما منهجياً فقط، من أجل الدراسة والوصف والتحليل والتعليم، كما هو الحال حتى مع النحو والصرف. أمّا في الحقيقة والواقع فالفصل بين النحو والمعاني من جهة، وحتى بين النحو والصرف من جهة ثانية، فهو أمر صعب للغاية، وطلبه فيه كثير من القسر والتكلف والعنت. قال عبد السلام هارون في مقدّمة كتابه "الأساليب الإنشائية في النحو العربي": «هذا بحث جديد في النحو العربي، حملني على كتابته ما كنتُ ألمحُ دائماً من تسرّب الاصطلاحات والتقسيمات البلاغية في أثناء هذا النحو، الذي أبى على تطاول العصور أن يتخلّص من هذه الاصطلاحات، كما أبى أن يتخلّص من بعض مقتضيات التصريف، لما بين تلك وبينه من رابطة وثيقة لا تنفصم، وإن زعم قوم أنه من الممكن فصل هذه من تلك؛ وهو زعم ضالّ واهم»⁽³⁾. تماماً كما هو الأمر والشأن في أجهزة جسم الإنسان التي يجري بينها نوع من تنسيق الوظائف والتكافل، ويمكن درسها وفهمها مستقلاً بعضها عن بعض في الذهن لا في الحقيقة والواقع، مع أن وظائفها لا تتحقّق عملياً إلا والأجهزة متناسقة متكاملة متكافئة في إطار النظام العام للجسم، ولا يقوم جهاز منها مستقلاً إلا

(1) - في بحثه الموسوم "تطور الدرس النحوي"، طبعة معهد البحوث والدراسات العربية، 1970م، ص 92 وما بعدها.

(2) - محمد عيد، "في اللغة ودراساتها"، ط عالم الكتب، 1974م، ص 250. وعبد الفتاح لاشين، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، ص 245.

(3) - عبد السلام محمد هارون، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط. 5، 1421هـ/2001م، ص 6.

* فكرة تشبيه نظام اللغة ووظائفها بالجسم الإنساني وأجهزته ذكرها الأستاذ تمام حسان في "اللغة العربية معناها ومبناها"، ص 33-34. ولكن قال قبله صاحب "العمدة": « وكلّ هذه الأبواب محتاج بعضها إلى بعض، كحاجة بعض أعضاء البدن إلى بعض، لا غنى لفضيلة أحدها عن الآخر». ابن رشيق، العمدة، ج 1/ ص 243.

في مقام الوصف والتحليل. وكما أنّ وظيفة الجسم الإنساني هي تحقيق الوجود البيولوجي للفرد، نجد وظيفة اللغة تحقيق الوجود الاجتماعي للفرد نفسه*. فاللغة نظام كليّ، يتكوّن من أنظمة جزئية متداخلة، يرتبط بعضها ببعض بعلاقات محكمة، والفصل بين هذه الأنظمة لا يتم نظرياً إلا لغايات البحث والدراسة⁽¹⁾.

غير أنّ لهذه الدعوة معارضين يرون فيها سبيلاً إلى إيقال كاهل النحو على ثقله، وإرهاقاً زائداً للدارسين من غير حاجة. وذلك لصعوبة تنفيذ هذا المشروع، باعتراف أحد الداعين إليه وهو الأستاذ تمام حسّان في آخر كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها" حين أقرّ بأنّه لم يجرؤ واحد من أصحاب هذا الرأي أن يقوم بعمل ذلك⁽²⁾. وسبب ذلك كما فهم أحد هؤلاء المعارضين راجع إلى صعوبة تنفيذه، لأنّه في رأيه ضدّ العقل وعكس المنطق، خصوصاً في المجال التعليمي⁽³⁾. ونافع الباحث عن منهج نحائنا واحترامهم لعلمهم وعملهم باحترامهم لنظرية التخصص الدقيق في العلوم مهما اقتربت أصولها وأهدافها. ومن الطريف الممتع أنّه استعمل نفس المثال الذي اتّخذّه - مثلاً - تمام حسّان في دعوته إلى الجمع بين علمي النحو والمعاني لتحقيق الغاية المرومة من درسهما، ولكنّ لغاية أخرى مغايرة تماماً للأولى. قال: «فالنحو له وجهته، والبلاغة لها اختصاصها، وكلّ منهما يخدم الجملة والتركيب، ولأمر ما كثر الباحثون في الجسم الواحد، فهذا للقلب، وذاك للبطن، وذلك للعين، وهذا للأذن... الخ، فكلّ اختصاصه، وفي بغّي أحدهما على اختصاص الآخر فساداً للجسم، وإخلالاً لتركيبه. وليس لإهمال النحاة أيّ أثر في فصل دراسة النحو عن المعاني، وذهاب

(1) - محمد رزق شُعير، الوظائف الدلالية للجملة العربية، ص 18.

(2) - تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 336.

(3) - ينظر عبد الفتاح لاشين، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، ص 248. وللتوسّع في اعتراضه على دعاة دمج علم المعاني في علم النحو ومزجه به ينظر من ص 227 إلى ص 248.

كلّ فريقٍ من الدارسين بشطريّ من شطريّ الدراسة الواحدة ذي الموضوع الواحد، وإنّما كلّ منهما لزم عمله، ولم يتعدّ اختصاصه»⁽¹⁾.

والحقُّ أنّ هذا العملَ شاقٌّ بالفعل، يتطلبُ جهوداً متضافرةً من أهل الاختصاص. ولكنّه غيرُ مستحيلٍ في مجال العلم والتعلُّم، يمكنُ تحقيقه بالتدرّج، بدءاً بتصحيح بعض المفاهيم السائدة الجائرة في حقّ النحو، التي تُبعدُه عن الاهتمام بالمعاني والدلالات من الكلام، وتحصّره في الجوانب الشكليّة المتعلّقة خصوصاً بالإعراب وضبط أواخر الكلمات. ثمّ بمحاولة ربطه بعلم المعاني، بالإشارة إلى الأغراض والمعاني التي تفيدها التراكيبُ والجملُ والعباراتُ والأساليبُ المختلفةُ بالمقارنة بينها، وتغيّر تلك الدلالات بتغيّر أحوال تلك التراكيب، كما نجدُ في أبواب علم المعاني. وقد تقدّم معنا نصُّ الباحثِ محمّد طاهر الحمصي في بيان العلاقة الطبيعيّة الوطيّة بين العلمين، وحاجة علم النحو إلى إتمامه بالمعاني. قال: «والحقُّ أنّ بينَ العلمينُ لُحمةً لا تنفصم، ومن الظلم للنحو ألاّ يستعيدَ ما سلبَ منه من دراسة المعاني الوظيفيّة للتركيب، والكشف عن أسرارهِ ولطائفهِ... ولهذا فإنّ المرجو أن يعمدَ دارسو النحو إلى الانكباب على علم المعاني، والاعتماد عليه في بناء البحثِ النحويّ، واتّخاذهِ سبيلاً إلى تحديد المعاني الوظيفيّة للمفردات والجمل. ولا شكّ أنّه سيفسّحُ مجالاً رحباً لإضافة نسغِ هامٍّ إلى النحو يبيّثُ فيه الحياة، ويقرّبه من النفوس، ويزيحُ غشاواتِ الأقيسة الجامدة التي حجبَتْ نورَه عن الأجيال أمداً طويلاً»⁽²⁾.

(1) - عبد الفتاح لاشين، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، ص244.

(2) - محمّد طاهر الحمصي، الجملة بين النحو والمعاني، رسالة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة دمشق، كليّة الآداب، قسم اللغة العربيّة، 1410هـ / 1989م، ص21.

الباب الثاني: مباحث لغويّة مشتركة

بين علمي النحو والمعاني

تمهيد:

كثيرة هي الأبواب والمباحث اللغوية التي اشترك علم النحو والمعاني في بحثها ودرسها⁽¹⁾، ما داما مترابطين متوائمين على النحو الذي رأينا في الفصل السابق في أثناء حديثنا عن النظم، ولا يكاد الدارس يعثر على مبحث في علم المعاني إلا وجذوره وأصوله ضاربة في باب من أبواب النحو، باستثناء بعضها التي يكاد علم المعاني يتفرد بها، كمباحث الإيجاز والإطناب والمساواة. وليس ذلك راجعاً إلى عامل الزمان بحكم أن النحو أقدم من البلاغة عموماً، بل لأن موضوعهما يكاد يكون واحداً، وأغراضهما متكاملة مع بعض الاختلاف في المنطق والمنهج والمقاصد والغايات.

فمثلاً في باب الإسناد يبحث النحو في أحكام المسند والمسند إليه ومتعلقات الفعل، من حيث الإعراب، والتعريف والتكثير، والذكر والحذف، والترتيب، على سبيل الوجوب أو الجواز. بينما يهتم علم المعاني بنواح أخرى مكملّة في إجلاء المعنى التام للكلام، فيهتم بأحوال المسند إليه والمسند لا من حيث أحكامهما، بل بمقتضى السياق، وأحوال المتخاطبين، ووضع الخطاب. فالنحو مقدّمه وتمهيد ضروريان للمعاني، والمعاني تنمّة وتكملة للنحو، أي: هما علمان؛ علم سابق يمهّد لعلم لاحق، وعلم لاحق يتمم علماً سابقاً، وهذا في رأي بعض معنى "التأخذ" الذي يشير إليه السكاكي، وهو التشارك في الأخذ والعطاء بين العلوم المتشابهة، مع احتفاظ كل علم بحدوده وخصائصه وأغراضه. جاء في مقدّمة "المفتاح": «وقد ضمّنت كتابي هذا... ما رأيته لا بدّ منه، وهي أنواع متآخدة...»، وأوردت علم النحو بتمامه، وتمامه بعلمي المعاني والبيان...⁽²⁾. ومن أمثلة ذلك وأدلّته عنده في

(1) - استعمل تمام حسان مصطلح الاشتراك أو الشراكة بين العلمين. في قوله مثلاً: «إذا كانت الشراكة في دراسة الجملة قائمة بين علم النحو وعلم المعاني». وقوله: «حقاً إن بعض المباحث قد تكون مشتركة بين العلمين، فإذا حدث هذا الاشتراك...». الأصول، ص346.

(2) - السكاكي، مفتاح العلوم، ضبط وتعليق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1407هـ/ 1987م، ص6. وفي طبعة دار الرسالة ببغداد بتحقيق أكرم عثمان يوسف، ط1، 1400هـ/ 1981م، ص104.

حديثه عن علم النحو، في غير ما موضع، ذكره عبارات دالة على تدخل علم المعاني لإتمام ما بدأه علم النحو، حتى لا أقول ما ليس من اهتمامه واختصاصه، من قبيل قوله: «ووجه ترك القصة... يأتيك في علم المعاني إن شاء الله تعالى»⁽¹⁾. وقوله عن لام التعريف التي في مخصوص (نعم): «وتحقيق القول فيه وظيفة بيانية نذكره في علم المعاني»⁽²⁾. وقوله في حديثه عن الحال الجملة: «وفي هذا الباب كلام يأتيك في علم المعاني»⁽³⁾. وفي حديثه عن الحروف غير العاملة في قسم "علم النحو" ذكر منها الهمزة التي للاستفهام، لكنه ذكر مع هذا أيضاً المعاني الأخرى البلاغية، وكأنه عدّ ذلك من وظيفة النحو، كما فعل أهل النحو⁽⁴⁾. قال: «فالهمزة للاستفهام، ويتفرع منه معانٍ بحسب المواقع وقرائن الأحوال، كالأمر، والاستبطاء، والتنبيه، والتخصيص، والتوبيخ، والوعيد، والنقير، والتسوية، والتعجب، وما شاكل ذلك، وسيطّلغك على أمثال ذلك علم المعاني»⁽⁵⁾. ومن تحصيل المنطق أنّ التمهيد يسبق النمام، ويتقدم عليه، لذلك تقدم درس النحو على المعاني، وقدم المؤلفون - منهم السكاكي - في مطولاتهم مباحث النحو على مباحث علم المعاني، وإن تماثلت تلك المباحث في مادتها اللغوية موضوع الدرس وتشابهت، وتباينت في المنهج والغرض. لأنّ علم النحو عنده هو «معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى»⁽⁶⁾. وعلم المعاني هو «تتبع خواص تراكيب

(1) - السكاكي، مفتاح العلوم، ص78.

(2) - السكاكي، مفتاح العلوم، ص88.

(3) - السكاكي، مفتاح العلوم، ص93.

(4) - أبو حيان، ارتشاف الضرب، ص2365. وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، ط1، 1419هـ / 1999م، ج1/ ص23 - 25. والحسين بن قاسم المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط1، 1413هـ / 1993م، ص31 - 33. وأبو الحسين عليّ بن عيسى الرماني، معاني الحروف، حققه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه الشيخ عرفان بن سليم العشاحسونة الدمشقي، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، ط1، 1426هـ / 2005م، ص1 - 3.

(5) - السكاكي، مفتاح العلوم، ص113 بتصرف.

(6) - السكاكي، مفتاح العلوم، ص75.

الكلام في الإفادة»⁽¹⁾. وبديهي أن معرفة خواص التراكيب وأحوالها من جهة معانيها الضمنية غير الأصلية مرهون بمعرفة كميّات التراكيب وطرائقها وأنواعها، قال السكاكي: «إنّ التعرّض لخواص تراكيب الكلام موقوف على التعرّض لتراكيبه ضرورة»⁽²⁾. وهذا هو معنى التكامل بين العلمين عندي، فهما «متكاملان بحيث لا يستغني أحدهما عن الآخر، فالنحو بغير المعاني جفاف قاحل، والمعاني بغير النحو أحلام طافية»⁽³⁾. قال تمام حسّان: «... أنّ البلاغيين لم يبدأوا التفكير في موضوعهم من نقطة الصفر، وإنّما بنّوا صرح البلاغة على أساس من جهود من تقدّمهم من النحاة واللغويين، فلا عجب أن تتمّ الفروع عن الأصول، وتقف البلاغة غير بعيد من موقف النحو واللغة»⁽⁴⁾. على ما بينهما من فروق منهجية، ترجع إلى منطلق كلّ منهما وغايته؛ فالنحو «ينطلق من المباني ليصل بالدرس والتحليل إلى المعاني النحوية وغيرها، وعلم المعاني ربّما اتّجه اتّجاهاً مُعاكساً لاتّجاه النحو، فبدأ من منطلق المعنى باحثاً له عن المبنى، وليس في هذا شيء من التناقض بينهما»⁽⁵⁾. أمّا فهم أن النحو لا يلتفت إلى المعاني، إلّا الوظائف والمعاني النحوية المحضة دون المعاني الأخرى الدلالية والبلاغية فأمر لا نسلم به.

من تلك المباحث المشتركة بين العلمين - على ما نجد في كتب النحو وعلم المعاني - باب دراسة الجملة العربية وأنواعها وأقسامها ومكوّناتها، وأبواب مثل الإسناد، والذكر والحذف، والترتيب (التقديم والتأخير)، والتعيين (التعريف والتكثير)، والقصر والحصر، والفصل والوصل، والعدول عن الأصل، والإثبات والنفي والتأكيد، وكذلك أبواب الإنشاء بقسميه الطلبيّ وغير الطلبيّ المعروفة من أمر ونهي، وتمنّ وترجّ، واستفهام، ونداء، واستغاثة وندبة، وإغراء وتحذير، وعرض وتحضيض، وتعجب، ومدح

(1) - السكاكي، مفتاح العلوم، ص 161.

(2) - السكاكي، مفتاح العلوم، ص 163 - 164.

(3) - تمام حسّان، الأصول، ص 349.

(4) - تمام حسّان، الأصول، ص 353.

(5) - تمام حسّان، الأصول، ص 349 بتصرّف بسيط.

وذم، وقسم، وغيرها. فالناظر - كما يرى تمام حسن - على سبيل المثال في العرض المجمل للقرويني لموضوعات علم المعاني وأبوابه في قوله: «ثم المقصود من علم المعاني منحصر في ثمانية أبواب: أولها: أحوال الإسناد الخبري. وثانيها: أحوال المسند إليه. وثالثها: أحوال المسند. ورابعها: أحوال متعلقات الفعل. وخامسها: القصر. وسادسها: الإنشاء. وسابعها: الفصل والوصل. وثامنها: الإيجاز والإطناب والمساواة»⁽¹⁾. وقوله بعد ذلك مبيناً: «وجه الحصر: أن الكلام إما خبر أو إنشاء؛ لأنه إما أن يكون لنسبته خارج تطابقه، أو لا تطابقه، أو لا يكون لها خارج؛ الأول: الخبر، والثاني: الإنشاء، ثم الخبر لا بد له من إسناد، ومسند إليه، ومسند، وأحوال هذه الثلاثة هي الأبواب الثلاثة الأولى، ثم المسند قد يكون له متعلقات إذا كان فعلاً، أو متصلاً به، أو في معناه، كاسم الفاعل ونحوه، وهذا هو الباب الرابع، ثم الإسناد والتعلق كل واحد منهما يكون إما بقصر، أو بغير قصر، وهذا الباب هو الخامس، والإنشاء هو الباب السادس، ثم الجملة إذا قرئت بأخرى فتكون الثانية إما معطوفة على الأولى (الوصل)، أو غير معطوفة (الفصل)، وهذا هو الباب السابع، ولفظ الكلام البليغ إما زائد على أصل المراد لفائدة (الإطناب)، أو غير زائد عليه (الإيجاز والمساواة)، وهذا هو الباب الثامن»⁽²⁾. قال: «والناظر إلى هذا الكلام يلاحظ أن القرويني يضع مباحث علم المعاني في نطاق إسناد الجملة، وعلاقاتها الداخلية والخارجية وأساليبها، وهو كلام لا يبعد بالمعاني عن النحو»⁽³⁾.

عبارات كثيرة تعترض الدارس تتضمن ما ينتمي فعلاً إلى مجال النحو والصرف، وفي السياق ذاته يجد ما يبدو في ظاهره من اختصاص علم المعاني، وهو وثيق الصلة بالنحو أو الصرف كذلك. وفي هذا دليل قوي كاف على الارتباط الشديد المتين بين العلمين، حتى لكأنهما علم واحد ذو اتجاهين،

(1) - الخطيب القرويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ط دار الكتاب العربي، ص 17.

(2) - الخطيب القرويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ط دار الكتاب العربي، ص 18. (ما بين الأقواس غير وارد في المصدر).. والمؤلف، " التلخيص في علوم البلاغة، ص 37-38. وأحمد مطلوب، القرويني وشروح التلخيص، ص 157-156.

(3) - تمام حسن، الأصول، ص 349.

يصعبُ الفصلُ بينهما كما تقدّم؛ أحدهما ينظرُ في الشكل والمبنى لتحليل التراكيب، ومعرفةً مكوّناتها وعناصرها وتصنيفها، والآخرُ يبحثُ في المعاني والدلالات الكامنة فيها، التي يريدُ المنشئون إيصالها وتبليغها للمتلقين، لإجلاتها والكشف عنها، وحصول الغاية منها ومن الكلام.

فإنّنا نقرأ في كتب النحو - على سبيل المثال لا الحصر - في مبحث العوامل الجازمة عند بيان وظائف تلك الأدوات النحوية والدلالية والأسلوبية ما يؤكد ما نقوله؛ نقرأ أنّ اللامَ المكسورة أو الساكنة الداخلة على الفعل المضارع تجزئهُ أي: هي حرفُ جزم، وهذا من مهمة علم النحو واختصاصه. لكنّ النحاة لم يقفوا عند هذا الحدّ في تقديم هذه اللام، بل تجاوزوه إلى بيان وظيفتها التبليغية الأسلوبية والدلالية، لأنّ إفادة المعنى وإصابة الغرض من الكلام هما ضالّة علم النحو وغايته أيضاً، فقالوا في التمييز بينها في هذه الحالة (الجزم) وبين حالاتها الأخرى حتّى عندما تكون مكسورة أيضاً داخلة على الفعل المضارع، ولكنّ (للنصب)، قالوا هي (لام الأمر)، في مقابل (لام التعليل) و(لام الجود). هي أداة وقرينة لأمر المتكلّم نفسه، أو لأمر الغائب - مع جواز استعمالها لأمر الحاضر المخاطب استثناءً وشذوذاً - ونفس اللام المكسورة الجازمة يوردها علماء المعاني في أساليب الإنشاء الطلبيّ مع المضارع بأنّها من الصيغ والقرائن المعتمدة في أسلوب الأمر، إلى جانب صيغتي فعل الأمر الصريح، والمصدر النائب عنه. ومثّل هذا يُقالُ عن (لا) الجازمة أيضاً؛ فلكي تفتقرَ وتتميّزَ عن (لا) غير الجازمة الداخلة على الفعل المضارع النافية لحدوثه - والنفي أيضاً من موضوع علمي النحو والمعاني - اضطرّ نحائنا إلى تمييزها بصفة دالة على وظيفتها الأسلوبية الدلالية، وهي (النهى)، فسمّوها (لا الناهية) في مقابل (النافية)، فيجمعون في حديث واحد بين النحو في عملها ووظيفتها النحوية الصرف، وهو الجزم، وبين المعاني في الغرض من استعمالها ووظيفتها التعبيرية الأسلوبية بدلالاتها على معنى النهي.

والأمر سيّ بالنسبة لكثير من مصطلحات النحو ومفرداته وعباراته، فإنّها تشترك بين العِلْمَيْنِ والاختصاصَيْنِ، لاسيّما تلك التي تتعلّق باللفظ الواحد المتعدّد الدلالات والوظائف، نحو لفظ (ما)، فإنّ نحائنا يميّزون بين دلالاتها ووظائفها واستعمالاتها المختلفة بصفات ونعوت دالّة على المعنى في السياق الذي وردت فيه هي أقرب إلى علم المعاني منها إلى علم النحو؛ فهي هنا استفهاميّة، وهناك تعجبية، وهناك شرطية، وثمّ موصوليّة، وثمّة نعتية، حين تُعدّ اسماً، وفي موضعٍ سادسٍ نافية، وفي سابعٍ مصدرية-ظرفية، وفي آخرٍ كافّة، إذا كانت حرفاً.

كما أنّ نحائنا يستعملون لبيان معاني بعض الحروف والأدوات ودلالاتها في السياقات المختلفة صيغة التركيب الإضافي، بذكر لفظ المضاف والمضاف إليه، نحو قولهم: (نون التوكيد)، و(هاء التنبيه)، و(لام التعريف)، و(همزة الاستفهام)، و(ياء النداء)، وغيرها. والاستفهام والتعجب والشرط والنفي والتوكيد والتنبيه والتعريف والنداء كلّها مصطلحات متداولة في العلمين معاً. وذلك جواباً أيضاً على ردّ التّهمة والشبهة عن النحو الزاعمة أنّه علم يُعنى فقط بالنواحي الشكلية المبنوية للغة والكلام، تاركاً العناية بالجوانب المعنوية لعلمي المعاني والبيان، بما أنّه صار عند بعض المتأخّرين صناعةً معياريةً تقويميةً، جاء في "اقتراح" السيوطي «النحو صناعة علمية يُعرّف بها أحوال كلام العرب من جهة ما يصحّ وما يفسد في التأليف ليُعرفَ الصحيح من الفاسد»⁽¹⁾. فمصطلحات مثل (صناعة، يصحّ، يفسد، الصحيح، الفاسد) كلّها دالّة على المعيارية والتقويمية في الجانب الشكلي للكلام. وقد ناقشت هذه المسألة في الفصل الخاص بعلم النحو من الباب الأول عند الحديث عن وظيفة النحو. ولو كان الأمر كذلك لصحّ وصف علم المعاني أيضاً بالشكلية والمعيارية، لأنّنا نجد في تعريفات البلاغيين وعلماء المعاني لعلم المعاني نفس المصطلحات تقريباً؛ فنقرأ للسكاكي مثلاً بأنّ علم المعاني هو «تتبّع خواصّ تراكيب الكلام في الإفادة وما يتّصل بها من الاستحسان وغيره، ليُحتزّر بالوقوف

(1) - السيوطي، الاقتراح، ص23.

عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره»⁽¹⁾. ونقرأ للشيخ المراغي قوله بأن علم المعاني «قواعد يُعرفُ بها كيفية مطابقة الكلام مقتضى الحال، حتى يكون وفق الغرض الذي سيقله، فبه تحترز عن الخطأ والصواب في تأدية المعنى المراد»⁽²⁾. فالنحو يهتم بالمعنى كاهتمامه بالشكل، وهو عندما يفصل في الجمل والمركبات، ويقوم بتحليلها، فإنما يفعل ذلك للوصول إلى المعاني التي تتضمنها تلك الجمل والتراكيب. وفي استعمال النحاة كثيرًا من المصطلحات والعبارات ذات الصلة بالمعنى دليل على أن الاهتمام بالمعاني كان وما زال من أهم غايات النحو وأهدافه؛ من ذلك مصطلح (الإعراب) بالمعنى الذي أراده فقهاء اللغة، وهو الإبانة عن المعاني كما عند ابن جني⁽³⁾. أو هو «الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ» على رأي ابن فارس⁽⁴⁾. وقوله: «باب الخطأ الذي يقع به الإفهام من القائل والفهم من السامع... فأما الإعراب فبه تميز المعاني، ويوقف على أغراض المتكلمين...»⁽⁵⁾. فالفهم والإفهام يتصلان بالمعنى والدلالة، لا بالشكل والمبنى.

وقد تقدم أن النظام اللغوي عمومًا يشبه في تكوينه نظام جسم الإنسان بأجهزته المتعددة المختلفة، ووظائفها المتكافئة المتكاملة، بما يوجد بينها من تنسيق وانسجام وارتباط لا يسمح بانفصالها واستقلالها عن بعضها إلا في الذهن والدراسة. أمّا في الواقع والحقيقة فهي كالكتلة الواحدة تعمل متناسقة متكافئة في إطار أو حيز واحد مغلق. وكذلك هي الأجهزة الفرعية في جسم اللغة ونظامها فإنها لا يمكن أن تفهم منفصلة إلا من الناحية النظرية، والدراسة والوصف والتحليل. ولكن وظائفها لا تتحقق عملياً

(1) - السكاكي، مفتاح العلوم، ص 341. والقزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص 84.

(2) - أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة، ص 42.

(3) - ابن جني، الخصائص، ط عالم الكتب، ص 68.

(4) - أحمد بن فارس، الصحابي في فقه اللغة العربية ومسائله وسنن العرب في كلامها، تح وضبط عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، ط 1، 1414هـ / 1993م، ص 75. والسيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، ج 1/ ص 327.

(5) - ابن فارس، الصحابي في فقه اللغة، ص 196.

إلا وهي متكافئة متكاملة أيضا⁽¹⁾. فكلُّ علومِ اللغة - خصوصًا النحو والمعاني - قد تأخذُ من بعضها وتعطي، لتحقيق الغاية والغرض منها.

ولأنَّ المباحثَ اللغويةَ المشتركةَ بينَ علمي النحو والمعاني كثيرةٌ متشعبةٌ، قد لا يكفي بحثٌ واحدٌ لاستيفائها، فإنني سأقتصرُ في هذا البابِ على بعضها في ثلاثة فصولٍ؛ أتناولُ في الأول منها مبحثَ الإسنادِ، وفي الثاني مبحثَ الذكرِ والحذفِ وفي الثالث مبحثَ التعريفِ والتذكيرِ. بشيءٍ من التوسُّعِ والتفصيلِ، وذلك بالإشارة إلى أهمِّ ما قاله النحويُّون والبلاغيُّون فيها.

(1) - ينظر تَمَامَ حَسَّان، اللغة العربية، ص33.

الفصل الأول: الإسناد

1- تعريفه:

من معاني الأصل المعجمي (سند) اللغوية انضمام الشيء إلى الشيء⁽¹⁾، والمعاوضة والمعاونة والمكافئة والاعتماد⁽²⁾. وقد استعمل أصحاب الاختصاص من نحويين وبلاغيين في تعريفهم للإسناد ألفاظاً ومصطلحات عدة مثل الضم والإضافة والنسبة والتعليق أو التعلق والإثبات والعقد والتركيب، وهي ألفاظٌ تلتقي في المعاني اللغوية السابقة وتتقاطع. سأذكر نماذج منها في هذا المبحث من تعريفاتهم للإسناد.

الإسناد كما جاء في "موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم" «عند أهل العربية يُطلق على معنيين: أحدهما نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى، أي: ضمها إليها وتعلقها بها، فالمنسوب يُسمى مُسنَداً، والمنسوب إليه مُسنَداً إليه»⁽³⁾. وفيه أيضاً: «الإسناد ضمُّ كلمةٍ أو ما يجري مجراها إلى أخرى، أو ضمُّ إحدى الجملتين إلى الأخرى»⁽⁴⁾. يُفيد هذا الضمُّ الحكم بثبوت مفهوم إحداهما لمفهوم الأخرى أو نفيه عنه»⁽⁵⁾. وقال أبو حيان بـ «أنَّ الإسناد في اصطلاح النحويين ضمُّ شيءٍ إلى شيءٍ على

(1) - أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، ص493.

(2) - المعاجم، مادة (سند).

(3) - محمد علي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1/ص196.

(4) - محمد علي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1/ص197.

(5) - عبد العزيز عبد المعطي عرفة، من بلاغة النظم العربي دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، ج1/ص73. وأحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، ج1/ص201-202. وكريمة محمود أبو زيد، علم المعاني دراسة وتحليل، وكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 1408هـ/1988م، ص38.

جهة أن يقع بمجموعهما استقلالٌ فائدة⁽¹⁾. وعند الشيخ الطاهر بن عاشور هو: «ضمُّ كلمةٍ إلى أخرى ضمًّا يفيدُ ثبوتَ مفهومٍ إحداها لمفهوم الأخرى، نحو: (حاتمٌ كريمٌ)، و(أكرمٌ حاتمًا). أو انتفاءه عنه، نحو: (ما خالدٌ جبانًا) و(لا تقاتلُ خالدًا)⁽²⁾. وهو ما أكدّه أحمد مطلوب بقوله عنه: «ضمُّ كلمةٍ أو ما يجري مجراها إلى أخرى بحيثُ يُفِيدُ أنَّ مفهومَ إحداها ثابتٌ لمفهوم الأخرى، أو متنفّي عنه»⁽³⁾. والملاحظُ في تعريف الشيخ بن عاشور أنّه جمعَ فيه بينَ الخبرِ والإنشاء. وعلّقَ على ذلك يقول: «اعلمُ أنّي نقّحتُ تعريفهم للإسناد، فأنتيتُ بتعريفٍ ينطبقُ على الخبر وعلى الإنشاء، ولذلك لم أذكرُ في التعريف لفظَ الحكم، بل قلتُ: يفيدُ ثبوتَ مفهومٍ إلخ... لأنّ في الإنشاء ثبوتًا وانتفاءً بلا حكم»⁽⁴⁾. ومن الشائع المعروف «أنّ الإسنادَ من خصائص الخبر. فلذلك كثرَ أن يصفوه بالخبري»⁽⁵⁾. ففي "مفتاح العلوم": «وإذْ قد عرفتُ أنّ الخبرَ يرجعُ إلى الحكم بمفهومٍ لمفهومٍ، وهو الذي تُسمّيه الإسنادُ الخبري، كقولنا: (شيءٌ ثابتٌ)، و(شيءٌ ليس ثابتًا)، فأنت في الأوّل تحكّم بالثبوت للشيء، وفي الثاني باللاتبوت للشيء»⁽⁶⁾. هذا وتشيرُ بعضُ المراجعِ إلى أنّ البلاغيين المتأخّرين لم يتحدثوا عن الإسناد الإنشائي، ولم يعدّوه بابًا مستقلًّا من أبواب علم المعاني، كما فعلوا مع الإسناد الخبري، ذلك لأنّ الإسنادَ عندهم واحدٌ، وهو تعلّقُ مسندٍ بمسندٍ إليه، أو نسبةٌ دائرةٌ بينَ المنتسبين، ولذلك فهو يجري على

(1) - أبو حيّان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ج1/ص31-32، وابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الأندلسي، شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيّد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ج1/ص9.

(2) - محمد الطاهر بن عاشور، موجز البلاغة، المطبعة التونسية، تونس، ط1، د. ت، ص10.

(3) - أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1403هـ/1983م، ج1/ص201-202. وإنعام فوّال عكاوي، المعجم المفصّل في علوم البلاغة، ص145.

(4) - محمد الطاهر بن عاشور، موجز البلاغة، هامش ص11.

(5) - محمد الطاهر بن عاشور، موجز البلاغة، ص11.

(6) - السكاكي، مفتاح العلوم، ص164 بتصرّف.

الإنشاء، ويُطلقُ على الإسناد الخبري والإنشائي. قال به القزويني⁽¹⁾. وأضاف الشيخ بن عاشور في بيان علة اعتبارهم الإسناد من خصائص الخبر: «وذلك بناءً على أن الإنشاء كالأمر والنهي والاستفهام، لا إسناد فيه. والتحقيق أن الإسناد يثبت للخبر والإنشاء؛ فإن في الجمل الإنشائية مسنداً ومسنداً إليه؛ فالفعل في قولك: (أكرم صديقك) مسندٌ، والضمير المستتر فيه مسندٌ إليه»⁽²⁾. فإذا كان «القصدُ الأوّلُ للمخبر من خبره هو إفادة المخاطبِ الحكم، فإن قصد المتكلم بالجملة الإنشائية إيجاد مدلول الإنشاء؛ ففي الأمر يقصد إيجاد المأمور به ويسمى الامتثال، وفي النهي يقصد عدم إيجاد الفعل ويسمى الانكفاف، وفي الاستفهام يقصد الجواب بالإفهام وهكذا»⁽³⁾. ويدخل في حكم الكلمة «ما يجري مجراها نحو الضمير المستتر والجملة الواقعة خبراً. فالكلمة الدالة على المحكوم عليه تسمى مُسنداً إليه، والكلمة الدالة على المحكوم به تسمى مُسنداً، والحكمُ الحاصلُ من ذلك يسمى الإسناد»⁽⁴⁾.

تقدّم في كلام العلامة التهانوي أن من معاني الإسناد النسبية، لذلك عرفوه بأنه نسبة إحدى الكلمتين حقيقةً أو حكماً إلى الأخرى، بحيث تفيّد المخاطب فائدةً تامّةً، أي: من شأنه أن يقصد به إفادة المخاطب فائدةً يصحّ السكوت عليها، فلو سكّت المتكلم لم يكن لأهل العرف مجال تخطئته... فدخل فيه إسناد الجملة الواقعة خبراً أو نحوها - الواقعة مبتدأً أو فاعلاً أو نائب فاعل - بسبب وقوعها موقع المفرد، وإن كانت غير مفيدة فائدةً تامّةً... وكذا دخل إسناد الجملة التي علّم مضمونها

(1) - الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص147. والتلخيص في علوم البلاغة، ضبطه وشرحه عبد الرحمن البرقوقي، دار الفكر العربي، ص147. وينظر أيضاً محمد عبد المطّلب، البلاغة العربية قراءة أخرى، ص214.

(2) - محمد الطاهر بن عاشور، موجز البلاغة، ص11.

(3) - محمد الطاهر بن عاشور، موجز البلاغة، ص12.

3- محمد الطاهر بن عاشور، موجز البلاغة، ص11.

المخاطب، كقولنا: (السماء فوقنا)، فإنها وإن لم تكن مفيدة باعتبار العلم بمضمونها، لكنها مفيدة عند عدم العلم به⁽¹⁾.

وممن استعمل أيضا مصطلح النسبة في تعريفه للإسناد أبو حيان الأندلسي في "التذيل والتكميل" حيث قال: «الإسناد نسبة بين المسند والمسند إليه»⁽²⁾. وكذلك الشيخ خالد الأزهرى (ت 905هـ) في "شرح التصريح على التوضيح" عند عرضه لعلامات الاسم، عند العلامة الخامسة وهي الإسناد إليه، حيث استعمل المصدر المؤول في قوله: «معنى الإسناد إلى الاسم هو أن تنسب إليه ما يحصل به الفائدة التامة»⁽³⁾. أي: تنسب إلى الاسم حكماً تحصل به الفائدة. فإذا وقعت تلك النسبة وحصلت الفائدة سمي المنسوب مسنداً، والمنسوب إليه مسنداً إليه. و«الفعل يُسند ولا يُسند إليه، والاسم يُسند ويُسند إليه. أما الحرف فلا يُسند ولا يسند إليه»⁽⁴⁾.

(1) - التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون، ج 1/ ص 198-199. وينظر: أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكوفي، الكلبيات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، قابله على نسخة خطية وأعدّه للطبع ووضع فهرسه عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط 2، 1419هـ/1998م، ص 100. ولكنه استعمل لفظ "ضم" مكان "نسبة" ولفظ "السامع" بدل "المخاطب". وأشار هنا إلى أن بعض النحاة منهم ابن مالك لا يعتدّون بمثل هذه التراكيب ولا يعتبرونها كلاماً؛ فابن مالك مثلاً يشترط في الكلام أن يفيد فائدة يجهلها السامع. فنحو: (السماء فوق الأرض)، و (النار حارّة)، و (تكلم رجل) ليس كلاماً. وصحّح آخرون منهم أبو حيان النحوي الأندلسي وقال: « وإلا كان الكلام الواحد كلاماً وغير كلام، إذا خوطب به من يجهله فاستفاد مضمونه، ثم خوطب به ثانياً ». ينظر جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان، ط 1، 1418هـ/1998م، ج 1/ ص 42.

(2) - أبو حيان الأندلسي، التذيل والتكميل في شرح التسهيل، تحقيق حسن هنداي، دار القلم، دمشق، ج 6/ ص 183.

(3) - خالد بن عبد الله الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط 1، 1421هـ/2000م، ج 1/ ص 33.

(4) - محمد أمين ضناوي، المعجم الميسر في القواعد والبلاغة والإنشاء والعروض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1420هـ/1999م، ص 19.

وقالوا أيضاً بأنَّ الإسنادَ «إثباتُ شيءٍ لشيءٍ، أو نفيه عنه، أو طلبه منه»⁽¹⁾. وفي "خصائص التراكيب" لمحمد (أبو) موسى: «والإسنادُ يعني أن تثبتَ الشيءَ للشيءِ، أو تنفيه عنه، كقولك: (جاشتْ أشواقه)، فقد أثبتَ الجيشانَ للأشواق؛ ف (الجيشانُ) مثبتٌ، و (الأشواقُ) مثبتٌ له... والبلاغيون يُسمّون المُنْبَتَّ حديثاً أو مُسَنِّداً، والمُنْبَتَّ له مُحَدَّثاً عنه أو مسنداً إليه، يقولُ عبدُ القاهر: «... أنه لا يكونُ كلامٌ من جزءٍ واحدٍ، وأنه لا بُدَّ من مسندٍ ومسندٍ إليه»⁽²⁾. وقيل: «هو الحكمُ على أحد الجزأين بالآخر على وجهٍ يُفيدُ مخاطَبَ ما ليس عنده»⁽³⁾.

كما استعملوا مصطلحَ "الإضافة" في تعريفه ووصفه، قال القاسمُ بنُ الحسينِ الخوارزمي (555-612هـ) في "شرح المفصل في صنعة الإعراب" المعروف بـ "التخمير": «الإسنادُ في اللغة هو الإضافةُ، وفي الإعراب- أي الاصطلاح النحويّ- إضافةُ إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة، والإفادة لا تكونُ إلّا في الابتداء، والفعلِ والفاعل، وهذا لأنَّ الإفادةَ متى وقعتْ بين شيئين فأحدُ الشيئين يستحيلُ أن يكونَ حرفاً...»⁽⁴⁾. والإفادةُ تحصلُ بالإسناد.

أما ابنُ مالكٍ فاختارَ لفظَ "التعليق"، فقال في "شرح التسهيل": «الإسنادُ عبارةٌ عن تعليق خبرٍ بمخبرٍ عنه، أو طلبٍ بمطلوبٍ منه»⁽⁵⁾. واعتبره الزمخشريُّ ضرباً من العقدِ والتركيبِ يجبُ توفُّره في نيّة المتكلِّمِ المنشئِ وقصده، بدون ذلك يكونُ طرفاه - المبتدأ والخبرُ مثلاً- في حُكم الأصواتِ غيرِ

(1) - إنعام فؤال عكاوي، المعجم المفصل في علوم البلاغة البديع والبيان والمعاني، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، ط2، 1417هـ/1996م، ص144، وعباس حسن، النحو الوافي، ج1/ ص28.

(2) - محمدٌ محمدٌ أبو موسى، خصائص التراكيب، ص77-78.

(3) - أبو عمرو عثمان بن الحاجب النحويّ، شرح الوافية نظم الكافية، دراسة وتحقيق موسى بّناي علوان العليلي، مطبعة الآداب في النجف الأشرف، 1400هـ/1980م، ص125.

(4) - القاسم بن الحسين الخوارزمي، شرح المفصل في صنعة العريّة الموسوم بالتخمير، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلاميّ، ط1، 1990، ج1/ ص157.

(5) - ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائيّ الحياتيّ الأندلسيّ، شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيّد ومحمد بدوي المختون، د. ط، د. ت، ج1/ ص9.

الدالة على كلام، إذ أنها حينذاك لا تدلُّ على معنى تامّ. قال في حديثه عن المبتدأ والخبر وإعرابيهما: «هما الاسمان المجردان للإسناد... وإنما اشترط في التجريد أن يكون من أجل الإسناد، لأنهما لو جُردا لا للإسناد لكانا في حكم الأصوات التي يُنْعَقُ بها غير معربة، لأن الإعراب لا يُستَحَقُّ إلا بعد العقد والتركيب»⁽¹⁾. فالمبتدأ والخبر مثلاً مترافعان، يرفع أحدهما الآخر، يرتفعان «مع تركيب المبتدأ بالإخبار عنه، وتركيب الخبر بالإخبار به»⁽²⁾. إذ أن قصْدَ علاقة التركيب هذه وإرادتها في نفس «المتكلم دون واضع اللغة»⁽³⁾ من أهم شروط الكلام المفيد، وهو ما يمكن فهمه من كلام عبد القاهر في قوله: «وليت شعري، كيف يُتَصَوَّرُ وقوع قصدٍ منك إلى معنى من دون أن تريد تعليقها - كلمة - بمعنى كلمة أخرى. ومعنى القصد إلى معاني الكلم أن تُعَلِّمَ السامعَ بها شيئاً لا يَعْلَمُه؟ ومعلوم أنك أيها المتكلم لست تقصد أن تُعَلِّمَ السامعَ معاني الكلم المفردة التي تُكَلِّمُه بها، فلا تقول: (خرج زيد) لتُعَلِّمَه معنى (خرج) في اللغة، ومعنى (زيد). كيف ومحال أن تُكَلِّمَه بالفاظ لا يعرفها كما تعرف؟ ولهذا لم يكن الفعل وحده من دون الاسم، ولا الاسم وحده من دون اسم آخر أو فعل كلاً، وكنت لو قلت: (خرج) ولم تأت باسم ولا قدّرت فيه ضمير الشيء، أو قلت: (زيد) ولم تأت بفعل ولا اسم آخر، ولم تُضمِّره في نفسك كان ذلك وصوتاً تصوّته سواً، فأعرفه»⁽⁴⁾. ومن قول النحويين في تعريف الكلام نفسه إذ هو «ما تضمّن من الكلم إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته»⁽⁵⁾، لا المقصود لغيره⁽¹⁾،

(1) - أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، المفصل في علم العربية، تحقيق سعيد محمود عقيل، دار الجيل، بيروت - لبنان، ط1، 1424هـ/2003م، ص31. والقاسم بن الحسين الخوارزمي، التخمير، ج1/ ص255. وأبو عمرو عثمان بن الحاجب النحوي، شرح الوافية نظم الكافية، ص80.

(2) - أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل، ج3/ ص263.

(3) - الخطيب القزويني، التلخيص في علوم البلاغة، هامش ص44 (من كلام عبد الرحمن البرقوقي). وأحمد مطلوب، القزويني وشروح التلخيص، مكتبة النهضة، بغداد، ط1، 1387هـ/1967، ص364.

(4) - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، شكله وشرح غامضه وخرجه شواهده وقدّم له ووضع فهارسه ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، 1424هـ/2003م، ص388. في الهامش: وصات ← يصوت، ويصات: نادى، كأصات وصوت.

(5) - أبو حيان الأندلسي، التذييل، ج1/ ص23. وابن مالك، شرح التسهيل، ج1/ ص7.

كالإسناد الحاصل في الجملة الموصول بها والمضاف إليها، فإنه إسناد لم يُقصد هو ولا ما تضمنته لذاته، بل قُصدَ لغيره، فليس كلاماً بل هو جزء كلام، وذلك نحو: (قاموا) من قولك: (رأيت الذين قاموا)، و(قمت حين قاموا).

2- عناصر الإسناد ومكوناته:

الإسناد لا يُمكن -بتعبير السيوطي- في الأصل في كلمة، ولا اسم وحرف، ولا فعل وحرف، بل يُمكن في اسمين، واسم وفعل⁽²⁾. وقبله قال الزمخشري في تعريفه للكلام: «الكلام هو المركب من كلمتين أُسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك: (زيد أخوك)، و(بشر صاحبك)، أو في فعل واسم نحو: (ضرب زيد)، و(انطلق بكر)»⁽³⁾. قال ابن يعيش تعليقاً على هذا الكلام: «وتركيب الإسناد أن تُركب كلمة مع كلمة تنسب إحداهما إلى الأخرى، فعرفك بقوله: " أُسندت إحداهما إلى الأخرى " أنه لم يُرد مطلق التركيب، بل تركيب الكلمة مع الكلمة إذا كان لإحداهما تعلق

(1)- ابن مالك، شرح التسهيل، ج1/ص 7 و8. كثير من النحويين يفرقون بين نوعي الإسناد، المقصود لذاته وغير المقصود لذاته، وهما نوعا الإسناد الأصلي؛ فالمقصود لذاته ما يُلْتَفَتُ فيه إلى النسبة قصداً بأن يُلَاحَظَ المسندُ والمسندُ إليه مفصلاً، كما في قولنا: (زيد قائم)، و(أقائم الزيدان ؟). وغير المقصود لذاته ما لا يُلْتَفَتُ فيه إلى النسبة قصداً بل إلى مجموع المسند والمسند إليه من حيث هو مجموع، كإسناد جملة قائمة مقام المفرد، والواقعة صلةً ونحو ذلك. ينظر التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1/ص 199. يجعلون الأول لتعريف الكلام، والثاني للجملة؛ فالجملة ما تضمنت الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ. أما الكلام فما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاته، فكل كلام جملة، ولا ينعكس. لمراجعة هذه المسألة ينظر مثلاً التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج2/ص 1372. وعلي أبو المكارم، مقومات الجملة العربية، ص24-31.

(2)- ينظر الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان، ط1، 1418هـ/1998م، ج1/ص 33 بتصرف.

(3)- الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص8. وموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي، شرح المفصل، ج1/ص 18. والقاسم الخوارزمي، التخمير، ج1/ص 157. وعد بعضهم هذه الصور من التأليف داخلة فيما هو أقل صور التأليف. محمد إبراهيم عبادة، الحملة العربية مكوناتها أنواعها تحليلها، مكتبة الآداب، القاهرة، ط4، 1428هـ/2007م، ص12.

بالأخرى، على السبيل الذي به يحسنُ موقعُ الخبرِ وتَمَامُ الفائدة»⁽¹⁾. فالإِسْنَادُ يستلزمُ تركيباً⁽²⁾؛ إذ هو ذاته دلالةً تركيبيةً في الجملة العربية، وعلاقةً نحويةً تتمثلُ في موضع كلمةٍ بالنسبة للأخرى⁽³⁾. وله صورٌ ذكرها النحاة، منها ما جاء في "شرح الكافية" للاستراباذي: «والتركيبُ العقليُّ الثنائيُّ بينَ الثلاثةِ الأشياءِ، أعني الاسمَ والفعلَ والحرفَ، لا يعدو ستّةَ أقسامٍ: الاسمان، والاسمُ مع الفعلِ أو الحرفِ، والفعلُ مع الفعلِ أو الحرفِ، والحرفان. فالاسمان يُكوّنان كلاًّ لكون أحدهما مسنداً والآخر مسنداً إليه، وكذا الاسمُ مع الفعلِ لكون الفعلِ مسنداً والاسمُ مسنداً إليه، والاسمُ مع الحرفِ لا يكوّنُ كلاماً...، والفعلُ مع الفعلِ أو الحرفِ لا يكوّنُ كلاماً لعدم المسندِ إليه، وأمّا الحرفُ مع الحرفِ فلا مسندَ فيهما ولا مسندَ إليه»⁽⁴⁾. وفي "المرتجل" لابن الخشاب: «اعلم أنّ الكلمَ الثلاثَ إذا ألّفَ بعضها مع بعضٍ حصلَ بعدَ ذلك ستّةُ تآليفٍ: اثنان مفيدان إفادةً مطّردةً، وآخر منها مفيدٌ إفادةً مخصوصةً بموضعٍ واحدٍ مقصورةً عليه، وثلاثةٌ مُطّرحَةٌ لأنّها لا تفيد؛ والقسمان الأولان: الاسمُ مع الاسمِ كقولك: (زيدٌ منطلقٌ)، و(اللهُ إلهنا)، والفعلُ مع الاسمِ كقولك: (قام زيدٌ)، و(انطلق بشرٌ)، والثالثُ المخصوصُ وهو الحرفُ مع الاسمِ في النداء، كقولك: (يا زيدٌ). والثلاثةُ المُطّرحَةُ هي الفعلُ مع الفعلِ، والحرفُ مع الفعلِ، والحرفُ مع الحرفِ»⁽⁵⁾.

-
- (1) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج1/ص20. وفاضل صالح السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، دار الفكر، عمّان - الأردن، ط2، 1427هـ/2007م، ص16.
 - (2) - علي أبو المكارم، مقومات الجملة العربية، دار غريب، القاهرة، ط1، 2006م، ص19.
 - (3) - محمد رزق شُعير، الوظائف الدلالية للجملة العربية، ص36 بنصرّف.
 - (4) - عز الدين المجذوب، المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة، كلية الآداب - سوسة، الجمهورية التونسية، ط1، 1998، ص137، عن الرضيّ الإستراباذي، شرح الكافية، ج1/ص33-34.
 - (5) - عز الدين المجذوب، المنوال النحوي العربي، ص137 عن ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، ص27. ومثله في ابن يعيش، شرح المفصل، ج1/ص20. وابن الحاجب، شرح الوافية نظم الكافية، ص125.

والمسندُ والمسندُ إليه هما الركيزتان اللتان يَعمدُ عليهما توليفُ الكلام، وَيَنعقدُ بهما الإسناد، فينكوُنُ كلامٌ مفيدٌ. وهما «طرفا الإسناد، وزُكناه وعُمْدتا الكلام»⁽¹⁾. وهما أيضًا «عنصرَا الجملة الأساسيان»⁽²⁾، يَطْلُبُ كُلُّ منهما الآخر، ولا مناصَّ للمتكلِّم من الوفاء بهما حتَّى يتحقَّقَ ما يتغيَّاه التركيبُ من فوائد⁽³⁾. وهذا ما يُفهم من كلام سيبويه: «هذا بابُ المسندِ والمسندِ إليه، وهما ما لا يَغنى - في نسخة: لا يستغني - أحدهما عن الآخر، ولا يجدُ المتكلِّمُ منه بُدًّا»⁽⁴⁾. قال المبرِّدُ في تحليل جملة (زيدٌ منطلقٌ): «فالأبتداءُ نحو قولك: (زيدٌ)، فإذا ذكرته فإِنَّمَا تذكُّره للسامع ليتوقَّعَ ما تُخبره به عنه، فإذا قلت: (منطلقٌ) أو ما أشبهه صحَّ الكلام، وكانتِ الفائدةُ للسامع في الخبر؛ لأنَّه قد كان يَعْرِفُ زيدًا كما تعرَّفَه، ولولا ذلك لم تُقُلْ له (زيدٌ)، ولكنَّ قائلاً: (رجلٌ يُقالُ له زيدٌ)، فلمَّا كان يَعْرِفُ زيدًا، ويجهلُ ما تُخبره به عنه أفدَّته الخبر، فصَحَّ الكلام؛ لأنَّ اللفظةَ الواحدةَ من الاسم والفعل لا تقيدُ شيئًا، وإذا قرنتها بما يصلحُ حدَّثَ معنى واستغنى الكلام»⁽⁵⁾. هذان الركنان اللذان اتَّفَقَ النحاة على أنَّه لا يتأتَّى إسنادٌ بدونهما⁽⁶⁾ هما المسندُ والمسندُ إليه.

2-1: المسند إليه:

المسندُ إليه أو السندُ بتعبير الخليل⁽⁷⁾، هو المتحدثُ أو المحدثُ عنه⁽¹⁾، أو الموضوعُ المحكوم عليه، أو له⁽²⁾؛ وهو في الجملة الفعلية الفاعلُ ونائبه؛ الذي يجري مجراه في كلِّ ما له⁽³⁾. وفي الجملة

(1) - عبد العزيز عبد المعطي عرفة، من بلاغة النظم العربي، ج1/ ص73. وفاضل صالح السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص14 نقلا عن السيوطي، الهمع، ج1/ ص33 بتصرُّف.

(2) - عبده عبد العزيز قلقيلة، البلاغة الاصطلاحية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط3، 1412هـ/1992م، ص12.

(3) - علي أبو المكارم، مقومات الجملة العربية، ص19.

(4) - سيبويه، الكتاب، ج، 1/ ص22.

(5) - أبو العباس محمد بن يزيد المبرِّد، كتاب المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط2، 1399هـ/1979م، ج4/ ص126.

(6) - القاسم بن الحسين الخوارزمي، التخمير، ج1/ ص255.

(7) - ابن منظور، لسان العرب، مادة (سند).

الاسميّة المبتدأ وما أصله المبتدأ* هو المسند إليه. وأحياناً نجد المبتدأ في موضع المسند وحكمه، وذلك حين يرد وصفاً مشتقاً - اسم فاعلٍ أو اسم مفعولٍ مثلاً مع مرفوعه - أو ما جرى مجرى المشتق - كالمنسوب مثلاً - في نحو قولنا: (أضاربُ الزيدان؟)، و(ما مضروبُ الزيدان)، و(أقرشيُّ أبواك؟). قال ابنُ مالك: «ولو جُعِلَ مكانَ الهمزة منها حرفٌ نفي فقل: (ما قرشيُّ أبواك) لم يختلف الحكم»⁽⁴⁾. فيتطلب - المبتدأ الوصف - حينئذٍ أمرين: من جهة بنيته الصرفية يحتاج إلى فاعلٍ أو نائبٍ فاعلٍ، لأنه يعملُ عملَ فعلٍ، ومن جهة وظيفته النحوية يلزمه خبرٌ، لأنه مبتدأ، وليس لدينا في الجملة إلا كلمة واحدة هي معمولُهما معاً، فلا بدُّ أن تقومَ مقامَين: مقامَ الفاعلِ أو نائبِ الفاعلِ للوصف، أو مقامَ الخبرِ للمبتدأ، فيتنازعُ عليها، ولما كان الفاعلُ أو نائبُه ألصقَ بهذه الكلمة بحكم شبه الوصف المشتق بفعله جعلت كلمة (الزيدان) في المثال الأول فاعلاً لاسم الفاعلِ (ضاربٍ)، وفي المثال الثاني نائبَ فاعلٍ لاسم المفعولِ (مضروبٍ)، سدَّ كلُّ منهما مسدَّ الخبر، ويسمى هذا النوعُ من المبتدأ «المبتدأ الذي

(1) - فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص 17.

(2) - السكاكي، مفتاح العلوم، ص 165.

(3) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج 2/ ص 124.

* تجعل بعض الدراسات من فروع ما أصله المبتدأ المسند إليه المفعول الأول لـ "ظنّ وأخواتها"، والمفعول الثاني لـ "أرى وأخواتها"، ومن فروع ما أصله خبرٌ للمبتدأ المفعول الثاني لـ "ظنّ وأخواتها" والمفعول الثالث لـ "أرى وأخواتها". ينظر رجاء عيد، فلسفة البلاغة بين التقنية والتطور، ص 64. وعبد المعطي عرفة، من بلاغة النظم العربي، ج 1/ ص 69 و 123، والسيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع، ضبط وتدقيق وتوثيق يوسف الصميلي، المكتبة العصرية صيدا-بيروت، ط 1، 1999م، ص 50-51. وهذا الطرح يُشكل المسألة في نظري باعتبار المفعول الذي هو في الأصل فضلةً مسنداً إليه أو مسنداً وهما عمدتان؛ فإذا اعتبرنا مفعول "ظنّ" الأول (النجاح) في تحليل قولنا مثلاً: (يظنّ الجاهلُ النجاحَ سهلاً) مسنداً إليه بحكم أصله قبل دخول "ظنّ". فما هو المسند حينئذٍ؟ هل هو الفعل (ظنّ)؟ إذا كان كذلك فإنه يجتمع للمسند مسندان إليهما هما: فاعلُ الفعلِ (الجاهلُ): مسندٌ إليه 1، والمفعول الأولُ المزعومُ (النجاح) : مسندٌ إليه 2، أم أنّ المفعول الأولُ (النجاح) - بهذا الطرح - مسندٌ إلى المفعول الثاني (سهلاً) - باعتبار كونهما في الأصل مبتدأ وخبراً - فيكون في هذه الحالة كلُّ من المسند إليه والمسند مفعولين وهو أمرٌ مشكّلٌ؛ إذ كيف يكون المفعولُ بل المفعولان مسنداً إليه ومسنداً؟ لذا فإنني أؤثر الإبقاء على اعتبار المفعولين بعد دخول "ظنّ وأخواتها" على المبتدأ والخبر فضلتين دون الالتفات إلى الأصل.

(4) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج 1/ ص 268.

له فاعلٌ أو نائبُ فاعلٍ يسدُّ مسدَّ الخبر»⁽¹⁾. وذلك في مقابل المبتدأ الذي له خبرٌ. ويكونُ المبتدأ «أولاً لفظاً أو نيةً»⁽²⁾. والمسندُ إليه لا يكونُ إلا اسماً⁽³⁾، أو بتعبير ابن يعيش «فلذلك اختصَّ الإسنادُ إليه بالاسم وحده»⁽⁴⁾. كما أنَّ الفعلَ لا يكونُ إلا مسنداً.

2 - 2 - المسند:

المسندُ هو المتحدِّثُ به، أو المحدثُ به، بتعبير صاحب "الكتاب"⁽⁵⁾، أو المحمولُ المحكومُ به. وهو في الجملة الفعلية الفعلُ وما تضمَّنَ معناه⁽⁶⁾، والمقصودُ بعبارة "ما تضمَّنَ معنى الفعل" كلُّ ما «يرفعُ الفاعلَ من غير الفعلِ، كاسم الفاعلِ وما أُجريَ مُجرَاهُ في العملِ من الأوصافِ والجوامدِ»⁽⁷⁾ المعروفة في النحو كالمصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، التي

(1) - ينظر مثلاً فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفنانها علم المعاني، ص 88 إلى 90. والشيخ محمد الخصري الشافعي، حاشية الخصري، ج 1/ص 191. وأشير هنا إلى أنَّ بعض الدراسات والأبحاث الحديثة تستعمل لهذا النوع من التراكيب الإسنادية المفيدة مصطلحاً حديثاً هو "الجملة الوصفية" لا باعتبار المعنى الأول وهو الجملة التي تقع وصفاً أو الوصف بالجملة أي الجملة النعتية، وإنما بالمعنى الثاني المخالف وهو الجملة المبتدأة بوصف مشتق يقع مسنداً، وبعده - ضرورة - اسمٌ مرفوعٌ يقع مسنداً إليه. من هذه الدراسات ما نقرأه لمحمد حماسة عبد اللطيف في كتابه "التراكيب الإسنادية الجمل: الظرفية - الوصفية - الشرطية"، مؤسسة المختار، القاهرة، ط 1، 1428هـ/2007م، من ص 83 إلى ص 138 تحت عنوان "الجملة الوصفية"، وكذلك شعبان صلاح في الجملة الوصفية في النحو العربي، دار غريب، القاهرة، 2004، د. ط، خصوصاً الفصل الثالث بعنوان: "الجملة الوصفية" من ص 145 إلى ص 200.

(2) - أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل، ج 3/ص 268.

(3) - عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط 3، ج 1/ص 28.

(4) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1/ص 24. وقد اختلفوا في هذه المسألة؛ فأجاز فريق من النحاة أن يُسند إلى الجملة، أو ما كان على صورة الجملة لأنَّ النحاة يتأولون كلَّ ما ورد على صورة الجملة مسنداً إليه من نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِ لَيْسَ جُنَّتْهُ سِحْرٌ بَيْنَ﴾ (يوسف، 35). فقدَّروا الفاعلَ هنا بِبَدَأَ " فقالوا: "ثمَّ بدأ لهم بداءً" كما جاء المسندُ إليه جازاً ومجروراً في موقع نائب الفاعلِ نحو قوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ﴾. سورة الزمر، الآية 68. وقوله جَلَّ شأنه: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي النُّفُورِ﴾. سورة المدثر، الآية 8. فهنا قد تألفت جملةٌ تامةٌ من فعل وجارٍ ومجرور. ينظر فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص 22 وما بعدها.

(5) - سيبويه، الكتاب، ج 1/ص 14.

(6) - محمد علي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج 2/ص 1542.

(7) - أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل، ج 6/ص 176.

تعملُ عملَ الفعلِ في رفعه الفاعلَ أو نائبَ الفاعلِ (العمدة). والفعلُ «لا يُسندُ غيره إليه، بل يكونُ أبداً مسنداً إلى غيره»⁽¹⁾. معنى ذلك أن الفعلَ لا يكونُ إلا مسنداً⁽²⁾. وقد اشترطوا أن يُذكرَ في الجملة الفعلية المسندُ (الفعلُ وشبهه) قبلَ المسندِ إليه (معموله المتأخرِ وجوباً)، خلافاً لأصلِ الوضعِ في ترتيبِ الإسنادِ، إذ «الأصلُ في الوضع أن يطابقَ المعنى اللفظُ، فتبدأُ أولاً بالمسندِ إليه الحكمُ، وتأتي ثانياً بالمسندِ، لأنَّه حديثٌ عنه، لذلك كان بابُ وضعِ الفاعلِ خلافَ الأصلِ، لأنَّه ليسَ المعنى فيه مطابقاً للفظ؛ لأنَّك بدأتُ أولاً بالمسندِ، ثم أتيتَ بالمسندِ إليه»⁽³⁾. فترتيبُ عناصرِ الإسنادِ في الجملة الفعلية مخالفٌ للمنطق الذي يقتضي البدءَ بالمسندِ إليه المعلوم سلفاً لدى المتخاطبين، ثم المسندِ المجهولِ المرادِ تبليغُه للمخاطبِ؛ أي: (ج فعلية = مسند + مسند إليه). أمّا في الجملة الاسمية فالمسندُ هو الخبرُ، وما أصلُه الخبرُ، ويكونُ في الوضع «ثانياً للمبتدأ لفظاً أو نيّةً، لا من حيثُ العملُ، بل من حيثُ ترتيبُ الإسنادِ»⁽⁴⁾. فالترتيبُ فيها يحترِمُ المنطقَ والعقلَ؛ فيبدأُ بالمعقولِ المخبرِ عنه المحكومِ عليه، ثم المجهولِ المخبرِ المحكومِ به، أي: (ج إسمية = مسند إليه + مسند).

3- علاقات الإسناد:

لعلَّ ما كان الجرجانيّ يقصده بمصطلح "التعليق" ومشتقاته ووصفه ذلك وتفصيله في "دلائل الإعجاز" هو ما يُريده النحاة من الإسناد، وإن كان التعليقُ أوسعَ من الإسناد؛ إذ الإسنادُ قرينةٌ واحدةٌ

(1) - أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحويّ، الإيضاح، تحقيق ودراسة كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت - لبنان، ط2، 1416هـ/1996م، ص72. وابن مالك، شرح التسهيل، ج1/ص9.

(2) - فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص17 و34، أشار المؤلف إلى أن الكسائي والفراء قد أجازا مثل "جُعِلَ يُفَعَّلُ" بغير تقدير لمرفوع الفعل الأول وجعل الفعل الثاني نائب فاعل أي مسند إليه، فيتألف الكلام على هذا من فعلين. وقال بعد ذلك: "ولا يجوز هذا عند الجمهور ولم يُسمع ذلك من العرب. ص23-24.

(3) - أبو حيّان الأندلسي، التذييل والتكميل، ج3/ص268.

(4) - أبو حيّان الأندلسي، التذييل والتكميل، ج3/ص268.

من قرائن التعليق المعنوية بَلَّة اللفظية⁽¹⁾، يقول عبد القاهر في مدخل "الدلائل": «معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض». وبعد أن ذكر صوراً من تعلق الاسم بالاسم، وتعلق الاسم بالفعل، وتعلق الحرف بهما، قال: «ومختصر كل الأمر: أنه لا يكون كلام من جزء واحد، وأنه لا بد من مسند ومسنود إليه... وجملته الأمر: أنه لا يكون كلام من حرف وفعل أصلاً، ولا من حرف واسم إلا في النداء...»⁽²⁾. وقال في نهايته: «... أن الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللّغة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها، ولكن لأن يضم بعضها إلى بعض، فيعرف فيما بينها من فوائد...»⁽³⁾.

يشبه عبد القاهر العلاقة بين الألفاظ المكونة للكلام المفيد التي يُنشئها واضع الكلام ويريدُها بما يقوم به الصائغ الماهر في عمله، يقول: «واعلم أن مثل واضع الكلام مثل من يأخذ قطعاً من الذهب أو الفضة فيذيب بعضها في بعض حتى تصير قطعة واحدة. وذلك أنك إذا قلت: (ضرب زيد عمراً يوم الجمعة ضرباً شديداً تأديباً له)، فإنك تحصل من مجموع هذه الكلم كلها على مفهوم هو معنى واحد، لا عدة معانٍ، كما يتوهمه الناس، وذلك لأنك لم تأت بهذه الكلم لتفيده أنفس معانيها، وإنما جنّت بها لتفيده وجوه التعلق التي بين الفعل الذي هو (ضرب) وبين ما عمل فيه، والأحكام التي هي محصول التعلق... لأن (عمراً) مفعول لضرب وقع من (زيد) عليه، و(يوم الجمعة) زمان لضرب وقع من (زيد)، و(ضرباً شديداً) بيان لذلك الضرب كيف هو؟ وما صفته؟، و(التأديب) علّة وبيان أنه كان الغرض منه. وإذا كان ذلك كذلك بآن وثبت أن المفهوم من مجموع الكلم معنى واحد لا عدة معانٍ؛ وهو إثباتك زيداً فاعلاً ضرباً لعمرو في وقت كذا، وعلى صفة كذا، ولغرض كذا؛ ولهذا المعنى نقول

(1) - للتوسع في هذه الفكرة ينظر تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 181 وما بعدها تحت عنواني النظام النحوي وقرائن التعليق.

(2) - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق ياسين الأيذوبي، ص 57 وما بعدها.

(3) - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق ياسين الأيذوبي، ص 495.

إثمه كلام واحد⁽¹⁾. فاللغة إذن بتفكير عبد القاهر ومنهجه ليست مجموعة من الألفاظ، بل هي مجموعة من العلاقات. وهو ما يقرّره علماء اليوم⁽²⁾. والمعاني التي «تنشأ من تعلّق الاسم بالاسم، أو تعلّق الاسم بالفعل، وتعلّق الحرف بهما، هي معاني النحو وأحكامه، فالتعلّق والإسناد يفهمان من النحو، وعنهما تكون المعاني التي يريد المتكلم إبرازها، ويستطيع السامع إدراكها»⁽³⁾. والإسناد هو «العلاقة القائمة - أو الرابطة»⁽⁴⁾، أو «الرابط المعنوي»⁽⁵⁾ - بين العنصرين اللذين يُكوّنان الكلام المفيد. وهذه العلاقة هي «محور الكلام، والمركبات التي لا تُحقّق فيها هذه العلاقة لا تُعدّ كلاماً»⁽⁶⁾.

ولتوضيح هذه العلاقة أكثر سأسوق أمثلة ذكرها أحد الباحثين⁽⁷⁾ تساعد - بلا شك - على إدراك الفرق في التعليق بين الجملتين في كلّ مجموعة مكوّنة من نفس الكلمات أو بتحوير بسيط، ونُسخهم من ثمّ في بيان علاقة الإسناد بين طرفيه:

المجموعة الأولى:

أ- أعلم السحر؟ (برفع الكلمتين وتنوين الأولى).

ب- أعلم السحر نافع؟ (بجر كلمة السحر).

نلاحظ أنّ العلاقة بين كلمتي (علم) و(السحر) المرفوعتين في الجملة (أ) هي علاقة إسناد بين محدّث عنه مسند إليه مؤخّر (السحر) وبين محدّث به مسند (علم)، تكوّنت منهما جملة أو كلام. أمّا

(1) - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 388-389.

(2) - عبد الفتاح لاشين، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، ص 76، نقلا عن محمد مندور، في الميزان الجديد، ص 147.

(3) - عبد الفتاح لاشين، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، ص 80.

(4) - تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 191.

(5) - عبد الرحمن الميداني، البلاغة العربية، أسسها، وعلومها، وفنونها، ج 1/ ص 140.

(6) - محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية، ص 11.

(7) - محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية، ص 13-14 بتصرّف.

في الجملة (ب) فالعلاقة بينهما هي علاقة تقييدٍ بالإضافة، ومعنى الإضافة مع معاني حروف الجر قيدٌ أو قرينة فرعية عن قيد عام هو النسبة كما يفهم من كلام تمام حسّان⁽¹⁾، تكتسب الكلمة الأولى فيها (علم) التعريف من الثانية (السحر)، ولا يتكوّن منهما جملة بل هما معاً مسندٌ إليه، محتاجٌ إلى مسندٍ هو (نافع).

المجموعة الثانية:

أ- أمكرم محمد علياً؟ برفع (مكرم ومحمد وتوניהما)، ونصب (علياً).

ب- أمكرم محمد علي؟ برفع الكلمتين الأولى والثالثة (مكرم وعلي)، وجر الثانية (محمد).

الملاحظ أنّ الجملتين مكوّنتان من نفس الكلمات ولكن بقراءة وإعراب مختلفين؛ فالعلاقة بين الكلمتين (مكرم) و(محمد) في الجملة (أ) علاقة إسناد؛ ف (مكرم) مبتدأ وصف (اسم فاعل) مسندٌ إليه، و(محمد) فاعلٌ له، سدّ سدّ الخبر وأغنى عنه مسندٌ، أو الكلمة الأولى (مكرم) خبرٌ مقدّم، والثانية (محمد) مبتدأ مؤخر، والثالثة مفعولٌ به لاسم الفاعل. أمّا العلاقة بينهما في الجملة (ب) فهي علاقة إضافة، فهما معاً مسندٌ (خبرٌ مقدّم)، ولا يكوّنان معاً جملة. بل إنّ المعنى بين الجملتين مختلفٌ تماماً؛ فالمكرم الذي صدر عنه الفعل في الجملة (أ) هو (محمد)، وأمّا (علي) فهو مكرمٌ، وفي (ب) عكس ذلك. أي: صار فيها (علي) هو المكرم، وأمّا (محمد) فقد انقلب مكرمًا.

المجموعة الثالثة:

أ- محمد المخلص (بالرفع).

ب- محمد المخلص قادم (بالرفع أيضاً).

(1)- تمام حسّان، اللغة العربية معناها مبناها، ص201.

العلاقة بين الكلمتين (محمّد) و(المخلص) في الجملة (أ) علاقة إسنادٍ أيضاً، ويكوّنان معاً جملةً من مبتدأ وخبر⁽¹⁾. أمّا العلاقة بينهما في الجملة (ب) فهي علاقة إيضاحٍ أو تقييدٍ بالنعته، ولا يكوّنان جملةً؛ لأنّ كلمة (المخلص) تُعرّب هنا نعتاً لا خبراً، والخبر هو الكلمة الثالثة في الجملة (قادم).

المجموعة الرابعة:

أ- محمّد أخوك.

ب- محمّد أخوك ناجح.

نجدُ العلاقة بين الكلمتين (محمّد) و(أخوك) في الجملة (أ) علاقةً إسناديّةً، ويتكوّن منهما كلامٌ مفيدٌ، في حين هي في (ب) علاقةً إيضاحيّةً بدليّةً أو بيانيّةً، لأنّ كلمة (أخوك) تُعرّب فيها بدلاً أو عطفَ بيانٍ، ولا يتكوّن منهما كلامٌ، بل هما معاً مسندٌ إليه مبتدأ، و(ناجح) مسندٌ خبرٌ. ولو صدّرنا الجملتين بـ (إنّ) لظلت كلمة (أخوك) في الجملة (أ) مرفوعةً على الخبريّة، فنقول: (إنّ محمّداً أخوك)، بينما في (ب) فإنّها ستُنصب، فنقول: (إنّ محمّداً أخاك ناجح) لأنّها صارت كالجزء من كلمة (محمّداً) المنصوبة فهي تابعة لها.

المجموعة الخامسة:

أ- هندٌ نفسها طيّبة.

ب- هندٌ نفسها طيّبة.

(1)- يسهل ملاحظة ذلك وإدراكه بتقدير ضمير الفصل أو العماد: (هو) للتمييز بين كون لفظ (المخلص) خبراً مسنداً عمدة لا نعتاً قيّداً.

في الجملة (أ) دخلت كلمة (نفسها) في علاقة إسنادٍ مع ما بعدها لتكونَ معه جملةً من مبتدأ مسندٍ إليه (نفسها)، وخبرٍ مسندٍ (طيبة)، وهما معاً خبرٌ مسندٌ إلى (هند) المبتدأ الأول في الجملة، بمعنى (نفسُ هندٍ طيبة). فصارَ في الجملة إسنادانِ اثنانِ يُمكنُ تمثيلُهما بالشكل الآتي:

مسند إليه + مسند (مسند إليه + مسند). أو:

مسند إليه 1 + (مسند إليه 2 + مسند للمسند إليه 2). وهما معاً مسندٌ للمسند إليه 1. أي: مبتدأ 1 + مبتدأ 2 + خبر للمبتدأ 1، والمبتدأ 2 مع خبره خبرٌ للمبتدأ 1. وهو النمط الذي يسمّى "جملةً مركبةً أو كبرى".

أما في الجملة (ب) فإننا نجدُ كلمة (نفسها) في علاقة تأكيدٍ لما قبلها، ولا تكونُ في علاقة إسنادٍ، لا مع ما قبلها ولا مع ما بعدها، ولو أدخلنا (إنّ) في صدر الجملتين لظَلَّتْ كلمة (نفسها) مرفوعةً في (أ) لأنّها مبتدأٌ مسندٌ إليه في جملةٍ أخرى غير الأولى، فنقول: (إنّ هنداً نفسها طيبة). وتُنصبُ في (ب) لأنّها توكيدٌ قيّدَ تابعٌ، لا مسندٌ ولا مسندٌ إليه، فنقول: (إنّ هنداً نفسها قادمة).

4-أقسام الإسناد:

4-1: في النحو:

يقسّمُ النحاةُ الإسنادَ إلى أصليّ، وغير أصليّ⁽¹⁾، ويُسمّى الأصليّ بالتامّ، وغير الأصليّ بغير

التامّ⁽²⁾:

(1)- علي أبو المكارم، مقوّمات الجملة العربيّة، ص42.

(2)- التهانويّ، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1/ص198.

4-1-1: فالأصلي: ما تألف منه الكلام، أي: هو إسناد الفعل إلى الفاعل أو نائبه، وإسناد

الخبر إلى المبتدأ أو ما أصله مبتدأ، على نحو ما سبق في تعريف الإسناد بأنه تعليق خبر بمخبر عنه نحو: (زيد قائم)، أو طلب بمطلوب منه ك (اضرب).

4-1-2: وأمّا غير الأصلي: فهو مثل إسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة،

فإنّها مع ما أسندت إليه ليست بكلام ولا جملة. لأنّ «الفعل مع فاعله جملة، واسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة»⁽¹⁾. وفي "شرح الكافية" عن إسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة: «فإنّها مع ما أسندت إليه ليست بكلام»⁽²⁾. فقولنا: (رأيت المنطلق غلامه)، إنّ (المنطلق) مسند إلى الغلام، والغلام مسند إليه، وأنّ نحو قوله تعالى: ﴿خُشَعًا أَبْصَرُهُمُ﴾ (القمر، 7)، فإنّ (خشعا) التي هي حال مسندة إلى (أبصارهم)، و(أبصارهم) مسند إليه فاعل. فكون الشيء مسنداً إلى شيء ومسنداً إليه شيء آخر في حالة واحدة لا يضر. كما في قولنا: (أعجبني ضرب زيد عمراً). ف (أعجبني) مسند إلى (ضرب)، و(ضرب) مسند إلى (زيد)⁽³⁾؛ ف(ضرب) هنا مسند إليه لأنّه فاعل لـ (أعجبني)، ومسند في آن واحد لأنّه مضاف إلى (زيد) الذي أصله فاعل؛ إذ أنّنا حين نحوّر الجملة نقول: (أعجبني أن ضرب زيد عمراً) برفع (زيد) على الفاعلية.

غير أنّ السامرائي يرى أنّ هذا الإسناد الذي عدّه نحائناً غير أصليّ هو في الحقيقة إسناد غير تامّ، أو هو ناقص كما سمّاه، واحتجّ بأنّ ما عدّوه مسنداً في نحو ما مرّ من أمثلة ليس بمسند؛ ففي قولك: (رأيت المنطلق غلامه) السابق أنّ (المنطلق) مفعول به لـ (رأيت)، وهو فضلة، و(غلامه) فاعل لاسم الفاعل (المنطلق) الذي هو فضلة هنا، فإنّ اسم الفاعل وعموم الصفات ترفع اسماً ظاهراً أو مستتراً على كلّ حال، عمدة كانت أم فضلة. وكذلك القول في قوله تعالى: ﴿خُشَعًا أَبْصَرُهُمُ﴾ (المعارج،

(1) - فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص 25-26.

(2) - شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ق 1/ مج 2/ ص 17.

(3) - فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص 25.

44). ف(أَبْصَارُهُمْ) فاعلٌ لاسم الفاعلِ أو الصفةِ المشبَّهةِ (خَاشِعَةً) التي هي حالٌ فضلةٌ، فإذا كانت

فضلاتٍ، فكيف تكونُ مسندًا؟ والمسندُ عمدةٌ لا فضلةٌ؟⁽¹⁾. لذلك فهو يرى من الأمثل أن يُقسَّم الإسنادُ

تقسيمًا آخرَ غيرَ هذا الذي سبق. فيقسِّمه إلى تامٍّ وناقصٍ:

4-1-2-1: فالتامُّ: «ما اشتملَ على طرفي الإسنادِ، مذكورين أو مقدَّرين، أو مذكورًا أحدهما

والآخرُ مقدَّر، وذلك نحو (الحقُّ واضحٌ)، ونحو قوله تعالى: ﴿فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾

(الذاريات، 25)؛ فقوله (سلامًا) المنصوبةُ مفعولٌ لإِسنادٍ تامٍّ حُذِفَ طرفاهُ المسندُ والمسندُ إليه، وتقديره:

(نُسَلِّمُ) أو نحوه، وقوله (سَلَامٌ) المرفوعةُ مسندٌ إليه في إسنادٍ تامٍّ حُذِفَ منه المسندُ، والتقديرُ (سَلَامٌ

عليكم)، و(قَوْمٌ) إسنادٌ تامٌّ حُذِفَ منه المسندُ إليه، والتقدير: (أنتم قَوْمٌ)، وهو ما عليه النحاة»⁽²⁾.

4-2-2-1: وأمَّا الناقصُ فهو «ما دُكِّرَ فيه أحدُ الطرفين من دونِ ذِكْرِ للطرف الآخر، لا لفظًا

ولا تقديرًا، وذلك نحو إعمالِ الوصفِ الرفع، لا لكونه مسندًا، بل لكونه وصفًا، وذلك نحو: (رَأَيْتُ

المنطلقَ أخوه)، ف(أخوه) هنا مسندٌ إليه - فاعلٌ - لاسم الفاعلِ، وليس له مسندٌ، فإنَّ (المنطلقَ) فضلةٌ،

وهو مفعولٌ به، فهذا إسنادٌ ناقصٌ، إذ دُكِّرَ فيه المسندُ إليه، وليس له مسندٌ... ونحو قوله تعالى:

﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ﴾ (الأنبياء، 3)، ف(قلوبُهُم) فاعلٌ لاسم الفاعلِ (لاهيّة) الواقع حالًا، وهو مسندٌ إليه وليس

له مسندٌ؛ لأنَّ الرفعَ له فضلةٌ، وليس عُمدةً، فهذا إسنادٌ ناقصٌ»⁽³⁾. هذا فيما دُكِّرَ فيه المسندُ إليه

وليس له مسندٌ، وأمَّا ما يُدْكَرُ فيه المسندُ وليس له مسندٌ إليه، فمثَّلَ له بنحو: (الفائزُ أخواه حاضِرٌ)،

حيثُ لفظُ (أَخَوَاهُ) فاعلٌ لاسم الفاعلِ (الفائزُ) الذي هو مبتدأٌ، وخبرُه (حاضِرٌ)، ف(الفائزُ) مبتدأٌ، وهو

مسندٌ إليه، و(حاضِرٌ) خبرٌ وهو مسندٌ، فهذا إسنادٌ تامٌّ، أمَّا (أخواه) فهو فاعلٌ لاسم الفاعلِ (الفائزُ) لا

لكونه مسندًا بل لكونه اسمَ فاعلٍ - أي وصفًا مشتقًا عاملاً - فكلُّ من (الفائزُ) و(أخواه) مسندٌ إليه،

(1) - فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص 25-26.

(2) - فاضل السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص 26.

(3) - فاضل السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص 26.

غَيْرَ أَنَّ (الفائز) له مسندٌ وهو الخبرُ (حاضرٌ) فهو إسنادٌ تامٌّ، تقديره: (الفائزُ حاضرٌ)، وأما (أخواه) فمسندٌ إليه ليس له مسندٌ، فهو إسنادٌ ناقصٌ. والكلامُ لا يتألفُ إلّا من الإسنادِ التامِّ؛ فاسمُ الفاعلِ وغيره من الصفات لا تُكوّنُ جملةً مع مرفوعها إلّا إذا تجرّدَ لأنَّ يكونَ مسندًا لهذا المرفوعِ ليس إلّا، وذلك إذا اكتفى الوصفُ بمرفوعه في نحو: (أمسافرُ الرجلان؟) و(ما حاضرُ الطلابُ)، فهنا تجرّدَ الوصفُ لكونه مسندًا إلى المرفوعِ بعده، فهذه جملةٌ مؤلّفةٌ من مسندٍ ومسندٍ إليه. فإن لم يتجرّدَ لأنَّ يكونَ مسندًا لمرفوعه فليس ذلك بجملة، والإسنادُ ناقصٌ، وذلك نحو: (رأيتُ الفائزَ أخواه)، ف(الفائزُ) لم يتجرّدَ للإسنادِ إلى فاعله، بل هو مفعولٌ به لما قبله، فاسمُ الفاعلِ مع مرفوعه في مثل هذا ليس بجملة. وعلى هذا فما قاله ابنُ عقيلٍ وغيره من أنَّ اسمَ الفاعلِ مع فاعله لا يكوّنُ جملةً ليس على إطلاقه⁽¹⁾. وقد فُسِّرَ الإسنادُ إذا كانَ ناقصًا على رأي السامرائيِّ بأنّه مطلقُ الربطِ والتعليقِ، لا ضمُّ كلمةٍ إلى أخرى على وجهٍ يفيّدُ كما في الإسنادِ المشهور، فيشملُ ذلك (إنَّ قامَ زيدٌ)، وفاعلُ الصفاتِ في بعض الأحوال، وفاعلُ المصدرِ، ونحو ذلك. جاء في "حاشية الصبّان": «والمرادُ بالإسنادِ ولو غير تامٍّ فيدخلُ فاعلُ المصدرِ وفاعلُ اسمِ الفاعلِ»⁽²⁾. أذكرُ أنَّ هذا التحليلَ بناءً على ما تقدّمَ من نقدٍ ومناقشةٍ لما أسماه النحاةُ إسنادًا غير تامٍّ، ما يكونُ فيه الوصفُ العاملُ الرفعَ مسندًا إليه ومسندًا في آنٍ واحدٍ رغمَ أنّه في موقعِ الفضلةِ لا العمدَةِ.

ومن جهةٍ أخرى نجدُهم يقسمون الإسنادَ إلى "معنويٍّ"؛ وهو أنْ تنسبَ للكلمة ما لمعناها، نحو (حضرَ أخوك)، و(خالدٌ مسافرٌ)، ومعنى هذا أنَّك تنسبُ الحضورَ في الجملة الأولى للشخص الذي هو أخوك لا للفظ، وتنسبُ السفرَ للشخص المسمّى بخالدٍ وليس للفظ، وهذا الإسنادُ هو الشائعُ في اللّغة. وإذا أُطلقَ فإنّما يُرادُ هذا النوعُ من الإسناد. و"لفظيٌّ" وهو أنْ يُنسبَ الحكمُ إلى اللفظ، كقوله-

(1)- فاضل السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص27.

(2)- فاضل السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص30.

عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ - من حديث الصحيحين: «لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة». أي هذا اللفظ كنز من كنوز الجنة، أي: كالكنز في نفاسته. ف(لا حول ولا قوة إلا بالله) مبتدأ، و(كنز) خبره⁽¹⁾.

4-2- في علم المعاني:

كما يقسمُ البلاغيون من جهتهم الإسنادَ إلى قسمين اثنين: حقيقة ومجاز، وينسبونهما إلى العقل، فيسمون القسم الأول: الحقيقة العقلية، أو الإسناد الحقيقي، والثاني: المجاز العقلي أو الحكمي، ويسمى هذا الأخير أيضاً الإسناد المجازي⁽²⁾، أو المجاز الإسنادي⁽³⁾ الخارج عن ذوات الكلم المفردة. تكونُ العناية فيه بالعلاقة الإسنادية أو بالنسبة⁽⁴⁾، أي تكونُ في التركيب والإسناد⁽⁵⁾، لا في المفردات والألفاظ، وهو عندهم نوعٌ من التجوُّز في الإسناد حتى سمَّوه أيضاً مجازاً بالإسناد، كما في معجم أحمد مطلوب البلاغي⁽⁶⁾، في مثل: (نهارك صائم)، و(ليلك قائم). ووجه التجوُّز فيه يظهرُ في إجراء لفظي (صائم) و(قائم) خبرين على النهار والليل⁽⁷⁾. بمعنى إسناد الصيام إلى النهار، والقيام إلى الليل، كأنَّ النهارَ هو الصائم، والليل هو القائم. وهما في حقيقة الأمر ظرفان لهما؛ النهار ظرفٌ للصيام، والليل ظرفٌ للقيام. وكذلك المجاز اللغوي الذي يختصُّ أكثر بالألفاظ المفردة بنقلها من حقائقها اللغوية إلى معانٍ أخرى بينها صلةٌ ومناسبة⁽⁸⁾.

(1) - فاضل السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، نفس ص.

(2) - السيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، هامش ص49، ومحمود العالم المنزلي، الأصول الوافية، ص126.

(3) - أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية، ج3/ص199.

(4) - ابن الخطيب زملكان كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف الأنصاري الزملكاني، المجيد في إعجاز القرآن المجيد، دراسة وتحقيق شعبان صالح، دار الثقافة العربية، القاهرة، ط1، 1440هـ/1989م، ص123.

(5) - محمد بركات حمدي أبو علي، البلاغة العربية في ضوء منهج متكامل، دار البشير، عمّان - الأردن، ط1، 1412هـ/1992م، ص27.

(6) - أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية، ج3/ص203.

(7) - أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية، ص123. والقزويني وشروح التلخيص، للمؤلف، ص357 بتصرف.

(8) - محمد بركات حمدي أبو علي، البلاغة العربية في ضوء منهج متكامل، ص27.

والعلماء «يُكادون يتفقون حول مفهوم عامٍّ للفظي (الحقيقة والمجاز)، ويمكن تحديد هذا المفهوم في أن (الحقيقة) هي استعمالُ الكلام فيما وُضِعَ له، و(المجاز) عكسُها، أي: هو استعمالُ الكلام في غير ما وُضِعَ له»⁽¹⁾. وهو نفس المفهوم الذي نجدُه عند السكاكي في "المفتاح" بقوله: «فالحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من غير تأويلٍ في الوضع، كاستعمال (الأسد) في الهيكل المخصوص، فلفظُ (الأسد) موضوعٌ له بالتحقيق ولا تأويلَ فيه». في مقابل المجاز الذي لا يفهم إلا بضربٍ من التأويل. وقوله: «الحقيقة: هي الكلمة المستعملة فيما تدلُّ عليه بنفسها دلالةً ظاهرةً كاستعمال الأسد...». وقوله: «هي الكلمة المستعملة في معناها بالتحقيق»⁽²⁾. وفي "أنوار الربيع" عند تعريف المجاز اللغوي: «هو الكلمة المستعملة في غير ما وُضِعَتْ له، لعلاقة مع قرينة مانعة عن إرادة المعنى الموضوع له اللفظ، والعلاقة هي المناسبة التي بين المعنيين»⁽³⁾.

تتناول الأبحاث والدراسات البلاغية في القسم الخاص بالمعاني موضوع الحقيقة والمجاز بالدرس والتحليل والتفصيل أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما قام به عبد العزيز عبد المعطي عرفة في كتابه "من بلاغة النظم العربي" في جزئه الأول فيما يزيد على 30 صفحة⁽⁴⁾، لا يتسع المقام هنا إلى تفصيل ذلك، لذا سأكتفي بالإشارة الوجيزة السريعة:

4-2-1- الحقيقة العقلية: مصطلح الحقيقة كما في "المفتاح" من صيغة (فَعِيل). وهي إمّا

بمعنى (مَفْعُول) من "حَقَّقْتُ الشَّيْءَ أَحَقَّهُ"، إذا أثبتُّه، فمعناها المُثَبِّت؛ والكلمة متى استُعمِلَتْ فيما كانت موضوعةً له، دالةً عليه بنفسها، كانت مُثَبَّتَةً في موضعها الأصلي. وإمّا (فَعِيل) بمعنى (فَاعِلٍ)، من

(1) - محمد عبد المطلب، البلاغة والأسلوبية، ص 66.

(2) - السكاكي، مفتاح العلوم، ص 358-359. قوله: " دلالة ظاهرة " احتراز عن الاستعارة كما يقول في ص 358

(3) - محمود العالم المنزلي، الأصول الوافية الموسومة بأنوار الربيع، ص 202.

(4) - عبد العزيز عبد المعطي عرفة، من بلاغة النظم العربي، ج 1/ من ص 90 إلى ص 122.

حَقَّ الشَّيْءُ يَحَقُّ إِذَا وَجَبَ، واشتقاقه من الشيء المحقق وهو المحكم⁽¹⁾، فمعناها الواجب، وهو الثابت. والكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له، ثابتة في موضعها الأصلي، واجب لها ذلك، وأما التأء (ة) فهي عندي للتأنيث⁽²⁾. وعُرِّقَتْ بِأَنْهَا «إِسْنَادُ الْفَعْلِ أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ إِلَى مَا هُوَ لَهُ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِ فِي الظَّاهِرِ»⁽³⁾. أي: هي النسبة الحاصلة من ضم الفعل الاصطلاحي، أو ما يجري مجراه في الدلالة على الحدث، كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول وغيرها، لما هو له، أي إلى صاحبه - فاعله أو نائب فاعله - المسند إليه الذي بُنِيَ له؛ فإذا قلنا: (ضرب زيدَ عمرًا) فقد أسندنا الفعل (ضربَ) إلى فاعله الحقيقي الذي بُنِيَ له، وهو (زيد). أو بعبارة أخرى فقد أسندنا إلى (زيد) لفظَ (ضربَ) الدالَّ على المعنى الذي هو وصفُ الفاعل. وهذا الإسناد يُسمَّى حَقِيقَةً عَقْلِيَّةً. ونجدُهم يقسمون هذه الحقيقة بدورها باعتبار وضعها إلى: لغوية إن كان صاحبُ وضعها واضعَ اللغة، وشرعية إن كان صاحبُ وضعها الشارع، وعرفية متى لم يتعيَّن (صاحبُ وضعها)⁽⁴⁾. ويقسمونها باعتبار الواقع واعتقاد المتكلم أو حاله إلى أربعة أقسام⁽⁵⁾:

4-2-1-1: ما يطابق فيها الإسناد الواقع والاعتقاد معًا: كقول المؤمن: (أُنْبِتَ اللَّهُ الْبَقْلَ) فَإِنَّ

إِنْبَاتَ الْبَقْلِ فِي الْوَقَعِ لِلَّهِ تَعَالَى، وهو كذلك في اعتقاد المتكلم المؤمن.

4-2-1-2: ما يطابق فيها الإسناد الاعتقاد دون الواقع: كقول القائل الجاهل: (شفى الطبيبُ

المريضَ)، و(أُنْبِتَ الرَّبِيعُ الْبَقْلَ)، فَإِنَّهُ يَعْتَقِدُ جَهْلًا أَنَّ شِفَاءَ الْمَرِيضِ مِنَ الطَّبِيبِ، وَأَنَّ إِنْبَاتَ الْبَقْلِ مِنَ

(1) - أبو الحسن أحمد بن فارس، حَقَّقَهُ وَضَبَطَ نَصُوصَهُ وَقَدَّمَ لَهُ عَمْرَ فَارُوقَ الطَّبَّاعَ، الصَّاحِبِيَّ فِي فَقْهِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَمَسَائِلِهَا وَسَنَنَ الْعَرَبِ فِي كَلَامِهَا، مَكْتَبَةُ الْمَعَارِفِ، بَيْرُوتَ، لُبْنَانِ، ط1، 1414هـ/1993م ص202.

(2) - السَّكَّاكِي، مِفْتَاحُ الْعُلُومِ، ص360.

(3) - الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الْبَسِيوْنِيُّ الْبَيْهَانِيُّ، كِتَابُ حَسَنِ الصَّنِيعِ فِي عِلْمِ الْمَعْنَى وَالْبَيَانِ وَالْبَدِيعِ، هَامِشُ كِتَابِ الْأَصُولِ الْوَافِيَةِ لِلشَّيْخِ مُحَمَّدٍ الْعَالِمِ الْمَنْزَلِيِّ، مَطْبَعَةُ النَّدْوَةِ الْعِلْمِيَّةِ، مِصْرَ، ط1، 1322هـ، ص126.

(4) - يَنْظُرُ مِثْلًا: السَّكَّاكِي، مِفْتَاحُ الْعُلُومِ، ص359.

(5) - الْخَطِيبُ الْقَزْوِينِيُّ، التَّلْخِصُ فِي عُلُومِ الْبَلَاغَةِ، الشَّارِحُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْبَرْقُوقِي، ص45.

الربيع، ولكنّ الواقع أنّ الإنبياء من الله، والربيعُ ظُرفٌ له، وأنّ الشفاء من الله أيضاً وأنّ الطبيب سببٌ له.

4-2-1-3: ما يطابقُ فيها الإسنادُ الواقعَ دون الاعتقاد: وهذا القسمُ نقيضُ سابقه، كقول

المعتزليّ لمن لا يعرفُ حاله وهو يُخفيها: (خالقُ الأفعالِ كلّها هو الله تعالى)، فإِسنادُ خَلْقِ الأفعالِ كلّها إلى الله تعالى إسنادٌ حقيقيٌّ، وهو مطابقٌ للواقع دون الاعتقاد، لأنّ المعتزليّ لا يُسندُ الأفعالَ الاختياريةَ إلى الله، بل إلى العبد. ومنه كلُّ إسنادٍ يذكُر فيه قائله حقيقةً تُخالفُ اعتقاده، كشهادة المنافقين في قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ (المنافقون، 1). فقولهم ذلك حقيقةً تخالفُ اعتقادهم وباطنهم.

4-2-1-4: ما لا يطابقُ الإسنادُ الواقعَ ولا الاعتقادَ: كالأقوال الكاذبة التي يكونُ المتكلّمُ فيها

عالمًا بكذبها دون المخاطب. فإنّها من قبيل الإسنادِ الحقيقيّ لأنّ السامعَ لا يعلمُ بأنّها كذبٌ، ولأنّ المتكلّمَ الكاذبَ لا يُشعره بكذبه.

4-2-2: المجاز العقليّ: مصطلحُ "المَجَاز" صيغةُ (مَفْعَل) من «جَازَ المكانَ إذا تعدّاه، والكلمةُ

إذا استُعِمِلَتْ في غير ما هي موضوعةٌ له، وهو ما تدلُّ عليه بنفسها، فقد تعدّت موضعها الأصليّ»⁽¹⁾، وذكر القزوينيّ في "الإيضاح" معنًى آخرَ للفظ "المَجَاز" والظاهرُ أنّه من قولهم: "جعلتُ كذا مجازًا إلى حاجتي"، أي: طريقًا له، على أنّ معنى "جَازَ المكانَ" سلّكه على ما فسّره الجوهريّ وغيره، فإنّ المجازَ طريقٌ إلى تصوّر معناه⁽²⁾. والمجازُ صورةُ التجوُّز في الإسناد. قالوا في تعريفه:

1 - السكاكي، مفتاح العلوم، ص360-361.

(2) - الخطيب القزوينيّ، الإيضاح في علوم البلاغة، ص188-189.

* التأويل من مستلزمات المجاز وهو بمعنى صرفِ الكلام عن ظاهره إلى معنى خلف العبارة بقرينة السياق، كما فعل يوسف عَليهِ السَّلَامُ في تأويل رؤى صاحبيه في السجن والملك. إبراهيم عوض، مُنكرو المجاز في القرآن والأسس التي يستندون إليها، مكتبة زهراء الشرق، دار الفردوس للطباعة، القاهرة، 1420هـ/2000م، ص10 و21. وممن استعملوا عبارة "ضرب من التأويل" نجد السكاكي في "المفتاح" ص393.

«هو أن تُسندَ الكلمة إلى غير ما هي له أصالةً، بضربٍ من التأويل*، ك(سبَّ زيدٌ أباه) إذا كان سبباً فيه. ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ (الأنفال، 2)، نُسبتِ الزيادةُ التي هي فعلُ الله إلى الآيات لكونها سبباً فيها»⁽¹⁾. وعرفوه أيضاً بأنه «إسنادُ الفعل، أو معناه، إلى مُلابِسٍ له غير ما هو له، أي: إلى شيءٍ بينه وبين الفعل أو معناه ملابسةً وارتباطٌ وتعلُّقٌ»⁽²⁾، هذه الملابسةُ هي سببُ المجازِ العقليّ، وهذا الشيءُ الملبِسُ هو الفاعلُ النحويُّ لا الحقيقيّ، بشرط وجود قرينة ملفوظة أو ملحوظة تدلّ على التجوُّز وتسمَح به. ففي قول المسلم مثلاً: (أُنبتَ الربيعُ البقلَ) فإنَّ الفاعلَ الحقيقيّ للفعل (أُنبتَ) هو الله سبحانه، ولكنَّ المسلمَ المتكلِّمَ تجوَّزَ في الإسناد فأسنده إلى الفاعل النحويّ المجازيَّ (الربيعُ) للعلاقة بينهما؛ وهي هنا الظرفيّة الزمانيّة، والقرينةُ حاليةٌ ملحوظة، وهي أنَّ الكلامَ صادرٌ عن مسلمٍ يَعْتَقِدُ أنَّ الإنباتَ من الله تعالى، و(الربيعُ) ظرفٌ أصبحَ بعدَ الإسنادِ المجازيِّ فاعلاً لا على الحقيقة، ولَمَّا كان بينه وبين الفعلِ علاقةٌ وسببٌ وملابسةٌ هي الظرفيّة الزمانيّة صَحَّ الإسنادُ إليه على سبيل التجوُّز⁽³⁾. وعرفه الشيخُ المراغي: «هو الكلمة المستعملة في غير ما وُضِعَتْ له في اصطلاح التخاطب، لملاحظة علاقة بين الثاني والأوّل، مع قرينة تمنع إرادة الأصليّ، ك(الأسد) المستعمل في الشجاع»⁽⁴⁾. وأمثله كثيرة في كلام العرب حتّى ذكره ابنُ فارس في سننهم⁽⁵⁾، وهو موجودٌ حتّى في كلام الله تعالى رغم معارضة بعضهم ذلك، بدعوى أنَّ المجازَ أخو الكذب،

(1) - الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشيّ، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، ط3، 1404هـ/1984م، ج2/ص256.

(2) - عبد العزيز عبد المعطي عرفة، من بلاغة النظم العربيّ، ص100.

(3) - علاقات المجاز كثيرة يمكن مراجعتها في مظانها، ينظر مثلاً " الزركشيّ، البرهان في علوم القرآن، ج2/ص256 وما بعدها. وأحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة، ص231-234.

(4) - أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة، ص229-230.

(5) - ينظر ابن فارس، الصاحبي، ص202-204. وعبد الرحمن جلال الدين السيوطي، المزهرة في علوم اللغة وأنواعها، شرحه وضبطه وصحّحه وعنون موضوعاته وعلّق حواشيه محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجادي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، د. ط، د. ت، ج1/ص332.

والقرآن الكريم كلام الله، فهو منزلة عن ذلك⁽¹⁾. وأن المتكلم - في زعمهم - لا يعدل إليه إلا إذا ضاق به التعبير بالحقيقة فيستعير، وذلك محال على الله تعالى⁽²⁾. وقد انبرى الكثيرون بالرد على هذا الاعتراض، منهم ابن قتيبة في "تأويل مشكل القرآن" ونعته بالجهالة وسوء النظر وقلة الفهم⁽³⁾. وقال صاحب "البرهان" بعد إشارته إلى اختلاف العلماء في وقوع المجاز في القرآن الكريم، وزعم المنكرين أنه شبهة تستحيل على الله سبحانه، إذ المتكلم لا يعدل عن الحقيقة إلى المجاز إلا إذا ضاقت به الحقيقة، كما أسلفت، قال: «وهذا باطل، ولو وجب خلو القرآن من المجاز لوجب خلوه من التوكيد والحذف... ولو سقط المجاز من القرآن سقط شطر الحسن⁽⁴⁾». وسبق أن أشرت إلى بحث إبراهيم عوض رداً على منكري المجاز في القرآن وفي الحديث وحتى في اللغة. وقد أثبتوا أمثلة كثيرة على وقوعه في كلام الله تعالى⁽⁵⁾، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا عَزَمَ الْأَمْرُ﴾ (محمد، 21). والأمر يُعَزَمُ عليه، وقوله سبحانه: ﴿فَمَا رِيحَتِ بِجَدْرَتُهُمْ﴾ (البقرة، 16)، وإنما يُرِيحُ فيها. هذا وأشير إلى أن بعضهم قدم تفسيراً لما جاء في كلام الله تعالى مما اعتبر من المجاز أنه حقيقة بالنسبة إلى الله وقدرته المطلقة، وهو مجاز في معناه وفهمه بالنسبة للناس⁽⁶⁾.

(1) - أنكر بعض الفقهاء وقوع المجاز في القرآن، والجمهور على الوقوع. (الإمام الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج2/ص 255). كما أنكر بعض اللغويين منهم السكاكي وجود المجاز أصلاً في كلام العرب وجعل أمثلته من الاستعارة بالكناية من علم البيان لا المعاني. ورد عليه الخطيب القزويني في الإيضاح ص30، والتلخيص، شرح عبد الرحمن البرقوقي، ص52 وما بعدها، وينظر أيضاً أحمد مطلوب، القزويني وشروح التلخيص، ص231 وما بعدها، وص361 وما بعدها. ومن الأبحاث الحديثة التي غنيت بهذا الموضوع نقراً على سبيل المثال: إبراهيم عوض، منكرو المجاز في القرآن والأسس التي يستندون إليها المذكور في الهامش أعلاه.

(2) - الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج2/ص 255.

(3) - ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، شرحه ونشره السيّد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، ط2، 1393هـ/1973م، ص132. الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج2/ص 255.

(4) - ينظر مثلاً ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص132 - 133.

(5) - ينظر مثلاً الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج2/ص 256 وما بعدها.

(6) - محمد بركات حمدي أبو علي، البلاغة العربية في ضوء منهج متكامل، دار البشير، عمان، الأردن، ط1، 1412هـ/1992، ص30.

ذكرَ عبدُ العزيزِ عبدُ المعطي عرفة أنَّ كثيرًا من العلماء المتقدمين والمتأخرين وقفوا عند هذا النوع من الإسناد دون تسميته. حتَّى جاءَ عبدُ القاهرِ الجرجانيُّ، فهو الذي سمَّاهُ **المجازَ العقليَّ أو الحكميَّ**، وتحدَّثَ عنه بالتفصيل⁽¹⁾، واعتبره كنزًا من كنوز البلاغة على رأي أحمد مطلوب⁽²⁾. فالمجازُ إذن هو «استعمالُ اللفظِ أو التركيبِ في غير المعنى الذي وُضِعَ له العربُ لعلاقةٍ مع قرينةٍ مانعةٍ من إرادة المعنى الأصليِّ. أو إسنادُ الشيءِ إلى ما ليس من حقِّه أن يُسندَ إليه»⁽³⁾. وتعبير عبد القاهر: «كلُّ كلمةٍ أُريدَ بها غيرُ ما وقعتْ له في وضعٍ واضعٍها لملاحظةٍ بين الثاني والأوّلِ فهي مجازٌ، وإن شئتَ قلت: كلُّ كلمةٍ جُزّتَ بها ما وقعتْ له في وضعٍ الواضعِ إلى ما لم تُوضَعْ له من غير أن تستأنفَ فيها وضعًا لملاحظةٍ بينَ ما تُجوّزُ بها إليه وبينَ أصلِها الذي وُضِعَتْ له في وضعٍ واضعٍها، فهي مجازٌ»⁽⁴⁾. وذلك في مقابل تعريفه للحقيقة بأنّها «كلُّ كلمةٍ أُريدَ بها ما وقعتْ له في وضعٍ واضعٍ»⁽⁵⁾، وغيرِ الوضعِ عندهم هو العقل⁽⁶⁾. واستعمالُ لفظِ (واضعٍ) بالتذكير دونَ التعريفِ له دلالتُه؛ وذلك ليعمَّ واضعُ اللغةِ وغيره من أصحاب الأوضاع المتأخّرة عن وضع اللغة⁽⁷⁾ الشرعيّة والعرفيّة التي سبقت الإشارةُ إليها. وإذا كانتِ الكلمةُ في المجاز كذلك، أي: تُستعملُ في غير ما هي له، وتخرُجُ عن موضعها بتعبير السكاكي، فالمجازُ على هذا يقدّمُ لنا معنيين - الثاني والأوّل⁽⁸⁾ - في آنٍ واحدٍ؛ لذا قال السكاكي عنه بأنّه «الكلمةُ المستعملةُ في معنى معناها»⁽⁹⁾؛ فمعناها الأوّلُ هو الذي وُضِعَتْ له (أي

(1) - عبد المعطي عرفة، من بلاغة النظم العربي، ج 1/ ص 99. والقزويني، الإيضاح، ص 24 وما بعدها.

(2) - أحمد مطلوب، القزويني وشروح التلخيص، ص 359.

(3) - محمد عبد المطّلب، البلاغة والأسلوبية، ص 67.

(4) - عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، أسرار البلاغة، قرأه وعلّق عليه محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة. دار المدني بجدة، ص 351-352. ومحمد عبد المطّلب، البلاغة والأسلوبية، ص 71.

(5) - عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص 350. والسكاكي، مفتاح العلوم، ص 361.

(6) - السكاكي، مفتاح العلوم، ص 361.

(7) - السكاكي، مفتاح العلوم، ص 361.

(8) - عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص 352.

(9) - السكاكي، مفتاح العلوم، ص 360. ومحمد عبد المطّلب، البلاغة والأسلوبية، ص 74.

الحقيقة)، ومعنى معناها هو الثاني المستعار (المجاز). ومثلما يقسمون الحقيقة إلى أقسام فإنهم كذلك يفعلون مع المجاز، فيقسمونه إلى عدة أقسام يطول ذكرها وشرحها من غير حاجة هنا، يمكن مراجعتها في مظانها من كتب البلاغة⁽¹⁾.

(1) - ينظر مثلاً: السكاكي، مفتاح العلوم، من ص 262 إلى 401. وأحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة، من ص 229 إلى 276.

الفصل الثاني: الذكر والحذف

يَتَقَقُّ المهتمُّون بالبحث في قضايا اللغة وأغراضها نحوًا وبلاغةً أنَّ الكلام يُطْلَقُ في الأصل والحقيقة لإفادة السامع معنىً أو حكمًا، حتَّى لا يكون لغوًا، فإذا أُريدَ ذلك، فأَيُّ لفظٍ استُعْمِلَ لتأدية المعنى أو الحكم المراد، وكان دالًّا عليه، فالأصلُ ذكره، وعكس ذلك أي: كلُّ لفظٍ عُلِمَ من الكلام والسياق لدلالة غيره من باقي الكلام عليه، فأصله أن يُحذف، ولا يُعَدَّلُ عن مقتضى أحدِ هذَيْنِ الأصلَيْنِ إلى الآخر إلَّا لأسبابٍ ودَوَاعٍ⁽¹⁾ سيأتي بيانها في هذا الفصل.

1- الذكر:

اعتادَ البلاغيون وعلماءُ اللغة أن يَقرِنوا⁽²⁾ - أو يُقابِلوا - الذكرَ بالحذف، وهما نَسَقان من التعبير والأداء متنافران متدافِعان، إذا حضر أحدهما في الكلام تَعَدَّر استعمالُ الآخر. وهما من أحوال طرفي الإسناد - المسندِ والمسندِ إليه - التي لا يخلو كتابٌ في علم المعاني من البحث فيها، وإن كان المتقدمون لم يَعْرِضُوا كثيرًا للذكر، باعتباره هو الأصل⁽³⁾، إلى جانب الترتيب من تقديم أو تأخير، والتعيين من تعريف أو تنكير، وغيرها من الأحوال. كُلُّها من الأمور التي يَجِبُ على دارس اللغة الحريص أن يَعْرِفَهَا وَيُدْرِكَهَا؛ فَيَعْرِفَ «أَيُّما حالٍ يَقْتَضِي طَيَّ ذكره - المسندِ إليه - وأَيُّما حالٍ يَقْتَضِي خلاف ذلك، وأَيُّما حالٍ يَقْتَضِي تعرُّفه...»، وأَيُّما حالٍ يَقْتَضِي تعقيبه بشيءٍ من التوابع والفصل، وأَيُّما حالٍ يَقْتَضِي تنكيره، وأَيُّما حالٍ يَقْتَضِي تقديمه على المسند، وأَيُّما حالٍ يَقْتَضِي تأخيرَه عنه...»، وأَيُّما

(1) - حفني ناصف، محمد دياب، سلطان محمد، مصطفى طوم، دروس البلاغة، مكتبة المدينة، كراتشي، ط1، 1428هـ/2007م، ص61.

(2) - أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، ج3/ص9.

(3) - فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفنانها، ص248.

حالٍ يقتضي قصره على الخبر»⁽¹⁾. وكذلك الأمر بالنسبة إلى طرف الإسناد الثاني - المسند - فإن له أحوالاً مقتضية لأنواع التفاوت فيه، لابد من تصفحها؛ في كونه متروكاً تارةً، أو غير متروكٍ أخرى، وفي كونه مفرداً أو جملةً، وفي إفراده من كونه فعلاً... أو اسماً... مقيداً أو غير مقيدٍ، وفي كونه مقدماً أو مؤخراً⁽²⁾. فمدارُ حسنِ الكلام وقبحه يكونُ على انطباقه وتركيبه على مقتضى الحال، وعلى لا انطباقه - على تعبير السكاكي⁽³⁾ - أي التوفيق أو عدم التوفيق في إيراد كلٍّ منهما بالشكل المعين وفي المكان المحدد⁽⁴⁾، «... وإن كان مقتضى الحال طيَّ ذكر المسند إليه فحسنُ الكلام تركُّه، وإن كان مقتضى الحال إثباته على وجهٍ من الوجوه فحسنُ الكلام وروده على الاعتبار المناسب، وكذا إن كان مقتضى ترك المسند فحسنُ الكلام وروده عارياً عن ذكره، وإن كان مقتضى إثباته... فحسنُ الكلام نظمُه على الوجوه المناسبة»⁽⁵⁾. والمعلوم أنَّ البلاغة مراعاةُ المقامات والأحوال، فالذكر في موطنه بليغٌ مطابقٌ، والحذف في موطنه بليغٌ مطابقٌ. حتَّى لا يقولَ سائلٌ كيف تكونُ البلاغةُ في الذكر والحذف معاً⁽⁶⁾. وسأعمدُ في هذا الفصل إلى بعض التفصيل في مبحث بابِ الذكر في الدرس اللغويَّ العربيَّ نحواً ومعاني.

(1) - السكاكي، مفتاح العلوم، ص 175.

(2) - السكاكي، مفتاح العلوم، ص 205.

(3) - السكاكي، مفتاح العلوم، ص 175.

(4) - عبده عبد العزيز قنقيلة، البلاغة الاصطلاحية، دار الفكر العربي، ط2، 1412هـ/1992م، ص189.

(5) - السكاكي، مفتاح العلوم، ص 350 - 351.

(6) - ينظر محمد أبو موسى، خصائص التراكم دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، مكتبة وهبة، القاهرة، ط4، 1416هـ/1996م، ص180.

1-1: معنى الذكر:

جاء في "مقاييس" ابن فارس: «ذكرت الشيء خلاف نسيته، ثم حُمِلَ عليه الذكر باللسان»⁽¹⁾. وفي "أساس البلاغة" للزمخشري: «ذَكَرْتُهُ ذِكْرًا وَذَكَرِي، وَذَكَرْتُهُ تَذَكُّرًا وَذَكَرِي، وَذَكَرْتُ الشَّيْءَ وَتَذَكَّرْتُهُ وَأَجَعَلُهُ مَنِيَّ عَلَى ذِكْرٍ، أَيْ لَا أَنْسَاهُ»⁽²⁾. كما نقرأ في "لسان العرب": «الذكر: الحفظُ للشيء تذكره، والذكرُ الشيء يجري على اللسان، وجري الشيء على لسانك، يُقال ذَكَرَهُ يَذْكُرُهُ ذِكْرًا وَذُكْرًا. قال الفراء: "الذكر ما ذكرته بلسانك وأظهرته"»⁽³⁾. وجاء في أحد المعاجم الحديثة: «ذَكَرَ اسمَ الله: نَطَقَ بِهِ، وَذَكَرَ الشَّيْءَ: حَفِظَهُ فِي ذِهْنِهِ، وَذَكَرَ لِفُلَانٍ حَدِيثًا: قَالَهُ لَهُ. وفيه أيضا: ذَكَرَ المَيِّتَ: بَقَاءُ اسْمِهِ عَلَى أَلْسِنَةِ النَّاسِ بَعْدَ مَوْتِهِ»⁽⁴⁾. فالذكر إذاً من خلال ما تقدّم من معانٍ أشارت إليها المعاجم هو «النطق باللسان أو القول والإظهار الذي هو ضدُّ الإضمار، وخلافُ الحذف، أي هو حالةٌ من الوجود»⁽⁵⁾. فالوجود يعني الحضور في اللفظ والكلام، والمذكور في الكلام حاضرٌ موجودٌ بقوة اللفظ.

1-2- أغراض الذكر:

تستعمل كتبُ البلاغة لهذا المعنى مصطلحاتٍ كثيرةً اختارها مؤلفوها، مختلفةً في اللفظ، قريبةً في المدلول والغرض. وذلك من قبيل: "سياقات الذكر" عند محمد عبد المطلب في أحد أعماله⁽⁶⁾، أو "أهدافه البلاغية" في مؤلّف ثانٍ⁽⁷⁾، أو "مقاماته" لدى الصعيدي⁽⁸⁾. أو "دواعيه" في اختيار

(1) - ابن فارس، معجم المقاييس في اللغة، ص388، مادة ذكر.

(2) - الزمخشري، أساس البلاغة، ص241، مادة ذكر.

(3) - ابن منظور، لسان العرب، مادة ذكر.

(4) - المنجد في اللغة والأعلام، ص239 مادة ذكر.

(5) - إنعام فوّال عكاوي، المعجم المفصّل في علوم البلاغة، ص570.

(6) - محمد عبد المطلب، البلاغة والأسلوبية، ص313.

(7) - محمد عبد المطلب، البلاغة العربية قراءة أخرى، ص224.

(8) - عبد المتعال الصعيدي، البلاغة العالية، ص62.

الميداني⁽¹⁾، أو "أغراضه" كما في معجم أحمد مطلوب حول المصطلحات البلاغية⁽²⁾، أو "مزاياه" على تعبير الشيخ المراغي⁽³⁾. وقبل الحديث عنها وتفصيلها أود أن أشير إلى أن هذا الأخير يرى أن معظم أئمة هذا الفن - علم المعاني - المتقدمين كأبي هلال العسكري، والإمام عبد القاهر لم يتعرضوا له، وكأنهم لم يروا فيه من اللطائف والمزايا ما يُسيغُ البحث عنه وفيه، إذ هو - حسبَه - بمباحث علم النحو أشبه. وأن أول من عني به من المتأخرين نجد السكاكي، ومن حدا حدوه. غير أن قُصارى ما قالوه في حديثهم عنه هو وجوب ذكر المسند إليه إذا لم تقم قرينة تدل عليه، وإلا كان الكلام معمى لا يستبين المراد منه، وترجح ذكره لمزية من المزايا⁽⁴⁾، كما سيأتي. ولكن صاحب "البلاغة العالية" رد ذلك إلى أن المتقدمين كانوا يدخلون هذا الباب في باب الإطناب؛ لأنه يعدّه - الذكر - ضرباً من ضروبه⁽⁵⁾.

ولعل من نافلة القول التذكير بالمناسبة بأن المسند والمسند إليه هما طرفا كل إسناد، وهما زكنا كل جملة، بدونهما - لفظاً أو تقديرًا - لا يكون كلام، وذكرهما هو الأصل؛ فلا يُحذف أحدهما أو كلاهما إلا بوجود قرينة دالة تسمح بذلك وتُسوّغه. وقد يوجد في الكلام من القرائن ما يدلّ عليهما في حال حذفهما، ويُغني عن ذكرهما، لكن المتكلم يعدل عن ذلك، ويعمد إلى ذكرهما والتصريح بهما، ليتحقق له غرض من الأغراض والمزايا البلاغية التي سألخص أهمّها في الآتي:

1-2-1 - أغراض ذكر المسند إليه:

ذكروا من تلك الأغراض:

- (1) - عبد الرحمن الميداني، البلاغة العربية أسسها، وعلومها، وفنونها، ج1/ص312.
- (2) - أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، ج3/ص12. وفضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفانها، ص249.
- (3) - أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة، ص79.
- (4) - ينظر أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة، ص79. وعبد المتعال الصعيدي، البلاغة العالية، ص62.
- (5) - عبد المتعال الصعيدي، البلاغة العالية، ص62.

1-2-1-1: الأصل في المسند إليه أن يكون مذكورًا: إذ أن الذكر يمثل الأصل المثالي، ولا

موجب للعدول عنه⁽¹⁾، ولا مقتضى للحذف كما عبّر عنه القزويني⁽²⁾، أي ليس في الكلام ما يقتضي العدول عن الذكر إلى الحذف. كقولك: (هذا أخي وذلك صديقي)⁽³⁾. وحرصُ البلاغيين على إضافة عبارة (ولا مقتضى للحذف) هنا دليل على تنبُّههم إلى إمكانية أو احتمال حصول شيء من الاصطدام والتناقض بين سياقَي الذكر وهو أصل، والحذف الذي هو عدول وتحوّل. ودليل أيضًا على حرصهم على إزالة هذا الاصطدام المحتمل⁽⁴⁾. فالمسند إليه هو الجزء الأهم الذي تُنسب إليه الأحداث والصفات في الجملة، والدالّ الرئيس الذي تتحرّك منه الدلالة لتنتشر في السياق⁽⁵⁾، وذكره إذا لم توجد في الكلام مُرجّحات الحذف ليس عبثًا⁽⁶⁾، فإذا حُذف ذهب المعنى⁽⁷⁾.

1-2-1-2: أن يكون المسند ممّا يصحّ إسنادُه إلى أيّ مسندٍ إليه، لكنّا نريدُ إسنادَه إلى

مسندٍ إليه معيّن؛ نحو قولنا: (محمدٌ جاء، وعليّ ذهب، وكريمٌ في العيادة). فكلٌّ من المسندات الثلاثة (المجيء والذهاب والتواجد في العيادة) المتمثلة في الفعلين (جاء وذهب)، وفي شبه الجملة (في العيادة)، يُمكنُ إسنادُ كلٍّ واحدٍ منها إلى أيٍّ من الأسماء المسند إليها (محمد وعليّ وكريم). وهذا هو معنى قول السكاكي: «وأما الحالة التي تقتضي إثباته فهي أن يكون الخبر عامّ النسبة إلى كلّ مسندٍ إليه، والمراد تخصيصه بمعين كقولك: (زيدٌ جاء، وعمرٌ ذهب، وخالدٌ في الدار)»⁽⁸⁾. إلّا أن القزويني

(1) - محمد عبد المطلب، البلاغة العربية قراءة أخرى، ص224.

(2) - الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص32، والتلخيص في علوم البلاغة، ص55-56.

(3) - أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة، ص79.

(4) - أشار إلى هذه الفكرة محمد عبد المطلب في "البلاغة العربية قراءة أخرى"، ص224.

(5) - محمد عبد المطلب، البلاغة العربية قراءة أخرى، ص226.

(6) - عبد المعطي عرفة، من بلاغة النظم العربي، ج1/ص133. ومحمد أبو موسى، خصائص التراكيب، ص181.

(7) - أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، ج3/ص12.

(8) - السكاكي، مفتاح العلوم، ص177.

رد أمر ذكر المسند إليه أو عدم ذكره إذا كان عامًّا، وأريد تخصيصه، إلى وجود قرينة يُعَوَّل عليها في الحذف؛ فإن وُجِدَتْ جاز الحذف، وإن لم توجد لم يجز، ووجب الذكر⁽¹⁾.

3-1-2-1: يُذكر المسند إليه احتياطاً لضعف التعويل وقلة الاعتماد على القرينة في إحضاره

في ذهن السامع⁽²⁾، وذلك إذا كان قد ذكر في الكلام، وطال عهده به، أو ذكر معه كلام في شأن غيره، مما يُوقِع في اللبس إن لم يُذكر⁽³⁾؛ كأن يسألك صديقك الذي طلب رأي والدك في تقدمه لخطبة شقيقته قائلاً: (ما رد والدك؟)، أو: (ماذا قال والدك؟)، فتتشغل عنه ثم تُجيب: قال والدي: (كذا وكذا وكذا)⁽⁴⁾. فسبق ذكر المسند إليه (والدك) في السؤال قرينة كافية تُسَوِّغُ حذفه، ولكنك لا تعول عليها فتذكره احتياطاً؛ معنى هذا أن المتكلم - في مثل هذه الحال - لا يثق في القرينة الدالة على المسند إليه المحذوف، ولا يطمئن إليها، فهي عنده غير كاشفة ولا مبيّنة للمعنى، ويخشى أن هو عول عليها أن يلتبس المراد على السامع⁽⁵⁾. وهذا النسق من التعبير يكثر في الأسلوب العلمي الذي يُعنى بشرح القضايا، والكشف عن حقائقها وجوانبها⁽⁶⁾.

4-1-2-1: زيادة التقرير والإيضاح والرغبة في إبراز المعاني الأشدَّ غلقةً بالنفس والحرص على

إشاعتها، وتأكيد اختصاص المسند إليه المذكور بمسنده⁽⁷⁾، حتى يتمكن الحكم في ذهن السامع. نحو قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (البقرة، 5)؛ ففي ذكر المسند إليه - اسم الإشارة (أولئك) - وتكريره بعد الأوصاف العظيمة إشادة وتنبيه على شأنه، أي أنهم كما ثبتت لهم

(1) - عبده قلقيلة، البلاغة الاصطلاحية، ص 189-190. والخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص 33.

(2) - السكاكي، مفتاح العلوم، ص 177.

(3) - أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، ج 3/ ص 12.

(4) - عبده قلقيلة، البلاغة الاصطلاحية، ص 189.

(5) - عبد الرحمن الميداني، البلاغة العربية، ج 1/ ص 315.

(6) - محمد أبو موسى، خصائص التراكيب، ص 181. وعيسى علي العاكوب وعلي سعد الشتيوي، الكافي في علوم البلاغة العربية، ص 97.

(7) - فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفنانها، ص 250.

الأثرُ بالهدى في العاجل، فهي ثابتة لهم بالفلاح في الآجل أيضاً⁽¹⁾. ويقابل ذلك - أو نظيره⁽²⁾ - تقرير

الإخبار عن حال الكافرين المنكرين تعبيراً عن نهاية الغضب والوعيد من الله تعالى، بإعادة المسند

إليه وتكراره مع إمكان تجاوز ذلك، في قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَعْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ

هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ (الرعد، 5). ومنه أيضاً قول عمرو بن كلثوم يُفاخر بقومه:

بَأْتَا الْعَاصِمُونَ إِذَا أُطْعِمُوا	وَأَنَا الْغَارِمُونَ إِذَا عُصِمْنَا
وَأَنَا الْمُنْعَمُونَ إِذَا قُدِّرْنَا	وَأَنَا الْمُهْلِكُونَ إِذَا أُتِينَا
وَأَنَا الْحَاكِمُونَ بِمَا أُرَدْنَا	وَأَنَا النَّازِلُونَ بِحَيْثُ شِينَا
وَأَنَا التَّارِكُونَ لِمَا سَخِطْنَا	وَأَنَا الْآخِذُونَ لِمَا هَوِينَا
وَأَنَا الطَّالِبُونَ إِذَا نَقِمْنَا	وَأَنَا الضَّارِبُونَ إِذَا ابْتَلَيْنَا
وَأَنَا النَّازِلُونَ بِكُلِّ نَعْرِ	يَخَافُ النَّازِلُونَ بِهِ الْمَنُونَا ⁽³⁾

حيث ذكر المسند إليه (أنا) وكرره إحدى عشرة (11) مرة في ستة (06) أبيات، مع كل منقبة

يذكرها لقومه، وذلك زيادة في الكشف والتقريب والإبراز. ومن هذا أيضاً ما فعل قيس لبنى حيث ذكر

اسم صاحبتيه - المسند إليه (لبنى) - ثم أعاده، مع قدرته على الاستغناء عنه بضميره، غير أنه أثر

النص عليه لأن في ذلك ما يُثير أشواقه، ويُلدِّ قلبه، لفرط حبه وحبِّ النطق به، في قوله:

أَلَا لَيْتَ لُبْنَى لَمْ تَكُنْ لِي حَلَةً وَلَمْ تَلْقَني لُبْنَى، وَلَمْ أَدْرِ مَا

ويدخل في هذا الباب أيضاً ما يكون في الرثاء، حيث يكثر تردُّد اسم المرنِّي مسنداً إليه، مثلما

نجد في قول الخنساء في رثاء أخيها صخر:

وَإِنْ صَخْرًا لَكَافِينَا وَسَيِّدُنَا	وَإِنْ صَخْرًا إِذَا نَشْتُو لَنَحَارُ
وَإِنْ صَخْرًا لَنَأْتُمُّ الْهُدَاةَ بِهِ	كَأَنَّهُ عَلَّمَ عَلَى رَأْسِهِ نَارُ

(1) - أحمد المراغي، علوم البلاغة، ص79. وتوفيق الفيل، بلاغة التراكيب، ص87. وعبد العزيز عرفة، من بلاغة

النظم العربي، ج1/ص135. ومحمد عبد المطلب، البلاغة العربية قراءة أخرى، ص225.

(2) - عبد الرحمن الميداني، البلاغة العربية، ج1/ص319.

(3) - محمد أبو موسى، خصائص التراكيب، ص187.

فهي تذكُر اسمَ أخيها - صخرٍ - وتُكرِّره ولا تَمَلُّ من ذكره، وسِيْلَةٌ من وسائلِ سَلْواها، ومَظْهَرًا من مَظَاهِر تَعَلَّقِها وتَشَبُّهها به⁽¹⁾. والخالصةُ هنا أنَّ هذا الغرضَ من ذكرِ المسندِ إليه يَكْثُرُ في نصوص المدحِ والفخرِ والرياءِ والعتابِ ونحوها. وزادَ بعضُ الباحثين في علومِ البلاغة أنه يكونُ في المواضيع التي قد يتلاعبُ بمعانيها أصحابُ الأهواء، كأمورِ العقيدة، وأحكامِ الحلالِ والحرامِ - الشريعةِ - والصيغِ القانونية. ويحسُنُ في مجالِ تعليمِ مسائلِ العلوم، وفي الوعظِ والإرشادِ، وفي مقامِ إثارةِ الحماسة، وسائرِ العواطف، وفي البياناتِ والبلاغاتِ العامة⁽²⁾.

5-1-2-1: بسطُ الكلامِ افتراضًا، أي اغتنامًا وانتهازًا للفرصة حيث الإصغاء مطلوبٌ مقصودٌ محبوبٌ، أو كما يسمّيه بعضهم (في مقامِ البسط)⁽³⁾، أو حينَ يكونُ القصدُ تطويلَ المكالمَةِ والمراجعةِ على رأيِ محمدَ عبدِ المطلب⁽⁴⁾؛ كقوله تعالى حكايةً عن نبيِّه موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿هِيَ عَصَايَ﴾ (طه، 18). حيث زادَ في الجواب حينَ كان يكفيه قوله: (عَصَايَ) ردًّا على السؤالِ: ﴿وَمَا تِلْكَ يَمِينُكَ﴾؟ (طه، 17)، لكنّه رغبةً منه في تطويلِ المقامِ والاستزادةِ في الإصغاء والمناجاةِ استئناسًا واستنلاذًا بحضرةِ الله تعالى بسطَ القولَ والكلامَ فذكرَ المسندَ إليه (هي)، وتوسَّعَ وزادَ ما لم يكنْ مطلوبًا في الجواب⁽⁵⁾، فقال: ﴿هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَى غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَى﴾ (طه، 18). وقد يكونُ بسطُ الكلامِ افتخارًا كما فهمَ السكاكيُّ من قوله تعالى: ﴿قَالُوا نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَلُّ لَهَا عَافِينَ﴾ (الشعراء، 71)، إذ يقولُ: «قد بسطوا الكلامَ ابتهاجًا منهم بعبادةِ الأصنامِ، وافتخارًا بمواظبتِها، مُنحرفين عن الجوابِ

(1) - محمد أبو موسى، خصائص التراكيب، ص 181 وما بعدها إلى ص 190. فقد أورد أمثلة كثيرة عن هذا الغرض.

(2) - عبد الرحمن الميداني، البلاغة العربية، ج 1/ ص 315.

(3) - فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفنانها، ص 252.

(4) - محمد عبد المطلب، البلاغة العربية قراءة أخرى، ص 226.

(5) - السكاكي، مفتاح العلوم، ص 356. وعنده قليلة، البلاغة الاصطلاحية، ص 190 بتصرف. والميداني، البلاغة العربية، ج 1/ ص 320.

المطابق المختصر وهو: (أصناماً)⁽¹⁾. وذلك عندما طُلبَ منهم على لسان إبراهيمَ عليه السلام: ﴿مَا

تَعْبُدُونَ؟﴾ (الشعراء، 70) ؟ فذكروا في جوابهم المسندَ والمسندَ إليه معاً (نعبُدُ)، بتقدير ضميرِ الفاعلِ

المستترِ (نحن). ومنه قولُ الشاعرِ سامي البارودي:

أنا مَصْدَرُ الكَلِمِ البَوادي بَيْنَ المحاضِرِ والنوادي
أنا فارسٌ أنا شاعرٌ في كلِّ ملحمةٍ ونادي⁽²⁾

حيث ذَكَرَ المسندَ إليه (أنا) فخراً واعتدالاً. كما فعلَ قبله المنتبّي في قوله:

أنا الذي نَظَرَ الأعمى إلى أدبي وأسمعتُ كَلِمَاتِي مَنْ به صَمَمُ⁽³⁾

فهذا الغرضُ يتجلى أكثرَ في مقاماتِ الفخرِ والمدحِ والذمِّ والتشنيعِ والتوبيخِ والتعليمِ والترويجِ والترغيبِ والترهيبِ، وإطالةِ وقتِ المحادثةِ والمحاورةِ بُغْيَةً التشرُّفِ والتبرُّكِ والتلذُّذِ والاستئناسِ والاستمتاعِ. وقد يكونُ بسطُ الكلامِ بُغْيَةً استدراجِ المخاطَبِ للإفاضةِ عما في نفسه، إذ يُفصِحُ في حالِ الإفاضةِ عما تجدهُ يحرصُ في العادةِ على كتمانهِ وعدمِ الإعلامِ به⁽⁴⁾.

6-1-2-1: إظهارُ التهويلِ والتخويفِ: كأنْ تقول: (جلالُهُ الملكِ أَمَرَ بمنعِ التدخينِ في

المكاتبِ الحكوميّة). تهوّلُ المخاطَبَ بذكرِ المسندِ إليه طلباً لامتناله ورغبةً في استجابته⁽⁵⁾. ويكثرُ هذا

في كلِّ ما يُثيرُ في النفسِ مشاعرَ الخوفِ والرهبَةِ والمهابَةِ.

7-1-2-1: التنبيهُ على غباوةِ السامعِ أو المخاطَبِ والتعريضُ بها⁽⁶⁾ والإشارةُ إليها والإشعارُ

بأنّه لا يفهمُ إلّا ما تنصُّ عليه الألفاظُ، ولا يُدرِكُ المرادَ بالقرائن، بل لا بُدَّ من إعلامه باللفظِ الخاصِّ

(1) - السكاكي، مفتاح العلوم، ص356.

(2) - أحمد المراغي، علوم البلاغة، ص79.

(3) - توفيق الفيل، بلاغة التراكيب، ص87.

(4) - عبد الرحمن الميداني، البلاغة العربية، ج1/ ص316.

(5) - عبده قلقيلة، البلاغة الاصطلاحية، ص191.

(6) - أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، ج3/ ص13.

الصريح⁽¹⁾، إذ في الحذف تعويلٌ على ذكاء السامع المتلقّي، وقدرته على الانتفاع بالسياق والقرائن⁽²⁾.

كأن تقولَ لسامع القرآن الكريم يُتلى: (القرآنُ كلامُ الله)، وكقولك لمن سألك: (ماذا قال أحمد؟): (قال أحمد: كذا). فتذكّر له المسند إليه الفاعل، على ما في ذلك من إهانةٍ للسامع، وتحقيرٍ لعقله وفهمه.

8-1-2-1: إظهار التعظيم والتفخيم: كأن يعمد المتكلم إلى ذكر المسند إليه بنية تعظيمه،

فيقول مثلاً: (حضر سيف الدولة) إجابةً لمن قال: (هل حضر الأمير؟). أو يقول ابتداءً: (القهار يصونُ عباده)؛ فلفظُ المسند إليه (القهار) ذاته يدلّ على التعظيم لعظمه⁽³⁾. يظهر هذا الغرض أكثر في نحو الأسماء والألقاب التي يُشعرُ ذكرها بعظمة أصحابها وفخامتهم، وفيما يُثيرُ ذكره في النفوس المهابة والإجلال⁽⁴⁾.

9-1-2-1: إظهار الإهانة والتحقير: إذا كان في لفظ المسند إليه ما يُشعرُ بالإهانة نحو قولك:

(حضر اللئيم). لمن سألك: (هل حضر فلان؟). أو قولك: (اللعين إبليس). تذكره لإهانته وبيان حقارته.

10-1-2-1: إظهار التعجب إذا كان في الأمر أو الحكم غرابة في العرف والألف والعادة أو

العلم؛ كأن تقول: (فلان أنجب توأمين!). ردّاً على من سألك مُستغرباً: (هل أنجب فلان؟!). وذلك إذا كان معلوماً معروفاً أنّ فلاناً هذا لا يُنجب⁽⁵⁾.

(1) - عبد الرحمن الميداني، البلاغة العربية، ج1/ ص315.

(2) - محمد أبو موسى، خصائص التراكيب، ص181.

(3) - أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، ج3/ ص9.

(4) - عبد الرحمن الميداني، البلاغة العربية، ج1/ ص315.

(5) - عبده قليلة، البلاغة الاصطلاحية، ص191.

11-1-2-1: التبرُّكُ بذكره والاستلذانُ به⁽¹⁾: كقولك لَمَنْ سَأَلَكَ: (هل قال الرسول ﷺ:

«إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»؟) (الرسول ﷺ قال: «الحديث...»). حيث كان يكفيك قولك: (نعم).

ولكنك ذكرت المسندَ إليه (الرسول) تبرُّكًا بذكر اسم الحبيبِ إلى القلوب، وتلذُّدًا به. وكقول الشاعر:

فَعَبَّاسٌ يَصُدُّ الْخَطْبَ عَنَّا وَعَبَّاسٌ يُجِيرُ مَنِ اسْتَجَارَا

حيث ذكر اسمَ ممدوحه - المسندِ إليه (عبَّاس) - وكرَّره، رغم قيام القرينةِ عليه. ومن هذا أيضًا

قولُ الشاعر:

بِاللَّهِ يَا ظَبْيَاتِ الْقَاعِ قُلْنَ لَنَا: لَيْلَايَ مِنْكَ، أَمْ لَيْلَى مِنَ الْبَشَرِ

فقد ذكر فيه لفظَ المسندِ إليه (ليلى) وكرَّره استلذانًا وتمتُّعًا. ويحلو هذا في مقامات المدح والغزل

وذكرِ الأحبة.

12-1-2-1: التسجيلُ على السامعِ حتى لا يتأتَّى له الإنكارُ بعد ذلك. ولا يبقى له سبيلٌ لذلك.

كقول الفرزدق يمدح زين العابدين عليًّا بن الحسين، وقد أنكر هشامُ بن عبد الملك معرفته له:

هَذَا ابْنُ خَيْرِ عِبَادِ اللَّهِ كُلِّهِمْ	هَذَا النَّقِيُّ النَّقِيُّ الطَّاهِرُ الْعَلَمُ
هَذَا الَّذِي تَعْرِفُ الْبَطْحَاءُ وَطَأَّتْهُ	وَالْبَيْتُ يَعْرِفُهُ وَالْحِلُّ وَالْحَرَمُ
هَذَا ابْنُ فَاطِمَةَ إِنْ كُنْتَ جَاهِلَهُ	بَجَدِّهِ أَنْبِيَاءُ اللَّهِ قَدْ خُتِمُوا
وَلَيْسَ قَوْلُكَ مَنِ هَذَا بِضَائِرِهِ	الْعُرْبُ تَعْرِفُ مَنْ أَنْكَرْتَ وَالْعَجَمُ

فبذكر المسندِ إليه اسم الإشارة (هذا) وتكريره مع إضافة تلك الصفاتِ إليه تسجيلٌ على المخاطب

المنكرِ حتى لا يتأتَّى له الإنكارُ بعدئذٍ⁽²⁾.

(1) - عبد المتعال الصعيدي، بغية الإيضاح، ج1/ص95. وعبد الرحمن الميداني، البلاغة العربية، ج1/ص316.

(2) - بسيوني عبد الفتاح فيود، علم المعاني دراسة بلاغية ونقدية لمسائل علم المعاني، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1419هـ/1998م، ج1/ص95 - 96. وكريمة محمود أبو زيد، علم المعاني دراسة وتحليل، مكتبة وهبة، ط1، 1408هـ/1988م، ص69 - 71.

1-2-2: أغراض ذكر المسند:

يُذَكَّرُ المسندُ في الغالبِ لذاتِ الأغراضِ التي سَبَقَتْ لذكرِ المسندِ إليه، كما نجدُ في كتبِ البلاغة. فيُذَكَّرُ وبُصِّرَ به.

1-2-2-1: لكون ذلك هو الأصل حين لا يوجد في الكلام ما يقتضي العدول عنه إلى الحذف. وذلك كقولك ابتداءً: (زيدٌ صالحٌ). فتذكرُ المسندَ (صالحٌ) لأنه ليس في الكلام ما يدعو إلى حذفه، وكقولك: (الأقصى ثالثُ الحرمين)⁽¹⁾. وملاحظة مقتضى المقام هنا هي المزيةُ البلاغية⁽²⁾.

2-2-2-1: احتياطاً لضعف التعويل على القرينة؛ فمع وجود القرينة الدالة على المسند المحذوف لو حُذِفَ، فإنَّ المتكلمَ لا يضمنُ وصولَ المعنى المرادِ إلى السامعِ فتحذُدهُ يذكرُدهُ. كقوله لمن سألَه: (من أكرمُ العربِ وأشجعُهم في الجاهلية؟): (عنترُ أشجعُ العربِ، وحاتمُ أكرمُهم). فيذكرُ المسندَين (أشجعُ) و(أكرمُ) خشيةً الالتباسِ على السامعِ، لو حذَفَ فقال فقط: (عنترُ وحاتمُ) دونَ تعيينِ صفةٍ كلٍّ منهما⁽³⁾. وهو ما يُعبَّرُ عنه بالاحتراز عن فهم ما ليس مراداً للمتكلِّمِ⁽⁴⁾.

3-2-2-1: تعريضاً بغاوة السامع: وذلك لأنَّ في الحذف تعويلاً على ذكاء المخاطبِ وتنويعاً بفهمه وإدراكه؛ كما في قوله تعالى على لسان خليله إبراهيمَ عليه السلامُ إجابةً على سؤالِ قومه: ﴿هَآءَ آتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِلَهُهِمْ﴾ (الأنبياء، 62) ؟. فقال: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾ (الأنبياء، 63). ذكرَ المسندَ (فَعَلَهُ) تعريضاً بغائبهم وضعفِ عقولهم، ودمغاً لهم، ولو حذفه وقال فقط: (بل كبيرهم هذا)⁽⁵⁾، لكان كافياً مفهوماً لدلالة السؤالِ عليه دلالةً واضحةً. وفي ذكر اسم الإشارة (هذا) تهكُّمٌ وتعريضٌ مضاعفٌ

(1) - فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفنانها، ص253.

(2) - محمد أبو موسى، خصائص التراكيب، ص289.

(3) - محمد أبو موسى، خصائص التراكيب، ص289. وبسيوني عبد الفتاح فيود، علم المعاني، ص163.

(4) - عبده قلقيلة، البلاغة الاصطلاحية، ص193.

(5) - فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفنانها، ص253.

ف «كأنهم لا يفهمون إلا بالإشارة إلى الفاعل وتعيينه وتحديدِه وجعلِه مرثياً أمامهم»⁽¹⁾. فيُجابُ في مثل هذه الأحوال والأغراض بذكر أطراف الإسناد وأجزاء الجملة إعلماً بأن مثل هذا السامع لا يكفي معه ولا ينفع إلا التتصيص. ولعلّ مثل هذا الغرض ينحصر - أو يكاد - في مقامات الخطاب حين يتوجّه المتكلّم إلى سامع غيبي حقيقةً أو اعتباراً.

1-2-2-4: ليتعين بذكره أنه فعل فيفيد الحدث والتجدد، أو ليتعين أنه اسم فيفيد الثبوت

والدوام؛ تقول مثلاً: (زيدٌ منطلقٌ وعمروٌ ينطلقُ). فلو حذفت المسند الثاني (ينطلقُ) وقلت: (زيدٌ منطلقٌ وعمروٌ) لفهم انطلاق (عمرو) من الكلام الأول، أي من ذكر المسند (منطلق) السابق، ولكنك أثرت ذكر المسند الفعل (ينطلق) لتدل بصيغته على أنه يحدث منه ويتجدد، فهو ينطلق انطلاقاً عقِب انطلاق. ومن هذا قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ (الكهف، 18). فبذكر المسند الاسم (باسط) أفاد أن الكلب على هيئة وصفة ثابتة هي بسط الذراعين بالباب، ولو جعل المسند فعلاً وقيل: (وكلبهم يبسط ذراعيه) لاختلف المعنى وكان أن الكلب يحدث البسط ويؤاويله ويتجدد منه ذلك شيئاً فشيئاً، وليس هذا هو المراد، إنما المراد أن الكلب ثابت على بسط ذراعيه، وأن صورة فتية الكهف ثابتة جامدة أيضاً توحى بالمهابة والخشية. ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُدْفِعُ عَنِ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ (الحج، 38). قالوا فيها: «فقد ذكر المسند وهو الفعل (يدافع) ليفيد التجدد كلما أصاب المؤمنين ضائقة وكرب، وفي هذا تسليّة وتثبيت للمؤمنين ليثبتوا على إيمانهم»⁽²⁾. ومثله قول الشاعر النضر بن جوبة لامرأة تلومُه على كثرة البذل والسخاء:

(1) - بسيوني عبد الفتاح فيود، علم المعاني، ص 162.

(2) - فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفنانها، ص 254.

لا يَأْلَفُ الدَرَهْمُ الْمَضْرُوبُ صُرَّتْنَا لَكِنْ يَمُرُّ عَلَيْهَا وَهُوَ مُنْطَلِقٌ⁽¹⁾

فالانطلاق للدرهم ثابتٌ غيرُ منقطعٍ ولا متجددٍ، وفي ذلك دلالةٌ قويّةٌ على ثبوت قومه على السخاء والكرم ودوامهم عليه، بخلاف لو قال: (... وهو ينطلق). علّق عبدُ القاهرِ على هذا البيتِ بقوله: «هذا هو الحُسْنُ اللَّائِقُ بالمعنى، ولو قلّته بالفعل: (لكن يمرّ عليها وهو ينطلق)، لم يحسن»، وزاد: «لا يخفى أنّ أحدهما - الفعل والاسم - لا يصلحُ في موضع صاحبه»⁽²⁾. يظهر ذلك بوضوحٍ في قولنا مثلاً: (هذا الشيءُ أبيضٌ أو أخضرٌ، أو طويلٌ أو قصيرٌ). وقولنا: (... يبيضُ أو يخضرُ أو يطولُ أو يقصرُ)؛ فالصفة - الاسم - دالّةٌ على الثبوت والدوام، وأمّا الفعلُ فهو مُعبّرٌ عن الحدوث والتجدد. ففي "المفتاح": «فأصلُ الاسمِ صفةٌ أو غيرُ صفةٍ الدلالةُ على الثبوت، أو كونه - المسند - فعلاً فيُستفادُ التجددُ»⁽³⁾.

1-2-2-5: زيادةُ تقريرِ الكلامِ وتثبيتُ معناه وتوضيحه: ومثالُ ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ

مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ (الزخرف، 9)، فإنّ المسندَ (خَلَقَ) لو حُذِفَ لَدَلَّ عليه المذكورُ في السؤال. وهذا الغرضُ يُعَدُّ من أهمِّ أغراضِ ذكرِ المسندِ وأكثرِها اتساعاً وشيوعاً، وذلك لأنّ المعاني الأدبيّة - حسبَ علماء المعاني - لا يكفي فيها الإفهامُ، وإنّما هي محتاجةٌ فوقَ ذلك إلى مزيدٍ من التقرير والتأكيد حتّى تؤثرَ في النفس، وتُدْخِلَ القلبَ، وتتعمّقَ في الشعور⁽⁴⁾.

(1) - أورد أحد الباحثين هذا البيت بنصب "الدرهم" ورفع "صُرَّتْنَا" على تقديم المفعول وتأخير الفاعل. ورأى أنّ ذلك أحسنُ ليكون عدمُ الألفِ من جانب الصرّة لا الدرهم أي منسوباً ومسنداً إليها. عبد الفتاح لاشين، التراكيب النحويّة من الوجهة البلاغيّة عند عبد القاهر، ص 97.

(2) - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تقديم ياسين الأيوبي، ص 200 - 201. وعبد قلقيلة، البلاغة الاصطلاحية، ص 290 و 298.

(3) - السكاكي، مفتاح العلوم، ص 207.

(4) - محمد أبو موسى، خصائص التراكيب، ص 292.

كما يُذكرُ المسندُ لأغراضٍ أخرى كالتلذُّذ بذكره، وتعظيمه أو تحقيره، ويكثرُ ذلك في النسب والغزل، والتعجب من المسند إليه بذكره، وعند إرادة بسط الكلام. يمكن الرجوع إليها في مظانها.

2- الحذف:

يُذكرُ مصطلحُ الذكرِ غالباً مقابلاً بمصطلح الحذف. فهما من الثنائيات المتنافرة، إذا حضر أحدهما في الكلام غاب الآخر.

2-1: معنى الحذف:

من معاني الحذف في معاجم اللغة القطع والقطف والإسقاط. ففي "اللسان": «حذف الشيء قطعه من طرفه، والحذف قطف الشيء من طرفه، وحذف الشيء إسقاطه»⁽¹⁾. ومن المعاني اللغوية لـ"الحذف" أيضاً التهذيب والتنقيح والاستواء حين يُقطع الشيء، ويُؤخذ من نواحيه حتى يستوي ويتهذب⁽²⁾. وذكر أبو هلال العسكري في "الفروق في اللغة" أن «الحذف هو إسقاط شيء من الكلام»⁽³⁾. وهو عنده يقترب كثيراً من مدلول الاختصار، إذ هو إلقاء فضول الألفاظ من الكلام من غير إخلال بمعانيه⁽⁴⁾. وقد يُستعمل أحدهما موضع الآخر لتقارب معنييهما⁽⁵⁾.

(1) - ابن منظور، لسان العرب، مادة (حذف). ومثله في الرازي محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، مادة (حذف).

(2) - المنجد في اللغة والأعلام، مادة (حذف).

(3) - أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، تح. لجنة إحياء التراث العربي، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط7، 1411 هـ / 1991م، ص31.

(4) - أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، ص31.

(5) - أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، ص31.

وفي "أساس البلاغة" للزمخشري: «حذف ذنب فرسه إذا قطعها، وحذف رأسه بالسيف ضربه فقطع منه قطعة. ومن المجاز حذف الصانع الشيء سواء تسوية حسنة كأنه حذف كل ما يجب حذفه حتى خلا منكل عيب وتهذب، ومنه: فلان حذف الكلام»⁽¹⁾.

هذا وتستعمل كتب البلاغة ومعاجمها مصطلحات ومفردات قريبة من مصطلح "الحذف"، بل هي من فروع وأفانیه، تتقاطع معه وتلتقي في المعنى والدلالة، على ما فيها من فروق دقيقة تميز بعضها عن بعض. منها الاختصار والاقتصار والاختزال والإيجاز والاصطلاح والاحتباك والاتساع والاقتطاع والاكْتفاء والتضمين، سمى بعضهم بعضها أنواع الحذف⁽²⁾.

ف«الاختصار هو الإيجاز، وهو من أبرز أساليب العرب، فقد اهتموا بالعبارة الموجزة والكلام المختصر ليسهل حفظه، ويكون تأثيره في النفوس عظيماً»⁽³⁾. فلم يكونوا يميلون إلى الإطالة والإسهاب، وكانوا يعدّون الإيجاز هو البلاغة⁽⁴⁾، أي: «أن يكون اللفظ أقل من المعنى، مع الوفاء به»⁽⁵⁾. والإيجاز هو اختصار الكلام وتقليل ألفاظه مع بلاغته⁽⁶⁾، وهو كذلك عند الجاحظ؛ ذكر ذلك في كتاب "الحيوان" بقوله: «لو أن قائلًا قال لبعضنا ما الإيجاز؟ لظننت أنه يقول: الاختصار»⁽⁷⁾، وهو عنده حسن الإفهام مع قلة عدد الحروف. وقال عنه أيضاً: «وأحسن الكلام ما كان قليلاً يُغنيك عن

6 - الزمخشري، أساس البلاغة، ص 134 مادة (حذف).

(2) - عبد الرحمن الميداني، البلاغة العربية، ج 2/ ص 46 وما بعدها.

(3) - أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية، ج 1/ ص 37.

(4) - ينظر أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية، ج 1/ 344.

(5) - أحمد يحيى علي محمد، المصطلحات البلاغية والنقدية في شرح أبي العلاء لشعر المتنبي، أطروحة دكتوراه في فلسفة اللغة العربية، جامعة الموصل، كلية الآداب، 1426هـ / 2005، ص 179.

(6) - عبد الرحمن الميداني، البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، ج 2 / ص 26.

(7) - عبد العزيز عبد المعطي عرفة، من بلاغة النظم العربي، ج 2/ ص 217.

كثيره»⁽¹⁾. وعند السيوطي في "الإتقان": «الإيجاز والاختصار بمعنى واحد»⁽²⁾. زاد أحمد مطلوب: «قال بعضهم: الاختصار خاصٌ بحذف الجمل فقط، بخلاف الإيجاز عند البلاغيين قد يكون بحذف الكلمة أو الجملة أو الجمل، وهو ما سمّوه إيجاز الحذف»⁽³⁾.

والاختصار هو الحذف لدليل، والاقتصار هو الحذف لغير دليل، كما يرى ابن هشام⁽⁴⁾. فكلاهما حذفٌ كما نرى. مع معارضة بعضهم على هذا البيان بأن الاقتصار حذفٌ لغير دليل، على نحو ما نقرأ للإمام الزركشي في قوله عن الحذف: «واصطلاحاً إسقاط جزء الكلام أو كله لدليل. وأمّا قول النحويين: الحذف لغير دليل، ويسمى الاقتصار؛ فلا تحرير فيه، لأنه لا حذف فيه بالكلية»⁽⁵⁾؛ فالأقتصار بهذا ليس حذفاً. يؤيد هذا ما جاء في "إتقان" السيوطي من أن إيجاز القصر أحد أقسام الإيجاز الخالي من الحذف⁽⁶⁾. وفي "اللسان": «وجز الكلام وجزةً ووجراً وأوجز: قلّ في بلاغة، وأوجزه اختصره، وأمرٌ وجيزٌ وكلامٌ وجيزٌ أي خفيف»⁽⁷⁾. قال أبو عبيدة: «العرب تختصر الكلام ليخففوه، لعلم المستمع بتمامه فكأنه في تمام القول»⁽⁸⁾. فالإيجاز أن يكون اللفظ أقلّ من المعنى مع الوفاء به، وإلا كان إخلالاً يُفسد الكلام. أو هو قلّة عدد اللفظ مع كثرة المعاني⁽⁹⁾. قال عنه الرماني: «العبارة عن

(1) - محمد الصغير بناني، النظريات اللسانية والبلاغية والأدبية عند الجاحظ من خلال البيان والتبيين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 258.

(2) - جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، م. ع. س، ج 5/ ص 5 / ص 1586.

(3) - عبد الرحمن الميداني، البلاغة العربية، ج 1/ ص 74. والخطيب القزويني، الإيضاح، ص 130.

(4) - ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا. بيروت ط 1، 1419هـ/ 1999م، ج 2/ ص 702.

(5) - الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، د. ط، د. ت، ج 3/ ص 102.

(6) - جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق مركز الدراسات القرآنية، ج 5/ ص 1587.

(7) - ابن منظور، لسان العرب، مادة (وجز).

(8) - أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية، ج 1/ ص 344.

(9) - أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية، ج 2/ ص 344.

الغرض بأقل ما يمكن من الحروف»⁽¹⁾. كما عرّفه ابن الأثير في "المثل السائر" بأنه «حذف زيادات الألفاظ، وهذا نوع من الكلام شريف»⁽²⁾. وفي "المفتاح": «فالإيجاز هو أداء المقصود من الكلام بأقل من عبارات متعارف الأوساط»⁽³⁾. وقلة اللفظ مرهونة بلا شك بوضوح المعنى المراد، وعدم الإخلال به وإغماضه، فقد جاء في "الحيوان" قول صاحبه: «الإيجاز ليس يُعنى به قلة عدد الحروف واللفظ... وإنما ينبغي له أن يُحذف بقدر ما لا يكون سبباً لإغلاقه»⁽⁴⁾.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ البلاغيين يقسمون الإيجاز إلى قسمين اثنين: إيجاز قصر، وإيجاز حذف⁽⁵⁾. والذي يعنينا أكثر في هذا المقام هو القسم الثاني، ذو الصلة بموضوع الحذف محل البحث والحديث، وقد سمى الجاحظ هذا النوع من الإيجاز بالإيجاز المحذوف والكلام المحذوف⁽⁶⁾. وهو ما يُحذف منه المفرد والجملة لدلالة فحوى الكلام على المحذوف⁽⁷⁾. يعني ذلك وجود قرينة على المحذوف في السياق، فإن لم يكن هناك قرينة كان الكلام لغواً، كدلالة قرينة الحركة الإعرابية على العنصر المحذوف في مثل قولنا: (أهلاً وسهلاً)، فإن نصب الدالّين قرينة دالة على وجود ناصب محذوف في المستوى العميق، حيث يُجبر النقص في المستوى السطحي المنطوق، وترتدّ البنية في العمق إلى: (حَلَلْتُ أَهلاً وَنَزَلْتُ سَهلاً)⁽⁸⁾. بتقدير المحذوف الناصب. أو هو ما يُترك فيه شيء من ألفاظ التركيب

(1) - أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، ط5، 1401هـ / 1981م، ج1/ ص250.

(2) - ابن الأثير، المثل السائر، ج2 / ص255.

(3) - السكاكي، مفتاح العلوم، ص133. وأحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية، ج1/ ص346.

(4) - مختار عطية، الإيجاز في كلام العرب، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، ط1، د ت، ص19.

(5) - وهو الإيجاز الذي لا يعتمد فيه على استخدام الحذف، كقوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ فِي الْقَصَصِ حَيَوةٌ﴾، البقرة، الآية 179. ينظر: عبد الرحمن الميداني، البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، ج2 / ص29.

(6) - عبد العزيز عرفة، من بلاغة النظم العربي، ج2/ ص217.

(7) - إنعام فؤال عكاوي، المعجم المفصل في علوم البلاغة، ص245.

(8) - محمد عبد المطلب، البلاغة العربية قراءة أخرى، ص327.

الواحد مع بقاء غيره بحاله حسب أحد الباحثين⁽¹⁾. وفي موضع آخر قال: «أما إيجاز الحذف فيكون باحتواء المعنى الكثير في لفظ قليل بحذف حرف أو كلمة أو جملة أو أكثر من جملة»⁽²⁾. وذلك في مقابل الإيجاز بالقصر الذي يكون بغير حذف، إذ هو تقليل اللفظ وتكثير المعنى بلا حذف. كما نجد في جوامع الكلم النبوي التي تجتمع فيها المعاني الكثيرة في ألفاظ قليلة مع حسن البيان والقدرة على الإيصال بأقرب طريق، حتى يكون الكلام وجيزاً مختصراً⁽³⁾. وابن قتيبة في «تأويل مشكل القرآن» يسمي الحذف اختصاراً⁽⁴⁾. والسيوطي يجمع بين المصطلحين - الإيجاز والاختصار - كدليل على التقائهما في المعنى في هذا الباب، في قوله عند حديثه عن الحروف والمضمرات: «إنما جيء بها لضرب من الإيجاز والاختصار»⁽⁵⁾.

وكذلك «الاختزال» هو الاقتطاع، يقال: «اختزل فلان المال إذا اقتطعه، والاختزال الحذف... وانخزل في كلامه انقطع»⁽⁶⁾. والاختزال من أنواع الحذف. وقد قسم بعضهم هذا الأسلوب - الحذف - عدة أقسام، الاختزال أحد تلك الأقسام⁽⁷⁾. والاقتطاع وهو أخذ قطعة من الشيء أيضاً من أنواع الحذف وأقسامه⁽⁸⁾، ومن معانيه الاصطلاحية حذف بعض حروف الكلمة لدواعٍ بلاغية كالتخفيف والسرعة والتحبُّب ومراعاة السجع أو القافية⁽⁹⁾. وفي «البرهان» هو أول أقسام الحذف، وهو «ذكر حرف من

(1) - مختار عطية، الإيجاز في كلام العرب، ص 273.

(2) - مختار عطية، الإيجاز في كلام العرب، ص 52.

(3) - مختار عطية، الإيجاز في كلام العرب، ص 26.

(4) - عبد العزيز عرفة، من بلاغة النظم العربي، ج 2 / ص 218.

(5) - جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر، ج 1 / ص 130 و 68. وابن يعيش، شرح المفصل، ج 2 / ص 92.

(6) - ابن منظور، لسان العرب، مادة (خزل).

(7) - أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية، ج 1 / ص 68.

(8) - أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية، ج 1 / ص 283.

(9) - عبد الرحمن الميداني، البلاغة العربية، ج 2 / ص 48. وينظر السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق مركز

الدراسات القرآنية، ج 5 / ص 1620.

الكلمة وإسقاط الباقي، كقوله: (درس المنا)، يريدُ (المنازل)»⁽¹⁾. و"الاصطلاح" من الصلم، وهو القطع⁽²⁾ أيضاً.

ومن ضروب الحذف عندهم الاكتفاء الذي يُعرّفه أهل البلاغة بأنه إذا اقتضى المقام ذكر شيئين بينهما تلازم وارتباط يُكتفى بأحدهما عن الآخر، ويختص غالباً بالارتباط العطفّي على نحو ما يفهم من قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُم سَرَيبًا تَقِيكُمْ الْحَرَّ﴾ (النحل، 86). ففيه إيجاز - أو مجاز - بالحذف⁽³⁾ على سبيل الاكتفاء، إذ التقدير: تقيكم الحرّ والبرد، وخُصّ الحرّ بالذكر دون البرد لأن العرب المخاطبين به آنئذ كانت بلادهم حارة. ولعلّ الوقاية من الحرّ هي الأهم لدى معظمهم⁽⁴⁾.

كما عدّوا الاحتباك من أقسام الحذف أيضاً⁽⁵⁾، وإن كان يبدو من تعريفه اللغوي أن لا صلة له بالحذف والقطع، إذ هو من «الحبك أي الشد والإحكام»⁽⁶⁾. قال السيوطي في تأصيل هذا المصطلح وعلاقته بالحذف: «ومأخذ هذه التسمية من الحبك الذي معناه الشد والإحكام، وتحسين أثر الصنعة في الثوب، فحبك الثوب سد ما بين خيوطه من الفرج، وشدّه وإحكامه بحيث يمنع عنه الخل، مع الحسن والرونق. وبيان أخذه منه - أي علاقة الاحتباك بالحذف - أن مواضع الحذف من الكلام شُبّهت بالفرج بين الخيوط، فلما أدركها الناقد البصير بصوغه الماهر في نظمه وحوكه، فوضع المحذوف مواضعه، كان حاكباً له، مانعاً من خلل يطرّفه، فسدّ بتقديره ما يحصل به الخل مع ما أكسبه من الحسن

(1) - الإمام الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج3/ص117.

(2) - ابن منظور، لسان العرب، مادة (صلم).

(3) - القزويني، الإيضاح، ص224. والزركشي، البرهان، ج3/ص118. والمراغي، علوم البلاغة ص269.

(4) - عبد الرحمن الميداني، البلاغة العربية، ج2/ص48. وينظر السيوطي، الإتقان، ج5/ص1621.

(5) - أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية، ج1/ص55.

(6) - ابن منظور، لسان العرب، مادة (حك).

والرونق»⁽¹⁾. وقال عن بلاغته: «وهو من أطف الأنواع وأبدعها، وقلَّ من تنبَّه له، أو نبَّه إليه، من أهل فنِّ البلاغة»⁽²⁾.

وذكر الإمام الزركشي "الحذف المقابل"، وجعله القسم السابع من أقسام الحذف؛ وهو عنده «أن يجتمع في الكلام متقابلان، فيُحذف من واحدٍ منهما مقابله لدلالة الآخر عليه»، ومنه قوله تعالى جذه: ﴿قُلْ إِنْ أَفْتَرَيْتُهُ فَقَلْبِي إِجْرَامِي وَأَنَا بَرِيءٌ مِّمَّا تُجْرِمُونَ﴾ (هود، 35). تقديره: إن افتريته فعليَّ إجرامي، وأنتم بُراء منه، و(عليكم إجرامكم)، وأنا بريء مما تُجرمون. ومنه أيضا قوله سبحانه: ﴿فَلْيَأْتِنَا بَيَانٌ كَمَا أُرْسِلَ الْأَوَّلُونَ﴾ (الأنبياء، 5)، أي: (إن أُرسل) فليأتنا بآية كما أُرسل الأولون (فأتوا بآية)⁽³⁾. وهذا هو معنى «أن يُحذف من الأول ما أثبت نظيره في الثاني، ومن الثاني ما أثبت نظيره في الأول»⁽⁴⁾. وذكره بعضهم في باب حذف الصفة والموصوف، ومثَّل له بقوله تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِتْنَتِ الثَّقَتَا فِتْنَةً تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ...﴾ (آل عمران، 13). أي: فتنة مؤمنة (صفة)، وفتنة (موصوف) أخرى كافرة؛ فحذف من الأولى ما أثبت مقابله في الثانية، وحذف من الثانية ما أثبت نظيره في الأولى⁽⁵⁾. إلا أن السيوطي يعتبر هذا النوع من الحذف من علم البديع لا من علم المعاني بقوله نقلاً عن الأندلسي (شهاب الدين أبي جعفر أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني الغرناطي

(1) - السيوطي، الإتيان، ج 5/ص 1624. وأحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية، ج 1/ص 55.

(2) - السيوطي، الإتيان، ج 5/ص 1622.

(3) - الزركشي، البرهان، ج 3/ص 129 بتصرف. فهم أحمد مطلوب أن الحذف المقابل هو الاحتباك، لما قال: «وسماه - الاحتباك - الزركشي الحذف المقابل». أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية، ج 1/ص 56. وهو ما يفهم أيضاً من قول السيوطي في حديثه عن الاحتباك: « وذكره الزركشي في "البرهان" ولم يُسمه هذا الاسم، بل سمَّاه "الحذف المقابل" ». الإتيان، تحقيق مركز الدراسات القرآنية، ج 5/ص 1622.

(4) - أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية، ج 1/ص 56.

(5) - محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة، 1404 هـ، القسم الثالث، الجزء الثالث، ص 394.

الأندلسي المتوفى سنة 779هـ وكان رفيق ابن جابر الأعمى، حتى اشتهرا بالأعمى والبصير⁽¹⁾ في شرح "بديعة الأعمى" (الشيخ شمس الدين بن أبي عبد الله محمد بن أحمد بن علي بن جابر الأندلسي المتوفى سنة 780هـ)⁽²⁾، بقوله: «من أنواع البديع الاحتباك، وهو نوع عزيز...»⁽³⁾. وكذلك الاتساع عندهم ضرب من الحذف كإقامة المضاف إليه مقام المضاف، نحو قوله تعالى: ﴿وَسَلِّ الْقُرْيَةَ﴾ (يوسف، 82). والمعنى أهل القرية⁽⁴⁾، أي: (اسأل أهل القرية).

فالملاحظ من كل ما سبق أن الرابط اللغوي المعجمي الذي يجمع بين تلك المصطلحات وبين لفظ "الحذف" هو معنى القطع والإسقاط والإزالة. مما جعلهم يعتبرونها ويسمونها أنواع الحذف⁽⁵⁾. هذا وإننا نجد كثيراً من النصوص تجمع في سياق واحد متصل بعض هذه المصطلحات على غرار قول أحدهم: «كانت العرب تستعمل الحذف للإيجاز والاختصار والاكتفاء بيسير القول إذا كان المخاطب عالماً بمرادها فيه»⁽⁶⁾. وقول الآخر: «طلب الإيجاز والاختصار وتحصيل المعنى الكثير في اللفظ القليل من فوائد الحذف»⁽⁷⁾. وقول الثالث: «الحذف يُضفي على الكلام إيجازاً واختصاراً لا يكونان مع ذكر ذلك المحذوف»⁽⁸⁾. وكذلك قول ابن هشام: «جرت عادة النحويين أن يقولوا: يُحذف المفعول اختصاراً

(1) - جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج 1/ ص 34، رقم 55. وحاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ج 1/ ص 235 - 236.

(2) - جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة، ج 1/ ص 403، رقم 800. وحاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ج 1/ ص 236.

(3) - السيوطي، الإتقان، تحقيق مركز الدراسات القرآنية، ج 5/ ص 1923.

(4) - السيوطي، الأشباه والنظائر، ج 1/ ص 29. وسيبويه، ج 1/ ص 212. ويُحتمل أن تكون " القرية " مجازاً عن أهلها من إطلاق اسم محلّ، فلا حذف إذن. أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة، ص 269.

(5) - عبد الرحمن الميداني، البلاغة العربية، ج 2/ ص 40 و 46.

(6) - مختار عطية، الإيجاز في كلام العرب ونص الإعجاز، ص 37.

(7) - مختار عطية، الإيجاز في كلام العرب، ص 39. وينظر الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج 3/ ص 105.

(8) - مختار عطية، الإيجاز في كلام العرب، ص 66.

واقْتصارًا ويُريدون بالاختصار الحذفَ لدليلٍ وبالإقتصار الحذفَ لغير دليلٍ⁽¹⁾. وقولُ الأَخفش: «والحذفُ مريدٌ للاختصار»⁽²⁾.

2-2- شروط الحذف:

2-2-1-1-2-2 - اشترطوا للحذف⁽³⁾ شرطاً يؤدي من خلاله، ولا تتوقّر له هذه المكانة إلا باستيفائه، وهو أن تكون في المذكور دلالة على المحذوف، إمّا من لفظه أو من سياقه، وإلا لم يُتمكّن من معرفته، فيصيرُ اللفظُ مُخِلًّا بالفهم⁽⁴⁾. والأصلُ في المحذوفات جميعاً على اختلاف ضروبها أن يكونَ في الكلام ما يدلُّ عليها، فإن لم يكن هناك دليلٌ فإنّه لا يجوزُ الحذفُ بوجهٍ ولا سببٍ. قال الإمامُ الزركشي: «وهو معنى قولهم: لا بدّ أن يكونَ فيما أُبقيَ دليلٌ على ما أُلقيَ»⁽⁵⁾. ومن شرط المحذوفِ في حكم البلاغة أنّه متى أظهرَ صارَ الكلامُ إلى شيءٍ غثٍّ، لا يُناسبُ ما كان عليه أولاً من الطلاوة والحُسن⁽⁶⁾. فإذا انعدمَ الدليلُ على المحذوف صارَ الكلامُ تَعَمِيّةً والغازاً⁽⁷⁾.

وفي "إيضاح" القزويني: «أن يُقامَ مقامه - أي المحذوف - ما يدلُّ عليه، كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ قَوْلًا فَكَذَّبْتُمْ مَّا أَزْسَلْتُمْ بِهِ إِلَيْكُمْ﴾ (هود 57)، ليس الإِبلاغُ هو الجواب؛ لتقدّمه على تولّيه، والتقديرُ: فلا عذرَ لكم عند ربكم، لأنّي قد أبلغتكم»⁽⁸⁾. أو: فإن تولّوا، فلا لومَ عليّ؛ لأنّي قد أبلغتكم⁽¹⁾. و(تولّوا)

(1) - ابن هشام، مغني اللبيب، ج2/ص702.

(2) - مختار عطية، الإيجاز في كلام العرب، ج2/ص698.

(3) - الحذف على الحقيقة ليس صفةً للدالّ وإنما صفةٌ لمن يقوم بفعل الحذف وهو المتكلّم. أمّا الصفة التي يستحقّها الدالّ فهي المنحذف. والمقصود عموماً تغييب المسند إليه دون تعويض صباغي يقوم مقامه. محمّد عبد المطلب، البلاغة العربية، قراءة أخرى، ص216.

(4) - الزركشي، البرهان، ج3/ص111.

(5) - الزركشي، البرهان، ج3/ص111.

(6) - إنعام فوّال عكاوي، المعجم المفصّل في علوم البلاغة، ص245.

(7) - عبد المتعالي الصعيدي، البلاغة العالية، ص64.

(8) - الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص134.

هنا مضارع مجزوم؛ أصله (تتولوا)، حُذفت منه التاء الزائدة، وليس ماضياً كما قد يُتوهم. هذا الدليل على المحذوف يسميه أبو هلال العسكري الخلف الذي لا بد منه ليُستغنى به عن المحذوف⁽²⁾. كقوله تعالى: ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ﴾ (يوسف، 82)، أي: (أهل القرية)؛ فإن السؤال يتعلق بأهلها، و(القرية) تدل على المحذوف. فلا حذف في العربية إلا بدليل. ومع اشتراط وجود هذا الدليل على المحذوف، فإن الحذف كثير في كلامهم، كما يؤكد ابن الأنباري في قوله: «والحذف على سبيل الوجوب والجواز لدلالة الحال كثير في كلامهم»⁽³⁾، وابن مالك أيضاً في قوله:

«..... والحذف عندهم كثير منجلى»⁽⁴⁾

فالعرب كثيراً ما يعدلون عن ذكر اللفظ إذا بقي في الكلام المذكور دلالة على المحذوف⁽⁵⁾. لأن الحذف في حقيقته عدول عن أصل هو الذكر⁽⁶⁾، وأن العدول عن أصل الكلمة قد يكون بالحذف⁽⁷⁾. فالحذف إذا لا يقوم ولا يصح إلا لدليل لفظي، كدلالة أداة النداء مثلاً، وهي قرينة لفظية، على فعل النداء المحذوف، أو معنوي كأسلوب التحذير عندما تقول لزيد مثلاً وأنت تريد أن تحذره: (الأسد الأسد!)، أي: (احذر الأسد!)⁽⁸⁾.

-
- (1) - فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفنانها، ص 461.
 - (2) - أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، ص 31.
 - (3) - ابن الأنباري، الإنصاف، ج 2/ ص 683.
 - (4) - شرح ابن عقيل، ج 1/ ص 164. وحاشية الخصري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، شرحها وعلق عليها تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط 1، 1419هـ/ 1998م، ج 1/ ص 171.
 - (5) - ابن الأنباري، الإنصاف، ج 1/ ص 78.
 - (6) - تمام حسّان، الأصول، ص 130.
 - (7) - تمام حسّان، الأصول، ص 96.
 - (8) - سامي الماضي، الدلالة النحوية في كتاب المقتضب للمبرد، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط 1، 1430هـ/ 2009م، ص 96.

وهذه الدلالة النحوية على المحذوف يتكفل بها التركيب المنطوق، أي: البنية الظاهرة للنص، فهو الدال على المحذوف، ومن خلاله نستطيع أن ندرك ما حُذف. وهذا يعني أن الحذف لا يكون إلا إذا كان الباقي من التركيب في الجملة مُعْنِيًا في الدلالة، كافيًا في أداء المعنى⁽¹⁾.

وجواز الحذف عموماً مرهونٌ بتحقيق أصلٍ أساسٍ في التركيب أو الجملة العربيين، وفي كل كلام على العموم، وهو أمن اللبس وحصول الفائدة؛ فمن أقوالهم في ذلك أن الأصل في الكلام أن يكون لفائدة⁽²⁾، بل أصل الأصول بالنسبة للجملة هو الإفادة⁽³⁾. وشرط العدول عن الذكر إلى الحذف أمن اللبس وتحقيق الفائدة⁽⁴⁾. والحذف لا يكون إلا عند العلم وأمن الإلباس⁽⁵⁾؛ فقد ثبت عن العرب حرصهم على وصول المعنى واضحاً جلياً غير ملبوسٍ إلى المتلقي، وإذا لم يتوفر ذلك منعوا الحذف. جاء في "شرح المفصل": «إذا أمنوا الإلباس حذفوا...»⁽⁶⁾. يعني ذلك ألا يتأثر المعنى أو الصياغة بهذا الحذف تأثراً يؤدي إلى عيبٍ وفسادٍ، ولا يصيبه لبسٌ أو خفاءٌ أو تغيير⁽⁷⁾. وإلا كان الحذف قبيحاً، ينقلب الغرض فيه إلى ضده، وهو ما يُعرف بالإخلال الذي يُترك فيه من اللفظ ما به يتم المعنى⁽⁸⁾.

من المفيد الإشارة هنا إلى أن الحذف بشرط دلالة الحال عليه، كما تقدّم، هو في حكم الوجود والإثبات، يعني هذا أن المحذوف بهذا الوصف يكون عندهم في حكم الملفوظ به؛ «كأن ترى رجلاً قد سدّد سهماً نحو الغرض، ثم أرسله، فتسمع صوتاً فتقول: (القرطاس والله)، أي: (أصاب القرطاس). ف

(1) - سامي الماضي، الدلالة النحوية، ص 97.

(2) - تمام حسان، الأصول، ص 138.

(3) - تمام حسان، الأصول، ص 154.

(4) - تمام حسان، الأصول، ص 13. وينظر أيضاً محمد عبد المطلب، البلاغة والأسلوبية، ص 327.

(5) - محمد أبو موسى، البلاغة القرآنية وأثرها في تفسير الزمخشري وأثرها في الدراسات البلاغية، ص 334.

(6) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج 3/ ص 23.

(7) - عباس حسن، النحو الوافي، ج 1/ ص 507. أفرد محمد سعيد صالح ربيع الغامدي في رسالته لنيل درجة الدكتوراه الموسومة "اعتراضات ابن يعيش على آراء الزمخشري النحوية والصرفية في كتاب شرح المفصل"، جامعة أم القرى، مكة المكرمة سنة 1419هـ، أفرد فيها مبحثاً حول "أمن اللبس" من ص 290 إلى ص 313. يمكن الرجوع إليه.

(8) - مختار عطية، الإيجاز في كلام العرب ص 39. نقلاً عن قدامة بن جعفر، نقد الشعر، ص 204.

(أصاب) الآن في حكم الملفوظ به البتة، وإن لم يوجد في اللفظ، غير أن دلالة الحال عليه نابت مناب اللفظ به... فصارت شهادة الحال بالفعل بدلاً من اللفظ به»⁽¹⁾. وعند ابن يعيش أن اللفظ إذا حذف وكان عليه دليل، وهو مراد، كان في حكم الملفوظ. وأن ما حذف للتخفيف كان في حكم المنطوق به⁽²⁾. قال الخطابي في رسالة "إعجاز القرآن" في رده على من عابوا وجود الحذف في القرآن الكريم: «فإن الإيجاز في موضعه، وحذف ما يستغنى عنه من الكلام، نوع من أنواع البلاغة، وإنما جاز حذف الجواب - جواب الشرط - في ذلك وحسن، لأن المذكور منه يدل على المحذوف والمسكوت عنه من جوابه، لأن المعقول من الخطاب عند أهل الفهم كالمنطوق به»⁽³⁾. وفي "الإنصاف": «ما حذف لدليل أو عوض فهو في حكم الثابت»⁽⁴⁾، وأن الشيء قد يكون محذوفاً لفظاً ثابتاً تقديراً»⁽⁵⁾.

ولمعرفة الحذف وإدراكه، وتحديد المحذوف وتعيينه، من أجل فهم المراد من الكلام نحتاج إلى ملكة ودربة ومران وغوص في العبارة لاستخراج ذلك المحذوف الذي لا يتنبه إليه أحياناً إلا كدًا ونصبًا. مثال ذلك في قوله تعالى في قصة يوسف **عَلَيْهِ السَّلَامُ**: ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنِّي فِيهِ﴾ (يوسف، 32). أي: في حب يوسف، وليس في يوسف ذاته، ولا في حسنه وجماله، فتقدير المضاف المحذوف هنا يحتاج إلى تدقيق ودربة⁽⁶⁾. وقد فصل ابن هشام الحديث في هذا الشرط وقسم وجود الدليل إلى حالي ومقالي؛

(1) - ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص، ص233.

(2) - عبد اللطيف محمد الخطيب، ابن يعيش وشرح المفصل، ص339. والسيوطي، الأشباه والنظائر، ج1/ ص588.

(3) - أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي، بيان إعجاز القرآن، في ثلاث رسائل في إعجاز القرآن للرماني والخطابي وعبد القاهر الجرجاني في الدراسات القرآنية والنقد الأدبي، حققها وعلق عليها محمد خلف الله أحمد ومحمد زغلول سلام، دار المعارف بمصر، ط3، د. ت، ص51 - 52.

(4) - ابن الأنباري، الإنصاف، ص329، مسألة 57.

(5) - ابن الأنباري، الإنصاف، ص42، مسألة 4.

(6) - ابن الأنباري، الإنصاف، ص40.

أي: قرينة الحال وقرينة المقال⁽¹⁾؛ فالدليل الحالي نحو قولك لَمَنْ رَفَعَ سَوْطًا: (زيدًا)، بإضمار (اضرب)، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالُوا سَلَامًا﴾ (الفرقان، 63)، أي: (سَلَمْنَا سلامًا)، وأما المقالي فكقولك لَمَنْ قَالَ: (مَنْ أَضْرِبُ؟): (زيدًا). ومنه قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾ (النحل، 30). وذلك إذا كان المحذوف الجملة بأسرها كما متلنا، أي (اضرب زيدًا)، و(أنزل ربنا خيرًا) بحذف جملة الفعل والفاعل برمتها، أو كان المحذوف أحد ركنيها نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ سَلَمْ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾ (الذاريات، 25)، أي: (سلامٌ عليكم) و(أنتم قومٌ منكرون)، فحذف خبر الأولى ومبتدأ الثانية⁽²⁾. أمّا إذا فُقدَ هذا الشرط فإنه يُمنع الحذف؛ فيُمنع مثلاً حذف الموصوف (رجلاً) من نحو (رأيت رجلاً أبيض)، ويجوز من (رأيت رجلاً كاتباً)⁽³⁾، لتوفر الدليل، وهو لفظ (كاتباً). بخلاف (أبيض) فهي أعم. والصفة والموصوف كالشيء الواحد من حيث كان البيان والإيضاح إنما يحصل من مجموعهما كان القياس أن لا يُحذف واحدٌ منهما، لأنّ حذف أحدهما نقض للغرض، وتراجع عما اعتزمه، فالموصوف يأبى القياس حذفه لما ذكرناه، ولأنّه ربّما وقع بحذفه لبسٌ، ألا ترى أنّك إذا قلت: (مررت بطويل)، لم يُعلم من ظاهر اللفظ أنّ الممرور به إنسانٌ أو رمحٌ أو ثوبٌ ونحو ذلك، ممّا قد يوصف بالطول، إلا أنّهم قد حذفوه إذا ظهر أمره، وقويت الدلالة عليه، إمّا بحالٍ أو لفظٍ. وأكثر ما جاء في الشعر، وكلّما استُبهم كان حذفه أبعد في القياس⁽⁴⁾. وذلك أنّ الصفة في الكلام تُعدّ من مقامات الإسهاب والإطناب، لا من مظان الإيجاز والاختصار، فلم يلق الحذف ولا تخفيف اللفظ لما يسببه من إلباسٍ وضدّ البيان⁽⁵⁾. هذا النوع من الدليل يسمّيه ابن هشام الدليل غير الصناعي في مقابل الصناعي الذي يختص بمعرفته النحويون أهل الصناعة، لأنّه إنّما عُرِفَ من جهة الصناعة. في نحو: (قمت وأصك

(1) - عبد الرحمن الميداني، البلاغة العربية، ج2/ص40.

(2) - ابن هشام، مغني اللبيب، ج2/ص693 بتصرف.

(3) - ابن هشام، مغني اللبيب، ج2/ص693.

(4) - ينظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج3/ص59.

(5) - ابن جني، الخصائص، ص548.

عينه)، أي: (وأنا أصلُك). لأنَّ (واو) الحال لا تدخل على المضارع المثبت الخالي من (قد)⁽¹⁾.

ويشترط النحاة شروطاً أخرى لصحة الحذف، كلُّها تخصُّ المحذوف نفسه، أذكر منها:

2-2-2- ألا يكون المحذوف كالجزء مما حذف منه؛ فلا يحذف الفاعل ولا نائبه على

المشهور، وإنما يستتران، لأنَّهما مع الفعل كالجزء الواحد. وهذا الشرط يحتاج إلى بحثٍ ونقاشٍ لا يتسع لهما المقام، فقد قال بعضهم بإمكان ذلك، خصوصاً في أبواب التنازع والتعجب والمدح والاستثناء⁽²⁾.

2-2-3- ألا يكون المحذوف مؤكداً؛ فلا يجوز عندهم تأكيد العائد المحذوف مثلاً، كما في

(الذي رأيتُ زيداً)، بحذف العائد (الهاء) من (رأيتَه). فلا يقال: (الذي رأيتُ نفسه زيداً)، بتأكيد الضمير العائد المحذوف، فالحذف والتوكيد متنافيان عندهم⁽³⁾. لأنَّ مثبت العائد مريدٌ للطول، والحذف مريدٌ للاختصار. وهذا مذهب الأخفش والفرسي وابن جني وابن مالك⁽⁴⁾.

2-2-4- ألا يكون عوضاً عن شيء، فلا تحذف (التاء) من (عِدّة) مثلاً لأنها عوض عن

(الواو) المحذوفة من المصدر (الوعد). ولا من (إقامة واستقامة) لأنها عوض عن (الواو)؛ فأصلُ الفعل (قَوَمَ)⁽⁵⁾.

2-2-5- أن يكون الحذف في الأطراف لا في الوسط، لأنَّ طرف الشيء أضعف من قلبه

ووسطه. فكأنَّ الطرفين سياجٌ للوسط، ومبدولان للعوارض دونه، ولذلك تجدُ الإعلال عند التصريفيين بالحذف منها؛ فحذفوا الفاء (الواو) من المصادر من باب (وعد)، نحو (العِدّة والزنة والهبة)، من

(1) - ينظر ابن هشام، مغني اللبيب، ج2/ص694.

(2) - ينظر على سبيل المثال خالد الأزهرى، شرح التصريح، ج1 / ص399. وابن هشام، مغني اللبيب، ج2/ص697. والسيوطي، الإتيان، تحقيق مركز الدراسات القرآنية، ج5/ص1612.

(3) - السيوطي، الأشباه والنظائر، ج1/ص590.

(4) - ابن هشام، مغني اللبيب، ج2/ص698. والسيوطي، الإتيان، ج5/ص1613.

(5) - ابن هشام، مغني اللبيب، ج2/ص699.

(وَعَدَنَ وَزَنَ، وَوَهَبَ). وحذفوا اللَّامَ (الواو) أيضاً من آخر الكلمة، في نحو (اليَد والدم والفم والأخ) التي أصلها (يَدو، دَمو، فَمو، وأخو). وقَلَّما تجدُ الحذفَ في العين لِمَا ذكرنا⁽¹⁾.

2-3- أدلة الحذف:

يذكرُ العلماءُ بعضَ الأدلَّةِ على الحذفِ تُعدُّ كأدواتٍ وطرقٍ تساعدُ على معرفته واكتشافه. قال الإمام الزركشي: «ولمَّا كان الحذفُ لا يجوزُ إلَّا لدليلٍ احتيجَ إلى ذكر دليله»⁽²⁾. أذكرُ من هذه الأدلَّة⁽³⁾:

2-3-1- أن يدلَّ العقلُ على الحذف، والمقصودُ الأظهرُ على تعيين المحذوف، كقوله تعالى:

﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْيَتَةُ الدَّمِّ وَلَحْمُ الْخَنَازِيرِ﴾ (المائدة، 3). فالعقلُ يدلُّ على الحذف، والمقصودُ الأظهرُ يُرشدُ إلى أنَّ التقديرَ: حُرِّمَ عليكم تناولُ الميتةِ والدِّمِّ ولحمِ الخنزير؛ لأنَّ الغرضَ الأظهرَ منها تناولُها. ومثله قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ (النساء، 23)؛ فالغرضُ الأظهرُ من النساءِ نكاحهنَّ. غيرَ أنَّ منهم من يردُّ أمرَ تعيينِ المحذوفِ في مثل هذه الأمثلةِ إلى الشرع، كما قي مثل قوله تعالى: ﴿لَا يَتَّهِنُكَ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكَ فِي الدِّينِ ۖ إِنَّمَا يَتَّهِنُكَ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكَ فِي الدِّينِ﴾ (المتحنة، 8 و9). حيث دلَّ العقلُ على الحذف؛ إذ لا يصحُّ النهيُّ عن الأعيان، ودلَّ الشرعُ على الصلة والبرِّ، فيكون التقدير: (لا

(1)- الزركشي، البرهان، ج3/ص115. حول هذه الشروط وغيرها ينظر على سبيل المثال ابن هشام، مغني اللبيب، ج2/ص692 وما بعدها حتى ص703، والسيوطي، الإتيان، تحقيق مركز الدراسات القرآنية، ج5/ من ص1612 إلى ص1614. ومختار عطية، الإيجاز في كلام العرب، ص41.
(2)- الإمام الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج3/ص108.
(3)- تراجع مثلاً في: الإمام الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج3/ص108 إلى 111. والسيوطي، الإتيان في علوم القرآن، ج5/ص1607 إلى 1611.

ينهاكم الله عن صلة الذين لم يقاتلوكم في الدين وبرّهم. إنّما ينهاكم عن صلة الذين قاتلوكم وبرّهم⁽¹⁾. فالشرع هو الذي يُحدّد المقصود.

2-3-2- أن يدلّ العقل على الحذف والتعيين، كقوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ (الفجر، الآية 22). أي:

جاء أمر ربك أو عذابه أو بأسه. ومنه أيضاً ما رواه مسلم من حديث جابر عن النبي ﷺ: «نادِ الجفنة». فقال: «يا جفنة الركب!». والجفنة لا تُنادى، وإنّما يُنادى صاحبها، ليُحضّرها⁽²⁾.

2-3-3- أن يدلّ العقل على الحذف، والعادة أو العرف على التعيين، كقوله تعالى حكايةً عن

امرأة العزيز: ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّ فِيهِ﴾ (يوسف، الآية 32). دلّ العقل على الحذف فيه؛ لأنّ الإنسان إنّما يُلام على كسبه، فيُحتمل أن يكون التقدير: (في حبه) لقوله سبحانه: ﴿قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا﴾ (يوسف، الآية 30)، وأن يكون: (في مراودته)، لقوله جلّ شأنه: ﴿تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾ (يوسف، الآية 30)، وأن يكون: (في شأنه وأمره)، فيشملهما. والعادة دلّت على تعيين المراودة؛ لأنّ الحبّ المفطر لا يُلام الإنسان عليه في العادة لقهره صاحبه وغلبته إيّاه، وإنّما يُلام على المراودة الداخلة تحت كسبه، التي يقدر أن يدفعها عن نفسه⁽³⁾.

2-3-4: أن تدلّ العادة على الحذف والتعيين، وتشير إليهما، كقوله تعالى: ﴿لَوْ كُنَّا نَعْلَمُ قِتَالَ

لَاتَبَعَنَّكُمْ﴾ (آل عمران، الآية 167)؛ من أنّهم كانوا أخبر الناس بالحرب، فكيف يقولون بأنّهم لا يعرفونها؟ فلا بدّ من حذف، وتقديره: (مكان قتال)، كما قدره مجاهد؛ أي: أنكم تقاتلون في موضع لا يصلح للقتال، ويخشى عليكم منه، وبدل عليه أنّهم أشاروا على رسول الله ﷺ أن لا يخرج من المدينة،

(1) - فضل حسن عباس، البلاغة، فنونها وأفنانها، ص 460. وعزّ الدين بن عبد العزيز بن عبد السلام، مجاز القرآن، تحقيق مصطفى محمد حسين الذهبي، تقديم أحمد زكي يماني، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، 1419هـ/1999م، ص 12 و 14. ومثله في الزركشي، البرهان، ج 3/ ص 108-109.

(2) - فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفنانها، ص 460.

(3) - فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفنانها، ص 460.

وَأَنَّ الْحَزْمَ الْبَقَاءُ فِيهَا. وَلَكِنْ تَفْسِيرَ الْمَحذُوفِ بِمَكَانِ الْقِتَالِ كَمَا اخْتَارَهُ السِّيُوطِيُّ نَقْلًا عَنْ مُجَاهِدٍ وَجَدْنَا مَنْ تَحَفَّظَ عَلَيْهِ مِنَ الْبَاحِثِينَ وَعَزَا ذَلِكَ إِلَى أَنَّ الْقَوْمَ كَانُوا يَعْرِفُونَ أَيْضًا الْمَكَانَ، وَفَسَّرَ الْحَذْفَ بِقَوْلِهِ: «فَكَأَنَّهُمْ قَالُوا: (لَوْ نَعْلَمُ مَا يَسْمَى قِتَالًا)»⁽¹⁾. وَلَعَلَّ ذَلِكَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - مِنْ بَابِ السَّخَرِيَّةِ وَالِاسْتَهْتَارِ، كَمَا عُهِدَ مِنَ الْكُفَّارِ وَالْمُنَافِقِينَ.

2-3-5- زاد الشيخ العزُّ بنُ عبد السلام: ما دلَّ الشرعُ على حذفه وتعيينه، ومثَّلَ له بقوله

تعالى: ﴿لَا تَقْرَأُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾ (النساء، 43)، وقال: أي: (لا تقربوا مواضع الصلاة). وكذلك قوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾ (المائدة، 105). أي: (عليكم إصلاح أنفسكم). ومنه أيضًا قوله ﷺ فيما رواه مسلمٌ والترمذيُّ: «إِيَّاكَ وَالْحَلُوبَ!». أي: (إِيَّاكَ وَذَبِخَ الْحَلُوبَ!)⁽²⁾.

2-3-6- ما يدلُّ عليه الوقوعُ؛ أي: وقوعُ الفعلِ وحدوثه، ومنه قوله سبحانه: ﴿أَجْعَلِ الْآلِهَةَ إِلَٰهًا

وَعِدًا﴾ (ص، 5). تقديره: (جعلَ بَدَلَ عِبَادَةِ الْآلِهَةِ عِبَادَةَ إِلَهٍ وَاحِدٍ). فحذفَ المضافَ (عبادة). ومنه أيضًا قوله ﷺ: «أُمِرْتُ بِقَرْيَةٍ تَأْكُلُ الْقُرَى»⁽³⁾ أي: (أُمِرْتُ بِإِثْنَيْنِ قَرْيَةٍ يَأْكُلُ أَهْلُهَا أَمْوَالَ أَوْ خَرَاجَ أَهْلِ الْقُرَى). ومنه قوله ﷺ كذلك: «الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ»⁽⁴⁾، تقديره: (وجوبُ استعمالِ الماءِ - الغُسلِ - من خروجِ الماءِ)⁽⁵⁾ من الرجل.

2-3-7- ما يدلُّ عليه السياقُ⁽⁶⁾، ومثاله قوله تعالى: ﴿إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ...﴾ (يوسف، 37). أي:

(تركتُ اتِّبَاعَ مِلَّةِ قَوْمٍ)، بدليلِ مقابلته بقوله سبحانه: ﴿وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَائِي﴾ (يوسف، 38).

(1) - فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفنانها ص 461.

(2) - عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام، مجاز القرآن، ص 14 - 15.

(3) - رواه مسلم والبخاري.

(4) - رواه مسلم وأبو داود.

(5) - العزُّ بن عبد السلام، مجاز القرآن، ص 9 و 11.

(6) - العزُّ بن عبد السلام، مجاز القرآن، ص 12.

2-3-8- أن يُستدلَّ على المحذوف بالاستعانة بالصناعة النحوية⁽¹⁾؛ فبالخبرة النحوية اهتدى

النحويون إلى تفسير الحذف وتقدير المحذوف في مثل قوله سبحانه: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفُ﴾ (يوسف، 85)، أي: (تالله لا تفتأ)، ولذا إذا قلت: (والله أفعل كذا)، وفعلت، حنثت؛ لأن معنى (والله أفعل): (والله لا أفعل). فلا بُدَّ من تقدير (لا) في مثل هذا التركيب، فإذا أردت أن تُقسم على الفعل الذي تُريد أن تفعل فينبغي أن تقول: (والله لأفعلن ذلك)⁽²⁾.

2-3-9- الشروع في الفعل، كقول المؤمن: (بسم الله الرحمن الرحيم) عند الشروع في القراءة

أو القيام أو القعود أو أي فعل كان، فإنه يفيد أن المراد (بسم الله أقرأ)، والمحذوف يُقدَّر على حسب ما جعلت التسمية مبدأً له⁽³⁾. أي: (باسم الله أقوم، أقعد...).

2-3-10- اقتران الكلام بالفعل، فإنه يفيد في تقديره، كقولنا لمن أعزس: (بالرفاء والبنين)، فإنه

يفيد: (بالرفاء والبنين أعزست)⁽⁴⁾.

2-4- أسباب الحذف وفوائده:

يذكر علماء المعاني فوائد وأسباباً كثيرةً للحذف في العربية، كي يكون عملاً بليغاً ومسلماً رشيداً يليق بالمتكلم الذكي الحصيف الذي يعرف متى وأين وماذا يحذف من كلامه؟ ثقةً بالمتلقي، وقدرته على إدراك المراد بيسر، أو بقليل من التفكير والتأمل. والحذف إذا أصاب موضعه، ووقع في الحال التي ينبغي أن يقع فيها، كان أحسن من الذكر⁽⁵⁾، ويُعدُّ من مظاهر شجاعة العربية⁽⁶⁾، وسعتها⁽¹⁾

(1) - الزركشي، البرهان، ج3/ص112.

(2) - فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفنانها، ص461.

(3) - ينظر السيوطي، الإتيان، ج5/ص1609.

(4) - أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية 351/1. والخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص134-135. والرفاء الموافقة والملاءمة.

(5) - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص183.

(6) - ابن جني، الخصائص، ص544.

وجودتها. فُربَّ حذفٍ «هو قلادةُ الجيد، وقاعدةُ التجويد»، على رأي عبد القاهر⁽²⁾. سأذكرُ من هذه الأسبابِ والفوائدِ التي اختلفوا في تسميتها، مع أنّ معناها واحدٌ. فسمّاها هذا مقاماتِ الحذف، وذاك أغراضه، وذلك سياقاته، ورابعُ أسرارهِ. كما فعلوا مع الذكر، منها ما يلي:

2-4-1- عِلْمُ الْمُخَاطَبِ: فكلُّ ما كان معلوماً في القول، جارياً عندَ الناسِ، فحذفه جائزٌ لعلم

المُخَاطَبِ⁽³⁾. بل إنّ الحذفَ لا يكونُ إلّا عندَ العِلْمِ وأَمِنِ الإلباسِ. واللفظُ إذا عُلِمَ وعُرفَ موقعه سهّلَ على المتكلِّمين حذفه من الكلام وإسقاطه، قال الزمخشري في "الكشاف": «فإنَّ الشيءَ إذا عُلِمَ، وشُهِرَ موقعه، وصارَ مألوفاً مأنوساً به، لم يُبالَ بإسقاطه من اللفظ استغناءً»⁽⁴⁾. وفي "مجاز القرآن" لأبي عبيدة أنّ «العربَ تختصرُ الكلامَ ليُخفّفوه لعِلْمِ المستمعِ بتمامه، فكأنّه في تمام القول»⁽⁵⁾. من ذلك أنّهم «حذفوا فعلَ القسمِ كثيراً للعلم به والاستغناء عنه»⁽⁶⁾. وكذلك قال ابنُ الأنباري في "الإنصاف": «قد يستغنون ببعض الألفاظِ عن بعضٍ، إذا كان في الملفوظ دلالةٌ على المحذوف، لعِلْمِ المُخَاطَبِ. قال الله تعالى: ﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ﴾ (الأحزاب، 35). فلم يُعملِ الآخرَ (الحافظاتِ) فيما أعملَ الأوّلَ (الحافظين) استغناءً عنه بما ذكره قبلُ، ولِعِلْمِ المُخَاطَبِ أنّ الثاني قد دخلَ في حكم الأوّل»⁽⁷⁾. فمما أجمعوا عليه أنّ العربَ كانتُ تستعملُ الحذفَ للإيجاز والاختصار والاكْتِفَاءَ بيسير

(1) - إبراهيم السامرائي، من سعة العربية، دار الجبل، بيروت، ط 1، 1994 م، ص 12 و 20.

(2) - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تقديم ياسين الأيوبي، ص 182.

(3) - سامي الماضي، الدلالة النحوية في كتاب المقتضب، ص 97. وأبو العباس محمد بن يزيد المبرّد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، ط 2، 1415 هـ/1994 م، ج 4/ ص 129.

(4) - محمد أبو موسى، البلاغة القرآنية وأثرها في تفسير الزمخشري، ص 334 عن الكشاف ج 4/ ص 371.

(5) - محمد أبو موسى، البلاغة القرآنية وأثرها في تفسير الزمخشري، ص 334 عن مجاز القرآن لأبي عبيدة، ج 1/ ص 111.

(6) - عبد اللطيف محمد الخطيب، ابن يعيش وشرح المفصل، ص 362، عن شرح المفصل، ج 8/ ص 124.

(7) - ابن الأنباري، الإنصاف، ج 1/ ص 78، مسألة 13 بتصرّف.

القول إذا كان المخاطب عالماً بمرادها فيه⁽¹⁾. ومصطلح علم المخاطب استعمله قبل ذلك سيبويه في أثناء حديثه عن "اتساع الكلام" الذي هو ضرب من الإيجاز والاختصار، في مثل قوله: «... ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز، لعلم المخاطب به»⁽²⁾. وقوله: «وإنما أضمرنا ما كان يقع مظهرًا استخفافًا، ولأن المخاطب يعلم ما يعني... كما تقول: (لا عليك)، وقد عرف المخاطب ما تعني، أنه لا بأس عليك، ولا ضرر عليك، ولكنه حذف لكثرة هذا في كلامهم»⁽³⁾. عبارة سيبويه (ما يعني) تعني فهم السامع المخاطب، أي: أن هناك اتفاقًا بين المتكلم والمخاطب أبرمه النظام اللغوي بقوانينه وأعرافه وعلاقاته، وكفاية كل من المتكلم والسامع منه. هذا وقد كان الخليل يدعو إلى الالتزام بخفة الكلام الناشئة عن الحذف مادام ذلك لا يؤدي إلى لبس المعنى في ذهن السامع، وكان المخاطب يعلم ما حذف من الكلام⁽⁴⁾. فالثقة بعلم المخاطب - على ما يبدو - هي المعول في تسويغ الحذف، كما يفهم من كلام ابن يعيش في معرض حديثه عن الحذف: «وإنما سوغ ذلك الثقة بعلم المخاطب»⁽⁵⁾.

2-4-2- الاختصار اقتصاداً في التعبير⁽⁶⁾، واحترازاً عن العبث عند تحقق المطلوب بظهور

المعنى المراد لدى المتلقي، وكأنهم بذلك يجعلون الحذف من الأمور التي لها دخل في قوة العبارة وشدة تماسكها، وما دام في الكلام من القرائن أو المعنى ما يدل على المحذوف، فذكره يعد نوعاً من التزييد

(1) - مختار عطية، الإيجاز في كلام العرب، ص 37.

(2) - سيبويه، الكتاب، ج 1/ ص 212.

(3) - سيبويه، الكتاب، ج 1/ ص 224.

(4) - عبد القادر حسين، أثر النحاة في الدرس البلاغي، دار غريب، القاهرة، د ط، 1998م، ص 56. ومختار عطية، الإيجاز في كلام العرب، ص 37.

(5) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج 3/ ص 23.

(6) - عبر عنه الإمام الزركشي بقوله: « طلب الإيجاز والاختصار، وتحصيل المعنى الكثير في اللفظ القليل ». الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، د. ط، د. ت، ج 3/ ص 105.

لا فائدة منه. فمثلاً عندما نقول: (أهلاً وسهلاً) فالنصب يدلُّ على عامله المحذوف⁽¹⁾. ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَّةُ نَارٍ حَامِيَةٍ﴾ (القارعة، 10 و 11). أي: هي نارٌ حامية. وكقولك: (أصغيتُ إليه). أي: (أُذني)، و(أغضيتُ عليه)، أي: (بصري وجفني)⁽²⁾. ومنه قوله تعالى: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ (الفرقان، 41). أي: بعثه الله، بحذف (الهاء)⁽³⁾.

2-4-3- التنبيه على أن الوقت مع الحدث لا يتسعان للتصريح بالمحذوف، أو أن الاشتغال

بالتصريح له يُفضي إلى تفويت أمرٍ مهمٍّ، أو الخوف من فوات الفرصة، وتظهر هذه الفائدة كثيراً في باب "التحذير والإغراء". ومنه ما في قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾ (الشمس، 13). فحذَّره أن يمسوا ناقةَ الله، فحذف فعل التحذير، فقال: (ناقةَ الله). والتقدير: (ذروا ناقةَ الله). وأغراهم بأن يحافظوا على شروط سقياها، فحذف فعل الإغراء فقال: (وسقياها). والتقدير: (الزموا سقياها)، أو (الزموا شروطَ سقياها). وكقولك لآخرٍ منبهاً ومحدِّراً: (ثعبان!). أي: (احذر!)، أو (دونك!)، أو (ذاك ثعبان). فذكر المحذوف ربَّما أدَّى إلى أن يتمكن الثعبان ممَّن تُحدِّثه. وهذا قريبٌ ممَّا يُسمَّى عند بعضهم بالحذف لضيق المقام عن إطالة الكلام بذكر المحذوف، بسبب شرٍّ أو توجُّعٍ أو تضجُّرٍ. على نحو ما نجدُ في قول الشاعر:

قال لي: كيفَ أنتَ؟ قلتُ: عليلٌ سهرٌ دائمٌ، وحزنٌ طويلٌ⁽⁴⁾

2-4-4- التفخيم والتعظيم أو الإعظام⁽⁵⁾، أو التهويل ونحو ذلك، بسبب ما يُحدِّثه الحذف في

نفس المتلقِّي من الإبهام الذي قد يجعلُ نفسه تقدَّر ما حُذف، وتذهبُ في تقدير ذلك المحذوف كلَّ

(1) - توفيق الفيل، بلاغة التركيب دراسة في علم المعاني، ص 53.

(2) - عبد المتعال الصعيدي، البلاغة العالية، ص 64، والجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 185.

(3) - أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة، ص 89.

(4) - السكاكي، مفتاح العلوم، ص 176. ومصطفى المراغي، علوم البلاغة، ص 83. وتوفيق الفيل، بلاغة التراكيب،

ص 57. وعبد المتعال الصعيدي، البلاغة العالية، ص 65.

(5) - الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج 3/ ص 104.

مذهب. قال الخطابي: «إِنَّ الحذفَ أبلغُ من الذكر، لأنَّ النفسَ تذهبُ في الحذفِ كلَّ مذهب، ولو ذُكِرَ

الجوابُ - جوابُ الشرطِ - لكان مقصوراً على الوجه الذي تناوله الذكر»⁽¹⁾. وذلك كحذف جواب الشرطِ

في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَلَيْتُنَا نَرُدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾

(الأنعام، 27). أي: ولو تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ لَرَأَيْتَ مَا هُمْ فِيهِ مِنَ الرَّعْبِ وَالْكَرْبِ وَالْحَسْرَةِ وَالنَّدَمِ شَيْئاً

لا تستطيعُ وصفه بالعبرة. ومنه قول الشاعر (إبراهيم بن العباس بن محمد الصوليّ 176هـ)⁽²⁾:

فتى غيرُ محجوبٍ الغنى عن صديقه ولا مظهرٍ الشكوى إذا النعلُ زلتِ

أي: هو فتى. بحذف المبتدأ المسند إليه تقديرًا وتعظيمًا⁽³⁾.

2-4-5 التخفيف على النطق لكثرة دوران المحذوف في الكلام على الألسنة. كحذف أداة

النداء، لدلالة المنادى عليها⁽⁴⁾. كما في قوله تعالى جدّه: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ (يوسف، الآية 29). هذا

عند النحاة الذين يكتفون أحياناً بالإشارة إلى موطن الحذف، وتقدير المحذوف اعتماداً على نظرية

العامل. أمّا البلاغيون فإننا نجدُهم يذكرون جوانبَ البلاغة والجمال والكشف عن المعاني الكامنة وراء

هذا الحذف. فقد يدلُّ حذفُ حرفِ النداء هنا على تقريب يوسفَ إلى العزيز، والإشادة بمنزلته عنده

التي ترقى إلى منزلة الولد، وأنه في حاجةٍ إلى ستره وعدم فضحه فيما أقدمت عليه امرأته⁽⁵⁾. ومثلُ

حذفِ النونِ من الفعلِ (يكنُّ) المجزوم، وباءِ المتكلم، كما في قوله تعالى على لسان نبيّه

يوسفَ ﷺ: ﴿رَبِّ قَدْ ءَاتَيْتَنِي مِنَ الْمَلِكِ﴾ (يوسف، الآية 101). وكذلك حذفُ آخرِ الاسمِ المرخَّم في

(1) - الخطابي، بيان إعجاز القرآن، في ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، ص 52.

(2) - فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفنائها علم المعاني، ص 263. وفي علوم البلاغة للشيخ مصطفى المراغي، ص 84، ودلائل الإعجاز بتحقيق ياسين الأيوبي، هامش ص 180 منسوب إلى عبد الله الأسدي في مدح عمرو بن عثمان بن عفان (ض). وفيه: «وقيل لمحمد بن سعد».

(3) - محمد عبد المطلب، البلاغة العربية قراءة أخرى، ص 219.

(4) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 2/ ص 24. والزركشي، البرهان، ج 3/ ص 106.

(5) - توفيق الفيل، بلاغة التركيب، ص 49.

النداء، على غرار ما نجد في حذف الكاف من (مالك) في قوله تعالى: ﴿وَنَادُوا يَمْلِكُ لِيَقْضَ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾

(الزخرف، الآية 77)، عند مَنْ قرأ بذلك (يا مال). بل إننا نجد ما يجتمع فيه حذف حرف النداء والحرف

الأخير من المنادى للترخيم، كما في قول الحارث الجزمي لامرأته أميمة حين طالبته بالنار لأخيه:

قَوْمِي هُمْ قَتَلُوا - أُمَيْمٌ - أَخِي فإذا رميت يصيبني سهمي

حيثُ حذف حرف النداء (يا)، ورخم المنادى بحذف (التاء) من (أميمة).

2-4-6- صيانة المحذوف عن الذكر، وإخفاء اسمه حتى لا يشيع بين الناس، تشريفاً له،

وتعظيماً. كقول عائشة رضي الله عنها: «كنتُ أغتسلُ أنا ورسولُ الله ﷺ من إناءٍ واحدٍ، فما

رأيتُ منه، ولا رأى مني». أي: العورة⁽¹⁾. واعتبر الشيخ المراغي عدم ذكر المفعول - العورة - هنا

استهجاناً⁽²⁾.

2-4-7- صيانة اللسان وتشريفه عن ذكر المحذوف. كقول الأقبشير المغيرة بن عبد الله

الأسدي (ت 80هـ) في ابن عم له موسرٍ امتنع ذات يومٍ عن إعطائه، ففضحه في نادي قومِه، فطمه،

فقال:

سريعٌ إلى ابن العمِّ يُلطمُ خَدَّهُ وليس إلى داعي الندى سريع

حريصٌ على الدنيا مُضيعٌ لدينه وليس لِمَا في بيته بمُضيع⁽³⁾

حذف اسمه، ولم يذكره تحقيراً له وامتهاناً في مقابل التقدير والتعظيم⁽⁴⁾.

2-4-8- إرادة العموم، كقوله سبحانه: ﴿وَإِلَّا تَشْعُرْ﴾ (الفاتحة، 5). أي: في أمور دُنيانا

وأُمُورِ أُخْرانا. ولعلَّ منه قولك: (قد كان منك ما يُؤلم) أي: (يؤلم كلَّ أحدٍ)، بحذف المفعول قصدَ

(1) - عبد المتعال الصعيدي، البلاغة العالية، ص 66.

(2) - أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة، ص 89.

(3) - السكاكي، مفتاح العلوم، ص 176. والجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 182. وتوفيق الفيل، بلاغة التراكيب،

ص 58.

(4) - محمد عبد المطلب، البلاغة العربية قراءة أخرى، ص 220.

التعميم مع الاختصار⁽¹⁾. ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿وَأَصْلَ فِرْعَوْنَ قَوْمَهُ وَمَا هَدَى﴾ (طه، 79). أي: (وما هداهم). فنفي بحذف المفعول صفة الهداية عن فرعون البتة، وذلك أنه لو قال: (وما هداهم)، بذكر المفعول (هم) لاقتصر نفي الهداية عن قومه فقط، ولاحتمل أن تكون لغيرهم، لكنه قال: ﴿وَمَا هَدَى﴾. أي: ما هدى أحداً مطلقاً. وكذلك ما يقابله في قوله سبحانه: ﴿ثُمَّ أَجَبْتَهُ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَى﴾ (طه، 122). أي: (وهداه)، غير أنه أخرجه مخرج العموم، فلم يقصر الهداية على آدم عليه السلام⁽²⁾.

2-4-9- مراعاة التناظر في الفاصلة، وجمال العبارة، والمحافظة على النسق، في مثل قول

الله عز وجل: ﴿وَالضُّحَى ۝ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى ۝ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ۝﴾⁽³⁾. أي: (وما قلاك). وعلى نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَالْفَجْرِ ۝ وَلَئِلْ عَشْرِ ۝ وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ ۝ وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ۝﴾ (الفجر، 1 إلى 4). فقد حذف حرف العلة من آخر الفعل المضارع (يسري) لغير جازم. وذلك لمراعاة التناسب بين أواخر الآيات. ولا يخفى ما لهذا التناسب من قيمة جمالية، تستحق التجاوز عن بعض الأمور في سبيل تحقيقها⁽⁴⁾. قال الزركشي: «وقال الرماني: "إنما حذف (الياء) في الفواصل لأنها على نية الوقف، وهي في ذلك كالقوافي التي يوقف عليها بغير (ياء)»⁽⁵⁾. هذه الفائدة يفضل بعضهم اعتبارها لنكتة بديعية، لأنها ضرب من المحافظة على السجع، كقولهم: (من طابت سريرته، حُمدت سيرته)، فلو قالوا: (حمد الناس سيرته)، لفات هذا السجع. وأما عدها من نكات الحذف ففيه خلط بين مسائل علم البديع ومسائل علم المعاني⁽⁶⁾.

(1) - المراغي، علوم البلاغة، ص89، وطالب محمد إسماعيل الزوبعي، البلاغة العربية، علم المعاني بين بلاغة القدامى وأسلوبية المحدثين، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ص241.

(2) - فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج2/ ص81.

(3) - سورة الضحى، الآيات 1، 2، 3. ينظر الزركشي، البرهان، ج3/ ص107.

(4) - توفيق الفيل، بلاغة التراكيب، ص50.

(5) - الإمام الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج3/ ص107.

(6) - عبد المتعال الصعيدي، البلاغة العالية، ص66.

2-4-10- تَعْيُنُ المحذوفِ وعدمُ احتمالِ غيره. كقولك: (الخالقُ الرازقُ). فليس يَخْفَى على أحدٍ

أَنَّ المرادَ هو (اللَّهُ) سبحانه وتعالى⁽¹⁾؛ فصِفَتَا الخلقِ والرزقِ لا تليقان إلا به. وكقوله تعالى: ﴿لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ﴾ (الكهف، 2). أي: (ليُنذِرَ الكافرين)، لأنَّ الإنذارَ لا يكونُ إلا لهم⁽²⁾. فالمسندُ في هذه الحالةِ يكونُ مُعَيَّنًا للمسندِ إليه، منحصرًا فيه، فلا حاجةَ لحضوره- ذكره- لأنَّه حاضرٌ بالقوَّة، وقرينةُ الحضورِ هي العقلُ⁽³⁾.

2-4-11- تنزيلُ الفعلِ المتعدِّي للمفعولِ المحذوفِ منزلةَ الفعلِ اللازم؛ فيساوي الأولُ الثاني

باعتبارِ السياقِ الذي يردُّ فيه، ويكونُ الفعلُ المتعدِّي بذلك كغيرِ المتعدِّي⁽⁴⁾، ويُقتصرُ على إثباتِ المعنى للفاعلِ من غيرِ التعرُّضِ لذكرِ المفعولِ، حيثُ يكونُ الغرضُ ذكرَ الفعلِ فقط دونَ متعلِّقه، وفي مثلِ هذا المقامِ لا يكونُ للفعلِ مفعولٌ مخصوصٌ مقصودٌ، أو بتعبيرٍ آخرِ إسنادُ الفعلِ إلى فاعله دونَ تعلُّقه بشيءٍ آخرَ، ودونَ الالتفاتِ إلى مفعوله. أو إثباتُ المعنى المقصودِ في نفسك للشيءِ على الإطلاقِ بلفظِ ابنِ الأثير⁽⁵⁾. ومثالُ ذلك قولُ الناسِ: (فلانٌ يحلُّ ويعقدُّ، ويأمرُ وينهى...)، وكقولهم: (هو يُعطي ويُجزِّل، ويُفري ويُضيفُ) ؛ أي: صارَ إليه الحلُّ والعقدُّ، والأمرُ والنهيُّ، والإعطاءُ والإجزالُ، والإقراءُ والإضافةُ (من الضيافة) على الجملةِ والإطلاقِ. وعلى هذا يُحمَلُ قوله تعالى اسمه: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى﴾^(٦) وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا (النجم، 43، 44). المعنى: هو الذي يكونُ منه الإضحاكُ والإبكاءُ والإحياءُ والإماتةُ⁽⁶⁾. فالفعلُ لا يُعدَّى هناك، لأنَّ تعديته تنقُضُ الغرضَ وتغيِّرُ

(1) - توفيق الفيل، بلاغة التراكيب، ص58.

(2) - عبد المتعال الصعيدي، البلاغة العالية، ص65.

(3) - محمد عبد المطلب، البلاغة العربية قراءة أخرى، ص221.

(4) - الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق ياسين الأيوبي، ص184.

(5) - ابن الأثير، المثل السائر، ج2/ص291.

(6) - فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج2/ص81، ومثله في ابن هشام، مغني اللبيب، ج2/ص702.

المعنى⁽¹⁾. والمفعول غير مرادٍ، ولا يصحُّ تقديره ولو كان الفعل متعدّيًا، لأنَّ ذلك مُفسِدٌ للمعنى، مُنافٍ لقصد المتكلِّم⁽²⁾. ومنهم مَنْ اعتَبَرَ هذا مختلفًا في بعض ذلك، وقَدَّرَ للفعلين (أضحك وأبكى) مفعولين فقال: «أضحك أهل الجنة في الجنة، وأبكى أهل النار في النار»⁽³⁾.

2-4-12- توفرُّ العناية على إثبات الفعل للفاعل دون المفعول، لغرضٍ من الأغراض. كقول

عمرو بن معدي كرب:

فلو أن قومي أنطقنني رماحهم نطقن، ولكن الرماح أجرت
فالمراد (أجرتني)، إذ ليس للفعل مفعولٌ معلومٌ مقصودٌ سواه (ياء المتكلم)، وذلك لتتوفرَّ العناية على إثبات الفعل للفاعل، وتخلص له، وتنصرف بجملتها وكما هي إليه، ولكنه حذف المفعول وطرحه وتناساه ليثبت أنه كان من الرماح إجرارًا وحبس الألسن عن النطق⁽⁴⁾. قال محمد أبو موسى: «يعني أن قوله (أجرت) قصد منه إثبات الفعل للفاعل غير منظورٍ إلى مفعول»⁽⁵⁾.

2-4-13- القطع والاستئناف؛ يبدأون بذكر الرجل ويُقدِّمون بعض أمره، ثم يدعون الكلام

الأول- يقطعونه- ويستأنفون كلامًا آخر، وإذا فعلوا ذلك أتوا في أكثر الأمر بخبرٍ من غير مبتدأ. مثال ذلك قول عمرو بن معد يكرب:

وعلمت أني يومَ ذا كَ مُنَازِلٍ كَغَبَا ونَهْدا

(1)- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص184-185. ومحمد عبد المطلب، البلاغة والأسلوبية، ص317،

وابن يعيش، شرح المفصل، ج2/ص39.

(2) - فاضل السامرائي، معاني النحو، ج2/ص83.

(3) - العز بن عبد السلام، مجاز القرآن، ص27.

(4)- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص186-187. ومحمد عبد المطلب، البلاغة العربية قراءة أخرى،

ص246.

(5)- محمد أبو موسى، خصائص التراكيب، ص346.

قَوْمٌ إِذَا لَبَسُوا الْحَدِيدَ ——— دَ، تَنَمَّرُوا حَقًّا وَقَدْ⁽¹⁾

أي: (هم قوم).

2-4-14- تحقيق البيان بعد الإبهام؛ ويكثر ذلك مع فعل المشيئة والإرادة، أو نحوهما حين يقع

شرطاً، فيُحذفُ المفعول، ويحذفه قد يغمضُ المعنى، ولكن بمجرد ذكرِ الجوابِ يصيرُ الكلامُ تاماً، والمرادُ واضحاً، لأنَّ الجوابَ يدلُّ على المحذوفِ ويبيّنه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَوْ شَاءَ لَهَدَيْنَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (الأنعام، 149). أي: فلو شاء هدايتكم لهداكم أجمعين. أو فلو شاء هدايتكم لسلبكم الاختيار، وجعلكم مجبورين، وإذن لهداكم أجمعين. كما أضاف بعضهم⁽²⁾ وزاد في تفسير المحذوفِ وتقديره حين استشهدَ على هذا الغرضِ بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ لَهَدَيْنَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (النحل، 09). فذكرُ الجوابِ (هدايتكم) يُعلمُ السامعُ أنَّ هناك شيئاً تعلّقت به المشيئة، فيتّضحُ المعنى ويتجلى، ويتحقّقُ بعدَ أن كان مُبهماً، وهذا أوقعُ في النفس⁽³⁾.

أشيرُ هنا إلى أنّه مع جمالِ حذفِ المفعولِ وبلاغتهِ بعدَ فعلِ المشيئة، فإنّه يحسنُ ذكره ويُفصلُ إذا كان ما يتعلّقُ به غريباً على رأيِ أهلِ البلاغة، أو مستغرباً على لفظِ الزمخشريّ؛ قال: «لا يكادون يُبرزون هذا المفعولَ إلّا في الشيءِ المستغربِ»⁽⁴⁾. وذلك في مثلِ الشاعرِ الخُزيميّ في الرثاء:

ولو شئتُ أن أبكي دمًا لبكيته عليك، ولكن ساحة الصبر أوسعُ

حيثُ تعلّقَ فعلُ المشيئةِ ببكاءِ الدم بدلَ الدمع، وهو أمرٌ غريبٌ، لذلك يُرجّحُ الذكرُ على الحذفِ.

وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهْوًا لَّاتَّخَذْتَهُ﴾ (الأنبياء، 17). وقوله سبحانه: ﴿لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ

(1) - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 178. ومحمد عبد المطّلب، البلاغة العربية قراءة أخرى، ص 315.

(2) - عبد الرحمن الميداني، البلاغة العربية، ج 2/ ص 40 إلى ص 42.

(3) - طالب محمد الزويجي، البلاغة العربية، ص 242.

(4) - عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ق 3، ج 2/ ص 180. وابن الأثير، المثل السائر، ج 2/ ص 294.

يَتَّخِذَ وَلَـكَا لَـأَصْطَفَى ﴿٤﴾ (الزمر، 4). فمتى كان مفعول المشيئة عظيمًا أو غريبًا كان من الأحسن أن يُذكر، وسرُّ ذكره أنَّ السامع مُنكرٌ لذلك، أو كالمُنكر، فأنت تقصِدُ إلى إثباته عنده. غير أننا نجدُ مَنْ يرفضُ ردَّ أمرِ الحذفِ هاهنا إلى الغرابة، بل يرى مثلَ هذه التراكيبِ فصيحةً، ويَعْتَبِرُ حُسْنَ الحذفِ راجعًا إلى الحاجة إلى شيءٍ يُذكرُ فيعودُ عليه الضميرُ؛ فإذا لم يُذكرْ لم يكنْ للضميرِ ما يعودُ عليه⁽¹⁾. ففي الآية الأولى مثلاً ذُكِرَ المفعولُ (لهوًا) ليعودَ عليه الضميرُ (الهاء) في (لاتَّخذناه)، وفي البيت عادَ الضميرُ (الهاء) على (دمًا).

تلك هي نماذجُ من أسباب الحذفِ وفوائده، وأمثلةٌ عنها، بالإضافة إلى أسبابٍ وأغراضٍ أخرى كثيرة، يطولُ استقصاؤها وإحصاؤها، لأنَّ دواعيها أحوالٌ تتبعُ من دواخل النفوس، ولا يمكنُ التعرُّضُ لحصرها⁽²⁾. منها ما تذكره كتبُ البلاغة، لا يتسعُ له المقامُ هنا لطبيعة البحثِ ومنهجِهِ، تُراجِعُ في مظانِّها من المصادر والمراجع المختصة. هذا وإنَّني أرى أنَّه من المفيد التنبيهُ إلى أنَّ الكشفَ عن مثل هذه الأغراضِ يُعدُّ من اختصاص علماء المعاني والبيانِ ومهامِّهم أكثرُ من علماء النحو، وقد نبَّهَ إلى ذلك صاحبُ "المُعني" من قبلُ حينَ أعرَضَ عن تفصيلها والخوضِ في بحثها؛ قال: «الحذفُ الذي يلزمُ النحويَّ النظرُ فيه هو ما اقتضته الصناعة، وذلك بأنَّ يجدَ خبرًا بدون مبتدأ، أو بالعكس، أو شرطًا بدون جزاء، أو بالعكس، أو معطوفًا بدون معطوفٍ عليه، أو معمولًا بدون عاملٍ، نحو قوله تعالى: ﴿يَقُولُ رَبِّ أَتَى اللَّهُ﴾ (الزمر، الآية 38)... وأما قولهم في نحو قوله: ﴿سَرَّيْلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ﴾ (النحل، الآية 81). إنَّ التقديرَ: (والبرد)... ففُضِّلَ في فنِّ النحو، وإنَّما ذلك للمفسِّر، وكذا قولهم: يُحذفُ الفاعلُ

(1) عبد الخالق عزيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ق 1/ ج 2/ ص 180.

(2) - محمد محمد أبو موسى، خصائص التراكيب، ص 161.

لعظمته وحقارة المفعول، أو بالعكس، أو للجهل به، أو للخوف عليه، أو منه، أو نحو ذلك. فإنه تطفّل منهم على صناعة البيان⁽¹⁾.

2- 5: مزايا الحذف وجماله:

كثيراً ما نقرأ في كتب البلاغة والنحو عبارات التنويه والإشادة بأسلوب الحذف إذا أصاب موضعه اللائق به. فقد امتدحه العلماء، وفضلوه على سائر الكلام، إذا كان المخاطب عالماً بالمحذوف. وهذا التفضيل عندهم يرجع إلى أنّ النفس تتلقّى الكلام الذي صار فيه الحذف، فتذهب فيه كلّ مذهب، وذلك كما يرى محمد أبو موسى أنّ من مقاصد الحذف بعث الفكر وتنشيط الخيال، وإثارة الانتباه، ليقع السامع على مراد الكلام، ويستنبط معناه من القرائن والأحوال. وخير الكلام ما يدفعك إلى التفكير، ويستفز حسك وملكاتك، وكلما كان أقدر على تنشيط هذه القدرات كان أدخل في القلب، وأمس بسرائر النفس المشغوفة دائماً بالأشياء التي تومض ولا تتجلى، وتتقنع ولا تتبدّل⁽²⁾. فيصبح الحذف أبلغ من الذكر، ولو ذكر - المحذوف - لقصر على الوجه الذي تضمنه البيان⁽³⁾ فحسب. أو لأنه يحتاج إليه طلباً للاستخفاف والإيجاز والاختصار وتحصيل المعنى الكثير في اللفظ القليل، بالإضافة إلى أنّ الإبهام الذي يحتويه الحذف يدفع بالأسلوب إلى التخميم تارةً، والتلذذ باستنباط المحذوف تارةً أخرى⁽⁴⁾. وقبل العلماء امتدح الشعراء هذا الأسلوب، وجعلوه سبباً لوصف الكلام بالدقة، وحذف الفضل، من ذلك قول الشاعر أبي دؤاد بن حريز الإيادي:

يَرمون بالخُطْب الطوالِ وتارةً وَحْي المَلَحِظ خيفة الرقباءِ

(1) - ابن هشام، المعني، ج2/ص748 بتصرف.

(2) - محمد محمد أبو موسى، خصائص التراكم، ص159.

(3) - عبد العزيز عبد المعطي عرفة، قضية الإعجاز القرآني وأثرها في تدوين البلاغة العربية، عالم الكتب، الطبعة الأولى، 1985م، ص324.

(4) - مختار عطية، الإيجاز في كلام العرب، ص38.

علّق الجاحظ على هذا البيت قائلاً: «فمدح كما ترى الإطالة في موضعها، والحذف في موضعه»⁽¹⁾.

ولعلّ من أشهر عبارات المدح ما صرّح به عبدُ القاهر الجرجاني بتلك العبارة التي لا تخلو منها - أو لا تكاد - مؤلفاتُ البلاغةِ وعلومها، فنجدُ أصحابها يُرصّعون بها كلامهم ويُزيّنون بها مقالهم لما تحمّله وتتطوي عليه من معاني الاقتناع والرضا والإعجاب. وربما الاعتزاز والانبهار بأسلوب الحذف في لغة العرب، إذا أحسن استعماله، واختير له موضعه بعناية ودقّة وتوفيق، فإذا «هو قلادةُ الجيد وقاعدةُ التجويد»⁽²⁾. لأنّه - عنده - بكلّ ثقةٍ وبلا مبالغةٍ ولا إفراطٍ «بابٌ دقيقُ المسلك، لطيفُ المآخذ، عجيبُ الأمر، شبيهٌ بالسحر؛ فإنّك ترى به تركَ الذكر أفصحَ من الذكر، والصمتَ عن الإفادة أزيدَ للإفادة، وتجذّك أنطقَ ما تكونُ إذا لم تنطق، وأنّ ما تكونُ بياناً إذا لم تُن، وهذه جملةٌ قد تنكرها حتّى تخبر، وتدفعها حتّى تنتظر»⁽³⁾. «فما من اسمٍ أو فعلٍ تجده قد حُذف، ثم أُصيبَ به موضعه، وحُذفَ في الحال ينبغي أن يُحذفَ فيها، إلّا وأنتَ تجدُ حذفه هناك أحسنَ من ذكره، وترى إضماره في النفس أولى من النطق به»⁽⁴⁾. وبذلك يصبحُ العدولُ عن الحذفِ الذي هو في الأصل عدولٌ عن الذكر إفساداً للمعنى ونسقٍ التعبير والكلام⁽⁵⁾، لأنّ المتلقّي الحصيف الذي يخاطبه عبدُ القاهر لا ريبَ يجدُ مُنعةً نفسه حينَ يتحرّك حسّه وينشطُ لِيَسْتَوْضِحَ الأسرارَ والمعاني وراءَ الإيحاءاتِ والرموز، ويتبيّنَها

(1) - مختار عطية، الإيجاز في كلام العرب، ص 37 عن البيان والتبيين، ج 1/ ص 155.

(2) - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 182.

(3) - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 177. ومثله في ابن الأثير، المثل السائر، ج 2/ ص 81. وأحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية، ج 1/ ص 344.

(4) - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تقديم ياسين الأيوبي، ص 183.

(5) - محمد عبد المطلب، البلاغة والأسلوبية، ص 313.

ويكشِفُهَا، وحينَ يُدركُ مرادَه، ويقعُ على طَلَبَتِه من المعنى، يكونُ ذلكُ أمكنَ في نفسه⁽¹⁾. فيُعْطِيه ذلكُ حُرِّيَّةً أَكْثَرَ في التفكيرِ والتأمُّلِ لِيُحَسِّنَ التقديرَ والاستنتاجَ.

وكلامُ عبدِ القاهرِ السابقُ لا شكَّ أَنَّهُ يدلُّ فيما يدلُّ على تعظيمه أمرَ الحذفِ الصحيحِ الصائبِ، وتمجيدِه إِيَّاه، وتخوُّفِه من قصورِ فهمِ القارئِ قليلِ الخبرةِ قريبِ النظرِ سطحيِّ التفكيرِ. ويدعوُه فيما بعدُ إلى إمعانِ النظرِ وإِطافِه وإِعمالِ الفكرِ والتدبُّرِ في ما سيسوقُه من أدلَّةٍ وأمثلةٍ لمواطنِ الحذفِ ومواضعِه في كلامِ العربِ تشرحُ ذلكَ وتبيِّنُه وتثبتُه. كلُّ ذلكِ من أَجلِه وله، ليلحظَ بعدَ استقراءِها ما فيها من لطفٍ وظرفٍ، ويُدرِكَمَا ترمي إليه من مقاصدَ ودلالاتٍ وغاياتٍ. ومن فُرْطِ ذلكِ التعظيمِ والتمجيدِ أَنَّهُ من أَجلِ الاستمتاعِ بلطائفِ المعاني التي يُشيعُها الحذفُ في الكلامِ، نجدهُ يدعو إلى التشاغلِ عن المحذوفِ وتناسيِ أمرِه، حتَّى لكأنَّه لم يكنْ يَعْنِيهِ في أمرِ الحذفِ سوى تأمُّلِ روعةِ المعنى الذي يُخَلِّفُه في الكلامِ⁽²⁾. يقولُ في تعليقه على بيتِ لعبدِ الله بنِ الزبيرِ في غريمٍ ألحَّ عليه أن يدفعَ دَيْنًا لجماعةٍ فيه حذفٌ للمبتدأ. في قوله:

تَنَاءَبَ حَتَّى قَلْتُ: داسِعُ نَفْسِهِ وَأَخْرَجَ أَنْيَابًا لَهُ كَالْمَعَاوِلِ

قالَ عبدُ القاهرِ: «الأصلُ: حَتَّى قَلْتُ: (هو داسِعُ نَفْسِهِ). أي: حسبته من شدةِ التناؤبِ، ومما به من الجهدِ، يقذفُ نَفْسَه من جوفِه، ويُخْرِجُها من صدرِه، كما يَدَسُّعُ - يقيءُ - البعيرُ جِرَّتَه. ثمَّ إِنَّكَ ترى نَصْبَةَ الكلامِ وهيئته ترومُ منك أن تتسَّى هذا المبتدأ، أو تُبَاعِدَه عن وهمك، وتجتهدَ أن لا يدورَ في خَلَدِكَ، ولا يعرضَ لخطرك، وتراكِ كأنَّكَ تتوقَّاه توقِّيَ الشيءِ يُكرَهُ مكانه، والتَّخْشِيعُ يُخْشِى

(1) - محمد أبو موسى، خصائص التراكيب، ص 154.

(2) - ينظر سارة عبد الله الخالدي، أثر السياق في العلاقات النحوية عند سيبويه مع دراسة مقارنة بالتراث النحوي العربي والمناهج اللغوية الحديثة، رسالة ماجستير، الجامعة الأمريكية في بيروت، بيروت. لبنان، حزيران 2006م، ص 104.

هجومه»⁽¹⁾. وقال في موضع ثانٍ عن المفعول المحذوف: «... إلاً أنك تطرحه وتتأساه، وتدعه يلزم ضمير النفس لغرض...، وذلك الغرض أن تتوفر العناية على إثبات الفعل للفاعل، وتخلص له، وتتصرف بجملتها وكما هي إليه»⁽²⁾. فهو كما نلاحظ لا يدعو إلى تحاشي ذكر المحذوف في اللفظ وحسب، بل إلى حذفه حتى من خاطر والنفس كي لا يفسد مذاق العبارة⁽³⁾. وقال في موضع آخر مبيناً أثر الحذف والإضمار في النفس، وتفضيله وتقديمه على الذكر: «... إلاً أنك ترى النفس كيف تتفادى من إظهار هذا المحذوف وكيف تأنس إلى إضماره، وترى الملاحاة كيف تذهب إن أنت رمت التكلم به»⁽⁴⁾. وقال بعد أحد أمثلة الحذف: «إذا أنت مررت بموضع الحذف منها، ثم قلبت عما تجد وألطفت النظر فيما تحس به. ثم تكلفت أن ترد ما حذف الشاعر، وأن تخرجه إلى لفظك، وتوقعه في سمعك، فإنك تعلم أن الذي قلت كما قلت، وأن رب حذف هو قلادة الجيد، وقاعدة التجويد»⁽⁵⁾. كما يعتبر عبد القاهر حذف المفعول وإسقاطه واجباً، ليتحقق المعنى المراد حين قال: «... أعني وجوب أن تسقط المفعول لتتوفر العناية على إثبات الفعل لفاعله»⁽⁶⁾. ويقول بعد ذلك: «... فاعرفه تعلم أنك لم تجد لحذف المفعول في هذا النحو من الروعة والحسن ما وجدت، إلا أن في حذفه وترك ذكره فائدة جلية، وأن الغرض لا يصح إلا على تركه»⁽⁷⁾. حتى لكأنه لا حذف في الكلام، وإنما ذلك نمط لغوي طبيعي مستكن في تركيب الجملة العربية اعتادت عليه العرب⁽⁸⁾. قال عبد القاهر: «ومما اعتيد عليه فيه أن يجيء خبراً قد بُني على مبتدأ محذوف، قولهم بعد أن يذكروا الرجل: (فتى من صفته كذا،

(1) - الجرجاني، دلائل الإعجاز، تقديم ياسين الأيوبي، ص182.

(2) - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تقديم ياسين الأيوبي، ص186.

(3) - ينظر محمد أبو موسى، خصائص التراكيب، ص173.

(4) - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تقديم ياسين الأيوبي، ص183.

(5) - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص182.

(6) - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص189.

(7) - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص190.

(8) - ينظر رجاء عيد، فلسفة البلاغة بين التقنيّة والتطور، منشأة المعارف بالإسكندرية، ط2، د. ت، ص84 و81.

وأغُرَّ من صفته كَيْتَ وكَيْتَ⁽¹⁾. ولولا الحرصُ على النحو والخضوعُ لمنطقه لما اضطرَّ أحدٌ إلى تقدير المحذوف، لأنَّه مفهومٌ مُدْرَكٌ من السياق والقرائن. ومن عباراته أيضًا في مدح أسلوب الحذف وبيان مزاياه قوله المتقدم: «فما من اسمٍ أو فعلٍ تجده قد حُذِفَ، ثم أُصِيبَ به موضعه، وحُذِفَ في الحال ينبغي أن يُحذَفَ فيها، إلّا وأنتَ تجدُ حذفَه هناك أحسنَ من ذكره، وترى إضمارَه في النفس أولى وأنسَ من النطق به»⁽²⁾. وقوله مُشِيدًا بنباهةٍ من استجاب، فاستقرى وتتبع، ونظرَ وتفكَّرَ، وأمعنَ وتدبَّرَ، فخبِرَ بالفائدة وظفرَ. حيث قال: «قد بانَ الآنَ لمنَ نظرَ نظرَ المتنبِّتِ الحَصيفِ الراغبِ في اقتداح زنادِ العقلِ، والازديادِ من الفضلِ، ومنَ شأنه التوقُّ إلى أن يعرفَ الأشياءَ على حقائقها، ويتغلغلَ إلى دقائقها، ويربأً بنفسه عن مرتبة المقلِّدِ الذي يجري مع الظاهر، ولا يعدو الذي يقعُ في أولِ الخاطر، أن الذي قلْتُ في شأن الحذف، وفي تفخيم أمره، والتتويه بذكره، وأنَّ مأخذَه مأخذٌ يُشبهُ السحرَ، ويبهُرُ الفكرَ، كالذي قلْتُ»⁽³⁾. فبمثل هذه العبارات يكونُ عبدُ القاهر قد نفَثَ في أسلوب الحذف وبابه روحَ الجمالِ بإشارته إلى قيمته البلاغية⁽⁴⁾؛ فبه تحسُّنُ العبارة وتصفو، ويقوى حبُّها، ويتكاثرُ إيحائها، ويمتلئُ مبناها، ويروقُ أسلوبُها⁽⁵⁾. فالحذفُ كما نرى يُعطي الجملةَ أو الكلامَ دلالةً نحويةً وبلاغيةً أقوى ممَّا لو ذُكِرَ المحذوفُ في الكلام⁽⁶⁾. الأمرُ الذي جعلهم يَعُدُّونه من مظاهر شجاعةِ العربية⁽⁷⁾، لأنَّه يُمكنُ المتكلِّمَ من أن يستغنيَ عن تركيبِ بل عن تراكيب، ويُعوِّضُ منها⁽⁸⁾.

(1) - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص180.

(2) - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص183.

(3) - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص198.

(4) - محمد حسنين أبو موسى، البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري، ص119.

(5) - محمد أبو موسى، خصائص التراكيب، ص153.

(6) - سامي الماضي، الدلالة النحوية في كتاب المقتضب، ص96.

(7) - ابن جني، الخصائص، ص544.

(8) - سامي الماضي، الدلالة النحوية في كتاب المقتضب، ص96.

2-6: أنواع المحاذيف:

المقصودُ من هذا العنوانِ العناصرُ النحويَّةُ أو المواقعُ والمواضعُ التي يقعُ عليها أو فيها الحذفُ. وهي التي يُسمِّيها بعضهم أنواعَ الحذفِ⁽¹⁾. وقد سبقَت الإشارةُ إلى أنَّ الحذفَ يمسُّ كلَّ أجزاءِ الكلامِ ومكوِّناتِهِ؛ يمسُّ جزءَ الكلمةِ، والكلمةَ، والجملةَ، وأكثرَ من الجملةِ، في موضعِ العمدةِ أو الفضلةِ. قال ابنُ جَنِّي: «قد حذفتِ العربُ الجملةَ والمفردَ والحرفَ والحركةَ، وليس شيءٌ من ذلك إلا عن دليلٍ عليه»⁽²⁾. وإِنِّي في هذه الدراسةِ، بحكم طبيعتها ومنهجها، لا يمكنني الإحاطةُ بكلِّ تلك الحذوفِ التي تَزَخَّرُ بها كتبُ النحوِ والبلاغةِ وتضيُّقُ؛ لذلك فإنَّني أوتِّرُ الاكتفاءَ بالإشارةِ إلى ما أراه مهماً أو أكثرَ أهميَّةً، قد يكفي وفيهِ بالعرضِ المنشودِ من عملي حتَّى لا يطولَ بي وبقارئه، وأتركُ لمن يرغبُ في الاستزادة والتوسُّعِ الرجوعَ إلى المصادرِ والمراجعِ⁽³⁾:

2-6-1: المحذوفُ جزءُ كلمة:

أعني بجزءِ الكلمةِ بعضها الذي قد يكونُ حرفاً مبنوياً، أي: أصلاً من أصولِ الكلمةِ؛ فعلاً كانت أم اسماً، أي: حرفاً من نفسِ الكلمةِ. وقد يكونُ حرفاً معنوياً زيدَ لعلَّةٍ تصريفيةٍ أو غيرها، وهو ما يسمِّيهِ أحدُ الباحثين بالحذفِ الصرفيِّ أو الصوتيِّ⁽⁴⁾؛ الذي يُعدُّ لوناً من ألوانِ التتَّقُصِّي يمسُّ صدورَ الكلماتِ وأحشائها وأعجازها. وإنَّ كانت الأعجازُ أكثرَ عُرضَةً للسقوطِ. وتفصيلُ ذلك في كتبِ علمِ الصرفِ في بابِ معاني حروفِ الزيادةِ.

(1) - العز بن عبد السلام، مجاز القرآن، ص5.

(2) - ابن جَنِّي، الخصائص، ص544.

(3) - على سبيل المثال لا الحصر طاهر سليمان حمّودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، من ص 190 إلى ص282. أو علي أبو المكارم، الحذف والتقدير في النحو العربي، من ص211 إلى 287. أو مختار عطية، الإيجاز في كلام العرب ونصّ الإعجاز، من ص274 إلى 399.

(4) - طاهر سليمان حمّودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، إسكندرية، د. ط، 1998، ص173.

يكونُ المحذوفُ أصلاً من أصول الكلمة إذا كانت فعلاً معتلاً في أي موضعٍ من مواضع أصولها؛ فائها أو عينها أو لامها. مثال ذلك حذفُ (الواو) من الفعل المثالي الواوي المضارع، نحو: (وَعَدَ - يَعِدُ) الذي أصله (يُوعِدُ: يَفْعِلُ). حُذِفَتْ فاؤه (الواو) لوقوعها بين ياء المضارعة وكسرة في عين الفعل تخفيفاً؛ والياء والكسرة عدوتَا الواو على تعبير بعض الصرفيين⁽¹⁾، لا يتجاوزان ولا يتراكبان. وأما حذفها في (أَعِدُ، وَنَعِدُ، وَتَعِدُ)، وإن لم تقع بين (ياءٍ وكسرةٍ)، فذلك من باب حمل أحرف المضارعة على (الياء)، لأنها أخوات، لئلا تختلف طرق تصارييف الكلمة، ويجري الباب على سنن واحد⁽²⁾. ومن هذا الباب أيضاً حذف عين الفعل في مثل المضارع من (رَأَى) أصله (يَرَى)، ثم صار بعد الحذف (يرى)⁽³⁾ بحذف الهمزة. وكذلك حذف لام الفعل لغرضٍ نحويٍّ في نحو المضارع المجزوم من (دعا - يدعو) لتصبح (لم يدعُ)، بإسقاط (الواو) من آخره. ومن حذف الأصول حذف نون (كانَ) في المضارع المجزوم بشروط تذكرها كتب النحو، نحو قوله تعالى على لسان مريم عليها السلام: ﴿وَلَمْ أَكُ بِغِيَا﴾ (مريم، 20). ويجوز حذفها حتى لو كانت تامة⁽⁴⁾، كقوله سبحانه: ﴿وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً﴾ (النساء، 40). أصله (أكونُ) فحُذِفَتْ (الضمة) للجزم، ف (الواو) للساكنين، ثم (النون) للتخفيف⁽⁵⁾. ومن ذلك قول الحطيئة:

(1) - تمام حسّان، الأصول، ص259.

(2) - ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2/ص646، مسألة 112.

(3) - أحمد بن محمد بن أحمد الحملوي، شذا العرف في فن الصرف، قدم له وعلّق عليه الدكتور محمد عبد المعطي، دار الكيان، الرياض، ص103.

(4) - جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، د. ط، 1413هـ/1992م، ج2/ص107.

(5) - ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبلّ الصدى، المكتبة العصرية، صيدا. بيروت، دط، 1425هـ/2004م، ص161. والسيوطي، همع الهوامع، ج2/ص107.

أَلَمْ أَكُ جَارِكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ⁽¹⁾

كما يكون من حروف الزيادة، فيُحذف طلباً للتخفيف، على نحو ما في حذف الهمزة الزائدة من مضارع (أَكْرَمَ ← أَكْرِمُ)، فأصله (أَكْرِمُ)، إلا أنهم كرهوا اجتماع همزتين فحذفوا إحداها - الثانية - فصار (أَكْرِمُ) ثم حملوا باقي أحرف المضارعة على الهمزة في الحذف طلباً للتشاكل⁽²⁾. ومن هذا النوع من الحذف أيضاً حذف (التاء) الزائدة من مضارع (تَفَعَّلَ) و(تَفَاعَلَ) المزيدين، نحو (تَتَلَوْنَ)، و(تَتَنَاولُ)، يصيران (تَنَاولُ)، و(تَلَوْنَ)، بحذف (التاء) الثانية الزائدة، وإبقاء (تاء) المضارعة⁽³⁾. كما في قوله تعالى: ﴿تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِم بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ (البقرة، 85). ومنه أيضاً إسقاط (التاء) من السابقة الزائدة (است) في قوله تعالى: ﴿فَمَا أَسْطَعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ﴾ (الكهف، 97)، أصله (استطاعوا). قال صاحب "التفسير الكبير": «فحذف (التاء) للخفة لأن (التاء) قريبة المخرج من (الطاء)⁽⁴⁾. ومن حذف جزء الكلمة حذف (ألف) (ما) الاستفهامية المجرورة⁽⁵⁾، نحو: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ (النبا، 1)، و﴿فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرِهَا﴾ (النازعات، 43)، و﴿لِمَ تُوَدُّونَنِي﴾ (الصف، 5). وعللوا جواز حذف هذه (الألف) واطرادها من (ما) الاستفهامية دون الشرطية والموصولة لاستقلال الأولى واستبدالها بنفسها، بخلاف الآخرين؛ فالشرطية متعلقة بما بعدها، والموصولة مفتقرة إلى الصلة⁽⁶⁾.

(1) - مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، عناية كوكب ديب دياب، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، ط 1، 2004م، ص 373.

(2) - مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص 373.

(3) - ابن الأنباري، الإنصاف، ج 2/ ص 534، مسألة 93.

(4) - الرازي محمد فخر الدين بن ضياء الدين عمر، التفسير الكبير، دار الفكر، بيروت، ط 2، 1398هـ/1987م، ج 5/ ص 514.

(5) - السيوطي، همع الهوامع، ج 6/ ص 248.

(6) - السيوطي، همع الهوامع، ج 6/ ص 249.

2-6-2- المحذوف كلمة:

المقصودُ بالكلمة هنا ما كان مستقلاً منفصلاً في الكتابة، فيشملُ الأدواتِ والحروفَ والأفعالَ والأسماءَ. وكلُّها مرشحةٌ للحذف حسبَ الأساليبِ والسياقاتِ ونوايا المتكلمين ورغباتهم. والإحاطةُ بكلِّ مواطنٍ حذفها يتطلبُ بحثاً طويلاً ومساحةً كبيرةً. لذلك سأكتفي بالإشارة إلى نسبةٍ منها لا كلها. بدءاً بالحروفِ والأدواتِ، وانتهاءً بالأسماءِ. وأعني بالأسماءِ العناصرَ التي تؤدي وظيفةً نحويةً في مقامِ العمدَةِ، كأنْ تكونَ الكلمةُ مسنداً إليه مبتدأً أو فاعلاً أو نائبَ فاعلٍ، أو تكونَ مسنداً خبراً أو فعلاً. أو في مقامِ الفضلاتِ والمتمماتِ. وقد سبقَت الإشارةُ إلى بعض ذلك في المبحث (2-4-أسباب الحذف وفوائده) من هذا الفصل.

2-6-2-1- حذف الحرف:

يذهبُ بعضُ النحويينَ واللغويينَ منهم ابنُ جنِّي وأستاذُه أبو عليِّ الفارسيّ وقبلهما أبو بكر بنُ السراجِ فيما نقلَه ابنُ جنِّي في "الخصائص" إلى أن «حذفَ الحروفِ ليس بالقياس؛ وذلك أنَّ الحروفَ إنما دخلتِ الكلامَ لضربٍ من الاختصار، فلو ذهبتَ تحذفُها لَكنتَ مختصراً لها هي أيضاً، واختصارُ المختصرِ إجحافٌ به»⁽¹⁾. ووجهُ الاختصارِ في استعمالِ الحروفِ الوظيفيةِ أنها عوضٌ عن أفعالٍ؛ ف (ما) تُغني عن الفعلِ (أنفي) وفاعله، و (إلا) تنوبُ عن (أستثني)، و (هل) تعوضُ (أستفهم)، وهكذا⁽²⁾. غيرَ أنَّ الواقعَ اللغويَّ لا يستجيبُ بل لا يخضعُ دائماً للقياسِ العقليِّ، ولعلَّ ذلك ما دفعَ ابنَ جنِّي ليقولَ: «هذا هذا هو القياسُ: ألا يجوزُ حذفُ الحروفِ ولا زيادتها. ومع ذلك فقد حُذِفَتْ تارةً، وزيدَتْ

(1)- الخصائص، ص 487. وطاهر سليمان حمّوده، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، إسكندرية، د. ط، 1998، ص 265.

(2)- ينظر الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج 3/ص 210. وابن جنِّي، الخصائص، ص 488.

أخرى»⁽¹⁾. ومع أن حذف الحروف ليس بالقياس كما تقدّم، إلا أنهم يذكرون بعض المواضع والحالات التي يكثر فيها هذا الحذف ويطرّد حتى عدّوه حذفاً قياسياً⁽²⁾. منه:

2-6-2-1-1- حذف حرف الجرّ قبل "أن" و"أنّ" المصدريتين⁽³⁾: وهو مطرّد كثير الورد في

الكلام، جعلوا منه قوله تعالى: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا﴾ (الحجرات، 17)، أي: (بأنّ أسلموا). وقوله تقدّس اسمه: ﴿أَعِدُّكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ﴾ (المؤمنون، 35). أي: (بأنكم)⁽⁴⁾. وعن حذف جارٍ آخر قال سيبويه: «وسألت الخليل عن قوله جلّ ذكره: ﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾ (المؤمنون، 52)، فقال: "إنما هو على حذف اللام، كأنه قال: (ولأنّ هذه أمتكم... فاتّقون)"...، وجعل منه قوله تبارك وتعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ (الحجّ، 18). والمعنى: (ولأنّ المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحداً)⁽⁵⁾. ومن ذلك أيضاً قول الفرزدق لجريـر:

مَنَعْتُ تَمِيمًا مِنْكَ أَنِّي أَنَا ابْنُهَا وشاعرها المعروف عندَ المواسم
برواية (أنّ) بفتح الهمزة، أي: (لأني أنا ابنها)⁽⁶⁾.

ومن حذف حرف الجرّ حذف (رُبّ)⁽⁷⁾، وهو أيضاً كثير مطرّد بعد (الواو) مثلاً، في مثل قول

امريّ القيس:

وليلٍ كموج البحر أرخى سُدُولَه (البيت)

(1) - ابن جني، الخصائص، ص 492.

(2) - طاهر سليمان حمّوده، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص 256.

(3) - ينظر العزّ بن عبد السلام، مجاز القرآن، ص 36 - 37 فقد أورد شواهد كثيرة.

(4) - ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج 2/ ص 736.

(5) - سيبويه، الكتاب، ج 3/ ص 426 - 427.

(6) - ينظر سيبويه، الكتاب، ج 3/ ص 128. وطاهر سليمان حمّوده، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص 266.

(7) - ينظر السيوطي، همع الهوامع، ج 4/ ص 222 وما بعدها.

أي: (وَرُبَّ لَيْلٍ). جاء في "الهمع" عن حذف (رُبَّ): «أو (رُبَّ) بعد (الفاء) و(الواو) العاطفة كثيراً جداً حتى قال أبو حيان: "لا يحتاج إلى مثال، فإن دواوين العرب ملأى منه"»⁽¹⁾.

2-6-2-1-2- حذف حرف النصب (أن): إذا وردت بعد حروف معينة، منها: لام التعليل

والجود، كي، حتى، أو (بمعنى إلى أو إلا)، فاء السببية، وواو المعية. ولاطراد انحذافها عد بعض النحاة هذه الحروف هي الناصبة لا (أن) المضمرة المقدرة⁽²⁾. كما في قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾ (طه، 91). وقوله: ﴿لِيَعْفَرَ لَكَ اللَّهُ﴾ (الفتح، 2). وقول ميسون بنت بحدل زوجة معاوية:

لَلْبَسُ عِبَاءَةً وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لِبْسِ الشَّفُوفِ⁽³⁾

2-6-2-3- حذف حرف الجزم: كحذف لام الطلب أو الأمر، قال ابن هشام: «وهو مطرّد

عند بعضهم، في نحو: (قل له يفعل)، وجعل منه: ﴿وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا أَلَنِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ (الإسراء، 53)»⁽⁴⁾. وقالوا بأن (يقولوا) مجزوم بحرف شرط محذوف، فهو جواب شرط، على ما بين الشرط والأمر من فرق وبُعد خصوصاً في مثل الشاهد السابق. فهل يستقيم أن يقال: (إن تقل لعبادي يقولوا...). أرى أن هذا بعيد، وإن كان قريباً ممكناً مع غيره من الأمثلة؛ كقولهم: (أنتني أكرمك)، فربما صحّ تقديره بـ (إن تأنتني أكرمك). على ما بين المعنيين من بون كما أسلفت.

2-6-2-4- هذا بالإضافة إلى حذف كثير من حروف المعاني أشار إليه ابن هشام في

"المغني". منه حذف حرف العطف، نحو:

إِنَّ أَمْرًا رَهْطُهُ بِالشَّامِ مَنْزِلُهُ بَرَمَلٍ يَبْرِينَ جَارًا شَدَّ مَا اغْتَرَبَا

(1) - السيوطي، همع الهوامع، ج4/ص222.

(2) - ينظر ابن الأثيري، الإنصاف، طبعة المكتبة العصرية، 2003، ج2/ص469 و489، المسألتان 79 و82.

(3) - سيبويه، الكتاب، ج3/ص45. وابن يعيش، شرح المفصل، ج7/ص25.

(4) - ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج2/ص737.

أي: (ومنزله برمل). وحذف حرف التحقيق (قد) قبل الفعل الماضي الواقع مع فاعله حالاً⁽¹⁾.

وجعلوا منه قول الحق سبحانه: ﴿قَالُوا أَنْتُمْ لَكُمْ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ﴾ (الشعراء، 111). أي (وقد اتبعتك

الأرذلون)⁽²⁾. وحذف (واو) الحال، نحو:

نَصَفَ النَّهَارَ الْمَاءُ غَامِرُهُ ورفيْفُهُ بالغيب لا يدري

أي: (انتصف النهار والماء يغمر ذلك الغائص ورفيقه غافل عنه لا يدري)، بحذف واو الحال.

و(لا) النافية، ويطرُد ذلك إذا كان المنفي مضارعاً، نحو: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَوُا تَذَكَّرُ يُوْسُفُ﴾ (يوسف، 85).

وقول امرئ القيس:

فقلت: يمينُ الله أبرحُ قاعداً ولو قطعوا رأسي عندك وأوصالي

أي: (لا أبرح)⁽³⁾. وكذلك حذف حروف النداء، والاستفهام، والتوكيد، والتعريف، والتثوين، وغيرها،

لا يتسعُ المقامُ لجردها وإحصائها⁽⁴⁾.

2-2-6-2- حذف المسند إليه:

يحذفُ المسندُ إليه إذا دلَّت عليه قرينة، لأنَّه أهمُّ ركني الجملة الاسميَّة والفعلية، وحذفه يُعدُّ نقصاً

وعيباً لولا وجودُ القرينة التي تصحبها دواعٍ ومُحسناتٌ على رأي فضل حسن عباس⁽⁵⁾. والمسندُ إليه

كما تقدَّم هو المبتدأ في الجملة الاسميَّة، أو الفاعل ونائبه في الجملة الفعلية:

(1) - ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج2/ ص730.

(2) - مختار عطية، الإيجاز في كلام العرب، ص277.

(3) - ابن جني، الخصائص، ص494. وطاهر سليمان حمّوده، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص275.

(4) - تراجع مثلاً في ابن هشام، مغني اللبيب، ج2/ ص730 - 742. وطاهر سليمان حمّوده، ظاهرة الحذف في

الدرس اللغوي، ص265 - 283. ومختار عطية، الإيجاز في كلام العرب، ص274 - 277.

(5) - فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفنانها علم المعاني، ص263.

2-6-2-1: حذف المبتدأ، وذلك بصرف النظر عن آراء النحاة وأحكامهم بين الوجوب

والجواز المختلفة، ودون الالتفات إليها. من ذلك قوله تعالى: ﴿الرَّ كَذِبُ أَكْرَمَتْ عَائِثُوهُ تَرُفَصَلَتْ مِنْ لَدُنْ

حَكِيمٍ خَيْرٍ﴾ (هود، 1). أي: (هو كتاب). بتقدير مسند إليه مبتدأ محذوف، هو الضمير (هو) المطابق

للخبر (كتاب) في النوع والعدد. ومنه قول المغيرة بن عبد الله الأسدي المتقدم:

سريع إلى ابن العمّ يُلْطِمُ خَدَّهُ وليس إلى داعي الندى سريع

حريص على الدنيا مُضِيعٌ لدينه وليس لِمَا في بيته بمُضِيع

التقدير: (هو سريع)، و(هو حريص). ومن هذا أيضاً قطعُ النعت عن منعوته، برفعه على الخبر

«تلوبناً للكلام من جهة، وجلباً للسامع من جهة ثانية، وإمعاناً في المدح أو الذم أو الترحم. مثال ذلك:

(رضي الله عن عمر أمير المؤمنين الخليفة العادل)»⁽¹⁾. ف (الخليفة) في أصل التركيب نعت ل (عمر)

المجروح ب (عن)، فكان حقّه أن يُجرّ مثله بالتبعية، ولكن المتكلم تعمّد قطعه عن متبوعه لغرض

بلاغيّ، فرفعه على الإخبار به عن مبتدأ تقديره (هو)، فيصبح التركيب (هو الخليفة العادل).

ومن محسنات حذف المسند إليه ومرجحاته عدم الفائدة من ذكره⁽²⁾؛ أو ما علّم من المبتدأ والخبر،

فإنّه يجوز حذفه⁽³⁾. وذلك إذا وقع في جواب الاستفهام. في نحو قوله سبحانه: ﴿وَأَحَبُّ إِلَيْنِ مَا أَصْحَبُ

الْيَمِينِ ۝ فِي سِدْرٍ مَخْضُودٍ﴾ (الواقعة، 27-28). أي: (أصحابُ اليمين - أو هم - في سدرٍ مخضود). أو في

جواب الشرط المقترن ب (الفاء). كما في قوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ۖ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ۖ

فَصَلَتْ، 46). أي: (فعمله لنفسه، وإساءته عليها). أو بعد القول، كقوله جلّ شأنه: ﴿وَقَالُوا أَأَسْطِرُّ

(1) - فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفنانها علم المعاني، ص 264. وينظر طاهر سليمان حمّوده، ظاهرة الحذف

في الدرس اللغويّ، ص 203.

(2) - فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفنانها علم المعاني، ص 265.

(3) - ينظر السيوطي، همع الهوامع، ج 2/ ص 38.

الْأُولَى كَتَبَهَا (الفرقان، 6). أي: (القرآن أساطير الأولين). أو (هو). وقوله عز اسمه: ﴿بَلْ قَالُوا أَضْغَتْ أَحْلَامٌ﴾ (الأنبياء، 5). أي: (هي - أو هذه - أضغاث أحلام)⁽¹⁾.

2-2-2-6-2: حذف الفاعل، ما تقدّم من أمثلة، وغيرها كثير، كان عن حذف المسند إليه حين

يكون مبتدأ في الجملة الاسمية. أمّا حين يكون فاعلاً في الجملة الفعلية فالمشهور فيه عند الجمهور امتناعه⁽²⁾. وذلك في نظري لأنّ الفعل لا يخلو أبداً من فاعل، فإذا غاب قدر، فلا يكون حينئذٍ في حكم المحذوف، بل في حكم المستتر⁽³⁾. وفي المقابل نجد في كلام بعض النحاة ما يفهم منه الجواز؛ قال ابن هشام في وصف نائب الفاعل: «وهو ما حذف فاعله، وأقيم هو مقامه، وغُيّر عامله... نحو: ﴿وَفُضِيَ الْأَمْرُ﴾ (البقرة، 210)⁽⁴⁾. وأشار الزركشي وغيره⁽⁵⁾ إلى أنّ الكسائي يجوز حذف الفاعل مطلقاً، إذا وُجد في الكلام ما يدلُّ عليه، واستشهد على ذلك بأمثلة كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ الرَّاقِيَ﴾ (القيامة، 26). أي: (بلغت الروح - أو النفس - التراقي). دلّت على ذلك القرينة الحالية؛ لأنّه في ذكر الموت، ولا يبلغ التراقي عند الموت إلاّ النفس، كما في "الطراز". وقوله سبحانه: ﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ (ص، 32). أي: (الشمس). وجعلوا من ذلك قول حاتم الطائي:

أماوي ما يُغني الثراء عن الفتى إذا حشرجت يوماً وضاق بها الصدر

(1) - ينظر مثلاً ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج2/ص 723 - 724.

(2) - ينظر الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج3/ص 143. ومصطفى عبد السلام أبو شادي، الحذف البلاغي في القرآن الكريم، مكتبة القرآن للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، د. ط، د. ت، 55. وينظر ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج2/ص 678.

(3) - في ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، ص 156 إشارة إلى ذلك.

(4) - ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، ص 151 - 152.

(5) - الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج3/ص 144. والأزهري شرح التسهيل، ج1/ص 399. وفضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفانها، ص 462.

أي: (حشرجت النفس يوماً)⁽¹⁾. ورد الإمام الزركشي رأي الكسائي هذا، واعتبر الفواعل في هذه الشواهد مضمّرات لا محذوفات. قال: «والحق أنه في المذكورات مضمّر لا محذوف»⁽²⁾. وهذا الردّ منه يمكن الاعتراض عليه بأن المضمّر المقدّر لا يصحّ حتى يكون له مرجع سبق ذكره في سياق الكلام ليُعرف. والأمر في الأمثلة ليس كذلك؛ فالمقدّران (الروح والشمس) لم يُذكرَا في السورتين قبل الفعلين (بلغت وتوارت). لذلك فالقول بالحذف أقرب وأيسر من القول بالإضمار. وإن فسّر بعضهم إضمار الفعل في آية "القيامة" بدلالة سياق الكلام، كما فعل الأزهري⁽³⁾. ومع إجماع جمهور النحاة على امتناع حذف الفاعل، إلا أنهم استثنوا مواضع اعتُبر فيها محذوفاً؛ وهي ثلاثة، على ما في "البرهان"⁽⁴⁾:

2-6-2-2-1: إذا بُني الفعل للمفعول (المجهول)، وقام المفعول به مقامه. ونحن نعلم أن المفعول به عندهم فضلة؛ أي ليس مسنداً إليه، ولكنه بعد بناء الفعل للمفعول يتقدّم إلى رتبة الفاعل ويأخذ إعرابه (الرفع) فيتحول إلى عمدة مسند إليه (نائب فاعل). قال ابن هشام في هذا: «ومعنى قولي: "أقيم هو مقامه" أنه أُقيم مقامه في إسناد الفعل إليه»⁽⁵⁾. وذلك لأسباب، منها:

- العلم به، كقوله تعالى: ﴿خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾ (الأنبياء، 32). ولا عاقل ينكر من خلق الإنسان. والغرض منه هو الإعلام بوقوع الفعل بالمفعول، لا إبانة الفاعل من هو.

(1) - ينظر يحيى بن حمزة العلوي اليماني، الطراز، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط1، 1423هـ/2002م، ج2/ص56. وفضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفانها، ص462. ومختار عطية، الإيجاز في كلام العرب ونص الإعجاز، ص285 - 286.

(2) - الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج3/ص144. ومصطفى عبد السلام أبو شادي، الحذف البلاغي في القرآن الكريم، ص55.

(3) - الأزهري، شرح الصريح، ج1/ص398. ومثل ذلك في ابن الأثير، المثل السائر، ج2/ص284.

(4) - تنظر في الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج3/ص143 وما بعدها.

(5) - ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، ص152.

- تعظيمه، كقوله سبحانه على لسان نبيه يوسف عليه السلام: ﴿فُضِيَ الْأَمْرُ الْأَظْهَرُ فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ﴾

(يوسف، 41). إذ كان الذي قضاه عظيم القدر. قال الزركشي: «قال الزمخشري في "كشافه القديم" في

قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾ (البقرة، 4): "هذا أدل على كبرياء المنزل وجلالة شأنه من

القراءة الشاذة (أُنْزِلَ) مبنياً للفاعل" (1).

- مناسبة الفواصل، كما في سورة الليل حيث جاء قوله تعالى: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى﴾

(الليل، 19). بصيغة البناء للمفعول، ولم يقل: (يَجْزِيهَا) بالبناء للفاعل، حتى تتناسب فواصل آيات

السورة. وجعلوا من هذا قولهم: (مَنْ طَابَتْ سَرِيرَتُهُ حُمِدَتْ سِيرَتُهُ)، قال ابن هشام: «فإنه لو قيل: (حَمِدَ

النَّاسُ سِيرَتَهُ)، اختلَّت السجعة» (2).

وزاد الشيخ المراغي احتقاره والخوف منه، ومثل للأول بقول النابغة:

لئن كنت قد بلغت عني وشاية لمبلغك الواشي أغش وأكذب

وللثاني بقولنا: (صودرت أموال فلان)، إذا كان ظالم ذو سطوة قد أخذها (3).

كما زاد ابن هشام «الجهل به، كقولك: (سرق المتاع)، و(رؤي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم)، إذا لم

يُعلم السارق والراوي» (4).

2-2-2-2-6-2: في المصدر، إذا لم يُذكر معه الفاعل مظهرًا، يكون محذوفًا، نح: ﴿أَوْ اظْهَرْ

فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا﴾ (البلد، 14). والفاعل المظهر بعد المصدر كما فهمته هو الفاعل الحقيقي لا

(1) - الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج 3/ ص 145.

(2) - ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية،

صيدا - بيروت، د. ط، 1425هـ / 2004م، ص 211.

(3) - أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة، ص 85.

(4) - ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص 211.

النحوي؛ لأنه - نحوياً - يكون مضافاً إليه، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ (الحج، 40). فلفظُ الجلالة في الآية الشاهد هو صاحبُ الحدثِ المدلولِ عليه بالمصدر (دفاع)، لكنه يُعَرَّبُ مضافاً إليه مجروراً. وسمّاه بعضهم فاعلاً⁽¹⁾. وهم حتى في تقديره يقدِّرونه بضمير جرٍّ متّصلٍ، لا ضمير رفعٍ منفصلٍ على العادة؛ ففي "شرح قطر الندى" قولُ ابنِ هشامٍ عن «المواطن التي يطردُ فيها حُفُّ الفاعلِ، والثاني: فاعلُ المصدرِ كقوله تعالى: (الآية) تقديره: (أو إطعامه يتيماً)⁽²⁾، أي الهاء الضمير المتّصل. ولو كانَ المقدَّرُ فاعلاً نحوياً لكانَ ضميرَ رفعٍ منفصلاً (هو).

2-6-2-2-3: ذكر الإمام الزركشي موضعاً ثالثاً يحذف فيه الفاعل، ولكنه حذف خطي أو

إملائي لسقوطه في النطق، وذلك عندما يكون ضميراً متّصلاً. قال: «وثالثها إذا لاقى الفاعلُ ساكناً من كلمةٍ أخرى، كقولك للجماعة: (اضربُ القوم)، وللمخاطبة: (اضربِ القوم)»⁽³⁾. بحذف (واو) الجماعةِ الفاعلِ من الأولى، و(ياء) المخاطبةِ من الثانية، لإتباعهما باللام الساكنة من كلمة (القوم)، كما في الكتابة الصوتية أو العروضية. كما يُحذفان أيضاً من الفعل المضارع المؤكّد بالنون، كما في قوله تعالى على سبيل المثال: ﴿ثُمَّ لَتَسْعَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ﴾ (التكاثر، 8). أصلها الافتراضي (تُسألونن)، حذفت (نون) الرفع لتوالي الأمثال (ثلاث نونات)، ثم حذفت (واو) الجماعة وبقيت الضمة دليلاً عليه لالتقاء الساكنين.

وزاد ابنُ هشامٍ موضعاً ينمُّ عن نظره الدقيق اللطيف للمسألة. هو في أسلوب الحصر نحو: (ما قامَ إلّا هندٌ)، قال: «ما بعدَ (إلّا) ليس الفاعلُ في الحقيقة، وإنما هو بدلٌ من فاعلٍ مقدَّرٍ قبلَ (إلّا)، وذلك المقدَّرُ هو المستثنى منه، وهو مذكّرٌ، فلذلك ذكّرَ العاملُ (الفعل: قامَ)، والتقدير: (ما قامَ أحدٌ إلّا

(1) - ينظر خالد الأزهرى، شرح التصريح، ج1/ ص395. قال في تحليل الآية: «(فل الله) فاعل».

(2) - ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى، ص207.

(3) - الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج3/ ص144.

هذه. وهذا أحدُ المواطنِ التي يطرأُ فيها حذفُ الفاعلِ»⁽¹⁾.

2-6-2-3- حذفُ المسند:

المسندُ هو الخبرُ أو ما أصلُه الخبرُ في الجملة الاسميّة، والفعلُ وشبهُه في الجملة الفعلية.

2-6-2-3-1- حذفُ المسندِ وهو خبرٌ: ذكروا لذلك أمثلةً وشواهدَ كثيرةً⁽²⁾. منها على سبيل

المثال قوله تعالى: ﴿وَطَعَامُ آلِإِنِّنْ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ﴾ (المائدة، 5). بتقديره:

(والمُحْصَنَاتُ من المؤمنات حِلٌّ لكم)، أو: (والمُحْصَنَاتُ من المؤمنات كذلك). بتقدير خبرٍ. وقوله

تَقَدَّسَتْ صَفَاتُهُ: ﴿أَكُلْهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا﴾ (الرعد، 35). أي: (دائمٌ)⁽³⁾. كما حدّدوا مواضعَ يكثرُ فيها حذفُ

المسندِ وهو خبرٌ. منها:

- في جواب الاستفهام، أشار ابنُ مالكٍ إلى ذلك بقوله:

وحذفُ ما يُعلمُ جائرٌ، كما تقول: (زيدٌ)، بعدَ (مَنْ عندكُما؟)

التقديرُ: (زيدٌ عندنا)⁽⁴⁾.

- في العطف على مبتدأ ذَكَرَ خبرُهُ. كما في الآيتين السابقتين (آية المائدة 5، وآية الرعد 35).

ويمكنُ حدوثُ العكس؛ أي يُحذفُ الخبرُ من الجملة المعطوفِ عليها (الأولى المتبوعة) إذا ذَكَرَ في

(1)- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى، ص207.

(2)- ينظر على سبيل المثال العزّ بن عبد السلام، مجاز القرآن، ص35-36. والإمام الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج3/ص139 إلى 142. وطاهر سليمان حمّوده، ظاهرة الحذف في الدرس اللغويّ، ص211 وما بعدها.

(3)- العزّ بن عبد السلام، مجاز القرآن، ص35. وابن هشام، مغني اللبيب، ج2/724. والسيوطي، همع الهوامع، ج2/ص38. والأزهريّ، شرح التصريح، ج1/ص223.

(4)- شرح ابن عقيل، ج1/ص244. وحاشية الخصريّ، ج1/ص228-229. وعَبَّاس حسن، النحو الوافي، ج1/ص508.

الجملة المعطوفة (الثانية التابعة)، ودلّ عليه، على شذوذه⁽¹⁾. وفائدته عندئذٍ مجرد الاختصار⁽²⁾، كما

في قول قيس ابن الخطيم:

نحنُ بما عندنا، وأنتَ بما عندَكَ راضٍ، والرأيُ مختلفُ

التقديرُ (نحنُ بما عندنا راضون)⁽³⁾، دلّ عليه خبرُ المبتدأ (أنتَ) بعده (أنتَ راضٍ).

- بعدَ (إذا) الفجائية التي تفيدُ معنى المفاجأة والمباغته. قال عباس حسن عن دلالتها: «أي

الدلالة على هجوم الشيء بعدها، ووقوعه بغتة... في الزمن الحالي لا المستقبل ولا الماضي»⁽⁴⁾.

وذلك عند مَنْ يعتبرها حرفاً كالكوفيين والأخفش وابن مالك⁽⁵⁾. وتقديرُ الخبرِ عندهم حينئذٍ (موجودٌ أو

حاضر). نحو: (خرجتُ فإذا السبعُ)، التقديرُ: (فإذا السبعُ حاضرٌ)⁽⁶⁾. مع ملاحظة أن ذكرَ الخبرِ

بعدها أكثرُ من حذفه⁽⁷⁾، من ذلك قوله سبحانه: ﴿فَالْقَهْرُ إِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾ (طه، 20). حيثُ ذُكِرَ

المسندُ الخبرُ (تسعى).

- بعدَ (لولا) و(لوما) الامتناعيتين، ومعنى الامتناعِ معهما هو امتناعُ جوابيهما لوجود الشرطِ

(المبتدأ). قال السيوطي عن (لولا): «هي دالةٌ على امتناعٍ لوجودٍ، فالمدلولُ على امتناعه هو الجوابُ،

والمدلولُ على وجوده هو المبتدأ»⁽⁸⁾. واشتراطوا لذلك «أن يقع الخبرُ كوناً عاماً»⁽⁹⁾ أي: مطلقاً غيرَ

(1)- محمد محيي الدين عبد الحميد، منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، هامش شرح ابن عقيل، ج 1 ص 245.

(2)- محمد أبو موسى، خصائص التراكيب، ص 274.

(3)- شرح ابن عقيل، ج 1 ص 245. وحاشية الخصري، ج 1 ص 231. ومحمد محيي الدين عبد الحميد، الانتصاف من الإنصاف هامش الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، ج 1 ص 79، مسألة 13.

(4)- عباس حسن، النحو الوافي، ج 1 ص 508.

(5)- طاهر سليمان حمّوده، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص 214.

(6)- شرح ابن عقيل، ج 1 ص 244.

(7)- طاهر سليمان حمّوده، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص 214.

(8)- السيوطي، همع الهوامع، ج 2 ص 41. ومثل ذلك في الأزهرى، شرح التصريح، ج 1 ص 224.

(9)- عباس حسن، النحو الوافي، ج 1 ص 519.

مَقِيدٍ بِأَمْرِ زَائِدٍ عَلَى الوجود⁽¹⁾، فَيُحَذَفُ وَيُقَدَّرُ بِلَفْظِ (موجود). ومثال ذلك قول أمير المؤمنين عمرَ عن علي رضي الله عنهما عندما همَّ أمير المؤمنين عمرُ برجم امرأة حاملٍ ارتكبت الفاحشةَ فحقَّ عليها الحدُّ، فقال له عليٌّ كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ: «هذا سلطانك عليها، فما سلطانك على ما في بطنها؟». فكفَّ عمرُ عن الفعل، وقال: (لولا عليٌّ لَهَلَكَ عمر)⁽²⁾، فالتقدير: (لولا عليٌّ موجودٌ لَهَلَكَ عمر)⁽³⁾. معناه: (وجودُ عليٍّ منعَ هلاكَ عمر). وجعلوا من هذا قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ (سبا، 31)، ف (أنتم) مبتدأ، والخبرُ محذوفٌ؛ أي (حاضرون)⁽⁴⁾.

- إذا كان المبتدأ نصًّا صريحًا في القسم، أي: كان لفظُ المبتدأ صريحًا الدلالة على معنى القسم في عُرف المتكلم والسامع، بحيث يغلب استعماله في القسم غلبةً واضحةً في الاستعمال، فيدرك السامع أنه قسمٌ قبل أن يسمع المُقسَمَ عليه، لذلك يُحذفُ الخبرُ، ويُقدَّرُ بلفظٍ في معنى القسم، نحو: (قَسَمِي). ووجودُ (لام) الابتداء في أول المقسم به المبتدأ دليلٌ آخرٌ على أنَّ المحذوفَ هو الخبرُ، ويدفعُ الوهمَ عن كون المحذوفِ هو المبتدأ؛ فأكثر ما تدخلُ هذه اللامُ على المبتدأ⁽⁵⁾. نحو: (لَعَمْرُكَ لَأَفْعَلَنَّ)، التقدير (لَعَمْرُكَ قَسَمِي)، ف (عمرُكَ) مبتدأ، و(قَسَمِي) خبره⁽⁶⁾. ونحو قوله جلَّ شأنه: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ (الحجر، 72). قال ابنُ مالك:

وبعد لولا غالبًا حذفُ الخبر حتمٌ، وفي نصٍّ يمينٍ ذا استتقُر

-إذا كان بعد المبتدأ (واو) هي نصٌّ في المعية والمصاحبة؛ أي إذا عُطِفَ على المبتدأ اسمٌ بـ (واو) تدلُّ على المصاحبة والاقتران، بمعنى (مع). كقولنا: (كلُّ صانعٍ وصنْعَتُهُ)، أو (أنتَ وشأنُكَ).

(1)- الأزهري، شرح التصريح، ج 1/ ص 224.

(2)- محمد أبو موسى، خصائص التراكيب، ص 279.

(3)- طاهر سليمان حمّوده، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص 215.

(4)- الإمام الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج 3/ ص 141.

(5)- ينظر عباس حسن، النحو الوافي، ج 1/ ص 519 - 520.

(6)- الخضري، حاشية الخضري، ج 1/ ص 234.

تقدير الخبر (مقترنان أو مقرونان) ؛ معنى ذلك أنّ المبتدأ الثاني (شأنك) معطوف على المبتدأ الأول (أنت) بواسطة (الواو) دون الحاجة إلى ذكر الخبر. لذلك ذهب الكوفيون والأخفش إلى أنّ الخبر استغني عنه بهذه (الواو)، فلا يحتاج إلى تقدير⁽¹⁾. عن هذ قال ابن مالك:

وبعدَ واوٍ عَيَّنْتَ مَفْهُومَ مَعٍ كمثل (كلُّ صانعٍ وما صنع)

-إذا كان المبتدأ مصدرًا عاملاً، وبعده حالٌ تسدُّ مسدَّ الخبر، وتغني عنه - كما يُغني معمولُ المبتدأ المشتقَّ (الوصف) عن الخبر أيضاً- لا تصلحُ هذه الحالُ أن تكونَ خبراً. نحو قولنا مثلاً: (إكرامي العبدَ محسناً) ؛ ف(إكرامي) مبتدأ، وهو مصدرٌ مضافٌ إلى فاعله (الحقيقي لا النحوي: ياء المتكلم)، و(العبدَ) مفعولُه، و(محسناً) حالٌ سدَّتْ مسدَّ الخبرِ المبتدأ. أشار ابنُ مالك إلى هذا بقوله:

وقبلَ حالٍ لا يكونُ خبراً عن الذي خبرُهُ قد أُضْمِرَ⁽²⁾

ولكنَّ السيوطيَّ وصفَ هذا الموضعَ أو هذه المسألةَ بتعبيره بطول ذيلها، وكثرة الخلاف بين النحاة حولها. قال عنها: «وهذه المسألة طويْلُة الذيل، كثيرة الاختلاف»⁽³⁾. لذلك اكتفيتُ بالإشارة الخفيفة السريعة إليها وإلى ما سبقها بما يناسبُ البحثَ، وتركتُ للراغب في الاستزادة العودة إلى المصادر والمراجع، وهي كثيرة.

هذا وذكرُوا لحذف المسندِ وهو خبرٌ مفردٌ لبعضِ النواسخِ مواضعَ وأمثلةً، سأقفُ عندَ بعضها فقط.

من ذلك:

- حذفُ خبرِ (كان) على قلَّته وندرته، إلى درجة اعتباره من الضرائر الشعرية، كقول الشاعر:

(1)- ينظر السيوطي، همع الهوامع، ج1/ص44. والأزهري، شرح التصريح، ج1/ص228. وظاهر سليمان

حمّوده، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص216.

(2)- تنظر أبياتُ ابن مالك مثلاً في شرح ابن عقيل، ج1/ص246 - 267. وحاشية الخصري، ج1/ص231.

(3)- السيوطي، همع الهوامع، ج1/ص44.

رَمَانِي بِأَمْرٍ كُنْتُ مِنْهُ وَوَالِدِي بَرِيئًا، وَمِنْ أَجْلِ الطَّوِيِّ رَمَانِي⁽¹⁾

التقدير: (كنتُ منه بريئًا) و(كان والدي بريئًا)، بحذف خبر (كان) الأولى، لذكره بعد الثانية.

والأولى اعتبار (بريئًا) خبرًا للأولى لسبقها وتقدمها، وتقدير خبرٍ للثانية.

- حذف خبر (ليس)، ومثاله قول الشاعر:

لَهْفِي عَلَيْكَ لِلْهَفَةِ مِنْ خَائِفٍ يَبْغِي جِوَارِكَ حِينَ لَيْسَ مُجِيرٌ

أي (ليس له مجير)⁽²⁾. وقدره غيره بخبر مفرد، أي (ليس مجير كائنًا)⁽³⁾.

- حذف خبر (لا) النافية للجنس، كثر حذفها عند العرب، حتى قالوا: «إنَّه لَا يُذَكَّرُ»⁽⁴⁾. كأن

يُقَالُ: (مَنْ الْمَسَافِرُ؟)، فَيُجَابُ: (لَا أَحَدَ)، أي: (لا أحد مسافر). ومنه أيضًا قولنا: (لا إله إلا الله)،

أي: لا إله موجود إلا الله⁽⁵⁾. وجعلوا منه قول الحق سبحانه على لسان سحرة فرعون بعد إيمانهم:

﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ﴾ (الشعراء، 50)، قال الزركشي: «قال الزمخشري في معناه: "لا ضير علينا في قتلك"»⁽⁶⁾.

أي قتلك لنا وقطع أيدينا وأرجلنا. وإن كان المحذوف المقدّر هنا عند أكثرهم شبه جملة، إلا أنّ شبه

الجملة في حكم المفرد لأنّه متعلّق به.

ختم أحد الباحثين بحثًا موجزًا حول حذف الخبر يقول: «وهكذا يُحذف الخبر، كما تبيّن من

خلال شواهد القرآن الكريم حين لا يكون ثمة داعٍ لذكره، وحين تتعدّم الفائدة من ذكره، يكون العبث

الذي يدعو إلى الاحتراز عنه، وفي حذفه الإيجاز الذي إلى تتبّعه، وتلمّس مواضعه، وتفقد مواقعته»⁽⁷⁾.

(1)- البيت في سيبويه، الكتاب، ج1/ص75 لعمر بن الأحرر. والطوي: البئر المطوية بالحجارة

(2)- ابن هشام، مغني اللبيب، ج2/ص725.

(3)- طاهر سليمان حمّوده، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص218.

(4)- ابن هشام، مغني اللبيب، ج1/ص266.

(5)- عباس حسن، النحو الوافي، ج1/ص709.

(6)- الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج3/ص139. ومثله في القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج13/ص71.

(7)- مختار عطية، الإيجاز في كلام العرب ونص الإعجاز، ص322.

2-6-2-3-2- حذف المسند وهو فعل: الفعل عنصرٌ أساسٌ في الجملة الإسنادية الفعلية، لا

يُترخّصُ في حذفه إلاّ بدليلٍ يرشدُ إليه، ويدلُّ عليه. فقد وردَ في المدونة العربية شواهدٌ وأمثلةٌ حُذِفَ منها الفعلُ وحده، أو مع فاعله الذي يكونُ في الأغلب ضميراً مستتراً. بصرف النظر عن الأحكام النحوية المتفاوتة في ذلك بين الوجوب والجواز. وربما اعترضَ على حذفه مع فاعله بأنّه من قبيل حذفِ جملةٍ، لكنني سأخصُّ مع الباحث طاهر حمّودة⁽¹⁾ حذفَ الجملة بما حُذِفَ منه جملةً كاملةً بكلِّ مكوناتها وعناصرها، حتّى الفضلاتِ والتمّماتِ والمتعلّقاتِ، ولم يبقَ منها شيءٌ. أمّا ما بقيَ فيه بعضُ العناصرِ فأعده من حذفِ الفعل.

2-6-2-3-2-1- فمن حذف الفعل وحده لدلالة فعلٍ آخر من لفظه عليه، ويكثرُ ذلك في

جواب الاستفهام، منه قوله تبارك وتعالى: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ (الزخرف، 87). بدليل قوله تعالى في نفس السورة: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ (الزخرف، 9). قال ابن هشام عن الآية الأولى: «أي: (لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ اللهُ)»⁽²⁾. بتقدير الفعل مع مفعوله لا فاعله، ويتقديره مع مفعوله يُعَدُّ كأنّه وحده لأنّ المفعولَ فضلةٌ لا عمدة. ومنه جوابُ السؤال: (مَنْ حَضَرَ؟)، فيقال: (زيدٌ). أي: (حضرَ زيدٌ).

- ومن ذلك أيضاً إذا وردَ الاسمُ بعد أداة تختصُّ أصلاً بالدخول على الأفعال، مثل (إن) و(إذا) و(لو). فإذا حصلَ ذلك قدَّرَ النحاةُ البصريّين على وجه الخصوص فعلاً محذوفاً بعدَ الأداة مباشرةً، هو في الحقيقة الفعلُ المذكورُ بعد الاسمِ نفسه، وإن قالوا يفسّره الفعلُ المذكورُ بعدَ الأداة، وكأنّه فعلٌ آخر. ومثاله بعد (إن) قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ أَحَدًا مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ (التوبة، 6). قال أبو البقاء عن إعراب

(1)- طاهر سليمان حمّودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص 253.

(2)- ابن هشام، مغني اللبيب، ج 1/ ص 726.

(أحد) في الآية الكريمة: «هو فاعلٌ لفعلٍ محذوفٍ دلَّ عليه ما بعده»⁽¹⁾. وبعد (إذا) قوله سبحانه:

﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ (الانشقاق، 1). وبعد (لو) قوله جلَّ وعلا: ﴿قُلْ لَوْ أَنَّمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي...﴾

(الإسراء، 100). قال بعضهم في تحليل هذا الشاهد: «والأصل (لو تملكون تملكون...)، فلما حُذِفَ

الفعلُ انفصلَ الضميرُ. قاله الزمخشري وأبو البقاء وأهلُ البيان»⁽²⁾. هذا لأنَّ مثلَ هذه الأدوات لا يليها

عندهم في الأصل إلا الأفعال. أمَّا الكوفيون فيجيزون تقديمَ الفاعلِ على فعله⁽³⁾ في مثل هذه الحالات

المسموعة. في حين يرى أبو الحسن الأَخْفَشُ مثلَ تلك الأمثلةِ جملاً اسميَّةً، والاسمُ المرفوعُ فيها مبتدأً،

ومن ثَمَّ فليس فيها حذفُ اليَّة⁽⁴⁾.

2-2-3-2-6-2 أمَّا حذفُ الفعلِ مع فاعله فقد وردَ منه أمثلةٌ كثيرةٌ في تراكيبِ وأساليبِ

متنوعةٍ معروفةٍ، سأقتصرُ على بعضها لضيقِ المقامِ وتشابهِ الحذفِ والتقديرِ.

- في جوابِ أسلوبِ الاستفهامِ لدلالةِ ذكره في السؤال، نحو أن يُقال: (مَنْ ضربتَ؟)، فتقول:

(زيداً)، التقديرُ: (ضربتُ زيداً)، فحُذِفَ (ضربتُ) لدلالةِ ما قبله عليه⁽⁵⁾.

- في أسلوبِ النداءِ يُقدَّرُ النحاةُ فعلاً محذوفاً انتصبَ المنادى به، لأنَّه عندهم من أنواعِ المفعولِ

به⁽⁶⁾، «نابَ حرفُ النداءِ منابَه»⁽⁷⁾ وعوضَه، أو دلَّ عليه. وعَلَّ ابنُ مالكٍ ذلكَ بقوله: «المنادى

(1)- أبو البقاء عبد الله بن الحسين العُكْبَرِيُّ، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد الجاوي، عيسى البالي الحلبي وشركاه، قسم 1، ص 636.

(2)- ابن هشام، مغني اللبيب، ج 1/ ص 726.

(3)- شرح ابن عقيل، ج 2/ ص 77.

(4)- ينظر ابن الأنباري، الإنصاف، ص 504، مسألة 85. وظاهر سليمان حمّوده، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص 257.

(5)- شرح ابن عقيل، ج 2/ ص 156. وحاشية الخضري، ج 1/ ص 412.

(6)- ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص 202.

(7)- الشيخ مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص 514.

منصوبٌ بـ (أنادي) لازم الإضمار، استغناءً بظهور معناه، مع قصد الإنشاء وكثرة الاستعمال»⁽¹⁾. وحرفُ النداءِ عنده ليس عوضاً محضاً عن الفعل المحذوف، بل هو كالعوض منه⁽²⁾ فقط باستعمال حرفِ التشبيهِ المقربِ. وهو ما فعله ابنُ هشامٍ بقوله عن (يا) وأخواتها: «جعلوه كالنائب عنه والقائم مقامه»⁽³⁾. ومن قبلُ سيبويه كان قد اعتبره بدلاً من اللفظ، قال في قولك: (يا عبدَ الله): «حذفوا الفعلَ لكثرة استعمالهم هذا في الكلام، وصار (يا) بدلاً من اللفظ بالفعل»⁽⁴⁾. ولكثمتهم يُعطونه حكمَ العوضِ المحضِ ويُزيلونه منزلته، قال ابنُ مالك: «مع كون الحرفِ كالعوض منه، فلم يُجمعَ بينهما، كما لم يُجمعَ بينَ العوضِ والمعوّضِ منه. ومن زعم أن حرفَ النداءِ عوضٌ محضٌ ردُّ عليه بجواز حذفه، والعربُ لا تجمعُ بينَ حذفِ العوضِ المحضِ والمعوّضِ منه»⁽⁵⁾. حتّى لا يجتمعَ حذفان في مقامٍ أو سياقٍ واحدٍ. وسواءً كان حرفُ النداءِ عوضاً أو كالعوضِ عن فعلِ النداءِ المفترضِ فإنّه وردَ حذفه كثيراً في كلامهم، بل حتّى في كلام الله تعالى. وذلك أمرٌ مُشكّلٌ؛ إذ يُصبحُ في الكلام محذوفانِ اثنانِ، الفعلُ والحرفُ، الفعلُ بالصناعة النحويّة والحرفُ لغرضٍ دلاليٍّ بلاغيٍّ. قال أبو الحسنِ الورّاقُ: «وقد كثر حذفُ حرفِ النداءِ في القرآن، كقوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ (يوسف، 29)، و﴿رَبَّنَا لَا تُرِغْ قُلُوبَنَا﴾ (آل عمران، 8)، ويجوزُ أن يكون الحذفُ كثيراً في القرآن لأنّ الله تعالى قريبٌ ممّن يدعو، فلهذا حُذِفَ النداءُ»⁽⁶⁾. ذكرَ نكتةً بلاغيّةً دلاليّةً لحذفِ حرفِ النداءِ وهي قربُ الله تعالى من عباده، فلا يحتاجُ إلى وسيلةٍ أو أداةٍ لندائه وطلبه ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ (ق، 16)، ﴿وَلَاذًا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾ (البقرة، 186).

(1) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج3/ص385.

(2) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج3/ص385.

(3) - ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص202.

(4) - سيبويه، الكتاب، ج1/ص291.

(5) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج3/ص386.

(6) - أبو الحسن محمد بن عبد الله الورّاق، علل النحو، تحقيق محمود محمّد محمودنصار، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، ط1، 1422هـ / 2002م، ص478.

- في أسلوب الاختصاص، نحو قوله صلى الله عليه وسلم: «نَحْنُ مَعَاشِرُ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ». ذ (معاشر) منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ تقديره (أُخْصُ) أو (أعني).

- وكذلك في أساليب أخرى كالإغراء والتحذير والمدح أو الذم والقسم والاشتغال والتحضيض، وحتى بعض الأمثال⁽¹⁾. ففي كل ذلك اسمٌ منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ مناسبٍ لمعنى الأسلوب، نحو (الزَّمْ، إِحْذَرْ) على معنى الإنشاء، قال ابن الأثير: «كقولهم في المثل: (أَهْلَكَ وَاللَّيْلَ)، فنصب (أَهْلَكَ) و(اللَّيْلَ) يدلُّ على محذوفٍ ناصبٍ، تقديره: (إِلْحَقْ أَهْلَكَ وَبَادِرِ اللَّيْلَ)، وهذا مثلٌ يُضْرَبُ في التحذير»⁽²⁾. و(أَمْدُحْ أو أَدْمُ، وَأُقْسِمُ) على معنى الإخبار كما في قوله تعالى: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ (المسد، 4)، بقراءة مَنْ يَنْصَبُ (حَمَّالَةً) على الحال، وذلك بإضمار (أَدْمُ)، وقولهم: (الْحَمْدُ لِلَّهِ أَهْلَ الْحَمْدِ)، بإضمار (أَمْدُحْ)⁽³⁾. وفي الأمثال نحو قول سيبويه في باب (هذا بابٌ يُحذفُ منه الفعلُ لكثرة في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل): «ومن ذلك قولهم: (كُلُّ شَيْءٍ وَلَا هَذَا)، و(كُلُّ شَيْءٍ وَلَا شَتِيمَةٌ حُرٌّ)، أي: (إِيَّتِ كُلُّ شَيْءٍ وَلَا تَرْتَكِبْ شَتِيمَةً حُرًّا) فحذف لكثرة استعمالهم إياه»⁽⁴⁾. ومثال التحضيض ما ذكره ابن الأثير: «أَنَّ جَابِرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَزَوَّجَ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: "مَا تَزَوَّجْتَ؟" قَالَ: "ثَيِّبًا"، فَقَالَ: "فَهَلَّا جَارِيَةً، تَلَاعِبُهَا وَتَلَاعَبُكَ"؛ يريد: (فَهَلَّا تَزَوَّجْتَ جَارِيَةً، فحذف الفعل لدلالة الكلام عليه»⁽⁵⁾.

- ومن حذف الفعل مع فاعله أيضًا إذا دلَّت الحال عليه، فتتوبُّ عن اللفظ به. كما يرى ابنُ جني حينَ يقول: «كَأَنَّ تَرَى رَجُلًا قَدْ سَدَّدَ سَهْمًا نَحْوَ الْغُرْضِ، ثُمَّ أَرْسَلَهُ، فَتَسْمَعُ صَوْتًا فَتَقُولُ: (الْقُرْطَاسُ

(1)- تراجع مثلاً في طاهر سليمان حمّوده، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص 255 وما بعدها إلى ص 259.

(2)- ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ج 2/ ص 285.

(3)- ابن هشام، مغني اللبيب، ج 1/ ص 727.

(4)- سيبويه، الكتاب، ج 1/ ص 281.

(5)- ابن الأثير، المثل السائر، ج 2/ ص 285.

والله)، أي: (أصاب القرطاس). ف (أصاب) الآن في حكم الملفوظ به البتة، وإن لم يوجد في اللفظ، غير أن دلالة الحال عليه نابت مناب اللفظ به... فصارت شهادة الحال بالفعل بدلاً من اللفظ به»⁽¹⁾. ولعلّ مثل هذا عبارة الترحيب المشهورة عند العرب (أهلاً وسهلاً ومرحباً!). قدروا في نصبها أفعالاً محذوفة، أي: (وجدت أهلاً، وسلكت سهلاً، وصادفت رُحباً)⁽²⁾.

- ومنه كذلك إذا وقع الفعل المحذوف عاملاً لمفعولٍ مطلقٍ منصوبٍ، كقولنا: (قيامًا) في الأمر، أي: (فم قيامًا). أو في الإخبار، (سمعاً وطاعةً)، أي: (أسمع وأطيع). جاء في "المثل السائر": «ومن حذف الفعل باب يُسمى (باب إقامة المصدر مقام الفعل)، وإنما يفعل ذلك لضرب من المبالغة والتوكيد، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾ (محمد، 4). قوله: (فضرب الرقاب) أصله: (فاضربوا الرقاب ضرباً)، فحذف الفعل، وأقيم المصدر مقامه. وفي ذلك اختصارٌ، مع إعطاء معنى التوكيد المصدري»⁽³⁾.

- وذكر ابن الأثير أيضاً حالة يُحذف فيها الفعل مع فاعله رغم عدم ورود أيّ منصوبٍ (مفعول به) يدلّ عليه، وردّ ذلك إلى لطيفة بلاغية، هي النظر إلى ملاءمة الكلام. والفعل المحذوف هو فعل القول. ولكن في رأيي تدلّ عليه جملة مقول القول. من ذلك شواهد وردّ فيها نوع من الالتفات من الحكاية عن غائب إلى خطاب حاضر، منها قوله تعالى: ﴿وَعَرِّضُوا عَلَىٰ رَبِّكَ صَفًّا لَّقَدْ جِئْتُمُونَا كَمَا خَلَقْنَاكُمْ

(1) - ابن جني، الخصائص، ص233. ومثل ذلك في سيبويه، الكتاب، ج1/ص257.

(2) - ينظر ابن قيم الجوزية شمس الدين أبو عبد الله محمد، كتاب الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان، قام بتصحيحه محمد بدر الدين النعساني، الخانجي وشركاه، مصر والأستانة، ط1، 1327هـ، ص71. وظاهر حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص120.

(3) - ابن الأثير، المثل السائر، ج2/ص288.

أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴿﴾ (الكهف، 48). قال: «فقوله: (لقد جئتمونا) يحتاجُ إلى إضمار فعلٍ، أي: (فَقِيلَ لَهُمْ: لَقَدْ جِئْتُمُونَا)، أو (فَقُلْنَا لَهُمْ). وقد اسْتَعْمَلَ هذا في القرآن الكريم في غير موضعٍ...»⁽¹⁾.

2-6-2-4- حذفُ الفَضَلاتِ والمتممات:

قال ابنُ مالكٍ في ألفيته المشهورة:

وحذَفَ فَضْلَةً أَجْزَ، إِنْ لَمْ يَضُرْ كحذَفَ ما سيقَ جوابًا، أو حُصِرَ

والفضلةُ خلافُ العمدَةِ، وهي ممَّا يمكنُ الاستغناءُ عنه في الكلام - غالبًا - إلَّا إذا منع مانعٌ من ذلك بالتباس المعنى وقصوره بدونها، كقولنا: (لَقِيَ خَالِدٌ حَتْفَهُ)، فالفعلُ (لَقِيَ) لا يتمُّ معناه هنا إلَّا بذكر المفعول (حَتْفَهُ)، فذكره لازمٌ؛ لأنَّ اللقاءَ (الحدثَ) متعدِّدُ الاحتمالات. أو وقعتْ مثلًا في جواب سؤالٍ نحو: (مَنْ رَأَيْتَ؟)، فنقول: (رَأَيْتُ زَيْدًا)، وكذلك في الحصر، نحو: (ما رَأَيْتُ إلَّا زَيْدًا)، فيمتنع حذفُ (زَيْدًا) في الموضعين، إذ لا يحصلُ في الأوَّلِ الجوابُ، ولا في الثاني الحصرُ، فلا يُفهمُ المقصودُ عند حذفه⁽²⁾. هذا ما يُفهمُ من قول ابنِ مالكٍ أعلاه (إِنْ لَمْ يَضُرْ أو يَضُرْ)، أي: (لم يَضُرَّ حذفُه المعنى). أو يكون ذلك للصناعة النحويَّة ككون الفضلة سادَّةً مسدَّةً الخبر حينَ تكونُ حالًا، كقولنا: (إِكْرَامِي الْعَبْدَ محسنًا)؛ ف (محسنًا) هنا حالٌ فضلةٌ يمتنعُ حذفُها لأنَّها سدَّتْ مسدَّ خبرِ المبتدأِ المصدرِ العاملِ في مفعوله (إِكْرَامِي الْعَبْدَ) كأنَّها نابَتْ منابَ الخبر.

وحذفُ الفضلة (المفعول به) ليس على إطلاقه، بل هو مرهونٌ بوضوح المعنى، وإبعادِ اللَّبس؛ فلو نظرنا إلى التركيبين: (نصحتُ زَيْدًا)، و(نصحتُ) وجدناهما يختلفان في المعنى التامَّ النهائي، فالأولى النصحُ فيها مقيدٌ بوقوعه على (زيد) دون غيره. وفي الثانية غيرُ مقيدٍ، يفيدُ الإخبارَ بوقوع النصح من المتكلِّم فقط دون الالتفاتِ إلى المفعول. ومع ذلك فهي مفيدةٌ إذا كان المتكلِّم يريدُ

(1)- ابن الأثير، المثل السائر، ج2/ص287.

(2)- ينظر شرح ابن عقيل، ج2/ص155. وحاشية الخضرى، ج1/ص411 بتصرُّف.

الاقتصار على وصف نفسه بالنصح دون إيقاعه على أحد، أي الاكتفاء بإثبات الفعل لفاعله فحسب. وليس اختصاراً للتركيب الأول بحذف المفعول بلا دليل⁽¹⁾.

تقدّم في أثناء الحديث عن أسباب الحذف وفوائده تحت رمز (2 - 4 - 11) أنّ الفعل المتعدّي للمفعول يُنزلُ أحياناً في بعض التراكيب منزلة الفعل اللازم، فيحذف منها المفعول، ولا يلتفت فيها إليه، لأنّ العناية فيها ستتوجّه إلى إثبات المعنى للفاعل دون الحاجة إلى التعرّض للمفعول، حتّى كأنّه لا يرى له مفعول لا لفظاً ولا تقديرًا⁽²⁾. جاء في "دلائل الإعجاز": «ومثال ذلك قول الناس: (فلان يحلّ ويعقد، ويأمر وينهى، ويضّر وينفع)، وكقولهم: (هو يُعطي ويُجزّل، ويقرّي ويُضيف)؛ المعنى في جميع ذلك على إثبات المعنى في نفسه للشيء على الإطلاق وعلى الجملة، من غير أن يتعرّض لحديث المفعول، حتّى كأنك قلت: صار إليه الحلّ والعقد، وصار بحيث يكون منه حلّ وعقد وأمر ونهْي وضّر ونفع، وعلى هذا القياس»⁽³⁾. وحملوا على ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (الزمر، 9). من غير قصدٍ إلى النصّ على معلوم (مفعول). وقوله أيضاً: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى ۖ وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا ۖ وَأَنَّهُ هُوَ أَعْيَى وَأَفْقَى ۖ﴾ (النجم، 43، 44، 48). أي «هو الذي منه الإحياء والإماتة، والإغناء والإقناء. وهكذا كل موضع كان القصد فيه أن يثبت المعنى في نفسه فعلاً للشيء، وأن يُخبر أنّ من شأنه أن يكون منه، أو لا يكون إلاّ منه، أو لا يكون منه. فإنّ الفعل لا يُعدّى هناك، لأنّ تعديته تنقُض الغرض وتغيّر المعنى»⁽⁴⁾. وهذا المعنى تُسمّيه بعضُ البحوث **الاقتصار**؛ أي أنّ الأفعال المتعدّية في مثل هذه الاستعمالات لا يُقصدُ منها ذكرُ مفاعيلها، وإنّما يُقصدُ

(1)- ينظر طاهر حمّودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص225.

(2)- ينظر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح ياسين الأيوبي، ص184.

(3)- الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح ياسين الأيوبي، ص184.

(4)- الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح ياسين الأيوبي، ص185.

الاقتصار على إسنادها للفاعل لبيان انصافه بها⁽¹⁾. وأمثلة ذلك كثيرة. غير أن من العلماء من قدر في آيات "النجم" مثلاً مفاعيل، على غرار أبي زكريا الفراء في قوله: «أضحك أهل الجنة بدخول الجنة، وأبكى أهل النار بدخول النار»⁽²⁾. والعز بن عبد السلام بقوله: «ومنهم من يقول: (أضحك أهل الجنة في الجنة)، و(أبكى أهل النار في النار)»⁽³⁾.

وحذف المفعول للاقتصار، أي كآته لا يكون للفعل مفعول يمكن النص عليه بتعبير عبد القاهر⁽⁴⁾، يقابله حذفه للاختصار، وهو أن يكون للفعل مفعول مقصود، قصده معلوم، إلا أنه يُحذف من اللفظ لدليل الحال عليه. منه قولهم: (أصغيت إليه)، وهم يريدون: (أصغيت إليه أدنى)، و(أغضيت عليه)، والمعنى: (أغضيت عليه جفني)⁽⁵⁾. وبالطبع فقد راق حذف المفعول في العبارتين للعلم به لدى الخاص والعام؛ أي أن الجميع يعلم أن المصغى به هو (الأذن)، وأن المغمض هو (الجفن).

ومن المحاذيف ما يحتاج إلى شيء من التفكير والتدبر لمعرفة وتقديره، لخفاء قرينته، جعلوا منه قول البحرري في مدح الخليفة العباسي المعتز بالله:

شَجُو حُسَّادِهِ، وَغَيِظُ عِدَاةِ أَنْ يَرَى مُبْصِرًا، وَيَسْمَعَ وَاعٍ

فالمعنى (أن يرى مبصر محاسنه)، و(يسمع واع أخباره وأوصافه)⁽⁶⁾.

(1) - ينظر طاهر سليمان حمّوده، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص 225-226. ومصطفى عبد السلام أبو شادي، الحذف البلاغي في القرآن الكريم، مكتبة القرآن، القاهرة، د. ط، د. ت، ص 19. ومختار عطية، الإيجاز في كلام العرب، ص 289.

(2) - أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، ط 3، 1403 هـ / 1983 م، ج 3/ ص 101. ومختار عطية، الإيجاز في كلام العرب، ص 296.

(3) - العز بن عبد السلام، مجاز القرآن، ص 27.

(4) - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح ياسين الأيوبي، ص 185.

(5) - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح ياسين الأيوبي، ص 185.

(6) - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح ياسين الأيوبي، ص 186.

والمواضع التي قد يقع فيها حذف الفضلات والتمّمات والمتعلّقات لغرض الاختصار كثيرة، تكادُ تمسّها كلّها، يمكنُ مراجعة ذلك في مظانّها؛ كمفعول المشيئة والإرادة، ويكثرُ ذلك بعدَ (لَوْ)، لذكره في جوابها، في نحو قوله سبحانه: ﴿وَلَوْ شَاءَ لَهَدَيْكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (النحل، 9). تقديره: (لَوْ شَاءَ هَدَايْنَكُمْ لَهْدَاكُمْ أَجْمَعِينَ)⁽¹⁾. والمفعول الضمير العائد على موصول في جملة الصلة، وهو كثيرٌ أيضاً، كما في نحو قوله عزّ وجلّ: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ (الفرقان، 41). فالتقدير: (بعثه). أو العائد على موصوفٍ في جملة الصفة على قلته، كما في قول الحارث بن كلدة:

فَمَا أَدْرِي، أَغَيَّرَهُمُ تَنَاءٍ وطولُ العهدِ، أم مالٌ أصابوا

يريد: (أصابوه). وقول جرير يخاذبُ عبدَ الملكِ بنِ مروان:

أَبَحْتَ حِمِيَّ تِهَامَةً بَعْدَ نَجْدٍ وما شيءٌ حَمِيَّتْ بِمَسْتَبَاحٍ

يريدُ (الهاء)⁽²⁾ في (حميته). قال عبد السلام محمد هارون في تحقيق "الكتاب": «وهو شاهدٌ لجواز

حذفِ (الهاء) من الفعل إذا وقعتْ جملته نعتاً، لأنّه مع المنعوت كالصلة مع الموصول»⁽³⁾.

ومن حذف المتمّمات حذفُ المضافِ إليه - على قلته⁽⁴⁾ - ضميراً للمتكلم في النداء⁽⁵⁾ والدعاء،

نحو: ﴿رَبِّ أَغْفِرْ لِي﴾ (نوح، 30). أو اسماً مظهراً مقدّراً بعد بعض الظروف (أو الغايات)، مثل (قبل،

بعد، جارج، وغيرها) وبعد ألفاظٍ خاصّة (كلّ، بعض، أي)، نحو قوله سبحانه: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ

(1) - عبد العزيز عبد المعطي عرفة، من بلاغة النظم العربي، ج1/ ص274. وظاهر سليمان حمّوده، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص228.

(2) - سيبويه، الكتاب، ج1/ ص87-88.

(3) - سيبويه، الكتاب، ج1/ هامش ص87..

(4) - أشار إلى ذلك ابن الأثير، المثل السائر، ج2/ ص297. واعترض على هذا بعضُ الباحثين ورأى أنّه ليس بالقليل. مختار عطية، الإيجاز في كلام العرب، ص353.

(5) - ينظر الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج3/ ص180.

بَعْدُ ﴿ (الروم، 3). أي: (من قبل الغَلَبِ ومن بعده)⁽¹⁾. وقوله تعالى: ﴿كُلُّ لَّهُ قَلْبُوتٌ﴾ (البقرة، 116).

أي: (كلُّ ما في السماوات والأرض) المذكورة قبل ذلك في الآية. وكذا: ﴿وَكُلُّ أَوْتُهُ دَخِيرِينَ﴾ (النمل، 87)، أي: (وكلُّهم) أو (كلُّ مَنْ في السماوات والأرض).

ومنه حذفُ النعتِ أو الصفة مع إرادة معناها والقصد إليه، لأنه من دون تقديرها يختلُ المعنى المراد. وذلك قليلٌ نادرٌ في اللغة والقرآن الكريم أيضاً لاستبهامه⁽²⁾. نحو قوله تعالى: ﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ عَصَبًا﴾ (الكهف، 79). أي: (سفينةٌ صحيحةٌ سالحةٌ سليمة)، حُذفت الصفةُ لتقدُّم ما يدلُّ عليها قبلها في قوله في نفس الآية: ﴿فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا﴾. فالملكُ لم يكن يأخذُ السفنَ المعيبة. وتعييبُها لا يُخرجُها من كونها سفينةً، وإنَّما لا يجعلُها سالحةً في عين الملكِ وأعوانه، فلا يأخذونها⁽³⁾. ومثل ذلك قوله جلَّ شأنه في الريح التي أرسلها لعذاب عادٍ قوم نبيِّه هودٍ عَالِيَةَ: ﴿تَدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ (الأحقاف، 25). أي: (تدمرُ كلَّ شيءٍ سلَّطتْ أو أتت عليه) بدليل قوله في موضع آخر: ﴿مَا تَذَرُ مِنْ شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ﴾ (الذاريات، 41).

تعمدَتْ مجاوزة الحديث عن حذفِ المضافِ والموصوفِ لأنَّهما قد يكونان في موضع العمدة، وهو كثيرٌ لا يكادُ يُحصى⁽⁴⁾. فحذفُ المضافِ في مثل قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمِيتَةُ﴾ (المائدة، 3)، أي: (أكلُها) بالرفع، بتقدير مضافٍ يُعَرَّبُ نائبَ فاعلٍ، وهو عمدة. وقوله: ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ﴾ (يوسف، 82)، أي: (واسألُ أهلَ القرية) بتقدير مضافٍ فضلةٌ يُعَرَّبُ مفعولاً به. وكذلك بالنسبة لحذفِ الموصوفِ كما في

(1) - ابن الأثير، المثل السائر، ج2/ص298. وابن هشام، مغني اللبيب، ج2/ص716. وعبد العزيز عبد المعطي عرفة، من بلاغة النظم العربي، ج2/ص226.

(2) - مختار عطية، الإيجاز في كلام العرب، ص322.

(3) - ينظر طاهر سليمان حمّوده، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص245. ومختار عطية، الإيجاز في كلام العرب، ص325.

(4) - مختار عطية، الإيجاز في كلام العرب، ص322-335.

قوله: ﴿وَعِنْدَهُمْ قَصِيرَاتُ الْظُرْفِ﴾ (الصفات، 48). التقدير (حُورٌ قاصرات)، ف (حور) المقدرّة عمدة مسندٌ

إليه مبتدأ موصوف. أو في موضع الفضلة (المفعول به) في نحو: ﴿أَنْ أَعْمَلَ سَيِّئَاتِي﴾ (سبأ، 11). أي:

(أعملُ دروعًا سابغات⁽¹⁾)، بتقدير مفعول به موصوف.

ومن حذف المتممات أيضًا حذف الحال في: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ﴾ (سَلَامٌ عَلَيْكُمْ) (الرد،

23-24)، قالوا: «أي قائلين ذلك»⁽²⁾. وهو ما اعتبره بعضهم من حذف الأقوال، بتقدير (يقولون سلامٌ

عليكم)⁽³⁾. وحذف التمييز كما في قوله تعالى: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ (المدثر، 30)، أي: (تسعة عشر ملكًا).

وحذف المستثنى بـ (إلا أو غير) المسبوقين بـ (ليس)، نحو: (قبضتُ عشرةً ليس إلا)، أو (ليس غير)،

التقدير: (ليس المقبوض غير ذلك)⁽⁴⁾.

2-6-3- المحذوف جملة:

قد يكون المحذوف جملةً كاملةً من الناحية التركيبية لا الدلالية، بتحقيق الإسناد فيها، وذلك رغبةً من المنشئ في الاختصار ونزوعاً منه إلى التخفيف والإيجاز. ويكثر ذلك في الجمل أو الأساليب المركبة، ما يجعل الكلام طويلاً. وذلك من دواعي الحذف وأسبابه⁽⁵⁾. ومن ذلك على التمثيل لا الحصر:

2-6-3-1- حذف جملة الشرط:

تُحذف جملة الشرط بكامل عناصرها ومكوناتها (أداة الشرط، فعل الشرط وفاعله ومفعوله)، فلا

يبقى في الكلام إلا الجواب. ويطرّد ذلك ويكثر بعد الطلب، نحو قوله تعالى: ﴿فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾

(1)- الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج3/ص155. وابن هشام، مغني اللبيب، ج2/ص719.

(2)- الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج3/ص179. وابن هشام، مغني اللبيب، ج2/ص729.

(3)- العز بن عبد السلام، مجاز القرآن، ص27.

(4) - طاهر حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص250..

(5)- طاهر حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص43.

(آل عمران، 31). أي: (فَإِنْ اتَّبَعْتُمُونِي يُحِبِّبْكُمْ اللَّهُ)⁽¹⁾. والدليل على هذا التقدير ورود فعل الجواب

(يُحِبِّبْكُمْ) مجزوماً، مثل جواب الشرط.

كما تُحذف بعد (إِذَنْ) الجوابية، إذا تقدّم في الكلام ما يدل عليها بالطبع، على نحو ما في قوله

تعالى: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا أَذَاهُ لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾

(المؤمنون، 91)، تقديره: (إِذَنْ لَوْ كَانَ مَعَهُ إِلَهٌ لَذَهَبَ ...)⁽²⁾. قال ابن هشام: «قال الفراء: "حيث جاءت

بعدها (اللام) فقبلها (لو) مقدرة»⁽³⁾. وقوله سبحانه: ﴿وَمَا كُنْتُمْ تَتْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ

بِإِمَامٍ إِذَا لَزَّتْ أَلْمُطْلُوتُ﴾ (العنكبوت، 48). قالوا في تأويلها: «معناه: (لو فعلت ذلك لارتاب

المبطلون)»⁽⁴⁾. بتقدير جملة شرط محذوفة دلّت عليها الجملة بعد (لو) قبلها. وجعلوا من ذلك أيضاً

قول الشاعر قريط بن أنيف العنبري:

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِخْ إِلَيَّ بَنُو اللَّقِيظَةِ مِنْ ذُهَلٍ بِنِ شَيْبَانَا
إِذَا لَقَامَ بَنَصْرِي مَعْشَرَ خُشْنٍ عِنْدَ الْحَفِيزَةِ إِنْ ذُو لُوثَةٍ لَانَا

تقديره: (إِذَا لَوْ كُنْتُ مِنْهُمْ لَقَامَ بَنَصْرِي ...)⁽⁵⁾. قال ابن هشام: «فقوله (إِذَنْ لَقَامَ بَنَصْرِي) بدلٌ

من (لَمْ يَسْتَبِخْ)، وبدلُ الجواب جواباً»⁽⁶⁾.

وقد يُحذف فعل الشرط دون الأداة، وهو كثير مطرد بعد (إِلَّا) المؤلفة من (إِنْ + لا النافية)، كقول

الشاعر:

فَطَلَّقْهَا، فَلَسْتُ لَهَا بِكُفٍّ وَإِلَّا يَغْلُ مَفْرَقُكَ الْحُسَامُ

(1) - ابن هشام، مغني اللبيب، ج 2/ص 743.

(2) - ابن قيم الجوزية، كتاب الفوائد المشوق، ص 80.

(3) - ابن هشام، مغني اللبيب، ج 1/ص 28.

(4) - ابن قيم الجوزية، كتاب الفوائد المشوق، ص 80.

(5) - ابن قيم الجوزية، كتاب الفوائد المشوق، ص 80.

(6) - ابن هشام، مغني اللبيب، ج 1/ص 28. وابن الأثير، المثل السائر، ج 2/ص 308. وروي البيت بـ (بنو الشقيقة)

وهي الشقيقة بنت عباد بن يزيد بن عوف بن ذهل بن شيبان. واللثة اللين مع الضعف. هامش نفس ص.

قال ابن هشام: «أي: (وَالَا تُلْقُهَا، بتقدير جملة شرط يدل عليها فعل الطلب قبلها (طَلَّقَهَا)).

2-3-6-2- حذف جملة جواب الشرط:

يذكر النحاة حالات قالوا إن فيها حذفًا لجملة جواب الشرط، اعتمادًا على مقتضى الصناعة النحوية؛ فهذه الصناعة تقتضي أن الأصل في ترتيب عناصر الشرط أن يقع الجواب بعد الشرط، وأن أدوات الشرط لا تعمل فيما قبلها⁽¹⁾. وعليه فلا يصح أن تسمى جملة متقدمة تدل على الجواب "جملة الشرط". كما في قولنا: (أنت ظالم إن فعلت). فجملة (أنت ظالم) ليست جملة جواب الشرط عندهم لتقدمها، فإذن يجب في التحليل تقدير جملة الجواب التي تدل عليها الجملة الأولى، فيصبح التقدير حينئذٍ (أنت ظالم إن فعلت فأنت ظالم). وهو تركيب يأباه الذوق العربي. وكان الأولى والأنسب - بنظري - أن يقال بتقدم جواب الشرط لأغراض أسلوبية بلاغية بالنبر والتركيز عليه لإظهاره وإبرازه لأهميته وتحذير المتلقي من عواقبه بتقدمه على الشرط. وذلك لا يضير النحو ولا الغرض منه في معنى الشرط.

وذكروا لهذا الحذف أمثلة كثيرة منها قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ

أَوْ كَلِمَ بِهِ الْمَوْتُ﴾ (الرعد، 31). جواب الشرط محذوف تقديره عند عامة النحاة (لَكَانَ هَذَا الْقُرْآنُ)، وعند

ابن هشام (لَمَّا آمَنُوا)⁽²⁾. قال أحد الباحثين: «وبلاغة حذف جواب (لو) هنا أنه إلى وضوحه وظهوره،

فلو أن قرآنًا أُوتِيَ تلك القوة الخارقة، لكان هذا القرآن جديرًا أن تكون له هذه القوة»⁽³⁾.

وربما حُذِفَت الجملتان (الشرط وجوابه) معًا، وبقيت أداة الشرط (إن) فقط دون غيرها من الأدوات

لعدم ورود ذلك إلا معها، وجعلوا من ذلك قول رُوبَة:

(1) - مختار عطية، الإيجاز في كلام العرب، ص 360.

(2) - طاهر حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص 286. وابن هشام، مغني اللبيب، ج 2/ ص 745.

(3) - عبد العزيز عبد المعطي عرفة، من بلاغة النظم العربي، ج 1/ ص 228.

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلْمَى: وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعَدَّمًا، قَالَتْ: وَإِنْ⁽¹⁾

بحذف جملة الشرط (كان فقيرًا مُعَدَّمًا)، وجوابه (أَرْضَ بِهِ) مثلاً.

2-3-6-3- حذف جملة القسم أو جوابه:

حُذِفَ جُمْلَةُ الْقَسَمِ كَثِيرٌ جَدًّا⁽²⁾. منه اللازم الواجب مع غير (الباء)، نحو: (والله لأفعلن). ومنه

الجائز مع (الباء)، نحو: (بالله لأفعلن)، أي: (أقسم بالله). وربما حُذِفَتْ جُمْلَةُ الْقَسَمِ استغناءً باللام

المفتوحة المتصلة بجملة الجواب، نحو: (لأفعلن)، أو (لقد فعل)، أو (لئن فعل). قال ابن هشام: «فتم

جملة قسم مقدرة»⁽³⁾. ومن هذا في القرآن الكريم أمثلة كثيرة⁽⁴⁾، نحو قوله سبحانه: ﴿لَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ

صَدَقُوا﴾ (العنكبوت، 3). تقديره: (فوالله ليعرفن الله الذين صدقوا). وقوله تعالى جدّه على لسان فرعون:

﴿لَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيكَ﴾ (الشعراء، 49)، بتقدير (فبعزتي لأقطعن أيديكم) ؛ لأنّ فرعون لم يكن يُقَرُّ بالله فيقسم

به⁽⁵⁾. ورد أكثر هذا الحذف إلى كثرة الاستعمال وطول الكلام⁽⁶⁾.

ومن أمثلة حذف جملة جواب القسم قوله تعالى في مطلع سورة (ق): ﴿ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ﴾ (ق)،

1. معناه: (والقرآن المجيد لتُبْعُنَّ)، والشاهد الدالّ على ذلك ما بعده من ذكر البعث في قوله في الآية

3: ﴿إِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ﴾⁽⁷⁾. أو يكون تقدير جملة الجواب (لَيَهْلِكُنَّ)، أو (إِنَّكَ لَمُنذِرٌ)⁽¹⁾.

(1) - ينظر علي أبو المكارم، الحذف والتقدير في النحو العربي، دار غريب، القاهرة، د. ط، 2008، ص 218. ولكنّه

عاد بعد ذلك وذكر شاهداً على حذف الشرط وجوابه بعد (أيما)، هو قول النمر بن تَوَلَب:

فإنّ المنية من يخشها فسوف تُصادفهُ أيما

أي: أيما يذهب تُصادفهُ. ص 219.

(2) - ابن هشام، مغني اللبيب، ج 2/ ص 742.

(3) - ابن هشام، مغني اللبيب، ج 2/ ص 742.

(4) - العزّ بن عبد السلام، مجاز القرآن، ص 32. وابن قيم الجوزية، كتاب الفوائد المشوّق، ص 77.

(5) - ينظر العزّ بن عبد السلام، مجاز القرآن، ص 32.

(6) - طاهر حمّودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص 288.

(7) - ينظر ابن الأثير، المثل السائر، ج 2/ ص 307. وابن قيم الجوزية، كتاب الفوائد المشوّق، ص 77.

2-6-3-4- حذف الجملة المضاف إليها بعد (إذ):

تَلَزَمُ (إِذْ) الإضافة إلى جملة اسمية، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ﴾ (الأنفال، 26)، أو جملة فعلية، نحو: ﴿وَإِذْ أَسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ﴾ (البقرة، 60). وقد تُحذف الجملة بعدها إذا عُلِمَت من السياق، ويُعوّض عنها بكسرٍ منونٍ. من ذلك قوله تعالى: ﴿فَقَالُوا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ ﴿٨٨﴾ وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ﴾ (الواقعة، 83-84). التقدير: (حينئذ بلغ الروح الحلقوم)⁽²⁾. والحق - كما أرى - أنّ الجملة المحذوفة عُوِّضَتْ بِ (إِذْ) كاملة لا بالتتوين وحده. وعليه يكون التقدير (حين بلغ الحلقوم) فقط بدون (إِذْ)، أو (إِذْ بلغت الحلقوم)، حتّى لا يجتمع طرفان متتاليان (حين + إذ).

2-6-3-5- حذف الجملة المعطوف عليها:

من ذلك قوله تعالى: ﴿فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ﴾ (البقرة، 243). حتّى لا تكون جملة الفعل الماضي (أحياهم) معطوفة على جملة أمر (موتوا) قدّروا جملة فعلها ماضٍ عطفت عليها جملة (أحياهم) هي: (فماتوا)، حُذِفَتْ للعلم الواضح بوقوعها استجابةً للأمر الإلهي الجبري. فيصبح التقدير: (... فماتوا ثمّ أحياهم)⁽³⁾.

2-6-4- المحذوف أكثر من جملة:

ذكروا لذلك أمثلة كثيرة تناولوا فيها جملاً محذوفة. كما في تفسيرهم لقوله تعالى على لسان صاحب يوسف عليه السلام: ﴿إِنَّا أَنْبِئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ ﴿٥٠﴾ يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ ...﴾ (يوسف، 45-46). قالوا: «في الكلام حذف، التقدير: (فأرسلوه إلى يوسف، فأتاه، فقال: ...)»⁽⁴⁾. بتقدير ثلاث جمل محذوفة، هي:

(1) - علي أبو المكارم، الحذف والتقدير في النحو العربي، دار غريب، القاهرة، د. ط، 2008، ص216.

(2) - ينظر طاهر حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص292.

(3) - ينظر طاهر حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص292.

(4) - أبو حيزان الأندلسي، البحر المحيط، ج5/ص314.

(أرسلوه، فأتاه، فقال). وزاد ابن هشام: «فأرسلون إلى يوسف لأستعبره الرؤيا، فأرسلوه، فأتاه، وقال له: يا يوسف»⁽¹⁾.

ومن حذف الجملة إذا دل عليها دليل لفظي مقالٍ حذفها من الكلام برمتها بحيث لا يبقى منها عمدة ولا فضلة بعد أحرف الجواب باطرادٍ مثل (نعم، أجل، بلى، إته بمعنى نعم، إي، لا، كلا). نحو أن يُقال: (أقام زيد؟)، فنقول: (نعم)، أو (لا). بحذف كل الجملة في الجواب للدلالة عليها في السؤال. أي: (نعم، قد قام زيد)⁽²⁾. أو (لا، لم يقم).

أشير في نهاية هذا المبحث إلى أمرٍ مهمٍّ نبه إليه ابن هشام هو أنّ الحذف الذي ينظر فيه أهل النحو هو ما تقتضيه الصناعة النحويّة؛ وذلك أن يبحث عن خبرٍ لمبتدأٍ وجده بلا خبرٍ أو العكس، أو عن شرطٍ بدون جزاءٍ أو العكس، أو معطوفٍ بدون معطوفٍ عليه أو العكس، أو معمولٍ بدون عاملٍ⁽³⁾. أمّا المفسرون والبلاغيون فربما أضافوا إلى ذلك ما يناسب اختصاصهم وعملهم؛ فقد ذكروا ما اعتبره ابن هشام فضولاً في فنّ النحو ونسبه للمفسر، كما قالوا في قوله تعالى: ﴿سَرَّيْلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ﴾ (النحل، 81). فرغبةً منهم في إتمام المعنى قدّروا عاطفاً ومعطوفاً، فقالوا: (والبرد)⁽⁴⁾، لتكون السراييل واقيةً في الحرّ والبرد، فتكون بذلك النعمة تامةً. ولم يقدّر الآخرون محذوفاً، واكتفت الآية بذكر امتتنانه سبحانه على العرب بما يقيمهم الحرّ لأنّ بلادهم كان يغلب عليها الحرّ، بدليل ذكر الظلال والأكنان التي تمنع من أذى الشمس قبل ذلك⁽⁵⁾. وكذلك فعل البلاغيون حين نبّهوا على مواضع قالوا بوقوع حذفٍ وتقديرٍ فيها فيما أسّموه "حذف المقابل". وهو ما أشرتُ إليه في مبحث "معنى

(1) - ابن هشام، مغني اللبيب، ج2/ص747. ومصطفى عبد السلام أبو شادي، الحذف البلاغي في القرآن الكريم، ص26.

(2) - ينظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج8/ص6. وعلي أبو المكارم، الحذف والتقدير في النحو العربي، ص211.

(3) - ابن هشام، مغني اللبيب، ج2/ص748.

(4) - ابن هشام، مغني اللبيب، ج2/ص748.

(5) - ينظر أبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط، ج5/ص507.

الحذف" تحت مُسمّى "الاحتباك" أو "الحذف المقابلي". وذكرتُ هناك أنّه «أن يُحذفَ من الأوّل ما أُثبتَ نظيره في الثاني، ومن الثاني ما أُثبتَ نظيره في الأوّل»⁽¹⁾. وهو عند الإمام الزركشي: «أن يجتمع في الكلام متقابلان، فيُحذف من واحدٍ منهما مقابله لدلالة الآخر عليه». أي. ومنه قوله تعالى جده: ﴿قُلْ إِنِ افْتَرَيْتُهُ فَعَلَىٰ إِجْرَامِي وَأَنَا بَرِيءٌ مِّمَّا تُجْرِمُونَ﴾ (هود، 38). تقديره: إن افتريته فعليّ إجرامي، وأنتم برآء منه، و(عليكم إجرامكم)، وأنا بريء ممّا تُجرمون⁽²⁾. وقال أحدُ الباحثين المحدثين في الآية الكريمة: «وتقديرُ الكلام (قُلْ إِنِ افْتَرَيْتُهُ فَعَلَىٰ إِجْرَامِي، وأنتم بريئون ممّا أُجرمتُ، وإنِ افتريتُموه فعليكم إجرامكم، وأنا بريء ممّا تُجرمون). فقد حذفَ المقابلَ في موضعين، أضفياً على الأسلوب القرآني سحرًا وبيانًا وإيجازًا وإمتاعًا لم تكن جميعًا إذا ذُكرَ»⁽³⁾.

(1) - أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية، ج1/ ص56.

(2) - الإمام الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج3/ ص129 بتصرّف.

(3) - مختار عطية، الإيجاز في كلام العرب، ص388.

الفصل الثالث: التعريف والتكثير

هما من الثنائيات المتقابلة اصطلاحياً، التي يستدعي كل واحدٍ منها قسيمه، ويتوقفُ مفهومُ أحدهما على مفهومٍ مقابله. ولا يخفى على النُّظار أنَّ هذه الثنائية (تعريف - تكثير) من المصطلحات الكثيرة الاستعمال في أبواب النحو العربي⁽¹⁾.

1- التعريف والتكثير عند النحويين:

يتناولُ النحاة هذه الثنائية ضمنَ نظرية "الأصل والفرع". فقد قالوا: «إنَّ بين التعريف والتكثير علاقةً طبيعتها أصالة الثاني وخِفَّتُهُ، وفرعية الأول وثِقَلُهُ»⁽²⁾. فالنكرة عندهم - البصريين - أصلٌ للمعرفة⁽³⁾ أو التعريف الذي هو حادث⁽⁴⁾، أو طارئٌ على التكثير بتعبير ابن الأنباري وابن مالك⁽⁵⁾. وفي "الكتاب": «واعلم أنَّ النكرة أخفَّ عليهم من المعرفة، وهي أشدَّ تمكُّناً، لأنَّ النكرة أولٌ، ثُمَّ يدخلُ عليها ما تُعرَّف به»⁽⁶⁾. وقال المبرِّد: «وأصلُ الأسماءِ النكرة، وذلك لأنَّ الاسمَ المنكَّر هو الواقعُ على كلِّ شيءٍ من أمته، لا يخصُّ واحداً من الجنس دونَ سائره»⁽⁷⁾. وجاء في "شرح المفصل": «والتعريفُ فرعٌ على التكثير؛ لأنَّ أصلَ الأسماءِ أن تكون نكراتٍ، ولذلك كانت المعرفة

(1) - ينظر أحمد عبد العظيم عبد الغني، المصطلح النحوي دراسة نقدية تحليلية، 1410 دار الثقافة للنشر والتوزيع، الفجالة، د. ط، هـ/1990م، ص120.

(2) - أحمد عبد العظيم عبد الغني، المصطلح النحوي، ص121.

(3) - المبرِّد، المقتضب، ج4/ص276. وابن يعيش، شرح المفصل، ج5/ص85. وابن هشام، شرح شذور الذهب، ص126. والسيوطي، همع الهوامع، ج1/ص189. وحاشية الصبان، ج1/ص182.

(4) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج5/ص85.

(5) - ابن الأنباري، أسرار العربية، ص241. وابن مالك، شرح التسهيل، ج1/ص257.

(6) - سيبويه، الكتاب، ج1/ص22.

(7) - المبرِّد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، ج4/ص276.

ذات علامة وافتقارٍ لوضعٍ لنقله عن الأصل»⁽¹⁾. ولو لم يُضِفْ ابنُ يعِيشَ لفظَ (افتقارٍ)، واقتصرَ على لفظ (علامة)، لم يكنْ تعليلُه دقيقاً؛ لأنَّ النكرةَ أيضاً تحتاجُ إلى علامةٍ في لفظها - لا العلامات الخارجة عن لفظها - هي التتوين⁽²⁾، وهذا ينطبقُ على الأسماء المنكرة كـ(رجلٌ، رجلاً أو رجلٍ)، وعلى ما يُسمَّى "تتوين التكثير"، وهو التتوين الذي يدلُّ في الكلمة المبنية على الشيع وعدم التعيين⁽³⁾، نحو لفظ (سيبويه) بالتتوين، فإنَّه ينقلُ اسمَ (سيبويه) المعروف المبني إلى نكرةٍ معربة. ومع ذلك نجدُهم يؤكِّدون على حاجة الفروع، ومنها المعرفة، إلى العلامة. فللسيوطي في "الأشباه والنظائر" فصلٌ وسَمَّه "الفروعُ هي المحتاجةُ إلى العلامات والأصولُ لا تحتاجُ إلى علامة"، جاء فيه: «وتقول: (رأيتُ رجلاً)، فلا تحتاجُ إلى العلامة، وإن أردتَ التعريفَ أدخلتَ العلامة، فقلت: (رأيتُ الرجلَ)، فأدخلتَ العلامةَ في الفرع الذي هو التعريف، ولم تُدْخِلْها في التكثير»⁽⁴⁾. فالأسماءُ التي تختصُّ بالتكثير أو التعريف دون قسيميَّها الأفعال والحروف، «فالتعريف والتكثير من عوارض الذات أي من عوارض ما يكون مدلوله الذات، فلا يجريان في غير الاسم، فعلى هذا لو بدَّل الذات بالاسم لكان أنسب»⁽⁵⁾. فالأسماءُ بهذه النظرية - الأصل والفرع - «تكونُ نكرةً ثم تكتسبُ بالاستخدام والتداول والتوظيف دلالة المعرفة»⁽⁶⁾. وواضحٌ أنَّ مثلَ هذا الحكم يصلحُ في الجانب النظري الافتراضي؛ إذ أنَّه يصعبُ تصوُّره عملياً في الواقع، فهل نطقُ العربي أولاً بالأسماء منكرةً ثم بعدَ

(1) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج1/ص59.

(2) - ينظر حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، عمّان، ط1، 2001، ص88.

(3) - عباس حسن، النحو الوافي، ج1/ص36.

(4) - جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط1، 1406هـ / 1985م، ج2/ص282.

(5) - محمد علي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات العلوم والفنون، ج2/ص1585.

(6) - مها خير بك ناصر، النحو العربي والمنطق الرياضي التأسيس والتأصيل، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ط2، 2014، ص213.

ذلك بحكم التطوُّر تحوَّلت إلى معارف؟ لذلك قلتُ بصعوبة تحقِّقها بل تصوُّرها في التطبيق والاستعمال.

1-1- التعريف:

1-1-1- تعريفه:

"التعريف" في اللغة مصدر (عَرَّفَ ← يَعْرِفُ) المزيد، أصله المعجمي (عَرَفَ ← يَعْرِفُ ← عَرَفَانًا ومعرفةً) إذا عَلِمَ بالشيء، والعَرَفَانُ: العلم، وتعَارَفَ القَوْمُ إذا عَرَفَ بعضهم بعضًا... و(المعارِفُ) جمعُ (مَعْرِفٍ)، وهو الوجه، لأنَّ الإنسانَ يُعْرِفُ به⁽¹⁾. والمعنى الذي يخصُّنا من معاني المادَّة ودلالاتها هو العلم والإدراك، على ما بينَ الثلاثة (العلم، المعرفة، والإدراك) من فروقٍ دقيقة⁽²⁾. وقال أبو البقاء الكفوي: «والمعرفة في اللغة هي التصوُّر»⁽³⁾. أي استحضار صورة الشيء في ذهن والعقل.

وأما في الاصطلاح النحوي فتستعمل أكثر المصادر مصطلح "المعرفة" بدل "التعريف"، وتكادُ تُجمَعُ على أنَّها من جهة الدلالة اسمٌ يدلُّ على شيءٍ مُعَيَّن بين أفراد جنسه. فسيبويه وإن لم يخصَّص المعرفة باللفظ - صراحةً - بتعريف مباشرٍ فإنَّه قال بعد الإشارة إلى أقسامها: «إنَّما صار معرفةً لأنَّه اسمٌ وقعَ عليه، يُعْرِفُ به بعينه دون سائر أمته». وكرَّرَ ذلك مع أنواع المعارف الأخرى، كقوله: «هذا أخوك، ومررتُ بأبيك، وما أشبه ذلك. وإنَّما صار معرفةً بالكاف التي أُضيفَ

(1) - ابن منظور، لسان العرب، مادة (عرف) بتصرُّف.

(2) - ينظر أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، ص 72 و 81. وأبو البقاء الكفوي، الكليات معجم المصطلحات والفروق اللغوية، إعداد عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط2، 1419هـ/1998م، ص 868.

(3) - الكفوي، الكليات ص 825.

إليها، لأنَّ الكافَ يُرادُ بها الشيءُ بعينه دون سائرِ أمته⁽¹⁾. وقال الزمخشري: «فالمعرفة ما دلَّ على شيءٍ بعينه»⁽²⁾. والمعرفة عند الرضي: «اسمٌ وُضع لشيءٍ بعينه، وقيل: اسمٌ وُضع ليستعملَ في شيءٍ بعينه»⁽³⁾. وهذا تعريفُ ابنِ الحاجبِ كما في شرح الرضي⁽⁴⁾. وزاد الرضيُّ في شرح التعريف: «قوله - ابن الحاجب - "بعينه": احترازٌ عن النكرات، ولا يريدُ به أنَّ الواضعَ قصدَ في حال وضعه واحدًا معيَّنًا، إذ لو أرادَ ذلك لم يدخلْ في حدِّه إلاَّ الأعلامُ، إذ المضموراتُ والمبهماتُ، وذو اللام، والمضاف إلى أحدهما، تصلحُ لكلِّ معيَّنٍ قصدَه المستعملُ، فالمعنى: ما وُضع ليُستعملَ في واحدٍ بعينه،...، ولو قال: "ما وُضع لاستعماله في شيءٍ بعينه"، لكانَ أصرحَ»⁽⁵⁾. وذلك بزيادة لفظ (الاستعمال). ثم استدركَ فقال: «والأصرحُ في رسم المعرفة أن يُقالَ: "ما أُشيرَ به إلى خارجٍ مختصٍّ إشارةً وضعيَّةً"»⁽⁶⁾. بإضافة عنصرٍ جديدٍ في حدِّها وتعريفها وهو الإشارةُ إلى الخارج المراد به خارجُ الذهن. أي: صورة الشيء في الحقيقة والواقع والوجود أو «العالم الخارجي»⁽⁷⁾. قال العلامةُ التهانوي: «اعلم أنَّ التعريفَ عبارةٌ عن جعلِ الذاتِ مشارًا بها إلى خارجٍ إشارةً وضعيَّةً، ويقابلُها التَّنْكِيرُ، وهو جعلُ الذاتِ غيرَ مشارٍ بها إلى خارجٍ بالوضع. والمرادُ بالذاتِ المعنى

(1) - سيبويه، الكتاب، ج2/ص5.

(2) - الزمخشري، المفصل في علم العربيَّة، ص251. ومثله في السيد الشريف الجرجاني، التعريفات، اعتنى به مصطفى أبو يعقوب، ط مؤسسة الحسنی، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1427هـ/2006م، ص197. وحاشية الصبَّان، ج1/ص106 بلفظ (وُضِعَ) مكان (دلَّ).

(3) - محمَّد علي التهانوي، موسوعة كشَّاف اصطلاحات العلوم والفنون، ج2/ص1585.

(4) - شرح الرضيِّ لكافية ابن الحاجب، تحقيق يحيى بشير مصري، ق2/ج2/ص491. ومثله في عبد الله الفاكهي المكي، شرح كتاب الحدود في النحو، تحقيق المتولِّي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبه، القاهرة، ط2، 1414هـ/1993م، ص134. بتغيير لفظ (بعينه) ب (معيَّن).

(5) - شرح الرضيِّ لكافية ابن الحاجب، ق2/ج2/ص491.

(6) - شرح الرضيِّ لكافية ابن الحاجب، ق2/ج2/ص492.

(7) - استعمل هذا المصطلح محمود أحمد السيّد نحلة، التعريف والتكثير بين الدلالة والشكل، دار التوني للطباعة والنشر، الإسكندرية، ط1، 1997م، ص89.

المستقل بالمفهوميّة، الذي يصلح أن يحكم عليه أو به، وهو معنى الاسم فقط. والمشار به إلى الذات إنّما هو اللفظ الدالّ على الذات»⁽¹⁾. وقال: «والمراد بالخارج مقابلُ الذهن»⁽²⁾. وزاد: «وأيضاً معنى التعريف هو التّعيين إي الإشارة إلى معلومٍ حاضرٍ في ذهن السامع من حيث هو معلومٌ،...، ثمّ اعلم أنّ الجمهورَ على أنّ المعتبرَ في المعرفة التّعيين عند الاستعمال دون الوضع، فعرفوا المعرفة بما وُضع ليُستعملَ في شيءٍ بعينه، أي متلبّس بعينه، أي في شيءٍ معيّن من حيث إنّّه معيّن. وحاصلُهُ الإشارةُ إلى أنّه معهودٌ ومعلومٌ بوجهٍ ما، وبهذا جرح النكرة، لأنّ معاني النكرات وإنّ أوجبت معلوميّتها للسامع، لكن ليس في اللفظ إشارةً إلى تلك المعلوميّة. ولما اعتُبر التّعيين عند الاستعمال دخلَ في الحدّ المضمرات والمبهمات وسائر المعارف؛ فإنّ لفظَ (أنا) لا يُستعملُ إلّا في الأشخاص المعيّنة إذ لا يصحّ أن يقال (أنا) ويرادُ به متكلمٌ لا بعينه»⁽³⁾.

وفي "المقتضب": «والمعرفة ما وُضعَ لشيءٍ دونَ ما كان مثله، نحو: (زيدٌ وعبدُ الله)، فإنّ أشكَلَ (زيدٌ) من (زيدٍ) فرقتُ بينهما الصفة»⁽⁴⁾. والمقصودُ بعبارته (ما كان مثله) سائرُ أفرادِ جنسِهِ وأُمَّتِهِ. وقريبٌ من هذا ما قاله ابنُ جنّي وابنُ الأنباري: وأمّا المعرفةُ فما خصَّ الواحدَ من جنسه»⁽⁵⁾. باستعمال وصفِ الخُصوصِ في الفعل (خصَّ)، الذي صرّح به ابنُ أبي الرّبيع في شرحه لجمل الزّجاجي في قوله: «... الاسم المعرفة هو الاسم الذي يقتضي بوضعه

(1)- التهانوي، موسوعة كشّاف اصطلاحات العلوم والفنون، ج2/ص1585.

(2)- التهانوي، موسوعة كشّاف اصطلاحات العلوم والفنون، ج2/ص1586.

(3)- التهانوي، موسوعة كشّاف اصطلاحات العلوم والفنون، ج2/ص1586.

(4)- المبرد، المقتضب، ج3/ص186.

(5)- ابن جنّي، اللع في العربيّة، ص159. وابن الأنباري، أسرار العربيّة، ص241.

الْخُصُوصَ»⁽¹⁾. ولكنه خصوصٌ نسبيٌّ؛ لأنَّ المعرفة قد يطرأ عليها اشتراكٌ عارضٌ، ف(زيدٌ) مثلاً لم يوضع ليُفَصِّلَ شخصاً من شخص، وإنما وُضع لواحدٍ معيَّنٍ، وقد يسمَّى به شخصٌ آخرٌ فيكون مخصوصاً به، فيقع بذلك اشتراكٌ⁽²⁾.

وقدَّمها أحدُ المعاجم المختصَّةِ المعاصرة⁽³⁾ بلفظ "المعرِّف"، وقال: «المعرِّفُ هو الاسمُ المعيَّنُ بالتعريف أصلاً كالعلم، أو جُلُباً كالاسمِ المقترنِ ب(أل)، أو المتلبَّسِ بالإضافة». فهو يُضَمَّنُ في هذا التعريفِ الوسيلةَ اللغويَّةَ لاكتسابِ الاسمِ صفةَ التعيينِ وهي "التعريفُ"⁽⁴⁾ بمعنى التحويلِ من صيغةٍ إلى أخرى، ومن معنَى إلى آخر، أو التأثيرِ بتعبيرِ ابنِ مالكٍ في قوله: (نكرةٌ قابلٌ ألٌ مؤنَّراً)، أي مؤنَّراً فيه التعريفُ⁽⁵⁾. وردَ في هذا المعجم: «التعريفُ تحويلُ النكرةِ إلى معرفةٍ، وهو نوعان: أحدهما ذاتيٌّ، والآخرُ عارضٌ مجلوبٌ؛ فالتعريفُ الذاتيُّ يتحقَّقُ للضمائر والأعلام وأسماء الإشارة والموصولة. وأمَّا التعريفُ المجلوبُ فيتحقَّقُ لفظاً أو معنًى للمجرَّد من (أل) بإدخال (أل) عليه، والمضافِ بإضافته إلى المعرفة، والمنادى بالإقبال عليه بالنداء»⁽⁶⁾. وذلك في مقابل "التكثير" الذي

(1)- ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجَّاجي، تحقيق عيَّاد بن عيد الثبتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، ط1، 1407هـ/ 1986م، سفر 1/ ص301.

(2)- ينظر ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجَّاجي، ص1/ ص301.

(3)- محمَّد سمير نجيب اللَّبدي، معجم المصطلحات النحويَّة والصرفيَّة، مؤسَّسة الرسالة، بيروت، ودار الفرقان، عمَّان، الأردن، ط1، 1405هـ/ 1985م، ص152.

(4)- ينظر أحمد عبد العظيم عبد الغني، المصطلح النحوي، ص121. ففيه «التعريف يعني تعيينَ المعرِّف وتحدُّده وعدمُ شُيوعه في جنسه».

(5)- ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1/ ص86. والخصري، حاشية الخصري، ج1/ ص107. والفاكهي، شرح الحدود في النحو، ص134.

(6)- محمَّد سمير نجيب اللَّبدي، معجم المصطلحات النحويَّة والصرفيَّة، ص153. التعريفُ في الضمائر وأسماء الإشارة والموصول غير ذاتيٍّ، بل يتحقَّقُ بأمورٍ خارجةٍ عن اللفظ؛ المرجع للأولى، والمشار إليه مع الإشارة الحسيَّة للثانية، والصلة للثالثة، كما سيأتي لاحقاً.

هو «جعلُ المعرفةِ نكرةً، أي جلبُ الشيوخِ للاسم بعدَ تعيينه»⁽¹⁾. فد(التعريفُ والتنكيرُ) بصيغة (التفعيلِ) المفيدة للتأثير يُعدّانِ عمليّتين تحويليّتين متقابلتين، و(المعرفةُ والنكرةُ) صفتانِ للاسم الذي تُلحَقانه.

وأما ابنُ مالكٍ فكأنّه عزّفَ عن البحثِ عن حدٍّ كافٍ وافٍ للمعرفة، وآثرَ عدمَ الخوضِ في ذلك على غيرِ عادته، منبّهًا إلى صعوبة تحقيقِ الفائدةِ والوصولِ إلى الغرضِ منه. فقال: «مَنْ تعرّضَ لحدِّ المعرفةِ عَجَزَ عن الوصولِ إليه دونِ استدراكٍ - اعتراضٍ - عليه»⁽²⁾. والحقُّ أنّ اعترافه بهذه الصعوبة - وهو عندي اعترافٌ موضوعيٌّ جريءٌ يدلُّ على تواضعه العلميِّ رغمَ سعته في مجال النحو - لم ينحصرْ عنده في المعرفة فحسبُ، بل وجده كذلك في حدِّ النكرة، فيما نسبّه إليه السيوطيُّ في قوله: «حدُّ النكرة عسيرٌ، فهي ما عدا المعرفة»⁽³⁾. وقالَ عن النكرة والمعرفة: «وقد أكثرَ الناسُ في حدودهما، وليس منها حدٌّ سالمٌ»⁽⁴⁾. لذلك آثرَ بعضُ النحاةِ ذِكرَ أقسامِ المعرفةِ وتقديمها، فإذا عُرِفَتْ انفرّجتْ وتميّزتْ، فما عداها بعدَ ذلك فهو نكرة⁽⁵⁾. جاء في "الهمع": «وإذا كان الأمرُ كذلك - أي تداخل كثيرٍ من الأسماء بين التنكيرِ والتعريفِ - فأحسنُ ما يَتَبَيَّنُ به المعرفةُ ذِكرُ أقسامها مستقصاةً، ثمّ يقالُ: وما سوى ذلك نكرة»⁽⁶⁾. وهذا سببُ تقديم الحديثِ عن "المعرفة" قبلَ

(1) - محمدٌ سمير نجيب اللّبدي، معجم المصطلحات النحويّة والصرفيّة، ص231.

(2) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج1/ 115. والسيوطي، همع الهوامع، ج1/ ص188. وعارضَ ذلك بعضُ المتأخّرين منهم الصّبّان في قوله نقلاً عن الدماميني بعد تعريفه للمعرفة: «ولا استدراك». حاشية الصّبّان، ج1/ ص1183. والخضريُّ بقوله: «ولا اعتراض». حاشية الخضري، ج1/ ص108.

(3) - السيوطي، همع الهوامع، ج1/ ص188.

(4) - السيوطي، همع الهوامع، ج1/ ص188.

(5) - ينظر على سبيل المثال أبو بكر بن السراج، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1417هـ/ 1996م، ج1/ ص149. وابن مالك، شرح التسهيل، ج1/ ص115 وما بعدها. وابن هشام، شرح قطر الندى وبلّ الصدى، ص116.

(6) - ومثله في ابن مالك، شرح التسهيل، ج1/ ص116.

"النكرة"⁽¹⁾، وإن كانت النكرة قبلها⁽²⁾ نظرياً ومنطقياً بحسب أصلاتها وأوليئتها. لقول الخصري مثلاً: «لسبقها تعقلاً واعتباراً؛ لأنها تدلُّ على الشيء من حيث هو، والمعرفة لا بدَّ لها من تعيينٍ ما في القصد»⁽³⁾. ويمكن فعلُ العكس، بالبدء بتقديم النكرة وتبيينها لتعرفَ بذلك المعرفة، على مبدأ أنَّ الأشياء تُعرفُ بنقائضها. قال الأشموني: «واستغنى - أي ابن مالك في ألفيته - بحدِّ النكرة عن حدِّ المعرفة»⁽⁴⁾. واختصاراً يمكن القولُ بأنَّ «الاسمَ المعرفة هو ما دلَّ على اسمٍ معيَّنٍ معروفٍ»⁽⁵⁾.

1-1-2- أقسام المعرفة:

بين النحاة اختلافٌ في تحديدِ عددِ أقسامِ المعرفةِ وأنواعِها، بلغت في إحدى الدراساتِ سبعةَ (07) آراءٍ⁽⁶⁾، حصرت أقسامَ المعرفةِ بينَ أربعةَ (04) أنواعٍ وعشرةَ (10). لا أرى المقامَ يسمحُ بتفصيل تلك الآراءِ والمذاهبِ، لذلك سأكتفي بالإشارة إلى أكثرها شهرةً وانتشاراً، وهو الرأيُ الأوسطُ القائلُ بأنَّ أنواعَ المعرفةِ وأقسامَها سبعةٌ (07). وإن كانَ العقلُ والموضوعيةُ ربّما يرجّحانِ الرأيَ الأولَ الذاهبَ إلى أنَّها أربعةٌ (04)، وهو ما قالَ به ابنُ قتيبةٍ (أبو محمّد عبدُ الله بنُ مسلم 213-286هـ)، وانفردَ به. لأنَّ تلك الأنواعَ الأربعةَ هي القاسمُ المشتركُ بينَ جميعِ الآراءِ، فكلُّها تتفقُ عليها، وهي: العلمُ، وما فيه الألفُ واللامُ، والمضمَرُ، والمضافُ⁽⁷⁾؛ أي المضافُ إلى أحدها. ويزيدُ كلُّ رأيٍ نوعاً أو قسمًا عليها. إذن فالحديثُ سيكونُ عن أقسامِ المعرفةِ السبعةِ، وهو الرأيُ الذي أثره

(1)- ممّن بدأوا بالمعرفة قبل النكرة الرضيّ في شرح كافية ابن الحاجب، ق2/ ج2/ ص 491 وما بعدها.

(2)- قال ابن السراج، الأصول في النحو، ج1/ ص148.

(3)- حاشية الخصري ج1/ ص106.

(4)- محمّد علي الصبّان، حاشية الصبّان، ج1/ ص183.

(5)- مها خير بك ناصر، النحو العربي والمنطق الرياضي، ص215 يتصرّف بسيط.

(6)- ينظر نوح عطا الله الصرايرة، التعريف والتكثير بين النحويين والبلاغيين، ص12-14.

(7)- أبو محمّد عبد الله ابن قتيبة، تلقين المتعلّم من النحو، تحقيق ودراسة محمّد سلامة الله محمّد هداية الله، رسالة ماجستير، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرمة، م. ع. س، 1406هـ / 1986م، ص209.

ابن الحاجب⁽¹⁾، وابن مالك⁽²⁾، وابن عقيل⁽³⁾، والسيوطي⁽⁴⁾، والأزهري⁽⁵⁾. وهي عندهم بتعبير ابن مالك: «فالمعرفة: مضمَرٌ، وعَلَمٌ، ومشارٌ به، ومنادى، وموصولٌ، ومضافٌ، وذو أداة»⁽⁶⁾. وإن جعلها ستة (06) في متن الألفية دون المنادى⁽⁷⁾.

أما ما زيد على هذه الأقسام السبعة فهي: (ما ومن) الاستفهاميتين، فيما نُسبَ إلى ابن كيسان، لكون جوابيهما يكون في الأغلب معرفة؛ والجواب يكون مطابقاً للسؤال، فدلَّ تعريفُ الجواب على تعريف المُجاب، وردَّ ذلك ابن مالك وضعفه⁽⁸⁾. و(ما) بمعنى (الشيء) معرفاً، ذكره ابن هشام في المغني، ونسبه إلى جماعة منهم ابن خروف، وفسروا بها قوله تعالى: ﴿إِنْ بُدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ (البقرة: 271). أي: (فَنِعَمَ الشيء). وتقدَّر من لفظ ذلك الاسم، نحو: (غسلته غسلاً نِعِماً)، أي: (نِعَمَ الغسل)⁽⁹⁾. ف (ما) بهذا التفسير معرفة، في مقابل ما فسرت به (الشيء والغسل) المعرفَّين ب (أل). ومما زيد على تلك الأقسام أيضاً بعض ألفاظ التوكيد المعنوي كـ(أَجْمَعُ وَجَمْعَاءَ، وَأَجْمَعُونَ) التي تؤكد المعارف فقط عند الجمهور، وما دام المؤكِّد معرفة فلا بُدَّ أن يكون تابعه المؤكِّد له معرفة مثله. وقد أولوه بالمضاف إلى الضمير؛ فلفظُ (أَجْمَعُ) يفسَّر بـ

(1) - يحيى بشير مصري، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ق 2 / مج 1 / ص 491. ذكر صراحةً ستة (06) أقسام، منها (المبهمات) التي تنقسم قسمين: الإشارات والموصولات (ص 498)؛ فتصير سبعة (07) .

(2) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج 1/ ص 115.

(3) - ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ج 1/ ص 77.

(4) - السيوطي، همع الهوامع، ج 1/ ص 190.

(5) - خالد الأزهرى، شرح التصريح، ج 1/ ص 96.

(6) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج 1/ ص 115. وشرح الكافية الشافية، حققه وقدم له عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة، م. ع. س، ط 1، 1402 هـ/ 1982 م، ج 1/ ص 222.

(7) - ينظر الخصري، حاشية الخصري، ج 1/ ص 108.

(8) - ينظر ابن مالك، شرح التسهيل، ج 1/ ص 119. وابن عقيل، المساعد، ج 1/ ص 80. والسيوطي، همع الهوامع، ج 1/ ص 190.

(9) - ابن هشام، مغني اللبيب، ج 1/ ص 326.

(جميعه) للمفرد المذكّر، و(جمعاء) ب (جميعها) للمؤنث، و(أجمعون) يقابلها (جميعهم)، وكلّها مضافةً إلى ضمير معرفة⁽¹⁾.

الناظر في هذه المعارف بإمعان يلاحظ أنّ أكثرها يكتسب تعريفه من غيره لا من ذاته، أي أنّ التعريف فيها غير أصليّ، فهي معرفةٌ بغيرها، ودلالاتها تكون بأمرٍ خارجٍ عن لفظها⁽²⁾. في مقابل المعرّف بنفسه⁽³⁾، وهو عند أكثرهم العلم.

1-1-2-1 العلم:

يكتسب العلم تعريفه وتعيينه من ذاته ولفظه، أي من وضعه⁽⁴⁾، من غير الحاجة إلى الاستعانة بلفظ آخر، أو قرينة أخرى ممّا يُسمّى "وسائل اكتساب التعريف" اللغوية منها وغير اللغوية. كما هي الحال مع سائر المعارف، التي لا يتحدّد تعريفها ولا يتعيّن مدلولها المقصود إلاّ بسواها من القرائن، بالاعتماد على المقام والسياق كما سلف. فهي معرفةٌ بالقيّد الذي هو القرينة. والعلم عند أبي العباس المبرّد هو "الاسم الخاص"، ونعته بلفظ (الخاص) دليلٌ على تخصيصه وتعيينه. قال: «فمن المعرفة الاسم الخاص، نحو: (زيد، وعمر) ؛ لأنك إنّما سمّيته بهذه العلامة ليُعرف بها من غيره. فإذا قلت: (جاءني زيد) علم أنّك لقيت به واحدًا ممّن كان داخلًا في الجنس ليُبيّن من سائر ذلك الجنس. فإنّ عرف السامع رجلين، أو رجالًا، كلّ واحدٍ منهم يُقال له (زيد) فصلت بين بعضهم وبعضٍ بالنعته، فقلت: (الطويل والقصير) لتُميّز واحدًا ممّن تعرفه، فتعلّمه أنّه المقصود إليه منهم.

(1)- ينظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج3/ ص45.

(2)- عباس حسن، النحو الوافي، ج1/ هامش ص340.

(3)- ينظر أحمد عبد العظيم عبد الغني، المصطلح النحوي، ص121.

(4)- الخصريّ، حاشية الخصريّ، ج1/ ص130.

فإن كان هناك طويلاً أبنت أحدهما من صاحبه بما لا يشاركه صاحبه فيه. وهذا نوع من التعريف⁽¹⁾. أي هو تعريف وتعيين بالوصف أو النعت، وهو تعريف تركيبى.

أما ابن يعيش فقد أضاف وصف (الخاص) للعلم نفسه لا الاسم كما في لفظ المبرّد، وقال بأن «العلم الخاص نحو: (زيد وعبد الله)، فهو معرفة لأنه موضوع بإزاء واحد بعينه، لا يشركه فيه غيره. وقوله- يعني الزمخشري- (الخاص) تحرّز من الأسماء العامة من أسماء الأجناس، فإن الأسماء كلّها أعلام على مسمياتها، إلا أنّ منها ما مسماه عامّ، وهو اسم الجنس، ومنها ما مسماه خاصّ، نحو (زيد وعبد الله) ونحوهما، فاسم الجنس مسماه عامّ، والعلم مسماه خاصّ⁽²⁾. فالعلم بهذا الاعتبار هو ما وُضع لسمّ معيّن بدون احتياج إلى قرينة خارجة عن ذات لفظه⁽³⁾.

1-2-2- الضمائر:

وهي من المعارف التي تكتسب تعريفها وتعيينها من غيرها لا من لفظها وذاتها، تُعرف مدلولاتها بوسائل غير لغوية كقرينة الحضور في بعضها (التكلم والخطاب). أو بمراجعتها المعروفة مسبقاً، إذا كان الضمير للغيبة. جاء في "الكتاب": «وإنما صار الإضمار معرفة لأنك إنما تُضمّر اسماً بعدما تعلّم أنّ من تحدّث قد عرف من تعني أو ما تعني وأنت تريد شيئاً بعينه⁽⁴⁾. وفي المقتضب: «وإنما صار الضمير معرفة لأنك لا تُضمّره إلا بعدما يعرفه السامع؛ وذلك لأنك لا تقول: (مررت به)، ولا (ضربتُه)، ولا (ذهب)، ولا شيئاً من ذلك حتّى تعرفه وتدرى إلى من يرجع

(1)- المبرّد، المقتضب، ج4/ص276.

(2)- اب يعيش، شرح المفصل، ج5/ص86. بتصرّف.

(3)- الخضرى، حاشية الخضرى، ج1/ص130. والسيد أحمد الهاشمي، القواعد الأساسية للغة العربية، ص87.

(4)- سيبويه، الكتاب، ج2/ص6.

1-1-2-3-المعرّف بـ(أل):

يكتسبُ تعريفه وتعيينه من وسيلة لغويّة هي (أل). قال سيبويه: «وَأَمَّا الْأَلْفُ وَاللَّامُ فَنَحْوُ (الرجل، والفرس، والبعير)، وما أشبه ذلك. وإِنَّمَا صَارَ مَعْرِفَةً لِأَنَّكَ أَرَدْتَ بِـ(الألف واللام) الشَّيْءَ بَعِيْنَهُ دُونَ سَائِرِ أَمْتِهِ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (مررتُ برجلٍ)، لَا تَرِيدُ رَجُلًا بَعِيْنَهُ يَعْرِفُهُ الْمُخَاطَبُ. وَإِذَا أَدَخَلْتَ (الألف واللام) فَإِنَّمَا تُذَكِّرُهُ رَجُلًا قَدْ عَرَفَهُ، فَتَقُولُ: (الرجلُ الَّذِي مِنْ أَمْرِهِ كَذَا وَكَذَا)، لِيَتَوَهَّمَ الَّذِي كَانَ عَهْدَهُ مَا تُذَكِّرُهُ مِنْ أَمْرِهِ»⁽²⁾. وقال أبو العباس المبرّد: «وما أَدَخَلْتَ عَلَيْهِ (ألفاً ولاماً) مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ الْمُشْتَرَكَةِ؛ وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (جاءني الرجلُ)، وَ(لَقِيتُ الغلامَ)، لِأَنَّ مَعْنَاهُ: (الرجلُ الَّذِي تَعْلَمُ)، وَ(الغلامُ الَّذِي قَدْ عَرَفْتَ)»⁽³⁾. فلفظاً (صارَ وأدخلت) فِي كِلَاهُمَا يُوجِيَانِ بِهَذَا التَّحَوُّلِ مِنْ حَالَةِ (التَّكْثِيرِ) إِلَى أُخْرَى (التَّعْرِيفِ) بَعْدَ الْإِسْتِعَانَةِ بِوَسِيلَةٍ لُغَوِيَّةٍ لِاِكْتِسَابِ صِفَةِ التَّعْرِيفِ. فَتَعْرِيفُ الْمُحَلَّى بـ(أل) إِذَا لَيْسَ ذَاتِيًّا فِي الْأِسْمِ قَبْلَ دُخُولِهَا، بَلْ هُوَ مُكْتَسَبٌ بِهَا. بِصَرْفِ النَّظَرِ عَنْ نَوْعِهَا، وَدُونَ الْحَاجَةِ إِلَى تَفْصِيلِ الْحَدِيثِ عَنْهَا وَبَيَانِهَا، فَذَلِكَ يَمْلَأُ كِتَابَ النُّحُوِّ وَمُصَادَرَهُ.

1-1-2-4-الإشاراتُ:

هي أَيْضًا لَيْسَتْ مَعْرِفَةً فِي ذَاتِهَا، فَهِيَ - مُسْتَقَلَّةٌ - مُبْهَمَةٌ فِي لَفْظِهَا، عَامَّةٌ تَصْلُحُ لِكُلِّ الْمَوْجُودَاتِ، قَالَ ابْنُ يَعِيشَ: «وَالْمَعْنَى بِالْإِبْهَامِ وَقَوْعُهَا عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، مِنْ حَيَوَانٍ وَجَمَادٍ وَغَيْرِهِمَا، وَلَا تَخْتَصُّ مَسْمًى دُونَ مَسْمًى. هَذَا مَعْنَى الْإِبْهَامِ فِيهَا»⁽⁴⁾. أَي أَنَّهَا لَا تَخْصُ وَاحِدًا بَعِيْنَهُ، بِتَعْبِيرِ

(1)- المبرّد، المقتضب، ج4/ص280. ومثّل ذلك فِي ابْنِ يَعِيشَ، شَرْحُ الْمَفْصَلِ، ج5/ص86.

(2)- سيبويه، الكتاب، ج2/ص5.

(3)- المبرّد، المقتضب، ج4/ص277.

(4)- ابْنِ يَعِيشَ، شَرْحُ الْمَفْصَلِ، ج5/ص86.

الفارسي⁽¹⁾. هذا التعميم عبّر عنه ابنُ يعيش بعبارة «تشيّر بها إلى كلّ ما بحضرتك»⁽²⁾. فلا يتحدّد مدلولها ولا يتعيّن إلا بالإشارة الحسيّة، ومعنى الإشارة الإيماء إلى حاضرٍ بجارحةٍ، أو ما يقوم مقام الجارحة، ليعرفه المخاطبُ بحاسة البصر⁽³⁾. أو بذكرِ المشارِ إليه⁽⁴⁾ المعرفة، أو سبقِ معرفته والعهد به إن كان المشارُ إليه محذوفًا، كما في قولنا: (هذا مفيدٌ) مثلاً؛ فالمشارُ إليه هنا مقدّرٌ بمثل (هذا الأمر مفيدٌ)، أي أنّ ذلك (الأمر) سابقٌ معروفٌ لدى المتخاطبين، وإلاّ فلا يصحّ الإخبار عنه؛ لأنّه لا يُخبر عن مجهول، أو الإخبار عن مجهولٍ والحكم عليه لا يُفيد⁽⁵⁾. إذ الخبر هو المجهول، فإذا كان المخبر مجهولاً لا تقع الفائدة من الكلام، فيكون طلسماً أو لغواً. ف(أسماء الإشارة) تكتسبُ معناها ودلالاتها وتعريفها من الشيء المشار إليه المصاحب لها في الكلام تصريحاً أو تقديرًا. فهي إذا معرفةٌ بالإشارة⁽⁶⁾. قال سيبويه: «وإنما صارت معرفةً لأنّها صارت أسماءَ إشارةٍ إلى الشيء دون سائر أمته»⁽⁷⁾. وقال المبرّد: «وإنما صارت هذه معرفةً بما فيها من الإشارة»⁽⁸⁾. لهذه الإشارة الحسيّة رأى بعضهم أنّها تتعرّف بشيئين هما العين والقلب⁽⁹⁾؛ العين للإشارة الحسيّة، والقلب للعهد والعلم بالمشار إليه. وفي "المقتضب": «فإذا قلت: (هذا)، فقد عرفته

(1) - أبو علي الفارسي، التكملة، الجزء الثاني من الإيضاح العضدي، تحقيق حسن شاذلي فرهود، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، د. ط، 1984، ص 210.

(2) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج 3/ ص 126.

(3) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج 5/ ص 86، و 126.

(4) - شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تح. يحيى بشير مصري، ق 2 / مج 1 / ص 498.

(5) - ينظر الأزهرى، شرح التسهيل، ج 1/ ص 584. أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغيّة، ج 2/ ص 282.

(6) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج 3/ ص 57.

(7) - سيبويه، الكتاب، ج 2/ ص 5.

(8) - المبرّد، المقتضب، ج 4/ ص 279.

(9) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج 3/ ص 126.

المخاطَب بعينه وقلبه»⁽¹⁾. فد(الإشارات) إِذَا من المبهَمات، والمبَهْم هو الذي لا يَتَّضِحُ المرادُّ منه إلاّ بشيءٍ آخر خارجٍ عن لفظه.

1-1-2-5-الموصلات:

هي كذلك من المبهَمات، «لوقوعها على كلّ شيءٍ، من حيوانٍ وجمادٍ وغيرهما»⁽²⁾، لا يُعرَفُ المرادُّ منها إلاّ بتمام صلّتها الجملة أو شبه الجملة بعدها. لذلك وصفها ابنُ مالكٍ في "الكافية الشافية" بلفظ (مُتَمِّم)، قال: «ووصِفَ الموصولُ بـ (مُتَمِّم) تنبيهًا على أنّه لا يُحَكَّمُ عليه بالتعريف إلاّ بعدَ تمامه بتمام صلّته»⁽³⁾. وفي "شرح المفصل" أنّ «معنى الموصول لا يتمُّ بنفسه، ويفتقرُ الكلامُ بعده تصلُّه به ليتَمَّ...»، وفيه أيضًا أنّ «الموصلات تبينُ بالجملة»⁽⁴⁾. وقبله سماها ابنُ الأنباريّ «أسماء الصّلات»؛ لأنّها تفتقرُ إلى صلاتٍ توضّحها وتبيّنُها، لأنّها لم تُفهمْ معانيها بأنفسها... حتّى تُضَمَّ إلى شيءٍ بعدها»⁽⁵⁾. وقال المحقّقُ محيي الدين عبد الحميد: «الموصولُ اسمٌ ناقصٌ، لا يتمُّ معناه في نفسه إلاّ بضميمة الصّلة»⁽⁶⁾. التي تكشفُ المرادَ به. فد(الموصلات) مُعرّفةٌ بصلّتها على أشهر الآراء. لذلك فإنّها لا تُستعملُ في الكلام إلاّ معها. فذكر الصّلة ومعرّفُها لازمةٌ للموصول؛ فهي بالنسبة له كالماء بالنسبة للسّمك. يَتَّضِحُ ذلك أكثر إذا كان الموصولُ (أل) التي بمعنى (الذي) صلّته وصفٌ صريحٌ (اسمٌ فاعلٍ، أو مفعولٍ، أو تفضيلٍ، أو صفة مشبّهة، أو

(1) - المبرّد، المقتضب، ج4/ هامش ص277.

(2) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج3/ ص139.

(3) - ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1/ ص222.

(4) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج5/ ص86.

(5) - ابن الأنباري، أسرار العريّة، ص263.

(6) - محمّد محيي الدين عبد الحميد، عدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، هامش أوضح المسالك إلى ألفيّة

ابن مالك، مطبعة السعادة، مصر، ط5، 1967، ج1/ ص146.

وزنٌ مبالغٍ، نحو قوله تعالى: ﴿صَعَفَ أَطْلَالٌ وَالْمَطْلُوبُ﴾ (الحج، 73). أي: (الذي - أو من - يطلبُ والذي يُطلبُ).

1-1-2-6-المعرّف بإضافته:

إلى إحدى المعارفِ إضافةً محضةً (حقيقيةً) معنويةً - لا إضافةً لفظيةً (غير محضة)⁽¹⁾ - فواضحٌ أنّه معرّفٌ بغيره أيضاً؛ إذ أنّه يكتسبُ تعريفه من المضاف إليه المعرفة بعده، وذلك خارجٌ عن لفظه، إلا إذا اعتبرنا أنّ المضاف والمضاف إليه بمثابة الاسم الواحد، فكأنّهما كلمةً واحدةً⁽²⁾.

1-1-2-7-المنادى:

إذا كان نكرةً (مقصودةً) في اللفظ فهو معرّفٌ معيّنٌ بقرينةٍ خارجةٍ عن لفظه، وهي الإشارةُ والقصدُ إليه. أو بتعبير ابن مالك: «بل تعريفه بالمواجهة والإشارة إليه»⁽³⁾. ولأنّهم من جهةٍ ثانيةٍ يُسوون بينَ المشارِ به والمنادى في درجة التعريف ورتبته، لأنّهما معرّفان بالقصد⁽⁴⁾، وتعريفهما بغيرهما لا بلفظهما. وفسّر بعضهم تعريفَ المنادى بحرف التعريف (أل) المحذوف⁽⁵⁾ على ضعفه؛ فقولنا: (يا رجل!) بمثابة قولنا: (يا الرجل!).

(1) - كالأسماء المشتقة كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة المضافة إلى معمولاتها وإن كانت معرفة.

نحو: (هو مكرمٌ زيد)، أو (هو محمودُ السيرة)؛ ف(ضاربٌ) و(محمود) غير معرفتين رغم أنّهما مضافان إلى معرفتين (زيد) و(السيرة)، يمكن تتويعهما، فيقال: (هو ضاربٌ زيداً) و(هو محمودٌ سيرته).

(2) - ينظر ابن الأثيري، الإنصاف، ج2/ص352، مسألة 60.

(3) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج1/ص116.

(4) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج1/ص116. وابن عقيل، المساعد، ج1/ص78.

(5) - ذكر ذلك ابن مالك في شرح التسهيل، ج1/ص116. وابن عقيل، المساعد، ج1/ص77. وأشار إليه الأزهري بنفيه وتخطئته في شرح التصريح، ج1/ص96.

هذه حوصلة لأقسام المعارف في النحو العربي على أشهر الآراء وأوسطها، دون التطرق إلى تفاصيلها وصورها. فذلك ليس غاية في هذا الفصل؛ لأنَّ عَرْضَ كُلِّ ذَلِكَ يطولُ بنا كثيراً، ففُضِّلَتْ الاكتفاء بذكر أقسام المعرفة وأنواعها، ثمَّ الإشارة إلى أهمِّ وظائفها الدلالية في الكلام العربي.

1-2- التنكير:

جاء في "مقاييس" ابن فارس: «نكر: النون والكاف والراء أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على خلاف المعرفة التي يسكنُ إليها القلبُ، ونكِرَ الشيءَ وأنكره: لم يقبله قلبه، ولم يعترف به لسانه،... والإنكارُ خلافُ الاعتراف»⁽¹⁾. وفي "لسان العرب": «والنَّكَرَةُ إنكارُك الشيءَ، وهو نقيضُ المعرفة. والنَّكَرَةُ: خلافُ المعرفة. ونَكِرَ الأمرَ نَكِيراً وأنكَرَه إنكاراً ونُكراً: جهله. والمُنْكَرُ من الأمر: خلافُ المعروف، وقد نَكَرَه فتنَكَرَ: أي غَيَّرَه فتَغَيَّرَ إلى مجهول»⁽²⁾. وقد اخترتُ من معاني المادة ما يناسبُ الموضوعَ فقط دون الأخرى.

في اصطلاح النحويين: إذا بدأنا برأي الخليل وتلميذه سيبويه، فإننا نقرأ لهما وصفين للنكرة دون القصد إلى حدّها وتعريفها؛ فالأوّل قدّمها من خلال عرضِه لأهمِّ معاني (نكر) المعجميّة بقوله: «والنكرة: نقيضُ المعرفة»⁽³⁾. فإدراكُ "النكرة" في النحو ومعرفةُها مرهونٌ بمعرفة "المعرفة" بالمقابلة. والثاني أشار إليها في سياق حديثه عن المعرّف بـ(أل)، بالمقابلة والمقارنة أيضاً. قال: «أما الألف واللام فنحو (الرجل والفرس والبعير)...، وإنما صارَ معرفةً لأنّك أردتَ بالألف واللام الشيءَ بعينه دون سائر أُمّتِه، لأنّك إذا قلتَ: (مررتُ برجلٍ)، فإنّك إنّما زعمتَ أنّك مررتَ بواحدٍ

(1)- ابن فارس، معجم المقاييس في اللغة، ص 1047.

(2)- ابن منظور، لسان العرب، مادة (نكر).

(3)- الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، د. ط، د. ت، ج 5/ص 355.

ممنَّ يقع عليه هذا الاسم، لا تريدُ رجلاً بعينه يعرفُه المخاطَبُ»⁽¹⁾. يعني ذلك أن "النكرة" عنده تقابل "المعرفة" التي تكون معلومةً معهودةً (معروفةً) لدى المخاطَب؛ أي أنَّ النكرة تدلُّ على شيءٍ غير معيَّن ولا معروفٍ بين أفراد أُمَّته لدى المتلقِّي. فهو اسمٌ عامٌّ شائعٌ يصلحُ لكلِّ بني جنسه، بخلاف المعرفة كما تقدَّم.

وبانتقالنا إلى المبرد نجدُه يعبِّر عن النكرة بلفظ "الاسم المنكَّر"، ويعرفُه تعريفاً دلاليّاً محدداً. يقول: «الاسم المنكَّر هو الواقع على كلِّ شيءٍ من أُمَّته، لا يخصُّ واحداً من الجنس دون سائره، وذلك نحو: رجلٌ، وفرسٌ، وحائطٌ، وأرضٌ»⁽²⁾. وهو ما أكَّده ابن جنِّي بقوله: «النكرة ما لم تخصَّ واحداً من جنسه، نحو: رجلٌ، غلامٌ»⁽³⁾. وعدمُ الخصوصِ يعني الشبوعَ والعمومَ في أفراد جنس الشيء. وممنَّ استعملوا مصطلحَ الشبوعِ أو العمومِ في تعريف "النكرة" وحدَّها نجدُ الرضيَّ في قوله: «ومعنى تنكير الشيء شيعاه في أُمَّته»⁽⁴⁾. وابن هشامٍ في "شرح قطر الندى" حين قال: «فأمَّا النكرة فهي عبارةٌ عما شاعَ في جنسٍ موجودٍ أو مقدَّر؛ فالأوَّل ك(رجلٍ)، فإنَّه موضوعٌ لما كان حيواناً ناطقاً ذكراً، فكُلُّما وُجِدَ واحدٌ فهذا الاسمُ صادقٌ عليه، والثاني ك(شمسٍ)، فإنَّها موضوعةٌ لما كان كوكباً نهائياً ينسجُ ظهوره وجودَ الليل، فحقُّها أن تصدُقَ على متعدِّدٍ كما أنَّ (رجلاً) كذلك، وإنَّما تخلفَ ذلك من جهة عدمِ وجودِ أفرادٍ في الخارج، ولو وُجِدَتْ لكان هذا اللفظُ صالحاً لها؛ فإنَّه لم يوضعَ على أن يكون خاصاً ك (زيدٍ وعمرو)، وإنَّما وُضِعَ وَضَعُ أسماءِ الأجناسِ»⁽⁵⁾. وهو ما أكَّده الفاكهِي عبد الله بنُ أحمد 899-972هـ بقوله: «حدُّ النكرة: ما شاعَ في جنسٍ موجودٍ في

(1) - سيبويه، الكتاب، ج2/ص5.

(2) - المبرد، المقتضب، ج4/ص276.

(3) - ابن جنِّي، اللمع في العربية، ص158.

(4) - شرح الرضيِّ لكافية ابن الحاجب، تحقيق يحيى بشير مصري، ق2/ج2/ص494.

(5) - ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص116.

الخارج تعدُّده، أو مقدَّر وجودُ تعدُّده فيه. أي: صلاحيتها - النكرة - للتعدُّد، لا وجود التعدُّد»⁽¹⁾.

وقال ابنُ السَّراج (أبو بكرٍ محمَّد بنُ سهل ت 316هـ) في "الأصول": «كلُّ اسمٍ عمَّ اثْنَيْنِ فما زادَ

فهو نكرةٌ، وإنَّما سُمِّيَ نكرةً من أجل أنَّك لا تعرفُ به واحدًا بعينه إذا ذُكر»⁽²⁾.

ومن التعاريف المدرسيَّة التعليميَّة لمصطلح "النكرة" ما اختاره السيّد أحمد الهاشمي بقوله:

«النكرة هي كلُّ اسمٍ شائعٍ في افراد جنسه، لا يختصُّ به واحدٌ دون غيره، كرجل وامرأة؛ فكلُّ منهما

شائعٌ في معناه، لا يختصُّ به هذا الفرد دون ذاك، فإنَّه يصحُّ إطلاقه على كلِّ ذكرٍ بالغٍ من بني

آدم، وهكذا. فالنكرة هي ما لا يُفهمُ منها معيَّن»⁽³⁾.

2- التعريف والتكثير عند البلاغيين:

لم يبتعد البلاغيون كثيرًا في تناولهم لموضوع التعريف والتكثير عن منهج النحويين؛ فكلُّهم

اهتمَّ ببيان ماهيَّة كلِّ منهما، ودلالاتهما، ثمَّ أقسام المعرفة⁽⁴⁾ ووظائفها، ببعض الاختلاف في الغاية

من ذلك. فالنحويون ركَّزوا أكثر على وصفهما وبيان أحكامهما وكيفية استعمالهما، بينما زادَ

البلاغيون على ذلك بنظرهم إليهما من زوايا أخرى، فتحدَّثوا عن الدلالات والأغراض البلاغيَّة

الممكنة من تعريف المسند إليه أو المسند أو المتعلقات والمكمِّلات، والدواعي إلى تكثيرها. مع

ملاحظة إكثارهم في تفصيل الحديث عن أقسام المعرفة وما يتصلُّ بها من فوائد وأسرار، أو عن

(1) - الفاكهي، شرح الحدود في النحو، ص132.

(2) - ابن السَّراج، الأصول في النحو، ج1/ ص148.

(3) - السيّد أحمد الهاشمي، القواعد الأساسيَّة للغة العربيَّة، دار الكتب العلميَّة، بيروت-لبنان، د. ط، د. ت، ص77.

(4) - أقسام المعارف التي يهتمُّ بها البلاغيون ستَّة فقط، باستثناء المعرّف بالنداء. السَّكاكي، مفتاح العلوم، ص178. والقزويني، التلخيص، ص57 وما بعدها. والإيضاح، ص33 وما بعدها. وأحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة، ص104 وما بعدها.

طريق التعريف كما حدّدها النحويّون، حتّى لكانّهم، كما يرى حسن طبل، في إبطالهم البحث في هذه المسألة حاولوا استيفاء التصنيف النحويّ، ما أثّر في صبغ دراستهم لهذا المبحث بصبغة نحويّة⁽¹⁾. وهذا في رأيي دليل آخر على قوّة ارتباط العِلْمَيْن وتكاملهما.

ف «المعرفة» - في عرف البلاغيّين - هي ما دلّ على شيء بعينه، والنكرة ما دلّ على شيء لا بعينه⁽²⁾. فكلّ منهما يدلّ على معيّن، وإلاّ امتنع الفهم⁽³⁾، أي: انعدمت الفائدة، وأصبح الكلام كاللغو أو الهراء، فكلاهما دالّ على شيء. ويختلفان في طبيعة هذه الدلالة، وذلك التعيين؛ فتعيين التعريف غير تعيين التكثير. ميّز الشيخ المراغي بينهما بقوله: «إلاّ أنّ النكرة تدلّ على معيّن من حيث ذاته، لا من حيث هو معيّن؛ أي ليس في لفظ النكرة ما يُشير إلى أنّ السامع يعرفه، فليس في اللفظ دلالة على ملاحظة التعيّن. والمعرفة تدلّ على معيّن؛ أي أنّ في لفظ المعرفة ما يُشير إلى أنّ السامع يعرفه. إذا فالنكرة يفهم منها ذات المعيّن فحسب، ولا يفهم منها كونه معلوماً للسامع. والمعرفة يفهم منها ذات المعيّن وكونه معلوماً للسامع»⁽⁴⁾. ويبدو أنّ مصطلح (معيّن) اسم المفعول من (التعيين) متشعب الدلالة عند بعض البلاغيّين؛ فهي كما ذكر أعلاه في كلام المراغي «تدلّ على معيّن» دلالة عامّة على جنس ما، حتّى يستقيم الكلام ويُفيد بالإسناد إليه. وهي تعريف آخريّن للنكرة أنّها «ما شاع في جنسه دون أن يدلّ على معيّن»⁽⁵⁾، دلالة خاصّة بمعنى التعريف

(1) - حسن طبل، علم المعاني في الموروث البلاغيّ تأصيل وتقييم، مكتبة الإيمان، المنصورة، ط2، 1425هـ/ 2004م، ص165.

(2) - أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغيّة، ج1/ ص282.

(3) - أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة، ص103.

(4) - أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة، ص103.

(5) - فضل حسن عبّاس، البلاغة فنونها وأفنانها، ص329.

والتحديد والتخصيص. وهذا ما قاله صاحب "المصطلح النحوي" بأنَّ «التعريفَ يَعْنِي تعيينَ المعرّفِ وتحدُّده وعدمَ شُيوعه في جنسه»⁽¹⁾.

وعرّفهما الميدانيّ بأنَّ «النكرة اسمٌ يُطْلَقُ على القليل والكثير، أو على مفرد، أو على أكثر، ومعناه شائعٌ في جنسٍ، أو نوعٍ، أو صنفٍ، أو نحو ذلك، وهذا يصدقُ بالمتنى والجمع. وأمّا المعرفة فاسمٌ يدلُّ على معيّنٍ مميّزٍ عن سائر الأفراد أو الجموع المشاركة له في الصفات العامة المشتركة، مثل (زيد) علماً لشخصٍ معيّنٍ»⁽²⁾. وقد أشار في تقديمه للنكرة إلى أقسامها أو معالمها الثلاثة. وهي عنده⁽³⁾:

القسم الأول: ما يُطْلَقُ على القليل والكثير، ومعناه شائعٌ في جنسٍ، أو نوعٍ، أو صنفٍ، أو نحو ذلك، نحو: (ماء، تراب، ريح). يُرادُ من استعماله المعنى الشائعُ له، ويتساوى فيه القليلُ والكثيرُ، فلا معنى في الأكثر لاستعماله في صبغة الجمع.

القسم الثاني: ما يُطْلَقُ على مفردٍ (شيء) دون تعيينٍ، وهو صالحٌ للجنس أو النوع أو الصنف. ويحسنُ استعماله للدلالة على معنى الأفراد على وجه الخصوص، وتأكيدُ معنى الأفراد بالوصف الدالّ على الفردية (بأنّه واحد). ومنه قوله تعالى على لسان المشركين: ﴿أَجْعَلِ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا﴾ (ص، 5).

القسم الثالث: ما يُطْلَقُ على أكثر من مفرد، ومعناه شائعٌ في كلّ مثنانٍ أو جموعٍ. يُرادُ به معنى التثنية أو الجمع على وجه الخصوص، ويحسنُ تأكيدُ معنى التثنية بالوصف بنحو (اثنين)،

(1) - أحمد عبد العظيم عبد الغني، المصطلح النحوي، ص 121.

(2) - عبد الرحمن الميداني، البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، ج 1/ ص 396-397.

(3) - ينظر عبد الرحمن الميداني، البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، ج 1/ ص 398-399.

ومنه قوله عز وجل: ﴿وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ (النحل، 51)، وتأكيذ معنى الجمع بنحو (قليل أو كثير)، مثل قوله عز وجل: ﴿وَلُحُوقِهِمْ مِمَّا خَلَقْنَا أَنْعَمًا وَنَاسِيًّا كَثِيرًا﴾ (الفرقان، 49). وإذا كان المراد تحديد عدد معين وُصِفَتِ النكرة الجمع بما يبين العدد، ومنه قوله عز وجل: ﴿وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً﴾ (الواقعة، الآية 7).

3- معايير التمييز بين التعريف والتكثير:

تشير بعض الدراسات إلى أن النحاة في وصفهم للمعرفة والنكرة وحكمهم على الكلمة تعريفاً أو تكثيراً قد اعتمدوا على ثلاثة معايير دلالية. هي:

3-1- التعيين والشيوع:

يُجمع النحاة على هذا المعيار الدلالي في تحديد الاسماء المعرفة أو المنكرة بوجه عام؛ فما دل من الأسماء على معين محدد في جنسه كان معرفة. وما كان شائعاً عاماً فهو نكرة، كما تقدم. إلا فيما قلّ منها، نحو: (شمس، وقمر، وهلال) وما شابههما، فإنها أسماء نكرة من الناحية الشكلية، معرفة من الناحية الدلالية لإشارتها إلى واحد معين لا يوجد مثله⁽¹⁾. لذلك احتاروا في أمرها، فاهتدوا إلى القول بالشيوع المقدر، بمعنى صلاحية الاسم وقابليته للتعدد والشيوع، كما رأينا عند ابن هشام والفاكهي. وفي قول ابن مالك: «وما ليس شائعاً فهو معرفة، ما لم يكن مقدر الشياع»⁽²⁾. وكذلك فيما تعلق بالأسماء المحلاة بـ (أل) الجنسية خارج السياقات والنصوص والمواقف اللغوية،

(1)- منهم من يعتبر ألفاظ (شمس وقمر وهلال) بدون (أل) معارف لدالاتها على معين معروف. لأن الاسم عنده لا يكون نكرة حتى يعم شيئين وأكثر، وهذه الألفاظ ليست كذلك. ينظر عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة في علم البيان، تصحيح وتعليق محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1409هـ/ 1988م، ص281.

(2)- محمود أحمد نحلة، التعريف والتكثير بين الدلالة والشكل، ص23 عن ابن مالك في شرح الكافية الشافية، ص222.

نحو: (الإنسان، والرجل)، عدوها من المعارف مع أنها تظل دالة على الشيوع لا التعيين والتحديد. ومن توسط ووفق قال: «ومثلها ذو اللام الجنسية، فمن قبل اللفظ معرفة، ومن قبل المعنى لشياعه نكرة، ولذلك يوصف بالمعرفة اعتباراً للفظه، وبالنكرة اعتباراً لمعناه»⁽¹⁾.

3-2- علم المخاطب والمتكلم:

نبه سيبويه إلى هذا المعيار في حديثه عن بعض المعارف. فقال: «وإنما صار الإضمار معرفة لأنك إنما تُضمِرُ اسماً بعدما تعلم أن من يحدث قد عرف من تعني وما تعني، وأنت تريد شيئاً يعلمه»⁽²⁾. وهو ما أكدّه المبرد بعده، بقوله: «وإنما صار الإضمار معرفة لأنك لا تُضمِرُهُ إلا بعدما يعرفه السامع»⁽³⁾. فعلم المخاطب سامعاً أو قارئاً بالاسم المحدث عنه، الذي عبر عنه سيبويه هنا بـ (من أو ما) الموصولين، قرينة معنوية هامة في تعريف الاسم أو تكثيره. ودور المخاطب واضح في الاتصال الكلامي، حتى جعله بعضهم الباعث إلى التعبير عما في نفس المتكلم⁽⁴⁾. قال السهيلي (أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله 581هـ): «اعلم أن الكلام صفة قائمة في نفس المتكلم يعبر للمخاطب عنه بلفظ أو لحظ أو خط. ولولا المخاطب ما احتيج إلى التعبير عما في نفس المتكلم»⁽⁵⁾. يعني ذلك أن المتكلم في أكثر الكلام لا يكلم نفسه، بل لا بد - لتحقيق الغاية من الكلام واللغة، التي هي التبليغ والتواصل والتفاهم - من مخاطب يُوجّه إليه الحديث.

(1) - السيوطي، همع الهوامع، ج 1/ ص 188.

(2) - سيبويه، الكتاب، ج 2/ ص 6.

(3) - المبرد، المقتضب، ج 4/ ص 480.

(4) - محمود أحمد نحلة، التعريف والتكثير بين الدلالة والشكل، ص 82.

(5) - أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، نتائج الفكر في النحو، حققه وعلق عليه الشيخ عادل أحمد عبد

الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط 1، 1412هـ / 1992م، ص 170.

ومن مراعاة حالِ المخاطَبِ في أثناء الكلام والخطابِ ما أُلْفِتَ إليه الجرجاني في "الدلائل" من فروقٍ دلاليةٍ بين استعمالِ النكرةِ والمعرفةِ حينَ يقولُ المتكلمُ مثلاً: (زيدٌ منطلقٌ) بالتكثير، و(زيدٌ المنطلقُ) بالتعريف. قال: «فيكونُ لك في كلِّ واحدٍ من هذه الأحوالِ غرضٌ خاصٌّ وفائدةٌ لا تكونُ في الباقي... اعلمُ أنَّك إذا قلتَ: (زيدٌ منطلقٌ)، كان كلامُك مع مَنْ لم يعلمْ أنَّ انطلافاً كان، لا من زيدٍ ولا من عمرو. فأنتَ تفيدهُ ذلك ابتداءً. وإذا قلتَ: (زيدٌ المنطلقُ)، كان كلامُك مع مَنْ يعرفُ أنَّ انطلافاً كان، إمَّا من زيدٍ، وإمَّا من عمرو، فأنتَ تُعلمُه أنَّه كان من زيدٍ دونَ غيره. والنكتةُ أنَّك تثبِتُ في الأولِ فعلاً لم يعلمِ السامعُ من أصله أنَّه كان. وتثبتُ في الثاني فعلاً قد علمَ أنَّه كان، لكنَّه لم يعلمه لزيدٍ، فأفدتهُ ذلك...»⁽¹⁾. فالصحَّةُ النحويَّةُ وحدَّها لا تكفي أحياناً لتبليغِ الغرضِ الذي يريدهُ المتكلمُ، حتَّى يراعي حالَ مخاطبهِ علماً أو جهلاً بالمحدث عنه⁽²⁾. وتلك الأمثلةُ والأغراضُ التي أشارَ إليها الجرجاني أعلاه وساقها كثيرٌ من علماء المعاني والبلاغيين ليست من البلاغة عند بعضِ المحدثين، وإنَّما هي من وظيفةِ النحوِ وحدَه. قال أحدُهم بعد أن أوردَ تفسيرَ الجرجاني لتلك المختلفةِ: «في رأينا أنَّ ذلك يدخلُ في مبحثِ الدراسةِ النحويَّةِ، وهذه الدلالاتُ المستفادةُ من التركيبِ لا تُفيدُ في القيمةِ البلاغيَّةِ، وإنَّما تُفيدُ في بيانِ أثرِ المعنى النحويِّ في الإفهام، ولا ظلَّ لمسحةٍ بلاغيَّةٍ بين التراكيبِ الثلاثِ»⁽³⁾. وهذا يُعزِّزُ ما تقدَّم في البابِ الأوَّلِ من تكاملِ عِلْمِي النحوِ والمعاني عند مَنْ يُنصِفُ عِلْمَ النحوِ ويوسِّعُ في وظيفتهِ ورسالتهِ بالنظرِ في المعاني والدلالاتِ، وعدمِ الانحصارِ في الجوانبِ الشكليةِ التي منها الإعرابُ. فلو حصرنا وظيفةَ النحوِ في ذلك

(1) - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تقديم ياسين الأيوبي، ص203.

(2) - ينظر محمود أحمد نحلة، التعريف والتكثير بين الدلالة والشكل، ص83-84. فقد نقل أقوالاً وآراءَ لعلمائنا تؤكدُ انتباههم وتنبيههم لهذه المسألة. منها قول السيرافي: «وحكمُ الخطابِ المفهوم أن يساوي مخاطبَ المتكلمِ في معرفة ما خبره به...».

(3) - رجاء عيد، فلسفة البلاغة، ص72.

لاكتفينا بالقول بأن (زيد) في الأمثلة السابقة مبتدأ أو خبر. ولا علاقة له بعدئذٍ بالمعنى الدلالي على ما فسره الجرجاني، لأن ذلك يُعدّ - عند أنصار هذا الرأي - من اختصاص البلاغي لا النحوي.

مع الإشارة هنا إلى أنّ المخاطب ليس كالسامع في بعض الخطابات عندما يكون السامع عنصراً ثالثاً في الموقف، إلى جانب المتكلم والسامع المعني بالخطاب؛ فقد يدرك السامع المقصود من نكرة أو مبهم فيصير عنده معرفة، في حين لا يتحقق ذلك للسامع الذي يجهل خلفيّة تلك الكلمة ومرجعيتها، فالأمر في هذا نسبي لا قطعي؛ مثال ذلك ما جاء في بعض النصوص من مبهمات أو نكرات بحكم جهل السامع لمرجعيتها؛ كما في قوله تعالى على لسان فرعون مخاطباً نبي الله موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَقَعَلْتَ فَعَلَكَ آلِي فَعَلْتَ﴾ (الشعراء، 19). حيث نجد فيها المبهمة (التي) غير المبيّن لنوع الفعلة، ولعلّ الغرض من ذلك تفخيمها وتعظيمها، مع أنّها معروفة لدى المتكلم (فرعون) والمخاطب المعني (موسى)، فالموصول (التي) بالنسبة لهما معرفة، أمّا بالنسبة لغيرهما ممّن حضر الموقف من السامعين ولم يعلم الفعلّة فهي نكرة⁽¹⁾. ومن استعمال لفظ النكرة وإرادة المعرفة قول الشاعر (نهشل بن حرّ بن ضمرة التميمي، 45هـ)⁽²⁾:

فلو أنّ حياً يقبل المال فديةً لَسَفُنَا لكم سَيْلاً من المال مُفَعَمَا
ولكنْ أبى قَوْمٌ أُصِيبَ أخوهم رَضَى العارِ واختاروا على اللَّبَنِ الدِّمَا

(1) - ينظر نوح عطا الله الصرايرة، التعريف والتكثير بين النحويين والبلاغيين دراسة دلالية وظيفية، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، 2007، ص 11.

(2) - نوح عطا الله الصرايرة، التعريف والتكثير بين النحويين والبلاغيين، ص 11. عن ابن ميمون البغدادي، منتهى الطلب من أشعار العرب.

قال المرزوقي (أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المتوفى سنة 42هـ): «نَكَرَ قَوْلَهُ (حَيًّا) وهو يَقْصِدُ به قَصْدَ حَيٍّ بَعِينِهِ؛ لأنَّ المرادَ كان مفهوماً عند مَنْ عَرَفَ القِصَّةَ... وكما نَكَرَ (حَيًّا) في البيت الأوَّلِ نَكَرَ أيضاً في البيت الثاني قَوْلَهُ (قَوْمٌ)، والغرضُ بهما على حدِّ واحدٍ»⁽¹⁾. أي: أنَّه يَقْصِدُ قَوْمًا مَعَيَّنِينَ يَعْرِفُهُمُ الْمُخَاطَبُونَ، فلفظاً (حَيًّا) و(قَوْمٌ) معرفتان (بالسياق والمرجعية) بالنسبة للشاعر وَمَنْ يُوَجِّهُ إِلَيْهِمْ خُطَابَهُ مباشرةً، مع أنَّهما من حيثُ الشَّكْلِ نَكَرَتَانِ. وهما كذلك في دلالتهما بالنسبة لِمَنْ لم يَعْرِفِ القِصَّةَ من السامعين أو القراء. وهذا ينطبقُ أيضاً على المَعْرِفِ بالإضافة، فقد لا يدلُّ على مَعَيَّنٍ معروفٍ لدى المُخَاطَبِ الذي لا يَعْرِفُ هذه المعرفة (المحدَّث عنها) لفظاً وشكلاً، وذلك كأن يسألك سائلٌ (أين كنت؟)، فنقول: (كنتُ مع صديقي)، وهو لا يَعْرِفُ هذا الصديقَ. فيصبحُ لفظُ (صديقي) نكرةً بالنسبة إليه، وإن كان معرفةً عندك⁽²⁾. يساوي في الدلالة قولك: (كنتُ مع صديقٍ لي) وهو ما أسماه بعضهم "التعريف اللفظي" أو "المعرفَ لفظاً"، حين يكونُ للكلمة حكمُ التعريفِ لفظاً لا معنًى⁽³⁾. أي الكلمة المعرفة في الصناعة النحوية التي تمنحها صبغة المعرفة، وتعطيها أحكام المعرفة⁽⁴⁾.

3-3- الإشارة إلى خارج:

تقدّم قبل قليل عند الحديث عن التعريف عبارة الرضي «ما أُشيرَ به إلى خارج»، في قوله: «والأصرحُ في رسم المعرفة أن يُقال: "ما أُشيرَ به إلى خارجٍ مختصٍّ إشارةً وضعيّةً"». وقوله في تعريف النكرة: «حدُّها على ما ذكرنا في حدِّ المعرفة: "ما لم يُشَرَّ به إلى الخارج إشارةً

(1)- أبو علي المرزوقي، شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، علّق عليه وكتب حواشيه غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ / 2002م، ج1/ ص158.

(2)- ينظر نوح عطا الله الصرايرة، التعريف والتكثير بين النحويين والبلاغيين، ص11.

(3)- محمود أحمد نحلة، التعريف والتكثير بين الدلالة والشكل، ص90-91.

(4)- أحمد عبد العظيم عبد الغني، المصطلح النحوي، ص122.

وضعية»⁽¹⁾. ولعلّه يعني بالإشارة هنا دلالة الألفاظ على الأشياء في ذهن المخاطب، ويقصد بالخارج ما هو موجود خارج ذهنه. أو كما فهم أحد الباحثين بأن «الخارج عنده- أي الرضي- ما خرج عما اختزنه ذهن من الدلالة العامة المجردة للألفاظ على الأشياء إلى العالم الخارجي، حيث يُشار باللفظ إلى شيء فيه»⁽²⁾. فكان التعريف مرتبطاً عنده بالإشارة إلى شيء محدد في العالم الخارجي، وإذا كان الأمر كذلك فإنه يوهّم بأن «التعريف» محصور في الذوات والجنث التي لها وجود وحضور في الخارج، خاص بها دون أسماء المعاني المجردة ك(العلم، والأدب، والحيّة). لكنّه كما يبدو لي لا يقصد ذلك، فقد قال: «فقولنا: "ما أشير به" يشترك فيه جميع المعارف»⁽³⁾.

تلك هي المعايير الدلالية الثلاثة في الحكم على الاسم بالتعريف أو التكثير. ولعلّ الأوّل منها (التعيين والشيوع) كان الأوفر حظاً في اهتمام النحاة العرب، يليه الثاني (علم المخاطب) مع أنّه الأقرب إلى ربط الكلام بالسياق الاجتماعي وأهميته. وأمّا المعيار الثالث (الإشارة إلى الخارج) فهو أقرب إلى النزعة الفلسفية منه إلى الواقع اللغوي. وهو الأقلّ اهتماماً عند نحائنا⁽⁴⁾.

4- دلالات استعمال المعارف والتكثير:

4-1- دلالات استعمال المعرفة:

ميّز العلماء هنا بين نوعين من الدلالات؛ فجعلوا للمعرفة دلالة عامة تشترك فيها جميع المعارف. وخصّوا بعد ذلك كلّ قسم من أقسامها بدلالات كثيرة تُفهم من السياقات المختلفة.

(1)- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق يحيى بشير مصري، ق 2/ ج 2/ ص 546.

(2)- محمود أحمد نحلة، التعريف والتكثير بين الدلالة والشكل، ص 89.

(3)- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق يحيى بشير مصري، ق 2/ ج 2/ ص 493.

(4)- ينظر محمود أحمد نحلة، التعريف والتكثير بين الدلالة والشكل، ص 92.

4-1-1-1- دلالة المعرفة العامة:

لاستعمال المعارف في اللغة العربية وظيفة دلالية عامة واحدة مشتركة بينها، وهي كما تقدم دلالتها على معيّن، فجميع المعارف تدلّ على شيء محدّد معروف لدى المتخاطبين، لِيُفِيدَ الحديثُ عنه. فتتبيّن تلك المعارف لتأدية وظائف تركيبية نحوية مختلفة في الجملة العربية، لا تصلح النكرات لأدائها، منها:

4-1-1-1- وظيفة الابتداء بها: فالمبتدأ في معناه الوظيفي الدلالي محكوم عليه بحكم،

مُخَبَّرٌ عنه بخبر. فالعقل يقضي بأن يكون معروفًا معلومًا عند المنشيء للكلام ومتلقّيه. لذلك اشترطوا في النكرة التي يُبتدأ بها ما يُخصّصها ويقرّبها من المعرفة.

4-1-1-2- وظيفة صاحب الحال: صاحب الحال ينبغي أن يكون معرفة، لأنّ الحال في

المعنى والوظيفة مثل الخبر، فكما لا يفيد الإخبار عن غير المعرفة أو المجهول، لا يفيد وصف حالها. ويكفي النكرة وصفها بالنعته. فصاحب الحال لا يكون نكرة إلا نادرًا لوروده في المسموع الفصيح، نحو: (مررتُ برجلٍ قائمًا)، إذا جعلت الممرور به في حال قيام. ونحو: (عليه مائة بيضاء)⁽¹⁾. ف(بيضاء) جمع (أبيض وبيضاء)، ولو كانت مضافًا إليه قيل: (عليه مائة أبيض)، لأنّ تمييز المائة مفرد مجرور. ولو كانت نعتًا لرفع (بيضاء) وقال: (عليه مائة بيضاء). وهو الوجه الصحيح عند سيبويه، بقوله: «والوجه الرفع»⁽²⁾. وقال في موضع آخر: «وتقول: (هذا غلام لك ذاهبًا). ولو قال: (مررتُ برجلٍ قائمًا) جاز»⁽³⁾.

(1) - ينظر سيبويه، الكتاب، ج2/ص112. والأزهري، شرح التصريح، ج1/ص588.

(2) - سيبويه، الكتاب، ج2/ص112.

(3) - سيبويه، الكتاب، ج2/ص21.

4-1-2- دالات استعمال المعارف الخاصة:

ما تقدّم كان عن الوظيفة الأساسية العامة لكل اسم معرفة، وهي دلالة نحوية. ولكنهم أيضاً حصّوا كل قسم من أقسام المعرفة بوظائف دلالية معينة تُستفاد من استعماله في الكلام. والحق أنه عند استعمال مصطلح "الدلالية" يصعب فيه فصل النحوية منها عن البلاغية؛ فالمعنى الدلالي هو الغاية من أي كلام، بمعنى أنه الغرض المروم من الكلام نفسه. فالمتكلّم ينشد دائماً من كلامه أن يُدرك المخاطب به مدلول كلامه، فتحصل الغاية منه. والمعنى الدلالي يشمل المعنيين: المقالي المكوّن من جهته من المعنى الوظيفي الصوتي والصرفي والنحوي، ومن المعنى المعجمي. ويشمل كذلك المعنى المقامي النفسي والاجتماعي؛ أي الظروف الملازمة للمقال المرافقة له. فالمعنى الدلالي إذاً يعتمد على هاتين الدعامتين: المعنى المقالي والمعنى المقامي على رأي المرحوم تمام حسان⁽¹⁾. لذلك أرى بأن الوظائف الدلالية هي مزج بين النحوية والبلاغية. سأشير إلى بعضها على وجه الاختصار بما يسمح به المقام.

4-1-2-1- دالات استعمال العلم:

العلم يشمل الاسم واللقب والكنية⁽²⁾، ووظيفته الدلالية الأساسية هي تحديد مسماه الذي وُضع له، وتمييزه عن أفراد جنسه. على ما تقدّم من نصّ المبرّد أعلاه «فمن المعرفة الاسم الخاص، نحو: (زيد، وعمر) ؛ لأنك إنما سمّيته بهذه العلامة ليُعرف بها من غيره. فإذا قلت: (جاءني زيد) علم أنك لقيت به واحداً ممّن كان داخلاً في الجنس ليُبان من سائر ذلك الجنس»⁽³⁾. وعلى

(1)- ينظر تمام حسان، اللغة العربية، ص339. وللتوسّع في هذه الفكرة ينظر الفصل الثامن منه من ص336 إلى ص373.

(2)- الأزهرّي، شرح التصريح، ج1/ص132. وعبد الرحمن الميداني، البلاغة العربية، ج1/ص413.

(3)- المبرّد، المقتضب، ج4/ص276.

ما في "شرح المفصل" من قول صاحبه: «اعلم أن العلم هو الاسم الخاص الذي لا أخص منه، ويركّب على المسمى لتخليصه من الجنس بالاسمية، فيفرق بينه وبين مسميات كثيرة بذلك الاسم»⁽¹⁾. وقريب من هذا ما يذكره البلاغيون⁽²⁾ من إرادة إحضار المسمى بعينه في ذهن المخاطب باسم يخصه تمييزاً له عن غيره⁽³⁾. وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ (الإخلاص، 2-1). فالمقام مقام الردّ على المشركين، وتأكيد التوحيد لهم. والعلمية (لفظ الجلالة: الله) أنسب لهذا المقام دون سائر المعارف. وقول الشاعر مالك بن عويمر المعروف بالمتنخل الهذلي في رثاء أبيه:

أبو مالكٍ قاصرٌ فقَرَه على نفسه، ومُشيعٌ غناه
فقد اقتضى مقام الرثاء أن يُبرّر الشاعر المَرثيَ بذكر كنيته التي تُفيد تشخصه، وبذلك يظهر في أعين الناس فرداً في محاسنه، علماً في مآثره وأمجاده⁽⁴⁾.

4-1-2-1-1-الإيجاز والاختصار: يُعني العلم بتحديد مسماه عن ذكر صفات له عديدة، فيفيد الإيجاز والاختصار. جاء في "شرح المفصل" أيضاً: «إنما أتى بالأعلام للاختصار، وترك التطويل بتعداد الصفات؛ ألا ترى أنه لولا العلم لاحتجت إذا أردت الإخبار عن واحد من الرجال بعينه أن تُعدّ صفاته، حتّى يعرفه المخاطب، فأغنى العلم عن ذلك أجمع»⁽⁵⁾. فلو أننا أردنا الحديث عن إنسان رجل لا نعرف اسمه الخاص به (علمه) اضطررنا إلى عدّ صفاته الكثيرة

(1) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1/ ص 27.

(2) - القزويني، التلخيص في علوم البلاغة، ص 57-58. وأحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية، ج 1/ ص 283.

(3) - عبده قلقيلة، البلاغة الاصطلاحية، ص 212. ورأى أن الأغراض التي استنبطها البلاغيون لاستعمال العلم هامشية مصطنعة. وأن العلم فيها مستعمل استعمالاً لغوياً لا بلاغياً. نفس ص.

(4) - ينظر ابن الناظم، المصباح، ص 14. وبسيوني عبد الفتاح فيود، علم المعاني، ج 1/ ص 101.

(5) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1/ ص 27.

وجزدها لعلّ المخاطب يتعرّف عليه بها، فيطول الكلام. فنقول مثلاً: (سأل عنك رجلٌ غريبٌ غيرُ معروفٍ شابٌ طويلُ القامةٍ كثيفُ اللحية أسودُ الشعرِ وسيمٌ مليءٌ...). أمّا إذا كان معروفاً باسمٍ خاصٍّ فيكفي ذكرُ اسمه، فيُقال: (سأل عنك محمّدٌ). فيُجزئُ الاسمُ عن كلّ ذلك الكلام.

4-1-2-1-2- التعظيم والتوقير والتفخيم: يكثرُ هذا المعنى أو الغرض في الكنى، ويقلُّ

في الألقاب. فالعربُ كانت تُكنّي لتوقير المكّنى وتشريفه - إلا نادراً، كما في (أبي لهبٍ وأبي جهلٍ) - حتّى قال شاعرهم:

أَكْنِيهِ حِينَ أَنْادِيهِ لِأَكْرِمِهِ وَلَا أَلْقُبُهُ، وَالسَّوْءَةُ اللَّقَبُ⁽¹⁾

قال ابنُ يعيَش: «... وإذا وُلِدَ له وَلَدٌ دُعِيَ باسمِ وَلَدِهِ تَوْقِيرًا لَهُ، وَتَفْخِيمًا لِسَانِهِ، فيقال له: أَبُو فلانٍ، وأمّ فلانٍ»⁽²⁾.

4-1-2-3- التلذُّدُ به⁽³⁾: يكثرُ هذا ويروقُ في مقامات المدح والغزل وذكر الأحبّة.

كقول قيسٍ المجنون:

بِاللّهِ يَا طَبِيبَاتِ الْقَاعِ قُلْنَ لَنَا: لَيْلَايَ مِنْكَ، أُمَ لَيْلَى مِنَ الْبَشَرِ
فَقَدْ اسْتَعْمَلَ الْعَلَمَ (الَيْلَى) وَكَرَّرَهُ اسْتِلْذَافًا وَتَمَتُّعًا. مع أنّ المقتضى هو الإضمارُ (أُمَ هِيَ أَوْ أَتَاهَا مِنَ الْبَشَرِ). وقال المتنبي في مدح عضد الدولة أبي شجاع فنأخسرو:

أَبَا شُجَاعٍ بِفَارِسٍ عَضُدَ الْـ دَوْلَةِ فَنَآخُسُرُو شَهَنشَاهَا
أَسَامِيًّا لَمْ تَزِدْهُ مَعْرِفَةً وَإِنَّمَا لَدَّةٌ ذَكَرْنَاها

(1)- البيت منسوب إلى أحد الفزاريين في أبي علي أحمد بن محمد الحسن المرزوقي، شرح ديوان الحماسة، نشره

أحمد أمين وعبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، القسم 1، ط 1، 1433هـ / 1991م، ق 1، ص 1146.

(2)- ابن يعيَش، شرح المفصل، ج 1/ ص 27.

(3)- عبد المتعال الصعيدي، بغية الإيضاح، ج 1/ ص 95. وعبد قلقيلة، البلاغة الاصطلاحية، ص 213.

قال ابنُ جنِّي: «هذا البيتُ على أنَّه قصيرُ الوزن قد جمع فيه كُنيَّة الممدوحِ وبلَّده واسمَه ونعمته، وسمَّاه بملكِ الملوكِ وهو من أحسن الجمعِ والمدح». وقال الشارح: «يقول: هذه الأسماءُ التي ذكرتها لم تزدهُ معرفةً فوق شهرته، فهو مستغنٍ عن التعريف، وإنَّما ذكرتها استلذاً بلفظها وسماعها»⁽¹⁾. ويكثرُ مثلُ هذا في مقامات المدح والغزل.

4-1-2-1-4- التبرُّك به⁽²⁾: وذلك عندما يُذكرُ العَلَمُ لجلبِ البركةِ والخيرِ أو دفعِ الشرِّ.

والتبرُّكُ يختلفُ عن التلذُّذِ الذي يُشعرُ بالمتعة واللذة التي لا تُشترطُ في التبرُّك، إلَّا ما نجدهُ عند بعضِ المتصوِّفة. كما لا يوجَدُ ضرورةً بركةً مع التلذُّذ؛ فإنَّ المحبَّ- باستثناء حبِّ الله ورسوله- قد يتلذَّذُ بذكرِ محبوبه دون الرِّعْمِ أبداً أنَّه يرجو من حبِّه بركةً واستزادةً للخير، أو دفعاً للشرِّ. ومن أمثلة التبرُّكِ قولنا: (اللهُ سبحانه ربُّنا، ومحمدٌ ﷺ نبيُّنا).

وذكروا كذلك بعضَ الأغراضِ والدلالاتِ لاستعمال الأعلام في الكلام يضيقُ المقامُ بذكرها جميعاً، وقد تقدَّم بعضها في مبحث "الذكر". منها التفاضلُ والتشاورُ والتطيرُ والترحمُ والتلطُّفُ، وغيرها⁽³⁾.

4-2-2-1-4- دلالات استعمال الضمائر:

يذكرُ معظمُ البلاغيِّينَ لاستعمال الضمائرِ في الكلام وظائفَ دلاليةً كثيرةً، بعضها أقربُ إلى النحوِ منه إلى البلاغة، رآه جماعةٌ من اللُّغويِّينَ المحدثينَ المهتمِّينَ بالبلاغة من اختصاص

(1)- عبد الرحمن البرقوقي، شرح ديوان المتنبي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1407هـ/ 1986، ج4/ ص404 و410. ويسويوني عبد الفتاح فيود، علم المعاني، ج1/ ص105.

(2)- عبد الرحمن الميداني، البلاغة العربية، ج1/ ص416. أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطوُّرها، ص2-303. وعبد المعطي عرفة، من بلاغة النظم العربي، ج1/ ص144.

(3)- جمع أحد الباحثين منها أربعة عشر غرضاً، ينظر نوح عطا الله الصرايرة، التعريف والتكثير بين النحويِّين والبلاغيِّين دراسة دلالية وظيفية، من ص78 إلى ص85.

النحويين، تجاوز فيه البلاغيون حدودهم عندما أشاروا إليه في أعمالهم. فهي عندهم أغراض ومعانٍ لا تمت إلى البلاغة بصلة، بل هي مجرد معانٍ نحويةٍ أصليةٍ يهتم بها النحوي لا البلاغي⁽¹⁾. فلم يروا أي بلاغة في دلالة الضمائر بمختلف ألفاظها وصورها على أشخاصها ومراجعتها، وهي موضوعة في الأصل لتلك الوظائف والدلالات في المقامات المختلفة (التكلم والخطاب والغيبة)، يعرفها الجميع. كدلالة (أنا ونحن وتاء فعلت والياء ونا) على المتكلم أو المتكلمين، و(أنت وتاء فعلت والكاف وفروعها والياء) على المخاطب وفروعه، و(هو والهاء وفروعها والألف والواو والنون) على الغائب وفروعه⁽²⁾.

غير أنني أرى إشارة البلاغيين إلى هذه الدلالات المعتبرة نحوية لا بلاغية لم يخرجهم من اختصاصهم، لأنها من أحوال طرفي الإسناد التي درست في علم المعاني، الذي رأينا فيما تقدم في الباب الأول من هذا العمل أنه متضافر متكافل متكامل مع علم النحو لإجلاء المعنى وإدراكه، وأن ذلك كله مُمهّد ضروري للوصول إلى المعنى الثاني المسمّى بلاغياً. فلا غرابة أن يلتفت البلاغي إلى ما يبدو من علم النحو ليبين عليه فهمه وإفهامه للمعنى البلاغي ثم المعنى الدلالي المختفي وراء اللفظ، يساعد المعنى النحوي والمقامي على إدراكه. فاستعمال الضمير المناسب في المقام المناسب للغرض المناسب لا يؤديه إلا ذلك الضمير.

(1) - منهم عبد المتعال الصعيدي، بغية الإيضاح، ج1/ هامش ص62. وأشار إلى مثل هذا حسن طبل، علم المعاني في الموروث البلاغي تأصيل وتقييم، ص165. وعبد قفيلة، البلاغة الاصطلاحية، ص213. بمثل قوله: « ولو كان الأمر بيدي ما جعلت للبلاغة هنا مدخلاً ».

(2) - تنظر هذه الدلالات مثلاً في السكاكي، مفتاح العلوم، ص179. والبابرتي، شرح التلخيص، ص197-198. وعبد المتعال الصعيدي، بغية الإيضاح، ج1/ ص62. والميداني، البلاغة العربية، ج1/ ص411-412.

4-1-2-2-1- التلطف والتطمين والإيناس: كما يفهم من وظيفة ضمائر المتكلم (أنا، ت،

ي) في قوله تعالى لموسى عليه السلام: ﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ (١٣) وَأَنَا

اخْتَرْتُكَ فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَى (١٤) إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي (١٥) (طه، من 11 إلى

14). فتلك الضمائر في مقاماتها وسياقاتها: (إني أنا ربك)، (أنا اخترتك)، (إني أنا الله)، (إلا أنا

فاعبدني)، (الذكرى) في موقف تكليم الله جلّ وعلا الأول لموسى عليه السلام وما فيه من رهبة وخوف

يفيد من التلطف والتطمين والإيناس ما لا يفيد غيرها⁽¹⁾.

4-1-2-2-2- الاعتزاز والاعتداد بالنفس: من ذلك ما ذكره عن قول النبي صلى الله عليه وسلم

يَوْمَ حُنَيْنٍ لِأَصْحَابِهِ تَثْبِيثًا لَهُمْ: «أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبَ، أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ» من دلالة ضمير التكلم

(أنا) على الاعتزاز والاعتداد بالنفس وتمايم الثقة لبعث الطمأنينة والثبات في نفوس أصحابه

المنهزمين المدبرين لما أصابهم من هول المعركة في بدايتها. وكذلك الإحساس بنبرة الفخر

والتباهي والاعتداد بالنفس في مثل قول المتنبي:

أنا الذي نظر الأعمى إلى أدبي وأسمعت كلماتي من به صمم⁽²⁾

وقول بشار:

أنا المرعّث لا أخفى على أحدٍ دَرَّتْ بِي الشَّمْسُ لِلْقَاصِي وَلِلدَّانِي⁽³⁾

(1)- ينظر بسيوني عبد الفتاح فيود، علم المعاني، ج 1/ ص 97.

(2)- ينظر بسيوني عبد الفتاح فيود، علم المعاني، ج 1/ ص 97 بتصرف.

(3)- السكاكي، مفتاح العلوم، ص 179. وعبد المتعال الصعدي، ج 1/ ص 62. وعبد المعطي عرفة، من بلاغة النظم العربي، ج 1/ ص 139. والمرعّث هو المقرّط من تعليق القرط في أذنه، وذرت الشمس طلعت، وفي ذلك كناية عن شهرته. وضمير التكلم يؤتى به في مثل هذه المقامات للإشعار بالفخر والاعتداد بالنفس.

4-1-2-2-3 أو معنى اللوم والعتاب في بعض مقامات الخطاب التي تدل عليها ضمائر

الخطاب. من ذلك ما ذكره من الحوار المشحون باللوم والعتاب بين أمانة الخنمية وزوجها ابن

الدمينة. قالت فيما قالت:

وَأَنْتَ الَّذِي أَخْلَفْتَنِي مَا وَعَدْتَنِي وَأَشْمَتَ بِي مَنْ كَانَ فِيكَ يَلُومُ
وَأَبْرَزْتَنِي لِلنَّاسِ ثُمَّ تَرَكْتَنِي لَهُمْ غَرَضًا أَرْمَى وَأَنْتَ سَلِيمٌ

فكان مما أجابها به ابن الدمينية:

وَأَنْتِ الَّتِي قَطَعْتَ قَلْبِي حَزَازَةً وَقَرَقْتَ قُرْحَ الْقَلْبِ فَهُوَ كَلِيمٌ
وَأَنْتِ الَّتِي أَحْفَظْتَ قَوْمِي فَكُلُّهُمْ بَعِيدُ الرِّضَا دَانِي الصُّدُودِ كَظِيمٌ

4-1-2-2-4 - التعميم: ومنها أن يُقصدَ من استعمال ضمائر الخطاب على وجه

الخصوص التعميم لتحويل الأمر وتفضيحه على صاحبه المعني به. وذلك عندما لا يكون الخطاب

لمعين، بل لكل من يتأتى منه السماع والانتباه. وحملوا عليه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ

نَاصُوا رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ (السجدة، الآية 12). فالخطاب في أحد وجهي التفسير موجّه إلى معين،

وهو النبي ﷺ وفي الوجه الثاني «على العموم قصداً إلى تفضيع حال المجرمين، إذ قد

بلغت من الظهور إلى حيث يمتنع خفاؤها البتة، فلا تختص رؤية راءٍ دون راءٍ، بل كل من يتأتى

منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب»⁽¹⁾.

4-1-2-3-دلالات استعمال المعرف بـ (أل):

ذكر البلاغيون أن المعرف بـ (أل) يرد لدلالات مختلفة، متفرعة في الحقيقة عن دالتين اثنتين.

4-1-3-2-1-الإشارة إلى شيء من الحقيقة:

(1) - السكاكي، مفاتيح العلوم، ص 180. ومثله في القزويني، التلخيص، ص 58. والبايرتي، شرح التلخيص،

ص 198. وبسيوني عبد الفتاح فيود، علم المعاني، ج 1/ ص 99.

الأولى: هي الإشارة إلى شيءٍ أو قدرٍ أو بعضٍ من أفراد الحقيقة، قد يكون واحداً أو أكثر، معهود بين المتكلم والمخاطب، أو المبدع والمتلقي باختيار محمد عبد المطلب اللذين يستحضرهما التعريف، لتقدم العهد المعرفي بينهما⁽¹⁾. تلك الإشارة وصفها السكاكي بأنها «حصّة معهودة من الحقيقة»⁽²⁾. وتسمى (أل) أو (لامُ التعريف) عندئذٍ "لامُ العهد الخارجي". وتأتي على ثلاثة (03) أنواع أو أقسام⁽³⁾:

4-1-1-3-2-1- لامُ العهد الصريح: وهي التي يتقدمها ذكرٌ صريحٌ للفظ المعرف بها في الكلام. كما في قوله تعالى اسمه: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مِثْلُ نُورِهِ كَمِشْكُوفٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾ (النور، 3). فقد وردَ فيها لفظاً (المصباح والزجاجة) معرفتين بـ(أل) إشارةً إلى معهودٍ خارجٍ سابقٍ، تقدّم ذكره، وصُرحَ بلفظه (فيها مصباح)، و(في زجاجة). وهو ما اصطُح عليه في النحو بـ"العهد الذكري"⁽⁴⁾. ومن ذلك أيضاً قوله سبحانه: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَوَعَدَ رَسُولُ اللَّهِ فِرْعَوْنَ الرَّسُولَ﴾ (المزمل، 15-16). حيثُ وردَ فيه لفظُ (الرسول) معرفاً بـ (أل) بعد التصريح به من دونها.

4-1-1-3-2-2- لامُ العهد الكنائي: وهي التي لا يتقدمها تصريحٌ بلفظ المعرف بها، وإنما تتقدمها كنايةٌ عنه. كما في قوله عزّ قائلًا حكايةً عن امرأة عمران: ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَدَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّي إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ٥٠ فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ وَاللَّهُ

(1) - محمد عبد المطلب، البلاغة العربية قراءة أخرى، ص232.

(2) - السكاكي، مفتاح العلوم، ص189.

(3) - ينظر مثلاً عبد العزيز عبد المعطي عرفة، من بلاغة النظم العربي، ج1/ ص154-155. وبسيوني عبد الفتاح فيود، علم المعاني، ج1/ ص113-114.

(4) - ينظر على سبيل المثال عباس حسن، النحو الوافي، ج1/ ص424.

أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى ﴿٣٥-٣٦﴾ (آل عمران، 35-36). فقد وردَ فيها لفظُ (الذَّكَر) معرَّفًا بـ (أل) مع عدم تقدُّمه صراحةً. وذلك للإشارة إلى معهودٍ خارجيٍّ عهدًا كنايةً في لفظ (مُحرَّرًا) المذكر، والتحريرُ آنذاك كان خاصًا بالذكر دون الإناث، ليكونوا وفقًا على خدمة بيت المقدس. فلفظُ الموصولِ المُبهم (ما) وإن كان دالًّا بالمواضعة على النوعين المذكر والمؤنث، إلّا أنّه صارَ هنا كنايةً عن (المذكر) فقط بقرينة الوصف (محرَّرًا)، فقد أرادت ذكرًا لتَهَبَه لخدمة بيت المقدس. وبقولها: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى﴾. قالوا: «أي: وليس الذكر الذي طَلَبَت كالأُنْثَى التي وَهَبَتْ»⁽¹⁾. أمّا (أل) الداخلة على لفظ (الأُنْثَى) في الآية فهي من النوع الأول، للعهد الخارجي الصريح لتقدُّم لفظها تصريحًا (أُنْثَى) في قولها: ﴿إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى﴾.

4-1-2-3-1-3-لامُ العهد العلمي: وهي التي لا يتقدَّمها ذَكَرٌ لمدخلها مطلقًا، لا تصريحًا ولفظًا، ولا تلميحًا وكنايةً، ولكن يكونُ للمخاطَبِ علمٌ مُسبقٌ به؛ إمّا بالحضور الذاتي الفعلي، كأن تقول: (وصلتُ اليوم)، أي في اليوم الحاضر الذي نحن فيه. ويسمّيه النحويون "العهد الحضورِي"⁽²⁾. وإمّا بعلم المخاطَبِ به، لسبق معرفة به، كقولك: (سافر الرئيس)، حيث يكونُ للمخاطَبِ درايةٌ وعلمٌ به، فلا رئيسٌ سواه فهو معروف. ويُسمّى هذا "العهد الذهني" أو "العلمي"⁽³⁾، لأنَّ المعرَّفَ بـ (أل) يكونُ معهودًا معلومًا في ذهن كلِّ من المُنشئ والمتلقّي. وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾ (التوبة، 40)، وقوله: ﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ (الفتح، 18). فـ (أل) في لفظي (الغار والشجرة) للعهد الخارجي الذهني أو العلمي، حيث لم يتقدَّم لمصحوبهما أو

(1) - القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص38. ومحمد عبد المطلب، البلاغة العربية قراءة أخرى، ص232.

(2) - عباس حسن، النحو الوافي، ج1/ص425.

(3) - عباس حسن، النحو الوافي، ج1/ص425.

مدخولهما ذَكَرٌ في السياق، ومع ذلك فهما معروفان معهودان لدى المخاطبين عند نزول الآيتين الكريمتين.

4-1-2-3-2-الإشارة إلى نفس الحقيقة:

وأما الدلالة الثانية فهي الإشارة إلى نفس الحقيقة⁽¹⁾ وذاتها. وتسمى اللام عندئذٍ "لام الحقيقة" أو "لام الجنس". وهي المسمّاة عند النحويين "اللام أو (أل) الجنسية"⁽²⁾. وهي أيضاً ثلاثة أقسام:

4-1-2-3-2-1-لام الجنس أو الحقيقة: وهي التي يؤتى بها لبيان الحقيقة والماهية⁽³⁾،

أي يُرادُ بها وبمدخولها الحقيقة نفسها، دون ما ينطوي تحتها من أفراد. كقولنا: (المؤمن خيرٌ من الكافر). أي حقيقة المؤمن خيرٌ من حقيقة الكافر. فالناظرُ فيه يشعرُ بدور (أل) هنا في الموازنة والمفاضلة، وإغنائها عن استقراء أفراد جنس المؤمنين والكافرين؛ إذ لا يستطيعُ أن يعدّهم فرداً فرداً، ولا أن يستقري مميّزاتهم ثم يحكمُ على كلّ واحدٍ من الفريقين. وكذلك قولنا: (الدينارُ خيرٌ من الدرهم). وجعلوا من ذلك قولَ أبي العلاء المعري:

والخِلُّ كالماء يُبدي لي ضمائرَه مع الصّفاء، ويُخفيها مع الكَدَرِ
فليس المرادُ هنا خلاً معهوداً معروفاً، ولكن المرادُ جنسُ الخِلّان. والمعنى: أنّ الصديقَ يُبدي لك ما يُضمّرُه إذا صفا لك، أمّا إذا جفاكَ فلا ترى منه شيئاً، تماماً مثل الماءِ يُريك ما تحته عند صفائه، ولا ترى شيئاً ممّا تحته عند كَدَرِه، فالحكمُ بالتشبيه على حقيقتي الماءِ والخِلّ، لا على خِلِّ صفائه.

(1) - السكاكي، مفتاح العلوم، ص184. والقزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص38.

(2) - خالد الأزهرى، شرح التصريح، ج2/ص114.

(3) - عبد الرحمن الميداني، البلاغة العربية، ج1/ص437.

بعينه، أو ماء بعينه⁽¹⁾. وبهذه اللام فسروا ورودها في قوله جلّ وعلا: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ (الأنبياء، 30). أي: من ماهية جنس الماء وحقيقته؛ فإرادة حقيقة الماء وماهيته تستبعد إرادة كل الماء على سبيل الاستغراق. والقرينة الدالة على ذلك هي الواقع والحال المشاهدان، فالأحياء لا تحيي بكل الماء⁽²⁾.

4-1-2-3-2-2- لام العهد الذهني: وهي لام الحقيقة والجنس يُراد بها فرد (ما) مبهم من

أفراد الحقيقة باعتبار عهديته في الذهن لاشتمال الحقيقة عليه. وعليه قول الشاعر:

ولقد أمر على اللئيم يسبني فمضيت، ثمّ قلت: لا يعنيني⁽³⁾

فالمراد بـ (اللئيم) هنا فرد غير معين من أفراد الجنس. وهو قريب في المعنى من النكرة (لئيم من اللئام)، ولذلك يُقدّر (يسبني) - في النحو - وصفًا، لا حالًا⁽⁴⁾. قال السكاكي: «ولقرب المسافة إذا تأملت بين أن يُعرف الاسم هذا التعريف، وبين أن يُترك غير معرف به، يُعامل كثيرًا معاملة

(1)- ينظر عبد العزيز عبد المعطي عرفة، من بلاغة النظم العربي، ج1/ ص156. وبسيوني عبد الفتاح قيود، علم المعاني، ج1/ ص114.

(2)- ينظر عبد الرحمن الميداني، البلاغة العربية، ج1/ ص437.

(3)- البيت منسوب لرجل من بني سلول، سيبويه، الكتاب، ج3/ ص24. وابن جني، الخصائص، طبعة عالم الكتب، ص855. وخالد الأزهرى، شرح التصريح، ج2/ ص114 بعجز مختلف: فأعف ثم أقول: لا يعنيني. ومنسوب أيضًا لبشر بن عمرو الحنفي، وعميرة بن جابر الحنفي كما في شرح التصريح، ج2/ ص114. وعبد المتعال الصعيدي، بغية الإيضاح، ج1/ ص71. وسبب اختلاف الرواية في رأيي هو استعمال صيغة المضارع (أمر) للدلالة بها على الماضي (مررت)؛ لذلك قال سيبويه: «وقد تقع (نفع) في موضع (فعلنا) في بعض المواضع». أي: ولقد مررت. وقال السيرافي: «إنما يستعمل ذلك إذا كان الفاعل قد عُرف منه ذلك الفعل خُلُقًا وطبعًا، ولا يُنكر منه في الماضي والاستقبال، ولا يكون لفعل فعله مرة من الدهر». سيبويه، الكتاب، ج3/ ص24. وقال ابن حنّي بعد إيراده هذا الشاهد: «أي: ولقد مررت». وقال أيضًا: «فإنما حكى فيه الحال الماضية، والحال لفظها أبدًا بالمضارع». وقال قبله: «فتأتي بلفظ الماضي ومعناه الاستقبال». ابن جني، الخصائص، طبعة عالم الكتب، ص855-856. وقال الصعيدي: «وقوله (أمر) مضارع بمعنى الماضي، لاستحضار تلك الصورة العجيبة عنده». عبد المتعال الصعيدي، بغية الإيضاح، ج1/ ص71.

(4)- السكاكي، مفتاح العلوم، ص185. والقزويني، الإيضاح، ص39. والصعيدي، بغية الإيضاح، ج1/ ص72.

غير المعرّف»⁽¹⁾. وهو ما قاله أكثر النحاة. قال الأزهري: «فجملته (يسبني) في موضع جرّ نعتٍ لـ (اللّئيم)، وصحّ نعتُهُ بالجملة نظرًا لمعناه، فإنّ المعرّف بـ (أل) الجنسيّة لفظه معرفةً ومعناه نكرة»⁽²⁾. مع صحّة اعتبارها حالاً حملاً على اللفظ (اللّئيم)، لأنّ السبّ كان في حال المرور فقط، ولم يكن صفةً لازمةً له على رأي الصعيدي⁽³⁾. وقال ابن مالك: «والمنعوت بالجملة نكرة...، مقرون بـ (أل) الجنسيّة نحو: ﴿وَأَيُّهُ لَهْمُ آيَلُ نَسْلُكُ مِنْهُ أَتَهَارُ﴾ (يس، 37). فنعت (اللّيل) بجملة، لأنّه معرفة في اللفظ نكرة في المعنى، إذ لم يُفصّد به ليلٌ معيّن»⁽⁴⁾.

4-1-2-3-2-3- لام الاستغراق: وهي التي يُرادُّ بها وبمدخولها جميع أفراد ذلك الجنس

وتلك الحقيقة حقيقةً أو عرفاً، سُميت بذلك لاستيعابها كلّ أولئك الأفراد. الفرقُ بين هذه (اللام) وبين (اللام) السابقة التي للجنس والحقيقة أنّها لا يصحُّ وضع لفظ (كلّ) بدلها، كما تقدّم مع لفظ (الماء) في آية الأنبياء. أمّا هذه اللام فيمكنُ تعويضها بكلمة (كلّ). كما في قوله سبحانه: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ (النساء، 28). أي (كلّ إنسان). هذا مثال الاستغراق الحقيقي. وأمّا قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ السَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ﴾ (الأعراف، 113). فالمرادُ سَحَرَةُ فرعون لا كلّ سحرة الدنيا، وهذا من الاستغراق العرفي⁽⁵⁾.

لخصّ الخطيب القزويني الاستعمالات والدلالات للمعرّف بـ(أل) الجنسيّة هذه بقوله: «فالحاصل أنّ المرادَ باسم الجنسِ المعرّف بـ(أل): إمّا نفس الحقيقة...، ونحوه علّم الجنس، ك(أسامة) - يعني الأسد-. وإمّا فردٌ معيّن، وهو العهدُ الخارجي، ونحوه العلّم الخاصّ، ك(زيد). وإمّا

(1) - السكاكي، مفتاح العلوم، ص185.

(2) - خالد الأزهري، شرح التصريح، ج2/ ص115.

(3) - عبد المتعال الصعيدي، بغية الإيضاح، ج1/ هامش ص72.

(4) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج3/ ص311.

(5) - عبد الرحمن الميداني، البلاغة العربية، ج1/ ص438-439.

فردٌ غيرٌ معيّن، وهو العهدُ الذهنيّ، ونحوه النكرة، ك(رجلٍ). وإمّا كلُّ الأفراد، وهو الاستغراق، ونحوه لفظُ (كلّ) مضافاً إلى نكرة، كقولنا: (كلُّ رجلٍ)»⁽¹⁾.

4-1-2-4- دالات استعمال الإشارات:

ذكر أهلُ البلاغة والمعاني مقاماً أساسياً لاستعمال المعرّف بالإشارة إليه، وهي إذا صحَّ إحضاره وتصوره في ذهن المتلقّي عن طريق الإشارة الحسيّة إليه⁽²⁾. وفي قولهم (إحضار) تنبيهٌ إلى أنّ حضورَ المعرّف بالإشارة الماديّ في موقف الكلام ووضعيّة الخطاب ومعاينته ليس شرطاً. ومع ذلك يصحُّ الإشارة والتوجّه إليه بالعقل والقلب، وهو ما أسماه بعضهم "الإشارة العقلية" التي تلتقي مع استعمال الموصول، على اعتبار أنّ معنى الموصول إحضار المراد تعريفه بالصلة - لأنه غائب - في ذهن المتلقّي بذكر جملة معلومة المضمون والانتساب إليه⁽³⁾، حتى يصير كأنّه مشارٌ إليه حقّاً. فإذا قلت: (الأستاذ الذي يلقي المحاضرة لا أعرفه)، فكأنّك قلت: (ذلك الأستاذ لا أعرفه). وذلك لتمييزه عن غيره من أفراد جنسه وتعيينه أكمل تمييز وتعيين. وتلك طبيعة دلالة ألفاظ الإشارة⁽⁴⁾ مع المشار إليه. لأنّ التعريف في الحقيقة للمشار إليه لا اسم الإشارة ذاته. وذلك لأنّ الإشارة يصحبها الحضور والمعاينة والمشاهدة فربّما كان المعرّف بذلك أقوى في التعريف والتحديد من سواه. وقد يحسُن هذا النوع من التعريف في مقامات المدح والإطراء والهجاء. ومثّل له

(1) - القزويني، الإيضاح، ص39. والصعيدي، بغية الإيضاح، ج1/ ص73.

(2) - ينظر السكاكي، مفتاح العلوم، ص183. والقزويني، الإيضاح، ص36. والبابرتي، شرح التلخيص، ص206. وابن الناظم، المصباح، ص17.

(3) - البابرتي، شرح التلخيص، ص206 و201.

(4) - ينظر محمّد أبو موسى، خصائص التراكيب، ص200.

الكثيرون⁽¹⁾ بقول الفرزدق يمدح وينافح عن زين العابدين علي بن الحسين بن علي عندما تجاهله

هشام بن عبد الملك رضي الله عنهم أجمعين:

هَذَا ابْنُ خَيْرِ عِبَادِ اللَّهِ كُلِّهِمْ	هَذَا النَّقِيُّ النَّقِيُّ الطَّاهِرُ الْعَلَمُ
هَذَا الَّذِي تَعْرِفُ الْبَطْحَاءُ وَطَأَّتْهُ	وَالْبَيْتُ يَرْفُهُ وَالْجِلُّ وَالْحَرَمُ
هَذَا ابْنُ فَاطِمَةٍ إِنْ كُنْتَ جَاهِلَهُ	بَجَدَهُ أَنْبِيَاءُ اللَّهِ قَدْ خُتِمُوا
وَلَيْسَ قَوْلُكَ مَنْ هَذَا بِضَائِرِهِ	الْعُرْبُ تَعْرِفُ مَنْ أَنْكَرْتَ وَالْعَجَمُ
إِذَا رَأَتْهُ قَرِيشٌ قَالَ قَائِلُهَا	إِلَى مَارِمٍ هَذَا يَنْتَهِي الْكَرَمُ ⁽²⁾

كما ذكروا دلالات أخرى لاستعمال الإشارات المختلفة اهتم بها النحاة أيضاً، فهي هم مشترك

بينهم جميعاً؛ هي دلالات مرتبطة بموضع المشار إليه ومكانه عند الإشارة إليه، من قرب من

المخاطبين، أو بعد أو توسط بين ذلك بإصاق قرينة حرفية ببعض ألفاظ الإشارة. مثل (ها)

التبهيية للدلالة على القرب، و(كاف الخطاب) وحدها للتوسط، و(اللام) مع (الكاف) للبعد. وحاول

بعض البلاغيين التفريق والتمييز بين عمل النحوي هنا وعمل البلاغي؛ أن الأول يصف أسماء

الإشارة بأن هذا للقريب وذاك للمتوسط وذلك للبعيد، وأما الثاني فينظر فيها من حيث إنه إذا أريد

بيان القرب يؤتى بهذا، وهكذا. أي ينظر فيما يتطلبه الحال ويقتضيه المقام. وهو نظر زائد على

الأصل الأول الذي يهتم به النحوي⁽³⁾. فاستعمال أكثر علماء المعاني وصف (زائد) دليل على أن

من اهتمام البلاغي النظر في الوظائف والمعاني النحوية ويزيد عليها ذلك، والله أعلم.

(1)- عبد الرحمن الميداني، البلاغة العربية، ج1/ص420. وبسيوني عبد الفتاح فيود، علم المعاني، ج1/ص108.

(2)- إيليا الحاوي، شرح ديوان الفرزدق، دار الكتاب اللبناني، بيروت-لبنان، ط1، 1983، ج2، ص353-354.

(3)- ينظر سعد الدين التافازاني، المطول على تلخيص المفتاح، نشر بوسنوي الحاج محرم أفندي، القاهرة، مصر، 1310 هـ. ص77.

هذا وقد أشاروا إلى أغراضٍ ودلالاتٍ لتعريف الاسم بالإشارة إليه، أو دواعٍ لاختياره كما سماها الميداني، بمعونة السياق والمقام، ولو قلنا إنَّ المعنى يُفيدُ المقامَ والسياقَ والأداءَ واختلافُ الألفاظ والكلمات لما بعُدنا عن الحقيقة؛ لأنَّ أسماءَ الإشارةِ في كلِّ التراكيبِ والأساليبِ لا تتغيَّرُ، وقد قالوا عنها بأنَّها ضعيفةٌ في الشَّعر، أي أنَّها ليستُ من الكلماتِ الشَّعريةِ لطبيعة دلالتيها المحددة، والتي لا تتقادُ بسهولةٍ للتلوين والتظليل على قول محمد (أبو) موسى⁽¹⁾. بدليل اجتماع دلالتي التعظيم والتحقيق⁽²⁾ مثلاً في سياقٍ واحدٍ بنفس الإشارة، كما في قوله تعالى جدُّه: ﴿فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾⁽³⁾ وَمَنْ حَقَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فِي جَهَنَّمَ خَالِدُونَ ﴿المؤمنون، 102-103﴾. فالرأي أنَّها لا تكتسبُ دلالاتها إلَّا ممَّا يليها من السياق⁽³⁾، باعتباره قرينةً نحويةً دلاليةً كبرى⁽⁴⁾ وهي دواعٍ وأغراضٌ كثيرةٌ لا تكادُ تقعُ تحتَ الحصر⁽⁵⁾. سأكتفي بذكر بعضها، منها⁽⁶⁾:

4-1-2-1-1- أن يتعيَّن اسمُ الإشارةِ طريقاً وحيداً للتعريف بالمشار إليه؛ كالأ يَعرفَ أحدُ المتخاطِبينِ أو كلاهما عن المتحدث عنه أيَّ معرفةٍ غيرِ كونه حاضراً معاًيناً مُحسناً مشاراً إليه، فتكونُ الإشارةُ الوسيلةَ الوحيدةَ لتعيينه. وفسَّروا بذلك قولَه تعالى: ﴿أَتَدْعُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ﴾ (البقرة، 31).

(1)- محمد أبو موسى، خصائص التراكيب، ص 201-202.

(2)- بسيوني عبد الفتاح فيود، ج 1/ ص 111.

(3)- رجاء عيد، فلسفة البلاغة، ص 70.

(4)- تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ج 1/ ص 164.

(5)- عبد الرحمن الميداني، البلاغة العربية، ج 1/ ص 419.

(6)- تنظر مثلاً في القزويني، الإيضاح، ص 36 إلى ص 38. والبابرتي، شرح التلخيص، ص 206 - 207. وعبد المتعال الصعيدي، بغية الإيضاح، ج 1/ ص 67 إلى 70. وعبد الرحمن الميداني، البلاغة العربية، ج 1/ ص 418 إلى ص 428. وعبد المعطي عرفة، من بلاغة النظم العربي، ج 1/ ص 149 إلى 153. وبسيوني عبد الفتاح فيود، ج 1/ ص 107 إلى ص 113.

فالملائكة حينها كانوا يجهلون أسماء ما عُرضَ عليهم، فالإشارة وحدها هي السبيل إلى تعرفهم وتعيينهم. وكذلك قوله سبحانه على لسان إبراهيم عليه السلام: ﴿رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ أَمْنًا﴾ (إبراهيم، 35). وجعلوا منه قول الشاعر يُثني على ممدوحه السخي الذي يُقري طارقَه وإن لم يعرفه، وبيدُل له أعز ما لديه (قيل إنه حاتم):

وَإِذَا تَأَمَّلَ شَخْصَ ضَيْفٍ مُقْبِلٍ مُنْزِلِ سِرِّالٍ لَيْلٍ أَغْبَرِ
أَوْ مَا إِلَى الْكُومَاءِ هَذَا طَارِقُ نَحَرْتَنِي الْأَعْدَاءُ إِنْ لَمْ تُنْخَرِي
و(الكوماء) هي ناقته المكتنزة العظيمة السنّام. و(الطارق) ضيف الليل⁽¹⁾. وبما أنه مجهول عند المخاطب والمادح لم يجد الشاعر المادح سوى الإشارة الحسية لتعريفه، كأنه قال: (هذا المقبل طارق أو ضيف).

4-1-2-4-2- أن يُقصد التعريض بغباوة المخاطب، أي أنه غبيّ، لا يتميز الشيء عنده إلا بالحسّ. ومثّلوا له بقول الفرزدق يهجو جريراً ويفتخر عليه بأبائه بعد تعداد أمجادهم ومحامدهم باختيار اسم الإشارة الخاصّ بالبعيد للدلالة على بُعد منزلتهم من أن يُتطاولَ عليهم:

أُولَئِكَ آبَائِي، فَجِنْنِي بِمِثْلِهِمْ إِذَا جَمَعْتُنَا يَا جَرِيرُ الْمَجَامِعُ⁽²⁾

فأبأوه غائبون لموتهم، ولكنه يُقدّر وجودهم، ويبالغ في ذلك فيشير إليهم. وجرير يعرفهم أيضاً فرداً فرداً. فتعريفهم بالإشارة تعريض بغباء خصمه، حتّى لكأنه لا يعرفهم إلا إذا رآهم بالعين⁽³⁾.

(1) - السكاكي، مفتاح العلوم، ص183. والقزويني، الإيضاح، ص36. وابن النظم، المصباح، ص17-18. وعبد الرحمن الميداني، البلاغة العربية، ج1/ ص419. وعبد المعطي عرفة، من بلاغة النظم العربي، ج1/ ص150.

(2) - السكاكي، مفتاح العلوم، ص183-184. والقزويني، الإيضاح، ص36. والتلخيص، ص62. والبيت في إيليا الحاوي، شرح ديوان الفرزدق، دار الكتاب اللبناني، بيروت-لبنان، ط1، 1983، ج2، ص333.

(3) - ينظر عبد المعطي عرفة، من بلاغة النظم العربي، ج1/ ص151.

هذا بالنسبة للمخاطب. أمّا بالنسبة للمشار إليه المتحدّث عنه في البيت فيمكن فهم عكس ذلك تماماً وهو التكريم والتمجيد والرفعة، خصوصاً أننا في مقام الافتخار والتباهي والمدح. فهو يشبه قول الحطيئة في مدح بني سعد:

أُولَئِكَ قَوْمٌ إِذَا بَنَوْا أَحْسَنُوا الْبُنَى وَإِنْ عَاهَدُوا أَوْفَوْا وَإِنْ عَقَدُوا شَدَّوْا
وهو غرض أو معنى يذكره البلاغيون ضمن دلالات استعمال الإشارات. وجعلوا منه قوله سبحانه: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (البقرة، 5). وقوله عز اسمه: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ (الإسراء، 9). وعكسه:

4-1-2-3- أن يُراد إهانة المشار إليه وتحقيره واسترداله والخط من منزلته. كما في قوله تقدّست أسماؤه: ﴿آرَاءَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالذِّينِ ﴿١﴾ فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ الْيَتِيمَ﴾ (الماعون، 1-2). وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَيْرًا مِّنَ اللَّعِينِ وَالْإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَئِكَ كَالْأَنْعَمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾ (الأعراف، 179). وقوله: ﴿وَمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ﴾ (العنكبوت، 64).

4-1-2-4- أن يُراد بيان أن المشار إليه إضافة إلى قرّبه وحضوره فهو ظاهر واضح جليّ، لا يحتاج إلى إجهاد لمعرفة، بل يحتاج فقط إلى تبصّر وتعقل. كما يفهم من قوله تبارك وتعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ فَاتَّبِعُوهُ﴾ (الأنعام، 153). أي: هو صراطٌ بيّن واضح لا لبس فيه، مستقيم قيم لا اعوجاج فيه، ينسجم مع فطرة عقولكم ونفوسكم.

4-1-2-5- ومن دلالات استعمال اسم الإشارة إفادة التركيز والاختصار والتلخيص

لكلام طويل، يُغني عن إعادته وتكراره. كما قد يُدرك بالنظر في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ مِمَّا أَوْحَىٰ إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ الْحِكْمَةِ﴾ (الإسراء، 39). أغنى عن آيات عديدة حوت أحكاماً وأموراً كثيرة⁽¹⁾.

4-1-2-5- دلالات استعمال الموصولات:

تقدّم أنّ الموصول مبهم الدلالة، مفتقر أبداً إلى صلة يبين بها المراد من استعماله. وذلك «الإبهام الأولي فيه يُحدث في نفس المتلقي تشوّفاً وتشوّفاً لمعرفة المراد به عن طريق صلتِهِ»⁽²⁾. وحتى تُبين تلك الصلة ذلك المراد ينبغي أن يكون مضمونها معلوماً⁽³⁾ لدى المتخاطبين مقدّماً، فيتَّبَعُ الإبهام في الموصول بالبيان في الصلة. وإنّ لا فقد اجتمع إبهامان في سياق واحد، فيذهب المعنى والمراد، ولا يصلح الكلام.

وذكروا لاستعمال المعرف بالموصولية دواعي وعللاً وأغراضاً كثيرة أيضاً، أذكر منها:

4-1-2-5-1- عدم معرفة شيء عن المتحدث عنه إلّا مضمون تلك الصلة. وهذا في الحقّ

أصل استعمال الموصول، فهو لا يوصل «إلّا بجملة من الكلام قد سبق من السامع علم بها، وأمر قد عرفه»⁽⁴⁾. قالوا عن هذا الداعي: «مثل أن لا يكون لك منه أمر معلوم، سواء لك أو لمخاطبك»⁽⁵⁾. أو «لعدم علم المخاطب بالأحوال المختصة به سوى الصلة»⁽⁶⁾. فنصّ القول الثاني

(1)- ينظر بسيوني عبد الفتاح فيود، ج1/ص112. ومحمد أبو موسى، خصائص التراكيب، ص207-208.

(2)- عبد الرحمن الميداني، البلاغة العربية، ج1/ص429.

(3)- يطلق على هذا المضمون مصطلح "جملة معلومة". ينظر السكاكي، مفتاح العلوم، ص181. والبابرتي، شرح التلخيص، ص201. والتافتازاني، المطول، ص74.

(4)- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص219.

(5)- السكاكي، مفتاح العلوم، ص181. ومثله في البابرتي، شرح التلخيص، ص201.

(6)- القزويني، التلخيص في علوم البلاغة، ص58. والإيضاح، ص34. والتافتازاني، المطول، ص74.

على المخاطب فحسب. لأن المتكلم المنشئ قد يعرف أموراً أخرى عن المتحدث عنه، ولكنه لا يذكر إلا ما يعرفه المخاطب الذي ينحصر علمه عنه في مضمون الصلة⁽¹⁾. خصوصاً إذا كان الشاهد من كلام الله تعالى، كما سيأتي في الأمثلة. من ذلك ما قالوه في قوله تعالى حكاية عن كلمه موسى ﷺ بشأن الإسرائيلي الذي استنصره على القبطي: ﴿فَإِذَا الَّذِي اُسْتَنْصَرُهُ بِالْأَمْسِ يَسْتَصْرِحُهُ﴾ (القصص، 18). فالمتلقي قارئاً أو سامعاً لا يعرف عن ذلك الإسرائيلي إلا ما دلت عليه الصلة؛ فالمستصرخ اليوم هو نفسه المستنصر أمس. لكن المتكلم يعرف عنه كل شيء⁽²⁾. وبما أن المقام يوجب استعمال الموصول وصلته في هذه المواضع لهذا الداعي، حيث لا يتم البيان ولا يتحقق إلا به، قالوا لا بلاغة فيه؛ لأن البلاغة تكون حيث يكون الاختيار والتفاضل⁽³⁾ في التعبير والكلام.

4-1-2-5-2 زيادة تقرير المعنى أو الغرض الذي سيق له الكلام، لما في ذكر صلة الموصول من دلالات على وقوع الحدث وتأكيده. كأن يقال: (سرق القصر من يعرف خباياه، مداخله ومخارجة جيداً، و...). والمتكلم يعرفه ويعرف اسمه، ولكنه يذكره بالموصول وصلته زيادة في تأكيد السرقة منه وتقريرها. وجعلوا من هذا قوله سبحانه: ﴿وَرَوَدَتْهُ آتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾ (يوسف، 23). فالتعبير بجملة الصلة (هو في بيتها) وهو مؤلى شب في رعايتها، مطيع لها بقوة العرف والقانون، يزيد المعنى تقريراً وتأكيذاً؛ فكونه في بيتها دليل على تمكنها منه، واستجابته لرغبتها. ولكنه مع كل ذلك، ومع حبه لها وهمه بها، تعفف وأبى وأعرض عن الفعل المشين،

(1) - ينظر محمد عبد المطلب، البلاغة العربية قراءة أخرى، ص 230.

(2) - ينظر عبد الرحمن الميداني، البلاغة العربية، ج 1/ ص 429.

(3) - ينظر عبده قلقيلة، البلاغة الاصطلاحية، ص 214. وعبد المتعال الصعيدي، بغية الإيضاح، ج 1/ هامش ص 64.

واستعصم حياءً من ربّه، وطاعةً له، وهو يعلم عاقبةَ تمرّده وعصيانِهِ لسيّدته، وعدم انصياعِهِ وانقياده لأمرها. كلُّ ذلك من شأنه أن يزيدَ في قوّة الغرضِ الذي سيقَ له الكلامُ، وهو عِفّةُ يوسفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وطهارتهُ ونزاهتهُ. وهذه المعاني لا تتأتّى لو قال: (راودته زليخا أو امرأة العزيز)⁽¹⁾. وفي الكناية بفعلها عن اسمِها (زليخة) ومنزلتها (امرأة عزيز مصر) معانٍ وأغراضٌ أخرى، منها سترها وصيانتُها وتعفيُّها، لأنّها ستُذكرُ في قرآنٍ يُتلى إلى يوم الدين. فيبقى ذكرُ الفعلِ والحدث، لا اسمُها ونسبُها. لهذا آثرتُ استعمالَ لفظِ (السترِ) على ما أورده بعضهم، كلفظِ (استهجان التصريح باسمها)⁽²⁾، لأنّها آمنتُ وصلحتُ وتزوَّجتُ من النبيِّ يوسفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، كما يقولُ بعضُ القصص. ومعنى (السترِ) الذي أردته هنا قريبٌ ممّا قاله رجاء عيد معترضاً على مَنْ فسّرَ عدمَ ذكرِ اسمِ (التي راودته في بيتها) باستهجان التصريح به: «... إنّ عدمَ التصريحِ بالاسمِ ليس لاستهجان التصريح به، بل إنّه نمطٌ من أدب القرآنِ نلقاه في كثيرٍ من سورهِ، حيثُ لا يُصرّحُ بأسماء يري التصريح بها إصافاً لِعَارٍ قد يُطارِدُ أصحابها طيلةَ الزمن، وكلّما قرأ إنسانٌ آيةً تتناولُهم، مثلاً ﴿وَعَلَى

الثَلَاثَةِ الَّذِينَ خُلِفُوا﴾ (التوبة، 118) ...»⁽³⁾.

كما مثّلوا لهذا الغرض بقول أبي العلاء:

أَعْبَادَ الْمَسِيحِ يَخَافُ صَاحِبِي وَنَحْنُ عِبِيدُ مَنْ خَلَقَ الْمَسِيحَ؟!⁽⁴⁾
فإنّ في الموصول مع صلته تقريرٌ وتأكيّدٌ للغرضِ المَسوقِ لأجله الكلامُ؛ وهو حثُّ قومه على

(1) - ينظر مثلاً التافئازاني، المطوّل، ص 74-75. والبايرتي، شرح التلخيص، ص 202.

(2) - بسيوني عبد الفتاح فيّود، ج 1/ ص 103. واعترض عليه حسن طبل، علم المعاني في البلاغة العربية تأصيل وتقييم، ص 167. وتشدّد رجاء عيد في الاعتراض، فلسفة البلاغة، ص 69.

(3) - رجاء عيد، فلسفة البلاغة، ص 69-70.

(4) - عبده قلقيلة، البلاغة الاصطلاحية، ص 214. وفضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفنانها، ص 309.

الشجاعة والإقدام، وعدم الخوف ممن يعبدون المسيح عليه السلام، فإنهم عبيد الله الذي خلقهم وخلق المسيح، فكيف يخافون من عبّاد المخلوق، وهم يعبدون الخالق.

4-1-2-5-3- استهجان التصريح بالاسم، أو إثارة عدم ذكره تأدّباً وتعقّفاً، فيكون تمييزه وبيانّه بالموصول وصلته محقّقاً للمطلوب والغاية، دون الحاجة إلى التلقّط بما هو مستهجنٌ ممجوجٌ مستكّر⁽¹⁾. من ذلك ما رواه البخاري عن سهل بن سعد أنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: «مَنْ يَضْمَنْ لِي مَا بَيْنَ لَحْيَيْهِ، وَمَا بَيْنَ رَجْلَيْهِ، أَضْمَنْ لَهُ الْجَنَّةَ». وما أخرجه أحمد والطبراني والبيهقي عن الضحّاك بن سفيان أنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إِنَّ اللَّهَ جَعَلَ مَا يَخْرُجُ مِنْ ابْنِ آدَمَ مَثَلًا لِلدُّنْيَا»⁽²⁾. لذلك يكثر عند أهل البلاغة والبيان استعمال الكنايات والتلميحات. وهو لونٌ من ألوان العدول عن التصريح الذي يُصار إليه كثيراً في البلاغة، على رأي السكاكي⁽³⁾.

4-1-2-5-4- إرادة التّفخيم والتّعظيم التّهويل، وأوردوا لذلك مثل قوله تعالى: ﴿فَغَشِيَهُمْ مِنْ آلَئِهِ مَا غَشِيَهُمْ﴾ (طه، 78)⁽⁴⁾. حيث دلّ الإبهام في الموصول وصلته على عظم الأمر المَهول الذي أصاب فرعون وجنوده. ولو حاول أبرع أدبٍ وصف ذلك الهول ما أفاد ما أفاده التعبير بالموصول وصلته في الآية الكريمة. ومثله قوله سبحانه عن المؤتفكات المنقلبات قوم لوط عليه السلام: ﴿وَالْمُؤْتَفِكَةَ أَهْوَىٰ ۖ فَغَشَّاهَا مَا غَشَّى﴾ (النجم 53-54) من العذاب الشديد الذي لا يقع تحت الوصف. وكذلك قول الشاعر في وصف ما تفعله الخمر بعقل متعاطيها ومُدمنها:

(1)- عبد الرحمن الميداني، البلاغة العربية، ج 1/ ص 420.

(2)- عبد الرحمن الميداني، البلاغة العربية، ج 1/ ص 430-431.

(3)- السكاكي، مفتاح العلوم، ص 181.

(4)- القزويني، التلخيص، ص 59. والإيضاح، ص 34. والتافتازاني، المطول، ص 75.

مضى بها ما مضى من عقل شارِبها وفي الزّجاجة باقٍ يطْلُبُ الباقي

فالموصولُ وصلتهُ أفادا ما أفادا من تعظيم أمرِ الخمرِ وفعلِها بالعقلِ، ومع ذلك فإنَّها لا تدَّعه حتَّى تقضيَ على البقيَّة الضَّئيلةِ الباقيةِ من عقله وتُذهِبَها.

4-1-2-5-5- تنبيهُ المخاطبِ على اعتقادِ خطأ، فيأتي الموصولُ وصلتهُ بما يُخالفُ ذلك الاعتقادَ لتصحيحه. ومنه قولُ عبدةَ بنِ الطيّبِ يَنبُؤُ أولادَه:

إِنَّ الَّذِينَ تَرَوْنَهُمْ إِخْوَانَكُمْ يَشْفِي غَلِيلَ صُدُورِهِمْ أَنْ تُصْرَعُوا⁽¹⁾

على الرغم من تمثيل معظم البلاغيين بهذا الشاهد لذاك الغرض فإنني أرى أن المعنى الذي أرادوه ليس للموصول وصلته فحسب، ولكنه للبيت كله؛ فالشطر الثاني الذي هو المسند (الخبر) هو المنبئ المنور لهم. شبيهه به قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلُكُمْ﴾ (الأعراف، 194). قال أحدهم: «نَبَّهْتُ صَلَّةَ الْمَسْنَدِ إِلَيْهِ عَلَى خَطَا الْمَخَاطِبِينَ، وَهُوَ أَنَّهُمْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا لَا يُفْضَلُونَهُمْ، بَلْ هُمْ مِثْلُهُمْ»⁽²⁾. وجملة الصلة (تدعون من دون الله) تنتهي قبل قوله (عباد) المسند. فما الذي بين الخطأ ونبة عليه؟

4-1-2-5-6- **تعليلُ المسند:** وهو الإشارةُ إلى أَنَّ الوصفَ الذي دلَّ عليه الموصولُ وصلَّتهُ (المسند إليه) هو نفسه علَّةُ بناءِ الحكمِ (المسند) في الجملة؛ أي سببُ بناءِ الخبر، فهو مبنيٌّ ومؤسَّسٌ على توفُّرِ الصفاتِ المذكورةِ في الصلة. كما في قوله سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ

(1) - السكّاكي، مفتاح العلوم، ص182. والقزويني، التلخيص، ص56-57. والبارتي، شرح التلخيص، ص203. وابن الناطم، المصباح، ص17.

(2) - عبده قلقيلة، البلاغة الاصطلاحية، ص 215.

يَحْزَنُونَ ﴿البقرة، 277﴾. فالحكم وهو فوزهم بالجزاء العظيم المتمثل في الخبر المسند (لهم أجزهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون) إنما هو نتيجة وثمرة لا تصافهم بتلك الصفات (الإيمان والعمل الصالح وإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة). أي أن هذه الصفات الواردة في صلة الموصول علّة فوزهم بذلك الأجر وسببه.

4-1-2-5-7- اتخاذ الموصول وصلته ذريعةً ووسيلةً إلى تعظيم شأن الخبر⁽¹⁾ بعدهما:

سبقّت إلى غرض التعظيم، ولكن كانت عن تعظيم الموصول (المسند إليه) الموصوف بصلته. وهنا الحديث عن تعظيم الخبر (المسند)، وهو المقصود بتعظيم المسند إليه (الموصول وصلته)، وهو الوسيلة لذلك. ومثاله قول الفرزدق:

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

فالمسند وهو الخبر (بنى لنا بيتاً) المبني على المسند إليه (الذي رفع السماء) هو الذي يؤدي المعنى ويُنمّ الفائدة، وهي هنا (بناءً بيتٍ عزيزٍ طويلٍ)⁽²⁾، كنايةً عن المجد والشرف والعظمة. يرى أصحاب المعاني أن عظمة المسند هنا من عظمة المسند إليه؛ فالذي سمك السماء العظيمة ورفعها هو الذي بناه، فعظمة البناء من عظمة الباني. إضافةً إلى هذا أشار بعضهم إلى إمكانية أن يكون الموصول وصلته في مثل هذا الشاهد أيضاً وسيلةً إلى تعظيم الموصوف بهما؛ فلا شك أن القادر على رفع السماء بإحكامٍ عظيمٍ القدر والشأن؛ أي أن (الذي سمك السماء عظيمٌ جليل)⁽³⁾.

(1) - السكاكي، مفتاح العلوم، ص 182.

(2) - ليس البيت المقصود هو البيت الحرام، بل هو بيت الشاعر وأهله. الصعيدي، بغية الإيضاح، ج 1/ هامش ص 66.

(3) - عبد الرحمن الميداني، البلاغة العربية، ج 1/ ص 434.

4-1-2-6- دلالات استعمال المضاف إلى معرفة:

الإضافة المعنوية عند البلاغيين هي الإضافة الحقيقية المسماة محضة أو لفظية الدالة على نسبة بين اسمين متضايقين على تقدير حرف جرّ بينهما. يُنزلُ الثاني منهما منزلة التتوين من الأول⁽¹⁾. فقولنا مثلاً: (عبدُ الله) بمثابة قولنا: (عبدُ الله). وقد ذكروا لهذه الإضافة أغراضاً ودلالات، منها:

4-1-2-1-6- الاختصار والإيجاز إذا كان المقام يقتضي ذلك. قال السكاكي: «متى لم

يكن للمتكلّم إلى إحضاره في ذهن السامع طريقٌ سواها أصلاً. كقولك: (غلامُ زيد)، إن لم يكن عندك منه شيءٌ سواه، أو عند سامعك، أو طريقٌ سواها أخصر، والمقام مقام اختصار⁽²⁾. أي: استحضار صورة المعرف بالإضافة بما عُرف عنه، ليصحّ الحديث عنه، ويكون الكلام مفيداً. ولكون ذلك هو السبيل الوحيد إلى استحضار الموصول وصلته في ذهن السامع قال أكثر المحدثين أنّه ليس من البلاغة؛ حيث لا اختيار للمتكلّم، بل هو مضطرٌّ إلى سلوك ذلك الطريق، مجبرٌ عليه، والبلاغة تكون حيث يكون الاختيار⁽³⁾ في الألفاظ والتراكيب والأساليب. ويستشهدون على هذا الغرض ببيتٍ للشاعر جعفر بن غلبه بن ربيعة أبي عارم الحارثي (ت 145هـ) الذي لا يكادُ يخلو منه مؤلفٌ من مؤلفات علم المعاني:

هَوَايَ مَعَ الرِّكْبِ الْيَمَانِيِّ مُصْعِدٌ جَنِيْبٌ، وَجُنْمَانِي بِمَكَّةَ مُوثِقٌ⁽⁴⁾
الشاهد في قوله: (هواي)، أي (المرأة التي أهوى سائرةً مع). حيث أوجزه الشاعر في كلمة

(1)- عبد الرحمن الميداني، البلاغة، ج1/ ص445.

(2)- السكاكي، مفتاح العلوم، ص186. والبابرتي، شرح التلخيص، ص214.

(3)- عبده قلقيلة، البلاغة الاصطلاحية، ص223.

(4)- السكاكي، مفتاح العلوم، ص186. والقزويني، الإيضاح، ص40. والبابرتي، شرح التلخيص، ص215.

واحدة، وقد أطلق المصدر (هوى) وأراد به اسم المفعول (المهوي)، مضافاً ومنسوباً إلى (باء) المتكلم، حتى لكانها هي الهوى كله. وذلك بما يناسب المقام الذي كان فيه، وما تقتضيه الحال، وهو السجن النفسي والحقيقي، حيث لا يسعفه الموقف لطيل الكلام ويفصله. مع العلم أن قوله (هواي) مختصراً هو المناسب للوزن والبحر (الطويل)، ولو قال غير ذلك لم يستقم.

4-1-2-6-2- إغناء الإضافة عن التفصيل؛ لتعذره أو تعسره لكثرة عدده، كما فهموا من قول مروان بن أبي حفصة المعروف بأبي السّمط (105-182هـ) يمدح به معن بن زائدة وقومه بني مطر:

بنو مطر يوم اللقاء كأنهم
أسود لها في غيل خفان أشبل
فقوله (بنو مطر) أغنت الإضافة فيه عن تفصيلهم⁽¹⁾ بأسمائهم وتعدادهم لكثرتهم، فيتعذر ذلك. أو لكون ترك ذكر المعرف بالإضافة وتفصيله أرجح لداع ما كالخوف من التصريح به لعواقبه. واستشهدوا له بقول الحارث بن ولة الجرمي يعتذر لامراته عن عجزه عن الثأر لمقتل أخيه:

قومي هم قتلوا- أميم- أخي
فإذا رميت يصيبي ساهمي⁽²⁾
فهو وإن كان يعرف قتلة أخيه، فإنه أثر الإجمال وعدم التصريح بأسمائهم، توجساً وتخوفاً من عاقبة ذلك، بإثارة ضغائنهم وأحقادهم، وإيغار صدورهم عليه، فينتقموا منه. وهو لذلك موجوع حزين، لأنه لا يرضى لهم الضرر، قتلهم يؤلمه ويضعفه.

(1)- عبد المتعال الصعيدي، بغية الإيضاح، ج1/ ص75. و (غيل) شجر كثيف، و (خفان) بفتح الخاء وكسرهما مأسدة أي مكان تعيش فيه الأسود قرب الكوفة، و (أشبل) أولاد الأسود وصغارها.
(2)- عبد المتعال الصعيدي، بغية الإيضاح، ج1/ ص75. ويسويوني عبد الفتاح فيود، علم المعاني، ج1/ ص116 و88.

4-1-2-3- إفاضة تعظيم شأن المضاف وتشريفه بعظمة شأن المضاف إليه بعده. لهذا

يقول بعض اللغويين المحدثين بأن تلك الدلالات والأغراض، بل حتى التعريف نفسه، إنما هي للسياق ولما بعد المضاف؛ فالمضاف يكتسب دلالاته بإضافته إلى المضاف إليه. كما هي الحال هنا، ففي قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ﴾ (الجن، 19). وقوله سبحانه: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾ (الحجر، 42). ففي الإضافة إلى جلاله سبحانه تشريف للمضاف، وأي تشريف؟!

4-1-2-4- إفاضة تحقير المضاف والحق من شأنه بحقارة المضاف إليه بعده. ومثاله

قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ﴾ (المجادلة، 19). ولعلّ منه قول النبي ﷺ في الحديث المشهور: «تَعَسَّ عَبْدُ الدِّينَارِ وَعَبْدُ الدَّرْهِمِ وَعَبْدُ الْقُطَيْفَةِ...» (رواه البخاري وغيره). وقول جميل بثينة: أَبُوكَ حُبَابٌ سَارِقُ الضَّيْفِ بُرْدَهُ وَجَدِّي يَا حَجَّاجُ فَارِسُ شَمْرًا⁽¹⁾ إفاضة تحقير أبي المخاطب وإهانته واضحة في قوله (سارق الضيف).

وهناك أغراض ودلالات أخرى، ذكرها أكثرهم عرضاً دون التمثيل عليها بشواهد من المدونة، بل اكتفوا بأمثلة افتراضية من تأليفهم. منها: التحريض على الإكرام، أو الإهانة، أو البر، أو الاستهزاء والتهمك⁽²⁾.

هذه أهم الدلالات والأغراض لمختلف صور المعارف التي توصل أصحاب المعاني إلى استخلاصها من النصوص العربية قرآنًا وحديثًا وأدبًا. بالإضافة إلى أغراض أخرى لم أذكرها، يمكن

(1) - إميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، ج3/ص143. ويسبوني عبد الفتاح فيّود، علم المعاني، ج1/ص117. وعبد المتعال الصعيدي، البلاغة العالية، ص77.

(2) - عبد الرحمن الميداني، ج1/ص450.

الرجوع في معرفتها إلى المصادر والمراجع الكثيرة، أو التي يمكن أن يستنبطها الناظرين بما أوتوا من أدوات الفهم والبيان ووسائله في كل العصور.

2-4- دلالات استعمال النكرة:

يذكر المهتمون بالبلاغة معاني لمواضع استعمال ألفاظ "النكرة"، واختيارها على "المعرفة"، يَعدُّها بعضهم دواعي⁽¹⁾ وأسباباً لاختيار المنشئ "النكرة"، ويعتبرها آخرون أغراضاً وفوائد بلاغية يدلُّ عليها السياق والمقام⁽²⁾، لا الكلمة المنكرة المطلقة الشائعة، التي لا تدلُّ على مخصَّصٍ محدَّد. لذلك تعمَّدت اختيار مصطلح "استعمال النكرة" على كلمة "النكرة" بمفردها، وربما صلَّح لنفس الغرض مصطلح "التكثير" بصيغة (التفعيل) لما فيها من معنى الجعل والتأثير. فلفظُ (حياة) بالتكثير مثلاً وردَ في قوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَوةٍ﴾ (البقرة، 96)، وقوله سبحانه: ﴿وَلَكُمْ فِي الْفَصَاصِ حَيَوةٌ﴾ (البقرة، 179). بمعنيين وغرضين مختلفين كما فهمه الناظرين؛ ففي الشاهد الأول كان المعنى على التحقير والتهوين، أي: أيِّ حياةٍ، مهما كانت صفتها، المهمُّ أنها حياةٌ لا موتٌ، وأنها طويلةٌ زائدة، لذلك يودُّ أحدُهم لو يُعَمَّرَ ألفَ سنةٍ، كما ينصُّ سياقُ الآيةِ ﴿وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾. قدَّر بعضهم مضافاً محذوفاً، أي (على طول حياةٍ)، أو (على مطلق حياةٍ)⁽³⁾. أمَّا في الشاهد الثاني فهي بمعنى حياةٍ عظيمة، حريَّةٍ بأن يُحافظَ عليها⁽⁴⁾. لذلك فالأغراضُ كثيرةٌ مختلفةٌ باختلاف الدارسِ أو الناظرِ في نصوصها، وذوقه وفهمه، لا يمكنُ

(1) - عبد الرحمن الميداني، البلاغة العربية، ج 1/ ص 400.

(2) - ينظر فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفنانها، ص 329. حتَّى سماها عبد المتعال الصعيدي في "البلاغة العالية" ص 78 "مقامات التكثير".

(3) - ينظر السمين الحلبي، الدرّ المصون، ج 2/ ص 11.

(4) - ينظر فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفنانها، ص 329. والزمجشري، الكشاف، ج 1/ ص 373. والسكاكي، مفتاح العلوم، ص 193.

حصرها⁽¹⁾ وحدّها. فربّما اختلفَ في تعيين المعنى والغرض من نفس "الكلمة المنكرة" في نفس السياق لاختلاف الفهم والرؤية. وأمثلة ذلك كثيرة، منها على سبيل المثال اختلاف الزمخشري والسكاكي في تقدير المعنى أو الغرض من لفظ (غشاوة) في قوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾ (البقرة، 7). فرأى الأول أن تتكبرها أفاد النوعية؛ أي: (وعلى أبصارهم نوع خاص من الغشاوات). في حين فهم الثاني منه معنى التهويل والتعظيم⁽²⁾. جاء في "الكشاف": «ومعنى التنكير أن على أبصارهم نوعاً من الأغطية غير ما يتعارف به الناس، وهو غطاء التعامي عن آيات الله»⁽³⁾. وقال السكاكي عن نفس الكلمة في الآية: «فنكر لتهويل أمرها»⁽⁴⁾. علّق البرقوقى يقول: «ورأى السكاكي أن التنكير للتعظيم، أي: غشاوة عظيمة تحجب أبصارهم بالكليّة، وتحول بينها وبين الإدراك، وهذا أليق»⁽⁵⁾.

تقدير المعنى والغرض مرده عند بعضهم إلى السياق والمقام، لا إلى ذات الكلمة المنكرة الدالة على معناها الأصلي المعجمي. أي أن المعنى المستفاد منها ومن استعمالها في النصوص يدلّ عليه السياق والمقام. لذلك ظهر الاختلاف في الفهم وتقدير الغرض والدلالة. قال أحد الباحثين: «أمّا ما يذكره علماء البلاغة من معانٍ استُفيدت من النكرة، فإنّها لم تُقدّم بطبيعتها، وإنّما استفادتها من المقام الذي وردت فيه. فكأنّما المقام هو الذي يصف النكرة، ويحدّد معناها؛ فكلمة (حياة) مثلاً تدلّ على معناها المجرد، والمقام يهبّها معنى التحقير حيناً، والتعظيم حيناً آخر»⁽⁶⁾. إشارة إلى لفظ (حياة) في الآيتين السابقتين. وقال في موضع ثانٍ: «وقد تأتي الكلمة نفسها في مقام آخر ويكون

(1) - ينظر فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفنانها، ص 331.

(2) - ينظر فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفنانها، ص 330. وعبد العزيز عبد المعطي عرفة، من بلاغة النظم العربي، ج 1/ ص 162. ومحمد أبو موسى، خصائص التراكيب، ص 214.

(3) - الزمخشري، الكشاف، ج 1/ ص 169.

(4) - السكاكي، مفتاح العلوم، ص 193.

(5) - القزويني، التلخيص، هامش ص 68.

(6) - أحمد أحمد بدوي، من بلاغة القرآن، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، د. ط، 2005م، ص 102.

ما يُحِيطُ بها دالًّا على حقارتها وضَعَتْهَا، ممَّا يدلُّ على أنَّ التَّكْثِيرَ في ذاته لا يُؤدِّنُ بتعظيم ولا تحقير»⁽¹⁾. وهذا ينسجم مع ما قاله باحث آخر من أنَّ «السياق والمضمون هو الذي دفع البلاغيين إلى تلك التقسيمات في الأغراض، ولعلَّ اكتساب صفة التعظيم أو التحقير ليس لمجرد التكثير، بل لإدراكنا مضمون السياق»⁽²⁾. ثمَّ علّق على بيت زعموا - على قوله - أنَّ التَّكْثِيرَ فيه دالٌّ في الشطر الأول على معنى التعظيم، وفي الثاني على التحقير. والبيت هو:

وَلِلَّهِ مَنِّي جَانِبٌ لَا أَضِيْعُهُ وَلِلَّهِوَ مَنِّي وَالْخَلَاعَةُ جَانِبٌ

قال: «لكننا نقول: إنَّ السياق هو الذي يَحْكُمُ لا مجرد التكثير؛ ف(جانب) الأولى منسوبة إلى الله، وفيها تأكيدٌ بالنفي (لا أضيّعه)، الذي يؤكِّدُ المعنى أكثر من قوله: (ثابتٌ أو موجودٌ) مثلاً. مع مجيئه مقدّمًا، الأمر الذي يوحي بأهمّيّته. و(جانب) الثانية بلا تأكيد، ويتداخل الشعور الديني والأخلاقي لذكر (الله والخلاعة) حتّى يدفع إلى القول بأنّه للتحقير»⁽³⁾.

والحقّ في نظري أنَّ الكلمات المفردة عموماً - معرّفة ومنكّرة - تدلُّ، وهي منفردة، على معانيها المعجميّة الأصليّة، والمعاني الأخرى الزائدة التركيبية منها والبلاغيّة مقاميةً تكتسبها من التركيب والأسلوب والنصّ، أي من السياق والمقام. فالنكرة والمعرفة في هذا سواء. وهذا يقود إلى أسئلة واستفهامات وجيهة كثيرة تطول الإجابة عليها، منها: هل يتساوى التعبير بالنكرة والتعبير بالمعرفة من جهة البلاغة والدلالة؟ وإذا كان الجواب ب(نعم)، فما الفائدة من ورود كثير من النكرات هنا والمعارف هناك؟ أذلك للتوسيع والتنويع فحسب؟ أم لغايات أخرى؟ أمّا الجواب ب(لا) فذلك ما حاول

(1) - أحمد بدوي، من بلاغة القرآن، ص 103..

(2) - ينظر رجاء عيد، فلسفة البلاغة، ص 71. بتصرّف بسيط.

(3) - رجاء عيد، فلسفة البلاغة، ص 71-72.

البلاغيون الإجابة عليه لإبراز وجوه البلاغة فيه وإجلالها من خلال ما توصّلوا إليه من الأغراض والمقاصد التي أشاروا إليها.

هذا وذكروا لاستعمال النكرة واختيارها على المعرفة دواعي وأغراضاً بلاغية كثيرة أشار عبد الرحمن الميداني إلى أحد عشر منها، يمكن الرجوع إليها⁽¹⁾. أذكر منها:

4-2-1- عموم الأفراد والنوع: إذا جهل المتكلم حقيقة ما يُمكنه من تعريف الاسم المحدّث عنه، ولم يعلم غير نوعه وجنسه، اضطرّ إلى تكثيره وإبهامه، بإطلاق اسم عامٍّ مشتركٍ غير معيّن. مع حصول نوعٍ من التخصيص في جنسه أو نوعه وصنفه، أو إفراده ووحدته. حتّى يصحّ الكلام ويُفيد. كأن يقول ولدٌ لوالده مثلاً: (جاءنا رجلٌ وسأل عنك). فيفيد بتكثير لفظ (رجلٌ) أنّ السائل الذي جاء كان من جنس الرجال وصنفهم، لا من جنس النساء، ولا الأطفال، وهو فردٌ واحدٌ من ذلك الجنس لا أكثر. وفي هذا نوعٌ ووجهٌ من التخصيص المفيد المقصود⁽²⁾. قال السكاكي: «أو كان المقام غير صالحٍ للتعريف، إمّا لأنّك لا تعرفُ منه حقيقةً إلّا ذلك الفرد، وهو أنّه رجلٌ»⁽³⁾. وجعلوا من هذا أيضاً لفظاً (أرضاً) بالتكثير والتعميم - النكرة وعدم التعيّن بتعبير عبد الرحمن البرقوقي⁽⁴⁾ - في قوله تعالى على لسان إخوة يوسف عليهما السلام: ﴿اقْتُلُوا يُوسُفَ أَوْ اطْرَحُوهُ أَرْضًا﴾ (يوسف، 9). أي: أرضاً بعيدةً نائيةً مجهولةً منكورة، من طُرَح فيها ضلّ، وتعرّض للهلاك⁽⁵⁾، لا

(1) - عبد الرحمن الميداني، البلاغة العربية، ج 1/ من ص 400 إلى ص 409.

(2) - ينظر عبد الرحمن الميداني، البلاغة العربية، ج 1/ ص 400. وفضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفنانها، ص 330.

(3) - السكاكي، مفتاح العلوم، ص 191-192.

(4) - القزويني، التلخيص في علوم البلاغة، هامش ص 69.

(5) - ينظر عبد الرحمن الميداني، البلاغة العربية، ج 1/ 402.

يعرفها أحد، فلا يهتدي إليه أبوه⁽¹⁾. قال فيها الزمخشري: «أرضاً منكورةً مجهولةً بعيدةً من العمران، وهو معنى تنكيرها وإخلائها من الوصف، ولإبهامها من هذا الوجه نُصِبَتْ نصبَ الظروفِ المبهمةِ»⁽²⁾. فالزمخشري كما نرى يستعينُ بالنحو لاستجلاء معنى النكرة (أرضاً) حين فسّر نصبها على الظرفية المكانية بإسقاط حرف الجرّ (في)، أي: (في أرضٍ بعيدةٍ من الأرض التي هو فيها)⁽³⁾.

وربّما تعمّد مُنشئُ الكلام إخفاءَ شخصِ المحدث عنه مع معرفته، لمصلحةٍ من المصالح كالخوف عليه، كما فعلتْ أختُ موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ في قصص القرآن الكريم، في قوله تعالى: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ أَهْلِ بَيْتٍ يَكْفُلُونَهُ لَكُمْ﴾ (القصص، 12). أو لِقلة الفائدة والحاجة من تعيينه وتعريفه، كما يفهم من قوله سبحانه: ﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ قَالَ يَمُوسَىٰ إِنَّ أَمَلًا يَأْتِيرون بِكَ لِيَقْتُلوكَ﴾ (القصص، 20). فليس المراد هنا تعيين الرجل، ولكن يُراد هنا أن يصلَ إلى موسى نبأ الانتمارِ عليه بالقتل⁽⁴⁾.

ومن النكرات الصالحة للدلالة على الأفراد والنوع لفظاً (دابةً) و(ماءٍ) في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّلٍ﴾ (النور، 45). لقول صاحب "المفتاح": «إذا كان المقام للإفراد شخصاً ونوعاً»⁽⁵⁾، وذكر الآية. أي «خلقَ كلَّ نوعٍ من أنواع الدوابِّ وجنسٍ من أجناسه من نوعٍ من أنواع المياه وجنسٍ

(1) - محمد أبو موسى، خصائص التراكيب، ص 218.

(2) - الزمخشري، الكشاف، ج 3/ ص 258. ومحمد أبو موسى، البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وأثرها في الدراسات البلاغية، مكتبة وهبة، القاهرة، ط 2، 1408هـ / 1988م، ص 315.

(3) - أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج 5/ ص 284.

(4) - ينظر أحمد أحمد بدوي، من بلاغة القرآن، ص 102.

(5) - السكاكي، مفتاح العلوم، ص 191.

من أجناسه». أو «خلق كل فرد من أفراد الدواب من فرد من النطف»⁽¹⁾. وجعلوا من هذا الغرض قول الشاعر:

لكل داءٍ دواءٌ يُستطبُّ به إلا الحماقة أعيت من يداويها

حيث نكر لفظي (داء ودواء)، قاصداً أن لكل نوع أو صنف من الأدوية نوعاً من الدواء⁽²⁾.

4-2-2- التثنية والتقليل: بمعنى أن هذا الشيء المنكر كثير أو قليل؛ كثير حتى إنه لا يحتاج

لتعريف، ولا لوصف دال على التثنية، كما يفهم من قول القائل: (إن لي زيدا لماً!) أو (لعمراً)، بالنبر

على لفظ (ملاً) وتصعيد النغمة. فيدل بذلك على أن المراد (إن له ملاً كثيراً، أو علماً غزيراً) لا

يمكن الإحاطة بهما. وجعل بعضهم قوله تعالى عن سحرة فرعون قبل إيمانهم: ﴿وَجَاءَ السَّحَرَةُ

فِرْعَوْنَ قَالُوا إِنَّ لَنَا لَأَجْراً إِن كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ﴾ (الأعراف، 113). فواضح من تنكير (أجراً) أن السحرة

كانوا يريدون أجراً كبيراً وعطاءً كثيراً مكافأة لهم إن هم غلبوا موسى عليه السلام⁽³⁾. وفسره بعضهم بمعنى

التعظيم، قال في "الكشاف": «والتثنية للتعظيم»، وهو لا يتعارض مع معنى التثنية. قال بعد ذلك:

«كقول العرب: (إن له لإيلاً)، و(إن له لعنماً) يقصدون الكثرة»⁽⁴⁾، فأجابهم بأن لهم ذلك وزيادة:

﴿قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ لَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾ (الأعراف، 114). ورد بعضهم الدلالة على معنى التثنية إلى حرف

التأكيد (إن)؛ جاء في "شرح التلخيص": «قال الشارح: ويتخيل لي أن هذا المعنى إنما تريده العرب

من لفظ (إن)، سمعناهم يقولون: (إنك لتصوم)، يعنون: (تصوم كثيراً)، ولا تتوین ثمة، ومن الدليل

(1)- ينظر محمد أبو موسى، خصائص التراكيب، ص 214. وعبد العزيز عبد المعطي عرفة، من بلاغة النظم

العربي، ج 1/ ص 162. ومثل ذلك في الشيخ البارتي، شرح التلخيص، ص 217.

(2)- ينظر عبد الرحمن الميداني، البلاغة العربية، ج 1/ 407. وعبد قفيلة، البلاغة الاصطلاحية، 226.

(3)- عبد العزيز عبد المعطي عرفة، من بلاغة النظم العربي، ج 1/ ص 163.

(4)- الزمخشري، الكشاف، ج 2/ ص 485.

على ذلك أنك لو قلت: (له إيل)، لم يفهم هذا المعنى أصلاً⁽¹⁾. والحق على ما فهمت أن الدلالة على هذا المعنى هو ما ذكرته أعلاه من أن إفادة معنى التكثير هنا جاءت من النبر على العنصر المعني بالتكثير والتتعيم الصاعد الخاص به، لذلك يحسن عندي وضع علامة التأثر والإفصاح (!) في نهاية العبارة؛ فتكتب هكذا: (إن له لإيلاً!)، و(إنك لتصوم!)، لإظهار المعنى. مع الإشارة إلى أن من أغراض التأكيد الذي تفيده (إن) و(اللام) المبالغة المؤدية إلى فهم التكثير والتعظيم.

وقد تعمدت فيما تقدم اختيار أمثلة وردت فيها النكرة بلفظ (المفرد) عدداً، لا الجمع لتكون الدلالة على معنى التكثير من جهة المقام والسياق، لا من جهة اللفظ والصيغة. لأن بعضهم مثل على هذا الغرض بنكرات في صور الجمع الدال بصيغته على معنى الكثرة في عرف النحاة، كما نجد في "البلاغة العربية" للميداني، فقد استشهد في الداعي الرابع من تلك الدواعي لاختيار النكرة بآيات فيها نكرات في صيغ الجمع، نحو (رسل، أممًا، جنات، عيون، أنعام، وزروع)⁽²⁾. فهذه النكرات تدل بذاتها وبنيتها الصرفية على معنى الكثرة لا بتكثيرها. وإن فهم منها تعظيم فهو للمقام، والفهم العميق للقصد من الكلام. ففي قوله تعالى على سبيل المثال: ﴿وَإِنْ يَكْذِبُواكَ فَتَدَّ كَذِبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ﴾ (فاطر، 4)، لفظ (رسل) دال على الكثرة دلالة صرفية أصلية. ووجه البلاغة فيه إفادته بمعونة السياق معنى التكثير والتعظيم، لأن المقام الذي ورد فيه هو مقام التسليّة لرسول الله ﷺ على ما كان يكابده ويعانيه من تكذيب قومه. جاء في "الكشاف" عن هذه الآية: «... وسلّى رسوله ﷺ بأن له في الأنبياء قبله أسوة حسنة...»، فإن قلت: ما معنى التكثير في (رسل)؟

(1) - الشيخ أكمل الدين البابرّي، شرح التلخيص، ص218.

(2) - الميداني، البلاغة العربية، ج1/ ص403.

قلت: معناه فقد كُذِّبَتْ رسلٌ، أي: رُسُلٌ ذَوُو عددٍ كثيرٍ، وأوْلُو آياتٍ ونُدُرٍ، وأهلُ أعمارٍ طَوَالٍ، وأصحابُ صبرٍ وعزمٍ، وما أشبه ذلك، وهذا أسلَى له، وأحْتُ على المصابرة⁽¹⁾.

ومن أمثلة التكثير الدالّ على معنى التقليل لفظُ (سَلَامٌ) في مواضع كثيرةٍ من القرآن العظيم، فقد رأى كثيرٌ من البلاغيين بأنّ لفظَ (السلام) إذا وردَ من الله تعالى لم يكنْ إلا نكرةً؛ كما في قوله جلّ شأنه في نبيّه يحيى عليه السلام: ﴿وَسَلِّمْ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ﴾ (مريم، 15). أي سلامٌ مُعْنٍ عن كلّ تحيةٍ. وكذلك وردَ منكرًا في سور يس/ 58 والصافات/ 13 و33، وهود/ 48. أمّا إذا كان من غيره فربما دخلته (أل)، كما في قصّة عيسى عليه السلام حين كانت التحيةُ من عيسى نفسه، في قوله: ﴿وَالسَّلَامُ عَلَى يَوْمٍ وُلِدْتُ وَيَوْمَ أَمُوتُ﴾ (مريم، 33). وهكذا، وهذه دقائق⁽²⁾. هذا وذكر الزمخشري نكتةً بلاغيةً لطيفةً في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَعِهَا أَذُنٌ وَعِةٌ﴾ (الحاقة، 12)، بقوله: «فإن قلت: لم قيل: أذنٌ واعيةٌ على التوحيد والتكثير؟ قلت: لإيذان بأنّ الوعاة فيهم قلةٌ، ولتوبيخ الناس بقلة من يعي منهم، وللدلالة على أنّ الأذن الواحدة إذا وعت وعقلت عن الله فهي السواد الأعظم عند الله، وأنّ ما سواها لا يبالي بهم بالة...»⁽³⁾. وجعلوا من دلالة النكرة على معنى التقليل أيضًا قولَ المتنبي في مدح سيف الدولة:

فَيَوْمًا بِخَيْلٍ تَطْرُدُ الرُّومَ عَنْهُمْ وَيَوْمًا بِجُودٍ يَطْرُدُ الْفَقْرَ وَالْجُدْبَا

(1) - الزمخشري، الكشف، ج5/ ص140. وينظر بسيوني عبد الفتاح فيود، علم المعاني، ص121.

(2) - ينظر محمّد أبو موسى، خصائص التراكيب، ص216-217.

(3) - الزمخشري، الكشف، ج6/ ص196-197. ومحمّد أبو موسى، البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري، ص317.

نَكَرَ لَفْظِي (خَيْلٍ) و(جُودٍ)، يَرِيدُ بَعْدَ نَزْرِ قَلِيلٍ مِنَ الْخَيْلِ، وَمَقْدَارٍ قَلِيلٍ يَسِيرٍ مِنَ الْجُودِ. يليقان بالممدوح القادر على طرد الروم بخيل قليلة وفرسان قليلين، وطرد الفقر والجذب بقليل من جوده المبارك⁽¹⁾. وهذا من المبالغة في المدح، وهو غرض بلاغي.

4-2-3- التعظيم والتحقير: سبقت الإشارة إلى أن الاسم النكرة الواحد يختلف المعنى الذي يدل عليه باختلاف التركيب والاستعمال؛ فالغرض الذي يفيدُه إنما هو بفضل السياق، كما رأينا في لفظ (حياة) بالتكثير في آيتي البقرة: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾، و﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَوةٍ﴾؛ حيث استُفيد من الأولى الدلالة على معنى التعظيم والتفخيم والتهويل، فهي حياة عظيمة رفيعة القدر، ومن الثانية معنى التحقير والتهوين، فهي حياة هيئة ذليلة لا قيمة لها⁽²⁾. وهذا مثال عن دلالة النكرة على غرضي التعظيم والتحقير. ومن الشواهد القرآنية المفسرة على هذا المعنى قوله تعالى: ﴿فَأَذْنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ (البقرة، 279). دلّت النكرة (حرب) على التعظيم والتهويل، أي هي حرب شديدة مخيفة، لأنّها من الله ورسوله. وقوله: ﴿إِنَّمَا هَذِهِ الْحَيَوةُ الدُّنْيَا مَتَّعٌ﴾ (غافر، 39)، في لفظ (متاع) المنكر دلالة على تحقير الدنيا وسرعة زوالها مع تصغير متاعها وتقليلها⁽³⁾.

وربما اجتمع المعنيان في سياق واحد متصل في استعمالين لنفس النكرة، كما في قول مروان بن أبي حفصة (سليمان بن يحيى الأموي، 105-182هـ/723-798م) المكنى ابن أبي السمط، أو مولاه أبي الطمحان القيني في المدح:

(1) - ينظر القزويني، التلخيص في علوم البلاغة، هامش ص 69. والميداني، البلاغة العربية، ج 1/ ص 404.

(2) - ينظر حسن طبل، علم المعاني في الموروث البلاغي، ص 169.

(3) - الميداني، البلاغة العربية، ج 1/ ص 404-405.

له حاجِبٌ عن كُلِّ أَمْرٍ يَشِينُهُ وليس له عن طالب العُرفِ حاجِبٌ⁽¹⁾ حيثُ ذَكَرُوا لِلْفَظِّ (حاجِبٌ) في البيت معنى التعظيم في الشطر الأول، والتحقير في الثاني، أي: له حاجِبٌ عظيمٌ من نفسه يمنعه عما يَشِينُهُ. وليس له حاجِبٌ ما عن طالب نواله⁽²⁾. فالحاجِبُ في هذا الفهم نفسيٌّ معنويٌّ أو مجازيٌّ. ولعلَّ غيره فسَّره على الحقيقة كما فعلَ محمدُ أبو موسى؛ فالحاجِبُ الأولُ بمثابة الناصح الأمينِ يحجُّبه عن الخلال الشائنة، ويمنعه عن قُرْبها، فينبغي أن يكونَ عظيمًا. وأمَّا الثاني الذي اختارَ الشاعرُ نفيه عنه فليضالته وحقارته، أي أيَّ حاجِبٍ، حتَّى لَكَأنَّهُ غيرُ موجودٍ، فلا يُمنَعُ قاصدوه عنه. وقال عبد الرحمن البرقوقي: «أي: له حاجِبٌ أيُّ حاجِبٍ، وليس له حاجِبٌ ما»⁽³⁾. فالتكثيرُ إذًا في الأول للتعظيم، وفي الثاني للتحقير، والكلمةُ واحدةٌ، والسياقُ العامُّ واحدٌ، ولكنَّ لكلَّ كلمةٍ في موقعها مقامٌ يختلفُ عن الأخرى⁽⁴⁾. قال السكاكيُّ بعدَ إيراده هذا الشاهد: «انظرُ إليه، كيف تجدُ الفهمَ والذوقَ يَتَضَيَّانِ كمالَ ارتفاعِ شأنِ حاجِبِ الأول، وكمالِ انحطاطِ حاجِبِ الثاني»⁽⁵⁾.

4-2-4- أن يمنع من التعريف مانع: ذكره السكاكي ولم يمثِّلْ له. قال في تنكير المسند إليه: «وإمّا

لأنَّ في تعيينه مانعًا يمنعك»⁽⁶⁾. ومثَّلوا لهذا الغرض بقول المعري:

(1)- نُسب الشاهد أيضًا إلى أبي الطمَّحان القيني مولى ابن أبي السمط، وجعل بعضهم مروان بن أبي حفصة وابن أبي السمط شخصين لا واحدًا. ينظر إميل بديع يعقوب، المعجم المفصَّل في شواهد اللغة العربية، ج1/ ص177. وأبو هلال العسكري، ديوان المعاني، شرح وضبط أحمد حسن بسج، دار الكتب العلميَّة، بيروت-لبنان، ط1، 1414هـ/1994م، ج1، ص25.

(2)- عبد المتعال الصعيدي، البلاغة العالية، ص79. عبده قلقلية، البلاغة الاصطلاحية، ص227. وبسيوني عبد الفتَّاح فيّود، علم المعاني، ص120.

(3)- القزويني، التلخيص في علوم البلاغة، هامش 68.

(4)- محمد أبو موسى، خصائص التراكيب، ص214-215.

(5)- السكاكي، مفتاح العلوم، ص193. والشيخ البابرتي، شرح التلخيص، ص216. أعتقد أنَّ الأصوب أن يُقال: (الحاجِبُ الأولُ والحاجِبُ الثاني) بالتعريف، لأنَّ الممدوحَ واحدٌ لا اثنان، والله أعلم.

(6)- السكاكي، مفتاح العلوم، ص192.

إِذَا سَأَلْتُمْ مُهَيَّأً دَهْ يَمِينٌ لَطُولَ الْحَمْلِ بَدَّلَهُ شِمَالاً

أي: (يمينه) فسروا التكثير بتحاشي الشاعر التصريح بنسبة السامة إلى الممدوح واحترازه عنه بذكر ضميره، فنكر (يميناً وشمالاً)⁽¹⁾. ولو عرّف لأدّى ذلك إلى إسناد السام إلى الممدوح نفسه. واعتبروا ذلك جفوة ينبو عنها حس الشعر في باب المديح. وهذا من دقائق فوائد التكثير⁽²⁾.

4-2-5- تجاهل معرفته: أو ما سمّاه محمد أبو موسى "قلة الالتفات"⁽³⁾، كأن يتظاهر المتكلم أنه

لا يعرف عن المحدث عنه إلا ذلك القدر الذي يذكره، لغرض كالاستهزاء والسخرية والترفع. قال صاحب "المفتاح": «أو تتجاهل وترى أنك لا تعرف منه إلا جنسه، كما إذا سمعت شيئاً في اعتقادك فاسداً عمن هو مُفترٍ كذاب، وأردت أن تُظهر لأصحابك لك سوء اعتقادك به، قلت: (هل لكم في حيوانٍ على صورة إنسانٍ يقول كيت وكيت؟) متفادياً أن تقول في (فلانٍ) فُتْسَمِيَه، كأنك لست تعرف منه ولا أصحابك إلا تلك الصورة. ولعله عندكم أشهر من الشمس. وعليه ما يحكيه جلّ وعلا عن الكفار في حق النبي ﷺ: ﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنَادِيكُمْ إِذَا مَرَّكُمْ كُلٌّ مِّنْكُمْ لَوْ عَلَّمَهُ الشَّمْسُ مَقَامَ رَجُلٍ﴾ (سبأ، 7). كأن لم يكونوا يعرفون منه إلا أنه رجلٌ ما»⁽⁴⁾. وقال الزمخشري: «فإن قلت: كان رسول الله ﷺ مشهوراً علماً في قريش، وكان إنبأؤه بالبعث شائعاً عندهم، فما معنى قوله: ﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ﴾، فنكروه وعرضوا الدلالة عليه كما يدلُّ على مجهولٍ في أمرٍ مجهول؟ قلت: كانوا يقصدون بذلك الطنُّز والسخرية، فأخرجوه مخرج التحلي ببعض الأحاجي التي

(1)- القزويني، التلخيص، هامش ص68. وأحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة، ص116.

(2)- ينظر محمد أبو موسى، خصائص التراكيب، ص217.

(3)- محمد أبو موسى، البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري، ص318.

(4)- السكاكي، مفتاح العلوم، ص192.

يُتَحَاجَى بها للضحك والتلَهِّي متجاهلين به وبأمره»⁽¹⁾. قال أهل البلاغة: «وبابُ التَّجَاهُلِ في البلاغة»⁽²⁾ عريقٌ»⁽³⁾. وهذا الغرض من أغراض استعمال النكرة ينسجم كثيراً مع الدلالة الأصلية لها التي حدَّها النحويون، وهي عدم معرفة الشيء وتعيينه، والتجاهل هو التظاهر بعدم معرفته.

تلك إذاً أهمُّ الأغراض والمعاني التي يُفيدُها استعمالُ النكرة واختيارُها على المعرفة، اعتماداً على دلالة السياق والمقام، إذ الكلمةُ النكرة لا تتغيَّر، إنّما الذي يتغيَّر هو التركيبُ والسياق. ومع ذلك فالتكثير أثرٌ في الدلالات والمعاني والأغراض لا يكونُ للتعريف، والعكس. وإلاّ فسُئِطِرُ إلى التخلُّص من كثيرٍ ممَّا تحفَلُ به كتبُ التفسير والبلاغة والنقد والنحو واللغة.

5- تذكير بدور السياق في هذه الدلالات:

أذكرُ هنا بما ذكرته سابقاً، وهو أنّ مثلَ هذه المعاني كالتعظيم والتحقير والتكثير والتقليل التي يُفيدُها استعمالُ النكرات كما في الأمثلة المتقدمة لم تكن لِدَات الكلمات المنكرة منفردة، وإنّما اكتسبت تلك الدلالات من نصوصها وسياقاتها ومقاماتها عند بعض الباحثين الذين اعترضوا على معظم البلاغيين في هذه المسألة. فعن دلالة كلمة (حرب) في آية "البقرة" ﴿فَأَذْنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ على التعظيم والتهويل والترعيب والترهيب قال أحدهم: «فكلمة (حرب) منكّرة، لا تدلُّ على أكثر من حقيقتها، وإذا كان ثمة تعظيم لهذه الحرب فمَنْشَوْه وصفُها بأنّها من الله ورسوله، وإنّ حرباً يُثيرها الله جديرة أن تبعث في النفس أشدَّ ألوانِ الفرع والرعب»⁽⁴⁾. وبذلك فسّر كثيراً من النكرات الواردة في القرآن الكريم. كقوله: «ودلّ المقام على تعظيم الاسم المنكر (أجراً) في قوله

(1)- الزمخشري، الكشاف، ج 5/ ص 109. ومحمد أبو موسى، البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري، ص 319.

(2)- السكاكي، مفتاح العلوم، ص 192.

(3)- القزويني، التلخيص، هامش ص 69.

(4)- أحمد بدوي، من بلاغة القرآن، ص 103.

تعالى: ﴿وَجَاءَ السَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ قَالُوا إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ﴾ (الأعراف، 113). ذلك أنهم يطلبون مكافأة على عملٍ ضخمٍ يقومون به، هو إبطال دعوة موسى، والإبقاء على دين فرعون، أولاً يكون ثواب ذلك عظيمًا يناسبه؟!⁽¹⁾.

ولكن، إذا كان الأمر كذلك، فإنّ التعبير بالنكرة يصبح مساوياً للتعبير بالمعرفة من الوجهة البلاغية والدلالية. وحينئذٍ فما جدوى استعمال النكرة بدل المعرفة أو عكس ذلك في كثير من النصوص والمواضع؟ هذا ما حاول البلاغيون والمفسرون والنحويون تجليته. فكل من النكرة والمعرفة في التعبير يحتاج إلى التركيب والأسلوب والسياق للدلالة على المعاني المقصودة. والبلاغيون - كما يرى محمد أبو موسى - يقولون بأن المعاني التي تدل عليها النكرات في الكلام لا تدل عليها بطبيعتها، وإنما هي كامنة فيها، والسياق هو الذي يخرجها ويكشفها. والاعتماد على السياق وحده في إفادة هذه المعاني كما ذهب إليه بعضهم - منهم أحمد بدوي فيما تقدّم - إلغاء لقيمة أحوال اللفظ وعلاقاتها بالسياق. ومن الواضح أنّ السياق له خطره في الكشف عن خصائص الألفاظ والتراكيب، وأنه كما يحدّد معنى التكثير ويصفه، كذلك يحدّد معنى التعريف ويصفه، ويحدّد المراد من الذكر، والمراد من الحذف، والمراد من التقديم، والمراد من الاستفهام... فمن رأى إلغاء دلالة التكثير فعليه أن يلغي دلالة التعريف وباقي الخصوصيات البلاغية، لأنّ الكلّ سواء⁽²⁾. وحاول أيضاً إنصاف البلاغيين حين قال بأنهم كانوا في هذا المقام أكثر فهماً وأنفذ إدراكاً لخصائص التكثير، وكان كشفهم عن مغزى التكثير ووجهه يقوم في الغالب على الموازنة بين أسلوب التكثير وبين ما يقابلونه به مع بقاء السياق. فيلاحظون ذهاب معنى كبير من الكلام

(1) - أحمد بدوي، من بلاغة القرآن، ص 103.

(2) - ينظر محمد أبو موسى، البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري، ص 322. في ردّه على أحمد بدوي في "من بلاغة القرآن".

بذهاب التكثير. من ذلك ما قاله الزمخشري في موازنته بين قراءة الجمهور لقوله سبحانه: ﴿قَادُوا﴾⁽¹⁾ بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ (البقرة، 279) بالتكثير الدالّ على معنى التحقير، وقراءة أبي بتعريف (حياة) ب (أل). قال: «فإن قلت: لم قال: (حياة) بالتكثير؟ قلت: لأنه أراد حياةً مخصوصةً، وهي الحياة المتطاولة ولذلك كانت القراءة بها أوقع من قراءة أبي (على الحياة)»⁽¹⁾. فالتكثير هنا أدلّ على المعنى من التعريف، مع أنّ السياق والمقام لم يتغيّرا. ما يدلّ على الفرق الواضح بين استعمال النكرة واستعمال المعرفة. فالتعبير بالنكرة يزيد في المعنى على التعبير بالمعرفة في تضمّن النكرة على الإبهام الدافع أكثر إلى التفكر والتخيّل في صفة تلك الحرب المعلنة من الله ورسوله وعظمتها. وما يقوّي موقف البلاغيين في هذه المسألة أنّ المعنى لا يتحقّق أحيانا إذا استعملنا المعرفة بدل النكرة في بعض المواضع التي لا يُجزئ السياق ولا المقام في الاسترشاد إليه؛ كما في قوله تعالى: ﴿هَلْ نَدْكُرْ عَلَى رَجُلٍ﴾ (سبا، 7)، فالتكلمون يعرفون جيّدا (الرجل) ومقتضى الكلام أن يُعرّفوه لا يُنكّروه. ولكنهم نكّروا للغرض الذي تقدّم، وهو تجاهله وعدم تقيّمه والالتفات إليه بزعمهم. وهو ما لا يتحقّق لهم بتعريفه.

(1) - ينظر محمد أبو موسى، البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري، ص323. والزمخشري، الكشاف، ج، ص300. والرازي، التفسير الكبير، ج1/ص413.

الباب الثالث: اللغة الإفصاحية

موضوع مشترك بين النحو والمعاني

تمهيد: قلّة اهتمام البلاغيين بالإنشاء غير الطلبي:

لم يُعَنِّ البلاغيون كثيرًا ببحث الأساليب الإنشائية غير الطلبية التي نقتَرُحُ مع تمام حسان تسميتها بالإفصاحية⁽¹⁾ أو الانفعالية. التي تلتقي مع أساليب الإنشاء الطلبي في سمةٍ وتختلف عنها في أخرى؛ فتلتقي معها في كونها جميعًا لا تحتملُ صدقًا ولا كذبًا، فلا يُقالُ لمنشئها إنّه صادقٌ أو كاذبٌ، و«لا يتوقَّفُ مدلولُها على مجرّد النطقِ بها»⁽²⁾. باعتبار أن ليس للكلام الإنشائي على العموم «نسبةٌ في الخارج تطابقُه أو لا تطابقُه، ومدلوله لم يحصلْ إلّا بالتلفُّظِ به»⁽³⁾. فالكلامُ الإنشائيُّ عندهم «لا يُخبرُ بحصول شيءٍ أو عدم حصوله، فيكونُ له واقعٌ خارجيٌّ يطابقُه أو لا يطابقُه»⁽⁴⁾. وعدم احتمالِ الكلام الإنشائيِّ الحكمَ بالصدق ولا الكذبِ يكونُ في الحقيقة بالنظر إلى ذاته، لا إلى ما يستلزمُه من إخبارٍ، وإلّا فكلُّ أنواعِ الإنشاءِ طلبيةٌ وغير طلبيةٍ تُنبئُ عن أخبارٍ تحتملُ الصدقَ أو الكذبَ؛ فالأمرُ والناهي والمستفهمُ والمنادي والتمنّي والراجي والمادحُ أو الذامُّ والمتعجّبُ وغيرهم، كلّهم يُخبرون عن أفعالهم وانفعالاتهم. و«أخبارٌ غيرُ مقصودةٍ للمتكلّم، ومقصودُ المتكلّمِ إنّما هو أنواعُ الإنشاءِ مجرّدةٌ عمّا تستلزمُه من أخبارٍ، وهذا هو معنى (لذاته) في قولنا: إنّ الكلامَ الإنشائيَّ هو الكلامُ الذي لا يحتملُ الصدقَ والكذبَ لذاته، أي لذاتِ الكلامِ الإنشائيِّ نفسه»⁽⁵⁾. وكلُّ تلك الأساليبِ

(1) - تمام حسان، اللغة العربية، ص113 و116.

(2) - نايف معروف، الموجز الكافي في علوم البلاغة والعروض، دار بيروت المحروسة، ط2، 1997 م، ص34.

(3) - الشيخ محمد البسيوني البيباني، حسن الصنيع في علم المعاني والبيان والبدیع، هامش الأصول الوافية الموسومة بأنوار الربيع للعلامة محمود العالم المنزلي، ص67. وعبرة (وهو المقصود بالنظر ها هنا) عبارة كثير من البلاغيين، منهم القزويني في الإيضاح، طبعة دار الكتاني العربي، ص95.

(4) - عبده قلقيلة، البلاغة الاصطلاحية، ص146.

(5) - عبده قلقيلة، البلاغة الاصطلاحية، ص147.

بهذه الصفة إنشاءً على اعتبار أنها «نوعٌ من الكلام يُنشئه صاحبه ابتداءً دون أن تكون له حقيقة خارجية يطابقها أو يخالفها»⁽¹⁾ كما تقدّم.

غير أننا نجد من العلماء من يرى أنّ لهذا النوع من الإنشاء - أي غير الطلبي - خارجاً يطابقه أو لا يطابقه، مثل الخبر؛ فالناطق بأسلوب (كم) الخبرية أو (رُبَّ) على سبيل المثال، يقصد أن لمعنييهما خارجاً، فإن كان معنى (كم) الإنشائي هو الاستكثار، ومعنى (رُبَّ) هو الاستقلال، فلهما في الخارج معنى الكثرة والقلة على التوالي. كما لو قال متعجباً: (ما أكثرهم!)، فيصح أن يقال له: (ليسوا بكثيرين). ولا يصح أن يقال له: (ما تعجبت من كثرتهم). فيكذب استكثاره لهم بعدم مطابقته للخارج، أي: اعتقاده أنهم كثيرون وهم على غير ذلك، ولا يكذب تعجبه⁽²⁾. وكذلك الأمر في أسلوب المدح أو الذم؛ فإن المادح يقصد بكلامه (نعم الرجل زيد!) مثلاً مدح ممدوحه (زيد) بجودته خارجاً. والأعرابي الذي قال لمن بشره بمولودة قائلاً: (نعم المولودة!)، فردّ: (والله ما هي بنعم الولد)، ليس تكذيباً للمبشر في مدحه، إذ لا يمكن تكذيبه فيه، بل هو إخبار بأن الجودة والنعمية التي حكم بحصولها في الخارج ليست بحاصلة ولا ثابتة. فسبب المدح حاصل في الخارج والواقع. وغير الحاصل هو المبالغة والنعمية؛ فهو إنشاء جزؤه الخبر، وكذا الإنشاء التعجبي، والإنشاء الذي في (كم) الخبرية، و (رُبَّ)، على رأي الرضي⁽³⁾. مع أنّ هذا التفسير - كما يتابع الرضي - يطرد على كثير من الأخبار المحضة؛ كقولنا مثلاً في الخبر بالجملة الاسمية: (زيد أفضل من عمرو)، فإنه لا يكذب في التفضيل فيقال: إن

(1) - الأزهري الزناد، دروس في البلاغة العربية نحو رؤية جديدة، المركز الثقافي العربي، بيروت، العربية للنشر، تونس، ط1، 1992، ص105.

(2) - ينظر شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تح. يحيى بشير مصري، ق2/ مج1/ ص376 - 377 بتصرف.

(3) - شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ق2/ مج1/ ص1102 بتصرف.

المتكلم لم يُفْضَلْ، والتفضيلُ قد حصلَ منه باللفظ به. بل التّكْذِيبُ إنّما يتعلّقُ بأفضليّة زيد⁽¹⁾ في الحقيقة والواقع، أي في الخارج بتعبير البلاغيين.

وتختلفُ في أنّ الطلبيّة منها تستدعي عندَ النطقِ بها تحقيقَ أمرٍ غيرِ حاصلٍ وقتَ الكلامِ وتتطلّبُهُ، أمّا غيرُ الطلبيّةِ فإنّها لا تستدعي شيئاً من ذلك، فالناطقُ بها لا يطلبُ شيئاً من المخاطب، بل يعبّرُ فقط عن إحساسٍ وتأثيرٍ أو انفعالٍ يدفعُهُ إلى الإفصاح والكشف عنه؛ فقائلُ: (ما أحسنَ العدلَ!) مثلاً، يتعجّبُ، ولا يستدعي مطلوباً غيرَ حاصلٍ عندَ النطقِ به⁽²⁾. وأضافَ بعضهم وجهاً آخرَ لاختلافهما؛ هو أنّ الطلبيّ يتأخّرُ وجودُ معناه عن وجود لفظه، وبتعبيرٍ عكسيٍّ يسبقُ وجودُ لفظه تحقُّقَ معناه، وأمّا غيرُ الطلبيّ فهو ما يقترنُ فيه الوجودان؛ أي يتحقّقُ فيه معناه في الوقت الذي يتمُّ فيه اللفظ⁽³⁾. ولعلّني لا أبالغُ ولا أبعدُ إنّ قلتُ: يتحقّقُ فيه معناه قبلَ التلفُّظِ به؛ فالناطقُ بألفاظه وتراكيبه لا يفعلُ ذلك حتّى تكونَ قد تحقّقت ووقعت في نفسه، كما هو الحالُ في جميع صورِ الإنشاءِ غيرِ الطلبيّ. حتّى لكأنّها عندهم من غيرِ الإنشاءِ، أو ليس فيها من المزايا واللطائف - على تعبيرهم - ما يستدعي الاهتمامَ بها، قال الشيخ البسيوني: «والمقصودُ بالنظرِ هاهنا هو القسمُ الأوّلُ، أعني الطلبُ، إذ هو المناسبُ لعلمِ المعاني، لاختصاصه بمزايا زائدةٍ على أصلِ المعنى بحسبِ المقامات»⁽⁴⁾. أو لكونها في الأصل - كما قالوا - أخباراً نُقلتْ إلى الإنشاءِ. قال أحمد مطلوب: «ولا يهتمُّ البلاغيونَ بهذه الأساليبِ لقلّةِ الأغراضِ المتعلّقةِ بها، ولأنّ معظمها أخبارٌ نُقلتْ من معانيها الأصليّة»⁽⁵⁾. ونقرأ في «جواهر البلاغة»: «واعلم أنّ الإنشاءَ غيرَ الطلبيّ لا تبحثُ فيه علماءُ

(1) - شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ق 2 / مج 1 / ص 1102 بتصرّف.

(2) - نايف معروف، الموجز الكافي في علوم البلاغة والعروض، ص 34 بتصرّف.

(3) - ينظر عبد العزيز عتيق، علم المعاني، دار النهضة العربية، بيروت، ط 1، 1430 هـ / 2009 م، ص 74.

(4) - الشيخ محمد البسيوني البيباني، حسن الصنيع، ص 68.

(5) - أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية، ج 1 ص 334.

البلاغة، لأن أكثر صيغته أخبار نُقلت إلى الإنشاء»⁽¹⁾. وقال آخرون بأنّ البلاغيين «لا يكادون يُلقون بالاً إلى هذا القسم الثاني - الإنشاء غير الطلبي - لقلة المباحث المتعلقة به، ولأن أكثره أخبار نُقلت إلى الإنشاء»⁽²⁾. وهذه العبارة الأخيرة التي اعتُبرت سبباً لقلة اهتمام البحث البلاغيّ بالإنشاء غير الطلبي قال بها قدماء البلاغيين منهم - مثلاً - التفتازاني الذي قال في "المطوّل": «... ولأن كثيراً من الإنشاءات الغير الطلبية في الأصل أخبار نُقلت إلى معنى الإنشاء»⁽³⁾. وزاد أحد الباحثين في قضايا البلاغة سبباً ثانياً لما اعتبره إهمالاً من البلاغيين للإنشاء غير الطلبي، هو أنّ هذه الأساليب لا تُستعمل إلا في معانيها التي وُضعت لها، فالقسم لا يُفيد إلا القسم، والتعجب لا يرد لغير التعجب...، في مقابل الأساليب الطلبية فإنّها غنيّة بالاعتبارات والملاحظات البلاغية حين تخرج عن معانيها الظاهرة إلى معاني بلاغية أخرى متعدّدة، تتولّد منها بحسب القرائن والسياقات المختلفة. وهذا لا يعني أنّها - الأساليب غير الطلبية - خالية من الاعتبارات البلاغية والمزايا الجمالية، بل تكمن وراءها ملاحظات واعتبارات دقيقة يتوهج فيها الإحساس، جديرة بالبحث والدراسة والتأمل⁽⁴⁾. وذهب أحدهم إلى أبعد من ذلك، حين أخرجها من علم المعاني وأبعدها، قال: «والإنشاء غير الطلبي ليس من مباحث علم المعاني»⁽⁵⁾.

(1) - أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، ط12، دت، ص 76. ومثل ذلك في عبد المتعال الصعيدي، بغية الإيضاح، ج 2 / ص 28. وفضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفنانها، ص 148. وبدوي طبانة، معجم البلاغة العربية، دار المنارة، جدة ودار الرفاعي، الرياض، ط2، 1401 هـ/1981 م، ص 481.

(2) - عبد السلام محمد هارون، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط5، 1421 هـ/2001 م، ص 13. وتوفيق الفيل، بلاغة التراكم، ص 196.

(3) - التفتازاني، المطوّل على تلخيص المفتاح، نشر بوسنوي الحاج محرم أفندي، القاهرة، مصر، 1310 هـ، ص 224.

(4) - بسيوني عبد الفتاح فيود، علم المعاني دراسة بلاغية ونقدية لمسائل المعاني، ج 2 / ص 65-66. بتصرّف.

(5) - عبد العزيز عتيق، علم المعاني، ص 74.

وفي المقابل نجدُ من الباحثين مَنْ يرى أَنَّهُ حتَّى ما اعتبرَهُ أصحابُ المعاني من صميم دراساتهم واختصاصهم، وهو الأسلوبُ الإنشائيُّ المعروفُ بفصوله وأبحاثه هو أيضًا أُولَى به أن يدخلَ في اختصاص الدراسة النحويّة لا البلاغيّة، يقول أحدُهم: «نستطيع القول بأنّ مبحث الأسلوب الإنشائيّ يدخلُ في باب الدراسات النحويّة لا الدراسات البلاغيّة»⁽¹⁾. وكذلك فعلَ كلّما ذكرَ لونا من ألوان الأسلوب الإنشائيّ التي استأثرت بدرسها البلاغيّون، وجعلوها من اهتمامهم وانشغالهم؛ من قبيل قوله بعد ذكرِ أسلوب الأمرِ وصيغته: «وذلك يكونُ أُولَى به دراساتُ النحويّين مع مزيدٍ من التوسّع في معرفة الصيغ المختلفة ودلالاتها الفنيّة»⁽²⁾، وقوله تعليقًا على قولهم بخروج الأمرِ إلى الدعاء، في مثل: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي﴾ (نوح، 28): «ولا يمكنُ أن يكونَ هذا في البحث البلاغيّ، وإنّما يتبعُ الدراسات النحويّة»⁽³⁾. وفي الالتماس: «ولا علاقة لهذا بفنّ البلاغة»⁽⁴⁾. وعن باقي الأعراس والمعاني التي قد يخرجُ إليها الأمرُ: «كلُّ ذلك يتكفّل ببيانه النحويّون»⁽⁵⁾. فهو يرى أنّ دراسة هذه الأساليب من وظيفة النحو الحقيقيّة، النحو الذي ينظرُ في التركيب والمعنى، ولا يكتفي بالنظر في الإعراب الشكليّ وقضاياها.

ولعلّ مثلَ تلك الأحكام أو المواقف من بلاغيّنا التي تشيرُ إلى عدم اهتمامهم بصور الإنشاء غير الطلبيّ ناتجٌ عن فهم بعض أقوال النحاة في أسلوب التعجّب مثلاً، من قبيل: «معنى (ما أحسن زيدًا!) في الأصل (شيءٌ من الأشياء جعلَ زيدًا حسنًا)، ثمّ نُقِلَ إلى التعجّب وانمحي عنه الجعلُ»⁽⁶⁾. ومعنى ذلك أنّه تحوّل من فعلٍ وحدثٍ (جعلَ زيدٌ حسنًا) إلى انفعالٍ، ثمّ إفصاحٍ وتعبيرٍ عن ذلك الانفعال. وكأنّ الذي حاله كذلك لا يستحقُّ الاهتمام والدرس والنظر في رسالتهم. كما يمكنُ أن يكونَ هذا الحكمُ

(1) - رجاء عيد، فلسفة البلاغة بين التقنية والتطور، منشأة المعارف، الإسكندرية، ط2، د.ت، ص120.

(2) - رجاء عيد، فلسفة البلاغة، ص120.

(3) - رجاء عيد، فلسفة البلاغة، ص120.

(4) - رجاء عيد، فلسفة البلاغة، ص121.

(5) - رجاء عيد، فلسفة البلاغة، ص122.

(6) - محمد علي الصبّان، حاشية الصبان، ج3/ ص24.

ناتجًا عن تعامل النحاة مع معظم أساليبه في تخريج إعرابها وتأويلهم لها باللجوء دائمًا إلى تقدير عاملٍ يُحدثُ ذلك الإعراب على وجهه؛ وأنَّ كلَّ كلامٍ مفيدٍ يجبُ توفُّره على إسنادٍ تامٍّ بركنيّه وطرفيّه، فإنَّ لم يُذكرْ يجبُ أيضًا تقديرُهُما ليستقيمَ الإعرابُ والتفسير. كما هو الحال في تفسير أسلوبِ القسم بتقدير فعلٍ (أقسم)، وأسلوبِ النداء بتقدير (أدعو)، وأسلوبِ الاختصاص بـ(أخص)، والتقدير في أساليب التعجب والمدح والذم، و(كم) الخيريّة، و(رب)، وتأويلِ أسماء الأفعال ونسبتها إلى الماضي والمضارع والأمر، وغير ذلك من الأساليب الإنشائيّة الإفصاحيّة. فالتقديرُ يجعلُ تلك الأساليب إخباريةً محضةً بعد أن كانت في استعمالها الطبيعيّ الوضعيّ إنشائيّةً إفصاحيّةً، المقصودُ منها الإفصاح والإبانة عن الانفعال والتأثر بالتعجب أو المبالغة في أمرٍ ما والكشف عنه. كان ينبغي تناولها ودرسها كما هي في صورتها وأسلوبها، لا مقارنتها بما يقابلها من الأساليب الخبريّة، وإخضاعها لها ليصحَّ بعد ذلك إعرابها وتحليلها. لأنَّ «تركيبها هو هذا لا غيره»⁽¹⁾. والناظرُ إلى أمثلتها يدركُ الفرقَ والبونَ بينها وبينَ ما فسّرْتُ به. نحو قولنا على سبيل المثال:

أساليب إفصاحيّة: أساليب إخبارية تفسّرها:

- ما أَكْرَمَ زيدًا! أَكْرَمَ يزيد!
- شيءٌ أَكْرَمَ زيدًا.
- نِعَمَ الرجلُ زيدٌ! حبذا زيدٌ رجلًا!
- أمدحُ زيدًا. زيدٌ ممدوحٌ.
- شتانَ زيدٌ وعمرو!
- افترقَ زيدٌ وعمرو.
- أوه!
- أتوجّع.
- والله!
- أفسمُ بالله. وغيرها كثيرٌ.

(1) - أنيس فريحة، نظريات في اللغة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ط2، 1981، ص143.

الفرق بين النوعين هو فرق ما بين الإنشاء والإخبار؛ فلا تصلح الثانية لتفسير الأولى وشرحها، لأنها ببساطة لا تساويها في المعنى⁽¹⁾، ولا في موقف السامع منها وردة فعله، ومن ثم لا تفسرها ولا تعوضها. بل لا تؤدي ذلك المعنى والغرض لفظاً أو عبارة أخرى غيرها. ولو فُسر بها لتقريبه من فهم السامع. قال تمام حسّان في تعليقه على المثال الرابع أعلاه (أوه!): «لو أنك أحسست بألم مفاجئ فقلت: (أوه!) لحقّ على الناس أن يسرعوا إلى نجدتك. ولكنك لو قلت: (أتوجّع) لسألك السامع: (ممّ تتوجّع؟)، ولم يخفّ إلى نجدتك، لأنّ ما قلته خبر مجمل يحتاج إلى تفسير، ويحتمل بعده استفهاماً، وليس إنشاءً يتطلب استجابةً عمليةً سريعة»⁽²⁾. فالخبر مرتبط أكثر بالعقل والذهن والفكر، والإفصاح متعلّق بالعاطفة والانفعال، ما يُسمّيه الداليون «المعنى الفكري والمعنى العاطفي الانفعالي»⁽³⁾ للغة. وإن كانت التعابير الإفصاحية بالإفراط في التفسير والتأويل تقيّد ضمناً معنى الخبر؛ فالتعجب مثلاً إلى جانب إفصاحه عن تعجبه يُخبر المتلقّي سامعاً أو قارئاً بفحوى إحساسه وانفعاله، وكذلك المادح والذام والمستغيث والنادب والمُعري والمحدّر وغيرهم.

مع أنّ هذه الأساليب باعترافهم - وحتى لو سلّمنا أنّها منقولة فعلاً عن أخبار - صارت إنشاءً. قال ابن مالك عن صيغة (أفعل به) التعجبية: «... أنّه في اللفظ أمرٌ، وفي المعنى خبرٌ إنشائيٌّ مسندٌ إلى المتعجب منه المجرور بالباء»⁽⁴⁾. وقال الصبّان في تركيب التعجب: «ولكن ليس المقصود بالتركيب في هذه الحالة الإخبار، بل إنشاء التعجب»⁽⁵⁾. وفي "الصفوة الصفية": «فالتعجب من الألفاظ

(1) - تمام حسّان، اللغة العربية، ص 116 بتصرّف.

(2) - تمام حسّان، اللغة العربية، ص 116.

(3) - جون لاينز، علم الدلالة، ترجمة محمد عبد الحليم الماشطة وحليم حسين فالح وكاظم حسين باقر، مطبعة جامعة البصرة، 1980، ص 76.

(4) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج 3 / ص 33.

(5) - الصبّان، حاشية الصبّان، ج 3 / ص 24.

الإنشائية التي هي نفس العمل والفعل، لا إخبار عن وقوع فعل⁽¹⁾. وقال فضل حسن عباس أيضاً: «التعجب من الإنشاء غير الطلبي الذي لا يحتل الصدق والكذب، ولا يستدعي شيئاً غير حاصل، أي قائله لا يطلب شيئاً»⁽²⁾. وقال صاحب "النحو الوافي" في حديثه عن تجرّد فعل التعجب من الدلالة الزمنية: «... لأنّ الجملة التعجبية كلّها إنشائية محضة، الغرض منها إنشاء التعجب، فتركّت الدلالة الزمنية، وانسلخت منها، واقتصرت على تحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله، وهو الإنشاء غير الطلبي، المقصود منه إعلان التعجب»⁽³⁾. وقال ابن الحاجب قبل ذلك عن فعل التعجب: «ما وُضِع لإنشاء التعجب»⁽⁴⁾. فاستعمل لفظ (وُضِع) الذي يفهم منه القارئ أنّه ليس منقولاً، بل هو موضوع أصلاً لذلك الغرض. وهذه الأساليب إنشائية محضة الغرض منها إنشاء المعاني المختلفة المعبرة عنها، كالتعجب والمدح والذمّ والقسم وغيرها، والإفصاح عنها وكشفها، لينقل - عن قصدٍ أو غير قصدٍ - ما في نفسه من حيرة ودهشة وريبة وإعجاب وحنين وألم وأمل ورجاء، وغير ذلك من العواطف والمشاعر التي تمتلئ بها النفس وتفيض.

ومن الأدلّة على إنشائية معنى التعجب ذكرُ البلاغيين أنّه من الأغراض البلاغية التي قد تخرج إليها بعض الأساليب الإنشائية المحضة عن معناها الأصلي، أو ما يسمّونه "مخالفة ظاهر اللفظ معناه"، كالاستفهام مثلاً حين يخرج إلى التعجب، نحو قوله تعالى على لسان سليمان عليه السلام: ﴿مَالِيَ لَا أَرَى الْهَدْهَدَ!﴾ (النمل، 20). لأنّ الهدد كان لا يغيّب عنه إلّا بإذنه، فلمّا لم يُبصره مكانه تعجب

(1) - تقي الدين إبراهيم بن الحسين المعروف بالنيلي، الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، تحقيق محسن بن سالم العميري، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرمة، م. ع. س، ط1، 1420 هـ، ج3/ص103.

(2) - فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفانها علم المعاني، ص147.

(3) - عباس حسن، النحو الوافي، ج3 / ص361.

(4) - شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تح. يحيى بشير مصري، ق2 / مج1 / ص1088. وكرّر مثل ذلك عند حديثه عن المدح والذمّ في ص1101، بقوله: «أفعال المدح والذمّ ما وُضِع لإنشاء مدح أو ذمّ».

متسائلاً⁽¹⁾. قال الشيخ البابرّي حين استشهد بهذه الآية على تولّد معنى التعجّب من الاستفهام: «قال: ما لي؟! فهو يتعجّب عن عدم رؤيته لخفاء سببه. قيل: وجه توليد الاستفهام معنى التعجّب؛ أن التعجّب هو انفعال النفس عمّا خفي سببه، والاستفهام لا بدّ له من خفاء يسأل عنه، وحين كان سبب الرؤية خفياً أفاد السؤال عن التعجّب»⁽²⁾. ويسمى هذا النوع من الأسلوب (الاستفهام التعجّبي) لأنّه صادر عن متعجّب فعلاً وهو بشرّ. وذلك في مقابل (الاستفهام التعجّبي) الصادر عن الله عزّ وجلّ، الذي يكون الغرض من إيراد إثارة العجّب عند المخاطبين به. إذ ليس من صفاته سبحانه أن يتعجّب تعجّب استغراب واستبعاد، لسابق علمه بكلّ ما يحدث من عباده قبل حدوثه⁽³⁾. ومن ذلك قوله عزّ وجلّ مستنكراً على الكافرين كفرهم وجحودهم: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أََمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾ (البقرة، 28). قال السكاكي بعد تعليقه على معنى هذه الآية البلاغيّ على وجه الخصوص بكلام جميل لا يناسبُ المقام لنقله كاملاً، قال: «... فصحّ أن يكون قوله تعالى (الآية) تعجباً وتعجبياً، وإنكاراً وتوبيخاً»⁽⁴⁾. وعلّق أحدهم على معنى هذه الآية يقول: «أي: كفرهم مع هذه الأدلّة الداعية إلى الإيمان أمرٌ مستغربٌ يُنشئُ التعجّب منه»⁽⁵⁾. إذ القصد من مثل هذا الاستفهام المُلغز إلى بيان الاستغراب،

(1) - بدوي طبانة، معجم البلاغة العربيّة، ص 405 و 206. وعبد الرحمن الميداني، البلاغة العربيّة، ج 1/ ص 279.

(2) - الشيخ أكمل الدين البابرّي، شرح التلخيص، ص 356. واستعمل الحرف (عن) في قوله: (يتعجّب عن) بدل (من) لأنّه يقصد كناية عن عدم رؤيته. المحقق نفس ص. ومصطلح (توليد المعاني) هذا استعمله السكاكي في مفتاح العلوم، ص 313.

(3) - ينظر عبد الرحمن الميداني، البلاغة العربيّة، ج 1/ ص 278.

(4) - السكاكي، مفتاح العلوم، ص 313 - 314.

(5) - عبد الرحمن الميداني، البلاغة العربيّة، ج 1 / ص 169.

ويجري مثل هذا الاستفهام عادةً بعد حصول الظاهرة موطن العجب⁽¹⁾. ومنه أيضاً قول إحدى نساء العرب⁽²⁾ تتعجب من محاولة ابنها تأديبها بعد مشابها:

أَنْشَأَ يُمِرَّقُ أَثَوَابِي يُودِّبُنِي أَبْعَدَ شَيْئِي يَبْغِي عِنْدِي الْأَدْبَاءُ!

فإن تأديب مَنْ شاب من العجب العُجاب⁽³⁾. وقول المتنبي يستغرب ويتعجب من وصول الحمى إليه مستعملاً لفظ الاستفهام:

أَبْنَتَ الدَّهْرِ! عِنْدِي كُلُّ بِنْتٍ فَعِيفَ وَصَلَتْ أَنْتِ مِنَ الزَّحَامِ!

وكذلك الدعاء، كأن يُقال: (قَاتِلْهُ اللَّهُ! ما أحسن ما قال!)⁽⁴⁾. وغير ذلك من الأساليب المعروفة، كما نجد في تفسيرهم لبعض أمثلة النداء حين لا يُراد منه طلب الإجابة والإقبال، فيفيد غير معناه الأصلي، ومما يفيدُه عندئذٍ معنى التعجب كما فهمه أهل المعاني والبيان، كتعجب زوجة الخليل إبراهيم عليه السلام سارة من البشارة بحملها بنبي الله إسحاق ومن ورائه يعقوب عليه السلام كما جاء في القرآن الكريم: ﴿قَالَتْ يَوَئَلَيَّ أَلَدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ﴾ (هود، 72). ومثل ذلك في قول أبي العلاء:

فَوَا عَجَبًا كَمْ يَدْعِي الْفَضْلَ نَاقِصٌ! وَوَا أَسَفًا كَمْ يُظْهِرُ النِّقْصَ فَاضِلٌ!⁽⁵⁾

هذا وإنِّي أرى في جَمْعِ علماء المعاني هنا بين معنيين، بل بين أسلوبين بلاغيين في تركيب أو كلام واحدٍ بعض التجوُّز؛ فدلالة التركيب إمّا على الاستفهام والدعاء والنداء، أو على التعجب

(1) - الأزهر الزنّاد، دروس في البلاغة العربية، ص 114.

(2) - هي أم ثواب الهزانيّة من عنزة بن أسد بن ربيع بن نزار. ويروى البيت بـ (يخرق) بدل (يمرق). فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفنانها علم المعاني، ص 200.

(3) - ينظر عبد الرحمن الميداني، البلاغة العربية، ج 1 / ص 280.

(4) - بدوي طبانة، معجم البلاغة العربية، ص 405 و 206 بتصرّف. وبدر الدين بن مالك، المصباح في المعاني والبيان والبدیع، ص 85 - 86.

(5) - عبد الرحمن الميداني، البلاغة العربية، ج 1 / ص 239 بتصرّف.

والتعجب، خصوصاً إذا علمنا أنّ الناطق بمثل هذه التراكيب لا يريد في أكثرها الاستفهام ولا الاستخبار، ولا ينتظر من المتلقي ردّاً ولا جواباً، كما أنّه لا يريد الدعاء ولا النداء، وإنّما هو يتعجب من الأمر، أو يُعجب به فحسب، فلا يجتمع المعنيان في رأيي، بل هو تعجب أو تعجب بلفظ الاستفهام أو غيره، أي هو من التعجب البلاغي⁽¹⁾ غير القياسي الذي يؤدّي بأدوات - صيغ - غير التي وُضعت له، ما يسمّيه علماؤنا التعجب السماعي⁽²⁾.

يُفوّي هذا الفهم بعض عباراتهم في ذلك من قبيل قولهم: «هذه الألفاظ كثيراً ما تُستعمل في معانٍ غير الاستفهام بحسب ما يناسبُ المقام... ومنها التعجب...»⁽³⁾. وقولهم: «من الأغراض البلاغية التي يخرج إليها الاستفهام... والنداء»⁽⁴⁾. وقولهم: «قد تخرج ألفاظ الاستفهام - والنداء - عن أصل وضعها فيُستفهم بها عن الشيء مع العلم به لأغراض تُستفاد من سياق الحديث ودلالة الكلام»⁽⁵⁾. وقول أبي حيّان عن الغرض من الاستفهام في قوله تعالى في آية البقرة السابقة ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ...﴾ (البقرة، 28): «فخرج عن حقيقة الاستفهام»⁽⁶⁾. وقول تمام حسان: «أمّا نمط النداء فقد يخرج عن طلب الإقبال إلى المعاني التالية: التعجب: قال تعالى: ﴿قَالَ يَبْشُرِي هَذَا عُلَمٌ﴾ (يوسف، 19)»⁽⁷⁾. فهذا من استعمال (يا) الندائية للتعجب لا للنداء الحقيقي. وقول صاحب "البلاغة الاصطلاحية" في ما يسمّيه (النداء البلاغي): «يخرج أسلوب النداء عن معنى الإقبال كليّةً،...،

(1) - استثناساً بما أسماه أحدهم الأمر البلاغي، النهي البلاغي، النداء البلاغي، التمنيّ البلاغي، والترجيّ البلاغي، عبده قلقلية، البلاغة الاصطلاحية، ص 152، 157، 178، 180، 182.

(2) - مثلاً جلال الدين السيوطي، همع الهوامع، ج 5 / ص 64.

(3) - الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، طبعة دار الكتاب العربي، ص 99. وعبد المتعال الصعيدي، بغية الإيضاح، ج 2 / ص 38.

(4) - بدوي طبانة، معجم البلاغة العربية، ص 405.

(5) - أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة، ص 66.

(6) - أبو حيّان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج 1 / ص 275.

(7) - تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ج 1 / ص 340.

النداء هنا صورة مفرغة من معناها الحقيقي ومن مضمونها الأصلي،...، أغراض بلاغية مخالفة لطلب الإقبال، ومن هذه الأغراض: ... التعجب⁽¹⁾. وقول آخر: «خروج صيغة الأمر عن دلالتها الأصلية: ... وقد يخرج عن معنى الأمر إلى معانٍ أخرى، أهمها: ... التعجب⁽²⁾». فالفاظ مثل (غير، تخرج عن... إلى...، كلية، صورة مفرغة من، ومخالفة) الواردة في النصوص المتقدمة تدلُّ كلها دلالة واضحة على نصّها على معنى واحد لا أكثر. وهو ما يفضل تمام حسن نعتّه بتعدد النمط التركيبي للمعنى الواحد، أي تعدد التراكيب للمعنى، في مقابل تعدد المعاني للتركيب⁽³⁾. فما أسميته قبل قليل بالتعجب البلاغي غير القياسي معنى يؤدي بصور تركيبية مختلفة متعددة، من استقها ونداء.

(1) - عبده عبد العزيز قلقيلة، البلاغة الاصطلاحية، ص183.

(2) - فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفنانها علم المعاني، ص150 - 151.

(3) - ينظر تمام حسن، البيان في روائع القرآن، ج 1 / ص357.

الفصل الأول: اللغة الإفصاحية وبعض أساليبها

1- المقصود بمصطلح "اللغة الإفصاحية":

في جميع اللغات البشرية، ومنها العربية، قسّم من الألفاظ والعبارات والتراكيب يختارها المتكلّم عن قصدٍ ونيةٍ ليعبّر بها عن خوالج نفسه، وعواطفه وأحاسيسه الداخلية المختلفة، فتكون ترجمانًا صادقًا عن انفعالاته وتأثراته النفسية، ومرآة كاشفةً لها، يطول إحصاؤها وجردها ودرسها، كأساليب التعجب، والمدح والذم، والإغراء والتحذير، والاختصاص، وأسماء الأفعال بأقسامها، والقسم، والاستغاثة، والندبة، والمبالغة، وما إلى ذلك. تشترك كلّها في أنّها ذات قيمةٍ انفعاليةٍ تأثيريةٍ جاريةٍ في الاستعمال مجرى الأمثال والصيغ المسكوكة مرتبطةً بأدواتٍ خاصة⁽¹⁾.

وكلّ تعبيرٍ من هذه التعابير يناسبُ موقفًا نفسيًا معيّنًا من رضا أو سخط، واستئناسٍ أو استقبح، وفرحٍ أو أسى، واستعظامٍ أو استخفافٍ، ورغبةٍ أو نفورٍ، وغير ذلك من المشاعر الذاتية الوجدانية المتعدّدة المتنوّعة التي تمتلئ بها النفس البشرية، فتتفجّر للكشف عنها، وأحيانًا تكونُ برغبة التنبيه والالتفات إليها لمشاركة المتكلّم في التأثر بها والتفاعل معه فيها. فإذا أحسّ المتكلّم - على سبيل المثال لا الحصر - بالخوف من شيءٍ مكروهٍ أو ضارٍّ نبّه إليه وحذّر منه - انطلاقًا من ذلك الإحساس واستجابةً له - على وجه السرعة التي لا تسمح له ولا تُسعفه حتّى يركّب كلامًا تامًا بكلّ شروطه ومكوّناته المنطقية الذهنية من الإسناد وطرفيه المسند والمُسند إليه، ولو فعل ذلك لطلّ الموقف وحصل المكروه المحذور، لذلك نجدّه يختزلُ الكلام ويحذفُ منه، ويحصّره في عبارةٍ وجيزةٍ سريعة، تصلُ في أكثر المواقف إلى لفظةٍ واحدةٍ كافيةٍ مؤدّاةٍ بكيفيةٍ مخصوصةٍ، وتنغيمٍ أو نبرٍ ملائمٍ للمقام

(1) - عبد القادر مرعي خليل، أساليب الجملة الإفصاحية في النحو العربي دراسة تطبيقية في ديوان الشابي، مؤسسة رام للتكنولوجيا، عمان، ص10 بتصرف.

والموقف، فينفجر صارخاً مثلاً: (السيارة!)، وربما كان الموقف أشدَّ خطورةً، فيتطلبُ تحذيراً مضاعفاً، فتجده يؤكد ويكرر: (السيارة! السيارة!)، لا لنفسه بالطبع، بل لسامعه المهدد بذلك الخطر الداهم المعرض له. بتنغيم صاعدٍ مناسبٍ لظرفاته المشحونة بالخوف والرعب على السامع من المحذور منه. فهذا الموقف الخاص يتطلبُ كلاماً⁽¹⁾ وأسلوباً خاصين أيضاً، وبأداءٍ مناسبٍ، هو أسلوبُ التحذير، وهو كما نرى ذو قيمة انفعالية وشحنة تأثرية قوية متدفقة. تظهر بوضوح أكبر في الكلام المنطوق، أكثر منها في المكتوب، حتى مع وضع علامة التأثر (!) بعدها؛ فليس التعبير الحي المعيش كالمنقول الموصوف. قال تمام حسان: «والتنغيم في الكلام يقوم بوظيفة الترقيم في الكتابة، غير أن التنغيم أوضح من الترقيم في الدلالة على المعنى الوظيفي للجملة»⁽²⁾. فالتنغيم يكون في المنطوق، والترقيم (الوقف) وأدائه في المكتوب. مع الإشارة إلى أن أداءات التنغيم وصوره (في المنطوق) أكثر في الواقع من علامات الترقيم والوقف (في المكتوب). وهما يؤديان نفس الوظيفة ببعض التفاوت كما في الإشارة السابقة لتتمام حسان.

يمكن تمثيل ذلك بقول الداعي لمحدثه: (لا. شفاك الله!). فالنقطة (.) بعد (لا) في المكتوب تدل على أن لفظ (لا) وحده يمثل جملة تامة حذف منها المسند والمسند إليه لعلم المتخاطبين بهما، بعدها وقفة، و (شفاك الله) جملة استئنافية دعائية مستقلة تركيبياً عن جملة (لا)، وهذه النقطة عوض عن (الواو) كما لو قال: (لا وشفاك الله). يقابل ذلك في المنطوق تنغيم الجملة وأداؤها من وقف بعد (لا)، واستئناف بـ(شفاك الله). ويمكن أن يُعني التنغيم حتى عن الحروف والأدوات الوظيفية؛ كما أغنى عن ذكر حرف الاستفهام (الهمزة) في قول عمر بن أبي ربيعة:

(1) - حتى الأصوات والصيحات أو الهتافات الدالة على المشاعر والانفعالات كأسماء الأفعال تُعد - ما دامت دالة مستقلة - كلاماً بالمعنى الاصطلاحي. قال ابن جني: «أم الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون "الجملة"، نحو: (زيد أخوك) و(قام زيد)، ...، و(صه)، و(مه)، و(رويد)، و(حاء) و(غاء) في الأصوات، و(أف)، و(وه). فكل كلام مستقل بنفسه، وجنبت منه ثمرة معناه، فهو كلام». الخصائص، ص 57.

(2) - تمام حسان، اللغة العربية، ص 226.

ثم قالوا: تحبُّها؟! قلتُ: بَهْرًا! عددَ النجم والحصى والترابِ

فالنغمة الاستفهامية في قوله: (تحبُّها؟) أغنت عن أداة الاستفهام (أ)، فحذفت الأداة، وبقي معنى الاستفهام قائماً مفهوماً من البيت⁽¹⁾. فالتنغيم في مثل هذا يكون الدلالة الوحيدة - أو هو الفیصل بتعبير كمال بشر - في تبين نوع الجملة أو التركيب حين يخلو الكلام من الأدوات والقرائن اللفظية⁽²⁾، كأداة الاستفهام هنا.

وكذلك الحال حين يستحسن المتكلم أمراً ويرغب فيه، تجده يرغب سامعه فيه بتحببيه إليه، وإغرائه به، بنفس فائضة بذلك الإحساس والانفعال، فيقول مثلاً: (العلم! العلم!). ولو قال كلاماً آخر طويلاً يستجيب لكل المكونات بأسلوب مغاير لفقد شحنته وسحنته النفسية الانفعالية. جاء في "إتقان" السيوطي عن أهمية الحذف واختزال الكلام في مثل هذه المواقف والوضعيّات أن من دواعي الحذف «التنبية على أن الزمان يتقاصر عن الإتيان بالمحذوف، وأن الاشتغال بذكره يفضي إلى تقويت المهم، وهذه هي فائدة باب التحذير والإغراء»⁽³⁾.

فالفتحة في آخر المحذوف تُفسر بأنها هي الدالة على معنى التحذير، فتكون لها وظيفة إيجابية فاعلة، بكونها ركناً في الكلمة يشير إلى المعنى، وليست مجرد نتيجة لعمل عامل محذوف⁽⁴⁾، هو الفعل المقدّر، خصوصاً إذا كان الحذف واجباً في حال العطف أو التكرار⁽⁵⁾. وكذلك الأمر في أسلوب الإغراء (أخاك أخاك!) الذي يختلف عن الجملة التي فسرها به النحاة (الزم أخاك) في التركيب والدلالة

(1) - ينظر تمام حسان، اللغة العربية، ص 227. بتصرف.

(2) - ينظر كمال محمد بشر، دراسات في علم اللغة، دار المعارف، القاهرة، ط9، 1986، ص 24-25. وظاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص 118.

(3) - جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق مركز الدراسات القرآنية، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، م.ع.س، د.ط، د.ت، ص 1600. وفاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج 2/ص 97.

(4) - خليل عمارة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص 162 بتصرف.

(5) - السيوطي، همع الهوامع، ج 2/ص 24.

والأداء؛ فجملة الإغراء تعبّر عن مشاعر المتكلّم الفائضة تجاه أمر محمود مرغوب، وتنبّه المخاطب إليه لترغيبه فيه، وتحبيبه إليه، بنغمة صوتيّة خاصّة، لا على وجه الأمر والإلزام، كما تقيّد الجملة الثانية المفسّرة لها، التي تفتقر إلى تلك الشحنة الانفعاليّة، فلا يمكنها بأيّ حال أن تؤدّي ما تؤدّيهِ الأولى من معنّى ودلالة، لأنّهما ببساطة وموضوعيّة مختلفتان متغايرتان.

وفسرّ تمام حسن إعراب هذا النوع من المنصوبات بمعنى **المخالفة**، وجعل المنصوب على التحذير والإغراء منها. قال: «وأورد النحاة عباراتٍ محفوظةً قالوا إنّها على حذف الفعل وجوباً، وأكثر ما يردّ من هذه المنصوبات يمكن تفسيره على معنى **المخالفة**، فتكون الفتحة قيمةً خلافيّةً تفرّق بين معنى هذه المنصوبات في حالة النصب، وبين معناها في حالة الرفع، نحو: (الأسد الأسد!)»⁽¹⁾. فقرينة المخالفة المعنويّة هي السبب في هذا النوع من النصب من غير اللجوء إلى تقدير عاملٍ لا يظهر أبداً.

فالفرق بين رأي خليل عمارة المتقدّم وبين رأي تمام حسن في تفسير النصب في أسلوبَي التحذير والإغراء واضح؛ فالأوّل يردّ سبب نصب المحذور أو المغرّى به واستفادة معنى التحذير أو الإغراء منهما، يردّه إلى الفتحة أو علامة النصب، ويُعطيهما تلك الوظيفة الدلاليّة. وأمّا الثاني فيرجع سبب ذلك إلى القيمة الخلافيّة بالمقارنة بين الحالتين، النصب والرفع، وتكون الفتحة بذلك رمزاً لتلك المخالفة في أبواب معيّنة منها الإغراء والتحذير⁽²⁾. والحركة الإعرابيّة عموماً «رمزٌ لتغيّر في المعنى...»، لأنّ المتكلّم عندما يتكلّم إنّما يقصد أن يوصل إلى السامع معنّى بعينه، فإن شاء أن يُغيّر هذا المعنى غيّر الحركة⁽³⁾. وقال في موضع آخر: «إنّ الحركة الإعرابيّة، شأنها شأن أيّ فونيم في الكلمة، له قيمة وأثر في الإفصاح والإبانة عمّا في النفس من معنّى، فيكون تغيّرها محققاً لما في نفس المتكلّم من

(1) - تمام حسن، اللغة العربية، ص 219 - 220 بتصرّف.

(2) - ينظر خلود عثمان الصالح، أساليب نحويّة جرت مجرى المثل، ص 319.

(3) - خليل عمارة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص 159 - 160.

معنى يُريدُ الإبانة والإفصاح عنه»⁽¹⁾. وقد أشار كثيرٌ من النحاة إلى وظيفة هذه الحركات الدلالية على غرار ما نجده عند الزجاجي «جُعِلَتْ حركاتُ الإعرابِ فيها تُنبئُ عن هذه المعاني». و«وكذلك سائرُ المعاني جعلوا هذه الحركاتِ دلائلَ عليها، ليتسبّعوا في كلامهم». و«... وتكونُ الحركاتُ دالةً على المعاني»⁽²⁾، وابن فارس في حديثه عن الإعراب الذي خُصّت به العربُ بأنه «هو الفارقُ بين المعاني»⁽³⁾. وابن مضاء «وإنما جاءتْ - حركاتُ الإعرابِ - لتدلَّ على معانٍ في نفس المتكلّم»⁽⁴⁾.

آثر كثيرٌ من الباحثين إطلاقَ مصطلحِ "اللغة أو الجمل أو الأساليب الإفصاحية" على مثل تلك التراكيب والأساليب - وهي كثيرةٌ في العربية - وهيمن جهة معناها ودلالاتها والغرض من استعمالها قسمٌ هامٌ مستقلٌّ من أقسام الكلام، هو فرعٌ من الجملة الإنشائية، قسيمُ الطلبي والشرطي كما رآه تمام حسان، حينَ قسمَ الجملة العربية من حيثُ المعنى والدلالة إلى خبرية وإنشائية، وفرعَ الإنشائية إلى طلبية وشرطية وإفصاحية⁽⁵⁾.

وصيغةُ "الإفصاحية" باعتبارها صفةً منسوبةً أو مصدرًا صناعيًا تعبّرُ عما نَعُجُّ به النفسُ من المشاعر والأحاسيس والانفعالات المختلفة وتكشفُ عنه. وذلك لأنَّ من طبيعة الإنسان أن يغضبَ ويفرحَ وينألمَ ويتعجبَ ويستحسنَ ويستقبحَ ويتفجعَ ويتحسّرَ ويستغيثَ ويندبَ، وينفعلَ على وجه العموم، وهو عندما يُحسُّ بذلك يرغبُ في إظهاره والكشفِ عنه، فينطقُ ويتكلّم، وحينَ يتكلّم فإنه يُفصِحُ عنه، فيعبّرُ بتراكيبٍ وأساليبٍ وجملٍ وعباراتٍ، وربما بألفاظٍ وكلماتٍ خاصّةٍ، يُفرغُ بها وفيها ما في نفسه من تلك الشحنة العاطفية، فيكونُ كلامه صورةً عنها. قال أحدُ اللغويين: «فإنَّ اللغةَ لا يصحُّ أن تُدرَسَ

(1) - خليل عميرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص 157.

(2) - الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 69 - 70.

(3) - أبو الحسن أحمد بن فارس، الصحابي في فقه اللغة، ص 75.

(4) - خليل عميرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص 160.

(5) - تمام حسان، اللغة العربية، ص 244.

على أنها أداة عقلية فحسب، لأنَّ الإنسانَ كما يتكلَّم ليصوغ أفكاره، فإنَّه يتكلَّم ليؤثِّر في غيره من الناس، وليعبِّر عن إحساسه وشعوره وعواطفه، فهو يعبِّر باللغة عن نفسه، كما يعبِّر عن آرائه، بل إنَّه يمكنُ القولُ بأنَّ التعبيرَ عن أيَّة فكرةٍ لا يخلو من لونٍ عاطفيٍّ، إلَّا إذا استثنينا التفكير العلميَّ أو اللغة العلمية التي يجبُ أن تكونَ معبِّرةً عن الفكرة المحضة، والحقيقة المجردة الخالية من الانفعالات النفسية⁽¹⁾. وقال في موضعٍ ثانٍ: «... أنَّ النفسَ الإنسانيَّة بما يعتوِّرها من حالات الرضا والسرور، والغضبِ والنفور، والاستحسانِ والاشمئزاز، وغير ذلك، ينعكسُ أثرها على اللغة...»⁽²⁾. لذلك الطابع الانفعاليُّ التأثريُّ لتلك العباراتِ والأساليبِ الإفصاحية من جهة معناها ودلالاتها، واختلافها عن الجمل الإنسانية من جهة تركيبها وأدائها - كما سيأتي في هذا الباب - ظهرت الدعوة إلى تجديد النظر والبحث فيها ودرسها دراسةً خاصَّةً مستقلةً منفصلةً في إطارٍ آخر غير إطارِ الجملة الاسميَّة أو الفعلية المعهود، هي الجملةُ أو اللغةُ الإفصاحية، إذ أنَّ تأويلَ هذا النوع من التراكيب والجمل الإنشائية بجملة خبرية ينأى بها عن سياقها اللغويِّ، وعن «الغرض الإبلاغي»⁽³⁾ المراد منها، وشتانَ بين الإفصاح عن انفعالٍ وتأثُّرٍ، وبين الإخبار عنه. وذلك من قبيل قول أحدهم: «مع أنَّه كان الأجدى والأجدر أن تُدرَّس هذه الصيغ - مثلُ صيغ النداء بأغراضه المختلفة، والتعجب، وأسماء الأفعال - على حدة، وتُنسَب إلى قطاع اللغة الانفعالية»⁽⁴⁾. وقوله بعدَ عرضِ نموذجٍ من اختلاف النحاة حول صيغة التعجب (أفعل به!): «وإنَّ الخطبَ كان أهونَ وأيسرَ لو اعتُبرتْ صيغةُ التعجب صيغةً قائمةً بذاتها،

(1) - رمضان عبد التَّواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1417هـ/ 1997م، ص 139-140.

(2) - رمضان عبد التَّواب، المدخل إلى علم اللغة، ص145.

(3) - عفيف دمشقية، المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي، معهد الإنماء العربي، طرابلس، ليبيا، فرع لبنان، ط1، 1978، ص156.

(4) - عفيف دمشقية، المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي، ص220.

الباب الثالث: اللغة الإفصاحية موضوع مشترك بين النحو والمعاني - الفصل الأول: اللغة الإفصاحية وبعض أساليبها ونظير إليها على أنها تنتسب إلى دائرة اللغة الانفعالية، ولا تمت لاهي ولا أختها (ما أفعله!) إلى الصيغ الفعلية بصلة»⁽¹⁾.

ومصطلح "الإفصاحية" المختار لهذا القسم من اللغة وأساليبها على مستوى الكلمات المفردة والعبارات والتراكيب هو - لغةً واشتقاقاً - نسبة إلى المصدر (إفصاح) من الفعل (أفصح) المزيد بالهمزة (أ) على (فصح) الثلاثي، وهو من الفصاحة، والفصاحة في اللغة كما تذكر المعاجم هي الظهور والبيان، ومنها: أفصح اللبن، إذا انجلت رغوته، ويقال: (أفصح الصبح)، إذا بدا ضوؤه، و (أفصح كل شيء)، إذا وضح⁽²⁾. تقول: (أفصح فلان عما في نفسه)، إذا أظهره⁽³⁾. و (أفصح الصبي في منطقه)، إذا أبان وظهر كلامه⁽⁴⁾. وزاد أحمد مطلوب: «والفصاحة الإبانة عن المعنى والإظهار له»⁽⁵⁾. وفي "اللسان" و"الصّاح": «(أفصح الصبح): إذا بدا ضوؤه، وكلّ واضح مُفصّح. (أفصح عن الشيء إفصاحاً)، إذا بيّنه وكشفه»⁽⁶⁾. كما جاء في "موسوعة كشاف الاصطلاحات": «أفصح به أي صرح»⁽⁷⁾. فمعاني الإفصاح المعجمية المتقاطعة مع المصطلح محلّ البحث هي الإبانة والإظهار والكشف والتصريح مع الانجلاء والصفاء والوضوح. وهي معانٍ كما نرى يمكن اعتمادها للانطلاق

(1) - عفيف دمشقية، المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي، ص163.

(2) - أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي، سرّ الفصاحة، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1982م/ 1402هـ، ص58. وأحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، ص545 - 546.

(3) - إميل بديع يعقوب وميشال عاصي، المعجم المفصل في اللغة والأدب، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1987م، ج2/ ص923.

(4) - محمد التونجي، المعجم المفصل في الأدب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط2، 1419هـ/ 1999م، ج1/ ص686.

(5) - أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، ص545 - 546. عن اللسان مادة (فصح) .

(6) - ابن منظور، لسان العرب، مادة (فصح) . واسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية تح أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1990، مج1/ ص391.

(7) - محمد علي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات العلوم والفنون، ج2/ ص231.

إلى الحديث عن مقصودنا من "اللغة أو الجملة أو الأساليب الإفصاحية"، وإن رأى بعضهم أن معاجم

اللغة لم تنشر إلى معناها الذي هو الإفصاح الذاتي عن مشاعر المتكلم وانفعالاته⁽¹⁾.

والإفصاح في الاصطلاح كما عرّفه أحد الباحثين «تأثير سمعي يحدثه المتكلم على سامعه نتيجة انفعال وشعور بموقف ما بأساليب إفصاحية منعمّة»⁽²⁾. وذكر استيفان أولمان بعض العوامل المساهمة في إعطاء الطابع الانفعالي التأثيري للغة خصوصاً على مستوى العبارات والجمل، سمّاها مصادر العنصر العاطفي، أجمالها في قوله: «إنّ النبر والإيقاع والتنغيم واختيار الكلمات واللواحق وترتيب الكلمات ومواقعها في الجمل والعبارات، هذه الأشياء كلها قد يكون لها نصيب في إحداث هذا التأثير العاطفي الانفعالي، وهكذا تستطيع الكلمات أن تعبّر عن العواطف والانفعالات بفضل المضمون العاطفي الذي تكتسبه في بعض المواقف المعيّنة»⁽³⁾. وقال جوزيف فندريس: «إنّ العواطف يمكن بطبيعة الحال التعبير عنها بواسطة التنغيم أو تغيير الصوت أو سرعة الحدث أو الشدة التي يركّزها المتكلم على هذه الكلمة أو تلك، أو بالإشارة التي تصحب الكلام»⁽⁴⁾. وعليه يمكن القول بأنّ المعنى الاصطلاحي للغة الإفصاحية لا يبعد كثيراً عن المعنى المعجمي اللغوي للجملة الإفصاحية التي تتضمن ذلك الإفصاح عن المشاعر والانفعالات والأحاسيس المختلفة. جاء في كتاب "معنى المعنى" (the meaning of meaning) لأوغدن وريشاردز أنّ «الجملة الإفصاحية هي الجملة التي تعبّر عن عواطف المتكلم ومشاعره واتجاهاته إزاء موضوع ما، ويمكن أن تحدث نفس المشاعر عند

(1) - عبد القادر مرعي، أساليب الجملة الإفصاحية في النحو العربي ص10.

(2) - عمارة امحمد الميساوي أبو زيد، الأساليب الإفصاحية في دواوين شعراء المعلقات العشر دراسة نحوية دلالية، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم: ص40.

(3) - STEPHEN ULLMANN, words and their use، استيفان أولمان، دور الكلمة في اللغة، ترجمة كمال محمد بشر، مكتبة الشباب، بالنيرة، ص92-93.

(4) - جوزيف فندريس، اللغة، تعريب عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، ص185. ورمضان عبد التّوّاب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص142.

المستمع، كما أنها تتضمن في ذاتها النبذة الانفعالية التي توضح المعنى المراد⁽¹⁾. وفي كتاب

"اللغة" لفندريس: «... أن الجملة الانفعالية هي التي تنفجر تلقائياً من النفس تحت تأثير انفعال

شديد، وتخضع لمنطق الانفعال والدقات الشعورية عند المتكلم⁽²⁾. أيهي اللغة التي تعبر عن

«الأحاسيس والمشاعر التي تتكون لدى المتكلم عندما ينطق بجملة» كما يرى غليزن (Gleason)⁽³⁾.

والإفصاح في معناه الاصطلاحي يعد أيضاً غاية من غايات الأداء اللغوي على رأي تمام

حسن، وذلك في مقابل التعامل؛ فإذا كان التعامل عنده هو استخدام اللغة بقصد التأثير في البيئة

الطبيعية أو الاجتماعية المحيطة بالفرد المنشئ للكلام، فإن الإفصاح هو استعمال اللغة بقصد التعبير

عن موقف نفسي ذاتي دون إرادة التأثير في البيئة، ولا يتحتم في هذه الحالة أن يكون الإسماع

مقصوداً⁽⁴⁾. أي أن المتكلم ينشئ الكلام الانفعالي التأثيري ويفصح به لنفسه، من غير أن يقصد تبليغه

لغيره، فإسماع الآخرين ليس غايته بالضرورة، خصوصاً في مقامات الرضا والتعجب أو الحسرة

والأسى مثلاً. وربما كان أحياناً مقصوداً كما في مقامات الاستجد والاستغاثة أو الإغراء والتحذير.

قال محمود السعران عن بعض هذه الإفصاحات التي ليس الإسماع فيها مقصوداً: «ثم إن هذه

الأصوات أو الصرخات الغريزية (interjection) لا توجه إلى أحد، لا يقصد بها أن يسمعها أحد،

إنها لا تكون اتصالاً بالغير بأي معنى صحيح من معاني الاتصال⁽⁵⁾.

وكان تمام حسن قد نبه إلى أن اللغة جانبيين اثنتين كما سبقت الإشارة أعلاه: جانباً تعاملياً وآخر

(1) - عبد القادر مرعي العلي الخليل، الجملة الإفصاحية في ديوان الشابي دراسة منهجية تطبيقية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، دائرة اللغة العربية وآدابها، 1986م، ص 53 عن معنى المعنى "meaning of meaning the" لأوغدن وريشاردز، ص 149-150.

(2) - عبد القادر مرعي، الجملة الإفصاحية في ديوان الشابي، ص 53 عن فندريس، اللغة، ص 190 - 195.

(3) - خلود عثمان الصالح، أساليب جرت مجرى المثل، ص 339. عن H.A.Gleason. An introduction to Descriptive linguistics. P202-203.

(4) - تمام حسن، اللغة العربية، ص 363 بتصرف.

(5) - محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت، د.ط، د.ت، ص 58.

الباب الثالث: اللغة الإفصاحية موضوع مشترك بين النحو والمعاني - الفصل الأول: اللغة الإفصاحية وبعض أساليبها

إفصاحيًا، وأولهما أي: التعلّمي أقرب إلى الاستعمال الموضوعي للغة، وثانيهما أقرب إلى الجانب الذاتي. وهذا الجانب الإفصاحي - الذاتي - يغلب عليه الطابع التأثري، ومن أمثلته التعجب والمدح والذم وخوالف الإخالة (أسماء الأفعال) وخوالف الأصوات. وكلّ هذه تتحقّق غالبًا في صورة صيحات انفعالية تأثرية⁽¹⁾. وردّ تصنيف اللغويين عمومًا هذا النوع من الكلام في أساليب الخبر أحيانًا، وفي أساليب الإنشاء أحيانًا أخرى إلى عدم تنبّههم وتنبيههم لهذا الأمر، وهو المقابلة بين التعامل والإفصاح في غايات الأداء اللغوي. قال: «... فإنّ اللغويين لم يفتنوا إلى تقسيمات اللغة فيما يختصّ بالمقابلة بين التعامل والإفصاح، ومن ثمّ جعلوا الجملة الإفصاحية من قبيل الخبر أحيانًا، والإنشاء أحيانًا أخرى، مع وضوح الفرق بين التعامل الذي يسود الجملة الخبرية ومعظم الإنشائية، وطابع التعبير الذاتي الذي نلاحظه في الجملة الإفصاحية»⁽²⁾.

سأذكر في هذا السياق نماذج فقط من هذه اللغة أو الأساليب الإفصاحية بشيء من التركيز والاختصار، وقد وقع اختياري على أساليب أسماء الأفعال والنّديّة والاختصاص. قبل أن أفرد بعدها أسلوبين منها بفصلين كاملين بالتفصيل والتوسّع، هما أسلوبا التعجب، والمدح والذمّ.

(1) - تمام حسان، اللغة العربية، ص309. مصطلح "صيحات انفعالية" أو "صرخات انفعالية" ترجمة لـ "interjections" تحت وطأة الانفعال، ألم قاس، أو فرح غامر، أو ما أشبه ذلك. كما في محمود السعران، علم اللغة، ص57. وهو مصطلح ينطبق أكثر على ما يسمّى في نحونا "أسماء الأفعال أو الأصوات" لا كلّ الأساليب الإفصاحية الانفعالية التي تؤدّي بالجمال والتراكيب.

(2) - تمام حسان، اللغة العربية، ص363.

2 - نماذج من الأساليب الإفصاحية:

2-1 - أسماء الأفعال أو الخوالف⁽¹⁾:

اختارَ تَمَامَ حَسَّانَ لبعض هذه اللغة الإفصاحية على المستوى الصرفي الإفرادي مصطلح "الخوالف"، وخصَّها بقسم مستقل في تقسيمه الجديد الذي اقترحه لأقسام الكلم، هو القسم الخامس عنده. فقال عنه: «وسنجد في تقسيمنا الجديد مكاناً مستقلاً للخوالف، وهي عناصر معينة ورَّعها النحاة بين أقسام الكلم لاختلاف مبنى كل منها عن مباني الأخريات، واختلاف معنى كل منها عن معانها، ولكنهم غفلوا عما يجمع بينها جميعاً من عناصر يرجع بعضها إلى المبنى نفسه، ويرجع بعضها الآخر إلى المعنى. فهي جميعاً تستعصي على الدخول في جدول إسنادي أو تصريفي ما، وهي جميعاً تستعمل في الأسلوب الإفصاحي الإنشائي التأثري الانفعالي...، وتلك هي الإخاله (اسم الفعل)، والصوت، والتعجب، والمدح والذم. وربما ألحقنا به على المستوى النحوي لا الصرفي أساليب أخرى كالندبة والاستغاثة من النداء. ولقد استعرتُ اسمَ الخالفة لأدُلَّ به على هذه العبارات مما رواه الأشموني عن الفراء من أنه كان يسمي اسمَ الفعل "خالفة"، وإن كان بعض المحدثين قد تعودوا نسبة ذلك إلى ابن صابر الأندلسي⁽²⁾. ولعلَّ هذا ما أشار إليه أبو حيَّان الأندلسي في "باب الكلمات المختلف فيها أهي أسماء أو أفعال أو غيرها" من "الارتشاف" بقوله: «وذهب بعض المتأخرين إلى أنها ليست أسماء، ولا أفعالاً، ولا حروفاً، فإنها خارجة عن قسمة الكلمة المشهورة، ويسمِّيها (خالفة)، فهي قسم رابع من قسمة الكلمة...، قيلَ مدلولها ألفاظُ أفعالٍ لا أحداثٍ، ولا أزمانٍ، وتلك

(1) - هذا المصطلح من دون إضافة أيّ تقييد، في مقابل "خالفة التعجب" و"خالفة المدح" بالتقييد، من اختيار محمد حماسة قال: «ويسمِّيها تَمَامَ حَسَّانَ "خالفة الإخاله" ولست أرى في الحقيقة لهذا المصطلح سنداً من استعمال لغوي، ولذلك فضلت تسمية (اسم الفعل) بما سمَّاه ابنُ صابر "الخالفة"». محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص 97.

(2) - تمام حسان، اللغة العربية، ص 88.

الأفعال هي التي تدلُّ على الحدث والزمان»⁽¹⁾. قال تمام حسان في وصفها: «الخوالفُ كلماتٌ تُستعملُ في أساليبٍ إفصاحيةٍ؛ أي في الأساليب التي تُستعملُ للكشف عن موقفٍ انفعاليٍّ ما والإفصاح عنه، فهي من حيث استعمالها قريبة الشبه بما يسمونه في اللغة الإنجليزية "exclamation"»⁽²⁾. وقال بعد عرض أنواع تلك الكلمات الخوالف: «والقسطُ المشتركُ في معاني هذه الخوالف جميعاً ما ذكرناه من أنَّ لها طبيعة الإفصاح الذاتيِّ عما تجيشُ به النفسُ، فكلُّها يدخلُ في الأسلوب الإنشائيِّ، وتبدو شديدة الشبه بما يسميه الغربيون (language affective): اللغة الانفعالية أو التأثرية) وجميعها يحسنُ بعده في الكتابة أن نضع علامة التأثر (!)»⁽³⁾. وكرَّرَ مثلَ ذلك في وصفه لأسلوب المدح والذمِّ وصيغته حيثُ قال: «وإنَّما معناهما الإفصاحُ عن تأثرٍ وانفعالٍ دعا إلى المدح والذمِّ، بل إنَّ ابنَ جنِّي في "اللمع" يقولُ لأنَّ معناهما "المبالغة" في المدح والذمِّ. وتعبيره بالمبالغة يتَّجهُ اتجاهاً تعبيرياً بالإفصاح، وفي كلا التعبيرين إشارةٌ إلى ما هو أكثرُ من مجرد المدح والذمِّ»⁽⁴⁾.

وحتى يتَّضح الأمرُ أحسنَ وأكثرَ اقتراحَ النظر في التراكيب الآتية والموازنة بينها، لاكتشاف الفرق

بينها تركيباً وأداءً وقصدًا:

- أمدحُ زيداً. - نعمَ زيدٌ رجلاً!

- أذمُّ عمراً. أخبار. - بئسَ عمرو رجلاً! إفصاحات.

- أعجبُ لزيد. - ما أحسنَ زيداً!⁽⁵⁾

(1) - أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ص 2289.

(2) - تمام حسان، اللغة العربية، ص 113.

(3) - تمام حسان، اللغة العربية، ص 116.

(4) - تمام حسان، اللغة العربية، ص 115.

(5) - تمام حسان، اللغة العربية، ص 117.

فَجُمِلَ المجموعة الأولى إخباريّة محضة، الغرض منها تعامليّ تبليغيّ لذلك صَحَّ وضع نقطة (.)

في نهايتها، بينما جُمِلَ المجموعة الثانية فإنّها إفصاحيّة يكشفُ فيها المتكلّم عن انفعالٍ وتأثّرٍ دافقٍ استحالَ مدحاً وذمّاً وتعجباً بتنغيمٍ وأداءٍ خاصّين في المنطوق الشفويّ، ويُدلّ عليهما في الكتابة بعلامة التأثّر (!). فهذه العلامة معبرة عن التنغيم الخاصّ، تصلحُ أن توضع في نهاية كلّ كلامٍ ينمُّ عن انفعالٍ وتأثّرٍ وإفصاحٍ عنه، وليست خاصّةً بمعنى التعجّب فحسب. وليس القصدُ من العبارات الإفصاحيّة بالضرورة الإسماع والتبليغ، وإنّما الرغبة الجامحة في المدح أو الذمّ أو التعجّب فحسب.

وهذه الخوالبُ الإفصاحيّة على المستوى الصرفيّ ومعها بعضُ الأساليب والتراكيب الإفصاحيّة

أيضاً على المستوى النحويّ، التي استحسّن ضمّها إليها على غرار الندبة والاستغاثة والتحذير والإغراء، لأنّ هذه الأساليب الأخيرة لا يُعبّر عنها بالخوالب الصرفيّة، ولكن لها مثل ذلك الإفصاح المذكور، على مستوى النحو لا مستوى الصرف. وكلّها تتميزُ عنده بخصائص تجعلها تفتقرُ وتختلفُ عن بقيّة أقسام الكلام، وذلك من جهة مسكوكيّتها وعدم تصرّفها، وتضامّها، ورتبّتها تقدّماً أو تأخراً، وعدم ارتباطها بزمنٍ خاصٍّ لجمودها، ومعنى جُمليها، فكلّها إفصاحيّة إنشائيّة⁽¹⁾. واعتراض على اعتبار مثل (أسماء الأفعال) - والحكم ينسحبُ أيضاً على صيغ التعجّب والمدح والذمّ كما سيأتي - من الأفعال «بأنّ معنى الأفعال اقترانُ الحدث والزمن، وليس في هذه الألفاظ حدثٌ، ولا تدلُّ على زمن...، وهذه الألفاظ تَخْلُو من علاماتٍ تبرّر تقسيمها إلى ماضٍ ومضارعٍ وأمرٍ. ولكنها جميعاً للتعبير عن شحنة انفعاليّة يُحسُّ بها المتكلّم في الحاضر، فلا تُنسبُ إلى تقسيم زمنيّ»⁽²⁾. وقد تقدّم في كلام أبي حيّان رأيٌ بعض النحاة الموافق لذلك؛ بأنّها ليست أفعالاً ولا أسماءً ولا حروفاً، وأنّها لا ترتبطُ بزمن ولا حدثٍ كالأفعال في قوله السابق: «وذهب بعض المتأخّرين إلى أنّها ليست أسماءً، ولا

(1) - ينظر تمام حسان، اللغة العربية، ص 117-118.

(2) - تمام حسان، الخلاصة النحويّة، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 1425هـ/2005م، ص 151-152 بتصرّف.

أفعالاً، ولا حروفاً، ... ، قيلَ مدلولُها ألفاظُ أفعالٍ لا أحداثٍ، ولا أزمانٍ، وتلك الأفعالُ هي التي تدلُّ على الحدث والزمان». وأمّا تسميتها (اسماً) فذلك من قبيل التجوُّز⁽¹⁾ والتقريب. وزادَ تمامَ حسانَ بأنَّ تفسيرَها بأفعالٍ «لا ينسجُمُ مع الواقع؛ وذلك أنَّك لو وضعتَ يدَكَ وأنت لا تدري، على سطحٍ ساخنٍ فسحبَتها متألِّماً وقلت: (أتوجَّعُ) بدلاً من قولك: (أوه!)، لضحكَ منك السامعُ، ولم يخفَ أحدٌ إلى إسعافك. أمّا أن تقولَ: (أوه!)، فذلك إفصاحٌ عما تُحسُّ به من الألم»⁽²⁾. وقرَّرَ أحمد كشك أنَّ «الفارقَ بين الفعلِ ومُسمَّاه كبيرٌ، يَنبُأُ بهما عن أيِّ تماثُلٍ حتَّى لو كان تماثُلاً في المعنى كما رأى بعضُ النحاة»⁽³⁾. ويمكنُ أن يظهرَ الفرقُ بين الجملةِ المؤدَّاةِ باسمِ الفعلِ، وبين الجملةِ المفسَّرةِ بها الموازية - لا المساوية - لها على المستوى التركيبي؛ فالعلاقاتُ التركيبيةُ لاسمِ الفعلِ تخالفُ كثيراً علاقاتِ الفعلِ المفسَّرِ له؛ فجملةُ (هيهاتَ النجاحُ!) مثلاً، التي تفسَّرُ بجملةِ (بَعْدَ النجاحِ) يتبيَّنُ بالمقارنةِ بينهما ما يلي:

1- الجملةُ الإفصاحيةُ (هيهاتَ النجاحُ!) لا تقبلُ تعلُّقَ الجارِّ والمجرورِ كما تقبلُهُ الجملةُ الإسناديةُ (بَعْدَ النجاحِ). فلا يُقالُ: (هيهاتَ النجاحُ عن المَهْمِلِ)، ولكن يُقالُ: (بَعْدَ النجاحِ عن المَهْمِلِ).

2- جملةُ اسمِ الفعلِ لا تقبلُ دخولَ النفيِ عليها؛ فلا يقالُ مثلاً: (ما هيهاتَ النجاحُ!). ممَّا يؤكِّدُ وجودَ القيمةِ الانفعاليةِ فيها المتمثلةِ في الدهشة والاستغرابِ التي لا تحتلُّ النفيَ لأنَّها قيمةٌ حاصلةٌ في نفس صاحبِها فأفصحَ عنها. في حين نجدُ جملةَ الفعلِ التامِّ وفاعلهِ يمكنُ نفيها، فيقالُ: (ما بَعْدَ النجاحِ).

(1) - أحمد كشك، من وظائف الصوت اللغويِّ محاولة لفهم صرفيِّ ونحويِّ ودلاليِّ، دار غريب، القاهرة، ط1، 2006، ص 85.

(2) - تمام حسان، الخلاصة النحوية، ص 152.

(3) - أحمد كشك، من وظائف الصوت اللغويِّ، ص 84.

3- الفعل في جملة (بَعْدَ النجاء) الخبرية يقبل التأنيث إذا أُنت فاعله، فيقال مثلاً: (بَعْدَتْ

الخيبة). ويقبل ضمائر الفاعل المختلفة (بَعْدْتُ، بَعْدَتْ، بَعْدَا، بَعْدُوا، بَعْدْنَ). وتبقى (هيهات) على

صورة واحدة ثابتة وإن تغيرَ صاحبه، فلا يقال: (هيهانتُ)، ولا (هيهتُ)⁽¹⁾ وفروعها.

فالفرق بين (هيهات النجاء!)، و (بَعْدَ النجاء) واضحٌ بيّن، وكلُّ جملةٍ منهما تقال في موقفٍ

خاصٍّ يناسبُ معناها ودلالاتها، يختلفُ كلياً عن موقف الأخرى ومقامها. واختلافُ النحاة القدامى

واللغويين المعاصرين في طبيعة هذه الصيغ وماهيتها وتصنيفها في الأفعال أو الأسماء، واختيار

مصطلح "أسماء الأفعال" - الذي يجمعُ بين الاسمية والفعلية في آن - لها، دليلٌ على أنها ليست من

هذه، ولا من تلك، وتسميتهاً بذلك في نظري من باب التجوُّز والتقريب كما سبقت الإشارة. وهذا

الاختلافُ يسوِّغُ ويسمحُ من الناحية الموضوعية على الأقلّ بقول غير ذلك. وهي في حقيقة أمرها

ألفاظٌ وتراكيبٌ ارتجاليةٌ أو محوِّلةٌ من تراكيبٍ أخرى تُستعملُ في أساليبٍ خاصةٍ لأغراضٍ معينةٍ يريدُها

المتكلم. قال عنها عبد القادر مرعي: «عباراتٌ انفعاليةٌ تُستخدمُ للتعبير عن مشاعر المتكلم وحالاته

الوجدانية»⁽²⁾، وجاء في "شرح كافية ابن الحاجب" في أثناء الحديث عن الأصوات الصادرة عن

الإنسان لا الحيوان، فتكونُ بذلك ذات دلالاتٍ ومقاصدٍ يريدُها صاحبُها، لها صلةٌ وثيقةٌ بالجانب

النفسي، جاء فيه: «أصواتٌ صادرةٌ عن فم الإنسان غيرُ موضوعةٍ وضعاً، بل دالةٌ على معانٍ في

أنفسهم... نحو (آه) للمتوجّع أو المتعجّب»⁽³⁾. وفيه أيضاً: «ومن الأصوات الدالة على أحوالٍ في

نفس المتكلم: (وي!)، وهي للتندّم، أو للتعجّب.... ومنه: (يخ!) وهي كلمةٌ تقالُ عند الإعجاب

والرضى بالشيء، وتكرّرُ للمبالغة»⁽⁴⁾. ففي كلام الرضي ما يُشيرُ صراحةً إلى علاقة هذه الألفاظِ

(1) - ينظر حول هذه المقارنة أحمد كشك، من وظائف الصوت اللغوي، ص 85 بتصرّف.

(2) - عبد القادر مرعي، الجملة الإفصاحية في ديوان الشابي، ص 66.

(3) - شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تح. يحيى بشير مصري، ق 2/ مج 1/ ص 337.

(4) - شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تح. يحيى بشير مصري، ق 1/ مج 1/ ص 345 و 349.

وأشباهاها بنفس الإنسان المعبر بها، وكشفه وإفصاحه بها عن عما يختلج في هذه النفس؛ يظهر ذلك في قوله: (دالة على معانٍ في أنفسهم، الدالة على أحوالٍ في نفس المتكلم، المتوجع، المتعجب، التندم، التعجب، الإعجاب، الرضى، المبالغة)، وعن الإفصاح في قوله: (أصواتٌ صادرةٌ عن). وهذا المعنى الإفصاحي عنده ليس مقصوراً على مثل هذه الأصوات التي تشبه الصرخات أو الصيحات الانفعالية التأثرية (interjections) كما تقدّم، بل هو ملاحظٌ ومفهومٌ أيضاً حتى في تلك التي عدّوها بعد تأويلها من الخبر. قال: «وكلُّ ما هو بمعنى الخبر ففيه معنى التعجب، فمعنى (هيهات)، أي: (ما أبعد!). و (شتان)، أي: (ما أشدَّ الافتراق!)، و (سرعان ووشكان)، أي: (ما أسرع!)، و (بطآن)، أي: (ما أبطأ!). والتعجب هو التأكيد المذكور»⁽¹⁾. فهو في هذا النصّ لم يفسّر (هيهات) و (شتان) و (سرعان ووشكان) و (بطآن) بأفعالٍ ماضيةٍ (بعد) و (افترق) و (أسرع) و (أبطأ) الخبرية على العادة، بل فضّل تأويلها بأساليب التعجب ليحافظ - والله أعلم - على طابعها الانفعالي الإفصاحي الإنشائي.

والتعبير بهذه الألفاظ المسمّاة (أسماء الأفعال) عند الحاجة أقوى بتنغيمها ونبرها وأدائها من الأفعال المفسّرة بها في الدلالة، و«في رصد الانفعال وفي الإفصاح عما يحسّ ويشعر به المتكلم، فالقيمة التنغيمية هي التي تفرّق (اسم الفعل) عن فعله الذي يدلُّ عليه من حيث الشكل أو الدلالة، وأيضاً من حيث الإيجاز والمبالغة»⁽²⁾. لأن الغرض من هذه (الأسماء) حسب ابن يعيش هو «الإيجاز والاختصار ونوع من المبالغة، ولولا ذلك لكانت الأفعال التي هذه الأسماء أسماء لها أولى بموضعها. ووجه الاختصار فيها مجيئها للواحد والواحدة والتنشئة والجمع بلفظ واحد وصورة واحدة؛ ألا ترى أنك تقول في الأمر للواحد: (صه يا زيداً!)، وفي الاثنين: (صه يا زيدان!)، وفي الجماعة: (صه يا

(1) - شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تح. يحيى بشير مصري، ق 1/ مج 1/ ص 298 و 320.

(2) - عمارة امحمد الميساوي، الأساليب الإفصاحية في دواوين شعراء المعلقات العشر، ص 98.

زيدون!)، وفي الواحدة: (صه يا هند!)، و(صه يا هندان!)، و(صه يا هندات!). ومُسمًى هذه اللفظة هو (أُسْكُتْ واسْكُتَا واسْكُتُوا واسْكُتِي واسْكُتْنَ)، فترْكُهُم إظهارَ علامة التَّأْنِيثِ والتثنية والجمع مع أنَّ في كلِّ واحدٍ من هذه الأسماءِ ضميرًا للمأمور بحكم مشابهة الفعلِ ونِيايَتِهِ عنه دليلٌ على ما قلناه من قصد الإيجاز والاختصار. وأمَّا المبالغةُ فإنَّ قولنا: (صَه!) في المعنى أبلغُ من (اسْكُتْ!)، وكذلك البواقِي⁽¹⁾. وفي "شرح الرضي": «ومعاني أسماء الأفعالِ أبلغُ من معاني الأفعالِ التي يقالُ إنَّ هذه الأسماءَ بمعناها»⁽²⁾. وما دامتْ كذلك فإنَّه يمكنُ القولُ بأنَّ هذه الخوَالِفَ (أسماء الأفعال) تختلفُ عن الأفعالِ التي تُفسَّرُ بها، ولا تساويها في المعنى والدلالة ولا تماثلها، ولا تُؤدِّي بطريقتها. فالدعوةُ إلى تصنيفها في صنفٍ مستقلٍّ، ودرسيها درسًا خاصًّا، والقولُ بذلك يجب بنظري أن يلقى القبولَ والاهتمامَ والاعتبارَ والإجابة من الممعنين به.

تلك «الأحاسيسُ والمشاعرُ الداخليَّةُ للمتكلِّم، والإفصاحُ عنها، كلُّ ذلك يُعدُّ من أهمِّ الوظائفِ الدلاليَّةِ لاسم الفعل، ولا يمكنُ للفعلِ المقابلِ لها أن يؤدِّيها، كما بينَ (أف! وأتضجّر!)»⁽³⁾. ورأى تَمَامُ حَسَّانُ أنَّ «الفرقَ بين (شَتَّانَ زَيْدٌ وعَمْرُو!)، وبينَ (افترَقَ زَيْدٌ وعَمْرُو) هو فرقٌ ما بين الإنشاءِ والخبر، فلا تصلُحُ الثانيةُ لشرح الأولى، إذ لا تساويها في المعنى، ومثُلُ ذلك الفرقُ بين (أوه!) وبينَ (أتوجّع!)، فلو أنَّك أحسستَ بألمٍ مفاجئٍ فقلْتَ: (أوه!) لَحَقَّ على الناس أن يُسرِعوا إلى نجدتك، ولكنتَ لو قلتَ في هذا الموقفِ نفسِه: (أتوجّع!)، لسألك السامعُ: (مِمَّ تتوجّع؟)، ولم يخفَّ إلى نجدتك. لأنَّ ما قلتَه خبرٌ مُجملٌ يحتاجُ إلى تفسيرٍ، ويَحْتَمِلُ بعده استفهامًا، وليس إنشاءً يَتَطَلَّبُ استجابةً عمليَّةً سريعةً...»⁽⁴⁾. وكذلك فعَلْ فندريس حين دعا إلى المقارنة بين جملتين انفعاليَّتينِ إفصاحيَّتينِ وما يقابلُهما من الجمل المنطقيَّةِ

(1) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج4/ص25 بتصرف.

(2) - شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تح. يحيى بشير مصري، ق2/مج1/ص298.

(3) - عمارة امحمد الميساوي، الأساليب الإفصاحية في دواوين شعراء المعلقات العشر، ص99.

(4) - تمام حسان، اللغة العربية، ص116. وأحمد كشك، من وظائف الصوت اللغوي، ص86-87.

الباب الثالث: اللغة الإفصاحية موضوع مشترك بين النحو والمعاني - الفصل الأول: اللغة الإفصاحية وبعض أساليبها

الإسنادية التعاملية التي تُفسَّر بها، فقال: «... فَإِنِّي أرى حادثاً يقع أمامي، فأصيحُ راثياً لحال صاحبه: (آه! المسكين!)، وأقابلُ صديقاً لم أكنُ أتوقَّع لقاءه، فأقول: (أنتَ هنا!)، فهذه الجملُ ذاتُ قيمةٍ انفعاليةٍ، واضحةٌ كلُّ الوضوح، فإنَّ صيغَتُ في لغة المنطقِ صارت: (رثي لهذا المسكين) أو (يُدْهَشُنِي أَنْ أراكَ هنا)⁽¹⁾. بجملتين خبريتين إسناديتين. ولا يخفى على متبصِّر الفرقِ الدلاليِّ بين الكلامين. قال أحمد كشك: «إنَّ انفعالنا ونُطقنا لـ(اسم الفعل) لا بدُّ أن يكونَ مصاحباً لتتغيمٍ يحدِّدُ هذا الانفعالَ ويكونُ مَفْرَقاً لهذه الأسماءِ عن الأساليب الأخرى»⁽²⁾. وذهب أحدُ النحويين إلى أنَّ تفسيرَ (أف!) و(أوه!) وتأويلهما بالمضارع المناسبٍ لمعناهما كما جرى عليه النحاةُ والبلاغيون (أُتْجَر) و(أُتَجَّع) لا يستقيم ولا يصح؛ لأنَّه لم ينظر إليهما من جهة المعنى والدلالة، بل نظر إليهما من وجهةٍ نحويةٍ شكليةٍ محضةٍ من جهة الإعراب. فقال: «وكذا لا تقول: (أف!) بمعنى (أُتْجَر)، و(أوه!) بمعنى (أُتَجَّع)، إذ لو كانا كذلك لأُعربا كُسمَّاهما، بل هما بمعنى (تُجَرَّت وتُجَّعَت) الإنشائيتين»⁽³⁾. فأولَّهما بالماضي الإنشائيَّ تشبيهاً لهما بالألفاظ العقود (بعثُ واشترتُ). وكذلك فعلَ مع بعضِ الألفاظ الأخرى نحو (صَه!) و(مَه!)، في قوله: «ولا تقولُ إنَّ (صَه!) اسمٌ لـ(لا تتكلَّم)، و(مَه!) اسمٌ لـ(لا تفعل)؛ إذ لو كانا كذلك لكانا معربين، بل هما بمعنى (اسكت) و(اكفُف)»⁽⁴⁾. لأنَّ هذه الألفاظ المسماة (أسماء الأفعال) بُنيت عنده لمشابهتها مبنيَّ الأصل، وهو الماضي والأمر⁽⁵⁾، لذلك لا تُفسَّر بالمضارع. والتأويلُ كُلُّه للدرس والتقريب، لا الحقيقة والمراد من أساليبها. والعربيُّ حينَ دفعته الحاجةُ النفسيةُ إلى استعمالها لم يكنْ بالضرورة يريدُ ما رآه النحاة. قال الرضي: «إذ العربيُّ الفُحَّ ربَّما يقول: (صَه!) مع أنَّه لا يخطرُ بباله

(1) - رمضان عبد التَّوَّاب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص 140 عن فندريس، اللغة، ص 183.

(2) - أحمد كشك، من وظائف الصوت اللغوي، ص 86.

(3) - شرح الرضيِّ لكافية ابن الحاجب، تح. يحيى بشير مصري، ق 2، مج 2/ص 290.

(4) - شرح الرضيِّ لكافية ابن الحاجب، تح. يحيى بشير مصري، ق 2، مج 2/ص 290.

(5) - شرح الرضيِّ لكافية ابن الحاجب، تح. يحيى بشير مصري، ق 2، مج 2/ص 290.

الباب الثالث: اللغة الإفصاحية موضوع مشترك بين النحو والمعاني - الفصل الأول: اللغة الإفصاحية وبعض أساليبها

لفظ (اسكت)، وربما لم يستعمله أصلاً. لأنَّ المقصودَ منه المعنى لا اللفظ⁽¹⁾. فالتعابير الإفصاحية

عموماً أو التراكيب التي تعبّر عن انفعال، لا يمكن أن تفسّر في ضوء جملة أخرى؛ لأنّ ذلك في الحقيقة

سيوجد نصّاً آخرَ بمشاعر أخرى. والتشابه في التعبير عن شيء واحدٍ بجمليتين مختلفتين لا يعني أنّهما

متماثلتان في المعنى والدلالة⁽²⁾.

وإذا لم تكن هذه الألفاظ (الحوالف) من الأفعال، فإنّ جملاً لا تُعدُّ أيضاً من الجمل الفعلية؛ لأنّها

غيرُ إسناديةٍ، إذ «الجملة في العربية نوعان: إسناديةٌ وغيرُ إسناديةٍ... وأما غيرُ الإسنادية فهي جملةُ

النداء، وجملةُ (نعم وبئس)، وجملةُ التعجب، وهذه لا يمكن أن تُعتبر من الجمل الفعلية»⁽³⁾. وإنّما هي

من الجمل الانفعالية الإفصاحية غير الطلبية، أضف إليها جمل القسم والندبة والاستغاثة⁽⁴⁾. وإنشائها

ليست طلبيةً، وإنّ فسّرتُ بجملي طلبيةٍ كما في بعض أسماء الأفعال الأمرية. قال تمام حسان في

"الخلاصة النحوية": «ليس في الجملة الإفصاحية معنى الطلب، وإنّما يُقصدُ بها التعبير عن خلجات

النفس، حتّى عندما يقول القائل: (صه!)، أو يزجرُ الحيوان، أو يحكي الصوت، لا يقوم بصياغة جملةٍ

طلبيةٍ، وإنّما يعبّر عن حاجةٍ نفسيةٍ إلى الصمت أو الزجر أو غير ذلك. ثم هو لا يصوغ جملة ذات

ركنَيْن مطّردَي الصياغة كأن يكون الفعل فعلاً والفاعل فاعلاً بلا خلاف، وإنّما تُعدُّ هذه الجمل من

العبارات المسكوكة التي لا تتفق في تفاصيلها مع شروط صوغ الجملة»⁽⁵⁾.

ومع عدم إسنادية هذه التراكيب فإنّها تُعدُّ عند بعضهم كلاماً مفيداً - كما أنّنا في المقابل نجد في

(1) - شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، يحيى بشير مصري، تح. ق. 2، مج 2/ص 295.

(2) - ينظر خلود عثمان الصالح، أساليب جرت مجرى المثل، ص 248. عن مالىنوفسكي في the meaning of meaning لأوغدن ورشاردز، ص 312-313. ويكر في nonsense language sense and، ص 81.

(3) - عمارة امحمد الميساوي، الأساليب الإفصاحية في دواوين شعراء المعلّقات العشر، ص 33 عن عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح، الكويت، ص 129.

(4) - عمارة امحمد الميساوي، الأساليب الإفصاحية في دواوين شعراء المعلّقات العشر، ص 35 عن مصطفى النحاس، دراسات في الأدوات النحوية ص 34.

(5) - تمام حسان، الخلاصة النحوية، ص 148.

الجملة الإسنادية ما لا يدلُّ على معنى تامٍّ، فلا يكونُ كلامًا كجملة الصلة وجملة الشرط مثلاً - اختار له بعضهم مصطلح (شبه الجملة)، غير (شبه الجملة) المعروفة في كتب النحو. جاء في كتاب "التطور النحوي للغة العربية" للمستشرق الألماني "برجستراسر" (Bergstrasser): «من الكلام ما ليس بجملة... مثال ذلك النداء، فإنَّ (يا حسن!) ليس بجملة، ولا قسم من جملة، وهو مع ذلك كلام، ويشبه الجملة في أنه مستقلٌّ، لا يحتاج إلى غيره، مُظهرًا كان أو مقدّرًا،... ، والنداء وأمثاله نسميها أشباه الجملة»⁽¹⁾. من حيث المعنى لا التركيب؛ فالجملة بهذا ما توفّر فيه الإسناد، وإن لم يدلّ على معنى تامٍّ يحسنُ السكوت بعده، وشبه الجملة ما دلّ على معنى تامٍّ يفيدُه السامعُ من غير الإسناد. وأضاف إلى أشباه الجمل ما يُعرفُ بأسماء الأفعال والأصوات، قال: «ما سمّاه النحويون بالأصوات (أسماء الأفعال: interjections)، كثيرٌ منها يفيدُ أمرًا، نحو: (مه!) للزجر والمنع عن الشيء، وقد يُشتقُّ من الصوت المؤدّي معنى الأمر فعلًا، نحو: (نخ) صوتُ إناخة البعير، اشتقَّ منه فعلُ الإناخة؛ فالأصوات من أشباه الجملة»⁽²⁾. وجعلَ من ذلك أيضًا (رويدًا!) أي: (تمهل!)، و(إيك!) أي: (تتح!). للأمر، و(رأسك!) و(الأسد!)، و(إيك!) بمعنى (احذر!) للتحذير⁽³⁾. وقال عن قولنا: (إيك والأسد!) أنها من ناحية المعنى مساوية لجملة كاملة، أي (احذر الأسد!)، وإن لم تكن جملة في الحقيقة»⁽⁴⁾.

2-2- أسلوب الندبة:

ما تقدّم من حديث وبيان كان عن إفصاحية بعض الخوالب (أسماء الأفعال) على المستوى الصرفيّ الإفرادي. أمّا على المستوى النحويّ التركيبيّ فنجدُ من صور الأساليب الإفصاحية المشحونة

(1) - برجستراسر، التطور النحوي للغة العربية، أخرجه وصحّحه وعلّق عليه رمضان عبد التّواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1423هـ/2003م، ص125.

(2) - برجستراسر، التطور النحوي للغة العربية، ص126.

(3) - برجستراسر، التطور النحوي للغة العربية، ص 130 - 131.

(4) - برجستراسر، التطور النحوي للغة العربية، ص 131. لا أودّ هنا الخوض والتوسّع في قضايا الجملة العربية المعروفة عند النحاة واللغويين.

الباب الثالث: اللغة الإفصاحية موضوع مشترك بين النحو والمعاني - الفصل الأول: اللغة الإفصاحية وبعض أساليبها

بالانفعال والتأثر - كما أشرت أعلاه - التي نبّه إليها تحاتنا، نجد أسلوبَي الاستغاثة والندبة المؤدّيين

شكلاً وتركيباً ببعض أدوات النداء. ولكن ليس بمعناه الحقيقي المحض، بل بصورته اللفظية وحسب.

ولكنني سأركّز هنا على واحدٍ من الأسلوبين فقط بما يسمَحُ به المقام، وتجنباً للإطالة في هذا الفصل،

ومن ثمّ سيقترن الحديث عن أسلوب الندبة لأنّه بنظري أكثر شحناً للعاطفة والانفعال من قسميه.

فإذا كان معنى المنادى المحض هو المطلوب إقباله، فإنّ المندوب مثلاً ليس منادى لأنّه

المتفجّع عليه، لا المطلوب إقباله، كما في "شرح الرضيّ لكافية ابن الحاجب"⁽¹⁾، وربما فهم ذلك أيضاً

من قول ابن الحاجب نفسه: «وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب، وهو المتفجّع عليه ب (يا) أو

(وا)، واختصّ ب (وا) ... ، ولك زيادة (الألف) في آخره»⁽²⁾. فاستعمال قرينة ما في أكثر من موضع

أو أسلوب لأغراض تبليغية بلاغية مختلفة لا يعني ضرورة دلالتها على نفس المعنى والغرض، ولعلّ

ذلك ممّا اعتبره تمام حسّان من قبيل تعدّد المعنى الوظيفيّ للمبنى الواحد. فالغرض الدلاليّ من "الندبة

الاصطلاحية" - بتعبير عبّاس حسن - هو الإعلامُ بعظمة المندوب، وإظهار أهمّيّته أو شدّته، أو

العجز عن احتمال ما به⁽³⁾. والنادب حين يتفجّع ويعبّر عن وجعه وألمه لا ينادي، ولا يطمع في إجابة

مَنْ يتفجّع عليه ويبيكه.

وتظهر مفارقة الندبة للنداء ومخالفتها له حتّى في اللفظ، فالنادب يزيد على لفظ المنادى (ألفاً)

وربّما زاد (هاء) بعد (الألف) عند الوقف. وقول ابن الحاجب السابق «واختصّ ب (وا)» دليل آخر على

تميّز أسلوب الندبة عن النداء، قال شارحه: «يعني اختصّ لفظ المندوب بالندبة بسبب لفظ (وا)، ف(وا)

(1) - شرح الرضيّ لكافية ابن الحاجب، تح. يحيى بشير مصري، ق2، مج1/ص406 و471 و494. ومثله في خالد الأزهرى، شرح التصريح، ج2/ص247.

(2) - شرح الرضيّ لكافية ابن الحاجب، تح. يحيى بشير مصري، ق2، مج1/ص494.

(3) - عبّاس حسن، النحو الوافي، ج4/ص90.

زيد!) مختص بالندبة، و(يا زيد) مشترك بين النداء والندبة»⁽¹⁾. غير أنه إذا كانت الندبة ب(يا) وحتى زيد! لا تلتبس بالنداء أوجبوا إلحاق (الألف) آخر المندوب، وفي المقابل لا يجب إثبات هذه (الألف) في المندوب ب(وا)⁽²⁾. وقال: «وقال المصنف بناءً على مذهبه (أعني أن المندوب غير المنادى): إن المندوب مخصوص بالتفجع عليه، كما أن المنادى مخصوص بطلب الإقبال، فاستعمل لفظ المنادى في المندوب لاشتراكهما في معنى الخصوص، وكثيراً ما يحمل العرب باباً على باب مع اختلافهما»⁽³⁾. وإن كان المندوب عند أكثرهم منادى على وجه التفجع والتوجع، وهما وصفان لما يعتصر في نفس صاحبهما من ألم ووجع على مصابه، فيخرج الكلام معبراً بصدق عن تحسره، فيقول مثلاً: (وازيده!). وتخصيص أسلوب الندبة بأداة واحدة هي (وا) بحيث لا تصلح هذه الأداة لغيره من الأساليب بما فيها أسلوب النداء، من جهة، واشتراطهم مبدأ أمن اللبس بوجود قرينة دالة على إرادة الندبة على استعمال (يا) للندبة على ندرته وقلته وعدم أصالته - كما في النحو الوافي⁽⁴⁾ - إذا كان المندوب ميمناً من جهة ثانية، ومن جهة ثالثة عدم جواز حذف حرف الندبة، وجواز ذلك في النداء. كل ذلك يسمح بالقول بانفraz الندبة عن النداء؛ فلا هما دالان على غرض واحد كما تقدم، ولا هما مؤديان بنفس الطريقة والتنغيم والأداة.

قال السيرافي: «الندبة تفجع وتوَح من حزنٍ وغَم يلحقُ النادِبَ على المندوب عند فقده، فيدعوهُ، وإن كان يعلم أنه لا يُجيب، لإزالة الشدة التي لحقته لفقده... ولمّا كان المندوب ليس بحيث يسمع احتياجَ إلى غاية بعد الصوت، فالزَموا أوله (يا) أو (وا)، وآخره (الألف) في الأكثر من الكلام؛ لأنَّ

(1) - شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ق2، مج1/ص494.

(2) - شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ق2، مج1/ص495.

(3) - شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ق2، مج1/ص494-495.

(4) - ينظر عباس حسن، النحو الوافي، ج4/ص2 و90. وعبد السلام محمد هارون، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، ص146.

الألف أبعد للصوت، وأمكن للمد⁽¹⁾. وقال المبرّد: «هذا بابُ النديّة، وهو يجري في الكلام على ضربين: أمّا مَنْ أرادَ أن يفصلَها من النداء، ألحقَ في آخرها (ألفاً)، وألحقَ (الألف) في الوقف (هاء) لخباء (الألف)، فتبيّنَها بـ (الهاء). والوجهُ الآخرُ: أن تجريَ مجرى النداء، وعلامته (يا) و (وا)، ولا يجوزُ أن تحذفَ منها العلامة، لأنّ النديّة لإظهارِ التفجّع ومدّ الصوت⁽²⁾. وفي "أسرار العربية": «ليكونَ المندوبُ بينَ صوتين مديدين⁽³⁾. وفي "شرح الرضي": «لأنّ النديّة من مواضع مدّ الصوت، إعلامًا بالمصيبة، فاختاروا فيها الألفَ دون الواوِ والياء، لأنّ المدّ فيها أكثرُ منه في الواوِ والياء⁽⁴⁾. وذلك حتّى لو كانت حركة الحرفِ الممدودِ للنديّة كسرةً إذا أُضيفَ إلى نفس المتكلّمِ النادِبِ وحذفَ الياءَ (يا أو وا زيد!)، أو كانت ضمةً عند عدم الإضافة (يا أو وا زيد!)؛ قال سيبويه: «واعلم أنّ الألفَ التي تلحقُ المندوبَ تُفتحُ كلُّ حركةٍ قبلَها، مكسورةً كانت أو مضمومةً، لأنّها تابعةٌ للألف، ولا يكونُ ما قبلَ الألفِ إلّا مفتوحًا. فأما ما تلحقُه الألفُ فقولك: (وا زيدا!)، إذا لم تُضِفْ إلى نفسك، وإذا أضفتَ إلى نفسك فهو سواء، لأنّك إذا أضفتَ إلى نفسك فالدالُّ مكسورةً، وإذا لم تضفْ فالدالُّ مضمومةً، ففتحتَ المكسورَ كما فتحتَ المضموم⁽⁵⁾».

وعن طريقة أداءِ أسلوبِ النديّة قال: «... أنّ النديّة كأنّهم يترنّمون فيها، فمن ثمّ ألزموها المدّ، وألحقوا آخرَ الاسمِ المدّ مبالغةً في الترنّم⁽⁶⁾. وقال عباس حسن: «والغرضُ من زيادة (الألف) مدّ الصوت ليكونَ أقوى بنبراته على إعلان ما في النفس، وزيادتها ليست واجبَةً، وإنّما هي غالبية⁽⁷⁾».

(1) - سيبويه، الكتاب، ج1/ حاشية ص321.

(2) - المبرّد، المقتضب ج4/ ص268.

(3) - ابن الأنباري، أسرار العربية، تح محمد بهجة النجار، ص243.

(4) - شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ق2، مج1/ ص496.

(5) - سيبويه، الكتاب، ج2/ ص220.

(6) - سيبويه، الكتاب، ج2/ ص231.

(7) - عباس حسن، النحو الوافي، ج4/ ص94.

فالصوتُ الممدودُ الطويلُ في آخر الاسمِ المندوبِ بترنيمه⁽¹⁾ الخاصَّ وتنغيمه الصاعدِ المشحونِ بمظاهر الانفعالِ، يزيْدُ بلا شكَّ في توضيح الألم والحزنِ اللاحقينِ بالنادبِ المفجوعِ وإظهارهما، ويثَّه انفعاله وتأثره، وإثارة ذلك الانفعالِ والتوجَّعِ لدى السامعين، فيُشاركوه همَّه وغمَّه. وفي "المقتضب": «لأنَّ الندبةَ عذرٌ للتفجّع، وبها يُخبرُ المتكلِّمُ أنَّه قد نالَه أمرٌ عظيمٌ، ووقعَ في خطبٍ جسيمٍ»⁽²⁾؛ لذلك يسمِّي سيبويه المندوبَ مدعوًّا لا منادى⁽³⁾. فهو غائبٌ لا يمكنه الإجابة. قال أبو حيَّان: «والمنادى المندوبُ مفقودٌ حقيقةً، كقول الباكي على ميِّتٍ: (وا زيدا!)، أو (يا زيدا!)، أو حكمًا، كقول الخنساءِ ومن أسيرَ معها من آل صخرٍ، وصخرٌ غائبٌ لا يُرجى حضوره: (وا صخره! وا صخره!)، أو توجُّعًا لكونه محلًّا ألمٍ، نحو قول (قيسٍ العامريِّ):

فوا كَبِدًا! مِنْ حُبِّ مَنْ لَا يُحِبُّنِي وَمِنْ عَبَرَاتِ مَا لَهَنَ فَنَاءُ⁽⁴⁾

فقولُ الخنساءِ (وا صخره!) رغمَ أنَّ أباها صخرًا لم يكنْ ميِّتًا حينها، ولكنَّه في حكم الميِّتِ، إذ أنَّه لا يمكنه سماعها وإجابتها، ما يزيْدُ أكثرَ في ألمها ووجعها وتفجُّعها واستتارة الناسِ حولها. والنادبُ يهدفُ إلى نقل تفجُّعه إلى سامعه ليشاركه انفعاله وتأثره فتَهونَ مصيبتُه، أو يطمعَ في ذلك، قال ابنُ الأنباري: «فإن قيل: فلمَ وجبَ ألاَّ يُندبَ إلَّا بأعرف أسمائه وأشهرها؟ قيل: ليكونَ ذلك عذرًا للنادبِ عندَ السامعين، لأنَّهم إذا عذروه شاركوه في التفجّع والرزية، فإذا شاركوه في التفجّع هانت عليه المصيبةُ»⁽⁵⁾. لأنَّ المندوبَ المتفجّع عليه لا يكونُ نكرةً ولا مبهمًا في مذهب البصريين⁽⁶⁾ إلَّا ما استثنى

(1) - الأداء الخاص الذي يؤدِّي به أسلوب الندبة شَبَّه سيبويه بالترنيم، قال: «لأنَّ الندبةَ كأنَّهم يترنِّمون فيها». سيبويه، الكتاب، ج2/ص220 و231.

(2) - المبرِّد، المقتضب، ج4/ص168.

(3) - سيبويه، الكتاب، ج2/ص220.

(4) - أبو حيَّان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ص2216. ومثَّل ذلك في خالد الأزهري، شرح التصريح، ج2/ص246. وعبد السلام محمد هارون، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، ص146.

(5) - ابن الأنباري، أسرار العربية، ص243-244. ومثَّل ذلك في "الإنصاف"، مسألة 51.

(6) - أبو حيَّان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ص2216. وينظر سيبويه، الكتاب، ج2/ص227.

من النكرة المقصودة الموصوفة. كقول أحدهم في رثاء الإمام عليٍّ خليفة عنه :

وا إماماً خاض أرجاء الوغى! يصرع الشرك بسيفٍ لا يُقْل⁽¹⁾

وما استثنى من الموصول (من) وصلته كقولهم: (وا من حفر زمزماه!) لأن هذا معروف بعينه، وكأن التبیین في الندبة عذر للتفجع⁽²⁾، وهذا يُضاف إلى أوجه اختلاف الندبة عن النداء الذي يجوز استعماله مع النكرة والمبهم. ف «الندبة أسلوب تأثري انفعالي يُفصح بها المتكلم عن مشاعر الحزن والألم التي تصيبه عند فقد عزيز عليه، أو يعبر بها عن سبب ذلك الحزن، ونجد العلاقة واضحة بين تحديد هذا المصطلح وشعور المتكلم الذي يستخدم هذا الأسلوب. كما أن السامع يدرك من هذا الأسلوب أن المتكلم في غاية الحزن والألم»⁽³⁾.

2-3- أسلوب الاختصاص:

ومن هذه الأساليب الإفصاحية كذلك نجد أسلوب الاختصاص، الذي يتفق النحاة حول سبب استعماله، والدافع النفسي الباعث إليه، وهو التفاخر أو التواضع⁽⁴⁾ والتصاغُر بلفظ الرضي⁽⁵⁾، الذي زاد معنى الترحم على ما في "الخرانة" (217/2 - 218) مستنداً بقول طرفة بن العبد:

لنا يومٌ، وللكِـزوان يومٌ تطيرُ البائسات ولا تطيرُ

فنصب (البائسات) على الترحم، وفاعل (تطير) ضمير (الكِزوان)⁽⁶⁾. هذه المعاني النفسية تُضاف

إلى التركيبية والأسلوبية التي يعدونها من أغراض أسلوب الاختصاص الاصطلاحي، التي هي القصر

(1) - عباس حسن، النحو الوافي، ج4/ص93.

(2) - سيبويه، الكتاب، ج2/ص228.

(3) - عبد القادر مرعي، الجملة الإفصاحية في ديوان الشابي، ص100.

(4) - ابن مالك، شرح التسهيا، ج3/ص434. وأبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ص2247. والأزهري، شرح

التصريح، ج2/ص268. والصبان، حاشية الصبان، ج3/ص274.

(5) - شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ق2، مج1/ص512.

(6) - شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ق2، مج1/ص515.

والتخصيص⁽¹⁾، وزيادة البيان⁽²⁾، أي: قصر المعنى فيه على الاسم المعرفة الواقع بعد ضمير المتكلم

أو المخاطب، وتخصيصه من بين أمثاله؛ فالاسم المختص أخص من الضمير الدال على العموم.

يرتكز أسلوب الاختصاص على ثلاثة مكوّنات. هي:

- ضمير متكلم أو مخاطب.
- اسم منصوب بعده لفظاً وحكماً، أو حكماً كما في مثل: (اغفر لنا أيّتها العصابة).
- خبر، إذا كانت الجملة قد بُدئت بضمير الرفع على الابتداء.

على النحو الآتي:

(إِنَّا | معاشرَ الأنبياء | لا نورثُ)⁽³⁾.

ض. مبتدأ | مختصّ منصوب | خبر.

ونحنأنا ينصبون المختصّ بعاملٍ غيرٍ موجودٍ، يفترضونه ويُقدّرونه بفعلٍ متعدّدٍ واجبٍ الحذف، «لا يظهر ولا يُستعمل»⁽⁴⁾ أبداً في الكلام، بمعنى (أعني أو أخصّ أو شبه ذلك)، لأنّهم أجزوا أسلوب الاختصاص مجرى النداء في إعراب المختصّ وعامله من جهة، ولأنّهم وجدوا في المسموع عباراتٍ ورَدَ فيها المختصّ في صورة المنادى المكوّن من لفظ (أيّ أو أيّة مَبْنِيّاً على الضمّ في محلّ نصب، وها التّبهيّة، ونعتٍ معرفٍ مرفوع)⁽⁵⁾ من جهةٍ ثانية. في نحو: (اللهم اغفر لنا أيّتها العصابة)⁽⁶⁾. مع

(1) - عبّاس حسن، النحو الوافي، ج4/ص120.

(2) - خالد الأزهرّي، شرح التصريح، ج2/ص268.

(3) - حديث أخرجه البخاري برقم 2926. ومسلم برقم 1759. ينظر الأزهرّي، شرح التصريح، ج2/ص269.

(4) - سيبويه، الكتاب، ج2/ص233. ومثله في ابن يعيش، شرح المفصل، ج2/ص18. في قوله: «الاختصاص يجري على مذهب النداء من النصب بفعلٍ مضمّرٍ غيرٍ مستعملٍ إظهاره وليس بمنادى على الحقيقة».

(5) - ينظر على سبيل المثال عبّاس حسن، النحو الوافي، ج4/ص125.

(6) - المثال في سيبويه، الكتاب، ج2/ص232.

الباب الثالث: اللغة الإفصاحية موضوع مشترك بين النحو والمعاني - الفصل الأول: اللغة الإفصاحية وبعض أساليبها

أَنَّهُمْ يَعْتَرِفُونَ صِرَاحَةً أَنَّهُ «لَيْسَ بِمَنَادَى يُنَبِّهُهُ غَيْرُهُ»⁽¹⁾، وَلَكِنْ بَيْنَهُمَا شَبَهٌ فِي مَعْنَى التَّخْصِصِ أَوْ الْاِخْتِصَاصِ؛ فَالْمَنَادَى الْحَقِيقِيُّ أَيْضًا مَخْتَصٌّ مِنْ بَيْنِ أُمَّتِهِ بِتَعْبِيرِ صَاحِبِ «الْكِتَابِ»⁽²⁾. وَأَنْهُمَا لَا يَكُونَانِ إِلَّا لِلْحَاضِرِ⁽³⁾. وَأَمَّا مَا سِوَى ذَلِكَ مِنْ خَصَائِصِ الْأَسْلُوبَيْنِ وَسِمَاتِهِمَا فَإِنَّهُمَا يَفْتَرِقَانِ فِيهَا أَشَدَّ الْاِفْتِرَاقِ. ذَكَرَ الْأَشْمُونِيُّ مَثَلًا مِنْ صُورِ ذَلِكَ الْاِفْتِرَاقِ وَالْاِخْتِلَافِ ثَمَانِيَةَ أَوْجُهٍ أَوْ أَحْكَامٍ لَفْظِيَّةٍ فَقَطْ⁽⁴⁾. وَبَلَغَتْ عِنْدَ الْأَزْهَرِيِّ الْعِشْرِينَ حِكْمًا⁽⁵⁾. يُمْكِنُ الرُّجُوعُ إِلَيْهَا. أُبْرَزُهَا وَأَهْمُهَا:

- أَنَّ حَرْفَ النَّدَاءِ لَا يُضَامُّ الْمَنْصُوبَ عَلَى الْاِخْتِصَاصِ الْبَيِّنَةِ. أَيِ «أَنَّهُ لَا يَجُوزُ دُخُولُ حَرْفِ النَّدَاءِ عَلَيْهِ»⁽⁶⁾.

- أَنَّ الْمَخْتَصَّ لَا يَقَعُ أَبَدًا فِي صَدْرِ الْكَلَامِ وَأَوَّلِهِ، بَلْ يَكُونُ فِي حَشْوِهِ وَوَسْطِهِ (إِنَّا مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورِثُ)، أَوْ بَعْدَ تَمَامِهِ وَكَمَالِهِ (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيُّهَا الْعَصَابَةُ).

- أَنَّ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ ضَمِيرٌ دَالٌّ عَلَى مَعْنَى الْحَضُورِ؛ تَكَلُّمًا (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيُّهَا الْعَصَابَةُ)، أَوْ خُطَابًا (يَا اللَّهُ نَرْجُو الْفَضْلَ)، أَوْ سُبْحَانِكَ اللَّهُ الْعَظِيمَ).

- أَنَّ يَكُونَ مَعْرِفَةً بـ(أَل): (نَحْنُ الْعَرَبُ أَفْرَى النَّاسِ لِلضَّيْفِ)، أَوْ بِالْإِضَافَةِ (إِنَّا مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورِثُ)، لَا نَكْرَةً وَلَا مَبْهَمًا (اسْمَ إِشَارَةٍ أَوْ مَوْصُولًا أَوْ ضَمِيرًا).

لِتِلْكَ الْفُرُوقِ فِي الدَّلَالَةِ وَالِاسْتِعْمَالِ بَيْنَ الْمَخْتَصِّ وَالْمَنَادَى، وَلِأَنَّ الْفِعْلَ النَّاصِبَ لِلْمَخْتَصِّ الْمَفْتَرَضَ فِي نَظَرِيَّةِ الْعَوَامِلِ لَا يُمْكِنُ ظُهُورُهُ وَلَا اسْتِعْمَالُهُ، وَلِأَنَّ أَصُولَ هَذِهِ النِّظَرِيَّةِ تُقَرُّ بِوُجُودِ الْعَامِلِ الْمَعْنَوِيِّ عَلَى نَحْوِ مَا قِيلَ فِي رَفْعِ الْمَبْتَدَأِ بِعَامِلِ الْاِبْتِدَاءِ، وَنَصْبِ الْمَفْعُولِ مَعَهُ بِعَامِلِ الْخِلَافِ، وَوُجُودِ

(1) - سيبويه، الكتاب، ج2/ص231.

(2) - سيبويه، الكتاب، ج2/ص232.

(3) - خالد الأزهرى، شرح التصريح، ج2/ص270.

(4) - الصبان، حاشية الصبان، ج3/ص275.

(5) - خالد الأزهرى، شرح التصريح، ج2/ص270 - 272.

(6) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج2/ص17.

كثير من المعاني البلاغية والتبليغية اعتبروها عوامل معنوية للنصب، سماها الخليل وجوه النصب.

ذكر أنها أحد وخمسون وجهًا، منها معاني الحال والتمييز والاستثناء والنفي والتعجب والنداء والإغراء

والتحذير والأمر والمدح والذم والترحم والخلاف والدعاء والاختصاص وغيرها⁽¹⁾. كل هذا أرى أنه

يُحوّل القول بنصب هذا المختص بمعنى الاختصاص، أو عليه، دون الاضطرار إلى تقدير عامل

افتراضي، ثم القول بعدم ظهوره ولا استعماله؛ وقد بَوَّب بعضهم له بهذا الوصف والعنوان فسمّاه

(المنصوب على الاختصاص)⁽²⁾. وجاء في "الارتشاف": «الباعث على الاختصاص فخر أو تواضع

أو زيادة بيان، وهو اسم ظاهر بعد ضمير متكلم يخصه، أو يشاركه فيه... ومن ذلك أسماء نُصِبَتْ

على الاختصاص نحو: (نحن العرب أقرى الناس للضيف)⁽³⁾. وقال صاحب "الهمع" عنه: «ومنه -

يعني المفعول به - ما نُصِبَ على الاختصاص...»⁽⁴⁾.

وأضاف ابن الطراوة (أبو الحسين سليمان بن محمد بن عبد الله السبئي المالقي، 438-528هـ)

معنى أو عاملاً معنوياً آخر جديداً هو (القصد إليه)⁽⁵⁾. جاء في بحث موسوم "أبو الحسين ابن

الطراوة وآراؤه في النحو والصرف" بأن «من أهم ما يُنسب إلى ابن الطراوة أنه أضاف عاملاً جديداً من

عوامل النحو، هو: القصد إليه، وهو عامل معنوي كالأبتداء، وقد ذكر لنا تلميذه السهيلي ما يمكن أن

نتعرّف به هذا العامل، يقول متحدثاً عن أقسام الحدث: "وضرب لا يحتاج إلى الإخبار عن فاعله، ولا

إلى اختلاف أحوال الحدث، بل يحتاج إلى ذكره خاصة على الإطلاق، مضافاً إلى ما بعده، نحو

(سبحان الله!)، فإنّ (سبحان) اسم يُنبئ عن العظمة، فوقّع القصد إلى ذكره مجرداً عن التقييدات

(1) - الخليل بن أحمد الفراهيدي، الجمل في النحو، ص 33 - 34.

(2) - ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ضبط وتحقيق محمد محمد تامر، الزهراء للإعلام العربي، ص 202. وخالد الأزهرى، شرح التصريح، ج 2/ ص 268.

(3) - أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ص 2247.

(4) - السيوطي، همع الهوامع، ج 3/ ص 29.

(5) - مزيد إسماعيل نعيم وروفاثيل مرجان، أبو الحسين ابن الطراوة وآراؤه في النحو والصرف، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، مج 27، عدد 2، 2005م، ص 70.

بالزّمان أو بالأحوال؛ ولذلك وجب نصبه كما يجب نصب كل مقصود إليه بالذّكر، نحو: (إيّاك)،

ونحو: (ويلّ زيد وويحه!)»⁽¹⁾. كما جاء في تحقيق كتاب "الردّ على النّحاة" من قول المحقّق ما يفهم

منه أنّ ابن الطراوة اعترض على تقدير تلك العوامل المحذوفة، وكان له توجية آخر مخالّف في إعراب

أمتلّة الاشتغال والاختصاص والنداء وغيرها من المفعولات والمناديات، «كان يقول: إنّ هذه الأسماء

منصوبة بالقصد إلى ذكرها خاصّة، من غير حاجة إلى الإخبار عنها، أو تسليط عامل لفظي عليها،

فهو يرى أنّ الأسماء المنصوبة في:

- (إيّاك نعبُد). - (زيدًا رأيتُ). - (زيدًا رأيتُ).

هذه الأسماء لم يقصد الإخبار عنها، ولا إيقاع الفعل عليها، وإنّما المتكلّمون قصدوا إلى ذكرها

مقدّمة للاهتمام بها أنفسها، وإنّ ممّا قُصِدَ إلى ذكره خاصّةً نحو:

- (سبحان الله!). - (ويلّ زيد وويحه!). - (يا عبد الله!).

وكأنّ ابن الطراوة كان ينبّه النّحاة إلى أنّه ليس حتمًا أن يكون الاسم مبنياً عليه فيكون مبتدأ، أو

يكون واقعاً عليه فيكون مفعولاً، بل من الأسماء ما يكون المتكلّم معنياً بذكره خاصّةً، فينصب بهذا

الاعتناء أو القصد⁽²⁾. وزاد الباحثان: «ومن كلماته- ابن الطراوة- "والمنادى منصوب بالقصد إليه

والى ذكره"»⁽³⁾. وما قاله عن إعراب المنادى بالقصد إليه يصدّق في نظري على المختصّ.

ونقرأ لتّمّام حسّان رأياً في تفسير إعراب المنصوب على الاختصاص، يصبُّ أيضاً في إطار

النصب على المعنى؛ وهو معنى المخالفة المبنية على المقارنة بين أسلوبين أو تركيبين متماثلين

(1) - مزيد إسماعيل نعيم وروفائيل مرجان، أبو الحسين ابن الطراوة وآراؤه في النحو والصرف، ص71. وأبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي ت 581هـ، نتائج الفكر في النحو، حقّقه وعلّق عليه عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1412هـ/1992م، ص57

(2) - ابن مضاء القرطبي، الرد على النّحاة، تح محمد إبراهيم البنّا، دار الاعتصام، ط1، 1399هـ/1979م، ص22.

(3) - مزيد إسماعيل نعيم وروفائيل مرجان، أبو الحسين ابن الطراوة وآراؤه في النحو والصرف، ص 71.

تقريباً إلا في حركة إعراب كلمة هي المفصل بينهما أداءً ودلالة. يقول: «وأما المخالفة فهي مظهر من مظاهر تطبيق القيم الخلفية بجعلها قرائن معنوية على الإعرابات المختلفة، ومن قبيل اعتبار المخالفة قرينة معنوية أننا لا نحس ارتياحاً إلى تفسير النحاة لمعنى باب الاختصاص، إذ يجعلون الاسم المنصوب على الاختصاص مفعولاً لفعل محذوف تقديره (أخص) أو (أعني)،... أحس عذوقاً تاماً عن هذا التقدير الذي ينقل مبدأً وجوب الاستتار من الضمائر إلى الأفعال (الحذف). والذي يبدو لي هنا أن القيمة الخلفية المراعاة في نصب هذا الاسم هي المقابلة بينه وبين الخبر الواقع بعد مبتدأ مشابه لما قبل الاسم المنصوب هنا. وانظر إلى الجملة الآتية (بقرائن مختلفتين):

- نحن العرب نكرم الضيف ونُغيث الملهوف.

- نحن العرب نكرم الضيف ونُغيث الملهوف.

فلفظ (العرب) بالرفع في الجملة الأولى خبر، وما بعده مستأنف. و(العرب) بالنصب في الجملة الثانية مختص، وما بعده خبر. ولو اتحد المعنى لاتحد المبنى، فأصبحت الحركة واحدةً فيهما، ولكن إرادة (المخالفة) بينهما كانت قرينة معنوية تتضافر مع اختلاف الحركة لبيان أن هذا خبر وهذا مختص⁽¹⁾. يمكننا تحليل الجملتين على النحو الآتي:

- نحن | العرب | نكرم الضيف ونُغيث الملهوف.

مبتدأ | خبر | جملة مستأنفة، وبعدها جملة معطوفة.

- نحن | العـرب | نكرم الضيف ونُغيث الملهوف.

مبتدأ | مختص منصوب | خبر جملة (تتمة).

فالجملَةُ الأولى برفع كلمة (العرب) تنتهي عندها، لأنها تَمَّت تركيباً ودلالةً. أما الثانيةُ فلا تنتهي عندَ كلمة (العرب) المنصوبة، لأنها لم تَمَّ، فلم تَدُلَّ، بل تحتاجُ إلى الخبر الذي يُكْمِلُها (نُكْرِمُ الضيفَ). جاءَ في أحد البحوثِ عندَ المقارنةِ بينَ هاتينِ الجملتينِ أنَّ «الجملتينِ متباينتانِ تركيباً ودلالةً وحكماً؛ فالجملَةُ الأولى خبريةٌ يحسُنُ فيها التصديقُ والتكذيبُ، وعناصرُها غيرُ محفوظةٍ الرتبة، إذ يجوزُ فيها التقديمُ والتأخيرُ، ولا تحتاجُ إلى تَمَّةٍ لإكمالها. أما الثانيةُ فهي على نقيض ذلك؛ فهي إنشائيةٌ إفصاحيةٌ، لا يحسُنُ أن يُقالَ فيها للمتكلِّمِ صدقت أو كذبت، وعناصرُها محفوظةُ الترتيب، وهي تحتاجُ إلى تَمَّةٍ لإتمام معناها»⁽¹⁾. والترتيبُ المحفوظُ لا يتغيَّرُ؛ فلا يصحُّ التصرُّفُ في ترتيب عناصرِ أسلوبِ الاختصاصِ، بل يُلتزمُ فيه ترتيبٌ نمطيٌّ واحدٌ (الضمير المسند إليه + المختص + المسند الخبر أو التَمَّة). ولا يخفى ما لترتيب الكلمات في الجملة من أهميَّة ودورٍ في الدلالة على المعاني، كما هي الحالُ في تركيب الاختصاص محلَّ الحديث والبحث. فالكلماتُ تتجمَّعُ في شكل مجموعاتٍ وجُمْلٍ، و «حينئذٍ فطريقةُ تنظيمِ هذه الكلمات تصبحُ مهمَّةً، وربما متحكِّمةً في المعنى كلَّه»⁽²⁾. فالترتيبُ في مثل هذه الأساليب ثابتٌ مهمٌّ لا يقلُّ أهميَّةً من اختيار الكلمات ذاتها في الوصول إلى المعنى والدلالة. نقلت الباحثة خلود عثمان الصالح عن هاليداي (M. A. K. Halliday) قوله: «إنَّ اختيارَ المتكلِّمِ لترتيب الكلمات في إطارِ جُمْلِيٍّ معيَّنٍ يعبرُ عن المعنى الذي يكمنُ في النفس على حدٍّ سواءٍ مع اختيار الكلمات التي تعبرُ في مجملها عن معنى التركيب ذاته». وقول غليزن (H. A. Gleason): «يُعَدُّ ترتيبُ الكلمات في الجملة والمكوِّنات الرئيسة لها هما العنصران الأساسُ في تصنيف الجملة لإدراك ما فيها من معنى داخلي»⁽³⁾

(1) - خلود عثمان الصالح، أساليب نحويَّة جرت مجرى المثل، ص318، بتصرُّف.

(2) - ماريو باي (Mario pei)، أسس علم اللغة (A basic introduction to the science of language)، ترجمة وتعليق أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط8، 1419هـ/1998م، ص52.

(3) - خلود عثمان الصالح، أساليب نحويَّة جرت مجرى المثل، ص256. عن

ويقول- تمام حسّان- في تقدير النحاة فعلاً ناصباً للمختصّ محذوفاً على الوجوب: «وأما ما يسمّيه النحاة (وجوب حذف الفعل)، فالمعنى فيه على غير تقدير الفعل. لقد قال النحاة بحذف الفعل وجوباً في النداء، ولا يستقيم معنى النداء، وهو إنشائي، مع تقدير الفعل؛ لأنّ الكلام مع تقديره سيصبح خبراً، والأوضح فيه أنّه من الجمل التي تعتمد على الأداة ومعناها. وقال النحاة بحذف الفعل وجوباً في الاختصاص، والأوضح فيه أنّ نصب الاسم المختصّ على المخالفة أي: أنّ النصب فيه قيمة خلافية تُفرّق بينه وبين الخبر في نحو (نحن العرب نكرم الضيف)⁽¹⁾.

كما نقرأ لخليل عمّاية ما يُعبّر عن فهمه لأسلوب الاختصاص وجملته، وتفسيره لنصب الاسم المختصّ فيه. يقول: «وأما معناها الرئيس فهو الفخر والتعظيم ليس غير،... وجملتها التوليدية الأصل هي (مسند إليه+ مسند)، أي: (نحن + العرب)... ، ومعناها هنا الإخبار، ونغمتها هي النغمة الصوتية المستوية، وهي تامّة المعنى والمبنى، فتحمل معنى يحسن السكوت عليه»⁽²⁾. ثمّ يُضيف: «ولكنّ إذا أراد المتكلّم أن يعتزّ بنفسه (فرداً أو جماعة)، فإنّه يعمد إلى تغيير حركة الاسم الذي يلي الضمير، من الضمة التي كانت تحقّق الإسناد بين الكلمة التي هي على آخرها، والضمير السابق، إلى فتحة، فيتربّط عن ذلك شيان: أحدهما: انتهاء الإسناد بين الضمير والاسم الذي يليه، الذي أصبح مركزاً للفخر، وبؤرة لمعناه في الجملة، فأصبحت الجملة بغير الإسناد لا تحمل معنى يحسن السكوت عليه، وبذا لم تعد جملة تامّة، بل ليستجملة. والثاني: حاجة المسند إليه (الضمير) إلى مسند، أي: حاجة الجملة إلى تتمّة لتصبح جملة تحمل معنى... فتحوّل إلى جملة تحويلية يكون تركيبها كما يلي: (نحن العرب نكرم الضيف)،...، ويتبع هذا تغيير في النغمة الصوتية التي تصبح نغمة مرتفعة في

D.J.Allerton Edward. Carney. and David Holdcroft. Function and contest in linguistics analysis.Cambridge University.1979. P61.

(1) - تمام حسّان، اللغة العربية، ص219.

(2) - خليل عمّاية، في نحو اللغة وتركيبها، ص164.

أولها (صاعدة) لتعبّر عن الأهميّة والعناية التي جاءت بالتقديم، ثم تعود لتسير في خطّها الأصل (مستوية)⁽¹⁾.

ثمّ يُبيّن رأيه وتفسيره لنصب المختصّ، فيقول: «ولا علاقة للفتحة على الاسم الذي يلي الضمير بعاملٍ محذوفٍ تقديره (أعني أو أخصّ)... وأنتك إن أظهرت هذا العامل فإنك لا تحسّ بالفخر والاعتزاز الذي تجده عند عدم إظهار هذا الفعل المقدّر... ولا يجد السامع من معنى الفخر والتعالي ما يجده في الجملة في حال عدم ذكر هذا العامل، فالحركة الإعرابية (الفتحة) هي تعبير عن القصد والمعنى، وليست أثرًا لعاملٍ لفظيٍّ»⁽²⁾. فيكون لها بهذا دورٌ وظيفيٌّ تسهم به في الالتقاء إلى القصد المراد من الكلام. وبالطبع أيّ تقدير أو تأويل أو تغيير في هذا الأسلوب يُنقص بلا ريب من قيمته الانفعالية الإفصاحية، ويبعده عن الغرض منه بإخراجه من دائرة الإنشاء إلى مجرد الإخبار بالجملة الفعلية (أخصّ العرب). قال أحد الباحثين عن مثل هذه الجمل الإفصاحية: «ولذلك لا يمكن تأويلها وتحميلها ما لا تحتمله من حيث التركيب والمعنى، لأنّ تأويلها يُخرجها من معناها الانفعالي الذي وضعت له، فهي عبارات انفعالية إنّ أخضعناها للمنطق فقد نقلناها من أسلوب إلى أسلوب، وقطعنا الصلة بين معناها وروحها، أوبين منطوقها ونفسية صاحبها»⁽³⁾. فلو افترضنا تقدير الفعل العامل وأظهرناه، فقلنا مثلاً: (نحن أخصّ العرب نكرم الضيف) لتشوّه التركيب، وشدّ عن قياس جملة الاختصاص المعهود. فجملة الاختصاص تختلف عن الجملة المفسّرة لها بنيةً وتركيباً، كما نلاحظ، وتتميّز عنها أسلوباً ومعنى، ودلالةً وقصداً. قال ابن يعيش: «وهذا الضرب من الاختصاص يُراد به

(1) - خليل عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص 164 - 165 بتصرّف.

(2) - خليل عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص 165 بتصرّف.

(3) - عبد القادر مرعي، الأساليب الإفصاحية، ص 60، عن عبد المجيد عابدين، المدخل إلى علم اللغة المعاصر،

تخصيصُ المذكورِ بالفعل وتخليصُه من غيره على سبيلِ الفخرِ والتعظيم»⁽¹⁾. وذكرُ الفعلِ العاملِ ينقلُ - بالاختصاص - الكلامَ من باب الإفصاح وإظهارِ الفخرِ والاعتزازِ إلى مجردِ الإخبارِ. كما تقدّمتِ الإشارةُ في كلامِ خليلٍ عميرة السابق. فللوصولِ إلى المقصودِ من أسلوبِ الاختصاصِ تعبيرًا من المخاطبِ، وفهمًا من المخاطبِ، أي المعنى الذي يُفصِّحُ عنه المتكلمُ فخرًا أو تواضعًا، ويُرادُ تبليغُه وإيصالُه إلى السامعِ المتلقّي، يقتضي في الحقيقة توفّرَ أربعةِ أمورٍ تتضافرُ فيما بينها جميعًا لتحقيقه؛ هي:

- الضميرُ المتقدّم (يكون غالبًا للمتكلّم).
- ترتيبُ عناصرِ الجملةِ على نسقٍ مخصوص (تقدّم الضمير، فالاسمُ المختصّ، ثمّ الفعلُ أو شبهه).
- الحركةُ الإعرابيةُ (الفتحةُ مثلاً) على آخرِ المختصّ، في مقابلِ الضمّةِ على آخرِ المخبرِ. فالإعرابُ «فرعٌ عن المعنى»⁽²⁾، ودليلٌ مرشدٌ إليه.
- التنغيمُ الصاعدُ الخاصُّ بجملةِ الاختصاصِ⁽³⁾ الملائمُ لمعنى الفخرِ والاعتزازِ - مثلاً - الذي يُفصِّحُ عنه المتكلمُ. لأنَّ «درجةَ الصوتِ أو التنغيمِ غالبًا ما يظهرُ أثرهما في العبارة أو الجملة، لا في الكلمة المفردة، ولكن بمساعدة الموقف، ربّما سبّبَ التنغيمُ اختلافًا في المعنى»⁽⁴⁾. قال أحدهم: «... فتغيّرُ النغمة في الكلام قد يتبعه تغيّرٌ في الدلالة»⁽⁵⁾. فتتنغيمُ

(1) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج2/ص19.

(2) - عبد القادر أبو شريفة وحسين لافي وداود غطاشة، علم الدلالة والمعجم العربي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1409هـ / 1989م، ص14.

(3) - أشارت الباحثة خلود عثمان الصالح في "أساليب نحوية جرت مجرى المثل"، ص319، إلى ذلك، وفصلته بعضُ التفصيل في ص330 وما بعدها إلى ص346..

(4) - ماريو باي، أسس علم اللغة، ترجمة وتعليق أحمد مختار عمر، ص94.

(5) - خلود عثمان الصالح، أساليب نحوية جرت مجرى المثل، ص338. عن أحمد عبد الرحمن حمّاد، علم الدلالة في الكتب العربية، دار القلم، الإمارات العربية، دبي، ط1، 1407هـ / 1986م، ص58.

جملة الاختصاص الانفعالية المرتفع لا يتناسب مع رفع الاسم المختص على الإخبار، الذي

تكون نغمته مستوية.

أشير هنا إلى أمرٍ أراه مهمًّا على بساطته؛ وهو أنَّ إدراك المقصود من استعمال أسلوب الاختصاص والغرض منه قد يوهَّم بأنه يختلف قليلاً عما ذكرناه سابقاً من أنَّ بعض هذه الأساليب أو اللغة الإفصاحية ينتمي إلى الجانب الإفصاحي الذاتي، لا الجانب التعاملِي الموضوعي، وأنَّ الإسماع - الذي يقتضي متلقياً أو سامعاً فرداً أو جماعة - ليس مطلوباً يُرادُ إيصاله إلى أحد. إلا أنَّ في بعض الغاية من استعمال أسلوب الاختصاص كما قالوا، وهي إظهار شيءٍ من الاعتزاز والفخر والتباهي، إحساساً بأنَّ المتكلِّم يهدف إلى إسماع غيره ذلك القصد، ما يدلُّ على انتقال الكلام من الموقف النفسي إلى الاجتماعي الذي ربَّما فضَّل بعضهم تسميته المقام⁽¹⁾، أو السياق⁽²⁾.

وقبل أن أترك الحديث عن أسلوب الاختصاص أذكرُ برأيٍ في تحليل جملته، اقترحه شوقي ضيف في محاولته "تجديد النحو" له أصلٌ في آراء النحاة القدامى، يُعدُّ وجهًا من وجوه التيسير المنشود في نحونا العربي؛ هو اعتبار المختص منصوبًا على التمييز، لأنَّ وظيفته هي البيان والتفسير وإزالة الإبهام من اسمٍ مبهمٍ قبله، هو الضمير العامُّ المبهم. يدعم هذا الرأي تجويز النحاة الكوفيِّين وغيرهم كابن الطراوة ورود التمييز معرفة⁽³⁾. قال في معرض حديثه عن مواضع التمييز تحت الرقم 8 بعد الضمير المبهم (الاختصاص): «يقع التمييز بعد الضمير المبهم في مثل: (نحن معاشر الأنبياء لا نورث، نحن العرب كرام، أنتم الشعراء محبوبون). ويلاحظ أنَّ التمييز في الأمثلة جميعًا (معاشر الأنبياء، العرب الشعراء) معرفة... ، وقد يُعترض على ذلك بأنَّ الأصل في التمييز أن يكون نكرة، غير أنَّ الكوفيِّين أجازوا أن يكون معرفة، وبذلك يسقط الاعتراض. وبدون ريبٍ إعراب تلك الكلمات

(1) - ينظر تمام حسان، اللغة العربية، ص 337.

(2) - تنظر حلمي خليل، الكلمة دراسة لغوية معجمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط2، 1998، ص 162.

(3) - أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ص 1633. والسيوطي، همع الهوامع، ج 4/ ص 72.

تميّزًا أوضح وأبين من إعرابها مفعولاً به بفعلٍ محذوفٍ تقديره (أخصُّ أو أعني)⁽¹⁾. وهو رأيٌ على ما فيه من مظاهر التيسير والتبسيط يُسهم في إجلاء بعض المعنى؛ فالتمييز نوعٌ من البيان والتفسير وإبعاد الغموض والإبهام، وما يؤخذُ عليه هو قصوره عن الإشارة إلى المعنى الخاصّ بالأسلوب وهو الاختصاص، والأغراض البلاغية المستفادة منه كالفخر والتعظيم والاعتزاز وغيرها. ولعلّه ترك ذلك إلى العلم الثاني الذي يختصُّ بإجلاء المعنى وهو علمُ المعاني.

(1) - شوقي ضيف، تجديد النحو، دار المعارف، القاهرة، ج م ع، ط 6، 2013، ص 193.

الفصل الثاني: أسلوب التعجب

1- تعريف التعجب:

في "اللسان" مادة (عجب): «العُجْبُ والعَجَبُ: «إنكار ما يردُّ عليك لقلَّة اعتياده. وقد عَجِبَ منه يَعَجِبُ عَجَبًا، وتَعَجَّبَ واستعجب... قال الزجاج: أصل العَجَبِ في اللغة أنَّ الإنسانَ إذا رأى ما يُنْكِرُهُ وَيَقِلُّ مثله قال: قد عَجِبْتُ من كذا... قال ابنُ الأعرابي: العَجَبُ النظرُ إلى شيءٍ غيرِ مألوفٍ ولا معتادٍ... إنما يتعَجَّبُ الآدميُّ من الشيء إذا عَظُمَ موقعه عنده، وخَفِيَ عليه سببه...»⁽¹⁾. قال ابنُ فارس: «أما التعَجَّبُ فتفضيلُ شخصٍ من الأشخاص أو غيره على أضرابه بوصفٍ، كقولك: (ما أحسنَ زيدًا!). وفي كتاب الله جلَّ ثناؤه: ﴿قَتَلَ الْإِنْسَنُ مَا أَكْفَرَهُ﴾ (عبس، 17)»⁽²⁾. وعَرَّفَه الشريفُ الجرجانيُّ بأنَّه انفعالُ النفسِ عما خَفِيَ سببه⁽³⁾. وعَرَّفَ بأنَّه «شعورٌ داخليٌّ تتفعلُ به النفسُ حينَ تستعظمُ أمرًا نادرًا، أو لا مثيلَ له، أو مجهولًا في الحقيقة، أو خفيُّ السببِ»⁽⁴⁾. وعَرَّفَتْه نعيمة الزهري في بحثٍ خاصٍّ بالتعجب بأنَّه انفعالٌ يقومُ بذات المتكلمِ إزاء ذاتٍ أو واقعةٍ تُخالفُ المألوفَ»⁽⁵⁾. وقال

(1) - ابن منظور، لسان العرب، مادة (عجب) .

(2) - أحمد بن فارس، الصحابي في فقه اللغة، ص194.

(3) - علي بن محمد السيّد الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تحقيق ودراسة محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، د.ت، د.ط، ص56. ومحمد علي التهانوي، موسوعة كشف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1/ص534.

(4) - إميل بديع يعقوب وميشال عاصي، المعجم المفصل في اللغة والأدب، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، ط1، 1987م، مجلد 1/ ص430.

(5) - نعيمة الزهري، التعجب في اللغة العربية طبيعته ووظائفه وبنياته، دار الفرقان للطباعة والنشر، المغرب، 2009، ص21.

أحد الباحثين: «يؤخذ من أقوال العلماء أنّ التعجب انفعالٌ نفسيّ يعتري الإنسان عند استعظامه أمرًا نادرًا مجهول السبب»⁽¹⁾.

2- تفسير صدور التعجب من الله تعالى:

وأما إذا كان التعجب صادرًا عن الله تعالى، ووردَ في كتابه العزيز، فللعلماء فيه رأيٌ مخالفٌ. فقد قالوا في ذلك كما ذكر صاحب "اللسان": «الفراء: العجب من الله وإن أُسند إلى الله فليس معناه من الله كمعناه من العباد. ابن الأثير: إطلاق العجب على الله تعالى مجاز، لأنّه لا يخفى عليه أسباب الأشياء؛ والتعجب ممّا يخفى سببه ولم يُعلم... والتعجب أن ترى الشيء يُعجبك تظنّ أنّك لم تر مثله»⁽²⁾. وفي "إتقان" السيوطي: «قال المحققون: إذا وردَ التعجب من الله صُرفَ إلى المخاطب، نحو: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ (البقرة، 175)، أي: هؤلاء يجب أن يُتعجبَ منهم. وإنّما لا يوصفُ الله تعالى بالتعجب، لأنّه استعظامٌ يصحُّبه الجهلُ، وهو منزلةٌ عن ذلك. ولهذا يُعبرُ جماعةٌ بالتعجب بدلّه، أي: أنّه تعجبٌ من الله سبحانه للمخاطبين. ونظيرُ هذا مجيءُ الدعاء والترجّي منه تعالى، إنّما هو بالنظر إلى ما تفهمه العرب»⁽³⁾. فكما أنّ ألفاظَ الدعاء والترجّي وغيرها إذا وردت في كلامه سبحانه فهي موجّهةٌ لخلقه المخاطبين، فكذلك ألفاظُ التعجب. فالمعنى بهذا التوجيه «أي هؤلاء ينبغي أن تتعجبوا من شدة صبرهم على عذاب النار»⁽⁴⁾ وقبل ذلك قال المبرد: «ولا يُقالُ لله - عزّ وجلّ - تعجب. ولكنّه

(1) - عدنان خلف أبو جري، الخلاف بين النحويين في صيغة (ما أفعل) للتعجب، مجلة كَلِّية الدراسات الإسلامية والعربية، العدد 6، 1414 هـ/1993 م، ص249.

(2) - ابن منظور، لسان العرب، مادة (عجب) .

(3) - جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق مركز الدراسات القرآنية، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، م.ع.س، د.ط، د.ت، ص1692. ومثله في محمد علي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1/ ص534. وابن عصفور، المقرب، ج1/ ص71. وعبد الرحمن الميداني، البلاغة العربية، ج1/ ص170.

(4) - عبد الرحمن الميداني، البلاغة العربية، ج1 / ص170.

خَرَجَ عَلَى كَلَامِ الْعِبَادِ، أَي هَؤُلَاءِ مِمَّنْ يَجِبُ أَنْ يُقَالَ لَهُمْ: (مَا أَسْمَعُهُمْ وَأَبْصَرُهُمْ!) فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ»⁽¹⁾.

فهو يَنْزُهُ اللَّهَ عَنِ التَّعَجُّبِ وَالِاسْتِعْظَامِ، وَيُنَسِّبُ ذَلِكَ إِلَى الْمَخْلُوقِينَ. وَفِي "الْكُنَاشِ" قَالَ أَبُو الْفَدَاءِ:

«وَالْتَّعَجُّبُ أَنْفَعَالُ النَّفْسِ عِنْدَ رُؤْيَا مَا خَفِيَ سَبَبُهُ، وَخَرَجَ عَنْ نِظَائِرِهِ، وَمِنْ هُنَا يُعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا

يَصْدُرُ مِنْهُ التَّعَجُّبُ، لِفَقْدِ الْإِنْفَعَالِ، وَمَا جَاءَ فِي التَّنْزِيلِ عَلَى صِيغَةِ التَّعَجُّبِ فَالْنَظَرُ إِلَى

الْمَخَاطَبِ»⁽²⁾. وَبِذَلِكَ أَيْضًا أَوَّلُوا قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿بَلْ عَجَبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾ (الصَّافَّاتِ، 12)، بِضَمِّ التَّاءِ فِي

(عَجَبْتَ)⁽³⁾ بَرَدَ الْأَمْرِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ أَي: قُلْ: (بَلْ عَجَبْتُ وَيَسْخَرُونَ)، أَوْ أَنَّهُ أَخْرَجَ مَخْرَجَ الْعَادَةِ

فِي اسْتِعْمَالِ الْمَخْلُوقِينَ تَعْظِيمًا لِأَمْرِهِ وَتَقْضِيمًا لَهُ⁽⁴⁾.

وَفَسَّرَ الْمُعْتَرِضُونَ عَلَى نِسْبَةِ التَّعَجُّبِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بِأَنَّهُ لَا يَلِيقُ ذَلِكَ بِعَظَمَتِهِ وَعِلْمِهِ، فَسَرَوْا

الْآيَةَ بِالِاسْتِفْهَامِ، قَالَ الْمَبْرَدُ: «وَلَا يَقَالُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَعْجَبُ مَنْ يَرِدُ عَلَيْهِ مَا لَا يَعْلَمُهُ، وَلَا

يُقَدِّرُهُ، فَيَتَعَجَّبُ كَيْفَ وَقَعَ مِثْلُهُ؟ وَعَلَامُ الْغَيْبِ يَجِلُّ عَنْ هَذَا»⁽⁵⁾. وَقَالَ قَبْلَ ذَلِكَ: «وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى

(الْآيَةُ) فَلَيْسَ مِنْ هَذَا، وَلَكِنَّهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ التَّقْرِيرِ وَالتَّوْبِيخِ، وَتَقْدِيرُهُ: أَيُّ شَيْءٍ أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ؟ أَي:

دَعَاهُمْ إِلَيْهَا، وَاضْطَرَّهُمْ إِلَيْهَا»⁽⁶⁾. وَفِي "الْبَحْرِ الْمَحِيطِ" قَوْلُ صَاحِبِهِ: «ذَهَبَ مَعْمَرُ بْنُ الْمُثَنَّى وَالْمَبْرَدُ

إِلَى أَنَّ (مَا) اسْتِفْهَامِيَّةٌ، لَا تَعْجَبِيَّةٌ، وَهُوَ اسْتِفْهَامٌ عَلَى مَعْنَى التَّوْبِيخِ لَهُمْ، أَي: أَيُّ شَيْءٍ صَبَّرَهُمْ عَلَى

(1) - أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الْمَبْرَدُ، الْمُقْتَضِبُ، تَحْقِيقُ مُحَمَّدُ عَبْدِ الْخَالِقِ عَضِيمَةُ، الْقَاهِرَةُ، 1399هـ/1979م، ط2، الْمُقْتَضِبُ، ج4/ص183.

(2) - أَبُو الْفَدَاءِ، الْكُنَاشِ فِي النُّحُو وَالصَّرْفِ، دَرَاةٌ وَتَحْقِيقُ جُودَةُ مَبْرُوكُ مُحَمَّدٍ، مَكْتَبَةُ الْآدَابِ، الْقَاهِرَةُ، ط2، 1426هـ/ 2005م، ج2/ص49.

(3) - قِرَاءَةُ حَمْزَةِ الْكَسَائِيِّ وَخَلْفُ، مُحَمَّدُ إِبْرَاهِيمُ مُحَمَّدٌ سَالِمٌ، فَرِيدَةُ الدَّهْرِ فِي تَأْصِيلِ الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ، دَارُ الْبَيَانِ الْعَرَبِيِّ، الْأَزْهَرُ، د. ط، د. ت، ج4/ص238. وَفِي "الْكَشَافِ" ج5/ص204 مَا يُفْهَمُ أَنَّهَا مِنْ قِرَاءَةِ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَمَعْنَاهُ: قُلْ يَا مُحَمَّدُ: بَلْ عَجَبْتُ.

(4) - ابْنُ يَعِيشَ، شَرْحُ الْمَفْصَلِ، ج7/ص142.

(5) - الْمَبْرَدُ، الْمُقْتَضِبُ، ج4/ص184.

(6) - الْمَبْرَدُ، الْمُقْتَضِبُ، ج4/ص183.

النار حتّى تركوا الحقّ، واتّبعوا الباطل؟... ، يُقال: صَبْرَهُ وأَصْبَرَهُ بمعنًى، أي: جعله يصبر⁽¹⁾. وقال أيضاً: «وإذا قلنا إنّ الكلام هو تعجّب، فالتعجّب هو استعظام الشيء وخفاء حصول السبب، وهذا مستحيل في حقّ الله تعالى. فهو راجع لمن يصحّ ذلك منه، أي: هم ممّن يقول فيهم من رآهم: (ما أصبرهم على النار)»⁽²⁾. ومنع أبو عبيدة أيضاً أن تكون للتعجّب، وجعلها استفهاميةً، أي: أي شيء أصبرهم على النار؟. ووافقه الكسائيّ، وحملها معنى التعجّب⁽³⁾. وقال عبد الرحمن الميداني: «ليس من صفاته سبحانه أن يتعجّب تعجّب استغراب واستبعاد، نظراً لعلمه تعالى بكلّ ما يحدث من عباده قبل حدوثه، وعلمه بخلقه وصفاتهم وخصائصهم»⁽⁴⁾. هذا حين يكون لفظ التعجّب صادراً عنه سبحانه بوروده مثلاً في القرآن الكريم. وتحدّثوا عنه أيضاً إذا صدر عن العباد فيتعجّبون من صفة من صفاته تعالى. سأذكر أمثلة من ذلك بعد سرد بعض آراء النحويّين في التعجب.

وفي المقابل يُفهم من كلام بعض المفسّرين والنحاة المهتمّين بنحو القرآن الكريم وإعراجه أنّهم يفسّرون صيغ التعجّب الواردة في كلام الله تعالى على التعجّب؛ فعن قوله عزّ وجلّ: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ (مريم، 38)، قال الخليل: «أي: ما اسمعهم وأبصرهم!»⁽⁵⁾، بالتعجّب، أي أنّ المعنى المراد في هذه الآية وأمثالها هو التعجّب. وهو ما أكّده الزمخشريّ وابن عيش والسيوطي؛ قال صاحب «الكشاف»: «تعجّب من حالهم في التباسهم بموجبات النار من غير مبالاة منهم، كما تقول لمن يتعرّض لما يوجب غضب

(1) - أبو حيّان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، دراسة وتحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، ط1، 1413هـ/ 1993م، ج1/ص669. والمبرّد، المقتضب، ج4/ص183. وذكر مثل ذلك الإمام محمد فخر الدين بن ضياء الدين بن عمر الرازي، التفسير الكبير، دار الفكر، بيروت، 1398هـ/ 1978م، ج2/ص90.

(2) - أبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط، ج1/ص669. ومحمد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ق1/ ج3/ مج3/ ص109.

(3) - محمود أحمد الصغير، الأدوات النحوية في كتب التفسير، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 1422هـ/ 2001م، ص689.

(4) - عبد الرحمن الميداني، البلاغة العربية، ج1/ص278.

(5) - الخليل بن أحمد الفراهيدي، الجمل في النحو، ص245.

السلطان: (ما أصبرك على القيد والسجن؟!)، تريد أنه لا يتعرض لذلك إلا من هو شديد الصبر على العذاب»⁽¹⁾. وكَرَّرَ مثلَ ذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿قُلِ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرُهُ﴾ (عبس، 18)، حيث قال: «تعجب من إفراطه في كفران نعمة الله»⁽²⁾. وجاء في "شرح المفصل" و"الأشباه والنظائر": «معناه والله أعلم: (ما أسمعهم وما أبصرهم!)»⁽³⁾.

وممن يفهم من كلامهم تأييد القول بورود التعجب في كلام الله سبحانه دلالة وصياغة الإمام الفخر الرازي (أبو عبد الله محمد بن عمر بن حسين القرشي ت 606هـ) حين تحدث في تفسيره للآية الأنفة الذكر عن حقيقة التعجب والألفاظ الدالة عليه، فقال: «التعجب وهو استعظام الشيء مع خفاء سبب حصول عظم ذلك الشيء، فما لم يوجد المعنيان لا يحصل التعجب، هذا هو الأصل. ثم قد تستعمل لفظه التعجب عند مجرد الاستعظام من غير خفاء السبب، أو من غير أن يكون للعظمة سبب»⁽⁴⁾، ثم قل بعد ذلك عن النحوي قوله: «معنى التعجب في حق الله تعالى مجرد الاستعظام، وإن كان في حق العباد لا بد مع الاستعظام من خفاء السبب، كما أنه يجوز إضافة السخرية والاستهزاء والمكر إلى الله تعالى، لا بالمعنى الذي يُضاف إلى العباد»⁽⁵⁾. فالنحوي والرازي لا يُكران ورود التعجب منه سبحانه، بل يُزهِانِهِ عن الجهل بالسبب الذي يليق بالعباد حين يتعجبون. ومنهم أيضاً السمين الحلبي (ت 756هـ) وإن ردَّ ذلك إلى المجاز، قال فيقوله تعالى: ﴿أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمَعْ﴾ (الكهف، 26): «أبصر به: صيغة تعجب بمعنى (ما أبصره)، على سبيل المجاز،

(1) - جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق وتعليق دراسة عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 1418هـ/1998م، ج1/ص361.

(2) - الزمخشري، الكشاف، ج 6/ص316. وفي الهامش قال المحقق: «قوله تعجب، لعله تعجيب».

(3) - ابن يعيش، شرح المفصل ج7/ص148. والسيوطي، الأشباه والنظائر، ج7/ص296..

(4) - فخر الدين الرازي، التفسير الكبير، ج2/ص90.

(5) - فخر الدين الرازي، التفسير الكبير، ج2/ص90.

والهاءُ لله تعالى»⁽¹⁾. قال أحدُ الباحثين عن شرط بعضهم خفاء السبب في التعجب: «هذا هو الأصل في التعجب، لكننا كثيراً ما نتعجب حين نستعظم شيئاً ما، مع علمنا بسببه، أو من غير أن يكون لذلك الاستعظام سبب». وقال آخر: «حمل المفسرون بضع آيات على معنى التعجب، منها قوله تعالى: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾، قال الطبري: أي: فما أشدَّ جرائعهم على النار!... واختار الطبري والزمخشري وجه التعجب»⁽²⁾. وقال ابن القيم: «التعجب: ومنه في القرآن العظيم كثير. من ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾، (ما) ها هنا تعجب، والتقدير (تعجبوا من صبرهم على النار)»⁽³⁾.

ولكن صاحب "البحر المحيط" لم يُسلم بذلك، فقال - كأنه يردُّ على الزمخشري - في تناوله ذات الآية: «الظاهر أنه تعجب من إفراط كفره، والتعجب بالنسبة للمخلوقين؛ إذ أنه مستحيل في حق الله تعالى، أي: هو ممن يُقال فيه: (ما أكفره!)، وقيل: (ما) استفهام توقيف، أي: (أي شيء أكفره؟)، أي: (جعله كافراً)، بمعنى لا شيء يُسوِّغ له أن يكفر»⁽⁴⁾.

وفي كلام أبي حيان نفسه ما يشير إلى أن في القرآن الكريم ما يدلُّ على التعجب منه تعالى، رغم أنه كان قد نفاه من قبل وأنكره، وذلك في تفسير آية البقرة السابقة، وكرَّره أيضاً في تفسير آية سورة مريم⁽⁵⁾ عليه السلام إذ قال في تعليقه على قوله عزَّ من قائل في سورة الكهف: ﴿أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمَعْ﴾: «وجاء بما يدلُّ على التعجب من إدراكه المسموعات والمُبصَّرات للدلالة على أن أمره في الإدراك خارج عن

(1) - أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الدرّ المصون، ج7/ص471.

(2) - عدنان خلف أبو جري، الخلاف بين النحويين في صيغة (ما أفعل) للتعجب، ص249. ومحمود أحمد الصغير، الأدوات النحوية في كتب التفسير، ص689.

(3) - ابن قيم الجوزية، كتاب الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان، ص161، القسم 35.

(4) - أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج8/ص420، وعبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ق1/ج3/ص110.

(5) - أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج6/ص180.

حدّ ما عليه إدراك السامعين والمُبصِّرين، لأنّه يُدركُ أَلْفَ الأشياءِ وأصغرها، كما يدركُ أكبرها حجماً وأكثفها جُزْماً، ويدركُ البواطنَ كما يدركُ الظواهر»⁽¹⁾.

هذا وذكرنا من كلامه سبحانه آيةً أخرى وردَ فيها نصٌّ تضمّن تعجباً بقراءة، هي قوله تعالى: ﴿مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ﴾ (الانفطار، 6)، ب (ما) الاستفهامية، من قراءة سعيد بن جبيرة والأعمش ب(ما) التعجبية: (ما أَعَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ!)⁽²⁾، بزيادة الهمزة في صدر (غَرَّكَ). ويمكنُ إضافة ما فهمه تمام حسان أنّه للتعجب أيضاً؛ وذلك من صيغة (وما أدراك) المكررة في القرآن الكريم⁽³⁾، التي فهم منها المفسرون معنى الاستفهام لا التعجب. معتمداً - تمام حسان - على القرائن الحالية المتمثلة في الخلفية المعرفية السابقة؛ فالنبي ﷺ كان يدري مثلاً ما يوم الدين، وما سجين، وما عليون، وما الحطمة، لأن الله كان قد أطلعها عليها، وأراه إيّاها في حادثة المعراج فعابها وعرفها⁽⁴⁾، لذلك روي عنه ﷺ قوله: «لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً»⁽⁵⁾. فيفهم من قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾ (المطففين، 19) معنى التعجب، أي: (ما أعظم درايك بعليين!)، ليس السؤال الذي يُنتظر منه الجواب. وهذا الفهم يُعزّزه ما قاله بعضهم⁽⁶⁾ من أنّ معنى التعجب قد يُستفاد من أسلوب الاستفهام، مستشهداً بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾ (الانفطار، 17).

وهنا أدكر بأن صيغة (ما أفعله) هذه بدون اعتبار القرائن صيغة تشترك فيها معاني التعجب والاستفهام والنفي، فقوله تعالى: ﴿وَمَا أَعْجَلَكَ عَنْ قَوْمِكَ يَمُوسَى﴾ (طه، 83)، بعزلها عن سياقها قد يفهم

(1) - أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج6/ ص 112.

(2) - جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق مركز الدراسات القرآنية، ج1/ ص 1187. وعبد الخالق عضية، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ق1/ ج3/ مج3/ ص 109- 110 عن البحر المحيط ج8/ ص 436.

(3) - كما في سور الانفطار، الآية 17، والمطففين، الآيتان 8 و 19، والهمزة:، الآية 5 على سبيل المثال.

(4) - ينظر تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ج 1 / ص 360.

(5) - الحديث متفق عليه. محمد بن علان الصديقي الشافعي، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأخيرة، 1974 م / 1394 هـ، مج2/ ص 296.

(6) - ينظر مثلاً الرضي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق يحيى بشير مصري، ق 2 / مج 1 / ص 1096.

منها التعجب، أي: (ما أشدَّ عجلتك!)، ولكنَّ قرينة إرادة الاستفهام هي ما أجاب به موسى عليه السلام بعد ذلك مبيِّناً سبب عجلته واستعجاله: ﴿قَالَ هُمْ أُولَاءِ عَلَى أَثَرِي وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَى﴾ (طه، 84). فجوابه قرينة سياقية مقالية محدَّدة لمعنى الجملة⁽¹⁾. وهو هنا الاستفهام لا غيره، بخلاف صيغة (ما أدراك) في الأمثلة السابقة وغيرها فإنَّ القرائن الحالية والسياقية التي منها التنغيم وطريقة أداء الجملة تعيُن على فهم معنى التعجب. ولو عُوِّل على الإعراب وحده لتداخلت المعاني الثلاثة التعجب والاستفهام والنفي. لننظر مثلاً إلى التركيب الآتي لزيادة التوضيح (ما أحسنَ خلقَ زيدٍ). فإنَّه بالاعتماد على قرينة الإعراب فقط لا يتبيَّن معناه المراد؛ فكلمة (خُلِقَ) منصوبة على المفعول في المعاني الثلاثة المحتملة. لكن بالاستعانة بالسياق والتنغيم والأداء يتعيَّن معناها وأسلوبها، فنقول:

أ- ما أحسنَ خُلُقَ زيدٍ! ← تعجب من حُسْن خُلُقِهِ، ف(ما) تعجبية.

ب- ما أحسنَ خُلُقَ زيدٍ؟ سؤال واستخبار عن الشيء الذي أحسنَ خُلُقَهُ، من الإحسان أي جعله حسناً. ف(ما) استفهامية، وقائلها ينتظر جواباً، (تربيته) مثلاً.

ج- ما أحسنَ خُلُقَ زيدٍ. نفي إحسان خُلُقِهِ أي: لم يُحسِن أحدُهم خُلُقَهُ. (مُربيّه) مثلاً، ف(ما) إذا نافية. ولكن يبقى بهذا الفهم إشكالٌ، وهو في إعراب (ما) الثانية؛ فهي بتفسير صيغة (ما أدراك) بالاستفهام مفعول ثانٍ للفعل (أدرى). أمّا بتفسيرها بالتعجب فإنَّه يُشكَلُ إعرابها ويحتاج في رأبي إلى تقدير (باءٍ) أي: (ما أدراك بعليين!)، أي: (ما أكثرَ درايتك وعلمك بعليين!).

وكذلك الأمر إذا كان التعجب من صفة من صفاته سبحانه، فقد تحدّث النحاة عنه، وأبدوا آراءهم في ذلك مستأنسين بآراء الفقهاء. لأنَّهم اختلفوا في ذلك بين مانع ومُجيز. كما نقرأ في "الإنصاف" حين احتجَّ الكوفيون بأنَّ ذلك لا يليقُ بجلال الله وعظمته، فقالوا في (ما أعظمَ الله!): «لو كان التقدير

(1) - ينظر تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ج1/ص358 و360.

فيه ما زعمتم لَوْجَبَ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: (شيءٌ أعظم الله). والله تعالى عظيمٌ لا بجعلٍ جاعلٍ⁽¹⁾. فكان ردُّ ابنِ الأنباري على اعتراضهم هذا بقوله: «معنى قولهم: (شيءٌ أعظم الله)، أي: وصفه بالعظمة، كما يقول الرجلُ إذا سمعَ الأذانَ: كَبُرَتْ كَبِيرًا وَعَظُمَتْ عَظِيمًا، أي وصفته بالكبرياء والعظمة، لا صِيرَتَهُ كَبِيرًا عَظِيمًا، فكذلك ها هنا»⁽²⁾. ثم زادَ يُؤُولُ معاني (الشيء) الذي تُفسَّرُ به (ما) التعجبية، قال: «ولذلك الشيء ثلاثة معانٍ: أحدها: أَنْ يُعْنَى بالشيء مَنْ يُعَظَّمُ مِنْ عِبَادِهِ، والثاني: أَنْ يُعْنَى بالشيء ما يدلُّ على عظمة الله تعالى وقدرته من مصنوعاته، والثالث: أَنَّهُ يُعْنَى بِهِ نَفْسُهُ، أي: أَنَّهُ عَظِيمٌ بِنَفْسِهِ، لا لشيءٍ جعله عظيمًا؛ فَرَقًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ خَلْقِهِ»⁽³⁾. ورأى أيضًا أَنْ قولنا: (شيءٌ أعظم الله) «يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ بِمَنْزِلَةِ الْإِخْبَارِ أَنَّهُ عَظِيمٌ، لا لشيءٍ أعظمه، فَإِنَّ الْأَلْفَاظَ الْجَارِيَةَ عَلَيْهِ سُبْحَانَهُ يَجِبُ حَمْلُهَا عَلَى مَا يَلِيقُ بِصِفَاتِهِ... يَكُونُ الْمُرَادُ الْإِخْبَارَ بِأَنَّهُ عَظِيمٌ، لا شيءٌ جعله عظيمًا لاستحالته... وَإِنْ كَانَ لَفْظُهُ لَفْظَ تَعَجُّبٍ»⁽⁴⁾.

وقبل ابنِ الأنباري توقَّع المبرِّدُ هذا الاعتراضَ فتساءلَ، ثم أجابَ بما رآه هو وكثيرٌ من النحاة في بيان تفسيرهم (ما) بـ(شيء)، وتعليله بأنَّه من باب التقدير والتقريب في المعنى والإعراب، لا الحقيقة والواقع. قال في "المقتضب": «فإنَّ قَالَ قَائِلٌ: أَرَأَيْتَ قَوْلَكَ: (ما أحسنَ زيدًا!)، أليس في التقدير والإعمال - لا في التعجب - بمنزلة قولك: (شيءٌ حسنٌ زيدًا)؟! فكيف تقولُ هذا في قولك: (ما أعظم

(1) - أبو البركات بن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق ودراسة جودة مبروك محمد مبروك، راجعه رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 2002م، ص107.

(2) - ابن الأنباري، الإنصاف، ص122.

(3) - ابن الأنباري، الإنصاف، ص122. والمبرِّد، المقتضب، ج4/ ص176. والسيوطي، الأشباه والنظائر، ج7/ ص146.

(4) - ابن الأنباري، الإنصاف، ص123. والأزهري، شرح التصريح، ج2/ ص86.

الله يا فتى، وما أكبر الله!)؟ قيل له: التقديرُ على ما وصفتُ لك. والمعنى: شيءٌ عظيمٌ عظمَ الله يا فتى. وذلك الشيءُ الناسُ الذين يصفونه بالعظمة. كقولك: (كبرت كبيراً وعظمت عظيماً)⁽¹⁾.

وذكر الإمام السيوطي في "الأشباه والنظائر" مثلاً من ذلك وأقر بجوازه. قال: «مسألة في (ما أعظم الله!)»: سئل الشيخ تقي الدين السبكي رحمه الله عن رجلٍ قال: (ما أعظم الله!). فقال آخر: هذا لا يجوز. فأجاب: يجوز ذلك، قال تعالى: ﴿أَبْصِرْ بِهِ وَاسْمِعْ﴾ (الكهف، 26)، والضميرُ في (به) عائِدٌ إلى الله تعالى، أي: ما أبصره! وما أسمعَه! فدلَّ على جواز التعجب في ذلك. وهذا كلامٌ صحيحٌ، ومعناه: أن الله في غاية العظمة، ومعنى التعجب في ذلك أنه لا يُنكرُ، لأنه ممَّا تحارُّ فيه العقولُ. والإتيانُ بصيغة التعجب في ذلك جائزٌ للآية الكريمة⁽²⁾. وأكد في "الإتقان" أن آيتي البقرة (175)، وعيس (18) تعجبتان⁽³⁾. هذا وذكر أيضاً أدعيةً أوردَها الباجي أبو الوليد في "كتاب السنن" فيها تعجبٌ من إحدى صفاتِ الله تعالى، نحو: (ما أحلمك عمَّن عصاك! وأقربك ممَّن دعاك، وأعطفك على من سألَكَ)⁽⁴⁾. وهو أمرٌ أكَّده الصبَّانُ في حاشيته، فقد جاء فيها: «اعلم أنه لا يُتعجب من صفاته تعالى قياساً، فلا يقال: (ما أعلم الله!)، لأنها لا تقبلُ الزيادة. وشذَّ قولُ العربِ (ما أعظمَ الله وما أقدره وما أجله!). نقله الشيخ يحيى عن ابنِ عقيلٍ، والسيوطي عن أبي حيان، ثم قال السيوطي: والمختارُ وفاقاً للسبكي وجماعة... جوازه. ومعنى (ما أعظمَ الله!) أنه تعالى في غاية العظمة، وأنَّ عظمته ممَّا تحارُّ فيه العقولُ، والقصدُ الثناءُ عليه بذلك⁽⁵⁾.

3- التعجبُ في اصطلاح النحويين:

- (1) - المبرّد، المقتضب، ج4/ص176. ومثله في الصيمري، التبصرة والتذكرة، ج1/ص265.
- (2) - جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1406هـ/1985م، ج7/ص161.
- (3) - السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج4/ص1187.
- (4) - السيوطي، الأشباه والنظائر، ج7/ص16-17.
- (5) - الصبَّان، حاشية الصبَّان، ج3/ص22.

لا يبعدُ تعريفُ النحاةِ للتعجبِ فيما سأعرضُه عن مضمون ما نقرأه عند أصحابِ المعاجم، فإننا نجدُ تلكَ التعاريفَ تلتقي في معاني استعظامِ الصفةِ المتعجبِ منها بسببِ زيادتها وخروجها عن المألوفِ المعهودِ، وقلةِ نظائرها في العادة، وإبهامها وخفاءِ سببها:

3-1- عند الخليل:

قال الخليل (100-170 أو 174هـ): «وحدَّ التعجبِ ما يجده الإنسانُ من نفسه عندَ خروجِ الشيء من عادته»⁽¹⁾. فاكتفى بالإشارة إلى أنَّ التعجبَ موطنه نفسُ الإنسان، فيما يراه خارجاً من المألوفِ والمعتادِ من الأمور. فهو إذاً انفعالٌ نفسيٌّ سببه المؤثراتُ الخارجيةُ غيرُ المعهودة، التي تنثيرُ النفسَ وتدفعُها إلى الإفصاح عن ذلك الشعورِ بالتعجبِ والاستعظامِ والاستغراب.

3-2- عند المبرد:

وعرّفه أبو العباسِ المبرّدُ (210-286هـ) تعريفاً يُمكننا اعتباره وظيفياً، فسمّاه «الفعلَ الذي يتعدّى إلى مفعولٍ، وفاعله مبهمٌ، ولا يتصرفُ تصرفَ غيره من الأفعال، ويلزمُ طريقةً واحدةً؛ لأنَّ المعنى لزمه على ذلك، وهو بابُ التعجبِ»⁽²⁾. ولستُ أدري ما يقصده هنا بقوله: «وفاعله مبهمٌ»، هل يقصدُ الفاعلَ النحويّ؟ أم الفاعلَ الحقيقيّ؟ أم الفاعلَ المسبّبَ للتعجبِ؟ وأغلبُ الظنِّ أنَّ المرادَ هو السببُ الخفيُّ الداعي إلى التعجبِ والاستغرابِ، كما تؤكّده أغلبُ التعاريفِ، لأنَّ الفاعلَ النحويّ عندهم هو الضميرُ المستترُ وجوباً في صيغة التعجبِ (ما أفعله). أمّا الفاعلُ الحقيقيُّ برأبي فهو المتعجبُ نفسه. وقلنا أنّه قدّمه في صورة تعريفٍ وظيفيٍّ يظهرُ في التحليل الآتي:

(1) - الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب الجمل في النحو، تحقيق فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، ط1، 1405 هـ/ 1985م، ص49.

(2) - أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، القاهرة، ط2، 1399هـ/ 1979م، ج4/ص173 .

- قوله: (يتعدى إلى مفعول): وظيفته النحوية أو التركيبية.
- وقوله: (فاعله مبهم): وظيفة نحوية أيضاً، إذا قُصِدَ منه الفاعل النحوي، أو وظيفة دلالية إذا كان القصد سبب التعجب.
- وقوله: (لا يتصرف تصرف غيره) يعني جموده وهي وظيفة صرفية.
- وأما قوله: (يلزم طريقة واحدة) فهو يُشيرُ به إلى استعمالها في التطبيق والتداول، فهي - صيغة التعجب - تستعمل تامّة مسكوكة، لا تقبل التصرف في ترتيبها وتاممها، فهي تجري عندهم مجرى المثل.

3-3- عند عبد القاهر الجرجاني:

وفي "المقصد في شرح الإيضاح" قول الجرجاني (400-471هـ): «اعلم أنّ التعجب من مواضع الإبهام والبعد من الوضوح والبيان، ألا ترى أنّ قولك: (أعجبنى الشيء)، أنّك أنكرتَه فلم تعرف سببه، ولم تأنس بنظائره، ولا يُتعجب إلاّ من الشيء الذي يتعدى حدّ أشكاله، ويبلغ مرتبة فوق مراتبها»⁽¹⁾. فزاد صفة الإبهام وعدم الوضوح، وخفاء السبب في زيادة الصفة المتعجب منها على نظائرها، دون الإشارة إلى شعور النفس وإحساسها بالاستعظام والاستغراب والاندعاش الذي تنبّه إليه التعريفات اللاحقة.

3-4- عند ابن يعيش:

وعند ابن يعيش (553-643هـ): «اعلم أنّ التعجب معنى يحصل عند المتعجب عند مشاهدة ما يجهل سببه، ويقال في العادة وجود مثله، وذلك المعنى كالدهش والحيرة، مثال ذلك أنّا لو رأينا طائراً يطير لم نتعجب منه لجري العادة بذلك، ولو طار غير ذي جناح لوقع التعجب منه، لأنّه خرج عن

(1) - عبد القاهر الجرجاني، كتاب المقصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية، د.ط، 1982، سفر 1/ ص 373.

العادة، وخفي سبب الطيران، ولهذا المعنى لا يصحُّ التعجبُ من القديم سبحانه لأنَّه عالمٌ لا يخفى عليه شيء»⁽¹⁾. يفهم من كلام ابن يعيش هنا أنَّ التعجبَ ليس مقتصرًا على معنى الإعجابِ فحسب، وإنَّما يشمَلُ إلى جانب ذلك أيضًا معاني الاستغرابِ والدهشةِ والحيرةِ في مصدر الأمرِ المثيرِ للتعجبِ. وأكَّدَ ابنُ يعيش ما ذكره الجرجاني من زيادة ما يُتعجبُ منه على نظرائه، فقالَ موضِّحًا: «التعجبُ لا يكونُ إلَّا فيما قد ثبت واستقرَّ حتَّى فاقَ أشكاله وخرجَ عن العادة، فلا يُقالُ لمن أنفقَ درهمًا: (ما أكرمَه!)، إنَّما يُقالُ ذلك لمن قدَّم تكررَ الفعلِ منه حتَّى صارَ كالطبيعة والغريزة»⁽²⁾. وهذا المعنى أعني رسوخَ الصفةِ المتعجبِ منها وتكرُّرها حتَّى تصيرَ كالغريزة قالَ به الجرجاني أيضًا في شرحه لإيضاح الفارسي، حين قال: «اتَّفَقُوا على أنَّ التعجبَ أصله أن يدخلَ فيما هو غريزة...، وقالوا أنَّ الأفعالَ التي لا تكونُ غريزةً لا يدخلُها التعجبُ، إلَّا بعدَ أن تجريَ مجرى الغريزة، بأن يتكرَّرَ وقوعُها من أصحابها، أو تقعَ منهم على صفةٍ تقتضي تمكُّنهم فيها... لأنَّ الفعلَ يصحُّ أن يصيرَ كالغريزة والعادة للفاعل الذي منه يوجَدُ»⁽³⁾.

3-5 - عند ابن عصفور:

ويقولُ ابنُ عصفور (597-669هـ) في تعريفه للتعجب: «هو استعظامُ زيادةٍ في وصفِ الفاعلِ، خفي سببها، وخرجَ بها المتعجبُ منه عن نظائره، أو قلَّ نظيره»⁽⁴⁾. فأشارَ إلى الإحساسِ النفسيِّ باستعظام تلك الصفة، أي: برؤيتها أو وجودها واعتبارها عظيمةً، فالسابقةُ (است) هنا ليست للطلب. ثم تابعَ يشرحُ بعضَ مكوّناتِ التعريفِ، وقولنا: (زيادة) ؛ لأنَّ التعجبَ لا يجوزُ إلَّا ممَّا يزيدُ وينقصُ. فأما الخلقُ الثابتةُ فلا يجوزُ التعجبُ منها إلَّا ما شدَّ. وقولنا: (وخرجَ بها المتعجبُ منه عن نظائره أو

(1) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج7/ ص 142.

(2) - ابن يعيش، شرح المفصل ج7/ ص 147.

(3) - عبد القاهر الجرجاني، كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، سفر 1/ ص 383.

(4) - ابن عصفور، المقرب، ج1/ ص 71. وخالد بن عبد الله الأزهرى، شرح التصريح، ج2/ ص 57.

قُلْ نظيره) ؛ لأَنَّهُ لا يجوزُ التعجُّبُ إلَّا ممَّا كان من الصفات قد يزيدُ زيادةً لا يُمكنُ أن يكونَ لها نظيرٌ، وإن وُجدَ قليلٌ⁽¹⁾. وزادَ الأزهرِيُّ في تفصيل تعريفِ ابنِ عصفورٍ يقولُ: فخرجَ بـ(وصفِ الفاعلِ) وصفُ المفعولِ؛ فلا يقالُ: (ما أضربَ زيدًا!)، تعجبًا من الضربِ الواقعِ على زيدٍ. وبـ(خفي سببِها) الأمورُ الظاهرةُ الأسبابُ؛ فلا يُتَعَجَّبُ في شيءٍ منها لقولهم: إذا ظهرَ السببُ بطلَ العجب. وبـ(قَلَّةُ النظائرِ والخروجِ عنها) ما تكثرُ نظائره في الوجود ولا يُستعظَمُ، فلا يُتَعَجَّبُ منه⁽²⁾. قال ابنُ عصفورٍ: «قولنا في الحدِّ: (خفي سببُها وخرج بها المتعجبُ منه عن نظائره أو قُلْ نظيره)، لأنَّ ما تكثرُ نظائره في الوجود لا يُستعظَمُ»⁽³⁾.

3-6 - عند الزمخشري:

وقال الزمخشري (467-538هـ): «معنى التعجبِ تعظيمُ الأمرِ في قلوب السامعين، لأنَّ التعجبَ لا يكونُ إلَّا من شيءٍ خارجٍ عن نظائره وأشكاله»⁽⁴⁾. وهذا قريبٌ ممَّا قاله ابنُ الصائغِ (أبو عبد الله محمد بن حسين الجذامي المصري 708-767هـ): «استعظامُ صفةٍ خرج بها المتعجبُ منه عن نظائره»⁽⁵⁾. والزمخشري بهذا الكلام لا سيما في قوله: «في قلوب السامعين» يُشيرُ إلى أمرٍ في غاية الأهميَّة، وهو إقحامُ السامعِ في وضعيَّة التخاطبِ بأسلوب التعجب، فالتعريفاتُ السابقةُ تنسبُ الانفعالَ إلى المتكلِّمِ نفسه المتعجبِ فقط، أمَّا الزمخشري فيرُدُّه إلى قلوب السامعين أيضًا، كأنَّه يُنبِّهُ إلى أنَّ المتعجبَ لا يكتفي بتعظيمِ المتعجبِ منه في نفسه وحده، وإنَّما يريدُ إشعارَ السامعينَ بذلك ومشاركتهم إيَّاه في انفعاله، والتفاعلِ معه في ذلك الأمر، بنقلِ انفعاله إليهم. فيجمعُ بذلك بينَ الإحساسِ والانفعالِ

(1) - ابن عصفور، المقرَّب، ج1/ص71. وخلود صالح عثمان الصالح، أساليب نحويَّة جرت مجرى المَثَل، ص143.

(2) - خالد الأزهرِي، شرح التصريح على التوضيح، ج2/ص57.

(3) - ابن عصفور، المقرَّب، ج1/ص72.

(4) - الزمخشري، الكشَّاف، ج6/ص103. والتَّهَانَوِي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1/ص534.

(5) - التَّهَانَوِي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1/ص534.

في نفس المتكلم من جهة، وهو التأثر، وبين الرغبة في نقل ذلك الإحساس إلى السامع وإشراكه فيه من جهة ثانية، وهو التأثير، فإذا تحققت الرغبة حصل التفاعل بين مشاعر المتخاطبين. فينتقل التعجب من التعبير الذاتي عن الأحاسيس والانفعالات، والإفصاح عنها بطريقة مخصوصة، إلى تبليغ هذه الإفصاحات ونقلها إلى الغير.

غير أن بعضهم أعطى هذا المعنى فقط لصيغة التعجب القياسية الثانية (أفعل به!)، قال الصيمري: (أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق من علماء القرن الرابع الهجري): «إلا أن الفرق بينهما أنك إذا قلت: (ما أحسن زيداً!)، فأنت وحدك متعجب، وإذا قلت: (أحسن بزيد!) و (أجمل بعمرو!) فقد استدعيت غيرك إلى التعجب، قال الله عز وجل: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ (مريم، 38)»⁽¹⁾. وفي «الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية» قول النيلي (من علماء القرن السابع الهجري): «وقالوا في رسم التعجب: هو انفعال النفس عند رؤيتها ما خرج عن نظائره، أو سماعها، وقالوا في رسم المتعجب منه: هو ما خفي سببه وخرج عن نظائره»⁽²⁾. وزاد التهانوي: «قال الرماني: المطلوب في التعجب الإبهام؛ لأن من شأن الناس أن يتعجبوا مما لا يعرف سببه، فكلماً استبهم السبب كان التعجب أحسن. قال: وأصل التعجب إنما هو للمعنى الخفي سببه»⁽³⁾. قال الصيمري: «معنى التعجب ما خفي سببه، وخرج عن نطاقه... وإنما التعجب مما استبهم ولم يعرف سببه»⁽⁴⁾. فإذا تعجب المتكلم من أمر فإنه

(1) - أبو محمد عبد الله الصيمري، التبصرة والتذكرة، تحقيق فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر، دمشق، ط1، 1402 هـ / 1982 م، ج1 ص267.

(2) - النيلي، الصفوة الصفية، ج3 ص 103-104.

(3) - التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1 ص 534.

(4) - الصيمري، التبصرة والتذكرة، ج1 ص265.

لا شكَّ يجهل سببه ومصدره ويُبهمه فلا يُخصّصه ولا يُعيّنه. جاء في "المقتضب": «إذا قلت: (ما أحسن زيدًا!)، فقد أبهمت ذاك فيه، ولم تخصّص»⁽¹⁾.

3-7 - عند الأشموني:

ومن المتأخّرين قال الأشموني (أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى 838-900هـ) كما في "حاشية الصبّان" بأنّه «استعظام فعل فاعل ظاهر المزية». قال الصبّان في شرحه لهذا التعريف: «أي بسبب زيادة فيه خفي سببها، فلا يُتعبّ ممّا لا زيادة فيه، ولا ممّا ظهر سببه». وزاد الصبّان بعد ذلك: «وعرفه الدماميني بأنّه انفعال يحدث في النفس عند الشعور بأمرٍ يجهل سببه»⁽²⁾. وهذا التعريف قريب في بعض ألفاظه من تعريف الرضي: «واعلم أنّ التعجب انفعال يعرض للنفس عند الشعور بأمرٍ يخفي سببه، ولهذا قيل: «ومن ثمّ قيل: إذا ظهر السبب بطل العجب»⁽³⁾. وقريب أيضًا ممّا قاله الفاكهي في "شرح الحدود النحويّة" على ما أورده محقّق "شرح الرضي" لكافية ابن الحاجب: «وحدّ التعجب هو انفعال يحدث في النفس عند الشعور من الشخص بأمرٍ يحدث من خيرٍ وشرٍّ يجهل سببه، فلا يعرف ما هو»⁽⁴⁾. وذكر صاحب "الأصول الوافية" في تعريفه له أنّه «حالة قلبية منشؤها استعظام فعل ظاهر المزية بسبب زيادة خفية»⁽⁵⁾.

3-8 - عند عباس حسن:

كما عرفه من المعاصرين صاحب "النحو الوافي" بأنّه «شعورٌ داخليّ تنفعل به النفس حين تستعظم أمرًا نادرًا أو لا مثيل له مجهول الحقيقة أو خفي السبب. ولا يتحقّق التعجب إلّا باجتماع هذه

(1) - المبرّد، المقتضب، ج4/ ص 173.

(2) - الصبّان، حاشية الصبّان، ج3/ ص 24.

(3) - شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ق2/ مج1/ ص 1087.

(4) - شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ق2، مج1/ ص 1087.

(5) - محمود العالم المنزلي، الأصول الوافية الموسومة بأنوار الربيع، ص 126.

الأشياء كلها»⁽¹⁾. كل ذلك من شأنه أن يكون كافيًا لبعث الدهشة وانفعال النفس للأمر، واستعظامها إيّاه، لخفاء سرّه عليها، وعدم وجود نظير له عندها⁽²⁾.

4 - التعجب عند البلاغيين:

تذكرُ المعاجمُ البلاغيةُ للتعجب نفسَ المفهومِ والمدلولِ الذي يشيرُ إليه النحويون معتمدين جميعاً على مدلوله اللغوي من جهة، وأثره النفسي والاجتماعي من جهة ثانية. فمصادرُ الفريقين تكادُ تكونُ في موضوع التعجب واحدةً. فنجدُ عندَ أحمدَ مطلوبَ مثلاً في معجمه الخاصِّ بالمصطلحات البلاغية ارتكازه في بيان معنى التعجب وماهيته على ما وردَ في معاجم اللغة ومصادرها، فيُحيلُ على "لسان العرب" في قول صاحبه: «العُجْبُ والعَجَبُ: إنكارُ ما يردُّ عليك لقلّة اعتياده، وقد عَجِبَ منه يَعَجَبُ، وتعَجَّبَ، واستعجبَ. والاستعجابُ: شدّة التعجب»⁽³⁾. كما اعتمدَ أيضاً على رأي لغويٍّ آخرَ هو أحمدُ بنُ فارس في "الصاحبي" حيثُ قال: «أمّا التعجبُ فتفضيلُ شخصٍ أو غيره على أضرابه بوصفٍ. كقولك: (ما أحسن زيداً!)»⁽⁴⁾. فنبة ابنُ فارس بهذا إلى علاقة معنى التعجب بالتفضيل أو المفاضلة بين شيئين أو أكثر على أساس المبالغة والكثرة في صفة ما. والتعجبُ عنده هو «أحدُ أبوابِ معاني الكلام العشرة إلى جانب الخبر والاستخبار والأمر والنهي والدعاء والطلب والعرض والتحضيض والتمني»⁽⁵⁾. وقد أدخلَ الرازي من جهته التعجبَ في أقسام النظم وأوجهه، وجعله الوجهَ الثاني

(1) - عباس حسن، النحو الوافي، ج3/ ص 339.

(2) - عباس حسن، النحو الوافي، ج3/ ص 339 بتصرف بسيط.

(3) - أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية، ج2 / ص 274، عن اللسان، مادة (عجب) .

(4) - أحمد بن فارس، الصاحبي، ص 194. وأحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية، ج2/ ص 275. وينظر أيضاً بدوي طبانة، معجم البلاغة العربية، دار المنارة، جدة، دار الرفاعي، الرياض، ط3، 1408هـ/ 1988م، ص 405.

(5) - ابن فارس، الصاحبي، ص 183.

والعشرين⁽¹⁾. مع التذكير بأن معظم البلاغيين لم يلتفتوا إلى أغراض الإنشاء غير الطلبي موضوع البحث لأسباب التي تقدّمت في التمهيد لهذا الباب.

5- تفسير النحاة لصيغة التعجب (ما أَفْعَلْه!):

معلوم أنّ النحاة اجتهدوا كعادتهم في تفسير صيغة التعجب القياسية بشكليها، وتأويلها، وكان من نتائج اجتهدهم الاختلاف في طبيعتها ووظيفتها وإعرابها. وحتى يكون عملي هذا أدقّ وأوضح، ومن ثمّ أنفع وأفيد، كما أتوسّم فيه، رأيت أن أعرض آراء نحائنا في كلّ مكوّن من مكوّنات الصيغتين التعجبيّتين القياسيتين؛ فأورد أهمّ ما قالوه عن (ما) أولاً، وبعدها (أفعل)، وكذلك سأفعل مع الصيغة الثانية (أفعل به!)، ثمّ المتعجب منه أو الاسم المنصوب بعد (أفعل) المجرور بعد (أفعل).

5- 1: مذاهب النحاة في تفسير (ما):

في البدء تجدر الإشارة إلى أنّ النحاة مُجمعون على اسميّة (ما) التعجبيّة⁽²⁾، إذا استثنينا ما نُقلَ عن الكسائيّ من أنّه قد ذهب إلى أنّها حرفٌ عندما رآها لا محلّ لها من الإعراب⁽³⁾. واللفظ الذي حاله كذلك لا يكون إلّا حرفاً⁽⁴⁾. وما ذكره ابن يعيش عند محاولته توجيهاها وتفسيرها، وتعليل الابتداء بها، فقال: «وإنّما جاز الابتداء هنا- أي بالنكرة- لأنّه في تقدير النفي، وذلك أنّ المعنى في قولك: (ما

(1) - فخر الدين الرازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تح. نصر الله حاجي مفتي أوغلي، دار صادر، بيروت، ط1، 1424هـ/2004م، ص180.

(2) - خالد الأزهرى، شرح التصريح، ج2/ص58. وابن مالك، شرح التسهيل، ج3/ص31، والصبان، حاشية الصبان، ج3/ص24.

(3) - بهاء الدين بن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق وتعليق محمد كامل بركات، جامعة أمّ القرى، م.ع.س.، ط1، 1402هـ/1982م، ج2/ص148. والأزهرى، شرح التصريح ج2/ص58، وحكم على رأيه بالشذوذ الذي لا يقدر في الإجماع. وأبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضرب من كلام العرب، تحقيق رجب عثمان محمد، مراجعة رمضان عبد التّوّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418هـ/1998م، ص2065. والسيوطي، همع الهوامع، ج5/ص56.

(4) - ينظر خلود عثمان الصالح، أساليب جرت مجرى المثل، ص183، عن همع الهوامع ج5/ص56.

أحسنَ زيدًا!)، (شيء جعله حسنًا)، والمراد: (ما جعله حسنًا إلا شيء)، ومنه (أمرٌ أفعده عن الخروج)، و (مُهمٌ أشخصه عن مكانه). والمراد أن قعوده وشخصه لم يكونا إلا لأمرٍ، فساغ الكلام لأنه في معنى النفي⁽¹⁾. وقبل ذلك كان قد قال: «كما قالوا: (شيء جاء بك)، أي: (ما جاء بك إلا شيء)»⁽²⁾. وواضح من كلامه أنه لم يُنكر اسميتها، وإنما فقط برّر تسويغ الابتداء بها، وهي نكرة. بل إنه قال مؤكّدًا ذلك: «(ما) اسمٌ مبتدأ في موضع رفع، وهي هنا اسمٌ غيرٌ موصولٍ ولا موصوفٍ بمعنى (شيء). كأنك قلت: (شيء أحسنَ زيدًا)، ولم تُرد شيئًا بعينه، إنما هي مبهمّة كما قالوا: (شيء جاء بك) أي: (ما جاء بك إلا شيء) ولما أُريدَ بها الإبهامُ جعلتُ بغير صلةٍ ولا صفةٍ، إذ لو وُصِفَتْ أو وُصِلَتْ لكانَ الأمرُ معلومًا»⁽³⁾. فالنحاة إذا متفقون على أنها اسمٌ، وأنها مبتدأ، جاء في «شرح التصريح»: «فأما (ما) التعجبية فاجمعوا على اسميتها... واجمعوا على أنها مبتدأ، لأنها مجردة للإسناد إليها»⁽⁴⁾. وفي «شرح التسهيل»: «(ما) الواقعة قبل (أفعل) اسمٌ مبتدأ بلا خلاف»⁽⁵⁾. وإنما الاختلاف بينهم على وظيفتها النحوية الإعرابية، فمن قائل: إنها نكرة تامة، وقائل بأنها ناقصة موصولة أو موصوفة، إلى مفضل القول باستفهاميتها. قال ابن مالك: «وبعد ثبوت اسميتها، فهي إما بمعنى (شيء)، وإما بمعنى (الذي)، وإما استفهامية»⁽⁶⁾. والآن إلى تفصيل مذاهبهم فيها:

5-1-1- المذهب الأول:

- (1) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج7/ص146.
- (2) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج7/ص142. ومثله في سيبويه، الكتاب، ج1/ص329.
- (3) - ابن يعيش، شرح المفصل ج7/ص142-143.
- (4) - خالد الأزهرى، شرح التصريح، ج2/ص58.
- (5) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج3/ص31.
- (6) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج3/ص31.

مذهب سيبويه وجماعة من البصريين ومن تبعهم من المتأخرين⁽¹⁾ أنها نكرة تامة بمعنى

(شيء)، وما بعدها خبر⁽²⁾، غير موصولة ولا موصوفة⁽³⁾، مبتدأ بمعنى (شيء)، قال سيبويه: «هذا

باب ما يعمل عمل الفعل، ولم يجر مجرى الفعل، ولم يتمكن تمكُّنه، وذلك قولك: (ما أحسن عبد

الله!)، زعم الخليل أنه بمنزلة قولك: (شيء أحسن عبد الله)، ودخله معنى التعجب، وهذا تمثيل ولم

يتكلم به»⁽⁴⁾. وتفسير سيبويه لـ(ما) بأنها بمعنى (شيء)، وهو نفس تفسير الخليل⁽⁵⁾، على سبيل

التمثيل والتشبيه والبيان، لا الحقيقة، وهو أمر يُحسب له ولتواضعه وأمانته في نقل ما تعلّمه من

أستاذه، يظهر ذلك في قوله: «وهذا تمثيل ولم يتكلم به». ولفظ الخليل هو (التمثال)، قال: «وهو في

التمثال...»⁽⁶⁾. وهو اسم مصدر من (مثّل - تمثّل) نحو: (كرّر - تكررًا) و(رحّب - ترحيبًا

وترحابًا). وقال الجرجاني: «قال الخليل في تمثيله: إنه بمنزلة قولك: (شيء أحسن زيدًا!)، ...، وكأنه

حسن، وأحسنه، بمنزلة حسنه، فكأنك لما شاهدت في زيد حسنًا متاهيًا قلت بشيء حسنه، قاصدًا

الإخبار بأنك مشاهد الجمال الكامل، إلا أنك لا تعرف سببه، وإنما تعرف أن شيئًا أحدثه»⁽⁷⁾. فعبارة

(تمثيله، بمنزلة، كأنه، وكأنك) تقوي هذا الفهم بأن الأمر على التمثيل والتقريب. يعزّز هذا الفهم - بأن

(1) - تتبّع أحد الباحثين مشكورًا على جهده أشهر النحويين الذين يوافقون هذا الرأي ويدافعون عنه، فذكر منهم ثمانية وعشرين (28) نحويًا، وأحال على مواضع ذلك كلّ في مؤلفاتهم، قال: «كذلك ذهب هذا المذهب واختاره كثير من النحاة منهم: ابن السراج، والمبرد، والزمخشري، وابن هشام، وابن الخشاب، وعبد القاهر الجرجاني، والعكبري، وابن الحاجب، والأنباري، وابن يعيش، وابن عصفور، وابن مالك، وبْنُ المشهور بابن الناطم، وابن عقيل، وخالد الأزهرّي، والسيوطي، والخضري. رمضان محمود أبو شعيشع عمر، اختيارات ابن القواس ت 696هـ في كتابه شرح الكافية عرض ومناقشة، رسالة لنيل درجة العالمية «الدكتوراه»، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية، قسم اللغويات، 1426هـ/ 2005م، ص 385.

(2) - أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ص 2065. وفي عباس حسن، النحو الوافي، ج 3/ ص 339: «النكرة التامة لا تحتاج إلا للخبر، فلا تحتاج إلى نعت أو غيره من القيود، وتكثيرها أفادها إبهامًا جعلها في أسلوب التعجب بمعنى: شيء عظيم».

(3) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج 7/ ص 143 و 148.

(4) - سيبويه، الكتاب، ج 1/ ص 72.

(5) - الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب الجمل في النحو، ص 49.

(6) - الخليل، الجمل في النحو، ص 49.

(7) - عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ص 374.

ذلك ليس على وجه الحقيقة - أيضاً قول ابن عقيل: «لم يضعوا موضعها (شيئاً)، فلا يقولون: (شيء أحسن زيداً) في معنى: (ما أحسن زيداً!) ؛ لأنّ (شيئاً) لا يعطي إبهام (ما) نصّاً. فإن قيل: فلا يُفسّر بـ(شيء)، وقد قلّتم: بمعنى (شيء). قيل: هو تقريبُ التعليم، و(شيء) لا ينافي إرادة ذلك الإبهام، وإن كان ليس نصّاً فيه»⁽¹⁾. وقال في «المقتضب»: «وذلك كقولك: (ما أحسن زيداً!)، و(ما أكرم عبد الله!)... فتقديره: (شيء أحسن زيداً). إلّا أنّ التعجب دخله مع (ما)، ولا يكون في شيء غير (ما)⁽²⁾. وكأنهم أحسّوا بشيء من الحرج حين فسّروا (ما) بـ(شيء) من غير صلة، أو أيّ كلام يرفع إبهامها، فجاءوا بأمثلة استعملت فيها كذلك بغير صلة، قال سيبويه: «ونظيرُ جَعَلَهُمْ (ما) وحدّها اسماً قول العرب: (إنّي ممّا أن أصنع)، أي: من الأمر أن أصنع، فجعل (ما) وحدّها اسماً، ومن ذلك: (غسلتُ غسلاً نِعِماً)، أي: نعمَ الغسل»⁽³⁾. وقال في موضع آخر: «وتقول العرب: (بئسما له) يريدون: بئس الشيء له»⁽⁴⁾. وقال المبرد: «فإن قال قائل: أرايت (ما) تكون اسماً بغير صلة إلّا في الجزاء والاستفهام؟ قيل له: إنّما كانت في الجزاء والاستفهام بغير صلة إذا قلت مُجازياً: (ما تصنع أصنع)، أو مستفهماً: (ما تصنع يا فتى؟)، لأنك إنّما تستفهم عمّا تُتكرّر، ولو كنت تعرفُ كنت مُخبراً لا مستخبراً، والصلة تُعرّفه. وكذلك الجزاء إذا قلت: (ما تصنع أصنع)؛ لأنك أبهمتّه، ولم تقصِدْ إلى شيء واحدٍ بعينه، فالمعنى من الإبهام الذي يكون في الجزاء والاستفهام كذلك هو التعجب، لأنك إذا قلت: (ما أحسن زيداً!) فقد أبهمتَ ذاك فيه ولم تخصّص. وممّا جاء من (ما) بغير صلة في غير الجزاء

(1) - بهاء الدين بن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ج2/ص148.

(2) - المبرد، المقتضب، ج4/ص173.

(3) - سيبويه، الكتاب، ج1/ص37 ومثله في مغني اللبيب، ج2/ص3.

(4) - سيبويه، الكتاب، ج1/ص476، والمبرد، المقتضب، ج4/ص178 الهامش.

والاستفهام لمشاركتها إياهما في الإبهام: (إني ممّا أن أفعل)، فالمعنى إني من الأمر أن أفعل،... ومن ذلك (دققته دقًا نعيمًا)، أي: (نعم الدقُّ)»⁽¹⁾.

زاد عباس حسن في تفسير (ما) التعجبية هذه بما فيه شيء من المبالغة في وصفها، ولعلّي لا أبالغ إذا قلت من التكلف غير اللازم حين يقول: «وتتضمن» - (ما) - بذاتها - يؤكد في الهامش بلفظها وتكوينها لا بلفظ أو شيء آخر غيرها - معنيين معًا، أو ترمز إليهما معًا، هما: توجيه الذهن إلى أن ما بعدها عجب، وأن الذي أوجده شيء عظيم»⁽²⁾. ووجه المبالغة والتكلف في هذا الوصف أن (ما) ليس لها في ذاتها دلالة أو معنى معجمي، وأنها من المباني والألفاظ التي تستعمل لأغراض ووظائف مختلفة كما نعلم، فكيف يُقال أنها تتضمن في لفظها ذلك، وهي لا تدل على معنى التعجب - أو غيره - إلا بما بعدها، أي: بأسلوبها لا بلفظها، وربما كان شيء ممّا قاله في المنطوق الممثل بالنبر والتنغيم والملاحم، أمّا في المكتوب فلا يُدرك إلا بعد تمام الجملة.

في "حاشية الصبان" عن الرضي أنه قال: «معنى (ما أحسن زيدًا!) في الأصل (شيء من الأشياء جعل زيدًا حسنًا) ثم نُقل إلى إنشاء التعجب وأمّحى عنه معنى الجعل، فجاز استعماله في التعجب من شيء يستحيل كونه بجعل جاعل نحو: (ما أقدر الله! وما أعلمه!)»⁽³⁾. ولبيان علّة ذلك التفسير قال المبرد: «فإن قال قائل: (ما أحسن زيدًا!)، فكان بمنزلة: (شيء أحسن زيدًا). فكيف دخله معنى التعجب، وليس ذلك في قولك: (شيء أحسن زيدًا)؟ قيل له: قد يدخل المعنى في اللفظ، ولا يدخل في نظيره. فمن ذلك قولهم: (علم الله لأفعلن)، لفظه لفظ: (رزق الله)، ومعناه القَسَم. ومن ذلك

(1) - المبرد، المقتضب، ج 4/ ص 173-174 و 175.

(2) - عباس حسن، النحو الوافي، ج 3/ ص 342.

(3) - الصبان، حاشية الصبان، ج 3/ ص 24. وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق يحيى بشير مصري، ق 2

ج 2/ ص 1095.

قولهم: (غفر الله لزيد)، لفظه لفظ الخبر، ومعناه الدعاء⁽¹⁾. وهذا من الكلام الذي يحتمل الخبر والإنشاء على رأي صالح السامرائي⁽²⁾. فالألفاظ والتراكيب قد تتشابه وتتأخر، والذي يتغاير ويختلف هو الأغراض والمقاصد التي تُعبّر عنها الأساليب.

و(ما) هذه عندهم في موضع رفع بالابتداء، والجملة بعدها في موضع رفع الخبر⁽³⁾. قال ابن السراج: «إذا قلت: (ما أحسن زيداً!)، ف(ما) اسم مبتدأ، و (أحسن) خبره، وفيه ضمير الفاعل، و(زيداً) مفعول به. و(ما) هنا اسم تام⁽⁴⁾. وقال شارح المفصل: «ف(ما) اسم مبتدأ في موضع رفع، وهي هنا اسم غير موصول، ولا موصوف، بمعنى (شيء)، كأنك قلت: (شيء أحسن زيداً)، ولم تُرد شيئاً بعينه، إنما هي مُبهمة، كما قالوا: (شيء جاء بك)، أي: (ما جاء بك إلا شيء)، ونحو قوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا هِيَ﴾ (البقرة، 271) أي: (نعم شيئاً هي)، ولما أريد بها الإبهام جعلت بغير صلة ولا صفة، إذ لو وُصِفَتْ أو وُصِلَتْ لكان الأمر معلوماً⁽⁵⁾. واستدل بعضهم على أنها غير موصولة ولا موصولة بأن ما بعدها لا يخلو من أن يكون صلة، أو صفة، أو خبراً، وإذا كان صلة أو صفة احتاج الكلام إلى خبر، لأن الموصول مع صلته لا يُكوّن كلاماً تاماً، ولا الموصوف مع صفته، والخبر هنا يكون حتماً مضمراً أي محذوفاً، لأنه غير وارد في الكلام، فيجب تقديره بشيء أو أمر، فإذا قُصِدَ به شيء أو حُصِّ به أمر خرج من التعجب لتعنيته واختصاصه وزوال الإبهام عنه، ومتى صار كذلك فقد بُعد أن يكون تعجباً، فإذا لم يجز أن يكون الخبر مضمراً، أو لم تكن (ما) صلة ولا صفة ثبت أن (ما)

(1) - المبرد، المقتضب، ج 4/ ص 175.

(2) - فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص 182.

(3) - الأزهرى، شرح التصريح، ج 2/ ص 58، وابن مالك، شرح التسهيل، ج 3/ ص 31، والصبان، حاشية الصبان، ج 3/ ص 24.

(4) - خلود صالح عثمان، أساليب جرت مجرى المثل، ص 176 عن الأصول في النحو، ج 1/ ص 99.

(5) - ابن يعيش، شرح المفصل ج 7/ ص 143.

اسم منكور غير موصول ولا موصوف في هذا الباب⁽¹⁾. والحق عندي أن جزءاً من هذا الاستدلال خصوصاً في قوله: "فإذا قُصِدَ به شيء أو خُصَّ به أمرٌ خرج من التعجب لتعنيته واختصاصه وزوال الإبهام عنه" يطعن أيضاً في تفسير أصحاب هذا المذهب (ما) بـ(شيء) لابتعاده به عن معنى التعجب. ولابن الأنباري تعليل لتقديمه هذا المذهب وتفضيله، في قوله: «وما ذهب إليه سيبويه والأكثر أولى؛ لأن الكلام على قولهم مستقلاً بنفسه، لا يفتقر إلى تقدير شيء، وعلى القول الآخر يفتقر إلى تقدير شيء، وإذا كان الكلام مستقلاً بنفسه، مُستغنياً عن تقدير كان أولى مما يفتقر إلى تقدير»⁽²⁾.

اختار ابن مالك هذا الرأي وشرح سبب ذلك، فقال: «والقول الأول قول البصريين، وهو الصحيح، لأن قصد التعجب الإعلام بأن المتعجب منه ذو مزية إدراكها جلي، وسبب اختصاصها خفي، فاستحققت الجملة المعبر بها عن ذلك أن تفتح بنكرة غير مختصة ليحصل بذلك إبهام متلو بإفهام، ولا ريب أن الإفهام حاصل بإيقاع (أفعل) على المتعجب منه، إذ لا يكون إلا مختصاً، فيتعين كون الثاني مقتضياً للإبهام، وهو (ما)، فلذلك اختير القول بتكثيرها، ولا يمتنع الابتداء بها، وإن كانت غير مختصة، كما لم يمتنع الابتداء بـ (من) و (ما) الشرطيتين والاستفهاميتين»⁽³⁾.

ورداً على احتمال الاعتراض على الابتداء بها وهي نكرة، علل ابن مالك تسوية ذلك بإغراقها في الإبهام، ومناسبتها معنى التعجب كما تقدّم. وتشبيهاً لها بـ(ما) التي للشرط والاستفهام. وجاء في "حاشية الصبان" توضيحاً لهذا الجواز قول صاحبها: «وابتدئ بها لتضمنها معنى التعجب... وذلك

(1) - أبو علي النحوي، المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات، دراسة وتحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، العراق، د.ط، د.ت، ص255 بتصرف.

(2) - عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري، أسرار العربية، دراسة وتحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1418 هـ / 1997م، ص77.

(3) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج3/ص31. ومثله في الأزهري، شرح التصريح، ج2/ص59.

لأنَّ التعجَّبَ إمَّا يكونُ فيما خفي سببُه فيناسبُه التَّكْيِيرُ⁽¹⁾، بدلالته على معنى العموم. وفيها أيضًا تعليلًا على قولهم: (لتضمَّنْها معنى التعجَّب): «أي المناسب له قصد الإبهام لاقتضاء التعجَّب خفاء السبب، والإبهام يناسب الخفاء»⁽²⁾. فخفاء سبب التعجَّب عند المتعجَّب يناسبه إبهام (ما) وعمومها. وفي "تعليلة" ابن النحاس: «وجاز الابتداء بها مع أنها نكرة، لما تضمَّنَتْه من معنى العموم»⁽³⁾. وقال ابن يعيش: «فإن قيل: لم خصَّوا التعجَّب بـ(ما) دون غيرها من الأسماء؟ قيل لإبهامها، والشيء إذا أبهم كان أفخم لمعناه، وكانت النفس متشوقةً إليه لاحتماله أمورًا. فإن قيل: فإذا قلتم إن تقدير (ما أحسن زيدًا!) (شيء أحسنه وأصاره إلى الحسن)، فهلاً استعمل الأصل الذي هو (شيء)؟. فالجواب: إنه لو قيل: (شيء أحسن زيدًا) لم يفهم منه التعجَّب؛ لأنَّ (شيئًا) وإن كان فيه إبهام إلا أنَّ (ما) أشدَّ إبهامًا، والمتعجَّب معظَّم للأمر. فإذا قال: (ما أحسن زيدًا!)، فقد جعل الأشياء التي يقع بها الحسن متكاملةً فيه. ولو قال: (شيء أحسن زيدًا)، كان قد قصر حسنه على جهة دون سائر جهات الحسن، لأنَّ الشيء قد يستعمل للقلي»⁽⁴⁾. ويمثل ذلك قال الإمام العكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحسين، 538-616هـ): «إنما جاز الابتداء بهذه النكرة لأنَّ الغرض منه التعجَّب، لا الإخبار المحض. وإنما عدل عن (شيء) إلى (ما) لأنَّ (ما) أشدَّ إبهامًا»⁽⁵⁾. وفي تفسير ابن يعيش السابق وخصوصًا في قوله: «إنَّه لو قيل: (شيء أحسن زيدًا) لم يفهم منه التعجَّب»، في ذلك اعتراف منه وإقرار بأنَّ تأويل (ما) بـ(شيء) يُبعدها عن أسلوب التعجَّب ومعناه ويُخرجها منه، وأنَّ بين التركيبين فرقًا واضحًا وبونًا شاسعًا؛ فالأولُ كشفٌ عن انفعال، وإفصاح عنه، والثاني مجرد إخبار محض عن أمرٍ حاصل. قال أحدُ الباحثين: «فالقول إنَّ أصلها (شيء جعل زيدًا حسنًا)، لا يصحُّ تمامًا؛ لأنَّ هذا الأصل شكلٌ

(1) - الصبَّان، حاشية الصبَّان، ج 3/ص 24. ومثله في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج 3/ص 150.

(2) - الصبَّان، حاشية الصبَّان، ج 3/ص 24.

(3) - ابن النحاس، التعليلة على المقرَّب، ص 143.

(4) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج 7/ص 143.

(5) - خلود صالح عثمان، أساليب جرت مجرى المثل، ص 177 عن اللباب في علل الإعراب والبناء، ج 1/ص 197.

إخباري رتيبٌ مُغرِقٌ في الرتبة، وليس فيه ما يَعِطِفُهُ إلى أسلوب التعجب»⁽¹⁾. و«التعابير الإفصاحية أو التراكيب التي تُعبّر عن انفعالٍ لا يمكن أن تُفسّر في ضوء جملةٍ أخرى؛ لأنّ ذلك في الحقيقة سيوجدُ نصّاً آخر» على لسان آخر⁽²⁾. وقال إبراهيم السامرائي: «إنّ التعجب أسلوبٌ من الأساليب كالتمني والترجي والدعاء وما أشبه ذلك، لا يمكن أن تُفسّر هذه الأساليب بجملةٍ خبرية»⁽³⁾.

وأكد ابن عقيل أنّ معنى التعجب هو الذي سوّغ الابتداء بـ(ما) بقوله: «ومُسوّغُ الابتداء معنى التعجب»⁽⁴⁾. لأنّ التعجب معنًى من المعاني الأسلوبية كان حقّه أن يُؤدّى بالحرف كما أكثر المعاني والأساليب الدالة عليها من شرطٍ واستفهامٍ وتمنٍّ وترجٍّ وأمرٍ ونهيٍّ وإثباتٍ ونفيٍّ ونداءٍ واستغاثةٍ وندبةٍ وغيرها، قال ابن يعيش: «والأصلُ في إفادة المعاني إنّما هو الحروف»⁽⁵⁾، لذلك سُمّيت تلك الحروف التي تُؤدّى بها المعاني حروفَ المعاني. وفي «الإنصاف»: «كان يجبُ أن يوضع له- التعجب- حرفٌ، كما وُضِعَ لغيره من المعاني، ولمّا لم يفعلوا ذلك ضَمَّنوا (ما) معنى حرفه»⁽⁶⁾. وليس في العربية لفظٌ آخر وُضِعَ لمعنى التعجب سوى (ما)، على قول أبي العباس المبرد: «ولا يكونُ في شيءٍ غير (ما)»⁽⁷⁾. أي: أنّ التعجب القياسي لا يكونُ إلّا بها. أمّا معنى التعجب عموماً فيكونُ في كثيرٍ من العبارات والأداءات التي يسمونها التعجب السماعي. فكان لـ(ما) بذلك موضعُ الصدارة كسائر

(1) - محمد طاهر الحمصي، الجملة بين النحو والمعاني، رسالة لنيل درجة الدكتوراه، إشراف مازن المبارك، جامعة دمشق، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، 1410 هـ/ 1989 م، ج 2 / ص 227.

(2) - خلود عثمان الصالح، أساليب نحوية جرت مجرى المثل، ص 248 عن مالينوفسكي، معنى المعنى، 312-313 (Malinowski. e meaning of the meaningTh. 1923 313)

(3) - إبراهيم السامرائي، النحو العربي نقد وبناء، تقديم صبحي الصالح، دار صادق، بيروت، د.ط، 1968م، ص 105.

(4) - ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ج 2/ ص 148.

(5) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج 7/ ص 143. وابن الأنباري، الإنصاف، تحقيق جودة مبروك، ص 112.

(6) - ابن الأنباري، الإنصاف، تحقيق جودة مبروك، ص 113.

(7) - المبرد، المقتضب، ج 1/ ص 173. وقال ابن الأنباري في الإنصاف: «... لم ينطقوا بحرف التعجب» ص 112، وقال: «... لم يضعوا للتعجب حرفاً يدلُّ عليه». ص 113.

الحروف والأدوات المستعملة للمعاني والأساليب باتفاق. قال تمام حسّان: «... أن رتبة أدوات الجمل جميعاً هي الصدارة»⁽¹⁾.

ومن جهة أخرى سَوَّغُوا الابتداء بـ(ما) التعجبية، وهي عندهم نكرة، لاعتبارهم أسلوب التعجب عبارة أو جملة مسكوكة لا يجوز التصرف فيها، بتقديم ولا تأخير ولا نسخ ولا فصل، فهي من «الجملة غير المتصرفية التي تلزم حالة واحدة»⁽²⁾. فيكون صدرها بذلك للفظ (ما) حتمياً لا محيد عنه ولا عدول. قال الخصري في حاشيته على شرح ابن عقيل: «ف(ما) مبتدأ، ويجب تقديمه إجماعاً لجريانه مجرى المثل، فلا يُغَيَّر»⁽³⁾. وقبله قال سيبويه: «قولك: (ما أحسن عبد الله!)... ولا يجوز أن تقدّم (عبد الله)، وتؤخّر (ما)، ولا تزيل شيئاً عن موضعه»⁽⁴⁾. وفي «شرح المفصل» عند الحديث عن الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه قول صاحبه: «واحتجوا بأن التعجب يجري مجرى الأمثال للزومه طريقة واحدة، والأمثال الألفاظ فيها مقصورة على السماع»⁽⁵⁾.

غير أن هذا التوجيه لـ(ما) بأنها اسم مُنْكَرٌ تامٌّ لم يُسلم به كلُّ النحويين، فنحن نجد من يعترض على ذلك، أولهم الكوفيون الذين يعترفون باسميتها غير أنها ليست عندهم بمعنى (شيء)، ولا يصلح تقديرها بذلك، ومنطلقهم في ذلك قولهم باسمية (أفعل) كما سيأتي لاحقاً. قال ابن الأنباري: «وأنه ليس التقدير فيه: (شيء أحسن زيداً) قولهم: (ما أعظم الله!)، ولو كان التقدير فيه كما زعمتم لوجب أن يكون التقدير: (شيء أعظم الله)، والله عظيم لا بجعل جاعل، وقال الشاعر (حندج بن حندج المري):

(1) - تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص126.

(2) - فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، دار الفكر، عمان، ط2، 1427هـ/ 2007م، ص110 وممن استعمل مصطلح «تركيب مسكوك» تمام حسّان، اللغة العربية، ص114.

(3) - حاشية الخصري، ج2/ص39. وابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ج2/ص148.

(4) - سيبويه، الكتاب، ج1 ص37. وابن يعيش، شرح المفصل، ج7 ص143.

(5) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج7 ص149.

ما أقدر الله أن يُدْني على شَحَطٍ مَنْ دارُهُ الحَزَنُ مَمَّنْ دارُهُ صُولٌ⁽¹⁾

ولو كان الأمرُ كما زعمتم لوجب أن يكونَ التقديرُ فيه: (شيءٌ أقدرَ الله)، والله قادرٌ لا بجعل جاعلٍ⁽²⁾. وقد سبقَ الحديثُ عن هذه المسألة.

فاعترضُ الكوفيَّينَ كانَ على تفسيرها بـ(شيء) وعدمِ صحّةِ ذلك، وخصوصاً إذا كان المتعجبُ منه صفةً من صفاتِ الله تعالى، لا على كونها اسماً، فهم يعتبرونها استفهاميةً. وكونها استفهاميةً لا يُخرجُها عن الاسمية، وهي بهذا مبتدأً أيضاً. ففي "الدرّ المصون" للسمين الحلبيّ (ت 756هـ) بعد أن ذكرَ أقوالَ النحاةِ في حكم (ما) في تفسير قوله تعالى: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ (البقرة، 175): «وهي الأقوالُ الأربعةُ - أي: باستثناء قولِ الكسائيّ بحرفيّتها - في محلِّ رفعٍ بالابتداء»⁽³⁾. وهو ما قالَ به الإمامُ العُكْبَرِيُّ: «ويجوزُ أن تكونَ (ما) استفهاماً هنا، وحكمها في الإعرابِ كحكمها إذا كانتَ تعجباً»⁽⁴⁾. ومحلُّ الابتداء لا يكونُ إلّا للأسماء وما يؤوّلُ بها.

كما اعترضَ على هذا التفسيرِ والإعرابِ من المفسّرينَ فخرُ الدينِ الرازيّ في "التفسير الكبير" عند تناوله لقوله تعالى: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ مُبْدِياً آراءه اللغويةَ فيها، فقد خطأ القولَ بأنَّ (ما) اسمٌ مبهمٌ بمعنى (شيء)، وكذلك تحليلَ جملةِ التعجبِ المترتّبِ على هذا الاعتبار، لا كونها مبتدأً، قال: «فإن قيل: هذه اللفظةُ إذا أُطلقتُ فيما يجوزُ عليه الحدوثُ كان المرادُ منه الاستعظامُ مع خفاءِ سببه، وإذا أُطلقتُ على الله تعالى كان المرادُ منه أحدَ شطريه؛ وهو الاستعظامُ فحسبُ. قلنا: إذا قلنا: (ما

(1) - الشحط: البعد، والحزن: موضعٌ في بلاد العرب، وصُول: اسم ضيعةٍ بجرجان، السيوطي، الأشباه والنظائر، ج3/هامش ص164.

(2) - ابن الأتباري، الإنصاف، تحقيق. جودة مبروك ص106-107.

(3) - السمين الحلبي، الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج2/ ص243.

(4) - أبو البقاء عبد الله بن الحسين العُكْبَرِيُّ، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق محمد علي البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ط، د.ت، ج1/ ص142. وإملاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، للعكبري، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، د.ط، د.ت، ج1/ ص77.

أعظم الله!). فكلمة (ما) ها هنا ليست بمعنى (شيء). فلا تكون مبتدأ، ولا يكون (أعظم) خبراً عنه، فلا بد من صرفه على وجه آخر. وإذا كان كذلك ثبت أن تفسير هذه الآية بهذه الأشياء في مقام التعجب غير صحيح⁽¹⁾. معنى ذلك كما ترى الباحثة خلود عثمان الصالح في أثناء عرضها لرأي الفخر الرازي في ألفاظ صيغة التعجب هذه، معناه أنه يرفض دلالة (ما) على معنى (شيء). بل لعل فهمه هذا - برأيها - من شأنه أن يخرجها من صنف الأسماء لفقدائها سمة بارزة من سماتها وهي الدلالة على مسمى معين، أما (ما) فلا تحمل دلالة على معنى في ذاتها، ومن ثم فلا مجال لاعتبارها مبتدأ، وما بعدها خبراً له إذ لا إسناد في جملة التعجب⁽²⁾.

وله على هذا الرأي اعتراضات أخرى. منها أن تفسير (ما) بلفظ (شيء) يخرج من باب التعجب الذي هو صورة من صور الإنشاء إلى باب الإخبار المحض، فيذهب بذلك الغرض من الأسلوب بزوال معنى الاستعظام والاستغراب والاستعجاب. فتفسير أسلوب إنشائي بأسلوب خبري محض أمر بعيد⁽³⁾. قال بشيء من التهكم على أصحاب هذا الرأي: «إنه لو كان قولنا: (ما أحسن زيداً!) (شيء حسن زيداً)، لوجب أن يبقى معنى التعجب إذا صرّحنا بهذا الكلام، ومعلوم أننا إذا قلنا: (شيء حسن زيداً)، فإنه لا يبقى فيه معنى التعجب البتة، بل كان ذلك كالهذيان، فعلمنا أنه لا يجوز تفسير قولنا: (ما أحسن زيداً!)، بقولنا: (شيء حسن زيداً)»⁽⁴⁾. وقال الصيمري قبله: «فلو قلنا: (شيء أحسن زيداً) لم يكن تعجباً... إنما التعجب مما استبهم ولم يعرف سببه، ألا ترى أنك لو قلت: (زيد أحسن عمراً) لم يكن تعجباً»⁽⁵⁾.

(1) - فخر الدين الرازي، التفسير الكبير، ج2/ص91.

(2) - خلود عثمان الصالح، أساليب جرت مجرى المثل ص 197 بتصرف.

(3) - خلود عثمان الصالح، أساليب جرت مجرى المثل ص 199.

(4) - فخر الدين الرازي، التفسير الكبير، ج2/ص91.

(5) - الصيمري، التبصرة والتذكرة، ج1/ص265.

ومنها مأخذ آخر لطيف على مَنْ قال بهذا الرأي، هو في رأيي إلى الدين والعقيدة والشرع أقرب منه إلى النحو، وهو أَنَّ فاعلَ التحسين الحقيقي في زيد والشمس والقمر والعالم إنما هو الله سبحانه، ولا يجوز وصفه بـ (ما) التي لغير العاقل، ولو جازَ ذلك لكانَ التعبيرُ عنه سبحانه بـ (مَنْ) أولى، فكان ينبغي أَنَا لو قلنا: (مَنْ أحسنَ زيداً؟)، أن يبقى معنى التعجب، ولمّا لم يبقَ علمنا فساد ما قالوه كما قال⁽¹⁾. وهو هنا يبتعدُ في التحليل والتعليل، فتتداخلُ فيه وظيفة (ما) التعجبية مع وظيفة (ما) الاستفهامية، وحتى حين تكونُ موصولةً فيضطرُّ المتكلّم حينها إلى اعتبار أَنها للعاقل أو لغير العاقل. ولكن (ما) التعجبية لا علاقة لها بذلك، وإنّما هي قرينةٌ اختارها واضعُ العربية لإنشاء هذا المعنى والإفصاح عنه. وضربَ لنا قياساً يُبطلُ به تفسيرهم (ما) هذه بـ (شيء)، لأنّ ذلك يُخرجُ الكلامَ من بابهِ كما تقدّم. إذ أنّ عبارة التعجب لا تقبلُ أيّ تغييرٍ أو تحويلٍ في تركيبها، فإذا طرأ عليها شيءٌ من ذلك لم تعدْ تعجباً، بل صارتُ كلاماً ثانياً، لا انفعال فيه ولا إفصاح ولا إنشاء. قال: «إنّ على التفسير الذي قالوه لا فرقَ بينَ قوله: (ما أحسنَ زيداً!) وبينَ قوله: (زيدٌ ضربَ عمرًا)، فكما أنّ هذا ليس بتعجبٍ وجبَ أن يكونَ الأوّلُ كذلك»⁽²⁾. وللاّنصاف - في علمي - أنّ أحداً لم يقلْ مثلاً أنّ جملة (شيءٌ أحسنَ زيداً) التي تقابلُ جملة (زيدٌ ضربَ عمرًا) التي قاسَ عليها تفيدُ التعجب، وإنّما هو التفسيرُ والتمثيلُ والتقريبُ والتعليمُ لتبريرِ الإعراب. وقد تقدّم ردُّ أبي العباس المبرّد على هكذا تساؤلٍ وافترض في قوله: «فإن قالَ قائلٌ: (ما أحسنَ زيداً!)، فكان بمنزلة: (شيءٌ أحسنَ زيداً). فكيف دخله معنى التعجب، وليس ذلك في قولك: (شيءٌ أحسنَ زيداً)؟ قيل له: قد يدخلُ المعنى في اللفظ، ولا

(1) - الرازي، التفسير الكبير، ج2/ص91.

(2) - الرازي، التفسير الكبير، ج2/ص91.

يدخل في نظيره. فمن ذلك قولهم: (عَلِمَ اللهُ لأفعلن)، لفظه لفظ: (رَزَقَ اللهُ)، ومعناه القَسَمُ. ومن ذلك قولهم: (غَفَرَ اللهُ لزيد)، لفظه لفظ الخبر، ومعناه الدعاء⁽¹⁾.

وبعد عرض بعض اعتراضات⁽²⁾ الإمام الرازي على تفسير نحاة البصرة (ما) التعجبية بمعنى (شيء) ينتظر القارئ بلا شك رأيه واختياره في حكمها. وهو ما سأبيئه فيما بعد عند الحديث عن التفسير الثاني لـ(ما) يُنسب إلى الفراء.

وقبل ذلك أود أن أسجل اعتراضاً آخر عن لي، أعتقد أنه جدير بالنظر والاعتبار، مادام كثير منهم يبني أحكامه على التأويل والتقدير والافتراض، أقول: إن جملة التعجب بهذا التوجيه والإعراب أي: أن (ما) مبتدأ، و (أحسنَ) فعلٌ فاعله مستترٌ، و (زيداً) مفعولٌ، وجملة (أحسنَ Ø زيداً) خبرٌ جملة فعلية. كلها جملة اسمية مركبة، أي: هي جملة كبرى على رأي ابن هشام، الخبر فيها جملة فعلية صغرى متضمنة ضميراً يعود على المبتدأ، هو هنا الضمير المفترض في (أحسنَ Ø) العائد على (ما)، تشابه وتوازي في تركيبها وبنائها قولنا: (زيدٌ أكرمَ عمرًا) أو حتى الجملة التي يُفسرون بها جملة التعجب: (شيءٌ أحسنَ زيداً)، جملة الخبر فيها أو الجملة الصغرى (أحسنَ زيداً) إسنادية بدورها تامة مفيدة، يحسنُ السكوت بعدها، أما جملة الخبر (أحسنَ زيداً) بمعنى الحُسْنِ، لا الإحسانِ، إذا بُررت من الجملة الكبرى الأم المفيدة للتعجب (ما أحسنَ زيداً!)، فإنه في هذه الحالة لا يبقى لها معنى تُفيدُه، ومتلقيها لا يفهم منها ما يحسنُ عليه السكوتُ.

5-1-2 - المذهب الثاني:

مذهبُ الفراء وابنِ درستويه: وهو أن (ما) استفهامية⁽¹⁾ تحملُ معنى التعجب، ويُنسبُ هذا الرأي

(1) - المبرّد، المقتضب، ج4/ص175.

(2) - وله اعتراضاتٌ أخرى يمكن العودة في تفسيره ج2/ص91. وخلود عثمان الصالح، أساليب جرت مجرى المثل، ص 196 إلى 211.

إلى الكوفيّين أيضاً⁽²⁾ ليتوافق مع قولهم باسميّة (أفعل). كما نسبّه ابنُ عصفورٍ إلى ابنِ كيسانَ (أبي الحسنِ محمد بنِ أحمدَ ت 299هـ) في قوله: «وذهبَ ابنُ كيسانَ ومَن تبعَه إلى أنّ (ما) هنا استفهامٌ مبتدأ، والذي بعده خبرٌ عنه»⁽³⁾. وقال العُكْبَرِيُّ: «ويجوزُ أن تكونَ (ما) استفهاماً هنا، وحكمها في الإعراب كحكمها إذا كانت تعجباً»⁽⁴⁾.

في "شرح المفصل" بيانٌ لهذا المذهب. قال ابن يعيش: «وكان ابنُ درستويه يذهبُ في (ما) هذه إلى أنّها التي يُستفهمُ بها... فهي بمنزلة (مَن) و(أَيّ) في الإبهام. قال- ابن درستويه- وإنّما وُضِعَ هذا في التعجب لأجل أنّ التعجبَ فيه إبهامٌ، وذلك أنّ التعجبَ إنّما يكونُ في ما تجاوزَ الحدَّ المعروفَ، وخرجَ عن العادة، وصارَ كأنّه لا يُبلّغُ وصفه، ولا يوقِفُ على كُنْهه، فقولك: (ما أحسنَ زيداً!) في المعنى كقولك: (أَيُّ رجلٍ زيدٌ؟!) إذا عنيتَ أنّه رجلٌ عظيمٌ أو جليلٌ ونحو ذلك»⁽⁵⁾، بالاستفهام المفيد للتعجب. لقول بعضهم: «وقد يستفادُ من الاستفهام معنى التعجب»⁽⁶⁾؛ وذلك لأنّ (أفعل) عند الفراءِ ومَن ذهبَ مذهبه «اسمٌ حقّه أن يكونَ مضافاً إلى ما بعده»⁽⁷⁾. يعني: أنّه اسمٌ تفضيلٌ، فيكونُ إعرابُ (ما) حينئذٍ مبتدأ، و (أحسنَ) خبراً نُصِبَ للفرق بين الاستفهام والتعجب، وزيداً) مضافاً إليه نُصِبَ

(1) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج 7/ص 149. والأزهري، شرح التصريح، ج 2/ص 59. والصبّان، حاشية الصّبّان، ج 3/ص 24، وأبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج 1/ص 668، وانتشاف الضرب، ص 2065. والسيوطي، همع الهوامع، ج 5/ص 55. والرضي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق يحيى بشير مصري، ق 2 / مج 1/ص 1096. واعتبره قوياً من حيثُ المعنى. قال: «كأنّه جهل سببه فاستفهم عنه، وقد يُستفادُ من الاستفهام معنى التعجب». وذكر أمثلة.

(2) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج 3/ص 32.

(3) - ابن النحاس بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم، التعليقة على المقرّب شرح العلامة ابن النحاس على مقرّب ابن عصفور في علم النحو، تحقيق جميل عبد الله عويضة، وزارة الثقافة عمّان، الأردن، ط 1، 1424هـ/2004م، ص 124.

(4) - أبو البقاء العُكْبَرِيُّ، التبيان في إعراب القرآن، ج 1/ص 142.

(5) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج 7/ص 149. ومثّل ذلك في ابن عقيل، المساعد، ج 2/ص 148.

(6) - الرضي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق يحيى بشير مصري، ق 2 / مج 1/ص 1096.

(7) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج 7/ص 149.

بحذف المضاف للفرق أيضاً. قال الرازي مؤكداً ذلك: «إِنَّ كَلِمَةَ (ما) للاستفهام، و(أفعل) اسم، وهو للتفضيل... ومعناه: (أي شيء أحسن من زيد؟!)، فهو استفهامٌ تحتَه إنكارٌ أَنَّهُ وَجَدَ شيءٌ أَحْسَنُ من زيد... ثم قولك: (أحسن) وإن كان ينبغي أن يكون مرفوعاً كما في (ما أحسن زيد؟)، إذا استفهمت عن أحسن عضوٍ من أعضائه، إلا أَنَّهُ نُصِبَ ليقَعَ الفرقُ بين ذلك الاستفهام وبينَ هذا؛ فإنَّ هناك معنى قولك: (ما أحسن زيد؟): أي عضوٍ من زيدٍ أحسن؟ وفي هذا معناه: أي شيءٍ من الموجودات في العالم أحسن من زيد؟ وبينهما فرقٌ كما ترى، واختلافُ الحركاتِ موضوعٌ للدلالة على اختلاف المعاني، والنصبُ في قولنا: (زيداً) أيضاً للفرق؛ لأنَّ هناك خفضاً، لأنَّه أضيفَ (أحسن) إليه، ونُصِبَ هنا للفرق»⁽¹⁾. فالرازي كما نرى يعتبرُ (ما) التعجبيةً للاستفهام، ونحن نعلمُ أنَّ (ما) التي للاستفهام اسمٌ موضعه الرفعُ بالابتداء، فحقُّها أن تكونَ هنا أيضاً مبتدأ، و(أفعل) خبرها انتصب للفرق، و(زيداً) مضافٌ إليه نُصِبَ للفرق كذلك. لكنَّ الرازي يُنكِرُ أن تكونَ (ما) مبتدأ إذا فُسِّرَتْ ب(شيء) كما يقولُ أصحابُ الرأي السابق. قال في موضعٍ آخر من تفسيره في جملة التعجب إذا كان المتعجب منه صفةً من صفات الله تعالى: «إذا قلنا: (ما أعظمَ الله!)، فكلمةُ (ما) هنا ليستُ بمعنى (شيء). فلا تكونُ مبتدأ، ولا يكونُ (أعظمَ) خبراً عنه، فلا بُدَّ من صرفه على وجهٍ آخر، فإذا كانَ كذلك ثبتَ أنَّ تفسيرَ هذه الآيةِ بهذه الأشياءِ غيرُ صحيح»⁽²⁾. فإذا كانَ هذا الوجهُ الآخرُ الذي تُصرفُ إليه هو ما تقدَّم فإنَّها أيضاً مبتدأ.

والقولُ بالنصب للفرق قولُ الكوفيِّين كما ذكرَ ابنُ الأنباري وابنُ الشجري واعتراضاً عليه، فنقلنا عنهم قولهم: «لأنَّ التعجبَ أصله الاستفهامُ، ففتحوا آخرَ (أفعل) في التعجب، ونصبوا (زيداً) فرقاً - أو

(1) - الرازي، التفسير الكبير، ج2/ص92.

(2) - الرازي، التفسير الكبير، ج2/ص91.

للفرق - بين الاستفهام والتعجب...⁽¹⁾. وفي "شرح التصريح": «ففتحته التي في آخره - أي (أفعل) - إعراب لا بناء، كالفتحة في (عندك) من قولك: (زيدٌ عندك)، وذلك لأن مخالفة الخبر للمبتدأ في المعنى تقتضي عندهم نصبه، أي: نصب الخبر، بخلاف ما إذا كان الخبر هو المبتدأ في المعنى، كـ ﴿اللَّهُ رَبُّنَا﴾ (الشورى، 15)، أو مشبهاً به، نحو: ﴿وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ (الأحزاب، 6)، فإنه يرتفع ارتفاعه، ولما كان مخالفاً له بحيث لا يحمل عليه حقيقة ولا حكماً خالفه في الإعراب. والناصب له عندهم معنوي، وهو معنى المخالفة التي اتصف بها»⁽²⁾. والخلاف عند الكوفيين يعمل النصب⁽³⁾. وهذا الكلام واضح عند الكوفيين في أن الخبر إذا لم يكن عين المبتدأ في المعنى: أن يكون ظرفاً مثلاً لا يكون مرفوعاً، فنقول: (زيدٌ أمامك) بالنصب، فلا يكون الخبر مرفوعاً مثل المبتدأ، إلا حين يكونان شيئاً واحداً في المعنى والحقيقة، كقولنا: (زيدٌ أخوك أو قائمٌ)؛ ف(زيدٌ) هو أخوك، و (أخوك) هو (زيدٌ). واعترض ابن الأنباري على هذا الإعراب واعتبره «دعوى لا يقوم عليها دليل، لأن التفريق بين المعاني عنده لا يوجب إزالة الإعراب عن وجهه، ولأن التعجب إخبار والاستفهام خلاف ذلك، فلا يصح أن يكون أصلاً له»⁽⁴⁾. وذكر ذلك أيضاً ابن عقيل في "المساعد" بقوله: «ف(زيداً) في قولك: (ما أحسن زيداً!) مفعول عند سيبويه والبصريين، وزعم الفراء ومن وافقه من الكوفيين أنه انتصب ب(أفعل) فرقاً بين الاستفهام والخبر؛ فالأصل: (زيدٌ أحسن من غيره)، فأتوا ب(ما)، فقالوا: (ما أحسن زيد؟) على

(1) - ابن الأنباري، الإنصاف، تحقيق جودة مبروك ص112. ومثله في هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي، أمالي ابن الشجري، تحقيق ودراسة محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1413هـ/1992م، ج2/ص399.

(2) - الأزهرى، شرح التصريح، ج2/ص59 - 60.

(3) - تمام حسن، الأصول، ص205.

(4) - ابن الأنباري، الإنصاف، تحقيق جودة مبروك محمد مبروك، ص112 بتصرف.

سبيل الاستفهام... فانتصب (زيد) للفرق⁽¹⁾. والعرب تنصب المضاف إليه أحياناً في ما يُسمى النصب على خلاف المضاف، وذلك حين يُنَوَّن المضاف أو يُعرَّف بالألف واللام فيصير المضاف إليه مفعولاً به، فإذا تعدّر التنوين لعلّة جاز نصب المضاف إليه أيضاً. كما في قول النابغة:

فأخذُ بعده في ذناب عيشٍ أجب الظهر ليس له سنام⁽²⁾

قال الخليل: «نصب (الظهر) لأنه نوى التنوين في (أجب)، و(أجب) لا ينصرف، لآته على وزن (أفعل)»⁽³⁾. وقال قبل ذلك في فصل «النصب على خلاف المضاف»: «وتقول: (هذا حسنٌ وجهًا)، و(هذا حسنٌ الوجه)، فإذا أدخلت الألف واللام نصبت أيضاً (وجهًا)، تقول: (هذا الحسنٌ وجهًا)، و(هذا الحسنٌ الوجه)، نصبت ما بعده على خلاف المضاف»⁽⁴⁾. أو تنصب المضاف إليه على حذف المضاف وتقديره، على رأي ابن جني في قوله: «ألا تراك تفسر قولهم: (ضربتُ زيدًا سوطًا) أن معناه (ضربتُ زيدًا ضربةً سوطٍ)، وهو - لا شك - كذلك، ولكنّ طريق إعرابه على حذف المضاف، أي: (ضربتُه ضربةً سوطٍ)، ثم حذفت (الضربة) على عبرة حذف المضاف»⁽⁵⁾. ولعلّ من ذلك كذلك قولهم في قوله تعالى: ﴿وَسَلِّ الْقُرَيْةَ أَلَيْ كُنَّا فِيهَا﴾ (يوسف، 82) أنّ فيها تجوُّزًا واتِّساعًا بحذف المضاف، تقديره (واسأل أهل القرية)⁽⁶⁾. ولما حذف المضاف المنصوب أعرب المضاف إليه إعرابه فنصب. قال ابن يعيش: «قد أعربوا المضاف إليه إعراب المضاف لوقوعه موقعه، ومباشرة العامل، نحو قوله تعالى: ﴿وَسَلِّ الْقُرَيْةَ﴾، فالأصل: (واسأل أهل القرية)، فد(القرية) مخفوضة كما ترى بإضافة (الأهل)

(1) - ابن عقيل، المساعد، ج2/ص143. ومثله في أبي حيّان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ص2066. والسيوطي، همع الهوامع، ج5/ص56. كما أعرب الفراء المتعجب منه على التشبيه بالمفعول به، فهو عنده منصوب على حدّ نصب (الأب) في: (زيدٌ كريم الأب). السيوطي، همع الهوامع، ج5/ص55.

(2) - ذناب: أطراف، أجب الظهر: مقطوعه، أصلها: أجب الظهر.

(3) - الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب الجمل في النحو، ص71.

(4) - الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب الجمل في النحو، ص71.

(5) - ابن جني، الخصائص، ج1/ص284. والسيوطي، الأشباه والنظائر، ج4/ص17.

(6) - فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص101.

إليها، فلما حُذِفَ المضافُ أُقيِمَ المضافُ إليه مقامه فباشره العاملُ، فانتصبَ انتصابُ المفعولِ به وإن لم يكن إياه في الحقيقة»⁽¹⁾. وقيلَ ذلك قال: «اعلم أن المضافَ قد حُذِفَ كثيراً من الكلام، وهو سائغٌ في سعة الكلام وحالِ الاختيارِ إذا لم يُشكَلْ، وإنما سوَّغَ ذلك الثقةُ بعلم المخاطب، إذ الغرضُ من اللفظ الدلالةُ على المعنى، فإذا حصلَ المعنى بقرينة حالٍ أو لفظٍ آخر استغنيَ عن اللفظ الموضوعِ بإزائه اختصاراً، وإذا حُذِفَ المضافُ أُقيِمَ المضافُ إليه مقامه وأُعرِبَ إعرابه»⁽²⁾. وقال الجرجاني: «... لأنَّ المضافَ إليه يكتسي إعرابَ المضافِ،... وكذا (القرية) في قوله تعالى: (واسألَ القريةَ) منصوبةٌ لقيامها مقامَ (أهلَ) في قولك: (واسألَ أهلَ القريةَ)»⁽³⁾، وهو ما يمكنُ تسميته بالمجاز الحُكمي؛ إذ «أنَّ الكلمةَ كما توصفُ بالمجاز لنقلك لها عن معناها..، فقد توصفُ به لنقلها عن حكمٍ كان لها، إلى حكمٍ ليس هو بحقيقةٍ فيها. ومثالُ ذلك أنَّ المضافَ إليه يكتسي إعرابَ المضافِ...، فالحكمُ الذي يجبُ لـ (القرية) في الأصل وعلى الحقيقة هو الجرُّ، والنصبُ فيها مجازٌ»⁽⁴⁾، وذلك إذا أُمنَ اللبسُ، كما في الآية محلَّ الشاهد فإنه لا يُلبسُ أنَّ المسؤولَ أهلها لا هي، بتعبير الزمخشري⁽⁵⁾.

تلك أمثلةٌ نُصِبَ فيها المضافُ إليه - وهو ما يهْمُنَا هنا - لعلَّ من شأنها أن تُسوِّغَ هذا الإعرابَ وتُظَاهِرَهُ. وورودُ (أفعلَ) و(زيداً) بالنصب أو الفتح يمكنُ أن يكونَ له فهمٌ وتأويلٌ آخران استناداً على أنَّ الإعرابَ السابقَ الذي اختاره الرازي على مذهب الكوفيَّين كانَ على أساس المعنى، معنى الاستفهام ومعنى التعجب، والفرق بينهما، كما تقدَّم من رأيهم في نصب الخبر حينَ قالوا: «والناصبُ له عندهم معنويٌّ، وهو معنى المخالفة التي اتَّصَفَ بها»⁽⁶⁾. فإذاً يمكنُ القولُ مع الباحثة خلود الصالح بأنَّ

(1) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج3/ص25.

(2) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج3/ص25.

(3) - عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، مج1/ص371.

(4) - عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، طبعة دار المدني، جدة، ص416.

(5) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج3/ص25.

(6) - الأزهرى، شرح التصريح، ج2/ص59 - 60.

حركة الفتحه على (أجمل)، و(السماء) في قولنا: (ما أجمل السماء!) في باب التعجب ليست حركة مبنى، إنما هي حركة معنى، جاءت لأداء معنى معين يختلف عن المعنى الذي يكون لها لو تغيرت الحركة؛ إذ إن الحركة ظاهرة لغوية أو أداة يُتوسَّل بها في العربية للتعبير عن المعاني المختلفة للتوسُّع في الكلام. والمتكلِّم العربي كان ينطق كلماته على حركة ما رفعاً أو نصباً أو خفضاً أو وقفاً ليفيد معنى معيناً، ثم يُغيِّر تلك الحركة لإفادة معنى آخر مغاير، وغالباً ما تقوم دلالة التراكيب على اختلاف تلك الحركات، والتعجب أحد هذه التراكيب التي تختلف دلالتها عن جمل أخرى تماثلها في التركيب وتخالفها في المعنى بتغيُّر حركات كلماتها؛ مثل قولنا: (ما أحسن زيداً!) بفتحة على الكلمتين لأداء معنى التعجب، وقولنا: (ما أحسن زيد؟) برفع الأولى وخفض الأخرى، للاستفهام عن أيِّ عضو هو أحسن من زيد، وقولنا: (ما أحسن زيد.) بفتح الأولى ورفع الثانية لنفي الإحسان - لا الحُسن - وجحدِه عن زيد. فالمعاني مختلفة كما نرى، ولم يُميِّز بينها إلا تغيُّر حركات كلماتها⁽¹⁾. بالإضافة إلى عنصر التنغيم في أداء كلٍّ منها الذي تمثله علامات الوقف في الخط والكتابة؛ علامة التأثر في آخر الأولى، وعلامة السؤال في آخر الثانية، والنقطة مع نهاية الثالثة. ودلالة الحركات على المعاني أشار إليه ابن فارس في حديثه عن الإعراب ودوره في تحديد المعاني المرومة من الكلام. حيث قال: «من العلوم الجلية التي خُصَّت بها العربُ الإعرابُ الذي هو الفارقُ بين المعاني المتكافئة في اللفظ»⁽²⁾. وقال في «باب الخطاب الذي يقع به الإفهام من القائل والفهم من السامع: فأما الإعرابُ فيه تُميِّز المعاني، ويُوقَف على أغراض المتكلِّمين؛ وذلك أن قائلًا لو قال: (ما أحسن زيد) غير مُعرب... لم يوقَف على مراده، فإذا قال: (ما أحسن زيداً!) أو (ما أحسن زيد؟) أو (ما أحسن زيد.)، أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراد... وللعب في ذلك ما ليس لغيرهم: فهم يُفرِّقون بالحركات وغيرها بين المعاني،

(1) ينظر خلود صالح عثمان الصالح، أساليب جرت مجرى المثل، ص 206-207 بتصرف.

(2) - أحمد ابن فارس بن زكريا أبو الحسين، الصحابي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، مطبعة المؤيد، القاهرة، د.ط، 1328 هـ / 1910م، ص42.

يقولون: (مِفْتَح) للآلة التي يُفْتَح بها، و (مَفْتَح) لموضع الفتح»⁽¹⁾. والأمثلة في ذلك كثيرة لا يتسع المقام لعرضها⁽²⁾. فالقول بنصب المتعجب منه على معنى التعجب لا على المفعولية ليس غريباً ولا بعيداً. قال عبد الخالق غُضَيْمَة في تحقيق كتاب "المقتضب" في إعراب (ما أحسنني!): «في قولك: (ما أحسنني!): (ما) رفع، والنون والياء موضعهما نصب على التعجب»⁽³⁾. ومثل ذلك في "الأشباه والنظائر": «ونصبَت (عبد الله) على التعجب»، وقال في منع التصرف في ترتيب عناصر جملة التعجب بتقديم المتعجب منه مثلاً: «فإن قلت: (أباك ما أحسن!)،... كان محالاً، لأن ما نصب على التعجب لا يُقدَّم على التعجب، لأنه لم يعمل فيه فعل متصرف فيتصرف بتصرفه»⁽⁴⁾. ففي كلامه دليل على الإعراب اعتماداً على المعنى. وقد ذكروا كثيراً من المواضع يُنصب فيها الاسم على معنى معين منها التعجب⁽⁵⁾.

هذا ولابن عقيل إعراب آخر لتركيب التعجب حين تُعدُّ (ما) للاستفهام عند من قال بذلك، وهو أن (ما) استفهامية مبتدأ، والجملة التي بعدها - (أحسن زيداً) - خبر عنها، والتقدير: (أي شيء أحسن زيداً؟)⁽⁶⁾. وغيره قدرها بـ (أي شيء أحسن من زيد؟)⁽⁷⁾. وتقدير ابن عقيل السابق يُصِرُّ على فعلية (أحسن) وهو ما لا يتوافق مع ما يقوله الفراء والكوفيون بأن (أفعل) اسم لا فعل. وهو تقدير في

(1) - ابن فارس، الصاحب في فقه اللغة، ص 161.

(2) - ينظر مثلاً رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط6، 1420هـ/ 1999م، ص 371 وما بعدها حول قضية الإعراب.

(3) - المبرّد، المقتضب، ج4/ هامش ص 186.

(4) - جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج7/ ص 294 - 295.

(5) - ينظر مثلاً الخليل، الجمل في النحو، ص 49.

(6) - شرح ابن عقيل، ج3/ ص 150. ومثله في ابن الأنباري، الإنصاف، تحقيق جودة مبروك، ص 112 في قوله:

« لكونه خبراً لـ (ما) على كلا المذهبين»، ورمضان أبو شعيشع عمر، اختيارات ابن القواس، ص 391.

(7) - فخر الدين الرازي، التفسير الكبير، ج2/ ص 92.

اعتقادي يبعُدُ بالجملة عن معنى التعجب الذي تُعبّر عنه، ويجعلها خالصةً للاستفهام على خلاف تقدير الفراء السابق (أي رجلٍ زيدٌ؟! فإنه يجمعُ بين المعنيين).

وابنُ يعيش يعارضُ هذا التوجيه ويحكمُ عليه بالبعد عن الصواب بسبب أن التعجبَ عنده خبرٌ محضٌ، والاستفهامُ ليس بخبر. وحجّته في خبريّة التعجب أنه يحتملُ الصدق أو الكذب؛ فالمتكلمُ بالتعجب لا يسألُ المخاطَبَ عن الشيء الذي جعله حسنًا، وإنّما يُخبره بأنّه حسنٌ⁽¹⁾.

وقولُ أصحابِ هذا المذهب أنها (استفهاميّة) يعني عند ابن مالك أنها مشوبةٌ بالتعجب، وهو يُنكر ذلك، بعد أن أنكر تجرّدَها للاستفهام، فاللفظُ المجرّدُ للاستفهام عنده لا يتوجّه ممّن يعلمُ إلى من لا يعلم، و(ما أفعله) صالحٌ لذلك فلم يكن لمجرّد الاستفهام. وحجّته في بطلان شوبِ الاستفهام بالتعجب أنّ (ما) التي تجمعُ في معناها الاستفهامَ والتعجبَ لا يليها غالبًا إلاّ الأسماء، وأمّا (ما) هذه فمخصوصةٌ بالأفعال، فعلمَ أنها غيرُ المتضمّنة استفهامًا⁽²⁾، واستدلّ على ذلك بمثل قوله تعالى: ﴿لَمَّا قَسَتْ مَا لَمَمَهُ﴾ (الحاقة، 1-2). وابنُ مالكٍ فيما يبدو يرفضُ تفسيرها بلفظ (أي) إذ لا يجوزُ أن تخلّفها في الكلام، رغم كثرة استعمالهم (أي) في الاستفهام المتضمّن معنى التعجب⁽³⁾. بل إنّه يُقلّل من قيمة اعتبار صيغة التعجب مشوبةً بالاستفهام، يقول: «قصدُ التعجب بـ(ما أفعله) مُجمَعٌ عليه، وكونه مشوبًا بالاستفهام، أو ملموحٌ فيه الاستفهامُ زيادةً لا دليلَ عليها، فلا يُلتفتُ إليها»⁽⁴⁾. وهذا لأنّ من يروُن أنّ (أفعل) التعجب فعلٌ كأنّهم يتناسون أنّ من قالوا باستفهاميّة (ما) يعبّرونَ (أفعل) التي بعدها اسمًا لا فعلًا.

(1) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج 7 ص 149.

(2) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج 3 ص 32. وابن عقيل، المساعد، ج 2 ص 148.

(3) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج 3 ص 33.

(4) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج 3 ص 33.

ونقل الصبّان عن الدماميني في قولهم: (استفهامية) أنّها كذلك في الأصل ثم نُقلت إلى التعجب، وهذا القول عنده - الدماميني - أقوى من جهة المعنى، لأنّ شأن المجهول كسبب الحُسْن أن يُستفهم عنه، وقد يُستفاد من الاستفهام معنى التعجب⁽¹⁾. وهو ما قاله الرضي: «وهو قويٌّ من حيث المعنى؛ لأنّه كأنّه جهل سببه فاستفهم عنه»⁽²⁾. وقوله: «وهذا القول أقوى من جهة المعنى» أرى أنّه يدفع إلى التساؤل: كيف يكون الأمر كذلك ثم يُنكر على مَنْ قال باسميّة (أفعل) التعجبية في الإعراب؟ وفي ذلك توفيقٌ واضحٌ بين الإعراب والمعنى، وهو غايةٌ هامةٌ ينبغي أن تكون للإعراب بل للنحو، وقد تعلّمنا أنّ الإعراب ما هو إلّا وصفٌ للوصول إلى المعنى، والإبانة عنه. كما صرح بذلك غير واحد⁽³⁾. لإدراكه وتحقيق الغاية من التواصل اللغوي. بل إنهم حين يفترض تعارض بين الإعراب والمعنى فإنّهم يُقدّمون المعنى، ويُصرّفون الإعراب ليوافق المعنى. ففي «الخصائص» في «باب الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى» قال ابن جنّي: «هذا الموضع كثيرًا ما يستهوي مَنْ يضعف نظره إلى أن يقوده إلى إفساد الصنعة»⁽⁴⁾. ثمّ تابع: «فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفًا لتفسير المعنى تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصححت طريق الإعراب، حتّى لا يشدّ شيءٌ منها عليك»⁽⁵⁾. وضربَ لبيان ذلك أمثلةً يطول سردها وشرحها هنا يُمكن الرجوع إليها في المصدر. ومثّل ذلك نقراه في «الإتقان» حيث قال صاحبه: «قد يتجاذب المعنى والإعراب الشيء الواحد، بأن يوجد في الكلام أنّ المعنى يدعو إلى

(1) - الصبّان، حاشية الصبّان، ج3/ص25. والسيوطي، همع الهوامع، ج5/ص55.

(2) - خلود عثمان الصالح، أساليب جرت مجرى المثل، ص182 عن شرح الرضي على الكافية، ج4/ص234.

(3) - مثلاً ابن جنّي، الخصائص، ج1/ص35، وابن فارس، الصحابي في فقه اللغة، ص42. أو طبعة مكتبة المعارف، بيروت بتحقيق عمر فاروق الطباع، ط1، 1414هـ/1993م، ص75. وأبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1399هـ/1979م، ص69 وما بعدها و92.

(4) - أبو الفتح عثمان بن جنّي، الخصائص، ج1/ص279.

(5) - ابن جنّي، الخصائص، ص284.

أمر، والإعراب يمنع منه، والتمسكُ به صحّةُ المعنى، ويُؤوّل لصحة الإعراب»⁽¹⁾، أي: أنّ المقدم هو المعنى، ويُتصرّف في الإعراب ليناسب المعنى الصحيح.

وفي تفسير الزمخشري ما يوحي بأنّه يرُدُّ أصل أسلوب التعجب إلى الاستفهام. قال في قوله تعالى: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ (البقرة، 175): «وقيل: فما أصبرهم! أي شيء صبرهم؟، يقال: أصبره على الشيء وصبره بمعنى، وهذا أصل معنى فعل التعجب»⁽²⁾. وهو قول الفراء، وإنّ أولها بلفظ آخر: (فما الذي صبرهم على النار؟)⁽³⁾. فحافظ على لفظ (ما)، لكنّه زاد عليه لفظ الموصول (الذي). وأيّده الفخر الرازي حين قال: «إنّ كلمة (ما) للاستفهام، و(أفعل) اسم، وهو للتفضيل، كقولك: (زيدٌ أحسنُ من عمرو)، ومعناه: (أي شيء أحسن من زيد؟)، فهو استفهامٌ تحتّه إنكارٌ أنّه وُجدَ شيءٌ أحسنُ منه»⁽⁴⁾. وقد تقدّم أنّه أخذَ على مَنْ فسرها بـ(شيء) بأنّه لو جازَ ذلك لكانَ الأولى أن يُقالَ (مَنْ) التي للعاقل، لأنّ فاعلَ التحسين مثلاً في (زيد) وغيره هو الله جلّ ثناؤه، ثم يعودُ هنا ويُفسرُها بـ(ما) الاستفهامية التي تُستعملُ لغير العاقل أيضاً. و(ما) التي للتعجب كما سبق القول لا علاقة لها بعقل أو عدمه؛ فهي تُعبّرُ عن معنى مهمّا كان مُنشئه المفصيح عنه أي المتعجب.

ورجّح هذا المذهب أيضاً بعضُ المحدثين، منهم عبدُ السلام محمد هارون حين قال: «والذي أرجّحه من تلك الأقوال ما ذهب إليه الفراء وابنُ درستويه: أنّها استفهامية مضمّنة معنى التعجب، وذلك لأمرين، أحدهما معنويٌّ والآخرُ صناعيٌّ؛ أمّا المعنويُّ فلأنّ أغلبَ أساليبِ التعجب ما كانَ منقولاً عن الاستفهام، تقول: (ما هذا الجمالُ؟!، وما ذاك الحسنُ؟!)، وفي هذا يسألُ المتعجبُ عن سببِ الحُسْن،

(1) - السيوطي، الإتيان في علوم القرآن، ج4/ص1235.

(2) - جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق وتعليق دراسة عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 1418هـ / 1998م، ج1/ص361.

(3) - الفراء، معاني القرآن، ج1/ص103.

(4) - الرازي، التفسير الكبير، ج2/ص92.

إشارة إلى أنَّ للحسن أسبابًا كثيرة تستدعي السؤال. وأمَّا الصناعاتُ فلائها، وهي بمعنى الاستفهام، لا تحتاجُ إلى تقدير محذوفٍ⁽¹⁾. ويبدو أنَّ مهدي المخزومي على هذا الرأي كذلك، فهو يقول: «أمَّا (ما أفعله!) فـ (ما) فيها في أغلب الظنِّ هي (ما) التي يُكنَى بها لغير العاقل، المستعملة في الاستفهام، ثم ضاع الاستفهام منها باستعمالها مع (أفعل) متلازمين في التعجب»⁽²⁾. فأدخل في الاعتبار والتفسير ما تقدّم في رأي الرازي، ونقضه بأنّه من غير المناسبِ ربطُ (ما) التعجبية بذلك، إذ هي لمجرد التعبير عن معنى كسائر حروف المعاني، لذلك جازَ تصدّرها للكلام. ومن ذلك أيضًا ما قاله أحمد الجواري: «والتعجبُ في الحقيقة استفهامٌ خرجَ عن معناه الأصلي»⁽³⁾. وقولُ الأزهر الزنّاد: «وبين التعجب والاستفهام اتفاقٌ في الاسم المبهّم (ما)....، فالتعجب استفهامٌ تجاوزَ الاستخبار العادي...»⁽⁴⁾.

5- 1- 3- المذهب الثالث:

مذهبُ أبي الحسن الأخفش (سعيد بن مسعدة ت 215هـ)، ومعه بعضُ البصريين⁽⁵⁾، فيما نُسبَ إليه من أقوالٍ بأنّها معرفةٌ ناقصةٌ بمعنى (الذي)، أي: هي موصولةٌ، وما بعدها صلّتها فلا موضع لها⁽⁶⁾. وتكونُ (ما) بهذا مبتدأً أيضًا، لكنّ خبرها محذوفٌ. وتقديرُ الكلام يكون (الذي أحسنَ زيدًا

(1) - عبد السلام محمد هارون، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط5، 1421هـ/ 2001م، ص 96. وهو ما رجّحه أيضًا عدنان خلف أبو جري، الخلاف بين النحويين في صيغة (ما أفعَل) للتعجب، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، العدد 6، 1414 هـ/ 1993م، ص 249.

(2) - مهدي المخزومي، النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، مطبعة البابي الحلبي بمصر، ط1، 1386 هـ / 1966 م، ص 215.

(3) - أحمد عبد الستار الجواري، نحو المعاني، مطبعة المجمع العلمي العراقي، د.ط، 1407هـ/ 1987م، ص 143.

(4) - الأزهر الزنّاد، دروس في البلاغة العربية، ص 139.

(5) - ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 76.

(6) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج 7/ ص 149، ونسبه أيضًا إلى جماعة من الكوفيين. وخالد الأزهر، شرح التصريح، ج 2/ ص 58. والصبّان، حاشية الصبان، ج 3/ ص 24 - 25.

شيء، أو شيء عظيم، أو شيء موجود⁽¹⁾. فتفقّد بهذا التوجيه معنى إنشاء التعجب والإفصاح عنه. ورفضه المبرّد لكون الخبر فيه محذوفاً بغير دليل على حذفه. قال: «وقال قوم: إن (أحسن) صلة (ما)، والخبر محذوف. وليس كما قالوا؛ وذلك أن الأخبار إنما تُحذف إذا كان في الكلام ما يدل عليها... والقول فيها ما بدأنا من أنها تجري بغير صلة، لمضارعتها الاستفهام والجزاء في الإبهام»⁽²⁾. وكذلك فعل الجرجاني حين قال: «ولا يجوز أن تجعل (ما) موصولاً، و(أحسن) صلة له، حتى كأنك قلت: (الذي أحسن زيداً)، لأمرين: أحدهما ما ذكرنا من أن التعجب من مواضع الإبهام، فالنكرة به أليق وذاك يكون إذا جعلت (ما) بمنزلة (شيء)، وإذا جعلته بمنزلة (الذي) كان معرفة...»⁽³⁾. كما ضعف ابن مالك من جهته هذا الرأي أيضاً لجمعه إفهاماً وإبهاماً، وتقديمه الإفهام على الإبهام مخالفاً نظائره؛ أي أنه بدأ بذكر المبتدأ الموصول وصلته، وهذا إفهام، أما الإبهام فبحذف الخبر من غير دليل على حذفه ولا شيء يسد مسدّه. والمعتاد عكس ذلك، كما يفعل في المميز وتمييزه، وضمير الشأن ومفسره. كما أبطل بطريقته جواز حذف الخبر، لأنه إن كان معلوماً ثم حذف فقد أبطل الإبهام المقصود في التعجب، وإن كان مجهولاً فلا يصح ذلك، إذ كيف يُحذف وهو مجهول؟⁽⁴⁾. وردّه ابن يعيش أيضاً لأن فيه ادعاءً بحذف الخبر من غير مسوغ، ومن ناحية ثانية فإن تقديره بـ(شيء) ليس فيه زيادة فائدة في الكلام، قال: «وأما الأول - القول بأنها معرفة تامة بالموصول وصلته - فضعيف جداً لأمرين، منها: أنه يعتقّد أن الخبر محذوف، والخبر إنما ساغ حذفه إذا كان في اللفظ ما يدل عليه، ولا دليل لها هنا فلا يسوغ الحذف. ومنها أنهم يُقدّرون المحذوف بـ(شيء)، والخبر ينبغي أن يكون فيه

(1) - ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج3/ص150. وابن النحاس، التعليقة على المقرّب، ص124. وابن الأنباري،

أسرار العربية، ص76. والجرجاني، المقتصد، ص375. وأبو الفداء، الكناش في النحو والصرف، ج2/ص51.

(2) - المبرّد، المقتضب، ج4/ص177.

(3) - الجرجاني، المقتصد، مج1/ص375.

(4) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج3/ص31 بتصرف. والأزهري، شرح التصريح، ج2/ص58-59. ومثل ذلك في

شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ق2/مج1/ص1095.

زيادة فائدة، وهذا لا فائدة فيه لأنه معلوم أن الحُسْنَ ونحوه إنما يكون بشيءٍ أوجبَه، فقد أضمر ما هو معلوم فلم يكن فيه زيادة فائدة. والثالث أن التعجب باب إبهام، والصلة موضحة للموصول، ففيه نقض لما اعترضوه في باب التعجب من إرادة الإبهام⁽¹⁾.

والحق في رأيي أن هذا السبب الأخير لابن يعيش وحده كافٍ لنقض القول بموصولية (ما) من جهة المعنى والدلالة والغرض من أسلوب التعجب، إذ أن الموصول مع صلته إلى الإيضاح والبيان أقربُ منهما إلى الإبهام المصاحب للتعجب. دون الاضطرار إلى ربط الإفهام والإبهام بعناصر التركيب؛ المبتدأ والخبر، على رأي ابن مالك. وكأنَّ الأخفش أحسَّ بهذا الخلل في قوله بتمام معرفة (ما) بذكر الصلة وحذف الخبر، فاستدرك ذلك بقوله أنها معرفة ناقصة بمعنى (الذي) إلا أنه لم يؤت لها بصلة. فيما حكاه عنه ابن درستويه⁽²⁾. فيجتمع له رأيان في قول أو حكم واحد، بل إنه زاد على ذلك فقال بأنها الموصوفة - أي هي نكرة ناقصة تامُّها بصفتها - إلا أنه لم يؤت لها بصفة أيضًا⁽³⁾. وفي هاتين الحالتين - اعتبار (ما) موصولة بغير صلة، أو موصوفة بغير صفة - يكون (أفعل) وما بعده هو الخبر، على عكس الحالتين الأخريين - اعتبارها موصولة أو موصوفة تامة، وما بعدها صلة أو صفة لها - حيث يكون الخبر محذوفًا مقتراً.

5-1-4- المذهب الرابع:

مذهب ثانٍ للأخفش أيضًا وهو قوله بأنَّ (ما) نكرة ناقصة تكتمل بالوصف، أي: أنها نكرة موصوفة بجمله (أفعل)⁽⁴⁾. بمعنى (شيء)، وما بعدها من الجملة الفعلية صفة لها. وعلى ذلك فالخبر محذوفٌ وجوبًا، تقديره: (شيءٌ عظيمٌ). فيكون تقدير الجملة كاملةً حسب هذا الرأي: (شيءٌ أحسنَ زيدًا

(1) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج7/ص149.

(2) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج7/ص149.

(3) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج7/ص149.

(4) - ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ج2/ص148. وابن النحاس، التعليقة على المقرَّب، ص124.

شيءٌ عظيمٌ⁽¹⁾. أو هي موصوفةٌ إلا أنه لم يُؤتَ لها بصفة⁽²⁾. والخبرُ جملةٌ (أحسن). ورُدَّ هذا المذهبُ بما رُدَّ به سابقه. وأرى أن لا حاجةَ بنا إلى إعادة ذلك هنا. ولنا أن نقولَ بعدَ هذا التقدير: ماذا بقيَ للتعجبِ صياغةٌ وأسلوبًا ودلالةٌ؟ وهذا دليلٌ على ارتبائه واضطرابه في تفسير (ما)، وعدم وقوفه على رأيٍ واحدٍ واضحٍ، إضافةً إلى موافقته مذهبَ سيبويه وجمهورِ البصريين في أنها نكرةٌ تامّةٌ، كما تقدّمَ في المذهبِ الأوّل⁽³⁾. فيجتمعُ له في (ما) بذلك - كما فهمتُ - خمسةُ آراءٍ، لا ثلاثةً فقط كما قال جلُّ النحويّين⁽⁴⁾. أي: هي موصولةٌ، أو موصوفةٌ، أو تامّةٌ، وكلُّ من الموصولة والموصوفة على وجهين، هي:

5-1-4-1-5 - هي موصولةٌ بمعنى (الذي) أي: هي معرفةٌ ناقصةٌ: وله فيها رأيان:

5-1-4-1-5 - أحدهما بذكر صلتها (أحسن)، والخبرُ محذوفٌ.

5-2-1-4-1-5 - والثاني لم تُذكرْ صلتها، و (أحسن) خبرها.

5-2-4-1-5 - موصوفةٌ بمعنى (شيء) أي: نكرةٌ ناقصة، وله فيها رأيان أيضًا:

5-1-2-4-1-5 - أحدهما أن ما بعدها صفةٌ، والخبرُ محذوف.

5-2-2-4-1-5 - والثاني لم تُذكرْ صفتها، وما بعدها خبرٌ.

5-3-4-1-5 - نكرةٌ تامّةٌ، على قول سيبويه والبصريين.

(1) - الأزهري، شرح التصريح، ج2/ ص59. والصبّان، حاشية الصبّان، ج3/ ص25. وشرح ابن عقيل، ج3/

ص150. وابن هشام، مغني اللبيب، تحقيق محمد محبي الدين عبد الحميد، ج1/ ص327.

(2) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج7/ ص149.

(3) - الأزهري، شرح التصريح، ج2/ ص59.

(4) - الأزهري، شرح التصريح، ج2/ ص59.

فتلك إذن خمسة آراء كاملة للأخفش وحده؛ $(2 + 2 + 1)$. ما جعل ابن يعيش مثلاً ينعت رأيه بالاضطراب، حين قال عنه: «فاضطرب مذهبه فيها»⁽¹⁾. وهو اضطراب أو ارتباك ملموح أيضاً في تعبير ابن درستويه في حكايته هذا الحكم عن الأخفش، في قوله: «كان يقول مرة (ما) في التعجب بمعنى (الذي) إلا أنه لم يؤت لها بصلة، ومرة يقول هي الموصوفة إلا أنه لم يؤت لها بصفة...»⁽²⁾.

5-1-5- المذهب الخامس:

مذهب يُنسب إلى الكسائي أبي الحسن علي بن حمزة، يفهم منه أنه يرى (ما) التعجبية حرفاً لا اسماً، إذ هي لا محل ولا موضع لها من الإعراب. والحرف هو الذي يكون كذلك، رغم قلة اكتراث النحويين به، ونعته بالشذوذ، وعدم القدح في إجماعهم على اسميتها⁽³⁾. مع أننا نجد في بعض آراء غيره من النحاة، منهم سيبويه، إشارات إلى إمكانية كونها واعتبارها حرفاً كما تقدّم في مطلع الحديث عنها، لا أرى بأساً من إعادته هنا للمناسبة والفائدة. جاء في «شرح المفصل»: «وإنما جاز الابتداء هنا- أي بالنكرة- لأنه في تقدير النفي، وذلك أن المعنى في قولك: (ما أحسن زيداً!)، شيء جعله حسناً، والمراد: (ما جعله حسناً إلا شيء...) ومنه (أمر أقعده عن الخروج)، (مهم شخصه عن مكانه). والمراد أن قعوده وشخصه لم يكونا إلا لأمر، فساع الكلام لأنه في معنى النفي»⁽⁴⁾. وقال قبل ذلك: «كما قالوا: (شيء جاء بك) أي: (ما جاء بك إلا شيء)»⁽⁵⁾. فعند تعليل ابن يعيش تسويغ الابتداء بـ(ما) وهي نكرة بمعنى شيء عند أصحاب المذهب الأول كأنه لم يجد سبيلاً إلى ذلك إلا تشبيه أسلوب التعجب بأسلوب النفي واستعمال أدواته (ما) و(لم) فقرب بين (ما أحسن زيداً!) وبين

(1) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج 7/ ص 149.

(2) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج 7/ ص 149.

(3) - خالد الأزهرى، شرح التصريح، ج 2/ ص 58. وابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ج 2/ ص 148.

(4) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج 7/ ص 146.

(5) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج 7/ ص 142. ومثله في سيبويه، الكتاب، ج 1/ ص 329.

(ما جعله حسناً إلا شيء) قياساً على قولهم: (شيء جاء بك)، وتفسيرها بـ(ما جاء بك إلا شيء). وما هذا في نظري إلا مجرد تقريب للفهم أو تبرير لموقف وحكم، لأنه شتان بين التعجب والنفي في المعنى والغرض أو القصد.

كما أشار أبو حيان عند تناوله لقوله تعالى: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾، إلى قول بعضهم بأنها نافية. قال: «وذهب قوم إلى أن (ما) نافية، والمعنى أن الله ما أصبرهم على النار؛ أي: ما يجعلهم يصبرون على العذاب»⁽¹⁾. وإذا كانت (ما) نافية على هذا الرأي، فإنها لا تكون إلا حرفاً.

ومما قد يدل على حرفيتها أيضاً الحكم بزيادتها في رأي لابن الأنباري، والزيادة النحوية تكون أكثر في الحروف والأدوات. قال: «إن قال قائل: لم زيدت (ما) في التعجب نحو: (ما أحسن زيداً!)، دون غيره؟ قيل: لأن (ما) في غاية الإبهام، والشيء إذا كان مبهمًا كان أعظم في النفس لاحتماله أموراً كثيرة، فكانت زيادتها في التعجب أولى من غيره»⁽²⁾. وأكثر ما يهمننا في هذا الكلام هو إمكانية فهم أن (ما) حرف لا اسم بحكم أنها زائدة. وأما سواه فلا يغير في الأمر شيئاً؛ لأن صاحبه يعود ويقدم الرأي الأول، قال بعد ذلك: «وما ذهب إليه سيبويه والأكثر أولى»⁽³⁾. وفيه أيضاً: «أنهم لما لم يصوغوا للتعجب حرفاً يدل عليه، جعلوا له صيغة لا تختلف لتكون دلالة على المعنى الذي أرادوه، وأنه مضمّن معنى ليس في الأصل»⁽⁴⁾. وفي هذا الكلام ما من شأنه أن يعتمد في الزعم أن (ما) حرف لا اسم بنصّه على أنهم لم يصوغوا للتعجب حرفاً يدل عليه، وأنها مضمّنة معنى ليس في دلالتها على معنى

(1) - أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج1/ ص 669.

(2) - ابن الأنباري، أسرار العربية، تحقيق محمد حسين شمس الدين، ص 76.

(3) - ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 77.

(4) - ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 79.

النفي، فلم لا تكون حرفاً هنا، وتكون اسماً في مواضع أخرى؟ فهي من المباني المتعددة الوظائف والمعاني على رأي تمام حسّان⁽¹⁾.

ولعلّ ممّا يُقوّي القول بحرفيّة (ما) لزومها دائماً صدارة جملتها، إذ لا يجوز تأخيرها ولا حذفها، والصدارة حقّ حروف المعاني وأدواتها، كما تقدّم. حتّى الأسماء التي تتصدّر الكلام كأسماء الاستفهام والشرط مثلاً فذلك بسبب إبهامها وشبهها بالحروف، ولذلك بُنيت بناء الحروف.

5-2- مذاهب النحاة في تفسير (أفعل):

اختلف النحاة أيضاً في ماهية (أفعل)، أهي فعلٌ بمميّزاتٍ مخصوصة؟ أم هي اسمٌ تفرّد بخصائصٍ شكلية وإعرابية معيّنة؟ فانقسموا فريقين؛ فريقٌ قال بالرأي الأول، وهم البصريّون، وآخرون عارضوا ذلك واعتبروها اسميّة، وهم الكوفيّون. قال صاحب "الإنصاف": «ذهب الكوفيّون إلى أنّ (أفعل) في التعجب، نحو: (ما أحسن زيداً!) اسمٌ، وذهب البصريّون ومعهم الكسائي وهشام من الكوفيّين إلى أنّه فعلٌ ماضٍ»⁽²⁾. وبحث كلُّ فريقٍ عن الأدلّة والحجج لتأييد رأيه، فبقدر ما كان بذلك من مظاهر الاختلاف والبعد عن الوفاق - كما يبدو - كان الثراء والسعة في طرق التفكير والاستدلال والحجاج، يتعلّم منها الدارس بلا شكّ كميّة الخلاف والبرهنة على صحّة الرأي وإثباته بالدليل العقلي والعلمي مع احترام الرأي المغاير بما يُفيد الدرس ويُثريه.

5-2-1- مذهب القائلين باسميّتها وأدلّتهم:

ذهب جمهور الكوفيّين غير الكسائي وهشام⁽³⁾ إلى أنّ صيغة (أفعل) في التعجب اسمٌ لا فعلٌ، وقال ابن يعيش: «وزعموا - يعني الكوفيّين - أنّ (أفعل) في التعجب بمنزلة (أفعل) التفضيل»⁽¹⁾. وقال

(1) - تمام حسّان، اللغة العربية، ص163.

(2) - ابن الأنباري، الإنصاف، ص105. وينظر الأزهرى، شرح التصريح، ج2/ ص59.

(3) - خالد الأزهرى، شرح التصريح، ج2/ ص59.

صاحبُ "التخمير": «و(أفعل) في الأصل أفعلُ التفضيل، بدليل أن كلَّ ما يُبنى منه أفعلُ التفضيل يُبنى منه التعجب»⁽²⁾. وفي بعض كلام المبرِّد ما يقوِّي ادِّعاءهم باسميّتها، مع معارضته ذلك، قال: «لأنَّ هذا الفعل لما لم يتصرَّف لزم طريقةً واحدةً، وصارَ حكمه حكم الأسماء»⁽³⁾. وممَّن اعترض على القول باسميّته وظاهرُ بعض كلامه يوحى بإقراره أبو علي الفارسي؛ قال في "تعليقته على كتاب سيبويه": «(أفعل) في التعجب، وإن كان فعلاً فقد قَرَّبَ شَبْهُهُ من الاسم، فبُعِدَ عن شبه الفعل، ألا ترى أنَّه لا يتصرَّف كما أنَّ الاسم لا يتصرَّف، ولا يكونُ فيه من ضروب ضميرِ الفاعلين إلَّا ضميرُ الغائب فقط، وتصحُّ العينُ فيه من المعتلِّ كما تصحُّ في الاسم، وقد صُعِّرَ هذا كما تصعَّرُ الأسماء... فخواصُّ الأسماءِ أغلبُ عليه من خواصِّ الأفعال»⁽⁴⁾. وذكر السيوطي أنَّ ابن الأنباري زعم أنَّ هذه الصيغة اسمٌ لكونها لا تلحقها الضمائر⁽⁵⁾. كما يمكنُ أن يفهم من كلام صاحب "التصريح" عند حديثه عمَّا لا يُصعَّرُ التصريحُ باسميّتها، أو على الأقلَّ ما يدلُّ على ارتباكهم واضطرابهم في تصنيفها. قال: «التصغيرُ من جملة التصاريِف في الاسم المتمكِّن، كما مرَّ، ولا يُصعَّرُ من غير المتمكِّن إلَّا أربعة: أحدها: (أفعل) بفتح العين، في التعجب»⁽⁶⁾. وذكر بعد ذلك المركَّب المزجيَّ والضمائر والموصولات. وهي أسماء، ف(أفعل) بهذا اسمٌ أيضاً. ولكنَّ الرضيَّ اعتبر القولَ باسميّة (أفعل) التعجبية من باب الوهم والتوهم لفرط المشابهة بينها وبين (أفعل) التفضيل المتَّق على اسميّتها، لكنَّه أيضاً كادَ يقولُ بهذا الرأي، لولا سببٌ شكليٌّ إعرابيٌّ بسيطٌ وجدَّ له الكوفيون ومَن رأى رأيهم تأويلاً وتخريجاً مناسبين

(1) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج7/ص143.

(2) - القاسم بن الحسين الخوارزمي 555-617 هـ، شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، ط1، 1990، ج3/ص325.

(3) - المبرِّد، المقتضب، ج4/ص178.

(4) - أبو علي الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، ج1/ص125.

(5) - جلال الدين السيوطي، همع الهوامع، ج5/ص55.

(6) - خالد الأزهرى، شرح التصريح، ج2/ص582.

كما سَابِقَهُ لاحقاً؛ قال: «ولولا انفتاحُ (أَفْعَل) وانتصابُ المتعجبِ منه بعده انتصابُ المفعولِ به لكانَ مذهبُهم جديراً بأن يُنصَرَ»⁽¹⁾.

فمثلُ كلامِ أصحابِ هذا المذهبِ المتقدمِّ، ومثلُ قولِ معارضِيهم: “بمنزلة (أَفْعَل) التفضيل، وحُكْمُه محكم الأسماء” يُعطي الانطباعَ بأنَّهم لم يجدوا ما يُخرجون به هذه الصيغة حينَ تكونُ للتعجبِ من الاسميَّة كليّاً؛ فهي وإن لم تكن عندهم من الأسماء إلاَّ أنَّها تُعاملُ معاملتها، وما دامتُ كذلك فلم يبقَ لها في نظري من سمات الفعلية إلاَّ تشابُه بنيتهما ببنية الفعل الثلاثي المزيد بالهمزة على زنة (أَفْعَل)، ولكنها بنيةٌ مشتركةٌ بين الأسماء والأفعال؛ فالصفةُ المشبهةُ واسمُ التفضيلِ وبعضُ الأعلام بنفسِ الوزنِ والصيغة.

أدلة أصحاب هذا المذهب:

احتجَّ أصحابُ هذا المذهبِ بأدلةٍ وحُججٍ وجيهةٍ استمدّوها من قوانين الصرف العربيِّ وأحكامه وقواعده. ذكرتها كثيرٌ من المصادر النحوية. منها ما أورده صاحبُ “الإنصاف”. أهمُّها ما يلي:

5-2-1-1- جمودُ هذه الصيغة وعدمُ تصرُّفها كسائر الأفعال دليلٌ على اسميتها «ولو كانَ فعلاً

لوجبَ أن يتصرَّف؛ لأنَّ التصرُّفَ من خصائص الأفعال، فلمَّا لم يتصرَّف، وكانَ جامداً، وجبَ أن يُلحقَ بالأسماء»⁽²⁾.

أنكرَ ابنُ الأنباريَّ زعمَ الكوفيَّين هذا، وردَّه بأنَّ (ليس) و(عسى) فعلاّن بالإجماع، مع أنَّهما غيرُ متصرِّفين. قال: «أمَّا قولُهم: “الدليلُ على أنَّه اسمٌ أنَّه لا يتصرَّف”. قلنا: عدمُ تصرُّفه لا يدلُّ على أنَّه اسمٌ، أجمعنا على أنَّ (ليس) و(عسى) فعلاّن، ومع هذا فإنَّهما لا يتصرَّفان»⁽³⁾. والحقُّ عندي أنَّ

(1) - يحيى بشير مصري، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ق2/ مج/ ص1091.

(2) - ابن الأنباري، الإنصاف، تحقيق محمد حسين شمس الدين، ص 105. وأسرار العربية، ص77.

(3) - ابن الأنباري، الإنصاف، تحقيق محمد حسين شمس الدين، ص 113. وأسرار العربية ص78.

اعتراض ابن الأنباري وحجته هنا غير كافيين ولا مقنعين؛ فجمود (ليس) و(عسى) جزئي، بحيث يُمكننا تصريفهما في الماضي، وإسنادهما إلى الضمائر كلها، وقد ورد ذلك في الذكر الحكيم، كقوله تعالى: ﴿لَسْمُ لَهُمُ بَرَزَقِينَ﴾ (الحجر، 20). وقوله جلّ وعلا: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ (محمد، 22)، أمّا جمود (أفعل) التعجبية فهو تامّ إذ لا يصح التصرف فيها مطلقاً، فهي تلزم ذات الصورة اللفظية أبداً⁽¹⁾ حتى ألحقت هي وجمالها بالأمثال في استعمالها منسبكة مسكوكة مُجملة من غير أيّ تبديل ولا تغيير ما عدا إلصاقها بضمائر النصب المتصلة كالياء والكاف والهاء، دون ضمائر الرفع التي تتصل ب(ليس) و(عسى).

وأرجع ابن الأنباري عدم تصرفها إلى سببين:

- أحدهما: أنها كأنها نابت عن حرف التعجب الذي لا وجود له في العربية في زعمهم، فكانت صيغة (أفعل) الجامدة بدلاً عنه، وكما أنّ الحرف جامد غير متصرف فكذلك هذه الصيغة لم تتصرف لشبهها بالحرف في المعنى. ألا يصح هذا الفهم من قوله: «أنهم لما لم يصوغوا- أو لم يضعوا كما في "الإنصاف"- حرفاً يدلّ عليه، جعلوا له صيغة (أفعل) لا تختلف، (أي لا تتغير) دلالة- في "الإنصاف" أمانة- على المعنى الذي أرادوه»⁽²⁾.

- وثانيهما: أنها لو تصرفت كسائر الأفعال ونقلت إلى المضارع- والمضارع يستعمل للحال والاستقبال- فقد تدلّ على مُحال؛ أي تدلّ على حصول تعجب في الزمن المستقبل، والتعجب لا يكون إلا في الحال أو حتى في الماضي، لا في المستقبل، أي لا يكون ممّا لم يقع⁽³⁾.

(1) - إلا إذا اعتبرنا صيغة التعجب الثانية (أفعل) صورة تصريفية لـ (أفعل)، وهو رأي وجيه لأنهم يذكرونهما جنباً إلى جنب في كتب النحو.

(2) - ابن الأنباري، أسرار العربية ص78، والإنصاف، تحقيق محمد حسين شمس الدين، ص113.

(3) - ابن الأنباري، أسرار العربية ص78، والإنصاف، تحقيق محمد حسين شمس الدين، ص113. وابن يعيش، شرح المفصل، ج7/ ص143.

وهو ما يُفهمُ أيضًا من كلام الأعلام الشنتمري (أبي الحجاج يوسف بن سليمان 410-476هـ) بقوله: «فأما قولك: (ما أحسن زيدًا!) ونحوه فلا يكونُ منه مستقبلٌ ولا حالٌ ولا اسمٌ فاعلٍ،... وعلته أنه لما تضمنَ معنى التعجبِ بعدَ أن كانَ خاليًا منه في الأصل، لزمَ طريقةً واحدةً ليكونَ لزومه لتلك الطريقة دلالةً على خروجه إلى تضمنِ معنى لم يكنْ له في الأصل، مع أنه صارَ دالًّا على معنى في غيره؛ وهو معنى التعجب، كما أنَّ الحرفَ دالٌّ على معنى في غيره، فلم يتصرف كما لم يتصرف الحرفُ، فخصَّ بلفظ الماضي دونَ الاستقبالِ لأنَّ التعجبَ لا يكادُ يقعُ إلَّا من شيءٍ قد تنهى وكملَ، وما كانَ متناهيًا كاملاً فهو ماضٍ، لو كانَ مستقبلًا غيرَ واقعٍ لم يُتعجبَ منه أصلًا، لأنَّه معدومٌ، فكيف يُتعجبُ من معدومٍ لم يوجدْ بعدُ، وأما فعلُ الحالِ فهو غيرُ مستحقٍّ لمعنى التعجبِ، لأنَّه متعلِّقٌ بالزمانين، فمنه ما قد مضى، ومنه ما لم يمضِ، فهو غيرُ متناهٍ بعدُ، فلا ينبغي أن يتعجبَ ممَّا لا يتناهى ويكملُ بعدُ»⁽¹⁾. وله علَّةٌ أخرى على جمود فعلِ التعجبِ - والأفعالِ الجامدةِ الأخرى - وعدمِ تصرفه، وهي «أنَّه لما وجبَ لفعلِ التعجبِ البناءُ على طريقةٍ واحدةٍ لتضمنه معنى التعجبِ وجبَ أن يكونَ لفظه على أخفِّ الأبنية وأشبهها بحروف المعاني في البناء والامتناع من التصرف؛ وهو الفعلُ الماضي؛ لأنَّه أخفُّ من المستقبل في اللفظ؛ إذ لا زيادة في أوله، ولأنَّه مبنيٌّ كما أنَّ حروف المعاني مبنيةٌ... وإذا تأملتَ سائرَ الأفعالِ من هذا القسم - الممتنع من الصرف - وجدتَها مبنيةً على لفظ الماضي خاصةً، فعَلَّتْها ما ذكرتُ لك»⁽²⁾.

وأما ابنُ يعيشَ فردَّ عدمَ تصرفها إلى معنى أسلوبِ التعجبِ ذاته، وهو معنى أصله أن يؤدَّى بالحروف، كحروف النفي والنهي والأمر والاستفهام والشرط والقسم والتمني والترجي والنداء والندبة

(1) - أبو الحجاج يوسف بن سليمان الأعلام الشنتمري، المخترع في إذاعة سرائر النحو، حققه حسن بن محمود هندائي، دار كنوز إشبيلية، الرياض، ط1، 1427هـ/2006م، ص113. ومثل ذلك في شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق يحيى بشير مصري، ق2/ مج1/ ص1089.

(2) - الأعلام الشنتمري، سرائر النحو، ص114.

والاستغاثة والتعليل والتعريف والعطف والتشبيه والاستثناء، وغير ذلك. وجملته التعجب تدلُّ بتركيبها على ما تدلُّ عليه حروف المعاني، فلم لا يكون التعجب من هذه المعاني؟ وتكون (ما) بذلك حرفاً للتعجب، قال: «والذي منع فعل التعجب من التصرف أنه تضمن ما ليس له في الأصل، وهو الدلالة على معنى زائد على معنى الفعل، وهو التعجب، والأصل في إفادة المعاني إنما هو الحروف، فلما أفاد فائدة الحروف جمدها جُمودها وجرى في امتناع التصرف مجراها»⁽¹⁾. وهذا قريب مما قاله أبو محمد الصيمري من علماء القرن الرابع: «وإنما لم يتصرف؛ لأنه تضمن ما ليس له في الأصل، إذ أصله الخبر دون التعجب، وهو (حسن زيد جداً)، فلما نُقل عن الخبر المحض إلى التعجب ألزم لفظاً واحداً ولم يُصرف»⁽²⁾. فلما لم يوضع لمعنى التعجب حرف خاص به لزمّت صيغته صورة واحدة لا تتعدّيانها كالحرف تماماً، كما يرى أحمد سليمان ياقوت⁽³⁾.

5-2-1-2- قبولها التصغير، والتصغير من خصوصيات الأسماء لا الأفعال، وذلك «لأن الفعل

لا يُحَقَّر، وإنما تُحَقَّر الأسماء لأنها توصف بما يعظم ويهون، والأفعال لا توصف»⁽⁴⁾. بل حتّى ما كان فيه رائحة من الفعل بتعبير صاحب "التخمير" من المشتقات المعروفة فإنه لا يُصَغَّر، فلم يصغّروا اسم الفاعل في (هو ضارب زيد)، فلم يقولوا: (هو ضُوبِرُ زيد)⁽⁵⁾؛ وذلك لأن اسم الفاعل في مثل هذا التركيب لا يُصَغَّر، وإن صغّر في غيره. أما (أفعل) التي للتعجب فقد سُمِعَ منها تصغير (ما

(1) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج7/ ص143. وهي نفس الحجة على بناء الصيغة على الفتح كما في أمالي ابن الشجري، ج2/ ص399.

(2) - الصيمري، التبصرة والتذكرة، ج1/ ص272.

(3) - أحمد سليمان ياقوت، الأفعال غير المتصرفة وشبه المتصرفة، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية، د.ط، 1989م، ص128.

(4) - عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح التكملة، تحقيق أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الدويش، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط1، 1428هـ / 2007م، ج1/ ص1052. عن سيبويه: ج2/ ص135، ومثل ذلك في شرح التسهيل لابن مالك، ج3/ ص40.

(5) - القاسم بن الحسين الخوارزمي، التخمير، ص325.

أَمَلَحَ!)، و(ما أَحْسَنَهُ!) على (ما أَمْلَحَهُ!)، و(ما أَحْسَنَهُ!)⁽¹⁾، و«ولم يُصَغِّرُوا غَيْرَهُمَا»⁽²⁾. غير أنصاحب "النحو الوافي" قال: «ولكن سيبويه وبعض من البصريين وغيرهم يرون قياسيته، وهذا رأي فيه تيسير»⁽³⁾. وذلك قياساً على (أَفْعَل) التي للتفضيل والمبالغة، فمجراها في هذا واحد⁽⁴⁾. وهذا دليل على اسميتها.

وعرض هذا الدليل الكوفي بحجج، منها:

5-2-1-2-1- أن التصغير هنا مخالف لتصغير الأسماء في الغرض منه، فإنه في الأسماء يُستعمل للتحقير كقولك: (رُجِلٌ)، والتقليل كقولك: (دُرِيَهْمَاتٌ)، والتقريب كقولك: (قُبَيْلٌ)، والتعطف كقولك: (أَصِيحَابِي)، والتعظيم نحو: (دُوَيْهِيَّةٌ)، والتمدح نحو قول الصحابي: (جَذِيْلُهَا وَعُذِيْقُهَا). أمّا هنا فالتصغير لفظي شكلي «يتناول الاسم لفظاً لا معنى»⁽⁵⁾. وكما نلاحظ فقد استعمل الأنباري لفظ (الاسم) هنا وهو يتحدث عن (أَفْعَل) التي يرفض أن تكون اسماً. وقال في تبرير تصغير (أَفْعَل) كلاماً يَصْغُبُ فهمه، فضلاً عن الاقتناع به وقبوله، قال: «من حيث كان - التصغير - متوجّهاً إلى المصدر، وإنما رفضوا ذكر المصدر هنا لأن الفعل إذا أزيل عن التصرف لا يؤكّد بذكر المصدر، لأنّه خرج عن مذهب الأفعال، فلما رفضوا المصدر وآثروا تصغيره صغّروا الفعل لفظاً، ووجّهوا التصغير إلى

(1) - لسان العرب، مادة ملح. والسيوطي، الأشباه والنظائر، ج3/ص294. وابن هشام، مغني اللبيب، ج2/ص682 شاهد 918، وممن استعمل (ما أَمْلَحَ زَيْدًا!) أبو علي الفارسي في التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق وتعليق عوض بن حمّد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط1، 1410 هـ/1990 م، ج1/ص125.

(2) - خالد الأزهرى، شرح التصريح، ج2/ص59. قال ابن هشام: «ولم يُسمَع من ذلك إلّا (أحسن وأملح)، ذكره الجوهري، ولكنّ النحويّين قاسوه». مغني اللبيب، ج2/ص682. وذكر مثل ذلك عباس حسن ونسبه إلى سيبويه وبعض البصريّين. النحو الوافي، ج4/ص686. ونُسب قياسه إلى ابن كيسان فقط في ابن مالك، شرح التسهيل، ج3/ص40. وابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ج2/ص156.

(3) - عباس حسن، النحو الوافي، ج4/ص686.

(4) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج7/ص144.

(5) - يُنظر ابن الأنباري، الإنصاف، تحقيق محمد حسين شمس الدين، ص115.

المصدر، وجازَ تصغيرُ المصدرِ بتصغيرِ فعلِهِ، لأنَّ الفعلَ يقومُ في الذكرِ مقامَ مصدرِهِ، لأنَّه يدلُّ عليه بلفظه...»⁽¹⁾. وبنفسِ الحجةِ تعلَّلَ الصيمريُّ، قال: «ووجهُ تصغيرِ هذا الفعلِ أنَّهم أرادوا أن يُصَغِّروا الجنسَ - في نسخة: الحُسْن أي المصدر - ولم يصلوا إلى المصدر الذي هو اسمُ الجنس، والفعلُ يدلُّ على المصدرِ فصغروه وهم يريدون تصغيرَ المصدر، وإذا كان هذا هكذا فليس في تصغيره دليلٌ على أنَّه اسمٌ»⁽²⁾. وفي المقابل قال: «لا يُستعملُ له مصدرٌ»⁽³⁾. وقال الأزهريُّ معه: «... وأنَّه لا مصدرَ له»⁽⁴⁾. فلماذا اللجوءُ إذاً إلى افتراضِ مصدرٍ لـ (أفعل) غيرِ موجودٍ، وما الحاجةُ إلى ذلك وهو لا يُستعملُ؟ وكيف يُؤثرون تصغيرَه وهم قد رفضوه أصلاً؟ ورفضهم للمصدرِ المفترَضِ لأنَّ الفعلَ قد قدَّ تصرَّفَه فخرَجَ من الأفعال، ومن ثَمَّ فإنَّه لا يُؤكِّدُ بمصدره. فالحديثُ عن المصدرِ هنا فيه في رأيي تجاوزٌ كبيرٌ لموضوعِ التعجُّبِ وتصغيرِ صيغته. وهو من بابِ الجدلِ والتقلُّسِ المنطقيِّ في الاعتراضِ والاستدلالِ الذي يشتهرُ به أكثرُ النحاةِ والله أعلم.

وإذا كان الأمرُ كذلك حسبَ ابنِ الأنباريِّ أي أنَّ تصغيرَ (أفعل) لفظيٌّ فقط، لا يُعبِّرُ عن أغراضِ التصغيرِ المعروفة، فما جدوى استعمالِهِ مثلاً في البيتِ المشهور:

يا ما أَمِيلُحَ غِزْلانًا شَدَنَّا لَنَا!

والعبارةُ بالتصغيرِ تقيضُ تعطفًا وتحنُّنًا وتودُّدًا وترَفُّقًا بتلك الغزلانِ الشادنة⁽⁵⁾ أمامَ ناظريِّ الشاعرِ إلى حدِّ التعجُّبِ والاستغراب. وهو في الواقعِ تمُدُّحٌ أو لنقلُ هو تشبيبٌ وتغرُّلٌ بليلاه، فما قبلَ البيتِ وما بعده يؤكِّدان ذلك. قال بعدَ هذا البيتِ:

-
- (1) - ابن الأنباري، الإنصاف، تحقيق محمد حسين شمس الدين، ص 115.
 - (2) - الصيمري، التبصرة والتذكرة، ج 1/ ص 273.
 - (3) - الصيمري، التبصرة والتذكرة، ج 1/ ص 272.
 - (4) - الأزهري، شرح التصريح، ج 2/ ص 59.
 - (5) - شدن الغزال: شبَّ وقويَ وطلع قرناه واستغنى عن أمه. حاشية الصبان، ج 3/ ص 25.

بِاللهِ يَا ظَبِيَّاتِ الْقَاعِ قُلْنَ لَنَا لَيْلَايَ مَنْكَنَ أَمْ لَيْلَى مِنَ الْبَشَرِ

وكان استعمل لفظ (إنسانة) قبل الشاهد⁽¹⁾. فكيف يُقال إن التصغير في (أفعل) التعجبية لفظي

يقتصر على اللفظ دون المعنى والدلالة؟!

5-2-1-2-2- دخول التصغير هنا كان قياساً عليه في صيغة (أفعل) التي للمفاضلة، وحملاً

على بابها، لا لكونها اسماً. وذلك لاشتراك الصيغتين في معنى التفضيل والزيادة والمبالغة والتأكيد⁽²⁾.

قال ابن الأنباري: «ألا ترى أنك تقول: (ما أحسن زيداً!) لِمَنْ بلغ الغاية في الحُسْن، كما تقول: (زيدٌ

أحسنُ القومِ)، فتجمع بينه وبينهم في أصل الحُسْن وتفضُّله عليهم، فوجود هذه المشابهة بينهما-

التركيبين- جازَ (ما أحسن زيداً!) و(ما أمْلِحَ غزلاً)، كما تقول: (غلمانك أحسنُ الغلمانِ)»⁽³⁾.

ونذكروا لصور الشبه بينهما أوجهًا كثيرة، منها:

- لفظهما واحد.

- يؤتى بكل منهما للزيادة والتعظيم.

- يحمل كل منهما ضميراً غير ظاهر⁽⁴⁾.

وأرجع ابن أبي الربيع (عبيدُ الله بنُ أحمدَ بنِ عبيدِ الله الإشبيلي 599-688هـ) معنى التصغير

هنا إلى المتعجب منه ذاته؛ ففي قولنا: (ما أمْلِحَ زيداً!)، قال: «المرادُ بالتصغير الموصوفُ بالملاحة،

وهو (زيد)، ونظيرُ هذا قولك: (قامتْ هندٌ)، لأنهم ألحقوا الفعلَ علامةَ التأنيثِ، وهم يريدون بذلك

الدلالةَ على تأنيثِ الفاعلِ»⁽⁵⁾. وهو قياسٌ فيه حيلةٌ وذكاءٌ؛ بمقارنةِ تصغيرِ صيغةِ (أفعل) التعجبيةِ

(1) - الصيمري، التبصرة والتذكرة، ج1/ هامش ص272.

(2) - ابن الأنباري، الإنصاف، تحقيق محمد حسين شمس الدين، هامش ص117.

(3) - ابن الأنباري، الإنصاف، تحقيق محمد حسين شمس الدين، الإنصاف، ص 116. وأسرار العريية، ص 79.

(4) - ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجّاجي، سفر1/ ص180.

(5) - ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجّاجي، س1/ ص 180. ومثله في سيبويه، ج2/ ص135.

بتأنيث صيغة الفعل (قامت)، ف(قامت) فعلٌ لحقته صورةٌ من صور التصريف، وهي التأنيث، وواضحٌ أنَّ سائر الأفعال يلحقها التأنيث لفظاً بتأنيث فاعليها أو صاحبها، لأنَّ التأنيث أو التذكير في الأصل للأسماء لا الأفعال. و(أَمِلَحَ) أيضاً فعلٌ عندهم، فلحقته بدوره صورةٌ من صور التصريف، وهي التصغير. لكنَّ التصغير لا يمسُّ الأفعال عندهم من جهة، وأنَّ مختلف كلِّ الاختلاف عن التغيير الذي يطرأ على الفعل من جهة ثانية؛ فالفعل بتأنيثه لا تتغير صورته اللفظية إلا بزيادة لاحقة هي علامة التأنيث (التاء). أمَّا التصغير فإنه يمسُّ بنية المصغر كلها بتغيير حركات حروفها فضلاً عن زيادة (ياء) التصغير، أضف إلى ذلك أنَّ التصغير يزيد في المعنى ويُغيِّره كما غيَّر اللفظ، جاء في “المقتصد”: «اعلم أنَّ التصغير يُغيِّر اللفظ والمعنى»⁽¹⁾، وتغيير معناه يعني وصفه بالمصغر⁽²⁾، مع الأغراض البلاغية التي يذكرونها للتصغير من تحقيقٍ وتعظيمٍ وتقريبٍ وتعطفٍ وترحمٍ وتودُّدٍ وغيرها، حسب السياق الذي يردُّ فيه، كلُّ هذا ليس لتأنيث الفعل بتأنيث الفاعل محلَّ الحديث.

ومن جهةٍ ثالثةٍ لأنَّ المصغر هنا واضحٌ أنَّه صيغة (أَمِلَحَ) لا (زَيْدٌ)، ولو كان كذلك لكان يُقال: (ما أَمِلَحَ زَيْدًا!) بتصغير (زَيْدٍ)، فذلك مُمكنٌ من الناحية النظرية على الأقل. لكنهم صغروا (أفعل) عن قصدٍ وإرادةٍ وهم يعلمون. لذلك يبدو لي - والله أعلم - أنَّ هذه المقارنة لا تصلح تفسيراً مُقتنعاً لتصغير صيغة التعجب، ولا دليلاً قوياً تُردُّ به حجَّة الكوفيِّين في قولهم باسميتها استناداً على تصغيرها.

5-2-1-2-3- تصغيرها هنا أيضاً لعدم تصرُّفها ولزومها صورةً واحدةً فأشبهت بذلك الأسماء

حين لم تُصرَّف وضارعتها⁽³⁾، ودخلها بعض أحكامها. وحملُ الشيء على شبيهه في بعض أحكامه لا

(1) - عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح التكملة، ج1/ص992.

(2) - الجرجاني، المقتصد في شرح التكملة، ج1/ص992.

(3) - ابن النحاس، التعليقة، ص125. والسيوطي، الأشباه والنظائر، ج3/ص294. وذكر مثل ذلك ابن السراج في الأصول في النحو ج1/ص100.

يُخْرِجُهُ مِنْ بَابِهِ وَلَا يُبْعِدُهُ عَنْ أَصْلِهِ، عَلَى رَأْيِ ابْنِ الْأَنْبَارِيِّ. وَمَثَلٌ عَلَى ذَلِكَ بِحَمَلِ اسْمِ الْفَاعِلِ فِي الْعَمَلِ عَلَى الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ، وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ كَوْنِهِ اسْمًا⁽¹⁾. كَأَنَّهُ نَسِيَ أَنَّهُ يَنَاقِشُ آرَاءَ الْكُوفِيِّينَ وَأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ عِنْدَهُمْ فِعْلٌ لَا اسْمٌ، فَلَا حِجَّةَ لَهُ وَلِلْبَصْرِيِّينَ عَلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ. هَذَا مِنْ جِهَةٍ، وَمِنْ جِهَةٍ ثَانِيَةٍ مَنَعُ تَصَرُّفِ (أَفْعَلِ) التَّعْجِيبَةِ تَامًّا، بَيْنَمَا لَزُومُ الْأَسْمَاءِ صُورَةً أَوْ طَرِيقَةً وَاحِدَةً بِتَعْبِيرِ ابْنِ الْأَنْبَارِيِّ جَزْئِيًّا لِأَنَّهَا تَقْبَلُ التَّصَرُّفَ فِي النَّوْعِ تَذَكِيرًا أَوْ تَأْنِيثًا، وَفِي الْعَدَدِ إِفْرَادًا أَوْ تَثْنِيَةً أَوْ جَمْعًا، فَضْلًا عَنْ التَّصْغِيرِ وَالتَّنْكِيرِ وَالتَّعْرِيفِ. وَكُلُّ ذَلِكَ لَا عِلَاقَةَ لَهُ بِصِيغَةِ التَّعْجِيبِ (أَفْعَلِ).

وَلِلزَمَخْشَرِيِّ تَأْوِيلٌ لَطِيفٌ لِتَصْغِيرِ صِيغَةِ (أَفْعَلِ) التَّعْجِيبَةِ مَعَ اعْتِبَارِهِ إِيَّاهَا فِعْلًا عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ، فِي مِثْلِ (مَا أُمْلِحَ زَيْدًا!) فِيمَا نَقَلَهُ عَنْهُ السِّيُوطِيُّ فِي قَوْلِهِ: «هُوَ شَيْءٌ عَجِيبٌ لَمْ يَأْتِ إِلَّا فِي بَابِ التَّعْجِيبِ وَحْدَهُ، وَسَبِيلُهُ - عَلَى شَذُوذِهِ⁽²⁾ - سَبِيلُ الْمَجَازِ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ نَقَلُوا التَّصْغِيرَ مِنَ الْمُتَعَجِّبِ مِنْهُ (الْمَلَاخَةِ) إِلَى الْفِعْلِ الْمَلَايِسِ لَهُ (أُمْلِحَ)، كَمَا يَنْقُلُونَ إِسْنَادَ الصِّيَامِ مِنَ الرَّجُلِ إِلَى النَّهَارِ فِي: (نَهَارُكَ صَائِمٌ)، فَكَمَا أَنَّ الصَّوْمَ لَيْسَ لِلنَّهَارِ كَذَلِكَ التَّصْغِيرُ لَيْسَ لِلْفِعْلِ»⁽³⁾. لِيَتَوَافَقَ هَذَا التَّأْوِيلُ مَعَ رَأْيِ الْبَصْرِيِّينَ مِنْ أَنَّ التَّصْغِيرَ هُنَا لَيْسَ لِلْفِعْلِ، وَإِنَّمَا هُوَ فِي الْحَقِيقَةِ لِمَصْدَرِهِ الْمَدْلُولِ عَلَيْهِ بِهِ⁽⁴⁾. قَالَ الْأَنْبَارِيُّ: «وَالْتَّصْغِيرُ هَا هُنَا فِي الْحَقِيقَةِ لِلْمَصْدَرِ... فَقَامَ تَصْغِيرُهُ مَقَامَ تَصْغِيرِ مَصْدَرِهِ»⁽⁵⁾. أَمَّا كَيْفَ يَقُومُ الْفِعْلُ مَقَامَ الْمَصْدَرِ هُنَا فَأَمْرٌ فِي غَايَةِ الْغُمُوضِ وَالْإِبْهَامِ، لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ أَيْضًا أَنَّهُ «لَا يُسْتَعْمَلُ لَهُ مَصْدَرٌ»⁽⁶⁾. وَتَفْسِيرُهُ بِالْمَجَازِ عِنْدِي أَهْوَنُ وَأَيْسَرُ وَأَلْيَقُ. كُلُّ ذَلِكَ حَتَّى لَا يُقَالَ بِأَنَّ (أَفْعَلِ) اسْمٌ، وَكَأَنَّ ذَلِكَ يَضُرُّ الْعَرَبِيَّةَ. وَكَانَ يَكْفِي فِي نَظَرِي أَنْ يُقَالَ: هُوَ فِعْلٌ - عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ -

(1) - يُنْظَرُ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ، الْإِنْصَافُ، تَحْقِيقُ مُحَمَّدٍ حَسِينِ شَمْسِ الدِّينِ، ص 117. بِتَصَرُّفٍ.

(2) - قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: «قَالَ الْمَصْنُفُ (ابْنُ مَالِكٍ): وَهُوَ فِي غَايَةِ الشَّدُوذِ». الْمُسَاعَدُ ج 2/ ص 155.

(3) - السِّيُوطِيُّ، الْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ، ج 3/ ص 294.

(4) - ابْنُ عَقِيلٍ، الْمُسَاعَدُ عَلَى تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ، ج 2/ ص 156 الْهَامِش.

(5) - ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ، الْإِنْصَافُ، تَحْقِيقُ مُحَمَّدٍ حَسِينِ شَمْسِ الدِّينِ، ص 118.

(6) - الصِّمِيرِيُّ، التَّبَصُّرَةُ وَالتَّذَكُّرَةُ، ج 1/ ص 272.

ولكن سُمِعَ ولو شذوذًا تصغيره في (أَمِيلِحَ) و(أَحْيِسِنَ) لشبههما باسم التفضيل المشترك لهما في الصيغة والصياغة، ويُتْرَكَ لغيرهم أن يقولوا بما رأوا، فكلُّه وصفٌ للغة يُسَهِّمُ في تفسيرها لبيان معانيها وأغراضها، وذلك هو دور النحو ووظيفته ورسالته.

وربما طعن في حجة الكوفيين في اسمية (أفعل) بتصغيرها أن الصورة الثانية للتعجب (أفعل به!) وهي معدولة عن الأولى عندهم لا تُصَغَّرُ لتأكيد فعليتها وعدم وجود نظير لها من الأسماء، على قول ابن الأنباري⁽¹⁾. لولا ما نُسِبَ إلى ابن كيسان من تصغير هذه الصيغة أيضًا، رغم إجماعهم على فعليتها، فتقول عنده: (أَحْيِسِنُ بزيد!) بالتصغير قياسًا على تصغير (أفعل)⁽²⁾.

5-2-1-3- تصحيح عينها إذا كانت من فعلٍ معتلٍّ العين نحو (قام وساء)، يُقال في صيغة التعجب منهما: (ما أفومَه!) و(ما أسوأه!)، كتصحيحها في اسم التفضيل (أقوم) و(أسوأ). ولو كانت فعلًا لا اعتلت عينها كما في المضارع منهما نحو (يقوم) و(يسوء)، وحتى في المزيد بالهمزة منهما (أقام) و(أساء).

رُدَّ هذا الدليل بما رُدَّبه دليل التصغير. وزاد ابن الأنباري بأن في العربية أفعالاً صُحِّحَتْ عينها نحو: (أَغِيلَ واستحوذ واستنوق)، ولم يقل أحدٌ باسميتها، وإن قيل بأنها أفعالٌ جاءت على ذلك عن طريق الشذوذ. ولو كان تصحيح العين دليلًا على اسمية (أفعل) لكانت الصيغة الثانية للتعجب اسمًا أيضًا لتصحيح عينها، نحو (أقوم به!)⁽³⁾. وهنا نشير إلى أن الكسائي يُجيزُ الإعلالَ فيحذف عين الفعل، فيقول: (أطل وأطول)⁽⁴⁾.

(1) - ابن الأنباري، الإنصاف، تحقيق محمد حسين شمس الدين، ص 119.

(2) - ابن عقيل، المساعد، ج 2/ ص 152. وقال: «وهو ضعيف».

(3) - يُنظر ابن الأنباري، الإنصاف، تحقيق محمد حسين شمس الدين، ص 121 - 122. وابن أبي الربيع، البسيط

في شرح جمل الزجاجي، س 1/ ص 180.

(4) - ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ج 2/ ص 151.

5-2-1-4- يمكن إضافة دليل آخر على اسمية (أفعل) التعجبية أشار إليه صاحب "التخمير"،

وهو في صياغتها واشتقاقها، وشروط ذلك، فهي نفس صياغة اسم التفضيل ونفس الشروط التي أجمعوا عليها، فكل ما يُبنى منه (أفعل) التفضيل يُبنى منه (أفعل) التعجب. حتى فيما خرج عن القياس وورد على خلافه، فلما قالوا: (هو أعطاهم الدرهم والدينار وأولاهم للمعروف) بالتفضيل، قيل أيضاً: (ما أعطاه للدينار وأولاه للمعروف!) للتعجب، وكما أن (أفعل) التفضيل لا يُبنى من الألوان والخلق، فكذلك التعجب⁽¹⁾. وكذلك في "شرح الوافية نظم الكافية"، حيث قال ابن الحاجب (أبو عمرو عثمان ت 646هـ) في حديثه عن صيغتي التعجب: «ولا يُبْنَى إِلَّا مِمَّا يُبْنَى مِنْهُ (أفعل) التفضيل، ويُتَوَصَّلُ فِيهِمَا كَمَا يُتَوَصَّلُ فِي (أفعل) التفضيل»⁽²⁾. وذلك في رأيي ليس صدفةً، بل هو راجع في جانب منه إلى تقاربهما في المعنى والدلالة على رأي ابن يعيش⁽³⁾. فكلاهما يدلُّ على الزيادة والمبالغة، فضلاً عن اشتراكهما في اللفظ والمبنى، قال السيوطي: «قال صاحب "البسيط": التعجب والتفضيل يشتركان في اللفظ والمعنى»⁽⁴⁾. وإن انفرد كلُّ منهما بخصوصيته الأسلوبية والتبليغية. يقول تمام حسّان: «بل إنَّ هناك ما يدعو إلى الظنِّ أنَّ خالفةً— هكذا يسمِّي صيغة التعجب، وسيأتي رأيه إن شاء الله— ليست إِلَّا (أفعل) تفضيل تُنَوِّسِي فِيهِ هَذَا الْمَعْنَى وَأَدْخَلَ فِي تَرْكِيبِ جَدِيدٍ لِإِفَادَةِ مَعْنَى جَدِيدٍ

(1) -/قاسم بن الحسين الخوارزمي، التخمير، ص 325 - 326.

(2) - أبو عمرو عثمان بن الحاجب النحوي، شرح الوافية نظم الكافية، تحقيق موسى بنّاي علوان العليبي، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، د. ط، / 1400 هـ / 1980 م، ص 373. والتوصل هو كيفية التعجب والتفضيل مما لا يتوقّف على الشروط.

(3) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج 6/ ص 91.

(4) - السيوطي، الأشباه والنظائر، ج 4/ ص 79.

يُمْتُّ إلى المعنى الأولِ بصلة⁽¹⁾. فهما عنده صيغتان ذواتا رَجِمَ وقُرِى من حيث المعنى ومن حيث المبنى⁽²⁾.

5-2-2- مذهبُ القائلين بفعليّتها وأدلّتهم:

وزهدَ الفريقُ الآخرُ من النحويّين وهم البصريّون ومعهم الكسائيُّ وهشامُ بنُ معاويةَ الضريرُ من الكوفيّين إلى أنّها فعلٌ ماضٍ⁽³⁾. واحتجَّ أصحابُ هذا الرأي بحُججٍ وجيهةٍ أيضاً، لكنّها تختلفُ في رأيي عن حُجج الكوفيّين السابقة، إذ كانتْ صرفيّةً، أي: هي إلى علم الصرفِ أقربُ وأنسبُ؛ لأنّها تعلّقتْ بالتصرّف والتصغيرِ والتصحيح والإعلال، وهي موضوعاتٌ صرفيّةٌ. أمّا حُججُ البصريّين الآتيةُ على فعليّة (أفعل) فهي نحويّةٌ تركيبيةٌ لها علاقةٌ بالتعدية والتعليق والبناء والإعراب، وهي مباحثُ نحويّةٌ بلا شك. فكانَ الكوفيّين استندوا إلى الصرف واستعانوا بقواعده وأحكامه في الاحتجاج على رأيهم، واختارَ البصريّون النحوَ للانتصار لمذهبهم. وأهمُّ حججِ البصريّين ومن تابعهم من المتأخّرين والمحدثين هي:

5-2-2-1- دخول "توْنِ الوقاية" عليه، إذا اتّصلتْ به "ياءُ المتكلّم" لتقيّه من هجوم الخفضِ

عليه، كما يحصلُ للأسماء المعرّية، وهذه النونُ من خصوصيّات الأفعالِ لا الأسماء. فلو كانت (أفعل) اسماً لَمَّا لحِقَتْها هذه النونُ، ولَبَّاشَرَتْها الياءُ. نحو: (ما أحسنني!) و(ما أظرفني!)، إلّا فيما شدّ، كقول الشاعر:

فليس حامِلني إلّا ابنُ حمّال

.....

(1) - تمام حسان، اللغة العربيّة، ص114.

(2) - خلود عثمان الصالح، أساليب جرت مجرى المثل، ص222. عن القرائن النحويّة وإطراح العامل والإعرابين التقديرية والمحليّة لتَمَامِ حَسَان، ص30.

(3) - ابن الأنباري، الإنصاف، تحقيق محمد حسين شمس الدين، ص105. وابن مالك، شرح التسهيل، ج3/ص31. والأزهري، شرح التصريح، ج2/ص59. وابن يعيش، شرح المفصل، ج7/ص143. والجرجاني، المقتصد، مج1/ص373.

حيثُ أَلْحَقَ نونَ الوقايةِ باسمِ الفاعلِ (حامِلني)، واسمُ الفاعلِ عندَ الكوفيّين فعلٌ، وقيل: إنّ البيتَ يُروى (وليس يَحْمِلُني) بالمضارع⁽¹⁾. قال الأنباري: «من الشاذّ الذي لا يُلتَفَتُ إليه ولا يُقاسُ عليه»⁽²⁾. لكنهم رَوَوْا أمثلةً كثيرةً من الشعر جعلت بعضهم يُجيزُ دخولَ نونِ الوقايةِ على اسمِ الفاعلِ واسمِ التفضيل، قال في «شرح التسهيل»: «وقد تلحقُ مع اسمِ الفاعلِ و(أفعل) التفضيل»⁽³⁾. وقال: «ومثالُ لحاقِها الصفةَ قولُ الشاعر، أنشدَه الفراء:

وما أدري - وظنّني كلُّ ظنٍّ - أَمْسَلَمْنِي إلى قومي شرح⁽⁴⁾

وأنشد ابن طاهر (الإشبيلي) في تعليقه على كتاب سيبويه:

وليس بمُعِينِي وفي الناس مَمْتَعٌ صديقٌ إذا أَعْيَا عليّ صديقٌ

وأنشد غيره:

وليس المُوافيني لُيرْقَدَ خائبًا فإنّ له أضعافَ ما كان أملاً⁽⁵⁾

وإنّ قالَ غيره أنّ هذه النونَ هي نونُ التنوينِ لا نونُ الوقايةِ، فنونُ التنوينِ التي تقابلُ نونَ المثني والجمع تثبّتُ أحيانًا، واستدلّوا ببعض الشواهدِ كقول أحدهم:

همُ القائلونَ الخيرَ والآمِروُنُهُ إذا ما خَشَوْا من مُحدّثِ الأمرِ مُعْظَمًا

وقول الآخر:

ولم يَرْتَفِقْ والناسُ مُحْتَضِرُونُهُ جميعًا، وأَيدي المُعْتَقينَ رَوَاهُ⁽¹⁾

(1) - ابن الأنباري، الإنصاف، تحقيق محمد حسين شمس الدين، هامش ص 107.

(2) - ابن الأنباري، الإنصاف، تحقيق محمد حسين شمس الدين، ص 107.

(3) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج 1/ ص 135. وأبو حيّان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق حسين هندائي، دار القلم، دمشق، ط 1، 1419هـ/ 1998م، ج 2/ ص 187 و 189.

(4) - شراحيل: شراحيل. أبو حيّان الأندلسي، التذييل، ج 2/ ص 187 الهامش.

(5) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج 1/ ص 138. وأبو حيّان الأندلسي، التذييل، ج 2/ ص 188. وذكرنا شواهد أخرى.

قال ابن مالك: «و(مُعِينِي) و(الموافيني) يرفعان تَوْهَمَ كَوْنِ نونٍ (مُسْلِمُنِي) تنوينًا، لأنَّ ياءَ المنقوصِ المنونِ لا تُرَدُّ عند تحريكِ التنوينِ لملاقاة ساكنٍ، نحو: (أغادِ ابْنُكَ أم رائجٌ؟). وياء (مُعِينِي) الثانيةُ ثابتةٌ في (وليس بمُعِينِي)، فعَلِمَ أنَّ النونَ الذي وليه ليس تنوينًا وإنما هو نونُ الوقاية، ولذلك ثبتَ مع الألف واللام في (الموافيني)»⁽²⁾. ومثَّلَ على دخول هذه النونِ على اسم التفضيلِ بقوله صلى الله عليه وسلم: «غَيْرُ الدَّجَالِ أَخُوْفُنِي عَلَيْكُمْ»⁽³⁾. قال صاحبُ «التسهيل»: «والأصل: أَخُوْفُ مَخَوفاَتِي عَلَيْكُمْ، فحذَفَ المضافَ إلى الياء، وأُقيمتْ هي- الياء- مقامه، فاتَّصَلَ (أَخُوْفُ) بالياء معمودةً بالنون كما فعلَ بأسماء الفاعلين المذكورة»⁽⁴⁾. وما تقدَّم من شأنه أن يُقوِّي موقفَ الكوفيِّين في اعتراضهم على حجة خصومهم في فعلية (أفعل) بقبولها نون الوقاية، فهي بهذا تدخلُ أيضًا على الأسماء. وهو أمرٌ يُحسَبُ لابن مالكٍ على موضوعيته، إذ هو من المنتصرين للبصريين في هذه المسألة. قال: «وأمَّا (أفعل) فمختلفٌ في فعليته عند الكوفيِّين، متفقٌ على فعليته عند البصريين، وهو الصحيح؛ للزوم اتِّصالِ نون الوقاية في باب المتكلم، نحو: (ما أفقرني إلى عفو الله!)، ولا يكونُ كذلك إلا فعلٌ»⁽⁵⁾.

5-2-2-2-عملها النصب في النكرات وفي كل المعارف⁽⁶⁾، أي: أنها تنصبُ المفعولَ به، وهو

المتعجبُ منه، معرفةً ب(أل)، أو ضميرًا، أو عَلَمًا، أو إشارةً، أو موصولًا مع صلته، كما تنصبُه وهو نكرةٌ موصوفةٌ؛ لأنَّ منصوبها إذا كان نكرةً تامَّةً لا يُفيدُ التعجبُ منه ولا يصلحُ الكلامُ. قال المبرد: «إذا قلت: (ما أحسنَ رجالًا!). فليس هذا ممَّا تُقيدُ به السامعُ شيئًا؛ لأنَّه لا يُستتَكَّرُ أن يكونَ في الناس

(1) - أبو حيَّان الأندلسي، التذييل، ج2/ص189. والسمين الحلبي، الدرّ المصون، ج9/ص312.

(2) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج1/ص138 - 139. وأبو حيَّان الأندلسي، التذييل، ج2/ص189.

(3) - أخرجه مسلم في كتاب الفتن ص2251، الباب20، الحديث110. أبو حيَّان الأندلسي، التذييل، ج2/هامش ص190.

(4) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج1/ص139.

(5) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج3/ص31.

(6) - ينظر أمالي ابن الشجري، تحقيق ودراسة محمود محمد الطناحي، ج2/ص397.

مَنْ هو كذا كثير»⁽¹⁾. وقال ابنُ مالك: «ولا يُقال: (ما أحسنَ غلامًا!)، ولا (ما أسعدَ رجلًا من الناس!)، لأنَّه لا فائدة في ذلك»⁽²⁾. فمثلُ هذين التركيبين وإن بدا سليمًا تامًّا نحوياً، إلَّا أنَّه غيرُ صالحٍ دلاليًّا وبلاغياً في باب التعجبِ لعدم الفائدة، بعدم تخصيصِ المتعجبِ منه وتعيينه، وذلك من شروطه سواء كان منصوبًا كما هو مع هذه الصيغة، أو كان مجرورًا كما في الصيغة الأخرى⁽³⁾. والمتعجبُ منه عندهم في حكم «المخبر عنه في المعنى، لذلك لا يكونُ إلَّا معرفةً أو نكرةً مختصةً»⁽⁴⁾. ولو كانت (أفعل) اسمًا فإنَّها لا تنصبُ إلَّا النكراتِ على التمييز⁽⁵⁾، عندما تكونُ اسمَ تفضيلٍ لا (أفعل) التعجب. وإن عملتُ في المعرفة على زعم الكوفيِّين - الذين يذهبون إلى تعريف التمييز⁽⁶⁾ - وشواهدهم، فإنَّ ذلك لا يكونُ في كلِّ أنواع المعارف، بل هو محصورٌ في المعرفِ ب(أل)⁽⁷⁾.

والحديثُ هنا عن صيغة (أفعل) حين تُستعملُ لغرض التعجب، لا لغرضٍ آخرٍ سواه؛ لأنَّها حين تُستعملُ للتفضيل أو للصفة المشبهة فإنَّه يتعيَّن كونُها اسمًا أو وصفًا باتِّفاقٍ بينهم، فلا إشكالَ حينئذٍ. أمَّا الأمثلة التي جاء بها النحاة - الكوفيُّون للاعتراض، والبصريُّون لتفنيد ذلك الاعتراض⁽⁸⁾ - فليست صيغة (أفعل) فيها للتعجب، فالاستدلالُ بها غيرُ مناسبٍ في اعتقادي. ممَّا قد يُوهنُ حجةَ البصريِّين

- (1) - المبرّد، المقتضب، ج4/ص186.
- (2) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج3/ص36.
- (3) - ينظر حاشية الصبّان، ج3/ص28.
- (4) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج3/ص36.
- (5) - ابن الأنباري، الإنصاف، تحقيق محمد حسين شمس الدين، ص109.
- (6) - ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزّجاجي، سفر2/ص1083.
- (7) - ابن الأنباري، الإنصاف، تحقيق محمد حسين شمس الدين، ص111.
- (8) - الأمثلة في الإنصاف تحقيق محمد حسين شمس الدين مثلاً، ص109-111، وأما ابن الشجري، ج2/ص398. نحو قول الحارث بن ظالم:

فما قومي بثعلبة بن بكر ولا بفزارة الشُّعرِ الرقابا

حيث نصب (الرقاب) وهي معرفة بـ (أل) بالصفة (الشُّعر) جمع (أشعر) . وقول النابغة الذبياني:

ونأخذُ بعده بذناب عيشٍ أجبَ الظَّهرَ ليس له سنامُ

بهذه الرواية، حيثُ نصب (الظَّهر) باسم التفضيل (أجبَ).

هذه ويضعفها، فهم يُقارنون عملَ صيغة (أفعل) بالفتحة التي للتعجب في جملتها وأسلوبها المتنازع في تصنيفها، يقارنونها بصيغة أخرى (أفعل) بالفتحة نصباً أو الضمة رفعاً أو الكسرة جرّاً، حسب موضعها مُجمَع على اسميتها، تشاركها في صورتها اللفظية وتماثلها، ولكنها لمعنى آخر غير التعجب، وما أكثرَ المتشابهَ لفظاً وصورةً المختلفَ معنى ودلالةً في العربية!. وحتى لو سلّمنا للبصريين أنّ المعارف المنصوبة بعدَ صيغ (أفعل) للتفضيل أو للصفة في الأمثلة⁽¹⁾ نُصِبَتْ على التشبيه بالمفعولية لا التمييز، فإنّه في رأيي نُصِبَ للمعرفة، وليُختلَفَ في إعراب هذه المعرفة، فالمهمُّ أنّها معرفةٌ منصوبةٌ لا نكرة.

5-2-2-3- فتح لامها أي آخرها، وهي علامة بناء الفعل الماضي، فدلّ ذلك حتماً على أنّه فعلٌ، لأنّها لو كانت اسماً لما كان لبنائها على الفتح وجّه، وكانَ ارتفعَ لكونه خبراً على كلا المذهبين⁽²⁾. ورأي الكوفيّين أنّ هذه الفتحة حركةٌ إعرابٍ لا بناءً، لأنّ (أفعل) والمتعجب منه بعدها انتصبا على الخلاف والفرق بين أسلوبَي التعجب والاستفهام الذي هو أصله، كما تقدّم في أثناء الحديث عن استفهاميّة (ما) في رأي أبي الحسن الأخفش. وهذه حجّتهم في الاعتراض على هذا الدليل على فعليتها. وفي رأيي حتّى وإن كانت بناءً فذلك لتضمّنها معنى حرفِ التعجب الذي كان يجب أن يكونَ له كسائر المعاني التي جعلوا لها حروفاً، ولكنهم لم ينطقوا به⁽³⁾. غير أنّ القولَ بفعلية (أفعل) التعجب بمثل هذا الدليل يبدو ضعيفاً، لأنّ البناء على الفتح ليس خاصاً بالفعل الماضي وحده، ولا مُقتصرًا عليه، فكثيرٌ من الأسماء كذلك، فضلاً عن الحروف المبنية على الفتح. فهو إذاً دليلٌ لا يصلحُ حجةً على فعليتها.

(1) - تراجع في الإنصاف، تحقيق محمد حسين شمس الدين، ص 109 وما بعدها.

(2) - ابن الأنباري، الإنصاف، تحقيق محمد حسين شمس الدين، ص 112. وأما ابن الشجري، ج 2/ ص 398.

(3) - ابن الأنباري، الإنصاف، تحقيق محمد حسين شمس الدين، ص 112. بتصرّف.

والملاحظ في هذا المذهب أن أصحابه لم يكتفوا بالقول بفعليّة (أَفْعَل) وإثبات ذلك بالأدلة السابقة، وإنما زادوا على ذلك تصنيفها في الماضي من الأفعال، أي نسبوا إليها بهذا الوصف الدلالة على الزمن الماضي، وهم أنفسهم يُقرّون بأنها إذا استعملت مجردة من القرائن الدالة على الزمن مثل (كان وأمسى وغيرهما) فإنها تكون مسلوبة الدلالة على المضيّ مثلاً⁽¹⁾. وفي "النحو الوافي" أن فعل التعجب في رأي المحقّقين يَفْقِدُ غالباً الدلالة على الزمن عند عدم القرينة⁽²⁾. ولكن في الواقع فإنّ التعجب بصيغتيه (ما أَفْعَلْ!)، و(أَفْعَلْ به!) يدلّ على زمان، إذ هو انفعال يحدث في نفس المتعجب ويصدّر عنه، فلا بدّ أن يكون له زمان يقع فيه، وهذا الزمان هو زمان التكلم وحالُه؛ فقد يكون في الحاضر إذا كانت الصيغة مجردة من القرائن، خصوصاً بالنسبة للمتعجب، وأمّا بالنسبة لفعل التعجب وصيغته فقد تدلّ على الزمن الماضي المتّصل بالحال على رأي السيوطي⁽³⁾. وقد يكون في زمن آخر حسب القرائن المصاحبة للكلام. قال السيوطي في "الهمع": «وقيل: يدلّ - فعل التعجب - على الثلاثة: الحال والماضي والمستقبل، ويُقيّد في المضيّ ب(كان وأمسى)، وفي الحال ب(الآن)، وفي الاستقبال ب(يكون) ونحوه من الظروف المستقبلية، كقوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأُفْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا﴾ (مريم، 38)»⁽⁴⁾. أمّا الرضيّ فيُفهّم من بعض كلامه عن زمن فعل التعجب أنّه منحصر في الزمن الماضي المستمرّ إلى الحاضر - المتّصل بالحال بتعبير السيوطي المتقدّم - فهو يقول عند حديثه عن بناء صيغتي التعجب: «ولا يُتَعَجَّبُ إلّا ممّا حصل في الماضي واستمرّ، حتّى يستحقّ أن يُتَعَجَّبَ منه، أمّا الحال الذي لم يتكامل بعد، والمستقبل الذي لم يدخل بعد في الوجود، والماضي الذي لم يستمرّ فلا تستحقّ التعجب منها»⁽⁵⁾.

(1) - ينظر مثلاً ابن مالك، شرح التسهيل، ج3/ص43.

(2) - عباس حسن، النحو الوافي، ج3/ص342 - 349 - 353 و361.

(3) - السيوطي، همع الهوامع، ج5 / ص61.

(4) - السيوطي، همع الهوامع، ج5 / ص61.

(5) - يحيى بشير مصري، شرح الرضيّ لكافية ابن الحاجب، ق2 / مج1 / ص1089.

6- صيغة (أَفْعِلْ بِهِ!) واختلاف النحاة في مدلولها:

صيغة التعجب الثانية المبوبة لها في النحو بتعبير بعضهم هي (أَفْعِلْ بِهِ!)، نحو: (أَحْسِنْ بزيدي!). وقد أجمعوا على فعليتها⁽¹⁾، لعدم وجود أسماء على وزنها أو بنائها إلا ما روي نادرًا في (إصْبَعْ)، أو (أَصْبَعْ) على هذه الصيغة، فقيل: (أَصْبَعْ) بفتح الهمزة وكسر الباء⁽²⁾. قال عنها ابن الأنباري أنها لغة رديئة⁽³⁾. وذكر أبو حيان في "الارتشاف" والأزهري في "التصريح" أن «في كلام ابن الأنباري ما يدل على أن (أَفْعِلْ) اسم»⁽⁴⁾. وقال ابن عقيل: «وفي كلام ابن الأنباري ما يوهم أنه اسم»⁽⁵⁾. وأن هذه الصيغة لا تكون إلا للأفعال⁽⁶⁾. واستدلوا على فعليتها كذلك بقبولها نون التوكيد الخفيفة لما كانت على صورة الأمر، واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر:

وَمُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ غَضَبِي صُرِيْمَةً فَأَحْرَ بِهِ مِنْ طَوْلِ فَقْرٍ وَأَحْرِيًّا!

فقوله: (أَحْرِيًّا) تقديره: (أَحْرَيْنَ بِهِ!) بنون التوكيد الخفيفة المبدلة بألف الوقف⁽⁷⁾، وحذف المتعجب منه (به) لسبق ذكره. وهو أمر جائز، قال الناظم:

وَحَذَفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبَتْ اسْتِجْ إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِخْ⁽⁸⁾

وهم وإن اتفقوا في تصنيف هذه الصيغة وأجمعوا على فعليتها، واتفقوا أيضًا على كون لفظها لفظ الأمر، إلا أنهم اختلفوا في حقيقتها ودلالاتها. فانقسموا لذلك فريقين:

- (1) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج3/ص33. والصبان، حاشية الصبان، ج3/ص26.
- (2) - الأزهري، شرح التصريح، ج2/ص60. والصبان، حاشية الصبان، ج3/ص26.
- (3) - ابن الأنباري، الإنصاف، تحقيق محمد حسين شمس الدين، ص119.
- (4) - أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ص2066. والأزهري، شرح التصريح، ج2/ص60.
- (5) - ابن عقيل، المساعد، ج2/ص149. ولم يُشر المحقق إلى موضع ذلك، وذكر ذلك أيضًا في هامش شرح ابن عقيل، ج3/ص149.
- (6) - الصبان، حاشية الصبان، ج3/ص26.
- (7) - شرح ابن عقيل، ج3/ص149 - 150.
- (8) - شرح ابن عقيل، ج3/ص150.

اختلاف النحاة في مدلولها:

6-1- الفريق الأول (لفظها لفظ الأمر ومعناها الخبر):

وهم جمهورُ البصريين، إلا الزجاج، ومن تبعهم من المتأخرين⁽¹⁾. ففي "شرح التصريح": «لفظه لفظُ الأمر ومعناه الخبر، فمدلوله ومدلول (أحسن) من حيث التعجب واحد. وهو في الأصل فعل ماضٍ صيغته على صيغة (أفعل) بفتح العين، وهمزته للصيرورة، بمعنى (صارَ ذا كذا)، فأصل (أحسنَ بزيدي!) (أحسنَ زيدي)، أي: (صارَ ذا حُسنٍ)، كـ (أغدَّ البعيرُ) أي: (صارَ ذا غُدَّةٍ)، و (أبَقَلَتِ الأرضُ) أي: (صارَتْ ذاتَ بَقْلٍ)⁽²⁾، ثم غُيِّرَتِ الصيغةُ الماضويةُ إلى الصيغةِ الأمريةِ، فصار: (أحسنَ زيدي)، بالرفع، ففُتِحَ إسنادُ لفظِ صيغةِ الأمرِ إلى الاسمِ الظاهرِ، لأنَّ صيغةَ الأمرِ لا ترفعُ الاسمَ الظاهرَ، فزِيدَتِ الباءُ في الفاعلِ ليصيرَ على صورةِ المفعولِ بهِ المجرورِ بالباءِ، كـ (امرُ بزيدي)، ولذلك القُبْحُ التَّزِمَتْ زيادةُ الباءِ صَوْنًا لِلْفِظِ عن الاستنباح»⁽³⁾. وقال ابنُ هشامٍ: «... فغَيَّرَ اللفظُ، وزِيدَتِ الباءُ لإصلاحِ اللفظِ، فمن ثَمَّ لَزِمَتْ هنا، بخلافها في فاعِلٍ (كفى)»⁽⁴⁾. وحملوا دلالةَ الأمرِ، وهو إنشاءٌ، على الخبر في قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾ (مريم، 75). فقالوا:

(1) - ذكر منهم الباحث رمضان أبو شعيشع ابنُ السراج وابنُ الخشاب وابنُ بابشاذ وأبا علي الفارسي وابنُ جني وعبد القاهر وابنُ الأنباري وابنُ أبي الربيع وابنُ يعيش وابنُ الخباز والتبريزي وابنُ خروف، وابنُ عصفور وابنُ مالك وابنُ هشام وغيرهم، وأحال على مواضع ذلك. اختيارات ابنِ القواس في كتاب شرح الكافية، رسالة دكتوراه، ص 397.

(2) - ولكنهم يقولون عن هذه الهمزة في الصيغة الأولى (أفعل) إنها للتعدية أيضًا (عباس حسن، النحو الوافي، ج 3 / ص 347). فهل هي نفس الهمزة؟ أم هي همزة أخرى؟

(3) - الأزهري، شرح التصريح، ج 2/ص 60. وشرح ابن عقيل، ج 3/ص 148. وحاشية الصبان، ج 3/ص 26. وابن يعيش، شرح المفصل، ج 7/ص 147. وأبو الفداء، الكناش، ص 51. والجرجاني، المقتصد، مج 1/ص 376 بألفاظ وأمثلة مختلفة.

(4) - أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، د. ط، 1425 هـ / 2004 م، ص 357 و 360.

«جاء فيه الخبر بلفظ الأمر؛ أي: فاتّه يمدُّ له الرحمن مدًّا»⁽¹⁾. وشبَّهوا الباءَ فيها بالباء التي في قوله

تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ (النساء، 79). إلّا أنّ بينهما فرقًا بجواز حذف الباء، وتركها، ورفع مصحوبها

في مثل (كفى بالله)، فتصبح (كفى الله)، وقول الشاعر سحيم بن وثيل الرياحي:

عُمَيْرَةٌ! ودّع إن تجهّزت غاديا كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا⁽²⁾
بحذف الباء من (كفى بالشيب).

وأما الباء بعد (أفعل) التعجبية فإنّها لا تُحذف إذا كان مصحوبها اسمًا صريحًا، فهي زائدة لازمة،

كما يراها صاحب "الجنى الداني" (بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي ت 749 أو

755هـ)⁽³⁾. وقال عباس حسن هذه (الباء): «وزيادته في هذا الموضع لازمة؛ فلا يمكن الاستغناء عنه

بشرط أن يكون المجرور به اسمًا صريحًا»⁽⁴⁾. وهي هنا في مقابل الباء الزائدة الجائزة⁽⁵⁾، التي يجوز

حذفها إذا كان مصحوبها مصدرًا مؤوّلًا من (أن) وصلتها، كقول الشاعر:

وقال نبيّ المسلمين تقدّموا وأحبّ إلينا أن تكون المقدّمًا⁽⁶⁾

حيثُ حُذِفَتِ الباءُ من المصدر المؤوّل (بأن تكون المقدّمًا) الذي هو المتعجب منه مصحوب

الباء.

(1) - النيلي، الصفوة الصفية، ج3/ص104.

(2) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج3/ص35. والأزهري، شرح التصريح، ج2/ص61. وابن يعيش، شرح المفصل، ج7/ص148. وروي ب: تجهّزت غازيا. كما في ابن هشام، شرح قطر الندى، ص360.

(3) - الحسن بن قاسم المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1413هـ/1992م، ص47. والنيلي، الصفوة الصفية، ج3/ص105.

(4) - عباس حسن، النحو الوافي، ج3/ص344.

(5) - المرادي، الجنى الداني، ص48.

(6) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج3/ص34 - 35. وابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ج2/ص146. وأبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ص2067. والصّبّان، وحاشية الصّبّان، ج3/ص27.

وقالوا بأنَّ زيادةَ هذه الباءِ المصاحبةَ لفعلِ التعجّبِ (أَفْعُلْ ب) إنّما ذلك للفرق بينَ معنَيي التعجّبِ والأمرِ⁽¹⁾، اللّذينِ قد يلتبسَانِ لولا القرائنُ السياقيّةُ، التي منها الأداءُ والتنغيمُ وسياقُ الكلامِ. فالباءُ في مثل قولنا: (أَسْرِعْ بزيد!) بنيةُ التعجّبِ من سرعته زائدةً، أمّا في قولنا: (أَسْرِعْ بزيد) أيضًا لكنّ بنيةُ الطلبِ والأمرِ لا التعجّبِ بالإسراعِ به، فالباءُ فيه أصليةٌ، أي يتعدّى بها الفعلُ (أَسْرِعْ ب). رُوي عن ابن الأنباري أنّه قال في قوله تعالى: ﴿أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمَعْ﴾ (الكهف، 26): «وَأُدْخِلْتَ (الْبَاءُ) فِيهِ لَتَفَرِّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ لَفْظِ الْأَمْرِ الَّذِي لَا يُرَادُّ بِهِ التَّعَجُّبُ»⁽²⁾. وذكرَ مثلَ ذلك في "أسرار العربية"، قال: «لَمَّا كَانَ لَفْظُ فَعَلِ التَّعَجُّبِ لَفْظَ الْأَمْرِ، فَزَادُوا الْبَاءَ فَرَقًا بَيْنَ لَفْظِ الْأَمْرِ الَّذِي لِلتَّعَجُّبِ، وَبَيْنَ لَفْظِ الْأَمْرِ الَّذِي لَا يُرَادُّ بِهِ التَّعَجُّبُ»⁽³⁾. لأنّها صيغةٌ مشتركةٌ بينهما إذا كانَ الأمرُ من فعلٍ لازمٍ يتعدّى بالباءِ على وزنِ (أَفْعُلْ)، فيلتبسُ المرادُ بتداخلِ معنى الصيغتين، ولا يُعْلَمُ إلّا بالقرينة -الحاليّة هنا- ما إذا كانَ ذلك تعجبًا أو أمرًا⁽⁴⁾، ومن أثر ذلك فسّر بعضهم قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ (مريم، 38) على معنى الأمرِ الحقيقي لا التعجّبِ، فقالوا بأنّ المعنى في الآية الكريمة «أمرٌ حقيقةً للرسول ﷺ أي: أسمع الناسَ بهؤلاء وأبصرهم بهم ليُعرفوا أمرهم وسوءَ عاقبتهم، فينزعجوا عن الإتيانِ بمثلِ فعلهم»⁽⁵⁾. وفي "الدّر المصون" عن قوله تعالى في آية الكهف السابقة: «هو أمرٌ حقيقةً لا تعجبٌ»⁽⁶⁾.

(1) - ينظر النيلي، الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، ج3/ص106.

(2) - هيفاء عثمان عباس فدا، زيادة الحروف بين التأييد والمنع وأسرارها البلاغية في القرآن الكريم، دار القاهرة، ط1، 2000م/1421هـ، ص107: عن البيان للأنباري، ج2/ص106 و164 و437.

(3) - ابن الأنباري، أسرار العربية، ص81.

(4) - ينظر تمام حسّان، البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 1420 هـ/2000م ج1/ص358.

(5) - فخر الدين الرازي، التفسير الكبير، ج5/ص544 نقله عن الجبائي. وأبو حيان، البحر المحيط، ج6/ص180.

(6) - السمين الحلبي، الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج7/ص471.

شرح محمد علي الصبّان قولهم (لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر) بأنّ ذلك في الأصل، وإلاّ فإنّ الجملة بتمامها نُقِلَتْ إلى إنشاء التعجب، أو القصد بالخبر ما قابل الطلب فيشمل الإنشاء غير الطلبي. وعن قولهم: "تَمَّ غَيْرَتِ الصيغَةُ"، قال: «أي: عند نقلها إلى إنشاء التعجب ليوافق اللفظ في التغيير تغيير المعنى من الإخبار إلى الإنشاء»⁽¹⁾. وهذا هو الوجه البلاغيّ المناسب المقصود من أسلوب التعجب وجمليته، فالذهن ينصرف عند سماعه إلى معنى الإفصاح والإنشاء لا لمجرد الإخبار. هذا الفهم من النحاة أَرْضَى حتّى المفسرين فقالوا به أيضاً، فنقرأ للسّمين الحلبيّ في تفسير آية مريم عليها السلام قوله: «هذا لفظه أمر ومعناه التعجب»⁽²⁾،... والباء زائدة، وزيادتها لازمة إصلاحاً للفظ،... ولا يجوز حذف هذه الباء إلاّ مع (أَنْ وَأَنَّ)⁽³⁾. وردّ بعضهم حذف الباء مع (أَنَّ) المشدّدة لعدم السماع⁽⁴⁾.

وعلى هذا المذهب أعني تأويل صيغة (أَفْعَلْ به) بأنّ لفظها لفظ الأمر ومعناه التعجب، أو الخبر الذي نُقِلَ إلى إنشاء التعجب يكون موضع المتعجب منه المجرور بالباء الرفع على الفاعلية لفعل التعجب، وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين ومن تبعهم. ففي "شرح المفصل" مثلاً في قولنا: (أَكْرَمَ بعمرو!) أنّ «الفعل الذي هو (أَكْرَمَ) إنّما هو لعمرو المجرور بالباء فموضعه رفع، والباء زائدة على حدّ زيادتها في (وكفى بالله)، والمراد (وكفى الله)، والذي يدلّ على ذلك أنّك لو أسقطت الباء لارتفع الاسم،... وإنّما قلنا أنّ الفاعل في (أَحْسَنَ يزيد!) هو الفاعل لأنّه لا فعل إلاّ بفاعل، وليس معنا ما يصلح أن يكون فاعلاً إلاّ المجرور بالباء، وهو الذي قد كَرَّمَ وحَسَّنَ، فاللفظ محتملٌ والمعنى عليه،

(1) - الصبّان، حاشية الصبّان، ج3/ص26. ومثله في ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ج2/ص145.

(2) - في تفسيره لآية الكهف: ﴿أَبْصِرْ بِهِ وَاسْمِعْ﴾. قال: «ومعناه الخبر». السّمين الحلبيّ، الدرّ المصون، ج7/ص471.

(3) - السّمين الحلبيّ، الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج7/ص602.

(4) - الأزهرى، شرح التصريح، ج2/ص62.

ولزمتِ الباءُ هنا لتؤدِّنَ بمعنى التعجبِ بمخالفةِ سائرِ الأخبارِ⁽¹⁾. والفعلُ الذي فاعلهُ المجرورُ بالباءِ بعدهُ في صورةِ الأمرِ، لأنَّهم قالوا بأنَّ هذا الفعلَ لا ضميرَ فيه⁽²⁾ يحتملُه كسائرِ أفعالِ الأمرِ تحتَمَلُ ضمائرُ المأمورينِ الفاعلينِ. لأنَّه يلزَمُ صيغةً واحدةً لا تتغيَّرُ وإنْ تغيَّرَ المخاطَبُ، بل حتَّى وإنْ لم يكنْ هناكِ مخاطَبٌ؛ فالناطقُ بالتعجبِ قد يكونُ معبراً عن ذلكِ ومفصِّحاً به لنفسه فقط، لا لغيره. فنكونُ بذلكِ أمامَ حالةٍ غيرِ مألوفةٍ في نحونا، وهي رفعُ فعلِ الأمرِ فاعلاً ظاهراً، تحتاجُ من الدارسينِ إلى زيادةِ نظرٍ. إذنْ ألا يمكنُ القولُ أنَّ هذه الصيغةَ حينَ تُستعملُ للتعجبِ تُعتبرُ صيغةً أخرى ليستْ هي بالضرورةِ صيغةُ الأمرِ، وإنَّما بينهما مشابهةٌ ومماثلةٌ لفظيةٌ فحسب، وما أكثرَ ذلكِ في العربيةِ!.

6-1-1- تفسير وظيفة الباء في (أفعل به!):

إعرابُ المجرورِ بالباءِ فاعلاً إنَّما كان حملاً على إعرابه في (كفى بالله) بدليل أننا لو حذفنا الباءَ ارتفعَ الاسمُ بعدها، قال الفراء: «وكلُّ ما في القرآن من قوله: ﴿وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ﴾، و﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ﴾، و﴿كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ﴾، فلو أُلْقِيَتِ الباءُ كان الحرفُ - أي الاسم بعد الفعل - مرفوعاً... وإنَّما يجوزُ دخولُ الباءِ في المرفوع إذا كان يُمدَّحُ به صاحبه»⁽³⁾. وقال سيبويه قبله: «وكذلك في (كفى بالشيب)، لو أُلْقِيَ الباءُ استقامَ الكلامُ. وقال الشاعرُ عبدُ بني الحسحاس:

كفى الشيبُ والإسلامُ للمرءِ ناهياً»⁽⁴⁾

(1) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج7/ص146.

(2) - ابن الأنباري، أسرار العربية، ص81. وأبو الفتح عثمان ابن جني، اللّمع في العربية، تحقيق سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمّان، د.ط، 1988م، ص97. وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق ودراسة يحيى بشير مصري، ق2/ مج1/ ص1087.

(3) - الفراء، معاني القرآن، ج2/ ص119.

(4) - سيبويه، الكتاب، ج4/ ص225.

حيثُ رفعَ (الشَّيْبُ) بـ (كفى) بعدَ أن أسقطَ حرفَ الجرِّ المفيدَ للتوكيد، لو قال: (كفى بالشَّيْبِ).

وفي "إِتقان" السيوطي أن الباءَ في آية مريم: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ زائدةٌ وجوباً، وفي نحو: ﴿وَكَلَّى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ (النساء، 79) زائدةٌ جوازاً، والمجرورُ بها فاعلٌ⁽¹⁾.

هذا الإعرابُ أو التأويلُ برأيي ليس على إطلاقه؛ لأنَّ الاسمَ بعدَ هذه الباءِ قد يكونُ أحياناً في حكم الفضلةِ (المفعول به) لا العمدَةِ (الفاعلِ)، كما في قولنا مثلاً: (كفى بهنْدٍ)، فـ (هنْد) هنا ليستُ فاعلاً، «لأنَّه لا يُقالُ بحذفِ الباءِ: (كفْتُ هنْدًا)»⁽²⁾، بالمطابقة بين الفعلِ وفاعلِهِ، كما يُقال: (كفى زيدٌ). ولو ألقينا الباءَ من (كفى بهنْدٍ) قلنا: (كفى هنْدًا)، نحو: (كفى بهنْدٍ امرأةً!) تصبحُ بعدَ حذفِ الباءِ (كفى هنْدًا...) بالنصب على الفضلة، لا بالرفع على الفاعلِ العمدَةِ. بل حتَّى الاسمُ المذكَّرُ بعدَ (كفى) فإنَّه لا يُرفعُ دائماً بعدَ هذه الباءِ، وقد يكونُ منصوباً؛ فإذا قلنا مثلاً: (كفى بزيدٍ شرفاً أن يكونَ أُميئاً) فإنَّها تستحيلُ بإلقاءِ الباءِ (كفى زيداً...) بالنصب على الفضلةِ أي المفعول به، وليس (كفى زيدٌ) بالرفع على الفاعلِ. لأنَّ الفاعلَ في هذه الحالةِ هو المصدرُ المؤوَّلُ (أن يكونَ أُميئاً)، أي أمانته. ومن هذا قولُ الشاعر:

كفى المرءَ نبلاً أن تُعدَّ معاييه

أي (كفى المرءَ نبلاً عدُّ معاييه). يُقوِّي هذا الفهمُ أنَّنا لو أبدلنا الاسمَ بعدَ (كفى) الذي هو (زيد) مثلاً بضميره نقولُ: (كفاه) كما نقول: (كفاني وكفأك وكفاكم وكفاها و...) وهي ضمائرُ نصبٍ وجرِّ تتناسبُ الفضلاتِ، لا ضمائرُ رفعٍ. لهذا أقولُ أنَّه يمكنُ تقديرُ قولنا (كفى بزيدٍ أُميئاً) - إن كانَ لا بُدَّ من التقدير - بـ (كفى الأمرُ بزيدٍ أن يكونَ أُميئاً) كما يفعلون مع ضميرِ الشأنِ والقصةِ. وهذا قريبٌ ممَّا قاله الرازي حين اقترحَ تقديرَ ذلك بمصدرِ الفعلِ فيما رواه عن ابن السراج بأنَّ «تقديرَ الكلام: (كفى

(1) - السيوطي، الإِتقان، ج3/ص1084.

(2) - الصبَّان، حاشية الصبَّان، ج3/ص29.

اكتفاؤك بالله ولياً)، فلما ذكر (كفى) دلّ على الاكتفاء؛ لأنه من لفظه، كما تقول: (من كذب كان شراً له)، أي: (كان الكذب شراً له)، فأضمرته لدلالة الفعل عليه⁽¹⁾. ومن قول السيوطي: «وقيل: الفاعل مقدّر، والتقدير: (كفى الاكتفاء بالله)، فحذف المصدر، وبقي معموله دالاً عليه»⁽²⁾. ولا يفوتني هنا التنبيه إلى أنّ (كفى) المقصودة هنا هي التي بمعنى (اكتف) على رأي الزجاج، لا التي بمعنى (وقى) كما في قوله تعالى: ﴿وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ﴾ (الأحزاب، 25)، فهذه لا تُزاد الباء في فاعلها⁽³⁾.

وزيادة الباء هنا نحوية محضة ليسوع إعراب المتعجب منه مصحوب الباء فاعلاً، لأنّ لهذه الباء وظيفة دلالية وبلاغية، فلولاها لما استقام الكلام، ولما دلّ على معنى التعجب. وإلاّ فإنّ قياس هذه الباء التي في صيغة التعجب (أفعل به!) بتلك التي في (كفى بالله) يدفعنا إلى التساؤل مع إحدى الباحثات عن جدوى الجمع بين الزيادة وال لزوم في الوقت نفسه، فهم يقولون بأنّ الباء الجارة للمتعجب منه زائدة لازمة⁽⁴⁾ وجوباً أي لا يجوز حذفها، إذا حذفت فقدّ الكلام معنى التعجب، فكيف يفترضون إسقاطها لتبرير الحكم على المتعجب منه بالفاعلية قياساً على الباء في (كفى بالله) التي يجوز حذفها؟ وهي ترى أنّ قولهم بأنّ هذه الباء زائدة لازمة يُعدّ من الكلام الذي يدفع بعضه بعضاً لما فيه من التناقض، إذ كيف يكون الحرف زائداً لازماً في وقت واحد؟ وآثرت القول بأنّها لازمة فقط، لأنّها لا تنفك عن صيغة التعجب البتّة، حيث اعتبرها المألقي (أبو جعفر أحمد بن عبد النور ت 702هـ) في كتابه "رصف المباني في شرح حروف المعاني" أصليّة، ونفى عنها صفة الزيادة، وذلك لدالاتها على معنى أصليّ مستقلّ عنده هو التعجب، فلو أسقطت لفسد الكلام صياغة ودلالة؛ وزال عنه معنى

(1) - الرازي، التفسير الكبير، ج3/ص229.

(2) - السيوطي، الإتيان، ج3 / ص1084.

(3) - السيوطي، الإتيان، ج3/ص1084.

(4) - شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق يحيى بشير مصري، ق2 / مج1/ص1097.

التعجب، فهي إذاً غير زائدة، قال: «ولا يصح أن تكون هذه الباء زائدة لئلا يفسد معناها ويخرج الكلام عن التعجب»⁽¹⁾.

وقولهم بأن المتعجب منه المجرور بالباء اللازمة في موضع رفع فاعل صيغة الأمر⁽²⁾، واعتبار الصيغة بمعنى الماضي في الأصل⁽³⁾، لأن المجرور بالباء هو صاحب الفعل أو الصفة المتعجب بهما، كما يفهم من كلام ابن يعيش في قولنا مثلاً: (يا زيد أكرم بعمر!) أن الفعل ليس لزيد، لذلك لم يتغير، وإنما هو لعمر المجرور بالباء، فموضعه رفع، والباء زائدة، وأن المجرور هو الفاعل، وهو الذي قد كرم⁽⁴⁾.

6-1-2- معارضة الزمخشري وابن الحاجب والرضي هذا المذهب:

وبالطبع ماداموا قد اختلفوا في حقيقة هذه الصيغة فإننا نجد من يعارض هذا المذهب ويرى فيه بُعداً عن الصواب، وينعته بالتعسف كما فعل الزمخشري في "المفصل"، قال بعد أن ذكر هذا الحكم: «وفي هذا ضرب من التعسف»⁽⁵⁾. وتبعه في ذلك ابن الحاجب (أبو عمرو عثمان ت 646هـ) بقوله: «... وزيدت الباء في الفاعل، وفي ذلك تعسف...»⁽⁶⁾. وكذلك حكى الرضي في "شرح الكافية" بأن في كلامهم ضرباً من التعسف لما فيه من مخالفة القياس، من وجوه منها:

(1) - هيفاء عثمان عباس فدا، زيادة الحروف، ص 164 وص 437 عن رصف المباني للمالقي، ص 222.

(2) - ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ج 2/ ص 146.

(3) - الأزهرى، شرح التصريح، ج 2/ ص 60.

(4) - ينظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج 7/ ص 148.

(5) - أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، المفصل في علم العربية، تحقيق سعيد محمود عقيل، دار الجيل، بيروت-لبنان، ط 1، 1424هـ/2003م، ص 357. وابن يعيش، شرح المفصل، ج 7/ ص 147. والخوارزمي، التخمير، ج 3/ ص 330.

(6) - ابن الحاجب، شرح الوافية نظم الكافية، ص 374.

6-1-2-1- نقل الفعل من صيغة الماضي إلى صيغة الأمر، وهو غير معهود، بل المعهود هو

العكس كما في الدعاء.

6-2-1-2- زيادة الباء في الفاعل وهو قليل، والكثير زيادتها في المفعول⁽¹⁾. وأكد ذلك صاحب

“التخمير” في شرحه لاعتراض الزمخشري: «الفرق بين ما قاله النحويون وبين ما قاله الشيخ رحمه الله

أن الباء على مذهبه زيادة في المنصوب وهي كثيرة، وفي ما قالوه زيادة في المرفوع وهي قليلة»⁽²⁾.

وهذا مما يُقر به معظم النحويين، قال الجرجاني: «والباء لا تكثر زيادتها في المرفوع، وإنما يتسع ذلك

في المنصوب، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ (البقرة، 195)، لأن حروف الجر لما جاءت

لأجل المفعولية نحو قولهم: (مررت بزيد) كان القياس أن تكون زيادتها كائنة فيما هو منصوب في

المعنى، ليتبع حال الزيادة حال الإفادة»⁽³⁾. ومع هذا فإن الجرجاني من المصيرين على فاعلية

المجرور بالباء في التعجب⁽⁴⁾.

6-2-1-3- استعمال صيغة (أفعل) بمعنى (صار ذا كذا) في اللغة قليل أيضاً، ولو كان منه

لجاء (أشحم بزيد!) مثلاً، إذا صار ذا شحم.

(1) - الأزهري، شرح التصريح، ج2/ص62. ورمضان أبو شعيشع، اختيارات ابن القواس، ص398 عن شرح الكافية للرضي، ج4/ص228.

(2) - الخوارزمي، التخمير، ج3/ص330.

(3) - عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، مج1/ص376 - 377.

(4) - عبد القاهر الجرجاني، المقتصد، مج1/ص376.

6-1-2-4- قولهم عن هذه الصيغة بأنّ اللفظ فيها أمرٌ والمعنى خبرٌ مطعونٌ؛ لأنّ المتعجب

من أمرٍ لا يصحُّ أن يُقال له حيال انفعاله: صدقت أو كذبت. لذلك فإنّ أكثر النحويين والبلاغيين يُصَوِّنون على إنشائية صيغة التعجب⁽¹⁾.

6-1-3- رأيي فيه:

ومن جهتي فإنّي أرى أنّ ما تقدّم من مواقف النحاة المؤيدين لهذا الرأي يحتاجُ إلى مناقشة، لذلك سأبدي الملاحظات الآتية:

الملاحظة الأولى: إنهم يؤكدون على أنّ صيغة الأمر لا ترفع الاسم الظاهر⁽²⁾. وعندما يكون المجرور بالباء ضميراً متصلاً فإنّه يكون من ضمائر النصب والجرّ المعروفة* لا الرفع - باستثناء (نا) المتكلمين فإنّها تصلح لأنواع الإعراب الثلاثة - نحو (أحسن به). والفاعل مع صيغة الأمر ضميرٌ واجب الاستتار، وإنّ ظهر فهو توكيدٌ. فكيف يكون في جملة التعجب فاعلاً وهو من ضمائر النصب والجرّ؟. وقد حاول أحد اللغويين المحدثين تفسير ذلك وتبريره فقال: «يلاحظ أنّ الضمير الواقع فاعلاً في قوله تعالى من سورة مريم **عَلَيْهَا** **أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ** (مريم، 38) إنّما جاء خَلْفاً عن (واو) الجماعة للغائبين؛ إذ الأصل بناءً على التقدير السابق: (سمِعوا)، ولما كانت (واو) الجماعة لا تكون في محلّ جرٍّ امتنع وقوعها بعد (باء) الجرّ الزائدة لزوماً، ولم يكن بُدٌّ من التوفيق بين الأمرين بالاستغناء عن (واو) الجماعة، والإتيان بالضمير (هم) مكانه؛ لأنّه الضمير الذي يصلح للرفع وللجرّ مع دلالته على جماعة الغائبين»⁽³⁾. ولكن الضمير (هم) في علمي يصلح للرفع عندما يكون منفصلاً لا متصلاً،

(1) - خلود عثمان الصالح، أساليب جرت مجرى المثل، ص 182 بتصرّف. وعباس حسن، النحو الوافي، ج 3/ ص 342.

(2) - الأزهرى، شرح التصريح، ج 2/ ص 60.

*وهي: ياء المتكلم وكاف الخطاب وهاء الغياب وفروعهما.

(3) - عباس حسن، النحو الوافي، ج 3/ ص 345.

كحاله هنا في صيغة التعجب. وحتى مع (لولا) التي يكون ما بعدها مرفوعاً على الابتداء، إلا إذا كان من ضمائر الجر فإنه يكون في محلّ جرّ. نحو: (لولاك...). لذلك فإنّ هذا التخيّر من عبّاس حسن ليس في رأيي سوى لتبرير إعراب المجرور بالباء فاعلاً فقط.

الملاحظة الثانية: مذهب ابن يعيش ومن على رأيه بأنّ المجرور بالباء هو صاحب الفعل المتعجب به ومن ثمّ فهو فاعله، إذ هو الموصوف بالكرم مثلاً، وهذا صحيح، لو كانت الجملة خالصة للخبر، كقولنا: (كرم عمرو جداً) حيث يختفي معنى التعجب ويؤول. ولكنّها في جملة التعجب محلّ البحث والدراسة ليست كذلك، فهي للتعجب، والتعجب ليس وصفاً للتعجب منه فحسب، بل هو إظهار لانفعال وتأثير واضحين تركيباً وأداءً من المتعجب. لأنّه «لا خلاف في أنّ الناطق به- أي التعجب- متعجب»⁽¹⁾. فصاحب الكلام الذي هو المتعجب إذاً هو الفاعل الحقيقي الواقعي للتعجب، والمجرور بالباء هو الموصوف على وجه المبالغة بالفعل أو الصفة المتعجب بهما. قال أحد المفسرين المعربين في إعراب آية سورة مريم عليها السلام السابقة: «ولنا قول ثان: أنّ الفاعل مُضمر، والمراد به المتكلّم... والمجرور بعده في محلّ نصب، ويُعزى هذا للزجاج»⁽²⁾.

الملاحظة الثالثة: إنّ تأويلهم هذه الصيغة بأنّها فعلٌ ماضٍ جاء على صورة الأمر⁽³⁾ غير مسلّم به، لأنّ النطق بالتعجب يكون في زمن النطق والكلام، أي: أنّ قائل (أكرم بعمر!) مثلاً من دون أيّ قرينة دالة على الزمن الماضي يعبر عن انفعاله ويُفصح عنه في الزمن الحاضر الموافق لزمن التكلم، لا الزمن الماضي. وكأنّه قال متعجباً: (أعجب من كرم عمرو) بصيغة المضارع التي فسروا بها أسماء أفعال المضارع. وليت شعري لماذا أولوا صيغة التعجب الثانية (أفعل به!) بالماضي وليس بالمضارع؟

(1) - ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ج2/ص145.

(2) - السمين الحلبي، الدرّ المصون، ج7/ص602. وأمين الشوّ، الجامع لإعراب جمل القرآن، مكتبة الغزالي، دمشق، ودار الفيحاء، بيروت، ط1، 1421 هـ/ 2000 م، ص306.

(3) - شرح ابن عقيل، ج3/ص148 الهامش. وحاشية الصبّان، ج3/ص26.

مع أنَّ القُرْبَى في الصياغة والاشتقاق والاستعمال والدلالة على الزمن بين المضارع والأمر أقوى منها بينه وبين الماضي؛ إذ بُنِيَتِ الأمر صورةً مَحَوَّلَةً أو مَوْلَدَةً عن صيغة المضارع، بحذف حرف المضارعة وإسكان آخره، لذلك قالوا يُبْنَى الأمر على ما يُجْزَم عليه المضارع، وكلاهما يُسْتَعْمَل للحال والاستقبال، ويقبلان معاً نون التوكيد على سبيل المثال. فتأويل هذه الصيغة - إذا لزم التأويل - بالمضارع أولى من تأويلها بالماضي، والله أعلم. هذا بالإضافة إلى أنَّ (أَفْعِلْ) مجردة من القرائن لا دلالة فيها عند المحققين على زمنٍ إلا بتقييدٍ على رأي عباس حسن⁽¹⁾، أي بقرينة. وذلك لتجردها لمحض الإنشاء⁽²⁾.

الملاحظة الرابعة: إنَّ الذي عدَّوه هنا فاعلاً هو نفسه الذي كان في الصيغة التعجبية الأولى مفعولاً به، فكيف تغيَّر إعرابه؟ ولمَ لَمْ يُبْعَثْ عليه مفعولاً في الصيغتين؟ مع أنَّه في الحالتين موصوفٌ بفعل التعجب، كأنَّه واقعٌ عليه، يسمَّونه المتعجب منه. يؤيِّده قولهم بأنَّ (الباء) الجارة إنما جيء بها للتعديّة⁽³⁾، وأنَّ في النحاة مَنْ يُعْرِيه مفعولاً على غرار الأخفش⁽⁴⁾ والفرّاء⁽⁵⁾ لذلك جاز حذفه. قال أبو حيَّان: «وبدلَّ على أنَّ محلَّ المجرور نصبٌ جوازٌ حذفه⁽⁶⁾، ونصبه بعد حذف الباء في قوله:

(1) - عباس حسن، النحو الوافي، ج3/ ص342 و344 و349 الهامش.

(2) - عباس حسن، النحو الوافي، ج3/ ص342.

(3) - السيوطي، همع الهوامع، ج5/ ص57. ومحمد بن عمار درين، تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس، ج1/ ص644 عن الأصول لابن السراج، ص101. ومما يصعبُ هضمه وبلغه (فهْمُه) هنا إقراؤهم بأنَّ الباء للتعديّة، معنى ذلك أنَّ ما دخلتْ عليه مفعولٌ، ومع ذلك يصرون على إعرابه فاعلاً.

(4) - شرح الرضوي لكافية ابن الحاجب، تحقيق يحيى بشير مصري، ق2 / مج1 / ص1087.

(5) - شرح الرضوي لكافية ابن الحاجب، تح. يحيى بشير مصري، ق2 / مج1 / ص1099.

(6) - أي حذف المتعجب منه للعلم به، كما في قول عروة بن الورد:

فذلك إنَّ يلقَ المنيةَ يلقها حميداً، وإنَّ يستغن يوماً فأجدر!

أي: (فأجدر به!).

لقد طرقت رجال الحي ليلى فأبعث دار مُرتحل مزاراً⁽¹⁾

وكان كثيرًا منهم أحسوا بهذا التساؤل وتوقعوه، فقالوا ردًا عليه: «فإن قيل: فكيف صار المتعجب منه هنا فاعلاً وهو في قولك: (ما أكرم زيداً!) مفعول؟ فالجواب أن الفاعل هنا ليس شيئاً غير المفعول، ألا ترى أنك إذا قلت: (ما أحسن زيداً!) فتقديره: (شيء حسن زيداً)، وذلك الشيء ليس غير زيد. فإنَّ الحُسْنَ لو حلَّ في غيره لم يحسُنْ هو، فكان ذلك الشيء مثلاً عينه أو وجهه... فلذلك جاز أن يكون مفعولاً في ذلك اللفظ وفاعلاً في هذا اللفظ إذ المعنى واحد»⁽²⁾. وقال صاحب "النحو الوافي" عن المتعجب منه المنصوب: «هو في ظاهره وفي إعرابه مفعولٌ به، ولكنه في المعنى فاعلٌ...، ثم المفعولُ به الذي هو فاعلٌ في المعنى»⁽³⁾. ولنا أن نقول: ما دام المعنى واحداً هنا وهناك، ومادام الفاعلُ هنا هو نفسه المفعولُ هناك - وهو حقاً كذلك - وما دامت (الباء) عند أكثرهم للتعدية، فلماذا لا يُوحَّد الإعرابُ ويُراخ المعربون؟! نقل السيوطي عن أبي حيَّان قوله: «لو ذهبَ ذاهبٌ إلى أن (أفعل) أمرٌ صورةٌ خبرٌ معنًى، والفاعلُ فيه ضميرٌ يعودُ على المصدرِ المفهومِ في الفعل، والهمزةُ للتعدية، والمجرورُ في موضعِ مفعولٍ لكان مذهباً، فقولك: (أحسنَ بزيداً!)... فيوافق معنى (ما أحسنَ زيداً!)»⁽⁴⁾. وقال الرضي: «والباءُ مزيدةٌ في المفعول وهو كثيرٌ... وأجازَ الزجاجُ أن تكونَ الهمزةُ للصيرورة، فتكونُ الباءُ للتعدية»⁽⁵⁾. وبذلك يكونُ للصيغتين إعرابٌ ومعنى موحدان.

6-2- الفريق الثاني (هي للأمر لفظاً ومعنى):

- (1) - السيوطي، همع الهومع، ج 5 / ص 59 وهامشها.
- (2) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج 7 / ص 148.
- (3) - عباس حسن، النحو الوافي، ج 3 / ص 341 - 342.
- (4) - السيوطي، همع الهومع، ج 5 / ص 58.
- (5) - شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تح. يحيى بشير مصري، ق 2 / مج 1 / ص 1098.

وهم الفراء وعموم الكوفيين والزجاج من البصريين، وتبعهم في ذلك ابن كيسان والزمخشري⁽¹⁾ وابن الطراوة (أبو سليمان بن محمد ت 528هـ) وابن الحاجب (جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس 570-646هـ)⁽²⁾، واستحسنه ابن خروف⁽³⁾ (أبو الحسن علي بن محمد بن علي محمد نظام الدين الأندلسي، ت 610هـ). كلهم ذهبوا إلى أن (أفعل به!) أمر على الحقيقة لفظاً ومعنى، وصيغته متضمنة ضميراً مستتراً للرفع على الفاعلية. وأما الباء فهي للتعدية إلى المفعول الذي هو المتعجب منه المجرور بالباء، وليست زائدة⁽⁴⁾. وهو ما رضي به بعض معري القرآن الكريم، حيث نقرأ للسمين الحلبي عند تناوله قوله تعالى من سورة مريم ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأُفْصِرْ﴾ (مريم، 38): «ولنا قول ثان: أن الفاعل مُضْمَرٌ، والمراد به المتكلم، كأن المتكلم يأمر نفسه بذلك، والمجرور بعده في محل نصب، ويُعزى هذا للزجاج»⁽⁵⁾. بل إنهم لما شبهوا هذه الباء بتلك التي في قوله عز من قائل: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾، قالوا عنها: «هي مزيدة، زيدت لتدل على معنى الأمر، أي: (اكتف بالله)»⁽⁶⁾. وقال الزجاج: «... لأن معنى الكلام الأمر، المعنى: اکتفوا بالله»⁽⁷⁾. فهذا التفسير من شأنه أن يؤيد القول بتضمن الفعل ضمير الفاعل، وكون المجرور بالباء في حكم الفضلة، كما تقدم في قولهم (كفى بهند).

والقول بمفعولية المتعجب منه المجرور بالباء حسب هذا الرأي، له - عندي - أصل وأثر حتى في المذهب السابق القائل بفاعليته، فهم فضلاً عن قولهم: «فزيدت الباء في الفاعل ليصير على

(1) - الأزهرى، شرح التصريح، ج 2/ ص 61. وابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ج 2/ ص 146. وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ص 2067.

(2) - ذكرهما رمضان أبو شعيشع في اختيارات ابن القواس ص 399.

(3) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج 3/ ص 33. وحاشية الصبان، ج 3/ ص 27. بلفظ مختلف.

(4) - حاشية الصبان، ج 3/ ص 27 بتصرف.

(5) - السمين الحلبي، الدر المصون، ج 7/ ص 602. وأمين الشؤ، الجامع لإعراب جمل القرآن، ص 306.

(6) - عبد الله عثمان عبد الرحمن سلطان، جهود المنتجب الهمداني اللغوية من خلال كتابه (الفريد في إعراب القرآن المجيد، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1421 هـ / 2000 م، ص 456 عن الفريد، ج 3/ ص 392.

(7) - هيفاء عثمان عباس فدا، زيادة الحروف، ص 451. وفي "الإتقان" للسيوطي، ج 3/ ص 1084. بلفظ المفرد: اکتف.

صورة المفعول»⁽¹⁾، فإنهم عندما يُعربونه في الصيغة الأولى (ما أفعله!) مفعولاً به يَعْرُونَ التعديّة للهمزة في (أفعل)، لأنّ الفعل المتعجب به في الأصل عندهم غير متعّد في الغالب، وإن كان متعدياً رُدَّ إلى صيغة (فعل) غير المتعدية، ثم تُعجب به بزيادة همزة التعديّة. أو لنقل إذا كان غير متعّد فإنّه يُصبح متعدياً بالهمزة، قال ابن مالك مثلاً: «همزة (أفعل) في التعجب لتعديّة ما عدم التعدي في الأصل... ، كقولك في (حسن زيد): (ما أحسن زيداً!)»⁽²⁾. ولكن عندما تغيّرت الصيغة إلى (أفعل) صارت الهمزة للصيرورة لا التعديّة، قال بعد ذلك: «وهمزة (أفعل) للصيرورة... أي لتحول فاعله ذا كذا»⁽³⁾. مع أنّها فيما يبدو هي نفس الهمزة، بدليل أنّهم يقولون عن (أفعل) أنّه فعل ماضٍ في صورة الأمر. فكيف يكون ذلك إن لم يكن الفعل هو نفسه في الصيغتين؛ فهو (حسن) الذي صار بزيادة الهمزة (أحسن)، ثم صار بصورة الأمر (أحسن). وإذا كان ذلك كذلك فكيف تكون الهمزة في الصيغة الأولى للتعديّة، والمتعجب منه مفعولاً به، ولا يكونان كذلك في الصيغة الثانية؟

6-2-1- اختلافهم في مرجع الضمير في (به):

غير أنّهم بعد اتّفاقهم على أمرية صيغة (أفعل) لفظاً ومعنى، رجعوا واختلفوا في صاحب الضمير الفاعل ومرجعه، وتفرّقوا فيه على رأيين أيضاً:

الرأي الأول: أرجعه ابن كيسان إلى مصدره وهو (الحسن) المدلول عليه بلفظ (أحسن) المفهوم منه بتعبير الصبّان في قولنا: (أحسن زيداً!)، كأنه قيل: (أحسن يا حسن زيداً! أي: دُم به والزّمه!)، ولذلك كان الضمير مفرداً على كلّ حال؛ لأنّ ضمير المصدر كالمصدر لا يُنتى ولا يُجمَع. واستحسن

(1) - الأزهري، شرح التصريح، ج2/ص61.

(2) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج3/ص38. وابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ج2/ص150.

(3) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج3/ص38 - 39.

هذا الرأي أيضًا ابنُ طلحة كما في "التصريح"⁽¹⁾. ولصاحب "الدرّ المصون" مثل ذلك، قال: «ولنا قولٌ ثالثٌ: أن الفاعلَ ضميرُ المصدرِ، والمجرورُ منصوبُ المحلِّ، والتقديرُ: (أحسنُ يا حسنُ بزيدٍ)»⁽²⁾. وأقرّه من المحدثين عباس حسن، قال في إعراب (أفعل به): «أو نقول: (أَجْمَلُ) فعلُ أمرٍ حقيقيٍّ، وفاعله ضميرٌ مستترٌ تقديره أنتَ، يعودُ على مصدرِ الفعلِ المذكورِ وهو (الجمالُ)، والباءُ حرفُ جرٍّ أصليٍّ، وهي ومجرورها أصليّان متعلّقان بالفعل... فالخطابُ الملحوظُ موجّهٌ لمصدرِ الفعلِ المذكورِ بقصد طلبِ استمراره، ودوامِ بقاءه... والفاعلُ مفردٌ مذكّرٌ للمخاطبِ دائماً لأنّه ضميرٌ مستترٌ للمصدرِ المخاطبِ في كلّ الأحوال. والإعرابان صحيحان، والمعنى عليهما صحيحٌ أيضًا، فلا خلافَ بينهما في تأدية الغرض»⁽³⁾. والمستفادُ من هذا الكلام ومثله أن الإعرابَ والتحليلَ السليمين ينبغي أن يُبنىَا على المعنى والغرضِ، وهذا هو المطلوبُ في كلّ إعرابٍ في رأيي، فوظيفةُ الإعرابِ الحقيقيةُ هي وصفُ الكلامِ علميًا ونحويًا بما يخدمُ الفهمَ والإفهامَ على رأيِ ابنِ فارسٍ «في وظيفةِ الإعراب»⁽⁴⁾، لا بما يُستنته ويُبغده.

وردّوا هذا التقديرَ ونعتوه بالفساد، لأنّ من الأفعالِ المتعجّبِ بها ما يكونُ مصدره مؤنثًا، نحو: (سهلَ) فمصدره (السهولة)، فلو كان ضميرُ الفاعلِ عائداً إلى المصدرِ لأنّث. قال ابنُ مالك: «ومما يُبينُ فساده أن من المصادرِ المصوغِ منها (أفعل) ما لا يكونُ إلّا مؤنثًا كالسهولة والنجابة، فلو كان

(1) - الأزهري، شرح التصريح، ج2/ص61. والصّبّان، حاشية الصّبّان، ج3/ص28. ومثله في السيوطي، همع الهوامع، ج5/ص58.

(2) - السمين الحلبي، الدرّ المصون، ج7/ص602. وأمين الشوّاء، الجامع لإعرابِ جمل القرآن، مكتبة الغزالي، دمشق، ودار الفحاء، بيروت، ط1، 1421 هـ/ 2000 م، ص306.

(3) - عباس حسن، النحو الوافي، ج3/ص34-346.

(4) - أحمد بن فارس الصاحب في فقه اللغة، ص42.

الأمر كما توهمه صاحبُ هذا الرأي لقليل في (أسهل به!): (أسهلي)، ولكنه لم يُقل، فصَحَّ لذلك فسادُ ما أدّى إليه»⁽¹⁾.

الرأي الثاني: أمّا غيرُ ابنِ كيسانَ من أصحاب هذا الرأي وهم «الفراء من الكوفيّين، والزجاج من البصريّين، والزمخشريّ وابنُ خروفٍ من المتأخّرين، فرأوا بأنّ الضميرَ المستترّ في صيغة (أفعل به!) للمخاطب نفسه، المستدعى منه التعجب»⁽²⁾. قال ابن مالک: «والثاني أمرٌ باستدعاء التعجب من المخاطب مسنداً إلى ضميره، وهو قولُ الفراء، واستحسنه الزمخشريّ وابنُ خروف»⁽³⁾، أي: «اجعلْ يا مخاطبُ زيداً حسناً وصِفْهُ بالحُسن كيف شئت»⁽⁴⁾. وكأنّهم أدركوا عندَ هذا القولِ معارضةً فاستدركوا ذلك قبلَ السؤالِ⁽⁵⁾، وزادوا حسبَ الأزهرى: «وكانَ القياسُ أن يُقالَ في التأنيث: (أحسني!)، وفي التثنية: (أحسنا!)، وفي الجمع: (أحسنوا!) و(أحسن!)، وإتّما التزمَ إفراده وتذكيره واستتاره لأنّه كلامٌ جرى مجرى المثلّ، والأمثالُ لا تُغيّرُ عن حالها»⁽⁶⁾. ولذلك مُنع من التصرّف فيه فيجىءُ الكلامُ على طريقةٍ واحدةٍ، ليكونَ أدلّ على المراد منه، وهو التعجبُ، ولو جازَ التصرّف فيه ونقله من حالةٍ إلى حالةٍ لأشعرَ بزواله عن ذلك المعنى⁽⁷⁾. وبمثل هذا قال عباس حسن: «ويمكن أن يكونَ موجّهاً للمخاطب، الذي يُرادُ منه التعجبُ، مع وجوب إبقاء الضميرِ على حاله من الإفراد والتذكير، وهذا الوجهُ الذي ينطبقُ في يُسرٍ وغيرِ تكلفٍ على مثل قول الشاعر:

(1) - ابن مالک، شرح التسهيل، ج3/ص38.

(2) - الأزهرى، شرح التصريح، ج2/ص61 بتصرّف.

(3) - ابن مالک، شرح التسهيل، ج3/ص33.

(4) - الصبّان، حاشية الصبّان، ج3/ص28.

(5) - في "حاشية الصبّان"، ج3/ص28 مثلاً: «جوابُ سؤالٍ واردٍ على مَنْ قال الضميرُ للمخاطب».

(6) - الأزهرى، شرح التصريح، ج2/ص61.

(7) - الصبّان، حاشية الصبّان، ج3/ص30.

إِذَا عُمِّرَ الْإِنْسَانُ تَسْعِينَ حِجَّةً فَأَبْلَغُ بِهَا عُمُرًا!، وَأَجْدَرُ بِهَا شُكْرًا!»⁽¹⁾
 وقال الزمخشري معارضاً مذهب البصريين السابق: «وَأَمَّا (أَكْرَمُ بَزِيدٍ!) فَقِيلَ: أَصْلُهُ (أَكْرَمَ زَيْدٍ) أَيِ صَارَ ذَا كَرَمٍ... إِلَّا أَنَّهُ أُخْرِجَ عَلَى لَفْظِ الْأَمْرِ مَا مَعْنَاهُ الْخَيْرُ، كَمَا أُخْرِجَ عَلَى لَفْظِ الْخَيْرِ مَا مَعْنَاهُ الدُّعَاءُ... وَفِي هَذَا ضَرْبٌ مِنَ التَّعْسُفِ، وَعِنْدِي أَنَّ أَسْهَلَ مِنْهُ مَأْخُذًا أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ أَمْرٌ لِكُلِّ أَحَدٍ أَنْ يَجْعَلَ زَيْدًا كَرِيمًا، أَيِ بَأَنْ يَصِفَهُ بِالكَرَمِ، وَالْبَاءُ مَزِيدَةٌ مِثْلُهَا فِي ﴿وَلَا تُقْفُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ (البقرة، 195)، لِلتَّأْكِيدِ وَالِاخْتِصَاصِ، أَوْ بَأَنْ يُصَيِّرَهُ - أَوْ تُصَيِّرَهُ - ذَا كَرَمٍ، وَالْبَاءُ لِلتَّعْدِيَةِ، هَذَا أَصْلُهُ، ثُمَّ جَرَى مَجْرَى الْمَثَلِ، فَلَمْ يُغَيَّرْ عَنْ لَفْظِ الْوَاحِدِ، فِي قَوْلِكَ: (يَا رَجُلَانِ أَكْرَمُ بَزِيدٍ!)، وَ(يَا رَجُلًا أَكْرَمُ بَزِيدٍ!)»⁽²⁾.

في الشطر الأول من هذا التأويل تكون الباء زائدة كما في الآية الكريمة السابقة الذكر، وكذلك حكمها عندهم بعدَ (كفى) في جميع القرآن الكريم. وَذَكَرُوا أَنَّ السَّرَّ فِي زِيَادَتِهَا هُوَ تَأْكِيدُ الْإِتِّصَالِ بَيْنَ الْفِعْلِ وَمَعْمُولِهِ فِي الْمَعْنَى وَالِدَلَالَةِ أَكْثَرَ مِنَ الْفِظِ، فَإِذَا كَانَ مَعْمُولُهَا فَاعِلًا تَزِيدُهُ الْبَاءُ اتِّصَالًا لِأَنَّ الْفِعْلَ يَتَّصِلُ بِفَاعِلِهِ بِنَفْسِهِ اتِّصَالًا مُبَاشِرًا⁽³⁾، وَهُوَ مَا قَالَهُ السِّيُوطِيُّ أَيْضًا فِي "الِإِتِّقَانِ": «وَالْبَاءُ زَائِدَةٌ، دَخَلَتْ لِتَأْكِيدِ الْإِتِّصَالِ، لِأَنَّ الْإِسْمَ فِي قَوْلِهِ: ﴿كَفَى بِاللَّهِ﴾ مُتَّصِلٌ بِالْفِعْلِ اتِّصَالِ الْفَاعِلِ»⁽⁴⁾. وَذَكَرَ الزَّرْكَشِيُّ وَالسِّيُوطِيُّ عَنْ ابْنِ الشَّجَرِيِّ (أَبِي السَّعَادَاتِ هَبَةَ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ ت 542هـ) فِي "أَمَالِيهِ" أَنَّ ذَلِكَ فُعْلٌ إِذَا نَأَى بَأَنَّ الْكِفَايَةَ مِنَ اللَّهِ لَيْسَتْ كَالْكَفَايَةِ مِنْ غَيْرِهِ فِي عِظَمِ الْمَنْزِلَةِ، فَضَوْعَ لَفْظِهَا لِيُضَاعَفَ مَعْنَاهَا⁽⁵⁾.

(1) - عباس حسن، النحو الوافي، ج 3/ص 345.

(2) - الزمخشري، المفصل في علم العربية، تحقيق سعيد محمود عقيل، ص 357. وابن يعيش، شرح المفصل، ج 7/ص 147. والخوارزمي، التخمير، ج 3/ص 330.

(3) - هيفاء عثمان عباس فدا، زيادة الحروف، ص 455 بتصرف.

(4) - السيوطي، الإتيقان في علوم القرآن، ج 3/ص 1084.

(5) - هيفاء عثمان عباس فدا، زيادة الحروف، ص 455. عن البرهان للزركشي، ج 4/ص 252. وجلال الدين السيوطي، الإتيقان في علوم القرآن، ج 3/ص 1084. والرازي، التفسير الكبير، ج 3/ص 229.

وأما في الشطر الثاني منه بقوله: (تُصَيِّرُهُ) فالهمزة للصيرورة، وذلك بعد نقل الفعل من صيغة (فَعَلَ) اللازمة إلى (أَفْعَلَ) المتعدية للمبالغة على رأي ابن يعيش⁽¹⁾. والباء للتعديّة التي تجعل الفاعل مفعولاً، فيكون موضع مجرورها نصباً على المفعوليّة، لا رفعاً على الفاعليّة، فتكون حينئذٍ أصليّة بمعنى الإلصاق⁽²⁾ الذي لا يكاد يفارقها، كمعناها في قولنا: (امزُرْ بزيدي)⁽³⁾، لا زائدة.

أشار الفخر الرازي إلى نكتة لطيفة لمعنى هذه الباء بعد أن أكّد أنّها في أصل معناها للإلصاق، ذكر أن ذلك إنّما يحسن في المؤثر (في كفى بالله، هو الفاعل) الذي لا واسطة بينه وبين التأثير (الفعل كفى) ؛ قال: «يخطرُ لي أنّ الباء في الأصل للإلصاق، وذلك إنّما يحسن في المؤثر الذي لا واسطة بينه وبين التأثير، ولو قيل: (كفى الله) - بدون الباء - دلّ ذلك على كونه تعالى فاعلاً لهذه الكفاية، ولكن لا يدلّ ذلك على أنّه يفعلُ بواسطة أو بغير واسطة، فإذا ذكرت حرف الباء دلّ أنّه يفعلُ ذلك بغير واسطة. بل هو تعالى يتكفلُ لتحقيق هذا المطلوب ابتداءً من غير واسطة أحد، كما قال: ﴿وَكُنْ أَقْرَبَ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ (ق، 16)»⁽⁴⁾. لكن يبدو لي أنّه من حقّ أيّ دارس أن يتساءل: كيف يكون الأمر بهذا التفسير حين لا يكون الفاعل هو الله جلّ شأنه، كأن يكون (زيدياً) مثلاً في قولهم: (كفى بزيدي) ؟

وتبع الزمخشري في اعتراضه ذلك ابن الحاجب، ورأى أنّه جارٍ على القياس، وليس فيه من التعسف ما في مذهب البصريين، وجريانه على القياس يتملّ عندّه في استعمال صيغة الأمر للأمر دون الحاجة إلى القول بأنّه ماضٍ على صورة الأمر. فضلاً عن استعمال الهمزة فيه للتعديّة، وزيادة الباء على المفعول، وهو الكثير. وشبه هذه الصيغة في جمودها وعدم تصرفها بفعل المدح والذم حيث

(1) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج7/ص147.

(2) - المرادي، الجنى الداني، ص45. والسيوطي، الإتيان في علوم القرآن، ج1/ص1082.

(3) - الصبّان، حاشية الصبّان، ج3/ص27.

(4) - الرازي، التفسير الكبير، ج3/ص229.

لم يُعَيَّرَ فيها الضميرُ عن لفظِ الوَحْدَةِ، فيقال: (نِعَمْ رجلاً)، و(نِعَمْ رجلين)، و(نِعَمْ رجالاً)، ولم يُقَلَّ: (نِعْماً رجلين)، ولا (نِعْمو رجالاً)⁽¹⁾.

رأي ثالث: يُمكننا إضافة رأي ثالث في تقدير الضميرِ الفاعلِ، ليس هو المصدر ولا المخاطَبُ، وهو تقديرٌ برأيي سليمٌ من ناحية المعنى والموقف، أعني وضعيّة التواصل والتخاطب والكلام، ولكن يصعبُ إثباته من الناحية الصرفيّة والنحويّة، ذكره السمين الحلبي في إعراب قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾، حين قال: «ولنا قول ثانٍ: أنّ الفاعلَ مُضْمَرٌ، والمرادُ به المتكلّمُ، كأنّ المتكلّمَ يأمرُ نفسه بذلك، والمجرورُ بعده في محلّ نصبٍ، ويُعرَى هذا للزجاج»⁽²⁾. فالمتكلّمُ في هذا الأسلوبِ بالخصوص في غير القرآن الكريم - هو صاحبُ الفعلِ وفاعله حقّاً، لأنّه هو المتعجّبُ الذي يصدرُ عنه الانفعالُ، والإفصاحُ عنه بتلك الصيغة والطريقة. غير أنّه لما جاءتِ الصيغةُ على صورة فعل الأمر، وفُسِّرَتْ بذلك يصعبُ نسبتُها إلى المتكلّم من الناحية الصرفيّة والنحويّة، لأنّه لا يُؤمَرُ بها، وليس له في العربيّة صيغةٌ أمريةٌ مباشرةٌ خاصّةٌ. والقائلون بهذا الرأي يحكّمون بأمريّتها. ولو نُظِرَ إليها نظرةً أخرى غير الفعلية وفُسِّرَتْ مستقلةً عن أقسام الفعلِ المعروفة، وعومِلَتْ بأنّها للتعجب فقط لأمكن ذلك.

6-2-2- مآخذ على هذا المذهب:

ولمعارضٍ هذا التأويلِ القائل بأنّ صيغة (أفعل به!) أمرٌ لفظاً ومعنى أي حقيقةً مآخذٌ على أصحابه، يفيدُ ذكرُها هنا. منها:

(1) - ينظر رمضان أبو شعيشع، اختيارات ابن القوّاس، ص 400 عن الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق موسى بناي العليلي، ج 2/ ص 110 بتصرف.

(2) - السمين الحلبي، الدرّ المصون، ج 7/ ص 602. وأمين الشوّاء، الجامع لإعراب جمل القرآن، ص 306.

6-2-2-1- أنه لو أُريدَ منها الأمرُ حقيقةً لكان كسائر الأفعال، فيتعدى بما تتعدى به، فكان

يُقَالُ في (أَحْسِنْ بَزِيدًا!): (أَحْسِنْ إِلَى زَيْدٍ)⁽¹⁾. وَمِمَّا يُلَاحَظُ في هذا الاعتراضِ الخلطُ بينَ الفعلين في الصيغة والدلالة والاستعمال؛ فالفعلُ المستعملُ في التعجبِ في (أَحْسِنْ بَزِيدًا!) من الحُسْنِ، والهمزة فيه للنقل والصرورة مع الحفاظ على معنى الحُسْنِ بنقله من الفاعل (زَيْدٌ) في (حَسَنَ زَيْدٌ) إلى المفعول (زَيْدًا) في (مَا أَحْسَنَ زَيْدًا) على رأيهم، أي: شيءٌ أَحْسَنَهُ. أمَّا في قولنا: (أَحْسِنْ إِلَى زَيْدٍ) فالفعلُ من الإحسان لا الحُسْنِ على وجه الطلبِ والأمرِ الحقيقيين، لا علاقةً له البتَّةَ بمعنى التعجبِ، فهما جملتان متغايرتان كلُّ التغايرِ تركيبًا وأسلوبًا ودلالةً.

6-2-2-2- أنه لو كان أمرًا على الحقيقة لكان فيه ضميرُ المخاطبِ المأمورِ، فكان يلزمُ تنثيته

وجمعُه وتأنيثُه على حسب أحوالِ المخاطبين، وإبرازُ ضميره كما يلزمُ مع كلِّ فعلٍ أمرٍ عارٍ من المثلِّيَّة⁽²⁾. وأمَّا ادَّعَاؤُهُمْ أَنَّهُ لَزِمَ لَفْظًا واحدًا لَأَنَّهُ أُجْرِيَ مُجْرَى المَثَلِ فمردودٌ؛ لَأَنَّ المَثَلَ يَلْزَمُ لَفْظًا واحدًا دونَ أدنى تبدلٍ ولا تغيير، في حين نجدُ (أَفْعَلْ بِهِ!) يختلفُ عن ذلك، فيدخلُه التغييرُ، بتغيُّرِ المتعجبِ منه نوعًا وعددًا وحضورًا- تكلُّمًا وخطابًا- وغيبيةً، فيقالُ: (أَفْعَلْ بِي! وبنَا وبِكَ وبِكَمَا وبِكُمْ وبِكُنَّ وبِه وبها وبهما وبهم وبهنَّ)⁽³⁾. ولكان يُنتظرُ منه استجابةٌ وردُّ فعلٍ، وذلك لا يكونُ في التعجبِ. وفي تفسير قولهم: (يَا زَيْدُ أَكْرَمَ بَعْمَرٍ!)، و(يَا هُنْدُ أَكْرَمَ بَعْمَرٍ!)، وهكذا مع سائرِ المخاطبين تنثيةً وجمعًا تذكيرًا وتأنيثًا دونَ تغيُّرِ الصيغةِ المتعجبِ بها، قال أبو العباسِ المبرِّدُ: «وتقولُ: يَا هُنْدُ أَحْسَنَ بَزِيدٍ، وَيَا رَجُلَانِ أَحْسَنَ بَزِيدٍ؛ لِأَنَّكَ لَسْتَ تَأْمُرُهُمْ أَنْ يَصْنَعُوا شَيْئًا، وَإِنَّمَا الْمَعْنَى مَا أَحْسَنَهُ»⁽⁴⁾. وقال الصيمريُّ أيضًا: «وَلَا يَتَغَيَّرُ لَفْظُ (أَفْعَلْ بِهِ!) فِي النَّثْنِ وَلَا الْجَمْعِ وَلَا التَّأْنِيثِ... لِأَنَّكَ لَا تَأْمُرُهُمْ أَنْ

(1) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج7/ص148.

(2) - وذلك احترازًا من أفعال الأمر المشبهة بالأمثال الجارية مجراها، نحو: «رُزْ غِيًّا تَزِدُّ حَبًّا».

(3) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج3/ص34 بتصرف.

(4) - المبرِّد، المقتضب، ج4/ص13.

يَفْعَلُوا شَيْئًا، وَإِنَّمَا نَبَّهَتْهُمْ عَلَى مَا يُتَعَجَّبُ مِنْهُ»⁽¹⁾. وفي "شرح المفصل": «وَحَدَّثَ لَفْظَ الْفِعْلِ وَذَكَرَتْهُ لِأَنَّكَ لَسْتَ تَأْمُرُ الْمَخَاطَبِينَ الَّذِينَ تُحَدِّثُهُمْ وَلَا تَسْأَلُهُمْ أَنْ يُكْرِمُوا أَحَدًا، إِنَّمَا تُخَبِّرُهُمْ أَنَّ عَمْرًا كَرِيمًا. وَقَوْلُكَ: (يَا زَيْدُ!) إِنَّمَا هُوَ تَنْبِيْهُ لَهُ عَلَى اسْتِمَاعِ كَلَامِكَ وَحَدِيثِكَ، وَالْفِعْلُ الَّذِي هُوَ (أَكْرَمُ) لَيْسَ لَزِيْدٍ فَيَتَأَنَّنْتُ بِتَأْنِيْتِهِ وَيَتَذَكَّرُ بِتَذَكُّرِهِ وَيُثَنِّتِي لَهُ وَيُجْمَعُ»⁽²⁾. وما دامَ غَيْرَ أَمْرٍ فَهُوَ عِنْدَ أَكْثَرِهِمْ خَبْرٌ لَا إِنْشَاءٌ بِمَفْهُومِ الطَّلَبِ. أَمَّا بِمَفْهُومِ غَيْرِ الطَّلَبِ فَيَكَادُونَ يُجْمَعُونَ عَلَى إِنْشَائِيَّتِهِ. جَاءَ فِي "شرح الرضيِّ للكافية": «وَإِنَّمَا لَمْ يُصَرِّفْ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ (أَفْعِلْ)، وَإِنْ خُوْطِبَ بِهِ مَتْنٌ أَوْ مَجْمُوعٌ أَوْ مُؤَنَّثٌ، فَلَمْ يُقَلْ: (أَحْسِنَا، أَحْسِنُوا، أَحْسِنِي، أَحْسِنِ)، لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ عِلَّةِ كَوْنِ فِعْلِ التَّعَجُّبِ غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ، وَسَهْلَ ذَلِكَ انْمِحَاءُ مَعْنَى الْأَمْرِ فِيهِ كَمَا انْمَحَى فِي (مَا أَفْعَلْ) مَعْنَى الْجَعْلِ، وَصَارَ مَعْنَى (أَفْعِلْ بِهِ) كَمَعْنَى (مَا أَفْعَلْ)، وَهُوَ مُحْضٌ إِنْشَاءٌ التَّعَجُّبِ، وَلَمْ يَبْقَ فِيهِ مَعْنَى الْخُطَابِ حَتَّى يُثَنِّتِي وَيُجْمَعُ وَيُؤَنَّثَ...»⁽³⁾.

6-2-2-3- لو كان أمرًا مستندًا إلى المخاطب لم يجز أن يليه ضميرُ المخاطب، أي: ضمير الجر المتصل بالباء، نحو: (أَحْسِنْ بكَ!) وفروعها؛ لأنَّ في ذلك إعمالَ فعلٍ أمرٍ واحدٍ في ضميرَيْن؛ فاعِلٍ ومفعولٍ لمخاطبٍ واحدٍ⁽⁴⁾، وهو لا يستقيم، فلا يُقالُ مثلاً: (أَكْرِمَكَ) على الأمر، إذا كان الفاعلُ هو المفعول عينه، وإنَّما يُقال: (أَكْرِمْ نَفْسَكَ) بانعكاس الضمير.

6-2-2-4- أنه لو كان أمرًا على الحقيقة لكانَ فيه ضميرٌ للمخاطب مطابقٌ له في النوع والعدد، فيجتمعُ في الخطاب مخاطبانِ اثنانِ في آنٍ واحدٍ، وذلك غيرُ صحيحٍ، قال الدماميني معارضاً هذا الرأي: «وِيرُدُّهُ أَنَّهُ يُقَالُ: (أَحْسِنْ بَزَيْدٍ يَا عَمْرُو!)، إِذْ لَا يُخَاطَبُ شَيْئَانِ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ»⁽⁵⁾. وَلَكِنْ

(1) - الصيمري، التبصرة والتذكرة، ج1/ ص267.

(2) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج7/ ص148.

(3) - شرح الرضيِّ لكافية ابن الحاجب، تح. يحيى بشير مصري، ق2 / مج1 / ص1098.

(4) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج3/ ص34 بتصرف.

(5) - الصبَّان، حاشية الصبَّان، ج3/ ص28.

الحديث هنا عن جملة التعجب مستقلة، من غير جملة أخرى تُضم إليها. أمّا قولنا: (أحسنُ بزيدي يا عمرو!)، فهو مركَّب من جملتين على رأي نحائتا؛ جملة التعجب، وجملة النداء، ومن ثمَّ يكون في الكلام خطابان؛ خطابٌ لصاحب الفعل على مذهب مَنْ قال به كما سبق، وخطابٌ ثانٍ للمنادى. فلا وجود لمخاطبين في حالة واحدة إذن.

6-2-2-5- لو كان الناطق بـ (أفعل) أمرًا المخاطب بالتعجب لم يكن هو متعجبًا، كما لم يكن الأمر بالحلف حالفًا. ولا خلاف في كون الناطق بالتعجب متعجبًا⁽¹⁾.

6-2-2-6- لو كان بمعنى الأمر حقيقةً لوجب له الإعلال إذا كانت عينه ياءً أو واوًا، نحو: (أبني) و(أقم)، من الفعلين (أبان) و(أقام)، وما كان يُقال في التعجب بهما: (أبين به!) و(أقوم به!)، كما قيل في الصيغة الأولى: (ما أبينته!) و(ما أقومته!) فلما كانا كذلك تبين أنهما ليسا أمرًا⁽²⁾.

6-2-2-7- أن الأمر في المعنى طلبٌ إيقاع فعل في المستقبل غير حاصل زمن التكلم للأغراض المعروفة للأمر في علم المعاني، وأنه يقتضي وجود طالب هو الأمر نفسه، ومطلوب هو الفعل المأمور بإيقاعه، ومطلوب منه هو المخاطب. أمّا التعجب فلا يكون إلا من شيء قد وجد في الحال أو الماضي، ولا يكون للاستقبال، وصدوره من المتعجب لا يتطلب ما سبق في الأمر؛ لأنه شعورٌ أو انفعالٌ نفسي ذاتي.

كلُّ هذه الطعون والاعتراضات من معارضي رأي القائلين بمفعولية المتعجب منه المجرور بالباء تثبت في رأيهم فاعليته حملًا له على المجرور بالباء في مثل قوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾. قال ابن

(1) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج3/ص33. ومثل ذلك في السيوطي، همع الهوامع، ج5 / ص58.

(2) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج3/ص34.

مالك: «وقد تبين بتقدير ما ذكرته فاعلية ضمير (أفعل به!) المجرور بالباء، وهو نظير المجرور بعد (كفى) في نحو: ﴿وَكَلَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾»⁽¹⁾.

7- صياغة التعجب القياسي:

وضع النحاة للفعل⁽²⁾ الذي يقع به التعجب - أي المتعجب به⁽³⁾ - المبوب له في العربية كما يقولون صفات سموها شروطاً يجب توفرها فيه ليصح منه ذلك، وإذا فقد أحدها استعان المتعجب بمساعدٍ يسوغ له التعجب بذلك الفعل، كما سأيين بعد عرض هذه الشروط⁽⁴⁾. وهي أن يكون الفعل المراد التعجب به:

7-1- ثلاثياً: فلا يبنى مما يزيد على ذلك أصالة أو زيادة. وأضاف بعضهم شرط التجريد؛ أي أن يكون مجرداً، كما ذكر في "التسهيل"⁽⁵⁾ و"المساعد"⁽⁶⁾. وهذا بنظري مما لا لزوم له لدلالة كونه ثلاثياً عليه؛ فالثلاثي لا يكون إلا مجرداً. وهذا الشرط يخرج الرباعي المجرد، وكل الأفعال المزيدة.

(1) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج3/ص34.

(2) - يؤكد النحاة بناء صيغتي التعجب من الفعل لا الاسم، وما سُمع عن العرب من الاسم فهو خطأ أو شاذ، نحو: (ما أكلبه!) من الكلب، و (ما أحمره!) من الحمار، وكذلك (ما أقمنه بكذا!) و (أقمن به!) من الصفة (قمن أو قمين) بمعنى (حقيق أو جدير) أو قولهم: (ما أذرعَ فلانة!) من الذراع، أي (ما أخفها في الغزل) أو من الصفة (امرأة ذراع) بفتح أوله. أي خفيفة الذراع في الغزل. ابن عقيل، المساعد، ج2/ص156 و160. والأزهري، شرح التصريح، ج2/ص67. والسيوطي، شرح القصيدة الكافية في التصريف، تح. ناصر حسين علي، المطبعة التعاونية بدمشق، د.ط، 1989م/1409هـ، ص61. والصبان، حاشية الصبان، ج3/ص30. وهو أمر يدفع إلى السؤال: لماذا لا يقال إنهما مصوغتان من المصدر عند من يعتبر المصدر أصل الاشتقاق، فيكون قولنا: (ما أحسنه!) من الحسن، وفي "حاشية الصبان" ما يعزز ذلك، ففي شرح قول الناظم «من ذي ثلاث»، قال: «أي من مصدر فعل ذي ثلاث» ج3/ص30. فأكد على لفظ (مصدر) مع ذكر لفظ (فعل). ومصوغتان من الفعل عند من يرد الاشتقاق إلى الفعل.

(3) - هذا المصطلح استخدمه ابن مالك في "شرح التسهيل"، ج3/ص38 و39.

(4) - تنتظر هذه الشروط مثلاً في ابن مالك، شرح التسهيل، ج3/ص44 وما بعدها. وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج3/ص154. والمساعد، ج2/ص156 وما بعدها. وحاشية الصبان، ج3/ص30. والأزهري، شرح التصريح، ج2/ص67 وما بعدها. وابن يعيش، شرح المفصل، ج7/ص144 وما بعدها.

(5) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج3/ص44.

(6) - ابن عقيل، المساعد، ج2/ص160.

واستنتجوا بعض الأفعال المبدوءة بالهمزة على زنة (أَفْعَل) مع اختلافهم في ذلك بين مُجيزٍ مطلقاً، وهو مذهب سيبويه والمحققين من أصحابه بتعبير الأزهرى، واختاره ابن مالك. ومُجيزٍ بشرط أن تكون الهمزة لغير النقل، أي لغير التعدية، وإلى هذا ذهب ابن عصفور في "المقرب"، قال: «وإن كان على وزن (أَفْعَل) ولم تكن همزته للتعدية جاز التعجب منه، نحو قولهم: (ما أخطأه! وما أصوبه!)»⁽¹⁾. ومانعٍ مطلقاً، وهو مذهب المازني والأخفش والمبرد وابن السراج والفارسي⁽²⁾، وقالوا أيضاً: (ما أعطاه للدرهم!) و(ما أولاه للخير!)، وقصره بعضهم على المسموع منه فقط، ونسبوه إلى سيبويه، وقاس عليه آخرون، كالأخفش والمبرد⁽³⁾. وأرجعوا سبب ذلك إلى أن الفعل المتعجب به يلزم حذف الزيادة الدالة على معنى مقصود، فيتدخل الفعل الأصلي مع المزيد في المعنى، فتفوت الدلالة على معنى الزيادة من مطاوعة أو مشاركة أو طلب حسب الحروف الزائدة⁽⁴⁾. قال ابن يعيش: «فلو تعجبنا بشيء منها بحذف الزيادة لم يُعلم أي المعاني نريد؟ وكذلك لو وقع التعجب من (اضطرب)، وقيل: (ما أضربه!)، لم يُعلم أضراب هو أم مضطرب في نفسه؟»⁽⁵⁾. هذا من جهة، ومن جهة ثانية لأن التعجب عند أكثرهم «لا يدخل إلا فيما كان على (فَعْل)، أو صيغة يتأتى منها (فَعْل) من غير حذف، نحو: (عَلِمَ)، و(ضُرِبَ)، و(كُتِبَ) و(قُضِيَ) إذا تكرر وجرى مجرى الغريزة... وما زاد على ثلاثة أحرف فإن التعجب لا يدخل فيه، ألا ترى أنك لا تقدر أن تبني (فَعْل) من (انطلق) و(استخرج) إلا بعد الحذف... وذلك يؤدي إلى اللبس»⁽⁶⁾. وقوله: «لا يدخل فيه» فيه كثير من الذكاء والحيلة، لأنه في حال التعجب به يُقال: (ما أشد انطلاقه!) - لا (ما أطلقه!)، لأن هذان الطلاق لا الانطلاق - فكأن

(1) - ابن عصفور، المقرب، ج 1 / ص 73.

(2) - الأزهرى، شرح التصريح، ج 2 / ص 68. وفي حاشية الصبان، ج 3 / ص 30 إشارة إلى ذلك من غير تفصيل.

(3) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج 7 / ص 144.

(4) - الأزهرى، شرح التصريح، ج 2 / ص 68. والصبان، حاشية الصبان، ج 3 / ص 30، بتصرف.

(5) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج 7 / ص 145.

(6) - عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، مج 1 / ص 362.

التعجب عندئذ يكون من شدة الانطلاق، لا من الانطلاق نفسه، وبينهما فرق واضح. ويدعم هذا الفهم تجويز بعضهم التوصل إلى التعجب ب (أشد) ونحوها حتى مع الأفعال المستوفاة الشروط⁽¹⁾، فيقال: (ما أشد فُبحه!)، مع جواز (ما أقبَحه!) ليكون التعجب من شدة القبح لا من القبح فقط، فتزداد درجة التعجب والاستغراب. ورغم اتفاقهم في شرط ثلاثية الفعل المراد التعجب منه، إلا أنهم عندما يفسرون (ما أحسنه!) ب(شيء حسن أو أحسنه) كما تقدم، فإنهم يجعلونه مزيداً بالهمزة أو بالتضعيف، فلا يكون حينئذ ثلاثياً.

7-2- أن يكون تاماً: فلا تُبنى صيغتا التعجب من الأفعال الناقصة من (كان وكاد) وأخواتهما عند الجمهور لعدم الفائدة في مثل: (ما أكونَ زيداً قائماً!)، فلا تفيد مبالغة ولا تعجباً، وأجاز ذلك الفراء وابن الأنباري⁽²⁾. وردَّ بأن (أكونَ) عندهم في هذه الحالة تنصب شيئين (معمولين). ولا يجوز حذف (قائماً) لامتناع حذف خبر (كان). كما لا يجوز جرُّه - خبر كان - باللام لامتناع جرِّ الخبر باللام⁽³⁾؛ فلا يقال: (ما أكونَ زيداً للقيام!). وأمَّا نسبة ذلك إلى الكوفيين فليس مشكلاً، لأنه مبني على أن المنصوب بعد (كان) حالٌّ عندهم، رغم عدم السماع⁽⁴⁾. وفي حال حذف الخبر بقولنا: (ما أكونَ زيداً) تصبح (كان) تامة بمعنى الوجود.

7-3- أن يكون متصرفاً: تصرفاً تاماً؛ فلا يُتعجب من الأفعال الجامدة، مثل (ليس، عسى، نعم وبئس)، ولا من (يدع ويذر) لنقص تصرفهما، إذ لم يُسمع الماضي منهما⁽⁵⁾. وشذَّ (ما أعساه!)⁽⁶⁾،

(1) - الأزهرى، شرح التصريح، ج2/ص74. والصبان، حاشية الصبان، ج3/ص33.

(2) - ابن عقيل، المساعد، ج2/ص156. ونسب تجويزه إلى الكوفيين. شرح ابن عقيل، ج3/ص154. وكذلك في شرح التصريح للأزهرى، ج2/ص71.

(3) - الصبان، حاشية الصبان، ج3/ص31.

(4) - الأزهرى، شرح التصريح، ج2/ص71 بتصرف. والصبان، حاشية الصبان، ج3/ص31.

(5) - ينظر حاشية الصبان، ج3/ص30 بتصرف.

(6) - ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ج2/ص157. ومثله في حاشية الصبان، ج3/ص31.

وغلطه الدماميني حسب ما ورد في "حاشية الصبان" لأن (ما أعساه!) بالتعجب بمعنى (ما أحقه!) ليست من (عسى) التي تفيد معنى الرجاء⁽¹⁾. وفي "الارتشاف": «وشد قولهم: (ما أعساه!)، و(أعس به!)، ومعناه: (ما أحقه!)، و(أحقق به!)»⁽²⁾.

7-4- أن يكون مثبتاً: غير منفي نفيًا ملازمًا للفعل في أغلب أحواله لا يفارقه إلا نادرًا، نحو: (ما عاج فلان بالدواء). أي: ما انتفع به⁽³⁾. أو نفيًا غير ملازم، نحو: (ما أفلح العاجز). فلا يُبينان- فعلا التعجب- مما نُفي لزومًا نحو: (لم يعج)، أو جوازًا نحو: (لم يعج). فالأول بمعنى (انتفع)، قال أبو علي القالي: «أنشدنا ثعلب عن ابن الأعرابي:

ولم أر شيئًا بعدَ ليلَى أَلَدُهُ ولا مَشَرَبًا أَرَوَى بِهِ فَأَعِجُ

أي: أُنْفَعُ⁽⁴⁾. والثاني بمعنى (مال)، و(عاج ← يعج) لازم النفي، وهو المشهور، و(عاج ← يعج) لا يلزمه... وإنما شرطُ الثبوت لأنَّ فعلَ التعجب مُثَبَّتٌ⁽⁵⁾.

7-5- أن يكون قابلاً للزيادة والكثرة، والتفاضل والتفاوت في المعنى: فلا يُتعجب- صرفيًا- مثلاً من الأفعال التي لا تقبل التفاضل لاشتراك الجميع فيها، ولا مزية فيها لبعض فاعليها على بعض، حتَّى يُتعجب منها⁽⁶⁾، نحو: (مات، فني وغرق)، إذ لا تفاوت في معانيها، «وحيثُ يمتنعُ التفاوتُ والزيادةُ في معنى الفعلِ يمتنعُ الداعي للعجب»⁽⁷⁾. وزاد ابن عقيل في "المساعد" «فلا يُقال: (ما أعلم

(1) - الصبان، حاشية الصبان، ج3/ص31.

(2) - أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ص2079.

(3) - ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج3/ص154. والأزهري، شرح التصريح، ج2/ص71. والخضري، حاشية الخضري، ج2/ص93. وعباس حسن، النحو الوافي، ج3/ص350.

(4) - الأزهري، شرح التصريح، ج2/ص71.

(5) - ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ج2/ص151. والمثالثان في شرح التسهيل، ج3/ص44.

(6) - يُنظر الأزهري، شرح التصريح، ج2/ص70.

(7) - عباس حسن، النحو الوافي، ج3/ص349.

الله!)، لأنَّ عِلْمَهُ لا يَقْبَلُ الزيادة، وقالت العربُ: (ما أعظمَ اللهَ وأجلَّهُ!)⁽¹⁾. أي أنَّ عِلْمَهُ - سبحانه - مطلقٌ لا حدودَ له، ثابتٌ لا يتغيَّر، والله أعلم. وهذا يُعدُّ عندي من باب التأثُّم والتحفُّظ من قِبَل نحائنا خوفاً من الوقوع في المحذور العقديَّ في حقِّه تعالى اسمه وتزَهَّتْ صفاته، وإلاَّ فإنَّ التعجُّب من صفاته سبحانه راجعٌ إلى المتعجِّب الذي يرى عِلْمَهُ أو عظمتَه فوقَ الاعتبارِ، لا تحدُّهما الحدودُ، إلى درجة الرضا والإعجاب، لا إلى أنَّهما يزيدان ويكثران، كما عندَ غيره من خَلْقِه جلَّ في علاه.

7-6- ألا تكون الصفة المشبهة منه أو اسمُ الفاعل بتعبير بعضهم⁽²⁾ على وزن (أفعل ←

فَعْلَاء): كأفعال صفاتِ الجمالِ والعاهاتِ والألوان. كما هو الأمرُ في بناء (أفعل) التفضيل، وذلك حتَّى لا يَلْتَبِسَ مَعْنِيَا التفضيلِ والتعجُّبِ بالوصف، لكنَّهم اختلفوا في هذا الشرطِ خصوصاً إذا دلَّ على عاهةٍ أو لونٍ، فمَنَعَهُ البصريُّونَ إلاَّ الأخفش، وأجازَه الكوفيُّونَ منهم الكسائيُّ وهشامُ الضرير، فأجازوا (ما أعورَه!)، وروى الكسائيُّ أنَّه سمعَ (ما أسودَّ شعرَه!)⁽³⁾. أمَّا الفارسيُّ والجرجانيُّ فيرجعان علَّةَ امتناعِ التعجُّبِ المباشرِ من أفعالِ العاهاتِ والألوانِ من نحو (عورَ) و(سودَ) إلى أنَّها في الحكم زائدةٌ على ثلاثة أحرفٍ بتعبيرِ الفارسيِّ، محذوفاتٌ من (اعورَ) و(أسودَ)، قال عبد القاهر الجرجاني: «وذاك أنَّ الأفعالَ التي تأتي للعيوب والألوانِ بابُها (أفعل) و(أفعل)»⁽⁴⁾. ويبدو لي أنَّ في هذا الشرطِ كثيرٌ من المبالغة، خصوصاً عندما تُستعملُ الصيغةُ خالصةً للتعجُّب، فالْبَوْنُ حينها يكونُ شاسعاً بينها وبين الصفةِ المشبهة، والأسلوبُ والسياقُ كفيلا بضمان أمن اللبس؛ فشتانَ ما بينَ التعبيرين: (زيدُ الأسودُ) مثلاً، و(ما أسودَّه!)، فالوصفُ المحضُ واضحٌ في الأول، والتعجُّبُ بيِّنٌ في الآخر. وإنَّ صحَّ الالتباسُ بين التفضيلِ والوصفِ في حالاتٍ خاصَّةٍ جدًّا؛ وهي حينَ يكونُ (أفعلُ) التفضيلِ معرِّفاً بـ(أل) مجرداً

(1) - ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ج2/ص157.

(2) - الأزهرى، شرح التصريح، ج2/ص71، وحاشية الصبَّان، ج3/ص31.

(3) - ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ج2/ص158.

(4) - الجرجاني، المقتصد، مج1/ص364، ومثله في الأزهرى، شرح التصريح، ج2/ص71.

من (من) مثلاً، فيقع التداخل في المعنى بينهما، فيجب أن نقول حينذاك: (الرجل الأسود) للوصف، و(الرجل الأشد سواداً) للتفضيل.

7-7- ألا يكون مبنياً للمفعول (المجهول): تحويلاً أو تأصيلاً، فالتحويل كما في (ضرب)،

المحول من (ضرب)، فلا يبنى منه التعجب القياسي، فلا يقال: (ما أضرب زيداً!)، والمراد وقوع الضرب عليه، لئلا يقع اللبس في التعجب منه وهو فاعل - أي بضرب أوقعه هو - بالتعجب منه وهو مفعول - أي بضرب أوقع عليه كما شرحه ابن عقيل⁽¹⁾ - ويزول ذلك اللبس ويدرك المراد إذا قيل: (ما أضرب زيداً لعمرؤ!) بالتعدي باللام، لأنه لا يقال: (ما أضرب زيداً عمرؤ!) بالتعدي المباشرة؛ «لأن فعل التعجب لا يتعدى إلى مفعول غير المتعجب منه»⁽²⁾. أمّا المقصود بالتأصيل فما كان من الأفعال ملازماً لصيغة (فعل)، نحو: (عني به)، و(زهي عليه) بمعنى تكبر، فيجوز التعجب بهما لأمن اللبس، فيقال: (ما أعناه بحاجتك!) و(ما أزهاه عليك!) مثلاً. ذهب إلى ذلك ابن مالك وابنه⁽³⁾ المعروف بابن النازم. قال عباس حسن: «أمّا الأفعال المسموعة التي يقال إنها تلازم البناء للمجهول، مثل (زهي - هزل)، فالأنسب الأخذ بالرأي الذي يجيز الصياغة منها بشرط أمن اللبس، فيقال: (ما أزهي الطاووس! وما أهزل المريض!)»⁽⁴⁾. وأرجع الرضي سبب امتناع بناء صيغة التعجب من المبني للمفعول لكونه مأخوذاً - في الأصل - من (فعل) المضموم العين، أو المنقول إليه، ليدلّ بنقله إلى (فعل) على أن المتعجب منه صار كالغريزة، لأنّ باب (فعل) موضوع لهذا المعنى، وهو لازم. ولكنه إذا أمن التباس المفعول بالفاعل قد يجوز التعجب منه مباشرة. نحو: (ما أجنّه!)⁽⁵⁾.

(1) - شرح ابن عقيل، ج 3 / ص 154.

(2) - الصيمري، التبصرة والتذكرة، ج 1 / ص 269.

(3) - الأزهري، شرح التصريح، ج 2 / ص 70.

(4) - عباس حسن، النحو الوافي، ج 3 / ص 350.

(5) - يحيى بشير مصري، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ق 2 / مج 1 / ص 1089. بتصرف.

لَخَصَ ابْنُ مَالِكٍ شُرُوطَ صِيَاغَةِ التَّعْجَبِ الْقِيَاسِيَّ مِنَ الْفِعْلِ فِي أَلْفَيْتِهِ بِقَوْلِهِ:

وَصُغْهُمَا مِنْ ذِي ثَلَاثٍ، صُرْفًا قَابِلِ فَضْلٍ، تَمَّ، غَيْرِ ذِي انْتِقَا
وغيرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلًا وَغَيْرِ سَالِكِ سَبِيلِ فُعْلًا⁽¹⁾

وفعل مثل ذلك في "التسهيل" و"شرح"، فقال: «بناء هذين الفعلين من فعل ثلاثي مجرد تام مثبت

متصرف قابل معناه للكثرة غير مبني للمفعول ولا معبر عن فاعله بأفعل فعلاء»⁽²⁾.

8- كيفية التعجب مما افتقر إلى الشروط السابقة:

لكل شرط من الشروط السابقة- أو لنقل لجلّ صفات الفعل التي تُسَوِّغُ التعجب به أو منه قياسيًا-

صفة تقابلها تمنع ذلك:

- فالثلاثية يقابلها ما يزيد على ثلاثة أحرف، رباعيًا مجردًا كان أو مزيدًا عليه.

- والتمام يقابلُه النقصانُ كأن يكون الفعل من النواسخ.

- والتصرف يقابلُه الجمودُ ك(نعم وبس).

- والإثبات يقابلُه النفي.

- والبناء للمفعول أو المجهول يقابلُه البناء للفاعل أو المعلوم.

- وعدم كون الصفة منه على زنة (أفعل، فعلاء) يقابلُه كونها كذلك.

فإذا افتقر فعل لإحدى تلك الصفات مُنِعَ التعجبُ به صرفيًا مباشرة. غير أن اللغة والتركيب-

النحو- لا يمنعان ذلك، بل يمنحان المعبر المنشئ وسيلةً وطريقةً للإفصاح عن حاجته إلى التعجب.

(1) - الأزهري، شرح التصريح، ج2 / ص72. والخضري، حاشية الخضري، ج2 / ص92.

(2) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج3 / ص44. وهو ما فعله أيضًا أبو حيّان الأندلسي في ارتشاف الضرب،

8-1- فإذا زادَ الفعلُ المرادُ استعمالُهُ في التعجّب على ثلاثة أحرفٍ، أو كان الوصفُ منه على

(أَفْعَلْ ← فَعْلَاءُ) تُعْجِبَ به بالاستعانة بمساعدٍ، هو فعلٌ آخرٌ مستوفٍ للشروط، صالحٌ لما يريدُ المتعجّبُ، مناسبٌ لتقوية المعنى، يصوغ منه (أَفْعَلْ) مع (ما)، أو (أَفْعِلْ بِ)، نحو: (ما أَقْوَى، ما أَعْظَمَ، ما أَشَدَّ، ما أَحْسَنَ، ما أَكْبَرَ)، أو (ما أَضْعَفَ، ما أَحْقَرَ، ما أَفْبَحَ، ما أَصْغَرَ)، و(أَقْوَى بِ، أَعْظَمَ بِ، أَفْبَحَ بِ، وهكذا). ثمَّ يُتَّبَعُ بمصدر الفعل محلّ التعجّب منصوبًا مع الصيغة الأولى، ومجرورًا مع الثانية. نحو: (ما أَحْسَنَ اجْتِهَادَ الطَّالِبِ!)، و(ما أَشَدَّ حُمْرَةَ الدِّم!)، أو (أَحْسِنُ بِاجْتِهَادِ الطَّالِبِ!)، و(أَشَدُّ بِحُمْرَةِ الدِّم!).

8-2- أمّا إذا كان الفعل ناقصًا - أي ناسخًا - له مصدرٌ فيُفَعَّلُ معه كما فُعِلَ مع الأفعال غير الثلاثية مثلاً؛ فيقالُ في (كَانَ الْعَرَبِيُّ رَحَالًا): (ما أَكْثَرَ كَوْنَ الْعَرَبِيِّ رَحَالًا!)، أو يُحَافِظُ عليه فعلاً، فيقال: (ما أَكْثَرَ مَا كَانَ الْعَرَبِيُّ رَحَالًا!).

8-3- وإذا كان جامدًا، غير متصرفٍ، أو غير قابلٍ للزيادة في المعنى والتفاوت فيه، فلا يصاغُ منه تعجّبٌ قياسيٌّ، بل لا يُتَعَجَّبُ منهما البتّة⁽¹⁾.

8-4- وإذا كان منفيًا، نحو: (ما نَدِمَ الْمُجِدُّ)، و(ما نَجَحَ الْمُجْتَهِدُ). يُؤْتَى أيضًا بصيغة تعجّبٍ من فعلٍ مساعدٍ مناسبٍ، وبعده بالمصدر المؤوّل (أَنْ + الفعل المنفي) للمحافظة عليه منفيًا. فيصبح التركيبُ مثلاً: (ما أَجْمَلَ أَنْ لَا يَنْدَمَ الْمُجِدُّ!)، و(ما أَفْبَحَ أَلَّا يَنْجَحَ الْمُجْتَهِدُ!). وكذلك بالصيغة التعجبية الثانية: (أَجْمَلُ بِالْأَنْ لَا يَنْدَمَ الْمُجِدُّ!). قال أبو حيان: «فإنَّ كان المانعُ كونه منفيًا جعلته في صلة (أَنْ)، نحو: (ما أَفْبَحَ أَنْ لَا تَأْمَرَ بِالْمَعْرُوفِ!)، و(أَفْبَحُ بَأَنْ لَا تَأْمَرَ بِالْمَعْرُوفِ!)»⁽²⁾. وذلك من الجملة المنفية (ما أَمَرْتُ بِالْمَعْرُوفِ)، أو (أَنْتَ لَا تَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ). ويجوزُ أَنْ يُؤْتَى بالمصدر الصريح

(1) - الأزهرى، شرح التصريح، ج 2 / ص 74. والصبّان، حاشية الصّبّان، ج 3 / ص 34.

(2) - أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ص 2086.

مسبوقةً بلفظ (عَدَم) الدالّ على معنى النفي مضافاً- المصدر- إليه، فيقالُ في المثال السابق: (ما أَجْمَلَ عَدَمَ نَدَمِ الْمُجِدِّ!)، و(أَقْبَحَ بَعْدَمِ نَجَاحِ الْمُجْتَهِدِ!).

8-5- وإذا كان مبنياً للمجهول بناءً عارضاً كان التعجبُ به أو منه بنفس الوسيلة، مع المحافظة على الفعل في صيغة البناء للمجهول مسبوقةً بـ(ما) المصدرية، فيقال في: (عُرِفَ الحقُّ): (ما أَحْسَنَ ما عُرِفَ الحقُّ!). وفي (ضُرِبَ زيدٌ): (ما أَكْثَرَ ما ضُرِبَ زيدٌ!)، و(أَكْثَرَ بما ضُرِبَ زيدٌ!)⁽¹⁾.

مع التنبيه إلى أنّ هذه الطريقة غيرَ المباشرة في التعجب تصلحُ حتّى مع الفعل المستوفي شروط الصياغة القياسية؛ نحو: (ما أَجْمَلَ الحقُّ!)، يجوزُ فيها (ما أَعْظَمَ جمالَ الحقُّ!)⁽²⁾. كما ذكروا أنّ بعض الأفعال وإن استوفت جميع تلك الشروط لم يُصنع منها التعجب القياسي المباشر، بل استغنت العربُ عن ذلك باستعمال الطريقة الثانية. قال ابنُ مالك: «ومن الأفعال ما لم يُصنع منه فعلٌ تعجب مع كونه ثلاثياً مجرداً تاماً متصرفاً قابلاً للكثرة مصوغاً للفاعل غير معبرٍ عن فاعله بـ (أَفْعَل ← فعلاء) ؛ فمن ذلك (سَكَرَ)، و(قَعَدَ وَجَلَسَ) ضِدّاً (قام) ، و(قالَ) من القائلة، استغنت العربُ فيهما بـ(ما أَشَدَّ سُكْرَهُ!) و(ما أَكْثَرَ قَعُودَهُ وَجُلُوسَهُ وَقائِلَتَهُ!) عن (ما أَسْكَرَهُ وَأَقْعَدَهُ وَأَجْلَسَهُ وَأَقِيلَهُ!)»⁽³⁾.

وبعد، فإنّي أرى هنا أنّه لا ينبغي التسليم لهذا دون تروٍّ ومناقشة. فالمُمكنُ في التراكيب التعجبية بالأفعال غير المستوفية الشروط السابقة نحو: (ما أَشَدَّ حمرةَ الدم) مثلاً، يُحسُّ أنّ التعجب لم يكن من حمرة الدم نفسها، إنّما كان من شدّتها. وهكذا مع باقي التراكيب والأساليب التعجبية بالطريقة الثانية غير المباشرة، فالتعجب فيها يكونُ من صفة الفعل المساعد، لا من مصدر الفعل الذي أريدَ التعجبُ به أصلاً، ليصيرَ ذلك المصدرُ متعجباً منه مفعولاً به لصيغة التعجب المساعدة.

(1) - أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ص2085.

(2) - تراجع هذه الحالات مثلاً في الأزهرى، شرح التصريح، ج2 / ص73-74. وحاشية الصبّان، ج3 / ص33-34. وعباس حسن، النحو الوافي، ج3 / ص353 حتّى ص356 فقد ذكرها ببعض التفصيل.

(3) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج3 / ص48.

9- التعجب بصيغة (فعل):

يذكر النحاة صيغةً ثالثةً للتعجب يعتبرها بعضهم من التعجب غير المبوب له كالصيغتين

السابقتين⁽¹⁾. هي صيغة

(فعل) اللازمة حتى لو كانت مُحَوَّلَةً من فعلٍ متعَدٍّ أصلاً. مثال المنقولة من الفعل اللازم قوله جلَّ

اسمُه: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةٌ تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ (الكهف، 5). وقوله: ﴿كَبُرَ مَقَامًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا

تَقْعَلُونَ﴾ (الصف، 3). قال صاحبُ "الدرِّ المصون" في آية "الكهف": «ومعنى الكلام على التعجب،

أي: (ما أكبرها كلمة!)»⁽²⁾. وقال في أوجه تأويل آية "الصف": «والثاني: أنه من أمثلة التعجب، وقد

عدّه ابنُ عصفورٍ في التعجب المبوب له»⁽³⁾. معنى ذلك أن ابنَ عصفورٍ يعتبر هذه الصيغة قياسيةً

يُعبَّرُ بها عن التعجب مثل الصيغتين السابقتين، قال: «وأما التعجب على طريقة (فعل) ... فتقول:

(ضَرَبَ زيدًا!)، و(ضَرَبَ الرجلُ!)، أي: (ما أَضْرَبَهُما!)، ويجوز دخولُ الباءِ الزائدة على الفاعل فيقال:

(ضَرَبَ بزيد!)، إجراءً له مجرى (أَضْرَبَ بزيد!) لأنَّهما في معنى واحدٍ»⁽⁴⁾. فقله: "على طريقة دليل

على اعتباره إياها قياسيةً في التعجب.

(1) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج 3 / ص 30. والأزهري، شرح التصريح، ج 2 / ص 58. والصبان، حاشية الصبان، ج 3/ص 24 عن الأشموني. غير أن ابنَ عصفورٍ في "شرح الجمل" اعتبرها من الصيغ المبوب لها في النحو، فقال: «صيغة (ما أفعله!) و (أفعل به!) ولَفْعَلْ!) نحو: (لَرَمَوْ الرجلُ!). السمين الحلبي، الدر المصون، ج 10/ ص 313. عن شرح الجمل، ج 1/ ص 571.

(2) - السمين الحلبي، الدر المصون، ج 7 / ص 440. ومثله في الزمخشري، الكشاف، ج 3 / ص 565.

(3) - السمين الحلبي، الدر المصون، ج 10/ ص 313.

(4) - ابن عصفور، المقرب، ج 1/ ص 76-77.

ومثال المحوّل من المتعدّي فنحو قولهم افتراضاً وتمريضاً: (ضَرَبَ زيدٌ أو الرجلُ!)⁽¹⁾. كما تقدّم في كلام ابن عصفورٍ أعلاه. ويصبحُ الفعلُ المحوّلُ إلى هذه الصيغة حينئذٍ لازماً - بعدَ أن كان متعدّياً - مجرداً من الدلالة الزمنية، جامداً كاملَ الجمود، فلا مضارعَ له، ولا أمرَ، ولا غيرهما من بقيّة المشتقات⁽²⁾. ويصيرُ معناه كالغريزة والسجية في صاحبه، وذلك لأنّ بابَ (فَعَلَ) مقصورٌ في أصله على الأوصاف الفطرية والسجايا الخلقية الدائمة، أو التي تلازمُ صاحبها زمناً طويلاً⁽³⁾. وكلُّ فعلٍ حوّلَ إلى هذا الوزنِ يجري عليه ما يجري على الأصل. وحينَ يُستعملُ (فَعَلَ) للتعجبِ يجوزُ في صاحبه (المتعجب منه) الرفعُ على الفاعلية على قراءةٍ من قَرَأَ آيةَ الكهفِ أعلاه ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ برفع (كلمة) عن ابن كثيرٍ، كما يُقال: (عَظُمَ قولُك) و(كَبُرَ شأنُك)⁽⁴⁾. والرأيُ عندي أنّ الرفعَ يُفقدُ التركيبَ معنى التعجب - الذي هو معنًى ثانٍ له بعدَ الإخبار - ويخلصُ به لمجرد الخبر لا الإنشاء. ويجوزُ النصبُ على التمييز، وهو أبلغُ وأقوى في المعنى⁽⁵⁾. وهذه البلاغةُ وتلك القوةُ في المعنى هي الدلالةُ على معنى التعجب، فإذا تحوّلَ عنه وعُدِلَ إلى الرفعِ فقدَ التركيبُ بلاغته وقوّته بانحصاره في معنى الإخبار فقط. كما يجوزُ أيضاً الجرُّ بالباء، كأن يُقال: (حَسُنَ بزيدٍ رجلاً!). وإذا قلنا: (حَسُنَ زيدٌ رجلاً!) يحتَمِلُ فعلُ التعجبِ (فَعَلَ) إذا تأخّرَ عن صاحبه يحتَمِلُ ضميراً مناسباً مطابقاً

(1) - ذكر مثل هذا المثال الأشموني في حديثه عن لزومية الفعل المتعدّي بقوله: «التحويل إلى (فَعَلَ) بالضم لقصد المبالغة والتعجب، نحو (ضَرَبَ الرجلُ) ، و (فَهَمَ) ، بمعنى (ما أَضْرَبَهُ وَأَفْهَمَهُ!)». حاشية الصبّان، ج/ص 139.

(2) - عبّاس حسن، النحو الوافي، ج3/ص 386.

(3) - عبّاس حسن، النحو الوافي، ج3/ص 389.

(4) - ينظر أبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط، ج6/ص 95-96. وأحمد خالد با بكر، القراءات عند ابن جرير الطبري في ضوء اللغة والنحو كما وردت في كتابه "جامع البيان عن تأويل آي القرآن"، رسالة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة أمّ القرى، مكة المكرمة، م.ع.س. 1403هـ/1983م، ص 1155. كما نُسبت هذه القراءةُ إلى الحسن وبعض أهل المدينة. محمد عبد الخالق عزيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ق3/ج3/ص 374 و 375 عن الفراء.

(5) - أبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط، ج6/ص 95.

له في النوع والعدد، نحو: (زيدٌ كَرُمَ رجلاً!)، و(هندٌ كَرَمَتِ امرأةً!)، و(الزيدانِ كَرُمَا رجلينِ!)، و(الزيدونَ كَرُمُوا رجالاً!)، و(الهنداتُ كَرُمْنَ نساءً!)، تريدُ معنى (ما أَكْرَمَ!)⁽¹⁾.

10- المتعجبُ منه:

10-1- حقيقة:

المقصودُ في الأغلب من إطلاق مصطلح "المتعجبُ منه" في تركيب التعجبِ هو الاسمُ المظهرُ أو المضمَرُ المنصوبُ بعدَ (ما أَفْعَلْ)، أو المجرورُ بالباءِ بعدَ (أَفْعَلْ). وهو في الحقيقة متعجبٌ من شيءٍ أو صفةٍ يتصِلان به، لأنَّ المتعجبَ في مثل قولنا: (ما أنفعَ العلم!)، أو (أنفعَ به!)، إنما هو متعجبٌ من نفع العلم الذي هو صفةٌ من صفات العلم، لا من العلم ذاته، ولا بأس بالتعبير الشائع على اختصاره؛ لأنَّ المراد منه مفهومٌ على رأي عباس حسن⁽²⁾. إلا أنَّ الباحث في تراثنا النحويِّ قد يصادفُ نصوصًا استعملَ فيها أصحابُها ذاتَ المصطلحِ ولكنَّ للدلالة على فعل التعجبِ، أو (ما) التعجبية؛ فيفهمُ مثلاً من بعض كلام الرضيِّ الإستراباذي أنَّه يقصدُ به الفعل الذي يُرادُ استعماله في التعجبِ، وثبني منه صيغته، قال في "شرحه لكافية ابن الحاجب": «قيل: لا يبنى فعلُ التعجبِ إلا من فعلٍ مضموم العين في أصل الوضع، أو المنقول إلى (فَعْل) إذا كان من غيره، نحو: (ما أَضْرَبَ وما أَقْتَلْ)، ليدلَّ بذلك على أنَّ المتعجبَ منه صارَ كالغريزة، لأنَّ بابَ (فَعْل) موضوعٌ لهذا المعنى»⁽³⁾. فواضحٌ أنَّ المتعجبَ منه في هذا النصِّ ليس إلاَّ فعلُ التعجبِ نفسه الذي يكثرُ في صاحبه حتَّى يصيرَ كالغريزة والجبلة ليصحَّ التعجبُ به أو منه. وكرَّرَ مثلَ ذلك بعد ذلك، فقال في أثناء حديثه عن صياغة فعلِ التعجبِ من غير المستوفي الشروط: «ويُتعدَّى إلى غير المتعجبِ منه، كما يُتعدَّى إليه

(1) - أبو حيَّان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ص 2058، بتصرف.

(2) - عباس حسن، النحو الوافي، ج3/ص347.

(3) - شرح الرضيِّ لكافية ابن الحاجب، تح. يحيى بشير مصري، ق2/ مج1/ ص1089.

(أَفْعُل) التفضيل⁽¹⁾. فالمقصود من قوله (غير المتعجب منه) هو بلا شك الفعل الذي لم يستوف شروط صياغة التعجب منه مباشرة، لا الاسم المذكور بعده. وهو ما يمكن فهمه أيضاً من كلام النيلي (أبي إسحاق تقي الدين إبراهيم بن الحسين بن عبيد الله بن إبراهيم بن ثابت الطائي البغدادي) حيث قال في "شرح ألفية ابن معط" (زين الدين أبي زكريا يحيى بن معط بن عبد النور المغربي الجزائري) ت 628هـ⁽²⁾ (المعروفة بالدرّة الألفية: «وقالوا في رسم المتعجب منه: هو ما خفي سببه وخرج عن نظائره»⁽³⁾). فالذي يخفى سببه في قولنا: (ما أحسن زيداً!) هو حسنه الذي عير عنه ودلّ عليه الفعل (أحسن) لا الاسم بعده (زيداً).

غير أن الرضي عاد فاستعمل نفس المصطلح (المتعجب منه) للدلالة على الاسم الواقع بعد صيغة التعجب لا فعل التعجب، فقال: «ولولا انفتاح (أفعل) التعجب وانتصاب المتعجب منه بعده... واعتذروا لنصب المتعجب منه بعده...»⁽⁴⁾. فيلاحظ الناظر أنه استخدم المصطلح مرّة للدلالة على الفعل، وأخرى للدلالة على الاسم بعده. لذلك أرى من الأفضل تسمية الفعل الذي يقع به التعجب "المتعجب به" كما فعل ابن مالك⁽⁵⁾.

ويُفهم من كلام أبي عليّ الفارسي أنه وظّف المصطلح ذاته يُريد به (ما) التعجبية في دلالتها على الإبهام لا التخصيص والتعيين؛ قال: «وإنما كانت (ما) بلا صلة، لأنّها إنّما توصّل حيث يُراد بها التخصيص والإشارة إلى واحد بعينه، فأما إذا أُريد بها الإبهام لم توصّل... كذلك المتعجب منه مبهم غير مخصّص، وكذلك كان حكمه أن يكون، لأنّها لو وُصِلَتْ وحُصِرَتْ بالصلة لصارَ معروفاً، وخرج

(1) - شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تح. يحيى بشير مصري، ق/2 مج/1 ص1091.

(2) - النيلي، الصفوة الصفية، ج/1 ص18.

(3) - النيلي، الصفوة الصفية، ج/2 ص104.

(4) - شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تح. يحيى بشير مصري، ق/2 مج/1 ص1091.

(5) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج/3 ص38.

عن أن يكون متعجباً منه، فحكم التعجب أن يكون مبهماً، لأنه إذا خُصصَ فُعِرِفَ لم يكن تعجباً، فإبهامه أفخم له من تخصيصه»⁽¹⁾. لأن الإبهام الذي يتحدث عنه خاصٌ ب(ما)، لا بالاسم الذي من صفاته عندهم الاختصاص والتعيين حتى يصلح لذلك بحصول الفائدة.

ومن جهتي، فإنني سأعتمد هنا الرأي الأول الشائع بين النحاة، القائل بأن المراد من استعمالهم مصطلح (المتعجب منه) إنما هو الاسم المنصوب أو المجرور بعد صيغتي التعجب. قال السيرافي: «يكون المتعجب منه بعد الفعل»⁽²⁾. وفي "حاشية الخصري": «يجوز حذف المتعجب منه، وهو المنصوب بعد (أفعل)، والمجرور بالباء بعد (أفعل)»⁽³⁾. وقال ابن يعيش: «فإن قيل: فكيف صار هنا المتعجب منه فاعلاً وهو في قولك: (ما أكرم زيداً!) مفعول؟»⁽⁴⁾. فالمتعجب منه إذاً هو الاسم الذي وقع عليه التعجب الوارد بعد إحدى صيغتي التعجب من الفعل المتعجب به.

10-2- أحكامه:

جعلوا لهذا لاسم المتعجب منه أحكاماً وخصوه بصفات بعد كونه مفعولاً به لصيغة (أفعل)، وفاعلاً لصيغة (أفعل ب) عند جمهور البصريين، وشبهها بالمفعول عند الكوفيين لوقوعه بعد ما يشبه الفعل في الصورة⁽⁵⁾. منها:

10-2-1- أن يكون مختصاً، لتحصل به الفائدة المطلوبة، وهي التعجب من حال شخص

مخصوص... فلا يجوز أن نقول: (ما أحسن رجلاً!)، ولا (أحسن برجل!) - بدون وصفٍ يُخصَّصُ

(1) - أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق وتعليق عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط1، 1410 هـ/1990 م، ج1/ص109.

(2) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج3/ص42. وابن عقيل، المساعد، ج2/ص157.

(3) - الخصري، حاشية الخصري، ج2/ص92.

(4) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج7/ص148.

(5) - ينظر الصبان، حاشية الصبان، ج3/ص26.

النكرة- لعدم الفائدة؛ أي أن يكون معرفة- اسماً ظاهراً أو ضميراً- أو نكرة مخصصة بوصفٍ مثلاً⁽¹⁾.
 نحو: (ما أحسن زيداً!)، و(ما أسعد رجلاً اتقى الله!)⁽²⁾. هذا التخصيص عبّر عنه المبرّد بتقوية معنى النكرة، قال: «إذا قلت: (ما أحسن رجلاً!)، فليس ممّا يُفيدُ به السامع شيئاً؛ لأنّه لا يستتكر أن يكون في الناس من هو كذا كثير. ولو قلت: (ما أحسن رجلاً من بني فلان!)، أو (رجلاً رأيته عندك!) حتّى تُقوِّيه بشيءٍ يوجد فيه معنى يخرج به من باب الإشاعة لصلح»⁽³⁾.

10-2-2- أن لا يتقدّم على صيغة التعجب؛ أي: لا يتقدّم على عامله⁽⁴⁾ باعتباره معمولاً له.
 قال السيوطي: «ولا يُقدّم معمولٌ لفعل التعجب على الفعل ولا على (ما)، وإن جاز ذلك في غير هذا الباب، لعدم تصرّفه، ولأنّ المجرور من (أفعل) عند الجمهور فاعلٌ، والفاعل لا يجوز تقديمه»⁽⁵⁾.
 وذلك لأنّ جملة التعجب لا يجوز التصرّف فيها برمتها بعد أن صارت مسكوكة كالمثل، لا بتقديم ولا بتأخير؛ فلا يُقال: (عبد الله ما أحسن!)، ولا: (ما عبد الله أحسن!)، ولا: (بزيد أكرم!)⁽⁶⁾. وفي سيبويه: «ولا يجوز أن تقدّم (عبد الله)، وتؤخّر (ما)، ولا تزيل شيئاً عن موضعه»⁽⁷⁾. وردّ بعضهم سبب عدم تقدّمه على عامله إلى «ضعف فعل التعجب وغلبة شبه الاسم عليه لجواز تصغيره وتصحيح المعتلّ منه»⁽⁸⁾.

- (1) - ينظر ابن مالك، شرح التسهيل، ج3/ص36. وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تح. يحيى بشير مصري، ق2/ مج1/ ص1098. وأبو حيان الأندلسي، الارتشاف، ص2069. والسيوطي، همع الهوامع، ج5/ص59. وابن عقيل، المساعد، ج2/ص148. والصبّان، حاشية الصبّان، ج3/ص28.
- (2) - ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ج2/ص148. وخالد الأزهرى، شرح التصريح، ج2/ص63.
- (3) - المبرّد، المقتضب، ج4/ص186.
- (4) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج3/ص40. والصبّان، حاشية الصبّان، ج3/ص25. وخالد الأزهرى، شرح التصريح، ج2/ص64.
- (5) - السيوطي، همع الهوامع، ج5/ص61.
- (6) - الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص357. وابن يعيش، شرح المفصل، ج7/ص149.
- (7) - سيبويه، الكتاب، ج1/ص37.
- (8) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج7/ص149.

10-2-3- أن يكون تاليًا مباشرةً لفعل التعجب، لا يفصل بينهما فاصلٌ - إلا نادرًا - بظرفٍ أو

جارٍّ ومجرورٍ. وزادَ ابنُ مالكٍ بالنداءِ لثبوت ذلك نثرًا ونظمًا وقياسًا، وذكرَ شواهدَ وأمثلةً على ذلك، أذكرُ منها قولَ الإمامِ عليٍّ كَرَّمَ اللهُ وجهه لعمَّارِ رضي اللهُ عنه عندما رآه قتيلاً: (أَعَزَّ عَلَيَّ أبا اليقظانِ أن أراك صريعًا مُجَدَّلًا!)⁽¹⁾. حيثُ فصلَ بينَ المتعجبِ به (أَعَزَّ) والمتعجبِ منه (أن أراك) بالجارِّ ومجروره (عَلَيَّ)، وبالنداءِ (أبا اليقظانِ) أي: (يا أبا اليقظانِ). وبعدَ أن ذكرَ شواهدَ من المسموعِ نثرًا ونظمًا علَّلَ على جواز ذلك قياسًا، فقال: «وَأَمَّا صِحَّةُ هذا الفصلِ قياسًا فَمِنْ قِبَلِ أَنَّ الظرفَ والجارَّ والمجرورَ مَغْتَفَرُ الفصلُ بهما بينَ المضافِ والمضافِ إليه»⁽²⁾ مع أنَّهما كالشيءِ الواحدِ، فاعتبارُ الفصلِ بهما بينَ فعليِ التعجبِ والمتعجبِ منه وليسَ كالشيءِ الواحدِ أَحَقُّ وأولى. وأيضًا فإنَّ (بئسَ) أضعفُ من فعلِ التعجبِ وقدْ فُصِّلَ بينه وبينَ معمولِهِ بالجارِّ والمجرورِ في قوله تعالى: ﴿بَيْتٌ لِّلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ (الكهف، 50). فَأَنَّ يَقَعُ مِثْلُ ذَلِكَ بَيْنَ فِعْلِ التَّعَجُّبِ وَمَعْمُولِهِ أَوْلَى بِالْحَوَازِ». ونسبَ هذا الحكمَ إلى أبي عليٍّ الفارسيِّ والجرميِّ وابنِ خروفٍ والصيمريِّ وأبي عليٍّ الشلوبينِ، وقالَ عن هذا الأخيرِ: «هكذا قال أبو عليٍّ وهو المنتهى في هذا الفنِّ نقلًا وفقهاً»⁽³⁾. وزادَ أبو حيانَ نسبته إلى آخرينَ غيرهم، قالَ في "الارتشاف": «فذهبَ الجرميُّ والفراءُ والأخفشُ في أحدِ قوليه، والمازنيُّ والرَّجَّاجُ والفارسيُّ وابنُ خروفٍ، والأستاذُ أبو عليٍّ الشلوبينِ إلى جوازِ الفصلِ، وهو الصحيحُ

(1) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج3/ص40. وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ص2071. وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج3/ص157. والخضري، حاشية الخضري، ج2/ص96. ومجدلاً: مرمياً على الجدالة، بفتح الجيم، وهي الأرض. ينظر خالد الأزهرى، شرح التصريح، ج2/ص63.

(2) - تراجع هذه المسألة مثلاً في ابن مالك، شرح التسهيل، ج3/ص272 وما بعدها.

(3) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج3/ص41. ومحمد بن عمار درين، تأثير الكوفيَّين في نحاة الأندلس، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، م. ع. س، ط1، 1427هـ/2006م، ج1/ص643.

المنصور»⁽¹⁾. ولكّنه فسّر هذا الفصل بوجوب تقديم الجارّ ومجروره لوجود ضميرٍ مقدّرٍ متعلّقٍ بالمفعول عائدٍ على ذلك المجرور. قال: «وإذا تعلّقَ بالمفعول ضميرٌ يعودُ على المجرور وجبَ تقديم المجرور، نحو: (ما أحسنَ بالرجل أن يصدّقَ)»⁽²⁾. فالمفعولُ في هذا التركيبِ هو المصدرُ المؤوّلُ (أن يصدّقَ)، والضميرُ المتعلّقُ هو المستترُ في الفعل (يصدّقَ) أي: هو الضميرُ (هو)، والعائدُ عليه هو المجرورُ المتقدّمُ وجوبًا (الرجل).

ولأبي العباسِ المبرّدِ فهمٌ وتفسيرٌ لطيفانِ للفصل بالجارّ والمجرور هنا، قال: «وتقول: (وما أقبح بالرجل أن يفعلَ كذا!). ف (الرجل) الآنَ شائعٌ، وليس التعجّبُ منه، وإنّما التعجّبُ من قولك: (أن يفعلَ كذا)، كنحو: (ما أقبح بالرجل أن يشتّمَ الناسَ!)، تقديره: (ما أقبحَ شتمَ الناسِ بمن فعله من الرجال). ولو قلت: (ما أحسنَ رجلاً إذا طُلبَ ما عنده أعطاه!) كان هذا الكلامُ جائزاً، ولم يكنْ (أحسنَ) - وإنْ نصبَ (رجلاً) - واقعاً عليه، إنّما هو واقعٌ على فعله»⁽³⁾: (طُلبَ أعطاه).

10-2-4- يمكنُ اعتبارُ دخولِ (كانَ) بينَ (ما) التعجبيةِ والفعلِ المتعجبِ به- وهو أمرٌ جائزٌ عندهم- من مظاهرِ الفصلِ والتصرّفِ في جملةِ التعجبِ. قال السيوطي: «ولا يُفصلُ بينهما، أي: بينَ (ما) و(أفعلَ) بغيرِ (كانَ). أمّا (كانَ) الزائدةُ فيجوزُ الفصلُ...»⁽⁴⁾. وذلك للتعبير عن معنى التعجبِ في الزمن الماضي المنقطع على رأي السيوطي: «فإذا أُريدَ الماضي المنقطعُ أُتيَ بـ(كانَ)»⁽⁵⁾. وقال ابنُ عصفورٍ: «ويجوزُ زيادةُ (كانَ) بينَ (ما) والفعلِ الذي في موضع خبرها، فنقول: (ما كانَ أحسنَ

(1) - أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ص2071-2072. ومثّل ذلك في ابن عقيل، المساعد، ج2/ ص153. وخالد الأزهرى، شرح التصريح، ج2/ ص63. وممّن أقرّ بجواز ذلك أيضاً ابن عصفور في المقرّب، ج1/ ص76.

(2) - أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ص2072.

(3) - المبرّد، المقتضب، ج4/ ص187.

(4) - السيوطي، همع الهوامع، ج5/ ص61.

(5) - السيوطي، همع الهوامع، ج5/ ص61.

زيداً!!)، إذا أردت التعجب مما وقع وانقطع، فإن أردت التعجب مما وقع ولم ينقطع إلى حين تعجبك لم تُدْخِلْ (كان)»⁽¹⁾. قال ابن مالك: «ولما كان فعل التعجب مسلوب الدلالة على المضى، وكان المتعجب منه صالحاً للمضى أجازوا زيادة (كان) إشعاراً بذلك عند قصده نحو: (ما كان أحسن زيداً!!). وكقول بعض مداح رسول الله ﷺ:

ما كان أسعد من أجابك أخذاً بهُداك مُجتنباً هوى وعناداً!!»⁽²⁾

وقول امرئ القيس:

أرى أم عمرو دمعها قد تحدرت بكاءً على عمرو، وما كان أصبراً!!»⁽³⁾

بحذف المتعجب منه (الضمير: ها) العائد على أم عمرو. و(كان) في هذا الموضع ومثله ملغاة العمل فلا ترفع اسماً ولا تنصب خبراً، بل هي مجرد قرينة دالة على الزمن الماضي. قال ابن يعيش: «اعلم أنه قد تدخل (كان) في باب التعجب زائدة، على معنى إلغائها عن العمل، وإرادة معناها وهو الدلالة على الزمان، وذلك نحو قولك: (ما كان أحسن زيداً!!)، إذا أريد أن الحسن كان فيما مضى،... و(كان) ملغاة عن العمل مفيدة للزمان الماضي»⁽⁴⁾. وقال الرضي: «وفائدة الفصل ب(كان) في (ما كان أحسن زيداً!!) أنه كان في الماضي حسناً واقعاً دائماً، إلا أنه لم يتصل بزمان التكلم، بل كان دائماً قبله»⁽⁵⁾. ف(كان) هنا فصلت بين بعض عناصر أسلوب التعجب ومكوناته لتدخل معنى التعجب في الزمن الماضي الذي لا يدل عليه بدونها، رغم أن فعل التعجب مسمى عند النحاة ماضياً.

(1) - ابن عصفور، المقرَّب، ج 1/ ص 75 - 76.

(2) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج 3/ ص 43. ومثل ذلك في الارتشاف لأبي حيَّان، ص 2073.

(3) - ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج 3/ ص 152.

(4) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج 7/ ص 150.

(5) - شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تح. يحيى بشير مصري، ق 2/ مج 1/ ص 1094.

10-2-5- يجوزُ في الأغلب- خصوصاً عند الفصل بين المتعجب به (الفعل) والمتعجب منه

(الاسم بعده) بالجارّ والمجرور كما يظهر من الأمثلة والشواهد التي تذكرها المصادر والمراجع- أن

يكون المتعجب منه مصدرًا منسبًا مؤولًا من الحرف والفعل، نحو قول الشاعر:

خَلَيْتِي مَا أُحْرَى بِذِي اللَّبِّ أَنْ يُرَى صَبْرًا، وَلَكِنْ لَا سَبِيلَ إِلَى الصَّبْرِ⁽¹⁾

وقول الشاعر محمد بن البشير:

أَخْلَقَ بِذِي الصَّبْرِ أَنْ يَحْظَى بِحَاجَتِهِ! وَمُذْمِنِ الْقَرْعِ لِلأَبْوَابِ أَنْ يَلْجَا!⁽²⁾

حيثُ فصلَ في الأول بين فعلِ التعجب (ما أُحْرَى) والمتعجب منه المصدر المؤول (أَنْ يُرَى)

بالجارّ ومجروره (بذِي اللَّبِّ). وفي الثاني بين (أَخْلَقَ) و(أَنْ يَحْظَى) وكذلك (أَنْ يَلْجَا). ويمكنُ أن

يُنْسَبَ المصدرُ من (ما) المصدرية والفعل الماضي، نحو: (ما أحسن ما صنع زيدًا!).

10-2-6- يجوزُ حذفه⁽³⁾ إذا أُمنَ اللبسُ، وظهرَ المعنى، أو إذا عُلِمَ بتعبير بعضهم. قال ابن

مالك: «وإذا عُلِمَ جازَ حذفه؛ أي: إذا عُلِمَ المتعجب والمقصود به»⁽⁴⁾. وقال في ألفيته:

وَحَذَفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبَحْ إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذَفِ مَعْنَاهُ يَضِخْ

لقول الحصين بن القعقاع:

جَزَى اللَّهُ عَنَّا بَخْتَرِيًّا وَرَهْطَهُ بَنِي عَبْدِ عَمْرٍو مَا أَعَفَّ وَأَمَجَدَا!

(1) - البيت بلا نسبة. قال الشيخ محيي الدين عبد الحميد: «البيت مما احتج به كثير من النحاة ولم ينسبه أحد منهم إلى قائلٍ معيّن». شرح ابن عقيل، ج3/ص158.

(2) - المبرد، المقتضب، ج4/ص187. ومحمد محيي الدين عبد الحميد، منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، هامش شرح ابن عقيل، ج3/ص158.

(3) - الصبان، حاشية الصبان، ج3/ص28. خالد الأزهرى، شرح التصريح، ج2/ص63.

(4) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج3/ص37. وابن عقيل، المساعد، ج2/ص148. وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تج. يحيى بشير مصري، ق2/مج1/ص1099.

أراد (ما أعفهم وأمجدهم!) ⁽¹⁾، فحذف الضمير العائد على المتعجب منه (بني عبد عمرو) لكون

المراد معلوماً. وقول علي بن أبي طالب كرم الله وجهه فيما نسب إليه:

جَزَى اللهُ عَنَّا وَالْجِزَاءُ بِفَضْلِهِ رِبْعَةَ خَيْرًا مَا أَعَفَّ وَأَكْرَمَا!

أي: (ما أعفهم وأكرمهم!)، أو (ما أعفها وأكرمها) ⁽²⁾، بالإفراد، بتقدير المتعجب منه (الضمير

المتصل: هم) العائد على بني ربيعة. وقوله ~~خليفة عنه~~:

جَزَى اللهُ قَوْمًا قَاتَلُوا فِي لِقَائِهِمْ لَدَى الرُّوعِ قَوْمًا مَا أَعَزَّ وَأَكْرَمَا!

يريد (ما أعزهم وأكرمهم!) ⁽³⁾. وقول امرئ القيس:

أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا بَكَاءً عَلَى عَمْرٍو، وَمَا كَانَ أَصْبِرَا

التقدير: (ما كان أصبرها!)، فحذف الضمير وهو مفعول (أفعل) للدلالة عليه بما تقدم ⁽⁴⁾. ومثال

حذفه مجروراً قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ (مريم، 38). أي: (وأبصر بهم!). لأنه معطوف على آخر

مذكور معه. وذكر الصبان أنه لا يُشترط هذا الشرط؛ أي سبق الذكر. قال عروة بن الورد:

فَذَلِكَ إِنْ يَلْقَ الْمَنِيَّةَ يَلْقَاهَا حَمِيدًا، وَإِنْ يَسْتَتْنِ يَوْمًا فَأَجْدِر!

أي (فأجدِر به!) للعلم به مع كونه فاعلاً. وقال آخر:

(1) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج3/ص37. وابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ج2/ص148.

(2) - السيوطي، همع الهوامع، ج5/ص59 في الهامش: نسبه إليه المحقق. وكذلك فعل محقق المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل ج2/ص148. ومحقق "شرح شواهد العيني" هامش حاشية الصبان، ج3/ص24. وروى مثله منسوباً إلى شقران الهزيمي:

أولئك قومٌ بارك الله فيهم على كلِّ حالٍ ما أَعَفَّ وَأَكْرَمَا!

عبد العزيز قفيلة، البلاغة الاصطلاحية، ص148. وبالإفراد أي القبيلة في خالد الأزهرى، شرح التصريح، ج2/ص63. وعباس حسن، النحو الوافي، ج3/ص360.

(3) - شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ج3/هامش ص151.

(4) - ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج3/ص152.

أَعَزُّزْ بِنَا! وَأَكْفِ! إِنَّ دُعَيْنَا يَوْمًا إِلَى نُصْرَةٍ مِّنْ يَّلِينَا⁽¹⁾

وإنما جاز حذف المجرور مع كونه فاعلاً لأن لزومه للجر كسأه صورة الفضلة فجاز فيه ما يجوز فيها. واعتبر بعضهم هذا الحذف ضرورة⁽²⁾. أو شذوذاً⁽³⁾. وأشار أبو حيان إلى ذلك بقوله: «ويجوز حذف المتعجب منه بـ(أفعل) للدلالة عليه، تقول: (زيدٌ ما أعف!)، تريد: (ما أعفّه!)، و(أفعل) نحو: (زيدٌ أحسنٌ به وأجمل!)»⁽⁴⁾. وذلك لدلالة (زيدٌ) عليه. هذا عند من يعدّ المتعجب منه بعد (أفعل) فاعلاً كسيبويه ومن تبعه من جمهور البصريين. وأمّا عند الفراء ومن رأى رأيَه فقد جاز حذف المتعجب منه لكونه مفعولاً به⁽⁵⁾ لا فاعلاً. قال أبو حيان: «ويدلّ على أنّ محلّ المجرور نصبٌ جواز حذفه، ونصبه بعد حذف الباء في قوله:

فَأُبْعِدْ دَارَ مُرْتَحِلٍ مَّزَارًا⁽⁶⁾

حيثُ حذفَ الجارَّ (الباء)، ونصبَ المتعجبَ منه (دارَ). قال أحدُ الباحثين: «مما يدلُّ على أنّه في موضع نصبٍ أبداً، سواء اقترنَ بالباء أم لم يقترن»⁽⁷⁾.

11- التعجب السماعي:

التركيب والأساليب اللغوية التي يُفادُ منها معنى التعجب كثيرة. منها ما يؤدّي بالطريقة القياسية كما تقدّم، وهو ما يمكنُ تسميته "التعجب الاصطلاحيّ أو القياسي"⁽⁸⁾، الذي تضبطه قواعد وأحكام

(1) - عباس حسن، النحو الوافي، ج3/ص360.

(2) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج3/ص37. والصّبّان، حاشية الصّبّان، ج3/ص29 الهامش، بتصرف.

(3) - خالد الأزهرى، شرح التصريح، ج2/ص64.

(4) - أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ص2068.

(5) - شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تج. يحيى بشير مصري، ق2/مج1/ص1099.

(6) - السيوطي، همع الهومع، ج5/ص59.

(7) - محمد بن عمار درين، تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس، ج1/ص645.

(8) - عباس حسن، النحو الوافي، ج3/ص340.

محددة، لا يكاد يختلف المتكلمون في استعمالها والتعبير بها. أي: «تلك التي تدلّ بلفظها ومعناها عن التعجب؛ فهي بلفظها مُعدّة لذلك صرفياً، وهي بمعناها تدلّ على التعجب، وهكذا استعملتها اللغة»⁽¹⁾. ومنها ما يفهم منه معنى التعجب من خلال كلام آخر لم يوضع أصلاً له، وإنما تضمن معنى التعجب مع غرض ثانٍ. أو أفاد معنى التعجب بأسلوب غير أسلوبه القياسي، ويعتبرونه "مطلقاً" لا ضابط ولا تحديد له، وإنما يُترك أمره لمقدرة المتكلمين - والسامعين - ومنزلتهم البلاغية، في توظيف القرائن وفهمها⁽²⁾. فدلالته على معنى التعجب عَرَضِيَّةٌ مجازيَّةٌ، قال أحد اللغويين المعاصرين عن أساليب التعجب السماعية: «يُقصدُ بها تلك الأساليب التي هي أصلاً لغير التعجب، ثم تدلّ عليه بالاستعمال المجازي، فالألفاظ المنطوقة لهذه الأساليب لا علاقة لها بالتعجب، فهي مستعملة في اللغة لغيره، ومعاني هذه الألفاظ في الأصل لا يفهم منها التعجب، لكنها دلّت عليه دلالة عارضة عن طريق المجاز وظروف النطق»⁽³⁾. لذلك لم يُؤبَّ له في كتب النحو إلا بإشارات سريعة في بعضها كما سيظهر لاحقاً. وهو الذي نقصده بالتعجب السماعي⁽⁴⁾.

ومن صور هذا النوع الثاني من التعجب وأمثله ما أشار إليه سيبويه في قوله: «وذلك قولك: (ويحَ رجلاً!)، و(لله دره رجلاً!)، و(حسبك به رجلاً!)، وما أشبه ذلك، وإن سئلت قلت: (ويحَ من رجل!)،... ومع هذا أيضاً أنك إذا قلت: (ويحَ!) فقد تعجبت وأبهمت، من أيّ أمور الرجل تعجبت؟ وأيّ الأنواع تعجبت منه؟ فإذا قلت: (فارساً) و(حافظاً) فقد اختصت ولم تُبهم، وبيّنت في أيّ نوع هو»⁽⁵⁾. وقال أيضاً: «ومما جاء وفيه معنى التعجب، كقولك: (يا لك فارساً!)»⁽¹⁾. وكرّر مثل ذلك في

(1) - محمد عيد، النحو المصفى، ص 564.

(2) - ينظر عباس حسن، النحو الوافي، ج 3/ ص 340 بتصرف.

(3) - محمد عيد، النحو المصفى، مكتبة دار نشر الثقافة، الفجالة، 1975، ص 564.

(4) - قدّمت أطروحة ماجستير حول هذا التعجب في جامعة النجاح بنابلس سنة 2008، بعنوان " التعجب السماعي في معجم (لسان العرب) دراسة نحوية دلالية ". إعداد حاتم عثمان يوسف شملوي.

(5) - سيبويه، الكتاب، ج 2/ ص 174.

مواضع أخرى. فقال في مثل (ما رأيتُ كالיום رجلاً!) و(تالله رجلاً!) و(سبحان الله رجلاً!): «وفيه معنى التعجب»⁽²⁾. وفي (ويحَه من رجلٍ!): «إنّما أرادَ أن يجعلَ التعجبَ من بعض الرجال»⁽³⁾. وقال السيرافي: «فإذا قلتَ ذلك - ويحَه رجلاً - دللتَ على أنّه محمودٌ في الرجال، متعجبٌ من فضله، وإذا قلتَ: (ويحَه فارساً!)، دللتَ على أنّه متعجبٌ منه في فروسيّته»⁽⁴⁾. وفي "الارتشاف": «وقد جاء التعجبُ متضمناً جُملاً لم تكنْ له في أصلِ الوضع، فمن ذلك قولهم: (سبحانَ الله!)، و... ، و(زيدٌ ما زيداً!)، و(ولله دُرّه فارساً!)، و(كفاك بزيدٍ رجلاً!)، ولك أن تُدخِلَ (من)، و(يا للدواهي!)،... ، و(يا طيبها من ليلة!)، و(واهاً له!)، و(أيُّ رجلٍ زيدٌ؟!)، و﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ﴾ (البقرة، 28)، و﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ (النبا، 1)». وذكر أمثلةً أخرى كثيرةً يمكنُ الرجوعُ إليها⁽⁵⁾. وهو ما فعله السيوطي أيضاً في "الهمع" تحت عنوان "صيغ التعجب السماعية" بقوله: «من مُفهم التعجب الذي لا يُبوّبُ له في النحو قولهم: ...». وساقَ نفسَ الأمثلةِ تقريباً⁽⁶⁾. وقبلهما أشارَ ابنُ مالكٍ في "شرح التسهيل" إلى أنّ لهذا التعجبَ ألفاظاً كثيرةً لا يتعرّضُ لها النحويّون⁽⁷⁾. وكأنّهم أوعزوا بذلك للبلاغيين وعلماء المعاني أنّها من مهامهم، فهم الذين يبحثون في المعاني أكثر، وينقبّون عن المعنى الثاني المقصود من الكلام، إن كان له ذلك، فوجدناهم ينتبهون وينبّهون إلى الأساليب الإنشائية التي تخرُجُ بدلالاتها ومقاصدها من معانيها الأصلية إلى قصد التعجب، كما فعلوا مع الاستفهام والقسم والنداء والاستغاثة والأمر واسم الفعل⁽⁸⁾، فيما تقدّم من أمثلة، حتّى الأساليب الخبرية قد تدلُّ أيضاً على معنى التعجب⁽¹⁾، كما في

(1) - سيبويه، الكتاب، ج2/ ص237.

(2) - سيبويه، الكتاب، ج2/ ص293.

(3) - سيبويه، الكتاب، ج4/ ص225.

(4) - سيبويه، الكتاب، ج2/ هامش ص174.

(5) - أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ص2086 - 2087.

(6) - جلال الدين السيوطي، همع الهوامع، ج5 / ص63.

(7) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج3/ ص30.

(8) - عبد السلام محمد هارون، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، ص93 - 94. كما في قول الشاعر:

بعض أمثلة سيبويه أعلاه: (لله درّه رجلاً!)، «إذا كثر خيرُه وعطاؤه وإنالته الناس، شبّهوا عطاءه بدرّ الناقة والشاة، ثم كثر استعمالهم هذا، حتّى صاروا يقولونه لكلّ متعجبٍ منه»⁽²⁾. ومنه قول الشاعر:

بانَ الشبابُ وأَفْنَى ضَعْفَكَ العُمُرُ لله درُّكَ! أيّ العيشِ تنتظِرُ!⁽³⁾

و(حسبك به رجلاً!)، و(ما رأيتُ كالיום رجلاً!)، وغيره كثير. فهي في ظاهرها أخبار، وفي مرادها تعجب. ولعلّ ذلك ما جعل أكثر النحويين يعتبرُ التعجب من الخبر⁽⁴⁾ لا من الإنشاء، أو على الأقلّ هي في الأصل أخبار نُقلت إلى الإنشاء، مثلما تقدّم في بداية هذا الباب. كما نجدُ المفسرين يُشيرون إلى معنى التعجب المفاد من هذه الأساليب، فهي وإن بدت في ظاهرها وشكلها استفهاماً أو غيره باستعمال أدوات هذا الأسلوب أو ذاك، فإنّها تدلّ على معنى التعجب، وما يُقاربه من المعاني كالإنكار والتوبيخ، والتبكيّ والتعنيف بعبارة الفخر الرازي⁽⁵⁾؛ فصاحبُ "الكشاف" مثلاً يقول في تفسير قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ﴾ المتقدّم: «أتكفرون بالله ومعكم ما يصرف عن الكفر، ويدعو إلى الإيمان، وهو الإنكارُ والتعجب»⁽⁶⁾. والأمر ذاته نقرؤه في "الدرّ المصون": «معنى الاستفهام المقصود به التعجب أو التوبيخ أو الإنكار»⁽⁷⁾. وفي "تفسير القرطبي" عن (كيف) في هذه الآية: «لأنّ فيها معنى الاستفهام الذي معناه التعجب... أي: هؤلاء ممّن يجبُ أن يُتعجبَ منهم حين كفروا وقد ثبتتْ

واهاً لسلمى ثمّ واهاً واهاً

.....

(1) - ينظر عبد السلام محمد هارون، نفسه، نفس ص. وقد أفرّد أحد الباحثين في أطروحته فصلاً للتعجب السماعي بالجملة الخبرية المثبتة والمنقّية. ينظر حاتم عثمان يوسف شمالوي، التعجب السماعي في معجم (لسان العرب) دراسة نحوية دلالية، ماجستير، ص 83 وما بعدها.

(2) - ابن منظور، لسان العرب، مادة (در). وأبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، د. ط، د. ت. (في مقدمة الناشر سنة 1988)، ج 1/ ص 390.

(3) - أبو بكر الأنباري، الزاهر في معاني كلمات الناس، ج 1/ ص 391.

(4) - ابن الأنباري، الإنصاف، ص 113. والتهانوي، موسوعة كشاف الاصطلاحات، ج 1/ ص 534. والأزهري، شرح التصريح، ج 2/ ص 86، وعبد الرحمن الميداني، البلاغة العربية، ج 1/ ص 168.

(5) - فخر الدين الرازي، التفسير الكبير، ج 1/ ص 241.

(6) - الزمخشري، الكشاف، ج 1/ ص 246.

(7) - السمين الحلبي، الدرّ المصون، ج 1/ ص 237 - 238.

عليهم الحجة»⁽¹⁾. علّق أحدهم على هذا العدول عن المعنى الأصلي للفظ (كيف) وتركيبها إلى المعنى الثاني المجازي يقول: «فكلمة (كيف) أصلاً بلفظها ومعناها للاستفهام، ولكنها دلّت على التعجب دلالة عارضة على سبيل المجاز، ومثل ذلك كلُّ استفهام دلّ على التعجب»⁽²⁾. وكذلك باقي التراكيب الإنشائية والخبرية المعدول بها إلى معنى التعجب.

12- آراء بعض اللغويين المحدثين في تركيب التعجب القياسي:

هذا وقد عارض كثير من اللغويين العرب المحدثين تفسيرات النحاة المتعددة المتباينة لطبيعة أسلوب التعجب وجملته، ومكوناته من (ما) و(أفعل) و(المتعجب منه). وسبب ذلك التباين والاختلاف في نظر معظمهم أنّ نحائنا لم يدرسوا (التعجب) في إطاره الصحيح الذي كان ينبغي أن يُدرس من خلاله، وهو إطار الأساليب الخاصة التي يُعبر بها عن معانٍ نفسية خاصة، ولكنهم فضّلوا النظر إليها وفيها من جهة الإعراب وتبريره، في إطار الجملة الاسمية، والإسناد فيها، ونظرية العوامل، وكأنّ تصنيف الجملة العربية إلى اسمية وفعلية حتمية لا بدّ منها في وصف كلّ التراكيب والأساليب العربية. بل كلّ الكلام العربي. وكان من نتيجة ذلك قسر كثير من الأنماط التركيبية وتطويعها لتستجيب لمنهجهم في التحليل والتصنيف وتسايره. فصنّفت تلك الأنماط والأشكال التعبيرية إمّا في الجملة الفعلية وإمّا في الاسمية، وفرضوا فيها مسنداً ومسنداً إليه، والأولى - عند هؤلاء المعارضين - أن تُصنّف فيما يُسمّى اليوم بالجملة غير الإسنادية⁽³⁾، التي هي جملٌ انفعاليةٌ إفصاحيةٌ منها أساليبُ

(1) - القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج1/ص211.

(2) - محمد عيد، النحو المصنّف، ص 564.

(3) - قدّم علي أبو المكارم مثلاً بحثاً مطبوعاً حول التراكيب الإسنادية لم يجعل منها الجملة محلّ الحديث. علي أبو

المكارم، التراكيب الإسنادية، مؤسسة المختار، القاهرة، ط1، 1428هـ/2007م.

التعجب، والمدح أو الذم، وأسماء الأفعال، والإغراء والتحذير، والقسم، والنداء⁽¹⁾. وذلك حين الأخذ بفكرة الفائدة والتعويل عليها في تحديد مفهوم الجملة، والحد الأدنى لعناصرها ومكوناتها، دون الإسناد؛ فلا يُحتاج عندئذٍ لثنائية المسند والمسند إليه⁽²⁾. بل يُكتفى بعنصر الفائدة وحصولها، كما هو الحال في كثير من التراكيب والأساليب كالنداء والاستغاثة والندبة وغيرها. ولم يصل النحاة حسب إبراهيم السامرائي (1922-2001م) إلى تفسيراتهم تلك حول تركيب التعجب وأمثاله إلا ليحلوا مشكلة الإعراب، لا أن يبحثوا هذا الأسلوب الذي يُعبر به عن التعجب⁽³⁾ مثلاً. وسأقتصر في عرض آرائهم على نماذج فقط لضيق المقام، ولتقارب تلك الآراء في عمومها.

12-1- رأي إبراهيم السامرائي (1923-2001م):

ظهر حسب إبراهيم السامرائي اضطراب جمهور النحاة وحيرتهم في وصف عناصر أسلوب التعجب كلها كما تقدم في عرضها. فتفسيرهم لـ(ما) بلفظ (شيء)، والجملة التعجبية الإنشائية غير الإسنادية بأخرى خبرية إسنادية، وفي إعرابهم إياها ذلك الإعراب، قال: «فسر النحويون (ما أحسن زيداً!) بـ(شيء أحسن زيداً). أي: جعله حسناً، وما أظن أن التعجب حاصل في هذه الجملة المفسرة، فهي كما قالوا جملة خبرية، في حين أن أسلوب التعجب إنشاء»⁽⁴⁾. هذا عن فسر (ما) بأنها نكرة تامة بمعنى (شيء) كسيبويه ومن تبعه. أمّا عن الأخفش الذي قال بأنها موصولة، فلم ير الباحث أية صلة بين تفسيره وبين إرادة التعجب، حيث قال: «وما أظن في هذا التفسير شيئاً من معنى

(1) - محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، دار غريب، القاهرة، د.ط، 2001م، ص 97-98. وخلود عثمان الصالح، أساليب نحوية جرت مجرى المثل، ص 235 عن عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1957م، ص 129.

(2) - ينظر علي أبو المكارم، مقومات الجملة العربية، دار غريب، القاهرة، ط1، 2007م، ص 52 بتصرف.

(3) - ينظر إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة، ط2، 1403هـ/ 1983م، ص 72.

(4) - إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص 72.

التعجب»⁽¹⁾. وكذلك فعل مع القائلين باستفهاميتها وفاقاً للفرء: «والفرق بعيد بين إرادة التعجب وإرادة الاستفهام»⁽²⁾، و«وما أظن أن أسلوب الاستفهام يفيد التعجب»⁽³⁾. وهو ما أكدّه الباحث محمد طاهر الحمصي في رسالته للدكتوراه حين قال: «فالقول إن أصلها (شيء جعل زيداً حسناً)، لا يصحّ تماماً؛ لأنّ هذا الأصل شكل إخباري رتيب مغرق في الرتبة، وليس فيه ما يعطفه إلى أسلوب التعجب»⁽⁴⁾. وقال السامرائي عن الإعراب المشهور عن الجمهور: «وهذا الإعراب كله باطل ومحض تلفيق، لأنّي أسأل: كيف تكون (ما) مسنداً إليه مبتدأ؟ وأين هي الجملة الإسنادية وأين طرفاها؟ وكيف يكون (أحسن) فعلاً ماضياً ولا يشتمل على أية فكرة زمنية؟ وما معنى (الفاعل ضمير مستتر)؟ ثم كيف يكون (زيداً) مفعولاً به، و(أحسن) فعل التعجب لا يصاغ إلا من الفعل اللازم؟»⁽⁵⁾.

وبعد أن أنكر على النحاة جلّ آرائهم حول جملة التعجب ومكوناتها وإعرابها؛ فهو ينكر اسمية (ما) بإنكار كونها مبتدأ مسنداً إليه، وينكر فعلية (أحسن) التامة، وماضويته، وينكر احتمال ضميراً مستتراً فاعلاً، كما ينكر مفعولية المتعجب منه (زيداً)، ومن ثمّ فإنّه ينكر وجود جملة إسنادية تصلح لإعراب النحاة المعروف. بعد ذلك قال: «والذي أراه أن التعجب أسلوب لا يمكن أن يدخل في حيز الجمل الخبرية الإسنادية»⁽⁶⁾. ورأى أن «الأصلح للعربية والنحو العربي أن يقتصر في هذا التركيب على القول بأنّ ذلك أسلوب التعجب الذي يتألف من (ما) التعجبية متلوة بفعل على (أفعل)، أو بـ(أشدّ) ونحوها متلوة بالمصدر في حالات أخرى... وأنّ هذا الفعل من الأفعال الخاصة غير المتصرفة التي

(1) - ابراهيم السامرائي، النحو العربي، نقد وبناء، دار عمّار، عمّان، دار البيارق، لبنان، بيروت، ط1، 1418هـ/1997م، ص107.

(2) - ابراهيم السامرائي، النحو العربي، نقد وبناء، ص107.

(3) - إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص73.

(4) - محمد طاهر الحمصي، الجملة بين النحو والمعاني، رسالة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة دمشق، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، 1410هـ/1989م، ج2/ص227.

(5) - ابراهيم السامرائي، النحو العربي، نقد وبناء، ص106.

(6) - ابراهيم السامرائي، النحو العربي، نقد وبناء، ص106.

جَازَ بناؤها لتكونَ مادَّةً صالحةً للإعراب (التعبير) عن التعجب. ومثل هذا نقولُ في (أَحِبُّ بَزِيدًا!)، فهو أسلوبٌ للتعجب مؤلَّفٌ من فعل التعجب الذي جمدَ على هذه الصورة ليؤدِّي هذا الغرضَ متلِّواً بالباء ثم مدخولها»⁽¹⁾.

وفي كلامه- كما يلاحظُ- ما يدلُّ على إقراره وتصريحه بأنَّ صيغةَ (أَفْعَل) في التعجب فعلٌ، ما أدَّى بالباحثة خلود عثمان الصالح إلى القول بتناقضه مع نفسه؛ فهو ينكرُ كما تقدَّم وجودُ أيِّ إسنادٍ وطرفيَّه في جملة التعجب، وفي المقابل يعترفُ بفعليةِ (أَفْعَل) و(أَفْعَل ب) التي تستحضرُ فاعلاً- مسنداً إليه- في التركيب الجمليِّ حضوراً أو تقديرًا، والقولُ بوجود فعلٍ دونَ فاعلٍ في الجملة أمرٌ لا نُقرُّه اللغة⁽²⁾. ولعلَّ ما يشفعُ له- برأيي- قوله بأنَّ هذا الفعلَ من الأفعالِ الخاصةِ في أساليبِ خاصةٍ، لا ينطبقُ عليها ما يصلحُ للأفعالِ العاديةِ المعهودة. قال: «أما الذي نريدُ أن نقرَّره فإنَّ (أَفْعَل) و(أَفْعَل ب) من الموادِّ الفعليةِ التي بُنيتْ على هذه الصورةِ المخصوصة، ففارقَتِ التصرفَ وابتعدتْ عن قبول علاماتِ الأفعالِ، وذلك لانصرافها عن عناصر الفعليةِ، وهي الدلالةُ على الحدث، وترشُّحها لزمانٍ ما لتؤدِّي أسلوبَ التعجب. وكنا قد رأينا مثلَ هذه الأفعالِ التي تحجَّرتْ على صورةٍ ما لتؤدِّي معنىً خاصاً، وهي (عسى) و(كرب) و(حري واخلولق)⁽³⁾. يكفي في وصفها نعتُ الشذوذ؛ فالشاذُّ هو الخارجُ عن قانونِ بابِه وناموسِه.

12-2- رأي تمام حسان (1918 - 2011م):

وممن تحدَّثوا عن أسلوب التعجب تركيباً ودلالةً برأيٍ يختلفُ عما أُلِفَ في كتب التراث نجدُ تمام حسان الذي رأى أنَّ مكوِّناتِ هذا الأسلوبِ ليستْ كما وصفها النحاةُ في الرأي المشهور؛ ف(ما)

(1) - إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص73.

(2) - خلود عثمان الصالح، أساليب نحوية جرت مجرى المثل، ص225-226.

(3) - إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص73.

عنده أداة تتصدّر أسلوب التعجب وجملة التعبير عن معنى من المعاني كما وظيفة حروف المعاني وأدواتها التي يسميها (أدوات الجمل)⁽¹⁾، والتي تتمتع دومًا بحق الصدارة في الكلام وشرفها، فترتبها مع ضميمتها محفوظة بتعبيره⁽²⁾. ولا يتحقق معناها المراد ولا يكتمل إلا بالجملة أو الضميمة بعدها⁽³⁾، وذلك لتعدد أوجه استعمالها ومعانيها؛ قال في حديثه عن "تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد": «... وكالأدوات تكون الواحدة منها لعدد من المعاني، مثل (ما) تكون موصولة ونافية وكافة ومصدرية واستفهامية وتعجبية وشرطية»⁽⁴⁾. وقال في تحليله الجديد المقترح لتركيب أسلوب التعجب: «ما: أداة تعجب»⁽⁵⁾. وحاجته (ما) التعجبية الدائمة إلى ضميمتها (أفعل) يسميها «... افتقارًا متأصلًا»، كافتقار خالفة التعجب إلى (ما) أو (باء الجرّ)⁽⁶⁾. وحاجتها معًا إلى المتعجب منه منصوبًا أو مجرورًا، بحكم انسباك التركيب وتجمده وعدم التصرف فيه إلا نادرًا عند إمكان حذف المتعجب منه كما تقدّم.

لهذا الافتقار المتأصل، وما دامت الصيغتان لا تستعملان إلا متضامتين مع المتعجب منه نصًا أو تقديرًا، فإنّي أقترح أن تستعمل صيغتا التعجب على شكل نسقٍ تركيبى من الأداة والصيغة والمتعجب منه مجتمعة، فيقال: (ما أفعله) و(أفعل به)، لا (أفعل) أو (أفعل) وحدهما. فترتبط الوحدات والمكونات الثلاثة فيما بينها لتصبح كتلة واحدة تؤدي معًا معنى التعجب. وإن كان بعض الباحثين يكتفي في ذلك بالجمع بين (ما) و(أفعل)، أو (أفعل) و(الباء)، دون المتعجب منه. يقول: «التعجب يؤدي بـ(ما) مع (أفعل)، ويؤدي بـ(أفعل) مع بـ(ب). فصيغة (أفعل) وحدها دون (ما) لا

(1) - تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص126.

(2) - تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص117.

(3) - تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص126. بتصريف.

(4) - تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص164.

(5) - تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص114 و124.

(6) - تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص118.

تَقِيدُ التَّعْجِبَ فِي أَيِّ تَرْكِيبٍ، وَصِيغَةُ (أَفْعَلْ) دُونَ (الباء) لَا تَقِيدُ التَّعْجِبَ كَذَلِكَ. وَالْأُولَى دُونَ أَنْ تَتَّصِلَ (ما) تَخْتَلِطُ بِالْفِعْلِ الْمَاضِي الَّذِي عَلَى وَزْنِهَا، وَالثَّانِيَةُ تَخْتَلِطُ بِفِعْلِ الْأَمْرِ الَّذِي عَلَى وَزْنِهَا إِنَّ لَمْ تَوْصَلْ بِ(الباء)»⁽¹⁾.

كما عارضَ تَمَامَ حَسَّانَ الْقَوْلَ بِالْفِعْلِيَّةِ التَّامَّةِ لَصِيغَتِي التَّعْجِبِ (أَفْعَلْ) وَ(أَفْعِلْ) الْجَامِدَتَيْنِ عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ، وَالْقَوْلَ بِاسْمَيْتَهُمَا عَلَى رَأْيِ الْكُوفِيِّينَ، فَهَمَا عِنْدَهُ صِيغَتَانِ مُخْتَلِفَتَانِ، «لَا هُمَا بِالْفِعْلِ وَلَا هُمَا بِالْأَسْمِ، لِأَنَّهُمَا جَمَعَتَا مِنْ خَصَائِصِ الْاِثْنَيْنِ، وَتَرَكْنَا أَيْضًا خَصَائِصَ هِيَ مِنْ خَصَائِصِ الْاِثْنَيْنِ»⁽²⁾.

عَدَّهُمَا تَمَامَ حَسَّانَ مِنْ (الْخَوَالِفِ)⁽³⁾، وَأَنْكَرَ عَنْهُمَا كَوْنَهُمَا مِنَ الْأَفْعَالِ وَلَا مِنْ الْأَسْمَاءِ؛ قَالَ: «وَلَيْسَ هُنَاكَ مِنْ دَلِيلٍ عَلَى فَعْلِيَّتِهَا»⁽⁴⁾. مِنْ حَيْثُ عَدُّ دَلَالَتَهُمَا عَلَى مَا تَدُلُّ عَلَيْهِ سَائِرُ الْأَفْعَالِ مِنَ الْحَدَثِ وَالزَّمَنِ أَوْ التَّعَدِّيِّ وَاللِّزُومِ مَثَلًا. قَالَ: «وَالْخَالِفَةُ مَا صِيغَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى إِفْصَاحِ إِنْشَائِيٍّ عَيْرٍ دَالٍّ

(1) - كمال إبراهيم بدري، الزمن في النحو العربي، ص 99. نقلاً عن خلود عثمان الصالح، أساليب نحوية جرت مجرى المثل، ص 262-263.

(2) - أحمد سليمان ياقوت، الأفعال غير المتصرفية وشبه المتصرفية، ص 125-126.

(3) - أفرد تَمَامَ حَسَّانَ قِسْمًا كَامِلًا مِنْ أَقْسَامِ الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ سَمَاهُ (الْخَوَالِفِ) يَضُمُّ أَلْفَاظًا وَصَفَهَا بِأَنَّهَا كَلِمَاتٌ تُسْتَعْمَلُ فِي أَسَالِيبِ إِفْصَاحِيَّةٍ، أَيْ فِي الْأَسَالِيبِ الَّتِي تُسْتَعْمَلُ فِي الْكَشْفِ عَنْ مَوْقِفٍ اِنْفِعَالِيٍّ مَا، وَالْإِفْصَاحِ عَنْهُ. وَقَسَمَهَا أَرْبَعَةً أَقْسَامٍ: خَالِفَةُ الْإِخَالَةِ (أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ)، خَالِفَةُ التَّعْجِبِ، خَالِفَةُ الْمَدْحِ أَوْ الذَّمِّ، خَالِفَةُ الصَّوْتِ. وَلَخَّصَ خَصَائِصَهَا الْمُشْتَرَكَةَ مِنْ حَيْثُ الْمَبْنَى وَالْمَعْنَى بِقَوْلِهِ: «فَهِيَ جَمِيعًا تَسْتَعْصِي عَلَى الدَّخُولِ فِي جَدُولِ إِسْنَادِيٍّ أَوْ تَصْرِيفِيٍّ مَا، وَهِيَ جَمِيعًا تُسْتَعْمَلُ فِي الْأَسْلُوبِ الْإِفْصَاحِيِّ الْإِنْشَائِيِّ التَّائِيْرِ الْاِنْفِعَالِيِّ الَّذِي يُسَمُّونَهُ uagelang affective». يَنْظُرُ الْلُّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ، ص 88، وَص 113 وَمَا بَعْدَهَا. وَهُوَ مُصْطَلَحٌ اسْتَعْمَلَهُ الْقَدَمَاءُ بِمَعْنِيَيْنِ؛ الْأَوَّلُ مَعْنَى الْخَالِفَةِ وَالنِّيَابَةِ أَيْ الْعَوْضِ وَالْبَدْلِ، كَمَا أَشَارَ الصَّبَّانُ فِي شَرْحِهِ كَلَامَ الْأَشْمُونِيِّ عَنْ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ: «وَقِيلَ هِيَ قِسْمٌ بِرَأْسِهِ يَسْمَى خَالِفَةُ الْفِعْلِ». فَقَالَ فِي "الْحَاشِيَةِ": «قَوْلُهُ خَالِفَةُ الْفِعْلِ أَيْ خَلِيفَتُهُ وَنَائِبُهُ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى مَعْنَاهُ». حَاشِيَةُ الصَّبَّانِ، ج 3/ ص 289. وَالْمَعْنَى الثَّانِي مِنَ التَّخْلَفِ وَيَعْنِي هُنَا مَا تَخَلَّفَ عَنْ إِمْكَانِيَّةِ التَّصْنِيفِ فِي أَيِّ قِسْمٍ مِنَ الْقِسْمِينَ الْفِعْلِ وَالْأَسْمِ، فَلَا يَنْطَبِقُ عَلَيْهِ حَدُّ الْفِعْلِ وَلَا الْأَسْمِ. يَنْظُرُ خُلُودُ عُثْمَانَ الصَّالِحِ، أَسَالِيبُ نَحْوِيَّةٍ جَرَتْ مَجْرَى الْمُثَلِّ، ص 466.

(4) - تَمَامَ حَسَّانَ، الْلُّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ، ص 114.

على حدثٍ أو زمنٍ كصيغِ المدحِ والذمِّ والتعجب...»⁽¹⁾. وقال أيضاً: «... ولكنَّ الذي يُفَرِّقُ بينها وبينَ الأفعالِ أنَّها لا توصفُ بتعدٍّ ولا لزومٍ بالنسبةِ لما يُصاحبُها من المنصوبات»⁽²⁾. ونفى عنهما صفةَ الاسمِيَّةِ بقوله: «نرى أنَّ الخوالفَ تُشاركُ من حيثُ الإلصاقُ الأفعالَ حيناً، والأسماءَ والصفاتِ حيناً، والأدواتِ حيناً ثالثاً، ولكنها لا تُعدُّ واحدةً من أيِّ قسمٍ منها»⁽³⁾. ومن مظاهر الإلصاقِ الذي يشتركُ فيه الاسمُ والفعلُ والأداةُ وصيغتا التعجبِ قبولُ كلِّ منها ضمائرَ النصبِ والجرِّ المتصلة، نحو: (فَعَلْكَ)، و (فَعَلْكَ) و (ما أَفَعَلْكَ!)، و (أَفْعَلْ بِكَ!) و (إِنَّكَ) ؛ فالكافُ (ك) فيها إمّا في محلِّ نصبٍ أو جرٍّ، وقد اتَّصَلَتْ والتصَقَّتْ بالاسم والفعلِ والحرفِ على السواء.

ولكنه في موضعٍ آخرَ كأنه أقرَّ باسمِيَّةِ صيغةِ (أَفْعَلْ) حينَ ردِّ أصلها - ولو على سبيل الظنِّ لا القطع - إلى صيغةِ التفضيلِ (أَفْعَلْ) المعرَبَةِ للتماثلِ اللفظيِّ والمعنويِّ بينهما، مثلما فعلَ بعضُ القدماءِ على غرارِ ابنِ يعيشٍ في قوله: «فإنَّ فعلَ التعجبِ محمولٌ على (أَفْعَلْ) التفضيلِ لأنَّ مجراها واحدٌ في المبالغةِ والتفضيلِ»⁽⁴⁾؛ قال تمامُ حسان: «بل إنَّ هناك ما يدعو إلى الظنِّ أنَّ خالفةَ التعجبِ ليستْ إلّا (أَفْعَلْ) تفضيلٍ تُنَوِّسِي فيه هذا المعنى، وأُدْخِلَ في تركيبٍ جديدٍ لإفادةٍ معنويَّةٍ جديدةٍ يُمْتُّ إلى المعنى الأوَّلِ بصلَةٍ وليس المنصوبُ بعده إلّا المفضَّلَ الذي نراه هنا بعد صيغةِ التفضيلِ، ولكنه في تركيبٍ جديدٍ ومعنويٍّ جديدٍ، وليستِ العلاقةُ بينَ الصيغةِ وبينه علاقةً التعديَّةِ... فلا جرمَ أننا نزعُمُ هنا أنَّ صيغةَ التعجبِ هي صيغةُ التفضيلِ منقولةٌ إلى معنَى جديدٍ في تركيبٍ جديدٍ، ولا سيَّما لأنَّها ورَدَ

(1) - تمام حسان، البيان في روائع القرآن، دراسة لغويَّة وأسلوبية للنصِّ القرآني، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 1420هـ/2000م، ج1/ص53.

(2) - تمام حسان، اللغة العربيَّة، ص118.

(3) - تمام حسان، اللغة العربيَّة، ص118.

(4) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج7/ص144.

تصغيرها كما يُصَغَّرُ التفضيلُ، وأنَّ شروطَ صياغتهما واحدة»⁽¹⁾. وقال في تحليله الجديد لتركيبَي التعجب:

- «(أفعل): خالفة منقولة عن التفضيل.

- (زيداً): المفضلُّ وقد أصبح متعجباً منه. والمعنى: (ما أشدَّ عَجَبِي له). والتركيبُ مسكوكٌ ثابتٌ الصورة، والمعنى في الحالتين على الإفصاح، أي التعبير عن الانفعال والتأثر»⁽²⁾.

وهو تحليلٌ وإعرابٌ مؤسَّس على معنى الإعرابِ الواسع، ووظيفته بمعنى الإبانة عن المعاني وإيضاحها والإفصاح عنها، لا بالمعنى الضيق المفسر للحركات والعلامات والعوامل والإسناد، لأنَّه لم يلتفت فيه إلى شيء من ذلك. غير أنَّ صيغتي التعجب والتفضيل (أفعل) وإن كانتا متماثلتين في اللفظ والصياغة وبعض المعنى (الزيادة والمبالغة) إلا أنَّهما مختلفتان متباينتان كثيراً في التركيب والاستعمال والمعنى الأسلوبى البلاغى؛ فالمستعملة للتفضيل تركيبها إخباريٌّ محضٌ يتطلبُ - لتحقيق معنى المفاضلة - طرفيها المفضلَّ والمفضلَّ عليه. بينما مثيلتها المخصَّصة للتعجب فإنَّها تعبَّرُ عن إعجابٍ واستعظامٍ، أو استهجانٍ واستقباحٍ، يُنشِئُه المتعجبُ ويُفصِّحُ عنه من غير نيةٍ ضروريةٍ في الإخبار، فتركيبها تعبيرٌ وإنشاءٌ وإفصاحٌ، لا تبليغٌ وتعاملٌ. قال أحدُ الباحثين تعليقاً على هذا الربط بين التعجب والتفضيل: «وغيرُ خافٍ ما في قول ابن يعيش من بُعدٍ وإعرابٍ؛ لأنَّ كلاً من التعجب والتفضيل أسلوبٌ له خصائصُه التي ينفردُ بها، وله دلالاتُه التي يرمي إليها. وهو يخلطُ بين أسلوبين؛ أحدهما خبرٌ، والثاني إنشاءٌ، أحدهما تعاملٌ والثاني إفصاحٌ»⁽³⁾. فتفسيرُ جملةِ التعجبِ بجملةِ التفضيلِ بدعوى أنَّ الثانيةَ أصلٌ للأولى فيه بُعدٌ؛ فالمُنشئُ لم يتكلَّمْ بالمقارنة والتفضيلِ أولاً وأصلاً، ثمَّ

(1) - تمام حسَّان، اللغة العربية، ص114.

(2) - تمام حسَّان، اللغة العربية، ص114-115.

(3) - خلود عثمان الصالح، أساليب نحوية جرت مجرى المثل، ص223 عن كمال إبراهيم بدري، الزمن في النحو العربي، دار أمية، الرياض، ط1، ص335.

حوَّلَ كلامه وصيَّره تعجبًا لما عَنَّ له ذلك، ولكنَّ نحسبُ أنَّه قارَنَ وفضَّلَ، ثمَّ أخْبَرَ لما أَرَادَ ذلك. وتعجَّبَ وأفصحَ عن تعجِّبه بكلامٍ آخرَ غيرِ الأوَّلِ المستعملِ في الإخبار، وليس الأوَّلُ أصلًا للثاني، ولا الثاني محوَّلًا ومنقولًا عن الأوَّلِ، بل هما نَمَطَانِ من الكلام، وأسلوبان متغايران، وإنَّ بَدَوَا متماثلين في اللفظ، متقاربين في بعض المعنى في دلالتهما على الزيادة والمبالغة.

12-3- رأي خليل أحمد عميرة (1946 - 2004م):

ومن اللغويين العرب المحدثين الذين لم يَرَوْا ما رآه نحائنا في وصف صيغتي التعجب - أو بالأحرى تركيبَي التعجب بمكوّناتهما - وتصنيفيهما وتحليليهما نجدُ الباحثَ خليلَ أحمدَ عميرة الذي خالفَ القولَ باسميّة (ما) كما دأبَ النحويّون، واختلفوا في طبيعة هذا الاسم. قال: «ولا (ما) فيه اسمٌ، فلا هي دالٌّ لمَدلولٍ، ولا هي تحملُ علامةً من علامات الاسميّة، ولا أُقَرُّ أنَّ لها بما يلحقُها علاقةُ الأسماء»⁽¹⁾. فهي ليستَ عنده اسمًا إذ أنَّها لا تدلُّ على مسمًى كما هي أهُمُ خصيصَةٍ للاسم. ومن ثمَّ فلا يفيدُ وصفُها بالتمام ولا بالنقصان، وتفسيرُها بذلك يُخرجُها عن المقصود من أسلوبها، وهو إنشاءُ معنى التعجب، وكونُها تامّةً أو ناقصةً لا يؤثّرُ على ذلك المعنى. فیراها أداة تعجبٍ لا غير، تتضافرُ مع عددٍ من العناصر الأخرى الشكلية (الحركة الإعرابية) والتركيبية (الترتيب) والسياقية (التنغيم) لإعطاء المعنى الدلاليّ المرجوّ منها بالإضافة إلى صيغة (أفعل) بالطبع⁽²⁾.

حتّى صيغتا التعجب (أفعل) و(أفعلن) هما عنده أداتان أيضًا، لا فعلان كما قال البصريّون، ولا اسمان على مذهب الكوفيّين، وجُمِلتُهما ليستَ من أنماط الجملة الاسميّة، والفتحة على آخر الصيغة

(1) - خلود عثمان الصالح، أساليب نحويّة جرت مجرى المثل، ص219 عن خليل عميرة، رأيي في بناء الجملة الاسميّة وقضاياها، مجلّة التواصل اللساني، المجلّد 2، العدد 1، مارس 1990، ص16.

(2) - ينظر خلود عثمان الصالح، أساليب نحويّة جرت مجرى المثل، ص220 و229.

الأولى ليست حركة بناء الفعل الماضي، والسكون على آخر الصيغة الثانية ليست حركة بناء الأمر، بل هما حركة بناء الأدوات والحروف⁽¹⁾.

وقد أيدت الباحثة خلود عثمان الصالح القول بأن صيغتي التعجب هاتين أقرب إلى الحرفية منهما إلى الفعلية والاسمية لأسباب منها⁽²⁾:

12-3-1- عدم تصرّفهما لدالتهما على معنى حقه أن يؤدّى بالحروف والأدوات كسائر المعاني

من الاستفهام والنفي والنهي والتعريف والنداء والعطف والتشبيه والاستثناء وغيرها. ووظيفتهما التعبير عن معنى التعجب. وقد أكد كثير من النحاة ذلك، من قبيل ما جاء في "شرح المفصل" في قول صاحبه عن سبب عدم تصرّفهما: «والذي منع فعل التعجب من التصرف أنه تضمن ما ليس له في الأصل، وهو الدلالة على معنى زائد على معنى الفعل، وهو التعجب، والأصل في إفادة المعاني إنما هو الحروف، فلما أفاد إفادة الحروف جمدها وجرى في امتناع التصرف مجراها»⁽³⁾. وما جاء في "البسيط" لابن أبي الربيع في قوله: «والفعل إذا لم يكن متصرفاً فليس بفعل حقيقي، وإنما هو بمنزلة الحروف، ويدلّك على ذلك أن الأفعال التي لا تتصرف أربعة: نعم، وبئس، وفعل التعجب، وعسى... هذا إنما هو للحروف، وهو الدلالة على معنى في الغير»⁽⁴⁾. فرأت الباحثة من مثل هذا الكلام أنه اعتراف منهم بحرفيتهما لولا الأصل الافتراضي الذي وضعوه.

(1) - ينظر خلود عثمان الصالح، أساليب نحوية جرت مجرى المثل، ص 229-230 بتصرف. وذلك في فهمي لأن حركة بناء الفعل الماضي متغيرة رغم أنها حركة بناء، فللماضي حركات بناء كثيرة هي الفتحة والضمّة والسكون. وكذلك حركة بناء الأمر، فإنها متغيرة هي السكون وحذف حرف العلة وحذف النون. في حين حركة بناء الأداة أو الحرف ثابتة غير متغيرة؛ وعدّ الباحث حركة بناء (أفعل) التعجبية كحركة بناء الأدوات لأنها لو كانت حركة بناء الماضي = لاحتملت التغير بتغير المتعجب منه؛ فلم يُقَلَّ في التعجب: (ما أفعلوا)، ولا (ما أفعلت). ولا (أفعل)، ولا (أفعلني أو أفعلوا أو أفعلوا)، ولا (أفعلن).

(2) - ينظر خلود عثمان الصالح، أساليب نحوية جرت مجرى المثل، ص 242-244، و 264.

(3) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج 7/ ص 143.

(4) - ابن أبي الربيع، البسيط في شرح الجمل، ج 1/ ص 580.

12-3-2 - عدم وضعهم حرفاً وظيفياً خاصاً بمعنى التعجب كغيره من المعاني يُحوّل القول

بالحرفية. جاء في "شرح التصريح" مثلاً: «وعلة جمودها تضمُّنها معنى حرف التعجب، الذي كان يستحقُّ الوضع ولم يوضع»⁽¹⁾.

12-3-3 - عدم قبولهما خصائص الأسماء والأفعال.

12-3-4 - احتلالهما دوماً مركز الصدارة في جملتهما تماماً كما هي الأدوات والحروف

لأنَّهما - كما يقولون - «تحمّل عبء الأسلوب النحوي للجملة»⁽²⁾؛ أي: معنى الجملة، ووظيفتها الدالية الأسلوبية. وتلك هي وظيفة الأدوات.

ومما يؤخِّد على هذا التصنيف في رأيي أنّ القول بحرفية صيغتي التعجب (أفعل) و(أفعل) يفتح باب الأدوات ويشرعه واسعاً، ويرشّح عددها للزيادة أكثر وأكثر، فتصبح بعدد الأفعال التي يصحُّ التعجب بها أو منها؛ فكلُّ فعلٍ يصلح لذلك يمكن أخذ حرفٍ منه ببنائه للتعجب بالطريقة القياسية المعروفة، وبذلك يصير للحروف والأدوات أصل اشتقاقيّ، وهو ما لم يقل به أحد. ونحن نعلم أنّ هذه الأدوات في اللغات معدودةٌ محدودةٌ غير قابلة للزيادة والتوسع، تُعرف عن طريق السماع لا القياس والاشتقاق⁽³⁾. هذا من جهة، ومن جهة ثانية إذا سلّمنا أنّهما حرفان وأداتان فإنّهما في الاستعمال تتضامان مع (ما) التعجبية المعتبرة حرفاً أيضاً في هذا الرأي، و(الباء) الجارة على التوالي، فيجتمع حينئذٍ حرفان متتاليان في التركيب الواحد. وهو أمرٌ غير مرغوبٍ في التركيب العربي، وحين يوجَد ذلك في نصٍّ عربيٍّ يُفسَّر الحرف الثاني بالظرف؛ كاجتماع الحرفين (من) و(على) مثلاً، ف(على) تُحمَل

(1) - خالد الأزهرى، شرح التصريح، ج2/ ص90.

(2) - تمام حسّان، الخلاصة النحوية، ص89.

(3) - ينظر عبد القاهر الجرجاني، العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، شرح الشيخ خالد الأزهرى، تحقيق البدروي زهران، دار المعارف، القاهرة، ط2، د. ت، ص85.

فيه على أنّها اسمٌ بمعنى (فوق)⁽¹⁾ مجرورٌ أو في محلّ جرٍّ بـ(من) قبله. لذا فإنّني أرى - مسائرةً لهذا الرأي - أن تُعدَّ (ما) وحدها هي الحرف الوظيفي يتضافر مع العناصر الأخرى في تركيب التعجب للتعبير عن المعنى كما هو شأنها - (ما) - في التراكيب الأخرى التي تتصدّر بها فتقيّد مع العناصر الأخرى في ذلك التركيب المعنى المراد من استعمالها كالنفي والمصدرية والاستفهام وغيرها. وتبقى لصيغتي التعجب الصرفيتين صفةً الخصوصية أو الشذوذ، ونعّتها بالأداة يكونُ بمعنى الوسيلة أو القرينة لا بالمعنى الاصطلاحي للحرف.

13- إعراب تركيب التعجب عند بعض المحدثين:

يَسْتَتِجُ الْمُتَتَبِعُ لآراءِ النَحْوِيِّينَ السَّابِقِينَ وَاللَّاحِقِينَ فِي صِيغَتِي التَّعْجِبِ الْمُتَقَدِّمَتَيْنِ أَنَّهُمْ نَسَبُوا الصِّيغَةَ الْأُولَى مِنْهُمَا (مَا أَفْعَلْ!) إِلَى قِسْمِ الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ، بِنَاءً عَلَى اسْمِيَّةِ (مَا) عِنْدَهُمْ؛ فَهِيَ إِذَنْ مُبْتَدَأٌ، وَ(أَفْعَلْ) خَبَرٌ لَهَا، فَعَلًّا كَانَتْ كَمَا عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ، أَمْ اسْمًا عَلَى رَأْيِ الْكُوفِيِّينَ. وَجَعَلُوا الْأُخْرَى (أَفْعِلْ بِهِ!) مِنَ الْفَعْلِيَّةِ عَلَى اعْتِبَارِهَا مَبْدُوءَةً بِفَعْلٍ، أَمْرًا كَانَ لَفْظًا وَمَعْنَى، أَمْ مَاضِيًّا فِي صُورَةِ الْأَمْرِ. وَلَكِنَّ ذَلِكَ الْاِخْتِلَافَ الطَوِيلَ بَيْنَهُمْ فِي تَصْنِيفِ الصِّيغَتَيْنِ وَتَرْكِيبَيْهِمَا، وَمِنْ ثَمَّ فِي تَحْلِيلِهِمَا وَإِعْرَابِهِمَا سَمَحَ بِظُهُورِ آرَاءٍ أُخْرَى جَدِيدَةٍ جَدِيرَةٍ بِالاحْتِرَامِ وَالْاِعْتِبَارِ، مَبْنِيَّةٌ عَلَى أَسَاسِ النَّظَرِ إِلَى الْغَرَضِ مِنْ أَيِّ إِعْرَابٍ؛ وَهُوَ الْوَصُولُ إِلَى الْإِبَانَةِ وَفَهْمِ الْأُسْلُوبِ وَالْمَعْنَى مِنْ جِهَةٍ، وَمِنْ جِهَةٍ أُخْرَى لِأَنَّ تَرْكِيبِي التَّعْجِبِ مَسْكُوكَانِ يُلْزَمَانِ طَرِيقَةً وَاحِدَةً، لَا يَصِحُّ التَّصَرُّفُ فِيهِمَا كَالْأَمْثَالِ الَّتِي لَا تُغَيَّرُ⁽²⁾. قَالَ سَبِيوِيهِ فِي قَوْلِنَا (مَا أَحْسَنَ عَبْدَ اللَّهِ!): «وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقْدَّمَ (عَبْدَ اللَّهِ)، وَتَوَخَّرَ (مَا)، وَلَا تَزِيلَ شَيْئًا عَنْ مَوْضِعِهِ... ، وَلَا شَيْئًا مِمَّا يَكُونُ فِي الْأَفْعَالِ سِوَى هَذَا... ، لِأَنَّهُمْ لَمْ يَرِيدُوا أَنْ يَتَصَرَّفَ، فَجَعَلُوا لَهُ

(1) - ابن هشام، مغني اللبيب، ج1/ص166. وعباس حسن، النحو الوافي، ج2/ص512.

(2) - ينظر مثلاً تمام حسّان، اللغة العربية، ص115. ومحمد حماسة، العلامة الإعرابية، ص102.

مثالاً واحداً يجري عليه، فشُبَّهَ هذا بما ليس من الفعل...»⁽¹⁾. وفي طبعةٍ أخرى عن (أحسن): «فإنَّما أَجْرِيَّتَه في هذا الموضعِ مجرى الفعلِ، وليس كالفعلِ، ولم يَجِئْ على أَمَثَلَتِه ولا إِضْمَارِه ولا تَقْدِيمِه ولا تَأْخِيرِه ولا تَصْرُفِه...»⁽²⁾.

وعليه فقد اقترح أصحاب هذه الآراء الجديدة إعراباً أو تحليلاً مقبولين في نظري لئيسرهما وبساطتهما ولامستهما المباشرة لدلالة التركيب ومعناه. أذكرُ منها ما قاله محمد حماسة مستأنساً بما رآه تمام حسَّان⁽³⁾ في إعراب عبارة (ما أجمل السماء!):

ما: أداة تعجب.

أجمل: خالفة التعجب.

السماء: متعجب منه منصوب.

وفي إعراب عبارة (أجمل بالسماء!):

أجمل: خالفة تعجب.

الباء: حرف جر.

السماء: متعجب منه مجرور بالباء.

وهو إعرابٌ - كما نرى - لم يلتفت فيه صاحبه إلى مصطلحات (الفعل والفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر؛ المسند والمسند إليه) المستعملة في النحو العربي حسب نظرية العمل النحوية التي كانت

(1) - سيبويه، الكتاب، ج1/ص73.

(2) - محمد حماسة، العلامة الإعرابية، ص102. عن الكتاب، الطبعة الأميرية ببولاق، 1371 هـ، ج1/ص49.

(3) - تمام حسَّان، اللغة العربية، ص114 - 115.

منطلق النحاة ومرتكزهم وغايتهم، لأنّ جملة التعجب عنده من الجمل غير الإسنادية⁽¹⁾. وهو إعراب - أفضّل أن أسميه تحليلًا، لأنّه مخالف لما عهد في الإعراب الكلاسيكي المعروف - قريب ممّا اقترحتّه لجنة تيسير قواعد اللغة العربيّة التي وكلّتها وزارة المعارف المصريّة عام 1938م برئاسة طه حسين وكان من أفرادها أحمد أمين وعلي الجارم وإبراهيم مصطفى، اقترحت تلك اللجنة أن تُدرس كثير من الجمل العربيّة التي يصلح أن تُجمع تحت مُسمّى (الأساليب) - منها أسلوب التعجب - فيبين للمتعلّمين معناها وكيفية استعمالها والقياس عليها. أمّا في إعرابها فيكتفى بالقول:

ما أَفْعَل: صيغة تعجب.

الاسم بعدها: متعجب منه مفتوح، ومكسور بعد الصيغة الثانية⁽²⁾.

فغير - محمد حماسة - فيما يبدو مصطلحي (صيغة ومفتوح) ب(خالفة ومنصوب). ويلاحظ في التحليلين أنّهما تحاشيا التطرّق إلى نوع هذه الصيغة أو الخالفة، حتّى لا يُضطرّرا إلى وصفها بالفعلية أو الاسمية، وإنّ في استعمال اللجنة مصطلح (الصيغة) مؤشّرًا إلى إمكانية كونها فعلًا. لذلك أرى أنّه بالإمكان التوفيق بين الإعراب التقليدي والمقترح الجديد بالقول:

ما: أداة تعجب. (دون الالتفات إلى الابتداء، كأنّها حرف من حروف المعاني، وجملتها فعلية،

فهذا أخف).

أَفْعَل: فعل جامد لإنشاء التعجب. (ولعلّ جموده يسمّح بعدم الالتفات إلى الفاعل، فهو صيغة

خاصّة أو شاذّة، فلم لا تشذ أيضًا عن قانون الجملة الفعلية العادية وناموس نظرية العوامل).

الاسم المنصوب: مفعول به متعجب منه منصوب⁽¹⁾.

(1) - محمد حماسة، العلامة الإعرابية، ص 97.

(2) - عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية، دار القلم، الكويت، ط1، 1406هـ/ 1985م، ص 117-118 و 160.

فنحافظُ بذلك على سَنَنِ الإعرابِ المألوفِ، ونشيرُ إلى دلالة الأسلوبِ ومعناه بذكر مصطلحِ (التعجب) والتنبيهِ إليه في وصفِ كلِّ مكوّنٍ من مكوّنات التركيب؛ وهي قرينةُ التعجبِ أو أداتُه ووسيلَتُه (ما)، المتعجبُ به (أفعل)، والمتعجبُ منه (الاسم المنصوب) بعدهما.

ولكنّ مثلَ تلكِ الدعواتِ والمحاولاتِ لم يُكتَبْ لها النجاحُ والتوفيقُ، فلم ترَ النورَ، ولم يَتِمَّ تَبَيُّنُها من أيةِ جهةٍ تعليميّةٍ رسميّةٍ لا في موطنها الأصليّ - مصر - ولا في غيره. ورأى بعضهم أنّها على ما فيها من تبسيطٍ ربّما صلَحَ مع المبتدئين، إلّا أنّ فيها كثيرًا من الإجحافِ في حقِّ أساليبها وتراكيبها من حيثُ مكوّناتها ودلالاتها وتحليلُ تراكيبها في المستوى المتقدّم من الدرس والبحث⁽²⁾. وعليه، واحترامًا لهذا المستوى المتقدّم العالي من الدرس اللغويّ عمومًا والنحويّ خصوصًا في النظر إلى هذا النوع من الأساليبِ العربيّة - التعجب - وتحليله تحليلًا علميًا وصفيًا شاملاً. والتزامًا بذلك رأيتُ من المناسب أن أعرضَ رأيًا في إعرابِ تركيبِ التعجبِ وتحليله اقترحتُه الباحثةُ خلود الصالح بنّته على دور مجموعة من القرائن المتضافرة التي يجبُ اعتبارها واعتمادها مجتمعةً في التحليل للوصول إلى المطلوب؛ هذه القرائنُ تتمثّلُ في الحركة الإعرابيّة على صيغة التعجب والمتعجب منه، والترتيب الواجب اللازم لعناصر التركيب دون إخلالٍ، والتنغيم المصاحب لأداء ذلك التركيب الممثّل في المكتوب بعلامة

(1) - جمع أحد الباحثين أيضًا بين المصطلحين (مفعول) كوظيفة نحويّة، و (متعجب منه) كوظيفة دلاليّة بلاغيّة. غياث محمد بابو، الجملة الإنشائيّة بين التركيب النحوي والمفهوم الدلالي، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربيّة، جامعة تشرين، قسم اللغة العربيّة، 2009، ص 157.

(2) - ينظر على سبيل المثال عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي، ص 118.

التأثر (!)⁽¹⁾. فكلٌّ من هذه العناصر الثلاثة ضروريٌّ في التحليل. فكان تحليلُها لجملة التعجب (ما أعظمَ محمدًا!)⁽²⁾ كما يلي:

ما: أداة تعجب.

أعظمَ: أداة تعبّر عن معنَى انفعاليّ تعجّبيّ⁽³⁾.

حركة الفتحة (—): فونيم أو صوتٌ يميّز الصيغة في بابها⁽⁴⁾.

محمدٌ: متعجبٌ منه.

حركة الفتحة (—): صوتٌ يميّز المتعجبَ منه.

(!): رمزٌ تعجّبيّ مقابلٌ لنغمة صوتيّة منطوقة.

يمكنُ تقديمُ هذا التحليل بالصورة البيانية الآتية:

ما + أعظمَ + حركة الفتحة + محمدٌ + حركة الفتحة + علامة التعجب (!)⁽⁵⁾.

هذا التحليلُ العلميُّ الوصفيُّ يصلحُ للمستويات العليا المتقدّمة في الجامعات ومراكز البحوث العلميّة، لا المراحل الدنيا قبل الجامعيّة التي من الأنسب الاكتفاء معها بالإعراب المألوف الذي اعتاد عليه الناس منذُ قرونٍ. فالنحوُ المدروسُ المدرّسُ في هذه المراحلِ تعليميٌّ تقويميٌّ، أمّا في المراحلِ

(1) - يطول شرح هذه القرائن هنا. تراجع مثلاً في خلود عثمان الصالح، أساليب نحوية جرت مجرى المثل، ص 247 وما بعدها.

(2) - المثال من اقتراحي، أمّا الباحثة فاختارت بيتاً من الشعر مطلعته: (ما أقدر الله...!). خلود عثمان الصالح، أساليب نحوية جرت مجرى المثل، ص 247.

(3) - الملاحظ أنّها استعملت مصطلح (أداة) في موضعين متتاليين، ما يفهم منه تتابُع أداتين في تركيب واحد. وهو أمرٌ غريبٌ غيرٌ معهودٍ في التركيب والتحليل النحويين العربيين. وقد سبقَ ذكرُ هذا الرأي ومناقشته عند عرض رأي خليل عمايرة. لذلك لو استعملت مصطلح (صيغة أو قرينة) لكان أفضل في نظري.

(4) - يلاحظُ أيضاً أنّها عادت واستعملت مصطلح (صيغة) هنا، وكأنّها اضطُرّت إلى ذلك.

(5) - خلود عثمان الصالح، أساليب نحوية جرت مجرى المثل، ص 256 بتصرّف.

العليا فالمفروض أنه سيرتقي إلى النحو الوصفي العلمي الذي يحترم ويقبل كل الآراء والأنظار، التي يراها أصحابها صائبة على اختلافها وتشعبها وتعددتها.

الفصل الثالث: أسلوب المدح والذم

المدح (louange) يعني حُسْنَ الثناء، والذم (blâme) ضدّه. أمّا تركيبُهُما النمطيّ النموذجيّ

التامّ فيتألّف في حدّه الأدنى من مكوّناتٍ وأركانٍ درسها النحاة العربُ باهتمامٍ وعنايةٍ كبيرين؛ هي:

- صيغةُ المدحِ أو الذمِّ الصريحةُ ممثّلةٌ في القرائن: نَعَمْ وحبّذا للمدح، وبئسَ وساءَ ولا حبّذا للذمّ.

- الاسمُ المعرفةُ المرفوعُ، أو النكرةُ المنصوبُ بعدَ تلك الصيغةِ (أو ما يحلُّ محلّهما).

- المخصوصُ بالمدحِ أو الذمّ.

ولكنّ هذا الأسلوبَ لا يُستعملُ في التطبيق والواقع على نمطِ هندسيٍّ واحدٍ. بل إنّه وردَ في

المدونة العربية - النصوص القرآنية والنبوية والأدبية - على أشكالٍ وصُورٍ مختلفةٍ، خصوصاً ما يتعلّق

بالاسم الوارد بعدَ صيغةِ المدحِ أو الذمّ، فإنّ له صُوراً لفظيّةً متعدّدةً، سأذكرها في حينها ومكانها من

هذا الفصل. وسأبدأُ بالمكوّن الأوّل محاولاً إعطاءَ كلّ منها ما أجده كافياً لعرضه وتقديمه، وأفياً

للغرض من الدرس والوصف.

1- صيغتا المدح والذم الرئيستان:

النحاة العربُ على رأيين مختلفين في نظرهم إلى هذين الأسلوبين، وتناولهم لهما عموماً، وذلك

باختلاف اعتبارهم لطبيعة القرينة المعبرة عن هذا الغرض أو ذاك وحقيقتها. أعني الكلمة الأساس في

تركيبهما، وهي المستند الذي عليه الاتكال في معرفة دلالة تركيبه وجملته، وتصنيفها في الأفعال أم

في الأسماء، أم هي من قسم آخر غير الأفعال والأسماء؛ فمنهم من قالَ بفعليّة قرينتي المدح والذمّ

الأساسيتين (نعم وبئس)، ومن ثمّ فتركيبهما فعليّ بإسناده وطرفيه، وهم البصريون ومعهم الكسائي من

الكوفيّين. ومنهم من ذهب إلى اسميّتهما لتكونَ بذلك جملتهما اسميّةً، وهم جمهورُ الكوفيّين إلاّ الكسائي⁽¹⁾ بالطبع. وتفصيلُ ذلك فيما يلي:

1-1- مذهبُ البصريّين:

ذهبَ النحاةُ البصريّونَ والكسائيُّ من الكوفيّين إلى أنّ (نِعْمَ وَبِئْسَ) بكسر الفاءِ وإسكانِ العينِ تخفيفاً - على بُعد ذلك عن الأصل⁽²⁾ - فعلاّنِ ماضيانِ لا يتصرفانِ⁽³⁾. ومع أنّهما في عُرْفِ النحاةِ كذلك، فإنّهما مجردانِ من الدلالةِ الزمانيّةِ، منسلخانِ عنها⁽⁴⁾، وذلك بعدَ أن تكوّنتَ من كلّ فعلٍ منهما وفاعلهِ جملةٌ إنشائيّةٌ غيرُ طلبيّةٍ، يُقصدُ منها إنشاءُ المدحِ العامِّ أو الذمِّ العامِّ، من غيرِ إرادةِ زمنٍ ماضٍ أو غيرِ ماضٍ، بل لا دلالةَ فيه - الفعلِ - على زمنٍ مطلقاً⁽⁵⁾. فضلاً عن عدمِ دلالتِهِ على الحدثِ كما سيأتي ذكره. في "شرح الرضيّ لكافية ابن الحاجب": «أفعالُ المدحِ والذمِّ: ما وُضِعَ لإنشاءِ مدحٍ أو ذمٍّ،... وذلك أنّك إذا قلتَ: (نِعْمَ الرجلُ زيدٌ)، فإنّما تُنشئُ المدحَ وتُحدّثُه بهذا اللفظِ، وليس المدحُ موجوداً في الخارجِ في أحدِ الأزمنةِ»⁽⁶⁾.

(1) - ينظر ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 86 (مسألة 14). وأسرار العربية، طبعة دار الأرقم، بيروت، ص 90. وفي طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، بتحقيق محمد حسن شمس الدين، ص 69. وفي ط. المجمع العلمي العربي بدمشق، بتحقيق محمد بهجة البيطار، ص 96. وابن مالك، شرح التسهيل، ج 3/ص 5.

(2) - المبرّد، المقتضب، ج 2/ص 138. وابن عقيل، المساعد، ج 2/ص 122. وذكر لغات العرب واستعمالات النحاة لها، ص 121 إلى 124.

(3) - ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 86. وأبو الفتح عثمان بن جني، اللّمع في العربية، تحقيق سميح أبو مُغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمّان، د. ط، 1988، ص 98. وابن يعيش، شرح المفصل، ج 7/ص 127. والصبيان، حاشية الصبيان، ج 3/ص 38.

(4) - استعمل العلامة التهانوي مصطلح (منسلخة عن الزمان) في قوله: «الأفعال المنسلخة عن الزمان وهي الأفعال الجوامد كنِعْمَ وَبِئْسَ...». محمد علي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج 1/ص 189.

(5) - عباس حسن، النحو الوافي، ج 3/ص 369. وهامش ج 1/ص 47. وفيها: «وقال المحقّقون: لا تدلُّ على زمنٍ مطلقاً، وإنّما تدلُّ على المعنى المجرد المخصّصة له».

(6) - شرح الرضيّ لكافية ابن الحاجب، تحقيق يحيى بشير مصري، ق 2/مج 1/ص 1101.

وأصلهما عندهم هو: الفعلان (نَعِمَ وَبَيَّسَ)⁽¹⁾ التامانِ المتصرفانِ الدالانِ على الحدث - أو الصفة - والزمن، وهما: «إِذْ ذَاكَ لِلإِخْبَارِ بِالنَّعْمَةِ وَالْبُؤْسِ، مُتَصَرِّفَانِ كَسَائِرِ الْأَفْعَالِ لِهَما مَضَارِعٌ وَأَمْرٌ وَاسْمٌ فَاعِلٌ وَغَيْرُهَا، تَقُولُ: (نَعِمَ زَيْدٌ بِكَذَا، يَنْعَمُ بِهِ، فَهُوَ نَاعِمٌ)، وَ(بَيَّسَ يَبْأَسُ، فَهُوَ بَائِسٌ)»⁽²⁾. قال سيبويه: «وهما الأصلانِ اللَّذَانِ وُضِعَا فِي الرَّدَاءِ وَالصَّلَاحِ، وَلَا يَكُونُ مِنْهُمَا فَعْلٌ لِغَيْرِ هَذَا الْمَعْنَى»⁽³⁾. والمعاني المعجمية التي تدور حولها مادة (ن ع م) تدلُّ في مجملها على الجمال والدعة والنعمة والخفض والتزف، وهي معانٍ موافقةٌ لاستعمالها كأسلوبٍ للمدح. وأمَّا المعاني اللغوية التي تدور حولها مادة (ب ء س) فهي البؤس والشدة والضيق والعذاب، وكلُّها معانٍ متوافقةٌ مع الذم⁽⁴⁾. ومنزلتُهما في هذا الأصلِ (نَعِمَ وَبَيَّسَ) على رأي الأعلامِ الشنتمريِّ منزلة قولك: (استغنى الرجلُ، وافتقرَ)، للإخبار المحض، خاليتين من معنى المدح والذم⁽⁵⁾. و(نَعِمَ) و(بَيَّسَ) بصيغتي المدح والذم منقولان عن الأصل المذكور أعلاه. فكأنَّهما لما تفرَّغتا لإنشاء المدح أو الذم «استقلَّتا وانفصلتا عن الأصل»⁽⁶⁾.

هذا وترى بعضُ الدراساتِ أنَّ البحثَ عن أصلِ (نَعِمَ) و(بَيَّسَ) المستعملتين في إنشاء المدح والذم، والقول به أمرٌ افتراضيٌّ سببه الإفراطُ في اعتماد فكرة الإسناد، وافتراض مسندٍ ومسندٍ إليه ظاهرين أو مقدرين في بناء الجملة وتحليلها وتفسيرها. وتقسيم التراكيب كُلِّها على أساس ذلك إلى اسمية وفعلية. وفكرة العوامل في تسويغ الحركات الإعرابية. وذلك مقبولٌ من وجهة النظر التعليمية لا

(1) - سيبويه، الكتاب، ج2/ص179. وج4/ص116. والمبرد، المقتضب، ج2/ص138. والصيغري، التبصرة والتنكرة، ج1/ص274. وأمالى ابن الشجري، ج2/ص397. وابن يعيش، شرح المفصل، ج7/ص127. وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ق2/مج1/ص1102.

(2) - الصبان، حاشية الصبان، ج3/ص38. بتصرف بسيط. والخضري، حاشية الخضري، ج2/ص97.

(3) - سيبويه، الكتاب، ج2/ص179.

(4) - ينظر أحمد سليمان ياقوت، الأفعال غير المتصرفة وشبه المتصرفة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، د. ط، 1989م، ص97. ومثل ذلك في الأزهر الزَّيَّاد، دروس في البلاغة العربية، ص138.

(5) - الأعلام الشنتمري، المخترع في إذاعة سرائر النحو، ص114 بتصرف بسيط.

(6) - الأزهر الزَّيَّاد، دروس في البلاغة العربية، ص138.

العلمية⁽¹⁾. كما رفض خليل أحمد عمايرة أيضًا القول بهذا الأصل؛ لأنَّ الفرقَ بينهما في نظره واضحٌ بيّن، قال: «وَأَمَّا قَوْلُ النُّحَاةِ بِأَنَّ (نَعَمْ) وَ (بِئْسَ) فِعْلَانِ جَامِدَانِ مَتَحَوِّلَانِ مِنْ (نَعَمْ) وَ (بِئْسَ) فَمُرْدُودٌ؛ لِأَنَّهُ لَا سَبِيلَ إِلَى الْإِثْبَاتِ بِأَنَّ هَذَا الْفَرْعَ مِنْ ذَلِكَ الْأَصْلِ، فَالْتَبَايُنُ بَيْنَهُمَا وَاضِحٌ فِي الْمَسْتَوَى الدَّلَالِي وَفِي الْمَسْتَوَى الصَّرْفِيِّ»⁽²⁾. وقال عن (نَعَمْ) بِأَنَّهَا لَيْسَتْ مَأْخُوذَةً مِنْ (نَعَمْ) بِفَتْحٍ وَكَسْرٍ، وَلَا لَغَاتٍ فِيهَا تَصِلُ إِلَى ثَمَانٍ، كَمَا يَرَى ابْنُ جَنِّي وَابْنُ عَصْفُورٍ»⁽³⁾.

ولزومُهما وهما بصيغة (فَعْل) بكسر الفاء وسكون العين⁽⁴⁾، أي: (نَعَمْ وَبِئْسَ) الدلالة على الحال⁽⁵⁾ - أي الزمن الحاضر، وذلك برأْيي بالنسبة للمتكلّم المادح أو الذام، لا الفعل ذاته، الذي لا دلالة فيه على الزمن البتّة كما تقدّم - مع أنّهما عند أكثر النحاة فعلان ماضيان، والدلالة على إنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة لعموم المدح والذم فيهما⁽⁶⁾. والقول بأنّهما ماضيان غير سديد بتعبير إبراهيم السامرائي؛ لإفادتهما المدح أو الذم، وذلك يجعلهما من الأساليب الإنشائية، ولا تستقيم هذه الأساليب مع الزمن الماضي⁽⁷⁾.

-
- (1) - ينظر خلود عثمان الصالح، أساليب نحوية جرت مجرى المثل، ص 92 وما بعدها إلى ص 97.
- (2) - خليل أحمد عمايرة، في التحليل اللغوي، مكتبة المنار، الأردن، الزرقاء، ط 1/1407 هـ/1987 م، ص 270.
- (3) - خليل أحمد عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، منهج وتطبيق، عالم المعرفة، جدة، م. ع. س، ط 1، 1404 هـ/1984 م، ص 113.
- (4) - وهي لغة بني تميم. قال الرضي: «وَالْأَكْثَرُ فِي هَذَيْنِ الْفَعْلَيْنِ خَاصَّةُ كَسْرِ الْفَاءِ، وَإِسْكَانُ الْعَيْنِ إِذَا قُصِدَ بِهِمَا الْمَدْحُ وَالذَّمُّ عِنْدَ بَنِي تَمِيمٍ وَغَيْرِهِمْ، قَالَ سَبِيوِيه: كَأَنَّ عَامَّةَ الْعَرَبِ اتَّفَقَا عَلَى أَنَّ لُغَةَ تَمِيمٍ». شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق يحيى بشير مصري، ق 2/مج 1/ص 1103.
- (5) - أشار إلى ذلك ابن النحاس، التعليقة على المقرب، ص 116 في قوله: «ومعناهما إنشاء المدح والذم في الحال».
- (6) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج 3/ص 5. بتصرف. والأزهري، شرح التصريح، ج 2/ص 75 و 76. والصّبّان، حاشية الصّبّان، ج 3/ص 39. والخضري، حاشية الخضري، ج 2/ص 98. والدلالة على الحال هنا ليست برأْيي ل(نَعَمْ) أو (بِئْسَ)، وإنّما هي للمتكلّم المادح أو الذام؛ لأنَّ أكثر من نحويّ يؤكّد على عدم دلالتهما على الزمن مطلقًا لا المضى ولا الحال ولا الاستقبال.
- (7) - إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص 79. بتصرف بسيط.

و«دليل المبالغة استعمال (نعم) في صفة الله تعالى والأنبياء، واستعمال (بئس) في عذاب الكفار ونحوه»⁽¹⁾. ومعنى المبالغة هنا هو النهاية والغاية في الوصف الباعث على المدح أو الذم. وذلك بجعل الممدوح أو المذموم فوق بني جنسه فيما يوجب الكمال والمدح، أو يوجب النقيصة والذم. جاء في "الصفوة الصفية": «فإذا قيل: (نعم الرجل زيد)، فمعناه (زيد ممدوح جدًا)، وكذلك قولك: (بئس الرجل زيد)، فمعناه (زيد مذموم جدًا)»⁽²⁾. وفيه أيضًا ما يبين وجه المبالغة، قال صاحبه: «... أن مدح الجنس أو ذمه لأجل بعض أفراده تفخيمٌ لذلك المفرد، وتعظيمٌ لشأنه، ثم تخصيصه بالذكر من بعد، مع ما في تخصيصه من البيان والإيضاح، زيادة في المدح، وعذر في مدح الجنس وإن كان فيه - أعني في الجنس - من هو مستحق للذم، ولا يخلو منه، والشيء إذا مدح جنسه لأجله كان ذلك مبالغة في مدحه، وهذا معنى قولنا: إن معناه المبالغة في المدح والذم»⁽³⁾. وإنشاء مثل هذه المعاني النحوية - أو الأسلوبية - العامة التي يسميها النحاة معاني الجمل والأساليب⁽⁴⁾ من وظيفة الحروف والأدوات. قال الصبان: «والإنشاء من معاني الحروف، ولا تصرف في الحروف»⁽⁵⁾. و(نعم) و(بئس) أشبهتا الحروف في الوظيفة والدلالة فجمدنا لذلك، لأن شبه الحرف يوجب الجمود في الأفعال، كما يوجب البناء في الأسماء⁽⁶⁾. ويرى أحد الباحثين معتمدًا على ما في "اللسان" أن النقل من الأصلين (نعم وبئس) هو سبب عدم تصرفهما وبقائهما على صورة واحدة⁽⁷⁾.

(1) - ابن عقيل، المساعد، ج2/ص117.

(2) - النيلي، الصفوة الصفية، ق1/ج2/ص115.

(3) - النيلي، الصفوة الصفية، ق1/ج2/ص116.

(4) - تمام حسّان، اللغة العربية، ص178.

(5) - الصبان، حاشية الصبان، ج3/ص39.

(6) - النيلي، الصفوة الصفية، ق1/ج2/ص114 بتصرف بسيط.

(7) - أحمد سليمان ياقوت، الأفعال غير المتصرفة وشبه المتصرفة، ص98 و101.

ذلك اللزوم هو سببُ جمودِهما وعدمُ تصرُّفِهما - إلا في صيغة الماضي، أي أنَّهما جمدا في الماضي المسند إلى المفرد المذكَّر الغائب (p. de l'accompli figés à la 3^e)⁽¹⁾ - وهو ما عبَّر عنه صاحبُ "التبصرة" بقوله: «ولا تتصرَّف (نعم) و(بئس) لأنَّهما نُقِلا من الخبر إلى معنى المدح والذم، فلمَّا تَضَمَّنَا ما ليس لهما في الأصل مُنْعَا من التصرُّف»⁽²⁾. وهذا من قواعدهم، أي: أنَّ «كلَّ ما تَضَمَّنَ ما ليس له في الأصل، مُنْعَ شيئا ممَّا له في الأصل، ليكونَ دليلاً على ما تَضَمَّنَه، وإذا كان كذلك، فد(نعم وبئس) إنَّما مُنْعَا التصرُّفَ لأنَّهما لفظُهما ماضٍ، ومعناهما إنشاء المدح والذم في الحال»⁽³⁾. إذ هما في الأصل فعلاَنِ حقُّهما الدلالة على الحدث والزمان كسائر الأفعال، لكنَّهما أَشْبَها حروفَ المعاني بدلالتهما على معنى أسلوبِيٍّ هو إنشاء المدح أو الذم، و«وشبَّه الحرفَ يُوجِبُ الجمودَ في الأفعال»⁽⁴⁾. وهذا معنى قول النحاة: «خروجهما عن الأصل»⁽⁵⁾، أو «تَضَمَّنَا ما ليس لهما في الأصل». كما تقدَّم في كلام الصيمريِّ. وقال ابنُ يعيش: «والعلة في ذلك أنَّهما تَضَمَّنَا ما ليس لهما في الأصل، وذلك أنَّهما نُقِلا من الخبر إلى نفس المدح والذم، والأصل في إفادة المعاني إنَّما هي الحروفُ، فلمَّا أفادتْ فائدة الحروفِ خرجتْ عن بابها ومُنِعَتِ التصرُّفَ»⁽⁶⁾. وهذا من شأنه أن يطعن في القول بفعليَّة هاتين القرينتين. ولا يشفعُ له إلا الحكمُ بجمودِهما وعدمُ تصرُّفِهما كسائر الأفعال الجامدة غير المتصرِّفة. ومنهم مَنْ ردَّ سببَ عدم التصرُّفِ فيهما - فيما نُسِبَ إلى الرضي - لكونهما

(1) - Henri Fleish. Traité de philologie Arabe. Volume 2. p413 .

(2) - الصيمري، التبصرة والتنكرة، ج1/ص275. وأمالى ابن السجري، ج2/ص421. وابن يعيش، شرح المفصل، ج7/ص127. وابن النحاس، التعليقة على المقرَّب، ص116.

(3) - ابن النحاس، التعليقة على المقرَّب، ص116. والدلالة على الحال هنا أي الزمن الحاضر وهو زمن التكلُّم بالنسبة للمتكلِّم المنشئ لذلك المدح أو الذم لا بالنسبة لـ (نعم) و (بئس) المجردتين من أيِّ دلالةٍ على الزمن مطلقاً. ينظر عباس حسن، النحو الوافي، ج1/ص47.

(4) - النيلي، الصفوة الصفية، ج3/ص114.

(5) - الصبَّان، حاشية الصبَّان، ج3/ص38.

(6) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج7/ص127.

عَلَمَيْنِ فِي الْمَدْحِ وَالذَّمِّ⁽¹⁾، فهما صيغتان موضوعتان لهذا الغرض، فلزم جمودهما لفظاً كما لم يتغيّر معناهما عما وُضِعَ له، لِيَتَّفَقَ اللفظُ والمعنى في عدم التغيّر⁽²⁾. ولعلّ فحوى هذا الكلام يتطابق مع ما أَرَادَهُ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدُ فِي قَوْلِهِ: «... فَلَا تُنْهَمَا فَعْلَانِ قَدْ كَثُرَا، وَصَارَا فِي الْمَدْحِ وَالذَّمِّ أَصْلًا»⁽³⁾. وَقَوْلِهِ قَبْلَ ذَلِكَ: «... إِلَّا أَنَّهُمَا الْأَصْلُ فِي الْمَدْحِ وَالذَّمِّ، فَلَمَّا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُمَا أُلْزِمَا التَّخْفِيفَ، وَجَرَّيَا فِيهِ وَفِي الْكُسْرَةِ كَالْمَثَلِ الَّذِي يُلْزَمُ طَرِيقَةً وَاحِدَةً»⁽⁴⁾.

ف(نِعَم) بهذا اللفظ - بفتح فسكون - تستعمل للمدح العام، وكذلك (بئس) بنفس الوزن تستعمل للذم العام⁽⁵⁾. والمدحُ العامُّ كما يرى عَبَّاسُ حَسَنٌ يَشْمَلُ الْفَضَائِلَ كُلَّهَا مَبَالِغَةً، وَالذَّمُّ الْعَامُّ يَشْمَلُ الْعُيُوبَ كُلَّهَا مَبَالِغَةً⁽⁶⁾. ومعنى المدح أو الذم العامين أننا إذا قلنا مثلاً: (نعم - أو بئس - الرجل زيد!) بتعريف لفظ (الرجل) فيرفع، و (نعم - أو بئس - رجلاً زيداً) بتثنيه فينصب، «فليس يُرَادُ بِ(الرجل) واحدٌ بعينه، وَإِنَّمَا أُرِيدَ بِهِ الْجِنْسُ كُلُّهُ، لِأَنَّا نُرِيدُ أَنْ نَجْعَلَ الْمَدْحَ أَوْ الذَّمَّ اللَّذَيْنِ يَسْتَحِقُّهُمَا الْجِنْسُ كُلُّهُ لَوَاحِدٍ مِنْهُ، أَيْ نَجْعَلَ لَهُ جَمِيعَ مَا يَسْتَحِقُّهُ جِنْسُ الرِّجَالِ مِنَ الْمَدْحِ أَوْ الذَّمِّ»⁽⁷⁾. وذلك للتعبير عن المبالغة في المدح أو الذم. وفُهِمَتْ إِرَادَةُ الْجِنْسِ كُلِّهِ مِنْ اقْتِرَانِ الْفَاعِلِ (الرجل) بِ(أل) التي «تدخل على نكرة لإفادة

(1) - شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق يحيى بشير مصري، ق 2 / مج 1 / ص 1104.

(2) - رؤوف جمال الدين، المعجب في علم النحو، دار الهجرة، إيران، قم، د. ط، د. ت، (في المدخل محرم 1397 هـ)، ص 154 - 155.

(3) - المبرّد، المقتضب، ج 2 / ص 144.

(4) - المبرّد، المقتضب، ج 2 / ص 138.

(5) - سيبويه، الكتاب، ج 2 / ص 175 الهامش نقلاً عن السيرافي. وابن يعيش، شرح المفصل، ج 7 / ص 127.

(6) - عَبَّاسُ حَسَنٌ، النحو الوافي، ج 3 / ص 368. وقال ابنُ فارس عن (نعم): «كلمة تُثْبِتُ عَنْ الْمَحَاسِنِ كُلِّهَا». الصاحبى، ص 146.

(7) - الصبّري، التبصرة والتذكرة، ج 1 / ص 274. ومثله في "المقتضب" للمبرّد ج 2 / ص 140 و 141 حيث قال: «لأنّ (الرجل) ليس يُقْصَدُ بِهِ إِلَى وَاحِدٍ بَعِيْنِهِ... ف (الرجل) وما ذُكِرْتُ لَكَ مِمَّا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ دَالٌّ عَلَى الْجِنْسِ». وأكد على ذلك بتشبيهه بكلمة (الإنسان) الدالة على الجنس عموماً في قوله تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ ۝ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ﴾. سورة العصر، الآيتان 1 و 2. وكلمة (الأسد) في قولنا: (فلان يفرق الأسد) إنّما يريدُ هذا الجنس، وأمثلة أخرى.

العموم والشمول مع التعريف، ويغلب أن يصلح في مكانها كلمة "كل" (1) حقيقةً، فذلك ضابطها بتعبير بعضهم (2). واعتبروها «للجنس حقيقة؛ فالجنس كله ممدوح أو مذموم، والمخصوص مندرج تحته، لأنه فرد من أفرادها، ثم نُصَّ عليه كما يُنصَّ على الخاص بعد العام الشامل له ولغيره، ونُسبَ إلى سيبويه» (3). وفي "مقرب" ابن عصفور: «... لأنَّ الفاعلَ - المعرَّفَ بأل - إنما يُرادُّ به الجنس، وكأنَّكَ جعلتَ الممدوحَ أو المذمومَ جميعَ الجنس» (4).

عبَّرَ الإمامُ عبدُ القاهر عن هذا العمومِ بألفاظٍ أخرى تدلُّ أيضاً على المعنى ذاته؛ هي استغراقُ الجنس وانتظامه، والإطلاق، والشياع. قال في "المقتصد": «... ويكونُ فاعلُهما - نِعَمَ وبِئسَ - اسماً يستغرقُ الجنس». وقال في قولنا: (نِعَمَ الرجلُ زيداً!): «لا تريدُ رجلاً دونَ رجلٍ، وإنما تقصدُ الرجلَ على الإطلاق، فالألفُ واللامُ لإفادةِ الشياعِ على حدِّ الجنس، يدُلُّك على ذلك أنَّكَ لو قلتَ: (نعم الرجلُ الذي تعلمُ زيداً) تريدُ واحداً بعينه، لم يَجُزْ» (5). وقال في موضعٍ ثانٍ: «(نعمَ الرجلُ عبدُ الله!)... فإنَّ (الرجلَ) لما كان شائعاً ينتظمُ الجنسَ كان (عبدُ الله) داخلاً تحته» (6). وهذا المعنى - أي تحمُّلُ المخصوصِ جميعَ حظِّ أفرادِ جنسه مدحاً أو ذمّاً - هو الذي يُسوِّغُ المعنى الأسلوبِيَّ لجملةِهما، ويُكسِبُها الدلالةَ على معنى المدح والذمِّ على وجه المبالغة والإفصاح عن ذلك. وإذا لم يدلَّ لفظُ الفاعلِ في سياقه على معنى العموم والتعدد فلا يجوزُ مدحُه بـ(نعم)؛ فلا يُقالُ مثلاً: (نعمَ شمساً هذه الشمسُ!)،

(1) - عباس حسن، النحو الوافي، ج3/ ص 369.

(2) - ينظر عبد الهادي الفضلي، اللامات، دار القلم، بيروت - لبنان، ط1، 1980، ص36.

(3) - الأزهرى، شرح التصريح، ج2/ ص77. أشار سيبويه إلى ذلك بقوله مثلاً: «كما أنَّكَ إذا قلتَ: (عبدُ الله نعمَ الرجلُ)، فإنَّما تريدُ أن تجعله من أُمَّةٍ كلُّهم صالحٌ». الكتاب، ج2/ ص177. وقريبٌ من ذلك قاله الأشموني والصَّبَّانُ في "حاشية الصَّبَّان"، ج3/ ص39. وابن عقيل والخضري، حاشية الخضري، ج2/ ص98. والقاسم الخوارزمي، التخمير، ج3/ ص314.

(4) - ابن عصفور، المقرب، ج1/ ص67.

(5) - عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ص363.

(6) - عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ص365. والكلامُ هنا لأبي علي الفارسي.

لعدم العموم، إذ هي مفردٌ في الوجود. وفي المقابل يجوزُ أن يُقال: (نعمَ شمسًا شمسُ هذا اليوم!)، لتعددُها بتعددُ الأيام⁽¹⁾.

غيرَ أنَّ نحوياً كابن الحاجبِ رفضَ الفهمَ بأن يكونَ المرادُ الجنسَ كُلَّهُ على وجه العموم، واعتبرَ ذلك من غلطِ النحويين الواضح. إنما المقصودُ هو الإبهامُ في واحدٍ فقط يُفسَّرُ بالمخصوص بعدَه. قال في "شرح الوافية": «ولا يستقيمُ أن يكونَ للعموم كما يقوله كثيرٌ من النحويين، وهو من غلطهم الواضح، وكيف يستقيمُ أن يكونَ للعموم وهو يفسَّرُ بالواحد في قولك: (نعمَ الرجلُ زيدًا)؟ وقد نصَّ سيبويه في غير موضعٍ على أنَّ (زيدًا) في قولك: (نعمَ الرجلُ زيدًا) تفسيرٌ للرجل، وأنه لا يستقيمُ أن يكونَ لغيره... إنَّ المخصوصَ لا بُدَّ أن يكونَ مطابقًا للفاعل باتِّفاقٍ، وهذا يوضحُ أنه ليس للعموم، فإنَّ كان مفردًا كان المخصوصُ مفردًا، وكذلك إذا تثنَّى أو جُمع»⁽²⁾. وأجاب الأشموني عن هذا الاعتراضِ بالقول بأنَّ (أل) التي اعتُبرت عند هذا الرأي للعهد لا للجنس، إنما هي «للاستغراق بأنَّ المعنى أنَّ هذا المخصوصَ يفضَّلُ أفرادَ هذا الجنسِ إذا مُيزوا رجلينِ رجلينِ أو رجالًا رجالًا»⁽³⁾.

أما من الناحية التركيبية المحضة فإنَّ جملةَ المدحِ أو الذمِّ نحو قولهم: (نعمَ الرجلُ عبدُ الله!) تساوي تمامًا قولنا: (ذهبَ أخوه عبدُ الله)، أي (فعل + فاعل هما معًا خبرٌ مقدَّم + مبتدأ). على ما بين التركيبين من الفرق في المعنى والأسلوب. قال سيبويه في هذا: «وأما قولهم: (نعمَ الرجلُ عبدُ الله!)، فهو بمنزلة: (ذهبَ أخوه عبدُ الله)، عملَ (نعمَ) في (الرجل) ولم يعملْ في (عبدُ الله). وإذا قال: (عبدُ الله نعمَ الرجلُ!)، فهو بمنزلة (عبدُ الله ذهبَ أخوه)؛ كأنه قال: (نعمَ الرجلُ)، فقيل له: مَنْ هو؟ فقال: (عبدُ الله). وإذا قال: (عبدُ الله)، فكأنه قيل له: ما شأنه؟ فقال: (نعمَ الرجلُ)»⁽⁴⁾. هذا تفسيرُ سيبويه

(1) - محمود العالم المنزلي، أنوار الربيع، ص128. والخضري، حاشية الخضري، ج2/ ص99.

(2) - ابن الحاجب، شرح الوافية نظم الكافية، ص375-376. وينظر أيضًا حاشية الصبَّان، ج3/ ص43.

(3) - الصبَّان، حاشية الصبَّان، ج3/ ص43.

(4) - سيبويه، الكتاب، ج2/ ص176.

وتقريبه لجملة المدح أو الذم نحوياً وتركيبياً لتوجيه إعرابها وتبريره بعد ذلك. فلفظُ (الرجل) هو الاسم الذي يستحق المدح، تقدّم أو تأخّر فاعلُ (نعم)، و(عبدُ الله) هو الممدوح أو المخصوص بالمدح، مبتدأ بصرف النظر عن رتبته في الكلام، خبره (نعم) وفاعلها.

احتج أصحابُ هذا المذهب على فعلية (نعم وبئس) بأدلةٍ نُجمِلُها فيما يلي:

1-1-1- اتصال ضمير الرفع البارز (الفاعل) بهما على حدّ اتصاله بالفعل التامّ المتصرف. فقد

روى ابنُ الأنباري عن العرب قولهم: (نعمًا رجلين) و(نعموا رجالاً)، ونسب ذلك إلى الكسائي. كما ترفعان الاسم الظاهر في نحو: (نعم الرجل)، و(بئس الغلام)، والضمير المستتر في نحو: (نعم رجلاً زيدًا) و (بئس غلامًا عمرو!)⁽¹⁾. وهي - يقصد رفع الضمير البارز - لغةٌ غيرٌ موثوقةٌ ولا متحققةٌ حسب ابنِ عصفور في قوله: «وقد حكى الأخفش - نسبها إلى الأخفش لا إلى الكسائي - ظهور الضمير عن قومٍ من العرب إلاّ أنّه لم يتحقّق بقاؤهم على الفصاحة لمخازمتهم أهلَ الحاضرة»⁽²⁾.

رفض بعضهم (نعمًا) في التثنية، و (نعموا) في الجمع لعدم تصرفهما. ففي "الكتاب": «واعلم أنّك لا تُظهر علامةَ المضمَينَ في (نعم)، لا تقول: (نعموا رجالاً)، يكتفون بالذي يُفسّره»⁽³⁾. وفي "المقتضب": «واعلم أنّه لا يجوز أن تقول: (قومك نعموا رجالاً)، كما تقول: (قومك قاموا)... ، ولا (أخوك بئسًا رجلين)، كما تقول: (أخوك قاما)؛ لأنّ (نعم) و(بئس) إنّما تقعان مضمراً فيهما فاعلاهما

(1) - ينظر ابن الأنباري، الإنصاف، تح. جودة مبروك، ص90. وأسرار العربية، تح. محمد بهجة البيطار، ص96. وابن مالك، شرح التسهيل، ج3/ص5. وأمالى ابن الشجري، ج2/ص390 و422. وابن يعيش، شرح المفصل، = ج7/ص127. والصبان، حاشية الصبان، ج3/ص38. وابن عقيل، المساعد، ج2/ص120 وزاد حكاية تلك اللغة عن الأخفش. وأبو البقاء العكبري، كتاب التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيّين، تحقيق ودراسة عبد الرحمن السليمان العثيمين، بحث لنيل درجة الماجستير، إشراف أحمد مكّي الأنصاري، جامعة الملك عبد العزيز، م. ع. السعودية، 1396هـ/1976م، ص191.

(2) - ابن عصفور، المقرّب، ج1/ص68.

(3) - سيبويه، الكتاب، ج2/ص179. والمبرد، المقتضب، ج2/ص147. وابن عقيل، المساعد، ج2/ص132.

قبل الذكر، يُفسَّرهما ما بعدهما من التمييز. ولو كانا مما يُضمَرُ فيه لَخَرَجَا إلى منهاج سائر الأفعال، ولم يكن فيهما من المعاني ما شرحناه... إنما موضِعُهما أن يقعا على مُضمَرٍ يُفسَّرُ ما بعده، أو على مرفوعٍ بالألف واللام تعريفَ الجنس...⁽¹⁾. وفي "التبصرة": «... ولا يجوزُ أن تقول: (نَعْمًا) ولا (نَعْمُوا)؛ لأنَّه فعلٌ غيرُ متصرفٍ»⁽²⁾. وعدمُ التصرفِ هو نفسُ العلةِ عندَ الرضيِّ، ولو قالوا: (نَعْمًا ونَعْمُوا...) لكانَ ذلك نوعًا من التصرف. وأمَّا إلحاقُ تاءِ التانيثِ بهما (نَعَمْتُ وبُسْتُ) - لأنَّها تلحقُ أيضًا بعضَ الحروفِ، كـ (لَاتَ وثُمْتُ ورُبْتُ) - فهو أهْوَنُ عنده من إلحاقِ علامتي التنثية والجمعِ المخصَّصَيْنِ، وضميرُ المفردِ المذكَّرِ أوغَلُ في الإبهامِ المطلوبِ الذي يُفسَّرُ التمييزُ⁽³⁾.

وفي "المقرب": «وإذا كان فاعلُها مضمراً لم يبرز في حال تنثية ولا جمع، نحو قولك: (نَعَمْ رجلَيْنِ الزيدانِ!)، و(نَعَمْ رجالاً الزيدونَ!)، لأنَّهم استغنوا بتنثية التمييزِ وجمعه عن ذلك»⁽⁴⁾. أمَّا ابنُ مالكٍ فلم يرفض ذلك، وإنَّما حكَمَ عليه بالندرة، ذكرَ في "التسهيل" أنَّها لغةٌ نادرةٌ. قال: «وندرَ نحو... ومُرَّ بقومٍ نَعْمُوا قوماً»⁽⁵⁾. بإبراز ضميرِ الفاعل. وهو ما فعله أبو حيَّانٍ أيضاً ناسباً إياه إلى جماعةٍ من الكوفيِّين، قال: «والضميرُ المرفوعُ بـ (نَعَمْ) المفسَّرُ بالنكرة عندَ سيبويه والبصريِّينَ مفردٌ دائماً سواء أكانَ مفسَّراً بمفردٍ أم مثنيٍّ أم مجموعٍ، وأجازَ قومٌ من الكوفيِّينَ تنثيته وجمعه مطابقاً للتمييز، تقول: (أَحْوَكَ نَعْمًا رجلَيْنِ!)، و (قَوْمُكَ نَعْمُوا رجالاً!)». ونُسبَ ذلك إلى الكسائيِّ والأخفش⁽⁶⁾. واعتبره

(1) - المبرِّد، المقتضب، ج2/ص147.

(2) - الصيِّمري، التبصرة والتذكرة، ج1/ص276.

(3) - شرح الضيِّ لكافية ابن الحاجب، تح. يحيى بشير مصري، ق2 / مج1 / ص1116 بتصرف.

(4) - ابن عصفور، المقرب، ج1/ص68.

(5) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج3/ص8 و14.

(6) - أبو حيَّان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان محمد، مراجعة رمضان عبد

التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418 هـ/1998 م، ص2052،

السيوطي شاذًا عندما قال: «وشدَّ كونه- الفاعل أي الممدوح أو المذموم- ضميرًا غير مفرد؛ أي مطابقًا للمخصوص، نحو: (أخوكَ نعمًا رجلين!)»⁽¹⁾.

عزَّوا سببَ هذا المنع- كما في نصِّ ابنِ عصفورٍ أعلاه- إلى جوازِ تثنيةِ التمييزِ بعده وجمعه، نحو: (نعمَ رجلين) و (نعمَ رجالاً)، واستغناءً⁽²⁾ بذلك عن تصريحِ ضميرِ الفاعلِ المستترِ الملتزمِ في تقديره الأفرادُ. أي: من أحكامِ هذا الضميرِ أن يكونَ مفردًا دائمًا⁽³⁾. جاء في "علل النحو" للوراق (أبي الحسنِ محمد بن عبد الله بن العباسِ البغداديِّ المعروفِ بابنِ الوراقِ ت 381هـ) أنّه «لما كان المفسِّر- التمييزُ- يُنتَى ويُجمَعُ، وفيه دلالةٌ على أنَّ المضمَرَ يجري مجراه، استغنوا عن تثنيةِ الضميرِ، بما أظهروا من تثنيةِ المفسِّرِ وجمعه،... فلهذا لم يُثنَّ ويُجمَعِ المضمَرُ فيهما»⁽⁴⁾. وفي "النحو الوافي": «ويجوزُ تثنيتهُ- التمييز- وجمعه، وبسببِ هذا الجوازِ امتنعَ إبرازُ الفاعلِ المستترِ، وتثنيتهُ وجمعه، اكتفاءً بتثنيةِ التمييزِ وجمعه، فلا يصحُّ: (نعمًا) و (نعموا) في الرأيِ الراجحِ»⁽⁵⁾. وقد تقدَّم قبلَ قليلٍ رأيُ ابنِ عصفورٍ في ذلك.

(1) - السيوطي، همع الهوامع، ج5/ ص40.

(2) - الخصري، حاشية الخصري، ج2/ ص99. واعتبر تصريحَ الضميرِ الذي حكاه الكسائيُّ شذوذاً. ونُسبَ ذلك إلى ابنِ مالكٍ أيضًا. كما في "شرح الكافية الشافية" ج2/ ص1111. وينظر سعود بن عبيد الله بن عابد الصاعدي، الضمير المستتر في الدرس النحوي، رسالة مقدّمة لنيل درجة الدكتوراه، 1430هـ/ 2009م، جامعة أمّ القرى، مكة المكرمة، م. ع. السعودية، ص116.

(3) - سعود الصاعدي، الضمير المستتر في الدرس النحوي، ص116.

(4) - عبد الله الوراق، علل النحو، تحقيق محمود محمد محمود تصار، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1422هـ/ 2002م، ص408. ونقل المحقِّق في الهامش قول ابنِ عصفور في "شرح جمل الزجاجي" ج1/ ص606: «وإن كان فاعلُهما مضمراً لم يبرز في حالِ التثنية والجمع استغناءً بتثنيةِ التمييزِ وجمعه عنه».

(5) - عباس حسن، النحو الوافي، ج3/ ص371.

يمكن اعتبار هذا الدليل - إن صحّت رواية الكسائي التي رفض أكثرهم مضمونها - أقوى أدلتهم وحججهم على فعلية (نعم) و (بئس) لظهور الإسناد إلى الضمير البارز فيها، فذلك من أكبر سمات الفعل وخصائصه.

1-1-2- اتصّالهما بتاء التانيث الساكنة⁽¹⁾ (المفتوحة في الرسم) التي لا تُقْلَبُ في الوقف هاءً،

وصلاً ووقفاً، وذلك قولهم: (نعمت المرأة) و (بئست الجارية). فهذه التاء يختصُّ بها الفعل الماضي ولا تتعداه، فلا يجوز الحكم باسمية ما اتصّلت به⁽²⁾. وذكروا أن النبي ﷺ قال: «مَنْ تَوْضَأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَبْهَا وَنِعْمَتٌ، وَمَنْ اغْتَسَلَ فَاغْتَسَلَ أَفْضَلُ»⁽³⁾. والملاحظ في نص الحديث الشريف حذف ما يحتاج إليه أسلوب المدح وفعله من فاعل أو تمييز ومخصوص بالمدح. وهو أمر نادر في كلامهم، لدرجة أن حكم عليه بالشذوذ؛ قال أبو حيان: «وقال بعض أصحابنا: (قَبْهَا وَنِعْمَتٌ) شاذٌّ»⁽⁴⁾. وعبر عنه الأزهري بـ (غير الغالب) في قوله: «ومن غير الغالب قولهم: (إن فعلت كذا قَبْهَا وَنِعْمَتٌ)»، ونقل تفسير ابن عصفور (أبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن أحمد بن محمد بن عمر بن عبد الله بن

(1) - أمالي ابن الشجري، ج2/ص390-391. وابن يعيش، شرح المفصل، ج7/ص127. وذكروا لفظ "السكنة" احترازاً عن تلك التي تلتحق ببعض الحروف المبنيّة على الفتح كما في (رُبّت وتُمّت) وردّ بها الفراء ومن تبعه من الكوفيين زعم البصريين فعليتها. فالتاء التي في (نِعْمَتٌ) تدلّ عند البصريين على تانيث الفاعل، كدالاتها في (قامت)، وليس ذلك في (تُمّت). ينظر أمالي ابن الشجري، ج2/ص416. وابن الأنباري، الإنصاف، تح. جودة مبروك، ص92. وأبو البقاء العكبري، كتاب التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق ودراسة عبد الرحمن السليمان العثيمين، بحث مقدّم لنيل درجة الماجستير، إشراف أحمد مكّي الأنصاري، جامعة الملك عبد العزيز، م. ع. س، 1396 هـ / 1976 م، ص192.

(2) - ابن الأنباري، الإنصاف، تح. جودة مبروك، ص91. وأمالي ابن الشجري، ج2/ص410. ومثله في ابن يعيش، شرح المفصل، ج7/ص127. وفي، حاشية الصبّان، ج3/ص38. والعكبري، التبيين، ص192.

(3) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج3/ص14، عن "رياض الصالحين" رقم 443، من رواية أبي داود والترمذي، حاشية الصبّان، ج3/ص38. والحديث أخرجه البخاري ج1/ص122، وابن ماجه، ج1/ص180، والدارمي، ج1/ص362. ذكر ذلك الأزهري، شرح التصريح، ج2/ص75. وأبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ص2050، في الهامش: الحديث في جامع الترمذي، ج2/ص4 رقم 495، وسنن النسائي، ج3/ص94.

(4) - أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ص2050.

منظور الأشبيلي الأندلسي (597-669هـ) في "المقرب" وتقديره لتمييز يعوضُ الفاعلَ ومخصوصٍ بالمدح مبتدأ، بقوله: «التقدير: نعمتُ فعلةً فعلتُك، فحذفَ التمييزَ والمخصوصَ»، وقال - أعني ابن عصفور - في تفسير الحديث: «فبالرخصة أخذَ، ونعمتُ رخصةً رخصةً الوضوء»⁽¹⁾. وذلك لظهور المعنى ووضوحه، والتعويل فيه على ذكاء المتلقي وفهمه. قال في "المقرب": «ولا بدَّ من ذكر اسم الممدوح أو المذموم، ومن ذكر التمييز إذا كان الفاعل مضمراً. وقد يجوز حذف ذلك كله لفهم المعنى. ومن كلامهم: (إن فعلت كذا وكذا فبها ونعمت)، أي: ونعمتُ فعلةً فعلتُك، بحذف التمييز واسم الممدوح»⁽²⁾.

ويبدو بنظرة سطحية بعض التناقض في كلامه؛ إذ قال: (لا بدَّ من ذكر ...)، ثم قال: (وقد يجوز حذف ذلك). لكن العلامة ابن النحاس (أبا عبد الله بهاء الدين محمداً بن إبراهيم بن أبي نصر الحلبي 627-698هـ) أوضح ذلك، وأبعد عنه احتمال التناقض بحمل كل عبارة على وجه؛ فقوله: «ولا بدَّ من ذكر...» يعني به إذا لم يكن عليه إن حذف دليل. وقوله: «يجوز حذفه» يعني إذا كان عليه دليل، ولذلك قال: «لفهم المعنى»⁽³⁾. واعتبروا هذه (التاء) عوضاً عن التمييز المحذوف كقرينةٍ ودليل لصحة الحذف. قال صاحبُ "النحو الوافي": «... على الصحيح لا يجوز حذفه - التمييز - مع استتار الضميرِ الفاعلِ العائدِ عليه؛ لكيلا يبقى الفاعلُ الضميرُ مبهماً، ليس له ما يفسره؛ فالتمييزُ يُفسرُ الفاعلَ المستتر. فإن وُجدت قرينة تدلُّ على التمييز بعد حذفه، وتكون عوضاً عنه صحَّ الحذف؛

(1) - الأزهري، شرح التصريح، ج2/ص78. عن ابن عصفور، المقرب، ج1/ص66. ويبدو أن كثيراً من ألفاظ هذا النقل منها تفسير الحديث للأزهري نفسه، إذ لا وجود لها في الأصل، على الأقل في النسخة التي أطلعتُ عليها وهي بتحقيق أحمد عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبوري، ط1، 1392هـ/1972م. والعبارة موجودة أيضاً في أبي حيان، ارتشاف الضرب، ص2050.

(2) - ابن عصفور، المقرب، ج1/ص66-67. وذكر مثل ذلك ابن عقيل، المساعد، ج2/ص130.

(3) - ابن النحاس، التعليقة على المقرب، ص116.

ك(التاء) في قولهم: (إِنْ زَرْتِ الصَّدِيقَ فَبِهَا وَنِعْمَتْ). أي: (نِعْمَتْ زِيَارَةً زِيَارَتُكَ)، وذكر الحديث⁽¹⁾.

هذا عن حذف اسم الممدوح أو المذموم حين يكون تمييزاً بديلاً عن الفاعل. وكذلك عن حذف المخصوص بالمدح أو الذم، فإنه جائز إذا دلت القرينة عليه وأغنت، بتقديم الذكر وأمن اللبس، وتسمى القرينة عندئذٍ "المشعر بالمخصوص"⁽²⁾، أو "المشعر به" بتعبير ابن مالك. نحو قوله سبحانه عن نبيه "أَيُّوبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿... يَغْمِرُ الْعَبْدُ﴾ (ص، 44). أي: (نِعْمَ الْعَبْدُ أَيُّوبُ)؛ فحذف المخصوص بالمدح - وهو

أَيُّوبُ - لدلالة ما قبله عليه⁽³⁾ في الآية 41، من قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا أَيُّوبَ...﴾. مع الإشارة هنا إلى أنهم يقبلون جميعاً الاستغناء عن (تاء) التأنيث مع تأنيث الفاعل بما رووه عن العرب، واستحسنوه، كما في قولهم مثلاً: (نِعْمَ المرأةُ)، و (بئسَ الجاريةُ). بل إن ابن أبي الربيع كما في "الارتشاف" نصَّ على عدم لحوق هذه (التاء)؛ قال: «لا تلحق، لا تقول: (نِعْمَتِ امرأةٌ هُنْدٌ)، إنما يُقال: (نِعْمَ امرأةٌ هُنْدٌ)، استغناءً بتأنيث المفسر»⁽⁴⁾. واعتبره الكوفيون غير لازم، واستدلوا به على انتقال (نِعْمَ وبئسَ) عن الفعلية، بدخولهما في باب المدح والذم، وإنما لحقتهما هذه (التاء) مراعاةً لأصلهما. وأمّا البصريون ففسروا حذف (التاء) إذا أُريدَ إيقاعُ الفاعل المؤنث على الجنس وقوعَ (الإنسان) على الناس، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا﴾ (المعارج، 19). بدليل قوله سبحانه بعد ذلك: ﴿إِلَّا الْمَصْلِينَ﴾ بصيغة الجمع، لأن أسماء الأجناس تُذكرُ أفعالها وتؤنث⁽⁵⁾.

(1) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج 7/ص 127. وعباس حسن، النحو الوافي، ج 3/ص 371.

(2) - عباس حسن، النحو الوافي، ج 3/ص 378.

(3) - ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج 3/ص 167. والخضري، حاشية الخضري، ج 2/ص 104. ومثله في كتاب الإيضاح، لأبي علي الفارسي، ص 113.

(4) - أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ص 2050.

(5) - أمالي ابن الشجري، ج 2/ص 416-417 بتصرف. ومثله في ابن الأنباري، الإنصاف، ص 94.

1-1-3- رفعهما الفاعل الظاهر⁽¹⁾، في نحو: (نعم الرجل زيد!)؛ فـ(الرجل) مرتفع (نعم) ارتفاع

الفاعل بالفعل التام الصريح.

1-1-4- بناؤهما على الفتح من غير عارضٍ عرضٍ لهما، كما تكون الأفعال الماضية

كذلك⁽²⁾.

1-1-5- دخول لام القسم عليهما⁽³⁾، كما في قول زهير يمدح الحارث بن عوفٍ وهرمًا بن

سنان:

يَمِينًا لَنِعَمَ السَّيِّدَانِ وَجِدْتُمَا عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ سَحِيلٍ وَمُبْرَمٍ

(السحيل) هو الخيطُ أو الحبلُ غيرُ المحكمِ الفتلِ، و (المُبرم) المحكم. أرادَ بالأول الأمرَ السهلَ،

وبالثاني الشديد. فـ (نعم) وقعتُ هنا جوابًا للقسم لما اقترنت باللام⁽⁴⁾. واستعملَ (نعم) بعدَ اللفظِ

الصريح للقسم وهو قوله: (يمينًا)، وفي روايةٍ أخرى للبيت (لعمري لنعم السَّيِّدان ...)⁽⁵⁾، ممَّا يدلُّ

صراحةً أنَّ (اللام) فيه للقسم.

ولعلَّ من هذا القبيل أيضًا قوله تعالى: ﴿فَلَنِعْمَ الْمُجِيبُونَ﴾ (الصافات، 75). قال الزمخشري في

تحليلها وتفسيرها: «واللام الداخلة على (نعم) جوابُ قسمٍ محذوفٍ، والمخصوصُ بالمدح محذوفٌ

(1) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج3/ص5.

(2) - أمالي ابن الشجري، ج2/ص422. وابن يعيش، شرح المفصل، ج7/ص127.

(3) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج3/ص5.

(4) - ابن عقيل، المساعد، ج2/ص134.

(5) - السمين الحلبي، الدر المصون، ج9/ص317.

تقديره: (فوالله نعم المجيبون نحن)⁽¹⁾. وهو ما قاله صاحب "الدرر المصون": «قوله: (فَلَنِعَمَ): جوابٌ

لنَفسٍ مقدَّرٍ أي: (فوالله)... والمخصوصُ بالمدح محذوفٌ أي: (نحن)⁽²⁾.

1-1-6- عطفهما على الفعل الماضي⁽³⁾: نحو قوله سبحانه: ﴿وَلَقَدْ نَادَيْنَا نُوْحًا فَلَنِعَمَ

الْمُجِيبُونَ﴾ (الصافات، 75). وهذا دليلٌ يُهدِّدُه الضعفُ والوهنُ؛ لأننا في الشاهد السابق على دخول

القسمَ عليهما نلاحظُ عطفَ (نعم) على اسمٍ ظاهرٍ (دار). فد(نعم) عطفَتْ في الشاهدين على الاسم

وعلى الفعل. وقد استشهدَ الخليلُ بآية الصافاتِ أعلاه على ما أسْمَى اللامَ فيه «لامَ المدح»⁽⁴⁾.

1-1-7- كونهما رافعينِ ناصبينِ على رأي ابنِ الشجري في "أمالیه"؛ يرفعانِ المعارفَ، من نحو

قوله تعالى: ﴿فَلَنِعَمَ الْمُجِيبُونَ﴾ في آية "الصافات" السابقة. وينصِبَانِ النكراتِ، من نحو قوله تبارك

اسمُه: ﴿يَسْأَلُ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ (الكهف، 50). فقولنا: (نعم الرجلُ)، بمنزلة (كرمَ الرجلُ). وقولنا: (فلانٌ

بئسَ رجلاً)، بمنزلة (لؤمَ رجلاً)⁽⁵⁾. فالمعرفةُ مرفوعةٌ بهما على الفاعلية، والنكرة منصوبةٌ على التمييز.

1-1-8- زادَ العكبري (أبو البقاء 538-616هـ) دليلاً آخرَ لم يذكره ابنُ الأنباري، وهو أنَّهما

ليستا حرفين بالإجماع؛ فالحرفُ يفيدُ مع اسمٍ واحدٍ، وهما غيرُ ذلك. وليستا اسمينِ لوجهينِ: أحدهما:

أنهما مبنيتانِ على الفتح؛ ولا سببَ لذلك لو كانتا اسمينِ، لأنَّ الاسمَ يُبنى إذا شابهَ الحرفَ، ولا مشابهةَ

لهما بالحرف، فلو كانتا اسمينِ لأعربتَا. وثانيهما: أنَّهما لو كانتا اسمينِ لكانتا إمَّا جامدتينِ أو

وصفيتينِ، ولا سبيلَ إلى اعتقادِ الجمودِ فيهما لظهور وجهِ الاشتقاقِ فيهما، فهما - كما تقدَّم - من (نعم أو

(1) - الزمخشري، الكشاف، ج5/ص343. ويمثله قال أبو حيَّان، البحر المحيط، ج7/ص364. وعبد الخالق عزيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ق3/ج3/ص10/ص356.

(2) - السمين الحلبي، الدرر المصون، ج9/ص317.

(3) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج3/ص5.

(4) - الخليل، الجمل في النحو، ص258.

(5) - أمالي ابن الشجري، ج2/ص422.

بَيِّنَ الرجلُ). ولا يجوزُ أن تكونا وصِفَيْنِ إذْ لو كانتا كذلك لظهرَ الموصوفُ معهما، ولأنَّ الصفةَ ليستْ على هذا البناءِ. وإذا بطلَ كونُهما حرفَيْنِ ولا اسمَيْنِ ثَبَّتَ أنَّهما فعْلان⁽¹⁾.

هذا عرضٌ لأهمِّ ما وردَ في مدَوَّنَتنا النحويَّةِ عن رأيِ البصريِّينِ ومَن تبعَهم حول (نَعَمْ وبَيِّنَ)، وأدلَّتْهم على فعليتَّهما، وبعده سَأعرضُ رأيَ مخالفيهم الكوفيِّينِ في المسألة.

1-2- مذهب الكوفيِّين:

ذهبَ أبو زكريَّا الفراءُ وأبو العباسِ ثعلبُ وأكثرُ النحاةِ الكوفيِّينَ إلى أنَّ (نَعَمْ) و(بَيِّنَ) اسمانِ مبتدآن⁽²⁾. وإنَّ كان لهما لفظُ الفعلِ الماضي، وذلك لأنَّهما نُقِلَا إلى المدحِ والذمِّ عن النعمةِ والبؤسِ⁽³⁾. واحتجَّوا على اسميتَّهما بالأدلةِ الآتية:

1-2-1- دخولُ حرفِ الخفضِ أو الجرِّ عليهما، وذلك من خصائصِ الأسماءِ وعلاماتِها. قال

أبو العباسِ المبرِّدُ: «... وتعتَبِرُ الأسماءُ بواحدةٍ: كلُّ ما دخلَ عليه حرفٌ من حروفِ الجرِّ فهو اسمٌ»⁽⁴⁾ فقبولُهما حرفَ الجرِّ دليلٌ على أنَّهما اسمانِ لا فعْلان. فقد جاءَ عن العربِ أنَّها تقول: (ما زيدٌ بِنَعَمْ الرجلِ). وقال حسَّانُ بنُ ثابتٍ رضي اللهُ عنه (تيمُّ اللهُ بِنُ تغلبةَ بنِ عمرو بنِ مُنذرٍ بنِ حرامٍ بنِ عمرو بنِ زيدٍ بنِ مناة، ت 50 هـ)⁽⁵⁾:

-
- (1) - العكبري، كتاب التبيين عن مذاهب النحويِّين البصريِّين والكوفيِّين، ص 193-194 بتصرُّف.
 (2) - ابن الأنباري، الإنصاف، تح. جودة مبروك، ص 86. وأسرار العربية، تح. بهجة البيطار، ص 97. وابن مالك، شرح التسهيل، ج 3/ ص 5. وابن يعيش، شرح المفصل، ج 7/ ص 127. وشرح ابن عقيل، ج 3/ ص 160. والقاسم الخوارزمي، التخمير، ج 3/ ص 313.
 (3) - أمالي ابن الشجري، ج 2/ ص 404 المجلس 60.
 (4) - المبرِّد، المقتضب، ج 1/ ص 141.
 (5) - - ابن الأنباري، الإنصاف، تح. جودة مبروك، هامش ص 86.

أَلَسْتُ بِنِعَمِ الْجَارِ يُؤْلَفُ بَيْتَهُ أَخَا قَلَّةٍ أَوْ مُعْدِمِ الْمَالِ مُصْرِمَا⁽¹⁾

وحكي عن أحد العرب أنه قال وقد سار إلى محبوبته على حمارٍ بطيء السير: (نِعَمَ السَيْرُ عَلَى

بَيْتِ الْعَيْرِ)⁽²⁾. فدخل (الباء) و (على) عليهما يُحَقِّقُ لهما الاسمية⁽³⁾.

رَدُّ هذا الدليل بتقدير الحكاية فيه، أي: أنه جازَ عندهم دخول حرف الجرّ عليهما، على معنى

الحكاية والقول، كما سيأتي. وحرفُ الخفضِ يدخلُ في كلامهم مع تقدير الحكاية حتى على ما لا

شُبْهَةٌ في فعليته، في نحو قولِ الراجز:

وَاللَّهِ مَا لَيْلِي بِنَامٍ صَاخُوبُهُ وَلَا مُخَالِطٍ لِلْيَإَنِانِ جَانِبُهُ⁽⁴⁾

حيث دخلت (الباء) على الفعل الصريح (نام)، وبالطبع لم يحكم أحدٌ عليه بالاسمية، فكذلك لا

يجوزُ أن يحكم على (نِعَمَ) و(بَيْتِ) بالاسمية لمجرد دخول حرف الجرّ عليهما، لتقدير الحكاية في

ذلك؛ والتقدير في كل ما سبق (ما زيدٌ برجلٍ مَقُولٍ فيه: نِعَمَ الرجلُ)، و(أَلَسْتُ بِجَارٍ مَقُولٍ فيه: نِعَمَ

الجارُ)، وكذلك مع باقي الشواهد والأمثلة⁽⁵⁾. فقد «حذفوا الموصوفَ وأقاموا الصفةَ مقامه، كقوله

سبحانه وتعالى: ﴿إِنْ أَعْمَلَ سَيِّئَاتٍ﴾ (سبا، 11)، أي: دُرُوعًا سابغاتٍ... ثم حذفوا الصفةَ التي هي

(1) - ابن الأنباري، الإنصاف، تح. جودة مبروك، ص 86. وابن يعيش، شرح المفصل، ج 7/ ص 127.

(2) - ابن الأنباري، الإنصاف، تح. جودة مبروك، ص 86-87. وأسرار العربية، تح. بهجة البيطار، ص 97. والأزهري، شرح التصريح، ج 2/ ص 75. والشاهد أيضًا في ابن مالك، شرح التسهيل، ج 3/ ص 5. والسيوطي، همع الهوامع، ج 5/ ص 26.

(3) - ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ج 2/ ص 405.

(4) - البيت بهذه الرواية في هامش "الإنصاف" للمحقق جودة مبروك ص 95 منسوبٌ لأبي خالد القناني نقلًا عن "شرح أبيات سيويه"، وبلا نسبة في "أسرار العربية"، ص 131، وابن جني، الخصائص، تح. محمد علي النجار، ص 548. وشرح المفصل، ج 3/ ص 62. وأمالي ابن الشجري، ج 2/ ص 405. ومصادر أخرى ذكرها إميل بديع يعقوب في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط 1، 1417هـ/1996م، ج 9/ ص 101. كما روي البيت بألفاظ أخرى.

(5) - ينظر ابن الأنباري، الإنصاف، ص 95-96. وأمالي ابن الشجري، ج 2/ ص 405-406. وابن يعيش، شرح المفصل، ج 7/ ص 127. وعبد الله الوراق، علل النحو، ص 406.

(مقول فيه)، فأوقعوا المحكي بها موقعها،... ولكن إن كان حرف الجرّ داخلًا على الأفعال في اللفظ، إلا أنه داخلٌ على غيرها في التقدير، فلا يكون فيه دليلٌ على الاسمية⁽¹⁾. ورأي الأزهري أن الصفة أيضًا حذفت، قال: «فحذف الموصوف (غير) - وصفته (مقول فيه) وأقيم معمول الصفة (بئس العير) مقامهما، فحرف الجرّ في الحقيقة إنما دخل على اسم محذوف⁽²⁾». قال ابن الشجري بعد رده لهذا الدليل وتفنيده: «فقد بان لك بما ذكرت لك، واتضح بما قررته أن الذي تشبثوا - الكوفيون - به من دخول الجار على (نعم وبئس) ليس بحجة يستند إليها، ولا يُعول عليها⁽³⁾».

1-2-2 - إضافتهما إلى الأسماء، وجر ما بعدهما من الأسماء بالإضافة، وذلك دليل على

اسميتهما، إذ الفعل لا يُضاف⁽⁴⁾. واستدلوا على ذلك بشواهد كثيرة منها قول الرازي:

صَبَّحَكَ اللهُ بِخَيْرٍ بِأَكْرٍ بِنِعَمٍ طَيِّرٍ وَشَبَابٍ فَاجِرٍ⁽⁵⁾
وقول الآخر:

فَصَبَّحَكَ الْإِلَهُ بِنِعَمٍ بِأَلٍ بِأَيْمَنٍ طَائِرٍ وَأَجَلٍ فَالٍ⁽⁶⁾
وقول الثالث:

فَقَدْ بُدِّلْتُ ذَاكَ بِنِعَمٍ بِأَلٍ وَأَيَّامٍ لَيَالِيهَا قِصَارُ⁽⁷⁾

(1) - ابن الأنباري، أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة العطار، ص 101.

(2) - خالد الأزهري، شرح التصريح، ج 2 / ص 75. ما بين المطّات ليس له، إنما هو بيان منّي للتوضيح أكثر. ومثل ذلك في شرح ابن عقيل، ج 3 / ص 161.

(3) - أمالي ابن الشجري، ج 2 / ص 408.

(4) - النيلي، الصفوة الصفية، ج 3 / ص 114.

(5) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج 3 / ص 6. والسيوطي، همع الهوامع، ج 5 / ص 26 مجهول فائله كما في الهامش. والصبان، حاشية الصبان، ج 3 / ص 38.

(6) - النيلي، الصفوة الصفية، ج 3 / ص 114.

(7) - ابن عصفور، المقرب، ج 1 / ص 65.

حيث جعلَ (نعمَ) اسمًا، وأضافها إلى اسمٍ⁽¹⁾ آخرَ (طيرٍ) في الشاهد الأول، و(بالِ) في الثاني والثالث. قال ابنُ عصفورٍ بعد أن أوردَ البيتَ الثالثَ: «وأما قولُ الشاعرِ: (البيت) (نعمَ) فيه اسمٌ، بدليل إضافتها إلى ما بعدها»⁽²⁾. ولكنه فسرها وأولها بالحكاية على حد قولهم: (ما رأيته مذ شَبَّ إلى دَبٍّ)⁽³⁾. والحقُّ كما يبدو لي هنا أنَّ الفرقَ بيِّنَ بينَ المثالين؛ ففي قولهم: (مذ شَبَّ)، و(إلى دَبٍّ) حذفٌ للحرفِ المصدرِ (أَنْ) أي: (مذ أَنْ شَبَّ إلى أَنْ دَبٍّ). ولا يستقيمُ الكلامُ في الشاهد الشعريّ بتقدير حرفٍ مصدرٍ محذوف، والله أعلم. ولعلَّ نظيرَ ذلك في كلام العربِ أيضًا الفعلانِ (قالَ) و(قيلَ)، فقد جاء في الأثر: «نهى رسولُ الله ﷺ عن قيلٍ وقيلٍ...»⁽⁴⁾. ورُدَّ هذا الدليلُ بتأويلٍ واحتمالٍ بُنيَ عليه حكمٌ؛ بأن «يكونَ - الراجزُ - أرادَ (نَعيمَ بالِ)، ثمَّ نقلَ الكسرةَ من العينِ إلى النونِ كما يُفعلُ بما عيَّنه حرفُ حلقٍ، فلما سكنتِ العينُ حُذِفَت الياءُ لالتقاء الساكنين، وحينئذٍ لم يبقَ فيه حَجَّةٌ»⁽⁵⁾. ولعلَّ هذينِ الدليلَينِ - قبولَ حرفِ الجرِّ، وإضافتهما إلى الأسماء - يُعدَّانِ أقوى أدلَّةِ الكوفيَّينَ على اسميةِ (نعمَ) و(بئسَ)؛ لأنَّهما من أخصِّ خصائصِ الأسماء.

1-2-3- دخول حرفِ النداءِ عليهما، فقد «حكوا»: (يا نَعَمَ المولى ونَعَمَ النصيرُ)». فنداؤُهُم (نعمَ) يدلُّ على أنَّهما اسمانِ، لأنَّ النداءَ من خصائصِ الأسماءِ»⁽⁶⁾. ومثُلُ ذلك في "الإنصاف": «ومنهم منَ تمسَّكَ بأن قال: الدليلُ على أنَّهما اسمانِ أنَّ العربَ تقولُ: (يا نَعَمَ المولى، ويا نَعَمَ نعمَ

(1) - ينظر ابن مالك، شرح التسهيل، ج3/ص6.

(2) - ابن عصفور، المقرَّب، ج1/ص65.

(3) - ابن عصفور، المقرَّب، ج1/ص66. وكذلك فعل ابن مالك، شرح التسهيل، ج3/ص6.

(4) - الحديث رواه البخاري.

(5) - النيلي، الصفة الصفية، ج3/ص115.

(6) - ابن الأنباري، أسرار العربية، ص98 و101. وابن يعيش، شرح المفصل، ج7/ص128.

النصير)، فنداؤهم (نعم) يدلُّ على الاسمِيَّة، لأنَّ النداءَ من خصائص الأسماء، ولو كان فعلاً لَمَا توجَّه نحوه النداءُ»⁽¹⁾.

ورَدَّ هذا الدليلُ من قِبَلِ البصريِّين أيضاً بالتأويل واللجوء إلى التقدير، قال ابنُ يعيش: «وأما النداءُ فعلى تقدير حذفِ المنادى، والمعنى (يا مَنْ هو نِعَمَ المولى ونِعَمَ النصيرُ)»⁽²⁾. فحُذِفَ المقصودُ بالنداءِ للعلم به حسبَ ابنِ الأنباري، وتقديره عنده: (يا الله نِعَمَ المولى ونِعَمَ النصيرُ أنتَ)⁽³⁾. وكأنَّ الكوفيِّين تنبَّهوا إلى هذا الاعتراضِ من خصومهم ففندوه بأنَّ المنادى يُقدَّرُ محذوفاً إذا وليَ حرفَ النداءِ فعلٌ أمرٍ ونحوه، كما في "الإنصاف"، حيثُ جاء فيه: «قالوا- يقصدُ الكوفيِّين-: ولا يجوزُ أن يُقالَ: إنَّ المقصودَ بالنداءِ محذوفٌ للعلم به، والتقديرُ فيه: (ياالله نِعَمَ المولى ونِعَمَ النصيرُ أنتَ)، فحُذِفَ المنادى لدلالة حرفِ المنادى عليه، لأنَّا نقولُ: الجوابُ عن هذا أنَّ المنادى إنَّما يُقدَّرُ محذوفاً إذا وليَ حرفَ النداءِ فعلٌ أمرٍ وما جرى مجراه»⁽⁴⁾. وزادَ ابنُ الأنباري بعد ذلك عنهم: «وإنَّما اختصَّ هذا التقديرُ بفعل الأمرِ دون الخبر؛ لأنَّ المنادى مخاطبٌ، والمأمورُ مخاطبٌ، فحذفوا الأوَّلَ من المخاطبَيْنِ اكتفاءً بالثاني عنه»⁽⁵⁾. أمَّا (نِعَمَ المولى) فهي عندهم خبرٌ، فلا يجوزُ أن يُقدَّرَ المنادى فيه محذوفاً⁽⁶⁾. واستدلُّوا على ذلك بقراءة ابنِ عباسٍ والكسائيِّ والحسينِ البصريِّ وحميدٍ الأعرج وغيرهم قوله تعالى: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ﴾

(1) - ابن الأنباري، الإنصاف، ص 87.

(2) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج 7/ ص 128.

(3) - ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 101. والإنصاف، ص 99.

(4) - ابن الأنباري، الإنصاف، ص 87.

(5) - ابن الأنباري، الإنصاف، ص 89.

(6) - ابن الأنباري، الإنصاف، ص 89.

(النمل، 25). بتخفيف (اللام) من (ألا) دون تشديدها، والتقدير: (يا هؤلاء أسجدوا!). كما استدلوا بقول

أكثر من شاعر: (ألا يا أسلمي!...) ⁽¹⁾.

وفي "البحر المحيط": «وأما قراءة ابن عباسٍ ومَن وافقه فخرَّجت على أن تكونَ (ألا) حرفَ استفتاح، و(يا) حرفَ نداءٍ، والمنادى محذوفٌ، و(اسجدوا) فعلٌ أمرٌ، وسقطتْ أَلِفُ (يا) التي للنداء و(ألفُ) الوصلِ في (اسجدوا) إذ رَسُمَ المصحفِ (يَسْجُدُوا) بغير ألفين، لما سقطا لفظاً سقطا خطأً. ومجيءُ مثلِ هذا التركيبِ موجودٌ في كلام العرب» ⁽²⁾. وذكرَ مثلَ الأمثلةِ التي في "الإنصاف"، وزاد: (ألا يا إسقياني)، و(ألا يا اسمع)، و(ألا يا ارحمونا) كما سُمِعَ عن بعض العرب ⁽³⁾.

ولكنه ذهبَ مذهباً خالفَ فيه جُلَّ النحاةِ في اعتبارهم (يا) حرفَ نداءٍ ثمَّ اختلافهم بعد ذلك في المنادى كما تقدّم. أو هكذا زعمَ. قال: «والذي أذهبُ إليه: أنَّ مثلَ هذا التركيبِ الواردِ عن العرب ليسَتْ (يا) فيه للنداء وحذفِ المنادى، لأنَّ المنادى عندي لا يجوزُ حذفُه، لأنَّه قد حُذِفَ الفعلُ العاملُ في النداء، وانحذفَ الفاعلُ لحذفه، ولو حذفنا المنادى لكان في ذلك حذفُ جملةِ النداء وحذفُ متعلِّقه، وهو المنادى*، فكان ذلك إخلاًلاً كبيراً،...، وليس حرفُ النداءِ حرفَ جوابٍ ك(نعم) و(بلى) و(أجل) فيجوزُ حذفُ الجملِ بعدهنَّ لدلالة ما سبقَ من السؤال على الجملِ المحذوفة. ف(يا) عندي في تلك التراكيبِ حرفٌ تنبيهٌ أكَّدَ به (ألا) التي للتنبيه، وجازَ ذلك لاختلاف الحرفين، ولقصد المبالغة في

(1) - ينظر ابن الأثير، الإنصاف، ص 87-88. والشعراء هم الأخطل وذو الرمة والمرقس والكميت والعجاج وغيرهم. ومثله في ابن مالك، شرح التسهيل، ج 3/ص 389.

(2) - أبو حيَّان الأندلسي، البحر المحيط، ج 7/ص 66. ومثَّل ذلك في السيوطي، الإتيان في علوم القرآن، تح. مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ص 1720.

(3) - أبو حيَّان الأندلسي، البحر المحيط، ج 7/ص 66.

* قال ابن مالك في "شرح التسهيل": «وكان حقُّ المنادى أن يُمنَعَ حذفُه، لأنَّ عاملَه قد حُذِفَ لزومًا، فأشبهَ الأشياءَ التي حُذِفَ عاملُها وصارتْ هي بدلاً من اللفظ به... إلَّا أنَّ العربَ أجازت حذفَ المنادى والتزمتْ في حذفه بقاءَ (يا) دليلاً عليه، ... حتَّى صار الموضعُ منبهاً على المنادى إذا حُذِفَ وبقيتْ (يا) فحسُن حذفُه لذلك». شرح التسهيل، ج 3/ص 388.

التوكيد... «⁽¹⁾. فهو يَعتَبِرُ الحرفَ (يا) الذي عدّه النحاةُ للنداء وقَدَرُوا معه منادًى محذوفاً، يَعتَبِرُهُ لمجرّد التنبية لا النداء، ولا اجتماع حرفي تنبيه (ألا) و(يا) في كلامٍ واحدٍ فسّره بالتوكيد والمبالغة، وجوّزه لاختلاف لفظيهما. وهو دليلٌ كما يرى أحدُ الباحثين أنّ العربَ «توسّعت في حرف النداء حتّى صارت تدلُّ به على مجرّد التنبية من غير قصدِ النداء»⁽²⁾.

والحقُّ أنّما رآه أبو حيّان في النصّ السابق من أنّ (يا) في قراءة ابن عباسٍ وغيره: ﴿أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ﴾ بدون تشديد اللام تدلُّ على التنبية لا النداء المحض قد أشار إليه آخرون أيضاً، منهم:

- سيبويه بقوله: «وأما (يا) فتنبية، ألا تراها في النداء وفي الأمر كأنك تُنبئ المأمور»⁽³⁾.

- وابن جني في قوله: «وقد تُجرّدها من النداء للتنبيه البتّة، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَا يَأْسُجُدُوا﴾».

كأنّه قال: (ألا ها اسجدوا)⁽⁴⁾. ففسّر (يا) بـ(ها) التنبية⁽⁵⁾. وقوله في هذه الآية: «ليس المنادى فيها محذوفاً ولا مراداً... ، وأنّ (يا) هنا أُخلصت للتنبيه مجرّداً من النداء»⁽⁶⁾.

- وابن مالك في قوله: «(يا) قد يُنبئ بها...»⁽⁷⁾.

- والعكبري بقوله: «... أنّ دخولَ (يا) على هذا الفعل لها تأويلان؛ أحدهما أن تكون دخلت

للتنبية ولا يحتاجُ إلى منادى»⁽¹⁾.

(1) - أبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط، ج7/ص66.

(2) - سعود بن عبيد الله بن عابد الصاعدي، الضمير المستتر في الدرس النحوي، رسالة مقدّمة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة أمّ القرى، م. ع. س.، 1430هـ/ 2009 م، ص112.

(3) - سيبويه، الكتاب، ج4/ص224.

(4) - ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، د. ط، د. ت، ج2/ص196.

(5) - فتح الله صالح المصري، الأدوات المفيدة للتنبيه في كلام العرب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988م، د. ط، ص39.

(6) - ابن جني، الخصائص، ص555.

(7) - فتح الله صالح المصري، الأدوات المفيدة للتنبيه في كلام العرب، ص37. عن شرح الكافية الشافية لابن مالك ج1/ص162.

- والمرادي بقوله: «هي حرف تنبيه»، وقوله أيضاً: «تكون لمجرد التنبيه لا النداء»⁽²⁾.

- والسيوطي في قوله في تفسير ياء النداء: «وترد للتنبيه، فتدخل على الفعل والحرف، نحو: ﴿أَلَا

يَسْجُدُوا لِلَّهِ﴾، بتخفيف اللام، و﴿يَكَلِّتَ قَوْمِي يَعْمُونَ﴾ (يس، 26)»⁽³⁾.

وردوا هذا الدليل أيضاً بدعوى أن الجمل لا تُنادى، وقولهم: (يا نعم المولى) فيه نداء جملة، على اعتبار (نعم المولى) جملة من فعلٍ وفاعلٍ. فكما امتنع بالإجماع قولنا: (يا زيد منطلقاً) - أي نداء جملة اسمية - فكذلك يجب أن يمتنع (يا نعم الرجل)، إلا على تقدير حذف المنادى⁽⁴⁾. قال العكبري: «... لأن حكم حرف النداء أن يدخل على المفرد أو المضاف أو مُشابهيهما وأما الجملة فلا. و(نعم الرجل) عندهم جملة»⁽⁵⁾.

1-2-4- عدم دلالتهما على الزمان (الماضي والمستقبل)، فأكثرهما يحسبهما دالّين على

الحاضر - بهما فلا يحسن أن يقال: (نعم الرجل أمس)، ولا (يُس الرجل غداً). فلما لم يحسن ذلك دلّ على أنهما ليسا بفعليّين⁽⁶⁾. وفي «كتاب التبيين» للعكبري في حديثه عن (نعم) عند الكوفيّين: «لو كان فعلاً لدلّ على حدثٍ وزمانٍ، إذ هذا حدُّ الفعل، والزمان لا يقتَرِنُ به»⁽⁷⁾. وقال في «التبيان»: «نعم: فعلٌ جامدٌ لا يكون فيه مستقبلٌ». اكتفى في هذا النصّ بذكر (المستقبل) دون الماضي والحاضر، وكأنّ (نعم) يدلّ على الماضي بصيغته، وعلى الحاضر بمعناه. وهذا الفهم إنّ حصل لا ينسجم مع رأي

(1) - العكبري، كتاب التبيين، تح. عبد الرحمن العثيمين، ص 197.

(2) - الحسن بن قاسم المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط 1، 1413 هـ / 1992 م، ص 354 و 355.

(3) - السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج 4/ ص 1218، وج 5/ ص 1720.

(4) - ينظر ابن الأتباري، الإنصاف، ص 100.

(5) - العكبري، كتاب التبيين، تح. عبد الرحمن العثيمين، ص 197.

(6) - ابن الأتباري، أسرار العربية، ص 98.

(7) - العكبري، كتاب التبيين، تح. عبد الرحمن العثيمين، ص 195.

النحاة في دلالة (نَعَمْ) على الزمان عمومًا، كما في القول السابق: «والزمان لا يقتَرَنُ به». ف(نَعَمْ) و(بِئْسَ) لا تتوقَّرُ فيهما سِمَتَا الفعلِ الأساسيّتان، وهما الدلالةُ على الحدث، واقتِرَانُ هذا الحدثِ بالزمان، قال الرضي: «لأنَّه سُلِبَ من الفعل-فعل المدح أو الذمّ معنى الزمان والحدث»⁽¹⁾، وخصوصًا الزمانَيْنِ الماضي والمستقبل، فهما لا يدلّانَ عليهما، ولا يُستعملانَ لهما. وهما مع افتراض دلالتيهما على الحال أي الزمان الحاضر، فإنَّهما لا تدلّانَ على الماضي والاستقبال.

والرأيُ عندي أنَّ دلالة (نَعَمْ) أو (بِئْسَ) على الحال هي من جهة المادِح أو الدائم، لا من جهة الصيغة؛ فالممدوحُ أو المذمومُ موصوفٌ بصفة المدح أو الذمّ التي استحقَّها بصرف النظر عن زمان ذلك، والمادِح أو الدائم هو الذي يفعلُ ذلك في زمن مدحه أو ذمه، أي في الزمان الحاضر أو الحال. وهذا الفهمُ منِّي ينسحبُ حتَّى على ما يُسمَّى الفاعلُ في باب (نَعَمْ وبِئْسَ)؛ فالفاعلُ للمدح أو الذمّ هو المتكلِّمُ نفسه المُنشئُ لهما، أي المادِح أو الدائم، والموصوفُ بالمدح أو الذمّ هو الممدوحُ أو المذمومُ كأنَّه مفعولٌ. وأما حينَ الإخبارِ فقط فيكونُ هو الفاعلُ كما في قول طرفة:

مَا أَقْلَتُ قَدَمَ نَاعِلَهَا نَعِمَ الساعونَ في الأمرِ المُبَرِّ⁽²⁾

حيثُ استعملَ الفعلَ (نَعِمَ) على أصله مفيدًا به الإخبارَ لا الإنشاء. إلّا إذا اضطررنا إلى الفصل بين النحو والتحليل وبين الدلالة والمعنى، فقسّمنا الفاعلَ إلى نحويٍّ، هو المذكورُ بعدَ (نَعِمَ)، وحقيقيٍّ هو المفهومُ من النصِّ والسياق، أي هو المادِحُ كما تقدّم.

(1) - شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تح. يحيى بشير مصري، ق2/ مج1 / ص1110.

(2) - البيت في "المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها"، لأبي الفتح ابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح اسماعيل شلبي، وزارة الأوقاف، ج. م. ع، القاهرة، د. ط، 1415هـ/ 1994م، ج2/ ص342 و357 بتخفيف الراء، والإنصاف، ص103. وبتشديدها في الخصائص، طبعة عالم= =الكتب 2006م ص458. وروي شطره الأول بالفاظ أخرى (ما أقَلْتُ قَدَمي أَنهم، أو قَدَماي إِنهم). والأمرُ المُبَرِّ الغالب الذي يُعجزُ الناس. كما روي البيت بلفظ مختلف في ديوانه: =

= (خالتي والنفسُ قَدُمًا إِنهم نَعِمَ الساعونَ في الحيِّ الشطر).

الصيمري، التذكرة والتبصرة، ج1/ ص275 الهامش.

1-2-5- عدم تصرّفهما، مع أنّ التصرّف من خصائص الأفعال، فلو كانا فعلين لكانا يتصرّفان

تصرّف الأفعال، فكان منهما مستقبل (أي مضارع) وأمر ومصدر واسم فاعل⁽¹⁾. فلمّا لم يتصرّفا دلّ على أنّهما ليسا بفعلين⁽²⁾.

وأجيب عن هذين الدليلين الأخيرين أي امتناع (نعم) و (بئس) من اقتران الزمان الماضي - رغم أنّ صيغتهما منسوبة إلى الماضي - والمستقبل بهما، وعدم التصرّف بأنّهما موضوعان لغاية المدح والذمّ، فجعلت دلالتهما على الزمان مقصورة على الآن، لأنّ المدح والذمّ إنّما يكونان بما هو موجود في الممدوح أو المذموم، لا بما كان فزّالاً، ولا بما سيكون في المستقبل⁽³⁾. أي لمّا كان المقصود بهما هو نهاية المدح أو الذمّ وغايته جعلت دلالتهما مقصورة على الحال وزمن التكلم؛ لأنّه لا يمدح ولا يذمّ إلاّ بما هو ثابت موجود في الممدوح أو المذموم حال مدحه أو ذمه، لا بما كان ماضياً فانقطع، أو قابلاً لم يقع⁽⁴⁾.

1-2-6- دخول لام الابتداء عليهما في خبر (إنّ)، ولا تدخل على الفعل الماضي، نحو: (إنّ

محمّداً لنعم الرجل)⁽⁵⁾. قال العكبري: «ومعلوم أنّ هذه اللام لا تدخل إلاّ على الاسم، أو على الفعل المضارع، و (نعم) ليست فعلاً مضارعاً، والماضي لا تدخل عليه»⁽⁶⁾. فلمّا دخلت هذه اللام عليهما علّم أنّهما اسمان لا فعلان.

(1) - العكبري، كتاب التبيين، تح. عبد الرحمن العثيمين، ص195.

(2) - ابن الأنباري، أسرار العربية، ص98. ما عدا ما بين المطّتين.

(3) - ابن الأنباري، أسرار العربية، ص101. والإنصاف، ص101-102 بتصرّف.

(4) - ينظر سعود الصاعدي، الضمير المستتر في الدرس النحوي، ص112.

(5) - خلود الصالح، أساليب نحوية جرت مجرى المثل، ص31. عن السيوطي، همع الهوامع، ج5/ ص26.

(6) - العكبري، كتاب التبيين، تح. عبد الرحمن العثيمين، ص195.

1-2-7- عطفُهما - بل عطفُ جملتهما - على الاسم فيما حكاه الفراء: (الصالحُ وبئسَ الرجلُ

في الحقِّ سواءً)⁽¹⁾.

1-2-8- الإخبارُ عنهما، فيما حكاه الرؤاسي (أبو جعفرٍ محمدُ بنُ أبي سارة⁽²⁾ ت 803م)⁽³⁾ عن

العرب، قال ابنُ عقيلٍ في "المساعد": «وقال الرؤاسي: تقولُ العربُ: (فيك نِعَمُ الخصلة)، فجعلها مبتدأً خبره (فيك)»⁽⁴⁾. فدلَّ ذلك على أنَّهما اسمان. وقد يُشكَلُ هذا الإعرابُ على اعتبار (نِعَم) اسماً مبتدأً خبره الاسمُ المرفوعُ بعدها كما في رأي⁽⁵⁾، فيجتمعُ بذلك خبرانِ لـ(نِعَم): (الخصلة)، و(فيك)، ممَّا من شأنه أن يقدِّحَ في هذا التحليلِ والإعراب.

1-2-9- قولُ العرب: (نَعِيمَ الرجلُ)، وهذا البناءُ ليس من أبنية الفعل، فنُبتَ أنَّه اسمٌ⁽⁶⁾. في هذا

الدليلِ ذكرُ العكبريِّ الفاعلِ في الشاهد ولم يذكرِ المخصوصَ بالمدح. أمَّا في "المحتسب" فقد ذكرَ ابنُ جنيٍّ في هذه الروايةِ المخصوصَ بالمدح. قال: «ورويُنَا عن قطرب (أبي عليٍّ محمدِ بنِ المستنيرِ ت 206 هـ): (نَعِيمَ الرجلُ زيدًا!)، بإشباعِ كسرةِ العينِ وإنشاءِ ياءٍ بعدها، كـ(المطافيلِ والمساجيد). ولا بُدَّ أن يكونَ الأمرُ على ما ذكرنا، لأنَّه ليس في أمثلةِ الأفعالِ (فَعِيلَ) البتَّة»⁽⁷⁾. وكذلك قالَ ابنُ الأنباري: «قد جاء عن العرب (نَعِيمَ الرجلُ زيدًا!)، وليس في أمثلةِ الأفعالِ (فَعِيلَ) البتَّة، فدلَّ على أنَّهما اسمان،

(1) - جلال الديم السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج 5 / ص 27.

(2) - ابن النديم، كتاب الفهرست، تحقيق رضا تجدد، ج 1 / ص 71. وفي "طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط 2، د. ت، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، هامش ص 125 زاد (ابن الحسن)، ولم تُذكر في المصدرين سنة وفاته.

(3) - المنجد في اللغة والأعلام، قسم الأعلام، ص 310. لم يذكر تاريخ وفاته الهجري.

(4) - ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ج 2 / ص 120. والسيوطي، همع الهوامع، ج 5 / ص 27.

(5) - الصبَّان، حاشية الصبَّان، ج 3 / ص 38.

(6) - العكبري، كتاب التبيين، تح. عبد الرحمن العثيمين، ص 195 و 196.

(7) - ابن جني، المحتسب، ج 1 / ص 357. وعبد الخالق عزيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ق 3 / ج 3 / مج 10 / ص 348. والمطافيل هي ذوات الطفل من الإنس والوحش.

وليسا بفعلين»⁽¹⁾. وأكّده الخوارزمي في "التخمير" قال: «قد جاء عن العرب ما نقله قطرب: (نعيم الرجل أنت!) بفتح النون وبالياء بعد العين، و(فَعِيل) ليس من أبنية الأفعال، فتعين أن يكون اسماً»⁽²⁾. وبالطبع ردّ البصريون هذا الدليل كغيره، فقالوا بأنّ هذا ممّا تقدّر بروايته فطرب، وهي عندهم رواية شاذّة. ولئن صحّت فليس فيها حجة؛ لأنّ (نَعَم) أصله (نَعِم) على وزن (فَعِل) بكسر العين، فأشبع الكسرة فنشأت الياء، وتولّدت من الإشباع والمدّ. كما أشبعت في كثير من الألفاظ مثل: (الدرهم والصيارف)، فصارت (الدرهم والصيارف)⁽³⁾.

1-3- مناقشة:

إذن حكم البصريون ومن تابعهم على (نَعَم) و(بئس) حين يستعملان للمدح والذم الصريحين بالفعلية، واستدلّوا على ذلك بما تقدّم من حُجج وأدلة، لعلّ أبرزها وأقواها إسناد الاسم الظاهر إليهما ليكون فاعلاً لهما. وكذلك إسناد الضمير البارز إليهما فيما حكاه الكسائي والأخفش من قول العرب: (نعمًا رجلين)، و(نعموا رجالاً). وقبولهما تاء التانيث الساكنة في (نعمت المرأة هند)⁽⁴⁾. وذلك يعدّ فعلاً من أبرز سمات الأفعال وعلاماتها. كما حكم الكوفيون عليهما بالاسمية، واستدلّوا من جهتهم بما رأوه قوياً من الحجج أيضاً، أبرزها قبولهما دخول حرف الجرّ عليهما، كما في قول الأعرابي: (نعم السير على بئس العير)، والأضافة إليهما، فيما تقدّم من شواهد، منها قول الراجز:

(1) - ابن الأنباري، الإنصاف، تح. جودة مبروك، ص90.

(2) - الخوارزمي، التخمير، ج3/ص313. وذكر مثل ذلك ابن عقيل في المساعد، ج2/ص123 ونسب القول إلى الكوفيين.

(3) - ابن الأنباري، الإنصاف، تح. جودة مبروك، ص 102 بتصرّف. وأمثلة أخرى في ص21. وأما ابن الشجري، ج2/ص418 - 419. ومثل ذلك في ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ج2/ص123.

(4) - ركّز تمام حسّان أيضاً على هذه العلامات الثلاث دون غيرها ممّا تمسك به البصريون من أدلة وحُجج على فعلية (نعم) و(بئس). قال: «فأما القائلون بالفعلية فقالوا إنّها ترفع الاسم الظاهر وضميره، وتقبل تاء التانيث الساكنة كالأفعال». اللغة العربية، ص115.

فَقَدْ بُدِّلَتْ ذَاكَ بِـنِعَمٍ بِـالٍ وَأَيَّامٍ لَيَالِيهَا قِصَارُ

حيثُ جمعَ في نفس الشاهد دخولَ الجارِّ (الباءِ) والإضافةَ إلى اسمِ (بالٍ). وكذلك تضامُّهما مع حرفِ النداءِ (يا) كما تقدَّم. واجتهدَ كلُّ فريقٍ في دحضِ حججِ الفريقِ الآخرِ وإبطالِها، وتعزيزِ القولِ برأيه. ممَّا يسمَحُ لغيرِ الفريقينِ بالقولِ بغيرِ ما قالوا مثلما سَأبَّيْنُهُ بعدُ.

إِلَّا أَنَّهُمَا - (نعم وبئسَ) - تُعَوِّزُهُمَا مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى أُبْرِزُ خِصَائِصُ الْأَفْعَالِ وَالْأَسْمَاءِ. فهما يفتقرانِ إلى أهمِّ خِصِيصَةٍ مِنْ خِصَائِصِ الْأَفْعَالِ وَهِيَ الدَّلَالَةُ عَلَى الْحَدَثِ وَالزَّمَانِ، كما أَنَّهُمَا لَا يَكُونُ مِنْهُمَا مُصَدِّرٌ⁽¹⁾ وَلَا اسْمُ فَاعِلٍ وَلَا مُشْتَقٌّ آخَرُ كَسَائِرِ الْأَفْعَالِ، فضلاً عن عدمِ تصرُّفِهما إلى مضارعٍ ولا أمرٍ. كما يفتقرانِ أيضاً إلى أخصِّ سماتِ الأسماءِ، وهي الدَّلَالَةُ عَلَى مَسْمًى، والإِسْنَادُ إِلَيْهِمَا أَيْ وَقُوعُهُمَا مَوْقِعَ الْاسْمِ⁽²⁾. وليسَ إسنادهما أنفسها إلى الاسمِ، على مذهبِ القائلينِ بفعليَّتِهما.

1-3-1 - مناقشة القول بفعليَّتِهما:

تقدَّم قَبْلَ قَلِيلٍ الْقَوْلُ بِإِفْتِقَارِ (نعم وبئسَ) لأهمِّ سمةٍ مِنْ سماتِ الْأَفْعَالِ، وهي عَدَمُ دَلَالَتِهَا عَلَى زَمَنِ وَلَا حَدَثٍ، وَعَدَمُ تصرُّفِهما. وأضيفُ فأقول: قال ابنُ فارس عن الفعلِ الَّذِي يَنْسِبُ الْبَصَرِيُّونَ (نعم وبئسَ) إلى قسمه: «قال الكسائي: "الفعلُ ما دلَّ على زمانٍ". وقال سيبويه: "أما الفعلُ فأمثلةٌ أُخِذَتْ مِنْ لَفْظِ أَحْدَاثِ الْأَسْمَاءِ - أي المصادر - وبُيِّنَتْ لَمَّا مَضَى، وما يَكُونُ وَلَمْ يَقَعْ، وما هو كائنٌ لم يَنْقَطِعْ". فيُقالُ لسيبويه: ذَكَرْتَ هَذَا فِي أَوَّلِ كِتَابِكَ، وَزَعَمْتَ بَعْدُ أَنَّ (ليسَ) و(عسىَ) و(نعمَ) و (بئسَ) أَفْعَالٌ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهَا لَمْ تُؤْخَذْ مِنْ مَصَادِرٍ. فَإِنْ قُلْتَ: إِنِّي حَدَدْتُ أَكْثَرَ الْفَعْلِ وَتَرَكْتُ أَقْلَهُ، قِيلَ

(1) - أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيّد البطلانيّ، كتاب الحل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي، د. ط، د. ت، ص 71.

(2) - خلود عثمان الصالح، أساليب نحويّة جرت مجرى المثل، ص 35.

لك: إِنَّ الحَدَّ عِنْدَ النَّظَارِ ما لم يَزِدِ المحدودَ ولم يَنْقُصْهُ ما هو له»⁽¹⁾. وبعدَ إيرادِهِ أقوالَ أقوامٍ من النحاةِ في الفعلِ أَكَّدَ رأيَ الكسائيِّ السابقَ، فقال: «والذي نذهبُ إليه ما حكيناه عن الكسائيِّ من أنَّ الفعلَ ما دَلَّ على زمانٍ كـ(خرجَ) و(يُخرجُ)، دلَّنا بهما على ماضٍ ومستقبلٍ»⁽²⁾. ومن أقوال أبي العباس المبرِّدِ في الفعلِ كما يذكرُ البطليوسيُّ أنَّه «ما دَلَّ على حدوثِ شيءٍ في زمانٍ محدودٍ»⁽³⁾ وفي "موسوعة" العلامةِ التهانويِّ: «الفعلُ بكسر الفاءِ وسكونِ العينِ هو عند النحاةِ قسمٌ من الكلمة، وهو ما دَلَّ على معنى في نفسه مقترنٍ بأحد الأزمنةِ الثلاثةِ»⁽⁴⁾. فمن حقِّ القارئِ والدارسِ أن يعتبرَ ذلك - الدلالةُ على الحدثِ والزمانِ - حدًّا فيصلاً بينَ الفعلِ وسواه؛ فما لم يدلَّ عليهما فليس بفعلٍ. وقد نصَّ كثيرٌ منهم على أنَّ (نَعَمْ) و(بُئْسَ) إذا استُعْمِلَتَا لمحضِ المدحِ والذمِّ ليس فيهما شيءٌ من ذلك.

وقال ابنُ أبي الربيعِ في "البيسط": «فأما (نَعَمْ) و (بُئْسَ) فليس فيهما دلالةٌ على زمانٍ ولا حدثٍ، وإنَّما جيءَ بهما تعظيماً أو تحقيراً للاسم الذي بعدهما»⁽⁵⁾. والتعبيرُ بالتعظيمِ والتحقيرِ يتوجَّهُ بلا شكٍّ إلى معنى المبالغةِ والتأكيدِ. والتأكيدُ معنى بلاغيٌّ من المعاني التي حقُّها أن تُؤدَّى بالحروف. وقد ذكرَ عباسُ حسنَ عدمِ دلالةِ ما سَمِّيَ⁽⁶⁾ فعلَ المدحِ أو الذمِّ على الزمنِ مطلقاً⁽⁷⁾ لا الماضي ولا غيرِ الماضي⁽⁸⁾. وقال الأزهريُّ في علَّةِ عدمِ تصرُّفِ بعضِ الأفعال: «وعدمُ التصرُّفِ على وجهين:

(1) - أحمد بن فارس، الصحابي، ص53.

(2) - أحمد بن فارس، الصحابي، ص53.

(3) - ابن السيِّد البطليوسيُّ الحلَّ في إصلاحِ الخلل من كتابِ الجمل، ص70.

(4) - محمَّد علي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج2 / ص1280.

(5) - ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجَّاجي، ج1/ ص580.

(6) - في "البيسط" لابن أبي الربيع، ج1/ ص581: «وتسميته فعلاً مسامحةً». وذلك بناءً على أصله المفترض (نَعَمْ وبُئْسَ) الذي ربَّما كان صالحاً مقبولاً في مرحلةٍ من مراحل التعليم. أمَّا في البحث العلمي القائم على الوصف الدقيق والربط بين التراكيب ودلالاتها فيصبيهُ كثيرٌ من الطعن والوهن.

(7) - عباس حسن النحو الوافي، ج1/ ص47.

(8) - عباس حسن النحو الوافي، ج3/ ص369. وهامش ج1/ ص47. وفيها: «وقال المحققون: لا تدلُّ على زمنٍ مطلقاً، وإنَّما تدلُّ على المعنى المجرد المخصَّصة له».

أحدهما: يكونُ بخروج الفعلِ عن طريقة الأفعالِ من الدلالة على الحدث والزمان، كـ(نَعَمْ وَبِئْسَ)»⁽¹⁾.

فعدمُ دلالتيهما على الحدث ولا الزمن كما رأينا يطعنُ في انتمائيهما إلى قسم الأفعالِ إلّا تجوّزاً ومسامحةً.

وعن علامات الفعلِ وخصائصه الأساسية قال ابنُ مالكٍ في ألفيته:

ب(تا)(فعلت)، و(أتت)، و(يا)(أفعلِي) و(نون)(أقبلن) فعلٌ يَنْجَلِي

أي يَنْجَلِي الفعلُ بتاءِ الفاعلِ، وتاءِ التانيثِ الساكنةِ، وباءِ الفاعلةِ⁽²⁾ (المخاطبةِ)، ونونِ التوكيدِ⁽³⁾.

أي «ينكشفُ ويتميّزُ من غيره بإحدى تلك العلاماتِ، وهي موزعةٌ بين أنواع الفعلِ، لكلِّ نوعٍ بعضٌ منها دونَ بعضٍ»⁽⁴⁾. لا يُشترطُ توقُّفُها كلّها في نفس الفعلِ. فمتى توقَّفتْ إحداها في لفظةٍ تبيّنُ أنّها فعلٌ. وواضحٌ أنّ (نعمَ وبئسَ) لا تقبلانِ من تلك العلاماتِ إلّا تاءُ التانيثِ⁽⁵⁾. ولعلَّ هذه العلامةُ في اعتقادي تُعدُّ أضعفَ علاماتِ الفعلِ المتقدِّمةِ في كلامِ ابنِ مالكٍ، في مقابلِ تاءِ الفاعلِ المتحرِّكةِ وباءِ المخاطبةِ ونونِ التوكيدِ، إذ يجوزُ استعمالُهما دونها حتّى حينَ يكونُ الممدوحُ أو المذمومُ مؤنثاً، نحو (نعمَ أو بئسَ المرأةُ ههنا). ولئنُ قبلنا ذلك - تاءُ التانيثِ الساكنةِ - فإنَّهما لا تدلَّانِ على ما تدلُّ عليه

(1) - الأزهري، شرح التصريح، ج 2 / ص 69.

(2) - برأبي لم يُشرِ الناظمُ إلى ألف الإثنتين وواو الجماعة ونون النسوة لأنَّ ما يقبلُ الإسنادَ إلى أحد هذه الضمائر يقبله إلى البقية، والله أعلم.

(3) - ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج 1 / ص 22-23. تعمَّدْتُ وضعَ الأقواسِ للإيضاح والبيان أكثرَ فهي غير موجودةٍ في المصدر.

(4) - عبد الله بن صالح الفوزان، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، دار المسلم، د. ط، د. ت، (في إحدى البطاقات الفنية للكتاب ط 1، 1998م)، ج 1 / ص 32 بتصرُّف بسيط.

(5) - ينظر تمام حسان، اللغة العربية، ص 115. وفيها قوله: «وغفل الأولون - يعني البصريين - عن أنّ هذين اللفظين لا يقبلانِ من علامات الأفعالِ إلّا هذه التاءُ الساكنةُ. أمّا تاءُ (فعلتُ) وباءُ (أفعلِي) ونونُ (أقبلن) والتصرُّفُ إلى مضارعٍ وأمرٍ بل التصرُّفُ في داخل الإسنادِ فيما عدا قبول تلك التاءِ فلا يُقبلُ شيءٌ منه، وكلُّ ذلك يطعن في فعليَّتهما». ومهدي المخزومي، في النحو العربي، نقد وتوجيه، ص 197. وفيها أيضاً: «فقد تمسَّك البصريون في ذهابهم إلى فعليَّتهما بدخول تاء التانيث الساكنة، وسكتوا عن الإشارة إلى عدم قبولهما علامات الأفعال الأخرى».

الأفعال أصالةً، وهما الحدث والزمن، ولا تتصرفان تصرفاً. فمن أين تكتسبان صفةً فعلية؟ بل هما «لفظان صيغا للدلالة على المدح والذم»⁽¹⁾. أي هما قرينتان تستعملان بذلك اللفظ والنطق للتعبير عن معنى إنشائي أسلوبى هو المدح أو الذم. قال الصبان عن استعمالهما لغرض المدح والذم: «أن يستعملا لإنشاء المدح والذم، وهما في هذا الاستعمال لا يتصرفان لخروجهما عن الأصل في الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان فأشبهها الحرف»⁽²⁾.

قال تمام حسّان: «والخالفة* ما صيغ للدلالة على إفصاح إنشائي غير دالّ على حدث أو زمن كصيغ المدح والذم والتعجب...»⁽³⁾. وقال أيضاً: «زد على ذلك أن هذين اللفظين ليس معناهما الفعل الماضي كما زعم القائلون بذلك، وإنما معناهما الإفصاح عن تأثر وانفعال دعا إلى المدح أو الذم»⁽⁴⁾. وفي عمل آخر من أعماله قال: «وخالفنا المدح والذم أبعد ما تكونان عن الفعلية، لعدم ورودهما على صيغ الأفعال وأوزانها، ولعدم دلالتيهما على الزمن والحدث، ولعدم قبولهما الدخول في جدول يُستدان فيه إلى ضمائر الرفع المتصلة كما تُسند الأفعال، ولعدم قبولهما أن تدخل عليهما (قد والسين وسوف ولم ولن)، وبقيّة ما يدخل على الأفعال، ولورودهما في النصوص العربية مع حروف الجرّ، ولأنّ الاسم الدائم الرفع بعدهما لا يُعرب فاعلاً، وأنّ مرفوعهما الذي تُدعى له الفاعلية قد يُنصب على التمييز فلا يكون لهما فاعلٌ. ومن هنا يُصبح في القول بفعليتيهما بعض التعسف، ويصبح من الأفضل فيهما أن يُعتبرتا من قسم آخر من أقسام الكلم غير الأفعال»⁽⁵⁾.

(1) - تمام حسّان، الخلاصة النحوية، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 1425هـ/2005م، ص150.

(2) - الصبان، حاشية الصبان، ج3/ص38.

* سبقت الإشارة إليها عند الحديث عن صيغتي التعجب عند تمام حسّان.

(3) - تمام حسّان، البيان في روائع القرآن، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 1420/2000م، ج1/ص53.

(4) - تمان حسّان، اللغة العربية، ص115.

(5) - خلود عثمان الصالح، أساليب نحوية جرت مجرى المثل، ص71. عن تمام حسّان، القرائن النحوية وأطراح

العمل والإعرابين التقديرى والمحلى، مجلة اللسان العربى، الرباط، المغرب، مج 11، ج1، ص30.

فذكر ستة أسباب وجيهة من شأنها مجتمعة أن تطعن في صحة القول بفعليّة (نعم وبئس). وهي:

- أحدها: عدم ورودهما على صيغ الأفعال وأوزانها المعروفة. قال المخزومي: «وليس في أمثلة الأفعال وأبنيتها مثالاً على (فعل)»⁽¹⁾. وقال في بحث آخر: «... فعان جامدان وصلا إلينا على هيئة لم تُعهد في الأفعال، فليس مثال (فعل) من أمثلة الأفعال...، وإن لم يكن بناؤهما من أبنية الأفعال»⁽²⁾.

- وثانيها: عدم دلالتيهما على الزمن والحدث.

- وثالثها: عدم قبولهما الدخول في جدول إسنادي.

- ورابعها: عدم قبولهما بعض الحروف التي تدخل على الأفعال.

- وخامسها: ورودهما في النصوص العربية مع حرف الجر.

- وسادسها: عدم إعراب مرفوعهما بعدهما فاعلاً.

هذا بالإضافة إلى عدم وصفهما بتعدّ أو لزوم⁽³⁾. ويمثل ذلك قال تلميذه مصطفى فاضل الساقى:

«إنّ الخوالف لا توصف بتعدّ ولا لزوم»⁽⁴⁾.

وقال أحد اللغويين المحدثين معتبراً أسلوب المدح والذم من أساليب التوكيد: «والذي نحن بصده

هنا أن نعيد النظر في هذا الأسلوب، لنبيّن أنّه من أبواب التوكيد، ولا علاقة للألفاظ التي تقوم عليها

(1) - مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، على المنهج العلمي الحديث، مطبعة البابي الحلبي بمصر، ط1، 1386هـ/1966م، ص136.

(2) - مهدي المخزومي، في النحو العربي، نقد وتوجيه، ص197.

(3) - تمان حسان، اللغة العربية، ص118. وخلود عثمان الصالح، أساليب نحوية جرت مجرى المثل، ص71. عن تمام حسان، إعادة وصف اللغة العربية أسبباً، سلسلة اللسانيات، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، المطبعة الثقافية، تونس، 1978، ص155.

(4) - مصطفى فاضل الساقى، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة، د. ط، 1397هـ/1977م، ص257.

بالفعلية أو الاسمية»⁽¹⁾. فهو يرى أن (نعم) ليست بفعل، بل هي عنصر توكيد. قال: «والجملة تخلو من فعل، ونرى بأن (نعم) لا تزيد على أنها عنصر توكيد»⁽²⁾. فلم يُصرَح بأنها حرفٌ مثلاً أو خالفة— كما فعل غيره— بل اكتفى بالقول بأنها عنصر لا فعل ولا اسم.

أما إبراهيم السامرائي فقد أبقي لهما صفة الفعلية، ولكنها فعلية شكلية لفظية لا دلالية. يقول في أحد مؤلفاته عند حديثه عما أسماه "الأساليب الخاصة"⁽³⁾ التي منها أسلوب المدح والذم، يقول: «ومن هذه الأساليب أسلوب المدح والذم، ويُعبّر عنه بمادة (نعم) للمدح، و(بئس) للذم، و(حبذا) للمدح، و(لا حبذا) للذم. وهذه المواد من الأفعال التي تفرغت من الدلالة الفعلية، وهي الحدث المقترن بالزمان، للدلالة على المدح أو الذم في أسلوب خاص»⁽⁴⁾. ويقول في موضع ثانٍ: «من المناسب أن نقول: إن هذه الألفاظ أفعال خاصة تحولت من فعليتها الصريحة، تفرغت عن مادة الفعل من حيث الدلالة على الحدث المقترن بزمان ما، للإعراب عن أسلوب خاص من أساليب الكلام، وهو المدح أو الذم، ولذلك فقدت التصرف فجمدت على حالتها المعروفة»⁽⁵⁾. علّق أحدهم على هذا الكلام وعقب بقوله: «ولسنا ندري أية علاقة تبقى تربطها بالأفعال، وهو يُقر بأنها قد تفرغت من مادة الفعل؛ فلا حدث فيها ولا زمن؟!»⁽⁶⁾.

والسامرائي في ذلك غير بعيد عما يراه مهدي المخزومي فيها، فهو—المخزومي— يستعمل ألفاظاً ومصطلحات قريبة من تلك التي رأيناها عنده. يقول: «وهماعلان شاذان متخلفان عن سائر

(1) - خليل أحمد عمارة، في التحليل اللغوي، مكتبة المنار، الأردن، الزرقاء، ط 1/ 1407 هـ/ 1987م، ص 229.

(2) - خليل عمارة، في التحليل اللغوي، ص 271.

(3) - تخصيص مصطلح (الأساليب) لمثل هذه المعاني كانت قد اقترحت لجنة تيسير قواعد اللغة العربية التابعة لوزارة المعارف المصرية عام 1938م. كما يذكر عبد الوارث مبروك في "إصلاح النحو العربي"، ص 113 و 117.

(4) - إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص 74.

(5) - إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص 79.

(6) - خلود عثمان الصالح، أساليب نحوية جرت مجرى المثل، ص 79.

الأفعال... ، وإذ تَخَلَّفَتْ (نِعَم) و (بِئْسَ) عن سائر الأفعال اتَّخَذَتْنا أسلوبًا خاصًّا، واستعمالًا خاصًّا، فهما تُستعملان في العربية لتأدية معنى جديد، وهو المدح والذم⁽¹⁾. وأشيرُ هنا إلى أنَّ السامريَّ وإن كان يعتبر ألفاظ المدح والذم فيما تقدَّم أفعالاً خاصةً أُفْرِغَتْ من دلالتها الفعلية الصريحة، وخلصت للدلالة والإعراب عن معنى أسلوبيّ خاصٍّ، إلّا أنَّه في مقام آخر في حديثه عن (حبذا) يُخْرِجُها صراحةً من دائرة الأفعال وكذلك الأسماء. يقول: «هذه لفظة جمَدَتْ على هذا النحو الخاص، فليست هي من الأسماء الأخرى، كما هي ليست من من سائر الأفعال، ولكنَّها لفظة يُعَرِّبُ بها المُعَرِّبون عن الحالات التي يمدحون فيها شيئاً أو يستحسنونه»⁽²⁾.

ومما من شأنه الطعن في صواب القول بفعليتهما أيضاً ما تقدَّم من كلام ابن يعيش في حديثه عن (نِعَم) بخروجها عن بابها- أي الأفعال- باستعمالها لإنشاء المدح، في قوله: «فلما أفادت فائدة الحروف خرجت عن بابها ومُنِعَتِ التصرُّف»⁽³⁾. وكلام المبرِّد قبله حين قال: «ولو كانا مما يضمنر فيه لخرجا إلى منهاج سائر الأفعال، ولم يكن فيهما من المعاني ما شرحناه»⁽⁴⁾. فيفهم من كلامه أنَّهما ليستا من الأفعال، ما دامت لا تقبلان الإضمار فيهما، أي: أنَّهما تأبيان إسناد الضمير البارز إليهما.

هذا باقتضاب عن مناقشة القول بفعلية القرينتين محلَّ البحث والحديث كما بدت لي، وقد ركزت فيها على دلالة الأفعال الصريحة على الحدث والزمن، واختلاف (نعم) و (بئس) عنها من جهة هذه الدلالة، وخلصتهما للدلالة على مجرد المدح والذم على وجه المبالغة والتأكيد، إضافةً إلى عدم قبولهما

(1) - مهدي المخزومي، في النحو العربي، قواعد وتطبيق، ص 136.

(2) - إبراهيم السامري، في النحو العربي، نقد وبناء، دار البيارق، لبنان، بيروت، ط1، 1419هـ/1997، ص 108.

(3) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج 7/ ص 127

(4) - المبرِّد، المقتضب ج 2/ ص 147.

علامات الفعل الأخرى، مما يسمح بالقول برأي آخر غير الفعلية - ولا حتى الاسمية - كما سيأتي في مناقشة المذهب الثاني.

1-3-2- مناقشة القول باسميتهما:

أما القول باسميتهما فإنني سأناقشه من جهة دلالة الاسم، ومن جهة الإسناد، وبالأخص الإسناد إليهما، لا إسنادهما إلى غيرهما. وأبدأ بتقديم حد الاسم وتعريفه أو هويته⁽¹⁾ عند نحائنا، لنرى هل تنطبق عليهما حدود الاسم وخصائصه. فالاسم يدل على معنى في ذاته، أو على معنى غير مقترن بزمان محصل، بتعبير أبي سعيد السيرافي (الحسن بن عبد الله بن المرزبان ت368هـ) في شرحه لكتاب سيبويه حين قال: «كل شيء دل لفظه على معنى غير مقترن بزمان محصل، من مضي أو غيره، فهو اسم»⁽²⁾. وقال المبرّد: «أما الأسماء فما كان واقعا على معنى، نحو: رجل، ووفر، وزيد، وعمرو، وما أشبه ذلك»⁽³⁾. وعرف الجرجاني (علي بن محمد بن علي الشريف 740-816هـ) الاسم فقال: «الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة»⁽⁴⁾. وقال السيوطي في "الهمع": «الاسم ما دل على معنى في نفسه، ولم يقترن بزمان»⁽⁵⁾. وفي "النحو الوافي": «الاسم كلمة تدل بذاتها على شيء محسوس...، أو شيء غير محسوس...، وهو في الحالتين لا يقترن

(1) - ممن استعمل مصطلح (الهوية) للتعريف نجد الباحثة والأديبة اللبنانية مها خير بك ناصر في بحثها الموسوم "النحو العربي والمنطق الرياضي، التأسيس والتأصيل"، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ط2، 2014م، ص144.

(2) - خلود عثمان الصالح، أساليب نحوية جرت مجرى المثل، ص34. عن أبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق رمضان عبد التّوّاب، محمود فهمي حجازي، محمد هاشم عبد الدايم، الهيئة المصرية للكتاب، 1986م، ج1/ص53.

(3) - المبرّد، المقتضب، ج1/ص141.

(4) - علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تحقيق ودراسة محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، د.ط، د.ت، ص23. وهو نفس التعريف لابن الحاجب. شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، دراسة وتحقيق حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، م.ع.س، ق1/ص20.

(5) - جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1/ص7.

بزمان»⁽¹⁾. وقبل ذلك عرّفه الزجّاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق 337هـ) تعريفاً نحوياً تركيبياً بعد أن ردّ تعريف المناطقة للاسم رغم قول بعض النحويين به على حدّ قوله⁽²⁾. وزعم أنه حدّ خارج عن أوضاع النحو، وذلك قولهم: «الاسم صوتٌ موضوعٌ دالٌّ باتّفاقٍ على معنى غيرٍ مقرونٍ بزمان». وأمّا الحدّ الذي أثره ورأى أنه حدّ داخلٌ في مقاييس النحو وأوضاعه فهو قوله: «الاسم في كلام العرب ما كان فاعلاً أو مفعولاً أو واقعاً في حيّز الفاعل والمفعول به. هذا الحدّ داخلٌ في مقاييس النحو وأوضاعه، وليس يخرجُ عنه اسمُ البتّة، ولا يدخلُ فيه ما ليس باسمٍ، وإنّما قلّنا: "في كلام العرب"، لأنّنا له نقصد، وعليه نتكلّم»⁽³⁾. وقال في "كتاب الجمل": «فالاسم ما جاز أن يكونَ فاعلاً، أو مفعولاً، أو دخلَ عليه حرفٌ من حروف الخفض»⁽⁴⁾. فهو في الوصف الأوّل للاسم يركّز على علامة هامّة من علامات الاسم، وهي الإسنادُ إليه عندما يكونُ فاعلاً⁽⁵⁾ مثلاً، وأهمَل إسنادَه هو إلى غيره عندما يكون خبراً مثلاً، فلو ذكرَ أنّه ما كان مبتدأً أو فاعلاً، أي: ما كان مسنداً إليه، لكان أدقّ وأوضح، لأنّ الفعل لا يكونُ كذلك، بل يكونُ مسنداً فقط. في مقابل الاسم الذي يكونُ مسنداً ومسنداً إليه. فهذه علامة

(1) - عبّاس حسن، النحو الوافي، ج 1/ ص 26. بتصرّف.

(2) - لعلّ من هؤلاء النحويين أبا إسحاق إبراهيم بن السريّ بن سهل الزجّاج 311هـ الذي ينتسب إليه الزجّاجي في لقبه، القائل: «الاسم صوتٌ منقطعٌ مفهومٌ دالٌّ على معنى غير دالٍّ على زمانٍ ولا مكان». ابن السيّد البطلوسي، كتاب الحل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، ص 61. وقدّم حدوداً وتعريفاتٍ للاسم عند المناطقة قريبة ممّا ذكره الزجّاجي. ص 65. كما قدّم تعريفاً نسبه إلى نفسه وزعم أن يكون حدّاً صالحاً للاسم. يُراجع في ص 64.

(3) - أبو القاسم الزجّاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط 3، 1399 هـ/ 1979م، ص 48.

(4) - ابن السيّد البطلوسي، كتاب الحل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، ص 59. ولكن البطلوسي يرفض هذا الحدّ للاسم بل لا يعتبره حدّاً وتعريفاً له، وهو عنده مجرّد رسمٍ به الاسم على طريق التمثيل والتقريب. ص 60.

(5) - في "الصاحبي" لابن فارس إشارةٌ على لسان المبرّد أنّ ذلك مذهبُ سيبويه. قال المبرّد: «مذهبُ سيبويه أنّ الاسم ما صلح أن يكون فاعلاً». وقال ابن فارس: «إلا أنّ ناساً حكّوا عنه -سيبويه- أنّ الاسم هو المحدث عنه». ص 49.

فارقةً بينهما، إذ الاسم «يُخْبِرُ بِهِ وَعَنهُ»⁽¹⁾. حكى الأخفش الأصغر (أبو الحسن علي بن سليمان ت 315هـ) عن أبي العباس المبرّد أنّه قال: «الاسم ما أَخْبَرَ عَنْهُ»⁽²⁾. وقال الفارسي في "الإيضاح": «فما جاز الإخبار عنه من هذه الكلم فهو اسم»⁽³⁾. وقال أيضاً: «فالاسم في باب الإسناد إليه... أعم من الفعل، لأنّ الاسم كما يجوز أن يكون مخبراً عنه، فقد يجوز أن يكون خبراً»⁽⁴⁾. وقال الرضي: «الاسم بحسب الوضع يصلح لأن يكون مسنداً ومسنداً إليه. والفعل يصلح لكونه مسنداً لا مسنداً إليه»⁽⁵⁾. وليس كذلك الفعل. قال الفارسي: «وأما الفعل فما كان مسنداً إلى شيء، ولم يُسند إليه شيء... والفعل يكون أبداً مسنداً إلى غيره، ولا يُسندُ غيره إليه»⁽⁶⁾.

وقال الكفوي (أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني ت 1094 هـ/1683م) في تعريف الاسم: «كلُّ كلمةٍ تدلُّ على معنى في نفسها، ولا تتعرّضُ لزمانٍ فهي اسمٌ». وقال أيضاً: «والمشهور في تعريف الاسم: ما دلَّ على معنى في نفسه دلالةً مجردةً عن الاقتران بأحد الأزمان»⁽⁷⁾. والاسم «في عرف النحاة هو اللفظ الدالُّ على المعنى المفرد المقابل للفعل والحرف»⁽⁸⁾.

-
- (1) - أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، الكلّيات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، إعداد ووضع عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت - لبنان، ط2، 1419هـ/1998م، ص84.
 - (2) - ابن السيّد البطليوسي، كتاب الحل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، ص60.
 - (3) - أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي، كتاب الإيضاح، تحقيق ودراسة كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت - لبنان، ط2، 1416 هـ/1996م، ص71.
 - (4) - أبو علي الفارسي، كتاب الإيضاح، ص72.
 - (5) - شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تح. يحيى بشير مصري، ق1/ مج1/ ص19.
 - (6) - أبو علي الفارسي، كتاب الإيضاح، ص71-72.
 - (7) - الكفوي، الكلّيات، ص83.
 - (8) - الكفوي، الكلّيات، ص84.

وجعلوا له علاماتٍ وأماراتٍ إذا تحققت في الكلمة واحدة منها كانت دليلاً على اسميتها⁽¹⁾، أجمالها

ابن مالك في قوله:

بالجرّ والتثوين والندا وألّ
ومُسندٍ، للاسم تمييزٌ حصل⁽²⁾
وزادوا على ذلك علاماتٍ أخرى عديدةً حتّى قال أحد اللغويين النحويين: «تعددت علاماتُ
الاسم، لأنّ الأسماءَ متعدّدة الأنواع... وهكذا اقتضى الأمرُ تعدّدَ العلاماتِ بتعدّدِ أنواعِ الأسماءِ»⁽³⁾.
بلغت عنده سبع علاماتٍ⁽⁴⁾، بالإضافة إلى الخمس المذكورة في نظم ابن مالك أعلاه، لتصل في
مجموعها إلى اثنتي عشرة علامة. كلّ تلك العلامات التي استخلصها النحاة بالاستقراء للاسم لا
ينطبق منها على (نعم) و(بئس) إلا اثنتان؛ هما الجرّ بالحرف، أو بالإضافة دون ظهور علامته،
لذلك من الأفضل القول: قبولهما دخول حرف الجرّ عليهما، وإضافتهما إلى غيرهما لا الجرّ نفسه.
إلى جانب تضامّهما مع حرف النداء. وقد رأينا فيما تقدّم كيف ردّ البصريّون هذين الدليلين؛ بتقدير
الحكاية في الأول، وبتقدير منادى في الثاني. أمّا باقي العلامات - وهي كثيرة - فإنّ (نعم) و(بئس)
تأبيان دخولها عليهما كما تدخل على الأسماء الصريحة.

قلّت في بداية هذه المناقشة أنّي سأتناول من تلك العلامات أهمّها في نظري، وهما علامتان
أساسيتان؛ دلالة الاسم الصريح على معنى إفراديّ هو المسمّى، ووقوعه موقع المسند إليه، ثمّ علاقة
(نعم) و(بئس) بذلك. فإذا كان الاسم يُدلى بلفظه على مسمّى، ويقع في الكلام موقع المسند إليه (المبتدأ

(1) - ينظر عباس حسن، النحو الوافي، ج 1/ ص 26.

(2) - الخصري، حاشية الخصري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج 1/ ص 34.

(3) - عباس حسن، النحو الوافي، ج 1/ ص 29.

(4) - ينظر في ذلك مثلاً عباس حسن، النحو الوافي، ج 1/ ص 29 و 30. والخصري، حاشية الخصري، ج 1/ ص 35. هي: بالإضافة، عود الضمير عليه، جمعه، تصغيره، إبداله باسم صريح، موافقته لوزن اسم آخر صريح، وموافقة معناه معنى لفظ آخر ثابت الاسمية.

أو ما أصله المبتدأ، أو الفاعل، أو نائب الفاعل، وموقع المسند (الخبر أو ما يسد مسدّه)، فلننظر في

هذين اللفظين! هل تتوفّر فيهما هاتان الخصيصتان؟

رغم قول النحاة الكوفيّين باسميّة (نعم) و(بئس)، وتشبّثهم بذلك لدخول حرف الخفض عليهما على وجه الخصوص، إلا أنّ أحداً منهم - فيما أعلم - لم يجزّو على القول بدلالتهما على مسمّى ما. بل إنهم جميعاً ومعهم البصريّون يُجمعون على معنهما ووظيفتهما الأسلوبية والدلالية، وهي إنشاء معنى المدح أو الذمّ. فهذه أوّل خصيصّة من خصائص الأسماء وأبرزها تقتيران إليها. هذا على المستوى الإفرادي، أمّا على المستوى التركيبيّ وأعني به الإسناد، فإنّ الاسم كما تقدّم يُسند ويُسند إليه باتّفاق، لما تقدّم من أقوال العلماء في ذلك، و(نعم) و(بئس) لا تقعان إلاّ مسنداً، وذلك تجوّزاً. فقول من قال بأنّ «(نعم) اسم يُراد به الممدوح، كأنك قلت: (الممدوح الرجل زيد) ردّوه بعدم دخول النواسخ ونحوها؛ فلا يُقال: (إنّ نعم الرجل قائم)، كما يقال: (إنّ تأبّط شراً قائم)»⁽¹⁾. هذا وإنّا نجد من الباحثين من يعتبّر جملتهما غير إسناديّة أصلاً، أي: هي جمل لا إسناد فيها، بل هي جمل إفصاحيّة مستقلة تعبّر عن انفعال بصورة محفوظة جمد بعض عناصرها حتّى صارت مسكوكة كالأمثال فجرت مجراها⁽²⁾.

عدّ تمام حسن جملتهما وتركيبهما «من العبارات المسكوكة (Expressions figées)⁽³⁾ كالأمثال

ونحوها»⁽⁴⁾. وقال عن تصنيفهما: «فإذا كان لا بدّ من تصنيفهما فهما من الخوالب التي لا هي

(1) - ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ج2/ ص121. بتصرّف بسيط.

(2) - ينظر محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، دار غريب، القاهرة، د. ط، 2001م ص79 و97. بتصرّف. استعمل محمد إبراهيم عبادة مصطلحاً قريباً من مصطلح "جملة خالفة" لمحمد حماسة هو: "مركب الخالفة" ولكّنه حصّره فيما بُدئ بـ "اسم الفعل" على اعتبار أسماء الأفعال في رأيه "خوالب" دون الإشارة إلى (نعم) و(بئس) مثلاً. محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية، ص91.

(3) - الترجمة من محمد الحناش، ملاحظات حول التعابير المسكوكة في اللغة العربية، التواصل اللساني، المغرب، المجلد3، العدد1، مارس1991، ص28.

(4) - تمام حسن، الخلاصة النحويّة، ص150. واللغة العربية، ص115. وينظر فاضل مصطفى الساقى، أقسام الكلام العربي، ص257.

بالأسماء ولا هي بالأفعال»⁽¹⁾. وقال محمد حماسة: «ولما كان التعبير بهذه الخوالب الأربع جميعاً يلزم طرُقاً مخصوصة بحيث لا تتغير صورتها، ولا يتغير ما تقرّر لها من الرتبة، لأنها جارية مجرى الأمثال، حقّ لنا أن نعدّها من التعبيرات المسكوكة على حدّ تعبير الدكتور تمام حسّان»⁽²⁾. والتعبيرات المسكوكة هذه تختلف عن التعبيرات العادية (phrases libres) عند هؤلاء الباحثين في كونها كتلاً لغوية متراصة العناصر غير قابلة للتفكيك والتجزئ إلى وحدات إلى درجة الاستحالة، إلى جانب كونها غير قابلة أيضاً للإجراءات التصريفية، ولا خاضعة للتغيرات الزمنية⁽³⁾. وقال محمد حماسة أيضاً مؤيداً إخراجهما من قسمي الأسماء والأفعال: «قد يكون اختلاف النحاة حول المعنى التقسيمي لـ (نعم وبئس) إحساساً منهم بأنّ هاتين الصيغتين لا تنتميان إلى قسم الفعل كما يرى البصريون والكسائي، ولا إلى قسم الاسم كما يرى الكوفيون، وعدم الاتفاق مسوّغ لعدّهما من قسم آخر، لا هو الاسم ولا هو الفعل، بل هما خالفتان إحداهما للمدح هي (نعم) والأخرى للذم هي (بئس) كما يرى بحقّ - الدكتور تمام حسّان. وعلى هذا، ليست (نعم وبئس) فعلين مشتملين على حدّث يقوم به الاسم المرفوع بعدهما»⁽⁴⁾.

من فرط دلالتهما على معنى إنشائي وتأكيدي، واختصاصيهما في التعبير عن المدح أو الذم، وإفادته والمبالغة فيه، وذلك من وظائف الحروف والأدوات باتفاق، بالإضافة إلى جمودهما على صورة لفظية واحدة وعدم تصرّفهما، وتقرّدهما بصيغة (فعل) بكسر فسكون، تختلف عن صيغ الأفعال بنية ودلالة وأسلوباً ورتبة. كل ذلك جعل إحدى الباحثات - مستندة على آراء كثير من النحويين القدامى

(1) - تمام حسّان، الخلاصة النحوية، ص 150. واللغة العربية، ص 117. وينظر محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص 98 وما بعدهما.

(2) - محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص 103.

(3) - ينظر محمد الحناش، ملاحظات حول التعابير المسكوكة في اللغة العربية، ص 34، بتصرّف.

(4) - محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص 102 - 103.

واللغويين المحدثين فيهما - ترى أنّهما أداتان⁽¹⁾ بالمعنى الاصطلاحيّ أي: هما حرفان، لا فعلاّن ولا اسمان. من ذلك ما قاله ابنُ أبي الربيع في "البسيط": «والفعل إذا لم يكن متصرفاً فليس بفعلٍ حقيقيٍّ، وإنّما هو بمنزلة الحروف»⁽²⁾. فهما ينطبقُ عليهما حدُّ الحرفِ الذي وضعه سيبويه ومن هذا حدّوه، قال: «وحرفٌ جاء لمعنى، ليس باسمٍ ولا فعلٍ»⁽³⁾. وقال أبو القاسم الزجاجي: «والحرف ما دلّ على معنى في غيره، نحو: من وإلى... وما أشبه ذلك»⁽⁴⁾. فما المرادُ بقوله: "ما أشبه ذلك؟" الجواب: لعلّ (نعم وبئس) من قبيله. وزاد شارحُ "جملِ الزجاجي": «إنّما جيءَ بالحرف ليدلّ على معنى في الجملة،... فجميعُ الحروفِ تدلُّ على معانٍ في غيرها»⁽⁵⁾.

وقال اللغويُّ خليل أحمد عميرة في حديثه عن (بئس): «تفيدُ (بئس) استغراقَ الذمِّ، فتكونُ مستوفيةً الذمَّ الذي يكونُ في سائر جنسِهِ، فهي عنصرٌ طارئٌ على الجملة ليفيدَ استغراقَ الذمِّ، ولا علاقةٌ لها بفعليةٍ أو اسميةٍ. وما كان القولُ فيهما بالفعليةِ أو الاسميةِ... إلّا من الإحساس بضرورة تصنيفِ كلِّ كلمةٍ في قسمٍ من أقسام الكلمة: اسمٍ أو فعلٍ أو حرفٍ، قَبِلَتْ الكلمةُ خصائصَ الاسميةِ أو الفعليةِ أم رفضَتْ. فالاسمُ ما دلّ على مسمّى، والفعلُ ما دلّ على حدثٍ وزمن، وهذه الألفاظُ... لا تدلُّ على حدثٍ أو زمن. فما مقياسُ إلحاقهما بالاسميةِ أو الفعليةِ سوى ما ذكرناه؟»⁽⁶⁾. وهو لم يصرّح في هذا المقام بحرفيّتهما، واكتفى بالقول بأنّها (عنصرٌ)، إلّا أنّه في بحثٍ آخر استعملَ لفظَ (الأدوات)

(1) - ينظر خلود عثمان الصالح، أساليب نحوية جرت مجرى المثل، ص 100 - 102.

(2) - ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، سفر 2 / ص 580.

(3) - سيبويه، الكتاب، ج 1/ ص 12.

(4) - خلود عثمان الصالح، أساليب نحوية جرت مجرى المثل، ص 100 نقلاً عن أبي القاسم الزجاجي، الجمل في النحو، تحقيق علي الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 5، 1417 هـ/ 1996 م، ص 1. وابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج 1/ ص 169. والمرادي، الجنى الداني، ص 20.

(5) - ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، سفر 1/ ص 170.

(6) - خلود عثمان الصالح، أساليب نحوية جرت مجرى المثل، ص 105. عن خليل عميرة، إعراب المعنى ومعنى الإعراب، التواصل اللساني، مج 4، عدد 1، مارس 1992 م، ص 73.

بالجمع أو (الأداة) بالإنفراد في وصفهما بالمعنى القاموسي المعجمي، أي: الآلة أو الوسيلة والقرينة، لا بالمعنى الاصطلاحي؛ قال: «ومن الأدوات التي تُضاف إلى الجملة التوليدية - الأصل أو الأم - الاسمية ما يسميه نحاة البصرة أفعال المدح والذم (نعم وبئس وحبذا)»⁽¹⁾. وقال بعد ذلك: «ولمّا أراد المتكلّم مزيداً من المدح والثناء أو التعظيم والإشادة بالمتحدّث عنه... فقد أدخل عنصراً جديداً من عناصر التحويل، وهو الأداة التي تُقيد ذلك، وهي (نعم) بكسر وسكون، أو (حبذا)»⁽²⁾.

ولعلّ الباحثة - كما يبدو لي على الأقل - فهمت من ذلك أنّه يريدُ المعنى الاصطلاحيّ للأداة الذي قالت به كما تقدّم. قالت: «ونميلُ إلى ما ذهبَ إليه خليل عمايرة في أنّ (بئس) أداة توكيدٍ لمعنى الذم»⁽³⁾. وقالت عن (بئس): «أداة توكيدٍ دخلت على الجملة الخبرية لتحويل معناها من الإخبار بالذم إلى إنشاء توكيد الذم والتحقيق والمبالغة فيه»⁽⁴⁾. وقالت أيضاً: «أنّ هذه الألفاظ أدوات زيدت في الجملة الأصل لغاية دلالية»⁽⁵⁾. وكأنّها فهمت من قوله: (عنصر) أو (الأداة)، وقوله: (ولا علاقة لها بفعليّة أو اسميّة) أنّه يعني الأداة بمعنى الحرف، بما أنّها ليست فعلاً ولا اسماً عنده فهي إذاً حرف. رغم أنّها استعملت مصطلح (عنصر) الذي اختاره أستاذها خليل أحمد عمايرة، فقد قالت مثله: «فجاءت (بئس) لتقيد معنى استغراق الذم...، فهي عنصر توكيدٍ دخل على الجملة الأصل لزيادة في المعنى بتوكيد الذم أو التحقير والمبالغة»⁽⁶⁾. وأكّدت ذلك فقالت: «نرى أنّ ألفاظ المدح أو الذم التي دخلت على الجمل هي عناصر لتوكيد المبالغة في المعنى العام الذي يحمله السياق مدحاً كان أو ذماً

(1) - خليل أحمد عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، منهج وتطبيق، عالم المعرفة، جدّة، م. ع. س، ط1، 1404 هـ/1984م، ص110.

(2) - خليل عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص112.

(3) - خلود عثمان الصالح، أساليب نحوية جرت مجرى المثل، ص105.

(4) - خلود عثمان الصالح، أساليب نحوية جرت مجرى المثل، هامش ص127.

(5) - خلود عثمان الصالح، نفس المرجع، ص128.

(6) - خلود عثمان الصالح، أساليب نحوية جرت مجرى المثل، ص127.

في الجملة الأصل. وفي هذا نجد أننا نتسّق مع ما أدركه العلماء قديماً عندما قالوا هي للمبالغة في المدح أو الذم⁽¹⁾. فبنّت رأيها وقناعتها بحرفيّة (نعم وبئس) كما نرى على وظيفتهما ودورهما في أداء المعنى التبليغيّ الأسلوبيّ، وهو المدح أو الذم على وجه المبالغة والتأكيد، وذلك أكثر ما يكون بالحروف والأدوات.

2- الاسم الوارد بعدهما وصوره:

يمنعُ جمهورُ النحاةِ الفصلَ بينَ (نعم) و(بئس) بينَ الاسمِ الواردِ بعدها مباشرةً. وأجازَه بعضهم لوروده في الشعر الفصيح، كما في قول رفاعَةَ الفقعسيّ:

فبَادَرَنَ الدِّيَارَ يَزْفَنَ فِيهَا وَبِئْسَ مِنَ الْمَلِيحَاتِ الْبَدِيلُ!

حيثُ فصلَ بينَ الفعلِ (بئس) وبينَ الفاعلِ بالجارِّ والمجرورِ (من المليحات). وقول مجنون ليلى:

أروحُ ولمْ أُحْدِثْ لِلَّيْلِ زِيَارَةً لَبِئْسَ -إِنْ- رَاعِي الْمَوَدَّةِ وَالْوَصْلِ!⁽²⁾

وقد فصلَ بينهما بـ(إن)، ولكن هذا لا يُعدُّ فصلاً في نظري، فهي مجردُ كلمةٍ اعتراضيةٍ يمكنُ وضعُها بينَ مَطَبَّتينِ خطأً كما فعلتُ، والاستغناء عنها دون تأثر المعنى. وكذلك الأمرُ فيما فصلَ فيه بينهما بالقسم في قول الشاعر:

بِئْسَ -عَمْرُ اللَّهِ- قَوْمٌ طُرِقُوا! فَقَرَوْا أَضْيَافَهُمْ لَحْماً وَجِزْ

وأجازَ السيوطي والصبان⁽³⁾ الفصلَ وجَعَلَا من أمثلته قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُ الظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ (الكهف،

(50).

(1) - خلود عثمان الصالح، أساليب نحوية جرت مجرى المثل، ص 127 - 128.

(2) - ينظر أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ص 2046.

(3) - السيوطي، همع الهوامع، ج 5 / ص 34. والصبان، حاشية الصبان، ج 3 / ص 45.

وأكثر صور ذلك الاسم من الناحية الإعرابية أن يكون مرفوعاً، أو في محل رفع، إلا صورة واحدة يكون فيها في نظري منصوباً، كما سيأتي لاحقاً. وقد اختلف حكمه عند نحائنا إذا كان مرفوعاً باختلاف اعتبارهم لـ (نعم وبئس)؛ فمن عدّهما اسمين «أعزّيهما مبتدأ، وما بعدهما خبر، ويجوز العكس»⁽¹⁾. أو أعربه تابعاً بدلاً أو عطف بيان؛ والمعنى (الممدوح الرجل زيد)⁽²⁾. وأمّا من اعتبرهما فعلين - وهم الأكثرية - فأعرب الاسم المرفوع المذكور بعدهما مباشرةً فاعلاً لهما⁽³⁾. وفي كل الأحوال بإعراب النحاة لجملة المدح أو الذمّ فالنتيجة أنّها عندهم جملة اسمية، حتّى عند اعتبار (نعم وبئس) فعلين، فهما مع الفاعل خبر للمبتدأ المخصوص بالمدح أو الذمّ تقدّم أم تأخّر.

للاسم الوارد بعد (نعم) و (بئس) مباشرةً التالي لهما في مصادر النحو العربي صور وأشكال

لفظية، هي:

2-1- يكون ظاهراً معرّفاً بـ(أل)⁽⁴⁾ الجنسية أو العهدية: كما تقدّم في بداية هذا الفصل، «لأنّ

مدح شخص منكر من الأشخاص أو ذمه لا فائدة فيه»، على قول الرضي⁽⁵⁾. وجاء في "المقتضب"

قول المبرّد: «أمّا (نعم) و (بئس) فلا يقعان إلّا...»، أو على معرفة بالآلف واللام على معنى الجنس،

ثمّ يُذكر بعدها المحمود والمذموم. نحو قولك: (نعم الرجل زيد!)، وهو مرتفع بـ(نعم)، لأنّه فاعل⁽⁶⁾.

ومنه على ما في "شرح التصريح"⁽⁷⁾ قوله عزّ وجلّ: ﴿يَعْمَرُ الْعَبْدُ﴾ (ص، 44). وقوله سبحانه: ﴿بئس

(1) - الصبّان، حاشية الصبّان، ج3/ص38.

(2) - ابن عقيل، المساعد، ج2/ص121. وحاشية الصبّان، ج3/ص38. والأزهري، شرح التصريح، ج2/ص77.

(3) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج3/ص8. والأزهري، شرح التصريح، ج2/ص76. وابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ج2/ص125. الصبّان، حاشية الصبّان، ج3/ص40.

(4) - ابن مالك، شرح التسهيل ج3/ص8.

(5) - شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تح. يحيى بشير مصري، ق2/مج1/ص1115.

(6) - المبرّد، المقتضب ج2/ص139. بتصرّف.

(7) - خالد الأزهري، شرح التصريح، ج2/ص77.

الْشَّرَابِ» (الكهف، 30). وللفادة أشيرُ إلى أنَّ هذا النوعَ من فاعل (نِعَمَ وَيُسَّ) المقرونِ بـ(أَل) قد وَرَدَ في

القرآن الكريم في ستّة وثلاثين (36) موضعًا، منها أحدَ عشرَ (11) بعد (نِعَمَ)، والباقي بعد (يُسَّ)⁽¹⁾.

2-2- يكون ظاهرًا مضافًا إلى معرفٍ بـ(أَل). قال المبردُ: «واعلم أنَّ ما أُضيفَ إلى الألفِ واللّامِ

بمنزلة الألفِ واللّامِ، وذلك قولُك: (نِعَمَ أَخُو الْقَوْمِ أَنْتَ!)»⁽²⁾. ومن ذلك أيضًا قولُ الحقِّ تعالى:

﴿وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾ (النحل، 20). وقوله جَلَّ اسمُه في نفس السورة: ﴿فَلَيْسَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ (النحل،

29). ودُكِرَ مثلُ هذا الفاعلِ في الذكر الحكيمِ عشرَ (10) مرّاتٍ؛ خمسًا منها لـ(نِعَمَ)، والأخرى

لـ(يُسَّ)⁽³⁾.

2-3- يكون ظاهرًا مضافًا إلى مضافٍ إلى معرفٍ بـ(أَل). وهو ما سمّاه ابنُ مالكٍ المضافَ

بواسطة⁽⁴⁾. نحو قولِ أبي طالبٍ:

فَنِعَمَ ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ غَيْرَ مَكْذِبٍ زُهَيْرٌ حُسَامٌ مُفَرَّدٌ مِنْ حَمَائِلِ⁽⁵⁾

2-4- أن يكون ظاهرًا مضافًا إلى ضمير. كقول أحد الشعراء:

فَنِعَمَ أَخُو الْهَيْجَا، وَنِعَمَ شَبَابُهَا⁽⁶⁾

فيه إضافةُ فاعلٍ (نِعَمَ) وهو الاسمُ الظاهرُ (شبابُ) إلى الضميرِ (ها). وأشارَ العينيُّ في شرحه

للسواهد أنَّ هذا لا يُقاسُ عليه لقلّته⁽¹⁾. ولم أفهم سببَ ذلك؛ لأنَّ لفظَ (شبابُها) هنا معطوفٌ على

(1) - محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ق/3 ج/3 ص 343 و 351 - 352.

(2) - المقتضب، ج/2 ص 141.

(3) - محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ق/3 ج/3 ص 343 و 352 - 353.

(4) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج/3 ص 8 و 9.

(5) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج/3 ص 9. وخالد الأزهرى، شرح التصريح، ج/2 ص 77. وروي البيت بنصب (حسامًا) و (مفردًا). ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، د. ط، د. ت، ج/3 ص 272.

(6) - حاشية الصبان، ج/3 ص 40. وروي البيت بـ (ونعمَ شهابُها) أي نار الحرب. شواهد العيني، هامش ص 40. ولم أَعثر على صدر البيت.

(أخو الهيجا) فلو لم يجعل المضاف إليه ضميراً لاضطرَّ إلى التكرار والإعادة، فيقول: (فنعم أخو

الهيجا، ونعم شباب الهيجا). ولا يخفى ما في ذلك من سوء.

2- 5- يكون ظاهراً معرّفاً موصوفاً. قال ابن مالك عن نعت فاعلٍ (نعم وبئس): «وأما النعت فلا

ينبغي أن يُمنع على الإطلاق،... وعلى هذا يُحمل قول الشاعر:

نعم الفتى المَرِيّ أنت إذا همَّ حَضَرُوا لَدَى الحُجَرَاتِ نَارَ الموقِدِ»⁽²⁾

وقال قبل ذلك: «وقد يُوصَفُ خلافاً لابن السراج والفارسي»⁽³⁾. وإن منع ذلك الجمهور على رأي

الأشموني⁽⁴⁾؛ إذ من وظيفة النعت تخصيص المنعوت، إلا أنه هنا مازال على شيعه وعمومه

باستغراقه جميع فتیان بني مَرَّة وهم بلا شك كثر. وجعل بعضهم من هذا النوع قوله تعالى: ﴿فَأَوْرَدَهُمُ

النَّارَ وَبِئْسَ الْوَرْدُ الْمَوْرُودُ﴾ (هود، 98)، وقوله سبحانه: ﴿بِئْسَ الرِّفْدُ الْمَرْفُودُ﴾ (هود، 99). على أن لفظي

(المورود) و(المرفود) نعتان، لا مخصوصان بالذم. أي: أن الورد هو المورود، والمورود هو الذي

وردوه، أي: (بئس الورد الذي يردونه النار)، فالمخصوص محذوف تقديره (النار)، والشاهد الثاني

(بئس الرِّفْدُ المرفود) بمعنى (بئس العونُ المعان)، أو (بئس العطاء المُعطى)، فأصل الرفاة العطاء

والمعونة. أي: (بئس الرِّفْدُ المرفود رفدهم)، كما عند الزمخشري⁽⁵⁾، بتقدير مخصوص محذوف. لكن

صاحب "البحر المحيط" ردَّ هذا التأويل، وعَلَّه بأن «الهمزة في (فأوردَهم) للتعدية، و(وردَ) يتعدى إلى

واحد، فلما أدخلت الهمزة تعدى إلى اثنين، فتضمنَ وارداً وموروداً، ويُطلق الورد على الوارد، فالورد لا

(1) - الصبَّان، حاشية الصبان، ج3/ص41.

(2) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج3/ص10. والصيمري، التبصرة والتذكرة، ج1/ص278. والبيت لزهير في مدح
سنان بن أبي حارثة المري، وروي البيهقي بـ (الحجرات) بفتح الحاء والجيم، ومعنا شدة الشتاء كما في حاشية الصبان.
ج3/ص44. كما روي بـ (شَبَّوا) بدل (حَضَرُوا)، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ق2/مج1/ص1124.

(3) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج3/ص8.

(4) - الصبَّان، حاشية الصبان، ج3/ص44.

(5) - الزمخشري، الكشاف، ج3/ص233. وأبو حيَّان الأندلسي، البحر المحيط، ج5/ص259. ونسب تجويزه إلى
ابن عطية وأبي البقاء أيضاً. وممن قال بذلك كذلك الرضي في "شرح كافية ابن الحاجب"، ق2/مج1/ص1124.

يكونُ المورودُ، فاحتيجَ إلى حذفٍ ليطابقَ فاعلُ (بئسَ) المخصوصَ بالذمِّ، والتقديرُ: (وبئسَ مكانُ الوردِ المورودُ)، وهي النارُ⁽¹⁾.

وأقولُ من جهتي إنّه يمكن الاستغناء عن احتمال الحذفِ وافتراضِ تقديره؛ أي حذفِ المخصوصِ وتقديره بـ(النار)، كما رأى الزمخشريُّ، أو حذفِ فاعلِ (بئسَ) وتقديره بـ(مكان) على رأي الأندلسيِّ. ونكتفي بالنصِّ، أي: (بئسَ الوردُ المورودُ!) الذي يُفهمُ من تناوُلِه في سياقه، لا مبتورًا منه، فيكونُ التحليلُ بسيطًا مباشرًا: (الوردُ) بمعنى المصدرِ أو بمعنى اسمِ الفاعلِ (الوارد) كما تقدّمَ أعلاه فاعلُ (بئسَ)، وهما معًا خبرٌ مقدّمٌ، و(المورودُ) هو المخصوصُ بالذمِّ مبتدأٌ مؤخّرٌ. وكذلك مع (بئسَ الرِفْدُ المرفودُ!)، أي: (بئسَ الرِفْدُ هو المرفودُ).

2-6- يكون نكرة مفردة (مرفوعة) غير مضافة⁽²⁾. على ما حكاه الأخفش بقول ابن مالك من أن ناسًا من العرب يرفعون بـ(نعم) النكرة مفردة ومضافة. وعلى ذلك يُقال: (نعم امرؤ زيد)⁽³⁾. وفي شرح الرضي: «وقد يردُ فاعلُهما - نعم وبئس - منكراً مفرداً، نحو: (نعم رجل زيد)⁽⁴⁾. وجاء في "الارتشاف": «ونصَّ ابنُ أبي الربيع على أنّها أي: (تاء التانيث) لا تلحقُ، لا تقول: (نعمتُ امرأةً هندً)، وإنّما يقال: (نعم امرأةً هندً)، استغناءً بتانيث المفسّر⁽⁵⁾. والذي يعيننا هنا هو استعمالُ فاعلِ (نعم) نكرةً غير مضافةٍ ولا موصوفةٍ (امرأة). ومن ذلك أيضاً قولُ الشاعر:

(1) - أبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط، ج5/ص259. وينظر السمين الحلبي، الدرّ المصون، ج6/ص382.

(2) - ابن مالك، شرح التسهيل ج3/ص8 و10. والصّبّان، حاشية الصبان، ج3/ص41.

(3) - ابن مالك، شرح التسهيل ج3/ص10. وابن عقيل، المساعد، ج2/ص129.

(4) - شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تح. يحيى بشير مصري، ق2/مج1/ص1125.

(5) - أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ص2050.

بئس قومٌ طُرقوا فقروا جازهم لحمًا وجر⁽¹⁾

فيلاحظ الناظر استعمالَ فاعلٍ (بئس) نكرةً بغير إضافةٍ (قومٍ)، على خلاف ما اشتراطه من وجوب تعريفه بـ(أل) أو إضافته. وأجازَه الكوفيون والأخفش وابنُ السراج والرضي⁽²⁾.

2-7- يكون نكرة منصوبة: في هذه الصورة يكون الاسم بعد (نعم وبئس) منكرًا أيضًا، ولكنه

ليس مرفوعًا، بل هو منصوبٌ، إذن فهو ليس فاعلاً، وإنما هو تمييزٌ، وأمّا الفاعلُ فيقدرُ ضميراً مستترًا مناسباً مطابقاً للاسم المنصوب المميز. «نحو: (نعم رجلاً زيد!)، و(نعمت امرأة هند!)، و(نعم رجلين الزيدان!)، و(نعمت امرأتين الهندان!)، و(نعم رجالاً الزيدون!)، و(نعم نساءً الهندات!)»⁽³⁾. فالتركيبُ الثلاثة: (نعم الرجل زيد!)، و(نعم رجل زيد!)، و(نعم رجلاً زيد!) تامةٌ مفيدةٌ مؤلفةٌ من (فعل + اسم + اسم)، تبدو متشابهةً من الناحية الشكلية إلا في الاسم التالي لفعل المدح أو الذم، فإنه على صورٍ مختلفةٍ؛ تشترك الأولى مع الثانية في الرفع، وتختلفان في التعيين (التعريف أو التنكير)، وتتفق الثانية والثالثة في التنكير، وتفتقران في الإعراب. ففي رأيي من حق الناظر الواصف أن يعتبر الاسمَ الواردَ بعد الفعل صورةً قائمةً دون الالتفات إلى الإعراب، من كونه فاعلاً أو غير ذلك.

2-8- يكون نكرة مضافةً إلى نكرة مثلها⁽⁴⁾ على قلته. على رأي الأخفش والفراء كما ذكر ابنُ

مالك، ونُسبت إجازة ذلك أيضاً إلى ابن السراج والكوفيين، على قول ابن عقيل⁽¹⁾. وعليه يُقال: (نعم

(1) - حاشية الصبان، ج3/ص1. طُرقوا: جاءهم ضيفٌ ليلاً، وجر: لحمٌ دبث عليه دابةٌ تسمى الوحرة. وروي:

بئس قومٌ الله قومٌ طُرقوا.....

أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ص2053. وبذلك تكون (قومٌ) النكرة مخصوص (بئس) لا فاعله. وروي:

بئس - عمرُ الله - قومٌ طُرقوا فقروا أضيافهم لحمًا وجر

أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ص2047. فنكون (عمرُ الله) اعتراضيةٌ، و (قومٌ) فاعل (بئس).

(2) - غياث محمد بابو، الجملة الإنشائية بين التركيب النحوي والمفهوم الدلالي، ص166.

(3) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج3/ص11.

(4) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج3/ص8 و10. وابن عقيل، المساعد، ج2/ص129. وابن يعيش، شرح المفصل،

ج7/ص131. والصيمري، التبصرة والتذكرة، ج1/ص276. والصبان، حاشية الصبان، ج3/ص41.

صاحب قومٍ عمرو). وفي "شرح الرضي": «وقد يردُّ فاعلهما منكراً مفرداً... ، أو مضافاً إليه - أي:

مضافاً إلى نكرة، كما في الهامش - كقول الشاعر المعروف بابن الغريرة (كثير بن عبد الله النهشلي):

فَنِعَمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لَا سِلَاحَ لَهُمْ وَصَاحِبُ الرِّكَبِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَانَا

وهو قليل»⁽²⁾. وقد استعملَ الفاعلَ نكرةً (صاحبُ) وأضافه إلى اسمِ نكرةٍ مثله (قوم).

2-9 - قد يكون ضميراً بارزاً متصلاً مطابفاً للتمييز بعده: إذ هو الذي يفسره ويبينه، لأنَّ

الضميرَ يكونُ في هذه الحالةٍ مقدِّماً لفظاً ورتبةً، فيفسره ما بعده. وذلك إذا سلّمنا برأي الكسائي المتقدّم

في أثناء الحديث عن أدلة البصريين على فعلية (نعم وبئس) من أنّه سُمِعَ عن العرب من يقول: (نِعْمَا

رَجُلَيْنِ وَنِعْمُوا رِجَالاً) بإبراز ضميرِ الفاعل، رغم منع الجمهورِ لذلك. جاء في "شرح الرضي": «وقد

رُوِيَ: (مررتُ بقومٍ نِعْمُوا قَوْمًا) بإلحاق الضميرِ البارز، وهو قليل»⁽³⁾. وفي "المساعد" و"حاشية

الصّبّان": «و (مُرُّ بقومٍ نِعْمُوا قَوْمًا!)... وأجاز قومٌ من الكوفيّين تشنيةً هذا الضميرِ وجمعه، فيقولون:

(قَوْمُكَ نِعْمُوا رِجَالاً!) و (أَخَوَاكَ نِعْمَا رَجُلَيْنِ!)، وروى ذلك الكسائي عن العرب»⁽⁴⁾. وربما تصرفوا في

هذا الضمير وقالوا: (مررتُ بقومٍ نِعَمَ بهم قَوْمًا!) بزيادة (الباء) تشبيهاً له بـ(أَفْعُلْ ب) التعجبية⁽⁵⁾. أو

قالوا: (نعمَ هم قوماً أنتم!) على شذوذه⁽⁶⁾. وحكم عليه بالشذوذ لأنّه في هذه الحالة يكونُ توكيداً

للضمير المستتر أو المحذوف، كأنّهم قالوا: (نِعْمُوا هم قوماً أنتم)، وفاعلُ (نعم وبئس) لا يؤكّد لعمومه

وشيوه، فإذا تأكّد تخصّص.

(1) - ابن عقيل، المساعد، ج2/ص129.

(2) - شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ق2/ص1125.

(3) - شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تح. يحيى بشير مصري، ق2/مج1/ص1126.

(4) - ابن عقيل، المساعد، ج2/ص132. والصّبّان، حاشية الصبان، ج3/ص46.

(5) - شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ق2/مج1/ص1126. وابن عقيل، المساعد، ج2/ص132.

(6) - السيوطي، همع الهوامع، ج5/ص34.

2-10- يكون ضميراً مستتراً مفسراً بنكرة: تذكّر بعده منصوبة على التمييز مطابقة له- أي

الضمير- أو المخصوص في النوع والعدد. نقراً مثلاً في "المقتضب": «وأما وقوعها على المضمّر الذي يفسّره ما بعده فهو قوله: (نعم رجلاً أنت!)... فالمعنى في ذلك: أنّ في (نعم) مضمراً يفسّره ما بعده، وهو هذا المذكور المنصوب؛ لأنّ المبهمة... إنّما يفسّرها التبيين»⁽¹⁾. ويمثّلون لذلك بقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ (الكهف، 50). والإضمار في مثل هذه الحالة واجب، فيكون التقدير في تفسير آية الكهف السابقة مثلاً: (بسّ هو) أي (البَدَل)⁽²⁾. والجمهور على أنّ هذا المميّز المفسّر لا يجوز حذفه، لبقاء الإبهام بحذفه، ولعدم مفسّر الضمير حينئذٍ، ولأنّ كالعوض من الفاعل؛ إلا أنّ يُعوّض منه شيء كالتاء في الحديث⁽³⁾. ولا يجوز أيضاً تقديمه على الضمير (فاعل نعم) المستكن؛ وذلك مفهوم من قولهم: "يفسّره ما بعده"، فلا يُقال مثلاً: (رجلاً نعم زيد)⁽⁴⁾.

كما أُثيرت في هذا الموضوع مشكلة أخرى، هي: هل يجوز الجمع بين هذا المميّز والفاعل الظاهر إذا كانت علّة وجوده هي تفسير الفاعل المضمّر؟ وخلاصة الجواب على ذلك أنّ النحاة تفرّقوا على رأيين؛ مُجيزٍ ومانعٍ، قال ابن مالك:

وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرَ فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمْ قَدْ اشْتَهَرَ

ومن المانعين سيوبه والسيرافي، وحجّتهما في ذلك أنّ التمييز يُساق في الكلام لرفع الإبهام، ولا إبهام مع ظهور الفاعل⁽⁵⁾؛ أي: أنّ الإبهام إذا ظهر الفاعل زال، فلا حاجة إلى التمييز⁽¹⁾. وتأولوا

(1) - المبرّد، المقتضب، ج2/ص142.

(2) - خالد الأزهرى، شرح التصريح، ج2/ص78.

(3) - ينظر خالد الأزهرى، شرح التصريح، ج2/ص78. قوله: الحديث: إشارة إلى قوله ﷺ الذي فيه: «فيها ونعمت». حيث عوّضت التاء الفاعل. أي (فنعمت السنة). وابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ج2/ص130.

(4) - ابن عقيل، المساعد، ج2/ص129.

(5) - الأزهرى، شرح التصريح، ج2/ص79.

شواهده على الحال المؤكدة⁽²⁾. ومن المجيزين ابن مالك، ونسبه إلى أبي العباس المبرد، واعتبره هو الصحيح⁽³⁾؛ لأن الغرض منه هو التوكيد لا مجرد التمييز ورفع الإبهام الذي يسمونه "التمييز المؤكد". ونسبه ابن عقيل كذلك إلى المبرد وأبي علي الفارسي⁽⁴⁾. واستشهد ابن مالك على ذلك بأمثلة من القرآن الكريم ومن كلام العرب، وعقب عليها يقول: «فكما حُكم بالجواز في مثل هذا وجعل سبب الجواز التوكيد لا رفع الإبهام، فكذاك يُفعل في نحو (نعم الرجل رجلاً)، ولا يُمنع، لأن تخصيصه بالمنع تحكّم بلا دليل. هذا لو لم تستعمله العرب، فكيف وقد استعملته العرب»⁽⁵⁾. ومن شواهده قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ (التوبة، 36). حيث ذكر التمييز (شهرًا) توكيدًا، إذ لا إبهام في الكلام بذكر لفظ (الشهور) قبله، ولو اكتفي بذكر العدد (اثنا عشر) لأجزأ، وما كان في الكلام أي إبهام أو غموض يُزيله التمييز. ومنها أيضًا قول جرير في الهجاء:

والتغلييُونَ بِئْسَ الْفَخْلُ فَخْلُهُمْ فَخْلًا، وَأُمَّهُمْ زَلَاءٌ مِنْطِيقُ*

وقوله أيضًا في المدح:

تَزَوَّدَ مَثَلُ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنِعْمَ الزَادُ زَادُ أَبِيكَ زَادًا

ومن ورود التمييز للتوكيد لا لرفع الإبهام بتعبير ابن مالك⁽⁶⁾ قول أبي طالب:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينًا

(1) - ابن مالك، شرح التسهيل ج3/ص15.

(2) - ابن عقيل، المساعد، ج2/ص130.

(3) - ابن مالك، شرح التسهيل ج3/ص14.

(4) - ابن عقيل، المساعد، ج2/ص130.

(5) - ابن مالك، شرح التسهيل ج3/ص15.

* الزلاء: المرأة خفيفة الوركين والإليتين ضعيفتهما، والمنطيق هي تُعْظَمُ إِلَيْتَيْهَا بالنطاق أو الإزار وتكبرهما.

(6) - ابن مالك، شرح التسهيل ج3/ص15.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنهم يشبهون هذا الضمير الواجب الاستتار بضمير الشأن في قصد إيهامه

تعظيمًا لمعناه، فاستويا لذلك في عدم الإتيان بتوكيد أو غيره⁽¹⁾.

2-11- يكون لفظ (ما): قال ابن مالك: «وقد يقوم مقام ذي الألف واللام (ما) معرفة تامة وفقاً

لسيبويه والكسائي»⁽²⁾. ولكنهم اختلفوا في وصف (ما) هذه الواردة بعد (نعم أو بئس) وذكرها عنها

كلاماً طويلاً في تحديد طبيعتها وإعرابها، حتى قاربت الخمس عشرة حالة موزعة على ثلاثة أقسام؛

وهي كونها مفردة غير متبوعة بشيء، أو متبوعة باسم مفرد، أو متبوعة بفعل أي: بجملة فعلية.

فتكون بذلك معرفة تامة (فاعلاً)، أو نكرة تامة (تمييزاً)، أو موصولة، أو موصوفة، أو حرفاً كافاً يكف

(نعم أو بئس) عن رفع الفاعل، ويجعله صالحاً لدخوله على فعل مثله، نحو: (نعم ما صنعت!)،

فبدون (ما) لا يصح ذلك، فلا يقال: (نعم صنعت)⁽³⁾ تشبيهاً لها ب(قلماً) في أنه «كان حكمه أن يليه

الاسم (الفاعل) لأتته فعل، فلما دخلت عليه (ما) كفته وهيأته للدخول على الفعل»⁽⁴⁾. أو تكون

مصدرية، أي: (نعم صنعك)... ولطول كلامهم وتفرعه لا أرى المقام يسمح بعرضه هنا وبيانها، يمكن

الرجوع إليه في مظاهره⁽⁵⁾. لذلك سأكتفي بذكر أمثلة ورد فيها ذلك. منه قوله تعالى: ﴿إِنْ تُبْدُوا

الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ (البقرة، 271). وقوله تبارك اسمه: ﴿يَسْمَا أَشْتَوْا بِوَيْه أَنفُسَهُمْ﴾ (البقرة، 90). ذكر

الشيخ عبد الخالق عزيمة أن في القرآن الكريم أحد عشر (11) مثلاً لـ (ما) هذه، تسعة منها بعد

(1) - ينظر ابن مالك، شرح التسهيل ج3/ص12.

(2) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج3/ص9.

(3) - ينظر الصيمري، التبصرة والتذكرة، ج1/ص279.

(4) - أبو علي النحوي (الفارسي)، المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات، تح صلاح الدين عبد الله السيكاوي، صمطبة العاني، بغداد، ص296. ومثل ذلك في سيبويه، الكتاب، ج3/ص115.

(5) - ينظر على سبيل المثال ابن مالك، شرح التسهيل، ج3/ص8 و12. وابن يعيش، شرح المفصل، ج7/ص134. وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ص2043 إلى 2046. وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ق2/ص1119-1123. والسيوطي، همع الهوامع، ج5/ص37 إلى 39. والأزهري، شرح التصريح، ج2/ص80-82. والصبان، حاشية الصبان، ج3/ص52.

(بئس) أي: (بئسما) أو (بئس ما)، كما هي في رسم المصحف، ومثالان منها بعد (نعم) بكسر العين وتضعيف الميم وإدغامها لاجتماع ميمين؛ ميم (نعم) وميم (ما)، لتصبح (نعمًا)⁽¹⁾.

2-12- يكون موصولاً (الذي) غير مقصود⁽²⁾: ولو قلت: (نعم الذي في الدار أنت) لم يجز؛ لأن (الذي) بصلته مقصودٌ إليه بعينه. فقد خرج من موضع الاسم الذي يكون للجنس⁽³⁾. أمّا إذا دلّت على الجنس فيجوز دخول (نعم) عليها لعمومها، كما في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ﴾ (الزمر، 33). قال أبو العباس المبرّد بعد أن ذكر هذه الآية: «أمّا (الذي) إذا كانت على هذا المذهب - أي: كان معناها الجنس كلّ - صلحت بعد (نعم) و (بئس). وإنما يُكره بعد هذا تلك المخصوصة⁽⁴⁾».

وأكد ذلك أبو حيّان الأندلسي في "البحر المحيط"، قال عن (الذي) في هذه الآية: «و (الذي): جنس، كأنّه قال: (والفريق الذي جاء بالصدق)، وبدل عليه ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ فجمع...»⁽⁵⁾. وكرّر ذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ (الأنعام، 154) بقوله: «(والذي أحسن) جنس، أي: على من كان مُحسِنًا من أهل ملّته»⁽⁶⁾. والهاء في (ملّته) عائدة على موسى أو إبراهيم عليهما السلام⁽⁷⁾. وعند ابن عقيل: «لا يمتنع عندهما - يعني المبرّد والفارسي - إسناد (نعم وبئس) إلى (الذي) الجنسية، نحو: (نعم الذي يأمر بالمعروف زيد)، أي: الأمر بالمعروف، على قصد الجنس»⁽⁸⁾. وهي مسألة

(1) - محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ق3/ ج3/ ص343.

(2) - المبرّد، المقتضب، ج2/ ص141.

(3) - في الطبعة المعتمدة (لا يكون للجنس) وأعتقد أنّ (لا) وقعت سهواً لأنّ المعنى لا يستقيم بها.

(4) - المبرّد، المقتضب، ج2/ ص141.

(5) - أبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط، ج7/ ص411.

(6) - أبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط، ج4/ ص255.

(7) - أبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط، ج4/ ص255.

(8) - ابن عقيل، المساعد، ج2/ ص131.

خلافية بين مجيز من النحاة ومانع. قال فيها ابن مالك: «ومقتضى النظر الصحيح ألا يجوز مطلقاً، ولا يُمنع مطلقاً. بل إذا قُصِدَ به الجنس جاز، وإذا قُصِدَ به العهدُ مُنِع. وهذا مذهب المبرد والفارسي، وهو الصحيح»⁽¹⁾. واستدل على أن فاعل (نعم) قد يكون موصولاً ومضافاً إلى موصولٍ بقول الشاعر:

فَنِعَمَ مَرْكَأً مَنْ ضَاقَتْ مَذاهُبُهُ! وَنِعَمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانٍ!⁽²⁾

قال: «فلو لم يكن في هذا إلا إسناد (نعم) إلى المضاف إلى (من) لكان فيه حجة على صحة إسناد (نعم) إلى (من)؛ لأن فاعل (نعم) لا يُضاف إلا إلى ما يصح إسناد (نعم) إليه،...، فأُسْنِدَتْ (نعم) إلى المضاف إلى (من). وقد ثبت أن الذي تُسند إليه لا يُضاف لما لا يصح إسنادها إليه، وفي هذا كفاية»⁽³⁾. وهذه الصور الثلاث الأخيرة هي ما عنيته بقولي في بداية هذا الفصل «أو ما يحل محلّهما»، أي: الاسم المرفوع أو المنصوب بعد (نعم وبئس).

2-13- يكون اسم إشارة متبوعاً بمعرف ب(أل)⁽⁴⁾: وإن رآه بعضهم شاذاً. كقول الشاعر:

بِئْسَ هَذَا الْحَيُّ حَيًّا نَاصِرًا! لَيْتَ أَحْيَاءَهُمْ فِي مَنْ هَلَاكٍ⁽⁵⁾

هذه إذا ثلاث عشرة صورة كاملة للاسم الواقع بعد فعل المدح أو الذم، جمعتها من مختلف كتب النحو واللغة يظهر فيها هذا الاسم في حالات وأشكال متعددة متباينة، تشمل كل أنواع الاسم في العربية وأشكاله وصوره من ظاهرٍ معرف ب(أل)، ومضافٍ إلى معرفٍ، ومعرفٍ موصوفٍ، ونكرة غير

(1) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج3/ص11.

(2) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج3/ص11. وقبله:

وكيف أَرَهَبُ أَمْرًا أَوْ أَرَاغُ لَهُ وَقَدْ زَكَاتُ إِلَى بَشَرِ بْنِ مِرْوَانَ

والمركأ هو الملجأ.

(3) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج3/ص11. ومثل ذلك في ابن عقيل، المساعد، ج2/ص131.

(4) - أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ص2053. والسيوطي، همع الهوامع، ج5/ص39.

(5) - أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ص2053. والسيوطي، همع الهوامع، ج5/ص39، شاهد رقم

مضافة ومضافة، أو ضمير بارز أومستتر، أو موصول، أو إشارة. وفي ذلك دليل على سعة استعمال العرب لهذا الأسلوب، وتنويعهم للاسم الواقع بعد (نعم وبئس).

3- المخصوص بالمدح أو الذم وخصائصه:

المخصوص بالمدح أو الذم هو الاسم المرفوع المذكور - في الأكثر الغالب - بعد⁽¹⁾ فعل المدح أو الذم وفاعله الظاهر أو التمييز بعد الفاعل المضمر، العنصر أو الركن الأساسي الثالث⁽²⁾ في جملة المدح أو الذم وبنيتها من الناحية النحوية التركيبية والبلاغية الأسلوبية؛ ولكنه إن تقدم على الفعل وفاعله - مع جوازه - لم يعد مخصوصاً⁽³⁾. فتأخيره في كلام العرب الفصح البلغ ليس اعتباطاً ولا صدفةً، وإنما أثروا ذلك وغلبوه ليتناسب مع المقام ومقتضى الحال، فالمادح أو الذام يبدأ في الغالب بالتعميم والإبهام في الفاعل، نحو: (نعم أو بئس الرجل!)، فلفظُ (الرجل) هنا يستغرق جنس الرجال كلهم على العموم والإجمال والشيوع⁽⁴⁾ والإطلاق والغموض. فمن هذا الحقيق بذلك منهم؟ فيأتي المخصوص (زيد) ليقيد هذا التعميم، ويفصل ذاك الإجمال، ويقسر ذلك الإبهام، ليتوجه المدح أو الذم

(1) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج3/ص16. وابن يعيش، شرح المفصل، ج7/ص130. وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تح. يحيى بشير مصري، ق1/مج2/ص1101 و1114. وفيه: «... لأن تقدمه كالتأخر بالنسبة لتأخره»، ص1115. وعباس حسن، النحو الوافي، ج3/ص377.

(2) - مع جواز تقديمه على الفعل والفاعل (زيد نعم الرجل!) . وفي استعمال أهل النحو مصطلح الجواز (يجوز)، أو (قد يتقدم) معنى العدول، وكأنه عدول عن أصل، أي أن الأصل هو التأخير ليستقيم الأسلوب لما ذكرت.

(3) - ينظر عباس حسن، النحو الوافي، ج3/ص377.

(4) - استعمل ابن يعيش مصطلح (الشيوع) وصفاً للمخصوص فقال: «فإن (الرجل) لما كان شائعاً ينتظم الجنس كان (عبد الله) داخلاً تحته إذ كان واحداً منه». شرح المفصل، ج7/ص134.

إلى المخصوص به⁽¹⁾ من جنسه. وهو ما يمكن فهمه من قول سيبويه: «كأنه قال: (نعم الرجل)، فقيل له: (من هو؟)، فقال: (عبدالله)»⁽²⁾.

كما فسره ابن يعيش أيضاً عندما ردَّ علة تأخر المبتدأ هنا وحقه أن يكون مقدماً إلى تضمينه المدح والذم العامين فجرى مجرى حروف الاستفهام في دخولها لمعنى زائد، فكما أن حروف الاستفهام متقدمة كذلك ما أشبهها، من جهة، ومن جهة ثانية لأنه كلام يجري مجرى المثل، والأمثال لا تُغيّر، وتُحمل على ألفاظها، وإن قاربت اللحن⁽³⁾. ولذلك الترتيب وقع⁽⁴⁾ أحسن في النفوس المتلقية؛ وكأنها عندما تسمع الشطر الأول من الجملة تتطلع إلى هذا الممدوح أو المذموم وتتوق إلى معرفته، فإذا ذكر كان له ذلك الوقع، لذلك يُستحسن تأخيرُه، كأن ذلك الترتيب هو الأصل، وتقديمه عدول. ففي "شرح الرضي": «وقد يتقدم المخصوص على (نعم وبئس)، نحو: (زيد نعم الرجل!)، وهو قليل. وجعل ذلك قول الأخطل:

أبو موسى، فجَدُّكَ نِعَمَ جَدًّا! وشيخ الحَيِّ خالْك، نِعَمَ خالاً!

لأنَّ تقدُّمه - المبتدأ - كالنادر، بالنسبة إلى تأخره»⁽⁵⁾. وفي "الهمع": «وهو - تأخر المخصوص - أحسن من تقدُّمه، لإرادة الإبهام، ثم التفسير»⁽⁶⁾. وفي "شرح التصريح": «... هذا هو الغالب»⁽⁷⁾. وقال أحد الباحثين عن هذا المخصوص في بنية المدح أو الذم: «وهو الركن الثالث، ورتبته الأصلية أن

(1) - الأزهرى، شرح التصريح، ج3/ص84.

(2) - سيبويه، الكتاب، ج2/ص177. ومثله في عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ج1/ص369. وابن يعيش، شرح المفصل، ج7/ص135.

(3) - ينظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج7/ص135.

(4) - ينظر شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تح. يحيى بشير مصري، ق1/مج2/ص1110.

(5) - شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تح. يحيى بشير مصري، ق1/مج2/ص1115. ونسبه المحقق إلى ذي الرمة، قاله في مدح بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، والأخطل لم يدركه. هامش نفس ص.

(6) - السيوطي، همع الهوامع، ج5/ص41.

(7) - الأزهرى، شرح التصريح، ج3/ص83.

يتأخّر عن الفاعل»⁽¹⁾. والمخصوص بالمدح أو الذمّ هو المقصود⁽²⁾ بالعرض من الأسلوب، أي: أن الناطق به إنّما يُرسل مدحه أو ذمه له ومن أجله. ولذلك اختار عباس حسن إعرابه بدلاً من الفاعل (الرجل) لسهولة ووضوحه، عوض اللجوء إلى التقدير وفترض التقديم والتأخير⁽³⁾.

وذكروا لهذا المخصوص بالمدح والذمّ خصائص وسماتٍ يعتبرها بعضهم شروطاً، أذكر منها:

3-1- أن يكون صالحاً لوقوعه مبتدأً، خبره الجملة الفعلية قبله⁽⁴⁾: ففي قولنا: (نعم الرجل عبدُ

الله!)، (عبدُ الله) مخصص بالمدح، وهو مبتدأ خبره جملة (نعم الرجل) المتقدمة، وإن لم تتضمن في الظاهر ضميراً يعود على المبتدأ، ف(أل) التي في الفاعل (الرجل) الدالة على العموم⁽⁵⁾، ودخول المخصوص تحتلف الفاعل العام، أغنى ذلك عن ذكر الضمير الرابط وتقديره، واكتفي بمعنى العموم في الربط، ولم تكن جملة الخبر (نعم الرجل) بذلك أجنبيّة عن المبتدأ (عبدُ الله)⁽⁶⁾. وهو نفس الإعراب حين يتقدّم المخصوص بالمدح أو الذمّ، قال ابنُ عصفور: «وإذا تقدّم اسمُ الممدوح أو المذموم على الفعل كان مبتدأً، والجملة بعده في موضع الخبر، وأغنى العموم عن الرابط»⁽⁷⁾. واسمُ الممدوح أو المذموم عنده هو المخصوص. فيكون الكلام كله بهذا الإعراب جملة واحدة⁽⁸⁾: (خبر جملة فعلية +

(1) - غياث محمد بابو، الجملة الإنشائية بين التركيب النحوي والمفهوم الدلالي، رسالة دكتوراه، ص168.

(2) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج3/ص16. والسيوطي، همع الهوامع، ج5/ص41. والأزهري، شرح التصريح، ج3/ص83.

(3) - عباس حسن، النحو الوافي، ج3/ص379.

(4) - عباس حسن، النحو الوافي، ج3/ص377.

(5) - ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبلّ الصدى، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، د. ط، 1425هـ/2004م، ص211.

(6) - ينظر عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ج1/ص367.

(7) - ابن عصفور، المقرّب، ج1/ص69.

(8) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج7/ص135.

مبتدأ) أو العكس. وما يُقَوِّي هذا الوجه من الإعراب ويدعمه هو جواز حذف المخصوص المبتدأ⁽¹⁾، كما سيأتي بعد.

وأجازوا في إعرابه كذلك ثلاثة أوجهٍ أخرى؛ الثاني منها قالوا أجازَه سيبويه⁽²⁾، وهو كونُ المخصوص خبرًا لمبتدأ واجب الإضمار، لا يبدو ولا يظهر أبدًا⁽³⁾، مقدّر بالضمير (هو) أو بلفظ (الممدوح)، وقد ضعّفه ابنُ مالك بحجّة أنّه يعني المخصوص الخبر - يلزم أن يُنصب لدخول كان أو ظنّ؛ فيقال في (نعم الرجل زيد!) : (نعم الرجل كان زيدًا!)، لأنّ خبر المبتدأ بعد دخول (كان) يلزمه النصب، ولم نجد العرب تعدّل في مثل هذا عن الرفع، بل تقول: (نعم الرجل كان زيدًا!)، والجملة (نعم الرجل) خبر (كان). فعلم أنّه قبل دخول (كان) لم يكن خبرًا، وإنّما كان مبتدأ. وكذلك مع (ظنّ) من لوازم ذلك الإعراب أن يقال: (نعم الرجل ظننته زيدًا!)، ومن لوازم ذلك أيضًا أن يقال في (نعم الرجال زيدون!) بدخول (كان): (نعم الرجال كانوا الزيدون!)، ولكنّ العرب لم تقل إلا: (نعم الرجال كان الزيدون!). ومن هذا قولُ زهير:

يَمِينًا لَنِعَمَ السَّيِّدَانِ وَجَدْتُمَا!

باستعمال ضمير الرفع (تُما) على النيابة للفاعل لا النصب، وبالنصب كان يقول: (لنعم السَّيِّدَانِ وَجَدَا إِيَّاكُمَا). فعلم بهذا أنّ المخصوص لم يكن قبله ضمير - مفترض مقدّر - فيكون هو خبره، بل كان المخصوص مبتدأ مخبرًا عنه بجملة المدح أو الذم⁽⁴⁾. وبهذا الإعراب يكون الكلام على كلامين

(1) - ينظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج 7/ ص 136.

(2) - ونسبه أبو حيّان إلى كثيرين منهم الجرمي والمبرد والزجاج وغيرهم. أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ص 2054. والصبيان، حاشية الصبان، ج 3/ ص 52.

(3) - من ألفية ابن مالك، قوله:

ويذكر المخصوص بعد مبتدا أو خبر اسم ليس يبدو أبدا

حاشية الخصري، ج 2/ ص 102.

(4) - ينظر ابن مالك، شرح التسهيل، ج 3/ ص 16 - 17.

أي: جملتين؛ الأولى: (نعم الرجل) فعلية ابتدائية، لا موضع لها من الإعراب، والثانية: (زيد) اسمية كالمفسرة للأولى - أو استئنافية لا محل لها من الإعراب أيضاً - وليست إحداها متعلقة بالأخرى تعلق الخبر، على رأي ابن يعيش⁽¹⁾. لهذا السبب أثير الإعراب الأول في رأيي، لأنّ الجملتين مرتبطتان لا منقطعتان.

والثالث منها ما قال به قوم منهم ابن عصفور، كما ذكر الأشموني⁽²⁾، وهو أنّ المخصوص مبتدأ خبره محذوف وجوباً⁽³⁾، تقديره: (زيد هو) أو (زيد الممدوح)⁽⁴⁾، وهو كما نرى نقيض الإعراب السابق. وردّه ابن مالك أيضاً بدعوى أنّ الخبر بذلك ملتزم الحذف، ولم نجد خبراً يلتزم حذفه إلاّ ومحلّه مشغول بشيء يسدّ مسده⁽⁵⁾. كما أبطل أبو حيان من جهته هذين التوجيهين في إعراب المخصوص، ورأى في حديثه عن قوله تعالى: ﴿فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ وَلَيْسَ الْمِهَادُ﴾ (البقرة، 206) أنّ «المخصوص بالذم، إنّ تقدّم فهو مبتدأ، وإن تأخر فكذلك...»، وحذف هنا المخصوص بالذم للعلم به، إذ هو متقدّم، والتقدير (وليس المهاد جهنّم)، أو (هي)، وبهذا الحذف يبطل مذهب من زعم أنّ المخصوص بالمدح أو الذم إذا تأخر كان خبر مبتدأ محذوف، أو مبتدأ محذوف الخبر...⁽⁶⁾. وأمّا الوجه الرابع فهو ما أشرت

(1) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج 7/ ص 135.

(2) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج 3/ ص 17. والصبان، حاشية الصبان، ج 3/ ص 53. والأزهري، شرح التصريح، ج 3/ ص 83. والحق أنّ ابن عصفور يقرّ بالأوجه الثلاثة، كما في المقرّب، ج 1/ ص 69.

(3) - الصبان، حاشية الصبان، ج 3/ ص 53.

(4) - أ أو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ص 2054.

(5) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج 3/ ص 17. والصبان، حاشية الصبان، ج 3/ ص 53.

(6) - أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج 2/ ص 127. ومحمد عبد الخالق عزيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ق 3/ ج 3/ ص 354.

إليه قبل من أمكانية اعتبار المخصوص بدلاً من الفاعل، كما عند ابن كيسان⁽¹⁾. وهو بدلُ اشتغالٍ لأنه خاصٌّ، و(الرجل) عامٌّ أو كليٌّ⁽²⁾.

وفي المقابل رفض بعضهم الإعراب الأول، أي: لا يكون المخصوص مبتدأً مقدّم الخبر، وذلك لجواز دخول نواسخ المبتدأ عليه؛ فيقال: (إنّ زيداً نعم الرجل!)، ولا يقال: (نعم الرجل إنّ زيداً) باعتبار المخصوص (زيد) مبتدأً خبره الجملة قبله. وذلك في التحليل والإعراب، لا الاستعمال، لورود ذلك عن العرب وسماعه.

3-2- أن يكون مختصاً: بأن يكون معرفةً بأيّ شكلٍ من أشكال التعريف، كما في قوله تعالى:

﴿يَسْأَلُ الْإِنْسُ الْفُسُوقُ﴾ (الحجرات، 11). أو قولنا: (نعم الرجل زيد!). أو يكون نكرةً مقاربةً للمعرفة مخصّصةً بوصف، نحو قولهم: (نعم الفتى رجلٌ من بني فلان!)، و (نعم العمل طاعةٌ وقولٌ معروف!)⁽³⁾. ففي الأولى خُصّصَت النكرة بشبه جملة، وفي الثانية بعطف موصوفٍ عليها، وقد تُخصّصُ بجملة، نحو: (نعم الرجل رجلٌ يساعدُ الناس!) أو بإضافة، نحو: (يس العمل خيانة أمانة!). وهذا التخصيص من صفاته لوروده في الغالب بعد الإبهام كما تقدّم. ولو قال قائل: (نعم الإنسان رجل)، فإنّه لا يجوز⁽⁴⁾ لعمومه.

(1) - الأزهرى، شرح التصريح، ج3/ص83. والصبان، حاشية الصبان، ج3/ص53.

(2) - الصبان، حاشية الصبان، ج3/ص53. وأبو حيّان، ارتشاف الضرب، ص2055. والسيوطي، همع الهوامع، ج5/ص41. وردّ هذا الرأي ثمّ ردّ على الردّ بما يطول شرحه.

(3) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج3/ص18. وابن عقيل، المياعد على تسهيل الفوائد، ج2/ص134.

(4) - شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تح. يحيى بشير مصري، ق1/مج2/ص1128.

3-3- أن يكون أخص من الفاعل: لا مساوياً له، ولا أعم منه⁽¹⁾. لأن المخصوص عندهم

منتظم في الفاعل، داخل تحتَه، ليصح التفصيل بعد الإجمال، والتقيد بعد الإطلاق، والبيان بعد الإبهام. فالفاعل أعم منه.

3-4- أن يكون مطابقاً له في معناه ومدلوله: أي: يكون مثله في النوع (تذكيراً وتأنيثاً)، والعدد

(إفراداً وتثنيةً وجمعاً)؛ فلا يُقال: (نعم الرجلُ هندٌ)، ولا (نعم الرجلان زيدٌ)، ولا (بئس الرجالُ الخائنُ)، وهكذا. بل يُقال: (نعم الرجلُ زيدٌ أو نعم المرأةُ هندٌ!)، و (نعم الرجلان زيدٌ وعمرٌ أو الصادقان!)، و (بئس الرجالُ الخائنون!).

3-5- أن يكون مجانساً له: أي: من جنس الفاعل، قاله الفارسي في "الإيضاح" والجرجاني في

شرحه والزمخشري في "المفصل" وابن يعيش في شرحه أيضاً، «فلا تقول: (نعم الرجلُ فرسٌ زيدٌ)، لأنَّ الفرسَ ليس من جنس الرجال، والغرض أن يُفضَّلَ الشيءُ على جنسه، لا على غير جنسه، ويؤدِّي ذلك إلى قولك: (فرسٌ زيدٌ واحدٌ محمودٌ من الرجال، وهذا ظاهرُ الإحالة)⁽²⁾. وبشرط التجانسِ هذا أوَّلُ قوله تعالى: ﴿سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَبُوا بِعَايَتِنَا﴾ (الأعراف، 177) - و(ساء) عندهم بمنزلة (بئس) في الذمِّ بها في مثل قوله سبحانه: ﴿بئسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِعَايَتِ اللَّهِ﴾ (الجمعة، 5) - أوَّلُ المخصوص بمضافٍ محذوفٍ، بتقدير: (ساءَ المَثَلُ مثلاً مَثَلُ القومِ الذين ...)، ثم أضمرَ فاعلَ (ساءَ) لدليل النكرة (مثلاً) عليه، و (مَثَلُ القومِ) هو المخصوص بالذمِّ. ولو أُجريت على الظاهر جعلت المخصوص بالذمِّ من غير جنسِ فاعلِ (ساءَ)، ألا ترى أنَّ (القومَ) لا مجانسةً بينهم وبين (المَثَلِ)، فيجبُ تقديرُ مضافٍ

(1) - السيوطي، همع الهوامع، ج5/ص42. وعباس حسن، النحو الوافي، ج3/ص377.

(2) - عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، مج1/ص369.

محذوف⁽¹⁾ مجانسٍ للفاعل. وأشيرُ هنا إلى أنَّ الرضيَّ استعملَ مصطلحَ (المطابقة) السابقَ الذكرِ، وأغلبُ الظنَّ أنَّه يقصدُ به ما أرادَه الفارسيُّ والجرجانيُّ من المجانسة، لأنَّه مثلٌ بنفسِ الشاهدِ من سورة الجمعة⁽²⁾.

3-6- أن يكون متأخراً عن الفاعل: فلا يتقدّمه وحده دون فعله، أي: لا يتوسّطهما، أمّا إذا

تقدّمهما معاً فهو جائز، وعندها لا يسمّى مخصوصاً⁽³⁾. فلا يقال مثلاً: (نعم زيدُ الرجلُ)، ويجوزُ (زيدُ نعم الرجلُ!).

3-7- أن يكون صالحاً للإخبار به عن الفاعل - الذي يصيرُ مبتدأً - الموصوفِ بالمدح أو الذمّ

المشتقّ منهما على صيغة (الممدوح أو المذموم)، لأنّ مفسّرَ الفاعلِ كالفاعل⁽⁴⁾. فيصيرُ قولنا: (نعم الرجلُ زيدُ!) (الرجلُ الممدوحُ زيدُ)؛ ف(زيدُ) كان في التركيبِ الأوّلِ مبتدأً، وصارَ في الثاني خبراً. و(الرجلُ) كان فاعلاً، ثم صارَ مبتدأً. لكنّ التركيبَ بهذا التحويلِ فقد صفةُ الإفصاحِ والإنشاء، وتحوّلَ إلى كلامٍ خبريّ محضٍ، لا يصلحُ في رأيي لتفسيرِ جملةِ المدحِ أو الذمّ، وما هذا الشرطُ إلّا نتيجةٌ للمبالغة والإسرافِ في التفسيرِ والتأويلِ، والله أعلم.

3-8- يجوزُ تقديمه على (نعم وبئس): كما تقدّمتِ الإشارةُ إليه في بداية الحديثِ عن

المخصوصِ أعلاه، قال الرضيّ: «وقد يتقدّمُ المخصوصُ على (نعم وبئس)، نحو: (زيدُ نعم الرجلُ!)، وهو قليلٌ»⁽⁵⁾. وفي هذه الحالةِ يجوزُ دخولُ النواسخِ عليه وعدمه؛ فمن الثاني المثالُ السابقُ، ويكونُ حينئذٍ مبتدأً. ومن الأوّلِ قولنا: (كان زيدُ نعم الرجلُ) وهو مرفوعٌ بـ(كان). هذا إذا كان التقديمُ، والجملةُ

(1) - ينظر عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، مج 1/ ص 369 - 370. ومثل ذلك في ابن يعيش، شرح المفصل، ج 7/ ص 137.

(2) - ينظر شرح الرضيّ لكافية ابن الحاجب، تح. يحيى بشير مصري، ق 1/ مج 2/ ص 1128.

(3) - عباس حسن، النحو الوافي، ج 3/ ص 377.

(4) - ابن عقيل، المساعد، ج 2/ ص 135.

(5) - شرح الرضيّ لكافية ابن الحاجب، تح. يحيى بشير مصري، ق 1/ مج 2/ ص 1115.

واحدةً، حسبَ ابنِ مالكٍ ومَن تبعه من شُراحه (شراح الألفية أو التسهيل) كما في قول أبي دُعبلٍ

الجمحيّ في مدح المغيرة بن عبد الله:

إِنَّ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ نِعْمَ أَخُو النَّدَى وَابْنُ الْعَشِيرَةِ!⁽¹⁾

فقد قدّم المخصوص (ابن عبد الله) لذلك جازَ نسْخَه بـ(إِنَّ)، والجملةُ كُلُّها واحدةٌ جملةُ المدح (نعمَ أخو الندى) فيها خبرٌ لـ(إِنَّ) أو للاسم المبتدأ (ابن عبد الله)، فهي جزءٌ منها، وهما معاً تركيبٌ واحدٌ. ولولا التقديمُ ما جازَ ذلك؛ فلا يقال: (نعمَ أخو الندى إِنَّ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ)، بل يجبُ التخلُّصُ من (إِنَّ) فيقال: (نعمَ أخو الندى ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ) بالرفع. في حين إذا «ذُكِرَ وقُدِّمَ، والكلامُ جملتان، فُدِّرَ المخصوصُ مبتدأً مؤخراً، كقول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَادَيْنَا نُوْحًا فَلْيَنعَمْ الْمُجِيبُونَ﴾ (الصافات، 75)....، ومنه قولُ الشاعر:

إِنِّي اعْتَمَدْتُكَ يَا يَزِيدُ، فَنِعْمَ مَعْتَمِدُ الْوَسَائِلِ!

أرادَ فَنِعْمَ مَعْتَمِدُ الْوَسَائِلِ أَنْتَ⁽²⁾. فد(أنت) مبتدأٌ محذوفٌ مقدّر. والتقديرُ في الآية الكريمة: (فَلَنِعَمْ الْمُجِيبُونَ نَحْنُ) دلّ عليه الضميرُ المتقدّم (نا) في (نادانا). والتركيبُ في الآية جملتان مستقلّتان إحداهما عن الأخرى نحوياً، أي: ليستَ جزءاً منها كما كان الأمرُ فيما تقدّم. وجوازُ تقديمه يُفهمُ أيضاً من قول ابنِ مالكٍ في ألفيته:

وإِنْ يُقَدِّمُ مُشْعَرٌ بِهِ كَفَى ك (العلمُ نِعْمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَفَى!)⁽³⁾

بصيغة المفعول في (مُشْعَر)، وهي في غيره بصيغة الفاعل (مُشْعَر)⁽¹⁾، والمقصودُ بالصيغتين المخصوصُ المقدّم، وذلك مفهومٌ من قوله (به). وإنْ كان ابنُ مالكٍ يريدُ بالبيت كفايةَ المُشْعَرِ به هذا

(1) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج3/ص17-18. وابن عقيل، المساعد، ج2/ص134. وحاشية الصبّان، ج3/ص53.

(2) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج3/ص18.

(3) - حاشية الخصري، ج2/ص103.

عن ذكر المخصوص بعد فعل المدح أو الذم وفاعله في حال الحذف، ولكن فيه إشارة إلى جواز تقديمه، وهو ما أثبتته هنا.

3-9- يجوز حذفه وإسقاطه وإقامته صفته مقامه: كقولك: (نعم الصديق حليم كريم!)، أو (بئس صاحب عذول خذول!)⁽²⁾. فالمخصوص بالمدح أو الذم محذوف هنا تقديره (صديق) و(صاحب)، نابت عنه صفته (حليم كريم)، و(عذول خذول). ويمكن أن تكون الصفة جملة فعلية أو فعلاً بتعبير ابن مالك وابن عقيل، نحو: (نعم صاحب تستعين به فيعينك!)، أي: (صاحب تستعين به)، ومنه قول الأخطل:

إلى خالدٍ حتّى أنخنَ بخالدٍ فنعمَ الفتى يُرجى ونعمَ المؤمل!

أي: (فتى يُرجى)⁽³⁾. وذلك إذا دلّت القرينة عليه وأجزأت، بتقديم ذكره مع أمن اللبس ووضوح المعنى، وتسمى القرينة عندئذٍ "المشعر بالمخصوص"⁽⁴⁾، نحو قوله سبحانه عن نبيه "أيوب عليه السلام": ﴿يَعْمُرُ الْعَبْدُ﴾ (ص، 44). أي: (نعم العبد أيوب)؛ فحذف المخصوص بالمدح - وهو أيوب - لدلالة ما قبله عليه⁽⁵⁾ في الآية 41 قبلها، من قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ عَبْدًا أَيُّوبَ...﴾. أي بتقديم ذكره⁽⁶⁾. ومثل قوله تقدّس

(1) - شرح ابن عقيل، ج3/ص167. والأزهري، شرح التصريح، ج2/ص84. وحاشية الصبان، ج3/ص53. وعبّاس حسن، النحو الوافي، ج3/ص378.

(2) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج3/ص19. وابن عقيل، المساعد، ج2/ص136. ومثله في "ارتشاف الضرب" لأبي حيّان الأندلسي، ص2055.

(3) - ابن عقيل، المساعد، ج2/ص136.

(4) - عبّاس حسن، النحو الوافي، ج3/ص378.

(5) - ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج3/ص167. والخضري، حاشية الخضري، ج2/ص104. ومثله في كتاب الإيضاح، لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت - لبنان، ط2، 1416هـ/1996م، ص113.

(6) - عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، مج1/ص371.

اسمُهُ: ﴿وَالْأَرْضَ قَرَشْنَهَا فَتَعَمَّ الْمَهْدُونَ﴾ (الذاريات، 48). أي: (نعم الماهدون نحن)⁽¹⁾ لسبق الذكر وأمن

اللبس. ومن ذلك أيضاً قول الأخطل السابق (ونعم المؤمل) أي: الفتى أو خالد.

3-10- قد يأتي هذا المخصوص مصدرًا مؤوَلًا: كما في قوله تعالى: ﴿بَشَمًا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ

أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ (البقرة، 90)، ف(أن يكفروا) مصدر مؤوَل في محل رفع على أنه المخصوص

بالذم، أي: (كفرهم)⁽²⁾. ويكون ذلك في رأيي عندما يكون المخصوص بالطبع معنًى - لأتته مصدر - لا

ذاتًا أو جنةً.

4- صيغ أخرى للمدح والذم:

تذكر المصادر النحوية صيغًا أو قرائن أخرى تستعمل أيضاً للتعبير عن معنى المدح أو الذم.

هي:

4-1- ساء:

وهو فعلٌ ألحق بالإجماع بالفعل (بئس) في التعبير عن معنى الذم العام الصريح⁽³⁾ والدلالة عليه،

والمبالغة فيه. قال أبو حيان عن قوله تعالى: ﴿فَسَاءَ قَرِينًا﴾ (النساء، 39): «و (ساء) هنا هي التي بمعنى

(بئس) للمبالغة في الذم»⁽⁴⁾. وهو - الفعل ساء - حين يُستعمل لهذا الغرض يصبُح جامدًا لا يصبُح

تصريفيه، بعد أن كان في الأصل متصرفًا، لأنه حين انتهى إلى هذه الصورة وهذه الدلالة صار يجري

عليه ما يجري على (بئس) في كل ما ذُكر، حتى لكأنه هو، بدليل إغناء أحدهما عن الآخر؛ فأغنى

(1) - القاسم الخوارزمي، شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، تح. عبد الرحمن العثيمين، ج3/319. وأبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ص2053. والسيوطي، همع الهوامع، ج5/ص42. وابن يعيش، شرح المفصل، ج7/ص135.

(2) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج7/ص135.

(3) - عباس حسن، النحو الوافي، ج3/ص380.

(4) - أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج3/ص259.

(سَاءَ) عن (بئسَ) في قوله تعالى: ﴿سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾ (الأعراف، 177)، كما أغنى (بئسَ) عن (سَاءَ) في قوله عزَّ اسمه: ﴿بئسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ (الجمعة، 5)، واجتماعيهما في قوله جلَّ وعلا: ﴿بئسَ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَقَقًا﴾ (الكهف، 29). كما ذكر ابن مالك في "شرح التسهيل"، لأنَّ (سَاءَ) هذا عنده مُلْحَقٌ في معناه وأحكامه بـ(بئسَ)، فيجري مجراها⁽¹⁾. وأشار هنا إلى أنَّ أبا حيانَ حسبَ عبدِ الخالقِ عُصِيْمَةَ رأى أنَّ الاستشهادَ بآيةِ سورةِ "الكهفِ" غيرُ سليمٍ؛ وذلكَ لَعَوْدِ الضميرِ في (سَاءَتْ) على (النارِ)⁽²⁾ المذكورةَ قبلها في قوله سبحانه: ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا﴾، وذلكَ عنده لا يجعلُها مستعملةً استعمالَ (بئسَ) التي يُشترطُ فيها أن يكونَ ضميرُها مبهمًا يعودُ على ما بعدها⁽³⁾.

وذكر الأزهريُّ أيضًا أنَّ (سَاءَ) «ضُمِّنَ معنى (بئسَ) فصَارَ جامدًا قاصرًا - أي لازمًا - محكومًا عليه بما ذكرنا في (بئسَ)»⁽⁴⁾. وقدمه أحدُ المعاجمِ بأنَّه «فعلٌ ماضٍ للذمِّ مثل (بئسَ) في استعماله وإعرابه وأحكامِ فاعله»⁽⁵⁾. ومن أمثلته أيضًا قولُ الشاعر:

أَلَلُّومُ مَنْ بَخِلْتُ يَدَاهُ وَأَغْتَدِي لِلْبُخْلِ تَرْبًا؟ سَاءَ ذَاكَ صَنِيعًا!⁽⁶⁾
وَأَرْجَعُ أَكْثَرَهُمْ⁽⁷⁾ صِيغَةً (سَاءَ) هذه إلى أنَّ أصلها (سَوًّا) من السَّوْءِ ضدَّ السرورِ، المتعدِّي

(1) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج3/ص20. وابن عقيل، المساعد، ج2/ص137. والصبان، حاشية الصبان، ج3/ص54. بتصرف.

(2) - أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج6/ص116.

(3) - محمد عبد الخالق عزيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ق3/ج3/ص345 بتصرف.

(4) - خالد الأزهري، شرح التصريح، ج2/ص86. والصبان، حاشية الصبان، ج3/ص55.

(5) - علي توفيق الحمد ويوسف جميل الزعبي، المعجم الوافي في أدوات النحو العربي، دار الأمل، إربد، الأردن، ط2، 1414هـ/1993م، ص178.

(6) - عباس حسن، النحو الوافي، ج3/ص380. والترُّبُ هو الصاحب والصدِّيق.

(7) - ينظر على سبيل المثال خالد الأزهري، شرح التصريح، ج2/ص86. وابن عقيل، المساعد، ج2/ص137. والصبان، حاشية الصبان، ج3/ص54.

المتصرف، فحوّل إلى (فَعَلَ) بضمّ عينه، فصارَ قاصراً، ثمّ ضمّن معنى (بئسَ) فصارَ جامداً⁽¹⁾.
 ف(سَاءَ) بهذا التحليل كانت (سَوُوءَ) ثمّ خَفَّفَتِ (الواوُ) فأسْكَنْتْ، فصارتْ (سَوُوءَ)، ثمّ قُلِبَتْ (ألفاً) لتتناسبَ مع الفتحة على (السين) قبلها، فاستحالتْ (سَاءَ). وكذلك كلُّ فعلٍ معتلٍّ العينِ بالياءِ أو الواوِ فإنه يلزمُ قلبُ عينه ألفاً⁽²⁾، نحو: (قَالَ الرَّجُلُ زَيْدًا!) من (قَالَ ← قَوْلَ)، ف(زَيْدًا) هنا مخصوصٌ مبتدأ، ولولا ذلك لكان بدلاً أو عطفَ بيانٍ بعد (قَالَ) غيرِ المحوّل. وكذلك في (بَاعَ الرَّجُلُ زَيْدًا!)، أي (بِيعَ) لا (بَاعَ) الأصلي غيرَ المحوّل. فإذا كان الأمرُ كذلك صارَ صالحاً للتعجّب متضمّناً معناه بتعبير الأشموني⁽³⁾ زيادةً على دلالته على إنشاء معنى الذمّ. هذا وقد أحصى الشيخ عبدُ الخالقِ ورودَ هذا الفعلِ في القرآن الحكيم وذكرَ له تسعةَ عشرَ (19) موضعاً على اختلاف آراءِ النحاة حولها⁽⁴⁾. أمّا (سَاءَ) التامُّ المتصرفُ (سَاءَهُ ← يسوؤه ← سَوُوءًا) نقيضُ (سَرَّهُ) المتعدي، أو اللازمُ (سَاءَ الشَّيْءُ ← يسوءُ، فهو سيّءٌ)⁽⁵⁾، المستعملُ للإخبار المحضِ فليس منه، أي: ليس دالاً على الذمّ ولا التعجّب.

4-2- صيغة (فَعَلَ):

ومثّل (سَاءَ) باتّفاقيّاً كلّ فعلٍ تتوقّر فيه شروطُ صياغةِ التفضيلِ والتعجّبِ⁽⁶⁾ المتقدّمة في فصل أسلوبِ التعجّبِ، صيغَ على (فَعَلَ) بالأصالة والوضع، نحو: (شَرَفَ وَلَوْمْ)، أو بالتحويل والصياغة، نحو: (قَضَوْا مِنْ قَضَى، وَرَمَوْا مِنْ رَمَى) بشرط تضمينه معنى التعجّب⁽⁷⁾، يجري أيضاً

(1) - ينظر السيوطي، همع الهوامع، ج5/ ص43.

(2) - السيوطي، همع الهوامع، ج5/ ص44 بتصرف، والمثالان منه.

(3) - الصبّان، حاشية الصبّان، ج3/ ص56.

(4) - محمد عبد الخالق عزيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ق3/ ج3/ من ص366 إلى 372.

(5) - ابن منظور، لسان العرب، مادة (سَوُوءَ).

(6) - عباس حسن، النحو الوافي، ج3/ ص385.

(7) - ينظر شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تح. حسن بن محمد بن إبراهيم الحفطي، ق1/ مج2/ ص1126. وابن

عصفور، المقرّب، ج1/ ص69.

مَجْرَى (نِعَمَ وَبُسْ) في إفادة المدح أو الذم، وفي حكم الفاعل، وحكم المخصوص⁽¹⁾. فيصيحُ للفعل بذلك ثلاثُ دلالاتٍ؛ أولاهَا: دلالتُهُ على معناه الأصليِّ اللغويِّ الذي يدلُّ عليه كلُّ فعلٍ قبلَ تحويلِهِ إلى (فَعَلْ). والثانيةُ: دلالتُهُ على معنى المدح أو الذمِّ على وجه المبالغة⁽²⁾ في معنى ذلك الفعلِ وصفته بعدَ التحويلِ، أي هو في هذه الحالةِ مدحٌ أو ذمٌّ خاصان. والثالثةُ: إفادتهُ معنى التعجبِ الذي تتضمنهُ الصيغة⁽³⁾. على خلافِ المدحِ أو الذمِّ بـ (نِعَمَ) أو (بُسْ) فإنَّه عامٌّ يشملُ الفضائلَ والمحاسنَ أو العيوبَ والردائلَ كُلَّها، ولا يقتصرُ على واحدةٍ منها دونَ غيرها من جهة، ومن جهةٍ أخرى لا يُشربُ معنى التعجبِ⁽⁴⁾. ولفهم هذا التماثلِ والتشابهِ بينَ (فَعَلْ) هذه وبينَ (نِعَمَ أو بُسْ) استعمالاً وتركيباً ودلالةً أُقيمَ هذه المقارنةُ بينَ التراكيبِ الصحيحةِ في العربيَّة، هي:

أ- كَرَّمَ الرجلُ.

ب - كَرَّمَ الرجلُ محمَّدًا.

ج - كَرَّمَ الرجلُ محمَّدًا!

التراكيبُ الثلاثةُ متشابهةٌ في الفعلِ (كَرَّمَ)، والاسمِ الأوَّلِ (الرجلُ)، وزيدَ في (ب) و(ج) اسمٌ ثانٍ مرفوعٌ أيضًا، مع تغييرٍ في الأداء والتنغيم، أو بوضعِ علامةِ الأسلوبِ في الكتابة؛ النقطة (.) في نهاية التركيبِ (ب) للدلالة على الإخبار بوصف (محمَّد) بالكرم. ووضعِ علامةِ التأثّرِ (!) بعدَ الجملةِ (ج). ما يدلُّ على أنَّ الفعلَ (كَرَّمَ) في التركيبينِ (أ) و(ج) مستعملةٌ على الأصلِ للوصف، من بابِ (فَعَلْ ← يَفْعُلُ)، وفي (ج) محوَّلةٌ، وإنَّ كانتا بنفسِ الصيغةِ والوزنِ (الصورة اللفظية)، للدلالة على معنى المدح والتعجب. وحتَّى تدلَّ على ذلك يجبُ الإتيانُ بالاسمِ الثاني الذي هو المخصوصُ على

(1) - خالد الأزهرى، شرح التصريح، ج2/ص86.

(2) - محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ق3/ج3/ص346.

(3) - عباس حسن، النحو الوافي، ج3/ص385.

(4) - عباس حسن، النحو الوافي، ج3/ص368 و389. والخضري، حاشية الخضري، ج2/ص104 بتصرف.

نية المدح؛ إذ أنه يمكن إضافة لفظ (محمّد) لا على نية المدح، فيكون بدلاً أو عطف بيان، يجوز الاستغناء عنه، كما في (ب). أمّا بنية المدح فلا يجوز حذفه إلا إذا كان الفعل محوّلًا إلى (فعل) نحو: (عَدَلَ ← عَدَلَ)، مثل (عَدَلَ عمرُ!)، ويجوز تنكير (الرجل) ونصبه على التمييز، فيفقد بذلك فاعليته لصالح الضمير المستتر (هو)، أي: (كَرَمَ - Ø: هو - رجلاً محمّداً!).

وجعلوا من ذلك قوله تعالى: ﴿وَحَسَنَ أَوْلَٰئِكَ رَفِيقًا﴾ (النساء، 69)، وقوله سبحانه: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ (الكهف، 5). وقوله عزّ من قائل: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ (الصف، 3). قال أبو حيّان: «والظاهر انتصاب (مقتًا) على التمييز، وفاعل (كَبُرَ) (أَنْ تَقُولُوا)،....، ويجوز أن يكون من باب (نَعَمْ وَبُئْسَ)، فيكون في (كَبُرَ) ضمير مبهم مفسّر بالتمييز، و (أَنْ تَقُولُوا) هو المخصوص بالذم، أي: (بئسَ مقتًا قولكم كذا)،....، وقيل: هو من أبنية التعجب، أي: (ما أكبره مقتًا!)»⁽¹⁾. معنى ذلك أن المدح أو الذم والتعجب بـ(فعل) من وادٍ واحد. قال ابن مالك مبينًا اطراد العلاقة بين المعنيين بهذه الصيغة: «فإذا قيل: (حَسَنَ بَزِيدٍ رَجُلًا!) نُزِّلَ مَنْزِلَةً (أَحْسَنَ بَزِيدٍ رَجُلًا!)، وإذا قيل: (حَسَنَ أَوْلَٰئِكَ رَفِيقًا) نُزِّلَ مَنْزِلَةً (مَا أَحْسَنَ أَوْلَٰئِكَ رَفِيقًا!)، وإذا قيل: (الزَيْدُونَ كَرُمُوا رَجَالًا!) نُزِّلَ مَنْزِلَةً (الزَيْدُونَ مَا أَكْرَمَهُمْ رَجَالًا!)»⁽²⁾. كما أجازوا انجرارَ فاعلِ هذه الصيغة بالباء تشبيهًا لها بصيغة التعجب (أَفْعَلْ ب) لاشتراكهما في معنى التعجب، فيقال: (حَسَنَ بَزِيدٍ رَجُلًا!)، عومِلَ معاملة (أَحْسَنَ بَزِيدٍ!) وجعلوا منه قولَ الأخطل:

(1) - أبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط، ج8/ ص258. ومحمد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ق3/ ج3/ ص375.

(2) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج3/ ص21.

فَقُلْتُ: أَقْتُلُوهَا عَنْكُمْ بِمَزَاجِهَا وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ!⁽¹⁾

أي: (حُبَّ بِهَا) لحقها ما تقدّم من تصريفٍ وتحويل. أمّا في نصّ القرآن الكريم فقد أُحصِيَ لهذا الفعل المحوّل (فَعَلَ) ستّة أمثلة، هي (حَسُنَ) في "النساء" آية 69، و"الكهف" آية 31، و(ضَعُفَ) في "الحجّ" آية 73، و(كَبُرَتْ) بالتأنيث في "الكهف" أيضًا آية 5، و(كَبُرَ) في "غافر" آية 35، و"الصفّ" آية 3⁽²⁾. فتلك ستّة.

4-3- حبّذا:

4-3-1- وصفها:

تُسْتَعْمَلُ هذه الصيغة لإنشاء معنى المدح ك (نَعَمْ)، وهي فعلٌ مثله، ولكته يفارقُه في بنيته ومورفولوجيّته، ف(حَبَّذا) في المشهور مركَّبٌ من فعلٍ (حَبَّ) واسم إشارةٍ فاعلٍ له (ذا). وَحَقُّ الفعلِ (حَبَّ) أن يُصَنَّفَ في الصيغة السابقة (فَعَلَ) لَمَّا أُريدَ به المدحُ، فيقالُ: (حُبَّ زيدًا!) بالمدح لا بالبناء للمفعول أو المجهول (حُبِّبَ) من (حَبَّ) - الذي هو لغةٌ في (أَحَبَّ)⁽³⁾؛ وهو أقلُّ منه في معنى المحبة، حسب ابن عقيل⁽⁴⁾ - لأنّهم يردّونه إلى (حُبِّبَ) أي: (صارَ حبيبًا، أو محبوبًا جدًّا) بتعبير ابن يعيش⁽⁵⁾، قال السيوطي: «(حَبَّذا) ك(نَعَمْ) في العمل، وفي المعنى مع زيادة أنّ الممدوح بها محبوبٌ للقلب»⁽⁶⁾. وقال الأشموني في بيان الفرق بين دلالة (نَعَمْ) و(حَبَّذا) علاوةً على دلالتها على المدح، قال: «ومثّل (نَعَمْ) في المعنى (حَبَّ) من (حَبَّذا)، وتزیدُ عليها بأنّها تُشعرُ بأن الممدوح محبوبٌ وقريبٌ

(1) - ابن عقيل، المساعد، ج2/ص138-139. وروي البيت ب: و (أَطِيبُ بها)، مكان (حُبَّ بها). والضميرُ (ها)

في الشاهد يعني به الخمرُ تُقْتَلُ بمزجها بالماء. ونسبه ابن يعيش لحسان. شرح المفصل، ج7/ص141.

(2) - محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ق3/ج3/ص373-375.

(3) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج7/ص138.

(4) - ابن عقيل، المساعد، ج2/ص140.

(5) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج7/ص141.

(6) - السيوطي، همع الهوامع، ج5/ص45.

من النفس»⁽¹⁾. وهو بهذا يشير - كما أكدّه في الصفحة ذاتها - إلى مقولة ابن مالك في فهمه وتفسيره لـ(حَبَّذا)، يقول: «والصحيح أن (حَبَّ) فعلٌ يُقصدُ منه المحبةُ والمدحُ، وجُعِلَ فاعلهُ (ذا) ليُدلَّ على الحضور في القلب»⁽²⁾. وقبل ذلك قال ابنُ جنِّي: «اعلم أن (حَبَّذا) معناه المدحُ، وتقريبُ المذكورِ بعدها من القلب»⁽³⁾. وقال تقيُّ الدين النيلي: «و (حَبَّذا) معناه المبالغةُ في تقريبِ المذكورِ بعدها من القلب، ولهذا ركبوا معها (ذا) الذي يُفيدُ قُربَ المشارِ إليه»⁽⁴⁾. وما يلاحظُه الناظرُ في هذا الكلام هو ربطُ ابنِ مالكٍ بين معنى حضورِ الممدوحِ بـ(حَبَّذا) في القلب وبين دلالة اسم الإشارةِ (ذا) الصرفية على معنى الحضور.

قلتُ بأنَّ أصلَ (حَبَّ) هو (حَبَبٌ) دخله الإدغامُ⁽⁵⁾ لتماثل عينه ولامه، فهما أصلٌ واحدٌ، ثم نُقلتِ الضمةُ من عينه إلى فائه تجنباً للنقل وتداخله برأيي مع الاسم (حَبُّ) بعد الإدغام من جهة، ومن جهة ثانية لكون فائه من حروف الحلق، قالوا: «وكذا كلُّ فعلٍ حَلَقِيٍّ الفاءُ يُرادُ به مدحٌ أو تعجُّبٌ»⁽⁶⁾، مثله قولُ الشاعر:

حُسْنٌ فِعْلاً لِقَاءُ ذِي الثَّرْوَةِ الْمُؤَمِّ - لَقَّ بالبشر والعطاءِ الجَزِيلِ
قولُ سهمِ بنِ حنظلة الغنوي:

(1) - الصبَّان، حاشية الصبَّان، ج3/ص57.

(2) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج3/ص26.

(3) - ابن جنِّي، اللمع في العربية، تحقيق حامد المؤمن، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط2، 1405هـ/1985م، ص202.

(4) - تقيُّ الدين النيلي، الصفة الصفية، ج3/ص120 و121.

(5) - ينظر شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تح. حسن بن محمد بن إبراهيم الحفطي، ق1/مج2/ص1130.

(6) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج3/ص22. وابن عقيل، المساعد، ج2/ص145.

لا يَمْنَعُ النَّاسُ مِنِّي مَا أَرَدْتُ، وَلَا أُعْطِيهِمْ مَا أَرَادُوا، حُسْنُ ذَا أَدَبًا⁽¹⁾
 أي: (حَسَنَ فَعْلًا)، و (حَسَنَ ذَا أَدَبًا) بنقل ضَمَّةِ الْعَيْنِ إِلَى الْفَاءِ، فَيَصْبِحُ (حُسْنًا)، ثُمَّ يُخَفَّفُ
 بِإِسْكَانِ الْعَيْنِ (حُسْنًا). وبذلك صَارَ الْفَعْلُ مُحَلًّا لِلْحَدِيثِ (حُبًّا)⁽²⁾ عَلَى زِنَةِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ مِنَ
 الثَّلَاثِيِّ الْمَضْعَفِ، نَحْوُ: (رَدًّا - رُدًّا، وَصَدًّا - صُدًّا)، وَهُوَ كَذَلِكَ إِذَا اسْتُعْمِلَ مَجْرَدًا مِنْ (ذَا)، أَيْ: وَقَعَ
 بَعْدَهُ غَيْرُ (ذَا) فِي مِثْلِ قَوْلِ الْأَخْطَلِ السَّابِقِ⁽³⁾ (حُبًّا بِهَا)، مَعَ رَوَايَةِ الْبَيْتِ بِفَتْحِ الْحَاءِ أَيْضًا. وَمِنْ
 ذَلِكَ كَذَلِكَ قَوْلُ الطَّرِمَاحِ بْنِ حَكِيمٍ:

حُبٌّ بِالزُّورِ الَّذِي لَا يُرَى مِنْهُ إِلَّا صَفْحَةٌ أَوْ لِمَامٌ⁽⁴⁾
 بضم الحاء وفتحها، والزور هو الزائر مفردًا وغيره، والصفحة الجانب، واللمام جمع (لَمَّة) وهي
 شعر الرأس الذي يصل إلى شحمة الأذن⁽⁵⁾. وهذا الوزن (فُعْل) صالح أيضًا إذا كان الفعل حلقِيَّ
 العين، وقد سُمِعَ عَنِ الْعَرَبِ، نَحْوُ قَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ:

قَعَدْتُ لَهُ وَصُحْبَتِي بَيْنَ ضَارِجٍ وَبَيْنَ الْعُذَيْبِ، بُعْدَ مَا مُتَأَمَّلِي!⁽⁶⁾
 أي: (بَعْدَ مُتَأَمَّلِي) بنقل الضمّة من عين الفعل إلى فائه لكون حرف (العين) من حروف الحلق،
 و(ما) عدوها هنا زائدة، و(متأملّي) هو المخصوص، فصار المعنى كأنه قال: (ما أبعد متأملّي!).

(1) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج3/ص28. والسيوطي، همع الهوامع، ج5/ص52. والشاهد الثاني في الخصائص، لابن جني، طبعة عالم الكتب، ص659. وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تج. حسن بن محمد بن إبراهيم الحفطي، ق1/مج2/ص1132.

(2) - ابن عصفور، المقرّب، ج1/هامش ص78.

(3) - ينظر على سبيل المثال ابن مالك، شرح التسهيل، ج3/ص23. والشاهد أيضًا في ابن يعيش، شرح المفصل، ج7/ص129.

(4) - ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج3/هامش ص173. والسيوطي، همع الهوامع، ج5/ص53. والصبان، حاشية الصبان، ج3/ص56. وعبّاس حسن، النحو الوافي، ج3/ص391.

(5) - الصبان، حاشية الصبان، ج3/ص56.

(6) - شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تج. حسن بن محمد بن إبراهيم الحفطي، ق1/مج2/ص1129. ضارج والعذيب موضعان.

وقول نحائنا بأن أصل (حَبَّ) في (حَبَّذا) هو (حُبَّ) المضمومُ الفاءِ المضعَّفُ، فيتماثلُ لفظيًا مع (حُبَّ) المبني للمفعول من (حَبَّ) الثلاثي المضعَّفِ، أرى فيه توجيهًا وتصرفًا ذكيين؛ لأنَّ (حَبَّ) فعلٌ متعدُّ، فإذا قلنا: (حَبَّذا) وجعلنا (ذا) اسمَ إشارةٍ فاعلاً، فكأنَّ المتلقِّي ينتظرُ مفعولاً به، أو يتوهمُ أنَّ (ذا) مفعولٌ به والفاعلُ مستترٌ، أي: (حَبَّ - هو Ø - ذا) خصوصاً في الملفوظ الشفوي، أمّا في المكتوب فربما شفعَ الرسمُ والخطُّ لإبعاد هذا الوهم، لأنَّها تُكتبُ متَّصلةً (حَبَّذا)، لا منفصلةً (حَبَّ ذا). لكن بردَّ الفعلِ إلى صيغة (فَعَلَ) لينتهي كما سبقَإلى (حُبَّ) يُصبحُ (ذا) شبيهًا بنائبِ الفاعلِ، فلا يحتاجُ إلى المفعول به. لكنني أقولُ إنَّ الفرقَ بين الاستعمالَيْنِ أسلوبِيٍّ؛ إذ بصيغة (حَبَّذا) المتَّصلةُ في الكتابة يُعبَّرُ عن معنى المدحِ، وتوضَعُ بعدَ كتابتها علامةُ التأثّرِ (!)، أمّا في الأخرى فتتفصّلُ (ذا) في كتابتها عن الفعلِ (حُبَّ ذا)، ولا تصلُحُ بعدها علامةُ التأثّرِ، بل الذي يناسبُ هو النقطةُ (.)، لأنَّ المعنى هو مجردُ الإخبارِ. حتّى في الشواهد التي ذُكرَ فيها اسمٌ معرّفٌ بـ(أل) بعدَ (ذا)، فإنّه يذكّرُ بعده غالباً نكرةً منصوبةً على التمييز أو الحال، لتمييز (حَبَّذا) المدحية من الإخبارية. نحو قول القائل:

حَبَّذا الصَّبْرُ شَيْمَةً لَامِرِي رَامَ مَبَارَاةَ مَوْلَعٍ بِالْمَعَالِي
وقول الآخر:

يَا حَبَّذا الْمَالُ مَبْذُولاً بِلَا سَرْفٍ فِي أَوْجِهَةِ الْبِرِّ إِسْرَارًا وَإِعْلَانًا
ولو أردنا الإخبارَ بالفعلِ المبني للمفعول، لا المدحَ قلنا: (حُبَّ ذا الصبرُ)، فتكونُ (الصبرُ) بدلاً من اسمِ الإشارةِ الفاعلِ (ذا) لا مخصوصاً مبتدأً.

وإذا لم يُقصد منه المدح، ولا التعجب، واستعمل على الأصل⁽¹⁾؛ استعمل لمجرد الإخبار، فقل
أيضاً: (حُبَّ زيدٍ) (المبني للمجهول من (حَبَّ) بمعنى (أُحِبَّ)). والقرائن السياقية والمقامية وحدها هي
الكفيلة بالكشف عن المعنى المراد، مدحاً (إنشاءً) كان أو إخباراً. ولما تركب مع (ذا) صار كالمثل
الجامد الذي لا يتصرف ولا يتغير⁽²⁾، ففُتِحَتْ فاءه، فصار (حَبَّذاً) على الوجوب⁽³⁾. قال ابن مالك:
«ولا يجوز مع ذكر (ذا) إلاّ الفتح»⁽⁴⁾. وبمثله قال ابن يعيش: «فأما إذا رُكِّبَتْ مع (ذا) فإنّ (الحاء) لا
تكون إلاّ مفتوحة، لأنّه لما أُسندَ إلى (ذا) ولزم المعنى جرى مجرى الأمثال، فلم تُغَيَّر الأمثال، بل يُوتى
بها على لفظها، وإنّ قاربت اللحن»⁽⁵⁾.

واعتبار (ذا) هنا اسم إشارة يستحق وقفة؛ فاسم الإشارة يقتضي لبيان مدلوله وجود مشار إليه
حسيّ أو معنويّ يتعيّن به معناه، إذ هو من المبهّمات التي تصلح لكل الموجودات، أي: هو اسم مبهم
يقع على كلّ شيء، بتعبير المبرّد⁽⁶⁾، ما لا يتوفّر في تركيبه مع (حَبَّ) لأنّ الاسم بعده ليس مشاراً
إليه حقيقةً يعرب بدلاً أو نعتاً، وإن كان من شروطه التعريف، بل هو مخصوص بالمدح مبتدأ مؤخر.
ف(ذا) التي في (حَبَّذاً) ليست للإشارة صراحةً. فقد جاء في "الارتشاف": «وإذا كان بعدها - يعني حَبَّ -
(ذا)، ولم تُلحظ إشارته، بل أُريد به المدح...»⁽⁷⁾. وقال الرضيّ عن (ذا) هذه: «لا يُثنى ولا يُجمع ولا
يُؤنث... فالزِمَ الإفراد، وخُلِعَ منه الإشارة، لغرض الإبهام». وتقلّ عن الرعيّ (عليّ بن عيسى بن

(1) - ينظر ابن عقيل، المساعد، ج2/ص136.

(2) - شرح الرضيّ لكافية ابن الحاجب، تح. حسن بن محمد بن إبراهيم الحفطي، ق1/مج2/ص1130. وعباس
حسن، النحو الوافي، ج3/ص383.

(3) - الخصري، حاشية الخصري، ج2/ص107.

(4) - ابن مالك: شرح التسهيل، ج3/ص23.

(5) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج7/ص141.

(6) - المبرّد، المقتضب، ج2/ص143.

(7) - أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ص2059.

الفرج بن صالح أبي الحسن الزهرّي⁽¹⁾ قوله بأنَّ «(ذا) زائدة كما في (ما ذا صنعت؟)، والمخصوص هو فاعلُ (حَبَّ)»⁽²⁾. وفي "شرح المفصل" في أحد الآراء: «و (ذا) لَغَوٌ»⁽³⁾، أي: زيادة. وفي "الارتشاف" و"الهمع" ما يدعم هذا الرأي. وردَ فيهما: «وذهب دَرِيُودُ (عبدُ الله بنُ سليمان بن المنذر بن عبد الله بن سالم الأندلسي القرطبي النحوي الملقَّب بدَرُود، ت325 هـ)⁽⁴⁾ إلى أنَّ (ذا) صلةٌ يعني زائدًا، وليس مُشارًا إليه بدليل حذفه»⁽⁵⁾. أعتقدُ أنَّه يريدُ مشارًا به، كما في نصِّ "الهمع". وفي "التخمير": «ويحتملُ أن يكونَ (ذا) مزيدهً فيرتفعُ (زيدٌ) بـ(حَبَّ) لأنَّه فاعلٌ»⁽⁶⁾. ولعلَّ ممَّا يدعمه أيضًا الوجه الثالثُ من أوجهِ إعرابِ جملةِ (حَبَّذا) عند نحائتنا، على ضعفه، وهو في قول ابن مالكٍ على سبيل المثال: «وذهب قومٌ إلى أنَّ (حَبَّ) إذا ضُمَّ إليها (ذا) نزلَ منها منزلةُ حرفٍ زائدٍ في الفعل، وصارَ المجموعُ فعلًا مفتقرًا إلى فاعلٍ، فجعلَ المخصوصُ فاعلاً...»⁽⁷⁾. وقول الخوارزمي في "التخمير": «إنَّ الإشارةَ ها هنا نُزِّلَ منزلةَ الجزء من الفعل حتَّى خرجا عمَّا عليه الفعلُ والفاعلُ، ولذلك أُجريَ على الواحد والإثنين والجماعةِ والمذكرِ والمؤنثِ مُجرى واحدًا»⁽⁸⁾. وفي "شرح الرضي": «وقال بعضهم: بل

(1) - لم يُعرف تاريخ وفاته، إلَّا أنَّه عايش السيرافي والفارسي المتوفَّيين في 368 و377 هـ على التوالي، وأخذَ عنهما، فهو إذن من علماء القرن الرابع الهجري. ترجمته باقتضاب في السيوطي، بغية الوعاة، ج2/ص181.

(2) - شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تح. يحيى بشير مصري، ق1/ مج2/ ص1130. ومثَّل ذلك في صدر الأفاضل القاسم الخوارزمي، التخمير، ج3/ص323.

(3) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج7/ص141.

(4) - السيوطي، بغية الوعاة، ج2/ص44 - 45.

(5) - أبو حيَّان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ص2060. والسيوطي، همع الهوامع، ج5/ص46. يشير بقوله (حذفه) إلى قول الأنصاري (عبد الله بن رواحة):

باسم الإلهِ وبه بَدِينَا ولو عَبَدْنَا غَيْرَهُ شَقِينَا

فَحَبَّذا رَبًّا وَحَبَّ دِينَا

بحذف (ذا) من (حَبَّذا دينا). السيوطي، همع الهوامع، ج5/ص46.

(6) - القاسم الخوارزمي، التخمير، ج3/ص323.

(7) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج3/ص26.

(8) - القاسم الخوارزمي، التخمير، ج3/ص323.

التركيبُ أزالَ اسميَّةَ (ذا)؛... وصارَ الفاعلُ كِبعضِ حروفِ الفعلِ»⁽¹⁾. ف(ذا) في (حَبَّذا) بهذه الآراءِ

ليس مقطوعاً بإشاريتها، فأين معنى الإشارةِ في مثل قولنا: (حَبَّذا هنداً!) أو (حَبَّذا الهنداتُ!)؟ ما دامَ لا يجوزُ تغييرُ (ذا) مع تغييرِ المخصوصِ وتنوُّعِهِ كما هو آتٍ.

4-3-2- أحكامها:

وذكروا لـ(حَبَّذا) وتركيبها أحكاماً وخصائص، منها:

4-3-2-1- عدم الفصل بين الفعل (حَبَّ) وفاعله (ذا) بفواصل⁽²⁾. فهما كالكلمة الواحدة

لجريانهما مجرى المثل الذي لا يُغيَّر⁽³⁾. قال ابنُ يعيش: «والذي يدلُّ على أنَّهما بُنِيا وجُعِلَا شيئاً واحداً أنه لا يجوزُ أن يفصلَ بينَ الفعلِ فيه وبينَ (ذا)، ولا يُقالُ: (حَبَّ في الدارِ ذا)، ولا (حَبَّ اليومَ ذا)»⁽⁴⁾. وإنَّ وردَ مثلُ ذلكَ فليس من باب (حَبَّذا) هذه. ويكونُ (ذا) فاعلاً أو مفعولاً للفعل التامَّ (حَبَّ)، أي: على الأصل، والجملةُ إخباريةٌ، لا إنشائيةٌ إفصاحيةٌ. عبَّرَ صاحبُ "التسهيل" عن امتناع الفصلِ هاهنا بالِإلزامِ إيلاءِ (حَبَّ)(ذا) على الفاعليةِ، في قوله: «والزَّمْ منعَ التصرُّفِ، وإيلاءِ (ذا) فاعلاً»⁽⁵⁾، وإيلاءِ هنا بمعنى الموالاةِ والمتابعةِ والإردافِ على وجه الإلزامِ والوجوبِ، فلا يصحُّ الفصلُ. قال ابنُ عقيل: «أي والزَّمْ إيلاءِ (ذا)، فلا يكونُ فاعلاً (حَبَّ) في هذا الاستعمالِ إلَّا (ذا)»⁽⁶⁾. وفي كلامِ ابنِ عقيلِ إشارةٌ ثانيةٌ غيرُ ذكرِ (ذا) بعدَ (حَبَّ) مباشرةً، بل اتِّحادهما والتحامهما - على وجه الإلزامِ - ليكونَا كلمةً واحدةً، فيه إشارةٌ إلى عدم تغييرِ (ذا) باسم إشارةٍ آخرَ يطابقُ المخصوصَ في النوع والعدد.

(1) - شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تح. حسن بن محمد بن إبراهيم الحفطي، ق1/ مج2/ ص1130.

(2) - ينظر على سبيل المثال السيوطي، همع الهوامع، ج5/ ص46. والأزهري، شرح التسهيل، ج2/ ص89.

(3) - ابن مالك: شرح التسهيل، ج3/ ص27.

(4) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج7/ ص140. ومثله في الفارسي، البغداديات، ص201.

(5) - ابن مالك: شرح التسهيل، ج3/ ص22.

(6) - ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ج2/ ص140.

4-2-2- عدم تصريف اسم الإشارة مع (حب) إلى ما يناسب نوع المخصوص وعدده

باتفاق⁽¹⁾. فلا يكون إلا مفرداً مذكراً، بل لا يقبل هنا ما يقبله في استعمالته الأخرى؛ فلا يقبل اقترانه بـ(ها) التبيهية، فلا يقال: (حبّها). قال ابن يعيش: «وهو من أسماء الإشارة يُستعمل هنا مجرداً من حرف التنبيه»⁽²⁾. وحتى لا يقول بأنّ (ذا) هنا فقدت كثيراً من دلالتها على معنى الإشارة فإنه فسرها بلباقة وحسن تصرف، وردّ ذلك إلى التركيب والتأليف لا إلى المعنى والدلالة، قال: «وذلك لأنهم لما ركّبوا الفعل والفاعل وجعلوهما شيئاً واحداً، لم يأتوا بحرف التنبيه لئلاّ تصير ثلاثة أشياء بمنزلة شيء واحد، وليس ذلك من كلامهم»⁽³⁾. أمّا النيليّ فأرجع علّة ذلك إلى مدلول (ذا) في الاستعمال، فقال: «فاستغنوا عن التنبيه لكون (ذا) لغاية القرب»⁽⁴⁾. وقال أبو الفدا: «وإنما لم يتغيّر عن هذا اللفظ لأنهم جعلوا الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة، فكرهوا التصرف فيه، واستغنوا بالمخصوص عن تفسير الفاعل»⁽⁵⁾. وقبلهما قال سيبويه حكاية عن الخليل: «ولكنّ (ذا) و (حبّ) بمنزلة كلمة واحدة»⁽⁶⁾. فالمخصوص بيّن المراد نوعاً وعدداً من (ذا) الملازمة للإفراد والتذكير. ف(ذا) في هذا الاستعمال كأنّها جامدة بملازمتها الإفراد والتذكير، وإنّ تغيّر المخصوص بالمدح أو الذمّ، فقيل: (حبّها هنذا!)، والزيدان والهندان والزيدون والهندات. جاء في كتاب "علل النحو" للوزّاق (أبي الحسن محمد بن عبد الله المتوفى سنة 381هـ) عن عدم تصريف (ذا) مع (حبّ): «لأنهم إذا قدروها بمنزلة (شيء) استغنوا عن

(1) - شرح الرضيّ لكافية ابن الحاجب، تح. حسن بن محمد بن إبراهيم الحفطي، ق1/ مج2/ ص1130. وأبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ص2059. وابن يعيش، شرح المفصل، ج7/ ص139. والأزهري، شرح التصريح، ج2/ ص90.

(2) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج7/ ص139.

(3) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج7/ ص139.

(4) - تقي الدين النيلي، الصفوة الصفية، ج3/ ص121.

(5) - أبو الفدا، الكناش في النحو والصرف، ج2/ ص56.

(6) - سيبويه، الكتاب، ج2/ ص120.

تثنية (ذا) وتأنيته، فهذا جُعِلَ شيئاً واحداً»⁽¹⁾.

واختلفوا في تفسير هذا المنع وعلته على ثلاثة أقوالٍ حسب الأزهري⁽²⁾، أحدها أن ذلك كلام جرى مجرى المثل السائر الذي لا يُغيّر عن حالته في الاستعمال الأول. والثاني هو أنهم قدّروا مشاراً إليه- في التفسير لا في الواقع- مصدرًا مضافًا إلى المخصوص محذوفًا، أي: (حبّذا حُسْنُ هند!) في (حبّذا هند!). ورَدَّ بآته لم يُنطَقْ به. وبتعبير الأشموني هو «دعوى بلا بيّنة»⁽³⁾. ومن جهتي أقول بأنّ هذا التخريج من ابن كيسان بعيد؛ فقلنا: (حبّذا هند!) مثلاً يُفصِحُ بأنّ (هندًا) مُحَبَّبةٌ كُلُّها إلى القلوب- كما تقدّم من كلام ابن مالك والأشموني- بخصالٍ كثيرةٍ غيرٍ محدّدةٍ، لا من (حسنها) فحسب، فهو لم يقل: (حسنتُ هندًا!) ليكون المدح لحسنها. وأمّا الثالث فهو ما قال به الفارسي من أنّ (ذا) هنا جنسٌ شائعٌ التزم فيه الأفرادُ كفاعل (نعم) المضمر، لذلك اجتمع مع التمييز في تركيب واحدٍ (حبّذا زيدٌ رجلاً!).

4-3-2-3- عدم تقديم المخصوص عليها، فلا يقال: (زيدٌ حبّذا)⁽⁴⁾، وهذا ممّا تفارق فيه (حبّذا)(نعم) التي يجوز معها تقدّم المخصوص⁽⁵⁾، فيقال: (زيدٌ نعم الرجل!). وقد نبّه أحدهم⁽⁶⁾ إلى سبب ذلك إضافةً إلى كون التركيب كلّهُ كالمثل فيجبُ الالتزامُ به دونَ تغييرٍ أو تصرّف، ذلك أنّ سامعَ (زيدٌ حبّذا) مثلاً قد يتوهّم أنّ (ذا) هنا مفعولٌ (حبّ) المتعدّي؛ وأنّ في (حبّ) ضميرًا فاعلاً يعودُ

(1) - عبد الله الوراق، علل النحو، ص 411.

(2) - الأزهري، شرح التصريح، ج 2/ ص 90. والسيوطي، همع الهوامع، ج 5/ ص 45 بتصرّف.

(3) - حاشية الصبّان، ج 3/ ص 59.

(4) - الأزهري، شرح التصريح، ج 2/ ص 91. وأبو حيّان، ارتشاف الضرب، ص 2061. والسيوطي، همع الهوامع، ج 5/ ص 48. والخضري، حاشية الخضر، ج 2/ ص 106.

(5) - حاشية الصبّان، ج 3/ ص 59.

(6) - هو ابن بابشاذ، ابن مالك، شرح التسهيل، ج 3/ ص 27. والأزهري، شرح التصريح، ج 2/ ص 91.

على المخصوص، أي: (زَيْدٌ حَبٌّ هَذَا). فينصرف بهذا الوهم في الإعراب معنى المدح والتعجب، ومن ثمَّ الإنشاء والإفصاح إلى مجرد الإخبار. وهذا هو معنى قول ابن مالك في ألفيته:

وَأَوَّلُ (ذَا) الْمَخْصُوصِ، أَيَّا كَانَ، وَلَا تَعْدِلْ بِذَا؛ فَهُوَ يُضَاهِي الْمَثَلًا⁽¹⁾

وقد تقدّم معنى الإيلاء عند الحديث عن عدم تصرف (ذا) في الخصيصة السابقة، الذي كان المراد منه إنباع الفعل (حَبٌّ) بلفظ (ذَا) مباشرة دون فصل ولا فاصل. أمّا هنا فيعني بقوله: (أَوَّلُ) من (أَوَّلَى الشَّيْءِ بِالشَّيْءِ ← يُؤْلِيهِ ← إِيْلَاءٌ) إذا أتبعه وجعله يليه، يعني مجرد ذكر المخصوص وإيقاعه بعد لفظ (ذَا) لا قبله. قال ابن عقيل في شرحه هذا البيت: «أي: أَوْقَعَ المخصوص بالمدح أو الذم بعد (ذَا) على أي حال كان»⁽²⁾، أي المخصوص. وقال الأشموني: «أي: اجعل المخصوص بالمدح أو الذم تابعاً لـ(ذَا)، لا يتقدّم بحال»⁽³⁾. وعلق الصبان بقوله: «المراد بإيلاء المخصوص لـ(ذَا) إيقاعه بعده، وإن لم يتصل به، فالمقصود نفي تقدّمه على (حبذا)، لا نفي الفصل بينه وبين (ذَا)»⁽⁴⁾. وبهذا المعنى - أي تقدّم (ذَا) على المخصوص في التركيب - يكون توجيه إعراب البيت؛ فالمخصوص في قوله: (أَوَّلُ ذَا الْمَخْصُوصِ) هو المفعول الأول للفعل (أَوَّلُ) وإن كان متأخراً، و(ذَا) مفعول ثانٍ مع تقدّمه. لذلك وُضِعَتْ (ذَا) بين قوسين أو مزدوجاتٍ، للتمييز بينها وبين المجرورة بالباء في الشطر الثاني، أي بهذا. فالتركيب قد يخدع المُعْرِين ويُوهِمُهُمْ بأنّ (ذَا) هي المفعول الأول.

قلتُ بأنّ المقصود بقول ابن مالك المتقدم كما فهمه شراحه هو الترتيب لا الإلزام، أي ذكر المخصوص بعد (ذَا) لا على المباشرة، كما يفهم من كلام الصبان أعلاه. لأنهم يُجيزون دخول اسم نكرة يُعربونه تمييزاً بينهما، ويكون هذا التمييز مطابقاً للمخصوص نوعاً وعدداً، فيقال مثلاً: (حبذا رجلاً

(1) - ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج3/ص171. والخضري، حاشية الخضر، ج2/ص106.

(2) - ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج3/ص171. والخضري، حاشية الخضر، ج2/ص106.

(3) - حاشية الصبان، ج3/ص58.

(4) - حاشية الصبان، ج3/ص61.

الحارثُ!)، و (حبذا غلامين ابناك!)، و(حبذا رجالاً الزيدون!)، و(حبذا امرأة هند!)، و(حبذا نسوة الفواطم!). ومنه قول الشاعر:

أَلَا حَبَّذَا قَوْمًا سُلَيْمٌ، فَإِنَّهُمْ وَقَوْا إِذْ تَوَاصَوْا بِالْإِعَانَةِ وَالنَّصْرِ⁽¹⁾

حيث فصل بين (حبذا) والمخصوص بها (سُلَيْمٌ) بالتمييز (قوماً). وهو استعمال مستحسن حسب ابن خروف، كما في "الارتشاف": «وقال ابن خروف: "تقديم التمييز على المخصوص أحسن»⁽²⁾. وفي هذا الاستحسان شيء من الغرابة؛ إذ كيف يُستحسن تقديم التمييز - المميز بصيغة اسم الفاعل - على المميز بصيغة المفعول؟ ومن وظائف التمييز بيان ما في المميز من غموض وإبهام أو تعميم وتفسيره؛ فالمميز أولى بالتقدم من التمييز. لهذا اعترض بعضهم على تقديم التمييز هنا وقبحه، كما في "الارتشاف" منسوباً إلى الجزمي⁽³⁾ (صالح بن إسحاق البصري المتوفى سنة 225هـ⁽⁴⁾). ومنع الكوفيون (حبذا رجلاً زيد) فيما حكاه الفارسي⁽⁵⁾. ولذلك أيضاً أعربه بعضهم حالاً مطلقاً⁽⁶⁾ لا تمييزاً. ولكن يمكن رد ذلك إلى الأسلوب والغرض من استعماله وهو المدح والإطراء والمبالغة في ذلك؛ فمستعمل المدح يُقدِّم العموم والإبهام على التقييد والبيان لشد انتباه المتلقي، وإثارة فضوله، وتشويقه لمعرفة من هو هذا المستحق لذلك المدح المحبوب إلى النفوس، فيأتي المخصوص آخرًا وأخيرًا لإشباع ذلك الفضول والتطلع والانتظار، لذلك في رأيي المتواضع استحسن بعضهم تقديم التمييز على المخصوص.

هذا إن كان الاسم الفاصل جامداً (تمييزاً)، أما إذا كان وصفاً مشتقاً (حالاً) فيجوز تقديمه وتأخيرُه

(1) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج3/ص27.

(2) - أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ص 2062. والسيوطي، همع الهوامع، ج5/ص50.

(3) - أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ص 2062.

(4) - السيوطي، بغية الوعاة، ج2/ص8 و9.

(5) - أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ص 2062.

(6) - السيوطي، همع الهوامع، ج5/ص49.

على السواء، نحو: (حبذا راكباً زيداً!)، و (حبذا زيداً راكباً!)⁽¹⁾. على ما بين التركيبين من فرقٍ على

المستوى الدلالي، بتركيز الأول على الركوب بتقديمه، والثاني على زيد وهو راكب بتقديمه أيضاً.

4-3-2-4- جواز الفصل بين (حبذا) والمخصوص⁽²⁾ بها، لما تقدّم من ذكر تمييز بعد (حبذا)،

بخلاف (نعم) إذا تأخر مخصوصها (نعم الرجل زيداً!) فإنه لا يجوز الفصل بين فاعلها (الرجل) وبين

المخصوص (زيد) كما يرى الزمخشري⁽³⁾. فيقال في فصل فاعل (حب) في (حبذا): (حبذا رجلاً زيداً!)

حيث فصل بينهما بالتمييز.

وهذا الحكم في افتراق أمر مخصوص (حبذا) ومخصوص (نعم) وفاعلتهما غير مُسلّم به

للزمخشري في اعتقادي؛ إذ أنه يقيم مقارنته فيما يبدو بين تركيبين مختلفين: (نعم الرجل زيداً!)، و (حبذا

رجلاً زيداً!). وأولى أن تكون المقارنة بين تركيبين متماثلين، كأن يكونا: (نعم رجلاً زيداً!)، و (حبذا رجلاً

زيداً!)، وفي هذه الحالة يكون الفصل قد حصل بين الفاعل والمخصوص بالمدح في التركيبين بالتمييز

(رجلاً)؛ ففي الأول فصل التمييز بين الفاعل المضمر في (نعم) (هو: Ø) المفسر بالتمييز بعده، وبين

المخصوص (زيد). وفي الثاني فصل بين الفاعل (ذا) وبين المخصوص (زيد) أيضاً. ويمكن

استخلاص فرق بين التركيبين بحذف التمييز منهما، فعند ذاك يجوز (حبذا زيداً!)، ولا يجوز (نعم

زيداً)⁽⁴⁾.

ومن أمثلة هذا الفصل قول كُثير:

(1) - شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تح. يحيى بشير مصري، ق1/ مج2/ ص1131. وأبو حيان الأندلسي،

ارتشاف الضرب، ص2062. والسيوطي، همع الهوامع، ج5/ ص49. وابن عقيل، المساعد، ج2/ ص144.

(2) - السيوطي، همع الهوامع، ج5/ ص50.

(3) - الزمخشري، المفصل في علم العربية، ط دار الجيل، 2003م، ص352. وابن يعيش، شرح المفصل، ج7/

ص142. والخوارزمي، التخمير، 323.

(4) - ينظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج7/ ص142.

وَقُلْتُ فِي الْأَحْشَاءِ دَاءٌ مُخَامِرٌ أَلَا حَبَّذَا يَا عَزُّ ذَاكَ التَّسَائُرُ

والحقُّ كما أراه أنَّ النداءَ هنا اعتراضٌ، يمكنُ وضعه بينَ مَطَّتَيْنِ (- يا عَزُّ-). بعضُ الغرضِ منه تذكيرُ المخاطَبِ أنَّه حاضرٌ في نفس المتكلِّمِ وأنَّه معنيٌّ أكثرَ بحديثه وكلامه. والكلامُ المعترضُ يتموقعُ في كلِّ موضعٍ من مواضع الجملة حسبَ رغبةِ المتكلِّمِ ونِيَّته.

4-3-2-5- جوازُ حذفِ المخصوصِ بها⁽¹⁾ وإنْ كان قليلاً، فقد وردَ منه في المسموع، كما قولُ

عبدِ الله بنِ رُوَاحَةَ السَّابِقُ:

بِاسْمِ الْإِلَهِ وَبِهِ بَدِينَا وَلَوْ عَبَدْنَا غَيْرَهُ شَقِينَا

فَحَبَّذَا رَبُّنَا! وَحَبَّ دِينُنَا!

أي: حَبَّذَا رَبًّا الْإِلَهِ⁽²⁾، هذا عن قوله: (فَحَبَّذَا رَبًّا!). أمَّا مدحُه الثاني (وَحَبَّ دِينًا!) الذي حُفِّفَ منه (ذا) الفاعلُ فقد رَدَّه أَبُو حَيَّانَ إِلَى أَنَّ (حَبَّ) فِيهِ مِنْ بَابِ (نَعَمْ رَجُلًا!)، أي: (وَحَبَّ دِينًا دِينُنَا)، أَضْمَرَ الفاعلُ فِي (حَبَّ) كَمَا أَضْمَرَ فِي (نَعَمْ)، وَ(دِينًا) تَمْيِيزٌ، وَحُذِفَ الْمَخْصُوصَ (دِينُنَا) لِدَلَالَةِ الْمَعْنَى عَلَيْهِ⁽³⁾. وَسَمَّى ابْنُ مَالِكٍ هَذِهِ الصُّورَةَ مِنَ الْحَذْفِ اسْتِغْنَاءً بِالتَّمْيِيزِ، أَوْ بِدُونِهِ عَنْ ذِكْرِ الْمَخْصُوصِ، كَمَا فِي قَوْلِ الْمَرَارِ بْنِ هَمَّاسٍ الطَّائِي:

أَلَا حَبَّذَا، لَوْلَا الْحَيَاءُ، وَرَبِّمَا مَخَّحْتُ الْهَوَى مَا لَيْسَ بِالْمُقَارِبِ

(1) - شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تح. يحيى بشير مصري، ق1/ مج2/ ص1130.

(2) - أبو حَيَّانَ الأَنْدَلُسِي، ارتشاف الضرب، ص2062. وابن عقيل، المساعد، ج2/ ص144. والسيوطي، همع الهوامع، ج5/ ص48.

(3) - ينظر أَبُو حَيَّانَ الأَنْدَلُسِي، ارتشاف الضرب، ص2063 بتصرف.

قال ابن عقيل في تقدير المحذوف: «أي: (ألا حبذا حالي معك)، يشير إلى ما سبق في البيتين

الأوليين»⁽¹⁾. أما الأشموني فقدّر المحذوف بقوله: «أي: ألا حبذا نذكر هذه النساء لولا الحياء»⁽²⁾.

4-3-2-6 - عدم دخول النواسخ على المخصوص بها لا برفع ولا بنصب، فلا يقال مثلاً:

(كان حبذا زيد)⁽³⁾. كما كانتدخل على مخصص (نعم) في نحو: (نعم الرجل كان زيداً!). أي: عدم

نسخ ابتدائيته لعدم تقديم المخصص، كما عند ابن مالك⁽⁴⁾.

4-3-2-7 - إعراب المخصص بـ(حبذا) على خمسة أوجه⁽⁵⁾. وكل وجه منها مبني على أساس

حكم (حبذا). وهي أن يكون:

4-3-2-7-1 - مبتدأ مؤخرًا خبره جملة (حب + ذا). و(حبذا) بذلك مركبة من الفعل (حب)

وفاعله (ذا)، والرباط بينهما اسم الإشارة⁽⁶⁾، للصلة بينهما؛ فمدلول (ذا) هو (زيد). حملاً على قوله

تعالى: ﴿وَلِبَاسُ الْقَوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ (الأعراف، 26). ف(ذلك) في الآية هو الرابطة، وهو في نفس الوقت

مبتدأ⁽⁷⁾. ولكن الأمر لا يبقى كذلك إذا تغيرت صورة المخصص في النوع والعدد. وهو إشكال لا

يفضّه إلا وجه آخر للإعراب.

(1) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج3/ص28. وابن عقيل، المساعد، ج2/ص145. ويروى بـ (من) بدل (ما)، أي ريمًا أحببت من لا ينصفني، ولا مطمع فيه. كما في شرح شواهد العيني بهامش حاشية الصبان، ج3/ص59. والبيتان في "المساعد" ج2/ص144، وهما:

هَوَيْتُكَ حَتَّى كَادَ يَقْتُلَنِي الْهَوَى
وَحَتَّى رَأَى مَنِي أَدْلَنِيكَ رَقَّةً
وَزَرَّتْكَ حَتَّى لَامَنِي كُلُّ صَاحِبٍ
عَلَيْكَ، وَلَوْلَا أَنْتَ مَا لَانَ جَانِبِي

(2) - حاشية الصبان، ج3/ص59.

(3) - أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ص2061.

(4) - ينظر ابن مالك، شرح التسهيل، ج3/ص27. وابن عقيل، المساعد، ج2/ص143.

(5) - ابن يعيش، شرح المفصل، ج7/ص141.

(6) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج3/ص27. وابن عقيل، المساعد، ج2/ص142.

(7) - أبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط، ج4/ص283.

4-3-2-7-2- خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً، لا يظهر أبداً، لعدم ورود ذلك عن العرب، إنما هو

تأويلٌ وتقديرٌ، كأنه لما قيل: (حبذا!)، قيل: مَنْ المحبوب؟)، أو: (مَنْ هذا المقرب من القلب؟)، فقيل:

(زيدٌ)، أي: (هو زيد⁽¹⁾). ف(زيدٌ) خبرٌ، و(هو) مبتدأ. فالإعرابان (1 و 2) على أَنَّ (حبذا) مركبة.

4-3-2-7-3- خبراً لـ (حبذا) مجتمعةً كالكلمة الواحدة صارت عند بعضهم اسماً في محل رفع

بالاتِّداء. قال المبرِّد: «ثُمَّ جُعِلَتْ (حَبٌّ) وَ(ذَا) اسماً واحداً، فصارت مبتدأ، ولزمَ طريقةً واحدةً... كما

يكونُ ذلك في الأمثال»⁽²⁾. وذلك بتغليب الاسمِية على الفعلِية لشرف الاسم. بمنزلة قولك:

(المحبوب)⁽³⁾.

4-3-2-7-4- فاعلاً عند مَنْ يعتبر (حبذا) كلها فعلاً، بتغليب صفة الفعلِية على الاسمِية لتقدّم

الفعل. رغم ضعفه، وعدم نظير تركيب فعلٍ من فعلٍ واسمٍ في العربيّة. ف(ذا) بذلك تكونُ ملغاةً أو

زائدة⁽⁴⁾. واستدلَّ أصحابُ هذا الرأي بأنّه قيل: (يُحَبِّذُه أو لا يُحَبِّذُه)، فمجيء المضارع منه دليلٌ على

فعلِية التركيب كلّهُ. ورُدَّ بأنّه من (حَبِّذُه) إذا قالَ له: (حَبِّذا)⁽⁵⁾، لا من (حَبِّذا) مباشرة.

4-3-2-7-5- بدلاً من الفاعل (ذا)، ورُدَّ بأنّه لا يحلُّ محلَّ (ذا)⁽⁶⁾؛ فلا يُقال: (حَبَّ زيدٌ) بإرادة

المدح بـ(حبذا). وإن قيلَ فبتقدير (فَعَلَ)، أو كانت جملةً خبريّةً من الفعل (حَبَّ) الثلاثي وفاعله.

(1) - ينظر ابن عقيل، المساعد، ج2/ص143. والنيلي، الصفوة الصفية، ج3/ص123. والسيوطي، همع الهوامع، ج5/ص47.

(2) - المبرِّد، المقتضب، ج2/ص143. وأبو حيّان، ارتشاف الضرب، ص2059. والسيوطي، همع الهوامع، ج5/ص46.

(3) - ينظر الصبّان، حاشية الصبّان، ج3/ص57.

(4) - ابن مالك، شرح التسهيل، ج3/ص26. والصبّان، حاشية الصبّان، ج3/ص57. والسيوطي، همع الهوامع، ج5/ص46 بتصرف.

(5) - الأزهرى، شرح التصريح، ج2/ص90.

(6) - الصبّان، حاشية الصبّان، ج3/ص59.

4-3-2-8- قد تدخل (لا) النافية على (حبذا) فتجعلها دالة على الذم والبغض، وتوافق (بئس)

معنى⁽¹⁾. واستعمال لفظ (البغض) في مقابل لفظ (المحبة) الذي كان لـ (نعم). وقد اجتمع الاثنان في بيت واحد لكنزة أم شامة بن برد في مئة صاحبة ذي الرمة:

ألا حبذا أهل الملا غير أنه إذا ذكرت مئ فلا حبذا هيا
فالأولى للمدح، أما (لا) فيها فهي من (ألا) للتنبيه. والثانية للذم⁽²⁾. ومثل ذلك قول الشاعر:

ألا حبذا عاذري في الهوى ولا حبذا الجاهل العاذل⁽³⁾

وقبل مغادرة الحديث عن أسلوب المدح أو الذم أشير إلى أنه يلتقي مع أسلوب التعجب في المعنى العامّ منهما. وهو معنى إفصاحي يعبر عن المبالغة والزيادة في وصف المدوح أو المذموم أو المتعجب منه بالصفة التي بها استحق كل منهم مدحه أو ذمه أو التعجب منه. ومن مظاهر هذا الالتقاء والتقارب اشتراكهما في استعمال صيغة (فعل) الموضوعية أو المحولة للتعبير عن أي من تلك المعاني والأغراض. فقد ذهب بعض النحاة إلى إلحاق هذه الصيغة بباب المدح والذم، وذهب آخرون إلى إلحاقها بباب التعجب⁽⁴⁾. لأنها عندما تستعمل للمدح أو الذم تكون مضمنة معنى التعجب⁽⁵⁾ أيضاً.

فمثل هذه الأساليب بعباراتها المسكوكة الجامدة، غير القابلة للتفكيك والتجزئ، تؤدي معانيها واضحة لدى المتلقين. فمنشئها يفصح بها ويكشف عن مشاعر وانفعالات داخلية كامنة، ينفجر بها

(1) - ينظر ابن مالك، شرح التسهيل، ج3/ص26.

(2) - الصبان، حاشية الصبان، ج3/ص58 وهامشها.

(3) - الأزهرى، شرح التصريح، ج2/ص88.

(4) - ينظر أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ص2056 - 2057. وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تح. يحيى بشير مصري، ق1/مج2/ص1128 - 1129.

(5) - شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تح. يحيى بشير مصري، ق1/مج2/1128. وينظر ابن مالك، شرح التسهيل، ج3/ص21 وص29.

لسأته، ويعبر بها عن معانٍ تامّة، لا يحتاجُ معها إلى تركيب كلامٍ تامٍّ بعناصره الإسناديّة المعروفة. يفهمُ منها المتلقّي مقصدَه دونَ كبيرِ عناءٍ، فيتفاعلُ معه سلبيّاً أو إيجابيّاً، بالتعاطفِ معه أو الإنكارِ عليه. فهي كلّها جديرةٌ بأن تُصنّفَ مستقلّةً عن غيرها من التراكيبِ الإسناديّة، وتُدرَسَ دراسةً خاصّةً على أساس معانيها ودلالاتِها، وفي ذلك توسيعٌ لمجال البحثِ النحويّ.

الخاتمة:

وبعد، فقد أوصلتُنا هذه الدراسةُ إلى نتائجٍ كثيرةٍ يصعبُ حصرُها جميعاً، لذلك سأكتفي بذكر ما رأيته أكثر أهميةً، وهو كثير:

1- دراسة النحو في بداياتها كانت تعليميةً تقويميةً تصبُّ أكثر في ما سُمِّي حديثاً بالنحو المعياري لا الوصفي. وذلك بحكم الدواعي الثقافية والأغراض منه. التي يمكن حصر أهمها في عاملين كبيرين؛ هما فهم كتاب الله تعالى وخدمته، ومجابهة اللحن وتقويمه.

2- أكثر النحويين واللغويين قديماً وحديثاً يؤثرون الاتجاه الموضوعي المنصف لعلم النحو النازع إلى تنوع وظائفه وتوسيع مجاله. فهو يبحث في العلاقات بين المفردات في التراكيب المؤدية إلى المعاني والأغراض التي يريدُها المتكلمون، فبدون فهم تلك العلاقات يغمض المعنى المراد ولا يدرك.

3- التعليق عند عبد القاهر الجرجاني هو ما تريده الدراسات اللغوية النحوية الحديثة بالعلاقات التركيبية أو السياقية. أو المعاني النحوية والوظيفية. وهذه العلاقات يمكن أن تتعدّد وتتسع في التركيب الواحد بحسب نية المتكلم ورغبته في التعبير عن المعاني والأغراض، أو تبليغها إلى غيره.

4- أكثر التعريفات التي جعلت دراسة المعاني "علمًا" و"صناعةً"، تقرّبه من العلوم اللغوية المضبوطة الأخرى، بأنه أصول وقواعد وأحكام وضوابط يلتزم بها المتكلمون ليطابق كلامهم مقتضى الحال، وفق الأغراض التي سيق لها، ويحترز بها عن الخطأ في تأدية المعنى المراد.

5- نعت كثير من البلاغيين والنقاد المحدثين ما قام به قدماء البلاغيين أمثال السكاكي والقزويني بالجفاف والجمود، والبعد عن روح الأدب والذوق. واقترحوا منهجاً وتبويماً غير ما ألف في كتب البلاغة.

6- مطابقة الكلام مقتضى الحال التي هي البلاغة وحسن البيان عندهم تتقاطع عند بعضهم مع وظيفة النحو الشمولية التي تعني عندهم النظم بعينه، بناءً على رأي الجرجاني والقزويني. إذ هو توحي معاني النحو فيما بين الكلم على حسب الأغراض التي يصاغ لها الكلام. فحسّن النظم وبلاغة الكلام إذا وصفاً متكاملان للكلام البليغ.

7- علما النحو والمعاني هما غايتهما حسن النظم، وهما متكاملان موصولان متآخذان، ما يعني أنهما في الأصل والموضوع علم واحد، بينهما رحم قوية، لا يستغني أحدهما عن الآخر، لا ينفصلان في الواقع، حتى لكانت علم واحد، فمجال بحثهما واحد، ومادة درسيهما واحدة، وأغراضهما متقاربة. والفصل بينهما في الدراسة والبحث والوصف فحسب، تماماً كما هو الأمر بين وظائف أجهزة جسم الإنسان تتفاعل وتتكامل من غير فصل إلا في الدراسة.

8- علم المعاني مرتبط أشد الارتباط بنظرية النظم إلى درجة يصعب معها التمييز بينهما خصوصاً بعد عبد القاهر الجرجاني. والعلاقة بين علم المعاني وحسن النظم وفق معاني النحو ومنشئ الكلام ومتلقيه هي نفسها تلك التي كانت بين البلاغة (حسن البيان) والنحو ومطابقة الكلام لمقتضى الحال.

9- إذا كان النظم عند الجرجاني هو توحي معاني النحو، فمظهر ذلك هو تعليق الكلم بعضها ببعض في التركيب والكلام. والتعليق تصوّر العلاقات النحوية بين عناصر التركيب، عمدات وفصلات ومتممات، كعلاقات الإسناد والتعديّة والسببية أو الغائية، وغيرها. وله عنده صور وأشكال معينة، تراكيبها مبنية على أقسام الكلم المعروفة، وفق معاني النحو وقوانين التأليف والنظم في العربية، وحاجة المتكلم وغرضه. ولا ائتلاف عنده ولا تعليق في النظم العربي بين حرف وحرف، ولا بين فعل وفعل بغير تأويل أو تقدير. ولا حتى بين حرف واسم إلا بتأويل وتقدير، كما في أسلوب

النداء. ووجوه التعلّق هذه هي صورُ العلاقاتِ التركيبيةِ والسياقيةِ. وهي معاني النحوِ وأحكامه. بل النظمُ كلّهُ هو النحوُ عنده، على رأي عبدِ القادر حسين.

10- القُصديّةُ واجبةٌ في كلّ كلامٍ، وهي الإفادةُ التي لا تتحقّقُ إلّا بالإسناد. والمعنى المقصودُ المرادُ تبليغُهُ للمتلقّي هو العلاقةُ المفادَةُ من الإسناد، لا معاني الكلماتِ المفردةِ التي يُفترضُ أن تكونَ معروفةً لدى المتخاطبينَ قبلَ الكلام. حتّى لا يكونَ الإعلامُ والإخبارُ بمجهولٍ عن مجهول. والإسنادُ يستلزمُ لتحقيقه تركيباً، يتمثّلُ في علاقةٍ نحويةٍ ناشئةٍ بواسطته، له ستّةُ تآليفٍ ممكنةٍ من أقسامِ الكلمِ الثلاثة، ثلاثةٌ منها مفيدةٌ والباقيّةُ مطرحةٌ مهملة.

11- الذكرُ والحذفُ من أهمّ أحوالِ طرقي الإسنادِ ومتعلّقاتِ المسند. وهما متنافران متدافعان، لا يجتمعان في الكلام الواحد. والذكرُ هو الأصلُ، ولا يُعدّلُ عنه إلى الحذفِ إلّا بوجود قرينةٍ دالّةٍ على المحذوف. وأحياناً مع وجود القرائنِ الدالّةِ يُتعمدُ الذكرُ لأغراضٍ بلاغيةٍ ودلاليةٍ كثيرة.

12- يلتقي النكرةُ وأكثرُ صورِ المعرفةِ في الدلالةِ العامّةِ على غيرِ معيّن. ولولا المقامُ وسياقُ الكلامِ ما دلّت كثيرٌ من المعارفِ على معيّنٍ معلوم. ومعظمُ ما يذكرُهُ أصحابُ المعاني من دلالاتٍ وأغراضٍ لاستعمالِ النكرةِ والمعرفةِ يقول النقادُ أنّها أقربُ إلى النحوِ منها إلى البلاغة. وذلك دليلٌ قويٌّ على تواشجِ العلمين وتلاحُمهما.

13- الجملةُ الإخباريةُ المفسّرةُ للإفصاحيّةِ عندَ النحاةِ مختلفَةٌ عنها كثيراً في التركيبِ والأسلوبِ والأداءِ والموقفِ والغرضِ، فلا تصلحُ لتفسيرها إلّا تجوّزاً وتسامحاً.

14- الأساليبُ الإفصاحيّةُ تُعدُّ من الإنشاءِ لا الخبرِ، على عكس ما يراه كثيرٌ من النحاة. كأنّهم لمّا فسّروها بأخبارٍ اعتبروها كذلك. وهي قسيمةُ الجملةِ الطلبيةِ والشرطيّةِ.

15- عدم الجمع بين معنيين أسلوبيين بلاغيين في تركيب واحد. فلا يجتمع مثلاً الاستفهام والتعجب في كلام واحد، كما عهد عند بعض النحويين والبلاغيين، وإنما هو تعجب بلفظ الاستفهام.

16- اللغة الإفصاحية هي لغة العواطف والأحاسيس النفسية، ألفاظاً كانت أو تراكييب. وهي كثيرة موجودة في جميع اللغات البشرية، ذات قيمة انفعالية تأثرية تأثيرية، الإسماع ليس مقصوداً بالضرورة في بعضها. منها أساليب التعجب، والمدح والذم، والإغراء والتحذير، والاختصاص، والقسم، والاستغاثة، والندبة، على المستوى التركيبي النحوي، وأسماء الأفعال بأقسامها، وصيغتنا التعجب على المستوى الفردي الصرفي. كما أن البحوث والدراسات المختصة فيها تبقى قليلة.

17- الأساليب الإفصاحية جارية مجرى الأمثال المسكوكة التي لا تتغير، يكثر في تراكييبها الحذف لقصر وقت أدائها واستعمالها وضيقه، لذلك ألفاظها قليلة، وأداؤها سريع. يظهر ذلك أكثر في أساليب التحذير والإغراء والاستغاثة والندبة والقسم وأسماء الأفعال مثلاً.

18- جميع صور اللغة الإفصاحية وأشكالها تشترك في سمة الانفعال والذاتية لا الموضوعية، والكشف عنه، وفي التنعيم الخاص بكل غرض من أغراضها في المنطوق، ووضع علامة التأثير (!) في المكتوب. فللتنعيم وظيفة ودور هامان في أداء الأساليب الإفصاحية، وفهمها في المنطوق. وهو يقابل علامات الوقف في المكتوب.

19- للحركة الإعرابية - لاسيما الفتحة - في بعض أساليب الإفصاح كالإغراء والتحذير قيمة دلالية. إذا تغيرت تغير معها المعنى بإرادة المتكلم ورغبته.

20- لأسماء الأفعال (الخوالب) خصائص تتميز وتفرق بها عن الأفعال التي ألحقت بها في الدلالة والعمل (الوظيفة)، وفُسرت بها. والتعبير بها أقوى وأبلغ في الدلالة والتأثير من الأفعال التي فُسرت بها.

21- أسلوبُ الندبة، وإن استعملَ قرائنَ النداءِ وأشبهه من الناحيةِ الشكليةِ، فإنه مُغايِرٌ له في المعنى والقصد؛ فالمندوبُ متفجّعٌ عليه، لا مطلوبٌ إقباله، والاشتراكُ بينهما في إثارةِ التنبيهِ والانتباه؛ تنبيهِ المنادي في النداء، وتنبيهِ السامعِ في الندبة. كما أنَّ المتفجّعَ عليه يكونُ غائبًا لا تُرجى إجابته، على عكسِ المنادي. ومن أغراضه البلاغيةِ التأثيرُ في السامعين حتى يعذّروا النادِبَ ويشاركوه تفجّعَه ورزيتَه، لتهوّنَ مصيبتَه بتوزّعها عليهم.

22- أسلوبُ الاختصاصِ من أبرز أساليبِ الإفصاحِ، لأنَّ الدافعَ إليه نفسيٌّ بحثٌ يعبّرُ عن التفاخُرِ أو التواضعِ أو الترحُّمِ أحيانًا. وإذا كان المختصُّ (أيُّها أو أيُّتها + اسم معرّف مرفوع) نحو: (اللهم اغفر لنا أيُّتها العصابة) فإنه يشبهُ المنادي في الشكل، ولكنهما في الحقيقة مختلفانِ مفترقان في سِماتٍ وأحكامٍ كثيرة.

23- الإعرابُ (النصبُ) اعتمادًا على المعنى أو الغرضِ الأسلوبِيِّ البلاغيِّ قال به كثيرون، وهو أيسرُ من تقديرِ عاملٍ محذوفٍ لا يظهرُ أبدًا. وعليه فالمختصُّ منصوبٌ على الاختصاصِ لا بفعلٍ مقدّر. والنصبُ على المعنى كثيرٌ في العربية.

24- لا يتحقّقُ أسلوبُ الاختصاصِ إعرابًا ودلالةً إلا بتوفّرِ أربعةِ أمورٍ وتضافرِها؛ الضميرُ المبهَم، الترتيبُ المحفوظ، حركةُ إعرابِ المختصِّ (النصب)، والتنغيمُ الخاصُّ الصاعد.

25- المنصوبُ على الاختصاصِ قريبٌ في المعنى من المنصوبِ على التمييز، باشتراكهما في إزالةِ الغموضِ وتفسيرِ الإبهامِ في الاسمِ قبلهما. ما دعا شوقي ضيف إلى اقتراحِ إعرابه كذلك عوضَ تقديرِ فعلٍ محذوفٍ وجوبًا.

26- أدلّةُ القائلينَ بفعليةِ (أفعل) نحويةٌ تركيبيةٌ، كقبولها نونَ الوقايةِ ونصبِها المفعولَ وبناءها على الفتح. في حين تعتبرُ حججُ الداهيينَ إلى اسميتها صرفيةً محضةً تتمثّل في جمودها وقبولها التصغيرَ وصياغتها على طريقة اسمِ التفضيل.

27- رغم اتفاق النحاة وإجماعهم على فعلية صيغة التعجب الثانية (أفعل به)، وكونها على صورة

فعل الأمر ولفظه، فإنهم اختلفوا في تفسير دلالتها ومعناها؛ أهى على الأمر لفظاً ومعنى (حقيقة)،

أم لفظاً فحسب. وإن كان معناها هو التعجب. فالبحث عن غيره ليس كبير الفائدة.

28- عارض كثير من اللغويين العرب المحدثين تأويلات النحاة القدامى لأسلوب التعجب المختلفة

تصنيفاً وإعراباً. وأرجعوا ذلك إلى حصر القدامى الكلام العربي في إطار الجملتين الاسمية والفعلية

الإسناديتين، اعتماداً على نظرية العوامل والإعراب المترتب عليها. ودعوا إلى دراسة هذه

الأساليب الخاصة بدراسة خاصة بالاعتماد على فكرة الفائدة والتعويل عليها، لا الإسناد. وكانت

لهم آراء مخالفة مختلفة.

29- أكثر حجج الفريقين نحوية تركيبية تتعلق بالإعراب وتأليف (نعم وبئس) مع غيرهما من الكلم.

وقليل منها صرفي. وأبرز حجج البصريين على فعليتيهما هي الإسناد إليهما. وأما أقوى أدلة

الكوفيين على اسميتيهما فقبولهما الجر بالحرف أو بالإضافة. ولكنهما يفتقران إلى معظم سمات

الأفعال والأسماء وخصائيهما وأهمها.

30- للمخصوص بالمدح أو الذم سمات وخصائص كثيرة أيضاً، اعتبرها بعضهم شروطاً، جمعت

منها عشرًا (10). ورتبته محفوظة من الناحية الدلالية البلاغية، وهي التأخر، لتناسب المقام وهو

المدح أو الذم؛ وذلك لأنه بذكر المخصوص يحصل الإفهام بعد الإبهام، والبيان بعد الغموض،

والتقييد بعد التعميم والإطلاق.

فهرس المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.

1. ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق دراسة عياد بن عيد الثبتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، ط1، 1407هـ / 1986م.
2. ابن الأثير ضياء الدين، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، قدّمه وعلق عليه أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار نهضة مصر، القاهرة، د. ط، د. ت.
3. ابن الأكفاني محمد بن إبراهيم بن ساعد الأنصاري، إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد، تحقيق وتعليق عبد المنعم محمد عمر، دار الفكر العربي، القاهرة.
4. ابن الأنباري أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيّين، تحقيق ودراسة جودة مبروك محمد مبروك، راجعه رمضان عبد التّوّاب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 2002م.
5. ابن الأنباري أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، قدّم لهما وعُني بتحقيقهما سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السوريّة، د. ط، 1377هـ / 1957م.
6. ابن الأنباري أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد، أسرار العربية، دراسة وتحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، ط1، 1418هـ / 1997م.
7. ابن الحاجب أبو عمرو عثمان النحوي، شرح الوافية نظم الكافية، تحقيق موسى بنّي علوان العلي، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، د. ط، / 1400 هـ / 1980م.
8. ابن السراج أبو بكر محمد بن سهل النحويّ البغداديّ، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط3، 1417هـ / 1996م.
9. ابن الناظم بدر الدين بن مالك، المصباح في المعاني والبيان والبديع، حققه وشرحه ووضع فهارسه حسني عبد الجليل يوسف، مكتبة الآداب، مصر، د. ط، د. ت.
10. ابن النحاس بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم، التعليقة على المقرّب شرح العلامة ابن النحاس على مقرّب ابن عصفور في علم النحو، تحقيق جميل عبد الله عويضة، وزارة الثقافة عمّان، الأردن، ط1، 1424هـ / 2004م.
11. ابن جنّي أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلميّة، د. ط، د. ت.
12. ابن جنّي أبو الفتح عثمان، الخصائص، حققه محمد علي النجار، عالم الكتب، ط1، 1427هـ / 2006م.
13. ابن جنّي أبو الفتح عثمان، اللّمع في العربية، تحقيق سميح أبو مُغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمّان، د. ط، 1988م.

14. ابن جتّي أبو الفتح، المحتسب في تبیین وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتّاح اسماعيل شلبي، وزارة الأوقاف، ج. م. ع، القاهرة، د. ط، 1415هـ/ 1994م.
15. ابن جني، أبو الفتح عثمان، المنصف، شرح كتاب التصريف للمازني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، ط1، 1373هـ/ 1954م.
16. ابن خلدون عبد الرحمن، مقدمة ابن خلدون، الجزء الأول من تاريخ ابن خلدون المسمّى "ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، ضبط خليل شحادة، مراجعة سهيل زكار، دار الفكر، بيروت-لبنان، د. ط، 1421هـ/ 2001.
17. ابن رشيق أبو علي الحسن القيروانيّ الأزديّ، العمدّة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، ط5، 1401هـ/ 1981م.
18. ابن سنان أبو محمد عبد الله الخفاجي، سرّ الفصاحة، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1982م/ 1402هـ.
19. ابن سنان أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد الخفاجي، سرّ الفصاحة، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، ط1، 1982م/ 1402هـ.
20. ابن عصفور علي بن مؤمن، المقرب، تحقيق عبد الستار الجوّاري وعبد الله الجبوري، ط1، 1392هـ/ 1972م.
21. ابن عقيل بهاء الدين، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق وتعليق محمد كامل بركات، جامعة أمّ القرى، م. ع. س. ، ط1، 1402هـ/ 1982م.
22. ابن فارس أحمد بن زكريّا أبو الحسين، الصاحب في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، مطبعة المؤيّد، القاهرة، د. ط، 1328هـ/ 1910م.
23. ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريّا اللغويّ، مجمل اللغة، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1982م.
24. ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريّا، معجم المقاييس في اللغة، حققه شهاب الدين أبو عمرو، دار الفكر، بيروت - لبنان، د. ط، د. ت.
25. ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، شرحه ونشره السيّد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، ط2، 1393هـ/ 1973م.
26. ابن قيّم الجوزيّة شمس الدين أبو عبد الله محمّد، كتاب الفوائد المشوّق إلى علوم القرآن وعلم البيان، قام بتصحيحه محمّد بدر الدين النعساني، الخانجي وشركاه، مصر والأستانة، ط1، 1327هـ.
27. ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائيّ الحيّانيّ الأندلسيّ، شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيّد ومحمد بدوي المختون، د. ط، د. ت.

28. ابن مالك، شرح الكافية الشافية، حققه وقدم له عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة، م. ع. س، ط1، 1402هـ/1982م.
29. ابن مالك، ألفية ابن مالك في النحو والصرف، دار الإيمان، دمشق - بيروت، د. ط، 1351هـ/1932م.
30. ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تح محمد إبراهيم البنّا، دار الاعتصام، ط1، 1399هـ/1979م.
31. ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت لبنان، ط1، 1968.
32. ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، د. ط، د. ت.
33. ابن هشام أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري، شرح قطر الندى وبلّ الصدى ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، د. ط، 1425هـ/2004م.
34. ابن هشام أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ضبط وتحقيق محمد محمد تامر، الزهراء للإعلام العربي.
35. ابن هشام أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية صيدا - بيروت، ط1، 1419هـ/1999م.
36. ابن يعيش، موفق الدين يعيش، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، د. ط، د. ت.
37. أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضرب من كلام العرب، تحقيق رجب عثمان محمد، مراجعة رمضان عبد التّوّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418هـ/1998م.
38. أبو حيّان الأندلسي، التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق حسين هنداي، دار القلم، دمشق، ط1، 1419هـ/1998م.
39. أبو حيّان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، دراسة وتحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1413هـ/1993م.
40. أبو زيد كريمة محمود، علم المعاني دراسة وتحليل، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 1408هـ/1988م.
41. أبو شادي مصطفى عبد السلام، الحذف البلاغي في القرآن الكريم، مكتبة القرآن للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، د. ط، د. ت.
42. أبو الفداء، الكناش في النحو والصرف، دراسة وتحقيق جودة مبروك محمد، مكتبة الآداب، القاهرة، ط2، 1426هـ/2005م.

43. أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، نتائج الفكر في النحو، حققه وعلّق عليه الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوّض، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، ط1، 1412هـ / 1992م.
44. أبو شريفة عبد القادر ولافي حسين، وغطاشة داود، علم الدلالة والمعجم العربي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمّان، ط1، 1409هـ / 1989م.
45. أبو علي محمد بركات حمدي، البلاغة العربيّة في ضوء منهج متكامل، دار البشير، عمّان - الأردن، ط1، 1412هـ / 1992م.
46. أبو المكارم علي، التراكيب الإسناديّة، مؤسّسة المختار، القاهرة، ط1، 1428هـ / 2007م.
47. أبو المكارم علي، الحذف والتقدير في النحو العربي، دار غريب، القاهرة، د. ط، 2008.
48. أبو المكارم علي، مقوّمات الجملة العربيّة، دار غريب، القاهرة، ط1، 2007م.
49. أبو المكارم علي، المدخل إلى دراسة النحو العربيّ، دار غريب، القاهرة، ط1، 2006.
50. أبو موسى محمد محمد، البلاغة القرآنيّة في تفسير الزمخشري وأثرها في الدراسات البلاغيّة، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1408 هـ / 1988 م.
51. أبو موسى محمد محمد، خصائص التراكيب دراسة تحليليّة لمسائل علم المعاني، مكتبة وهبة، القاهرة، ط4، 1416هـ / 1996م.
52. أبو موسى محمد محمد، الإعجاز البلاغي دراسة تحليليّة لتراث أهل العلم، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1418هـ / 1997م.
53. أحمد الصغير محمود، الأدوات النحوية في كتب التفسير، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 1422هـ / 2001م.
54. أحمد محمد خلف الله وسلام محمد زغلول، ثلاث رسائل في إعجاز القرآن للرماني والخطّابي وعبد القاهر الجرجاني في الدراسات القرآنيّة والنقد الأدبي، دار المعارف بمصر.
55. الأزهري خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تحقيق محمّد باسل عيون السود، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، ط1، 1421هـ / 2000م.
56. الأفغانّي سعيد، في أصول النحو، مديريّة الكتب والمطبوعات الجامعيّة، د. ط 1414هـ / 1994م.
57. الأنباري أبو بكر محمد بن القاسم، الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، د. ط، د. ت (في مقدمة الناشر سنة 1988).
58. أيوب عبد الرحمن، دراسات نقدية في النحو العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1957م.

59. البابرّي الشيخ أكمل الدين محمد بن محمد بن محمود بنأحمد، شرح التلخيص، دراسة وتحقيق محمد مصطفى رمضان صوفية، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس-ليبيا، ط1، 1983م.
60. باشا، ابن كمال، أسرار النحو، تحقيق أحمد حسن حامد، دار الفكر، ط2، 1422هـ/ 2002م.
61. الباقلاّني أبو بكر محمد بن الطيّب، إعجاز القرآن، علّق عليه وخرّج أحاديثه أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1417هـ/ 1996م.
62. البدرائي زهران، عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني المفتنّ في العربيّة ونحوها، دار العلم العربي، ط1، 2009.
63. بدوي، أحمد أحمد، من بلاغة القرآن، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، د. ط، 2005م.
64. البرقوقي عبد الرحمن البرقوقي، شرح ديوان المتنبي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1407هـ/ 1986.
65. البسيوني الشيخ محمد البياني، حسن الصنيع في علم المعاني والبيان والبديع، هامش كتاب "الأصول الوافية الموسومة بأنوار الربيع في الصرف والنحو والمعاني والبيان والبديع"، لمحمود العالم المنزلي، مطبعة التقدّم العلمية، مصر، ط1، 1322هـ.
66. بشر، كمال محمد، دراسات في علم اللغة، دار المعارف، القاهرة، ط9، 1986.
67. البطليوسي، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيّد، كتاب الحلّ في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي، د. ط، د. ت.
68. بن عاشور محمد الطاهر، موجز البلاغة، المطبعة التونسية، تونس، ط1، د. ت.
69. بن علّان، محمد الصديقيّ الشافعيّ، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأخيرة، 1974م/ 1394هـ.
70. بنّاني، محمد الصغير، النظريات اللسانية والبلاغية والأدبية عند الجاحظ من خلال البيان والتبيين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
71. التافتازاني، سعد الدين، المطوّل على تلخيص المفتاح، نشر بوسنوي الحاج محرم أفندي، القاهرة، مصر، 1310هـ.
72. التهانوي، محمّد عليّ، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم رفيق العجم، تحقيق علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت - لبنان، ط1، 1996.
73. التوحيدّي أبو حيّان، الإمتاع والمؤانسة، صحّحه وضبطه وشرح غريبه أحمد أمين وأحمد الزين، دار مكتبة الحياة.

74. الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط7، 1418هـ/1998م.
75. الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، كتاب الحيوان، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط2، 1358هـ/1965م.
76. جبر، محمد عبد الله، الأسلوب والنحو، دار الدعوة، الإسكندرية، ط1، 1409هـ/1988م.
77. الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، أسرار البلاغة، قرأه وعلّق عليه محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة، د. ط، د. ت.
78. الجرجاني عبد القاهر، أسرار البلاغة في علم البيان، تصحيح وتعليق محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1409هـ/1988م.
79. الجرجاني عبد القاهر، العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، شرح الشيخ خالد الأزهرى، تحقيق البدر اوي زهران، دار المعارف، القاهرة، ط2، د. ت.
80. الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز في علم المعاني، شكله وشرح غامضه وخرّج شواهده وقدم له ووضع فهارسه ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، 1424هـ/2003م.
81. الجرجاني عبد القاهر، كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية، د. ط، 1982.
82. الجرجاني عليّ بن محمد السيد الشريف، معجم التعريفات، تحقيق ودراسة محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، د. ت، د. ط.
83. الجرجاني، علي بن محمد السيد الشريف، التعريفات، اعتنى به مصطفى أبو يعقوب، مؤسسة الحسني، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1427هـ/2006م.
84. جمال الدين رؤوف، المعجب في علم النحو، دار الهجرة، إيران، قم، د. ط، د. ت، (في المدخل محرم 1397هـ)
85. جمال الدين، مصطفى، البحث النحوي عند الأصوليين، منشورات دار الهجرة، قم - إيران، ط2، 1405هـ.
86. الجندي أبو العباس محمد بن يزيد، البلاغة، تحقيق رمضان عبد التواب، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط2، 1405هـ/1985م.
87. الجندي درويش، نظرية عبد القاهر في النظم، مكتبة نهضة مصر، الفجالة، د. ط، 1960.
88. الجواري أحمد عبد الستار، نحو المعاني، مطبعة المجمع العلمي العراقي، د. ط، 1407هـ / 1987م.
89. الجوهري اسماعيل بن حمّاد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1990.

90. الجويني مصطفى الصاوي، البلاغة العربية تأصيل وتجديد، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1985م.
91. الحاوي، شرح ديوان الفرزدق، دار الكتاب اللبناني، بيروت- لبنان، ط1، 1983.
92. حجازي محمود فهمي، مدخل إلى علم اللغة، دار قباء، القاهرة، د. ط، د. ت.
93. حسان تمام، حسان تمام، الأصول، دراسة إبيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو - فقه اللغة - البلاغة، عالم الكتب، القاهرة، 1420هـ/2000م، د. ط.
94. حسان تمام، البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 1420 هـ / 2000م.
95. حسان تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط3، 1418هـ/ 1998 م.
96. حسان تمام، الخلاصة النحوية، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 1425هـ/2005م.
97. حسان، تمام، اجتهادات لغوية، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1428هـ/2007م.
98. حسان، تمام، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 2000م.
99. حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، عمان، ط1، 2001.
100. حسن عباس، النحو الوافي، دار المعارف بمصر، ط1، د. ت.
101. حسن عون، اللغة والنحو دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة، مطبعة رويال، الإسكندرية، ط1، 1952م.
102. حسين عبد القادر، أثر النحاة في الدرس البلاغي، دار غريب، القاهرة، د ط، 1998م.
103. حماسة محمد عبد اللطيف، التراكيب الإسنادية الجمل: الظرفية - الوصفية - الشرطية، مؤسسة المختار، القاهرة، ط1، 1428هـ / 2007م.
104. حماسة محمد عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، دار غريب، القاهرة، د. ط، 2001م.
105. حماسة محمد عبد اللطيف، النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي-الدلالي، دار الشروق، ط1، 1420هـ/2000م.
106. الحمد علي توفيق والزعبي يوسف جميل، المعجم الوافي في أدوات النحو العربي، دار الأمل، إربد، الأردن، ط2، 1414هـ / 1993م.
107. الحمالوي أحمد بن محمد بن أحمد، شذا العرف في فن الصرف، قدم له وعلق عليه الدكتور محمد عبد المعطي، دار الكيان، الرياض.
108. حمودة، طاهر سليمان، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، إسكندرية، د. ط، 1998.

109. حنوز مبارك، مدخل للسانيات سوسير، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء - المغرب، ط1، 1987م.
110. الخصري محمد الشافعي، حاشية الخصري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، شرحها وعلّق عليها تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1419هـ/1998م.
111. الخطابي أبو سليمان حمّد بن محمّد، بيان إعجاز القرآن، في ثلاث رسائل في إعجاز القرآن للرماني والخطّابي وعبد القاهر الجرجاني في الدراسات القرآنيّة والنقد الأدبي، حقّقها وعلّق عليها محمد خلف الله أحمد ومحمد زغلول سلام، دار المعارف بمصر، ط3، د. ت.
112. الخطيب عبد اللطيف محمد، ابن يعيش وشرح المفصل. جامعة الكويت، ط 1، 1999م.
113. خليفة، حاجي، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.
114. خليل حلمي، الكلمة دراسة لغويّة معجمية، دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندريّة، ط2، 1998
115. الخوارزمي القاسم بن الحسين، شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخميم، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، ط1، 1990.
116. خير بك مها ناصر، النحو العربي والمنطق الرياضي التأسيس والتأصيل، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ط2، 2014.
117. الداية، فايز، علم الدلالة العربيّ النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، د. ط، د. ت.
118. دكّ الباب جعفر، الموجز في شرح دلائل الإعجاز في علم المعاني، مطبعة الجليل، دمشق، 1980م.
119. دمشقيّة عفيف، المنطلقات التأسيسية والفنيّة إلى النحو العربي، معهد الإنماء العربي، طرابلس، ليبيا، فرع لبنان، ط1، 1978.
120. الراجحي عبده، النحو العربي الحديث بحث في المنهج، دار النهضة العربيّة، بيروت، 1979، د. ت.
121. الرازي فخر الدين بن محمد بن عمر بن الحسين، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق وتعليق نصر الله حاجي مفتي أوغلي، دار صادر، بيروت، ط1، 1424هـ/2004م.
122. الرازي محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، مختار الصحاح، دار الكتب العربية، بيروت، د. ط، د. ت.
123. الرازي محمد فخر الدين بن ضياء الدين عمر، التفسير الكبير، دار الفكر، بيروت، ط 2، 1398هـ/1987م.

124. الرضيّ محمد بن الحسن الإستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، دراسة وتحقيق حسن بن محمد بن إبراهيم الحفطي، ويحيى بشير مصري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، م. ع. س. هجر للطباعة والنشر، إمبابة، مصر، ط1، 1414هـ/1993م.
125. رفيده، إبراهيم عبد الله رفيده، النحو وكتب التفسير، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراتة، ط3، 1990م.
126. روي، صلاح، النحو العربيّ نشأته تطوّره مدارسه رجاله، دار غريب، القاهرة، د. ط، 2002.
127. الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن الأندلسي، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2، د. ت.
128. الزجّاجي، أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1399هـ/1979م.
129. الزجّاجي، أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط5، 1986.
130. الزركشيّ بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، ط3، 1404هـ/1984م.
131. الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمر، المفصل في علم العربيّة، تحقيق سعيد محمود عقيل، دار الجيل، بيروت-لبنان، ط1، 1424هـ/2003م.
132. الزمخشريّ جار الله أبو القاسم محمود بن عمر، أساس البلاغة، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، ط1، 1422هـ/2001م.
133. الزمخشري جار الله أبو القاسم محمود بن عمر، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق وتعليق دراسة عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 1418هـ / 1998م.
134. الزملكانيّ ابن الخطيب كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف الأنصاريّ، المجيد في إعجاز القرآن المجيد، دراسة وتحقيق شعبان صالح، دار الثقافة العربيّة، القاهرة، ط1، 1440هـ/1989م.
135. الزنّاد الأزهر، دروس في البلاغة العربيّة نحو رؤية جديدة، المركز الثقافي العربي، بيروت، العربيّة للنشر، تونس، ط1، 1992.
136. الزهري نعيمة، التعجب في اللغة العربيّة طبيعته ووظائفه وبنياته، دار الفرقان للطباعة والنشر، المغرب، 2009.
137. الزوبعي طالب محمد إسماعيل، البلاغة العربيّة، علم المعاني بين بلاغة القدامى وأسلوبية المحدثين، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، د. ط، د. ت.

138. ساسي عمّار، المدخل إلى دراسة النحو البلاغة في إعجاز القرآن الكريم، عالم الكتب الحديث، إربد - الأردن، ط1، 2007م.
139. الساقى مصطفى فاضل، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة، د. ط، 1397هـ / 1977م.
140. سالم محمد إبراهيم محمد، فريدة الدهر في تأصيل القراءات العشر، دار البيان العربي، الأزهر، د. ط، د. ت.
141. السامرائي إبراهيم، النحو العربي نقد وبناء، تقديم صبحي الصالح، دار صادق، بيروت، د. ط، 1968م.
142. السامرائي ابراهيم، النحو العربي، نقد وبناء، دار عمّار، عمّان، دار البيارق، لبنان، بيروت، ط1، 1418 هـ / 1997 م.
143. السامرائي إبراهيم، من سعة العربية، دار الجيل، بيروت ط1، 1994م.
144. السامرائي ابراهيم، النحو العربي في مواجهة العصر، دار الجيل، بيروت، ط1، 1415هـ/1995م.
145. السامرائي فاضل صالح، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، دار الفكر، عمّان، ط2، 1427هـ/2007م.
146. السامرائي فاضل صالح، معاني النحو، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، ط. 2، 1423هـ/2003م.
147. السعران محمود، علم اللغة مقدّمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت، د. ط، د. ت.
148. السكاكي أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي، مفتاح العلوم، تقديم أكرم عثمان يوسف، دار الرسالة، ط1، 1400هـ/1981م.
149. السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن عليّ، مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه وعلّق عليه نعيم زرزور، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، ط1، 1403هـ/1983م.
150. السمين الحلبي أحمد بن يوسف، الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، د. ط، د. ت.
151. سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، د. ت.
152. السيوطي جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلميّة، الكويت، د. ط، 1399هـ/1979م.
153. السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلميّة، بيروت. لبنان، ط1، 1418هـ/1998م.

154. السيوطي جلال الدين، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق مركز الدراسات القرآنية، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، م. ع. س، د. ط، د. ت.
155. السيوطي جلال الدين، الأشباه والنظائر، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1406هـ/ 1985م.
156. السيوطي جلال الدين، شرح القصيدة الكافية في التصريف، تح. ناصر حسين علي، المطبعة التعاونية بدمشق، د. ط، 1989م/ 1409هـ.
157. السيوطي عبد الرحمن جلال الدين، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلق حواشيه محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجادي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، د. ط، د. ت.
158. السيوطي، جلال الدين، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط2، 1399هـ/ 1979م.
159. السيوطي، جلال الدين، كتاب الاقتراح في علم أصول النحو، قدم له وضبطه وصححه وشرحه وعلق حواشيه وفهرسه أحمد سليم الحمصي ومحمد أحمد قاسم، جروس برس، ط1، 1988م.
160. شاكر محمود محمد، مداخل إعجاز القرآن، مطبعة المدني بمصر، ط1، 2002م/ 1423هـ.
161. شامية أحمد، خصائص العربية والإعجاز القرآني في نظرية عبد القاهر الجرجاني اللغوية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1995م.
162. شعير، محمد رزق، الوظائف الدلالية للجملة العربية، تقديم عبده الراجحي، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 1428هـ/ 2007م.
163. الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان الأعم، المخترع في إذاعة سرائر النحو، حققه حسن بن محمود هنداوي، دار كنوز إشبيلية، الرياض، ط1، 1427هـ/ 2006م.
164. الشوا أمين، الجامع لإعراب جمل القرآن، مكتبة الغزالي، دمشق، ودار الفيحاء، بيروت، ط1، 1421هـ/ 2000م.
165. صابر بكر أبو السعود، في نقد النحو العربي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الجيزة، د. ط، 1988.
166. الصافي خديجة محمد، نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية، دار السلام، القاهرة، ط1، 1429هـ/ 2008م.
167. الصالح خلود صالح عثمان، أساليب نحوية جرت مجرى المثل دراسة تركيبية دلالية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، م. ع. س، ط1، 1425هـ.
168. الصبان، محمد علي، حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، سيدنا الحسين، القاهرة، د. ط، د. ت.

169. الصعيدي عبد المتعال، البلاغة الغالية، تقديم ومراجعة عبد القادر حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، ط2، 1411هـ/ 1991م.
170. الصعيدي عبد المتعال، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، مكتبة الآداب، د. ط، 1999م.
171. صلاح شعبان، الجملة الوصفية في النحو العربي، دار غريب، القاهرة، 2004، د. ط.
172. الصيمري أبو محمد عبد الله، التبصرة والتذكرة، تحقيق فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر، دمشق، ط1، 1402 هـ/ 1982م.
173. الضامن حاتم صالح، نظرية النظم تاريخ وتطور، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، 1979م.
174. ضناوي محمد أمين، المعجم الميسر في القواعد والبلاغة والإنشاء والعروض، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان، ط1، 1420هـ/ 1999م.
175. ضيف شوقي. انظر: المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط7، د. ت.
176. ضيف شوقي، البلاغة تطور وتاريخ، دار المعارف، القاهرة، د. ت (كتبت المقدمة سنة 1965)، د. ط.
177. ضيف شوقي، النقد، دار المعارف، القاهرة، ط5، د. ت. (في المقدمة: 01/12/1954م).
178. ضيف شوقي، تجديد النحو، دار المعارف، القاهرة، ج م ع، ط6، 2013
179. طبانة بدوي، معجم البلاغة العربية، دار المنارة، جدة ودار الرفاعي، الرياض، ط2، 1401هـ/ 1981م.
180. طبل حسن، علم المعاني في الموروث البلاغي تأصيل وتقييم، مكتبة الإيمان، المنصورة، ط2، 1425هـ/ 2004م.
181. طنطاوي، الشيخ محمد، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، القاهرة، ط2، د. ت.
182. العاكوب عيسى علي والشتيوي علي سعد، الكافي في علوم البلاغة العربية، دار الهناء، بنغازي ط1، 1993.
183. عامر فتحي أحمد، فكرة النظم بين وجوه الإعجاز في القرآن الكريم، منشأة المعارف، الإسكندرية، د. ط، 1991.
184. عبادة محمد إبراهيم، الحملة العربية مكوثاتها أنواعها تحليلها، مكتبة الآداب، القاهرة، ط4، 1428هـ/ 2007م.
185. عباس فدا هيفاء عثمان، زيادة الحروف بين التأيد والمنع وأسرارها البلاغية في القرآن الكريم، دار القاهرة، ط1، 2000م/ 1421هـ.
186. عباس فضل حسن، البلاغة فنونها وأفنانها، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط4، 1417هـ/ 1997م.

187. عبد التّوّاب رمضان، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1417هـ/ 1997م.
188. عبد التّوّاب رمضان، فصول في فقه العربيّة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط6، 1420هـ/ 1999م.
189. عبد الحميد محمّد محيي الدين، عدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، هامش أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، مطبعة السعادة، مصر، ط5، 1967
190. عبد الرازق حسن إسماعيل، لآلئ التبيان في المعاني والبديع والبيان، مكتبة الكلّيات الأزهرية، القاهرة، ط1، 1405هـ/ 1985م.
191. عبد المطالب محمد، البلاغة العربية قراءة أخرى، مكتبة لبنان ناشرون، الشركة المصرية العالمية للنشر. لونجمان، ط1، 1997.
192. عبد المطالب محمد، البلاغة والأسلوبية، مكتبة لبنان ناشرون، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، ط1، 1994.
193. عتيق عبد العزيز، علم المعاني، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 1430هـ/ 2009م.
194. عرفة عبد العزيز عبد المعطي عرفة، من بلاغة النظم العربي دراسة تحليليّة لمسائل علم المعاني، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1405هـ/ 1984م.
195. عرفة عبد العزيز عبد المعطي، قضية الإعجاز القرآني وأثرها في تدوين البلاغة العربية، عالم الكتب، الطبعة الأولى، 1985م.
196. عز الدين بن عبد العزيز بن عبد السلام، مجاز القرآن، تح مصطفى محمد حسين الذهبي، تحقيق أحمد زكي يمان، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، 1419هـ/ 1999م.
197. العسكري أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل، كتاب الصناعتين الكتابة والشعر، مطبعة محمود بك، الأستانة، ط1 1320هـ.
198. العسكري أبو هلال، الفروق اللغوية، إعداد عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط2، 1419هـ/ 1998م.
199. العسكري، أبو هلال، ديوان المعاني، شرح وضبط أحمد حسن بسج، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، ط1، 1414هـ/ 1994م.
200. عضيمة محمد عبد الخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة، 1404هـ.
201. عطية مختار، الإيجاز في كلام العرب، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، د ط، د ت.
202. عكاوي إنعام فوّال، المعجم المفصل في علوم البلاغة البديع والبيان والمعاني، مراجعة أحمد شمس الدين، طبعة جديدة منقحة، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، ط2، 1412هـ/ 1996م.

203. العُكْبُرِيُّ أبو البقاء عبد الله بن الحسين، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق محمد علي البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، د. ط، د. ت.
204. العُكْبُرِيُّ أبو البقاء عبد الله بن الحسين، إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، للعكبري، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، د. ط، د. ت.
205. علّام عبد العاطي غريب، دراسات في البلاغة العربية، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط1، 1997م.
206. العلويّ هبة الله بن عليّ بن محمد بن حمزة الحسنيّ، أمالي ابن الشجريّ، تحقيق ودراسة محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1413هـ/1992م.
207. العلويّ يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم اليمنيّ، الطراز المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، دار الكتب الخديويّة، مصر، د. ط. 1332هـ/1914م،
208. العماري علي محمد حسن، قضية اللفظ والمعنى وأثرها في تدوين البلاغة العربية إلى عهد السكاكي (555-626هـ)، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 1420هـ. 1999م.
209. عمايرة خليل أحمد، في التحليل اللغويّ، مكتبة المنار، الأردن، الزرقاء، ط1 / 1407هـ 1987م.
210. عمايرة خليل أحمد، في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق، علم المعرفة، جدّة، م. ع. س، ط1، 1404هـ/1983م.
211. عوض إبراهيم، مُنْكَرُو المجاز في القرآن والأسس التي يستندون إليها، مكتبة زهراء الشرق، دار الفردوس للطباعة، القاهرة، 1420هـ/2000م.
212. عيد رجاء، فلسفة البلاغة بين التقنية والتطور، منشأة المعارف، الإسكندرية، ط2، د. ت.
213. الغلابيني مصطفى، جامع الدروس العربية، عناية كوكب ديب دياب، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس. لبنان، ط1، 2004م.
214. الفارسي أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحويّ، الإيضاح، تحقيق ودراسة كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت - لبنان، ط2، 1416هـ/1996م.
215. الفارسي أبو علي الحسن بن أحمد، التكملة، الجزء الثاني من الإيضاح العضدي، تحقيق حسن شاذلي فريهود، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، د. ط، 1984.
216. الفارسيّ أبو علي النحويّ، المسائل المشكّلة المعروفة بالبغداديات، تح صلاح الدين عبد الله السيكاوي، صمطبة العاني، بغداد، د. ط، د. ت.
217. الفارسي أبو علي، التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق وتعليق عوض بن حمّد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة ط1، 1410هـ/1990م.

218. الفاكهي، عبد الله بن أحمد المكي، شرح كتاب الحدود في النحو، تحقيق المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبه، القاهرة، ط2، 1414هـ / 1993م.
219. الفراهيدي الخليل بن أحمد، كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، د. ط، د. ت.
220. الفراهيدي الخليل بن أحمد، كتاب الجمل في النحو، تحقيق فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، ط1، 1405هـ / 1985م.
221. فريحة أنيس، نظريات في اللغة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ط2، 1981.
222. الفوزان عبد الله بن صالح، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، دار المسلم، د. ط، د. ت، (في إحدى البطاقات الفنية للكتاب ط1، 1998م).
223. فيود بسيوني عبد الفتاح، علم المعاني دراسة بلاغية ونقدية لمسائل المعاني، مؤسسة المختار، القاهرة، ط1، 1419هـ / 1998م.
224. القاضي عبد الجبار أبو الحسن الأسد آبادي، المغني في أبواب التوحيد والعدل، تقويم أمين الخولي، إعجاز القرآن، د. ط، د. ت.
225. القرطبي أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن تفسير القرطبي، خرّج أحاديثه محمد بن عيادي بن عبد الحليم وأحمد بن شعبان بن أحمد، مكتبة الصفا، القاهرة، ط1، 1425هـ / 2005م.
226. القزويني الخطيب، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق وتعليق وفهرسة غريد الشيخ محمد وإيمان الشيخ محمد، دار الكتاب العربي، بيروت/ لبنان، ط1، 1425هـ / 2004م.
227. القزويني جلال الدين محمد بن عبد الرحمن الخطيب، التلخيص في علوم البلاغة، ضبطه وشرحه عبد الرحمن البرقوقي، دار الفكر العربي، د. ط، د. ت، (يفهم من المقدمة أنها ط2، 1350هـ / 1932م).
228. قلقيلة عبده عبد العزيز، البلاغة الاصطلاحية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط3، 1412هـ / 1992م.
229. كشك أحمد، من وظائف الصوت اللغوي محاولة لفهم صرفي ونحوي ودلالي، دار غريب، القاهرة، ط1، 2006.
230. الكفوي أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، إعداد ووضع عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت - لبنان، ط2، 1419هـ / 1998م.
231. لاشين عبد الفتاح، بلاغة القرآن في آثار القاضي عبد الجبار، للمؤلف، ط. دار الفكر العربي، د. ط، د. ت.

232. لاشين، عبد الفتاح، التراكيب النحويّة من الوجهة البلاغيّة عند عبد القاهر، دار المريخ، الرياض-السعودية، د. ط، د. ت.
233. اللبدي، محمّد سمير نجيب، معجم المصطلحات النحويّة والصرفيّة، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ودار الفرقان، عمّان، الأردن، ط1، 1405هـ/ 1985م.
234. الماضي سامي، الدلالة النحوية في كتاب المقتضب للمبرّد، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 1430هـ/ 2009م.
235. المبرّد أبو العباس محمد بن يزيد، كتاب المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، لجنة إحياء التراث الإسلاميّ، القاهرة، ط2، 1399هـ/ 1979م.
236. مبروك عبد الوارث سعيد، في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية، دار القلم، الكويت، ط1، 1406هـ/ 1985م.
237. المجذوب عز الدين، المنوال النحوي العربي قراءة لسانیّة جديدة، كلّية الآداب- سوسة، الجمهوريّة التونسيّة، ط1، 1998.
238. مجموعة من المؤلفين، المنجد في اللغة والأعلام، دار المشرق، بيروت، ط27، 1984.
239. محمود سليمان ياقوت، مصادر التراث النحوي، دار المعرفة الجامعيّة، مصر، د. ط، 2003.
240. المخزومي مهدي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط. 2، 1377هـ/ 1985م.
241. المخزومي مهدي، النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، مطبة البابي الحلبي بمصر، ط1، 1386هـ/ 1966م.
242. المرادي الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1413هـ/ 1992م.
243. المراغي أحمد مصطفى، تاريخ علوم البلاغة والتعريف برجالها، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط1، 1369هـ/ 1950م.
244. المراغي أحمد مصطفى، علوم البلاغة البيان والمعاني والبيدع، دار القلم، بيروت- لبنان، د. ط، د. ت.
245. المرزوقي أبو علي، شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، علّق عليه وكتب حواشيه غريد الشيخ، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ/ 2002م.
246. المرزوقيّ أبو عليّ أحمد بن محمّد الحسن، شرح ديوان الحماسة، نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، القسم1، ط1، 1433هـ/ 1991م

247. مرعي عبد القادر خليل، أساليب الجملة الإفصاحية في النحو العربي دراسة تطبيقية في ديوان الشابي، مؤسسة رام للتكنولوجيا، عمان، د. ط، د. ت.
248. المسدي عبد السلام، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، تونس، ط2، 1986م.
249. المصري ابن أبي الأصبع، تحرير التعبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، تقديم وتحقيق حفني محمد شرف، د. ط، د. ت، (في التصدير: القاهرة 1383هـ).
250. المصري فتح الله صالح، الأدوات المفيدة للتنبيه في كلام العرب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988م، د. ط.
251. مصري يحيى بشير، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، م. ع. س، ط1، 1417هـ/1996م.
252. مصطفى إبراهيم، إحياء النحو، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1959م.
253. مطلوب أحمد، بحوث بلاغية، مطبوعات المجمع العلمي، بغداد، د. ط. 1417هـ /1996م،
254. مطلوب أحمد، دراسات بلاغية ونقدية، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، د. ط، د. ت (في المقدمة ذكر سنة 1399هـ /1978م).
255. مطلوب أحمد، عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده، وكالة المطبوعات، الكويت، ط1، 1393هـ/1973م.
256. معروف نايف، الموجز الكافي في علوم البلاغة والعروض، دار بيروت المحروسة، ط2، 1997م.
257. مندور محمد، النقد المنهجي عند العرب ومنهج البحث في الأدب واللغة مترجم عن الأستاذين لانسون وماييه، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، د. ط، 1996.
258. المنزلي محمود العالم ، الأصول الوافية الموسومة بأنوار الربيع للشيخ مطبعة التقدم العلمية، مصر، ط1، 1322هـ.
259. الميداني عبد الرحمن حسن حبنكة، البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، ط1، 1416هـ/1996م.
260. ناصف حفني، محمد دياب، سلطان محمد، مصطفى طوموم، دروس البلاغة، مكتبة المدينة، كراتشي، ط1، 1428هـ/2007م.
261. نحلة محمود أحمد، التعريف والتتكير بين الدلالة والشكل، دار التوني للطباعة والنشر، ط1، 1997م.
262. النيلي تقى الدين إبراهيم بن الحسين، الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية، تحقيق محسن بن سالم العميري، جامعة أمّ القرى، مكة المكرمة، م. ع. س، ط1، 1420هـ.

263. هارون عبد السلام محمد، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط. 5، 1421هـ/2001م.
264. الهاشمي السيد أحمد، القواعد الأساسية للغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، د. ط، د. ت.
265. الهاشمي سيد أحمد، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع، ضبط وتدقيق وتوثيق يوسف الصميلي، المكتبة العصرية صيدا - بيروت، ط1، 1990م.
266. وجدي، محمد فريد، دائرة معارف القرن العشرين، الرابع عشر. العشرين، دار الفكر، بيروت، د، ط، د. ت.
267. الوراق أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب إسحاق، كتاب الفهرست للندیم، تحقيق رضا تجدد، د. ط، د. ت.
268. الوراق عبد الله، علل النحو، تحقيق محمود محمد محمود تصار، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1422هـ/2002م.
269. ياقوت أحمد سليمان، الأفعال غير المتصرفة وشبه المتصرفة، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية، د. ط، 1989م.
270. يعقوب إميل بديع وعاصي ميشال، المعجم المفصل في اللغة والأدب، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1987.
- قائمة المراجع الأجنبية والمترجمة:
271. Henri Fleish. Traité de philologie Arabe. Volume 2. Far El-Machreq. Beyrouth. 1979.
272. STEPHEN ULLMAN، words and their use، دور الكلمة في اللغة، ترجمة كمال محمد بشر، مكتبة الشباب، بالنيرة، د. ط، د. ت.
273. Bergstrasser برجستراسر، التطور النحوي للغة العربية، أخرجه وصححه وعلق عليه رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1423هـ/2003م.
274. John Lyons. Semantics. جون لاينز، علم الدلالة، ترجمة محمد عبد الحليم الماشطة وحليم حسين فالح وكاظم حسين باقر، مطبعة جامعة البصرة، 1980.
275. Ferdinand De Saussure. Cours de linguistiques générales. فردينانده سوسر، محاضرات في الألسنية العامة، ترجمة يوسف غازي ومجيد النصر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، د. ط، 1986.
276. (Mario pei)، (A basic introduction to the science of language)، ماريو باي، أسس علم اللغة، ترجمة وتعليق أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط8، 1419هـ/1998م.

قائمة الرسائل والأطاريح:

277. ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله، تلقين المتعلم من النحو، تحقيق ودراسة محمد هداية الله، سلامة الله محمد، رسالة ماجستير، جامعة أمّ القرى، مكة المكرمة، م. ع. س، 1406هـ / 1986م.
278. أبو شعيشع رمضان محمود عمر، اختيارات ابن القواس ت 696هـ في كتابه شرح الكافية عرض ومناقشة، رسالة لنيل درجة العالمية "الدكتوراه"، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية، قسم اللغويات، 1426هـ / 2005م.
279. با بكر أحمد خالد، القراءات عند ابن جرير الطبري في ضوء اللغة والنحو كما وردت في كتابه "جامع البيان عن تأويل آي القرآن"، رسالة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة أمّ القرى، مكة المكرمة، م. ع. س. 1403هـ / 1983م.
280. بابو غياث محمد، الجملة الإنشائية بين التركيب النحوي والمفهوم الدلالي، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية، جامعة تشرين، قسم اللغة العربية، 2009.
281. الثبتي، محمد بن سعيد بن إبراهيم، موقف الأزهر من كتاب الجهرة دراسة وتقويم، بحث مقدّم لنيل درجة الدكتوراه، جامعة أمّ القرى، م. ع. س، 1414هـ.
282. الحمصي محمد طاهر، الجملة بين النحو والمعاني، رسالة لنيل درجة الدكتوراه، إشراف مازن المبارك، جامعة دمشق، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، 1410هـ / 1989م.
283. الخالدي سارة عبد الله، أثر السياق في العلاقات النحوية عند سيبويه مع دراسة مقارنة بالتراث النحوي العربي والمناهج اللغوية الحديثة، رسالة ماجستير، الجامعة الأمريكية في بيروت، بيروت - لبنان، حزيران 2006م.
284. الدراويش حسين أحمد علي، النظم القرآني في سورة البقرة دراسة في الدلالة والأسلوب، رسالة دكتوراه، إشراف د. إبراهيم السامرائي، الجامعة الأردنية، 1986م.
285. سلطان عبد الله عثمان عبد الرحمن، جهود المنتجب الهذاني اللغوية من خلال كتابه الفريد في إعراب القرآن المجيد، رسالة دكتوراه، جامعة أمّ القرى، مكة المكرمة، 1421هـ / 2000م.
286. الصاعدي سعود بن عبيد الله بن عابد، الضمير المستتر في الدرس النحوي، رسالة مقدّمة لنيل درجة الدكتوراه، 1430هـ / 2009م، جامعة أمّ القرى، مكة المكرمة، م. ع. س. السعودية.
287. الصرايرة نوح عطا الله، التعريف والتكثير بين النحويين والبلاغيين دراسة دلالية وظيفية، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، 2007.
288. الصميلي حمّود بن محمد بن منصور، النقد في القرن الأول الهجري بينائه واتجاهاته وقضاياها رسالة لنيل درجة الدكتوراه، إشراف عبد الحكيم حسان عمر، جامعة أمّ القرى، م. ع. س، 1414هـ / 1994م.

289. عبد الرحمن السليمان العثيمين، العكبري أبو البقاء، كتاب التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق ودراسة، بحث لنيل درجة الماجستير، إشراف أحمد مكّي الأنصاري، جامعة الملك عبد العزيز، م. ع. س، 1396هـ/1976م.
290. الغامدي محمد سعيد صالح ربيع اعتراضات ابن يعيش على آراء الزمخشري النحوية والصرفية في كتاب شرح المفصل، رسالته لنيل درجة الدكتوراه، جامعة أم القرى بمكة المكرمة سنة 1419هـ.
291. محمد طاهر الحمصي، الجملة بين النحو والمعاني، رسالة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة دمشق، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، 1410هـ/1989م.
292. مرعي عبد القادر العلي الخليل، الجملة الإفصاحية في ديوان الشابي دراسة منهجية تطبيقية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الآداب والعلوم تالإنسانية والاجتماعية، دائرة اللغة العربية وآدابها، 1986م.
293. موسى محمد بن حسن بن عقيل، معترك الأقران في إعجاز القرآن للإمام جلال الدين السيوطي منهجه ومنزلته بين كتب الإعجاز، بحث مقدّم لنيل درجة الدكتوراه من جامعة أم القرى، م. ع. س، 1416هـ/1996م.
294. الميساوي عمارة امحمد أبو زيد، الأساليب الإفصاحية في دواوين شعراء المعلقات العشر دراسة نحوية دلالية، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم.
- المجلات والدوريات:**
295. أبو جري عدنان خلف، الخلاف بين النحويين في صيغة (ما أفعل) للتعجب، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، العدد 6، 1414 هـ/1993م.
296. الجوة أحمد، معاني النحو ومعاني البلاغة في كتب عبد القاهر الجرجاني، أعمال ندوة عبد القاهر الجرجاني، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفافس، تونس، 1998م.
297. الحناش محمد، ملاحظات حول التعابير المسكوكة في اللغة العربية، التواصل اللساني، المغرب، المجلد 3، العدد 1، مارس 1991.
298. سعد محمود توفيق محمد، نظرية النظم الجرجانية، مجلة كلية اللغة العربية جامعة الأزهر الشريف، المنوفية شبين الكوم، عدد 21، سنة 1423هـ.
299. الصماري محمد عمر، النحو والنظم عند عبد القاهر الجرجاني، أعمال ندوة عبد القاهر الجرجاني، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة صفافس، 1998م.
300. نعيم مزيد إسماعيل ومرجان روفائيل، أبو الحسين ابن الطراوة وآراؤه في النحو والصرف، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، مج27، عدد2، 2005م.

فهرس الآيات

الصفحة	السورة	طرف الآية
62	(المائدة، 69)	﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّٰدِقُونَ ... ﴾
149	(الإخلاص، 1)	﴿ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾
149	(الأنبياء، 3)	﴿ لَا إِلَهَ قُلُوبُهُمْ ﴾
149	(هود، 103)	﴿ ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ النَّاسُ ﴾
149	(البلد، 14 و 15)	﴿ أَرْطَطْعُمْ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۝ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ۝ ﴾
185	(القمر، 7)	﴿ خُشْعًا أَبْصَرُهُمْ ﴾
185	(لمعار، 44)	﴿ خَشِيعَةً أَبْصَرُهُمْ ﴾
186	(الذاريات، 25)	﴿ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ ﴾
186	(الأنبياء، 3)	﴿ لَا إِلَهَ قُلُوبُهُمْ ﴾
191	(المنافقون، 1)	﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ ﴾
192	(الأنفال، 2)	﴿ وَإِذَا ثَلَيْتَ عَلَيْهِمْ ءَايَتَهُ رَأَوْهُمْ يُبْهِتُونَ ﴾
193	(محمد، 21)	﴿ فَإِذَا عَزَمَ الْأَمْرُ ﴾
193	(البقرة، 16)	﴿ فَمَا رِيحَتِ تَجَدَّرْتُهُمْ ﴾
201	(البقرة، 5)	﴿ أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾
202	(الرعد، 5)	﴿ وَأُولَٰئِكَ الْأَعْلَىٰ فِي أَغْنَاهُمْ وَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾
203	(طه، 18)	﴿ هِيَ عَصَايَ ﴾
203	(طه، 18)	﴿ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَىٰ غَنِيٍّ وَلِيَ فِيهَا مَقَارِبُ أُخْرَىٰ ﴾
203	(الشعراء، 71)	﴿ قَالُوا تَعْبُدُوا أَصْنَامًا فَظَلُّ لَهَا عَٰكِفِينَ ﴾
204	(الشعراء، 70)	﴿ مَا تَعْبُدُونَ ﴾
207	(الأنبياء، 62)	﴿ ءَأَنْتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِءَالِهَتِنَا يَا إِلَٰهَ الْهِمِ ﴾
207	(الأنبياء، 63)	﴿ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا ﴾
208	(الكهف، 18)	﴿ وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾
208	(الحج، 38)	﴿ إِنَّ اللَّهَ يُدْفِعُ عَنِ الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾
209	(الزخرف، 9)	﴿ وَلَٰكِن سَأَلْتَهُم مِّنْ خَلْقِ السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ لَيَقُولُنَّ خَلَقْنَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ ﴾
215	(النحل، 86)	﴿ وَجَعَلَ لَكُم سَرَائِلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ ﴾

- ﴿ قُلْ إِنْ أَقْرَبْتُمْ فَقُلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَأَنَا بَرِيءٌ مِّمَّا يُجْرِمُونَ ﴾ (هود، 35) 216
- ﴿ فَلْيَأْتِنَا بِآيَةٍ كَمَا أُرْسِلَ الْأَوَّلُونَ ﴾ (الأنبياء، 5) 216
- ﴿ قَدْ كَانَتْ لَكُمْ آيَةٌ فِي فَعْتَيْنِ الْأَتَقَاتِ فَنَّهُ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى ﴾ (آل عمران، 13) 216
- ﴿ وَسَلِّ الْقَرْيَةَ ﴾ (يوسف، 82) 217
- ﴿ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ مَا أُرْسِلُ بِهِ إِلَيْكُمْ ﴾ (هود 57) 218
- ﴿ وَسَلِّ الْقَرْيَةَ ﴾ (يوسف، 82) 219
- ﴿ فَذَلِكَ الَّذِي لُْمُنْنِي فِيهِ ﴾ (يوسف، 32) 221
- ﴿ قَالُوا سَلَامًا ﴾ (الفرقان، 63) 222
- ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا ﴾ (النحل، 30) 222
- ﴿ قَالَ سَلَمٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ ﴾ (الذاريات، 25) 222
- ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمِيتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخَنَزِيرِ ﴾ (المائدة، 3) 224
- ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ (النساء، 23) 224
- ﴿ لَا يَنْهَيْكُمْ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ ... ﴿٨﴾ إِنَّمَا يَنْهَيْكُمْ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ ﴾ (المتحنة، 8 و 9) 224
- ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾ (الفجر، الآية 22) 225
- ﴿ فَذَلِكَ الَّذِي لُْمُنْنِي فِيهِ ﴾ (يوسف، الآية 32) 225
- ﴿ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا ﴾ (يوسف، الآية 30) 225
- ﴿ تُرِيدُ فَتَهَا عَنْ نَفْسِهِ ﴾ (يوسف، الآية 30) 225
- ﴿ لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَا تَبْعَكُمْ ﴾ (آل عمران، الآية 167) 225
- ﴿ لَا تَقْرَأُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى ﴾ (النساء، 43) 226
- ﴿ عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ ﴾ (المائدة، 105) 226
- ﴿ أَجْعَلِ الْأَلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا ﴾ (ص، 5) 226
- ﴿ إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ ... ﴾ (يوسف، 37) 226
- ﴿ وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَائِي ﴾ (يوسف، 38) 226
- ﴿ تَاللَّهِ تَفَتَرُوا نَذْكُرُ يَوْسُفَ ﴾ (يوسف، 85) 227
- ﴿ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ ﴾ (الأحزاب، 35) 228
- ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ ﴿١١﴾ نَارٌ حَامِيَةٌ ﴾ (القارعة، 10 و 11) 230
- ﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ﴾ (الفرقان، 41) 230
- ﴿ فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةُ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا ﴾ (الشمس، 13) 230

- ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَلَيْتُنَا نَرُدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بِمَا كَذَّبَ رَبُّنَا وَنَكُونُ
يُوسُفُ أَعْرَضَ عَنْ هَذَا﴾ (27) (الأنعام، 231)
- ﴿رَبِّ قَدْ ءَاتَيْتَنِي مِنَ الْمَلِكِ﴾ (يوسف، الآية 29) (231)
- ﴿وَنَادَوْا بِمَمْلِكٍ لِّيَقْضِيَ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ (يوسف، الآية 101) (231)
- ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ (الزخرف، الآية 77) (232)
- ﴿وَأَصْلَ فِرْعَوْنَ قَوْمَهُ وَمَا هَدَىٰ﴾ (الفاتحة، 5) (232)
- ﴿ثُمَّ اجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَىٰ﴾ (طه، 79) (233)
- ﴿وَالصُّحْحَىٰ ۝ وَاللَّيْلُ إِذَا سَجَىٰ ۝ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ (طه، 122) (233)
- ﴿وَالْفَجْرِ ۝ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ۝ وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ ۝ وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ (الضحى، 1 إلى 3) (233)
- ﴿لِيُنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ﴾ (الفجر، 1 إلى 4) (233)
- ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَصْحَابُكَ وَأَبَىٰ ۝ وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾ (الكهف، 2) (234)
- ﴿فَلَوْ شَاءَ لَهَدَيْتُكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (النجم، 43، 44) (234)
- ﴿وَلَوْ شَاءَ لَهَدَيْتُكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (الأنعام، 149) (236)
- ﴿لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهُمْ لَاتَخَذَتْهُ﴾ (النحل، 09) (236)
- ﴿لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا لَأَصْطَفَىٰ﴾ (الأنبياء، 17) (236)
- ﴿لَيَقُولَنَّ اللَّهُ﴾ (الزمر، 4) (236)
- ﴿سَرَّيْلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ﴾ (الزمر، الآية 38) (237)
- ﴿وَلَمْ أَكْ بِغَيًّا﴾ (النحل، الآية 81) (237)
- ﴿وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً﴾ (مريم، 20) (244)
- ﴿تَظْهَرُونَ عَلَيْهِم بِالْإِثْمِ وَالْعُدُوبِ﴾ (النساء، 40) (244)
- ﴿فَمَا أَطْلَعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ﴾ (البقرة، 85) (245)
- ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ (الكهف، 97) (245)
- ﴿فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرِهَا﴾ (النبأ، 1) (245)
- ﴿لِي تُوَدُّونِي﴾ (النازعات، 43) (245)
- ﴿يَمُنُونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا﴾ (الصف، 5) (245)
- ﴿أَبْعِدْكُمْ أَنكُمْ إِذَا مِتُّمْ﴾ (الحجرات، 17) (247)
- ﴿وَلَئِنْ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾ (المؤمنون، 35) (247)
- ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ (المؤمنون، 52) (247)
- ﴿وَأَنَّ الْجَنَّةَ﴾ (الجن، 18) (247)

- 248 ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ (طه، 91)
- 248 ﴿لِيُغْفَرَ لَكَ اللَّهُ﴾ (الفتح، 2)
- 248 ﴿وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ (الإسراء، 53)
- 249 ﴿قَالُوا أَتُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ﴾ (الشعراء، 111)
- 249 ﴿تَاللَّهِ تَفْتَرُونَ تَذَكَّرُ يُوسُفُ﴾ (يوسف، 85)
- 250 ﴿الرَّ كِتَبٌ أَحْكَمَتْ آيَاتُهُ وَتُرْ فَصَّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَيْرٍ﴾ (هود، 1)
- 250 ﴿وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ ﴿٧﴾ فِي سِدْرٍ مَحْضُورٍ﴾ (الواقعة، 27-28)
- 250 ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾ (فصلت، 46)
- 251 ﴿وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا﴾ (الفرقان، 6)
- 251 ﴿بَلْ قَالُوا أَضْغَتْ أَحْلَمُ﴾ (الأنبياء، 5)
- 251 ﴿وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾ (البقرة، 210)
- 251 ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾ (القيامة، 26)
- 251 ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ (ص، 32)
- 252 ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَجٍ﴾ (الأنبياء، 32)
- 253 ﴿قُضِيَ الْأَمْرُ الَّذِي فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ﴾ (يوسف، 41)
- 253 ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾ (البقرة، 4)
- 253 ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَىٰ﴾ (الليل، 19)
- 253 ﴿أَرْأَيْتُمْ فِي يَوْمِ ذِي مَسْجَبٍ ﴿١٥﴾ يَتِيمًا﴾ (البلد، 14)
- 254 ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ...﴾ (الحج، 40)
- 254 ﴿ثُمَّ لِنَسْأَلَنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ﴾ (التكاثر، 8)
- 255 ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حُلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حُلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ﴾ (المائدة، 5)
- 255 ﴿أَكُلْنَهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا﴾ (الرعد، 35)
- 256 ﴿فَالْقُلُوبُ فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾ (طه، 20)
- 257 ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ (سبأ، 31)
- 257 ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ (الحجر، 72)
- 259 ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ﴾ (الشعراء، 50)
- 260 ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ (الزخرف، 87)
- 260 ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ (الزخرف، 9)

- 260 (التوبة، 6) ﴿وَلَنْ أَمُدَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتِجَارَكَ﴾
- 261 (الانشقاق، 1) ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾
- 261 (الإسراء، 100) ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَعْلَمُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي...﴾
- 262 (يوسف، 29) ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾
- 262 (آل عمران، 8) ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾
- 262 (ق، 16) ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾
- 262 (البقرة، 186) ﴿وَلَمَّا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فِيمَا قَرِيبٌ﴾
- 263 (المسد، 4) ﴿وَأَمْرَانَهُ حَمَالَةَ الْحَطْبِ﴾
- 264 (محمد، 4) ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾
- 264 (الكهف، 48) ﴿وَعُرِضُوا عَلَى رَبِّكَ صَفًّا لَقَدْ جِئْتُمُونَا كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾
- 266 (الزمر، 9) ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾
- 266 (النجم، 43، 44، 48) ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى ﴿٤٣﴾ وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا ﴿٤٤﴾... وَأَنَّهُ هُوَ أَعْنَى﴾
- 268 (النحل، 9) ﴿وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾
- 268 (الفرقان، 41) ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾
- 268 (نوح، 30) ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي﴾
- 268 (الروم، 3) ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾
- 269 (البقرة، 116) ﴿كُلُّ لَهْوٍ فَلْتُنُوتَ﴾
- 269 (النمل، 87) ﴿وَكُلُّ أُنُوتٍ دَاخِرِينَ﴾
- 269 (الكهف، 79) ﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾
- 269 (الأحقاف، 25) ﴿تُدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾
- 269 (الذاريات، 41) ﴿مَا نَذَرُ مِنْ شَيْءٍ أَنتَ عَلَيْهِ﴾
- 269 (المائدة، 3) ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ﴾
- 269 (يوسف، 82) ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ﴾
- 270 (الصافات، 48) ﴿وَعِنْدَهُمْ قَصِيرَةُ الْطَّرَفِ﴾
- 270 (سبا، 11) ﴿أَنْ أَعْمَلَ سَبْعِينَ﴾
- 270 (الرعد، 23-24) ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾
- 270 (المدثر، 30) ﴿عَلَيْهَا سِتْعَةُ عَشَرَ﴾
- 270 (آل عمران، 31) ﴿فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾

- 271 (المؤمنون، 91) ﴿ مَا أَخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ
- 271 (العنكبوت، 48) ﴿ وَمَا كُنْتَ تَتْلُو مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذَا لَأَزْتَابَ
- 272 (الرعد، 31) ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُورَافًا سِيرَتْ بِهٖ إِلَى الْجِبَالِ أَوْ قُطِعَتْ بِهٖ الْأَرْضُ أَوْ كَلِمَةٍ بِهٖ الْمَوْتِ
- 273 (العنكبوت، 3) ﴿ فَلْيَعْمَرَ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا
- 273 (الشعراء، 49) ﴿ لَا قُطِعَ أَيْدِيكُمْ
- 273 (ق، 1) ﴿ قَ وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ
- 273 (ق، 3) ﴿ أَوَدَا مِنَّا وَكُنَّا تُرَابًا ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ
- 274 (الأنفال، 26) ﴿ وَأَذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ
- 274 (البقرة، 60) ﴿ وَإِذْ اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ
- 274 (الواقعة، 83-84) ﴿ فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُقُومَ ﴿٨٣﴾ وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ
- 274 (البقرة، 243) ﴿ فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ
- 274 (يوسف، 45-46) ﴿ أَنَا أَنَبِئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ ﴿٥٠﴾ يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ...
- 275 (النحل، 81) ﴿ سَرَّيْلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ
- 276 (هود، 38) ﴿ قُلْ إِنْ أَفَرَيْتُهُ فَعَلَىٰ إِجْرَامِي وَأَنَا بَرِيءٌ مِّمَّا يُجْرِمُونَ
- 285 (البقرة، 271) ﴿ إِنْ تَبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ
- 291 (الحج، 73) ﴿ ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ
- 296 (ص، 5) ﴿ أَجْعَلِ الْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَاحِدًا
- 297 (النحل، 51) ﴿ وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ
- 297 (الفرقان، 49) ﴿ وَنُفْسِيهِ مِمَّا خَلَقْنَا أَنْعَمًا وَنَاسِيًا كَثِيرًا
- 297 (الواقعة، الآية 7) ﴿ وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً
- 300 (الشعراء، 19) ﴿ وَفَعَلْتَ فَعَلْتِكَ إِلَٰهِي فَعَلْتَ
- 305 (الإخلاص، 1-2) ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ اللَّهُ الصَّمَدُ
- 309 (طه، من 11 إلى 14) ﴿ إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى ﴿١٤﴾ وَأَنَا أَخَذْتُكَ
- 310 (السجدة، الآية 12) ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ...
- 311 (النور، 3) ﴿ اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مِثْلُ نُورِهِ كَمِشْكُوفٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْيَصْبَاحُ فِي
- 311 (المزمل، 15-16) ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَهِيدًا عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَصَّىٰ فِرْعَوْنُ
- 311 (آل عمران، 35-36) ﴿ إِذْ قَالَتْ أُمُّرَاتُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّي إِنَّكَ
- 312 (التوبة، 40) ﴿ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ

- 312 (الفتح، 18) ﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾
- 314 (الأنبياء، 30) ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾
- 315 (يس، 37) ﴿وَأَيُّهُ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾
- 315 (النساء، 28) ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾
- 315 (الأعراف، 113) ﴿وَجَاءَ السَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ﴾
- 318 (المؤمنون، 102-103) ﴿فَمَنْ ثَقَلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٣٦﴾ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ
- 318 (البقرة، 31) ﴿أَتَّبِعُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ﴾
- 319 (ابراهيم، 35) ﴿رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا﴾
- 320 (البقرة، 5) ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾
- 320 (الإسراء، 9) ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾
- 320 (الماعون، 1-2) ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالْإِيمَانِ ﴿١﴾ فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ الْيَتِيمَ﴾
- 320 (الأعراف، 179) ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَيْدًا مِنَ الْإِنِّ وَالْإِنْسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا
- 320 (العنكبوت، 64) ﴿وَمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَهُمْ وَلَعِبٌ﴾
- 320 (الأنعام، 153) ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ فَاتَّبِعُوهُ﴾
- 321 (الإسراء، 39) ﴿ذَلِكَ مِمَّا أَوْحَى إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ الْحِكْمَةِ﴾
- 322 (القصص، 18) ﴿فَإِذَا الَّذِي ائْتَنَصَرَهُ بِالْأَمْسِ يَسْتَصْرِحُهُ﴾
- 322 (يوسف، 23) ﴿وَرَوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾
- 323 (التوبة، 118) ﴿وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خُلِفُوا﴾
- 324 (طه، 78) ﴿فَغَشِيَهُمْ مِنْ آلَيمٍ مَا غَشِيَهُمْ﴾
- 324 (النجم، 53-54) ﴿وَالْمُؤْتَفِكَةَ أَهْوَى ﴿٥٤﴾ فَغَشَّيَهَا مَا غَشَّى﴾
- 325 (الأعراف، 194) ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادُ أَمْثَالِكُمْ﴾
- 325 (البقرة، 277) ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَءَاتَوْا الزَّكَاةَ لَهُمْ
- 329 (الجن، 19) ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ﴾
- 329 (الحجر، 42) ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾
- 329 (المجادلة، 19) ﴿أُولَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ﴾
- 330 (البقرة، 96) ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَوتِهِمْ﴾
- 330 (البقرة، 179) ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾
- 331 (البقرة، 7) ﴿وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاةٌ﴾

- 333 (يوسف، 9) ﴿أَقْتُلُوا يُوسُفَ أَوْ اطْرَحُوهُ أَرْضًا﴾
- 334 (القصص، 12) ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ أَهْلِ بَيْتٍ يَكْفُلُونَهُ لَكُمْ﴾
- 334 (القصص، 20) ﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ قَالَ يَمُوسَىٰ إِنَّ أَلَمَاءًا يَأْتِمِرُونَ بِكَ﴾
- 334 (النور، 45) ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّلَاءٍ﴾
- 335 (الأعراف، 113) ﴿وَجَاءَ السَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ قَالُوا إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ﴾
- 335 (الأعراف، 114) ﴿قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ لِمِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾
- 336 (فاطر، 4) ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾
- 337 (مريم، 15) ﴿وَسَلَّمْ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ﴾
- 337 (مريم، 33) ﴿وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ وَيَوْمَ أَمُوتُ﴾
- 337 (الحاقة، 12) ﴿وَتَعِيهَا أَذُنٌ وَعِيَةٌ﴾
- 339 (البقرة، 279) ﴿فَادْعُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾
- 338 (غافر، 39) ﴿إِنَّمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا مَتَّعٌ﴾
- 340 (سبا، 7) ﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُبَيِّنُكُمْ إِذَا مَرَقْتُمْ كُلَّ مَرْجَفٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ﴾
- 342 (الأعراف، 113) ﴿وَجَاءَ السَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ قَالُوا إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ﴾
- 343 (البقرة، 279) ﴿فَادْعُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾
- 343 (سبا، 7) ﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ﴾
- 349 (نوح، 28) ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي﴾
- 352 (النمل، 20) ﴿مَالِي لَا أَرَىٰ الْهَدْهَدَ﴾
- 353 (البقرة، 28) ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾
- 354 (هود، 72) ﴿قَالَتْ يَوٰلَتَىٰٓ ءَالِدٍ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ﴾
- 355 (البقرة، 28) ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ...﴾
- 355 (يوسف، 19) ﴿قَالَ يَبْشُرِي هَذَا غُلَامٌ﴾
- 393 (عبس، 17) ﴿قُتِلَ الْإِنْسَنُ مَا أَكْفَرُهُ﴾
- 394 (البقرة، 175) ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾
- 395 (الصافات، 12) ﴿بَلْ يَحِبُّتْ وَيَسْخَرُونَ﴾
- 396 (مريم، 38) ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾
- 397 (عبس، 18) ﴿قُتِلَ الْإِنْسَنُ مَا أَكْفَرُهُ﴾
- 397 (الكهف، 26) ﴿أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ﴾

- 399 (الانفطار، 6) ﴿مَا عَزَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ﴾
- 399 (المطففين، 19) ﴿وَمَا آذَنَّاكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾
- 399 (الانفطار، 17) ﴿وَمَا آذَنَّاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾
- 399 (طه، 83) ﴿وَمَا أَعْجَلَكَ عَنْ قَوْمِكَ يَمُوسَى﴾
- 400 (طه، 84) ﴿قَالَ هُمْ أَوْلَاءُ عَلَى أَثَرِي وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَى﴾
- 402 (الكهف، 26) ﴿أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ﴾
- 407 (مريم، 38) ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾
- 415 (البقرة، 271) ﴿فَنِعْمَ هِيَ﴾
- 420 (البقرة، 175) ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾
- 426 (الشورى، 15) ﴿اللَّهُ رَبُّنَا﴾
- 426 (الأحزاب، 6) ﴿وَأَرْوَجُهُ أُمَمَتُهُمْ﴾
- 427 (يوسف، 82) ﴿وَسَعَلَ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾
- 431 (الحاقة، 1-2) ﴿لِلْحَاقَّةِ ۝ مَا لِلْحَاقَّةِ﴾
- 433 (البقرة، 175) ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾
- 439 (البقرة، 175) ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾
- 443 (الحجر، 20) ﴿لَسَنُكْفِي لَهُم بِرِزْقَيْنَ﴾
- 443 (محمد، 22) ﴿نَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾
- 458 (مريم، 38) ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا﴾
- 460 (مريم، 75) ﴿قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾
- 461 (النساء، 79) ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾
- 462 (الكهف، 26) ﴿أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ﴾
- 462 (مريم، 38) ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾
- 465 (النساء، 79) ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾
- 466 (الأحزاب، 25) ﴿وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ لِقَتَالِ﴾
- 468 (البقرة، 195) ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾
- 469 (مريم، 38) ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾
- 473 (مريم، 38) ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾
- 477 (البقرة، 195) ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾

262	(ق، 16)	﴿وَتَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾
492	(الكهف، 5)	﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾
492	(الصف، 3)	﴿كَبُرَ مَقَامًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾
498	(الكهف، 50)	﴿يَشْسُ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾
502	(مريم، 38)	﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾
505	(البقرة، 28)	﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ﴾
245	(النبأ، 1)	﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾
530	(العصر، 1-2)	﴿وَالْعَصْرِ ۝ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾
538	(ص، 44)	﴿...يَقْعُ الْعَبْدُ﴾
538	(ص، 41)	﴿وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا أَيُّوبَ...﴾
538	(المعارج، 19)	﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا﴾
539	(الصافات، 75)	﴿وَلَقَدْ نَادَيْنَا نُوْحًا فَلْيَنعَمْ الْمُجِيبُونَ﴾
540	(الكهف، 50)	﴿يَشْسُ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾
542	(سبأ، 11)	﴿أَنْ أَعْمَلَ سَبِيغَتٍ﴾
545	(النمل، 25)	﴿أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ﴾
548	(يس، 26)	﴿يَكَلِّتُ قَوْمِي يَعْامُونَ﴾
568	(الكهف، 50)	﴿يَشْسُ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾
569	(ص، 44)	﴿يَقْعُ الْعَبْدُ﴾
569	(الكهف، 30)	﴿يَشْسُ الشَّرَابِ﴾
570	(النحل، 20)	﴿وَلْيَعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾
570	(النحل، 29)	﴿فَلْيَنْسُ مَنَوَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾
571	(هود، 98)	﴿فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ وَيَشْسُ الْوَرْدُ الْمَوْرُودُ﴾
571	(هود، 99)	﴿يَشْسُ الرِّفْدُ الْمَرْفُودُ﴾
575	(الكهف، 50)	﴿يَشْسُ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾
576	(التوبة، 36)	﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾
577	(البقرة، 271)	﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾
577	(البقرة، 90)	﴿يَشْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾
578	(الزمر، 33)	﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ﴾

578	(الأنعام، 154)	﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾
584	(البقرة، 206)	﴿فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ وَلَيْسَ الْيَمَادُ﴾
585	(الحجرات، 11)	﴿يُنْسُ الْأَسْمُ الْفُسُوقُ﴾
586	(الأعراف، 177)	﴿سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا﴾
586	(الجمعة، 5)	﴿يُنْسُ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ﴾
588	(الصفات، 75)	﴿وَلَقَدْ نَادَيْنَا نُوْحَ فَلَنِعْمَ الْمُجِيبُونَ﴾
589	(ص، 44)	﴿يَعْمَرُ الْعَبْدُ﴾
589	(ص، 41)	﴿وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا أَيُّوبَ...﴾
590	(الذاريات، 48)	﴿وَالْأَرْضَ قَرَشْنَهَا فَنِعْمَ الْمُهْدُونَ﴾
590	(البقرة، 90)	﴿يَسْمَا أَشْتَرُوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾
590	(النساء، 39)	﴿فَسَاءَ قَرِينَا﴾
591	(الأعراف، 177)	﴿سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا﴾
591	(الجمعة، 5)	﴿يُنْسُ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ﴾
591	(الكهف، 29)	﴿يُنْسُ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا﴾
594	(النساء، 69)	﴿وَحَسَنَ أَوْلِيَّكَ رَفِيقًا﴾
594	(الكهف، 5)	﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾
594	(الصف، 3)	﴿كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾
608	(الأعراف، 26)	﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾

Résumé de la thèse

Il y a beaucoup de points communs entre la grammaire et la sémantique, en matière de recherche et d'enseignement ou leur domaine, c'est une langue de mots, structures et de méthodes. Cette matière est presque unique dans les sources des deux sciences et leur exemples. Dans un but scientifique et pédagogique d'entre eux ; Les deux – d'une vision objective – visent à atteindre à dévoiler les significations et les fins de la parole, pour comprendre et faire comprendre, c'est-à-dire : concevoir et notifier, avec une certaine différence dans la qualité et la nature de ces fins, original ou ajoutées à l'original. Ils disent que la grammaire se limite de connaître les significations originales de la formule, de la phrase, ou de la méthode. La sémantique se charge de dévoiler les significations, les objectifs et d'autres fins possibles de la parole, l'excès auquel la grammaire pourrait ne pas prêter ou n'est pas de sa mission et de sa compétence. Mais quelle que soit la nature des significations révélées par la grammaire ou le grammairien, elles sont des sens et des significations. On accuse pas un grammairien s'il ajoute à ce qu'ils ont appelé significations originales, certains de ce qui lui semblait de significations en plus, comme l'a fait Abd- El- Kaher El-djoudjani.

En outre, les deux sciences l'étude de beaucoup de sujets et d'études linguistiques, notamment les sujets de la phrases et d'attribution, la citation et la suppression, le défini et l' indéfini, l'avancement et le recul, le retrécissement et la limitation, la séparation et la coordination, l'éloignement de l'original (permission), et les figures de styles connus l'ordre et l'interdiction, le souhait et l'espérance, l'interrogation et l'exclamation, l'appel, le secours, la lamentation, l'attrait et l'avertissement, l'éloge et l'œdème, la présentation et l'exhortation, le serment, ou informatif comme la preuve, la négation, la confirmation, et d'autres. Vous trouvez un seul sujet étudié par la grammaire et la sémantique avec beaucoup de similitudes dans l'analyse et la description, montrer les outils et les formules qui pourraient être profitables pour lui et le montrent. Les deux sciences utilisent souvent les mêmes termes et expressions. Nous trouvons dans la description ces sujets d'étude mentionnés ci-dessus. Ce sont deux sciences reliées et complémentaires (chacun prend de l'autre), aucun d'eux ne peut s'en passer de l'autre, mais on peut les combiner et les fusionner, si les efforts en existent.

Ainsi, le lien et la cohésion entre la grammaire et la sémantique a fait émerger l'idée de « conteste » avec les premiers ouvrages en sciences du langage, de la parole éloquente et le dire suivant la façon que les Arabes apprécient, et ce qui les caractérise en leur parole. Ce concept s'est amélioré chez El-Kadhi Abd-El-Djebbar (324-415 H), puis le savant Abd- El- Kaher El-djoudjani (400-471 H) à travers ses points de vue dans son ouvrage (Dala'il el

i'djaz). Pour lui, « le conteste » est de faire attention aux significations et aux règles de la grammaire. Plusieurs linguistiques et chercheurs modernistes ont vu que la différence chez lui dans le cadre de cette théorie n'est presque apparent entre le conteste, la grammaire et les significations. Si oui, l'appel adopté par certains d'entre eux dans le changement de nombreux axes de la sémantique et sujets attribués à la rhétorique, les faire retourner et rendre à la grammaire et son champ d'étude, ou fusionner les deux sciences pour qu'elles deviennent une seule science, et ce par le travail, la diligence et la coordination des spécialistes en sciences du langage, cet appel devient une nécessité scientifique et éducative réalisable, pour donner à la leçon de grammaire, en particulier, un nouvel esprit qui envoie la vie, d'éloigner la sécheresse qu'il a stigmatisé injustement. C'est ce que cette étude a essayé de montrer, et de dévoiler dans les titres I et II.

Le troisième (III) titre est consacré à une large partie de termes, de structures et de méthodes de la langue, qui a un grand lien avec les circonstances de la position psychologique ou sociale où la parole et la méthode du parler se produisent. Ce que beaucoup de linguistiques modernistes – ou presque – appellent « la langue ou les méthodes de divulgation », ce sont les méthodes ou les comportements de la langue pleins de sensations, d'émotions et d'interactions psychologiques exprimées par l'énonciateur pour lui-même, ou pour d'autres qu'ils lui en partagent, elles sont accompagnées par un certain état fait d'une manière spéciale, et ce, en mettant une marque spéciale, qui est une marque d'exclamation (!). Représenté par de nombreuses images étudiées par les scientifiques de la grammaire et de la sémantique, comme les méthodes ou expressions d'interjection ; dites chez certains (khawalif), l'exclamation, l'appel, le secours, la lamentation, l'attrait et l'avertissement, l'éloge et l'œdème, la présentation et l'exhortation, le serment, la confirmation, l'exagération, et d'autres. Puisque ces méthodes de parole sont nombreuses, notre étude s'est limitée à l'étude de quelques-unes et a laissé le reste pour d'autres recherches. L'étude a choisi (al-khawalif), la compétence la lamentation, l'attrait et l'exclamation, l'éloge et l'œdème, elles s'est appliquée dans le détail de ses mots et ses expressions et leur significations. Ils sont dignes d'une étude distincte de ce qui a été publié dans les livres de grammaire et de sémantique.